

فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ  
بِشَرْحِ "النُّقَايَةِ"

لِلْمَوْلَانَايَةِ الْفَارِسِيِّ الْفَرَّاحِيِّ  
تَمَامًا لِمَا فِي "النُّقَايَةِ" لِمَوْلَانَايَةِ الْفَارِسِيِّ

النُّقَايَةُ

لِلْمَوْلَانَايَةِ الْفَارِسِيِّ الْفَرَّاحِيِّ  
تَمَامًا لِمَا فِي "النُّقَايَةِ" لِمَوْلَانَايَةِ الْفَارِسِيِّ

قَدَّمَ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ الْفَارِسِيُّ الْفَرَّاحِيُّ

اعْتَقَى بِهِ

بِحُزْنٍ زَارٍ مِمَّ  
فَهْمٌ زَارٍ مِمَّ

الْمَجْدُ النَّافِثُ





جنة السنة

# فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ بِشَرْحِ «النُّقَايَةِ»

لِلْإِمَامِ الْفَقِيهِ الْمَحْدَثِ نُورِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلْطَانَ مُحَمَّدٍ الْمُرَوِّجِيِّ الْقَارِيِّ  
وُلِدَ حَوْلَى سَنَةِ ٩٢٠ هـ وَتُوفِيَ سَنَةَ ١٠١٤ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

## النُّقَايَةُ

لِلْإِمَامِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْمَحْبُوبِيِّ  
تُوفِيَ سَنَةَ ٧٤٧ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

قَدَّمَ لَهُ  
سَمَاعِيهَ الْفَقِيهَ الشَّيخَ خَلِيدَ الْعَلِيَّ

اعْتَنَى بِهِ

مُحَمَّدُ نَزَارِعَتِيمٌ      هَيْثَمُ نَزَارِعَتِيمٌ


المجلد الثاني



جميع حقوق الطبع والصف والاخراج  
محفوظة لـ :

شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم  
للطباعة والنشر والتوزيع  
بيروت - لبنان

شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم  
للطباعة والنشر والتوزيع



## كِتَابُ النِّكَاحِ

## كِتَابُ النِّكَاحِ

هو في اللغة: حقيقة في الوطاء، مجازاً في العقد [لأنه يُتَوَصَّلُ به إلى الوطاء، وقيل: مشترك بينهما]<sup>(١)</sup>. وفي الشرع: حقيقة في العقد الموضوع لمالك المُنْتَعَةِ، فخرج العقد الموضوع لمالك الرقبة، وإن كان يثبت به ملك المتعة ضمناً، كالبيع والهبة، ولهذا يصح البيع والهبة في محل لا يحل الاستمتاع به.

وادعى الشافعي أن النكاح في الشريعة يتناول العقد فقط، وليس كذلك، قال الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾<sup>(٢)</sup> أي: الاحتلام، فإن المُحْتَلِمَ يرى في منامه صورة الوطاء، وقال الله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾<sup>(٤)</sup> والمراد الوطاء، وقال الله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾<sup>(٥)</sup> أي يطأها، لما في «الصحيح»: «حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ»<sup>(٦)</sup>. والمراد به الجماع بالإجماع خلافاً لابن المُسَيَّب. والعقد مستفاد من قوله: ﴿زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ وفي الموضوع الذي حُمِلَ على العقد<sup>(٧)</sup> إنما هو لدليل اقترن به من ذكر العقد، أو خطاب الأولياء كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، أو لاشتراط إذن الأهل، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوهُمْ بِأَذْنِ أَهْلِهِمْ﴾<sup>(٩)</sup>.

ثم هو سنة حال الاعتدال في أصح الأقوال، لقوله ﷺ: «أربَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَالْمُسْوَاكُ، وَالنِّكَاحُ». رواه الثرمذي وقال: حسنٌ غريبٌ،

(١) سقط من المطبوع.

(٢) سورة النساء، الآية: (٦).

(٤) سورة النور، الآية: (٣).

(٥) سورة البقرة، الآية: (٢٣٠).

(٦) شبه لذة الجماع بذوق العسل، فاستعار لها ذوقاً، وإنما أتت - أي قال: عُسَيْلَتَهُ - لأنه أراد قطعة من العسل. النهاية: ٢٣٧/٣.

(٧) أي محيل لفظ النكاح على العقد.

(٨) سورة النور، الآية: (٣٢).

(٩) سورة النساء، الآية: (٢٥).



وقوله ﷺ: «النكاح سُنتي، فمن رَغِبَ عن سُنتي فليس مِنِّي»<sup>(١)</sup>. أي مِنْ أَتْبَاعِي فِي أَتْبَاعِي. وقيل: فرض كفاية لقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وتعليق الحكم بالعام لا ينفي كونه على الكفاية، لأن الوجوب في الكفاية على الكل، ولقوله ﷺ: «تَنَاقَحُوا تَنَاسَلُوا فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَّمَ». رواه عبد الرزاق، عن سعيد بن أبي هلال مرسلًا. وقوله ﷺ لَعَكَّافِ بْنِ وَدَاعَةَ الْهَلَالِيِّ: «أَلَلَّكَ زَوْجَةً يَا عَكَّافُ؟» قال: لا، قال: «ولا جارية؟» قال: لا، قال: «وأنت صحيح مُوسِرٌ!» قال: نعم، والحمد لله، قال: «فأنت إذا من إخوانِ الشياطين! إما أن تكونَ من زُهَبانِ النصراري، [٢ - أ] فأنت منهم، وإما أن تكونَ مِنَّا، فاصنع كما نَصْنَعُ، وإنَّ من سُنتِنَا النكاح، يَشْرَأُكُمْ عَزَائِبُكُمْ، وَأَزَادِلُ مَوْتَاكُمْ عَزَائِبُكُمْ، وَيَحْكُ يَا عَكَّافُ، تَزَوُّجٌ». فقال: يارسول الله، لا أَتَزَوُّجُ حَتَّى تُزَوِّجَنِي مَنْ شِئْتَ! قال: فقال رسول الله ﷺ: «قَدْ زَوَّجْتُكَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ وَالْبِرْكََةِ كَرِيمَةَ بِنْتِ كُثُومِ الْحِمْيَرِيِّ». رواه أبو يعلى في «مسنده»، من طريق بَيْهَقِيَّةِ.

وقيل: واجب على الكفاية، لما أنَّ الثابت بخبر الواحد الظن<sup>(٣)</sup>، والآية لم تُسَقِّ إِلَّا لِبَيَانِ الْعَدَدِ الْمُحْتَلَّلِ<sup>(٤)</sup>. وعند أصحاب الظواهر: إنه فرض عين على القادر على الوطء، تمسكاً بظاهر الآية والحديث.

والأصح أنه يجب عند التوقان، ويكره حال الخوف من الجور والعدوان، فهو أفضل من التخلفي للعبادة عندنا، وعكسه مالك والشافعي لقوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾<sup>(٥)</sup>، فقد مَدِحَ يحيى عليه السلام بأنه كان حصوراً، والحصور: الذي لا يأتي النساء مع القدرة على الإتيان.

وحجتنا التمسك بحال النبي ﷺ في نفسه حيث اشتغل بالتزوج حتى انتهى العدد المشروع المباح له<sup>(٦)</sup>، والاستدلال بحال رسولنا أولى من الاستدلال بحال

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ٥٩٢/١، كتاب النكاح (٩)، باب ما جاء في فضل النكاح (١)، رقم (١٨٤٦).

(٢) سورة النساء، الآية: (٣).

(٣) أي الثابت بالحديثين المارين: «تَنَاقَحُوا»، و «تَزَوُّجٌ» يفيدان الظن.

(٤) أي قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ...﴾ يبيِّن لبيان عدد النساء المُحْتَلَّلِ الرِوَاغِ بَيْنَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَلَمْ تُسَقِّ الْآيَةُ لِبَيَانِ الْوَجُوبِ الْعَيْنِيِّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ.

(٥) سورة آل عمران، الآية: (٣٩).

(٦) عبارة المخطوط: وحجتنا التمسك بحال النبي ﷺ في نفسه، وهو اشتغاله بالتزوج حتى أنهى العدد المشروع المباح له.

يَنْعَقِدُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ لَفْظُهُمَا ماضٍ ك: زَوَّجْتُ وَتَزَوَّجْتُ أَوْ أَمْرٌ وَماضٍ ك: زَوَّجْنِي، فقال: زَوَّجْتُ وَإِنْ لَمْ يَغْلَمَا مَعْنَاهُ، وَقَوْلُهُمَا: دَادُ وَيَذِيرُفْتُ بِلَا مِيمٍ بَعْدَ دَادِي وَيَذِيرُفْتِي كَبْنِيعٍ وَشِرَاءٍ.....

يحيى، مع أنه كان في شريعتهم العزلة أفضل من العشرة، وفي شريعتنا العشرة أفضل من العزلة، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا رَهْبَانِيَّةَ فِي الْإِسْلَامِ»<sup>(١)</sup>.

هذا، ويستحب مباشرة عقد النكاح في المسجد، وكونه في الجمعة، لِمَا فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلِنُوا هَذَا النُّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالذُّقُوفِ». أَي خَارِجَهُ<sup>(٢)</sup>. وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فَصَلِّ مَا بَيْنَ (٣) الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الدُّفُّ وَالصَّوْتِ». قَالَ الْفُقَهَاءُ: الْمُرَادُ بِالذُّفِّ مَا لَا جَلَّاجِلَ لَهُ.

(يَنْعَقِدُ) أَي يَرْتَبِطُ عَقْدُ النُّكَاحِ (بِإِجَابٍ) وَهُوَ مَا يُقَالُ أَوَّلًا (وَقَبُولٍ) وَهُوَ مَا يُقَالُ ثَانِيًا (لَفْظُهُمَا) أَي صِيغَةُ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ كِلَاهِمَا (مَاضٍ ك: زَوَّجْتُ) أَوْ أَنْكَحْتُ (وَتَزَوَّجْتُ) أَوْ نَكَحْتُ، أَوْ قَبِلْتُ، أَوْ رَضِيْتُ. وَإِنَّمَا اخْتِيَرُ لَفْظَ الْمَاضِيِّ لِلْإِنْشَاءِ، لِأَنَّهُ أَدَلُّ عَلَى الْوُجُودِ وَالتَّحَقُّقِ، حَيْثُ أَفَادَ [٢ - ب] دُخُولَ الْمَعْنَى فِي الثَّبُوتِ وَالْوُقُوعِ قَبْلَ الْإِخْبَارِ<sup>(٤)</sup>.

(أَوْ) لَفْظُهُمَا (أَمْرٌ وَمَاضٍ) أَي وُضِعَ أَحَدُهُمَا لِلْإِخْبَارِ وَالْآخَرُ لِلْإِنْشَاءِ (ك: زَوَّجْنِي) أَوْ زَوَّجَ ابْتِنَكَ (فَقَالَ) الْآخَرُ: (زَوَّجْتُ). وَفِي «فَتَاوَى قَاضِيحَانَ»: وَلَفْظُ الْأَمْرِ فِي النُّكَاحِ إِجْبَابٌ، وَكَذَا فِي الطَّلَاقِ إِذَا قَالَتْ: طَلَّقْتَنِي عَلَى أَلْفٍ، فَطَلَّقَهَا كَانَ تَامًا. (وَإِنْ لَمْ يَغْلَمَا) أَي الْعَاقِدَانِ (مَعْنَاهُ) أَي مَعْنَى لَفْظِ مَا عَقَدَ بِهِ مِنَ التَّرْوُجِ وَنَحْوِهِ.

(وَقَوْلُهُمَا):<sup>(٥)</sup> أَي: وَيَنْعَقِدُ بِقَوْلِ الْعَاقِدِينَ: (دَادُ وَيَذِيرُفْتُ)<sup>(٦)</sup> بِضَمِّ الرَّاءِ (بِلَا مِيمٍ) أَي وَلَوْ بِلَا مِيمٍ (بَعْدَ دَادِي وَيَذِيرُفْتِي)<sup>(٧)</sup> كَبْنِيعٍ وَشِرَاءٍ أَي وَكَمَا فِي عَقْدِهِمَا

(١) قَالَ الْعَجْلُونِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ ٣٣٧/٢: قَالَ ابْنُ حَجْرٍ لَمْ أَرَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ لَكِنْ فِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: «إِنَّ اللَّهَ أَبَدَلَنَا بِالرَّهْبَانِيَّةِ الْحَنَفِيَّةِ السَّمْحَةَ».

(٢) أَي اضْرِبُوا الدُّقُوفَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ لَا فِي الْمَسْجِدِ.

(٣) فِي الْمَطْبُوعِ: الْفَصْلُ بَيْنَ، وَمَا أُبْتِنَاهُ مِنْ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ، وَهُوَ لَفْظُ الْمَخْطُوطِ أَيْضًا.

(٤) أَي أَنَّ الْقَبُولَ اسْتَقْرَرَ وَثَبَّتَ فِي نَفْسِ الْمُعَبَّرِ قَبْلَ التَّعْبِيرِ، ثُمَّ نَطَقَ بِهَذَا الْقَبُولِ بِلَفْظٍ مِنْ أَلْفَاظِ الْمَضِيِّ لِيُدَلَّ عَلَى مَا كَانَ فِي نَفْسِهِ. وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ إِخْبَارٌ لَفْظًا لِإِنْشَاءٍ مَعْنَى.

(٥) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ.

(٦) كَلَامٌ فَارِسِيٌّ مَعْنَاهُ: الْإِجْبَابُ وَالْقَبُولُ.

(٧) كَلَامٌ فَارِسِيٌّ مَعْنَاهُ: أُعْطِيَ وَقَبِلْتُ.

لا يَقُولُهُمَا عِنْدَ الشُّهُودِ: ما زن وشوييم. ويصِّح، بِلَفْظِ نِكَاحٍ وَتَزْوِيجٍ.  
وما وُضِعَ لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ حَالاً. وَشُرْطَ سَمَاعِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَحُضُورُ حُرَّتَيْنِ، أَوْ  
حُرٍّ وَحُرَّتَيْنِ، .....

بلفظ الماضي. والفرق بين بعني كذا بكذا، فقال: بعث، لا ينعقد البيع، وبين زوّجني فقال: زوجتك حيث ينعقد النكاح، مع أن الأمر ليس فيهما بإيجاب، وإنما هو توكيل، وكلاً من: زوّجت وبعث إيجاب وقبول، أن الواحد يتولّى طرفي عقد النكاح ولا يتولى طرفي عقد البيع، لأن الوكيل في النكاح سفير محض، وفي البيع أصيل في الحقوق، ولهذا ترجع الحقوق في النكاح إلى الموكل، وفي البيع إلى الوكيل. (لا يَقُولُهُمَا عِنْدَ الشُّهُودِ): أي الشاهدين: (ما زن وشوييم)<sup>(١)</sup>.

(ويصِّح) عقد النكاح (بلفظ نكاح) أو تزوّج (وتزويج) أو إنكاح إجماعاً، لأنها صريحة، واقتصر الشافعي في جوازه عليهما.

(وما) أي بلفظ (وُضِعَ لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ) كُلُّهَا (حَالاً) كالتملك، والهيئة، والصدقة، والبيع، والشراء، لأنها سبب لملك المئتمنة في محلّ يقبلها بواسطة ملك الرقبة، فيكون من إطلاق السبب وإرادة المسبب لقوله ﷺ: «مَلَكْتُكُمَا بِمَا مَعَكُ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٢)</sup>، ولقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾<sup>(٣)</sup>، ولأن رجلاً وهب ابنته لعبيد الله بن الحقّ بشهادة شاهدين، فأجازه عليّ رضي الله عنه.

قَيَّدَ الْوَضْعَ بِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ، لَأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ، وَلَا بِلَفْظِ الْإِعَارَةِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَقَيَّدَ بِالْحَالِ، لَأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْوَصِيَّةِ، لَأَنَّهَا لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا فِي الْحَالِ.

(وَشُرْطَ سَمَاعِ كُلِّ مِنْهُمَا) أي من العاقدين لفظ الآخر [٣ - أ]، لأن عدم سماع أحدهما لفظ الآخر بمنزلة غيبته (وَحُضُورُ حُرَّتَيْنِ، أَوْ حُرٍّ وَحُرَّتَيْنِ) وبه قال مالك خلافاً للشافعي، لأن عنده شهادة النساء في غير المال وتوابعه لا تُقبل، وسيأتي بيان ذلك في الشهادة إن شاء الله تعالى. قال في المبسوط: واعتمادنا حديث عمر رضي الله عنه،

(١) كلام فارسي معناه: نحن زوجة وزوج.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (فتح الباري) ١٣١/٩، كتاب النكاح (١٣١)، باب تزويج المفسر... (١٤)، رقم (٥٠٨٧).

(٣) سورة الأحزاب، الآية: (٥٠).



مُكَلَّفَيْنِ مُسْلِمَيْنِ سَامِعَيْنِ مَعًا لَفْظَهُمَا.

حيث أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفُرْقَة.

(مُكَلَّفَيْنِ مُسْلِمَيْنِ) لأن الشهادة ولاية لنفوذ قول الشاهد على غيره، ولا ولاية للعبد والصبي والمجنون على غيره، ولا للكافر على المسلم.

وقال أهل المدينة: يجوز النكاح بغير شهود إذا أعلنوا، لأن ابن عمر رَوَّج ولم يُخْضِرْ شاهدين، وَرَوَّجَ الحسن بن عليّ وابن الزُّبَيْرِ وما معهما أحد. كذا قال ابن المُنْذِرِ.

ولنا ما روى الترمذي من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «البغايا اللَّائِي يُنْكِحَنَّ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ». ولم يرفعه غير عبد الأعلى في التفسير، ووقفه في الطلاق. وروي أيضاً عنه<sup>(١)</sup> أنه قال: «لا نكاح إلا ببيّنة». وروى الدَّارِقُطْنِي أنه ﷺ قال: «لا نكاح إلا بشهود»، وقد قال ﷺ: «لا نكاح إلا بوليّ وشاهدي عدلٍ، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطلٌ، فإن تشاجروا فالسلطانُ ووليّ من لا وليّ له». رواه ابن جِبَّانٍ وقال: لا يصح في ذكر شاهدين غير هذا الحديث.

(سَامِعَيْنِ مَعًا لَفْظَهُمَا) أي لفظ العاقدَيْنِ معاً، فلا ينعقد [بحضور أصمّين، ولا بحضور سامعين متفرقين: بأن عقدا بحضور واحد ثم بعد غيبته عقدا بحضور آخر، وبأن عقدا]<sup>(٢)</sup> بحضورهما فسمع أحدهما كلام العاقدين ولم يسمعه الآخر، فأعاد العقد، فسمعه الآخر ولم يسمعه الأول، أو بأن عقدا بحضورهما فسمع أحدهما كلام الزوج والآخر كلام المرأة، ثم أعادا فسمع كلام المرأة الذي كان سمع كلام الزوج، وسمع كلام الزوج الذي كان سمع كلام المرأة.

ووجه المنع في هذه الصورة أنهما عقدان لم يحضُرْ كلُّ واحدٍ منهما [٣ - ب] شاهدان، وقيل: يصح بحضرة الأصمّين! وأغرَبَ من زاد: الثَّائِمِينَ! والنبي ﷺ يقول: «لا نكاح إلا بشهود»، ولأن السماع هو المقصود من الحضور، ولو سمعا كلام العاقدَيْنِ ولم يعرفا تفسيره، قيل: يصح، والظاهر خلافه.

(١) أي عن ابن عباس، كما في سنن الترمذي ٤١٢/٣، كتاب النكاح (٩)، باب ما جاء لا نكاح إلا ببينة (١٥). وهو موقوف على ابن عباس. وعبارة المطبوع: «ولأنه عليه السلام قال» والصواب ما أثبتناه من المخطوط.

(٢) سقط من المطبوع.

وَصَحَّ عِنْدَ فَاسِقَيْنِ، وَلَا يَظْهَرُ عِنْدَ الدَّعْوَى. وَصَحَّ عِنْدَ ابْنَيْهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا.

(وَصَحَّ) النكاح (عِنْدَ فَاسِقَيْنِ) ولو كانا محدودَيْنِ في قذف، غيرَ تائبين، لأن الفاسق من أهل الولاية القاصرة بلا خلاف، لأن له أن يُزَوِّجَ نفسه، وعبده، وأُمَّتَهُ، فيكون من أهل تحمُّل الشهادة، وإن لم يكن من أهل أدائها، لأن كُلاًّ من التحمُّل والولاية القاصرة لا إلزام فيه.

(وَلَا يَظْهَرُ) أَثَرُ شَهَادَتَيْهِمَا الدالَّ عليها فحوى الكلام (عِنْدَ الدَّعْوَى) لأن أداء الفاسق مردودٌ، والنكاح موقوف على تحمُّل الشهادة لا على قبولها، فصار العقد بحضور الفاسقين كالعقد بحضور الأَصَمِّينِ، حيث يَصِحُّ ولا تُفيد شهادتهما عند الدعوى، ولم يُجْزِ الشافعي شهادة فاسقين لما قَدَّمنا من قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بوليِّ وشاهدي عدلٍ»، ولا شهادة الأَعْمِيِّينِ في الأصح عنه.

ولنا في انعقاده بشهادة الفاسقين أصلٌ وهو: أن كلَّ ما يَصْلُحُ أن يكون قابلاً للعقد بنفسه ينعقد النكاح بشهادته، وكلُّ مَنْ يَصْلُحُ أن يكون وليّاً في النكاح يصلح أن يكون شاهداً فيه. وهذا الحديث إن صحَّ مقيداً بالعدالة، فالآخر وهو قوله: «لا نكاح إلا بشهود» وهو الذي ذكره عند قوله: «مُكَلَّفَيْنِ مُسْلِمَيْنِ» مُطلقاً عنها، ونحن نعمل بالمُطْلَقِ والمقيّد جميعاً، مع أنه ذكر العدالة في موضع الإثبات فتقتضي عدالة ما، وذلك من حيث الاعتقاد، وفي الحقيقة إن المسألة مبنية على أن الفاسق من أهل الشهادة عندنا، وإنما لم تُقبل شهادته لتمكُّنِ تهمّة الكذب، وفي الحضور والسماع لا تَتَمَكَّنُ هذه التهمة، فكان بمنزلة العدل.

وعنده الفاسق ليس من أهل الشهادة أصلاً لنقصان حاله بسبب الفسق. قلنا: الفسق لا يُخْرِجُهُ من أن يكون أهلاً للإمامة والسلطنة، فإن الأئمة بعد الخلفاء الراشدين قلَّ ما خَلَوْا عن الفسق [٤ - أ]، فالقول بخروجه من أن يكون إماماً بفسق ما، يؤدي إلى فساد عظيم، ومن ضرورة كونه أهلاً للإمامة كونه أهلاً للقضاء، لأن تقلد القضاء يكون من الإمام، ومن ضرورة كونه أهلاً للقضاء أن يكون أهلاً للشهادة.

(وَصَحَّ عِنْدَ ابْنَيْهِمَا) بأن وقعت الفرقة بين رجلٍ وامرأة، ثم تزوجا<sup>(١)</sup> بحضور ابنيهما، وبه قال الشافعي في الأصح. (أَوْ ابْنَيْ) (أَحَدِهِمَا) أي ابْنِي الزوج، أو ابْنِي الزوجة. قال أبو المكارم: وعطفه على الضمير المجرور بلا إعادة الجار<sup>(٢)</sup> مبني على

(١) في المخطوط: تزوجها.

(٢) أي قوله: (أو أحدهما) عطفاً على: (عند ابنيهما) دون إعادة الجار أي لفظ «عند».

وَلَا تُقْبَلُ لِلْقَرِيبِ وَصَحَّ عِنْدَ ذِمِّيَيْنِ، وَلَا تُقْبَلُ عَلَى الْمُسْلِمِ. وَالْوَكِيلُ شَاهِدٌ إِنْ حَضَرَ مُوَكَّلُهُ.....

مذهب الكوفيين، وقد ارتكب المصنف ذلك في تصانيفه. قلت: وهو كذلك عند جماعة من البصريين، وهو المذهب المختار عند علماء العربية وعامة الفُراء كما حَقَّقَ في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(١)</sup> بالخفض على قراءة حمزة. وقيل: التقدير: أو عند أبنتي أحد العاقدين، بحذف المضاف. وأما جَعْلُ الضَّمِيرِ رَاجِعًا إِلَى الْإِبْنَيْنِ وَإِرَادَةُ أَنْ النِّكَاحَ يَصِحُّ عِنْدَ أَحَدِ الْإِبْنَيْنِ وَشَاهِدٍ آخَرَ، فَتَكْلُفٌ، بَلْ وَتَعَسُفٌ مُخَالَفٌ لَصَرِيحِ كَلَامِ الْمَصْنَفِ فِي «شَرْحِ الْوَقَايَةِ».

(وَلَا تُقْبَلُ لِلْقَرِيبِ) لِأَجْلِ التَّهْمَةِ، فَإِذَا عَقِدَا بِحَضُورِ ابْنَتِي الزَّوْجِ، فَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُدْعَى لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا لَهُ، وَإِنْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ الْمُدْعِيَّةَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا لَهَا، وَإِذَا عَقِدَا بِحَضُورِ ابْنَتِي الزَّوْجَةِ، فَإِنْ كَانَتِ الْمُدْعِيَّةَ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا لَهَا، وَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا. وَإِذَا عَقِدَا بِحَضُورِ ابْنَيْهِمَا الشَّقِيقَيْنِ لَا تُقْبَلُ، سِوَاةَ كَانَ الْمُدْعَى هُوَ أَوْ هِيَ. وَصَحَّ فِي بَعْضِ النُّسخِ: كَنِكَاحِ مُسْلِمٍ ذِمِّيَّةً عِنْدَ ذِمِّيَيْنِ.

(وَصَحَّ عِنْدَ ذِمِّيَيْنِ) كَنِكَاحِ مُسْلِمٍ ذِمِّيَّةً (وَلَا تُقْبَلُ) شَهَادَتُهُمَا عِنْدَ الدَّعْوَى (عَلَى الْمُسْلِمِ) لِعَدَمِ صِحَّةِ شَهَادَةِ الذَّمِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ، وَتُقْبَلُ عَلَى الذَّمِّيَّةِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ: لَا يَصِحُّ الْعَقْدُ، لِأَنَّهُ نِكَاحٌ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِشُهُودٍ، وَلَا يَصِحُّ بِشَهَادَةِ الْكَافِرِينَ كَالْعَقْدِ بَيْنَ مُسْلِمِينَ، بِخِلَافِ أَنْكَحَةِ الْكُفَّارِ، فَإِنَّهَا [٤ - ب] تَعْتَقَدُ بِغَيْرِ شُهُودٍ، وَلِأَنَّهَا شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى الزَّوْجِ الْمُسْلِمِ بِلِزُومِ الْمَهْرِ، وَأَجِيبْ بِمَنْعِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هِيَ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْمَرْأَةِ الْكَافِرَةِ بِتَمْلِيكِ الْمُتَّعَةِ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطٌ فِي النِّكَاحِ لِأَجْلِ مِلْكِ الْمُتَّعَةِ لَا لِأَجْلِ مِلْكِ الْمَالِ، لِأَنَّ مِلْكَ الْمَالِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الشَّهَادَةُ.

(وَالْوَكِيلُ شَاهِدٌ إِنْ حَضَرَ مُوَكَّلُهُ) لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ جَعْلُ الْمُوَكَّلِ مَبَاشِرًا لِلْعَقْدِ، وَكُلُّ مَنْ أَمَكَّنَ جَعْلَهُ مَبَاشِرًا لِشَيْءٍ يُجْعَلُ مَبَاشِرًا لَهُ حَكْمًا، كَالزَّوْجِ يُجْعَلُ وَاطئًا بِالْخَلْوَةِ الصَّحِيحَةِ، وَكَالْجَاهِلِ بِالأَحْكَامِ فِي دَارِ الإِسْلَامِ عَالِمًا<sup>(٢)</sup>، لِتَمَكُّنِهِ مِنَ التَّعَلُّمِ، فَإِذَا وَكَّلَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهُ، أَوْ وَكَّلَتْ امْرَأَةٌ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهَا، فَعَقَدَ الْوَكِيلُ، بِحَضْرَةِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ، إِنْ كَانَ الْمُوَكَّلُ حَاضِرًا صَحَّ الْعَقْدُ، لِأَنَّهُ يُمْكِنُ جَعْلَهُ مَبَاشِرًا لَهُ، فَيُجْعَلُ مَبَاشِرًا لَهُ، وَيُجْعَلُ الْوَكِيلُ شَاهِدًا، وَإِنْ كَانَ الْمُوَكَّلُ غَائِبًا لَا يَصِحُّ الْعَقْدُ لِعَدَمِ صِحَّةِ جَعْلِهِ مَبَاشِرًا.

(١) سورة النساء، الآية: (١).

(٢) أي يُجْعَلُ عَالِمًا.



كَالْوَلِيِّ إِنْ حَضَرَتْ الْمَوْلِيَّةُ بِالْعَقَّةِ.

وَحَرَمٌ أَضْلُهُ وَفَرْعُهُ، وَفَرْعُ أَضْلِهِ الْقَرِيبُ، وَضَلْبِيَّةٌ أَضْلُهُ الْبَعِيدُ، وَأُمُّ زَوْجَتِهِ

(كَالْوَلِيِّ إِنْ حَضَرَتْ الْمَوْلِيَّةُ)<sup>(١)</sup> بفتح الميم، وسكون الواو، وكسر اللام، وتشديد التحتية، اسم مفعول من: وَلِيَ. (بِالْعَقَّةِ) أي حال كونها بالغة، والأولى أن يقول: مُكَلَّفَةٌ، فإن للمجنونة البالغة حكم الصبية عند تزويجه لها بحضرة رجل أو امرأتين، حيث ينتقل العقد إليها، ويصير الولي كشاهد.

(وَحَرَمٌ) في حقِّ التزوج (أَضْلُهُ) أي أضلُّ المتزوج، وهي أُمُّهُ، وجدته لأمه أو لأبيه وإن علت، إن كان ذكراً، وأبوها وجدُّها لأبيها، أو أمها وإن علا، إن كانت أنثى. (وَفَرْعُهُ) أي بنته و بنت ولده، أعم من الذكر والأنثى وإن سَقَل، وابنها وابن ولدها وإن سَقَل، وابن بنتها وإن سَقَلَتْ.

(وَفَرْعُ أَضْلِهِ الْقَرِيبُ، وَضَلْبِيَّةٌ أَضْلُهُ الْبَعِيدُ) الأصل القريب: الأب والأم، وفرعه: الإخوة والأخوات وأولادهم وإن سفلوا، والأصل البعيد: الأجداد والجَدَّات، وَضَلْبِيَّتُهُ: العمة وإن عَلَتْ، والخالة وإن عَلَتْ، يعني من عمة أبيه وخالته، فيجُلُّ بنات الأعمام، والعمات، والأخوال والخالات. والأصل في حرمة ذلك قوله تعالى: [٥ - أ] ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾<sup>(٢)</sup>، والجَدَّاتُ أُمَّهَاتُ، وبناتُ الأولاد بناتُ، إذ الأمُّ الأصل، والبناتُ الفرعُ، فكانه قال: أصولُكم وفُرُوعُكم، فيكون من المجاز المُرْسَل، أو على قول من يقول: إن اللفظ الواحد يجوز أن يُزاد به الحقيقة والمجاز في مَحَلِّين مختلفين، أو نقول: ثبتت حرمة الجدات وبنات الأولاد بالإجماع.

والأخوات أصناف ثلاثة: الأخت لأبوين، ولأب، ولأم. والعمات والخالات تشمل أخوات الأب والأم لأبوين، ولأب ولأم، وبنات الأخ وبنات الأخت يعم بنات الأخ والأخت لأبوين، ولأب، ولأم.

(وَأُمُّ زَوْجَتِهِ) سواء دخل بزوجه أو لا، وسواء كانت الأمُّ القُربى أو البُعدي وهي الجدة، لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) في المخطوط: موليته.

(٢) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٣).

وَبِنْتِهَا، مَوْطُوءَةً،

(وَبِنْتِهَا) أي بنت زوجته، حال كون زوجته (مَوْطُوءَةً) وهو شرطٌ إجماعاً، سواء كانت البنت في حِجْرِهِ: بأن كانت مع أمها في بيته، وهو شرط عند عليٍّ، وإليه ذهب داود، وحكي عن مالك، أو لم تكن في حِجْرِهِ لقوله تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. والدخول كنايةٌ على الجِماع، وذكرُ الحِجْرِ خَرَجَ مَخْرَجَ العادة، أو للتشنيع عليهم لا لتعلق الحكم به نحو: ﴿أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾<sup>(٢)</sup>، ثم في تحريم البنت على الرجل بعد الخلوة الصحيحة بأمرها من غير الوطء اختلاف، فقليل: يثبت، وهو قول أبي يوسف، وهو الأظهر، وعليه الأكثر، وقيل: لا يثبت، وهو قول محمد.

ثم اعلم أن حُرْمَةَ أم المرأة والربيبة تثبت بنفس العقد في قول عمر، وابن عباس، ورجع إليه ابن مسعود حين ناظره عمر، وبه أخذ محمد بن شُجاع وبِشْر المَرِيسِي، وهو أحد لا يثبت إلا بالدخول بالبنت، وبه أخذ محمد بن شُجاع وبِشْر المَرِيسِي، وهو أحد قولي الشافعي، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ الآية<sup>(٣)</sup>، إذ الأصل أن الشيء إذا عَطِفَ على شيء في حكم، ودُكِرَ في المعطوف شرط، فذا ينصرف إليهما، فكذا هنا، دُكِرَ أم المرأة [٥ - ب] ثم عَطِفَ عليها الرِّبائب، ثم شَرَطَ الدخول، فانصرف إليهما<sup>(٤)</sup>.

قال في «المبسوط»: ولكننا نستدل بحديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً حَرَّمَتْ أُمَّهَا، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِ ابْنَتُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا». وكان ابن عباس يقول: أم المرأة مُبَهَّمَةٌ فأبهموا ما أبهم الله فَبَيَّنَ أَنَّ الشرط المذكور، وهو الدخول، ينصرف إلى الرِّبائب دون الأمهات.

واختلف الصحابة في أن الحِجْرَ هل يُنْصَبُ شرطاً لهذه الحرمة أو لا؟ فكان عليٌّ يقول: الحِجْرُ شرطٌ لقوله تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، ولما روي أنه عَرَضَ على رسول الله ﷺ رِبِيْبَةٌ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ

(١) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٢) سورة آل عمران، الآية: (١٣٠).

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## وَزَوْجَةٌ أَضْلِيهِ وَفَرَعِهِ،

فقال: «لو لم تكن ربيتي في حجرِي ما كانت تحلُّ لي، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا تُؤَيِّبُهُ»<sup>(١)</sup>. فأما عمر وابن مسعود فإنهما كانا يقولان: الحجرُ ليس بشرط، وبه أخذ علماؤنا، للحديث الذي روينا، وإنما ذَكَرَ الحجرَ في الآية على وجه العادة لا على وجه الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(٢)</sup> ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، شَرَطَ لِلحِلِّ عَدَمَ الدخول، فذلك دليل على أنه بعد ما دخل بالأم لا تحلُّ له البنتُ قط، سواء كانت في حجرِهِ أو لم تكن.

(وَزَوْجَةٌ أَضْلِيهِ) أي أبيه وِجْدَهُ، وإن بَعْدَهُ، سواء كان من قِبَلِ أبيه أو من قِبَلِ أمِّه، وكذا مَوْطُوعَتَهُ، أما الموطوعة فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٤)</sup>. وأما المعقود عليها عقداً صحيحاً، فلإجماع، وإقامة ما يُفْضِي إلى الوطء مُقَامَ الوطءِ.

(وَزَوْجَةٌ فَرَعِهِ) وهي زوجة ابنه وإن سَفَلَ، لقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْتَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَضْلَابِكُمْ﴾ وذَكَرَ الأضلابَ لإخراج ابن التَّبَيِّ، فإن حليلته لا تحرم، وكذا يحرم الجمع بين الأختين نكاحاً وكذا فِرَاشاً<sup>(٥)</sup> حتى لا يجمع بين الأختين وطناً بملك اليمين لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾<sup>(٦)</sup>، فإنه في موضع رفع، عطفاً على المُحَرَّمَاتِ، [٦ - ٦] وهو قول عليّ وابن مسعود وَعَمَّارِ بن ياسر، فإنه قال: ما حَرَّمَ اللهُ من الحرائر شيئاً إلا وحَرَّمَ من الإماء مثله، إلا رجل يجمعهن يريد به الزيادة على الأربع.

وكان عثمان يقول: أَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ. يريد بآية التحليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وبآية التحريم قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾. وكان يتوقف في ذلك. قلنا: عند التعارض يترجح جانب الحرمة لقوله ﷺ: «وما اجْتَمَعَ الحرام والحلال إلا وَغَلَبَ الحرام»<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرج البخاري في صحيحه قريباً منه «فتح الباري» ١٤٠/٩، كتاب النكاح (٦٧)، باب «وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم» (٢٠)، رقم (٥١٠١).

(٢) سورة النور، الآية: (٣٣).

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٤) سورة النساء، الآية: (٢٢).

(٥) أي إذا تزوج الرجل امرأة، وملك أختها أمةً، فلا يجوز له الجمع بينهما.

(٦) سورة النساء، الآية: (٢٤).

(٧) مصنف عبد الرزاق ١٩٩/٧، كتاب الطلاق، باب الرجل يزني بأمرأته، رقم (١٢٧٧٢).



وَكُلُّ هَذِهِ رِضَاعًا.

وَ فَنْعُ مَزْنِيَّتِهِ

(وَكُلُّ هَذِهِ رِضَاعًا) أَي وَحَرْمٌ جَمِيعُ الْمَذْكُورَاتِ إِذَا كُنَّ مِنَ الرِّضَاعِ. وَفِي «شَرْحِ الْوَقَايَةِ»: وَهَذَا يَشْمَلُ عِدَّةَ أَقْسَامٍ: كَبِنْتُ الْأُخْتِ مِثْلًا، تَشْمَلُ الْبِنْتَ الرِّضَاعِيَّةَ لِلأُخْتِ النَّسَبِيَّةِ، وَالبِنْتَ النَّسَبِيَّةَ لِلأُخْتِ الرِّضَاعِيَّةِ، وَالبِنْتَ الرِّضَاعِيَّةَ لِلأُخْتِ الرِّضَاعِيَّةِ. انْتَهَى.

وَأَصْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ (١)، وَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ (٢) فَقَالَ: «إِنِّهَا لَا تَجِلُّ لِي! إِنِّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

(و) حَرْمٌ (فَرْعٌ مَزْنِيَّتِهِ) سِوَاءَ كَانَ الْفَرْعُ مِنْ زِنَاهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، فَالزَّنَا عِنْدَنَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمَصَاهِرَةِ، حَتَّى لَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمَّهَا وَبِنْتُهَا، وَحُرِّمَتْ الْمَوْطُوعَةُ عَلَى أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُوجِبُهَا، وَعَنْ مَالِكٍ رَوَيْتَانِ، الْمَشْهُورَةُ كَمَذْهَبِنَا. وَاحْتَجَّ فِي «الْمَبْسُوطِ» لِلشَّافِعِيِّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «الْحَرَامُ لَا يُحْرَمُ الْحَلَالُ». كَذَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَمَّنْ يَبْتَغِي مِنْ امْرَأَةٍ فَجُورًا ثُمَّ تَرْوُجَ ابْنَتِهَا؟ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، لَا يُحْرَمُ الْحَرَامُ الْحَلَالُ».

وَلَنَا عَمُومٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٣)، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ النِّكَاحَ لِلْوَطْئِ حَقِيقَةً، فَتَكُونُ الْآيَةُ نَصًّا فِي تَحْرِيمِ مَوْطُوعَةِ الْأَبِ عَلَى الْإِبْنِ، فَالتَّقْيِيدُ بِكَوْنِ الْوَطْئِ حَقِيقَةً فِي الْحَلَالِ زِيَادَةٌ، وَلَا تُثَبِّتُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَلَا بِالْقِيَاسِ [٦ - ب]، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ مَوْطُوعَةَ الْأَبِ بِالْمِلْكِ حَرَامٌ عَلَى الْإِبْنِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالنِّكَاحِ الْوَطْئِ لَا الْعَقْدَ.

وَمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، فِي الْأَصْحَحِ، وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَجَابِرٌ، وَأَبِي وَعَائِشَةُ، وَجَمْهُورُ التَّابِعِينَ: كَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَالتَّحْفِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَطَاوُسٍ، وَمَجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَحَمَّادٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيَةَ. وَالحَدِيثُ غَيْرُ مَجْرِيٍّ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَإِنَّ كَثِيرًا

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: (٢٣).

(٢) أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ: أَي أَرَادُوا لَهُ تَرْوُجَهُ لَهَا.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: (٢٢).

وَمَمْسُوسِيَّتِهِ وَ مَاسَّتِيهِ وَ مَنْظُورٍ إِلَى فَرْجِهَا الدَّاخِلِ بِشَهْوَةٍ، .....

من الحرام يُحَرِّمُ الحلال، كما إذا وقعت قطرة من خمرٍ في ماء<sup>(١)</sup>، وكالوطيء بالشبهة، ووطيء الأمة المشتركة، ووطيء الأب جارية الابن، فإن هذا كله حرام حَرَمَ الحلال. هذا لو صح الحديث، لكن حديث ابن عباس مُضَعَّفٌ برواية عثمان ابن عبد الرحمن الوَقَّاصِي، لطعن يحيى بن مَعِينٍ فيه بالكذب، ولقول البخاري، والتُّسائِي، وأبي داود فيه: ليس بشيء. وذكره عبد الحق عن ابن عمر ثم قال: في إسناده إسحاق ابن أبي فَرْوَةَ، وهو متروك.

وقد احتج بعض أصحابنا بما روي: «أَنَّ رجلاً قال: يا رسول الله! إنني زَنَيْتُ بامرأة في الجاهلية، أفَأَنْكِحُ ابْنَتَهَا؟ قال: لا أرى ذلك، ولا يَصْلُحُ أَنْ تُنْكَحَ امرأةٌ تَطْلُعُ من ابْنَتِهَا على ما تَطْلُعُ عليه منها»<sup>(٢)</sup>. وهو مرسل ومنقطع، وفي سننه أبو بكر بن عبد الرحمن بن أم حكيم. وبما روي من طريق ابن وَهْبٍ، عن أبي أيوب، عن ابن جُرَيْجٍ: أن النبي ﷺ قال في الذي تَزَوَّجَ امرأةً فَيَغْمِزُ<sup>(٣)</sup> ولا يزيد على ذلك: «لا يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا». وهو مرسل ومنقطع، إلا أن هذا لا يقدر عندنا إذا كانت الرجال ثقات.

ثم كما تثبت حرمة المصاهرة بالوطيء، تثبت بالَمَسِّ والتقبيل عن شهوة عندنا، سواء كان في الملك أو في غيره، وهذا معنى قوله: (و) فَرُعٌ (مَمْسُوسِيَّتِهِ) (و) فَرُعٌ (مَاسَّتِيهِ) سواء كان المس عمداً أو سهواً، أو خطأً أو كرهاً؛ وسواء كان بحائل، ووجد حرارة البدن، أو بلا حائل، لأنه استمتاع، فكان كالوطيء. وقال مالك: القُبلة واللُّمس [٧ - أ] يقومان مقام الوطيء، وخالف الشافعي أيضاً في ذلك حتى لو قَبَّلَ أُمَّتَهُ ثم أراد أن يتزوج ابنتها يجوز عنده، وكذا لو تَزَوَّجَ امرأةً وَقَبَّلَهَا بشهوة ثم ماتت، يجوز له أن يتزوج ابنتها عنده.

(و) فَرُعٌ (مَنْظُورٍ إِلَى فَرْجِهَا الدَّاخِلِ)، ولا يَتَحَقَّقُ ذلك إلا إذا كانت مُتَّكِنَةً (بِشَهْوَةٍ) متعلق باللمس والنظر على طريق التنازع. وقال الشافعي: لا تثبت الحرمة بالنظر، ومذهب مالك أن النظر للذِّئِةِ مُحْتَمِلٌ لثبوت الحرمة كالقُبلة، ولعَدَمِهِ كالتفكير.

ولنا ما رواه في «الغاية السَّمْعَانِيَّة» عن النبي ﷺ: «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امرأةٍ

(١) أي في ماء قليل، وهو ما دون عشرة أذرع بعشرة أذرع.

(٢) لم نجد بهذا اللفظ ولكن أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بلفظ مختلف ١٩٧/٧، حديث رقم (١٢٧٦١).

(٣) غَمَزَ: جَسَّ.

وَأَضْلَهُنَّ. وَمَا دُونَ تِسْعِ سِنِينَ لَيْسَتْ بِمُشْتَهَاةٍ.

بشهوة حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمَّهَا وَابْنَتُهَا<sup>(١)</sup>: وعن عمر أنه جَرَّدَ جَارِيَةً ونظر إليها، ثم استوهبها منه بعض بنيه فقال: إنها لا تَحِلُّ لَكَ. وعن عبد الله بن عمر أنه قال: إذا جامع الرجلُ المرأةَ أو قَبَّلَهَا أو لَمَسَهَا بِشَهْوَةٍ، أو نظر إلى فرجها بِشَهْوَةٍ، حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمَّهَا وَابْنَتُهَا. وعن مسروق أنه قال: بيعوا جَارِيَتِي هَذِهِ، أَمَا أَنِّي لَمْ أَصِيبْ مِنْهَا إِلَّا مَا يُحَرِّمُهَا عَلَيَّ وَلَدِي مِنَ الْمَسِّ وَالْقُبْلَةِ.

ولأن المس والتقبيل سببٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْوَطْئِ، فإنه من دواعيه ومقدماته، والحرمة تُبْنَى عَلَى الْإِحْتِيَاظِ، فيقام سبب الوطء مقامه.

ولو نظر إلى فرجها من وراء زجاج، أو من وراء ماء بأن كانت في الماء، تثبت المصاهرة، ولو نَظَرَ فَرَجَهَا فِي الْمَرْأَةِ لَا تَثْبِتُ، لِأَنَّهُ عَكَسَ فَرَجَهَا لَا حَقِيقَتَهُ، ولو نظرت المرأة إلى ذَكَرِ الرَّجُلِ فَهُوَ مِثْلُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى فَرَجِ الْمَرْأَةِ.

وحد الشهوة أن يشتهي بقلبه، وَيَتَلَذَّذَ بِهِ، وَيَمِيلُ أَنْ يُوَاقِعَهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ تَحْرُكُ الْأَلَةِ وَلَا انْتِشَارُهَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطَانِ. وفي «الخلاصة»: وعليه الفتوى. ويعتبر في الشهوة أن تكون عند اللمس والنظر، حتى لو وُجِدَ بغير شهوة ثم اشتهى بعد الترك، لا تتعلق به الحرمة. ويُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُنْزَلَ عِنْدَ اللمس والنظر، حتى لو أنزل لا يثبت حرمة المصاهرة وعليه الفتوى، لأن اللمس والنظر حينئذ ليسا بِمُقْضِيَيْنِ إِلَى الْوَطْئِ، وما أثبتنا حرمة المصاهرة إلا لإفضائها إلى الوطء.

(و) حرم (أضلهن) أي أصل مَرْئِيَّتِهِ، وَمَمْسُوسَتِيهِ، وَمَأْسِيَّتِهِ، ومنظور إلى فرجها.

(وَمَا دُونَ تِسْعِ سِنِينَ لَيْسَتْ بِمُشْتَهَاةٍ) وعليه الفتوى، وأما بنتُ التسع وأكثر، فقد تكون مُشْتَهَاةً وَقَدْ لَا تَكُونُ [٧ - ب]، وهذا يختلف بِعِظَمِ الْجُنَّةِ وَصِغَرِهَا كَمَا فِي «شرح الوقاية». وفي «شرح الكنز»: بنتُ تسع مُشْتَهَاةٌ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَبِنْتُ خَمْسٍ وَمَا دُونَهَا غَيْرِ مُشْتَهَاةٍ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَبِنْتُ سِتٍّ وَسَبْعٍ وَثَمَانٍ إِنْ كَانَتْ عَجَلَةً ضَخْمَةً كَانَتْ مُشْتَهَاةً، وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ كَبُرَتْ الْمَرْأَةُ حَتَّى خَرَجَتْ عَنْ حُدِّ الْإِشْتِهَاءِ تُوجِبُ الْحَرَمَةَ، لِأَنَّهَا دَخَلَتْ تَحْتَ حُكْمِ الْإِشْتِهَاءِ، فَلَا تَخْرُجُ بِالْكَبَرِ، وَلَا كَذَلِكَ الصَّغِيرَةَ.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٧٠/٧، بلفظ: «إذا نظر الرجل إلى فرج المرأة حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمَّهَا وَابْنَتُهَا».



وَيُحْرَمُ نِكَاحُ امْرَأَةٍ وَعِدَّتُهَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ أَيُّهُمَا فُرِضَتْ ذَكَرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ  
الْأُخْرَى، وَوَطَّأَهَا مِلْكَاً، .....

(وَيُحْرَمُ) بكسر الراء المشددة، أي ويمنع منع تحريم (نِكَاحِ امْرَأَةٍ) أي عقد أحدٍ عليها (وَعِدَّتُهَا) من طلاق رَجْعِيٍّ أو بائن، أو عتق، إذا كانت أُمٌ وُلِدَ (نِكَاحِ امْرَأَةٍ) أي عقدها، وهو مفعول يُحْرَمُ، وجملة (أَيُّهُمَا فُرِضَتْ ذَكَرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْاُخْرَى) صفة المرأتين (وَوَطَّأَهَا) بالنصب عطف على مفعول يُحْرَمُ، أي: وَيُحْرَمُ نِكَاحُ امْرَأَةٍ وَعِدَّتُهَا أَيضاً وَطَّءَ امْرَأَةً (مِلْكَاً) أي من جهة الملك، إذا كانتا أيتهما فُرِضَتْ ذَكَرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْاُخْرَى، فلا يجوز الجمع بين الأختين كما وقع في النص، وعليه الإجماع.

وأما ما في «الهداية» من قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْمَعُنَّ مَاءَهُ فِي رَجْمِ أُخْتَيْنِ». فغير معروف، نعم روى الضحاك بن فيروز الدَيْلَمِي عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، إني أَسَلَمْتُ وتحتي أختان! قال: «طَلَّقْ أَيُّهُمَا شِئْتَ». خرجه أبو داود، وعند الترمذي: «اخْتَرِ أَيُّهُمَا شِئْتَ»، وقال: هذا حديث حسن، وذكر البيهقي في إسناده عن أبي داود أنه حديث صحيح. وأخرجه ابن حبان في «صحيحه».

ولا يُجْمَعُ بين المرأة وَعَمَّتُهَا، أو خالَتها، أو بنت أختها. أو بنت أخيها، وقال عثمان البَيْتِيُّ وداود الظاهري: يجوز الجمع بين غير الأختين من المحارم، لقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>.

ولنا ما روى مسلم مرفقاً، وأبو داود والترمذي والسَّائِي مجموعاً من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَيَّ عَمَّتُهَا، وَلَا الْعَمَّةُ عَلَيَّ بِنْتِ أَخِيهَا، وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَيَّ خَالَتُهَا، وَلَا الْخَالَةُ عَلَيَّ بِنْتِ أَخِيهَا، وَلَا تُنْكَحُ الْكُبْرَى عَلَيَّ الصُّغْرَى، وَلَا [٨ - أ] الصُّغْرَى عَلَيَّ الْكُبْرَى». كَرَّرَ النَّفْيَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِتَأْكِيدِ الْحُكْمِ، وَلَدَفَعَ تَوَهُمَ جَوَازِ تَزْوِجِ الْعَمَةِ عَلَيَّ بِنْتِ أَخِيهَا، وَالْخَالَةِ عَلَيَّ بِنْتِ أَخِيهَا، لِفَضِيلَةِ الْعَمَةِ وَالْخَالَةِ، كَمَا يَجُوزُ تَزْوِجُ الْحُرَّةِ عَلَيَّ الْأُمَةِ دُونَ الْعَكْسِ.

والمراد بالكبرى: العمة والخالدة، وبالصغرى: بنت الأخ وبنت الأخت، والآية مخصوصة من عمومها بينته وعمته من الرِّضَاعِ، وبالمشركة، فيجوز تخصيصها بخير الواحد والقياس<sup>(٢)</sup>، والمُعْتَدَّةُ كَالْمَنْكُوحَةِ، بِدَلِيلِ ثُبُوتِ النِّفْقَةِ، وَالشُّكْنَى، وَالنَّسَبِ

(١) سورة النساء، الآية: (٢٤).

(٢) وهذه مسألة أصولية عند الحنفية وهي: أن العام إذا حُصِّصَ يجوز تخصيصه بعد ذلك بخير الأحاد والقياس. انظر لمزيد تفصيل هذا المبحث في كتب أصول الحنفية في مبحث العام المخصوص.

وَكَذَا وَطَوَّهَا مِلْكًا وَطَأَهَا نِكَاحًا وَمِلْكًا لَا نِكَاحَهَا، .....

بالفِراش، والمَمْنَع من الخروج.

قَيَّدَ بقوله: أُتِيَتْهُمَا فُرِضَتْ ذَكَرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأُخْرَى، لِأَنَّهُ لَوْ فُرِضَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأُخْرَى، وَلَوْ فُرِضَتْ الْأُخْرَى ذَكَرًا حَلَّتْ لَهُ الْأُخْرَى، مِثْلَ الْمَرْأَةِ وَبِنْتِ زَوْجِهَا، أَوْ امْرَأَةِ أَبِيهَا، جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ زُفَرٌ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ الْاِمْتِنَاعَ ثَبِتَ مِنْ وَجْهِهِ، فَالْأَحْوَطُ الْحَرْمَةُ، وَلِلْجَمْهُورِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (١) وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ جَمَعَ بَيْنَ زَيْنَبَ بِنْتِ عَلِيٍّ وَزَوْجَتِهِ النَّهْشَلِيَّةِ، وَلَمْ يُتَكَرَّرْ عَلَيْهِ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا، وَأَسْنَدَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالذَّارِقُطَنِيُّ، وَكَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ وَبِنْتِهِ مِنْ غَيْرِهَا.

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ أُخْتِ مُعْتَدِّتِهِ مِنَ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ عِنْدَنَا كَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، وَحَكَمَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِجَوَازِهِ، لِأَنَّهُ نِكَاحٌ يَرْتَفِعُ بَيْنَهُمَا عِلَاتُهُ، فَيَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا كَمَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

وَلَنَا: هَذِهِ مُعْتَدَّةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْتِهَا كَالْعِدَّةِ مِنَ طُلُوقِ رَجْعِيِّ، وَمَذْهَبُنَا قَوْلُ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ذَكَرَهُ سَلِيمَانُ بْنُ يَسَّارٍ عَنْهُمْ، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيِّ، وَمُجَاهِدٌ، وَالشُّوْرِيُّ وَالنَّخَعِيُّ، وَرُؤْيُ مَذْهَبِهِمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، إِلَّا أَنَّ أَبَا يُونُسَ ذَكَرَ فِي «الْأَمَالِيِّ» رَجُوعَ زَيْدٍ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَذَكَرَ الطُّحَاوِيُّ قَوْلَ زَيْدِ الْأَخِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَحَكَى أَنَّ مَرْوَانَ شَاوَرَ الصَّحَابَةَ فِي هَذَا، فَاتَّفَقُوا عَلَى التَّفْرِيقِ (٢) بَيْنَهُمَا، وَخَالَفَهُمْ زَيْدٌ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمْ. وَقَالَ عَبِيدَةُ: مَا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ كَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْأُخْتِ فِي عِدَّةِ الْأُخْتِ، وَالْمَحَافِظَةِ عَلَى أَرْبَعِ قَبْلِ الظُّهْرِ.

(وَكَذَا وَطَوَّهَا) [٨ - ب] بِالرَّفْعِ، أَي: وَيُحْرَمُ وَطَأُ امْرَأَةً (مِلْكًا) أَي مِنْ جِهَةِ الْمِلِكِ (وَطَأَهَا) بِالنَّصْبِ، أَي وَطَأَ امْرَأَةً أُخْرَى (نِكَاحًا وَمِلْكًا) يَتَمَيِّزَانِ، أَي مِنْ جِهَتِهِمَا، إِذَا كَانَتْ بِحَيْثُ لَوْ فُرِضَتْ أُتِيَتْهُمَا ذَكَرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأُخْرَى، (لَا نِكَاحَهَا) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى وَطْئِهَا، أَي لَا يُحْرَمُ وَطَأُ امْرَأَةً مِلْكًا الْعَقْدَ عَلَى امْرَأَةٍ أُخْرَى أُتِيَتْهُمَا فُرِضَتْ ذَكَرًا لَمْ يَحِلَّ لَهُ الْأُخْرَى، لِأَنَّ الْعَقْدَ لَيْسَ بِوَطْئٍ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ وَطْئًا عِنْدَ ثَبُوتِ حُكْمِهِ، وَهُوَ جِلُّ الْوَطْئِ، وَحُكْمُ الشَّيْءِ يَعْقُبُهُ.

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: (٢٤).

(٢) عِبَارَةُ الْمَخْطُوطِ: عَلَى أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ نَكَحَهَا لَا يَطَأُ وَاحِدَةً حَتَّى يُحْرَمَ الْأُخْرَى.

### وَصَّحَ نِكَاحَ الْكِتَابِيَّةِ .....

(فَإِنْ نَكَحَهَا) أَي عَقَدَ عَلَيْهَا (لَا يَطَأُ وَاحِدَةً) مِنَ الْمَوْطُوءَةِ بِالْمَلِكِ وَالْمَعْقُودِ عَلَيْهَا (حَتَّى يُحْرَمَ الْأُخْرَى)، أَمَا الْمَنْكُوحَةُ فَبِطُلَاقِهَا وَإِنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، وَأَمَا الْمَمْلُوكَةُ فَبِعْتِقِهَا أَوْ بَعْتَقِ بَعْضِهَا، أَوْ بِتَمْلِيكِ جَمِيعِهَا أَوْ بَعْضِهَا، أَوْ بِتَرْوِيحِهَا، أَوْ بِكِتَابَتِهَا، لِأَنَّهُ إِنْ وَطِئَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمِ الْمَمْلُوكَةِ، كَانَ جَامِعاً بَيْنَ الْمَوْطُوءَتَيْنِ حَقِيقَةً، وَإِنْ وَطِئَ الْمَمْلُوكَةَ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا، كَانَ جَامِعاً بَيْنَ مَوْطُوءَةٍ حَقِيقَةٍ وَبَيْنَ مَوْطُوءَةٍ حَكَمًا، [وَهِيَ الْمَعْقُودَةُ عَلَيْهَا] <sup>(١)</sup>.

(وَصَّحَ نِكَاحَ الْكِتَابِيَّةِ) وَلَوْ كَانَتْ أُمَّةً، وَفِي الْأُمَّةِ خِلَافٌ سِيَئَتِي. وَالْكِتَابِيَّةُ: كَافِرَةٌ تَعْتَقِدُ كِتَاباً سَمَواً بِأَسْمَاءِ إِبْرَاهِيمَ أَوْ غَيْرِهَا، وَإِنَّمَا صَحَّ نِكَاحُهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> عَطَفَ عَلَى الطَّيِّبَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَجِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وَفِي «الْمَبْسُوطِ»: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: بَلَّغْنَا عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانَ أَنَّهُ تَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً. وَلَوْ تَزَوَّجَ كِتَابِيَّةً عَلَى مَسَلَمَةٍ جَازَ وَقَسَمَ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ.

وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو لَا يُجَوِّزُ نِكَاحَ <sup>(٤)</sup> الْكِتَابِيَّةِ وَيَقُولُ: هِيَ مُشْرِكَةٌ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ <sup>(٥)</sup>. وَكَانَ يَقُولُ: مَعْنَى الْآيَةِ الثَّانِيَةِ <sup>(٦)</sup>: وَاللَّاتِي أَسْلَمْنَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ!

وَلَسْنَا نَأْخُذُ بِهَذَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَطَفَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، فَدَلَّ أَنْ اسْمَ الْمُشْرِكِ لَا يَتَنَاوَلُ الْكِتَابِيَّ مَطْلَقاً، وَلَوْ حَمَلْنَا الْآيَةَ الثَّانِيَةَ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍو لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِ الْكِتَابِيَّةِ بِالذِّكْرِ مَعْنَى، فَإِنْ غَيْرَ الْكِتَابِيَّةِ إِذَا أَسْلَمَتْ يَجِلُّ نِكَاحُهَا.

وَقَدْ جَاءَ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً [٩ - أ]، وَخَطَبَ الْمُغِيرَةَ بِنْتُ شُعْبَةَ بِنْتُ النُّعْمَانَ بْنِ الْمُثَنِّرِ، وَكَانَتْ تَنْصَرْتُ فَأَبَتْ وَقَالَتْ: أَيُّ رَغْبَةٍ لَشَيْخِ أَعُورٍ فِي عَجُوزِ عَمِيَاءِ؟! وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَفْتَحَرَ بِنِكَاحِي فَتَقُولَ: تَزَوَّجْتُ بِنْتُ النُّعْمَانَ بْنِ الْمُثَنِّرِ! فَقَالَ:

(١) سَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، الْآيَةُ: (٥).

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، الْآيَةُ: (٥).

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: تَزَوَّجَ.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ: (٢٢١).

(٦) أَيُّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾.

## وَالْأُمَّةِ مَعَ طَوْلِ الْحُرَّةِ،

صدقتي، وكانت بعد ذلك تدخل عليه فيكريمها ويسألها عن حالها فقالت:

فَبَيْنَا نَشْوِسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ شَوْقَةٌ نَتَّصِفُ  
فَأَنْ لَدُنْيَا لَا يَدُومُ بَعِيْمُهَا تَقَلَّبُ تَارَاتِ بِنَا وَتَصْرَفُ  
وقولها: نَتَّصِفُ أَي: نُسْتَحْدِمُ، وَالْمَتَّصِفُ: الْخَادِمُ.

ولما كان الأمر على ما قُرِّرَ ذهب عامة المفسرين إلى تفسير المحصنات بالعائف، والعيفة ليست بشرط أيضاً، وإنما قَيْدٌ للعادة، ولئن كانت شرطاً فانتفاؤه<sup>(١)</sup> لا يدل على عدم الجواز لما عرفت، فثبت الجواز بالنصوص المطلقة، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله ﷺ: «تناكحو...»<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك.

(و) صح نكاح (الأمّة) [مسلمة كانت أو كتابية]<sup>(٤)</sup> (مَعَ طَوْلِ الْحُرَّةِ) أي مع القدرة على نكاح الحرة، بأن يكون له مهرها ونفقتها، لكن بشرط أن لا يكون تحته حرة، فإنه لا يجوز حينئذ إجماعاً. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يجوز تزويج الأمّة الكتابية مطلقاً، ولا تزويج الأمّة المسلمة إذا وجد طَوْلُ الحرة، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾<sup>(٥)</sup> أي: فليتزوج، والمراد بالمحصنات هنا: الحرائر.

ولنا النصوص المطلقة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(٧)</sup>، وأما الآية السابقة فقد نقلنا عن ابن عباس أن المراد حال وجود نكاح الحرة، وبه نقول، وهو معنى قوله ﷺ: «لا تُنْكَحُ الْأُمَّةُ عَلَى الْحُرَّةِ»<sup>(٨)</sup>. كذا في «الهداية». وروى البيهقي عن الحسن: [٩- ب]

(١) حرّفت في المطبوع إلى: فالشقاوة.

(٢) سورة النساء، الآية: (٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ٥٩٩/١، كتاب النكاح (٩)، باب تزويج الحرائر والولود (٨)، رقم (١٨٦٣).

(٤) سقط من المطبوع.

(٥) سورة النساء، الآية: (٢٥).

(٦) سورة النساء، الآية: (٣).

(٧) سورة النساء، الآية: (٢٤).

(٨) أخرجه الإمام مالك في موطنه ٥٣٦/٢ - ٥٣٧، كتاب النكاح (٢٨)، باب نكاح الأمّة على الحرة (١٢)، رقم (٢٩).

## والمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ.....

رسول الله ﷺ نهى أن تُنكح الأمة على الحرة. قال: هذا مرسل إلا أنه في معنى الكتاب، وهو قول جماعة من الصحابة.

وأما قول صاحب «الهداية»: ويجوز تزوج الحرة عليها لقوله ﷺ: «تُنكح الحرة على الأمة»، فرفعه وهم، وإنما هو موقوف على علي، كما رواه الدارقطني عنه بلفظ: إذا تزوجت الحرة على الأمة قَسَمَ لها يومين وللأمة يوماً. لأن الأمة لا ينبغي لها أن تُزَوَّجَ على الحرة. ثم قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فيد عدم جواز نكاح الأمة مطلقاً حين لا ضرورة من خشية العنت وهو: الخوف على نفسه من الزنا.

(و) صح نكاح (المُحْرِمِ وَ) نكاح (المُحْرِمَةِ) بالحج أو العمرة، وهو مذهب الثوري. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يَصِحُّ نكاحُ المُحْرِمِ زوجاً كان أو وليّاً، ولا نكاحُ المُحْرِمَةِ، لِمَا روى الجماعة إلا البخاري من حديث نُبَيْه بن وَهَب: أن عمر بن عَبِيد الله أرسله إلى أَبَانَ بنِ عثمان بن عفان يسأل، وأبانُ يومئذ أميرُ الحجِّ، وهما مُحْرِمَان: إني أردت أن تُنكحَ طلحةَ بن عمر ابنةَ شَيْبَةَ بن جُبَيْرٍ؟ فقال أبان: سمعتُ أباي عثمانَ يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يَنْكِحُ المُحْرِمُ ولا يُنكحُ». زاد مسلم وأبو داود في رواية: «ولا يَخْطُبُ»، وزاد ابن جِبَانَ: «ولا يُخْطَبُ عليه»، وهما<sup>(٢)</sup> محمولان على الكراهة اتفاقاً، فليكن ما قبلها كذلك، ولَمَّا في «الموطأ» عن داود بن الحُصَيْن أن أبا غَطَفَانَ المُرِّي<sup>(٣)</sup> أخبره أن أباه طَرِيفاً تزَوَّجَ امرأةً وهو محرم، فردَّ عمر نكاحه.

ولنا إطلاق قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(٤)</sup> وصریح ما في الكتب الستة من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ تزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وهو مُحْرِمٌ. زاد البخاري: وبنَى بها وهو حلال، وماتت بِسَرِفٍ. وهو ظرف للبناء والموت، وهو من أعجب التواريخ<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة النساء، الآية: (٢٥).

(٢) أي: الخِطْبَةُ، والخِطْبَةُ على الخِطْبَةِ.

(٣) حُوِّفَت في المخطوط إلى: المزنِي، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب انظر الموطأ ١/٣٤٩، وتقريب التهذيب ص ٦٦٤.

(٤) سورة النساء، الآية: (٢٤).

(٥) وذلك لأن النبي ﷺ بنى بالمسيدة ميمونة رضي الله عنها بِسَرِفٍ، وقدَّر الله أنها ماتت بعد ذلك بِسَرِفٍ. فتح الباري ٧/٥١٠.



وأما ما رواه يزيد بن الأصم أنه تزوجها وهو حلال، لم يَقوَ قَوْهَ هذا، فإنه مما اتفق عليه الستة، وحديث يزيد لم يُخْرِجْهُ البخاري ولا النسائي [١٠ - أ]، وأيضاً لا يقاوم يزيد بابن عباس حفظاً وإتقاناً، لا سيما وميمونة خالته، فهو أعرف بخالته، لِمَا روى الطحاوي عن عمرو بن دينار: حدثني ابن شهاب، عن يزيد بن الأصم: [أنه ﷺ نَكَحَ ميمونة وهما حلالان، قال: فقلتُ للزُّهري: وما يُدري ابنَ الأصم؟!]<sup>(١)</sup> إنه أعرابي بؤال على عَقْبِيه، أتجعله مثل ابن عباس!؟.

وما روي عن أبي رافع أنه ﷺ تَزَوَّجَهَا وهو حلالٌ، وَبَنَى بِهَا وهو حلال، وكنْتُ أنا رسولا<sup>(٢)</sup> بينهما، لم يُخْرِجْ في واحد من الصحيحين<sup>(٣)</sup> وإن رُوي في «صحيح ابن جِبَّان»، فلم يبلغ ذلك في درجة الصحة، ولذا لم يقل فيه الترمذي سوى: حديث حسن، قال: ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد عن مطر<sup>(٤)</sup>.

قال بعض المحققين: والحاصل أنه قام رُكْنُ المعارضة بين حديث ابن عباس وحديثي يزيد وأبان، وحديث ابن عباس أقوى منهما سنداً، فإن رَجَّحْنَا باعتباراه كان الترجيح مَعْنَاً، وَيَفْضُدُهُ ما رواه الطحاوي عن أبي عَوَانَةَ، عن مُعْبِرَةَ، عن أبي الضُّحَى، عن مسروق، عن عائشة، قالت: تزَّوج رسول الله ﷺ بعض نساءه وهو مُخْرِمٌ. قال: وَنَقَلَهُ هذا الحديث كلهم يُحْتَجُّ بِروايتهم، ورواه البزار في «مسنده» عن مسروق، عن عائشة أنه ﷺ تَزَوَّجَ ميمونة وهو مُخْرِمٌ، واحتجهم وهو مُخْرِمٌ.

وإن رَجَّحْنَا بقوة ضَبْطِ الرواة وفقههم، فإن الرواة عن عثمان وغيره، ليسوا كَمَنْ روي عن ابن عباس ذلك، فقهاً وضبطاً، كسعید بن جبیر، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، وجابر بن زيد<sup>(٥)</sup>. وإن تركناه تساقطاً للتعارض وصرنا إلى القياس، فهو معنا،

(١) سقط من المطبوع.

(٢) في المخطوط: الرسول.

(٣) في هامش المخطوط: في نسخة: الصحاح. والصواب ما أثبتناه.

(٤) حُرِّفَ في المخطوط إلى: مطرف. والصواب ما أثبتناه من المطبوع والترمذي ٢٠٠/٣، كتاب

الحج (٧)، باب ما جاء في كراهية تزويج المُخْرِمِ (٢٣)، حديث رقم (٨٤١).

(٥) حُرِّفَ في المطبوع إلى: جابر بن يزيد، والصواب ما أثبتناه من المخطوط وتهذيب الكمال ١٥ /

## وَحُبْلَى مِنْ زِنَا،

لأنه عقدٌ كسائر العقود التي يُتَلَفَّظُ بها من شراءِ أمةٍ للتَّسْرِي (١) وغيره، ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام، ولو حُرِّمَ لكان غايته أن يُنَزَلَ منزلةً الوطىء وأثره في إفساد الحج، لا في بطلان العقد نفسه!

وإن وَقَفْنَا لدفع التعارض يُحْمَلُ لفظ التَّزْوِجِ في حديث ابن الأصم على البناء بها مجازاً، لعلاقة السببية العادية [١٠ - ب]، ويُحْمَلُ قوله ﷺ: «لا يَنْكُحُ الْمُحْرِمُ» إما، على نهي التحريم، والنكاح: الوطىء والمرادُ بالجملة الثانية (٢): التمكينُ من الوطىء، والتذكير (٣) باعتبار الشخص، أي لا يُمْكِنُ الْمُحْرِمَةُ زوجها منه أو على الكراهة جمعاً بين الأدلة، وذلك لأنَّ الْمُحْرِمَ في شغل عن مباشرة عقد النكاح، لأنه يَشْغَلُ القلب عن الإحسان في العبادة، لما فيه من خِطْبِيَّةٍ، ومُرَاوَدَاتٍ، ودعوة، واجتماعات، ويتضمن تنبيه النفس لطلب الجَمَاعِ، وهذا مُحْمَلٌ قوله: «ولا يَخْطُبُ» إجماعاً. وقال في «الكافي»: والأوجه أن يقال: الحديث [ثُرْوَى] (٤) بالنهي مجزوماً، وهو اختيار الخطابي، والنهي يكون للتنزيه وإن رُوِيَ منفياً فالنفي يجيء بمعنى النهي.

(و) صحَّ نكاح (حُبْلَى مِنْ زِنَا) وقال أبو يوسف وزُفَرٌ: لا يَصِحُّ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، لأنَّ الحَبْلَ من الزنا محترم، حتى لا يجوز إسقاطه، فَيَمْنَعُ صحَّةَ النكاح، كما يَمْنَعُ الحَبْلُ (٥) من غيره اتفاقاً (٦).

ولنا قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾ (٧) وإنما يمتنع تزوج الحُبْلَى من غير الزنا لحرمة صاحب الماء، ولا حرمة للزاني! والخلاف فيما إذا كان الناكح غير الزاني، وفيما إذا لم يكن الحملُ ثابتَ النَّسَبِ من غير الناكح، فإنه إذا كان الزاني هو الناكح يصح النكاح إجماعاً، وإذا كان الحَبْلُ ثابتَ النَّسَبِ من غير الناكح لا يصح النكاح إجماعاً (٨).

(١) التَّسْرِي: الجماع. معجم لغة الفقهاء ص ١٣٠.

(٢) أي قوله ﷺ: «ولا يَنْكُحُ».

(٣) أي إذا كان المراد أن المرأة لا تُمْكِنُ زوجها من وطئها وهي محرمة، فلماذا عُبِّرَ بلفظ التذكير فقال: «ولا يَنْكُحُ»؟! الجواب: أن التذكر باعتبار الشخص، أي شخص المحرم أياً كان رجلاً أو امرأة.

(٤) سقط من المطبوع.

(٥) عبارة المطبوع: كما يمنعها الحبلى من غيره. وهي خطأ.

(٦) أي إذا حبلت امرأة من غيره، فهذا الحبل يمنع صحَّةَ نكاحه بها، لأنه حَبْلٌ ليس منه.

(٧) سورة النساء، الآية: (٢٤).

(٨) سقط من المطبوع.

وَلَا تُوطَأُ حَتَّى تَضَعَ. وَمَنْ ضُمَّتْ إِلَى مُحْرَمَةٍ، .....

(وَلَا تُوطَأُ) أَي وَلَا يَطْوُهَا الزَّوْجُ (حَتَّى تَضَعَ) كَيْلَا يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ حَرْمَةِ الْوِطْءِ لِعَارِضِ الْحَبْلِ فَسَادُ النِّكَاحِ، كَمَا لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ مِنْ حُرْمَتِهِ لِعَارِضِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ. ثُمَّ الْمَذْكُورُ فِي «الْهِدَايَةِ»: أَنَّ حَرْمَةَ الْوِطْءِ لِأَجْلِ أَنْ يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ النَّكَاحَ لَوْ كَانَ هُوَ الزَّانِي يَجُوزُ الْوِطْءُ، وَذَكَرَ فِي «الْمَلْتَقَطِ»: أَنَّهُ لَا يَجِبُ النِّفْقَةُ لِلْحَبْلِيِّ مِنَ الزَّانِي مَا لَمْ تَضَعْ الْحَمْلَ، لِأَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ الْاِسْتِمْتَاعُ بِهَا عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ النِّكَاحَ، سِوَاءَ كَانَ الْحَبْلُ مِنْهُ أَوْ لَا، وَإِطْلَاقُ كَلَامِ الْمُتَنِ يُشْعِرُ ذَلِكَ. ذَكَرَهُ الْبُرْجُونْدِيُّ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: «سِوَاءَ» تَعْمِيمٌ لِقَوْلِهِ: لَا يَجِبُ النِّفْقَةُ، لَا لِقَوْلِهِ: لَا يَحِلُّ لَهُ الْاِسْتِمْتَاعُ، فَيُؤَافِقُ عِبَارَةَ «الْهِدَايَةِ» الْمُوَافِقَةَ لِلْقِيَاسِ [١١ - أ] عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الرَّوَايَةِ.

وَفِي «وَاقِعَاتِ النَّاطِقِيِّ»: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَجَاءَتْ بِسِقْطٍ اسْتَبَانَ خَلْقُهُ، إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَمْ يُجْزِ النِّكَاحَ، لِأَنَّ خَلْقَ الْوَلَدِ إِنَّمَا يَسْتَبِينُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْوَلَدَ مِنَ الْأَوَّلِ.

ثُمَّ لَيْسَ الزَّانِي وَوِطْءُ الْمَوْلَى مَانِعاً مِنْ تَزْوِيجِ الْجَارِيَةِ، أَمَا الزَّانَا، فَلَعَدَمُ حُرْمَةِ مَاءِ الزَّانِي، وَأَمَا الْمَوْلَى فَلِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِفَرَاشٍ لِمَوْلَاهَا، فَإِنَّهَا لَوْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لَا يَبْتِئُتُ نَسَبَهُ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَبْرَأَ صِيَانَةَ لِمَائِهِ، وَمَنْعَ زُفْرِ جِوَارِ تَزْوُجِهَا حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيضٍ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ وَهُوَ: وَجُوبُ الْعِدَّةِ لِلتَّزْوِيجِ بَعْدَ كُلِّ وَطْءٍ وَلَوْ مِنْ زَنَا. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَحِبُّ أَنْ يَطَّأَهَا قَبْلَ الْاِسْتِبْرَاءِ، يَعْنِي إِذَا زَوَّجَهَا الْمَوْلَى قَبْلَهُ، لِأَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ الْحَمْلُ يَحْرُمُ الْوِطْءُ، تَفَادِيّاً عَنْ سَقْيِ زَرْعِ غَيْرِهِ، فَإِذَا احْتَمَلَ وَجَبَ التَّنْزُّهُ احْتِيَاطاً، كَمَا لَوْ كَانَ مَكَانَ النِّكَاحِ الشَّرَاءُ.

(و) صَحَّ نِكَاحُ (مَنْ ضُمَّتْ) فِي عَقْدِ النِّكَاحِ (إِلَى مُحْرَمَةٍ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ، بِأَنَّ ضُمَّتْ إِلَى مُحْرَمَةٍ، أَوْ وَثِيئَةٍ، أَوْ ذَاتِ زَوْجٍ، أَوْ مُعْتَدَّةٍ الْغَيْرِ، وَيَتَطَّلُ نِكَاحُ الْأُخْرَى، لِأَنَّ بُطْلَانَ نِكَاحِ الْمُحْرَمَةِ لَا يَقْتَضِي بُطْلَانَ نِكَاحِ الْمَضْمُومَةِ مَعَهَا فِي الْعَقْدِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْجَمْعِ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي الْبَيْعِ، حَيْثُ يَبْطُلُ الْبَيْعُ فِيهِمَا، أَنَّ قَبُولَ الْعَقْدِ فِيهِمَا لَا يَجُوزُ، شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ فِيهِمَا يَجُوزُ، وَهُوَ شَرْطُ فَاسِدٍ، وَالْبَيْعُ يَبْطُلُ

(١) وَقَدْ جَاءَ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ، حَيْثُ قَالَ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةٍ يَوْمَ يَأْتِيهَا مِنَ اللَّهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرُ أَنْ يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ٦١٥/٢، كِتَابُ النِّكَاحِ (١٢)، بَابُ فِي وَطْءِ السَّبَايَا (٤٣)،

لا نِكَاحَ أُمَّتِهِ وَ مَالِكِيَّتِهِ وَلَا كَافِرَةَ غَيْرِ كِتَابِيَّةٍ .....

بالشروط الفاسدة، والنكاح لا يبطل بها. وعن التَّخَمِي: النكاح يَهْدِمُ الشرط، والشرط يَهْدِمُ البيع.

ثم المسمى بكماله للتي صح نكاحها عند أبي حنيفة. وقالوا: يَفْسِمُ على مهرٍ ومثلها فما أصاب التي صح نكاحها لزمه، وما أصاب الأخرى سقط عنه. وفي «الزيادات»: ولو دخل بالتي لا تجلُّ له يلزمه مهرٌ مثلها، ولا حَدٌّ عليه مع العلم بالحرمة عند أبي حنيفة.

### [نِكَاحُ الشُّعَارِ]

ويصح عندنا نكاح الشُّعَارِ - بكسر الشين -، وهو: أن يقول الرجل للرجل: أَرْوُجُكَ أُحْتِي على أن تزوجني أُحْتِكَ، على أن يكون مهرٌ كلُّ واحد منهما [١١] - ب[ نكاح الأخرى، أو قالوا ذلك في ابنتيهما أو أُمَّتَيْهما، ولكل واحدة منهما مهرٌ مثلها. وأبطله مالك والشافعي لنهي عليه السلام عن نكاح الشُّعَارِ، كما رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة، والنهي يقتضي فساد المنهي.

ولنا أن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد، واستدلوا بهما بالنهي غير صحيح، لأن النهي للحُلُوِّ عن المهر، هكذا قال ابن عمر: نهى رسول الله عليه السلام أن تُزَوَّجَ المرأةُ بالمرأة من غير مهرٍ لكلِّ واحدة منهما. وهذا لأن الشُّعَارَ هو الحُلُوُّ في اللغة، يقال: بلدة شَاغِرَةٌ: إذا كانت خالية من السلطان، وإنما أراد به أن تحلُوَ المرأةُ بالنكاح عن المهر، وبه نقول.

(لا نِكَاحَ) أي لا يصح للرجل نكاح (أُمَّتِهِ) لأن ملك المُتَعَةِ ثابتٌ له قبل التزوُّج، فيؤدى إلى إثبات الثابت، إلا إذا كان هناك شبهة الحرية، فيرتفع بهذه القضية.

(و) لا نكاح (مَالِكِيَّتِهِ) لأن النكاح ما شَرَعَ إلا مشمراً شمراً مشتركة بين المُتَنَازِعِينَ، ولهذا كان لها أن تُطالَبَ بالوطى، كما له أن يُطالَبَها بالتَّمْكِينِ، والمملوكية تُنافي المالكية<sup>(١)</sup>، فيمتنع حينئذ وقوع ثمرة النكاح على الشراكة، ولو نكح العبد بنتَ مولاة جاز، لأنها لا يملك لها في مال أبيها.

(ولا) نكاح (كَافِرَةَ غَيْرِ كِتَابِيَّةٍ) ولا وطؤها بملك اليمين، سواء كانت مجوسية،

(١) أي كونه زوجاً لها من حقّه أن يطالَبَها، وكونه عبداً لها ليس له حقٌّ عليها، فلا يصح أن يكون

وَلَا أُخْرَى لِلْحُرِّ فِي عِدَّةِ زَابِعَةٍ وَ لِلْعَبْدِ فِي عِدَّةِ ثَانِيَةٍ.

أو وثنية أو صابئة، إن كان الصابيء من لا كتاب له، بل يعبد الكواكب أو الملائكة، كما قيل عن أبي يوسف ومحمد، لا إن كان نصرانياً يقرأ بالزُّبور ويُعظَّم الكواكب كتعظيمنا القبلة كما قيل عن أبي حنيفة.

أما المجوسية، فليما روى عبد الرزاق، وابن أبي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفَيْهِمَا» من حديث قيس بن مسلم، عن الحسن بن محمد بن علي: أن النبي ﷺ كَتَبَ إِلَى مَجُوسِ هَجْرٍ يَغْرُضُ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ، فَمَنْ أَسْلَمَ قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ لَمْ يُسْلِمِ ضُرِبَتْ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ، غَيْرَ تَأْكِيحِي نَسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ. قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: هُوَ مَرْسَلٌ، وَمَعَ إِرْسَالِهِ فِيهِ قَيْسُ بْنُ مَسْلَمٍ، وَهُوَ ابْنُ الرَّبِيعِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ، وَهُوَ مِمَّنْ سَاءَ حَفِظَهُ بِالْقَضَاءِ.

ورواه ابن سعد في «الطبقات» من طريق ليس فيها قيس، عن [١٢ - أ] عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هَجْرٍ... إلى أن قال: «لا تُنكح نساؤهم، ولا تُؤكل ذبائِحُهُمْ». وسيأتي ما فيه من الكلام في باب الجزية إن شاء المَلِكُ العَلَامُ.

وقال داود الظاهري وأبو ثور: يجوز تزوج المجوسية، لأن المجوس كان لهم كتاب، فَوَاقَعَ مَلِكُهُمْ أُخْتَهُ وَلَمْ يُنكِرْ عَلَيْهِ، فَرَفَعَ كِتَابَهُمْ وَنَسُوهُ! وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْحَالِ كَالوِثْنِيِّ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِيهِ الْآنَ. وَأَمَّا الْوِثْنِيَّةُ فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾<sup>(١)</sup>، وَالْمُشْرِكَةُ لَا تَتَنَاوَلُ الْكِتَابِيَّةَ لِإِحْتِصَاصِهَا بِاسْمِ آخَرَ، أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ عَطَفَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ.

وقال سعيد بن المُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ، وَطَاوُسُ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: يَجُوزُ وَطِئُ الْمُشْرِكَةِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ، لَوُرُودِ الْأَثْرِ بِجَوَازِ وَطِئِ سَبَايَا الْعَرَبِ. وَأَجِيبُ بِأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ وَطِئِ سَبَايَا الْعَرَبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَطِئِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، أَوْ هُوَ مَنْسُوخٌ بِمَا تَلَوْنَا.

(وَلَا) يَصِحُّ نِكَاحُ (أُخْرَى لِلْحُرِّ فِي عِدَّةِ زَابِعَةٍ) سِوَاءِ كَانَتْ عِدَّةُ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ، كَيْلَا يَصِيرَ جَامِعاً بَيْنَ خَمْسِ حُكْمَاءَ. (و) نِكَاحُ أُخْرَى (لِلْعَبْدِ فِي عِدَّةِ ثَانِيَةٍ)

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢١).

(٢) سورة البينة، الآية: (١).



وَلَا يَصِحُّ أَمَةٌ عَلَى حُرَّةٍ أَوْ فِي عِدَّتِهَا، وَلَا حَامِلٌ ثَبَّتَ نَسَبُ حَمْلِهَا، .....

لئلا يصيرَ جامعاً بين ثلاثة حكماً، لأنَّ المُعْتَدَّةَ وإن كانت مُبَانَّةً بينونةً غليظةً، نكاحها باقٍ من وجه لبقاء التَّفَقُّةِ، والشُّكْنَى، والمنع من الخروج، واعتبار الفِرَاشِ، ولذا يثبت نَسَبٌ ولدها إذا جاءت به لأقلَّ من سنتين، فصار كما لو تَزَوَّجَ الحُرُّ أُخْرَى والرابعةُ في ملك نكاحه، أو تزوج العبد أُخْرَى والثانيةُ في ملك نكاحه.

(وَلَا يَصِحُّ) نكاح (أَمَةٍ) سواء كانت مُدَبَّرَةٌ أو أُمٌّ وُلِدَ أو مُكَاتَّبَةٌ (عَلَى حُرَّةٍ أَوْ فِي عِدَّتِهَا) أي عِدَّةُ الحُرَّةِ، سواء كانت عِدَّةً عن طلاق رجعي، وهو قولهما، أو عن بائن، وهو قول أبي حنيفة.

لهما - وهو قول ابن أبي ليلى -: أنَّ الحرام إدخال الأمة على الحرة، وهو [١٢] - [ب] إنما يتحقق إذا كان ملكه باقياً عليها، وهذه مُبَانَّةٌ فلا يكون متزوجاً عليها، كما لو تزوج أمةً في عدة حرة من نكاح فاسد، أو وطئ به بشبهة، ولهذا لو حلف لا يتزوج عليها، فأبأنها وتزوج في عدتها، لا يحنث.

ولأبي حنيفة: أن ملك المُعْتَدَّةَ عن طلاق بائن باقٍ من وجه، فالاحتياطُ المنعُ، كنكاح المرأة في عدة أختها، أو في عدة رابعة.

وقال الشافعي: يجوز للعبد أن يتزوج الأمة على الحرة. وقال مالك: يجوز تَزَوُّجَ الأمة على الحرة إذا رضيت الحرة.

ولنا ما روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في «مُصَنَّفَيْهِمَا» عن الحسن قال: نَهَى رسول الله ﷺ أن تُنْكَحَ الأمة على الحرة. وقال علي رضي الله عنه: لا تُنْكَحَ الأمة على الحرة. ونحوه عن ابن مسعود، رواهما ابن أبي شيبة. وقال جابر بن عبد الله: لا تُنْكَحَ الأمة على الحرة، وتُنْكَحَ الحرة على الأمة. رواه عبد الرزاق في «مصنفه» فهذه آثارٌ ثابتة عن الصحابة تُقَوِّي الحديث المُرْسَل [لو لم نقل] <sup>(١)</sup> بِحُجَّتَيْهِ، فوجب قَبُولُهُ. ثم علماؤنا والشافعي قَصَرُوا العبد على تَزَوُّجِ نَتْنَيْنِ. وقال مالك: له أن يتزوج أربعاً. ومذهبنا مروئي عن عمر رضي الله عنه قال: لا يتزوج العبدُ أكثرَ من نَتْنَيْنِ.

(وَلَا) يصح نكاح (حَامِلٍ ثَبَّتَ نَسَبُ حَمْلِهَا) بأن كانت مَسْبِيَّةً، أو مُهَاجِرَةً ذات حَمْلٍ من حُرِّيٍّ، روى ذلك محمد عن أبي حنيفة، واعتمده الكرخي لحرمة صاحب الماء بسبب ثبوت النَّسَبِ منه. وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة: أن المَسْبِيَّةَ، أو

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## وَلَا الْمُتَعَةَ.....

المُهَاجِرَةُ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا مِنْ حَرْبِيٍّ يَجُوزُ تَزْوِجُهَا، وَلَا تُوْطَأُ حَتَّى تَضَعَ. وَاعْتَمَدَ الطَّحَاوِيُّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ.

## [حَكْمُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ]

(وَلَا) يَصِحُّ نِكَاحُ (الْمُتَعَةِ) وَصَوْرَتُهُ: أَنْ يُقَالَ بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ لِامْرَأَةٍ خَالِيَةٍ عَنِ الْمَوَانِعِ: مَتَّعِنِي نَفْسِكَ، أَوْ: أَمْتَعُ بِكَ كَذَا بِكَذَا، وَيَذَكُرُ مَدَّةَ مِنَ الزَّمَانِ، وَقَدْرًا مِنَ الْمَالِ، فَتَقُولُ: مَتَّعْتُكَ نَفْسِي. وَلَا بُدَّ مِنْ لَفْظِ التَّمَتُّعِ فِيهِ، فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُؤَقَّتِ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [١٣] - أُمَّةً أَوْطَاسَ فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَعَامَ أَوْطَاسَ، وَعَامَ الْفَتْحِ وَاحِدٌ، لِأَنَّهُ بَعْدَ الْفَتْحِ بِيَسِيرٍ. انْتَهَى. وَأَوْطَاسٌ يُضْرَفُ وَلَا يُضْرَفُ: وَادٍ مِنْ دِيَارِ هَوَازِنَ بِالطَّائِفِ، فِيهِ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ.

وَفِي كِتَابِ «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» لِلْحَازِمِيِّ: قَدْ كَانَتْ الْمُتَعَةُ مَبَاحَةً فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا أَبَاحَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِلسَّبَبِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي؟! فَهَنَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجْلِ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدَ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَرَأَهُ عَبْدُ اللَّهِ الْآيَةَ ذَلَّ عَلَيَّ أَنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ الْإِبَاحَةَ مُسْتَمِرَّةً كَابْنِ عَبَّاسٍ، إِلَّا أَنَّهُ رَجَعَ بِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ كَمَا سَيَأْتِي.

وَأَمَّا ابْنُ مَسْعُودٍ فَلَعَلَّهُ رَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ اسْتَمَرَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّهْيُ بِالنِّصِّ، أَوْ لِلسَّبَبِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، كَمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِذَا كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، كَانَ الرَّجُلُ يَقْدُمُ الْبَلَدَةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ، فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ يُقِيمُ، فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ، وَتُضْلِحُ لَهُ شَيْئًا، أَيْ طَبِخَهُ وَنَحْوَهُ، حَتَّى إِذَا نَزَلَتْ الْآيَةُ: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ فَوْجٍ سِوَاهُمَا حَرَامٌ، أَيُّ سِوَى الْأَزْوَاجِ وَالْمَسْرُورِيِّ.

قَالَ الْحَازِمِيُّ: وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبَاحَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِي بَيْوتِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ،

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، الْآيَةُ: (٨٧).

(٢) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ، الْآيَةُ: (٦).

ولذلك نهاهم عنها غير مرة، وأباحها لهم في أوقات مختلفة بحسب الضرورات، حتى حرّمها عليهم في آخر سنينِهِ، وذلك في حجة الوداع، فكان تحريمٌ تأبيد لا خلاف فيه بين الأئمة وفقهاء الأمصار، إلا طائفة من الشيعة، ويحكي عن ابن مجريج.

وأما ما يحكى عن ابن عباس فيها، فإنه كان يتأولُ إباحتها للمضطرِّ إليها ليطول العُربة [١٣ - ب] وقلة اليسار والجدة<sup>(١)</sup>، ثم توقف وأمسك عن الفتوى بها، ثم أسند الحازمي من طريق الخطّابي إلى سعيد بن جبّير قال: قلت لابن عباس: لقد سارت بفُتيّك الرُكبان وقالت فيها شعراً!! قال: وما قالوا؟ قلت: قالوا:

قَدْ قُلْتُ لِلشَّيْخِ لَمَّا طَالَ مَجْلِسُهُ يَا صَاحِبِ هَلْ لَكَ فِي فُتْيَا ابْنِ عَبَّاسٍ  
هَلْ لَكَ فِي رِخْصَةِ الْأَطْرَافِ آيَةً<sup>(٢)</sup> تَكُونُ مَشْوَاكَ حِينَ مَصْدَرِ النَّاسِ

المصدر بفتح الدال، أي: مرجعهم، والرخصة بالفتح: الناعمة، وصاح: مرخّم صاحب. فقال: سبحان الله! والله ما بهذا أفتيت، وإنما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير، إلا للمضطر. قال الخطّابي: فهذا يُبين لك أنه سلك فيه مذهب القياس، وشبهه بالمضطر إلى الطعام الذي به قوام النفس، وبعدهم يكون الثأف، وإنما هذا من باب غلبة الشهوة، وقد تحسّم مادتها<sup>(٣)</sup> بالصوم والعلاج، فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر، وهو قياس مع الفارق، فتدبر.

أقول: وهذا كله ليس فيه صريح الرجوع لابن عباس عن قوله، ومما يدل على بطلان المثعة مطلقاً ما في «صحيح مسلم»: أن النبي ﷺ حرّمها يوم الفتح، وفيه وفي البخاري: أنه ﷺ حرّمها يوم خيبر، والتوفيق أنها نُسخت مرتين.

قيل: ثلاثة أشياء نُسخت مرتين: المثعة، ولحوم الحمر الأهلية، والتوجه إلى بيت المقدس في الصلاة.

وفي «صحيح مسلم»: «يا أيها الناس! إني كنتُ أذنّتُ لكم في الاستمتاع من النساء، وقد حرّم الله ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهنّ شيءٌ فليحلّ سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتُموهنّ شيئاً». وفيه أيضاً: أنّ علياً سمع ابن عباس يُليّن في المثعة،

(١) الجدة: الحظُّ والخظوة والرُزق. القاموس المحيط ص ٣٤٦، مادة (جد).

(٢) رخصة الأطراف: أي ناعمة الأطراف. والمعنى: هل لك في امرأة ناعمة الأطراف تؤنسك.

(٣) عبارة المطبوع: وقد تحسّم بما يعدها بالصوم. وما أثبتناه من المخطوط، وهو الصواب.

## وَلَا الْمُؤَقَّتِ.

فقال: مهلاً يا ابن عباس، فإنَّ رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خيبر، وعن لحوم الحُمُرِ الإنسيَّة.

وأما قول صاحب «الهداية»: قال مالك: هو جائز، لأنه كان مباحاً فيبقى إلى أن يظهر ناسخه [١٤ - أ]، قلنا: ثبت النسخ بإجماع الصحابة، وابن عباس صحَّ رجوعه إلى قولهم: فتقرَّر الإجماع. فما نقله عن مالك ليس مذهبه. وقوله: ثبت النسخ بإجماع الصحابة، فيه أن النسخ لا يثبت بالإجماع، وقد ثبت نسخ نكاح المُتَّعَةِ عن رسول الله ﷺ من غير نزاع ولا عبرة بمخالفة الشيعة من أهل الابتداع.

## [حكم النكاح المؤقت]

(وَلَا) يصح نكاح (المؤقت) وهو نكاح إلى مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ طويلة أو قصيرة، وهو مختار شمس الأئمة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا ذكر مُدَّةً لا يعيش مثلُهما إليها صح النكاح، وهذا مختار صاحب «المختلف». وقال زُفَر: يصح النكاح، وَيَبْطُلُ التوقيت، لأن معنى النكاح إسقاط حرمة البُضْع<sup>(١)</sup>، والإسقاط لا يَبْطُلُ بالشروط الفاسدة، فصار كما لو تزَّوجها بشرط أن يُطَلَّقها بعد شهر.

ولنا أن نكاح المؤقت في معنى نكاح المُتَّعَةِ، [فلا يصح، كما لا يصح نكاح]<sup>(٢)</sup> المُتَّعَةِ، إذ العبرة للمعاني، ألا ترى أنه إذا قال: جعلتُك وكيلاً بعد موتي، فإنه يكون وصيّاً، ولو قال: جعلتُك وصيّاً في حياتي يكون وكيلاً، وكذا الحوالة بشرط بقاء الدَّين على الأصيل كفالةً، والكفالة بشرط براءة الأصيل حوالةً. ويؤيد هذا ما رُوي عن عمر أنه قال: لا أرى برجل تزَّوج امرأةً إلى أجلٍ إلا رجمته.

وأما إذا تزَّوج بشرط أن يُطَلَّقَ بعد شهر، فقد اشترط القاطع للنكاح بعد شهر، وذلك يَدُلُّ على انعقاد النكاح مؤبداً، ولو تزوجها على أن يَقْعُدَ معها في النهار دون الليل أو بالعكس، أو تزَّوجها ناوياً أن يَقْعُدَ معها مدةً ولم يَنْقَلِظْ بذلك في صُلْبِ العقد فالنكاح صحيح.

(١) البُضْع: الجماع، وبُضْع المرأة: فَرْجُها. معجم لغة الفقهاء ص ١٠٨.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوط.

## فَضْلٌ فِي الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَكْفَاءِ

نَقَدَ نِكَاحَ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ كُفَيْ بِهَا وَلِيِّ، .....

## فصل في الأولياء والأكفاء

(نَقَدَ نِكَاحَ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ) سواء كانت ثيباً أو بكراً، وسواء زَوَّجَتْ نفسها أو غيرها (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ كُفَيْ بِهَا وَلِيِّ) أي: ملبساً<sup>(١)</sup> بغير ولي. وهذا على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة، ورواية رجوعهما إليه على ما في «مبسوطي» شمس الأئمة وشيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده.

وكان أبو يوسف أولاً يقول: إن النكاح لا ينعقد إذا كان لها ولي، ثم رجع وقال: إن كان الزوج [١٤ - ب] كُفُوًا انعقد، وإلا لم ينعقد، ثم رجع وقال: ينعقد سواء كان الزوج كُفُوًا أو لم يكن. وعند محمد ينعقد موقوفاً على إجازة الولي. سواء كان الزوج كُفُوًا أو لم يكن.

وقال مالك: ينعقد إذا كانت حسيصة، وقال الشافعي وأحمد: لا ينعقد النكاح بعبارة النساء، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَالْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا - أَي: لَازِمٌ - فَإِنْ اسْتَحْجَرُوا - أَي: ااخْتَلَفُوا - فَالسلطانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ». قال الترمذي: حديث حسن، وقال: قد تكلم فيه بعض أهل الحديث من جهة أن ابن جريج قال: ثم لقيت الزهري فسألته عنه فأنكره! فضعموا الحديث من أجل هذا. وقال ابن عدي في «الكامل» في ترجمة سليمان: ثم قال: قال، ابن جريج [فَلَقِيْتُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ]<sup>(٢)</sup>، فقلت له: إن سليمان حَدَّثَنَا بِهِ عَنْكَ! فَأَتْنِي عَلَيْهِ خَيْرًا وَقَالَ: أَحْشَى أَنْ يَكُونَ وَهَمَّ عَلَيَّ.

وفي السنن أيضاً عن ابن أبي بريدة، عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي». قال الترمذي: هذا حديث فيه اختلاف، وذكر وجوه الاختلاف.

وفي «سنن الدارقطني»: عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا». ورواه الأوزاعي عن ابن سيرين، عن أبي هريرة موقوفاً، وهو أشبه. وفي «سننه» أيضاً عن ابن

(١) ملبساً: شرح للباء في قوله: بلا ولي.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

وَلَهُ الْاِغْتِرَاضُ هُنَا، وَرُؤْيُ بَطْلَانِهِ بِلَا كُفُوٍ، .....

مسعود مرفوعاً: «لا نكاح إلا بوليٍّ وشاهدي عَدْلٍ». إلا أنَّ في سند الأول بَكَرَ بن بَكَارٍ، وفي الثاني عبد الله بن مُحَرَّرٌ<sup>(١)</sup>، وهما ضعيفان.

ولنا قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> حيث أسند النكاح إليها، وقوله تعالى: ﴿أَنْ يَنْكِحَنَّ أَرْوَاجَهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: [١٥ - أ] ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾<sup>(٤)</sup> وما رواه الجماعة إلا البخاري من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الْأُمُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا - بِالضَّم - أَوْ سُكُوتُهَا». كما في رواية، والأُمُّ، بتشديد التحتية المكسورة: المرأة الثَّيِّبُ التي لا زوج لها، وهي بالغة عاقلة.

ووجه الدلالة أنه ﷺ قَدَّمَهَا عَلَى الْوَلِيِّ بِقَوْلِهِ: «أَحَقُّ بِنَفْسِهَا».

وأما استدلال الشافعي بقوله: ﴿فَلَا تَغْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ﴾<sup>(٥)</sup> حيث قال: هذه الآيةُ أُبْرِنُ آيَةً فِي كِتَابِ اللَّهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَجُوزُ بِغَيْرِ وُلِيِّ، لِأَنَّهُ نَهَى الْوَلِيَّ عَنِ الْمَنْعِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ الْمَمْنُوعُ فِي يَدِهِ، وَهُوَ الْإِنْكَاحُ، فَمُدْفُوعٌ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَضْلِ: الْمَنْعُ جِسْماً بِأَنْ يَخْبِسَهَا فِي بَيْتٍ، وَيَمْنَعَهَا مِنْ أَنْ تَتَزَوَّجَ، إِذْ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيُّ النَّهْيُ عَنِ مَنَعِهِنَّ مِنْ مَبَاشَرَةِ النِّكَاحِ.

(وَلَهُ) أَيُّ لِلْوَلِيِّ (الْاِغْتِرَاضُ هُنَا) أَيُّ فِيمَا لَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفُوٍ، بِأَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا لِلْحُقُوقِ الْعَارِ لَهُ بِمَصَاهِرَةِ غَيْرِ الْكُفْءِ، وَلَيْسَ هَذَا التَّفْرِيقُ طَلِاقاً، بَلْ هُوَ فَسْخٌ لِأَصْلِ النِّكَاحِ، وَلِهَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ، وَلَوْ سَكَتَ الْوَلِيُّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ رِضاً، وَلَوْ خَاصِمَ لِنَفْقَتِهَا أَوْ لِقَبْضِ مَهْرِهَا كَانَ ذَلِكَ رِضاً، وَلَوْ وَلَدَتْ مِنْهُ، فَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ حَقُّ الْفَسْخِ، لِثَلَا يَضِيعُ الْوَلَدُ.

(وَرُؤْيُ بَطْلَانِهِ) أَيُّ بَطْلَانِ نِكَاحِهَا إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا (بِلَا كُفُوٍ) رَوَى ذَلِكَ الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي «الْحَايَةِ»: هَذَا أَصَحُّ وَأَخْوَطُ وَالْمَخْتَارُ لِلْفَتَاوَى فِي زَمَانِنَا،

(١) حُرُوفٌ فِي الْمَطْبُوعِ وَالْمَخْطُوطِ إِلَى: مُحَرَّرٌ. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ «الْكَاشِفِ» ٥٩٢/١، تَرْجُمَةُ رَقْمِ (٢٩٤٤)، وَ«مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ» ٥٠٠/٢، تَرْجُمَةُ رَقْمِ (٤٥٩١).

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: (٢٣٠).

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: (٢٣٢).

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: (٢٣٤).

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: (٢٣٢).

وَلَا يُعْجِرُ وَلِيٌّ بِالْعَهَّةِ وَلَوْ كَانَ بَكَرًا،

إذ ليس كل وليٍّ يُحْسِنُ المرافعة إلى القاضي، ولا كل قاضٍ يَعدِلُ، ولذا قيل: الوقوف على باب القاضي في هذا الزمان دُلٌّ، فَسَدُّ هذا الباب أولى.

والمطلقة ثلاثاً لو زَوَّجَتْ نَفْسَهَا من غير كُفُوٍ ودخل بها، ثم طَلَّقَهَا لا تَحِلُّ للزوج الأول على ما هو المختار من رواية الحسن.

(وَلَا يُعْجِرُ وَلِيٌّ بِالْعَهَّةِ وَلَوْ كَانَ بَكَرًا) وله أن يُعْجِرَ غيرَ البالغة ولو كانت ثَيِّبًا، وقال [ب - ١٥] مالك، والشافعي، وأحمد: وهو قول ابن أبي ليلى: يُعْجِرُ الأبُّ والجَدُّ البِكْرَ البالغة، لأنها جاهلةٌ بأمر النكاح في الجملة، كالبِكرِ الصغيرة.

فمدار إجبار الوليِّ عندنا على الصَّغر، كانت بكراً أو ثَيِّبًا، وعندهم على البَكَارة، كانت صغيرة أو كبيرة. ومعنى الإيجاب: أن يَنْفَذَ عَقْدَ وَلِيِّهَا عليها<sup>(١)</sup> وإن أَبَتْ أو رَدَّتْ. واحتجا بما في «صحيح مسلم»: «الثَيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسَيْهَا من وَلِيِّهَا، والبِكرُ يَشْتَأْمِرُهَا أَبُوهَا في نَفْسِهَا». باعتبار أنه خصَّ الثَيِّبَ بأنها أحق، فأفاد أن البِكرَ ليست أحقُّ بنفسها منه، فاستفِيدَ ذلك بالمفهوم.

ولنا ما رُوينا من قوله ﷺ: «والبِكرُ تُشْتَأَذُّ في نَفْسِهَا، وإذْنُهَا صُمَاتُهَا». وما روى أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أن جاريةً بَكَرًا أتت النبي ﷺ فذكرت أن أباهَا زَوَّجَهَا وهي كارهة، فَخَيَّرَهَا النبي ﷺ. وهذا حديث صحيح، فإنه مُخْرَجٌ لرجالهِ في «الصحيحين».

وما في النسائي عن عبد الله بن يزيد، عن خَنَسَاءَ قالت: أنكَحَنِي أبي وأنا كارهة، وأنا بِكرٌ، فَشَكَرْتُ ذلك إلى النبي ﷺ فقال: «لَا تُنْكَحُهَا وهي كارهة». ولكن ذكر البخاري أنها كانت ثَيِّبًا! قال ابن القطان: وَتَزَوَّجَتْ خَنَسَاءُ بِنَّ هَوَيْثَ، وهو أبو لُبَابَةَ بن عبد المُثَدِّرِ، صرَّح به في «سنن ابن ماجه».

وفي «سنن الدارقطني» عن جابر أن رجلاً زَوَّجَ ابنته وهي بِكرٌ من غير أمرها فَأَتَتْ النبي ﷺ فَفَرَّقَ بينهما. وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رجلاً زَوَّجَ ابنته بَكَرًا، فَكَرِهَتْ ذلك، فردَّ النبي ﷺ نِكَاحَهَا. وفي رواية قال: كان النبي ﷺ يَنْتَرِعُ النساءَ من أزواجهنَّ ثَيِّبًا وأبكاراً بعد أن يُزَوَّجَهُنَّ الآبَاءُ إذا كَرِهْنَ ذلك. وصحح الدارقطني إرسال الحديث الأول وَوَصَلَ الثاني.

(١) عبارة المطبوع: أن ينفذ العقد وليها عليها.



وَصَمْتُهَا وَضَحِكُهَا وَبُكَاءُهَا بِلا صَوْتٍ: إِذْنٌ، وَمَعَهُ رَدٌّ حِينَ اسْتِئْذَانِهِ، أَوْ بُلُوغِ الْحَبْرِ

وعن ابن عباس أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ نِكَاحَ بَيْكِرٍ وَثِيْبٍ أَنْكَحَهُمَا أَبُوهُمَا، وَهُمَا كَارِهَتَانِ إِلَّا أَنَّ الدَّارِقُطَنِيَّ جَعَلَهُ مَرْسَلٍ عِكْرَمَةَ. وَفِي «سِنَنِ النَّسَائِيِّ» وَ«مَسْنَدِ أَحْمَدَ» عَنِ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ فَنَأَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ [١٦- أ] إِنْ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي حَسَبِيَّتَهُ! قَالَ: فَجَعَلَ الْأَمْرَ لِيَهَا، فَقَالَتْ: أَجْزَأْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاءُ أَنَّ لَيْسَ إِلَيَّ الْآبَاءُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ.

وهذا يفيد بعمومه أن ليس له المباشرة حقاً ثابتاً، بل الاستحباب، وفيه دليل من جهة تقريره ﷺ قولها ذلك أيضاً، وهو حديثٌ حُجْجَةٌ، وَحَمْلُهُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْكِفَاءَةِ خِلافُ الْأَصْلِ، مَعَ أَنَّ الْقَرَبَ إِنَّمَا يَعْتَبَرُونَ الْكِفَاءَةَ بِالنَّسَبِ، وَالزَّوْجُ كَانَ ابْنِ عَمِّهَا!

(وَصَمْتُهَا) أَي صَمْتُ الْبَيْكِرِ (وَضَحِكُهَا وَبُكَاءُهَا بِلا صَوْتٍ: إِذْنٌ، وَمَعَهُ) أَي مَعَ الصَّوْتِ (رَدٌّ) لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ الدَّمْعُ مِنْ عَيْنِهَا مِنْ غَيْرِ صَوْتِ الْبِكَاةِ لَمْ يَكُنْ رَدًّا، بَلْ هُوَ تَحَرُّنٌ عَلَى مُفَارَقَةِ بَيْتِ أَبِيهَا (حِينَ اسْتِئْذَانِهِ) أَي وَقْتُ اسْتِئْذَانِ الْوَلِيِّ الْبَيْكِرِ (أَوْ بُلُوغِ الْحَبْرِ) لَهَا مَعَ رَسُولِ الْوَلِيِّ، أَوْ مَعَ فَضُولِي.

أما كون الصمت من البكر إذناً، فلما في الكتب الستة من حديث أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ - أَي يُطَلَّبَ [أمرها]»<sup>(١)</sup> صريحاً - وَلَا تُنْكَحُ الْبَيْكِرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَشْكُتَ».

وأما الضحك فلأنه يحتمل الردَّ والرضاء، فلا يَثْبُتُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِلْمُعَارَضَةِ، فَيَبْقَى مَجْرُودُ السَّكُوتِ وَهُوَ الرِّضَاءُ، أَوْ لِأَنَّ الضَّحْكَ أَدْلُ عَلَى الرِّضَاءِ بِالتَّصَرُّفِ مِنَ السَّكُوتِ، لَكِنْ بِلا اسْتِهْزَاءٍ لِمَا سَمِعَتْ، وَالضَّحْكَ [الذي يكون]<sup>(٢)</sup> بطريق الاستهزاء معروفٌ بَيْنَ النَّاسِ.

وأما البكاء، فعن أبي يوسف فيه روايتان: فِي رِوَايَةٍ يَكُونُ رِضًا، لِأَنَّ الْبِكَاةَ قَدْ يَكُونُ عَنِ السَّرُورِ، وَقَدْ يَكُونُ عَنِ الْحُزْنِ، فَلَا يَثْبُتُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِلْمُعَارَضَةِ، وَيَبْقَى مَجْرُودُ السَّكُوتِ وَهُوَ رِضَى، وَفِي رِوَايَةٍ: لَا يَكُونُ رِضَى، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ، لِأَنَّ الْبِكَاةَ غَالِبًا يَكُونُ عَنِ الْحُزْنِ.

والمختارُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَعَ الصِّيَاحِ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى الرَّدِّ، وَإِنْ كَانَ مَعَ السَّكُوتِ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

بَشْرَطِ تَسْمِيَةِ الزَّوْجِ لَا الْمَهْرِ.

وَلَوْ اسْتَأْذَنَ غَيْرُ وَلِيِّ أَقْرَبٍ، فَرِضَاهَا بِالْقَوْلِ، كَالثَّيْبِ، وَالزَّائِلُ بَكَارَتِهَا بِزَنَاءٍ  
أَوْ غَيْرِ جِمَاعِ كَالْبِكْرِ.

يكون دليلاً على الرضا.

(بَشْرَطِ تَسْمِيَةِ الزَّوْجِ) على وجه يحصل [١٦ - ب] لها به معرفة. لَتُظْهِرُ<sup>(١)</sup> رَغْبَتَهَا فيه أو عنه. (لَا الْمَهْرَ) أي لَا يُشْتَرَطُ تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ لَهَا، لِأَنَّ لِلنِّكَاحِ صِحَّةً بَدُونَهُ.

(وَلَوْ اسْتَأْذَنَ) الْبِكْرَ (غَيْرُ وَلِيِّ أَقْرَبٍ) بَأَن كَانَ الْأَبُ كَافِرًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ اسْتَأْذَنَهَا وَلِيِّ غَيْرِهِ أَوْلَى مِنْهُ، كَالْأَخِ مَعَ الْأَبِ (فَرِضَاهَا بِالْقَوْلِ) لِاحْتِمَالِ أَنَّ سَكَوتَهَا لِقِلَّةِ الْمَبَالَاةِ بِكَلَامِهِ، لَا لِرِضَاهَا بِهِ.

(كَالثَّيْبِ) سِوَاءِ اسْتَأْذَنَهَا وَلِيِّ أَقْرَبٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِن رِضَاهَا بِالْقَوْلِ حَقِيقَةٌ بَأَن تَقُولُ: رَضِيْتُ، وَحُكْمًا بَأَن تُمَكِّنَ مِنْ نَفْسِهَا<sup>(٢)</sup>، أَوْ تَطْلُبَ مَهْرَهَا أَوْ نَفَقَتَهَا، لِمَا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ - وَلَا يَعَارِضُهُ مَا رَوَى الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». لِأَنَّ الْاسْتِمَارَ إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مَقْتَضِيًّا لِلتَّطْقِ فِي حَقِّ الْبِكْرِ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: «وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»، وَأَمَّا مَا فِي «الْهِدَايَةِ» مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «الثَّيْبُ تُشَاوَرُ»، فَغَيْرُ مَعْرُوفٍ.

(وَالزَّائِلُ بَكَارَتِهَا بِزَنَاءٍ) لَمْ يَتَكَرَّرْ، وَلَا أُقِيمَ عَلَيْهَا بِهِ الْحَدُّ، وَأَمَّا إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهَا الزَّنَاءُ، أَوْ أُقِيمَ عَلَيْهَا بِسَبَبِ الْحَدِّ، لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْبِكْرِ اتِّفَاقًا. (أَوْ غَيْرِ جِمَاعِ) كَوَثْبِيَّةٌ، أَوْ حَيْضَةٌ بِدَفْعَةٍ، أَوْ جِرَاحَةٌ، أَوْ تَغْيِيسٌ وَهُوَ: طُولُ مُكْتَبٍ مِنْ غَيْرِ تَزْوُجٍ. فَالزَّائِلُ مُبْتَدَأٌ، بَكَارَتِهَا مَرْفُوعٌ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

(كَالْبِكْرِ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِزَنَاءٍ، أَوْ بِغَيْرِ مُجَامَعَةٍ حُكْمُهَا حُكْمُ الْبِكْرِ فِي أَنَّ سَكَوتَهَا عِنْدَ اسْتِئْذَانِهَا إِذْنٌ، أَمَّا مَنْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِغَيْرِ الْجِمَاعِ فَلِأَنَّهَا بَكَرَتْ حَقِيقَةً<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ مَا يُصِيبُهَا مِنَ الْجِمَاعِ أَوَّلُ مُصِيبٍ لَهَا، إِذِ الْبِكَارَةُ عِبَارَةٌ عَنْ أَوَّلِ<sup>(٤)</sup> الشَّيْءِ، وَمِنْهُ يُقَالُ لِأَوَّلِ النَّهَارِ: بُكْرَةٌ، وَأَوَّلُ الثَّمَارِ: بَاكُورَةٌ.

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: يَظْهِرُ.

(٢) أَي بَأَن تُمَكِّنَ الزَّوْجَ مِنْ نَفْسِهَا بِالْوَطْءِ.

(٣) عِبَارَةٌ الْمَخْطُوطِ: ... بِغَيْرِ الْجِمَاعِ فَبِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ بَكَرَ... وَهِيَ خَطَأٌ.

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: أَوْلِيَّةٌ.

وَقَوْلُهَا: رَدَدْتُ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ: سَكَتٌ. وَتَقْبُلُ بَيْتَهُ عَلَى سُكُوتِهَا، .....

وأما من زالت بكارتها بزناً، فالمذكور هنا قول أبي حنيفة، وقالوا: - وهو قول الشافعي في الجديد، وأحمد في رواية - لا يكون سكوتها إذناً لأنها ليست بيكر [حقيقة<sup>(١)</sup>]، لأن ما يُصَيِّها ليس بأول مصيب لها.

ولأبي حنيفة أن الشارع جعل سكوتها رضاً لا للبكارة بل لعلّة الحياء، فإن عائشة لما أُخْبِرَتْ [١٧ - أ] أنها تَسْتَحِي قال: «سكوتها رضاها»<sup>(٢)</sup>. وعلّة الحياء هنا موجودة، بل مع الزيادة. وبعض مشايخنا يقولون في هذين الفصلين: يُكْتَفَى بسكوتها أيضاً، لأنها بكرٌ شرعاً، ألا ترى أنها تدخل تحت قوله ﷺ: «الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِثَّةٌ»<sup>(٣)</sup>، ولكن هذا ضعيفٌ، فإن هذا موجود في الموطوءة بشبهة ونكاح فاسد، ولا يُكْتَفَى بسكوتها اتفاقاً، فَعَلِمَ أن المُعْتَبَرُ هنا بقاء صفة الحياء، لأن الشرع أظهر ذلك الفعل عليها حين الرِّمِّ المَهْرَ والعِدَّةَ، وأثبت النَّسَبَ، بخلاف هذه، إذ لم يُعْلَقْ به شيئاً من الأحكام، بل أمرها بالشَّرِّ على نفسها بقوله ﷺ: «مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئاً فَلَيْسَتْ بِسُتْرِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>.

(وَقَوْلُهَا) أي قول البكر عند مُخَاصَمَةِ الزَّوْجِ: (رَدَدْتُ) عند الاستئذان، أو عندما بلغني الخبز بالتزويج (أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ) أي قول الزوج: (سَكَتٌ) ولم تَرُدِّي. وقال زُفَرٌ: قوله أولى، لأنه يَدْعِي الأَصْلَ، لأن السكوت أصلٌ والرُّدُّ عَارِضٌ.

ولنا أن الزوج يَدْعِي تَمَلُّكُ بُضْعِهَا وهي تدفعه، فتكون مُنْكَرَةً في المعنى، والقول قولُ المُنْكَرِ، كما لو ادَّعَى أصلُ العقد وأنكرت هي، وهذا لأن العبرة للمعاني لا للصُّوَرِ والمباني، فَإِنَّ المُؤَدَّعَ إذا قال: رددتُ الوديعَةَ [وأنكر صاحب الوديعَةَ]<sup>(٥)</sup>، كان القول قوله، لأنه يُنْكَرُ الضمان من حيث المعنى.

(وَتَقْبُلُ بَيْتَهُ) أي بَيْتَهُ الزَّوْجِ (عَلَى سُكُوتِهَا) وَتَقَدَّمُ<sup>(٦)</sup> على بيتها أنها ردت،

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (فتح الباري) ١٩١/٩، كتاب النكاح (٦٧)، باب لا يُنْكَحُ الأب وغيره البكر واليتيم إلا برضاها (٤١)، رقم (٥١٣٧).

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٣١٦/٣، كتاب الحدود (٢٩)، باب حد الزنى (٣)، رقم (١٢) - (١٦٩٠).

(٤) أخرجه الإمام مالك في موطئه ٨٢٥/٢، كتاب الحدود (٤١)، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا (٢) - رقم (١٢).

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوعة.

(٦) أي وَتَقَدَّمُ بَيْتَهُ عَلَى بَيْتِهَا.

وَلَا تَخْلِفُ هِيَ إِنْ لَمْ يُقِم.

وَلِلْوَلِيِّ إِنْكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَلَوْ ثَيِّبًا، .....

لأن بيئته تثبت لزوم، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَافِي، كما هو مُقَرَّرٌ فِي الْأَصُولِ (وَلَا تَخْلِفُ هِيَ إِنْ لَمْ يُقِم) الزَوْجُ الثَيِّبَةُ عَلَى سَكَوتِهَا. وَعِنْدَهُمَا تَخْلِيفٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَفِي «عَيُونِ الْمَذَاهِبِ»: وَبِهِ يُفْتَى، وَفِي «فَتَاوَى قَاضِيخَانَ»: إِنْ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا فِي النِّكَاحِ.

(وَلِلْوَلِيِّ) أَبًا كَانَ أَوْ جَدًّا [أَوْ غَيْرَهُمَا] <sup>(١)</sup> (إِنْكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَلَوْ) كَانَتْ (ثَيِّبًا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ ثَيِّبًا، لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُزَوِّجَهَا، لِأَنَّ الشَّيْبَ تُشَارُورٌ، وَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ، فَيَجِبُ [١٧ - ب] الْإِنْتِظَارُ. وَإِنْ كَانَتْ بِكَرًّا جَازَ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ أَنْ يُزَوِّجَهَا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْوِلَايَةِ عِنْدَهُ الْبِكَارَةُ، وَعِنْدَنَا عَدَمُ الْعَقْلِ، أَوْ نَقْصَانُهُ، لِأَنَّهُ الْمُؤَثَّرُ فِي الْوِلَايَةِ عَلَى مَالِهَا، وَعَلَى نَفْسِ الْغُلَامِ وَمَالِهِ، وَعَلَى الْمَجْنُونَةِ بِاتِّفَاقٍ.

وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْيَتِيمَةُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ» <sup>(١)</sup>، وَالْيَتِيمَةُ: الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا أَبَ لَهَا، وَبِأَنَّ قُدَامَةَ بَنِ مَظْمُونٍ زَوْجَ بِنْتِ أَخِيهِ عَثْمَانَ بْنِ مَظْمُونٍ مِنْ ابْنِ عَمْرِ، فَزَدَهَا ﷺ وَقَالَ: «إِنَّهَا يَتِيمَةٌ، وَإِنَّهَا لَا تُنْكَحُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ» <sup>(٢)</sup>.

وَأُجِيبُ عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْيَتِيمَةَ الْبَالِغَةَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> وَالْمُرَادُ الْبَالِغِينَ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُدٌّ إِلَى غَايَةِ الْإِسْتِمَارِ، وَإِنَّمَا تُسْتَأْمَرُ الْبَالِغَةُ دُونَ الصَّغِيرَةِ. وَتَأْوِيلُ حَدِيثِ قُدَامَةَ أَنَّهَا بَلَغَتْ فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَمْرِ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ انْتَرَعَتْ عَنِّي بَعْدَ أَنْ مَلَكَتُهَا.

هَذَا، وَعَيَّنَ مَالِكُ الْأَبَ وَحَدَهُ لِلصَّغِيرِ وَالْبِكْرِ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَى الْحُرَّةِ إِذَا تَثَبَّتْ لِحَاجَتِهِ، وَلَا حَاجَةَ بِهِ <sup>(٤)</sup> قَبْلَ الْبُلُوغِ لِعَدَمِ الشَّهْوَةِ، إِلَّا أَنَّ وِلَايَةَ الْأَبِ تَثَبَّتْ نَصًّا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَبَقِيَ مَا سِوَاهُ عَلَى الْأَصْلِ.

وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ الْآيَةُ <sup>(٥)</sup>، مَعْنَاهُ: فِي نِكَاحِ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٣٠/٢.

(٣) سورة النساء، الآية: (٢).

(٤) أي لا حاجة لثبوت الولاية قبل البلوغ.

(٥) سورة النساء، الآية: (٣).

ثُمَّ إِنَّ زَوْجَهُمَا الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ لَزِمَ، وَفِي غَيْرِهِمَا فَسَخَ الصَّغِيرَانِ حِينَ بَلَغَا، أَوْ عَلِمَا بِالنِّكَاحِ بَعْدَهُ.

اليتامى، وإنما يتحقق هذا الكلام إذا جاز نكاح اليتيمة، وقد نُقِلَ عن عائشة في تأويل الآية أنها أنزلت في يتيمة تكون في حجرِ وَلِيِّهَا، يرغب في مالها وجمالها، ولا يُقْسِطُ فِي صَدَاقِهَا، فَتُهَوَّأُ عَنْ نِكَاحِهَا حَتَّى يَبْلُغُوا بِهِنَّ أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ فِي الصَّدَاقِ<sup>(١)</sup>. وَقَالَتْ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّائِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي يَتِيمَةٍ تَكُونُ فِي حِجْرِ وَلِيِّهَا، وَلَا يَرْغُبُ فِي نِكَاحِهَا لِذِمَامَتِهَا<sup>(٣)</sup>، وَلَا يُزَوِّجُهَا مِنْ غَيْرِهِ لِثَلَا يُشَارِكَهُ فِي مَالِهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَأَمَرَ الْأَوْلِيَاءَ بِتَزْوُجِ الْيَتَامَى أَوْ بِتَزْوِيجِهِمْ [١٨ - ] مِنْ غَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ جَوَازٌ تَزْوِيجِ الْيَتِيمَةِ، وَقَدْ زَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَةَ عَمِّهِ حَمْرَةَ مِنْ عَمْرِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَهِيَ صَغِيرَةٌ، وَقَالَ: «لَهَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ»<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ زُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا: «الْإِنِّكَاحُ إِلَى الْعَصَبَاتِ»<sup>(٥)</sup>. وَالْآثَارُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةٌ عَنْ عَمْرِ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَمْرِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

(ثُمَّ إِنَّ زَوْجَهُمَا) أَيِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ (الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ لَزِمَ) لِأَنَّهَا كَامِلَةٌ الرَّأْيِ وَالشَّفِيقَةُ، فَيَلْزِمُ عَقْدَهُمَا عَلَى الصَّغِيرِينَ، كَمَا إِذَا بَاشَرَاهُ بِرِضَاهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ.

(وَفِي غَيْرِهِمَا) أَيِ غَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَوْ كَانَ إِمَامًا أَوْ قَاضِيًا، وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي غَيْرِ الْأَبِ (فَسَخَ الصَّغِيرَانِ حِينَ بَلَغَا) إِنْ أَرَادَا (أَوْ) حِينَ (عَلِمَا بِالنِّكَاحِ بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ الْبُلُوغِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ صَدَرَ مِنْهُ قَاصِرُ الرَّأْيِ كَالْأَمِّ، أَوْ الشَّفِيقَةِ كَالْقَاضِي، فَيُثْبِتُ لَهُمَا الْخِيَارَ إِذَا مَلَكَمَا أَنْفُسَهُمَا، كَالْأُمَّةِ الْمُزَوَّجَةِ إِذَا أُعْتِقَتْ وَعَلِمَتْ بِالزَّوْاجِ.

وَلَوْ فُسِّخَ النِّكَاحُ بِخِيَارِ الْبُلُوغِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَرْأَةِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَلَهَا الْمَهْرُ كَامِلًا، وَلَا يَكُونُ طَلَاقًا، لِأَنَّهُ يَصِيحُّ مِنَ الْأُنْثَى وَلَا طَلَاقَ إِلَيْهَا. ثُمَّ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرِ وَأَبِي

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ: عَلَى سُنَّتَيْنِ فِي الصَّدَاقَاتِ، وَالتَّصْوِيبِ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ وَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (فَتَحَ الْبَارِي) ٢٣٩/٨، كِتَابُ التَّفْسِيرِ (٦٥) سُورَةُ النِّسَاءِ (٤)، بَابُ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ (١)، حَدِيثٌ رَقْمٌ (٤٥٧٤).

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: (١٢٧).

(٣) الدَّمِيمُ: الْقَبِيحُ. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ ص ٨٨، مَادَّةُ (دَمِم).

(٤) لَمْ نَجِدْهُ.

(٥) قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي «الدَّرَايَةِ» ٦٢/٢: لَمْ أَجِدْهُ.

وَسُكُوتُ الْبِكْرِ رِضًا هُنَا، وَلَا يَمْتَدُّ خِيَارُهَا إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ وَإِنْ جَهِلَتْ بِهِ بِخِلَافِ الْمُعْتَقَةِ. وَخِيَارُ الْغُلَامِ وَالشَّيْبِ لَا يَبْطُلُ بِإِلَّا رِضًا صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً وَلَا يَبْطُلُ بِقِيَامِهِمَا عَنِ الْمَجْلِسِ، وَشَرْطُ الْقَضَاءِ لِفَسْخِ مَنْ بَلَغَ، .....

هريرة، وقال أبو يوسف أحراراً لا خيار لهما، وهو قول عروة بن الزبير، فإذا رُوِّيتا غير الأب والجدِّ لزم النكاح كما لمزوجها الأب والجد.

والجواب ما قدمنا من أن النبي ﷺ لَمَّا زَوَّجَ أُمَامَةَ بِنْتَ حَمْرَةَ قَالَ: «لَهَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ» (١).

(وَسُكُوتُ الْبِكْرِ رِضًا هُنَا) أي فيما إذا بلغت وقد علمت بالنكاح، وفيما إذا علمت بالنكاح بعد البلوغ، كما أن سكوتها رضاً إذا استأذنها وهي بكر بالغة عند تزويجها.

(وَلَا يَمْتَدُّ خِيَارُهَا) أي خيار فسح البكر (إلى آخِرِ الْمَجْلِسِ) بل يَبْطُلُ بِمَجْرَدِ السُّكُوتِ (وَإِنْ جَهِلَتْ بِهِ) أي بأن لها الخيار بالبلوغ، أو بأنه لا يمتدُّ إلى آخِرِ الْمَجْلِسِ [١٨ - ب] إذ جهلها ليس بعذر، لأن الدار دار العلم، وهي مُتَفَرِّغَةٌ لِلتَّعَلُّمِ، وَجَهْلُهَا لِأَصْلِ النِّكَاحِ عَدْرٌ، لِأَنَّ الْمَوْلَى يُتَفَرِّدُ بِهِ.

(بِخِلَافِ الْمُعْتَقَةِ) بعد التزويج، فإن خيارها يمتدُّ إلى آخِرِ الْمَجْلِسِ، وَيَبْطُلُ بِقِيَامِهَا، لِأَنَّ خِيَارَهَا ثَبِتَ بِإِعْتِاقِ الْمَوْلَى، وَتُعَدَّرُ بِالْجَهْلِ، لِأَنَّهَا لَا تَتَفَرَّغُ لِلتَّعَلُّمِ الْأَحْكَامِ، لِشُغْلِهَا بِخِدْمَةِ الْمَوْلَى.

(وَخِيَارُ الْغُلَامِ) أي الصغير قبل البلوغ (وَالشَّيْبِ) سواء كانت ثيباً عند التزويج أو عند البلوغ (لَا يَبْطُلُ بِإِلَّا رِضًا صَرِيحًا) بأن يقول: رَضِيْتُ، (أَوْ دَلَالَةً) بأن يفعل ما يدلُّ على الرضا من قُبْلَةٍ، أَوْ لَمَسٍ، أَوْ إِعْطَاءِ الْغُلَامِ الْمَهْرَ، أَوْ قَبُولِ الشَّيْبِ، وَمُطَابَقَتِهَا بِالْمَهْرِ أَوْ النِّفْقَةِ.

(وَلَا يَبْطُلُ بِقِيَامِهِمَا عَنِ الْمَجْلِسِ) لِمَا قَدَّمْنَا. وَالْحَاصِلُ: أَنَّهَا إِذَا بَلَغَتْ ثِيْبًا، فَوَقَّتْ خِيَارَهَا الْعُمُرَ، لِأَنَّ سَبَبَهُ عَدَمُ الرِّضَا، فَيَبْطُلُ إِلَى أَنْ يُوجَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِالنِّكَاحِ، وَكَذَا الْغُلَامُ.

(وَشَرْطُ الْقَضَاءِ لِفَسْخِ مَنْ بَلَغَ) من صغير أو صغيرة رُوِّجَ لهما غير الأب والجدِّ، واختاروا عند البلوغ فسح النكاح، لأن النسب مختلفٌ. فيه بين العلماء، فمنهم من أتى،

(١) لم نجد.

لا مَنْ عَتَقْتُ.

### والوَلِيِّ الْعَصْبَةِ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ.....

ومنهم من رأى<sup>(١)</sup>، ولأنَّ سببَ فسخهما النكاح وهو تركُ الوَلِيِّ النظر، بحكم عدم الشفقة لا يُوقَفُ على حقيقته، فكان ضعيفاً في نفسه، فيتوقف على القضاء، كالرجوع في الهبة، بخلاف خيار المُخَيَّرَةِ، فإن سببه تخييرُ الزوج.

(لا مَنْ عَتَقْتُ) أي لا يُشترط في فسخ نكاح الأمة المزوَّجة إذا عَتَقْتُ وبلغها الخبرُ واختارثُ فسخَ النكاح، قضاءً القاضي، لأن سبب فسخها زيادةُ المِلِكِ، وهو مقطوعٌ به، لأن الزوج كان يملك مراجعتها في قُرْبَيْنِ، ويَمْلِكُ عليها تطليقتين، وتنقضي عدتها في حيضتين، وقد زاد ذلك بالعتق، ويتوارثان بموت أحدهما قبل فسخ القاضي، لأن أصل العقد صحيح، والملك الثابت به قد انتهى بالموت [١٩٦ - أ].

(والوَلِيِّ الْعَصْبَةِ) أي بنفسه، وهو: كلُّ ذَكَرٍ يَتَّصِلُ بِهَا تَوْشِيْطُ أَنْثَى. (عَلَى تَرْتِيبِهِمْ) أي في الإرث، والحجَبِ. فالأقرب يَحُجِبُ الأبعد. وتُقَدَّمُ عَصْبَةُ النَّسَبِ، وأولاهم الابنُ ثم ابن ابنه، وإن سَقَلَ، ثم الأب، ثم الجدُّ، وهو أب الأب، ثم الأخ لأبوين، ثم لأب، ثم بنو الإخوة كذلك، ثم الأعمام كذلك، ثم بنوهم كذلك، ثم أعمام الأب كذلك.

وفي شرح الطحاوي: أولى الأولياء الأب والجدُّ وإن علا، ثم الأخ لأب وأم، ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ لأب وأم، ثم ابن الأخ لأب، وكذلك أولادهم على هذا الترتيب، ثم العمُّ لأب وأم، ثم العمُّ لأب، وكذلك أولادهما، ثم عمُّ الأب لأب وأم، ثم عمُّ الأب لأب، وكذلك أولادهما، ثم عمُّ الجدِّ لأب وأم، ثم عمُّ الجدِّ لأب، وكذلك أولادهما.

والجدُّ مُقَدَّمٌ على الأخ في التزويج عند أبي حنيفة، وسَوَى صاحباه بينهما فيه، وفي «المبسوط»: الأصح أن الجدُّ مُقَدَّمٌ في قولهم جميعاً، لأن شفقتة فوق شفقة الأخ، ولهذا لا يثبت لهما الخيارُ في عقد الجدِّ، كالأب، بخلاف الأخ.

ويُزَوِّجُ المجنونة ابنتها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، لأنه عَصَبَتُهَا، ألا ترى أن الأب معه يَسْتَحِقُّ الشُّدْسَ بالفَرْضِيَّةِ! وقال محمد: يزوجهما أبوها، لأن ولاية الأب تُعْمُ المَالَ والنفس، ولا يثبت للابن إلا ولاية في المال، وإن لم يكن واحداً من هؤلاء،

(١) أي ومنهم من رأى الفسخ.



بَشْرَطِ حُرِّيَّةٍ وَتَكْلِيفٍ، وَإِسْلَامٍ فِي وَلَدٍ مُسْلِمٍ، ثُمَّ الْأُمُّ، ثُمَّ ذُو الرَّحِمِ الْأَقْرَبُ  
فَالْأَقْرَبُ، ثُمَّ مَوْلَى الْمُوَالَاةِ، .....

فمولى العتاقة، الرجل والمرأة فيه سواء.

(بَشْرَطِ حُرِّيَّةٍ وَتَكْلِيفٍ) لأن العبد، والصبي، والمجنون لا ولاية لهم على أنفسهم، فكذا على غيرهم.

(وَإِسْلَامٍ فِي وَلَدٍ مُسْلِمٍ) ذكراً كان أو أنثى، لأن الكافر لا ولاية له على المسلم [لأنها تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى، ولا يجوز أن يُنْفَذَ قَوْلُ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ] (١) لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (٢)، فإن هذا يقتضي نفي السبيل من كل وجه، لأن الثَّكْرَةَ فِي مَوْضِعِ النَّفْسِ تَعْمَمُ، لَكِنَّ السَّبِيلَ ثَابِتٌ [١٩ - ب] حَقِيقَةٌ، فِيرَادُ بِهِ نَفْيُ السَّبِيلِ حَكْمًا، كَقَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَالْوِلَايَةِ، وَالْقَضَاءِ، وَالْوَرَاثَةِ، وَأَيْضًا يُشْتَرَطُ فِي وَلِيِّ وَلَدِ الْكَافِرِ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (٣)، ولهذا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى مِثْلِهِ وَيَتَوَارَثَانِ.

(ثُمَّ) أي إذا لم يوجد للصغير ولي عَصَبَةٌ فالولي في التزويج (الأم) عند أبي حنيفة، خلافاً لهما لحديث: «الإنكاح إلى العَصَبَاتِ» (٤)، وحجة أبي حنيفة حديث ابن مسعود في إجازته في تزويج امرأته ابنتها، وأن الأصح أَنَّ ابنتها لم تكن من عبد الله، وإنما جُوزَ نكاحها لولاية الأمومة.

(ثُمَّ ذُو الرَّحِمِ) وهو هنا كل قريب ليس بعصبة ولا أم.

(الْأَقْرَبُ فَاَلْأَقْرَبُ) فَتَقَدَّمَ الْبِنْتُ، ثُمَّ بِنْتُ الْإِبْنِ، ثُمَّ بِنْتُ الْبِنْتِ، ثُمَّ بِنْتُ ابْنِ الْإِبْنِ، ثُمَّ الْأَخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ لِأَوْلَادِ الْأُمِّ: ذَكَوْرُهُمْ وَإِنَاثُهُمْ سَوَاءً، ثُمَّ لِأَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ الْأَعْمَامُ، ثُمَّ الْعَمَّاتُ، ثُمَّ الْأَخْوَالُ، ثُمَّ الْخَالَاتُ، ثُمَّ بِنَاتُ الْأَعْمَامِ. وَالْجَدُّ الْفَاسِدُ (٥) أَوْلَى مِنَ الْأَخْتِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقِيلَ تُقَدَّمُ الْأَخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ عَلَى الْأُمِّ، لِأَنَّهَا تَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَصَبَةً.

(ثُمَّ مَوْلَى الْمُوَالَاةِ) على روايتهما عن أبي حنيفة، وهو مَنْ وَالَى غَيْرَهُ عَلَى أَنَّهُ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) سورة النساء، الآية: (١٤١).

(٣) سورة الأنفال، الآية: (٧٣).

(٤) تقدم تخريجه ص ٣٧

(٥) الجدد الفاسد: هو الذي دخلت في نسبه إلى الميت أنثى. معجم لغة الفقهاء ص ١٦٠.

ثُمَّ قَاضٍ فِي مَنشُورِهِ ذَلِكَ.

وَالْأَبْعَدُ يُزَوِّجُ بِغَيْبَةِ الْأَقْرَبِ، مَا لَمْ يَنْتَظِرِ الْكُفَاءَ الْحَاطِبُ خَيْرَهُ. وَعِنْدَ الْبَغْضِ أَدْنَى مُدَّةِ الشَّفْرِ.

إِنْ جَتَى، فَأَزْشُهُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ، فَمِيرَاثُهُ لَهُ، لِأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ فِي الْإِرْثِ عَنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَكَذَا فِي وِلَايَةِ النِّكَاحِ.

(ثُمَّ قَاضٍ فِي مَنشُورِهِ) أَي فِي الْمَكْتُوبِ الَّذِي لَهُ مِنَ السُّلْطَانِ بِالْوِلَايَةِ (ذَلِكَ) أَي تَزْوِيجِ الصَّغَارِ، لِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «السُّلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

(وَالْأَبْعَدُ يُزَوِّجُ بِغَيْبَةِ الْأَقْرَبِ) وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقَاضِي عِنْدَنَا، خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَلَا يَبْطُلُ عَقْدُهُ بِمَجِيءِ الْأَقْرَبِ، بَلْ تَبْطُلُ وَلَايَتُهُ، لِأَنَّ الْأَقْرَبَ لِعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ - لِأَجْلِ غَيْبَتِهِ - كَالْمَعْدُومِ، فَيَتَعَيَّنُ مَنْ يَخْلُفُهُ، وَإِذَا حَصَلَ الْمَقْصُودُ بِمَنْ يَخْلُفُهُ لَا يَبْطُلُ بَعْدَ حَصُولِهِ، كَفَقَائِدِ الْمَاءِ إِذَا تَيَسَّمَ وَصَلَّى ثُمَّ [٢٠ - أ] وَجَدَ الْمَاءَ، لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ.

وَالْغَيْبَةُ الَّتِي يُزَوِّجُ الْأَبْعَدُ فِيهَا هِيَ: (مَا) أَي مُدَّةٌ (لَمْ يَنْتَظِرِ الْكُفَاءَ الْحَاطِبُ خَيْرَهُ) أَي خَيْرَ الْأَقْرَبِ، وَهَذَا مُخْتَارُ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ السَّرَخْسِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، وَالْإِسْبِجَابِيِّ، وَصَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»، لِأَنَّ الْوِلَايَةَ نَظَرِيَّةٌ، وَلَا نَظَرَ فِي وِلَايَةِ الْأَقْرَبِ عَلَى وَجْهِ يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ الْكُفَاءُ.

(وَعِنْدَ الْبَغْضِ) مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ كَالْقَاضِي أَبِي عَلِيٍّ التُّسَيْفِيِّ، وَصَدْرُ الْإِسْلَامِ الْبِرَزْدَوِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَاتِلٍ، وَشَفِيانِ التُّوْرِيِّ، وَعَلَيْهِ فَتَوَى الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَالْوَلَوَالِجِيُّ. وَقَالَ فِي «الْكَافِي»: وَعَلَيْهِ الْفَتَوَى. [أَدْنَى]<sup>(٣)</sup> مُدَّةُ الشَّفْرِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا، وَاخْتَارَ الْفُؤْدُورِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلْمَةَ الْغَيْبَةَ الْمُنْقَطِعَةَ، بِأَنَّ يَكُونُ فِي بَلَدٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْقَافِلَةُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً. وَفِي «الْوَاقِعَاتِ»: أَنَّ أَكْثَرَ الْمَشَايخِ اخْتَارُوا قَدْرَ الشَّهْرِ، - وَهُوَ مَرُوءِيٌّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ - لَا يُجْهَلُ مَكَانُهُ، كَمَا رَوَى عَنْ زُفَرٍ وَبَعْضِ مَشَايخِنَا.

ثُمَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ عَقْدُ الْوَلِيِّينَ الْمُتَسَاوِينَ إِلَّا مَجْتَمِعِينَ، وَالْعَمَلُ

(١) الْأَوْشُ: بوزن الْقَلَسِ: مَا وَجِبَ مِنَ الْمَالِ فِي الْجَنَابَةِ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ١١/١٤٢.

(٣) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَيْنِ زِيَادَةٌ مِنَ الْمَتْنِ مِنْ هَامِشِ الْمَطْبُوعِ.

## [الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ]

وَتُعْتَبَرُ الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ نَسَبًا، .....

عندنا على أَنَّ أَيُّهُمَا عَقَدَ جَازٍ، فَإِنْ زَوَّجَهَا كُلُّ مَنَّهُمَا، فَالصَّحَّةُ لِلسَّابِقِ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ، أَوْ وَقَعَا مَعًا، بَطَلَ لِعَدَمِ الْأَوْلَوِيَّةِ بِالتَّصْحِيحِ، وَلَيْسَ الرَّوْضِيُّ بِوَلِيِّ فِي التَّزْوِيجِ عِنْدَنَا، وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: لَهُ وَلايَةُ التَّزْوِيجِ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْأَبِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ! فَكَذَا فِي التَّصَرُّفِ فِي النَّفْسِ. وَلَكِنَّا نَسْتَدِلُّ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ أَنَّ: «الْإِنْكَاحُ إِلَى الْعَصَبَاتِ»<sup>(١)</sup>.

## [الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ]

(وَتُعْتَبَرُ) لِلْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ (الْكَفَاءَةُ) أَيُّ الْمَسَاوَاةِ (فِي النِّكَاحِ) أَيُّ فِي ابْتِدَائِهِ، حَتَّى لَوْ زَالَتِ الْكَفَاءَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ لَا يُفْسَخُ النِّكَاحُ لِأَجْلِهَا، كَالْمَبِيعِ إِذَا تَعَيَّبَ عِنْدَ الْمُشْتَرِيِّ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا تُعْتَبَرُ الْكَفَاءَةُ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ، وَالتَّنْسَائِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ فِتْنَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي مِنْ خَسِيسَتِهِ! فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ [٢٠ - ب] أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاءُ أَنَّ لَيْسَ لِلآبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» وَكَذَا الْحَاكِمُ - وَصَحَّحَهُ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ، ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا أَتَتْ - أَيُّ حَضَرَتْ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنْتَ، أَيُّ حَانَتْ - وَالجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَمْرُ إِذَا وَجَدَتْ لَهَا كُفْرًا». بِصِيغَةِ الْغَيْبَةِ أَوْ الْخَطَابِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(نَسَبًا) أَيُّ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ، لِأَنَّ التَّفَاخِرَ يَقَعُ بِذَلِكَ السَّبَبِ، وَرَوَى مُحَمَّدُ فِي كِتَابِ «الْآثَارِ» عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: لَأَمْتَعَنَّ فُرُوجَ ذَوَاتِ الْأَحْسَابِ، إِلَّا مِنَ الْأَكْفَاءِ. وَالْأَحْسَابُ: جَمْعُ حَسَبٍ: بِفَتْحِ التَّحْتَيْنِ، وَهُوَ: مَا يَعْتَدُّهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِهِ. وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَنْكِحُوا النِّسَاءَ إِلَّا الْأَكْفَاءَ، وَلَا يُزَوَّجُهُنَّ إِلَّا الْأَوْلِيَاءُ، وَلَا مَهْرَ دُونَ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ جَابِرٍ، وَحَسَنَهُ الْبِقَوِيُّ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «تَحَيَّرُوا لِطُفُفِكُمْ وَأَنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ»، زُويَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَعَمْرُ

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ص ٣٧ .

(٢) أَيُّ إِذَا تَعَيَّبَ الْمَبِيعَ عِنْدَ الْمُشْتَرِيِّ بَعْدَ انْعِقَادِ الْبَيْعِ، لَا يُرَدُّ الْمَبِيعُ إِلَى الْبَائِعِ.

فَقَرِيشٌ بَعْضُهُمْ كُفُوٌ لِبَعْضٍ، وَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ كُفُوٌ لِبَعْضٍ، .....

من علوي عديدة، فوجب ارتفاعه إلى الحُجِّيَّة بالحسن، لحصول الظنِّ بصحة المعنى وثبوته، وإن كانت كلها ضعيفة، كما ذكره الزَّيْلَعِي في كتاب «الإسعاف بأحاديث الكُتَّاف» في سورة النساء.

وقال مالك: لا تُعتبر الكفاءة إلا في الدِّين لقوله ﷺ: «النَّاسُ سَوَاسِيَةٌ كَأَسْنَانِ الْمُنْطِطِ، لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجْمِيٍّ، وَإِنَّمَا الْفَضْلُ بِالتَّقْوَى»<sup>(١)</sup>. وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

قلنا: المرادُ به في حكم العقبى، وكلامنا في حكم الدنيا! وأما قول الكزنجي: الأصح عندي أن لا تُعتبر الكفاءة في النكاح، لأنها غير مُعتبرة فيما هو أهم منه، وهو الدماء، فَلأن لا تُعتبر في النكاح أولى، فمدفوع بما قَدَّمناه من الأحاديث الدالة على اعتبار الأكفاء في النكاح دون الدماء.

(فَقَرِيشٌ) وهم أولاد النَّضْر بن كِنَانَةَ (بَعْضُهُمْ كُفُوٌ لِبَعْضٍ) لأنه ﷺ زَوْج ابنته رُقَيْةَ من عثمان، ولما ماتت زَوْجَه أختها أُمُّ كُلْثُومٍ، ولذا قيل له: ذو الثَّورَيْنِ، وعثمان قرشيٌّ أمويٌّ لا هاشمي. وزَوْج عليٍّ ابنته [أُمُّ كُلْثُومِ بنتِ فاطمة بنتِ رسول الله ﷺ] [٢١ - ٢٢] [٢١] [٢٢] وهو عَدَوِيٌّ لا هاشمي، لأن رسول الله ﷺ محمدُ بن عبد الله بن عبد الْمُطَّلِبِ بنِ هاشم بن عبدِ مَنَافِ بنِ قُصَيِّ بنِ كِلَابِ بنِ مُرَّةِ بنِ كَعْبِ بنِ لُؤَيِ بنِ غالبِ بنِ فِهْرِ بنِ مالِكِ بنِ نَضْرِ بنِ كِنَانَةَ بنِ حُزَيْمَةَ بنِ مُدْرِكَةَ بنِ إِيَّاسِ بنِ مُضَرِّ بنِ زَرَّارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنَانَ.

وعمر بن الخطاب بن نُفَيْلِ بن عبدِ العُزَّى بن رِيَّاحِ بن عبدِ الله بن قُرْظِ بن زَرَّاحِ ابنِ عَدِيٍّ بنِ كَعْبِ.

وعثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف.

(وَالْعَرَبُ) من غير قريش (بَعْضُهُمْ كُفُوٌ لِبَعْضٍ) ويُسْتثنَى من ذلك بنو بَاهِلَةَ بن قيس بن سعد بن عَيْلَانَ - بالعين المهملة - وأنهم ليسوا بأكفاء لمن عداهم من العرب لِخِسَّتِهِمْ عند العرب، وبَاهِلَةَ في الأصل اسمُ امرأةٍ من هَمْدَانَ، تُسَبِّبُ ولَدُهَا إليها، وهم

(١) أخرجه الدُّيْلَمِيُّ في «الفردوس بمأثور الخطاب» ٣٠١/٤، رقم (٦٨٨٣) عن أنس بلفظ: «الناس مستوون كأَسْنَانَ الْمُنْطِطِ، ليس لأحد على أحد فضل إلا بتقوى الله عزَّ وجلَّ».

(٢) سورة الحجرات، الآية: (١٣).

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوعة.

معروفون بالحَسَّاسة، قيل: كانوا يأكلون بقية الطعام مرة ثانية، وكانوا يأخذون عظام الميتة يطبخونها ويأخذون دُسُوماتها، ولذا قيل:

وَلَا يَنْفَعُ الْأَصْلُ مِنْ هَاشِمٍ إِذَا كَانَتِ النَّفْسُ مِنْ بَاهِلَةَ  
وقيل أيضاً:

إِذَا قِيلَ لِلْكَلبِ: يَا بَاهِلِي عَوَى الْكَلْبُ مِنْ شُومِ هَذَا النَّسَبِ

ثم اعلم أنّ القرشيين من جمعتها أب هو النضر بن كنانة فمن دونه، ومن لم ينتسب إلا إلى أب فوقه فهو عربي غير قرشي، وإنما سُميت أولاد النضر قُرَيْشاً تشبيهاً بدابة في البحر تُدعى قُرَيْشاً تأكل كل دوابه، لأنه من أعظم دواب البحر عزة وفخراً ونسباً.

ثم طبقات العرب ست، فالشعب يجمع القبائل، والقبيلة تجمع العِمارة، والعِمارة تجمع البطون، فالبطن تجتمع الأفخاذ، والفخذُ تجمع الفصائل، فحزيمة شعب، وكنانة قبيلة، وقُرَيْش عِمارة، وقَصِيّ بطن، وهاشم فخذ، والعباس فصيلة. وقال صدر الإسلام في «مبسوطه»: والموالي وهم العجم ليسوا بأكفاء للعرب، وسُموا موالِي لأنهم نَصَرُوا العرب على قتال الكفار من أهل الحرب<sup>(١)</sup>، والناصر يُسمى مَوْلَى، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وإنما كانوا أفضل من العجم لمكان رسول الله ﷺ.

والحاصل: أنه ليس عربي كُفُواً لقرشيّة، ولا عجمي كُفُواً لعربية، لما رواه الحاكم عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «العرب أكفاء، بعضهم لبعض، قبيلةً بقبيلة [٢١ - ب] ورجلٌ برجل، والموالي بعضهم أكفاء لبعض، قبيلةً بقبيلة، ورجلٌ برجلٍ إلا حائك أو حجام»، لكن في سنده مجهول، ورواه أبو يَغْلَى، وابن جَبَّان، وابن عَدِيّ في «الكامل» بسند فيه عمران بن أبي الفضل، وقد ضعفه ابن معين والنسائي، وقال ابن جَبَّان: إنه يروي الموضوعات عن الثقات. وروى الدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً: «الناس أكفاء، قبيلةً لقبيلة، وعربيٌ لعربي، ومولى لمولى، إلا حائكاً أو حجاماً»، لكن في سنده محمد بن الفضل، وهو مطعون فيه، وبقيّة بن الوليد يُرْمَى بالتدليس إذا عنعن الحديث.

وروى التزّار في «مُسنده» من طريق خالد بن معدان، عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قال:

(١) في المخطوط: من أهل العرب.

(٢) سورة محمد، الآية: (١١).

وَفِي الْعَجْمِ إِسْلَامًا، فَذُو أُبُوَيْنٍ فِي الْإِسْلَامِ كُفُوٌ لِذِي آبَاءٍ فِيهِ، .....

قال رسول الله ﷺ: «العَرَبُ بعضهم أكفَاءُ لبعضٍ، والموالي بعضهم أكفَاءُ لبعضٍ»، وسكت عنه، وقال عبد الحق: إن ابن مَعْدَانَ لا يسمع عن معاذ.

وقال بعض المحققين: وبالجملة فللحديث أصلٌ، فإذا ثبت اعتبارُ الكفاءة بما قدمناه، يمكن ثبوتُ تفصيلها أيضاً بالنظر إلى عرف الناس فيما يَحْقِرُونَهُ وَيُعَيِّرُونَ بِهِ، فَيُسْتَأْنَسُ بالحديث الضعيف في ذلك، خصوصاً وبعض طرقه - كحديث بَقِيَّةٍ - ليس من الضعيف بذلك، فقد كان شُعْبَةُ مَعْظَمًا لِبَقِيَّةِ، وناهيك باحتياط شُعْبَةَ، وأيضاً تعدُّد طرق الحديث يرفعه إلى الحسن.

(وَفِي الْعَجْمِ) عطف على مقدَّر فيما سبق، أي: وتُعتبر الكفاءة في نكاح العرب نسباً وفي نكاح العجم (إسلاماً) لأنَّ به تفاخُرهم لا بالنسب، وظاهر المتن يدل على أن الكفاءة من حيث الإسلام تُعتبر في العجم، ولا تُعتبر في العرب، وعبارة بعض الكتب تُدَلُّ على أنها معتبرة في العرب أيضاً، فلعل مراده أنَّ في العجم لا يُعتبر النسب لأنهم ضَيَّعُوا أنسابهم، وكذا الكلام في باقي الصفات الآتية. ذكره البرزنجندي. والعبارة الأخيرة هي الصحيحة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾<sup>(١)</sup>.

ولعله لم يذكر الإسلام في العرب، لأن الكلام في شروط نكاح المسلمين، وإنما التفاوت بين العرب والعجم: أنَّ العرب يُعتبرون النسب على ما سَبَقَ مِنْ وَفْقِ الْحَسَبِ، والعجم يُعتبر فيهم مراتب الإسلام في تحقيق المَرَامِ.

والحاصل: أن العرب يُكْتَفَى فيهم وجود أصل الإسلام من غير مراتبه المذكورة، بخلاف الأعجم، فإنها معتبرة في [إحكام]<sup>(٢)</sup> الأحكام، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ [٢٢ - أ] تَزْوُجُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَتَزْوِيجُ بِنْتَيْهِ عَثْمَانَ، وَفَاطِمَةَ عَلِيًّا، وَتَزْوِجَ عَمْرٍ أُمَّ كَلْبُومَ بِنْتِ عَلِيٍّ [مِنْ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]<sup>(٣)</sup>.

(فَذُو أُبُوَيْنٍ) أي من العجم (في الإسلام كُفُوٌ لِذِي آبَاءٍ فِيهِ) لِيُجُودَ الْمَسَاوَاةَ بَيْنَهُمَا، لأن أصل النسب بالأب، وتَمَامُهُ بِالْحَدِّ، فلا تُعتبر الزيادة، كما لا تُعتبر في

(١) سورة البقرة، الآية (٢٢١).

(٢) ما بين الحاصرتين من المخطوط.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

لَا ذُو أَبٍ كُفْرًا لَهُمَا، وَلَا مُسْلِمٌ بِنَفْسِهِ لَهُ. وَحُرِّيَّةٌ وَهِيَ كَالْإِسْلَامِ. وَدِيَانَةٌ فَلَيْسَ  
فَاسِقٌ كُفْرًا لِبِنْتِ صَالِحٍ.....

تعريف الشهود<sup>(١)</sup>.

(لَا ذُو أَبٍ) أي ليس من له أب في الإسلام (كُفْرًا لَهُمَا) أي لمن له أبوان فيه، ذكره الشارح. والصواب: لذي أبوين ولذي آباء في الإسلام، لعدم المساواة. وقال أبو يوسف: هو كُفْرَةٌ، وهذا كما قال في تعريف الشهود: إنه يَتَمُّ بذكر الأب. قيل: كان أبو يوسف إنما قال ذلك في موضع لا يُعَدُّ كُفْرًا الْجَدُّ عيباً بعد أن كان الأب مسلماً، وهما قالاه في موضع يُعَدُّ عيباً، والدليل على ذلك أنهم قالوا جميعاً: إن كفر الأب والجد ليس عيباً في حق العرب، لأنهم لا يُعَيَّرُونَ بذلك. ذكره ابن الهمام، وهو مؤيد لما قدمناه من الكلام.

(وَلَا مُسْلِمٌ بِنَفْسِهِ لَهُ) أي وليس مسلم بنفسه كُفْرًا لذي أب في الإسلام، لعدم المساواة بينهما.

(وَحُرِّيَّةٌ<sup>(٢)</sup>)، وهي كَالْإِسْلَامِ) فيما ذكرناه من أن ذا أبوين في الحرية كُفْرًا لذي آباء فيها، وليس ذو أب فيها كُفْرًا لذي أبوين، خلافاً لأبي يوسف، ولا حُرٌّ بنفسه كُفْرًا لِحُرِّ بآبيه.

(وَدِيَانَةٌ) أي تقوى، لأنها من أعلى المفاخر، لأن المرأة تُعَيَّرُ بفسق زوجها ما لا تُعَيَّرُ بِضَعَةِ نَسَبِهِ.

(فَلَيْسَ فَاسِقٌ) وإن لم يكن مُغْلِنًا (كُفْرًا لِبِنْتِ صَالِحٍ) هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وكذا أحد أعوان الظلمة لا يكون كُفْرًا لامرأة من أهل البيوتات، إلا أن يكون مهيباً في الناس. وعن أبي يوسف: إذا لم يُغْلِنِ الفاسق بفسقه يكون كُفْرًا لبنت الصالح، وهو قريب من قول محمد: أنّ الفاسق كُفْرًا لبنت الصالح، إلا إذا كان مُسْتَحَقًّا به، كأن يَخْرُجَ سكراناً، ويلعب به الصبيان.

وفي «المحيط»: الفتوى على قول محمد، لأنّ التقوى من أمور الآخرة، ولا يُقَوُّ النكاح بفواتها.

(١) إن تعريف الشهود يتم بذكر الأب والجد، ولا عبرة بالزيادة على ذلك بأن يذكر أب الجد، وجدّ الجد... إلخ. وهذا قول الطّرفين - أبي حنيفة ومحمد -، وقال أبو يوسف: يتم تعريف الشهود بذكر الأب. وسيأتي تفصيل ذلك بعد قليل.

(٢) عطف على قوله متناً: (إسلاماً).



وَمَالًا، فَالْعَاجِزُ عَنِ الْمَهْرِ الْمُعَجَّلِ وَالتَّفَقَّةِ غَيْرُ كُفُوٍ لِلْفَقِيرَةِ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِمَا كُفُوٌ لِلْغَنِيِّ.

وَحِرْفَةٌ، فَحَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ، أَوْ كَنَّاسٌ أَوْ دَبَّاعٌ، لَيْسَ كُفُوًا لِعِطَّارٍ وَنَحْوِهِ.

وَإِنْ نَكَحَتِ الْمَرْأَةُ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِهَا .....

هذا، وقال بعض المشايخ: العجمي العالم كُفُوٌ لِبِنْتِ الْعَرَبِيِّ الْجَاهِلِ.

(وَمَالًا) بَأَنْ يَمْلِكَ مِنَ الْمَهْرِ مَا تَعَارَفُوا تَعَجِيلَهُ، لِأَنَّهُ بَدَلُ الْبِضْعِ، وَبَأَنْ يَكْسِبَ نَفَقَةَ كُلِّ يَوْمٍ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْكِسْوَةِ، لِأَنَّ بَذَلِكَ يَتِمُّ الْإِزْدَوَاجُ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى مَا فِي «الْمُحْتَبَى». وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْعَقْدِ مَالِكًا لِنَفَقَةِ شَهْرٍ، وَقِيلَ: لِنَفَقَةِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

(فَالْعَاجِزُ عَنِ الْمَهْرِ الْمُعَجَّلِ وَالتَّفَقَّةِ غَيْرُ [٢٢ - ب] كُفُوٌ لِلْفَقِيرَةِ) قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَإِنَّمَا قَالَ: لِلْفَقِيرَةِ، لِدَفْعِ مَنْ تَوَهَّمُ أَنَّهُ يَكُونُ كُفُوًا لَهَا، وَيَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرُ كُفُوٍ لِلْفَقِيرَةِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ كُفُوٍ لِلْغَنِيِّ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى، وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا تُطَبِّقُ الْوُطْىَ، فَالْعَاجِزُ عَنِ النَّفَقَةِ كُفُوٌ لَهَا، لِأَنَّهَا لَا نَفَقَةَ لَهَا، وَكَذَا لَوْ كَانَ يَجِدُ نَفَقَتَهَا وَلَا يَجِدُ نَفَقَةَ نَفْسِهِ يَكُونُ كُفُوًا لَهَا.

(وَالْقَادِرُ عَلَيْهِمَا كُفُوٌ لِلْغَنِيِّ) وَلَوْ كَانَتْ ذَاتُ أَمْوَالٍ عَظِيمَةٍ، لِأَنَّ مَصَالِحَ النِّكَاحِ تَنْتَظِمُ بِهِمَا.

(وَحِرْفَةٌ) <sup>(١)</sup> أَي صِنَاعَةٌ (فَحَائِكٌ، أَوْ حَجَّامٌ، أَوْ كَنَّاسٌ أَوْ دَبَّاعٌ، لَيْسَ كُفُوًا لِعِطَّارٍ وَنَحْوِهِ) مِنْ بَرَّازٍ <sup>(٢)</sup>، أَوْ صَرَافٍ. وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، لِأَنَّ النَّاسَ يَفْتَحِرُونَ بِشَرَفِ الصَّنَاعَةِ، وَيُعَيِّرُونَ بِخَسِيسَتِهَا. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْحِرْفَةِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَلَاذِمَةٍ، لِأَنَّ التَّحَوُّلَ مِنْ خَسِيسَتِهَا إِلَى شَرِيفَتِهَا مُمْكِنٌ. وَفِيهِ: أَنَّ التَّعْيِيرَ بَاقٍ وَلَوْ بَعْدَ التَّغْيِيرِ.

وَفِي «الْمُحِيطِ»: أَحْسَنُ النَّاسِ فِي الْأَكْفَاءِ أَرْبَعَةٌ: الْحَائِكُ، وَالْحَجَّامُ، وَالدَّبَّاعُ، وَالْكَنَّاسُ، فَالْحَائِكُ كُفُوٌ لِلْحَجَّامِ، وَبِعَكْسِهِ، وَالدَّبَّاعُ وَالْكَنَّاسُ مَتَكَافِئَانِ، وَالْخَامِسُ أَحْسَنُ مِنْهُمُ وَهُوَ الَّذِي يَخْدُمُ الظَّلْمَةَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ وَأَشْرَفِهِمْ، لِأَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ وَهُوَ يُعِينُهُمْ.

(وَإِنْ نَكَحَتِ الْمَرْأَةُ) كُفُوًا (بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِهَا) أَي مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا، بِمَقْدَارٍ لَا

(١) عطف على قوله متنا: (ومالاً).

(٢) البراز: بائع القماش. معجم لغة الفقهاء ص ١٠٧.

فَلِلْوَلِيِّ الْاِعْتِرَاضُ حَتَّى يُتِمَّ مَهْرَ مِثْلِهَا، أَوْ يُفَرِّقَ.

[نِكَاحُ الْفُضُولِيِّ]

وَوُوقِفَ نِكَاحُ الْفُضُولِيِّ عَلَى الْإِجَازَةِ. ....

يَتَعَابَنُ فِيهِ (فَلِلْوَلِيِّ) أَي لِلْقَصَبَةِ لَا لِغَيْرِهِ (الْاِعْتِرَاضُ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَخْرُماً كَابِنِ الْعَمِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (حَتَّى يُتِمَّ) الزَّوْجَ (مَهْرَ مِثْلِهَا، أَوْ يُفَرِّقَ) بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَهَا، بَأَنْ يُطَلِّقَهَا عِنْدَ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ، وَكُلٌّ مِنَ الْخَصْمَيْنِ يَتَشَبَثُ بِدَلِيلٍ، فَلَا تُقَطَعُ الْخَصْمُومَةُ إِلَّا بِفَصْلِ مَنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَيْهِمَا.

وتوضيحه: أن هذا النكاح ينعقد صحيحاً في ظاهر الرواية، وتبقى أحكامه من إرث وطلاق إلا أن يُفَرَّقَ القاضي بينهما، والفُرْقَةُ به لا تكون طلاقاً، بل فسحاً، فإن كانت قبل الدخول، فلا مَهْرَ لها، وإن كانت بعده أو مات أحدهما، فلها المُمْسَى.

وقال: ليس للولي الاعتراض، لأنها تصرفت في حقها، لا في حق الولي، فصارت كما لو نُكِّحَتْ بمهر المثل ثم وَهَبَتْ للزوج شيئاً منه، وقول محمد هنا يُتَصَوَّرُ عَلَى قَوْلِهِ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ وَهُوَ: أَنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكِحُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وِلْيٍ، وَعَلَى قَوْلِهِ الْآخِرِ بَأَنْ تُتَصَوَّرَ الْمَسْأَلَةُ فِي امْرَأَةٍ أُكْرِهَتْ هِيَ وَوَلِيِّهَا عَلَى النِّكَاحِ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ [٢٣ - أ] المثل، ثم زال الإكراه، وهي راضية ولم يرَضِ الولي، وفي امرأة أُذِنَ لها الولي بالنكاح ولم يُقَدَّرَ لها مهر المثل، فتزوجت بأقل منه.

ثم قيل: له الاعتراض عند أبي حنيفة ما لم تلد، وقيل: مطلقاً ولو وُلِدَتْ، إلى أن ترضى به ولو دلالة كقبض المهر أو النفقة. ورضى بعض الأولياء كرضى الكل عندنا، ولا يُجِيزُهُ أَبُو يُوسُفَ بَمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup> كمالك والشافعي، وهو قول زُفَرٍ.

[نِكَاحُ الْفُضُولِيِّ]

(وَوُوقِفَ نِكَاحُ الْفُضُولِيِّ) وَهُوَ هُنَا مَنْ أَوْجَبَ النِّكَاحَ أَوْ قَبِلَ عَنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، لِأَنَّهُ عَقْدٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ، وَهُوَ عَاقِلٌ بَالِغٌ مُضَافاً إِلَى مَحَلِّهِ، وَهِيَ أَنْثَى مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، لَيْسَتْ بِمَخْرُومٍ، وَلَا مُعْتَدَّةً، وَلَا مُشْرِكَةً، وَلَا زَائِدَةً عَلَى الْعَدَدِ الْمَنْصُوصِ، فَيَصِحُّ وَيُوقَفُ (عَلَى الْإِجَازَةِ) مِمَّنْ عَقَدَ عَنْهُ، لِأَنَّ يَلْحَقَهُ الضَّررُ، فَإِذَا أَجَازَهُ اسْتَدَّ إِلَى أَوَّلِ الْعَقْدِ وَصَارَ كَأَنَّهُ أُذِنَ فِي الْعَقْدِ.

روى أبو داود عن عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ،

(١) عبارة المخطوط: لمن لم يرض منهم.

## وَيَتَوَلَّى طَرَفِي النِّكَاحِ وَاحِدٌ غَيْرُ فُضُولِي.

فمات بأرض الحبشة، فزوجه النجاشي النبي ﷺ، وأمهرها عنه أربعة آلاف درهم، وبعثها مع شرحبيل، فقبل ﷺ.

(وَيَتَوَلَّى) عندنا ومالك (طَرَفِي النِّكَاحِ) وهما الإيجاب والقبول (وَاحِدٌ غَيْرُ فُضُولِي) سواء كان ذلك الواحد:

وَلِيًّا مِنَ الْجَانِبِينَ، كَمَنْ زَوَّجَ ابْنَ ابْنِهِ بِنْتَ ابْنِهِ الْآخَرَ بقوله: زوجت فلاناً من فلانة.

أَوْ وَكَيْلًا مِنَ الْجَانِبِينَ، كَمَنْ وَكَّلَهُ رَجُلٌ بِالتَّزْوِيجِ وَوَكَّلَتْهُ امْرَأَةٌ بِهِ أَيْضًا، فَزَوَّجَ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ.

أَوْ وَكَيْلًا مِنْ جَانِبٍ وَوَلِيًّا مِنْ جَانِبٍ، كَمَنْ وَكَّلَهُ رَجُلٌ بَأَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ فَزَوَّجَهُ بِهَا.

أَوْ أَصِيلاً مِنْ جَانِبٍ وَوَكَيْلًا مِنْ جَانِبٍ، كَمَنْ وَكَّلَتْهُ امْرَأَةٌ بَأَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ فَزَوَّجَهَا<sup>(١)</sup>.

أَوْ أَصِيلاً مِنْ جَانِبٍ وَوَلِيًّا مِنْ جَانِبٍ، كَمَنْ زَوَّجَ بِنْتَ عَمِّهِ الصَّغِيرَةَ مِنْ نَفْسِهِ.

وَإِذَا تَوَلَّى طَرَفِيهِ، فَقَوْلُهُ: زَوَّجْتُ، يَتَضَمَّنُ الشُّطْرَيْنِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ. وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَتَوَلَّى وَاحِدٌ طَرَفِي عَقْدِ النِّكَاحِ، كَمَا لَا يَتَوَلَّى طَرَفِي عَقْدِ الْبَيْعِ.

وَلَنَا أَنَّ الْعَاقِدَ فِي النِّكَاحِ سَفِيْرٌ وَمُعَيَّرٌ، وَلِهَذَا لَا تَرْجِعُ حَقُوقُ النِّكَاحِ إِلَيْهِ، وَالوَاحِدُ يَصْلُحُ مَعْبَرًا عَنِ الْجَانِبِينَ، وَلِذَا لَا يَسْتَغْنِي عَنِ إِضَافَةِ الْعَقْدِ إِلَيْهِ، وَالْعَاقِدُ فِي الْبَيْعِ أَصِيْلٌ، وَلِذَا تَرْجِعُ حَقُوقُ الْبَيْعِ إِلَيْهِ حَتَّى اسْتَغْنَى عَنِ إِضَافَةِ الْعَقْدِ [٢٣ - ب] إِلَيْهِ، وَالوَاحِدُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ أَصِيلاً مِنَ الْجَانِبِينَ، لِتَبَايُنِ الْحُقُوقِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى أَحْكَامٍ مُتَضَادَّةٍ، بَأَنْ يَكُونَ مُطَالِبًا وَمُطَالَبًا، وَمُسَلِّمًا وَمُسَلِّمًا، وَمُخَاصِمًا وَمُخَاصِمًا.

وَمِنْ أَدَلَّتْنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾<sup>(٢)</sup> أَي فِي نِكَاحِ الْيَتَامَى، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُزَوِّجَ وَلِيَّتَهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّجُوْنَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup> دَلِيلٌ لِدَلَالَتِهِ، وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ شُرْطَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ تَزَوَّجَ بِشَيْخٍ مَعَ جَارِيَةٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ قِصَّتِهَا؟ فَقَالَ: إِنَّهَا ابْنَةُ عَمِّي، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنَّهَا إِذَا بَلَغَتْ تَزَوَّجَتْ

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: فَتَزَوَّجَهَا.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةٌ: (٣).

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةٌ: (١٢٧).

عني فتزوجتها. فقال: خُذْ بيدي امرأتك.

وقد روى البخاري أن عبد الرحمن بن عوف قال لأم حكيم ابنة قارظ<sup>(١)</sup> أتجعلين أمري إلي؟ قالت: نعم، قال: تزوجتك. فعقده بلفظ واحد. وروى أبو داود عن عثبة بن عامر أنه عليه السلام قال لرجل: «أترضين أن أزوجهك فلانة؟» قال: نعم، وقال للسراة: «أترضين أن أزوجهك فلاناً؟» قالت: نعم، فزوج أحدهما صاحبه، وكان ممن شهد الحديثية.

قيّد بغير الفُضولي لأن الفُضولي لا يتولى طرفي النكاح عند أبي حنيفة ومحمد، سواء كان فضولياً من الجانبين، أو فضولياً من جانب، وأصيلاً، أو ولياً، أو وكيلاً من جانب، وأما إذا كان العقد بفضوليين، فجائز عندنا، ويكون موقوفاً كما مرّ، بخلاف عقد الفُضولي الواحد ولو بانفطين، على ما ذكره بعض المحققين.

وكذا الزوج بغائبة لم يقبل عنها أحد، غير صحيح لأن النكاح عقد معاوضة محتمل للفسخ، فكلام الواحد فيه يكون شرط العقد، وشرطه لا يتوقف على ما وراء المجلس كما في البيع، بخلاف الطلاق والإعتاق بكذا، فإنه لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه أصلاً.

وقال أبو يوسف في قوله الأخير: يتولى الفُضولي طرفي النكاح ويكون موقوفاً. ولو قالت امرأة لرجل: زوّجني، أو قالت: زوّجني من رجل، فزوجها من نفسه، فالنكاح باطل عند أبي حنيفة ومحمد، لأنه فُضولي من جانبها، لأنه صار بالخطاب معرفة<sup>(٢)</sup>، فلا يدخل تحت النكرة.

والحاصل: أنه يجوز النكاح عندنا وعند مالك بفضولي وأصيل موقوفاً عنى إجازة من له تنفيذ، وأبطله الشافعي بناءً على أصله: أن العقود لا تتوقف [٢٤ - أ] على الإجازة. وعندنا تتوقف، وهي مسألة معروفة وقد ذكرت في أول البيوع. والله تعالى أعلم.

(١) حرفت في المخطوط إلى: قارظ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أي لأن لفظ «رجل» صار معرفة بالخطاب.

## فَضْلُ فِي الْمَهْرِ وَأَحْكَامِهِ

أَقْلُ الْمَهْرُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ

## فصل في المهر وأحكامه

(أَقْلُ الْمَهْرِ) عندنا (عَشْرَةُ دَرَاهِمَ) أي وزنها من فضة مطروبة، أو تيرها، أو ما يساوي وزن عشرة دراهم من نَقْدٍ أو متاع. قال محمد في «الأحسن»: بَلَّغْنَا أَنْ أَقْلُ الْمَهْرِ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ، عن عليّ وعبد الله بن عمر، وعامر وإبراهيم.

وقال مالك في «الموطأ»: لا أرى أن تُنكَّحَ المرأة بأقل من رُبْعِ دينارٍ، وهو نصاب السَّرِقَةِ عنده.

وقال الشافعي وأحمد: كُلُّ ما جاز أن يكون ثمنًا جاز أن يكون مهرًا.

لنا ما روى الدَّارِقُطْنِيُّ والبيهقي في «السنن الكبرى» من طريق - إلا أنها ضعيفة - عن جابر: أن النبي ﷺ قال: «لا مهر أقل من عشرة دراهم». وما روى الدَّارِقُطْنِيُّ ثم البيهقي في «سنيهما» عن داود الأودي، عن الشَّعْبِيِّ، عن عليّ قال: لا تُقَطَّعُ اليَدُ في أقل من عشرة دراهم، ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم. إلا أن ابن حبان ضَعَّفَ الأودي، وأخرجه الدَّارِقُطْنِيُّ عن جُوَيْرٍ<sup>(١)</sup>، عن الضحَّاك، عن النَّبَّالِ بن سَبْرَةَ، عن علي. فذكره. وجُوَيْرٍ ضعيف. ورواه أيضاً من طريق آخر عن الضحَّاك وكن في سنده محمد ابن مروان أبو جعفر، قال الذهبي: لا يكاد يُعْرَفُ. انتهى.

ولا يخفى أن تعدد الطرق يَرْقَى إلى مرتبة الحسن، وهو كافي في الحُجِّيَّةِ.

وأما ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام: «التَّمِسُّ ولو خائماً من حديد». وما في التِّرْمِذِيِّ وابن ماجه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه: أن النبي ﷺ أجاز نِكَاحَ امرأةٍ على نَعْلَيْنِ.

وما في «سنن أبي داود» عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال: «من أعطى في صدَّقِ امرأةٍ مِلاً كَمَفِيهِ سَوِيْقاً أو تمرًا، فقد استَحَلَّ» أي البُضْعَ، لكن في سنده إسحاق بن جابر بن جبريل، قال عبد الحق: لا يُعَوَّلُ على ما أسنده، وقال الذهبي: إنه لا يُعْرَفُ، ووضَّعَهُ الأزدِي.

(١) سُحُوفُ السَّنَدِ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى: عن جُوَيْرٍ، عن الضحَّاك، عن البزار بن سيرة. وما أثبتناه من

المخطوط، وهو موافق لما في سنن الدارقطني ٣/٢٠٠، حديث رقم (٣٤٩).

فَتَجِبُ الْعَشْرَةُ إِنْ سَمِيَ دُونَهَا، وَإِنْ سَمِيَ غَيْرَهُ.....

فالكلّ محمولٌ على المُعَجَّلِ، لأن العادة عندهم كانت تعجيلُ بعض المَهْرِ قبل الدخول، حتى نُقِلَ عن ابن عباس، وابن عمر، والزُّهْرِيِّ، وقَتَادَةَ: أنه لا يَدْخُلُ بها حتى يُقَدِّمَ لها شيئاً، تمسكاً بمنع النبي ﷺ عَلَيَّما عن الدخول على فاطمة حتى يُعْطِيَهَا شيئاً، فقال: يا رسول الله، ليس لي شيء! فقال: «أَعْطِهَا دِرْعَكَ»، فأعطاهَا درعه، ثم دخل بها<sup>(١)</sup>. ومعلوم أنّ الصَّدَاقَ كان أَرْبَعِ مِئَةِ دِرْهَمٍ فِضَّةً [٢٤ - ب].

لكنّ المختارُ الجوازُ قبله، لِمَا فِي «سنن أبي داود» عن عائشة قالت: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَذْجِلَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئاً. فَيُحْمَلُ الْمَنْعُ الْمَذْكُورُ عَلَى التَّذْبِ، أَي يُتَذَبُّ تَقْدِيمُ شَيْءٍ إِدْخَالاً لِلْمَسْرُورَةِ عَلَيْهَا، تَأَلُّفاً لِقَلْبِهَا.

وإذا كان ذلك معهوداً، وَجِبَ حَتْلُ مَا خَالَفَ مَا رَوَيْنَا عَلَيْهِ، جَمْعاً بَيْنَ الْأَحَادِيثِ وَكَذَا يُحْتَمَلُ أَمْرُهُ بِالتَّمَاسِ خَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ، عَلَى أَنَّهُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ تَأَلُّفاً، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَمَرَ ذَلِكَ الرَّجُلَ بِالتَّمَاسِ مَا فِي الْيَدِ! وَالصَّدَاقُ يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ فِي الذَّمَّةِ، فَعَرَفْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مَا يُعَجَّلُ لَهَا بِالْيَدِ، وَلَمَّا عَجَزَ قَالَ: «قُمْ فَعَلِّمْنَاهَا عِشْرِينَ آيَةً. وَهِيَ أَمْرَاتُكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَهُوَ مَحْمَلُ رِوَايَةِ: «رَزَوْنَجُثُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٢)</sup>. فَإِنَّهُ لَا يُتَأَفَى بِهِ تَجَمُّعُ الرِّوَايَةِ. [هَكَذَا أَجَابَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ]<sup>(٣)</sup>. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالَاتِ.

(فَتَجِبُ الْعَشْرَةُ) استحساناً (إِنْ سَمِيَ دُونَهَا) أي أقلّ منها عيناً أو قيمةً، كتوب يساوي خمسةً، إن دخل بها أو مات عنها، وأما إن طلقها قبل الدخول، فلها خمسة. وقال زُفَرٌ: يجب مهرُ العِثْلِ إن دخل بها، والمُتَمَعَةُ<sup>(٤)</sup> إن طَلَّقَهَا قَبْلَهُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، لِأَنَّ الْمَسْمُومَةَ لَمَّا لَمْ يَصِبْ صَدَاقاً شَرْعاً صَارَ النِّكَاحُ كَالْخَالِي عَنِ التَّسْمِيَةِ، وَفِي الْخَالِي عَنْهَا يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ سُمِيَ خَمْرًا أَوْ خَنْزِيرًا.

وأجيب بأن وجوب العشرة في تسمية دُونِهَا لِحَقِّ الشَّرْعِ، وَقَدْ وَجِدَ مَا يَدُلُّ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ بِهَا، وَهُوَ رِضَاهَا بِدُونِهَا، بِخِلَافِ الْخَالِي عَنِ التَّسْمِيَةِ.

(وَإِنْ سَمِيَ غَيْرَهُ) أي غير دون عشرة دراهم، وهو عشرة دراهم أو أكثر منها.

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٥٩٦/٢ - ٥٩٧، كتاب النكاح (١٢)، باب في الرجل يدخل بامرأته... (٣٤، ٣٥)، رقم (٢١٢٦).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (فتح الباري) ١٩٠/٩ - ١٩١، كتاب النكاح (٦٧)، باب السلطان ولي... (٤٠)، رقم (٥١٣٥).

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

(٤) مُتَمَعَةُ الطَّلَاق: سيأتي شرحها عند المصنف ص ٥٦.

فَالْمُسْمَىٰ عِنْدَ مَوْتِ أَحَدِهِمَا، أَوْ عِنْدَ خَلْوَةٍ صَحَّحْتُ، وَهِيَ: أَنْ لَا يُوجَدَ مَانِعٌ وَطِئَ جِسْماً أَوْ شَرْعاً أَوْ طَبْعاً، كَمَرَضٍ يَمْتَنِعُهُ، وَصَوْمٍ رَمَضَانَ، وَصَلَاةٍ فَرَضٍ وَإِحْرَامٍ، .....

(فَالْمُسْمَىٰ) واجب، أي فيجب المسمى (عِنْدَ مَوْتِ أَحَدِهِمَا) لأن النكاح يُفَقَدُ للأبد، وبموت أحدهما تقرّر ذلك.

(أَوْ عِنْدَ خَلْوَةٍ صَحَّحْتُ) قال ابن المنذر: هو قول عمر، وعليّ، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وجابر، ومعاذ، وقول الشافعي في القديم، وقال في الجديد - وهو قول مالك -: يجب على الزوج إذا طَلَّقَ بعد الخَلْوَةِ من غير وَطِئَ نصفَ المُسْمَى، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>... الآية.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وحقيقة الإِفْضَاءِ الدخولُ في الفضاء، وهو المكان الخالي، والمس ليس بوطيئ حقيقةً، وإنما حَمَلَاهُ على الوطِئِ لأنه سببه، فأطلق اسم السبب على المُسَبَّبِ، وحملناه على الخلوّة، لأنه لا يمس امرأة عادة إلا في [٢٥ - أ] الخلوّة الصحيحة، فكان إطلاق اسم المَلْزُومِ على اللازم، والمُسَبَّبِ على السبب، إذ الخلوّة الصحيحة سببُ المسِّ ظاهراً.

وما ذكرنا أولى لتأييده بالنص، وبما روى مالك في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب: أن عمر بن الخطاب قَضَىٰ في المرأة إذا تَزَوَّجَهَا الرجلُ، أنه إذا أُزْحِيَتِ الشُّوْرُ، فقد وَجِبَ الصَّدَاقُ. وبقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ كَشَفَ خِمَارَ امْرَأَتِهِ، أَوْ نَظَرَ إِلَيْهَا، وَجِبَ الصَّدَاقُ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ». رواه الدارقطني والشيخ أبو بكر الرّازي في «أحكامه»، وبالإجماع فقد حكى الطّحاويّ إجماع الصحابة في هذه المسألة.

(وهي) أي الخلوّة الصحيحة (أَنْ لَا يُوجَدَ مَانِعٌ وَطِئَ جِسْماً أَوْ شَرْعاً أَوْ طَبْعاً) لأنها قائمة مقام الوطِئِ، فلا بُدَّ من عدم المانع منه. (كَمَرَضٍ يَمْتَنِعُهُ) أي الوطِئِ بأن يكون الرجل مريضاً، أو تكون المرأة مريضةً مرضاً يضر بالزوج إذا وَطِئَهَا. وهذا نظير المانع الحسبيّ (وَصَوْمٍ رَمَضَانَ) لأنّ الوطِئِ فيه موجب للقضاء والكفارة. وقَيَّدَ به، لأن صوم التطوع، والثَّدر، والقضاء، والكفارة لا يمنع صحة الخَلْوَةِ على الصحيح.

(وَصَلَاةٍ فَرَضٍ) لأنّ إفسادها موجب للقضاء في الدنيا، والعقاب في العُقْبَى. وقَيَّدَ بالفرض، لأن النافلة والواجبة لا تمنع صحة الخَلْوَةِ. (وَإِحْرَامٍ) بحج فرض، أو

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٧).

(٢) سورة النساء، الآية: (٢١).

وَحَيْضٌ وَنَفَاسٌ، بِخِلَافِ الْجَبِّ وَالذُّخَيْرَةِ وَالْخِصَاءِ .....

نفلي، أو بؤمزة، لأن إفساد الإحرام يرجب للمضي فيه، وللقضاء، والدّم. وهذه الثلاثة نظير المانع الشرعي.

(وَحَيْضٌ وَنَفَاسٌ) نظيران للذمانع الطبعي، وفيهما أيضاً المانع الشرعي. ولو خلا بها، ومعهما أعمى، أو نائم، أو سبي يعقل، لا تكون خلوّة. لأنّ الأعمى يحس، والنائم يستيقظ ويتناول. ولو كان معهما صغير لا يعقل، أو مجنون، أو مُعَمَى عليه، فهي خلوّة. وقيل: الجنون والإغماء يمنعان. أي لحصول الحياء، أو لاحتمال إفاقتهما في الأثناء. وفي «جوامع الفقه»: جاريتهما تمنع صحة الخلوّة، وجاريته ليست بممانعة، أي لعدم حياته منها، وكذا حكم الكلب.

وروى هشام عن محمد: إن خلا بها في بُشْتَانٍ ليس عليه باب، لم تصحّ الخلوّة. ولو خلا بها في السطح، إن كان عليه حجاب فهو خلوّة. ولو خلا بها في قُبّة، وأرخى الستّر بينه وبين من [٢٥ - ب] في البيت، فهو خلوّة. ولو زدّت أمها الباب، ولم تغلقه، وهما في خان<sup>(١)</sup>، والناس قعود في ساحته، إن كانوا مترصّدين لهما في النظر، لا تصحّ الخلوّة والأصحّ.

وفي «الذخيرة»: أن أصحابنا أقاموا الخلوّة الصحيحة مقام الوطء في تأكيد جميع المُسَمَّى، ومهر المثل إن لم يكن مُسَمَّى، وفي ثبوت النسب، وفي وجوب العِدّة والثّقّة والشكّيّ فيها، وفي حُرْمَةِ نكاح أختها، ونكاح رابعة ما دامت العِدّة، وفي حُرْمَةِ نكاح الأُمّة على الحُرّة، وفي العِدّة عن طلاق بائن، وفي مراعاة وقت الطلاق في حقها. ولم يقيموها مقام الوطء في الإحصان، وفي حُرْمَةِ البنات، حتى لا تحوّم البنت على رجل عقد على أمها وخلا بها، وفي الإحلال للزوج الأول، وفي الرجعة، حتى لا يصير مُراجِعاً بالخلوّة، وفي الميراث، حتى لو مات في عِدّة الخلوّة لا ترث منه. ولو أوقع الطلاق في عِدّة الخلوّة، فليل: لا يقع. وقيل: يقع، وهو الصواب. لأنّ الأحكام لَمَّا اختلفت في هذا الباب، وجب القول بالوقوع احتياطاً.

(بِخِلَافِ الْجَبِّ) وهو قطع الذكر والأنثيين، فإنه ليس بممانع من صحة الخلوّة عند أبي حنيفة (و) بخلاف (العنّة) وهو كون الرجل لا يقدر على الجماع، أو على جماع البكر، أو على جماع امرأة معينة. (و) بخلاف (الخصاء) وهو قطع الأنثيين. وقال أبو يوسف ومحمد: الجب مانع كالمرض. ولأبي حنيفة إن تزوّج المَجْبُوبُ

(١) الخان: الفُنْدُق والحانوت والمَشْجَر. المعجم الوسيط ص ٢٦٣، مادة (خان).



وَنِصْفُهُ بِطَلَاقِ قَبْلَهَا، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَالْمُتَعَةُ قَبْلَهَا.....

للاستمتاع لا للإيلاج، وقد سَلَّمَتْ نفسها لذلك، فيستحق كل البَدَل هنالك. وإليه أشار عمر رضي الله عنه بقوله: ما دونهن إذا جاء العَجُزُ من قِبَلِكُمْ.

(وَنِصْفُهُ) أي ويجب نصف المُسَمَّى (بِطَلَاقِ قَبْلَهَا) أي قبل الخَلْوَةِ الصحيحة، لأنها بمنزلة الوطىء، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يُغْفُونَ﴾<sup>(١)</sup> أي المطلقات، بأن لا يأخذن شيئاً ﴿أَوْ يُغْفَوُ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ أي الزوج، بأن يعطي الجميع. ولم يُجَوِّزُ علماؤنا والشافعي عفو ولي الصغيرة أو المجنونة إسقاطاً، وأجازه مالك.

وهذا راجع إلى الاختلاف في تفسير: ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾: فعنده هو الأب، وجمهور المفسرين قالوا: - الذي بيده عقدة النكاح - هو الزوج، لأنه إن شاء أمسكها [٢٦ - أ]، وإن شاء فارقها. ومعنى العفو تكملة الصِّدَاق بها، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَسَوَّأُ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

ثم لا مُتَعَةٌ للمطلقة قبل الدخول وجوباً ولا استحباباً، على ما ذكره القُدُوري في «مختصره» من أن المتعة مستحبة لكل مطلقة إلا لمطلقة واحدة، وهي التي طلقها قبل الدخول وقد سَمَّى لها مهراً. وفي بعض النسخ: ولم يُسَمَّ لها مهراً. ومن حكم باستحبابها كصاحب «المبشوط»، و«المُحيط»، و«المختلف» أرادوا أنه الإحسان إلى من عجزت عن التَّكسب، وذا مندوب.

(وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ) المهر حال العقد، أو نفاه (فَالْمُتَعَةُ) واجبة. أو فيجب المُتَعَةُ إذا حصلت الفُرُوقَةُ من قِبَلِ الزَّوْجِ (قَبْلَهَا) أي قبل الخَلْوَةِ الصحيحة، وبه قال الشافعي، لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرِّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup> فقد أوجب الله المُتَعَةَ في نكاح ليس فيه فَرَضٌ، وقد وقع الطَّلَاق قبل المَسِّ.

وقال مالك: هي مستحبة لقوله تعالى عَقِيبَ الأَمْرِ: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup> وهم المتطوِّعون. فيكون صارفاً للأمر المذكور إلى التَّدْب. قلنا: لا نَسَلِمُ قصر

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٧).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٧).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٣٦).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٣٦).

وَمَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدَهَا.

المحسن على المتطوع، بل هو أعمُّ منه، ومن القائم بالواجبات أيضاً، فلا ينافي الجوب، فلا يكون صارفاً للأمر عنه مع ما انضم إليه من لفظ «على» و«حقاً».

والمُتَعَّةُ: دِرْعٌ<sup>(١)</sup> وَجِمَارٌ وَمِلْحَفَةٌ. وهذا التقدير مروى عن عائشة، ورواه البيهقي عن ابن عباس، وبه قال سعيد بن المسيَّب، والحسن، وعطاء، والشَّعْبِيُّ. وقال مالك في «الموطأ»: ليس للمُتَعَّةِ حَدٌّ معروفٌ. وقال أحمد: أعلى المُتَعَّةِ خادِمٌ - أي مملوك - وأدناها كِشْوَةٌ يجوز لها أن تصلي فيها. قال الكَوْخِيُّ: ويعتبر في المُتَعَّةِ المستحبة حال الرجل، وفي الواجبات حال الزوجة. لأنها قائمة مقام مهر المثل، وفيه يعتبر حاله، فكذا في خَلْفِهِ.

وفي «الهداية»: الصحيح أنه يعتبر حال الزوج عملاً بالنص، وهو قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾<sup>(٢)</sup> وهو اختيار أبي بكر الرَّاظِي. وفي «البدائع» قيل: يعتبر حالهما كالنفقة.

قَدَدْنَا وجوب المُتَعَّةِ بحصول الفُرْقَةِ من جهة الزوج، لأن الفُرْقَةَ إذا حصلت من جهة المرأة كَرِدَّتْهَا، وتقبيلاً ابن الزوج بشهوة، ورضاعها زوجته الصَّغِيرَةَ، وخيارها الفسخ بالبلوغ والإعتاق [٢٦ - ب]، لا يُوجِبُ المُتَعَّةَ.

(و) يجب (مَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدَهَا) أي بعد الخَلْوَةِ الصحيحة، لأنه يجب هنا بعد الوطء وهي بمنزلة. والأصح من قولي الشافعي [ومالك:]<sup>(٣)</sup> إنه يجب مهر المثل بالوطء إن لم يسم في العقد مهراً، وكذا بعد موت أحدهما. ونفاه مالك والشافعي، لأن المهر خالص حقها فيتمكن من نفيه ابتداءً، كما يتمكن من نفيه انتهاءً. ولأن عمر وعلياً وزيداً قالوا في المُفَوَّضَةِ<sup>(٤)</sup>: حسبها.

ولنا ما روى أصحاب السنن الأربعة، وقال الترمذي: حسن صحيح، من حديث عَلْقَمَةَ قال: سُئِلَ ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صَدَاقاً، ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود: لها مثل صَدَاقِ نَسَائِهَا، لا وَكَمَسَ ولا شَطَطَ. أي لا

(١) الدَّرْعُ: قميص المرأة أو ثوب صغير تلبسه الجارية في البيت. المعجم الوسيط ص ٢٨٠، مادة (درع).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٦).

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

(٤) المُفَوَّضَةُ: هي التي فَوَّضَ الشرع أمر المهر إليها في إثباته وإسقاطه. المصباح المنير ص ٣٨٤، مادة (فوض).

وَصَحَّ النِّكَاحُ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ، وَمَعَ نَفْسِهِ وَبِشَيْءٍ غَيْرِ مَالٍ مَتَّقَوْمٍ، وَبِمَجْهُولٍ

جَنَسِهِ.

نقص ولا زيادة. وفي رواية لها الصَّدَاقُ كاملاً، وعليها العِدَّةُ، ولها الميراث. فقام مَعْقِلُ بن سِنَانِ الأَشْجَعِيِّ فقال: قضى رسول الله ﷺ في بَرُوعِ بنتِ وَاشِقِ - امرأةٍ منا - مثل ما قضيت، ففرح بها ابن مسعود.

وفي رواية: فاختلفوا إليه شهراً، أو قال مرات، فقال: أقول فيها: إِنَّ لَهَا صَدَاقاً كَصَدَاقِ نِسَائِهَا لَا وَكَسْ وَلَا شَطَطَ، وَإِنَّ لَهَا الميراثَ، وعليها العِدَّةُ، فَإِنْ يَكُ صَوَاباً فَمَنْ اللهُ، وَإِنْ يَكُ خَطأً فَمَنِي وَمَنْ الشَّيْطَانُ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيئَانِ مِنْهُ. فقام ناس من أَشْجَعِ فِيهِمُ الجَوَاحِ وَابْنِ سِنَانِ فَقَالُوا: يَا ابْنَ مَسْعُودَ نَشْهَدُ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ قَضَى فِيْنَا فِي بَرُوعِ بنتِ وَاشِقِ، وَزَوْجِهَا هَلَالُ بنِ مُرَّةِ الأَشْجَعِيِّ كَمَا قَضَيْتَ. قال: ففرح بها عبد الله فرحاً شديداً حين وافق قضاؤه قضاء رسول الله ﷺ.

(وَصَحَّ النِّكَاحُ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ) بَأَن عَقِدَا النِّكَاحِ سَاكِتَيْنِ عَنِ المَهْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ (١)، وَهُوَ لُغَةٌ لَا يُنْبِئُ إِلَّا عَنِ الانْتِزَامِ وَالإِزْدِوَاجِ، فَيَتِمُّ بِالمُتَنَاقِضَيْنِ، فَلَوْ شَرَطْنَا التَّسْمِيَةَ فِيهِ لَزِدْنَا عَلَى النَّصِّ. (وَمَعَ نَفْسِهِ) بَأَن عَقْدَاهُ عَلَى أَنَّ لَا مَهْرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (٢) حَيْثُ حَكَمَ بِصَحَّةِ الطَّلَاقِ مَعَ عَدَمِ التَّسْمِيَةِ، وَصَحَّةِ الطَّلَاقِ يَسْتَدْعِي صَحَّةَ النِّكَاحِ. وَهُوَ لَا يُتَافَى كَوْنِ المَهْرِ يَجِبُ شَرْعاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا﴾ (٣). وَوَأَقْنَا الشَّافِعِيَّ فِي المَسْأَلَتَيْنِ (٤)، وَخَالَفْنَا مَالِكَ فِي الثَّانِيَةِ (٥).

(وِبِشَيْءٍ غَيْرِ مَالٍ مَتَّقَوْمٍ) كَأَنَّ تَزْوِجَ [٢٧ - أ] مُسْلِمٍ مُسْلِمَةً عَلَى مَيْتَةٍ، أَوْ دَمٍ، أَوْ عَلَى خَمْرٍ، أَوْ عَلَى خَنْزِيرٍ، لِأَنَّهُمَا سَمِيَّا مَا لَمْ يَصِحَّ تَسْمِيَتُهُ، فَكَانَ كَمَا لَوْ لَمْ يَسْمِيَا شَيْئاً. (وَبِمَجْهُولٍ جَنَسِهِ) كَأَنَّ تَزْوِجَ عَلَى دَابَّةٍ، أَوْ عَلَى ثُوبٍ، أَوْ عَلَى دَارٍ، لِأَنَّهُ لَمَّا سَمِيَ مَجْهُولاً لَا يَصِحُّ عِيُوضاً، كَانَ حَكْمُهُ كَمَا لَوْ لَمْ يَسْمِ شَيْئاً، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشِّيَابَ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ لِاخْتِلَافِ أَصُولِهَا مِنَ القَطَنِ وَالكَثَّانِ وَالإِبْرِيْئِمِ (٦)، وَكَذَا الدَّابَّةُ لِأَنَّهَا

(١) سورة النساء، الآية: (٣).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٦).

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٤).

(٤) أي في صحة النكاح بلا ذكر مهر ومع نفيه.

(٥) أي في صحة النكاح مع نفي المهر.

(٦) الإبريئيم: أحسن الحرير. المعجم الوسيط ص ٢، مادة (أبر).

وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا مَرَّ، أَوْ صِفَتِهِ، فَالْوَسْطُ أَوْ قِيَمَتُهُ. وَلَوْ كَانَ بِخِدْمَةِ الزَّوْجِ الْعَبْدِ، تَجِبُ هِيَ، .....

تقع على الخيل، والبغال، والحمير، ونحوها.

(وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ) في هذه الصور كلها (كَمَا مَرَّ) في قوله: وإن لم يُسَمَّ بعد الخَلْوَةِ (أَوْ صِفَتِهِ) عطف على جنسه أي بمجهول صفته دون جنسه. كأنَّ تزوّجها على عبداً، أو فرساً، أو ثوباً هروئياً<sup>(١)</sup>، أو مكيلياً، أو موزوناً، غير الدراهم والدنانير مما علم جنسه دون صفته.

(فَالْوَسْطُ) واجب، أو فيجب الوَسْطُ من ذلك المسمّى، لأنَّ فيه عدلاً للرجل والمرأة، (أَوْ قِيَمَتُهُ) أي قيمة الوَسْطِ وتُخَيَّرُ المرأة على قَبُولِ أيهما دفع الزَّوْجِ، لأنَّ الوسط أصل تسميته، وهو لا يُعْرَفُ إلاَّ بالقيمة، فصارت أصلاً إيفاءً. ولو بانغ في وصف الثوب، يجب الوَسْطُ أو قيمته في ظاهر الرواية، لأنَّ الثياب ليست من ذوات الأمثال. (وَلَوْ كَانَ) النُّكاح (بِخِدْمَةِ الزَّوْجِ الْعَبْدِ) بأن تزوّج عبداً امرأةً بإذن مولاه على خدمته<sup>(٢)</sup> مدةً معينة (تَجِبُ هِيَ) أي الخدمة، لأنه لَمَّا خدّمها بإذن مولاه، صار كأنه خدم مولاه.

قَيَّدَ بالخدمة، لأنه لو تزوّج على تعليم القرآن، يجب مهر المثل: لأنه سُمي ما لا يصلح صدقاً لكونه عبادة، فصار كما لو سُمي تعليم الإيمان، أو الصلاة، أو الصوم. وقَيَّدَ بالعبد، لأنَّ الحُرَّ إذا تزوّج على خدمته مدةً معينة، يجب مهر المثل عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقيمة الخدمة عند محمد. وعند مالك، والشافعي: يجب ما سُمي لها من التعليم والخدمة، واحتجَّ بقوله عليه الصلاة والسلام: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٣)</sup>.

وأُجِيبَ بأنَّ الباءَ للسببية لا للبديلية. وفي شرط رَغِي غنمها روايتان عندنا: فعلى رواية «الأصل»، و «الجامع» لا يجوز، وعلى رواية ابن سَمَاعَةَ: يجوز. ويجعل أبو يوسف - رحمه الله - إعتاقها على أن يتزوّج بها صدّاقها، كأن يقول: أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَنْ تُزَوِّجِيَنِي نَفْسِكَ قَبْلَتِ، صَحَّ الْعِثْقُ، وهي بالخيار في تزوّجه، ولا تجبر عليه وإن التزمت، لعدم وجوبه بالالتزام. فإن [٢٧ - ب] تزوّجته ولم يسم لها مهراً، قال أبو

(١) ثوب هروئياً: منسوب إلى هزارة، قرية بخراسان. أنظر «المغرب في ترتيب المغرب» ٣٨٣/٢. مادة (هرو).

(٢) أي: على خدمته للزوجة.

(٣) تقدّم تخريجه ص ٥٢، التعليق رقم: (٢).

وَلَوْ كَانَ بِهَذَا الْعَبْدِ أَوْ هَذَا الْعَبْدِ فَدَهْرُ الْمِثْلِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا. وَيَجِبُ الْأَخْسَرُ لَوْ دُونَهُ، وَالْأَعَزُّ لَوْ كَانَ فَوْقَهُ.

يوسف: عتقها صدأقها. لينا صبح أن النبي ﷺ أعتق صفيية وجعل عتقها صدأقها. ولأنها لو أبت نكاحه، يجب عليها قيمة نفسها، فإذا تزوجته سلم لها قيمتها، فكان بدلاً عن بضعها.

وأبو حنيفة ومحمد أوجبا لها مهر مثلها، لعدم إمكان جعل رقبته مهراً، لأنها إن جعلت قبل العتق فهي أمته، وليس له تزوجها، فيستحيل كون رقبته مهراً لها، وإن جعلت مهراً بعد العتق فهي حرة، ورقبة الحرة لا تصلح مهراً. والنص قد ألصق ابتغاء النكاح بالمال بقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَتَّبِعُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما قضية صفة فلا تلزم، لأنه عليه الصلاة والسلام كان مخصوصاً بالنكاح بلا مهر لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُمَيَّنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وألزمنا قيمتها إن امتنع من تزوجه، فتسعى له فيها، وهي حرة في حالة السعاية بالإجماع. ولم يلزمها زفؤها.

(وَلَوْ كَانَ) النُّكَاحُ (بِهَذَا الْعَبْدِ) الْأَبْيَضُ (أَوْ هَذَا الْعَبْدِ) الْحَيْشِيِّ، بَأَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَحَدِهِمَا، وَأَحَدُهُمَا أَوْ كَسَّ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْآخِرِ، أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ، أَوْ عَلَى أَلْفَيْنِ. (فَمَهْرُ الْمِثْلِ) يَجِبُ (إِنْ كَانَ) مَهْرُ الْمِثْلِ (بَيْنَهُمَا) بَأَنْ كَانَ أَقْلُ مِنَ الْأَعَزِّ وَأَكْثَرَ مِنَ الْأَخْسَرِ. (وَيَجِبُ الْأَخْسَرُ لَوْ) كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ (دُونَهُ) أَي الْأَخْسَرِ. (و) يَجِبُ (الْأَعَزُّ لَوْ كَانَ) مَهْرُ الْمِثْلِ (فَوْقَهُ) وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وقالا: يجب الأقل في الأحوال الثلاث، لأن الأقل متيقن والفضل مشكوك فيه، فيجب الأخذ بالمتيقن، كما في الخلع، والإعتاق، والطلاق على ألف أو ألفين.

ولأبي حنيفة: أن الواجب بالأصالة في باب النكاح مهر المثل لأنه الأعدل إذ المسمى قد يكون أكثر من قيمة البضع وقد يكون أقل منها، وإنما يُعدَّلُ عنه<sup>(٤)</sup> إذا صحَّت التسمية، وهنا لم تصح لجهالة المسمى. والخلع، والإعتاق، والطلاق على مالٍ ليس لواحد منها مُوجِبٌ أصلي يُصَارُ إليه، فيتعين الأخذ بالمتيقن.

(١) سورة النساء، الآية (٢٤).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: (٥٠).

(٣) التوكس: نقصان. المصباح المنير ص ٦٧٠، مادة (توكس).

(٤) أي مهر المثل.

وإن طَلَّقَ قَبْلَ الوَطْئِ، فَيُضْفُ الأَخْسَ.

وإن نَكَحَ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا، أَوْ بِأَلْفٍ إِنْ أَقَامَ بِهَا، وَبِأَلْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَ، فَإِنْ وَفَى وَأَقَامَ فَأَلْفٌ، وَإِلَّا فَمَهْرُ المِثْلِ، لَا يُزَادُ عَلَى أَلْفَيْنِ وَلَا يُنْقَصُ عَنْ أَلْفٍ.

(وإن طَلَّقَ قَبْلَ الوَطْئِ<sup>(١)</sup>، فَيُضْفُ الأَخْسَ) باتفاقهم سواء كان مهر المثل دون الأخص، أو فوق الأعرز، أو بينهما، لأن المُنْعَةَ قبل الدخول [٢٨ - ٢٨] كَمَهْرِ المِثْلِ بعده، ونصف الأخص يزيد على المُنْعَةَ عادةً، فيجب نصفه. (وإن نَكَحَ بِأَلْفٍ) وشرط لها مع المسئى شيئاً ينفعها كان تزوجها بألفٍ (عَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا) من البلد، أو على أَنْ لَا يتزوّج عليها، أو على أَنْ يُهْدِي لها هدية.

(أو) نكح بأقل، على تقدير، كالإقامة مثلاً، وبأكثر على مُقَابِلِهِ من الإخراج، كان تزوجها (بِأَلْفٍ إِنْ أَقَامَ بِهَا وَبِأَلْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَ) أو بألف إن لم يكن له امرأة، وبألفين إن كانت حرة، أو بألف إن كانت مولاة<sup>(٢)</sup> الأصل، وبألفين إن كانت حرة، صَحَّ النكاح، وإن كان شرطُ عدم التزوّج، وعدم المسافرة فاسداً، لكونه منعاً من الأمر المشروع، لأن النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة.

(فإن وَفَى) بالشرط في المسألة الأولى (وأقام) في المسألة الثانية (فألف) لرضاها بذلك (والأ) أي وإن لم يف بالشرط في المسألة الأولى، ولم يقم بها في المسألة الثانية (فَمَهْرُ المِثْلِ) أمّا في المسألة الأولى فباتفاق، لأنه سُمِّيَ ما لها نفع فيه وقد نفاه، فيجب مهر المثل لعدم رضاها إلا به. وأمّا في المسألة الثانية فعند أبي حنيفة يجب مهر المثل (لَا يُزَادُ عَلَى أَلْفَيْنِ) لأنها رضيت بهما (وَلَا يُنْقَصُ عَنْ أَلْفٍ) لأنه رَضِي بِهِ. وعندهما الشَّرْطَانِ معاً جاتران.

فلها الأقل إن أقام بها، والأكثر إن أخرجها، لأنّ كلاً من الإقامة والإخراج مقصودٌ عَرَفًا، واختلافهما كاختلاف النوع. فصار كما لو تزوّجها على ألفٍ إن كانت قبيحة، وعلى ألفين إن كانت جميلة، وكما إذا اشترى أحد الشيئين على أَنْ يأخذ أيهما شاء، وعيّن ثمن كل واحد منهما على التفاوت. ولأبي حنيفة أنّ الشرط الأول صحيح باتفاق، فتعلّق العقد به، وصحت التسمية التي معه، والشرط الثاني غير صحيح، لأن الجهالة نشأت منه، والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة، ومهر المثل هو الأصل فوجب الرجوع إليه.

(١) في المطبوع: الحَلْوَة، والمثبت من المخطوط.

(٢) المؤلّى: العبد والمعتق. النهاية ٢٢٨/٥.

وإن نكح بهذين العبدَيْنِ وأحدهما حرًّا، فَلَهَا الْعَبْدُ فَقَطْ إِنْ سَاوَى عَشْرَةَ. وَإِنْ شَرَطَ الْبَكَارَةَ وَوَجِدَتْ ثِيْبًا لَزِمَ الْكُلُّ.

وفي النكاحِ الْفَاسِدِ إِنْ لَمْ يَطَأْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ، وَإِنْ وَطِئَ يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْ وَقْتِ الْوَطْئِ.

### وَمَهْرُ الْمِثْلِ لَا

(وإن نكح بهذين العبدَيْنِ وأحدهما حرًّا) جملة حالية (فَلَهَا الْعَبْدُ فَقَطْ إِنْ سَاوَى عَشْرَةَ) وإن لم يساوِ عشرةً فلها كمال العشرة، وهذا عند أبي حنيفة، لأن الإشارة مُعْتَبَرَةٌ عنده، فصار كأنه قال: تزوجتك على هذا الحرِّ، وعلى هذا العبد. وقال أبو يوسف: لها العبد وقيمة الحر لو كان عبدًا، لأنهما لو ظهرا حرَّينِ وجبت قيمتهما [٢٨ - ب] عنده، فكذا إذا ظهر أحدهما حرًّا. وقال محمد: لها العبد، وتام مهر المثل إن نقصت عنه قيمة العبد. لأنهما لو كانا حرَّينِ يجب مهر المثل عنده، فكذا إذا كان أحدهما حرًّا. وأبي حنيفة لأنَّ العبد يَضْلُحُ مهرًا لكونه مالاً، فيجب، ووجوب المسئى المساوي عشرة يمنع وجوب شيء آخر.

(وإن شَرَطَ الْبَكَارَةَ وَوَجِدَتْ ثِيْبًا لَزِمَ الْكُلُّ) لأن البَكَارَةَ لا تصير مستحقة بالنكاح.

(وفي النكاحِ الْفَاسِدِ) كترزوج الأختين معاً، والترزوج بغير شهود، وترزوج الأخت في عِدَّةِ الأخت، وترزوج المعتدة من الغير، وترزوج الخامسة في عدة الرابعة، وترزوج الأمة على الحرَّة (إِنْ لَمْ يَطَأْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ) سواء خلا بها، أو لم يخل، حتى إذا فرَّق القاضي بينهما قبل الدخول، فلا مهر لها، وكذا بعد الخلوَّة، لأنَّ وجوب المال في النكاح الفاسد ليس للعقد، لعدم صحته. ولهذا كان لكل من الزوجين فسخه قبل الدخول بغير محضر من الآخر، كما في البيع الفاسد قبل القبض ولا حدًّا للخلوَّة، لوجود الحرمة المانعة من صحتها، وإنما هو<sup>(١)</sup> لاستيفاء منافع البضع.

(وإن وَطِئَ يَثْبُتُ النَّسَبُ) أي نسب الولد، لأنه يُحتاط في ثبوته إحياءً للولد من الضياع. فعند محمد (مِنْ وَقْتِ الْوَطْئِ) بشرط أن يكون بينه وبين وقت الوضع ستة أشهر. قال أبو الليث: وعليه الفتوى. وعندهما: من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح، وثبتت العِدَّةُ تحرُّراً عن اشتباه النَّسَبِ من وقت التفريق، لأنها وجبت لشبهة النَّكاح، ورفَعُها بالتفريق. وقال زُفَرٌ: من آخر وطئ وطئها، (و) يثبت (مَهْرُ الْمِثْلِ) لَا

(١) أي المهر.

يُزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى. وَيُعْتَبَرُ مَهْرٌ مِثْلُهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا سُنًّا، وَجَمَالًا، وَمَالًا، وَعَقْلًا،  
وَدِينًا، وَبَلَدًا، وَعَضْرًا، وَنِكَازَةً، وَثِيَابَةً، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ فَمِنْ الْأَجَانِبِ: لَا الْأُمَّ  
وَقَوْمِهَا إِنْ لَمْ تُكُنْ مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا.

يُزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى لِأَنَّهَا اسْتَقَطَّتْ حَقَّهَا فِي الزِّيَادَةِ لِرِضَاهَا بِدُونِهَا. وَقَالَ زُفَرِيُّ: يَدْرُسُ  
مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الْمُسَمَّى، كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ يَجِبُ فِيهِ الْقِيَمَةُ [وَإِنْ زَادَتْ عَلَى  
الْثَمَنِ]<sup>(١)</sup>، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى، أَوْ كَانَ مَجْهُولًا، يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَامَّةِ مَا بَلَغَ  
بِاتِّفَاقٍ، إِلَّا حَافِئًا لِشَبْهِهِ النِّكَاحِ بِحَقِيقَتِهِ.

(وَيُعْتَبَرُ مَهْرٌ مِثْلُهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا) كَأَخْوَاتِهَا لِأَبِيهَا، وَعَمَّاتِهَا وَبَنَاتِهَا لِقَوْلِ ابْنِ  
مَسْعُودٍ: لَهَا مَهْرٌ مِثْلُ نِسَائِهَا. وَلِأَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ قِيَمَةُ الْبَيْضِ، وَقِيَمَةُ الشَّيْءِ يُعْرَفُ بِجِنْسِهِ،  
وَجِنْسُ الْإِنْسَانِ قَوْمُ أَبِيهَا، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: وَمَهْرٌ مِثْلُهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا، [٢٤٩  
.. أ]، أَي مَهْرٌ مِثْلُهَا فِي الشَّرْعِ هُوَ مَهْرٌ مِمَّا ثَلَيْتِهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا. (سِنًّا) أَي عَمْرًا وَقَدِ  
التَّرْجُوحُ (وَجَمَالًا) أَي حُسْنًا (وَمَالًا وَعَقْلًا) أَي كَثْرَةَ وَقْدَةٍ (وَدِينًا) أَي دِيَانَةً (وَبَلَدًا  
وِعَضْرًا) أَي مَكَانًا وَزَمَانًا (وَنِكَازَةً وَثِيَابَةً) وَأَدْبًا وَخُلُقًا، لِأَنَّ الْمَهْرَ بِاعْتِبَارِ هَذِهِ  
الْأَوْصَافِ يَزِيدُ وَيُنْقُصُ.

(فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ) مِثْلُهَا فِي تِلْكَ الْأَوْصَافِ (مِنْهُمْ) أَي مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا (فَمِنْ  
الْأَجَانِبِ) يَعْتَبَرُ مَهْرٌ مِثْلُهَا فِي تِلْكَ الْأَوْصَافِ (لَا الْأُمَّ) أَي لَا يَعْتَبَرُ فِي مَهْرٍ مِثْلِهَا مِثْلُهَا  
مِنْ جِهَةِ أُمِّهَا (وَقَوْمِهَا إِنْ لَمْ تُكُنْ) أُمُّهَا (مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا) بِأَنَّ تَكُونَ بِنْتِ عَمِّ أَبِيهَا، لِأَنَّ  
أَوْلَادَ الْخُلَفَاءِ مِنَ الْإِمَاءِ يَشْرَفُونَ بِشَرَفِ آبَائِهِمْ دُونَ أُمَّهَاتِهِمْ.

وَفِي «الْمُنْتَقَى»: يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَيَّرُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ رَجُلِينَ، أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ،  
وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ عَلَى ذَلِكَ شُهُودٌ عَدُولٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ  
يَمِينِهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَيَسْتَثْنِي أَبُو يُونُسَ مَا يُسْتَنْكَرُ جَدًّا فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ،  
وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّسْمِيَةِ، بِأَنَّ قَالِ أَحَدُهُمَا: سَمَّيْنَا فِي هَذَا الْعَقْدِ مَهْرًا وَأَنْكَرَ الْآخَرُ، كَانَ  
الْقَوْلُ لِلْمَنْكَرِ بِالْإِجْمَاعِ. وَإِنْ اخْتَلَفَ وَرَثَتُهُمَا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ، فَالْقَوْلُ لَوَرِثَةِ الزَّوْجِ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا يُحْكَمُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ لِسُقُوطِ اعْتِبَارِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا عِنْدَهُ. وَيَسْتَثْنِي أَبُو يُونُسَ  
مَا يُسْتَنْكَرُ، كَمَا فِي حَالِ حَيَاتِهِمَا.

وَجَعَلَ مُحَمَّدٌ اخْتِلَافَ وَرَثَتِهِمَا فِيهِ كَاخْتِلَافِهِمَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ، فَقَالَ: الْقَوْلُ

(١) مَا بَيْنَ الْحَاضِرَتَيْنِ سَافِطٌ مِنَ الْمَحْضُوطِ.



وَصَحَّ ضَمَانٌ وَلِيَّهَا مَهْرُهَا وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً.....

لورثة المرأة إلى مهر مثلها، والقول لورثة الزوج في الفضل، كما في حال الحياة. وإن اختلف ورثتهما في أصل تسميته، فأدعى ورثة الزوج أن الزوج سمى لها، وأنكرها ورثة الزوجة، فالقضاء بشيء مُتَّفَقٍ عند أبي حنيفة. وأوجب مهر مثلها في تَرَكَتِهِ، وهو القياس، لأن مهر المثل وجب بنفس العقد، فكما لا يسقط المُسَمَّى بعد موتها، فكذلك مهر المثل. ألا ترى أن بعد موت أحدهما لا يسقط مهر المثل، وورثة الميت يقومون مقامه في ذلك، فكذلك بعد موتهما.

واستحسن أبو حنيفة فقال: لا يُقْضَى بشيءٍ واستدل في «الكتاب» - يعني «الأصل» - فقال: لو أدعى ورثة علي رضي الله عنه على ورثة عمر رضي الله عنه مهر أم كلثوم، أكنت أقضي فيه بشيء؟ وهذا إشارة [٢٩ - ب] إلى أنه إنما يقول بهذا<sup>(١)</sup> بعد تقادم العهد، لأنه يختلف باختلاف الأوقات، فإذا تقادم العهد، وانقرض أهل ذلك العصر، يتعذر وقوف القاضي على مقدار مهر المثل. وعلى هذا الطريق، إذا لم يكن العهد متقادماً يُقْضَى بمهر مثلها. والطريق الآخر، أن المستحق بالنكاح ثلاثة أشياء: المُسَمَّى وهو الأقوى. والنفقة وهي الأضعف. ومهر المثل وهو المتوسط.

فالمُسَمَّى لقوته لا يسقط بموتها، وموت أحدهما. والنفقة لضعفها تسقط بموت أحدهما. ومهر المثل يتردد [بين ذلك، فَصَحَّ بِمُوتِهَا، ولا يسقط بموت أحدهما، لأن ما تردد]<sup>(٢)</sup> بين أصلين، يوفر<sup>(٣)</sup> حظَّ عليهما، ألا ترى أن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا أن مهر المثل هل يسقط بموت أحدهما؟ فيكون ذلك اتفاقاً منهم أنه يسقط بموتها، والله تعالى أعلم.

(وَصَحَّ ضَمَانٌ وَلِيَّهَا مَهْرُهَا وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً) وكذا ضمان وليه مهرها، لأن الولي أهل للالتزام، وقد أضاف الضمان إلى ما يقبله - وهو المهر - فيصح. ثم للمرأة أن تطالب الولي، أو الزوج إلا إذا كان صغيراً، فليس لها أن تطالب إلا بعد بلوغه. وفي «شرح الوفاية»: وإنما قال: ولو صغيرة، لأنها إذا كانت صغيرة فمُطَالِبُ المهر ليس إلا وليها، فيتوهم أنه لا يجوز الضمان. لأنه باعتبار الضمان يكون مُطَالِباً، فيكون الشخص الواحد مُطَالِباً ومُطَالِباً، لكن لا اعتبار لهذا التوهم، لأن حقوق العقد في النكاح راجعة إلى الأصل، والولي سفير ومعبّر.

(١) في المخطوط: يفوت هذا، والمثبت من المطبوع.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

(٣) في المطبوع: فيوفر.

وَالْمُعْجَلُ وَالْمُؤَجَّلُ إِنْ بُيِّنَا فَذَاكَ، وَإِلَّا فَالْمُتَعَارَفُ. وَقَبْلَ أَخْذِ الْمُعْجَلِ لَهَا مَنَعُهُ مِنَ الْوَطْئِ وَالسَّفَرِ بِهَا، وَلَوْ بَعْدَ وَطْئِ بَرِضَاهَا بِلَا سُقُوطِ التَّفَقُّةِ. وَالسَّفَرُ.....

هذا، ولو زوّج طفله الفقير، أو عبده، أو مكاتبته لا يلزمه المهر عندنا، وألزم مالك، والشافعي به.

(وَالْمُعْجَلُ وَالْمُؤَجَّلُ) أي المقدم والمؤخر من المهر (إِنْ بُيِّنَا) أي عُيِّنَا (فَذَاكَ) أي فما بيناه هو المعجل والمؤجل، سواء بينا تعجيل الجميع أو تأجيله مسقطاً أو غيره، أو تعجيل البعض، وتأجيل البعض. (وَالْإِ) وإن لم يبيّننا (فَالْمُتَعَارَفُ) فإن كانا في موضع يُعْجَلُ فيه البعض، ويُؤَجَّلُ الباقي إلى الطلاق، أو الموت، يُنْظَرُ كم يكون المعجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر في متعارف ذلك القوم، فَيُجْعَلُ ذلك مُعْجَلًا، والباقي مُؤَجَّلًا.

(وَقَبْلَ أَخْذِ الْمُعْجَلِ) الذي [٣٠ - أ] بيّناه أو تبينّ بالعرف (لَهَا مَنَعُهُ مِنَ الْوَطْئِ) من (السَّفَرِ بِهَا) حتى تقبضه ليتعين حقها في البذل<sup>(١)</sup>، كما تعين حقه في المبدل<sup>(٢)</sup>. قيد بالمعجل، لأنها لا تمنع نفسها قبل أخذ المؤجل، سواء كان جميع المهر - وفيه خلاف أبي يوسف - أو بعضه، وسواء كانت المدة قصيرة أو طويلة، وسواء كان التأجيل في العقد أو بعده. وفي «الخائبة»: ليس لها الامتناع بعد حلول الأجل أيضاً، لأن العقد لم يوجب لها حق الامتناع في المؤجل، فلا يثبت لها بعده.

(وَلَوْ) كان المنع (بَعْدَ وَطْئِ) أو خَلْوَةٍ صحيحة (بَرِضَاهَا) وهو قول أبي حنيفة، أو بغير رضاها: بأن تكون مكرهة، أو صبية، أو مجنونة، وهو قولهم جميعاً. وقالوا: ليس لها منعه بعد الوطء، أو الخلوّة برضاها. وفي «الإيضاح»: إنه قول أبي حنيفة أولاً، (بِلَا سُقُوطِ التَّفَقُّةِ) أي مع عدم سقوط نفقتها. والمعنى لا يسقط بذلك المنع عن الزّوج نفقتها، وهذا عند أبي حنيفة، لأن المنع بحق، حيث ليس عن نشوز<sup>(٣)</sup>. وعندهما: لا نفقة لها.

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: كان أبو القاسم الصّفّار يفتي في المنع من الوطء بقول أبي يوسف ومحمد بسقوط النفقة، وفي المنع من السّفَر بقول أبي حنيفة بعدم سقوطها. قال: وهو حسنٌ في القُتْبَا. (وَالسَّفَرُ) هو بالرفع معطوف

(١) أي المهر.

(٢) أي البضع.

(٣) نشزت المرأة من زوجها: عصت زوجها وامتنعت عليه، ونشز الرجل من امرأته: تركها وجفأها.

المصباح المنير ص ٦٠٥، مادة (نشز).

وَالخُرُوجُ لِلحَاجَةِ بِلَا إِذْنِهِ وَبَعْدَ أَخْذِهِ يَنْقُلُهَا، وَقِيلَ: لَا يُسَافِرُ بِهَا، وَبِهِ يُفْتَى.

على منعه، أي وقبل أخذ المعجل لها السفر (وَالخُرُوجُ) من منزل الزَّوج (لِلحَاجَةِ) وزيارة أهلها (بِلَا إِذْنِهِ) لَأَن حَقَّ الحَبْسُ لحق الاستيفاء منها، وليس له حق الاستيفاء منها قبل الإيفاء لها.

(وَبَعْدَ أَخْذِهِ) أي المعجل (يَنْقُلُهَا) ويسافر بها حيث شاء، وكذلك إذا كان جميع المهر مؤجلاً لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي أسكنوهن مكان بعض سكنائكم بقدر سعتكم<sup>(٢)</sup>. ف: مِنْ لِلتَّبْعِيضِ، وَالوُجْدُ: القُدْرَةُ والغنى. (وَقِيلَ: لَا يُسَافِرُ بِهَا) إلى غير بلدها الذي نكحها فيه (وَبِهِ يُفْتَى). قال الفقيه أبو الليث في «التَّوَازِلِ»: سئل أبو القاسم - يعني الصَّقَّارَ - عن امرأة يريد زوجها إخراجها من البلد ولم يُوفَّ لها جميع مهرها! قال أبو القاسم: لها أن لا تخرج من بلدها إلى بلد آخر، سواء أوفَّأها المهر، أو لم يُوفَّها لفساد الزَّمان.

قال أبو الليث: وبه نأخذ، فكيف لو [٣٠ - ب] أدرك أبو القاسم زماننا هذا؟ ثم قال: وقيل لأبي القاسم: أليس يجوز أن يُخْرِجَهَا من المدينة إلى القرية، ومن القرية إلى المدينة؟ قال: ذلك تَبَوُّؤٌ وليس بسفر. وإخراجها من بلد إلى بلد سفر، وليس بتَبَوُّؤٍ. أي بمنزلة تحويل من بيت إلى بيت. وفي «فصول الأَسْرُوشَنِيِّ»<sup>(٣)</sup>: قال ظهير الدِّين المَرْغِينَانِيُّ: الأخذ بقول الله تعالى أولى، قال الله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾. انتهى.

وأجيب بأن قول الفقيه ليس منافياً لقوله تعالى، لأنه تعالى قال: ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup> وفي السفر بها بغير رضاها إضرارٌ بها. وأفتى كثير من المشايخ بقول أبي الليث. وقيل: يجوز مطلقاً إن أوفَّأها المعجل والمؤجل أيضاً، وكان مأموناً عليها، وبه أفتى البعض، وهو أقرب إلى التحقيق، والله ولي التوفيق.

(١) سورة الطلاق، الآية: (٦).

(٢) في المطبوع: متعتكم، والمثبت من المخطوط.

(٣) في المطبوع والمخطوط: الأَسْرُوشَنِيُّ، وهو كذلك في كثير من الكتب الفقهية، والصواب ما أثبتناه. لأنه منسوب إلى: أَسْرُوشَنَةَ، وهي بلدة كبيرة وراء سمرقند. انظر «الأنساب» ١٤١/١، و«تهذيب الأنساب» ٥٤/١، وذكر الحَمَوِيُّ في «معجم البلدان» أن «أَسْرُوشَنَةَ» بالفتح ثم السكون، وضم الراء، وسكون الواو، وفتح الشين المعجمة، ونون، والأشهر الأعراف أن بعد الهمزة شيئاً معجمة أي: «أَسْرُوشَنَةَ» انظر ١٧٧/١ و ١٩٧.

(٤) سورة النساء، الآية: (٦).

إِنْ بَعَثَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ: هُوَ هَدِيَّةٌ، وَقَالَ: مَهْرٌ، فَالْقَوْلُ لَهُ، إِلَّا فِيمَا هُنَّ لِلْأَكْلِ.

## فصل في نكاح الرقيق والكافر

نكاح القن والمكاتب

[حكم هديّة الخطبة]

(إِنْ بَعَثَ إِلَيْهَا) أي امرأته شيئاً (فَقَالَتْ هُوَ هَدِيَّةٌ، وَقَالَ: مَهْرٌ) أو هو من المهر (فَالْقَوْلُ لَهُ) مع يمينه، لأن التملك أشثف يد منه، فكان أعرف بجهته، كما لو أنكر التملك أصلاً، وكان الظاهر أنه يسعى في إسقاط ما في ذمته (إِلَّا فِيمَا هُنَّ لِلْأَكْلِ) كالخبز، والشوى، واللحم المطبوخ، والفواكه التي لا تبقى بخلاف الحنطة، والعسل، والسمن، والجوز، واللوز، لأن الظاهر يكذبه، والقول قول من يشهد له الظاهر.

وقال بعض المحققين: والذي يجب اعتباره في ديارنا، أن جميع ما ذكر من الحنطة، والدقيق، والشكر، وباقيها يكون القول فيه قول المرأة، لأن المتعارف في ذلك كله إرساله هدية، فالظاهر مع المرأة لا معه، ولا يكون القول له إلا في نحو الثياب، والحارية. وقال الفقيه أبو الليث: المختار أن ذلك الشيء إن كان مما لا يجب على الزوج، فالقول قوله، وإن كان مما يجب عليه بعد العقد كالخمار والدرع<sup>(١)</sup> فالقول قولها، لأن الظاهر يكذبه.

وفي «الذخيرة»: جَهَزَ بنته وزوجها، ثم زَعَمَ أَنَّ الذي دفعه إليها ماله وكان على وجه العارية عندها، وقالت: هو ملكي جهزني به، أو قال الزوج ذلك بعد موتها، فالقول قولهما دون الأب، لأن الظاهر شاهد بملك البنت، إذ العادة دفع ذلك إليها بطريق الملك. وحكي عن عليّ السفدي: أَنَّ القول قول الأب، لأن ذلك يُسْتَفَادُ من جهته [٣١ - أ]. وذكر شمس الأئمة السرخسي في «السيرة الكبير» نحو ذلك. وقال قاضيخان: إن كان الأب من الأشراف والكرام، لا يُقْبَلُ قوله أنه عارية، وإن كان ممن لا يجهز البنات بمثل ذلك، قُبِلَ قوله. وقال الصدر الشهيد: المختار للفتوى إن كان الأب يدفع جهازاً لا عارية كما في ديارنا، فالقول قول الزوج، وإن كان العرف مشتركاً، فالقول قول الأب.

## فصل في نكاح الرقيق والكافر

(نكاح القن) وهو العبد الذي ليس فيه حرية بوجه، (و) نكاح (المكاتب

(١) الدرغ: سبق شرحها ص ٥٦، التعليقة رقم (١).

والمُدَبِّرِ والأَمَةِ وأُمُّ الوَلَدِ بِلَا إِذْنِ السَّيِّدِ مَوْقُوفٌ، إِنْ أُجَازَ نَفَذَ وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ. وَإِذَا أَذِنَ بَيْعَ القِنِّ لِلْمَهْرِ، وَيَسْعَى الآخِرَانِ. وَالإِذْنُ بِالنِّكَاحِ يَعْطَى جَائِزَةً وَقَاسِدَةً.....

والمُدَبِّرِ والأَمَةِ وأُمُّ الوَلَدِ بِلَا إِذْنِ السَّيِّدِ مَوْقُوفٌ، إِنْ أُجَازَ السَّيِّدُ (نَفَذَ وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ)، وَأَجَازَهُ مَالِكٌ بِدُونِ إِذْنِهِ.

ولنا قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup> والنكاح شيء، فلا يملكه العبد بنفسه. وما روى أبو داود والترمذي - وقال: حديث حسن - من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر». أي زان [دل بإشارته أن العقد غير جائز، إذ لو جاز لم يكن بالوطيء زانياً شرعاً]<sup>(٢)</sup>. ورواه الحاكم في «المُستَدْرَك» وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(وَإِذَا أَذِنَ) المولى بالتزويج لعبده فتزوج (بِيعَ القِنِّ لِلْمَهْرِ) وكذا المُكَاتَبِ إِنْ عَجَزَ عَنِ الكِتَابَةِ، لِأَنَّ المهر بسبب إذنه ظهر في حقه، وتعلق برقبة عبده، وصار كدين اشتداته العبد المأذون له في التجارة. ولو بيع القِنُّ مرّةً حيث لم يفتده سيده، ولم يفِ ثمنه بالمهر، لم يُبَّعَ ثانياً، بل يُطالَبُ بما بقي بعد العتق. ولو بيع في النفقة مرّةً بيع فيها أخرى، لأن النفقة تجب ساعة فساعة، فلم يقع البيع في جميعها بخلاف المهر. ولو مات العبد سقط المهر والنفقة، لفوات محل الاستيفاء.

(وَيَسْعَى الآخِرَانِ) أي المُكَاتَبُ والمُدَبِّرُ، ولا يباعان فيه، لعدم احتمالهما النقل من ملك إلى ملك حال قيام الكتابة والتدبير. فَيُسْتَوْفَى من كسبهما لا من أنفسهما. قَيَّدَ بِإِذْنِ المَوْلَى، لأن العبد، أو المُدَبِّرَ، أو المُكَاتَبَ إِنْ تَزَوَّجَ بغير إِذْنِ المَوْلَى، ودخل ثم فرق المولى بينهما، لا يُطالَبُ واحد منهم بالمهر إلا بعد العتق.

(وَالإِذْنُ) أي إذن المولى لعبده (بِالنِّكَاحِ) سواء عيّن المرأة، أو لم يعينها (يَعْطَى جَائِزَةً وَقَاسِدَةً) عند أبي حنيفة، حتى يباع العبد في مهر النكاح الفاسد، فيتوقف تزويجها [٣١ - ب] ثانياً صحيحاً على الإجازة.

وقالا: يَخْصُصُ جَائِزَهُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، فَلَا يَبَاعُ فِي مَهْرٍ فَاسِدٍ، بَلْ يُطالَبُ بِهِ بَعْدَ العِتْقِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ تَزْوِجُهَا ثانياً صحيحاً على الإجازة، لأن المقصود من نكاح العبد عَفْتُهُ، وذلك بالجائز دون الفاسد، لأنه لا يفيد الحِلَّ، وصار كالتوكيل بالنكاح حيث يتناول الجائز دون الفاسد. ولأبي حنيفة أن الإذْنُ مطلقٌ فيجري على

(١) سورة النحل، الآية: (٧٥).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

وَمَنْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّبَوُّثُ، وَلَا نَفَقَةٌ إِلَّا بِهَا، وَيَطَأُ الزَّوْجُ إِنْ ظَفِرَ، وَلَهُ  
إِنكَاخُ عَبْدِهِ وَ أُمَّتِهِ كَزَهِاءَ.

إطلاقه، ولا يقيد بالصحيح، كالأذن بالبيع. والتوكيل بالنكاح إنما يقيد بالجائر، بدلالة  
أن مطلوب المؤكل ثبوت الحل.

(وَمَنْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ) إذا كانت قنناً، أو مدبّرة، أو أمّ ولد (لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّبَوُّثُ)  
مصدر بؤاته منزلاً أي أسكنته إياه: وهي أن يُخَلِّي المولى بين الأمة وبين زوجها، بأن  
يدفعها إليه ولا يستخدمها. حتى لو كانت الأمة تذهب وتجيء وتخدم مولاه، لا  
يكون ذلك تبوّثاً. وإنما لا يجب على المولى إذا زوّج أُمَّتَهُ تبوّثها، لأن حقه أقوى من  
حقّ الزّوج، وإن حقه في رقية الأمة واستخدامها، وحقّ الزّوج في التمتع بها. وتبوّثها  
يبطل استخدامها، واستخدامها لا يُبطلُ التمتع بها. (وَلَا نَفَقَةٌ) على زوج الأمة  
المذكورة (إِلَّا بِهَا) أي بالتبوّث، لأن نفقته عليها جزاء احتباسها، ولا يوجد احتباسها إلا  
بتبوّثها.

(وَيَطَأُ الزَّوْجُ إِنْ ظَفِرَ) بها خالية من خدمة مؤلاها. وأما المُكاتبَة فلها التّفقة  
والسكنى، وإن لم يوجد التّبوّث. والفرق بينها وبين الأمة والمدبّرة وأمّ الولد أن المولى  
لا يملك استخدام المُكاتبَة، فلا تحتاج إلى تبوّث المولى، ويملك استخدامها فيختجّن  
إليها. ولو خدّمته بلا استخدامه مع التّبوّث لا تسقط نفقتها، وكذا لو استخدمها المولى  
نهاراً، وأعادها إلى بيت الزوج ليلاً.

(وَلَهُ) أي للمولى (إِنكَاخُ عَبْدِهِ) الذي ليس بمكاتب صغيراً كان أو كبيراً (و)  
إنكاح (أُمَّتِهِ) كذلك (كَزَهِاءَ) أي بلا رضاهما. وليس معناه أن يحملها على النكاح  
بضرب أو نحوه، بل أن ينفذ تزويجه عليهما بدون رضاهما، وهذا ظاهر الرواية. وعن  
أبي حنيفة وأبي يوسف: لا ينفذ تزويج المولى عبده إلا برضاه دون أُمَّتِهِ، وهو قول  
الشافعي، لأن [٣٢ - ٣٣] ما يرد عليه التزويج - وهو الاستمتاع - مملوك للمولى من الأمة  
دون العبد، فكان المولى في تزويج العبد كالأجنبي من الأمة.

وتوضيحه: أن تزويجه بغير رضاه لا يفيد مقصود النكاح، لأن الطلاق بيد من له  
الساق، فيطلقها من ساعته طلباً للفراق. ولنا أنّ تزويج المولى أُمَّتَهُ ليس لمملكه بُضعها،  
بل لمملكه رقيتها، وذلك ثابت في العبد. ولا يجوز للمولى تزويج المُكاتبِ والمُكاتبَة  
بغير رضاهما، لأنهما التحقاً بالأحرار في حق التصرفات.

## وُخِيْرَتْ أُمَّةٌ وَمُكَاتَبَةٌ عُتِقَتْ،

(وُخِيْرَتْ أُمَّةٌ) سواء كانت مُدَبَّرَةً أو أُمَّمٌ وَوَلَدٌ؛ زَوَّجَهَا الْمُؤَلَى بِرِضَاهَا أو بِدُونِهِ. (وَمُكَاتَبَةٌ عُتِقَتْ) واحدة منهما سواء كانت تحت حر أو عبد. وقال الشافعي: لا خيار للأمة إذا عُتِقَتْ وزوجها حر، وبه قال مالك وأحمد.

ومنشأ الخلاف اختلاف الروايات في حرية زوج بَرِيْرَةَ وعدمها، فما يدل على أنه حر: ما روى الجماعة إلا مسلماً من حديث إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة - واللفظ للبخاري - أنها قالت: يا رسول الله إني اشتريت بَرِيْرَةَ لأعتقها - أي قصدت شراءها لذلك - وإن أهلها يشترطون ولاءها - أي لهم - فقال: «أعتقها، فإنما الولاء لمن أعتق». قال: فاشتريتها، فأعتقتها. قال: وُخِيْرَتْ، فاختارت نفسها، وقالت: لو أُعْطِيتُ كذا وكذا ما كنت معه، أي مع زوجها. قال الأسود: وكان زوجها حراً [ورواه البخاري أيضاً من حديث الحَكَم، عن إبراهيم. وفي آخره قال الحَكَم: وكان زوجها حراً<sup>(١)</sup>]. وأخرج النسائي عن علقمة، والأسود أنهما سألا عائشة عن زوج بَرِيْرَةَ، فقالت: كان حراً يوم أُعْتِقَتْ.

ومما يدل على أنه كان عبداً: ما روى الجماعة إلا مسلماً عن عِكْرَمَةَ، عن ابن عباس: أن زوج بَرِيْرَةَ كان عبداً أسود يُقال له مُغِيْثٌ، كأنني أنظر إليه يطوف خلفها بيكي ودموعه تسيل على لحيته، فقال النبي ﷺ للعباس: «ألا تعجب من شدة حب مُغِيْثِ بَرِيْرَةَ، ومن شدة بغض بَرِيْرَةَ مُغِيْثاً»، فقال لها عليه الصلاة والسلام: «لو راجعتيه». قالت: يا رسول الله أتأمرني به؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «إنما أنا شافع». قالت: لا حاجة لي فيه [٣٢ - ب]. وأما ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي عن عائشة أن بَرِيْرَةَ خيّرَها النبي ﷺ وكان زوجها عبداً. فليس فيه سوى أنه كان عبداً - وهو محتمل - لأنه كان عبداً قبل العتق فلا يُعَارِضُ صريح قولها: كان حراً يوم أعتقت. ورواية أبي داود: حين أُعْتِقَتْ.

قال الطحاوي: وإذا اختلفت الآثار وجب التوفيق، فنقول: إنا وجدنا الحرية تعقب الرق، ولا ينعكس، فيحتمل على أنه كان حراً عندما خُيِرَتْ، عبداً قبله. ولو ثبت أنه عبد، لا ينفي الخيار لها تحت الحر، إذ لم يجيء عن النبي ﷺ أنه إنما خيّرَها لكونه عبداً - أي بل إنما خيّرَها لصيرورتها معتوقة - لقوله عليه الصلاة والسلام لبريرة: «أذهبى فقد عُتِقَ معك بُضْعُكَ» رواه الدارقطني.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

وَأَنَّ نِكَاحَ بِلَا إِذْنٍ فَعَيْقَتْ نَفَذَ بِلَا خِيَارٍ لَهَا. وَمَا سَمَّى فَلِلسَّيِّدِ لَوْ وَطِئَتْ فَعَيْقَتْ،  
وَأَنَّ عَيْقَتْ أَوْلَا فَلَهَا. وَرَوْجُ الْأَمَةِ يَغْرُلُ بِإِذْنِ سَيِّدِهَا، وَالْحَرْهُ بِإِذْنِهَا.  
وَأَنَّ وَطِئَ أَمَةً إِنَّهُ فَوَلَدَتْ، فَادَّعَاهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ، وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ .....

روى ابن سعد في «الطبقات» عن عامر الشَّعْبِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِريرةَ لَمَّا  
عَيْقَتْ: «قَدْ عَيْقَتْ بُضْعُكَ مَعَكَ، فَاخْتَارِي». فَهَذَا حَكْمٌ مُطْلَقٌ فَلَا يَقِيدُ بِمَا إِذَا كَانَ  
زَوْجُهَا عَبْدًا. ثُمَّ أَسْنَدَ الطَّحَاوِيُّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَالشَّعْبِيِّ: تَخَيَّرَ، حَرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ  
عَبْدًا. وَعَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ قَالَ: لِلْأَمَةِ الْخِيَارُ إِذَا عَيْقَتْ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ قُرَشِيٍّ. وَعَنْ  
مُجَاهِدٍ: تَخَيَّرَ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ. انْتَهَى. وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا عَنْهُمْ.

(وَأَنَّ نِكَاحَ) أَمَةٍ (بِلَا إِذْنٍ) مِنْ مَوْلَاهَا (فَعَيْقَتْ نَفَذَ) النِّكَاحِ (بِلَا خِيَارٍ لَهَا)  
لِصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ مِضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ، وَتَوَقَّفَهُ عَلَى إِذْنِ الْمَوْلَى قَدْ زَالَ بِالْعِثْنِ. وَفِي  
«الْمَحِيطِ»: هَذَا إِذَا كَانَتْ أَمَةٌ أَوْ مُدَبَّرَةٌ. وَإِنْ كَانَتْ أُمٌّ وَلَدٌ، لَا يَنْفَذُ النِّكَاحَ، لِأَنَّ الْعِدَّةَ  
وَجِبَتْ عَلَيْهَا مِنَ الْمَوْلَى كَمَا أُعْتِقَتْ، وَالْعِدَّةُ تَمْنَعُ نَفَاذَ النِّكَاحِ. (وَمَا سَمَّى) مِنَ الْمَهْرِ  
(فَلِلسَّيِّدِ لَوْ وَطِئَتْ فَعَيْقَتْ) بَعْدَ الْوَطْئِ، لِأَنَّ الزَّوْجَ اسْتَوْفَى مَنَافِعَ مَمْلُوكَةٍ لِلْمَوْلَى،  
فَيَجِبُ الْبَدَلُ. (وَأَنَّ عَيْقَتْ أَوْلَا) أَيُّ قَبْلِ الْوَطْئِ (فَلَهَا) أَيُّ فَمَا سَمَّى لِلْمَرْأَةِ، لِأَنَّ  
الزَّوْجَ اسْتَوْفَى مَنَافِعَ مَمْلُوكَةٍ لِلْأَمَةِ، فَيَجِبُ الْبَدَلُ لَهَا.

(وَرَوْجُ الْأَمَةِ يَغْرُلُ) أَيُّ يَجُوزُ أَنْ يَعْزَلَ عَنْهَا عِنْدَ الْوَطْئِ (بِإِذْنِ سَيِّدِهَا، وَ) زَوْجُ  
(الْحُرَّةِ) يَغْرُلُ عَنْهَا (بِإِذْنِهَا) وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَا يَعْزَلُ الزَّوْجُ عَنِ الْأَمَةِ إِلَّا  
بِإِذْنِهَا، لِأَنَّ لَهَا حَقًّا فِي قِضَاءِ الشُّهُورَةِ، وَالْعَزْلُ يُخْلُ بِه. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْعَزْلَ لِحُوفِ  
الْوَلَدِ وَهُوَ حَقُّ الْمَوْلَى، وَالْحُرَّةُ [٣٣ - أ] دُونَ الْأَمَةِ. وَلَوْ عَزَلَ فَظَهَرَ حَبْلٌ قَالُوا: إِنْ لَمْ  
يَعُدْ إِلَى وَطْئِهَا، أَوْ عَادَ بَعْدَ الْبَوْلِ جَازَ لَهُ نَفْيُهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ عَالَجَتْ نَفْسُهَا لِإِسْقَاطِ  
الْحَبْلِ، جَازَ مَا لَمْ يَشْتَبِرْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَذَلِكَ مَا لَمْ يَمِّمْ لَهُ مِئَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا.

(وَأَنَّ وَطِئَ) الْأَبِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ (أَمَةً إِنَّهُ فَوَلَدَتْ فَادَّعَاهُ) الْأَبِ، وَكَانَتْ فِي  
مَلِكِ الْإِبْنِ مِنْ وَقْتِ الْوَطْئِ إِلَى حِينِ الدَّعْوَةِ (ثَبَتَ نَسَبُهُ، وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ) لِمَا رَوَى أَبُو  
دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ - وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ  
مِنْ أَطْيَبِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَوَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ». وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ  
حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ  
اللَّهِ إِنَّ لِي مَالًا وَوَالِدًا، وَإِنَّ الْوَالِدَ يَحْتَاجُ إِلَيَّ مَالِي، فَقَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لَوَالِدِكَ، إِنْ  
أَوْلَادُكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكَلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ». انْتَهَى. وَإِذَا كَانَ لِلْأَبِ أَنْ



وَوَجِبَ قِيمَتُهَا لَا مَهْرُهَا، وَلَا يَجِبُ قِيمَةُ وِلْدَانِهَا.

وَالجَدُّ كَالْأَبِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَإِنْ نَكَحَهَا صَحَّ وَلَمْ تَصِرْ أُمَّ وِلْدِهِ. وَيَجِبُ مَهْرُهَا  
لَا قِيمَتُهَا، .....

يَأْخُذُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ نَفَقَتَهُ بِلَا رِضَاةِ لَصِيَانَةِ نَفْسِهِ، كَانَ لَهُ أَنْ يَنْقُلَ مَلِكٌ جَارِيَةَ ابْنِهِ إِلَى  
مَلِكٍ نَفْسِهِ لَصِيَانَةِ نَسَلِهِ.

(وَوَجِبَ قِيمَتُهَا) وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا، وَبَيْنَ الطَّعَامِ وَالكِسْوَةِ حَيْثُ لَا يَجِبُ قِيمَتُهُمَا  
إِذَا اسْتَعْمَلَهُمَا الْأَبُ لِلْحَاجَةِ، أَنْ الْحَاجَةُ إِلَى الْاِسْتِيلَادِ دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّعَامِ  
وَالكِسْوَةِ، فَيَمْلِكُ الْأَبُ الطَّعَامَ وَالكِسْوَةَ مِنْ مَالِ ابْنِهِ مِنْ غَيْرِ قِيمَةٍ، وَلَا يَمْلِكُ الْأُمُّ إِلَّا  
بَقِيمَتِهَا. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْأَبِ مُعْسِراً أَوْ مُوسِراً، لِأَنَّ هَذَا ضَمَانٌ نُقِلَ، فَلَا يَخْتَلِفُ  
بِالْإِعْسَارِ وَالْإِسَارِ كَالْبَيْعِ، (لَا مَهْرُهَا) أَيُّ لَا يَجِبُ مَهْرُهَا خِلَافاً لِرُفْرِ، لِأَنَّ مَلِكَ الْأَبِ  
يُثَبِتُ فِي الْجَارِيَةِ قَبْلَ الْوَطْئِ حَتَّى لَا يَكُونَ الْأَبُ زَانِياً، وَحَيْثُذُ لَمْ يَقْعِ وَطْئُ الْأَبِ  
إِلَّا فِي مَلِكِ نَفْسِهِ.

(وَلَا يَجِبُ قِيمَةُ وِلْدَانِهَا) لِأَنَّ الْأَبَ لَمَّا مَلِكٌ الْجَارِيَةَ بِالْاِسْتِيلَادِ، كَانَ الْوَلَدُ  
حَادِثاً عَلَى مَلِكِهِ، فَكَانَ حُرَّ الْأَصْلِ. أَمَّا إِذَا كَانَ الْأَبُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا لَا تَصَحُّ دَعْوَتُهُ،  
لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ وَلَا لِعَبْدٍ عَلَى حُرٍّ. وَكَذَا إِذَا أَخْرَجَهَا الْوَلَدُ بَعْدَ الْوَطْئِ  
مِنْ مَلِكِهِ، ثَمَّ اسْتَرَدَّهَا لَا تَصَحُّ دَعْوَةُ الْأَبِ، لِأَنَّ ثُبُوتَ الْمَلِكِ لِلْأَبِ بِطَرِيقِ الْاِسْتِنَادِ إِلَى  
وَقْتِ الْعُلُوقِ، فَيَسْتَدْعِي وِلَايَةَ التَّمْلِكِ مِنْ وَقْتِ الْعُلُوقِ إِلَى حَيْثُ التَّمْلِكِ.

(وَالجَدُّ) أَبُ الْأَبِ (كَالْأَبِ [٣٣ - ب] بَعْدَ مَوْتِهِ) لِقِيَامِهِ حَيْثُذُ مَقَامَ الْأَبِ،  
وَهَذَا إِذَا كَانَ الْعُلُوقُ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ، حَتَّى لَوْ أَتَتْ بَوْلِدٌ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ مَوْتِ  
الْأَبِ، فَادَّعَاهُ الْجَدُّ لَمْ تَصَحَّ دَعْوَتُهُ. (وَإِنْ نَكَحَهَا) أَيُّ إِنْ تَزَوَّجَ الْأَبُ أُمَّةً ابْنَهُ (صَحَّ)  
وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَصَحُّ، لِأَنَّ لِلْأَبِ شُبُهَةَ فِي مَلِكِ ابْنِهِ بِدَلِيلِ سَقُوطِ الْحَدِّ إِذَا  
زَنَى بِأُمَّتِهِ، وَلَوْ ظَنَّ حَرَمَتَهَا، فَيَكُونُ فِي مَعْنَى مَنْ تَزَوَّجَ أُمَّةً نَفْسَهُ.

وَلِنَا أَنْ جَارِيَةَ الْاِبْنِ لَا مَلِكَ لِلْأَبِ فِيهَا وَلَا حَقَّ مَلِكٍ، لِأَنَّ مَلِكَ الْاِبْنِ فِيهَا مِنْ  
كُلِّ وَجْهِ بِدَلِيلِ حُلِّ وَطْئِهِ، وَنَفَازِ عَتَقِهِ، فَلَا يَمْلِكُهَا الْأَبُ مِنْ وَجْهِ، وَإِلَّا اجْتَمَعَ مَلِكُ  
شَخْصَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْأَبِ فِيهَا حَقَّ مَلِكٍ، جَازَ لَهُ  
تَزَوُّجُهَا كَجَارِيَةِ الْأَجْنَبِيِّ.

(وَلَمْ تَصِرْ أُمَّ وِلْدِهِ) إِذَا أَتَتْ مِنْهُ بَوْلِدٌ خِلَافاً لِرُفْرِ، وَكَذَا إِذَا اسْتَوْلَدَهَا بِنِكَاحِ  
فَاسِدٍ. لِأَنَّ اِسْتِقَالَهَا إِلَى مَلِكِ الْأَبِ لَصِيَانَةِ مَائِهِ، وَقَدْ صَارَ مَصُوناً بِدُونِهِ. (وَيَجِبُ  
مَهْرُهَا) لِاتِّرَامِهِ بِالنِّكَاحِ (لَا قِيمَتُهَا) لِعَدَمِ مَلِكِ الرُّقْبَةِ.

وَالْوَلَدُ حُرٌّ بِقَرَابَتِهِ. وَالطُّفْلُ يَتَّبِعُ خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا، وَعِنْدَ عَدَمِهِمَا يَتَّبِعُ الدَّارَ، وَالْمَجُوسِيُّ شَرٌّ مِنَ الْكِتَابِيِّ.

(وَالْوَلَدُ حُرٌّ بِقَرَابَتِهِ) لَأَنَّ الْأُمَّةَ مَلَكَ الْإِبْنَ، وَوَلَدَهَا مِنْ أَبِيهِ أَخُوهُ، فَيَتَّبِعُهَا فِي الْمَلِكِ وَيَعْتَقُ عَلَيْهِ. وَجَعَلَ مُحَمَّدٌ وَلَدَ الْعَبْدِ الْمَغْرُورِ حُرًّا بِالْقِيَمَةِ كَوَلَدِ الْحُرِّ الْمَغْرُورِ، وَهَذَا حُكْمًا بِرَقِيهِ. وَجِهَ مُحَمَّدٌ: أَنَّ السَّبَبَ الْمَوْجِبَ لِلْحُرِّيَةِ الْمَغْرُورِ، وَاشْتِرَاطَ الْحُرِّيَةِ فِيهَا عِنْدَ النِّكَاحِ، وَهَذَا يَتَحَقَّقُ فِي الرَّقِيقِ كَمَا يَتَحَقَّقُ فِي الْحُرِّ، وَكَمَا يَحْتَاجُ الْحُرُّ إِلَى حُرِّيَةِ الْوَلَدِ، فَالْمَمْلُوكُ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ، بَلْ حَاجَتُهُ أَظْهَرَ لِأَنَّهُ زُبْمًا يَتَطَرَّقُ بِهِ إِلَى حُرِّيَةِ نَفْسِهِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ قَالَا: هَذَا الْوَلَدُ مَخْلُوقٌ مِنْ مَاءِ رَقِيقَيْنِ فَيَكُونُ رَقِيقًا، وَهَذَا لِأَنَّ الْوَلَدَ مَتَفَرِّعٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَمَّا يَتَفَرِّعُ لَصِفَةِ الْأَصْلِ. وَإِذَا كَانَ الْأَصْلَانِ رَقِيقَيْنِ، لَا تَثْبُتُ الْحُرِّيَةُ لِلْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ عِتْقِي. وَأَمَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا، فَقَدْ ثَبَتَ حُرِّيَةُ الْوَلَدِ هُنَاكَ بِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ.

(وَالطُّفْلُ يَتَّبِعُ خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا) لِأَنَّ ذَلِكَ أَنْظَرَ لَهُ، فَيَتَّبِعُ الْأَبَ إِذَا أَسْلَمَ وَالْأُمَّ إِذَا أَسْلَمَتْ. (وَعِنْدَ عَدَمِهِمَا) أَي عَدَمِ الْأَبَوَيْنِ بِأَنَّ وَجَدَ لَقِيطًا (يَتَّبِعُ الدَّارَ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مِنْ أَطْفَالِ أَهْلِهَا. (وَالْمَجُوسِيُّ شَرٌّ مِنَ الْكِتَابِيِّ) فَالطُّفْلُ مِنْهُمَا يَتَّبِعُ الْكِتَابِيَّ، لِأَنَّ حَلَّ الذَّبِيحَةِ وَجَوَازَ الْمَنَاكِحَةِ [٣٤ - أ] مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، فَيُزَجَّجُ بِهِمَا كَمَا يَرْجَّحُ بِالْإِسْلَامِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ وَالْكِتَابِيُّ خَيْرٌ مِنَ الْمَجُوسِيِّ، لِأَنَّهُ لَا خَيْرَ فِي الْكِتَابِيِّ لَكِنْ شَرَّهُ أَقْلٌ مِنْ شَرِّ الْمَجُوسِيِّ.

### [نِكَاحِ الْكُفَّارِ]

وَاعْلَمَ أَنَّ نِكَاحَ الْكُفَّارِ أَبْقَاهُ عِلْمَاؤُنَا وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبْطَلَهُ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ، لِأَنَّ جَوَازَهُ يَفْتَقِرُ إِلَى شُرُوطٍ هِيَ مَعْدُومَةٌ فِي أَنْكِحَتِهِمْ، فَيَجِبُ فَسَادُهَا، وَعَنْهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ مِنْهُ مَا لَوْ ابْتَدُوهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾<sup>(١)</sup> وَلَوْلَا انْعِقَاؤُهُ لَمَّا أَخْبَرَ بِأَنَّهَا أَمْرَأَتُهُ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «وُلِدْتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سَفَاحٍ»<sup>(٢)</sup>. وَلَوْلَا صِحَّتُهُ لَمَّا افْتَخَرَ بِهِ، فَنِكَاحُهُمْ جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مُطْلَقًا، وَإِنْ تَزَوَّجُوا بِمَحَارِمِهِمْ، حَتَّى يَحْكُمَ لَهَا بِالنَّفَقَةِ إِذَا طَلَبَتْ، لِأَنَّ أَمْرَنَا أَنَّ نَتْرَكُهُمْ وَمَا يَدِينُونَ. وَاسْتَثْنَى صَاحِبَاهُ مِنَ الْجَوَازِ الْمَحْرَمِ

(١) سُورَةُ الْمُنْتَدِ، الْآيَةُ: (٤).

(٢) لَمْ يَجِدْهُ بِهَذَا اللفظ، وَلَكِنْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» ٣٢٩/١٠، رَقْمَ (١٠٨١٢) بِلفظ: «مَا وَلَدَنِي مِنْ سَفَاحٍ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ شَيْءٌ، وَمَا وَلَدَنِي إِلَّا نِكَاحَ كَنْكَاحِ الْإِسْلَامِ» وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٩٠٠/٧، وَرَوَاهُ عَبْدُ الزُّرَّاقِ بِلفظ: «إِنِّي خَرَجْتُ مِنْ نِكَاحٍ وَلَمْ أَخْرَجْ مِنْ سَفَاحٍ».

وإن أسلمَ المُتزوِّجانِ بلاَ شُهودٍ أو في عِدَّةٍ كَافِرٍ مُعْتَقِدِينَ ذَلِكَ أَقْرَأَ عَلَيْهِ،

والمُعْتَدَّةُ، لأنهم تبع لنا في الأحكام، ولكن لا تتعرض لهم إلا أن يُسَلِّمُوا أو يترافعوا إلينا لالتزامهم حكمنا حينئذٍ، إلا في قول أبي يوسف الآخر، ذكره في كتاب الطلاق، أنه يفرق بينهما إذا عَلِمَ به لِمَا رُوِيَ أَنَّ عمر كتب إلى عُمَّالِه: أن فرّقوا بين المجوس وبين محارمهم، وامنعوهم من الزميمة إن أكلوا. والزميمة بالكسر: الجماعة من الناس على ما في «الصحيح».

لكننا نقول هذا غير مشهور عنه، وإنما المشهور ما كتب به عمر بن عبد العزيز إلى الحسن البصري: ما بال الخلفاء الراشدين تركوا أهل الذمة وما هم عليه من نكاح المحارم واقتناء الخمر والخنازير؟ فكتب إليه: أنهم إنما بذلوا الجزية ليتركوها وما يعتقدون، وإنما أنت متبع ولست بمتدع، والسلام.

(وإن أسلمَ المُتزوِّجانِ بلاَ شُهودٍ أو في عِدَّةٍ كَافِرٍ مُعْتَقِدِينَ ذَلِكَ أَقْرَأَ عَلَيْهِ) أي بقي صحيحاً بعد إسلامهما، أو إسلامه لو كانت كتابية. وقال زُفَرٌ: نكاح أهل الذمة بلا شهود، أو في عِدَّةٍ كافر فاسد. وقال أبو يوسف ومحمد: بلا شهود صحيح، وفي عِدَّةٍ كافر فاسد. لزفر: أن أهل الذمة تبع لأهل الإسلام، وهم لا يجوزون نكاحهم بغير شهود، وفي عِدَّةٍ غير، فكذا أهل الذمة، إلا أنه لا يتعرض لهم فيه إلا أن يُسَلِّمُوا أو يترافعوا، فحينئذ يفرق القاضي بينهم لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ولأنهم بعقد الذمة [٣٤ - ب] صاروا أمناً داراً، والتزموا أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات، فثبت في حقهم ما هو ثابت في حقنا.

ألا ترى أن حرمة الرِّبَا<sup>(٢)</sup> ثابت في حقهم بهذا الطريق؟ فكذا حرمة النكاح بغير شهود. ولكننا نعرض عنهم لمكان عقد الذمة، لا أننا نُقِرُّهُمْ على ذلك، كما نتركهم وعبادة الأوثان والاشتغال بالنيران على سبيل الإعراض، لا على سبيل التقرير والحكم بصحة ما يفعلون.

ولا نَعْرِضُ عنهم في عقد الرِّبَا، لأنه مستثنى من عقد الذمة. قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إلا من أَرَبِي فليس بيننا وبينه عهد»<sup>(٣)</sup>. ويُرْوَى: «عقد». ولعله مقتبس من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ

(١) سورة المائدة، الآية: (٤٩).

(٢) في المطبوع: الزنا، والمثبت من المخطوط.

(٣) قال ابن حجر رحمه الله تعالى في الدراية ٦٤/٢: لم أحده بهذا اللفظ. وروى ابن أبي شيبة عن مرسل الشعبي: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل نجران - وهم نصارى - : «أن من بايع منكم بالرِّبَا فلا ذمة له». وأخرج أبو عبيد في «الأموال» من مرسل أبي المليح الهذلي نحوه مطوَّلاً، ولفظه: «ولا يأكلوا =

وَفُرِّقَ مُتَزَوِّجَانِ مَخْرَمَانِ ثُمَّ أَسْلَمَا.

وفي إسلام زَوْجِ الْمَجُوسِيَّةِ أَوْ امْرَأَةِ الْكَافِرِ عُرِضَ الْإِسْلَامُ عَلَى الْآخِرِ، فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ لَهُ وَالْأُفْرُقُ بَيْنَهُمَا،

تَفَعَّلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿١﴾.

ولهما: أن النكاح في العدة حرام بالإجماع، بخلاف النكاح بغير شهود حيث يجوز عند مالك بشرط الإعلان. مع أنهم لم يلتزموا أحكامنا بجميع اختلافاتها. ولأبي حنيفة: أن عدة الكوافر لا يمكن إثباتها حقاً للشرع، لأنهم غير مخاطبين بالفروع، ولا حقاً للزوج وهو كافر، لأنه لا يعتقد العدة. وفي «النهاية» عن «المبسوط»: إن الاختلاف بينهم إذا وقعت المرافعة أو الإسلام، والعدة غير منقضية، وأما بعد انقضاء العدة فلا يفرق باتفاق، أي لعدم تعلق حكم شرعي.

(وَفُرِّقَ مُتَزَوِّجَانِ مَخْرَمَانِ) - بفتح الميم والراء - كما تزوج مجوسية أمه أو ابنته (ثُمَّ أَسْلَمَا) أو أسلم أحدهما، لأن نكاح المحارم بين الكفار باطل عند أبي يوسف ومحمد، وكذا عند أبي حنيفة على ما ذكره القُدُورِيُّ. ولو لم يُسَلِّمِ الْمَخْرَمَانِ المتزوجان، لا يُفَرِّقُ بينهما عند أبي حنيفة ما لم يترافعا جميعاً. لأنه لَمَّا جاز في اعتقادهم، لا نتعرض لهم ما داموا عليه، وبمرافعة أحدهما لا يحصل رضی الآخر، فلم يتحقق شرط الالتزام في حقه، فلا يُحَكِّمُ عليه ولا على الرافع لاستلزامه الحكم على غير من التزمه. وعند أبي يوسف: يُفَرِّقُ بينهما وَجِدَّ الترافع أو لا. وعند محمد: يُفَرِّقُ إن وَجِدَّ الترافع، ولو من أحدهما، فإنه إذا رفع أحدهما أمره فقد التزم حكم الإسلام، فيتعدى الآخر ضرورة الحكم على الرافع، فيُفَرِّقُ بينهما كما لو أسلم أحدهما.

(وفي إسلام زَوْجِ الْمَجُوسِيَّةِ) أو الوثنية [٣٥ - ] (أو امرأة الكافر) في ديارنا، مجوسياً كان أو وثنياً أو كتابياً (عُرِضَ الْإِسْلَامُ عَلَى الْآخِرِ، فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ لَهُ) ولا يُتَعَرَّضُ لهما، لأن ابتداء النكاح صحيح، فلأن يبقى أولى (وإلا) أي وإن لم يسلم سواء كان بالغاً أو صبياً مميزاً (فُرِّقَ بَيْنَهُمَا)، وقال الشافعي: لا يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ وَتَبَيَّنُ الْمَرْأَةُ في الحال إن كان الإسلام قبل الدخول، ويُفَرِّقُ بينهما بعد ثلاث جِئِضٍ إن كان بعده لتأكد الملك في الثاني دون الأول.

الزبا، فمن أكل منهم الزبا فدمتي منه بريئة.

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٧٩).

وَهُوَ طَلَّاقٌ إِنْ أَبِي، وَلَا مَهْرٌ لَهَا إِنْ أَبَتْ إِلَّا لِلْمَوْطُوءَةِ. وَفِي دَارِهِمْ تَبِينٌ بِمُضِيِّ ثَلَاثَ حَيْضٍ قَبْلَ إِسْلَامِ الْآخَرِ، وَتَبِينٌ بَيْنَ الدَّارَيْنِ لَا السَّنِيَّ.

ولنا ما في «الموطأ» عن ابن شهاب: أَنَّ ابنة الوليد بن المغيرة كانت تحت صفوان بن أمية، وأسلمت يوم الفتح وهرب زوجها صفوان، بن أمية من الإسلام، فلم يُفَرِّقُ ﷺ بينه وبين امرأته حتى أسلم صفوان واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح.

وذكر الطحاوي وأبو بكر بن العربي: أَنَّ عمر بن الخطاب فرق بين نصراني ونصرانية أسلمت بإبائه عن الإسلام. ومن أدلتنا ما روي أَنَّ دُهَقَانَ<sup>(١)</sup> نهر الملك<sup>(٢)</sup> أسلمت، فأمر عمر أن يُعْرَضَ الإسلام على زوجها، فإن أسلم وإلا فَرَّقَ بينهما. وَأَنَّ دُهَقَانَ أسلم على عهد علي، فعرض الإسلام على امرأته فأبت، ففرق بينهما. وَإِنَّمَا يُفَرَّقُ بينهما إذا أبت هي الإسلام لإصرارها على الخبث، والخبث لا تصلح للطيب.

(وَهُوَ) أي تفريق القاضي بينهما (طَلَّاقٌ) بائن (إن أبي) الزوج، وليس بطلاق إن أبت المرأة. وقال أبو يوسف: ليس بطلاق فيهما. وفائدة الخلاف: عدم انتقاص عدد الطلاق بالفُرْقَةِ عنده، وانتقاصه بها عندهما. (وَلَا مَهْرٌ لَهَا إِنْ أَبَتْ) لوجود الفُرْقَةِ من قبلها، كالمطوعة لابن زوجها. (إِلَّا لِلْمَوْطُوءَةِ) فَإِنَّ لَهَا الْمَهْرَ كُلَّهُ لتأكد بالدخول. قَيَّدَ بِإِبَائِهَا، لَأَنَّ تَفْرِيقَ الْقَاضِي بِإِبَاءِ الزَّوْجِ قَبْلَ الدَّخُولِ يُوجِبُ نَصْفَ الْمَهْرِ.

(وَفِي دَارِهِمْ) عطف على مقدر يتعلق بإسلام - وهو في دارنا - أي: وفي إسلام زوج المجوسية، أو امرأة الكافر في دارهم. سواء بقي الزوجان فيها، أو خرج أحدهما إلينا وبقي الآخر (تَبِينٌ) المرأة سواء كانت مدخولاً بها، أو غيرها (بِمُضِيِّ ثَلَاثَ حَيْضٍ قَبْلَ إِسْلَامِ الْآخَرِ) إِنْ كَانَتْ تَحِيضٌ، وَبِمُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَتْ [ب - ٣٥] لَا تَحِيضٌ، لَأَنَّ الْحُكْمَ بِالْفُرْقَةِ لَمَّا كَانَ مُنْقَطِعاً عَمَّنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ، أُقِيمَ شَرْطُ الْفُرْقَةِ - وَهُوَ مُضِيُّ الْعِدَّةِ - مَقَامَهَا.

(وَتَبِينٌ) الحربية من زوجها (بَيْنَ الدَّارَيْنِ) سواء شبي أحدهما أو لم يُسَبَّ، بل خرج إلينا مسلماً، أو ذمياً، أو مُشْتَأْتِناً، ثم أسلم، أو صار ذمياً (لَا السَّنِيَّ) أي لا تبين بالسني. وقال الشافعي - وهو قول مالك -: تبين به، ولا تبين بتباين الدارين. فلو

(١) الدُهَقَانُ: رئيس القرية. المعجم الوسيط ص ٣٠٠، مادة (دهق).

(٢) حُخِّفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى: نَهَى الْمَلِكُ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْمَخْطُوطِ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَنَهْرُ الْمَلِكِ: كَوْرَةُ (أَي مَدِينَةٌ) وَاسِعَةٌ مِنْ نَوَاحِي بَغْدَادِ أَسْفَلَ مِنْ نَهْرِ عَيْسَى. مَرَاوِدُ الْإِطْلَاعِ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَمْكَنَةِ وَالْبِقَاعِ ١٤٠٦/٣.

سُبَيَّا مَعاً لَمْ تَبَيَّنْ عِنْدَنَا، وَتَبَيَّنْ عِنْدَهُ. لِأَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَاجَرَتْ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَخَلَّفَتْ زَوْجَهَا أَبَا الْعَاصِ كَافِراً بِمَكَّةَ، فَرَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ.

ولنا: أن مشركي مكة صالحوا رسول الله ﷺ عام الحُدَيْبِيَّةِ أَنَّ مِنْ أَتَاهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَتَى أَهْلَ مَكَّةَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَهُوَ لَهُمْ. وَكَتَبُوا بِذَلِكَ الْكِتَابَ وَخَتَمُوهُ. فَجَاءَتْ سُبَيْعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ فَأَقْبَلَ زَوْجَهَا مُسَافِرَ الْمَحْزُومِيِّ، وَقِيلَ: صَيْفِي بْنِ الرَّاهِبِ، وَكَانَ كَافِراً، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَزُودُ عَلَيَّ امْرَأَتِي فَإِنَّكَ قَدْ شَرَطْتَ لَنَا أَنْ تَرُدَّ عَلَيْنَا مِنْ أَتَاكَ مِنَّا، وَهَذِهِ طِينَةُ الْكِتَابِ لَمْ تَجَفَّ بَعْدَ.

فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَاناً بِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾<sup>(١)</sup> أَي بَعْدَ نِكَاحِهِنَّ. فَاسْتَحْلَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَلَفَتْ، فَأَعْطَى زَوْجَهَا مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَهْرِ، وَتَزَوَّجَهَا عَمْرًا.

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْتَحِنُ الْمَهَاجِرَةَ بِأَنْ يَحْلِفَهَا: بِاللَّهِ مَا خَرَجْتَ مِنْ بَغْضِ زَوْجٍ، بِاللَّهِ مَا خَرَجْتَ رَغْبَةً مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، بِاللَّهِ مَا خَرَجْتَ إِلَّا حَبًّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

فَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَبَايِنَ الدَّارَيْنِ يُوْجِبُ الْفُرْقَةَ، وَإِنْ لَمْ يُوْجِدْ سَبَبٌ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [٣٦ - أ] إِذْ لَوْ لَمْ يُوْجِبِ التَّبَايِنُ انْقِطَاعَ النِّكَاحِ، لَمْ يَجْزِ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ التَّبَايِنُ مُوجِباً لِلْفُرْقَةِ، لَزِمَ التَّمَسُّكُ بَعْدَ نِكَاحِهِنَّ حَالَ كُفْرِهِنَّ.

ثُمَّ الْمَهَاجِرَةُ تَحِلُّ بِلِ تَنْكِحَ عِنْدَنَا بِلَا لُزُومِ عِدَّةٍ كَالْمَسْبُوبَةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ اسْتِرَاؤُهَا وَلَا يَلْزِمُهَا الْعِدَّةُ اتِّفَاقاً. وَقَالَ - وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ -: لَا يَحِلُّ نِكَاحُهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ

(١) سورة المتحنة، الآية (١٠).

وَأَزْتَادُ كُلِّ مِنْهُمَا فَسَخَّ عَاجِلٌ، ثُمَّ لِلْمَوْطُوءَةِ كُلِّ مَهْرِهَا وَلِغَيْرِهَا نِصْفُهُ لَوْ  
 أَزْتَدَ وَلَا شَيْءَ لَوْ أَزْتَدَتْ، وَيَبْقَى النِّكَاحُ إِنْ أَزْتَدَا مَعًا، فَأَسْلَمَا مَعًا. ....

عَدَّتْهَا كَالْحَامِلِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا قَبْلَ الْوَضْعِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَعَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ  
 أَبِي حَنِيفَةَ.

لَهُمْ: أَنْ نُسَبِّتَ لِمَا هَاجَرَتْ، أَمْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَعْتَدَّ. وَلَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا نِسَاءَكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ فَاللَّهُ أَبَاحَ نِكَاحَ الْمُهَاجِرَةِ  
 مَطْلَقًا، فَتَقْيِيدُهُ بِمَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ يَكُونُ زِيَادَةً. وَأَيْضًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا  
 بِبَعْضِ الْكُوفَرِ﴾ وَفِي إِجَابِ الْعِدَّةِ تَمَسُّكَ بِبَعْضِ الْكَافِرِ. وَرَوَى الْحَسَنُ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ  
 أَنَّهُ يَصِحُّ نِكَاحُ الْحَامِلِ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ، وَلَكِنْ لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى تَضَعُ، لِأَنَّهُ لَا حَرَمَةَ لِمَاءِ  
 الْحَرْبِيِّ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَاءِ الزَّانِي، وَالْحَبْلُ مِنَ الزَّانَا لَا يَمْنَعُ النِّكَاحَ عِنْدَهُ، وَلَكِنْ الْأَوَّلُ  
 أَصَحُّ، لِأَنَّ الْحَبْلَ مِنَ الزَّانَا لَا نَسَبَ لَهُ، وَهَذَا النَّسَبُ ثَابِتٌ مِنَ الْحَرْبِيِّ.

(وَأَزْتَادُ كُلِّ مِنْهُمَا) أَي مِنَ الزَّوْجَيْنِ (فَسَخَّ عَاجِلٌ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي  
 يُوسُفَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَمَسَخَّ عَاجِلٌ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَمَسَخَّ أَجَلٌ،  
 يَعْنِي إِنْ عَادَ الْمَرْتَدُّ مِنْهُمَا إِلَى الْإِسْلَامِ فِي مَدَّةِ عِدَّةِ تِلْكَ الْمَرْأَةِ لَمْ يَنْفَسَخْ، وَإِلَّا  
 انْفَسَخَ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِنْ كَانَ الْإِرْتِدَادُ مِنَ الْمَرْأَةِ فَهُوَ فَسَخٌّ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ  
 طَلَاقٌ. فَمُحَمَّدٌ مَرَّ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْإِبَاءِ، وَكَذَلِكَ أَبُو يُوسُفَ، لِأَنَّ الْإِبَاءَ عِنْدَهُ فَسَخٌّ  
 عَاجِلٌ. وَوَجْهُ الْفَرْقِ لِأَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الرَّدَّةَ مَنَافِيَةٌ لِلنِّكَاحِ لِمَنَافَاتِهَا لِلْعَصْمَةِ، وَالطَّلَاقُ  
 يَسْتَدْعِي قِيَامَ النِّكَاحِ، فَلَا تَكُونُ الْفُرْقَةُ بِالرَّدَّةِ طَلَاقًا. وَالْإِبَاءُ تَقْوِيَةُ الْإِمْسَاكِ بِالْمَعْرُوفِ،  
 فَيَجِبُ التَّسْرِيحُ بِالْإِحْسَانِ، وَلِهَذَا تَتَوَقَّفُ الْفُرْقَةُ بِالْإِبَاءِ عَلَى الْقَضَاءِ، وَلَا تَتَوَقَّفُ الْفُرْقَةُ  
 بِالرَّدَّةِ عَلَيْهِ.

(ثُمَّ لِلْمَوْطُوءَةِ كُلِّ مَهْرِهَا) سِوَاءِ ارْتِدَادِ الزَّوْجِ، أَوْ هِيَ، لِأَنَّ [٣٦ - ب] الْوَطْئَ  
 مُؤَكَّدٌ لِلْمَهْرِ (وَلِغَيْرِهَا) أَي لِغَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ (نِصْفُهُ لَوْ أَزْتَدَ) الزَّوْجُ، لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قِبَلِهِ  
 قَبْلَ الدَّخُولِ (وَلَا شَيْءَ لَوْ أَزْتَدَتْ) الزَّوْجَةُ، لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ جِهَتِهَا قَبْلَ الدَّخُولِ. (وَبَقِيَ  
 النِّكَاحُ إِنْ أَزْتَدَا مَعًا فَأَسْلَمَا مَعًا)، وَقَالَ زُفَرِيُّ: لَا يَبْقَى، وَهُوَ الْقِيَاسُ. لِأَنَّ فِي رَدَّتِهَا  
 رَدَّةً أَحَدَهُمَا، وَهِيَ مَنَافِيَةٌ لِلنِّكَاحِ.

وَوَجْهُ الْاسْتِحْسَانِ: أَنَّهُمَا لَمْ يَخْتَلِفَا فِي دِينٍ وَلَا فِي دَارٍ، فَلَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا،  
 كَمَا إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ الْكَافِرَانِ مَعًا. وَإِنَّمَا تَرَكَنَا الْقِيَاسَ لِاتِّفَاقِ الصُّحَابَةِ. فَإِنَّ بَنِي حَنِيفَةَ

وَفَسَدَ إِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ.

ارتدوا بمنع الزكاة، فاستتابهم أبو بكر ولم يأمرهم بتجديد الأنكحة بعد التوبة، ولا أحد من الصحابة سواه. ولا يُقال لعل الارتداد من بعضهم كان قبل بعضهم، ولم يُستقل بذلك أيضاً، لأن كل أمرين لا يُعرف التاريخ بينهما يجعل كأنهما وقعا معاً.

(وَفَسَدَ) النِّكَاحِ (إِنْ) ارتدّا معاً ثُمَّ (أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ) لأن البقاء على الرِّدَّةِ كإنشائها. فإن كان ذلك قبل الدُّخُولِ، فلا شيء للمرأة إن كان المسلم هو، ولها نصف المهر إن كان المسلم هي. وإن كان بعد الدُّخُولِ فلها المهر كاملاً سواء كان المسلم هي، أو هو.

ولا يصحّ أن ينكح مرتدّ مسلمة، ولا مرتدّة، ولا كافرة أصليّة. لأنّ النِّكَاحَ يعتمد الملة، ولا ملة للمرتدّ. فإنه ترك ما كان عليه وهو غير مُقرّ على ما اعتقده، وكذا حكم المرتدّة.

ولو أسلم حربيّ وتحتة خمس نِسْوةٍ أو أكثر ثُمَّ أسلمن معه، أو أُخْتَانِ، أو أم وبنت بعقدٍ واحدٍ، بطل النِّكَاحُ عند أبي حنيفة، وأبي يوسف. وإن كان بعقودٍ متفرقةٍ بطل نكاح الخامسة، والثانية من الأختين، وكذا الثانية من الأم والبنت إن لم يكن دخل بها. وخَيْرُهُ مُحَمَّدٌ، كمالك، والشافعي، وزُفْرٌ في تبقية أي أربع شاء منهنّ، وإحدى الأختين شاء منهما، وإن كان العقد واحداً عيّن البنت للإبقاء لصحة نكاحها وحرمة أمها بالعقد عليها، إلا أن يكون دخل بالأم فحينئذٍ يُفَرَّقُ بينه وبينهما. لأنّ غَيْلَانَ بن سَلَمَةَ أسلم وتحتة عشرة نِسْوةٍ وأسلمن معه، فقال [٣٧ - أ] النبي ﷺ: اختر منهنّ أربعاً، وفارق سائرهنّ. وقَيْسُ بن الحَارِثِ أسلم وتحتة ثمان نِسْوةٍ وأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يختار أربعاً منهنّ. والضُّحَاكُ بن فَيْرُوزِ الدِّيْلَمِيّ أسلم وتحتة أختان، فقال ﷺ: «اختر أَيْتَهُمَا شِئْتَ»<sup>(١)</sup>.

واستدل [أبو حنيفة]<sup>(٢)</sup> وأبو يوسف بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> والجمع بينهما نكاح حرامٌ بهذا النص، وبنكاح الأولى ما حصل الجمع، [فوق صحيحاً بحكم الإسلام، وبنكاح الثانية حصل الجمع إذ لا]<sup>(٤)</sup> سبب هنا سوى

(١) سنن الترمذي ٤٣٦/٣، كتاب النكاح (٩)، باب ما جاء في الرجل يُسلم وعنده أختان (٣٤)، رقم (١١٢٩) و(١١٣٠).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.



وَكُلُّ الزَّوْجَاتِ فِي الْقَسَمِ سَوَاءٌ إِلَّا الْمَمْلُوكَةَ، وَلَهَا نِصْفُ الْحُرَّةِ.....

الجمع، فتعيّن الفساد في نكاح من حصل الجمع بنكاحها، فإنّ نكاحها فاسدٌ بحكم الإسلام دون من لم يحصل بنكاحها الجمع.

وإن تزوّجهما في عقيدٍ واحدٍ، فالجمع حصل بهما، وليس إبطال نكاح إحداهما بأولى من الأخرى، فيبطل نكاحهما. وكذلك في نكاح الخمس، الحرمة بسبب الجمع بين ما زاد على الأربع، وأما حصل ذلك بنكاح الخامسة، فصوّف الفساد إليها أولى. وإن وقع تزوّجهنّ في عقيدٍ واحدٍ، فالجمع حصل بهنّ جميعاً.

وأما الأحاديث التي رُوِيَتْ فقد قال مكحول: إنّ تلك الأحاديث كانت قبل نزول الفرائض، يعني قبل نزول حرمة الجمع، فوقعت الأنكحة صحيحةً مطلقاً، ولمّا كانت صحيحةً في الأصل جعل رسول الله ﷺ ذلك مستثنى من تحريم الجمع.

(وَكُلُّ الزَّوْجَاتِ فِي الْقَسَمِ) بفتح القاف، أي المبيت عندهنّ للضحبة والمؤانسة لا في المُجَامعة والمحبّة (سواءً) قيّد بالزّوجات، لأن السراري<sup>(١)</sup> وأمّهات الأولاد لا حقّ لهنّ فيه. والاختيار في مقدار الدور للزوج، لأن المستحق لهنّ التسوية دون طريقها، ولا فرق بين ذلك بين القديمة والجديدة، والثيب والبكر، والمسلمة والكتابية، والصحيحة والمریضة، والرثقاء<sup>(٢)</sup> والمجنونة التي لا يُخاف منها، والصغيرة التي يمكن وطؤها، والمُحْرَمَة، والمؤلى والمُظَاهر عنها.

قال الحاكم: والمَجْبُوب والخَصِيّ والعَنِين في القَسَمِ سواءً، وكذلك الغلام الذي يحتلم وقد دخل بامرأته. (إِلَّا الْمَمْلُوكَةَ) مع الحرّة بأن تزوّجها ثمّ تزوّج الحرّة (وَلَهَا نِصْفُ الْحُرَّةِ) سواء كانت قنّاً، أو مُدَبَّرَة، أو مُكَاتَبَة، أو أمّ وليد، لِمَا روى عبد الرزّاق، وابن أبي شَيْبَة في [٣٧ - ب] «مصنفيهما»، والدَارَقُطْنِيّ، والبَيْهَقِيّ في «سننيهما»، عن عليّ أنه قال: إذا نُكِحَتْ الحرّة على الأمة فلهذه الثلثان، ولهذه الثلث.

وقال مالك والشافعيّ وأحمد: إذا كانت الزوجة الجديدة ثيباً أقام عندها ثلاثاً، وإذا كانت بكرةً أقام عندها سبعمائة، ثم يدور بالسّوية بعد ذلك، لِمَا في مسلم، عن

(١) السّراري: جمع السّريّة وهي الجارية المملوكة. القاموس الفقهي ص ١٧٠.

(٢) الرثقاء: رتقت المرأة: انسدت فلا تُؤْتَى. المعجم الوسيط ص ٣٢٧، مادة (رتق).

خالد، عن أبي قلابة عن أنس قال: إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا، وإذا تزوج الثيب على المرأة أقام عندها ثلاثاً. قال خالد: ولو قلت رفعه لصدقت، ولكنه قال: السنة كذلك. ورواه ابن ماجه قال: قال رسول الله ﷺ: «للثيب ثلاثاً، وللبكر سبعا». وفي «صحيح مسلم»: عن أم سلمة: أن رسول الله ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثاً، وقال لها: «ليس بكِ على أهلِكَ هوان، إن شئتِ سبعتُ لكِ، وإن سبعتُ لكِ سبعتُ لنسائي». ولأن القديمة قد ألفت صحبتته، والجديدة لم تألف فيفضلها بزيادة الصُحبة، وللبكر زيادة نَفرة عن الرجال، فيفضلها بسبع ليالٍ.

ولنا إطلاق قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ

أَدْنَىٰ أَنْ لَا تَعُولُوا﴾<sup>(١)</sup> أي أن لا تجوروا، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ

النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾<sup>(٢)</sup> معناه لن تستطيعوا العدل والتشوية في لمحبة، فلا تميلوا في القسم.

وما روى أصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له امرأتان، فمال إلى إحداهما، جاء يوم القيامة وشقه مائل». أي ساقط أو مفلوج. وما رواه أيضاً عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل، ويقول: اللَّهُمَّ هذا قسيمي فيما أملك، ولا تلمني فيما تملك ولا أملك. يعني القلب. وهذا مطلق كما ترى، ولأن القسم من حقوق النكاح، وقد ثبت الاستواء في ذلك. والقديمة أولى بالفضل، لأن الوحشة في جانبها أكثر حيث أدخل عليها من يغيظها.

وفي «مختصر الطحاوي»: وإن كانت له زوجة واحدة حرة فطالبتة بالواجب من القسم من نفسه، كان عليه أن يقسم لها يوماً وليلة، ثم يتصرف في أمور نفسه ثلاثة أيام وثلاث [٣٨ - أ] ليالي [لأن له أن يتزوج عليها بثلاث حرائر]<sup>(٣)</sup>. وإن كانت زوجته هذه أمة والمسألة بحالها، كان لها من كل سبعة أيام ليلة، ومن كل سبع ليال يوم، [لأن له أن يتزوج عليها بثلاث حرائر]<sup>(٤)</sup> فيكون لكل واحدة منهم من القسم يومان وليلتان، ولها يوم وليلة.

(١) سورة النساء، الآية: (٣).

(٢) سورة النساء، الآية: (١٢٩).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

## وَلَا قَسَمَ فِي السَّفَرِ.....

رُؤْيَى أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعِنْدَهُ كَعْبُ بْنُ سُوْرٍ<sup>(١)</sup> فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ زَوْجِي يَصُومُ النَّهَارَ، وَيَقُومُ اللَّيْلَ، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ أَشْكُوهُ، فَقَالَ لَهَا عُمَرُ: نَعَمْ الرَّجُلُ زَوْجُكَ. فَرَدَّدَتْ كَلَامَهَا - أَيْ كَرَّرَتْ - وَعُمَرُ لَا يَزِيدُهَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ كَعْبُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهَا تَشْكُو زَوْجَهَا فِي هَجْرِهِ فَرَأَيْتَهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: كَمَا فَهَمْتَ إِشَارَتَهَا فَاحْكُمَ بَيْنَهُمَا، فَأَرْسَلَ إِلَى زَوْجِهَا فَجَاءَ، فَقَالَ لَهَا كَعْبُ: مَا تَقُولِينَ؟ فَقَالَتْ شِعْرًا:

يَا أَيُّهَا الْقَاضِي الْحَكِيمُ أَرْضَيْدُهُ      أَلْهَى خَلِيلِي عَنِ فِرَاشِي مَسْجِدُهُ  
زَهْدُهُ فِي مَضْجِعِي تَعْبُهُ      نَهَارُهُ وَلَيْلُهُ مَا يَرُفُّدُهُ  
وَأَسْتَشْتُ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ أَحْمِدُهُ

فَقَالَ لَزَوْجِهَا مَا تَقُولُ؟ فَقَالَ شِعْرًا:

زَهْدَنِي فِي فِرْشِهَا وَفِي الْكِلْكِ<sup>(٢)</sup>      أَنِي امْرَأَةٌ أَذْهَلَنِي مَا قَدْ نَزَلَ  
فِي سُورَةِ النَّهْلِ وَفِي الشُّبُعِ الطُّوْلِ      [وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَخْوِيفٌ بَجَلٍّ]<sup>(٣)</sup>  
فَقَالَ لَهُ كَعْبُ شِعْرًا:

إِنَّ لَهَا عَلَيْكَ حَقًّا يَا رَجُلُ      نَصِيبَهَا<sup>(٤)</sup> فِي أَرْبَعٍ لِمَنْ عَقَلَ  
فَأَعْطِيهَا ذَلِكَ وَدَعْ عَنكَ الْعِلْلَ

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذِهِ؟ قَالَ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ لِلْحَرِّ أَرْبَعَ زَوَاجَاتٍ، فَلكل واحدة يوم وليلة. فأعجب ذلك عمر، وجعله قاضي البصرة. والكيلل بكسر الكاف: جمع كيلة - بكسر وتشديد -: وهي الستر الرقيق يُخَاط، كالبيت يتوقى فيه من البق أي البعوض.

(وَلَا قَسَمَ فِي السَّفَرِ) وهو مذهب مالك، لأنَّ حَقَّهُنَّ يَسْقُطُ بِالسَّفَرِ، وَلِهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ لَا يَسْتَصْحَبَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ. قَيَّدَ بِالسَّفَرِ، لِأَنَّ الْمَرَضَ مِنْهُ أَوْ مِنْهُنَّ لَا يَسْقُطُ الْقَسَمُ لِمَا فِي الشُّنَنِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى النِّسَاءِ - يَعْنِي فِي مَرَضِهِ - فَاجْتَمَعْنَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدُورَ بَيْنَكُنَّ، فَإِنْ رَأَيْتُنَّ أَنَّ تَأَذَّنَ لِي فَأَكُونُ

(١) حُرِّفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى كَعْبِ بْنِ سَعْدٍ، وَالثَّبْتُ مِنَ الْمَخْطُوطِ وَهُوَ الصَّوَابُ. انظُرْ مُصَنَّفَ عَبْدِ الرَّزَاقِ ١٤٩/٧، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَفِي كَمِّ تَشْتَاقُ؟، رَقْمٌ (١٢٥٨٦) وَ(١٢٥٨٧، ١٢٥٨٨).

(٢) سَيَأْتِي شَرْحُهَا قَرِيبًا.

(٣) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: تَصْيِيهَا، وَالثَّبْتُ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

وَالْقُرْعَةُ أُولَى: وَيَصِخُّ تَرَكَ الْقَسْمِ وَيَصِخُّ الرَّجُوعُ.

عند عائشة فَعَلْتَنُ» فَأَذِنَ لَهُ.

(وَالْقُرْعَةُ أُولَى) تَطْيِيباً لِقُلُوبِهِنَّ وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: وَاجِبَةٌ، لِمَا رَوَى الْجَمَاعَةُ عَنْ عَائِشَةَ [٣٨ - ب] قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيْتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمَهَا، خَرَجَ بِهَا.

ولنا: أن القسم في الحَضَرِ لم يكن واجباً عليه ﷺ فضلاً عن السفر، وإنما كان يقسم تَفْضُلاً عليهنَّ وتطويماً لقلوبهنَّ، لِمَا فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ. قَالَ عَطَاءٌ: هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبٍ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup> وَكَانَ مِنْ يُوُي: عَائِشَةُ، وَأُمُّ سَلَمَةَ، وَزَيْنَبُ، وَحَفْصَةُ. وَمَنْ يُرْجِي: سَوْدَةَ، وَجُوَيْرِيَّةُ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ، وَصَفِيَّةُ، وَمَيْمُونَةُ. ذَكَرَهُ الْمُثَنِّدِيُّ.

(وَيَصِخُّ) لِلْمَرْأَةِ (تَرَكَ الْقَسْمِ) بَأَن تَهَبُ يَوْمَهَا لِصَاحِبَتِهَا، لِأَنَّ الْقَسْمَ حَقُّهَا وَلَهَا تَرَكَه، وَلَمَّا فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مِسْلَاحِهَا<sup>(٢)</sup> مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، مِنْ امْرَأَةٍ<sup>(٣)</sup> فِيهَا حِدَّةٌ، فَلَمَّا كَبُرَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ جَعَلْتَ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ. وَكَانَ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمِينَ: يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ. وَفِي «سُنَنِ النَّبَيْهَيِّ» عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَ سَوْدَةَ، فَلَمَّا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ أَمْسَكَتْ بِثُوبِهِ وَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَالِي فِي الرُّجَالِ مِنْ حَاجَةٍ، وَلَكِنْ أُرِيدُ أَنْ أَخْشَرَ فِي أَزْوَاجِكَ. قَالَ: فَارْجِعْهَا، وَجَعَلَ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ.

(وَيَصِخُّ) لِلْمَرْأَةِ (الرَّجُوعُ) فِيمَ وَهَبَتْ مِنْ قَسْمِهَا، لِأَنَّهَا أَسْقَطَتْ حَقَّ<sup>(٤)</sup> لِمَ يَجِبُ بَعْدَ فَلَا يَكُونُ مُلْزِماً، كَالْعَارِيَّةِ يَرْجِعُ فِيهَا الْمُعِيرُ مَتَى شَاءَ. وَلَوْ أَقَامَ رَجُلٌ عِنْدَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ شَهْرًا - وَلَوْ فِي غَيْرِ سَفَرٍ - لَيْسَ لِلْآخَرَى مَطَالِبَتَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا شَهْرًا. لِأَنَّ الْقَسْمَ لَا يَصِيرُ دِينًا فِي الدُّمَّةِ، وَلَكِنَّهُ يَأْتُمُ فَيُؤَمَّرُ بِاسْتِقْبَالِ الْعَدْلِ بَيْنَهُمَا. وَلَوْ عَادَ إِلَى الْجَوْرِ بَعْدَ نَهْيِ الْقَاضِي عَزْرَهُ. وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) سورة الأحزاب، الآية: (٥١).

(٢) في المطبوع: مسلاحتها، والمثبت من المخطوط، وهو الصواب لموافقتة لما في صحيح مسلم ١/٢ ١٠٨٥، كتاب الرضاع (١٧)، باب جواز هبتها نوبتها لضرتها (١٤)، رقم (٤٧ - ١٤٦٣). واليسلاخ هو الجلد. المعجم الوسيط ص ٤٤٢، مادة (سلخ). والمعنى: أن أكون أنا هي.

(٣) من امرأة: «من» هنا للبيان واستفتاح الكلام

(٤) حرّفت في المطبوع إلى: حقه، وفي المخطوط إلى: حقه. والصواب ما أثبتناه من «الهداية» المطبوع مع «فتح القدير» ٣/٣٠٣.

## كِتَابُ الرِّضَاعِ

يُثْبِتُ بِمَصَّةٍ فِي حَوْلَيْنِ وَيَنْصِفُ فَقَطْ .....

## كِتَابُ الرِّضَاعِ

بِفَتْحِ الرَّاءِ وَبِكَسْرِهَا، وَفَعْلُهُ كَعَلِمَ، وَفِي لُغَةِ نَجْدٍ كَضَرَبَ.

(يُثْبِتُ بِمَصَّةٍ) وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّدِ عَنْ عَلِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءَ، وَطَاوَسَ، وَالْحَسَنَ، وَابْنَ الْمُسَيَّبِ، وَمَكْحُولَ، وَالرُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَالْحَكَمَ، وَحَمَّادَ، وَمَالِكَ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، (فِي حَوْلَيْنِ وَيَنْصِفُ) فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثِينَ شَهْرًا، وَبِهِ قَالَ [٣٩٦ - أ] أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ مَخْتَارُ صَاحِبِ «الهِدَايَةِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾<sup>(١)</sup>، وَظَاهِرُ هَذِهِ الْإِضَافَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْمَذْكُورِ مَدَّةً لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا<sup>(٢)</sup>، إِلَّا أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَى أَنَّ مَدَّةَ الْحَبْلِ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ، فَتَبْقَى مَدَّةُ الْفِصَالِ<sup>(٣)</sup> عَلَى ظَاهِرِهِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ﴾<sup>(٤)</sup> الْآيَةَ، فَاعْتَبَرَ التَّرَاضِيَّ وَالتَّشَاوُرَ فِي الْفِصَالِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِرْضَاعِ بَعْدَهُمَا. (فَقَطْ) قَبْدٌ بِهِ لِأَنَّ الرِّضَاعَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ وَنِصْفَ لَا يُثْبِتُ بِهِ حَرْمَةَ سِوَاءِ فُطَمِ الصَّبِيِّ، أَوْ لَمْ يُفْطَمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقَالَ زُفَرٌ: فِي ثَلَاثِ سِنِينَ. وَعِنْدَ مَالِكٍ: فِي سِتِّينَ وَأَيَّامٍ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَدَاوُدُ: يُثْبِتُ بِهِ وَلَوْ بَعْدَ الْبُلُوغِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: وَبِهِ يُفْتَى، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «الْعِيُونَ»، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَخْتَارُ الطُّحَاوِيِّ. وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: أَنَّ مَدَّةَ الرِّضَاعِ سِتَّتَانِ لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾<sup>(٥)</sup> وَلَا زِيَادَةَ بَعْدَ التَّمَامِ وَالْكَمَالِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا رِضَاعَ بَعْدَ الْفِصَالِ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ

(١) سورة الأحقاف، الآية: (١٥) ..

(٢) أي للحمل وللِفِصَالِ.

(٣) الفِصَالُ: فَطَامَ الْمَوْلُودَ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٦٩١، مَادَّةُ (فِصَل).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٣٣) ..

(٥) الْمَوْضِعُ السَّابِقُ.

(٦) سورة لقمان، الآية: (١٤) ..

أُمُومَةُ الْمُرْضِعَةِ وَأُبُوَّةُ زَوْجِ لَبْنِهَا مِنْهُ لِلرُّضِيعِ،

عن عليّ مرفوعاً وموقوفاً.

ورواه الطَّبْرَانِيُّ بسنده عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع بعد فصّالٍ، ولا يُشَمُّ بعد حُلْمٍ»، وقوله ﷺ: لا رضاع إلاّ ما كان في الحولين» [رواه الدَّارَقُطْنِيُّ، ورواه ابن عدي في «الكامل» ولفظه: «لا يَحْرُمُ من الرُّضَاعِ إلاّ ما كان في الحولين»] (١)، ووافقه ابن أبي شَيْبَةَ عن عليّ، وابن مسعود، والدَّارَقُطْنِيُّ عن عمر قال: «لا رِضَاعَ إلاّ في حولين في الصَّغَرِ».

وعامة أهل التفسير جعلوا الأجل المضروب للمدتين متوزعاً عليهما. ويؤيده ما رُوِيَ أَنَّ رجلاً تزوّج امرأة فولدت لسته أشهر، فجيء بها إلى عثمان، فشاور في رجمها، فقال ابن عباس: إن خاصمتكم بكتاب الله خصمتكم، قالوا: كيف؟ قال: إن الله ليقول: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ وقال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾، وقال: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ فحمله ستة أشهر وفصّاله حولان، فتركها عثمان.

(أُمُومَةُ الْمُرْضِعَةِ) هذا فاعل يثبت (أُبُوَّةُ زَوْجِ لَبْنِهَا مِنْهُ لِلرُّضِيعِ) اللام متعلقة

بـ: يثبت. وقيد الزّوج بكون [٣٩ - ب] لبن المرّضة منه، لأن المرأة لو بانّت من رجل وهي ذات لبن منه، فتزوّجت بآخر وأرضعت بذلك اللّبن ولدًا، لم يكن ولدًا للثاني من الرضّاع، بل يكون ربيبة منه. حتى جاز لذلك الولد أن يتزوّج بأولاد الثاني من غيرها، كما في النّسب. ولو فُطِمَ الصّبيّ عن اللّبن، واستغنى بالطعام عنه، ثم أُرْضِعَ في المدّة فإنه يثبت به الحرمة في ظاهر الرواية. وعن أبي حنيفة لا يثبت، وقيل: لا يُباح شربه.

وقال الشافعيّ وأحمد وإسحاق: لا يثبت الرضّاع إلاّ بخمس رضعات، يكتفي الصّبيّ بكل واحدة منها، لِمَا في «صحيح ابن حبان» عن عبد الله بن الرّبِيع، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحرم المصّة والمصّتان، والإملاجة والإملاجتان». والمصّة فعل الرضّيع، والإملاجة فعل المرّضع وهو الإرضاع. ورواه مسلم مفرّقاً في حديثين. وروى مسلم أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت: أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات يُحرّمَن، فَنَسِخَ من ذلك خمس، وصار إلى خمس رضعات، فتؤفّي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك.

وروى مسلم أيضاً من حديث أمّ الفضل بنت الحارث قالت: دخل أعرابي على

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

فَيَحْرُمَانِ مَعَ قَوْمِهِمَا عَلَيْهِ كَالنَّسَبِ وَفُرُوعُهُ وَالزَّوْجَانِ عَلَيْهِمَا، وَتَحِلُّ أُخْتُ أَخِيهِ

رسول الله ﷺ وهو في بيتي فقال: يا رسول الله إني كنت لي امرأة فتزوجت عليها أخرى، فزعمت امرأتي الأولى أنها أرضعت الحُدُثَى (١) رَضْعَةً أو رَضْعَتَيْنِ. فقال رسول الله: «لا تُحْرَمُ الإِمْلَاجَةُ ولا الإِمْلَاجَتَانِ».

ولنا إطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ (٢) من غير تقييد بعدد، فاشترطه فيه زيادة على النَّصِّ، وهي لا تثبت بخير الواحد. وما في «الصحيحين» من حديث ابن عباس وعائشة: أن النبي ﷺ قال: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». فلفظ البخاري عن ابن عباس: أن النبي ﷺ أَرِيدَ (٣) على ابنة حمزة فقال: «إنها ابنة حمزة»، فقال: «إنها ابنة لا تحلُّ لي، إنها ابنة أخي من الرِّضَاعَةِ، وإنه يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». وروى الجماعة إلا ابن ماجه، عن عائشة رضي الله تعالى عنها - واللفظ لمسلم -: «أَنَّ عَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - يُسَمَّى أَفْلَحَ - اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبْتَهُ، فَأُخْبِرَتْ [٤٠ - أ] رسول الله ﷺ فقال لها: لا تحتجبي منه، فإنه يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». ولفظ الباقرين: «ما يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

وأما ما رواه الشافعي، فمدفوع بالكتاب كما تقدّم، أو منسوخ بدليل ما زوي عن ابن عباس أنه سُئِلَ عن الرِّضَاعِ، وقيل: إنَّ النَّاسَ يقولون: لا تُحْرَمُ الرِّضْعَةُ ولا الرِّضْعَتَانِ، فقال: كان ذلك، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم. وقال ابن مسعود: آل أمرؤ الرِّضَاعِ إلى أن قليله وكثيره يُحْرَمُ.

(فَيَحْرُمَانِ) أي المرأة التي أرضعت، والزَّوْجُ الذي لبن الرِّضَاعِ منه (مَعَ قَوْمِهِمَا) وهو أصول المرأة التي أرضعت، وفروعها من ذلك الزَّوْجِ أو غيره، وإخوتها، وأخواتها، وإخوة أصولها وأخواتهم، وأصول الزَّوْجِ، وفروعه من تلك المرأة أو غيرها، وإخوته، وأخواته، وإخوة أصوله وأخواتهم (عَلَيْهِ) أي على الرِّضِيعِ (كَالنَّسَبِ) أي كما يَحْرُمُ الأمُّ والأب مع قومهما على الولد من النَّسَبِ.

(وَ) يَحْرُمُ (فُرُوعُهُ) أي فروع الرِّضِيعِ (وَالزَّوْجَانِ) أي زوجته إن كان ذكراً، وزوجها إن كانت أنثى (عَلَيْهِمَا) أي على أبيه وأمه من الرِّضَاعِ.

(وَتَحِلُّ أُخْتُ أَخِيهِ) من الرِّضَاعِ بأن يكون لرجلٍ أخٌ من الرِّضَاعِ له أُخْتُ من

(١) الحُدُثَى: تأنيث الأحدث، يُريدُ المرأة التي تزوجها بعد الأولى. النهاية ٣٥١/١.

(٢) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٣) أريد على ابنة حمزة: أي أراد أن يتزوجها.

كَمَا فِي النَّسَبِ. وَالِاخْتِقَانُ بِلَبَنِ الْمَرْأَةِ وَلَبَنِ الرَّجُلِ وَمَا خُلِطَ بِطَعَامٍ لَا يُحْرَمُ، وَ بغيره تُغْتَبَرُ الْعَلْبَةُ، وَيُحْرَمُ الْاسْتِعَاظُ وَ لَبَنُ الْبِكْرِ وَالْمَيْتَةِ.

وإن أَرْضَعَتْ ضَرَّتَهَا رَضِيعَةً حَرُمَتَا، .....

النسب، فيحلّ لذلك الرجل أن يتزوج بتلك الأخت من النسب (كما في النسب) أي كما تحلّ أخت أخيه من النسب، بأن يكون لرجلٍ أختٌ من أب له أختٌ من أم، فَيَحِلُّ لذلك الرجل أن يتزوج بتلك الأخت من الأم.

(والاخْتِقَانُ) مبتدأ، أي احتقان الرضيع (بِلَبَنِ الْمَرْأَةِ وَلَبَنِ الرَّجُلِ) نفسه إذا شربه الرضيع (وَمَا خُلِطَ بِطَعَامٍ) سواء طُبِخَ أو لَأَ، وسواء كان الطعام غالباً أو مغلوباً (لا يُحْرَمُ) خبر المبتدأ وما عطف عليه، أي لا تثبت الحُرْمَةُ، أمّا الاحتقان فلأنه ليس بغذاء، وفيه خلاف محمد لأنه يصل إلى الجوف، ولهذا يفسد به الصوم. وأمّا لبن الرجل فلأنه ليس بلبنٍ حقيقيّة. وأمّا المخلوط بالطعام، فالمذكور هنا قول أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا كان الخلط بغير الطبخ، وكان اللبن غالباً على الطعام يُحْرَمُ، كما إذا كان غالباً على الماء والدواء، لأن المغلوب مع الغالب كالمعدوم. ولأبي حنيفة: أن المائع إذا خُلِطَ بغيره يصير تابعاً له، لأن غير المائع أشدّ استمساكاً من المائع، فيصير المقصود [٤٠ - ب] - وهو التَّغْذِي - [بالطعام لا باللبن. وقيل: لا تثبت به الحرمة عنده على كل حال، وإليه مال السَّرْحِيسِي، وهو الأصح، لأن التَّغْذِي كان<sup>(١)</sup> بالطعام دون اللبن.

(و) ما خلط (بغيره) أي بغير الطعام سواء كان ماءً، أو دواءً، أو لبنَ شاةٍ أو امرأةٍ أخرى (تُغْتَبَرُ الْعَلْبَةُ) لأنّ المغلوب كالمعدوم مع الغالب. وحرم به مالك والشافعي لأنه موجودٌ فيه حقيقة، وفيه إشكالٌ على قواعدنا أيضاً من حيث إن مصّةً واحدةً تُحْرَمُ، فأبي فائدة في اعتبار الغالبية والمغلوبية.

(وَيُحْرَمُ الْاسْتِعَاظُ) لأنّ به يصل اللبن إلى المعدة على وجه يحصل به الغذاء، وهو مشتقٌّ من السَّعُوط: وهو الدَّوَاءُ يصبُّ في الأنف. (و) يحرم (لَبَنُ الْبِكْرِ) اتفاقاً (والمَيْتَةِ) وبه قال مالك، خلافاً للشافعي. ولو ارتضع صبيان لبن بهيمة، لم يكن ذلك رضاعاً، لأن ثبوت الحرمة بطريق الكرامة، وذا مختصّ بلبن الأدمية. (وإن أَرْضَعَتْ) امرأة رجلٍ (ضَرَّتَهَا) حال كونها (رَضِيعَةً) بأن كان متزوجاً صغيرةً وكبيرةً فأرضعت الكبيرة الصغيرة (حَرُمَتَا) على الزوج لأنه يصير جامعاً بين أم وبناتها رضاعاً، وهو حرام

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.



وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ إِنْ لَمْ تُوْطَأْ، وَلِلرَّضِيعَةِ نِصْفُهُ، وَرَجَعَ الزَّوْجُ بِهِ عَلَى الْمُرْضِعَةِ. إِنْ قَصَدَتْ الْفَسَادَ.

كالجمع بينهما نسباً.

(وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ إِنْ لَمْ تُوْطَأْ) لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قَبْلِهَا قَبْلَ الدَّخُولِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَجْنُونَةً أَوْ مَكْرَهَةً أَوْ نَائِمَةً فَارْتَضَعَتْهَا الصَّغِيرَةُ، كَانَ لَهَا نِصْفَ الْمَهْرِ (وَالرَّضِيعَةَ نِصْفُهُ) لِأَنَّ الْفُرْقَةَ قَبْلَ الدَّخُولِ لَا مِنْ قَبْلِهَا. (وَرَجَعَ الزَّوْجُ بِهِ) أَي بِنِصْفِ الْمَهْرِ الَّذِي لِلصَّغِيرَةِ (عَلَى الْمُرْضِعَةِ) أَي الْكَبِيرَةِ (إِنْ قَصَدَتْ الْفَسَادَ) بِأَنْ أَرْضَعَتْهَا بِلَا حَاجَةٍ عَالِمَةً بِأَنَّهَا مَنكُوحَةٌ لِزَوْجِهَا، وَأَنَّ إِرْضَاعَهَا مَفْسُدٌ لِنِكَاحِهَا. وَلَوْ أَخْطَأَتْ أَوْ أَرَادَتْ الْخَيْرَ بِأَنْ خَافَتْ عَلَى الرِّضِيعِ الْهَلَاقَ مِنَ الْجُوعِ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَيْهَا. وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهَا إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا تَعَمُّدُ الْفَسَادِ، لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا.

ولو أرضعت امرأة الأب زوجة الابن حُرْمَتًا عليه، لأنها تصير أخته لأبيه. ولو أرضعت امرأة صغيرتين تحت رجل حُرْمَتًا عليه، ويرجع على المرأة إن تعمدت الفساد.

ويثبت الرضاع عندنا بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، وعند الشافعي يثبت بشهادة أربع نِسْوَةٍ، وشهادة المُرْضِعَةِ إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً. وعند مالك: يثبت برجل وامرأة [٤١ - ]، وبامرأتين إِنْ كَانَ الرِّضَاعُ فَاشِيًا مِنْ قَوْلِهِمَا قَبْلَ الْعَقْدِ، وَإِلَّا لَمْ يَثْبِتْ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَفِي الْوَاحِدَةِ فَاشِيًا مِنْ قَوْلِهَا: لَهُ قَوْلَانِ. وَفِي انْتِرَادِ أُمَّ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ أَبِيهِ لَهُ قَوْلَانِ.

ولو أقرَّ رجلًا لامرأته، أو لأجنبيَّة برضاع أمِّ، بأن قال: هذه أختي، أو ابنتي، أو أمِّي رضاعاً، أو بنسب: بأن قال: هذه بنتي، أو أختي، أو أمِّي نسباً، ثم رجع عن قوله ولو بعد عشر سنين أو أكثر فقال: أوهمت، أو أخطأت، أو نسيت وصدَّقته المرأة صحَّ رجوعه عندنا، وله أن يتزوَّجها إِلَّا إِذَا ثَبِتَ عَلَيْهِ، بِأَنْ قَالَ: هُوَ حَقٌّ كَمَا قُلْتُ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَإِنَّهُ يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ. وَفِي الْقِيَاسِ الْجَوَابُ: فِي الْفَضْلَيْنِ سِوَاهُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، إِذِ الرَّجُوعُ عَنِ الْإِقْرَارِ بَاطِلٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

## كِتَابُ الطَّلَاقِ

يَقَعُ مِنْ مُكَلَّفٍ فَقَطْ، .....

## كِتَابُ الطَّلَاقِ

اسم مصدرٍ بمعنى التخليق كالسَّلَام والكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾<sup>(١)</sup>، ومصدر من طَلَّقت المرأة بالضم كالجَمَال من جَمَل، وبالفتح كالفَسَادِ من فَسَدَ.

وهو في اللغة: رَفَع القيد مطلقاً.

وفي الشرع: رفع القيد الثابت شرعاً بالثُّكَّاح. قال صاحب «المحيط»: المستعمل في المرأة لفظ التخليق، وفي غيرها لفظ الإطلاق، ولهذا لو قال لامرأته: أنتِ مطلَّقة بتشديد اللام لا يحتاج إلى نية، وبتخفيفها يحتاج إليها. وهو مملوك الزَّوج لقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup> ولقوله ﷺ: «الطلاق لمن أخذ بالسَّاق» رواه ابن ماجه. ووصفه أنه محظورٌ نظراً إلى الأصل، ومباحٌ نظراً إلى الحاجة. ولهذا قال رسول الله ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطُّلاق»<sup>(٣)</sup>.

(يَقَعُ) الطُّلاق (مِنْ مُكَلَّفٍ) أي من كلِّ زوج عاقلٍ بالغٍ (فقط)، ولا يقع من المولى<sup>(٤)</sup> والأب على امرأة عبده، وابنه، ولا من الصَّبِيِّ والمجنون، والمعتوه: وهو من كان قليل الفهم، مختلط الكلام، فاسد التدبير، إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون، وقيل: العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادراً، والمجنون ضده، والمعتوه من يستوي ذلك منه. روى ابن أبي شَيْبَةَ، وعبد الرُّزَّاق في «مصنفيهما» عن عليٍّ أنه قال: كلُّ طلاق جائزٌ إلا طلاق المعتوه. وروى ابن أبي شَيْبَةَ عن ابن عباس أنه قال: لا يجوز طلاق الصَّبِيِّ. وروى عبد الرُّزَّاق عن عليٍّ قال: [٤١ - ب] لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتلم.

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٣) أخرجه أبو داود في سنه ٦٣١/٢ - ٦٣٢، كتاب الطلاق (١٣)، باب في كراهية الطلاق (٣)، رقم ..(٢١٧٨).

(٤) المولى: المالك والشَّيْخ. النهاية: ٢٢٨/٥.

وَلَوْ كَانَ سَكْرَانَ.....

وشَمِل قول المصنف: «من مكلف» الأخرس إذا أشار بالطلاق، لأن إشارته قائمة بمقام العبارة، وَيُعْتَمُّ المُكْرَةُ أيضاً، وهو قول ابن عمر، والشَّعْبِيُّ، والنَّخَعِيُّ، والزُّهْرِيُّ، وَقَتَادَةَ، وأبي قِلَابَةَ، وسعيد بن جُبَيْرٍ، وابن المُسَيَّبِ، وشُرَيْحٍ، لِمَا روى محمد بن الحسن بسنده، والعُقَيْلِيُّ في كتابه<sup>(١)</sup> من حديث الغازي بن جبلة، عن صفوان بن عمرو الطَّائِيّ: أن رجلاً كان نائماً. فقامت امرأته فأخذت سكيناً فجلست على صدره فوضعت السكين على حلقه وقالت: لُتْطَلِّقْتِي أو لأذْبَحْتِكَ. فناشدها الله، فأبت فطلَّقها ثلاثاً. فأتى النبي ﷺ فذكر له ذلك، فقال: «لا قِيلُولَةٌ في الطَّلَاقِ» أي لا إقالة.

ورواه أيضاً عن صفوان الأصمِّ الطَّائِيّ، عن رجل من الصحابة: أن رجلاً كان نائماً... الحديث. إلا أن أبا حاتم، والثَّوْرِيَّ جعل الغازي منكر الحديث في طلاق المكره. قلنا: يتأيد بحديث حذيفة وابنه حين حلفهما المشركون، فقال ﷺ: «نفي لهم بعهدهم، ونستعين الله عليهم»<sup>(٢)</sup>. فبيِّن أن اليمين طوعاً وكرهاً سواء.

فُعْلِمَ أن لا تأثير للإكراه في نفي الحكم المتعلق بمجرد اللفظ عن اختيار بخلاف البيع، لأن حكمه يتعلق باللفظ، أو ما يقوم مقامه مع الرضى، وهو منتفٍ بالإكراه. وروى أيضاً عن عمر: أربع مبرمات<sup>(٣)</sup> مُقْفَلَاتٌ ليس فيهنَّ ردٌّ يد: أي النكاح، والطلاق، والعَتَاقُ، والصَّدَقَةُ. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يقع طلاق المُكْرَه، وهو مروى عن عمر، وابنه، وعلي، وابن عباس، والزُّبَيْرِ، وعمر بن عبد العزيز، والحسن، والضُّحَّاك، وعطاء لِمَا روى ابن جَبَانَ، وابن ماجه، والحاكم - وقال: على شرط الشيوخين - من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما أشتكرهُوا عليه». وأجيب بأن المراد به إما حكم الدنيا، وإما حكم العُقْبِيّ، والإجماع على أن المراد حكم الآخرة من المؤاخذه، فلا يراد الآخر معه.

(وَلَوْ كَانَ) المُكَلَّفُ (سَكْرَانَ) بخمرٍ أو نبيذٍ بخلاف بئج وأفيون ودواءٍ ولبن الرِّمَّاءِ وهي بالكسر: أنثى من الخيل، وبه قال مالك، والثَّوْرِيَّ، والأوزاعي، والشافعي، وكذا زوي عن سعيد بن المُسَيَّبِ، وعطاء، والحسن، والنَّخَعِيُّ، وابن سيرين [٤٢ - أ]، ومُجَاهِدٍ، والشَّعْبِيُّ، والزُّهْرِيُّ، وعمر بن عبد العزيز، وسُلَيْمَانَ بن يَسَّارٍ. وروى عنهم ابن أبي شَيْبَةَ في «مصنفه». وقد أجاز عمر طلاق السَّكْرَانَ بشهادة نيشوة. وأخرج ابن

(١) وهو كتاب «الدُّعَاءِ».

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٤١/٧، كتاب الخلع والطلاق، باب صريح ألفاظ الطلاق.

(٣) مبرمات: أبرم الأمر: أحكمه. المعجم الوسيط ص ٥٢، مادة (برم). وهي في المخطوط: مبهات.

أَوْ عَبْدًا، لَا مِنْ سَيِّدِهِ وَ نَائِمٍ .

أبي شَيْبَةَ عن عُثْمَانَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يُجِيزُ طَلَاقَ الشُّكْرَانِ. وَرُوِيَ عن ابن عباس، وبه قال القاسم بن محمد، وطاؤس، وربيعة بن عبد الرحمن، والليث، وأبو ثور، وإسحاق بن زَاهُوِيَه، وَزُفْر، وهو مختار الكَرْخِي، والطَّحَاوِي، ومحمد بن سلمة، وهو أحد قولِي الشافعي، ومختار المُزَنِي، وتوقَّف أحمد بن حنبل، فللمانعِين لهم: أَنَّ الشُّكْرَانَ لَيْسَ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ، فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ كَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ.

ولنا: ما روى الترمذي من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ»<sup>(١)</sup>. وقال: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان، وهو ضعيف ذاهب الحديث. ولا يخفى أَنَّ كونه ضعيفاً عنده لا يستلزم ضعفه عند غيره، بل يَعْتَصِدُ بِهِ. ولأنَّ الشُّكْرَانَ مَكْلَفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾<sup>(٢)</sup> ولهذا يجب عليه القصاص، وحدَّ القذف.

وطلاق المُكْلَفِ واقع، والرُّدَّةُ مبنية على الاعتقاد، فلم تصح من الشُّكْرَانَ لعدم الاعتقاد منه. ولو أُكْرِهَ على شرب الخمر فقبل: لا يقع طلاقه، لأنه ليس بمعصية، فصار كالإغماء. وقيل: يقع لأنَّ الشُّكْرَانَ حصل بفعل محظور في الأصل، وهو الأصح. وقال بعض المحققين: الأوَّلُ حسنٌ، وهو مختار فخر الإسلام وكثير من مشايخنا، وهو قول مالك والشافعي.

(أَوْ) كَانَ (عَبْدًا، لَا مِنْ سَيِّدِهِ) أَي لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهِيْعَةَ، وَالدَّرَقُطْنِيَّ مِنْ غَيْرِهِ. عن ابن عباس قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله سيدي زوّجني بأمتي، وهو يريد أن يُفَرِّقَ بيني وبينها، فصعد النبي ﷺ المِنْبَرَ فقال: «يا أيها النَّاسُ، ما بال أحدكم يزوّج عبده من أمتي، ثم يريد أن يفرق بينهما، إنا الطَّلَاقُ لَمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ».

(وَ) الطَّلَاقُ مِنْ (نَائِمٍ) لَأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لَهُ أَصْلًا فَصَارَ كَالْمَجْنُونِ. وفي «الْمُخْلَصَةِ»: عن الإمام خَوَاهِرُ زَادَهُ: النَّائِمُ إِذَا طَلَّقَ [٤٢ - ب] أَمْرَاتِهِ فِي الْمَنَامِ فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ قَالَ لِأَمْرَاتِهِ: طَلَّقْتِكِ فِي النَّوْمِ لَا يَقَعُ. أَي لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْإِنْشَاءَ. وكذا

(١) نُصِّ فِي الْمَخْطُوطِ عَلَى أَنَّ أَبَا دَاوُدَ قَدْ رَوَى الْحَدِيثَ. وَهُوَ خَطَأً، حَيْثُ لَمْ يُخْرِجْ هَذَا الْحَدِيثَ أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِ الْكُتُبِ السَّنَةِ سِوَى التِّرْمِذِيِّ، كَمَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ فِي تَحْقِيقِ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ ٤٩٦/٣، كِتَابُ الطَّلَاقِ (١١)، بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْمَعْتُوهِ (١٥)، رَقْمٌ (١١٩١).

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: (٤).

وَأَحْسَنُهُ طَلْقَةٌ فَفَقَطَ فِي طَهْرٍ لَا وَطءَ فِيهِ، وَحَسَنُهُ وَهُوَ السُّنِّيُّ طَلْقَةٌ لَغَيْرِ  
الْمَذْخُولِ بِهَا وَلَوْ فِي حَيْضٍ .....

لو قال: أجزت ذلك الطلاق أي لعدم ثبوته في حقيقة الحال، وإنما هو في عالم الخيال، بخلاف طلاق الفضولي<sup>(١)</sup>. ولو قال: أوقعت ذلك الطلاق يقع، أي بإيقاعه يقظة لا بطلاقه مناماً. ولو قال: أوقعت ما تَلَفَّظْتُ به حالة النوم لا يقع، أي لعدم تلفظه حقيقةً.

(وَأَحْسَنُهُ) أي أحسن أنواع الطلاق (طَلْقَةٌ فَفَقَطَ) أي واحدة (فِي طَهْرٍ لَا وَطءَ فِيهِ) أو فِي حَمْلِ اسْتِيَانٍ. قال محمد [في «الأصل»]:<sup>(٢)</sup> بلغنا عن إبراهيم النَّخَعِيِّ، عن أصحاب رسول الله ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ لَا يَزِيدُوا فِي الطَّلَاقِ عَلَى وَاحِدَةٍ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ، وَإِنَّ هَذَا أَفْضَلُ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْ يَطْلُقَ الرَّجُلُ ثَلَاثًا، عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ وَاحِدَةً، وَلأنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ التَّدَامَةِ حَيْثُ أَبْقَى لِنَفْسِهِ مُكْنَةً<sup>(٣)</sup> التَّدَارِكُ بِالْمَرَاجَعَةِ فِي الْعِدَّةِ، وَبِتَجْدِيدِ التَّكَاحِ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلِ بَزُوجِ آخَرَ.

فإن قيل: كيف يكون الطلاق حسناً فضلاً عن أن يكون أحسن، وقد روى أبو داود، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق»؟ أجيب: بأن الحُشْرَنَ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الطَّلَاقِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَعْضِ الْآخَرَ، وَذَلِكَ لَا يَنَافِي كَوْنَ الطَّلَاقِ نَفْسَهُ مَبْغُضًا.

فإن قيل: هذا الحديث مُشْكِلٌ لِأَنَّ كَوْنَ الطَّلَاقِ مَبْغُضًا إِلَى اللَّهِ مَنَافٍ لِكُونِهِ حَلَالًا، إِذْ كَوْنُهُ مَبْغُضًا يَقْتَضِي رَجْحَانَ تَرْكِهِ عَلَى فِعْلِهِ، بَلْ يَوْجِبُ وَجُوبَ تَرْكِهِ، وَكَوْنُهُ حَلَالًا يَقْتَضِي مَسَاوَاةَ تَرْكِهِ لِفِعْلِهِ. أَجِيبُ: بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْحَلَالِ هُنَا لَيْسَ مَا اسْتَوَى فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ، بَلْ مَا لَيْسَ تَرْكُهُ بِلَازِمٍ، الشَّامِلِ لِلْمَبَاحِ وَالْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ وَالْمَكْرُوهِ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّ يُقَالُ: الطَّلَاقُ حَلَالٌ فِي ذَاتِهِ، وَإِنَّمَا يَبْغُضُهُ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ انْجِرَارِهِ إِلَى الْمَعْصِيَةِ لِلزَّوْجَيْنِ، أَوْ يُقَالُ: أَبْغَضَ الْحَلَالُ عِنْدَ الْحَاجَةِ الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

(وَحَسَنُهُ وَهُوَ) الْمَعْرُوفُ بِأَنَّهُ (السُّنِّيُّ) فَالْأَحْسَنُ أَوْلَى بِأَن يَكُونَ سُنِّيًّا (طَلْقَةٌ) حَالِ كَوْنِ الطَّلَاقِ (لَغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا)<sup>(٤)</sup> وَلَوْ فِي حَيْضٍ وَقَالَ زُفَرٌ: يَكْرَهُ طَلَاقَهَا فِي

(١) الْفُضُولِيُّ: مَنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيًّا وَلَا وَصِيًّا وَلَا أَصِيلاً وَلَا وَكِيلاً. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص (٦٩٣)، مَادَّةُ (فَضَل).

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٣) الْمُكْنَةُ: الْقُدْرَةُ وَالْإِسْتِطَاعَةُ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٨٨٢، مَادَّةُ (مَكْن).

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: الْمَوْطُوءَةُ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

وَلِلْمَوْطُوَةِ تَفْرِيقُ الثَّلَاثِ فِي أَطْهَارٍ لَّا وَطْءَ فِيهَا فِيمَنْ تَحِيضُ، وَأَشْهُرٍ فِي الصَّغِيرَةِ وَ الْآيِسَةِ وَ الْحَامِلِ وَلَوْ بَعْدَ الْوَطْءِ. وَبِدْعِيَّةٍ وَاحِدَةً فِي طَهْرِ وَطْئَتْ فِيهِ، أَوْ حَيْضٍ مَوْطُوَةٍ.....

الحيض كالمَدْخُولِ بها. وعِلْمَاؤُنَا وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يَحْصِرُوا الطَّلَاقَ الشُّنِّيَّ فِي الطَّلُوقِ الْوَاحِدَةِ، وَحَصَرَهُ مَالِكٌ فِيهَا. وَلِذَا قَالَ: (و) حَسَنُهُ حَالُ كَوْنِهِ (لِلْمَوْطُوَةِ تَفْرِيقُ الثَّلَاثِ) [٤٣ - أ] طَلَقَاتٍ (فِي أَطْهَارٍ لَّا وَطْءَ فِيهَا فِيمَنْ تَحِيضُ)، قِيلَ: يُوَخَّرُ الطَّلُوقُ الْأَوَّلِيُّ إِلَى آخِرِ الطَّهْرِ كَيْلَا تَتَضَرَّرَ الْمَرْأَةُ بِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ. وَقِيلَ: يَطْلُقُهَا عَقِيبَ الطَّهْرِ كَيْلَا يَتَلَى بِالْإِيْقَاعِ عَقِيبَ الْوُقُوعِ.

(وَأَشْهُرٍ) عَطْفٌ عَلَى أَطْهَارٍ، أَي وَتَفْرِيقُ الثَّلَاثِ فِي أَشْهُرٍ (فِي الصَّغِيرَةِ)، (و) كَذَا فِي (الْآيِسَةِ)<sup>(١)</sup> لِإِقَامَةِ الشُّهُرِ مَقَامَ الْحَيْضِ فِي حُكْمِ عِدَّتِهِمَا، (و) فِي (الْحَامِلِ) لِأَنَّهَا لَا تَحِيضُ فَكَانَتْ كَالصَّغِيرَةِ وَالْآيِسَةِ فِي حَقِّ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ ابْتِدَاءً، وَفِي حَقِّ تَفْرِيقِهِ. (وَلَوْ بَعْدَ الْوَطْءِ) فِيهِنَّ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ كِرَاهَةَ طَلَاقِ ذَوَاتِ الْحَيْضِ فِي الطَّهْرِ بَعْدَ الْوَطْءِ لَتَوْهَمَ الْحَبْلَ وَاشْتَبَاهَ الْعِدَّةَ، وَهَذَا غَيْرٌ مُوجُودٌ هُنَا. وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ: لَا تَطْلُقُ الْحَامِلَ لِلشُّنَّةِ إِلَّا وَاحِدَةً، لِأَنَّ الشُّهُرَ فِي حَقِّهَا لَيْسَ مِنْ فِصُولِ الْعِدَّةِ، فَصَارَ كَالْمَمْتَدِّ طَهْرَهَا.

(وَبِدْعِيَّةٍ) أَي بِدْعِيَّةِ الطَّلَاقِ (وَاحِدَةً فِي طَهْرِ وَطْئَتْ فِيهِ أَوْ) فِي (حَيْضٍ مَوْطُوَةٍ) أَي مَدْخُولٍ بِهَا. لِأَنَّ الْمُبِيحَ لِلطَّلَاقِ هُوَ الْحَاجَةُ إِلَى التَّخْلُصِ عَنِ النِّكَاحِ، فَإِنْ وُجِدَ دَلِيلُ الْحَاجَةِ لَا يَكْرَهُ وَيَكُونُ شُنِّيًّا، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلُهَا كَرِهَ وَيَكُونُ بِدْعِيًّا. وَرَغْبَةُ الرَّجُلِ فِي الْمَرْأَةِ تَقَلُّ بَعْدَ وَطْئِهَا وَفِي حَيْضِهَا، فَإِذَا طَلَّقَهَا بَعْدَ الْوَطْءِ، أَوْ فِي الْحَيْضِ، لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلَ الْحَاجَةِ إِلَى طَلَاقِهَا، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِنَفَرْتِهِ عَنْهَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ دَلِيلَ الْحَاجَةِ إِلَى طَلَاقِهَا، لِأَنَّهَا يَطْلُقُ لِلشُّنَّةِ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ كَمَا تَقْدَمُ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّا مَعَ مَالِكٍ نَجْعَلُ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ أَوْ بِأَلْفَاظٍ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ، وَكَذَا الثَّلَاثِينَ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ أَوْ بِكَلِمَةٍ بِدْعِيًّا، كَطَلَاقِ الْمَوْطُوَةِ حَائِضًا، فَإِنَّهُ بِدْعِيٌّ اتِّفَاقًا لِمَا رَوَيْنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ فِي الْجَمْعِ بِكَلِمَةٍ وَلَا فِي التَّفْرِيقِ سُنَّةٌ، لِأَنَّ

(١) الْآيِسَةُ: هِيَ الَّتِي بَلَغَتْ سِنَ الْبَأْسِ، وَهُوَ السِّنُّ الَّتِي يَنْقَطِعُ فِيهَا الْحَيْضُ عَنِ الْمَرْأَةِ فَتَعْقَمُ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ١٠٦٢، مَادَّةُ (بِئْسَ).

(٢) أَي الْأَشْهُرِ.

الطلاق تصرف مشروع بدلالة وقوعه، وقيام دليل المشروعية - وهو أمر الله به - ومتى كان مشروعاً لا يكون ممنوعاً للتنافي بينهما. وهذا لأن أدنى درجات المشروع أن يكون مباحاً في نفسه، وبين كونه مباحاً ومحظوراً منافاةً، بخلاف الطلاق في حالة الحيض لأنه مباح له في الأصل لكونه مأموراً به مطلقاً، والحرمة لعارض تطويل العدة عليها، وبخلاف ما لو طلقها في طهر جامعها فيه [٤٣ - ب] لأنه يؤدي إلى تلبس أمر العدة عليها، لأنها لا تدري أنها حامل فتعتد بوضع الحمل، أو حائل<sup>(١)</sup> فتعتد بالأقراء، وذلك منعدم إذا طلقها في طهر لم يجامعها فيه، سواء أوقع الثلاث أو واحدة. وهذا معنى قولهم: هذا طلاق صادق زمان الاجتناب مع زوال الارتباب.

وحجنتنا في ذلك قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾<sup>(٢)</sup> معناه دفتان، لقولهم: أعطيته مرتين، وضربته مرتين. والألف واللام للجنس، فيقتضي أن يكون كل الطلاق المباح في دفتين، ودفعة ثالثة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، أو في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَشْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ على حسب ما اختلف فيه أهل التفسير. وحديث محمود بن لبيد قال: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاثاً جميعاً، فقام غضبان فقال: «أُلْعَبُ بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟» حتى قام رجل فقال: يا رسول الله ألا أقتله؟ رواه النسائي والسنن حسي.

واللعب بكتاب الله: ترك العمل به. فدل أن موقع الثلاث جملة مخالفة للعمل بما في كتاب الله، وأن المراد في قوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٤)</sup> تفريق الطلاق على عدد أقراء العدة، ألا ترى أنه خاطب الزوج بالأمر بإحصاء العدة، وفائدة التفريق، فإنه تعالى قال: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُوراً﴾<sup>(٥)</sup> أي يبدو له<sup>(٦)</sup> فيراجعها، وذلك عند التفريق لا عند الجمع.

وحديث عبادة بن الصامت أن أباه طلق امرأة له ألف تطلقه، فانطلق عبادة فسأل

(١) الحائل: كل أنثى لا تحبل. المعجم الوسيط ص ٢٠٩، مادة (حال). والمقصود هنا: أنها غير حامل.

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٣٠).

(٤) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٥) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٦) في المطبوع: بيديه، والمثبت من المخطوط.

وَمَا فَوْقَهَا بِلاَ رَجْعَةَ بَيْنَهُ فِي طَهْرٍ، وَيَزْجَعُ إِنْ طَلَّقَ فِي الْحَيْضِ، فَإِذَا طَهَّرَتْ طَلَّقَ إِنْ شَاءَ.

رسول الله ﷺ فقال: «بانت بثلاث في معصية الله، وبقي تسع مئة وسبعة وتسعون عدواناً وظلماً إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له». أسنده عبد الرزاق. وفي «المبشوط»: وقد روي عن عمر وعليّ وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعمران بن حصين: كراهية إيقاع الثلاث بألفاظ مختلفة. وقال الكرخي: لا أعرف بين أهل العلم خلافاً أنّ إيقاع الثلاث بألفاظ جملة مكروه، إلا قول ابن سيرين، وقوله ليس بحجة.

هذا، والطلاق البائن أيضاً مكروه عندنا في ظاهر الرواية، لأنه لا يحتاج إلى صفة البينة في الخلاص، مع تفويت مكنة المراجعة من غير تزوج ثانٍ [٤٤ - أ] - تحصل له أم لا - فيوجب الندامة<sup>(١)</sup>. ولا يُكره الخلع في زمان الحيض، لأنه قد يحتاج فيه إلى المفاداة، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

(وَمَا فَوْقَهَا) معطوف على قوله: واحدة، أي فوق الواحدة، سواء كانت ثنتين أو ثلاثاً، جملةً أو مفراً (بلا رجعة) وبلا تجديد تزوج، (بينه) أي بين ما فوق الواحدة من الثنتين والثلاث (في طهر) ظرف لرجعة، لأنه ﷺ أمر ابن عمر بالتفريق، والإيقاع جملة يضاده، فيكون مُفَوِّتاً للمأمور به، فيكون بدعة. قيد بعدم الرجعة لأنها لو تخللت بين التطلّقتين في طهر لا يكون الطلاق بدعياً عند أبي حنيفة، ويكون بدعياً عندهما. وقتدنا بعدم تجديد التزوج، لأن التزوج لو تخلل بين التطلّقتين لا يكون بدعياً باتفاق.

(ويزج) استحباباً كما قال القُدوري، ووجوباً في الأصح، عملاً بحقيقة الأمر، ودفعاً للمعصية بالقدر الممكن، ودفعاً للضرر عن المرأة بتطويل العدة (إن طلق في الحيض فإذا طهرت طلق إن شاء) هكذا ذكره الطحاوي: أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها فيها. وذكر محمد في «الأصل»: أنها إذا طهرت من حيضة أخرى يطلقها قبل الجماع إن شاء.

قال الكرخي: ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة، وما في «الأصل» قولهما.

وجه ما ذكره الطحاوي ما رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والطحاوي عن سالم، عن ابن عمر: أنه طلق امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ، فقال: «مُرّه فليُراجِعها، ثم ليُطَلِّقها إذا طهرت، أو وهي حامل».

(١) عبارة المطبوع: مع تفويت مكنة الرجعة من غير تزوج، لأنه يحصل له أمر فيوجب الندامة.

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).



وَطَّلَاقِ الْحُرَّةِ ثَلَاثَةَ وَالْأَمَةِ ثِنْتَانِ، وَلَوْ زَوَّجَهُمَا خِلَافَهُمَا، .....

قال الطحاوي: أكثر الروايات عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يراجعها حتى تطهر.

ووجه ما في «الأصل» ما في الكتب الستة، عن ابن عمر: أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُفَسِّكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهُرَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا فَلْيَطْلُقْهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ». أي في قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup>.

وفي لفظ في «الصحيحين» قال: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا [٤٤ - ب] حَتَّى تَحِيضَ حِيضَةً مُسْتَقْبَلَةً سِوَى حِيضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا طَاهِرًا مِنْ حِيضِهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ».

(وَطَّلَاقِ الْحُرَّةِ ثَلَاثَةَ وَالْأَمَةِ ثِنْتَانِ، وَلَوْ كَانَ (زَوَّجَهُمَا خِلَافَهُمَا) بَأَنَّ كَانَ زَوْجَ الْحُرَّةِ عَبْدًا، وَزَوْجَ الْأَمَةِ حُرًّا، فَعِنْدَنَا يُعْتَبَرُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ بِالنِّسَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٢)</sup>. وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ بِالرِّجَالِ لِمَا رَوَى مَالِكٌ فِي «الموطأ»، وَالشَّافِعِيُّ فِي «مسنده» عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَّارٍ، أَنَّ نَفِيعًا مَكْتَابًا كَانَ لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَوْ عَبْدًا - أَي غَيْرَ مَكْتَابٍ - كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فَطَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَأَمَرَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَأْتِيَ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَيَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَلَقِيَهُ عِنْدَ الدَّرَجِ<sup>(٣)</sup> أَخَذًا بِيَدِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَسَأَلَهُمَا فَاثْتَدَرَاهُ جَمِيعًا فَقَالَا: حَرِّمْتَ عَلَيْكَ، حَرِّمْتَ عَلَيْكَ.

وروى عبد الرزاق في «مصنفه» عن عثمان، وزيد بن ثابت، وابن عباس أنهم قالوا: الطلاق بالرجال، والعدَّة بالنساء. وقد يُؤوَّل على تقدير ثبوته مرفوعاً أن إيقاعه بالرجال دون عدده. وأمَّا ما ذكره صاحب «الهداية» من قوله صلى الله عليه وسلم: «الطلاق بالرجال، والعدَّة بالنساء». فرفعه غير معروف.

ولنا إطلاق ما روى أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان». وفي رواية: «قرآن»<sup>(٤)</sup>. ورواه

(١) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٢) وفي المطبوع: ابن عباس، والصواب ما أثبتناه من المخطوط، و«فتح القدير» ٣/٣٤٨.

(٣) الدرر: موضع بالمدينة. هامش «الموطأ» ٢/٥٧٤.

(٤) تشية قراء.

صَرِيحُهُ مَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ مِثْلُ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَمُطَلَّقَةٌ، وَطَلَّقْتُكَ.....

ابن ماجه من حديث ابن عمر، والحاكم من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ، وكذا الدَّارِقُطَنِيُّ، وقال الترمذي: حديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم. ووجه غرابته قوله: لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مُظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ، ولا نعرف له في العلم غير هذا الحديث.

قلنا: أخرج له ابن عدي في «الكامل» حديثاً آخر رواه عن المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ كان يقرأ عشر آيات في كل ليلة من آخر آل عمران.

فإن قيل: قد ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، والبخاري. قلنا: قد وثقه ابن جبان، وأخرج الحاكم حديثه هذا عن القاسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «طلاق الأمة ثنتان [٤٥ - أ]، وقرؤها حيضتان». ثم قال: مُظَاهِرُ بْنُ أَسْلَمَ شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح. فإذا الحديث صحيح، ولم يخرجاه. ومما يصححه أيضاً عمل العلماء على وفقه من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم.

وفي «سنن الدَّارِقُطَنِيِّ»: قال القاسم: عجل بها المسلمون، وهذا إجماع. وقال مالك: شهرة الحديث بالمدينة تُغني صحة سنده، كذا ذكره الزَّيْلَعِيُّ في «شرح الكثر». فإن قيل: المراد بالحديث الأمة التي تحت العبد. أُجيب عِدَّةُ الأمة لا تختلف بالحر والعبد؛ فالتقييد في حق الطلاق يوجب التقييد في حق العدة، ولم يقل به أحد فكان باطلاً. وأما ما روى الشافعي عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عن محمد بن عبد الرحمن - مولى أبي طلحة - عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عُيَيْنَةَ، عن عمر قال: ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقتين، وتعد الأمة حيضتين. فليس من أدلتنا كما توهمه الشارح على ما لا يخفى. نعم، في قوله: وتعد الأمة حيضتين استدلال لنا.

وبيانه ما أفحم به عيسى بن أبان بن صدقة الشافعي فقال: أيها الفقيه إذا ملك الحر على الأمة ثلاث تطلقات كيف يطلقها للسنة؟ فقال: يوقع عليها واحدة، فإذا حاضت وطهرت أوقع أخرى، فلما أراد أن يقول: فإذا حاضت وطهرت، قال: أمسك حبسك، فإن عدتها قد انقضت بالحيضتين، فلما تحير رجع فقال: ليس في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة.

(وصريحه) أي صريح الطلاق (ما استعمل فيه دون غيره مثل: أنت طالق ومطلقة) بتشديد اللام المفتوحة (وطلقتك) ولا يحتاج إلى نية الطلاق عن النكاح

وَتَقَعُ بِهِ رَجْعِيَّةٌ أَبَدًا. وَإِنْ ذَكَرَ الْمَصْدَرُ فَلثَلَاثٌ إِنْ نَوَّاهَا، وَإِلَّا فَرَجْعِيَّةٌ.

بإجماع الفقهاء إلا داود. فلو نوى بشيء من ذلك الطلاق عن القيد لا يُصَدَّقُ قضاءً، لأنه خلاف الظاهر، ويُصَدَّقُ ديانةً لاحتمال كلامه ذلك.

(وَتَقَعُ بِهِ) أي بالصريح واحدة (رَجْعِيَّةٌ أَبَدًا) سواء لم ينو شيئاً أو نوى واحدةً بائنةً، أو أكثر. أما وقوع الرجعة بالصريح فلقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرْثَانِ فِيمَا سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>(١)</sup> فأثبت الرجعة بعد الطلاق الصريح. وأما عدم احتماله نية الثنتين والثلاث، فلأنه ﷺ أمر ابن عمر أن يراجع امرأته، ولم يستفسره أنه نوى الثلاث أم لا، ولو كان [٤٥ - ب] الصريح يحتمل النية لاستفسره.

وقال مالك والشافعي وزُفَر: يحتمل الصريح النية لأنه أقوى من الكتابة، وهي تحتملها فكذا هو، - وهو قول أبي حنيفة الأول، - لأنه إذا صحَّ نية الثلاث في قوله: أَنْتِ بَائِتٌ، فلأن يصح في قوله: أَنْتِ طَالِقٌ أُولَى.

ولنا أنه نوى ما لا يحتمله لفظه، فلا يُعْمَلُ بِنِيَّتِهِ فثَلَعَى، لأنه قصد باللفظ تجزير ما علَّقه الشُّرْعُ [بانقضاء العدة]<sup>(٢)</sup> عند وجوده بقوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾<sup>(٣)</sup>، والإجماع على ذلك، فيردَّ عليه قصده لاستعجاله ما أخره الشُّرْعُ.

(وَإِنْ ذَكَرَ الْمَصْدَرُ) بأن قال: أَنْتِ الطَّلَاقُ، أو أَنْتِ طَالِقُ الطَّلَاقِ، أو أَنْتِ طَالِقٌ طَلِاقاً أو أَنْتِ طَلِاقٌ، خلافاً للطحاوي في هذه المسألة من حيث العددُ (فَلثَلَاثٌ) للحرّة (إِنْ نَوَّاهَا وَإِلَّا) أي وإن لم ينو الثلاث سواء لم ينو شيئاً أو نوى ثنتين (فَرَجْعِيَّةٌ) أما وقوع الطلاق بالمصدر فلأنه يذكر بمعنى طالق أو ذو طلاق، كعدل بمعنى عادل، أو ذو عدل، أو مبالغة كرجل عدل.

وأما صحة نية الثلاث للحرّة دون الثنتين فلأن المصدر جنس يقع على الواحد ويحتمل الكل، فإذا لم ينو شيئاً حُمِلَ على المتيقن منه، وهو الواحد الحقيقي، وإن نوى الثلاث صحَّت النية لأنها كل الطلاق، وهو واحد اعتباري، وإن نوى الثنتين لا يصح، لأنه عدد ليس بواحد حقيقي ولا اعتباري إلا إذا كانت الزوجة أمةً، لأن الثنتين كل الطلاق في حقها كالثلاث في الحرّة. ولا يبعد أن يعتبر الثلاث، ويكون الثالث في

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٣١).

وَصَحَّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَى كُلِّهَا وَإِلَى مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ، كَرَأْسِكَ أَوْ رَقَبَتِكَ، أَوْ رُوحِكَ، أَوْ وَجْهِكَ، أَوْ فَرْجِكَ، وَإِلَى جُزْءٍ شَائِعٍ كَبِضْفِكَ، لَا إِلَى الْيَدِ.....

حقها لغواً كما إذا قال لحرّة: أنتِ طالقٌ أربعاً.

(وَصَحَّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَى كُلِّهَا) أي جمعتها، كأنّ طالقٌ (وإلى ما) أي بعض منها (يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ كَرَأْسِكَ) هو بالرفع على الحكاية، أي كقوله: رأسك طالقٌ (أَوْ رَقَبَتِكَ) وكذا عُنُقِكَ (أَوْ رُوحِكَ) وكذا نفسك (أَوْ وَجْهِكَ أَوْ فَرْجِكَ) وكذا بدنك وجسدك، لأنّ الطلاق يقع بإضافته إلى كلها، فكذلك يقع بإضافته إلى شيء يُعَبَّرُ به عنه. أمّا الرأس فإنه يقال: أعتق فلان كذا رأساً أي ذاتاً. وما دام رأسك سالماً أي ذاتك. وأمّا الرقبة والعنق فلنقله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>(١)</sup> أي فتحريز مملوك، وقوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وأريد [٤٦ - ] به الذوات، ولو أريد بها حقيقة العنق لقليل: خاضعة. وأمّا الرّوح فلاّنه يقال: هلكت روحه، ويراد به نفسه. وأمّا البدن والجسد والنفس فظاهر.

وأمّا الوجه فلنقله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup> أي ذاته الكريمة. وأمّا الفرج، فلما يُزَوَّى: لعن الله الفروج على الشروج، أي ذوات الفروج من النساء، كذا ذكره صاحب «الهداية»، وهو غير معروف بهذا اللفظ. وقد روى أحمد عن ابن عباس: «نهى رسول الله ﷺ ذوات الفروج أن يركبن على الشروج»<sup>(٥)</sup>.

(و) صحَّ إضافة الطلاق (إلى جزء) من المرأة (شائع كَبِضْفِكَ) أو ربعك، أو ثلثك، أو جزء من ألف جزء منك، لأن المرأة لا تحتمل التجزىء في حكم الطلاق، وذكّر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله (لَا إِلَى الْيَدِ) أي لا يصحّ إضافة الطلاق إلى جزء غير شائع لا يُعَبَّرُ به عن الكلّ كاليد. فإن قيل: اليد يُعَبَّرُ بها عن الكلّ قال تعالى: ﴿بَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾<sup>(٦)</sup> أي نفسه ﴿وَذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أي أنفسكم. أوجب

(١) سورة النساء، الآية: (٩٢).

(٢) سورة الشعراء، الآية: (٤).

(٣) سورة القصص، الآية: (٨٨).

(٤) سورة الرحمن، الآية: (٢٧).

(٥) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١٨٤/٥.

(٦) سورة المسد، الآية: (١).

(٧) سورة آل عمران، الآية: (١٨٢).

وَالرَّجُلِ وَالظَّهْرِ، وَالْبَطْنِ.

وَبَعْضُ الطَّلَاقِ طَلْقَةٌ، وَأَثْنَانِ فِي اثْنَيْنِ اثْنَانِ. وَتَصَحُّ نِيَّةُ «مَعَ» وَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ يَدْخُلُ لَا انْتِهَائُهَا. وَمَا بَيْنَ كَ: مِنْ، .....

بأنه غير متعارف حتى لو كان متعارفاً عند قومٍ هو أو أي عضوٍ كان، يقع الطلاق. (و) لا إلى (الرجل) وكذا الذئب.

(و) لا إلى (الظهر، و) لا إلى (البطن) في الأظهر فيهما وقال بعض المشايخ: يصح إضافة الطلاق إليهما. وقال زُرَّارٌ - وهو قول مالك والشافعي -: يصح إضافته إلى ذلك كله. وعلى هذا الخلاف العتاق والظهار والإيلاء والعفو عن القصاص. لهم: أنّ الجزء المعين مُستمتع به بعد النكاح، فتصح إضافة الطلاق إليه، كالجزء الشائع، والجزء الذي يُعبرُّ به عن جميع البدن. ولنا: أنه إضافة الطلاق إلى غير محله فلا يقع، كما لو [أضف إلى البزاق أو الظفر. ولهذا لو أضف النكاح إلى اليد لا ينعقد، ولو أضافه إلى جزء<sup>(١)</sup> يُعبرُّ به عن الكل، ينعقد.

(وَبَعْضُ الطَّلَاقِ طَلْقَةٌ) لَأَنَّ ذَكَرَ بَعْضُ مَا لَا يَتَجَرَّأُ كَذَكَرَ كَلِّهِ، صِيَانَةٌ لِكَلَامِ الْعَاقِلِ عَنِ الْإِلْغَاءِ (وَأَثْنَانِ فِي اثْنَيْنِ اثْنَانِ) سِوَاءِ نَوَى الظَّرْفِ أَوْ الضَّرْبِ. وَقَالَ زُرَّارٌ وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ: إِنْ نَوَى الضَّرْبَ يَقَعُ ثَلَاثًا لِعَرَفِ الْحِسَابِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. (وَتَصَحُّ نِيَّةُ «مَعَ») وَنِيَّةُ الْوَاوِ، وَيَقَعُ الثَّلَاثُ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، لِأَنَّ كَلِمَةَ «فِي» تَأْتِي بِمَعْنَى مَعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي﴾<sup>(٢)</sup>، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: أَي مَعَ عِبَادِي، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾<sup>(٣)</sup> وَلِأَنَّ الظَّرْفَ يَقَارَنُ الْمَظْرُوفَ وَيَتَّصِلُ بِهِ، كَمَا أَنَّ الْمَعْطُوفَ [٤٦ - ب] يَقَارَنُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ وَيَتَّصِلُ بِهِ، وَفِيهِ تَشْدِيدٌ عَلَيْهِ فَتَصَحُّ نِيَّتُهُ.

(وَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ يَدْخُلُ) فِي الطَّلَاقِ وَالْإِقْرَارِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (لَا انْتِهَائُهَا)، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَدْخُلُ ابْتِدَاؤُهَا وَانْتِهَائُهَا. وَقَالَ زُرَّارٌ: لَا يَدْخُلُ ابْتِدَاؤُهَا وَلَا انْتِهَائُهَا. (وَمَا بَيْنَ) إِذَا ذُكِرَ بَعْدَهَا غَايَةٌ (كَ: مِنْ) فِي ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. قَيَّدْنَا بِمَا تَقَدَّمَ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَا بَيْنَ وَاحِدَةٍ وَثَلَاثٍ يَقَعُ وَاحِدَةً، يُؤَوَّى ذَلِكَ عَنِ أَبِي يُوسُفَ.

لُرَّقَرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: بَعَثَكَ مِنْ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى هَذَا الْحَائِطِ، لَا يَدْخُلُ الْحَائِطَانِ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) سورة الفجر، الآية: (٢٩).

(٣) سورة الأحقاف، الآية: (١٦).

وَأَنْتِ طَالِقٌ فِي مَكَّةَ تَنْجِيزٌ، وَفِي دُخُولِكَ مَكَّةَ تَغْلِيْقٌ.

فكذا ههنا. ولهما: أنّ مثل هذا الكلام يراد به الكل، نحو: خذ من مالي من درهم إلى مئة. ولأبي حنيفة: أنه يُراد به الأكثر من الأقل، والأقل من الأكثر. يعني أنه متجاوز عن الأقل، ولم يصل إلى الأكثر نحو: سني من ستين إلى سبعين، أو ما بين ستين إلى سبعين. وروى أنّ أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال لزرّ: كم سنّك؟ فقال: سني ما بين ستين إلى سبعين. قال: فأنت إذا ابن تسع فتخيّر<sup>(١)</sup>.

فلو قال: أنتِ طالق من واحدة إلى ثنتين، أو ما بين واحدة إلى ثنتين، يقع واحدة عند أبي حنيفة، وثنان عندهما، ولا يقع شيء عند زرّ. ولو قال: من واحدة، أو ما بين واحدة إلى ثلاث، يقع ثنتان عند أبي حنيفة - وإن نوى واحدة صدق ديانة لا قضاء - وثلاث عندهما، وواحدة عند زرّ.

(وَأَنْتِ طَالِقٌ فِي مَكَّةَ) أو بمكة، أو في الدار، وإن لم يكن في مكة ولا الدار، وكذا في الشمس والظل، وفي ثوب كذا، وكذا إذا قال: أنتِ طالق مريضة (تَنْجِيزٌ) أي تطلق في الحال، لأنّ الطلاق لا اختصاص له بمكان أو ظرف أو وصف دون آخر، لأن المطلق في مكان أو ظرف أو وصف مطلق في غيره. ولو قال: أردت في دخولك مكة مثلاً، صدق ديانة لا قضاء.

ومعنى قولهم صدق ديانة: أنه لو استفتى المفتي يُفتى على وفق ما نوى. ومعنى قولهم: لا يصدق قضاء: أنه لو رُفِعَ إلى القاضي يحكم عليه بظاهر كلامه ولا يلتفت إلى ما نوى لمكان التهمة.

(وَفِي دُخُولِكَ مَكَّةَ) كما إذا دخلت مكة، وفي لبسك ثوباً كذا، أو في مرضك أو في صلاتك (تَغْلِيْقٌ) فلا تطلق حتى يوجد ذلك الفعل. لأنّ كلمة «في» تدخل على الظرف، والفعل هنا [٤٧ - أ] - وهو الطلاق - غير صالح للظرفية، فيحمل على المصاحبة كما في قوله تعالى: ﴿فَاذْخُلِي فِي عِبَادِي﴾<sup>(٢)</sup>، أو على معنى الشرط مجازاً لمناسبة بينهما، وهي أنّ الظرف سابق على المظروف، كما أنّ الشرط سابق على المشروط. ولو قال: أنتِ طالق إلى الشتاء، أو إلى رأس الشهر، يقع في الحال عند أبي يوسف، وفي انتهاء الشتاء أو الشهر عندهما. وإن نوى التنجيز يقع في الحال اتفاقاً.

(١) في المطبوع: فمجزر، والمثبت من المخطوط و«شرح العناية على الهداية» ٣/٣٦٣، المطبوع على هامش «فتح القدير».

(٢) سورة الفجر، الآية: (٢٩).

وَيَقَعُ عِنْدَ الْفَجْرِ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا، أَوْ فِي غَدٍ. وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الْعَصْرِ فِي الثَّانِي فَقَطْ، وَيَقَعُ الْآنَ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ. وَإِنْ نَكَحَ بَعْدَهُ فَلَقَوْهُ، .....

(وَيَقَعُ) الطَّلَاقِ (عِنْدَ الْفَجْرِ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا أَوْ فِي غَدٍ) لَأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالطَّلَاقِ بِالْغَدِ، فَيَقَعُ فِي أَوَّلِ جِزْيَةٍ مِنْهُ، وَهُوَ طُلُوعُ الْفَجْرِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَقَعُ فِي الْحَالِ اعْتِبَارًا لَهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَكَانِ. قُلْنَا: اعْتَبَارُهُ بِالشَّرْطِ أَوْلَى لِكُونِهِ مَعْدُومًا فِي الْحَالِ، وَيُوجَدُ فِي الْمَالِ.

(وَلَا تَصِحُّ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (نِيَّةُ الْعَصْرِ) مِثْلًا (فِي الثَّانِي فَقَطْ) وَعِنْدَهُمَا: لَا تَصِحُّ فِي الثَّانِي كَمَا لَا تَصِحُّ فِي الْأَوَّلِ، وَهَذَا فِي الْقَضَاءِ. وَأَمَّا فِي الدِّيَانَةِ فَتَصِحُّ نِيَّةُ الْعَصْرِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ عِنْدَ الْجَمِيعِ. وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ غَدًا يَقْتَضِي الْإِسْتِيعَابَ نَحْوِ: لِأَصُومَنْ عَمْرِي وَدَهْرِي، وَسِرْتِ فَرَسَخًا<sup>(١)</sup> وَانْتَظَرْتُ يَوْمًا، فَإِذَا نَوَى الْبَعْضُ كَانَ مَجَازًا، فَلَا يُصَدَّقُ قَضَاءً إِذَا كَانَ فِيهِ تَخْفِيفٌ لَهُ، وَفِي غَدٍ لَا يَقْتَضِي الْإِسْتِيعَابَ نَحْوِ: لِأَصُومَنْ فِي عَمْرِي وَفِي دَهْرِي، وَسِرْتِ فِي فَرَسَخٍ، وَانْتَظَرْتُ فِي يَوْمٍ. وَإِنَّمَا وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْجِزْيَةِ الْأَوَّلِ لِضَرُورَةِ عَدَمِ الْمُزَاجِمِ، فَإِذَا عُيِّنَ آخِرَ النَّهَارِ كَانَ التَّعْيِينَ الْقَصْدِيَّ أَوْلَى مِنَ الضَّرُورِيِّ.

وَفِي «الْأَصْلِ»: وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي رَمَضَانَ، تَطْلُقُ حِينَ تَغِيبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ، لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُوجَدُ الْجِزْيَةُ الْأَوَّلُ مِنْ رَمَضَانَ. وَلَوْ نَوَى آخِرَ رَمَضَانَ، فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ.

(وَيَقَعُ) الطَّلَاقِ (الْآنَ) أَي فِي الْحَالِ (فِي: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ) إِنْ نَكَحَ فِيهِ أَوْ قَبْلَهُ، لَأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ فِي الْحَالِ مُسْتَنْدًا إِلَى أَمْسٍ، وَهُوَ يَمْلِكُ الطَّلَاقَ فِي الْحَالِ، وَلَا يَمْلِكُ الْإِسْتِنَادَ إِلَى أَمْسٍ، فَيَقَعُ مَا يَمْلِكُهُ، وَيَلْغُو مَا لَا يَمْلِكُهُ. (وَإِنْ نَكَحَ بَعْدَهُ) أَي بَعْدَ أَمْسٍ (فَلَقَوْهُ) لَأَنَّهُ أَسَدَ الطَّلَاقِ إِلَى زَمَانٍ لَا يَمْلِكُ فِيهِ إِيقَاعَهُ، فَلَا يَقَعُ. كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ، أَوْ قَبْلَ أَنْ تُولِدِي، أَوْ وَأَنَا صَبِيٌّ، أَوْ نَائِمٌ.

وَفِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»: وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ إِذَا تَزَوَّجْتِكِ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا تَزَوَّجْتِكِ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ، يَقَعُ الطَّلَاقُ عِنْدَ وَجُودِ التَّزْوِجِ بِالِاتِّفَاقِ. وَلَوْ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ، لَا يَقَعُ [٤٧ - ب] الطَّلَاقُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَيَقَعُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى وَاقْتِنِ أَحَدَهُمَا يَقْبَلُهُ وَالْآخَرَ

(١) الْفَرَسَخُ: مَقْيَاسٌ مِنْ مَقْيَاسِ الْمَسَافَاتِ، مَقْدَارُهُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ = ١٢٠٠٠ ذِرَاعٍ = ٥٥٤٤ مِترًا «مَعْجَمُ لُغَةِ

ويقع آخر العُمُرِ في: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أُطْلَقِي، وَيَقَعُ حَالاً فِي: مَتَى لَمْ أُطْلَقِي وَسَكَتَ.

لا يقبله، [صح ما يقبله]<sup>(١)</sup> وبطل ما لا يقبله. ولهما: أَنْ ذكر الفاء رَجَّحَ جهة الشرطية، والمعلِّق بالشرط كالمنجز عند وجوده، فصار كأنه قال: عند التزوّج أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تَزَوَّجِي، فلا يقع.

(وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ (أَخِرَ العُمُرِ) أَي فِي آخِرِ عَمْرِ الزَّوْجِ أَوِ الزَّوْجَةِ بِأَنْ يَبْقَى مِنْهُ مَا لَا يَسَعُ صِيغَةَ التَّطْلِيقِ (فِي: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أُطْلَقِي) لِأَنَّهُ جَعَلَ الشَّرْطَ عَدَمَ الطَّلَاقِ، وَهُوَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْيَأْسِ مِنَ الْحَيَاةِ، ثُمَّ إِنْ مَاتَ الزَّوْجُ لَهَا الْمِيرَاثُ إِنْ كَانَ مَدْخُولاً بِهَا، رَجَعِيّاً كَانَ الطَّلَاقُ أَوْ بَائِناً، وَلَا مِيرَاثَ لَهَا إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا. وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْفَارِزِ. وَإِنْ مَاتَتْ هِيَ لَا يَرِثُهَا الزَّوْجُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ كَانَ ثَلَاثاً.

(وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ (حَالاً فِي: أَنْتِ طَالِقٌ) (مَتَى لَمْ أُطْلَقِي) أَوْ مَتَى مَا لَمْ أُطْلَقِي (وَسَكَتَ)، لِأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى زَمَانٍ خَالٍ عَنِ التَّطْلِيقِ، وَقَدْ وُجِدَ. وَكَذَا يَقَعُ حَالاً فِي: أَنْتِ طَالِقٌ مَا لَمْ أُطْلَقِي، لِأَنَّ كَلِمَةَ «مَا» تَكُونُ لِلْوَقْتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(٢)</sup> وَالشَّرْطُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(٣)</sup> وَهِيَ هُنَا لِلْوَقْتِ، لِأَنَّ التَّطْلِيقَ لَا يَدُلُّهُ مِنَ الْوَقْتِ.

ولو قال: حين لم أطلقك أو زمان لم أطلقك، أو حيث لم أطلقك، ولا نية له وسكت، يقع حالاً. ولو قال: زمان لا أطلقك، أو حين لا أطلقك لم تطلق حتى يمضي ستة أشهر. لأن كلمة «لم» لقلب المضارع إلى الماضي ونفيه، فإذا سكت ووجد زمان لم يطلقها فيه. وكلمة «حيث» اسم للمكان، وكم من مكان لم يطلقها فيه فوجد الشرط. وكلمة «لا» للاستقبال، فلا تقع للحال.

وأما قدرنا بستة أشهر لأنه أوسط استعمال الحين، لأنه استعمل في الساعة، كقوله تعالى: ﴿حِينَ تُمْشُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي ستة أشهر كقوله تعالى: ﴿تَوَّيِّي أَكَلَهَا كُلَّ حِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي أربعين سنة، كقوله تعالى: ﴿حِينَ مِنَ الدَّهْرِ﴾<sup>(٦)</sup> فيما روي عن ابن

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) سورة مريم، الآية: (٣١).

(٣) سورة فاطر، الآية: (٢).

(٤) سورة الروم، الآية: (١٧).

(٥) سورة إبراهيم، الآية: (٢٥).

(٦) سورة الإنسان، الآية: (١).



وفي «إِذَا» يُنَوَّى فَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَك: «إِنْ» عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

### وَالْيَوْمُ لِلنَّهَارِ .....

عباس. والزَّمان كالحين لأنهما في الاستعمال سواء. وإنما قال: وسكت، لأنه لو لم يسكت بل قال: أنتِ طالقٌ موصولاً بقوله: أنتِ طالقٌ متى لم أطلقك، فإنه لا يقع بقوله: أنتِ [٤٨ - أ] طالقٌ متى لم أطلق شيئاً، وإنما يقع بالموصول به وهو أنتِ طالقٌ.

وقال زُفَرٌ: يقع في هذه الصورة تطليقتان. وفيما لو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثاً ما لم أطلقك أنتِ طالقٌ، يقع ثلاثاً، لأنه أضاف الطلاق إلى زمانٍ خالي عنه، وقد وُجِدَ زمانٌ لطيفٌ، وهو وقت قوله: أنتِ طالقٌ قبل أن يفرغ منه. ولنا: وهو وجه الاستحسان أن قوله أنتِ طالقٌ هو زمان البرِّ، وزمان البرِّ لا يدخل في اليمين. ويوضحه: أن البرِّ مراد الحالف، ولا يتأتى له البرُّ إلا بعد أن يجعل هذا القدر مستثنى، وما لا يستطيع الامتناع عنه يجعل عفواً. وأصل المسألة فيما إذا قال: إن ركبت هذه الدابة وهو راكبها، فأخذ في النزول في الحال، حيث لا يحثّ عندهم، ويحثّ عند زُفَرٍ.

(وفي إِذَا) بَأَنَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا لَمْ أَطْلِقْكَ، أَوْ إِذَا مَا لَمْ أَطْلِقْكَ (يُنَوَّى) بتشديد الواو المفتوحة، أي يُشَأَلُ عن نيته ويعمل بما في طويته، فإن قال: نويت الظرف - وهو الوقت - يقع الطلاق في الحال، وإن قال: نويت الشرط يقع في آخر العُمُر، لأن لفظ «إِذَا» يحتملها لاستعماله فيهما. (فإن لَمْ يَنْوِ) شيئاً (فَك: «إِنْ» عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) لا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا آخِرَ الْعُمُرِ. وبه قال الشافعي، وفي قول أحمد. وك: متى عند أبي يوسف ومحمد، فيقع الطلاق حين سكت، وبه قال مالك، والشافعي في الأصح، وأحمد في رواية. لأن كلمة «إِذَا» لا تكون شرطاً إلا في الشعر كما هو مذهب البصريين من النحاة، ومنه قول القائل:

وَاشْتَفْنِي مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَنَى إِذَا تُصِبُّكَ خِصَاصَةٌ<sup>(١)</sup> فَتَجْمَلِ

ولهذا لو قال: إِذَا شِئْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، لا يخرج الأمر من يدها بالقيام عن المجلس، كما لو قال: متى شِئْتِ، بخلاف إن شِئْتِ. ولأبي حنيفة أن «إِذَا» قد تكون للشرط كما هو مذهب الكوفيين، فإذا كانت هنا للشرط لا تطلق المرأة في الحال، وإن كانت للوقت تطلق فيه. فوقع الشك في الطلاق في الحال، فلا تطلق فيه. وإنما لم يخرج الأمر من يدها بالقيام من المجلس في قوله: إِذَا شِئْتِ، لأن الأمر صار في يدها بيقين، فلا يخرج بالشك.

(وَالْيَوْمُ لِلنَّهَارِ) وهو من طلوع الشمس إلى الغروب، وهذا هو المعنى الغزفي.

(١) الخصاصة: الفقر والحاجة وسوء الحال. المعجم الوسيط ص ٢٣٨، مادة (خصص).

مَعَ فِعْلٍ مُّمْتَدٍّ ك: أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ، وَلِلْوَقْتِ الْمُطْلَقِ مَعَ فِعْلٍ لَا يَمْتَدُّ، كَأَنْتَ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ.

وأما الشرعي فهو من طلوع الصبح الصادق إلى غروب جزم الشمس، وكل منهما حقيقي. ومعناه [٤٨ - ب] المجازي هو مطلق الوقت. (مَعَ فِعْلٍ مُّمْتَدٍّ)، وفي نسخة: يمتد. وهو ما يقبل التوقيت (كَأَمْرُكَ بِيَدِكَ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ) فإن الأمر باليد ممتد لقبوله التوقيت. وفي «شرح الوقاية»: أن المراد بالامتداد امتداداً يمكن أن يستوعب النهار لا مطلق الامتداد، لأنهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد، ولا شك أن التكلم قد يمتد زماناً طويلاً، لكن لا يمتد بحيث يستوعب النهار.

(وَلِلْوَقْتِ الْمُطْلَقِ مَعَ فِعْلٍ لَا يَمْتَدُّ، كَأَنْتَ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ) لأن اليوم يطلق ويُزاد به النهار، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾<sup>(١)</sup> ويطلق ويُزاد به الوقت كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهْمُ يَوْمَئِذٍ دُجْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> بدليل أن من فرّ من الزحف ليلاً أو نهاراً يستحق الوعيد، وكما في قول الشاعر:

فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا

يُرَادُ مُطْلَقُ الْوَقْتِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup> فيحمل مع الفعل الممتد كالصوم والسير والزكوب وتخيير المرأة على النهار، ومع غير الممتد كالطلاق والعناق على مطلق الوقت رعاية للمناسبة واستعمال العرف. وهذا التفصيل إذا لم يكن له نية. أما لو قال في غير الممتد: شئت<sup>(٤)</sup> النهار، فإنه يصدق قضاءً، لأنه نوى حقيقة كلامه فيصدق وإن كان فيه تخفيف على نفسه.

قيّد باليوم لأن النهار لا يكون إلا للبياض خاصة، والليل لا يكون إلا للسواد خاصة، سواء كان الفعل ممتداً أو غير ممتد. واختلفت عباراتهم فيما إذا اغتبر الامتداد وعدمه: فمنهم من يعتبره في المضاف إليه اليوم، لأن المضاف يحصل له التعريف والاختصاص من المضاف إليه، وهو مختار فخر الإسلام والصدر الشهيد والعنابي حيث اعتبروه في الشرط. ومنهم من يعتبره في الجواب والجزاء، لأنه هو العامل فيه.

(١) سورة الجمعة، الآية: (٩).

(٢) سورة الأنفال، الآية: (١٦).

(٣) سورة آل عمران، الآية: (١٤٠).

(٤) في المخطوط: عتيت، والمثبت من المطبوع.

وفي: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِغَيْرِ الْمَدْخُولَةِ، يَقَعْنَ، وَبِالْعَطْفِ تَبِينُ بِالْأَوَّلِ، كَمَا لَوْ عَلَّقَ وَقَدَّمَ الشَّرْطَ. وَيَقَعُ الْكُلُّ إِنْ أَخَّرَ الشَّرْطَ.

وفي «شرح الكنز»: والأوجه أن يعتبره الممتدّ منهما، وعليه مسائلهم.

(وفي أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِغَيْرِ الْمَدْخُولَةِ يَقَعْنَ) وهو قول عمر وعليّ وابن عباس وأبي هريرة وجمهور العلماء. وقال الحسن البصريّ وعطاء وجابر بن زيد: تقع واحدة، لأنها تبين بقوله: أَنْتِ طَالِقٌ لا إلى عدّة، فيصادفها قوله ثلاثاً وهي بائن فلا يقع به شيء، وصار كقوله أنت [٤٩ - أ] طالق وطالق وطالق. ولنا أن الثلاث صفة للطلاق الذي أوقعه، والموصوف لا يوجد بدون صفته، فصار الكلام واحداً، وصار كقوله: أوقعت عليك ثلاث تطبيقات.

(وبِالْعَطْفِ) نحو: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ، أو بالتكرير من غير عطفٍ نحو: أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ (تَبِينُ بِالْأَوَّلِ) وكانت الثنتان فيما لا يملك، وهو قول عليّ وابن مسعود وزيد وإبراهيم. وقال ابن [أبي] (١) ليلى: إذا كان في مجلسٍ واحدٍ يقع ثلاث تطبيقات، لأن المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ويجعلها واحداً. وقال مالك، والشافعيّ في القديم، والأوزاعيّ، والليث بن سعد: تطلق ثلاثاً. وقال أحمد: إن ذكر بالواو تطلق ثلاثاً وإلا تبين بالأوّل، لأن المذكور بحرف الجمع كالمذكور بلفظ الجمع. ولهم: أنّ المجلس واحدٌ وهو يجمع المتفرقات، فيقع الثلاث.

ولنا: أنّ الواو لمطلق العطف وليس في آخر الكلام ما يغيّر أوّله من شرط أو استثناء وكان كل واحد إيقاعاً على حدة، فتبين بالأوّل، ولم تبق محلاً للثاني لأنها غير معتدّة.

(كَمَا) تَبِينُ بِالْأَوَّلِ (لَوْ عَلَّقَ وَقَدَّمَ الشَّرْطَ) بأن قال لغير المدخول بها: إن دخلت الدار فأنت طالق واحدةً وواحدةً وواحدةً، أو فأنت طالق طالق طالق، فإنه يقع بدخولها طلقة واحدة، وهذا عند أبي حنيفة وهو وجه في مذهب الشافعيّ. وقال أبو يوسف ومحمد ومالك وأحمد وربيعه والليث بن سعد وابن أبي ليلى والقاضي أبو الطيّب - من أصحاب الشافعي -: يقع الكل.

(وَيَقَعُ الْكُلُّ إِنْ أَخَّرَ الشَّرْطَ) لأنّ آخر الكلام إذا كان فيه ما يغيّر أوّله كالشرط، توقف أوّل الكلام على آخره، ولم يكن فيه تعاقب في التعليق، فلا يكون فيه تعاقب

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

وفي: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ، قَبْلَ وَاحِدَةٍ أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَةٌ، يَقَعُ وَاحِدَةٌ فِي غَيْرِ الْمَوْطُوعَةِ، وَفِي الْمَوْطُوعَةِ ثِنْتَانِ، وَفِي قَبْلِهَا وَبَعْدَ وَمَعَهَا وَمَعَ اثْنَانِ. ....

في الوقوع، وهذا إذا كان تكرار بدون عاطفٍ أو كان العاطف الواو. وأما إذا كان الفاء فقال الكزنجي والطحاوي: أنه كالواو. ويقع مع تقديم الشرط واحدة عند أبي حنيفة والكلُّ عند أبي يوسف ومحمد.

وقال الفقيه أبو الليث في «مختلفه»: يقع واحدة بالاتفاق، لأنَّ الفاء للتعقيب وموجبه الترتيب، فيصادفها الثانية وهي أجنبية [٤٩ - ب]، وهو الصحيح. ولو كان العاطف «ثُمَّ» فَإِنَّ كَانَ الشَّرْطَ مَقْدَمًا فِي الْمَدْخُولِ بِهَا تَعَلَّقَتْ الْأُولَى، وَوَقَعَتِ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ، وَفِي غَيْرِهَا تَعَلَّقَتْ الْأُولَى وَوَقَعَتِ الثَّانِيَةُ وَلَعَا الثَّالِثَةُ. وَإِنْ كَانَ الشَّرْطَ مُؤَخَّرًا وَهِيَ مَدْخُولٌ بِهَا وَقَعَتِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ فِي الْحَالِ، وَتَعَلَّقَتْ الثَّالِثَةُ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا وَقَعَتِ الْأُولَى فِي الْحَالِ وَلَعَا مَا سِوَاهَا، وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وقال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد: يتعلق الثلاث بالشرط، سواء تقدّم أو تأخّر، وقد دخل بها أو لم يدخل. وعند وجود الشرط إن كانت مدخولة يقع ثلاث وإلا واحدة.

(وفي أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ قَبْلَ وَاحِدَةٍ أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَةٌ، يَقَعُ وَاحِدَةٌ فِي غَيْرِ الْمَوْطُوعَةِ، وَفِي الْمَوْطُوعَةِ) أَي الْمَدْخُولِ بِهَا (ثِنْتَانِ) لِبَقَاءِ الْمَحَلِّيَّةِ فِيهَا بَعْدَ وَقُوعِ الْأُولَى، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا. (وَفِي قَبْلِهَا) مَوْطُوعَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَوْطُوعَةٍ بِأَنَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ قَبْلَهَا وَاحِدَةٌ، (وَ) فِي (بَعْدَ) بِأَنَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ بَعْدَ وَاحِدَةٍ، (وَ) فِي (مَعَهَا وَ) فِي (مَعَ) بِأَنَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ مَعَهَا وَاحِدَةٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ مَعَ وَاحِدَةٍ يَقَعُ (اثْنَانِ) أَمَّا وَقُوعُ اثْنَيْنِ فِي الْمَوْطُوعَةِ وَغَيْرِهَا بِكَلِمَةِ «مَعَ» فَلَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْقُرُونِ.

وأما وقوع واحدة في غير الموطوعة وثنتين في الموطوعة بكلمة «قبل» إذا أضيفت إلى ظاهرٍ، وبكلمة «بعد» إذا أضيفت إلى [ضميرٍ، ووقوع ثنتين في الموطوعة وفي غيرها بكلمة «قبل» إذا أضيفت إلى ضميرٍ، وبكلمة «بعد» إذا أضيفت إلى ظاهرٍ،<sup>(١)</sup> فَلَأَنَّ كَلِمَةَ «قَبْلَ» وَ«بَعْدَ» إِذَا أُضِيفَتَا إِلَى ضَمِيرٍ كَانَتَا فِي الْمَعْنَى صِفَةً لِمَا بَعْدَهُمَا، وَإِذَا أُضِيفَتَا إِلَى ظَاهِرٍ كَانَتَا فِي الْمَعْنَى صِفَةً لِمَا قَبْلَهُمَا. فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ قَبْلَ وَاحِدَةٍ كَانَتِ الْقَبْلِيَّةُ صِفَةً لِلوَاحِدَةِ الْأُولَى [فتبين بها]<sup>(١)</sup>، وغير الموطوعة لم

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

وَإِنْ أَشَارَ بِالْأُصْبُعِ يُعْتَبَرُ عَدُّ الْمَنْشُورَةِ، وَإِنْ أَشَارَ بِظُهُورِهَا فَالْمَضْمُومَةُ.

وَإِنْ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِالشَّدَّةِ، أَوْ الطُّوْلِ، أَوْ العَرَضِ، أَوْ شَبَّهَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا، فَثَلَاثٌ إِنْ نَوَّاهَا، .....

تبقى محللاً للثانية، بخلاف الموطوءة فيقعان فيها.

وإذا قال: أنتِ طالقٌ واحدةٌ بعدها واحدةٌ كانت البعدية صفةً للواحدة الثانية، فتبين غير الموطوءة بالأولى، ولم تصر محللاً للثانية، بخلاف الموطوءة فيقعان فيها. وإذا قال: أنتِ طالقٌ واحدةٌ قبلها واحدةٌ كانت [٥٠ - أ] القبليّة صفةً للواحدة الثانية، وليس في وُسْعِهِ تقديمها على الأولى، وفي وسعِهِ إيقاعها في الحال، فيقع ما في وسعِهِ، فيقع ثنتان. وإذا قال: أنتِ طالقٌ واحدةٌ بعد واحدةٍ كانت البعدية صفةً للواحدة الأولى فيقتضي الكلام وقوعها بعد الثانية، وليس في وسعِهِ ذلك فيقعان جميعاً.

ومذهب مالك كمذهبننا، ومذهب الشافعي في «قبل» مع الضمير وجهان: أحدهما أنه لا يقع شيء، والثاني أنه يقع واحدة، وفي الثلاث صور الآخر يقع واحدة.

(وَإِنْ أَشَارَ بِالْأُصْبُعِ) أي ببطون الأصابع إلى عدد الطلاق (يُعْتَبَرُ عَدُّ الْمَنْشُورَةِ) ولا يصدق قضاء في نية المضمومة (وَإِنْ أَشَارَ بِظُهُورِهَا) بأن جعل ظهر الأصابع إلى المرأة وبتنّها إلى نفسه (فَالْمَضْمُومَةُ) معتبرة وإن كان في الأصل أن تقع الإشارة بالمنشورة، هكذا ذكر شمس الأئمة في «شرح الكافي» عن بعض المتأخرين.

والمذكور في «الظهيرية» وسائر الكتب: أنّ المعتبر المنشورة مطلقاً، حتى لو قال: عنتي المضمومة لا يُصَدَّقُ قضاءً. ومما يدلّ على اعتبار عدد المنشورة مطلقاً ما رَوَى البُخَارِيُّ ومسلم من حديث جبلة بن سحيم أنه قال: سمعت ابن عمر يقول: قال النبي ﷺ: «الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» وخنس<sup>(١)</sup> الإبهام في الثالثة. ولولا اعتبار عدد المنشورة لكان الشهر إحدى وعشرين يوماً لا تسعة وعشرين يوماً.

(وَإِنْ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِالشَّدَّةِ) بأن قال: أنتِ طالقٌ بائناً أو البيّنة، أو أشدّ الطلاق، أو أكبره، أو أعظمه، أو أسوأه، أو أفحشه، أو أخبثه، أو طلاق الشيطان، أو طلاق البدعة، أو ملء البيت (أَوْ الطُّوْلِ أَوْ العَرَضِ) أي بهما: بأن قال: أنتِ طالقٌ طليقةً طويلةً أو عريضةً، (أَوْ شَبَّهَهُ) أي الطلاق (بِمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا) أي على ما ذُكِرَ من الشدة أو الطول أو العرض، بأن قال: أنتِ طالقٌ كالجبيل أو كالف (فَثَلَاثٌ إِنْ نَوَّاهَا) أي الثلاث

(١) خنس: أخطر. المعجم الوسيط ص ٢٥٩، مادة (خنس). أي أخطر إبهامه وقبضه.

وَالْأَفْبَائِثَةُ وَكِتَابَتُهُ مَا يَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ فَتَخَوُّ: اخْرُجِي، وَادْهَبِي، وَقُومِي، يَحْتَمِلُ رَدًّا.  
ونحو: خَلِيَّةٌ، بَرِيَّةٌ، بَائِنٌ، بَثَّةٌ، حَرَامٌ، يَصْلُحُ سَبًّا. ....

(وَالْأ) أي وإن لم ينو شيئاً أو نوى واحدة أو اثنتين (فَبَائِثَةٌ) واحدة، لأنَّ وصف الطلاق بالشُّدَّةِ والطول والعرض وتشبيهه بما يدلّ على ذلك إمّا هو اعتبار أثره، وذلك بكونه بائناً [٥٠ - ب]. والبيونة نوعان: خفيفة، وغلظة، فإذا نوى الغلظة صحّت نيته، وإذا نوى الشنتين لا تصحّ بيّتهما، لأن البيونة جنسٌ يحتمل الأقل والأكثر دون العدد، والشتان عددٌ.

وقال مالك والشافعي وأحمد: إذا قال للمدخول بها: أنت طالقٌ بائنٌ يقع رجعيّاً. لأن قوله: أنت طالقٌ صريحٌ وهو رجعيٌ وقوله بائنٌ تغيير له فيردُّ عليه. ولنا: أنه وصف الطلاق بما يحتمله فلا يكون تغييراً<sup>(١)</sup> له بل تبييناً. وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في أنت طالقٌ كالجبل: يقع رجعية، لأنه يحتمل التشبيه في الوحدة وفي العظم، وهو في الوحدة رجعيةٌ وفي العظم بائنة، فلا تقع البيونة بالشك.

وَأبي حنيفة أنّ التشبيه يقتضي زيادة، وذلك بالبيونة. ولو شبه الطلاق بعدد ما لا عدد له بأن قال: أنت طالقٌ كعدد الشمس، وكعدد التراب فهي بائنة في قول أبي حنيفة، لأن التشبيه يقتضي ضرباً من الزيادة، ولا يمكن حمله على الزيادة في العدد، فيحمل على الزيادة في الصفة. وقال أبو يوسف: رجعية، واختاره إمام الحرمين من الشافعية، لأن التشبيه بالعدد فيما لا عدد له لغوّ فيبقى قوله: أنت طالقٌ، وبه يقع رجعية. وقال محمد والشافعي وأحمد: ثلاثٌ، لأن مثل هذا الكلام يراد به الكثرة.

(وَكِتَابَتُهُ) وهي لغةٌ: ضدّ التصريح، والمراد بها عند الفقهاء هنا (مَا يَحْتَمِلُهُ) أي لفظ يحتمل الطلاق (وَغَيْرُهُ) فيفتقر إلى نية في حالة الرضا وعدم مذاكرة الطلاق. وكذا الكتابة المستبينة في لوح بمذاد أو في رملٍ ونحوه يحتاج إلى نية أو دلالة حال واحترز بالمستبينة عن الكتابة في الماء والهواء والصخرة الصّماء ونحوها بلا مداد، فإنه لا يقع به شيءٌ وإن نوى. فلو كتب رسالة على رسم الكتابة بأن كتب: أما بعد، يا فلانة إذا بلغك كتابي هذا، فأنت طالقٌ، فإنه يقع به الطلاق، ولا يصدق قضاءً في عدم النية، لدلالة الحال في الكل.

(فَتَخَوُّ: اخْرُجِي، وَادْهَبِي، وَقُومِي، يَحْتَمِلُ رَدًّا) لسؤال المرأة الطلاق بأن يريد تبعيها عن نفسه، وجواباً لسؤالها الطلاق بأن يريد الخرجي لأنها طلقتك، وكذا البواقي (ونحو: خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ بَائِنٌ، بَثَّةٌ، حَرَامٌ، يَصْلُحُ سَبًّا) للمرأة بأن يُراد خَلِيَّةٌ من الخير،

(١) في المطبوع: تفسير، والمثبت من المخطوط.

وَنَحْو: اَعْتَدِي، وَاسْتَبْرِي رَحِمَكَ، أَنْتِ وَاحِدَةٌ، أَنْتِ حُرَّةٌ، اخْتَارِي، أَمْرُكَ بِيَدِكَ، وَسَرَّخْتُكَ، وَفَارَقْتُكَ، لَا يَحْتَمِلُهُمَا.

فَفِي الرِّضَاءِ يَتَوَقَّفُ الكُلُّ عَلَى النِّيَّةِ، وَفِي الغَضَبِ الأَوَّلَانِ، وَفِي مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ الأَوَّلِ فَقَطُ، فَإِنَّ نَوَى الثَّلَاثَ يَقَعْنَ والأَوَّلُ.....

بَرِيَّةٌ عَنِ الطَّاعَةِ أَوْ عَنِ المِحَامِدِ [٥١ - أ]، وَبَائِثٌ عَنِ الرُّشْدِ وَالدِّينِ، وَبِتَّةٌ عَنِ الأَخْلَاقِ الحَسَنَةِ، لِأَنَّ البَيْنَ وَالبِتَّ بِمَعْنَى القَطْعِ، حَرَامٌ فِي الصَّحْبَةِ أَوْ العِشْرَةِ، وَيُصَلِّحُ جَوَاباً لِسُؤَالِهَا الطَّلَاقُ: بِأَنَّ يَرَادُ أَنْتِ خَلِيَّةٌ لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ وَكَذَا البَوَاقِي.

(وَنَحْو: اَعْتَدِي، وَاسْتَبْرِي رَحِمَكَ، أَنْتِ وَاحِدَةٌ، أَنْتِ حُرَّةٌ، اخْتَارِي، أَمْرُكَ بِيَدِكَ، وَسَرَّخْتُكَ، وَفَارَقْتُكَ، لَا يَحْتَمِلُهُمَا) أَي الرَّدُّ لِسُؤَالِ المَرْأَةِ، وَالسَّبُّ لَهَا، وَإِنَّمَا يُصَلِّحُ جَوَاباً لِسُؤَالِهَا وَمَعَانِي أُخْر.

(فَفِي الرِّضَاءِ) وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونُ غَضَبٌ وَلَا مُذَاكِرَةٌ طَلَاقٍ (يَتَوَقَّفُ الكُلُّ عَلَى النِّيَّةِ) لِلاَحْتِمَالِ وَعَدَمِ دَلَالَةِ الحَالِ (وَفِي الغَضَبِ) يَتَوَقَّفُ القِسْمَانِ (الأَوَّلَانِ) عَلَى النِّيَّةِ لِأَنَّ الأَوَّلَ لَمَّا احْتَمَلَ الرَّدُّ وَالثَّانِي السَّبُّ، وَقَعَ الشُّكُّ فِي الجَوَابِ، فَلَا تَطْلُقُ إِلاَّ بِالنِّيَّةِ. (وَفِي مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ) يَتَوَقَّفُ (الأَوَّلُ فَقَطُ) أَي وَلَا يَتَوَقَّفُ الأَخِيرَانِ.

أَمَّا تَوَقُّفُ الأَوَّلِ فَلأنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَ الرَّدُّ وَالجَوَابُ، وَالرَّدُّ أَدْنَى مِنَ الجَوَابِ لِأَنَّ الرَّدَّ دَفَعَ وَالجَوَابُ رَفَعَ، حُجِلَ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ عَلَى الرَّدِّ. وَأَمَّا عَدَمُ تَوَقُّفِ الآخِرِينَ فَلأنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُمَا عِنْدَ مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ إِرَادَتُهُ، فَلَا يَتَوَقَّفَانِ عِنْدَهَا عَلَى النِّيَّةِ. وَالقَوْلُ قَوْلُهُ فِي تَرْكِهَا مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ، فَإِنَّ أَنْكَرَ النِّيَّةِ فِي مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ لَمْ يَصْدُقْ قَضَاءً فِيمَا يُصَلِّحُ مِنْهَا جَوَاباً فَقَطُ، وَلَا يُصَلِّحُ سَبًّا وَلَا رَدًّا، أَوْ يُصَلِّحُ جَوَاباً وَسَبًّا أَيْضاً، وَصُدِّقَ فِيمَا يُصَلِّحُ جَوَاباً وَرَدًّا. وَإِنْ أَنْكَرَهَا فِي حَالِ الغَضَبِ لَمْ يَصْدُقْ فِيمَا يُصَلِّحُ جَوَاباً فَقَطُ، وَيَصْدُقُ فِيمَا عَدَاهُ.

وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِكُنَايَتِي التَّفْوِيضِ وَهُمَا: اخْتَارِي نَفْسِكَ، وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ، إِلاَّ بِإِقَاعِهَا بَعْدَ التَّفْوِيضِ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَحَلِّهِ. وَإِنَّمَا ذُكِرَا مَعَ الكِنَايَاتِ هُنَا لِاحْتِمَالِهَا تَخْيِيرُهَا فِي نَفْسِهَا بِالإِقَامَةِ عَلَى النُّكُاحِ وَعَدَمِهِ، وَاحْتِمَالِهَا تَخْيِيرُهَا فِي غَيْرِهِ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ كِسْوَةٍ. فَإِنَّ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ قَصْدَ الطَّلَاقِ، كَانَ القَوْلُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ، إِلاَّ إِذَا كَانَ بَعْدَ مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ، أَوْ فِي حَالِ الغَضَبِ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً.

(فَإِنَّ نَوَى الثَّلَاثِ) بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ مِنَ الكِنَايَاتِ كَلِّهَا سِوَى ثَلَاثَةِ الأَلْفَاظِ تَذَكَّرْ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الاستِثْنَاءِ، وَسِوَى لَفْظِ اخْتَارِي كَمَا سَيَأْتِي (يَقَعْنَ) الثَّلَاثِ، (وَإِلاَّ) أَي وَإِنْ

فَبَائِنَةٌ. وَفِي اعْتَدَيَّ، وَاسْتَبْرَيْتِي رَحِمَكَ، وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَيَقَعُ بِإِسْنَادِ الْبَيْتُونَةِ وَالْحُزْمَةِ إِلَيْهِ، لَا الطَّلَاقِ.

لم ينوِ الثَّلَاثَ: بَأَن لَمْ يَنْوِ شَيْئاً، أَوْ نَوَى وَاحِدَةً أَوْ ثَنَتَيْنِ (فَبَائِنَةٌ) أَي فَيَقَعُ وَاحِدَةً بَائِنَةً. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: يَقَعُ بِهَا رَجْعِيٌّ إِنْ لَمْ [٥١ - ب] يَنْوِ الثَّلَاثَ. وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ، فَقَالَ عُمَرُ وَابْنُ مَسْعُودٍ: الْوَاقِعُ بِهَا رَجْعِيٌّ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصْنَفِهِ»، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «آثَارِهِ». وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَامَّةُ الصَّحَابَةِ: الْوَاقِعُ بِهَا بَائِنٌ. وَأَمَّا لَا تَصَحَّ نَيْتُهُ اثْنَتَيْنِ عِنْدَنَا خِلَافاً لِرُفْرُ، لِأَنَّ مَعْنَى التَّوْحِيدِ مَرَاعَى فِي أَلْفَاظِ الْوُحْدَانِ وَذَلِكَ بِالْفَرْدِيَّةِ أَوْ الْجَنْسِيَّةِ، وَالْمَثْنَى بِعَزْلِ مِنْهُمَا.

(وَفِي اعْتَدَيَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ لِسُؤْدَةَ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَطْلُقَهَا: اعْتَدَيْ (وَاسْتَبْرَيْتِي رَحِمَكَ) لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّفْسِيرِ لِمَا قَبْلَهُ (وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ) يَقَعُ (رَجْعِيَّةٌ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ نَسَبِ الْوَاحِدَةِ وَعَدَمِهِ، لِأَنَّ الْعَوَامَّ، بَلْ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ الْكِرَامِ لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ وَجْهِ الْإِعْرَابِ. وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ: إِنْ نَسَبَ الْوَاحِدَةَ تَقَعُ رَجْعِيَّةٌ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ، لِأَنَّهُ نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ، وَإِنْ رَفَعَهَا لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَإِنْ نَوَى، لِأَنَّهُ نَعَتْ لِلْمَرْأَةِ، وَإِنْ سَكَّنَ يَحْتَاجُ إِلَى الثَّبِيَّةِ لِاحْتِمَالِ الْأَمْرَيْنِ. وَقِيلَ: يَجُوزُ الرِّفْعُ لِكَوْنِهِ نَعْتاً لِمَصْدَرٍ، أَي أَنْتِ تَطْلِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ لِكَوْنِهِ نَعْتاً لِمَصْدَرٍ آخَرَ، أَي أَنْتِ مُتَكَلِّمَةٌ كَلِمَةً وَاحِدَةً، فَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ.

(وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ الْبَائِنُ (بِإِسْنَادِ الْبَيْتُونَةِ وَالْحُزْمَةِ إِلَيْهِ) بَأَن قَالَ: أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ، أَوْ قَالَ: أَنَا مِنْكَ حَرَامٌ وَنَوَى الطَّلَاقَ، كَمَا يَقَعُ بِإِسْنَادِهِمَا إِلَى الْمَرْأَةِ (لَا الطَّلَاقِ) أَي لَا يَقَعُ بِإِسْنَادِ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ شَيْءٌ بَأَن قَالَ: أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: يَقَعُ الطَّلَاقُ إِذَا نَوَاهُ.

وَحَجَّتْنَا فِي ذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرُجُوعِهَا: لَوْ كَانَ إِلَيَّ مَا إِلَيْكَ لَرَأَيْتُ مَاذَا أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: جَعَلْتُ إِلَيْكَ مَا إِلَيَّ، فَقَالَتْ: طَلَّقْتُكَ. فَرَفَعَهُ ذَلِكَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: خَطَأَ اللَّهُ نَوَاهَا<sup>(١)</sup>، هَلَّا قَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي مِنْكَ. ثُمَّ الطَّلَاقُ وَاقِعٌ بِ: لَسْتُ بِامْرَأَتِي، أَوْ: لَسْتُ زَوْجَكَ، إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافاً لِهَمَّا.

وَيَلْحَقُ الطَّلَاقُ الصَّرِيحَ مِثْلَهُ: ك: أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ، وَيَلْحَقُ الْبَائِنُ أَيْضاً: ك: أَنْتِ بَائِنٌ أَنْتِ طَالِقٌ، وَيَلْحَقُ الْبَائِنُ الصَّرِيحَ: ك: أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ بَائِنٌ، وَلَا يَلْحَقُ

(١) أَي نَيْتِهَا. وَفِي الْمَخْطُوطِ: «نَوَاهَا». وَفِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ: «خَطَأَ اللَّهُ...» وَمَعْنَى خَطَأَ: ضَرَبَ.



## فَصْلٌ فِي تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ

تَفْوِيضُ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا يَتَّقِيْدُ بِمَجْلِسِ عِلْمِهَا،

بائناً مثله: ك: أَنْتِ بَائِنٌ أَنْتِ حَرَامٌ. وقد نظم بقوله:

وَكُلُّ طَلَاقٍ بَعْدَ أُخْرَى وَاقِعٌ سِوَى بَائِنٍ مَعَ مِثْلِهِ لَا يُعْلَقُ [٥٢ - أ]

وهذا عندنا، وعند الشافعي لا يلحق البائن الصريح كما لا يلحق البائن حتى لو قال لها بعد الخُلْع: أَنْتِ بَائِنٌ لَا يَقَعُ اتِّفَاقاً. أمّا عندنا فلأنّ البائن لا يلحق البائن، وأمّا عنده فلأنّ الخُلْعَ فسُخِّ في أحد قوليه. ولأنّ الرَّجْعِيَّ لا يلحق البائن عنده. ولو قال لها بعد الخُلْع أو الطَّلَاق على ما لي: أَنْتِ طَالِقٌ يَقَعُ عندنا، وعنده لا يقع. له: أَنْ هَذَا تَصَرَّفَ لَمْ يَصَادَفَ فِي مَحَلِّهِ فَيَلْفُو، وهذا لأنّ الطَّلَاقَ شَرِيحاً لإزالة ملك النكاح، وقد زال بالخُلْع أو الطَّلَاق على ما لي، فلا يقع الطَّلَاق بعده كما بعد انقضاء العِدَّة.

ولنا: قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾<sup>(١)</sup> يعني الخُلْع، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ﴾<sup>(٢)</sup> والفاء للوصل والتعقيب، فيكون هذا تنصيهاً على وقوع الطَّلَاق الثالثة بعد الخُلْع. وعن أبي سعيد الخُدْرِيّ، عن النبي ﷺ: «المُخْتَلَعَةُ يَلْحَقُهَا صَرِيحُ الطَّلَاقِ مَا دَامَتْ فِي العِدَّةِ». رواه أبو يوسف في «الأُمالي» بإسناده عن النبي ﷺ، وبه قال ابن مسعود، وعمران بن الحُصَيْن، وأبو الدَّرْدَاءِ، وسعيد ابن المُسَيَّبِ، وشُرَيْح، وطَاوُس، والزُّهْرِيّ، والنَّخَعِيّ، والحَكَم، وحَمَّاد، ومَكْحُول، وعطاء، والثَّوْرِيّ، والله تعالى أعلم.

## فَصْلٌ فِي تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ

(تَفْوِيضُ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا) بَأْنُ قَالَ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ (يَتَّقِيْدُ بِمَجْلِسِ عِلْمِهَا) غَائِبَةً كَانَتْ أَوْ حَاضِرَةً، فَتَطَلَّقُ نَفْسَهَا مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا ذَلِكَ، وَإِنْ قَامَتْ مِنْهُ أَوْ أَخَذَتْ فِي عَمَلٍ آخَرَ، خَرَجَ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا. وقال مالك في رواية، والشافعي في القديم: لا يتقيد بالمجلس وقال أحمد: لا يتقيد الأمر باليد بالمجلس.

لنا: ما روى عبد الرُّزَّاق في «مصنفه» عن ابن مسعود أنّه قال: إذا ملكها أمرها، فترققا قبل أن ينقض شيء فلا أمر لها. وما روى أيضاً عن جابر بن عبد الله أنه قال: إذا خيّر الرجل امرأته، فلم تختّر في مجلسها ذلك، فلا خيار لها. وما روى أيضاً هو وابن

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٠).

إِلَّا أَنْ يَقُولَ: كُلَّمَا بَشْتِ، أَوْ: مَتَى بَشْتِ، أَوْ: إِذَا بَشْتِ، بِخِلَافِ: إِنْ بَشْتِ، وَلَا يَرْجِعُ عَنْهُ.

أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعِثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُمَا قَالَا: أَيُّمَا رَجُلٍ مَلَكَ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا وَخَيَّرَهَا ثُمَّ افْتَرَقَا مِنْ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ، فَلَيْسَ لَهَا خِيَارٌ وَأَمْرَهَا إِلَى زَوْجِهَا. وَأَسْنَدُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَقَدْ قَالَ [٥٢ - ب] بِهِ عَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَشُقَيْانٌ.

وقال محمد: بلغنا عن عمر وعثمان وعليّ وابن مسعود وجابر في الرجل يخير امرأته: أنّ لها الخيار ما دامت في مجلسها ذلك، فإذا قامت من مجلسها فلا خيار لها. وقال الزُّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ وَأَبُو عُبَيْدٍ بن نصر: يبقى أمرها بيدها في ذلك المجلس، وفي غيره. وحكى صاحب «المُغْنِي» هذا القول عن عليّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ.

قلنا: لم تستقر الرواية عن عليّ، إذ قد رُوِيَ عنه كالجماعة، فكان ذلك إجماعاً من الصحابة.

قال البيهقي: وقد تعلق بعض من يجعل لها الخيار ولو قامت من المجلس بحديث تخيير عائشة، وهو في الصحيحين: «إني ذاكرك لكَ أمراً، فلا عليك أن لا تعجلي فيه حتى تستشيرني أبويك». وهذا الاستدلال غير ظاهر، لأنّه ﷺ لم يخيرها في إيقاع الطلاق بنفسها، وإنما خيرها على أنها إن اختارت نفسها أحدث عليها الطلاق، لقوله تعالى: ﴿فَتَعَالَىٰ أُنثَىٰ كُنَّ وَأَسْرَحُ كُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾<sup>(١)</sup>. انتهى.

(إِلَّا أَنْ يَقُولَ: كُلَّمَا بَشْتِ، أَوْ مَتَى بَشْتِ، أَوْ إِذَا بَشْتِ) فَإِنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِمَجْلِسِ عِلْمِهَا، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَامَّةٌ فِي الْوَقْتِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: طَلَّقْتَنِي نَفْسَكَ أَيَّ وَقْتٍ بَشْتِ، وَفِي كُلَّمَا بَشْتِ لَهَا أَنْ تَتَوَقَّعَ ثَلَاثَ طَلْقَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَتَوَقَّعَهَا جَمَلَةً، لِأَنَّ «كُلَّمَا» تَعْمُ الْأَفْعَالَ وَالْأَزْمَانَ عَمُومَ الْإِنْفِرَادِ لَا عَمُومَ الْجَمَاعَةِ، إِلَّا أَنَّ الْيَمِينَ تَنْصَرَفُ إِلَى الْمَلِكِ الْقَائِمِ، فَلَا تَمْلِكُ الْإِيقَاعَ بَعْدَ وَقُوعِ الثَّلَاثِ إِذَا رَجَعْتَ إِلَيْهِ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ.

ولو طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا جَمَلَةً لَا يَقَعُ شَيْءٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيَقَعُ وَاحِدَةً عِنْدَهُمَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ إِيْقَاعَ الثَّلَاثِ إِيْقَاعٌ لِلوَاحِدَةِ أَمْ لَا؟ وَيُؤَيِّدُ قَوْلَهُمَا رَمِيَّ الْحَصِيَّاتِ السَّبْعِ جَمَلَةً حَيْثُ يَقَعُ عَنْ وَاحِدَةٍ اتِّفَاقًا.

(بِخِلَافِ إِنْ بَشْتِ) فَإِنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِمَجْلِسِ عِلْمِهَا لَعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَمُومِ الْوَقْتِ. (وَلَا يَرْجِعُ) مِنْ فَوْضِ الطَّلَاقِ إِلَى امْرَأَتِهِ (عَنْهُ) لِأَنَّ التَّفْوِيضَ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ، فَإِنَّهُ

(١) سورة الأحزاب، الآية: (٢٨).

وإلى غَيْرِهَا لَا يَتَّقِيْدُ وَيَزْجِعُ، وَالْمَجْلِسُ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ بِالْقِيَامِ، أَوِ الذَّهَابِ، أَوْ الشَّرُوعِ فِي قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا مَضَى.

وَفُلْكَهَا كَبَيْتُهَا، وَسَيَرُ ذَائِبَتُهَا كَسَيْرِهَا. وَفِي: اخْتَارِي بِنِيَّةِ التَّفْوِيضِ فَقَالَتْ: اخْتَرْتُ، لَا يَقَعُ إِلَّا بِأَيْتَةٍ.

تعليق طلاق المرأة بتطليقها، واليمين تصرف لازم فلا يصح الرجوع عنها.

(وإلى غَيْرِهَا) عَطْفٌ عَلَى «إِلَيْهَا»<sup>(١)</sup> أي وتفويض طلاقها إلى غيرها، سواء كان صَرَّتْهَا أَوْ شَخْصاً آخَرَ (لَا يَتَّقِيْدُ) بالمجلس، [٥٣ - أ]، لأن ذلك توكيل بالطلاق وأمر بإيقاعه، والتوكيل والأمر لا يقتضيان الفور كأمر الشارع، وكباقي الوكالات. (وَيَزْجِعُ) الرُّوجُ عَنْهُ مَتَى شَاءَ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَعْمَانَ بِغَيْرِهِ لِيَكُونَ التَّصَوُّفُ لَهُ لَا عَلَيْهِ، فَلَوْ أَلْزَمْنَاهُ بِهِ لَحِقَّه الضَّرْرُ.

(وَالْمَجْلِسُ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ بِالْقِيَامِ) دُونَ الْقَعْمُودِ (أَوِ الذَّهَابِ أَوْ الشَّرُوعِ فِي قَوْلٍ) كَثِيرٌ (أَوْ عَمَلٍ) كَثِيرٌ (لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا مَضَى) مِنَ التَّفْوِيضِ، لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ دَلِيلُ الْإِعْرَاضِ.

قَيَّدْنَا الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ بِالْكَثِيرِ، لِأَنَّهَا لَوْ سَبَّحَتْ، أَوْ قَرَأَتْ آيَةً، أَوْ أَكَلَتْ شَيْئاً يَسِيراً، أَوْ لَبَسَتْ ثِيَابَهَا مِنْ غَيْرِ قِيَامٍ، لَمْ يَخْتَلِفْ مَجْلِسُهَا. وَقَيَّدَ الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ بِعَدَمِ التَّعَلُّقِ بِالتَّفْوِيضِ، لِأَنَّهَا لَوْ دَعَتْ أَبَاهَا لِلْمَشُورَةِ، أَوْ شَهِدُوا لِلشَّهَادِ، لَمْ يَخْتَلِفْ مَجْلِسُهَا، لِأَنَّ الْمَشُورَةَ لِتَحَرِّيِ الصَّوَابِ، وَالشَّهَادَةَ لِتَحَرُّزِ عَنِ الْجُحُودِ.

(وَفُلْكَهَا) أَي السَّفِينَةُ الَّتِي هِيَ فِيهَا وَقَدْ عَلِمَهَا بِالتَّفْوِيضِ (كَبَيْتُهَا) لِأَنَّ جِرْيَانَ الْقُلُوكِ لَا يُضَافُ إِلَى رَاكِبِهِ، فَثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارَ مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا كَالْبَيْتِ (وَسَيَرُ ذَائِبَتُهَا كَسَيْرِهَا) لِأَنَّ سَيْرَ الذَّائِبَةِ يُضَافُ إِلَى رَاكِبِهَا، لِأَنَّهَا تَسِيرُ بِاخْتِيَارِهِ، فَلَوْ وَقَفَتْ لَمْ يَتَطَّلْ خِيَارُهَا، وَلَوْ نَزَلَتْ بَطْلًا، وَكَذَا لَوْ رَكِبَتْ وَكَانَتْ نَازِلَةً.

(وَفِي: اخْتَارِي بِنِيَّةِ التَّفْوِيضِ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ الْأَمْرَ بِاخْتِيَارِ كِبْشُورَةٍ أَوْ مَأْكَلٍ، فَلَا بَدَّ مِنْ نِيَّةِ التَّفْوِيضِ (فَقَالَتْ: اخْتَرْتُ) نَفْسِي، أَوْ: أَنَا اخْتَارَ نَفْسِي (لَا يَقَعُ إِلَّا بِأَيْتَةٍ) وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْإِيقَاعَ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَلَا يَمْلِكُ التَّفْوِيضَ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ هَذَا الْقِيَاسُ تُرِكَ بِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَى

(١) صفحة ١١١، عند قوله: «تفويض طلاقها إليها».

وَشُرْطَ ذِكْرِ النَّفْسِ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ قَوْلُهُ: اخْتَارِي اخْتِيَارَةً، فَتَقُولُ: اخْتَرْتُ،

وقوع الطلاق وإن اختلفوا في صفته.

وقال الشافعي: يقع رجعي، وهو قول أحمد، لأنه أدنى ما يكون من الاختيار.

وقال مالك: يقع ثلاثاً، لأن الثلاث أتم ما يكون من الاختيار.

ولنا: أن اختيارها لنفسها إنما يتحقق بزوال ملك الزوج عنها، وزواله إنما هو

بالبينونة، وهي لا تستلزم الثلاث، وليس في اللفظ ما يدل عليها، فلا تقع وإن نواها،

لأن الاختيار لا يتنوع، فَبَقِيَ مجرد نية العدد وهي لا تصح، بخلاف أنتِ بائن، لأن

البينونة تنوع.

وفي «جامع الترمذي»: اختلف أهل العلم في الخيار: فَرُوِيَ عن عمر وعبد الله

[٥٣ - ب] بن مسعود أنهما قالوا: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة. وَرُوِيَ عنهما أيضاً

أنهما قالوا: واحدة يملك الرجعة، وإن اختارت زوجها فلا شيء. وَرُوِيَ عن علي أنه قال: إن

اختارت نفسها فواحدة بائنة، وإن اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة. وقال زيد بن ثابت:

إن اختارت زوجها فواحدة، وإن اختارت نفسها فثلاث. انتهى.

ولنا على أنها إن اختارت زوجها لم يقع شيء - وهو قول أكثر أهل العلم - ما روى

البخاري ومسلم من حديث عائشة قالت: خيّرنا النبي ﷺ فاخترنا الله ورسوله، فلم يعدد

ذلك شيئاً. كذا ذكره وفيه: أن ذلك كان تخييراً لا تفويضاً كما تقدم، والله تعالى أعلم.

(وَشُرْطَ ذِكْرِ النَّفْسِ مِنْ أَحَدِهِمَا) مَتَّصلاً أَوْ مَنْفَصَلاً فِي الْمَجْلِسِ. وقال مالك

والشافعي وأحمد: لا يُشْتَرَطُ (أَوْ قَوْلُهُ: اخْتَارِي اخْتِيَارَةً) أَوْ تَطْلِيْقَةً، أَوْ مَا يَكُونُ كِنَايَةً

عن ذلك في أحد كلامهما (فَتَقُولُ: اخْتَرْتُ) أَوْ: أَخْتَارُ نَفْسِي. والقياس في قولها: أنا

أختار نفسي عدم الوقوع كما قال الشافعي، لأنه وَعَدُّ، كما لو قال: طَلَّقِي نَفْسَكَ،

فَقَالَتْ: أَنَا أَطَلَّقُ نَفْسِي، حَيْثُ لَا تَطْلُقُ.

ووجه الاستحسان أن الكلام يجعل جواباً بالشئ، وهي ما في الصحيحين عن

عائشة أنها قالت: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَخْيِيرَ أَزْوَاجِهِ بِدَأْبِي فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لِكِ

أَمْرٍ إِلَى أَنْ قَالَتْ: فَقُلْتُ: فِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبِي، فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ».

ثم فعل أزواج النبي ﷺ مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتُ. وفي لفظ لمسلم: كلا، بل أختار الله

ورسوله، واعتبره رسول الله ﷺ جواباً.

وفي المعقول فإن المضارع قد يُراد به الحال كما في قول الشاهد: أشهد،

وقول الكافر: أشهد أن لا إله إلا الله، فإنه يُراد به التحقيق حتى صار به مسلماً، لأنه

وَلَوْ كَرَّرَهَا ثَلَاثًا فَأَخْتَارَتْ إِحْدَاهَا فَثَلَاثٌ. وَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي، أَوْ اخْتَرْتُ نَفْسِي بِتَطْلِيقَةٍ، فَبَائِنَةٌ. وَلَوْ قَالَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ بِنَيْةِ التَّفْوِيزِ، فَطَلَّقْتَ نَفْسَهَا فَبَائِنَةٌ. وَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ يَقَعَنَّ.

وَفِي: أَمْرُكَ بِيَدِكَ فِي تَطْلِيقَةٍ، أَوْ اخْتَارِي تَطْلِيقَةً فَأَخْتَارَتْ فَرَجَعِيَّةً. وَفِي: أَمْرُكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ وَعَدَاً، يَدْخُلُ اللَّيْلُ، .....

يخبر عن اعتقاده، فكذا هنا، «أنا اختار» حكاية عن اختيارها، بخلاف قولها: أنا أطلق، لأنه لا يتصور أن تكون مطلقة في حال كونها حاكية.

(وَلَوْ كَرَّرَهَا ثَلَاثًا) بأن قال لها: اختاري اختاري اختاري (فَأَخْتَارَتْ إِحْدَاهَا) بغير لفظ التطلاق بأن قالت: اخترت الأولى، أو الوسطى، أو الأخيرة، أو اخترت اختيارة، أو باختيارة، أو مرة، أو بمرّة، أو دفعة، أو بواحدة (فَثَلَاثٌ). قيدنا بغير لفظ التطلاق، لأنها [٥٤] - [لو قالت: اخترت التطلاق الأولى تطلق واحدة باتفاق. وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قالت: اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة تطلق واحدة. وهو اختيار الطحاوي.

(وَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي، أَوْ اخْتَرْتُ نَفْسِي بِتَطْلِيقَةٍ، فَبَائِنَةٌ) كذا في «المبسوط»، و«الجامع الكبير»، و«الزيادات»، و«جوامع الفقه»، وعمامة نسخ «الجامع الصغير» سوى «جامع صدر الإسلام»، فإن فيه ما في «الهداية»: أنه يقع طلاق رجعية اعتباراً لما أتت به من صريح الطلاق. وفي «الفوائد الظهيرية»: هذا سهو وقع من الكاتب، لأن المرأة تتصرف بحكم التفويض وهو عندنا تطلاق بائنة. وفي «شرح الوقاية»: ذكر في «الهداية» أنه يقع واحدة يملك الرجعة، فقيل: هذا غلط وقع من الكاتب، وقيل: فيه روايتان: إحداهما: أنه يقع واحدة رجعية، لأن لفظها صريح، والأخرى: أنه بائنة، وهذا أصح. انتهى.

(وَلَوْ قَالَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ بِنَيْةِ التَّفْوِيزِ فَطَلَّقْتَ نَفْسَهَا) بأن قالت: طلق نفسي واحدة، أو اخترت نفسي بتطلاق (فَبَائِنَةٌ) أي يقع طلاق بائنة (وَإِنْ نَوَى الزَّوْجَ الثَّلَاثَ) فقالت: اخترت نفسي بواحدة (يَقَعَنَّ) لأن الاختيار يصلح جواباً للأمر باليد لكونه تملكاً كالتهيير، فصار كأنها قالت: اخترت نفسي بمرّة واحدة وبذلك يقع الثلاث. وقال مالك: يقع بالتفويض ثلاث. وقال الشافعي وأحمد: رجعية.

(وَفِي أَمْرُكَ بِيَدِكَ فِي تَطْلِيقَةٍ، أَوْ اخْتَارِي تَطْلِيقَةً فَأَخْتَارَتْ) نفسها (فَرَجَعِيَّةً) لأنها تتصرف بجعل الزوج، وهو إنما جعل لها تطلاق صريحة، والصريح يعقب الرجعة.

(وَفِي: أَمْرُكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ وَعَدَاً يَدْخُلُ اللَّيْلُ) لأنه لم يتخلل بين الوقتين

وَأَنْ رُدَّ فِي الْيَوْمِ لَا يَبْقَى بَعْدَهُ. وَإِنْ قَالَ: الْيَوْمَ وَبَعْدَ غَدٍ، يَخْتَلِفُ الْحُكْمَانِ. وَفِي: طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ نَوَى ثَلَاثًا يَقَعْنَ، وَإِلَّا فَرَجَعِيَّةٌ. وَفِي: طَلَّقِي ثَلَاثًا يَقَعُ، لَا فِي عَكْسِهِ.

وَلَوْ أَمَرَ بِالْبَائِنِ أَوْ الرَّجْعِيِّ فَعَكَسَتْ يَقَعُ مَا أَرَادَ بِهِ.

وَالشَّرْطُ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ، مَشِيئَةٌ مَنْجُزَةٌ أَوْ مُعَلَّقَةٌ بِمَا قَدْ عَلِمَ وَجُودُهُ، لَا مَا يُعْلَمُ وَجُودُهُ.....

المذكورين وقت من جنسهما لم يتناوله الأمر، فكان أمراً واحداً (وإن رُدَّ) الأمر من المرأة (في اليوم لا يبقى بعده) أي في الغد، كما لا يبقى في آخر النهار إذا قال لها: أمرك بيدك اليوم وردت في أوله.

(وإن قال): أمرك بيدك (اليوم وبعده غد يختلِف الحكمَان) السابقان فلا يدخل الليل هنا، وإن رد الأمر في اليوم يبقى بعد الغد خلافاً لِرُفْر (وفي: طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ نَوَى ثَلَاثًا) فطلقت ثلاثاً: جملةً أو متفرقاً (يقَعْنَ وَإِلَّا) أي وإن لم ينو ثلاثاً [٥٤ - ب] بأن لم ينو شيئاً، أو نوى واحدة أو اثنتين والمرأة ليس بأمة (فَرَجَعِيَّةٌ) أي فيقع طلاق رجعية (وفي: طَلَّقِي) نفسك (ثَلَاثًا) فطلقت واحدة (يقَعُ) واحدة، وهو قول الشافعي وأحمد. وقال مالك: لا يقع شيء، لأنها أتت بغير ما فوض إليها.

ولنا: أنها ملكت إيقاع الثلاث فتملك إيقاع الواحدة، لأن من ملك شيئاً ملك أي جزء من أجزائه (لَا فِي عَكْسِهِ) أي لا يقع شيء في: طَلَّقِي نَفْسَكَ واحدة، فطلقت ثلاثاً. وهذا عند أبي حنيفة، وهو رواية عن مالك، [وقول رُفْر. وقال أبو يوسف ومحمد: يقع واحدة، وهو قول الشافعي وأحمد ورواية عن مالك<sup>(١)</sup>، لأنها أتت بما تملكه وزيادة، فيقع ما تملكه وتُلغى الزيادة. لأبي حنيفة: أنها مخالفة، فكانت مبتدئة لا مجيبة، وذلك أنه فوض إليها واحدة، فأنت بغيرها وهو الثلاث.

(وَلَوْ أَمَرَ بِالْبَائِنِ أَوْ الرَّجْعِيِّ فَعَكَسَتْ) بأن قالت: طَلَّقْتِ نَفْسِي طَلَقَةً رَجْعِيَّةً فِي جَوَابِ: طَلَّقِي نَفْسَكَ طَلَقَةً بَائِنَةً، أَوْ قَالَتْ: طَلَّقْتِ نَفْسِي طَلَقَةً بَائِنَةً فِي جَوَابِ: طَلَّقِي نَفْسَكَ طَلَقَةً رَجْعِيَّةً (يقَعُ مَا أَرَادَ بِهِ) الرُّوجُ كَذَا فِي «الهداية». والمذكور في «الخزانة»: أَنَّهُ إِذَا عَكَسَتْ لَمْ يَقَعْ أَصْلًا.

(وَالشَّرْطُ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ مَشِيئَةٌ مَنْجُزَةٌ) أي غير معلقة بشيء بأن تقول: شئت، من غير أن تعلق (أَوْ مُعَلَّقَةٌ بِمَا قَدْ عَلِمَ وَجُودُهُ) نحو شئت إن مضى

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

بَعْدُ، كَمَا لَوْ قَالَتْ: سِئْتُ إِنْ سِئْتُ، فَقَالَ: سِئْتُ.

وَفِي: كَلَّمَا سِئْتُ تُطَلِّقُ ثَلَاثًا مُتَّفَرِّقَةً لَا بَعْدَ التَّخْلِيلِ. وَفِي: كَيْفَ سِئْتُ تَقَعُ بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثَ إِنْ نَوَتْ وَلَمْ تُخَالِفْهَا نِيَّتَهُ، وَإِلَّا فَرَجَعِيَّةً. وَفِي: مَا سِئْتُ مِنْ ثَلَاثٍ مَا دُونَهَا.

أَمْسَ، أَوْ إِنْ كَانَتْ السَّمَاءُ فَوْقَنَا، لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِمَا عُيِّلِمَ وَجُودَهُ تَنْجِيزٌ. فَقَوْلُهُ: الشَّرْطُ مَبْتَدَأٌ، وَمَشِيئَةٌ خَيْرُهُ، وَمَعْلَقَةٌ عَطْفٌ عَلَى مُنَجِّزَةٍ، وَمَنْجُزَةٌ صِفَةٌ لِمَشِيئَةٍ (لَا مَا يُعْلَمُ وَجُودُهُ بَعْدُ) ذَلِكَ كَمَا لَوْ قَالَتْ: سِئْتُ إِنْ كَانَ كَذَا، الْأَمْرُ لَمْ يَجِئْ بَعْدَ، وَ (كَمَا لَوْ قَالَتْ: سِئْتُ إِنْ سِئْتُ، فَقَالَ: سِئْتُ) لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِالمَشِيئَةِ الْمُرْسَلَةِ، وَهِيَ أَتَتْ بِالمَشِيئَةِ الْمَعْلَقَةِ فَلَمْ يَوْجِدِ الشَّرْطَ، فَخَرَجَ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا لِاسْتِغَالِهَا بِمَا لَا يَعْنِيهَا.

(وَفِي) أَنْتِ طَالِقٌ (كَلَّمَا سِئْتُ تُطَلِّقُ) الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا (ثَلَاثًا مُتَّفَرِّقَةً) لَا مَجْتَمِعَةً، لِأَنَّ كَلِمَةَ كَلَّمَا تَفِيدُ عَمُومَ الْأَفْعَالِ عَمُومَ انْفِرَادٍ لَا عَمُومَ اجْتِمَاعٍ، وَلَوْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَقَعُ شَيْءٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيَقَعُ وَاحِدَةً عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ إِيقَاعَ الثَّلَاثِ إِيقَاعٌ لِلوَاحِدَةِ كَمَا قَالَا، أَوْ لَيْسَ بِإِيقَاعٍ لَهَا كَمَا قَالَ.

(لَا بَعْدَ التَّخْلِيلِ) حَتَّى لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ كَلَّمَا سِئْتُ، فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا [٥٥ - أ] مُتَّفَرِّقَةً ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ، ثُمَّ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا لَمْ يَقَعُ شَيْءٌ، لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَلِكِ الْقَائِمِ، وَهَذَا مَلِكٌ جَدِيدٌ لَيْسَ فِي كَلَامِ الزَّوْجِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ.

وَلَوْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا طَلِّقَةً أَوْ طَلَّقْتَيْنِ ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ فَلَهَا أَنْ تَطَلِّقَ بِثَلَاثٍ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَطَلِّقُ إِلَّا مَا بَقِيَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ يَمْلِكُ بِهَذَا الْعَقْدِ عَلَيْهَا الثَّلَاثَ وَهُوَ قَوْلُهُمَا، أَوْ مَا بَقِيَ مِنَ التَّكَاحِ الْأَوَّلِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ.

(وَفِي كَيْفَ سِئْتُ تَقَعُ بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثًا) وَفِي نَسْخَةٍ: أَوْ ثَلَاثًا (إِنْ نَوَتْ وَلَمْ تُخَالِفْهَا نِيَّتَهُ) جَمَلَةٌ حَالِيَّةٌ، بِأَنَّ شَاءَتْ وَاحِدَةً بَائِنَةً وَنَوَاهَا الزَّوْجَ [أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، أَوْ شَاءَتْ ثَلَاثًا وَنَوَاهَا الزَّوْجَ] <sup>(١)</sup>، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، لَوْجُودِ الْمَطَابَقَةِ بَيْنَ مَشِيئَتِهَا وَإِرَادَتِهِ إِذَا نَوَى. (وَإِلَّا) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا نِيَّةٌ، أَوْ كَانَتْ وَخَالَفَتْ نِيَّتَهُ نِيَّتَهَا، بِأَنَّ نَوْتَ وَاحِدَةً وَنَوَى ثَلَاثًا، أَوْ نَوْتَ ثَلَاثًا، وَنَوَى وَاحِدَةً (فَرَجَعِيَّةً) أَيَّ فَتَطَلِّقُ رَجَعِيَّةً (وَفِي) طَلَّقِي (مَا سِئْتُ مِنْ ثَلَاثٍ) لَهَا أَنْ تَطَلِّقَ (مَا دُونَهَا) وَاحِدَةً أَوْ ثَنَتَيْنِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ

(١) مَا بَيْنَ الْحَاضِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ حَيْثُ اسْتِعَاضَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَذَكَرَ فِي «المَبْسُوطِ»: أَنَّ مَذْهَبَنَا

## فَصْلٌ فِي التَّغْلِيْقِ

صِحَّةُ شَرْطِ التَّغْلِيْقِ الْمَلِكِ، أَوْ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ

تَطَلَّقَ ثَلَاثًا وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

وقال أبو يوسف ومحمد: لها أن تطلق ثلاثاً، لأن «ما» مُحْكَمَةٌ فِي التَّعْمِيمِ، وَ«مَنْ» قَدْ تَكُونُ لِلتَّبْيِينِ فَتَحْمَلُ عَلَيْهِ كَطَلَّقَ «مَنْ» نَسَائِي مَنْ شِئْتَ، وَكُلُّ مَنْ طَعَامِي مَا شِئْتَ. وَأَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ مَنْ لِلتَّبْعِيضِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، وَلِلتَّبْيِينِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(٢)</sup> فَتَيَقَّنُ التَّبْعِيضَ، وَشَكَّكْنَا فِي التَّعْمِيمِ، فَلَا يَثْبُتُ بِالشُّكِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

## فَصْلٌ فِي التَّغْلِيْقِ

(صِحَّةُ شَرْطِ التَّغْلِيْقِ الْمَلِكِ) بَأَنَّ يَكُونُ الْمَعْلُوقُ مَالِكًا لِمَا عَلَّقَهُ فِي وَقْتِ التَّغْلِيْقِ، كَأَنَّ يَقُولُ فِي التَّغْلِيْقِ لِمَنْكَوْحَتِهِ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ. (أَوْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى الْمَلِكِ، بَأَنَّ يَلْعُقُ عَلَى نَفْسِ الْمَلِكِ نَحْوُ: إِنْ مَلَكَتْ طَلَاقَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ عَلَى سَبِيهِ نَحْوُ: إِنْ تَزَوَّجْتِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ. ثُمَّ التَّغْلِيْقُ قَدْ يَكُونُ بِصَرِيحِ الشَّرْطِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَاهُ وَيَشْتَرِطُ حَيْثُئِذٍ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ غَيْرَ مَعِينَةٍ نَحْوُ: الْمَرْأَةُ الَّتِي أَنْتَزَّجَهَا طَالِقٌ، بِخِلَافِ هَذِهِ الَّتِي أَنْتَزَّجَهَا لِأَنَّهَا لَمَّا تَعَرَّفَتْ بِالْإِشَارَةِ لَمْ يَرَاعَ فِيهَا صِفَةَ التَّزْوِجِ، فَيَقْبِي قَوْلَهُ: هَذِهِ طَالِقٌ.

وقال الشافعي: لا يصح التعليق المضاف [٥٥ - ب] إلى الملك. وقال [مالك]<sup>(٣)</sup> في المشهور عنه: إذا لم يسم امرأة بعينها، أو قبيلة نحو قَرَشِيَّةٍ، أو أرضاً نحو مَكِّيَّةٍ، أو نحو هذا، بأن قال: كل امرأة، من غير زيادة وصف هنالك، فليس يلزمه ذلك لِمَا فِي «الموطأ» أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ فِيمَنْ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا فَهِيَ طَالِقٌ، إِذَا لَمْ يَسْمِ قَبِيلَةً أَوْ امْرَأَةً بِعَيْنِهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ. انْتَهَى. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، لِمَا فِيهِ مِنْ بَابِ سَدِّ نِعْمَةِ التُّكَاحِ عَلَى نَفْسِهِ.

وللشافعي ما روى أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، عن عامر الأحول، عن عمرو

(١) سورة التوبة، الآية: (١٠٣).

(٢) سورة الحج، الآية: (٣٠).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.



ابن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَدْرُ لَآئِنَ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَّاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء رُوِيَ في هذا الباب. ولقول ابن عباس، فإنه سُئِلَ عَمَّنْ يَقُولُ لَامْرَأَةٍ: إِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فتلا قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> وقال: سَرَعَ اللهُ الطَّلَاقَ بَعْدَ النِّكَاحِ، فلا طلاق قبله. واستدل بقوله ﷺ: «لا طلاق قبل النكاح، ولا عتق قبل ملك». رواه ابن ماجه بسنده.

ولنا ما رواه في «الموطأ»: أن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وسالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وابن شَهَابٍ، وشَلَيْمَانَ بن يَسَّارٍ كانوا يقولون: إذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها، ثم أتم - أي حنث - إن ذلك لازم له إذا نكحها، أي قبل الحنث.

وروى ابن أبي شَيْبَةَ في «مصنفه» عن سالم، والقاسم بن محمد، وعمر بن عبد العزيز، والشَّعْبِيِّ، والنَّخَعِيِّ، والزُّهْرِيِّ، والأسود [وأبي بكر بن عبد الرحمن]<sup>(٢)</sup>، وأبي بكر بن عمرو بن حَزْمٍ، وعبد الله بن عبد الرحمن، ومكحول الشَّامِيِّ في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، أو يوم أتزوجها فهي طالق، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق. قالوا: هو كما قال. وفي لفظ: يجوز ذلك عليه - أي يقع - وقد نقل مذهبا - [وهو قول عمر وابنه وابن مسعود]<sup>(٣)</sup> - أيضاً عن سعيد بن المُسَيَّبِ، وعطاء، وحمَّاد بن أبي سليمان [وشُرَيْحٍ رحمهم الله]<sup>(٣)</sup>.

وروى عبد الرَّزَّاقِ في «مصنفه» عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ أنه قال: في رجل قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وكل أمة أشتريها فهي حرة: هو كما قال. فقال له مَعْمَرٌ: أو ليس قد جاء: «لا طلاق [٥٦ - أ] قبل النكاح، ولا عتق إلا بعد الملك»؟ قال: إنما ذلك أن يقول الرجل: امرأة فلان طالق، وعبد فلان حرّ.

وأما ما في «سنن الدارقطني» عن أبي خالد الواسطي بسنده عن النبي ﷺ أنه سُئِلَ عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً، قال: «طلق ما لا يملك». فحديث

(١) سورة الأحزاب، الآية: (٤٩).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

وَأَلْفَاظُهُ: إِنْ، وَإِذَا، وَإِذَا مَا، وَمَتَى، وَمَتَى مَا، وَكُلُّ، وَكُلَّمَا. ....

باطلٌ. قال صاحب «التنقيح»: وأبو خالد هو عمرو بن خالد وهو وضاع. وقال أحمد ويحيى: كذاب. وما في «سننه» عن علي بن قرين بسنده عن أبي ثعلبة الحُشَينِي قال: قال عمُّ لي: اعمل لي عملاً حتَّى أزوِّجك ابنتي، فقلت: إن تزوّجتها فهي طالق ثلاثاً، ثم بدا لي أن أنزوِّجها، فأتيت النَّبِيَّ ﷺ فسألته فقال لي: تزوّجها، فإنه لا طلاق إلاّ بعد النُّكاح. قال فتزوِّجتها فولدت لي سعداً وسعيداً<sup>(١)</sup>. قال صاحب «التنقيح»: وهذا أيضاً باطل، وعلي بن قرين كذّبه يحيى بن معين وغيره. وقال ابن عديّ: يسرق الحديث.

هذا وما صحّ من الأحاديث محمولٌ على نفي التنجيز لأنه هو الطلاق، وأما المعلق فليس بطلاق، بل له عرضية أن يصير طلاقاً عند وجود الشرط. وهذا محمولٌ مأثورٌ عن السلف كما قدمناه عن الزُّهريّ. وقد جمع أبو بكر بن العربي الأحاديث وقال: ليس لها أصلٌ في الصُّحّة، ولهذا ما عمل بها مالك، وربيعه، والأوزاعيّ. فإن قيل: لا معنى لحمله على التنجيز لأنه ظاهر يعرفه كل أحد، فوجب حمله على التعليق. قلنا: صار ظاهراً بعد اشتهاار حكم الشرع لا قبله، فإنهم كانوا في الجاهلية يطلقون قبل التزوِّج تنجيزاً ويعدونه طلاقاً إذا وُجد النُّكاح، فنفاه النَّبِيُّ ﷺ بهذه الأحاديث. والله سبحانه أعلم.

(وَأَلْفَاظُهُ) أي ألفاظ التعليق المتداولة عند الفقهاء (إِنْ، وَإِذَا، وَإِذَا مَا، وَمَتَى، وَمَتَى مَا، وَكُلُّ، وَكُلَّمَا) وهنا ألفاظٌ أُخِر للشرط لم يبحثوا عنها كثيرَ بحثٍ وهي: مَنْ، وَمَا، وَكَيْفَمَا، وَأَيْنَ، وغير ذلك. وعدوا كلَّ واحدٍ من ألفاظ التعليق باعتبار أن الحكم يتعلّق بالفعل الذي يلي مدخولها نحو: كلُّ مَنْ دخلت منكر الدار فهي طالق، فإنه لا تطلق غير التي تدخل. ثم متى تقدّم الجزاء على الشرط امتنع أن يرتبط بحرف الفاء، ومتى تأخّر عنه وجب أن يرتبط به إذا كان واحداً من سبع وهي: طَلَبِيَّةٌ، واسميَّة [٥٦ - ب]، وبجامد، وبما، ولن، وبقد، وبالتفيس. فلو قال: إن دخلت الدار أنتِ طالق، يَنْتَجِزُ عند محمدٍ وإن نوى التعليق، وهو قول أكثر أصحاب الشافعيّ لعدم ما به التعليق وهو الفاء. ولا يَنْتَجِزُ عند أبي يوسف، وهو قول أحمد وبعض أصحاب الشافعيّ، لأن ذِكْرَ هذا الكلام لإرادة التعليق، والعبارة بالمعاني دون الألفاظ والمباني.

ولو قال: أنتِ طالق وإن دخلت الدار يَنْتَجِزُ اتفاقاً، لأنّ معناه في كل حال،

(١) في المخطوط: أسعد وسعداً، والمثبت من المطبوع، وهو الصواب لموافقته لما في سنن الدارقطنيّ

وَرَوَّالُ الْمِلْكِ لَا يُبْطِلُهُ، فَفِي غَيْرِ «كُلَّمَا» إِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ مَرَّةً فِي الْمِلْكِ يَنْحَلُّ إِلَى جِزَاءٍ، وَإِنْ وُجِدَ فِي غَيْرِ الْمِلْكِ لَا إِلَى جِزَاءٍ. وَفِي «كُلَّمَا» يَنْحَلُّ بَعْدَ الثَّلَاثِ، فَلَا يَقَعُ إِنْ نَكَحَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ، إِلَّا إِذَا دَخَلَتْ فِي التَّرْوِجِ.

وكذا لو قال: أنت طالق أن دخلت الدار - بفتح الهمزة -، لأن أن للتعليل، ولا يشترط وجود العلة. وإن قال لها: إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق، فدخلت تلك الدار، فالواقع واحدة عندنا، أي عند أبي حنيفة. وقالوا: ثلاث، كما قال مالك والشافعي، كما لو أحر الشرط فقال: أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار. ولو عطف بحرف الفاء فهو على الخلاف فيما ذكر الكرخي والطحطاوي. وذكر الفقيه أبو الليث أنه يقع واحدة بالاتفاق، لأن الفاء للتعقيب وهو الأصح.

(وَرَوَّالُ الْمِلْكِ لَا يُبْطِلُهُ) أي لا يبطل التعليق إذا لم يوجد الشرط: بأن طلق امرأته دون الثلاث وراجعها، ثم وجد الشرط فإنه ينزل الجزاء، بل ينحل اليمين لوجود الشرط وإن لم يكن في الملك. فلو قال: إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم طلقها واحدة وانقضت عدتها، ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت لأن التعليق باق لبقاء محله.

(فَفِي غَيْرِ «كُلَّمَا») من ألفاظ التعليق (إِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ مَرَّةً فِي الْمِلْكِ) المعلق فيه ولو بعد عقيد ثان فيه (يَنْحَلُّ) التعليق (إِلَى جِزَاءٍ) لأن غير «كُلَّمَا» من ألفاظ التعليق لا يدل على التكرار، وقد وجد الشرط في الملك، فيقع الجزاء المعلق عليه. (وَإِنْ وُجِدَ) الشرط مرة (فِي غَيْرِ الْمِلْكِ) ينحل التعليق لوجود الشرط (لَا إِلَى جِزَاءٍ) لعدم المحلّية. قال ابن المنذر: أجمع من يحفظ عنه العلم على أن الرجل إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إن دخلت الدار، ثم طلقها ثلاثاً، ثم نكحت غيره، ثم نكحها الحالف، ثم دخلت الدار لا يقع عليها طلاق. ولو أبانها بدون الثلاث، ثم وجد الشرط انحلت اليمين حتى لو تزوجها بعد لا يقع شيء. وإن لم يوجد الشرط في حال البينونة، ثم نكحها لم تنحل عند أبي حنيفة [٥٧ - أ] ومالك وأحد أقوال الشافعي، وله قول: لا تعود الصفة بحال. واختاره المزني. انتهى.

(وَفِي «كُلَّمَا» يَنْحَلُّ بَعْدَ الثَّلَاثِ فَلَا يَقَعُ) الطلاق (إِنْ نَكَحَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ) وقال زفر: يقع لأن «كلما» لعموم الأفعال قال تعالى: ﴿كُلَّمَا نَفِضَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَا لَهُمْ جُلُودًا﴾<sup>(١)</sup>. ولنا: أن التعليق والعموم باعتبار الملك الموجود، وقد زال ذلك الملك فيبطل (إِلَّا إِذَا دَخَلَتْ) كُلَّمَا (فِي التَّرْوِجِ) نحو: كُلَّمَا أَتَزَوَّجُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنَّ الْجِزَاءَ يَقَعُ إِنْ نَكَحَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ، لِأَنَّ انْتِقَادَ هَذَا التَّعْلِيقِ عَلَى مَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا مِنْ

(١) سورة النساء، الآية: (٥٦).

وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الشَّرْطِ، فَالْقَوْلُ لَهُ، إِلَّا مَعَ حُجَّتَيْهَا. وَفِي شَرْطِ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا نَحْو: إِنْ حِضَّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَفَلَانَةٌ صَدَقْتَ فِي حَقِّهَا فَقَطْ، فَيُحْكَمُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِالطَّلَاقِ فِي أَوْلَاهَا.

وفى: إِنْ حِضَّتِ حَيْضَةً يَقَعُ إِذَا طَهَّرَتْ. وفى: إِنْ صُمَّتِ يَوْمًا إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، بِخِلَافِ إِنْ صُمَّتِ. ....

الطَّلَاقُ بِالتَّرْجُوحِ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْصُورٍ.

(وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ لَهُ) أَي لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ يَنْكُرُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ، وَهِيَ تَدْعِيهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ. (إِلَّا مَعَ حُجَّتَيْهَا) لِأَنَّهَا أَوْضَحَتْ دَعْوَاهَا بِالْبَيِّنَةِ.

(وَفِي شَرْطِ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا نَحْو: إِنْ حِضَّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَفَلَانَةٌ) فَقَالَتْ: حِضَّتِ، وَكَذَّبَهَا الزَّوْجُ (صَدَقْتَ فِي حَقِّهَا فَقَطْ) أَي وَلَمْ تُصَدِّقْ فِي حَقِّ فَلَانَةٍ (فَيُحْكَمُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِالطَّلَاقِ) أَي بِوُقُوعِهِ (فِي أَوْلَاهَا) أَي أَوَّلِ الثَّلَاثَةِ. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ عِنْدَ انْقِضَاءِ يَوْمٍ وَلَيْلِيَةٍ، وَفِي وَجْهِ فِي مَذْهَبِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ: عِنْدَ أَوَّلِ رُؤْيَةِ الدَّمِ. وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا تُصَدِّقُ لِأَنَّهَا تَدْعِي حِنْثَ الزَّوْجِ، وَهُوَ يُنْكَرُهُ.

ووجه الاستحسان أنها مأمورة بإظهار ما عندها لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup> ولو لم يكن قولها فيه مقبولاً لم يكن لأمرها به فائدة. وإنما لا تصدق في حق فلانة لأنها متهممة فيه، ولو صدقها الزوج طلقته صرحتها أيضاً لثبوت الحيض في حقها بتصديقه. ولما كان أقل الحيض عندنا ثلاثة أيام، فإذا استمر الدم إليها عرف أنه حيض، فتطلق عندها طلاقاً مستنداً إلى أوله. حتى لو كانت غير مدخول بها وتزوجت عند رؤية الدم، صح نكاحها.

(وفى: إِنْ حِضَّتِ حَيْضَةً) فَأَنْتِ طَالِقٌ (يَقَعُ) الطَّلَاقُ (إِذَا طَهَّرَتْ) لِأَنَّ الْحَيْضَةَ اسْمٌ لِلْمَرَّةِ مِنَ الْحَيْضِ، وَلَا تَحْصُلُ إِلَّا بِانْتِهَائِهِ وَهُوَ الطَّهْرُ. وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ: إِذَا حِضَّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضُ. وَلَوْ قَالَ لَطَاهِرٍ: إِذَا طَهَّرْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرِ. لِأَنَّ الْيَمِينَ يَقْتَضِي شَرْطاً مُسْتَقْبِلاً، وَهَذَا قَدْ مَضَى بَعْضُهُ وَبَقِيَ بَعْضُهُ [ب - ٥٧]، وَمَا مَضَى لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَمِينِ فَكَذَا مَا بَقِيَ. (وفى: إِنْ صُمَّتِ يَوْمًا) فَأَنْتِ طَالِقٌ فَصَامَتْ يَقَعُ الطَّلَاقُ (إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ) لِأَنَّ ذِكْرَ الْيَوْمِ يَدُلُّ عَلَى كِمَالِ الصَّوْمِ، وَذَلِكَ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ (بِخِلَافِ إِنْ صُمَّتِ) فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ بِأَوَّلِ الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ لَوْجُودِ رُكْنِ الصَّوْمِ وَعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٨).

وإن عَلَّقَ طَلَقَهُ بِوِلَادَةِ ذَكَرٍ وَطَلَّقَتَيْنِ بِأُنْثَى، فَوَلَدَتْهُمَا وَلَمْ يَذِرِ الْأَوَّلَ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً قَضَاءً وَتَنْتِنِينَ تَنْزُهَاً، وَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي. وَإِنْ عَلَّقَ بِشَيْئَيْنِ يَقَعُ الطَّلَاقُ إِنْ وُجِدَ الثَّانِي فِي الْمَلِكِ.

كماله.

(وإن عَلَّقَ طَلَقَهُ بِوِلَادَةِ ذَكَرٍ وَطَلَّقَتَيْنِ بِأُنْثَى) بأن قال: إن ولدت ذكراً فأنتِ طالقٌ واحدة، وإن ولدت أنثى فثنتين (فَوَلَدَتْهُمَا وَلَمْ يَذِرِ الْأَوَّلَ) كأن كانت الولادة ليلاً (طَلَّقَتْ وَاحِدَةً قَضَاءً) لتبقيها (وَتَنْتِنِينَ تَنْزُهَاً) أي تباعداً عن الحرمة واحتياطاً حتى لو كانت عنده بتطبيقه لا يتزوجها (وَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي) بيقين لأن الحامل تنقضي عدتها بوضع حملها، فإن ولدت الذكر أولاً انقضت عدتها [بوضع الأنثى، وإن ولدت الأنثى أولاً انقضت عدتها بوضع] (١) الذكر. وفي «الجامع»: لو قال: إن ولدت ولدأ فأنتِ طالق، وإن كان الذي تلدينه غلاماً فأنتِ طالقٌ ثنتين، فولدت غلاماً (٢) يقع الثلاث لوجود الشرطين، لأن المطلق موجود في ضمن المقيد، وهو قول مالك والشافعي.

(وإن عَلَّقَ) الطَّلَاقِ (بِشَيْئَيْنِ يَقَعُ الطَّلَاقُ إِنْ وُجِدَ الثَّانِي فِي الْمَلِكِ) سواء وُجِدَ الْأَوَّلُ فِيهِ أَوْ لَا، حَتَّى لَوْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتِ أَبَا عَمْرٍو وَأَبَا زَيْدٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَكَلَّمْتِ أَبَا عَمْرٍو، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَكَلَّمْتِ أَبَا زَيْدٍ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا. قَيَّدَ بِوُجُودِ الثَّانِي فِي الْمَلِكِ، لِأَنَّهُ لَوْ وُجِدَ فِي غَيْرِهِ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِاتِّفَاقٍ. سَوَاءٌ وُجِدَ الْأَوَّلُ فِي الْمَلِكِ، أَوْ فِي غَيْرِهِ.

وقال زُفَرٌ: لا بدّ من وجود الأول في الملك أيضاً اعتباراً بالثاني، إذ هما - لتوقف الطلاق عليهما - كشيء واحد. ولو ذُكِرَ الجِزَاءُ بَيْنَ شَرْطَيْنِ بِغَيْرِ حَرْفِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ، يُجْعَلُ الشَّرْطُ الْأَخِيرُ غَايَةً لِلْيَمِينِ. وَلَوْ ذُكِرَ الْجِزَاءُ مُؤَخَّرًا عَنِ الشَّرْطَيْنِ، يُجْعَلُ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ مَعَ الْجِزَاءِ جِزَاءً لِلشَّرْطِ الثَّانِي عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ إِنْ صَلَحَ لِذَلِكَ بِذِكْرِ الْفَاءِ أَوْ إِضْمَارِهِ فِي الشَّرْطِ الْأَوَّلِ فِي الذَّكَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَتْ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٣) فَإِنَّ التَّقْدِيرَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - إِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَإِذَا أُحْصِنَتْ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

(٢) حيث إن الفرق بين الولد والغلام، أن الولد عام يشمل الذكر والأنثى في حين يختص الغلام بالذكر دون الأنثى.

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٥).

والتَّحْجِيزُ يُبْطِلُ التَّغْلِيْقَ، فَلَوْ عَلَّقَ، ثُمَّ نَجَزَ الثَّلَاثَ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ التَّخْلِيلِ، ثُمَّ وَجَدَ الشَّرْطَ لَا يَقَعُ.  
وَإِنْ وَصَلَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ بَطَلَ.

[٥٨ - أ]، ومعنى أخصص - على قراءة الفتح<sup>(١)</sup> -: أَسْلَمْنَا، وعلى قراءة الضم: رُوِّجْنَا.

ولو ذُكِرَ الجزء مقدماً على الشرطين، يُجْعَلُ الشَّرْطُ الأخير مقدماً في التقدير، ويكون شرطاً لانعقاد اليمين، والشَّرْطُ السابق شرط الحنث. فإذا قال: أنت طالق إن دخلت الدار إن كلمت زيدا، فإذا كلمت زيدا يتعقد اليمين، ثم إذا دخلت الدار يقع الطلاق. ونظيره في التقديم والتأخير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

(والتَّحْجِيزُ) أي تنجيز الثلاث (يُبْطِلُ التَّغْلِيْقَ) أي تعليق الثلاث (فَلَوْ عَلَّقَ) بأن قال: إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً (ثُمَّ نَجَزَ الثَّلَاثَ) بأن قال: أنت طالق ثلاثاً قبل دخول الدار. (ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ التَّخْلِيلِ ثُمَّ وَجَدَ الشَّرْطَ) بأن دخلت الدار (لَا يَقَعُ) الطلاق المعلق، وهو قول الشافعي الجديد ومالك وأحمد. وقال زُفَرٌ - وهو قول الشافعي القديم -: يقع.

(وَإِنْ وَصَلَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ بَطَلَ) كلامه عند أبي حنيفة ومحمد، وبه قال ابن أبي ليلى وإسحاق، وأبو عُبَيْدَةَ، وبعض أصحاب الشافعي. وقال مالك: لا يبطل الطلاق والعناق والصدقة، ويبطل اليمين والنذر. وقال أحمد: لا يبطل الطلاق خاصةً. لنا: أن موسى عليه السلام قال: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾<sup>(٣)</sup> ولم يصبر. وما روى أصحاب السنن الأربعة من حديث أيوب السُّخْتِيَانِي، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه». ولفظ أبي داود والنسائي: «فقد استثنى». قال الترمذي: حديث حسن. وقد رُوِيَ عن نافع وسالم عن ابن عمر موقوفاً، ولا نعلم أحداً يرفعه [غير أيوب السُّخْتِيَانِي]. وقال إسماعيل بن إبراهيم: كان أحياناً يرفعه وأحياناً لا يرفعه<sup>(٤)</sup>. انتهى. وهذا كله غير

(١) قرأ شعبة، والأخوان (حمزة والكسائي)، وخلف، بفتح الهمزة والصاد، وقرأ الباقر بضم الهمزة وكسر الصاد. «البدور الزاهرة» ص ٧٨.

(٢) سورة هود، الآية: (٣٤).

(٣) سورة الكهف، الآية: (٦٩).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

## فَضْلٌ فِي طَلَاقِ الْمَرِيضِ الْفَارِّ

مَنْ غَالِبَ حَالِهِ الْهَلَاكُ كَمَرِيضٍ عَجَزَ عَنِ إِقَامَةِ مَصَالِحِهِ خَارِجَ الْبَيْتِ، وَمَنْ بَارَزَ أَوْ قُدِّمَ لِيُقْتَلَ لِقِصَاصٍ أَوْ رَجِمَ مَرِيضٌ مَرَضَ الْمَوْتِ، فَلَوْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَمَاتَ وَلَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ السَّبَبِ، .....

قَادِحٌ<sup>(١)</sup> فِي الرَّفْعِ لِمَا مَرَّ مِنْ نِظَائِرِهِ غَيْرَ مَرَّةٍ.

وروى ابن عدي في «الكامل» عن إسحاق بن أبي يحيى الكوفي بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله، أو لعلامه أنت حر إن شاء الله، أو علي المشي إلى بيت الله إن شاء الله، فلا شيء عليه». إلا أن الدارقطني وابن جبان ضعفا إسحاق. قيد بالوصل لأنه لو فصل إن شاء الله عن كلامه لا يطل كلامه. وأراد بالوصل ما يقابل الفصل غير الضروري، فيشمل الفصل الضروري كالفصل لتنفس أو عطاس أو حشاء أو ثقل لسان.

والعطف في قوله: أنت طالق [ثلاثاً وثلاثاً، أو في أنت حرة وحرة إن شاء الله، فاصل عند أبي حنيفة، خلافاً لهما حيث لم يعداه فاصلاً كما في قوله: أنت طالق]<sup>(٢)</sup> وعبدي حر إن شاء الله، لكون الكلام موصولاً ظاهراً.

## فَضْلٌ فِي طَلَاقِ الْمَرِيضِ الْفَارِّ

(مَنْ غَالِبَ حَالِهِ الْهَلَاكُ) مبتدأ (كَمَرِيضٍ عَجَزَ عَنِ إِقَامَةِ مَصَالِحِهِ خَارِجَ الْبَيْتِ) سواء عَجَزَ عن إقامتها داخل البيت أو لم يعجز (وَمَنْ بَارَزَ) في الحرب، عطفت على مريض (أَوْ قُدِّمَ لِيُقْتَلَ لِقِصَاصٍ أَوْ رَجِمَ) ونحوهما (مَرِيضٌ) خبر المبتدأ (مَرَضَ الْمَوْتِ) [احتراز عن أبانها في مرضه ثم صح ثم مات]<sup>(٣)</sup> ولأن الغالب في هذه الأشياء الهلاك.

(فَلَوْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ) أي الحررة المسلمة بأن طلقها طليقة بائنة أو ثلاثاً (بِغَيْرِ رِضَاهَا) قيد به لأنه لو أبانها بامرأها، أو بانته منه باختيارها نفسها بسبب تفويض، أو جب؛ أو عتية، أو خيار بلوغ أو عتق لا ترث، لأنها رضية بإبطال حقها (وَمَاتَ) في ذلك المرض، أو في تلك المباراة، أو ذلك التقديم (وَلَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ السَّبَبِ) بأن مات

(١) في المطبوع: صريح. والمثبت من المخطوط.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ تَرْتٌ. ....

في ذلك المرض بغيره، وفي تلك المبارزة بمرض، وفي ذلك التقديم بغير القتل أو الرجم، لأن الموت قد اتصل به في مرضه الذي طلقها فيه فيكون فاراً. [وإنما قلنا في ذلك المرض احترازاً عمن أبانها في مرضه، ثم صحَّ ثم مات فإنه لا يكون فاراً<sup>(١)</sup>، خلافاً لزرّفر.

(وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ) قيّد به لأنه لو مات بعد العِدَّة لا تترث. وقال ابن أبي ليلى، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن زَاهُوِيه، وأبو عُبيد: تترث بعد العِدَّة ما لم تتزوج بأخر. وعن مالك والليث: وإن تزوّجت بأزواج (تَرْتُ) وفي نسخة: ترثه. وهذا جواب لو، وبه قال مالك كما في الطلاق الرجعي. وقال الشافعي في الجديد، وأبو ثور، وابن المنذر: لا تترث، وهو القياس. لأن سبب الإرث - وهو الزوجية - قد ارتفع قبل الموت، فصار كما لو طلقها قبل الدخول، أو في الصّحة، ولهذا لو حلف أنه لا زوجة له لا يحث.

ولنا أنّ الزّوجية سبب إرثها، والزّوج قصد إبطالها فيردّ عليه قصده بتأخير عمله إلى انقضاء العِدَّة لبقاء بعض الأحكام، بخلاف ما إذا ماتت [٥٩ - أ] هي حيث لا يرثها، لأنه رضي بذلك، وبخلاف ما إذا طلقها بسؤالها لأنها رضيت ببطلان حقها، واستحساناً لاتفاق الصّحابة، فقد رُوِيَ أنّ عبد الرحمن بن عوف لَمَّا بَتَّ طلاق امرأته - ثَمَاضِر بنت الأصبغ بن زياد بن الحُصَيْن الكلبية<sup>(٢)</sup> - في مرضه، ومات عبد الرحمن وهي في العِدَّة ورثها عثمانُ بمحضّر من المهاجرين والأنصار وقال: ما أتهّمته، ولكن أَرَدْتُ الشُّنَّة.

ورُوِيَ عن عمر وعائشة وابن مسعود وابن عُمر وأبي بن كعب رضي الله عنهم: أنّ امرأة الفارّ تَرْتُ ما دامت في العِدَّة. وعن إبراهيم: جاء عَزْوَةُ البَارِقِيّ إلى شُرَيْح من عند عمر بخمس خصالٍ منها: ما إذا طلق المريض امرأته ثلاثاً ورثته إذا مات وهي في العِدَّة. وعن الشّعبي: أنّ أمّ البنين بنت عُيَيْنَةَ بن حصن الفزّارية كانت تحت عثمان بن عفّان رضي الله عنه ففارقها بعدما حُصِر، فجاءت إلى عليّ بعدما قُتِلَ وأخبرته بذلك، فقال: تركها حتى إذا أشرف على الموت فارقها، وورثها منه. ويشكل هذا بقولهم: لو

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٢) كذا في المخطوط والمطبوع، وذكر ابن حجر في «الإصابة» ١/١١١، ٣٣/٨ خلاف هذا فقال: ثَمَاضِر بنت الأصبغ بن عمرو بن ثعلبة بن حُصَيْن... فتبه.



وَمَنْ هُوَ فِي صَفِّ الْقِتَالِ، أَوْ حُمِّ، أَوْ حَيْسٍ لِقَتْلِ صَحِيحٍ .....

كان محصوراً في حصن لا يكون فاراً.

وعن عائشة: أنّ امرأة الفأزّ تترث منه ما دامت في العدة. وعن أبي بن كعب: أنها تترث ما لم تنزّوج. وقال ابن سيرين: كانوا يقولون ولا يختلفون: من فرّ من كتاب الله رُدّ إليه. يعني هذا الحكم يردّ عليه قصده. ولم يُتَقَلَّ عن صحابيّ خلافه، وبه قال النّخعي، والشّغبيّ، وسعيد بن المُسيّب، وابن سيرين، وعُزّوة، وشُرَيْح، وطّاوس، والثّوريّ، وابن شُبّومة، وحَمّاد بن أبي سَلَيْمَانَ، وبمثله يُتْرَك القياس. وابن عوف لم ينكر التورث حتى رُوِيَ عن عثمان [أنه<sup>(١)</sup>] عاذة فقال: لو مُتُّ ورثتها منك، فقال: أنا أعلم ذلك، ما طَلَّقْتها فراراً ولا ضِراراً.

وقال ابن أبي ليلي: إنّ عدّتها في حق الميراث لا تنقضي حتى إنّ لها الميراث ما لم تنزّوج، فإذا تزوّجت فهي التي رضيت بسقوط حقّها، ولها ذلك كما لو سألته في الابتداء. ولكننا نقول لَمَّا انقضت عدّتها حلّ لها أن تنزّوج، وذلك دليلٌ حكميّ منافٍ للنكاح الأوّل، فلا يبقى معه النكاح حكماً كما لو تزوّجت. وعلمناؤنا شرطوا بقاء عدّتها لإرثها منه، ونفاه مالك وورثتها منه وإن تزوّجت، لإطلاق: مَنْ فرّ من كتاب الله رُدّ إليه. قلنا: [ب - ٥٩] المرأة الواحدة لا تترث من زوجين بحكم النكاح، وما قال<sup>(٢)</sup> يؤدي إليه.

ويجعل أبو يوسف العدة بالأقراء، لأنّ النكاح قد انقطع بالطلاق قبل الموت، فلزمها أن تعتدّ بثلاث حيض، وإبقاء النكاح في حق الإرث أمرٌ حكميّ، فلا يظهر في حقّ تغيير العدة. وأبو حنيفة ومحمد قدّراها بأبعد الأجلين، لأن نكاحها لها إذا بقي في حقّ الإرث، فبقاؤه في حقّ العدة أولى لأنها أسرع ثبوتاً منه، ولهذا وجبت دونه في النكاح الفاسد.

(وَمَنْ هُوَ فِي صَفِّ الْقِتَالِ أَوْ حُمِّ) أي حصل له حُمّي لم يعجز معها من إقامة مصالحه خارج البيت. فمن مبتدأ، وحُمّ عطفٌ على هو في صفّ القتال، وكذا قوله: (أَوْ حَيْسٍ لِقَتْلِ) في حدّ، أو قصاص، أو نزل في مَشْبَعَة - وهي أرض كثيرة السبع - أو في مخيف من عدو، أو حَصْرٍ في حصن أو دارٍ (صَحِيحٌ) خبر المبتدأ، والمراد به

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أي الإمام مالك.

وَلَوْ تَصَادَقًا فِي مَرَضِهِ عَلَى طَلْقِهَا، وَمُضِيَّ عِدَّتِهَا، أَوْ أَبَانَهَا بِأَمْرِهَا، ثُمَّ أَقَرَّ لَهَا بَدَيْنَ، أَوْ أَوْصَى، فَلَهَا الْأَقْلُ مِنْهُ وَمِنَ الْإِزْثِ.

وَأِنْ عَلَّقَ بَيْتُونَتَهَا بِشَرْطٍ وَوُجِدَ فِي مَرَضِهِ، تَرِثُ إِنْ عَلَّقَ بِفِعْلِهِ أَوْ بِفِعْلِهَا. وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ .....

صحيح في حق الطلاق حتى لو طلقها في حال من هذه الأحوال، ومات بذلك السبب وهي في العدة لا ترث، لأنه لا يغلب في مثل هذا الهلاك.

(وَلَوْ تَصَادَقًا) أي الزوج والمرأة (فِي مَرَضِهِ عَلَى طَلْقِهَا وَمُضِيَّ عِدَّتِهَا) بأن يقول: كنت طلقتك ثلاثاً في صِحَّتِي، وانقضت عدتك وصدقته. (أَوْ أَبَانَهَا بِأَمْرِهَا ثُمَّ أَقَرَّ لَهَا) بعد التصادق أو الإبانة (بَدَيْنَ أَوْ أَوْصَى) بوصية (فَلَهَا الْأَقْلُ مِنْهُ) أي من كل واحد من الإقرار والوصية (وَمِنَ الْإِزْثِ) وهذا عند أبي حنيفة في المسألتين أعني التصديق والإبانة، وعند أبي يوسف ومحمد في البائنة. وقال زُفَرٌ: لها جميع ما أقرَّ به أو أوصى في المسألتين، وإن تصادقا على الإبانة ومُضِيَّ الْعِدَّةِ فِي زَمَانِ الصُّحَّةِ فَأَقَرَّ، أَوْ أَوْصَى لَهَا بِشَيْءٍ فَالْحَكْمُ كَمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَحَكْمًا بِصِحَّتِهَا كَمَا لِكِ الشَّافِعِيِّ.

(وَأِنْ عَلَّقَ) الرَّجُلُ (بَيْتُونَتَهَا بِشَرْطٍ وَوُجِدَ) ذَلِكَ الشَّرْطُ (فِي مَرَضِهِ) سَوَاءٌ كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصُّحَّةِ أَوْ فِي الْمَرَضِ (تَرِثُ إِنْ عَلَّقَ بِفِعْلِهِ) سَوَاءٌ كَانَ الْفِعْلُ مِمَّا لَهُ مِنْهُ بَدٌّ، أَوْ مِمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ، لِأَنَّهُ قَصْدُ إِبْطَالِ حَقِّهَا بِالتَّعْلِيقِ وَبِمُبَاشَرَةِ الشَّرْطِ فِي الْمَرَضِ فِيرِدُ عَلَيْهِ. قَيَّدَ بِالْبَيِّنُونَةِ، لِأَنَّهُ لَوْ عَلَّقَ الرَّجْعِيَّ وَرِثَتْ فِي الْأَحْوَالِ الْمَاضِيَةِ<sup>(١)</sup> كُلُّهَا إِذَا مَاتَ فِي عِدَّتِهَا (أَوْ بِفِعْلِهَا [٦٠ - أ] وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ) كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَكَلَامِ الْأَبْوِينِ وَقِضَاءِ الدَّيْنِ وَاسْتِقْضَائِهِ، سَوَاءٌ كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصُّحَّةِ أَوْ فِي الْمَرَضِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ.

وقال محمد - وهو قول زُفَرٍ -: إذا كان التعليق في الصُّحَّةِ والشَّرْطِ فِي الْمَرَضِ لَا تَرِثُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الرَّجْعِ صَنْعٌ بَعْدَ تَعْلُقِ حَقِّهَا بِجَمَالِهِ، وَإِنَّمَا الْمَرْأَةُ أَبْطَلَتْ حَقَّهَا بِإِتْيَانِهَا بِذَلِكَ الْفِعْلِ. وَلِهَذَا: أَنَّ الرَّجْعَ أَلْجَأَهَا إِلَى الْمُبَاشَرَةِ، فَيُنْتَقَلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ كَمَا فِي الْإِكْرَاهِ.

وفي مبسوط فخر الإسلام: الصحيح في هذه المسألة قول محمد. قَيَّدَ الْفِعْلُ

(١) في المخطوط: الآتية، والمثبت من المطبوع.

أَوْ بغيرهما، وَقَدْ عَلَّقَ فِي المَرَضِ.

### فصل [في الرَّجْعَةِ]

تَصِيحُ الرَّجْعَةِ فِي العِدَّةِ. وَإِنْ أَبَتْ إِذَا لَمْ تَبْنِ خَفِيفَةً أَوْ غَلِيظَةً بِنَحْوِ: رَاجِعْتُكَ، وبوطئها وَمَسَّهَا بِشَهْوَةٍ، وَنَظَرَهُ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ.

بكونه لا بد لها منه، لأنه لو كان لها منه بد لا تترث، سواء كان التعليق والشَّرط في المرض، أو كان التعليق في الصَّحَّةِ والشَّرط في المرض، لأنها رضيت بالشَّرط فصار كما لو طَلَّقها بسؤالها (أَوْ عَلَّقَ بِغَيْرِهِمَا) أي بغير فعله وفعلها بأن علَّق بينونتها بفعل أجنبي أو بمجيء وقت (وَقَدْ عَلَّقَ فِي المَرَضِ) قيد به، لأنه لو علَّق في الصَّحَّةِ لا تترث. وقال زُفَرٌ وأحمد والأوزاعي [والتَّوْرِيُّ] <sup>(١)</sup>: تترث، لأنَّ المعلق بالشَّرط كالمُنَجَّز عند وجوده، فكان تطلقاً بعد تعلق حقها فيردَّ عليه لأنه ظلم. ولنا: أنَّ المعلق بالشَّرط كالمُنَجَّز عنده حكماً لا قصداً، ولا ظلم إلا عن قصد، فلا يردَّ تصرفه. والله أعلم.

### فصل [في الرَّجْعَةِ]

(تَصِيحُ الرَّجْعَةِ) بفتح الرَّاء وبكسرها (في العِدَّة) لقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ <sup>(٢)</sup>، ولأنَّ الرَّجْعَةَ استدامة ملك النِّكاح، ولا ملك بعد انقضاء العِدَّة. والدليل على بقاء الملك مطلقاً أنه يملك التصرفات كالظهار والإيلاء، وأنهما يتوارثان، وأنه يحل وطؤها بعد الرَّجْعَةِ، وهي ليست بسبب لِحل الوطء مقصوداً، حتى لا يُغْتَبَر فيها مهرٌ ولا رضاها، وهذا معنى قوله: (وَإِنْ أَبَتْ) أي المرأة لقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ <sup>(٣)</sup> أي زمان العِدَّة، وعليه إجماع أهل العلم (إِذَا لَمْ تَبْنِ) لم تصر بائنة (خَفِيفَةً) وهي طَلَقَةٌ بائنة (أَوْ غَلِيظَةً) وهي الثلاث في الحرَّة. والثنتان في الأمة (بِنَحْوِ: رَاجِعْتُكَ) وَاِزْتَجَعْتُكَ، وَرَجَعْتُكَ، وَرَدَدْتُكَ، وَأَمْسَكْتُكَ، وَمَسَكْتُكَ، أَوْ رَاجِعْتُ امْرَأَتِي إِنْ كَانَتْ غَائِبَةً، وهذا صريح الرَّجْعَةِ.

وأما كِنَايَتُهَا فنحو: أَنْتِ عِنْدِي كَمَا كُنْتِ، وَأَنْتِ امْرَأَتِي إِذَا نَوَى الرَّجْعَةَ (وبوطئها) فِي فَرْجِهَا أَوْ دُبُرِهَا، وَعَلِيهِ الفَتْوَى. (وَمَسَّهَا بِشَهْوَةٍ وَنَظَرَهُ إِلَى فَرْجِهَا) الدَّاخِل (بِشَهْوَةٍ) [٦٠ - ب] قيد بالفرج لأن النَّظَرَ إِلَى دُبُرِهَا لَيْسَ بِرَجْعَةٍ. وقال مالك

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٢٨).

وَتُذَبَّ إِشْهَادُهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِعْلَامُهَا بِهَا، .....

وإسحاق: إن أراد بالوطىء الرجعة فهو رجعة. وقال الشافعي وأبو ثور: لا تكون الرجعة إلا بالقول.

ولنا: أنه بوطئها وبكل فعل يختص بالثكاح يكون مستديماً لملك الثكاح، كوطىء البائع أمته إذا كان له الخيار. ولو لمست زوجها بشهوة، أو نظرت إلى فرجه بشهوة وعلم الزوج بذلك وتركها، فهو رجعة. وإن كان ذلك اختلاصاً منها لا بتمكينه، فقال السرخسي وشيخ الإسلام: إنه رجعة عند أبي حنيفة ومحمد اعتباراً بالمصاهرة، وليست برجعة عند أبي يوسف، لأن الرجعة إنما تكون من جانب الزوج. ولو تزوجها في العدة فرجعة عند محمد، ولغو عند أبي حنيفة، وعن أبي يوسف روايتان. قال أبو جعفر: ويقول محمد نأخذ. وفي «الينابيع»: وعليه الفتوى.

(وَتُذَبَّ إِشْهَادُهُ عَلَى الرَّجْعَةِ) بأن يقول لاثنين من المسلمين: اشهدا أنني راجعت زوجتي، وبهذا قال مالك، والشافعي في الأصح، وأحمد في رواية. وقال القاضي أبو بكر بن العلاء، وأهل الظاهر: يجب الإشهاد لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> حيث أمر بالإشهاد، والأمر للوجوب.

ولنا: أن النصوص الواردة في الرجعة ليست مقيدة بإشهاد لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَيُعَوْلُنَّهُنَّ أَحَقَّ بَرْدِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله ﷺ: «مُرْ ابْنَكَ فليراجعها»<sup>(٦)</sup>. وهو مروى عن ابن مسعود وعمر بن ياسر.

(و) تُذَبَّ (إِعْلَامُهَا) أي إعلام الرجل المرأة (بِهَا) أي بالرجعة، لأنها إذا لم تعلم ربما تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها. قال الطحاوي في شرحه: والرجعة على ضربين: سُنيٌّ وبدعيٌّ، فالسنيُّ أن يراجعها بالقول، ويُشْهَدُ على رجعتها ويُعْلِمُهَا، حتى لو

(١) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٢٨).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

(٥) سورة البقرة، الآية: (٢٣٠).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (فتح الباري) ٩/٣٤٥ - ٣٤٦، كتاب الطلاق (٦٧)، باب قول الله

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ...﴾ (١)، رقم (٥٢٥١).

وَأَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِنَهَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ رَجْعَتَهَا.

وَمُعْتَدَةُ الرَّجْعِيِّ تَتَزَيَّنُ، وَلَهُ وَطُؤُهَا، وَلَا يُسَافِرُ بِهَا حَتَّى يُشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا.

وَصُدِّقَتْ فِي مُضِيِّ عِدَّتِهَا إِنْ أَمَكْنَ، وَفِي بَقَائِهَا .....

راجعها بالقول ولم يُشْهَدَ أو أشهد ولم يعلمها كان مخالفاً للشئنة. وقال الحاكم الشهيد: وإذا كَتَمَهَا الطَّلَاقُ، ثم راجعها وكتَمها الرجعة، فهي امرأته، غير أنه قد أساء فيما صنع. ولو راجعها ولم تعلم حتى انقضت عدتها وتزوجت بآخر، فهي [٦١ - أ] امرأته ويُفَرِّقُ بينها وبين الثاني سواء دخل بها، أو لم يدخل.

(و) نُدِبَ (أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِنَهَا) أَي يُعَلِّمُهَا بِدُخُولِهِ: بِأَنْ يَخْفِقَ نَعْلَهُ أَوْ يَتَنَحَّنَحَ (إِنْ لَمْ يَقْصِدْ رَجْعَتَهَا) لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ بِصِرْهِ عَلَى مَوْضِعٍ يَصِيرُ بِهِ مَرَاجِعاً، فَيَحْتَاجُ إِلَى طَلَاقِهَا ثَانِياً فَيَطْوُلُ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ، وَتَتَضَرَّرُ بِامْتِدَادِ الْمُدَّةِ.

(وَمُعْتَدَةُ الرَّجْعِيِّ تَتَزَيَّنُ) لِأَنَّ النِّكَاحَ قَائِمٌ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَلِهَذَا يَجْرِي التَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا، وَتَطْلُقُ طَلِيقَةً أُخْرَى إِذَا قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ. وَلِأَنَّ التَّزْيِينَ رَبَّمَا كَانَ حَامِلاً لَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَهِيَ مُسْتَحْبَةٌ. (وَلَهُ وَطُؤُهَا) وَيَكُونُ بِهِ مَرَاجِعاً. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. وَلِنَا أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ قَائِمَةٌ لِأَنَّهُ تَعَالَى سَمَاءً بَعْلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup> وَلِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَرَاجِعَتَهَا بِالْقَوْلِ مِنْ غَيْرِ رِضَاهَا، وَالْأَجْنَبِيُّ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ. (وَلَا يُسَافِرُ بِهَا حَتَّى) يَرَاغِعُهَا وَ (يُشْهَدُ عَلَى رَجْعَتِهَا) عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ، لِأَنَّ الْإِشْهَادَ يَتَقَرَّرُ مَلِكُ الزَّوْجِ اتِّفَاقاً.

وقال زُفَرٌ: يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَرَاغِعُهَا لِأَنَّ النِّكَاحَ بَيْنَهُمَا قَائِمٌ، فَصَارَ كَمَا لَوْ لَمْ يَطْلُقْهَا. وَلِنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾<sup>(٢)</sup> الْآيَةُ فِي الرَّجْعِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُوراً﴾<sup>(٤)</sup>.

(وَصُدِّقَتْ فِي مُضِيِّ عِدَّتِهَا إِنْ أَمَكْنَ) مُضِيِّهَا (وَفِي بَقَائِهَا) وَاحْتِلَافٌ فِي أَقْلِ مَدَّةِ تَصَدِّقِ فِيهَا الْحَرَّةِ الْحَائِضِ فِي انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا: فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: سِتُونَ يَوْماً، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ يَوْماً، وَقَالَ مَالِكٌ: أَرْبَعُونَ يَوْماً، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَكْثَرُ

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٨).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٣) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٤) سورة الطلاق، الآية: (١).

وَتَكْذِيبِهَا إِخْبَارَهُ بِالرَّجْعَةِ فِي الْعِدَّةِ.

وَلَا تَحِلُّ حُرَّةٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَلَا أَمَةٌ بَعْدَ ثِنْتَيْنِ، حَتَّى يَطَّأَهَا بَالِغٌ أَوْ مُرَاهِقٌ  
بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَقَمَضِي عِدَّةً طَلَّاقِهِ.

من اثنين وثلاثين يوماً، وقالت الحنابلة: تسعة وعشرون يوماً. وأما أقل مدة تُصدَّق فيها الأمة، فعند أبي حنيفة على تخريج محمد: أربعون يوماً، وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً، وعند أبي يوسف ومحمد: أحد وعشرون يوماً.

(و) في (تَكْذِيبِهَا إِخْبَارَهُ) أي وصدقت المرأة في تكذيبها إخبار الزوج بعد العدة (بِالرَّجْعَةِ فِي الْعِدَّةِ) بأن قال بعد العدة: كنت راجعت فيها، وكذبت.

ويجوز أن ينكح الرجل مبانته في العدة وبعدها لبقاء المحل، وإنما منع الغير من نكاحها في العدة لاشتباه النَّسَبِ [٦١ - ب]، وهو إنما يكون عند اختلاف المياه، ولا اختلاف ههنا.

(وَلَا تَحِلُّ حُرَّةٌ) لمطلقها قبل الدخول بها أو بعده (بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَلَا أَمَةٌ) لمطلقها كذلك (بَعْدَ ثِنْتَيْنِ حَتَّى يَطَّأَهَا) ولو بغير إنزال، أو في حيض، أو صوم، أو إجماع (بَالِغٌ أَوْ مُرَاهِقٌ) وهو القريب من البلوغ. وقيل: الذي تتحرك آلته ويشتهي الجماع. وقال سعيد بن المسيب: لا يشترط الوطء، لِمَا في «سنن سعيد بن منصور»، عن ابن المسيب قال: النَّاسُ يَقُولُونَ حَتَّى يَجَامِعَهَا، أَمَا أَنَا أَقُولُ إِذَا تَزَوَّجَهَا نِكَاحًا صَحِيحًا فَإِنَّهَا تَحِلُّ لِلأُولَى. وقد تبعه طائفة من الخوارج واشتُغِرَ هذا منه حتى قيل: لم يبلغه الحديث. كما استُغِرَ من الحسن اشتراط الإنزال نظراً إلى معنى العُسَيْلَةِ، وقولهما غير معتبر حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ.

(بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ) لا بملك يمين ولا نكاح فاسد، لأن النكاح مشروط بالنصر، فلا يتناول وطيء المولى وهو مطلق، فلا يتناول الفاسد لأن المطلق يحمل على الكامل. وقال الشافعي في القديم: الوطء في النكاح الفاسد يحل. [وقال مالك وأحمد في رواية: الوطء في الحيض أو الإجماع لا يحل كالنكاح الفاسد]<sup>(١)</sup>. وحتى (قَمَضِي عِدَّةً طَلَّاقِهِ) أو عِدَّة مَوْتِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> المراد الطلقة الثالثة، والثنتان في الأمة كالثلاث في الحرّة، إذ الرِّقُّ مُنْصَفٌ لِحِلِّ الْمَحَلِّ.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٠).

والوطيء شرط عند الجمهور لِمَا روى أصحاب الكتب الستة من حديث عائشة قالت: سئِلَ رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته، فتزوجت زوجاً غيره فدخل بها، ثم طلقها قبل أن يواقعها أتحل لزوجها الأول؟ قال: «لا حتى يذوق الآخر من عُسَيْلَتِهَا ما ذاق الأول». وفي نسخة: «مثل ما ذاق الأول». وروى أحمد في مسنده، عن مروان عن أبي عبد الملك المكي<sup>(١)</sup>، عن عبد الله ابن أبي مُلَيْكَةَ، عن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «العُسَيْلَةُ الجِماع». ورواه الدَّارَقُطَنِيُّ في سننه، لكن المكي مجهولٌ.

وفي الشَّنِّ إلَّا أبا داود عنها أيضاً قالت: جاءت امرأة رِفَاعَةَ القُرَظِيَّ إلى النَّبِيِّ ﷺ فقالت: كنت عند رِفَاعَةَ فطلَّقني وبَّت طلاقي، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزُّبَيْرِ، وإنَّ ما معه مثل هُدْبَةِ الثُّوبِ<sup>(٢)</sup>، فتبسَّم ﷺ وقال: «أتريدين أن ترجعي إلى رِفَاعَةَ؟» قالت: نعم. قال: «لا حتى [٦٢ - ٦٣] تذوقي عُسَيْلَتَهُ ويذوق من عُسَيْلَتِكَ». وفي لفظ للبخاري قال: كَذَبْتُ والله يا رسول الله، إنِّي لأنفُضُها نَفْصَ الأَدَمِ<sup>(٣)</sup>، ولكنها ناشِزٌ تريد أن ترجع إلى رِفَاعَةَ. فقال رسول الله ﷺ: «فإن كان ذلك لا تجلِّين له حتى يذوق من عُسَيْلَتِكَ». قال: وكان مع عبد الرحمن ابنان له من غيرها، فقال ﷺ: «بئوك هؤلاء؟». قال: نعم. فقال لها: هذا، وأنتِ تزعمين ما تزعمين، فوالله لهُم أشبه به من العُرابِ بالعُرابِ.

وقد ثبت شرط الدخول بإشارة النص، وهو أن يحمل النكاح على الوطء حملاً للكلام على الإفادة دون الإعادة<sup>(٤)</sup>، إذ العقد استفيد من إطلاق اسم الزوج<sup>(٥)</sup>. وفي «المبسوط»: المقصود منع الزوج من استكثار الطلاق، وذا لا يحصل بمجرد العقد، بل

(١) في المطبوع: أبي مالك المكي، والمثبت من المخطوط، وهو الصواب لموافقته ما في مسند الإمام أحمد ٦١/٦.

(٢) هُدْبَةُ الثوب: الهُدْبَةُ: هو طرف الثوب الذي لم ينسج، مأخوذ من هُدْبِ العين وهو شعر الجفن، وأرادت أن ذكره يشبه الهُدْبَةَ في الاسترخاء أو عدم الانتشار. واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محلاً ارتجاع الزوج الأول للمرأة إلَّا إن كان حال وطئه منتشراً، فلو كان ذكره أشل - أي ييسر فيبطلت حركته أو ضغفت - أو كان هو عنيماً، أو طفلاً، لم يكف على أصح قولي العلماء، وهو الأصح عند الشافعية أيضاً. فتح الباري ٤٦٥/٩.

(٣) أي أجهدها وأعزكها، كما يُفعل بالأديم عند دباغه. النهاية ٩٨/٥. والأديم وهو الجلد. المعجم الوسيط ص ١٠، مادة (أدم).

(٤) في المخطوط: العادة، والمثبت من المطبوع.

(٥) وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾.

## النكاح بشرط التحليل يُكره ويُجِلُّ.

بما فيه من المغاظة للزوج، ودخول الثاني مباح مُبْعَضٌ عند الزوج الأول، كما أن الاستكثار من الطلاق مباح مُبْعَضٌ أي عند الله ليكون الجزاء بحسب العمل أي ﴿جزاءً وفاقاً﴾<sup>(١)</sup>.

وفي «الأصل»: وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً جميعاً، فقد خالف الشئة وهي طالق ثلاثاً، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، ويدخل بها. بلغنا ذلك عن رسول الله ﷺ، وعن علي، وابن مسعود، وابن عباس، وغيرهم، إن دخل بها أو لم يدخل بها - أي الزوج الأول - فهو سواء. وعن «المشكلات»: من طلق امرأته غير المدخول بها ثلاثاً، فله أن يتزوجها بلا تحليل، وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> ففي حق المدخول بها. انتهى. وهذه رواية مردودةً بالغ ابن الهمام في تخطئة قائلها، بل قيل: بتكفيره.

وذكر الثموتاشي عن «فتاوى الوتري»: أن الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو أولج بمساعدة اليد لا تحل. وفي «العيون» و«الفتاوى الصغرى»: لو خافت أن يظهر أمرها على المحلل تهب لبعض من تثق به مالا يشتري به مراهقاً فيتزوجها به بشاهدين ويدخل بها، ثم يهب المشتري المملوك من المرأة فيبطل النكاح، وترسل المملوك إلى بلد آخر وتبيعه، فلا يظهر أمرها بوطيء الزوج الثاني.

وذكر الثموتاشي أنها إن خافت أن لا يطلقها المحلل فقالت: زوجتك نفسي على أن أمري بيدي أطلق نفسي كلما أردت، فقيل: جاز النكاح، وصار أمرها بيدها. ولو كانت المرأة مفضاة<sup>(٣)</sup> لا تحل للأول بعد دخول الثاني [٦٢ - ب] إلا إذا حبلت، ليعلم أن الوطء كان في قبلها. ووطء الذمي الذمية يُجلها، وبه قال الشافعي وأحمد. وقال مالك: لا يُجلها بناءً على فساد أنكحتهم عنده.

(والنكاح بشرط التحليل) بأن يقول هو تزوجتك على أن أحللك، أو تقول هي تزوجتك على أن تحللني (يُكره ويُجِلُّ) بضم فكسر أي يثبت الجِلُّ. قيد بشرط التحليل، لأنه لو لم يكن بشرط بل كان بنيته لا يكره. قال المرغيناني: ويُتاب على ذلك إذا كان قصده به الإصلاح.

(١) سورة عم، الآية: (٢٦).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٠).

(٣) المرأة المفضاة: هي التي اختلط مسلكها، يعني مسلك الذكر والفائط، وذلك بتمزق الغشاء الفاصل بينهما. معجم لغة الفقهاء ص ٤٤٧.



وَأَنَّ قَالَتْ: حَلَلْتُ، وَالْمُدَّةُ تَحْتِمِلُ، وَعَلَبَ عَلَيَّ ظَنَّهُ صِدْقُهَا، حَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا.

وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف والليث وإسحاق وأبو عبيد: اشتراط التحليل يُفسد العقد، ولا تحلُّ للأول. وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يفسد العقد، ولا تحلُّ للأول. لهم: ما رواه الحاكم في «المستدرک» وصححه، من حديث عمرو بن نافع، عن أبيه أنه قال: جاء رجلٌ إلى ابن عمر رضي الله عنه فسأله عن رجلٍ طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجها أخٌ له ليحلها - وفي نسخة: ليحلها - لأخيه هل تحلُّ للأول؟ قال: لا إنَّ النكاحَ رغبةً، كُنَّا نعدُّ هذا سيفاحاً<sup>(١)</sup> على عهد رسول الله ﷺ.

وما روى النسائي، وأحمد، والترمذي وقال: حديث حسنٌ صحيح، أنه قال ﷺ: «لعن الله المحللَّ والمحلَّلَ له». وما روى ابن ماجه من حديث ابن عباس وعقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بالتيس المشتعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: «هو المحلَّ -، وفي نسخة: المحلل - لعن الله المحللَّ والمحلَّلَ له».

قال عبد الحق [في «الأحكام»: إسناده حسن، وروى أبو داود]<sup>(٢)</sup> والترمذي، وابن ماجه، عن الحارث، عن عليّ قال: لعن رسول الله المحللَّ والمحلَّلَ له. ورواه الترمذي والنسائي عن ابن مسعود من غير وجه. ورواه أحمد، والبزار وابن أبي شيبة، وغيرهم عن أبي هريرة بنحوه سواء.

ولنا: أن شرط التحليل في النكاح شرطٌ فاسدٌ، والنكاح لا يفسد بالشروط الفاسدة، إلا أن محمداً لم يثبت الحلَّ للأول لأنه استعجل ما أخره الشرع فجوزي بمنعه. فهذا الحديث يقتضي صحة النكاح والحلَّ للزوج الأول والكرهية. والجواب عن حديث الحاكم: أنه ليس بمرفوع فلا يُعارض المرفوع.

(وَأَنَّ قَالَتْ) الْمُطَلَّقة ثلاثاً (حَلَلْتُ)، وَالْمُدَّةُ تَحْتِمِلُ) بَأَن ذَكَرْتَ لِكُلِّ عِدَّةٍ مَا يُمْكِنُ، وَهُوَ شَهْرَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ، وَتِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ يَوْماً [٦٣ - أ] عِنْدَهُمَا (وَعَلَبَ عَلَيَّ ظَنَّهُ صِدْقُهَا حَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا) لِأَنَّ النِّكَاحَ إِذَا أَمَرَ دُنْيَوِيٌّ، وَقَوْلُ الْوَاحِدِ فِيهِ مَقْبُولٌ كَالْوَكَالَةِ، وَإِنَّمَا أَمْرٌ دِينِيٌّ وَقَوْلُ الْوَاحِدِ فِيهِ مَقْبُولٌ كَالْإِخْبَارِ بِطَهَارَةِ شَيْءٍ، وَنَجَاسَةِ الْمَاءِ، وَرَوَايَةُ الْحَدِيثِ. وَسُئِلَ الصَّفَّارُ وَنَجْمُ الدِّينِ النَّسَفِيُّ عَنِ امْرَأَةٍ سَمِعَتْ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ مِنَ الزَّوْجِ، وَلَا يَمْتَنِعُ عَنْهَا هَلْ يَسْعُهَا قَتْلُهُ؟ قَالَا: يَسْعُهَا عِنْدَ إِرَادَةِ قَرْبَانِهَا. وَهَكَذَا أَفْتَى السَّيِّدُ أَبُو الشُّجَاعِ. وَقَالَ: الْإِسْبِجَابِيُّ: لَا يَسْعُهَا.

(١) الشَّفَاحُ: الْإِقَامَةُ مَعَ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ صَحِيحٌ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٤٣٢، مَادَّةُ (سَفَح).

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

## وَالزَّوْجِ الثَّانِي يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ.

(وَالزَّوْجِ الثَّانِي يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ) عند أبي حنيفة [وأبي يوسف] <sup>(١)</sup> حتى لو طلقها واحدة، وانقضت عدتها، وتزوجت بآخر وطلقها، وانقضت عدتها منه، ثم تزوجها الأول يملك عليها ثلاثاً إن كانت حرة، وثنتين إن كانت أمة.

(خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ) فَإِنَّ عِنْدَهُ لَا يَهْدِمُ، فَيَمْلِكُهَا الْأَوَّلُ إِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ زَوْجٍ بَمَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ. وبه قال مالك والشافعي وأحمد وزُفَرٌ لِمَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ [عَنِ الزُّهْرِيِّ]، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ، <sup>(١)</sup> وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا. فَتَزَوَّجَهَا غَيْرَهُ، ثُمَّ فَارَقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ. قَالَ: هِيَ عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ. وَرَوَى أَيْضاً - مِنْ حَدِيثِ الْحَاكِمِ - ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: هِيَ عَلَى مَا بَقِيَ. وَثَقِلَ مِثْلُهُ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَعِثْرَانَ بْنِ حُضَيْنٍ.

ولأبي حنيفة وأبي يوسف: ما روى محمد في «الآثار» عن أبي حنيفة، عن حماد بن أبي سليمان، عن سعيد بن جبيرة قال: كنت جالساً عند [عبد الله بن] <sup>(٢)</sup> عُثَيْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ إِذْ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ، فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَزَوَّجَتْ زَوْجاً غَيْرَهُ فَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا أَوْ طَلَّقَهَا، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَأَرَادَ الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، عَلَى كَمِّ هِيَ عِنْدَهُ؟ فَالْتَفَتَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا؟ فَقَالَ: يَهْدِمُ الزَّوْجُ الثَّانِي الْوَاحِدَةَ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ، وَاسْأَلْ ابْنَ عُمَرَ. قَالَ: فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ. قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: الظَّاهِرُ مَا قَالَ مُحَمَّدٌ وَبِاقِي الْأُئِمَّةِ. وَلَقَدْ صَدَّقَ قَوْلَ [٦٣ - ب] صَاحِبِ «الْأَسْرَارِ»: مَسْأَلَةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا كِبَارُ الصَّحَابَةِ [يَعُوزُ فِقْهُهَا] <sup>(٣)</sup>، وَيَضْعُبُ الْخُرُوجَ عَنْهَا.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط، وعوز الشيء: لم يوجد مع الحاجة إليه. المعجم الوسيط،

ص ٦٣٦، مادة (عازه).

## فصل [في الإيلاء]

الإيلاء: حَلَفَ يَمْنَعُ وَطَىءَ الزَّوْجَةَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ حُرَّةً، وَشَهْرَيْنِ أَمَةً، .....

## فصل [في الإيلاء]

(الإيلاء) في اللغة: اليمين، يقال: أَلَى يُؤَلَى إِيْلَاءً، كَأَعْطَى يُعْطَى إعطاءً.

وفي الشرع: (حَلَفَ) بما يوجب الكفارة أو الجزاء (يَمْنَعُ وَطَىءَ الزَّوْجَةَ) مسلمة كانت أو كتابية (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) أو أكثر حال كونها (حُرَّةً)، وإن كانت تحت عبد (وَشَهْرَيْنِ) حال كونها (أَمَةً) كوالله لا أقربك أربعة أشهر، أو والله لا أقربك. قيد بالزوجة لأن الشخص لا يكون مؤلياً من أمته، لأن قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾<sup>(٤)</sup> لا يتناول إلا الزوجات. ويصح الإيلاء من المطلقة الرجعية لقيام الزوجية، ولقوله تعالى: ﴿وَيُؤْمَلُونَ﴾، والبعل: الزوج حقيقة.

وقال مالك والشافعيّ أزيد من أربعة أشهر. لنا: أنّ النَّصَّ على أربعة أشهر يمنع الزيادة عليها، كالتَّصُّ على أربعة أشهر وعشر في عدّة الوفاة، وعلى ثلاثة في عدّة الحياة.

وروى الواحدي في «أسباب التزول» بسنده عن عطاء، عن ابن عباس قال: كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والسنتين وأكثر من ذلك، فوَقَّتَ اللهُ أربعة أشهر، فمن كان إيلاؤه أقل من أربعة أشهر فليس بمؤلي. ثم قال سعيد بن المسيّب: كان الإيلاء ضِرَارَ أهل الجاهلية، كان الرجل لا يريد المرأة، ولا يحب أن يتزوجها غيره، فيحلف أن لا يقربها أبداً، فكان يتركها كذلك، لا أيماً<sup>(١)</sup> ولا ذات بعل، فجعل الله تعالى الأجل الذي يعلم به ما عند الرجل في المرأة أربعة أشهر، وأنزل: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

والفاظه صريح نحو: لا أقربك، لا أجامعك، لا أطوك، لا أباضعك، لا أغتسل منك من جنابة، فلو ادّعى أنه لم يعن الجماع لم يُصَدَّقْ قضاءً، وكناية يحتاج إليها نحو: لا أمسك، لا أتيك، لا أغشاك، لا أجمع رأسي ورأسك، لا أضاجعك، لا أقرب فراشك، ويصدق في عدم النية قضاءً.

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٢٦).

(١) الأيم: العزب رجلاً كان أو امرأة، تزوج من قبل أو لم يتزوج. المعجم الوسيط، ص ٣٥، مادة (أيم).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٢٦).

فَإِنْ قَرَّبَهَا حَيْثُ.

وَيَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ، وَفِي غَيْرِهِ الْجَزَاءُ، وَيَسْقُطُ الْإِيْلَاءُ وَالْأَبْتَاءُ بِنَاتِّ بِوَاحِدَةٍ، .....

(فَإِنْ قَرَّبَهَا) أي وطئها الزَّوْجُ فِي الْمَدَّةِ، أَي فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فِي الْحُرَّةِ، وَفِي شَهْرَيْنِ فِي الْأُمَّةِ (حَيْثُ) لِفَوَاتِ الْبَرِّ (وَيَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ) وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ، وَأَحْمَدُ، لِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ الْحَلْفِ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ عِنْدَ الْحَنْثِ.

(و) يَجِبُ (فِي غَيْرِهِ) أَي فِي غَيْرِ الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَهُوَ التَّعْلِيْقُ [٦٤ - أ] (الْجَزَاءُ) لِتَحَقُّقِ مُوجِبِهِ (وَيَسْقُطُ الْإِيْلَاءُ) بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ لِانْحِلَالِ الْيَمِينِ بِالْحَنْثِ.

(وَالْأَبْتَاءُ) أَي وَإِنْ لَمْ يَقْرَبْهَا الزَّوْجُ فِي الْمَدَّةِ (بِنَاتِّ بِوَاحِدَةٍ) وَلَا تَتَوَقَّفُ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى تَطْلِيْقِهِ إِيَّاهَا، أَوْ تَفْرِيقِ الْحَاكِمِ بَيْنَهُمَا عِنْدَنَا. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ يُوقَفُ حَتَّى يَطْلُقَ. وَالْمَسْأَلَةُ ذَاتُ خِلَافٍ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيْحِهِ»: قَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: إِذَا مَضَتْ الْمَدَّةُ يُوقَفُ حَتَّى يَطْلُقَ. وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يَطْلُقَ. قَالَ وَيُذَكَّرُ عَنْ عَثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَعَائِشَةَ، وَاثْنِي عَشَرَ رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَقَالَ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»: اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ، فَقِيلَ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ فَإِنَّمَا أَنْ يَفِيءَ، وَإِنَّمَا أَنْ يَطْلُقَ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، فَهِيَ تَطْلِيْقَةٌ بَائِنَةٌ. انْتَهَى. وَفِي «مَوْطَأَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ»: بَلَّغْنَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَمَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَفِيءَ، فَقَدْ بَانَ بِتَطْلِيْقَةٍ، وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَّابِ. وَكَانُوا لَا يَرَوْنَ أَنْ تَوْقَفَ بَعْدَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١) الْفِيءُ: الْجَمَاعُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، وَعَزِيمَةُ الطَّلَاقِ: انْقِضَاءُ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَإِذَا مَضَتْ بَانَ بِتَطْلِيْقَةٍ وَلَا تَوْقَفَ بَعْدَهَا. وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَعْلَمُ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِهِ. انْتَهَى كَلَامُ مُحَمَّدٍ.

ثُمَّ عِنْدَهُمُ الْفِيءُ الَّذِي يُؤْمَرُ بِهِ الزَّوْجُ بَعْدَ مُضِيِّ الْمَدَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ فَاءُوا﴾

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ: (٢٢٦).

بحرف التعقيب، وعندنا الفيء في المدة لقراءة ابن مسعود: فَإِنْ فَأَوْأُ فِيهِنَّ، وقراءته لا تتخلف فيها عن سماعه من رسول الله ﷺ. والتقسيم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ دليل أيضاً على أن الفيء في المدة، وعزيمة الطلاق بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾<sup>(١)</sup> والإمسك بالمعروف بالمراجعة [٦٤ - ب] في العدة، والتسريح بالإحسان بتركها حتى يتبين بمضي العدة.

ثم عندهم لا يقع إلا بتفريق القاضي بينهما، أو بإيقاع الزوج الطلاق، لأن الله تعالى قال: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وهو إشارة إلى أن عزيمة الطلاق بما هو مسموع، وذلك بأحدهما.

ولنا أنه تعالى ذكر عزيمة الطلاق بعد ذكر المدة، وهو إشارة إلى أن ترك الفيء في المدة عزيمة الطلاق عند مضيها. وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «عزيمة الطلاق مضي أربعة أشهر»<sup>(٢)</sup>. وقد أضافه إلى الزوج، فدل أن الطلاق يتم به من غير حاجة إلى قضاء القاضي. ومعنى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ لإيلائه عليهم بقصد إضراره. وما رواه عبد الرزاق في «مصنفه»: حدثنا معمر عن عطاء الخراساني، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت كانا يقولان في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فهي تليقة واحدة، وهي أحق بنفسها، وتعدّ عدة المطلقة. قال: وأخبرنا معمر، عن قتادة: أن علياً، وابن عباس قالوا: إذا مضت أربعة أشهر فهي تليقة، وهي أحق بنفسها، وتعدّ عدة المطلقة.

وأخرج نحوه عن عطاء، وجابر بن زيد، وعكرمة، وابن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن، ومكحول. وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن ابن عباس وابن عمر قالوا: إذا آلى فلم يفء حتى إذا مضت أربعة أشهر، فهي تليقة بائنة.

وأخرج نحوه ابن الحنفية، والشعبي، والنخعي، ومسروق، والحسن، وابن سيرين، وقبيصة، وسالم، وأبي سلمة.

والحاصل: أن ما روينا فهو عن الأكابر منهم والفقهاء فيهم، فيكون أرجح وأولى ويسمع الكل لقوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣١).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٧٩/٧، كتاب الإيلاء، باب من قال: عزم الطلاق....

(٣) تقدم تخريجه في مقدمة الكتاب.

وَسَقَطَ الْحَلْفُ الْمُؤَقَّتُ لَا الْمُؤَبَّدُ، فَتَبَيَّنُ بِأُخْرَى إِنْ مَضَتْ مُدَّةُ أُخْرَى بَعْدَ نِكَاحِ ثَانٍ بِلَا فَيٍّ، ثُمَّ أُخْرَى كَذَلِكَ بَعْدَ ثَالِثٍ، وَبَقِيَ الْحَلْفُ بَعْدَ ثَلَاثٍ، لَا الْإِيْلَاءُ، فَإِنْ قَرَّبَهَا كَفَّرَ، وَلَا تَبَيَّنُ بِالْإِيْلَاءِ.

وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْفَيِّ بِالْوَطْئِ لِمَرَضٍ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِ، .....

(وَسَقَطَ الْحَلْفُ الْمُؤَقَّتُ) بأربعة أشهرٍ في الحرّة، وبشهرين في الأمة، لأن اليمين لا تبقى بعد مُضَيِّ وقتها. (لا المؤبّد) أي فلا يسقط الحلف المؤبّد نحو: والله لا أقربك، وإن لم يقل أبداً عند أبي حنيفة، خلافاً لهما حيث قالوا: لا بد من ذكر الأبد، أو ما يقوم مقامه. وإنما لم يسقط لعدم ما يبطله من جنث أو مُضَيِّ وقت.

(فَتَبَيَّنُ بِأُخْرَى إِنْ مَضَتْ مُدَّةُ أُخْرَى) وهي أربعة أشهرٍ في الحرّة، وشهران في الأمة [٦٥ - أ] (بَعْدَ نِكَاحِ ثَانٍ) من الحالف (بِلَا فَيٍّ) أي بلا قربان (ثُمَّ أُخْرَى) أي ثم تبين بأخرى (كَذَلِكَ) أي إن مضت المدتان (بَعْدَ) نِكَاحِ (ثَالِثٍ) من الحالف بلا فَيٍّ (وَبَقِيَ الْحَلْفُ بَعْدَ) وقوع طلقات (ثَلَاثٍ) لبقاء اليمين.

وفي «شرح الوقاية»: هذا إن كان الحلف بغير طلاقها، وإن كان بطلاقها لا يبقى الحلف لأنّ التنجيز يُبْطِلُ التعليق، (لا الإيلاء) أي ولا يبقى الإيلاء، لأنّه بمنزلة تعليق الطلاق بمضَيِّ الزّمان، فلا يبقى بعد استيفاء الملك كما لو قال: كلما مضى أربعة أشهر فأنت طالق.

(فَإِنْ قَرَّبَهَا) بعد زوج (كَفَّرَ) لبقاء اليمين (وَلَا تَبَيَّنُ بِالْإِيْلَاءِ) لزواله، فصار كما لو قال لأجنبية: والله لا أقربك، ثم تزوّجها فإنه لا يكون مؤلياً، وتجب الكفارة إذا قرّبها. احترز بقوله «بعد نِكَاحِ ثَانٍ» عن قول أبي سهل البردعي<sup>(١)</sup> قال: إنّ اليمين تنعقد بعد انقضاء أربعة أشهرٍ قبل انقضاء عدّتها، لأن معنى الإيلاء على الأبد هو كلّما مضى أربعة أشهرٍ ما أقربك فيها فأنت طالق، ولو قال ذلك لكان الحكم فيه ما بيّنا. والأصح ما ذكره المصنف، وهو قول الكوخجي لأنّ انعقاد اليمين ابتداءً لا اعتبار معنى الإضرار، وهو ليس بوجود في المبانة ما لم يتزوّجها.

(وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْفَيِّ بِالْوَطْئِ) من وقت الإيلاء إلى مُضَيِّ أربعة أشهرٍ في الحرّة وشهرين في الأمة (لِمَرَضٍ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِ) أي لغير المرض: بأن كانت

(١) كذا في المطبوع والمخطوط: البردعي، وفي «فتح القدير» ٤/٤٦٤: الشّرغي. ولم نجد له ترجمة!

فَقَيْوُءُهُ أَنْ يَقُولَ: فَتُتْ إِليهَا، فَإِنْ قَدِرَ قَبْلَ الْمُدَّةِ، فَفَيْوُءُهُ بِالْوَطْئِ.

وفي: وَأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، إِنْ نَوَى الظَّهَارَ أَوْ الثَّلَاثَ أَوْ الكَذِبَ، فَمَا نَوَى. وَإِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ فإيلاءً، وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً فِيهِ، وَكَذَا فِي: كُلُّ جِلِّ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَفِي: حَلَالُ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَفِي: حَلَالُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيَّ حَرَامٌ: فَبَائِنَةٌ.

أو صغيرة، أو في مكان لا يعرفه، أو كان مجبواً، أو عتينا، أو أسيراً في دار الحرب، أو بينه وبينها مسيرة أربعة أشهر (فَقَيْوُءُهُ أَنْ يَقُولَ: فَتُتْ إِليهَا) أو: رجعت إليها، أو: راجعتها، أو: أبطلت إيلاءها. وسقط الإيلاء على المذهب عندنا، ولكن لا يَحْتَسِبُ إِلَّا بِالوَطْئِ.

وقال سعيد بن جبير: لا يكون الفيء إلا بالجماع، وهو مزوي عن أبي ثور، ومختار الطحاوي، وبه قال مالك والشافعي. قيدنا العجز بكونه من وقت الإيلاء إلى آخر المدّة، لأنه لو آلى وهو قادرٌ على الوطء ثم عجز عنه، أو آلى وهو عاجزٌ عنه ثم زال عجزه في المدّة، لم يصحّ فيه باللسان، لأنّ الفيء خليفٌ عن الجماع فيشترط فيه العجز المستوعب للمدّة.

(فَإِنْ قَدِرَ) على الجماع [٦٥ - ب] (قَبْلَ الْمُدَّةِ) بعد فئه باللسان (فَقَيْوُءُهُ بِالوَطْئِ) لأنه قدِرَ على الأصل قبل حصول المقصود بخلفه، فصار كالمتميم إذا رأى الماء وهو في الصلاة. (وفي: وَأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ) يرجع إلى نيته (إِنْ نَوَى الظَّهَارَ أَوْ الثَّلَاثَ أَوْ الكَذِبَ فَمَا نَوَى)، وقال محمد: إِنْ نَوَى الظَّهَارَ لا يكون مُظَاهِراً لعدم ركن الظَّهَارِ، وهو تشبيه بالمُحْرَمَةِ على التأبيد.

ولنا: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ الظَّهَارَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْحَرَمَةِ فَإِذَا نَوَاهُ صَحَّتْ نِيَّتُهُ. (وَإِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ فإيلاءً) لأنّ تحريم الحلال يمينٌ عندنا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ لَكَ تَبَيَّنِي مَرَضَاتٌ أَرْوَاجِكَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ \* قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

(وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً فِيهِ) أي في: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، (وَكَذَا فِي: كُلُّ جِلِّ عَلَيَّ حَرَامٌ [وفي حلال الله عليّ حرام، وفي: حلال المسلمين عليّ حرام] فَبَائِنَةٌ) أما إن نوى «بأنّ عليّ حرام» الطَّلَاقَ، فَإِنَّ التَّحْرِيمَ مِنْ أَلْفَاظِ

(١) سورة التحريم، الآية: (١ - ٢).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

## فَضْلٌ فِي الْخُلْعِ

لَا بَأْسَ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الْحَاجَةِ .....

الكنائيات، والواقع بها بائناً. وأما إذا لم ينو شيئاً فجعّله المتقدمون إيلاءً، وهو مختار صاحب «مواهب الرحمان»، وصرّفه المتأخرون إلى الطلاق البائن، وهو مختار الفضل، والإسكاف، وأبي بكر بن أبي سعيد، والفقهاء أبي جعفر الهنْدَوَانِي. قال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ، لأن العادة جرت أنهم يريدون بهذا اللفظ الطلاق. والله أعلم.

### فَضْلٌ فِي الْخُلْعِ

وهو بالضم لغةً في الخلع بمعنى الترع، يقال: خلّع نعله وثوبه.

وشرعاً: أخذ المال بإزاء ملك التكااح بلفظ الخلع. فإن الطلاق على مال ليس خلعاً بل في حكمه من وقوع البينونة لا مطلقاً، ولا يجري فيه الخلاف في أنه فسخ. وقيل: إزالة الزوجية ببذل بدل. (لَا بَأْسَ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الْحَاجَةِ) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾<sup>(١)</sup>، والمراد بالخوف هنا العلم، لأن الخوف من لوازمه. وقيل: الظن، وهو الأظهر. والخطاب للحكام أو لأهل الإسلام، وهذا الشرط خرج مخرج العادة لجواز الخلع بدونه.

والمراد بالحدود: ما يلزم الزوجين من مواجب الزوجية، وسمى ما [٦٦ - أ] أعطت فداءً لأنها كالأسير في يده تخلّص نفسها منه. والمعنى: لا جناح على الزوج فيما أخذ، ولا على المرأة فيما أعطت، ولما في «صحيح البخاري» عن ابن عباس: أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلعتي ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام، فقال ﷺ: «أترُدِّينَ عليه حديثه؟» قالت: نعم. قال ﷺ: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة». [وفي «مصنف ابن أبي شيبة» مكان: «اقبل الحديقة وطلقها»: فأمره أن يأخذ منها حديثه]<sup>(٢)</sup> ولا يرداد.

وقال بكر بن عبد الله المزني: الخلع غير جائز، لأن الآية السابقة منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْسَانٌ فَخَلُّوا مَعَهُمْ وَلَا تَعْثَبُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>. وأجيب: بأن شرط النسخ العلم بتأخر النسخ، وتعذر الجمع بينهما ولم

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٠).



بِمَا يَصِحُّ مَهْرًا، وَهُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ.....

يوجد، إذ يمكن الجمع بحمل عدم الأخذ على سوى الخُلْعِ وَقَدْ رَضَاهَا. وقد يقال: إنَّ النهيَّ متعلق بما إذا أراد الزوج استبدال غيرها مكانها، والآية الأخرى مُطْلَقَةٌ، فكيف تكون ناسخة؟ وقيدته الظاهرية بما إذا كرهته وخافت أن لا يوفيهما حقها وأن لا تُوفيه. ومنعته إذا أكرهها هو. وقال قوم: لا يجوز إلا بإذن السلطان، رُوي ذلك عن ابن سيرين، وسعيد بن جبَّير، والحسن. ولعلَّ متمسكهم ظاهرُ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ على أن الضمير للحُكَّام.

(بِمَا يَصِحُّ مَهْرًا) أي بجنس ما صلح لا بمقداره (وَهُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ) عند جماهير الأئمة من السلف والخلف. وقال أحمد وإسحاق بن راهويه والشافعي في القديم: فُرْقَةٌ بغير طلاق. لما رواه الدارقطني عن ابن عباس: الخلع فُرْقَةٌ وليس بطلاق، ولما روى عبد الرزاق في مصنفه من رواية طاؤس، عن ابن عباس أنه قال: لو طلق رجل امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه، حلَّ له أن ينكحها. ذكر الله الطلاق في أول الآية وفي آخرها، والخُلْعُ بينهما بقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾<sup>(١)</sup> إلى أن قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾<sup>(٢)</sup> يعني الثالثة المفاد شرعيتها بقوله تعالى: ﴿أَوْ تَشْرِيحَ بِإِحْسَانٍ﴾ فيكون الافتداء غير طلاق، وإلا كان أربعاً، والثاني منتف. ولأن [٦٦ - ب] النكاح يحتمل الفسخ لأنه يفسخ بخيار العتق فكذا بالتراضي بالخلع، كالبيع في الإقالة.

وعن الحنابلة: لا يقع بالخلع طلاق، بل هو فسخ بشرط عدم نية الطلاق لا يُنقص عدد الطلاق. وقال آخرون: يقع ويكون رجعيًا، فإن راجعها ردَّ البذل الذي أخذه. [رواه عبد الرزاق عن معمر، عن قتادة، عن سعيد بن المسيَّب قال: وكان الزهري يقول ذلك.]<sup>(٣)</sup>

ولنا: ما روى عبد الرزاق، وابن أبي شيبة في «مصنفيهما»، عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم، عن سعيد بن المسيَّب: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة. وما روى الدارقطني والبيهقي في سننهما، وابن عدي في «الكامل» من حديث عباد بن كثير، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة. لكن عباد بن كثير فيه كلام، إلا أنه يُتجَوَّرُ بحديث ابن المسيَّب وإن كان مرسلًا، فإن مرسله حجة إجماعاً. ورَوَى مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن جهمان مولى

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٩).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٤٠).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وَيَجِبُ عَلَيْهَا بَدَلُهُ. وَكِرَّةٌ أَخْذُهُ إِنْ نَشَرَ، وَالْفَضْلُ إِنْ نَشَرَتْ.

الأسلميين، عن أم بكرة الأشلمية: أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن خالد بن أسد، فأتيا عثمان في ذلك فقال: هي تطلقه.

وروى ابن أبي شيبة بسنده إلى ابن مسعود أنه قال: لا يكون طلاقاً بائةً إلا في فدية أو إيلاء. وروى نحوه عن علي أيضاً: فإذا قالت: اخلعني، أو قالت: طلقني علي ألف مثلاً، ففعل ما قالت في المجلس، بانت منه. (وَيَجِبُ عَلَيْهَا بَدَلُهُ) - يفتح الدال المهملة لا بسكون المعجمة - أي ويجب على المختلعة عوض الخلع لأنه واجب بالتزامها.

(وَكِرَّةٌ) للزوج (أَخْذُهُ) أي البذل منها (إِنْ نَشَرَ) <sup>(١)</sup> هُوَ وَكَرَّهَا.

وقال مالك: لا يجوز لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ خِدَاهُنَّ فِنطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾ <sup>(٢)</sup> والقنطار: المال العظيم. ولنا: أن النهي في الآية لمعنى في غيره، وهو زيادة الإيحاش <sup>(٣)</sup>، والنهي لمعنى في غيره لا يعدم المشروعية، كالبيع وقت التداء يوم الجمعة، يجوز مع الكراهة.

(وَالْفَضْلُ) أي وَكِرَّةٌ للزوج أخذ الزائد على ما أعطاه (إِنْ نَشَرَتْ) هكذا قال القُدوري، وهو رواية «الأصل». وفي «الجامع الصغير»: أن الفضل يطيب له لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ <sup>(٤)</sup> [٦٧ - أ]، ودليل «الأصل» وهو الصحيح ما قدمنا. وما روى ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق في مصنفيهما، عن حفص، عن ابن جريج، عن عطاء قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تشكو زوجها، فقال: «أترددين عليه حديقته التي أصدقك؟» قالت: نعم وزيادة. قال: «أما الزيادة فلا». وما أخرج الدارقطني في «سننه» عن حجاج، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير: أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي سؤل، وكان أصدقها حديقة وكرهته، فقال النبي ﷺ: «أتردين عليه حديقته التي أعطاك؟» قالت: نعم وزيادة. فقال النبي ﷺ: «أما الزيادة فلا».

(١) نشر بقلها عليها: ضربها وجفاها. مختار الصحاح ص ٢٧٥، مادة (نشر).

(٢) سورة النساء، الآية: (٢٩).

(٣) الإيحاش: من الوخشة: وهي الانقطاع وبُعد القلوب عن المودات. المعجم الوسيط ص ١٠١٨، مادة (وحش).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٤٠).

وَأَنَّ طَلَّقَ بِمَالٍ أَوْ عَلَى مَالٍ وَقَعَ بَائِنٌ إِنْ قَبِلَتْ، وَيَحْمَرُّ أَوْ خِنْزِيرٍ لَا يَجِبُ شَيْءٌ لِلزَّوْجِ وَوَقَعَ بَائِنٌ فِي الْخُلْعِ وَرَجْعِيٍّ فِي الطَّلَاقِ.  
وَأَنَّ طَلَبْتَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، فَبَائِنَةٌ بِثَلَاثِ الأَلْفِ، وَفِي عَلَى أَلْفٍ رَجْعِيَّةٌ بِأَلْفٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وأخرج أيضاً عن عطاء أن النبي ﷺ قال: «لا يأخذ الرجل من المختلعة أكثر مما أعطاه». وروى وكيع عن أبي حنيفة، عن عمار بن عمران الهمداني، عن أبيه، عن علي أنه كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه. وذكر عبد الرزاق عن علي: لا يأخذ منها فوق ما أعطاه. وذكر أيضاً: أن الربيع بنت مَعُودَ بن عَفْرَاءَ: حدثته أنها اختلعت من زوجها بكل شيء تملكه، فخصص في ذلك عثمان رضي الله عنه فأجازه، وأمره أن يأخذ عِقَاصَ<sup>(١)</sup> رأسها فما دونه. وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رُفِعَتْ إليه امرأة نشزت على زوجها، فقال: اخلعها ولو من قُوطِها<sup>(٢)</sup>. فكانت المسألة خلافية بين الصحابة رضي الله عنهم.

(وَأَنَّ طَلَّقَ بِمَالٍ) بَأَنَّ قَالَ: طَلَّقْتِكِ بِأَلْفٍ (أَوْ عَلَى مَالٍ) بَأَنَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ (وَقَعَ بَائِنٌ إِنْ قَبِلَتْ) وَلِزِمَهَا الْمَالُ. (و) إِنْ طَلَّقَ الْمُسْلِمُ أَوْ خَالَعِ (بِخِنْزِيرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ) أَوْ مَيْتَةٍ أَوْ حَرٍّ (لَا يَجِبُ شَيْءٌ لِلزَّوْجِ) لِأَنَّ الْمُسْتَمَى لَا يَجِبُ لِلْإِسْلَامِ، وَغَيْرِهِ لَا يَجِبُ لِعَدَمِ الْإِتْمَانِ (وَوَقَعَ بَائِنٌ فِي الْخُلْعِ وَرَجْعِيٍّ فِي الطَّلَاقِ) لِأَنَّ الْإِيقَاعَ مَعْلُقٌ بِالْقَبُولِ، وَقَدْ وَجِدَ. وَلَمَّا بَطَلَ الْعَوْضُ كَانَ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ لَفْظَ الْخُلْعِ وَهُوَ كِنَايَةٌ، وَالْوَاقِعُ بِهَا بَائِنٌ. وَفِي الثَّانِي لَفْظَ الطَّلَاقِ، وَهُوَ يُعْقِبُ الرَّجْعَةَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: رَجْعِيٌّ. وَقَالَ زُفَرٌ: تَرَدُّ مَهْرُهَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ اعْتِبَارًا بِالنِّكَاحِ، وَيَقَعُ طَلَاقٌ بَائِنٌ.

(وَأَنَّ طَلَبْتَ ثَلَاثًا) بَأَنَّ قَالَتْ: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا (بِأَلْفٍ وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً) فِي الْمَجْلِسِ (فَبَائِنَةٌ) فَيَقَعُ بَائِنَةٌ (بِثَلَاثِ الأَلْفِ) [٦٧ - ب] وَقَالَ مَالِكٌ: بِالأَلْفِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: بِغَيْرِ شَيْءٍ. وَلَنَا: أَنَّ الْبَاءَ تَصْحَبُ الْعَوْضَ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمَعْوِضِ، (وَفِي): إِنْ طَلَبْتَ ثَلَاثًا (عَلَى أَلْفٍ) فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً يَقَعُ (رَجْعِيَّةٌ بِأَلْفٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) وَبِالأَلْفِ عِنْدَ

(١) الْعِقَاصُ: خَيْطٌ تُشَدُّ بِهِ أَطْرَافُ الذَّوَابِ - وَهِيَ شَعْرٌ مُقَدَّمُ الرَّأْسِ - . الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٦١٥، مَادَّةُ (عَقَصَ).

(٢) الْقُوطُ: مَا يُعْلَقُ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ مِنْ دُرٍّ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٧٢٧، مَادَّةُ (قُرِطَ).

وَالْخُلْعُ مُعَاوَضَةٌ فِي حَقِّهَا يَصِحُّ رُجُوعُهَا وَشَرْطُ الْخِيَارِ لَهَا، وَيَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ، وَيَمِينُ فِي حَقِّهِ، حَتَّى انْعَكَسَ الْأَحْكَامُ، وَالْعَبْدُ بِمَنْزِلَتِهَا وَيُسْقِطُ الْخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ حَقُوقَ النِّكَاحِ عَنْهُمَا.

مالك، ويقع بائة بثلاث الألف عند أبي يوسف ومحمد والشافعي، (وَالْخُلْعُ مُعَاوَضَةٌ فِي حَقِّهَا) لدفعها البدل فصار كالبيع (يَصِحُّ رُجُوعُهَا) إذا كان الإيجاب منها قبل قبول الزوج، (و) يصح (شَرْطُ الْخِيَارِ لَهَا) عند أبي حنيفة في المسألتين.

(وَيَقْتَصِرُ) الْخُلْعُ مِنْ جَانِبِهَا (عَلَى الْمَجْلِسِ) أي مجلس المرأة عند أبي حنيفة وأصحابه، فلا يتوقف إيجابها على ما وراءه لو كان غائباً. (وَيَمِينُ فِي حَقِّهِ) لَأَنَّهُ يَوْجِعُ الطَّلَاقَ بِشَرْطِ قَبُولِهَا. (حَتَّى انْعَكَسَ الْأَحْكَامُ) فَلَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ، وَلَا شَرْطُ الْخِيَارِ لَهُ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ مِنْ جَانِبِهِ، فَيَتَوَقَّفُ إِجْبَابَهُ عَلَى مَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ لَوْ كَانَتْ غَائِبَةً.

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي وأحمد: شرط الخيار لها باطل كشرطه له، لأن الخلع من جانبها شرط اليمين وهو الطلاق، وكما لا يصح الخيار في اليمين لا يصح في شرطه. ولهذا لو قال: أنت طالق إن دخلت الدار على أنك بالخيار ثلاثة أيام، كان الخيار باطلاً.

ولأبي حنيفة: أنَّ الخلع من جانبها بمنزلة البيع، لأنه تمليك مالي بعوض، ولهذا لو قالت: اختلعت نفسي منك بكذا ثم رجعت أو قامت من المجلس قبل قبوله بطل. ولو كان غائباً فبلغه فقبل كان باطلاً.

(وَالْعَبْدُ بِمَنْزِلَتِهَا) أي بمنزلة المختلعة، فيصح شرط الخيار له عند أبي حنيفة فيما إذا أعتقه مولاه على مالي، وَيَقْتَصِرُ عَلَى أَبِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدَ لِأَنَّ الْعَتَقَ يَمِينٌ، وَقَبُولَ الْعَبْدِ الْمَالِ شَرْطٌ لَهُ، وَالْخِيَارُ لَا يَصِحُّ فِي الْيَمِينِ، فَكَذَا فِي شَرْطِهَا. ولأبي حنيفة: أنَّ ذلك من جانب العبد في معنى البيع، فيصح شرط الخيار له كالبيع.

(وَيُسْقِطُ الْخُلْعُ) عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ (وَالْمُبَارَاةُ) وَهُوَ أَنْ يُبْرِيَءَ كُلَّ مِنْهُمَا صَاحِبِهِ. وترك الهمزة منه خطأ كذا في «المغرب» (حَقُوقَ النِّكَاحِ) الواجبة من الجانبين (عَنْهُمَا) فلا يسقط ما لم يتعلق بالنكاح، كتمن ما اشترت من الزوج، ويسقط ما يتعلق به، كالمهر والنفقة الماضية. قيدنا به لأنه للمختلعة. والمباراة: النِّفْقَةُ وَالسُّكْنَى مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا يَسْقِطَانِ إِلَّا بِالذِّكْرِ. وقال محمد: لَا يُسْقِطُ الْخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ [٦٨ - أ] إِلَّا مَا سَمِّيَا فَقَطْ كَمَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ.

وَأَنْ خَلَعَ الْأَبُ صَبِيَّتَهُ بِمَالِهَا لَعَا، إِلَّا فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ، وَكَذَا إِنْ قَبِلَتْ، وَعَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ فَعَلَيْهِ الْمَالُ.

### فَصْلُ [فِي الظَّهَارِ]

الظَّهَارُ تَشْبِيهُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ الطَّلَاقُ مِنَ الزَّوْجَةِ بِمَا يَحْرُمُ إِلَيْهِ النَّظَرُ مِنْ عَضْوٍ

وَأَمَّا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ فَإِنْ شُرِطَتْ فِيهِمَا تَسْقُطُ إِجْمَاعاً، وَإِلَّا لَا تَسْقُطُ إِجْمَاعاً. وَلَوْ شَرَطَا الْبِرَاءَةَ مِنَ نَفَقَةِ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ - أَعْنِي مُؤْنَةَ الرِّضَاعِ - فَإِنْ وَقَّتَا وَقْتاً كَالسَّنَةِ جَازَ وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ أُبْرَأَتْهُ عَنِ التَّفَقُّةِ وَالشُّكْنَى صَحَّتْ الْبِرَاءَةُ عَنِ التَّفَقُّةِ، وَلَمْ تَصَحَّ عَنِ الشُّكْنَى لِأَنَّ التَّفَقُّةَ حَقُّهَا، وَالشُّكْنَى حَقُّ الشَّرْعِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾<sup>(١)</sup> فَلَوْ أُبْرَأَتْهُ عَنِ مُؤْنَةِ الشُّكْنَى صَحَّ: بِأَنَّ التَّرْتِمَ أَجْرَةَ مَكَانِهَا أَوْ سَكَنَتِ مَلِكُهَا.

ثُمَّ الْإِبْرَاءُ عَنِ التَّفَقُّةِ إِتْمَا يَصْحُ فِي ضَمَنِ عَقْدِ الْخُلْعِ تَبَعاً لِلْخُلْعِ إِجْمَاعاً، حَتَّى لَوْ أَسْقَطَتْ نَفَقَتَهَا بَعْدَ الْخُلْعِ بِإِبْرَاءِ الزَّوْجِ عَنْهَا لَا يَصْحُ لِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهَا إِلَّا يَوْمَافِيَوْمًا. (وَإِنْ خَلَعَ الْأَبُ صَبِيَّتَهُ بِمَالِهَا لَعَا) ذَلِكَ الْخُلْعُ (إِلَّا فِي) حَقِّ (وَقُوعِ الطَّلَاقِ) يَعْنِي أَنَّهُ يَلْغُو فِي حَقِّ الْمَالِ دُونَ الطَّلَاقِ، وَهَذَا فِي أَصْحَاحِ الرَّوَايَتَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى يَلْغُو فِي حَقِّ الطَّلَاقِ أَيْضاً، (وَكَذَا) يَلْغُو الْخُلْعُ فِي حَقِّ الْمَالِ دُونَ الطَّلَاقِ (إِنْ قَبِلَتْ) شَرَطَ الزَّوْجُ الْبَدَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ مُمَيَّزَةٌ تَعْرِفُ أَنَّ الْخُلْعَ سَالِبٌ وَالتَّكَاحَ جَالِبٌ.

(وَعَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ) - عَطَفَ عَلَى بِمَالِهَا - أَي وَإِنْ خَلَعَ صَغِيرَتَهُ عَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ لِبَدْلِ الْخُلْعِ (فَعَلَيْهِ الْمَالُ) أَي بِذَلِكَ [لَا مِنْ مَالِهَا، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ [بِالصَّوَابِ]<sup>(٢)</sup>.

### فَصْلُ [فِي الظَّهَارِ]

(الظهار) في اللغة: مصدرٌ ظاهر امرأته إذا قال لها: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي.

وفي الشرع: (تَشْبِيهُ) الْمُسْلِمِ (مَا يُضَافُ إِلَيْهِ الطَّلَاقُ مِنَ الزَّوْجَةِ) بِأَنْ يَشْبِهَهَا، أَوْ عَضْواً يُعْتَبَرُ بِهِ عَنْهَا، أَوْ جِزْءاً شَائِعاً مِنْهَا (بِمَا يَحْرُمُ إِلَيْهِ النَّظَرُ مِنْ عَضْوٍ

(١) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

مَحْرَمِهِ، وَهُوَ يُحْرَمُ وَطَأَهَا وَدَوَاعِيهِ، حَتَّى يُكْفَرَ.....

مَحْرَمِهِ) وهي المحرمة عليه مؤبداً بِنَسَبٍ، أو مصاهرة، أو رضاع. قويدنا بالمسلم لأنه لاظهار للذمي عندنا لظاهر قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم﴾<sup>(١)</sup>، ولأن الذمي ليس أهلاً للكفارة. وقال الشافعي وأحمد: يصح ظهار الذمي، وأما ظهار الصبي فلا يصح إجماعاً. وقيد بما يضاف إليه الطلاق لأنه لو قال لامرأته: يدك أو رجلك علي كظهر أمتي لا يكون مظاهراً. وقيد بالزوجة لأنه لو قال لأمتيه لا يكون مظاهراً، لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِمْ﴾.

وقال مالك والثوري: يصح ظهار الرجل من أمته، ومُدْبَرْتِه، وأُمّ ولده، وهو قول [ب - ٦٨] جَمَعَ كثير من الصحابة والتابعين. واعتبره سعيد بن المسيّب، وعكرمة، وطاوس، وقتادة والرُّهري في الموطوءة. وقويدنا بكون التحريم على التأييد لأنه لو قال لامرأته: أنت علي كظهر أختك لا يكون مظاهراً، لأن حرمة أخت امرأته ما دامت امرأته في عصمته.

(وَهُوَ) أَي الظَّهَارُ (يُحْرَمُ وَطَأَهَا وَدَوَاعِيهِ) بشهوة كَمَسَ وَقُبَلَه بشهوة (حَتَّى يُكْفَرَ) لِمَا روى أبو داود من حديث خَوْلَةَ بنت ثعلبة<sup>(٢)</sup> قالت: ظاهر مني أوس بن الصّامت، فجنّت رسول الله ﷺ أشكو إليه وهو يجادلني فيه ويقول: «اتقي الله فإنما هو ابن عمك». فما برحْتُ حتى أنزل الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾<sup>(٣)</sup> الآية، فقال عليه الصلاة والسلام: «يعتق رقبة». قالت: لا يجد. قال: «فيصوم شهرين متتابعين». قالت: إنّه شيخ كبير لا يستطيع أن يصوم. قال: يُطْعِمُ ستين مسكيناً. قالت: ليس عنده شيء يتصدق به. قال: «فإني أعينه بقرق<sup>(٤)</sup> من تمر». قالت: يا رسول الله وأنا أعينه بقرقٍ آخر. قال: «أحسنيت، اذهبي فأطعمي بهما عنه ستين مسكيناً، وارجعي إلى ابن عمك».

(١) سورة المجادلة، الآية: (٢).

(٢) ففي المطبوع وسنن أبي داود ٦٦٣/٢: خويلة، وفي المخطوط: خولة، وكلاهما صواب. وجاءت تسميتها في «تهذيب الكمال» ١٦٣/٣٥ بكليهما: (خولة وخويلة).

(٣) سورة المجادلة، الآية: (١).

(٤) حُرِّفَتْ في المخطوطة في هذا الموضع، والمواضع الثلاثة الآتية إلى: الفرق. والصواب ما أثبتناه من المطبوع وسنن أبي داود.

وَفِي: أَنْتِ عَلَيَّ كَأُمِّي، صَحَّ نَيْتُهُ الْكَرَامَةَ وَالظَّهَارَ وَالطَّلَاقَ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَعْنًا.  
وَفِي: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي مَا نَوَى مِنْ ظَهَارٍ أَوْ طَّلَاقٍ، .....

قال أبو داود: والعرق: ستون صاعاً. ثم روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: العرق: زنبيل<sup>(١)</sup> يأخذ خمسة عشر صاعاً. وقال أبو داود وغيره: العرق: ميكتل<sup>(٢)</sup> يسع ثلاثين صاعاً.

وعن الشافعي وأحمد: أَنَّ الدَّوَاعِي لَا تُحْرَمُ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ عُرِفَ بِالآيَةِ، وَالتَّمَّاسَ فِيهَا كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ. وَلِنَا: أَنَّ التَّمَّاسَ حَقِيقَةٌ فِي الْمَسِّ بِالْيَدِ. وَالحَقِيقَةُ أَحَقُّ بِأَنْ تَرَادَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالْمَرَادِ. فَإِنْ وَقَعَ مِنْهُ وَطِئٌ أَوْ دَوَاعِيهِ اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ حَتَّى يُكْفَرَ لِمَا فِي السِّنِّ الْأَرْبَعَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ امْرَأَتَهُ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، فَقَالَ ﷺ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟» قَالَ: رَأَيْتُ خَلْخَالَهَا فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ - وَفِي لَفْظٍ: بِيَاضٍ سَاقِيهَا - . قَالَ: «فَاعْتَزَلْهَا حَتَّى تَكْفُرَ». وَفِي لَفْظِ ابْنِ مَاجَهَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا حَتَّى يَكْفُرَ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى<sup>(٣)</sup> عَنْ سَلَمَةَ بِنِ صَخْرَةَ الْبَيَاضِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، قَالَ: «كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ». وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(وَفِي: أَنْتِ عَلَيَّ كَأُمِّي) أَوْ مِثْلَ أُمِّي (صَحَّ نَيْتُهُ الْكَرَامَةَ) لِأَنَّ إِرَادَتَهَا بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ شَائِعٌ (و) صَحَّ نَيْتُهُ (الظَّهَارَ) لِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِجَمِيعِ الْأُمِّ تَشْبِيهٌ بِظَهْرِهَا لَكِنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فَيَفْتَقِرُ إِلَى التَّيْسَةِ [٦٩ - أ]. (و) صَحَّ نَيْتُهُ (الطَّلَاقَ) لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ، كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ يَكُونُ طَلَاقًا بَاطِنًا.

(فَإِنْ لَمْ يَنْوِ) شَيْئًا (لَعْنًا) فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَوَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وَكَانَ ظَهَارًا فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَرَوَايَةٌ عَنِ أَبِي يُوسُفَ، وَوَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَإِبْلَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ، وَرَوَايَةٌ عَنِ أَبِي يُوسُفَ.

(وَفِي: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي) لَزِمَهُ (مَا نَوَى مِنْ ظَهَارٍ) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْحَرَمَةِ (أَوْ طَّلَاقٍ) لِأَنَّ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ مِنْ كِنَايَاتِهِ، فَإِذَا نَوَاهُ طَلَّقَتْ بَاطِنًا، وَيَكُونُ التَّشْبِيهُ بِالْحَرَمَةِ لِلتَّأَكِيدِ دُونَ الْإِكْرَامِ تَصْرِيحًا بِالْحَرَمَةِ، كَذَا قَالُوا. وَفِيهِ بَحْثٌ إِذْ لَا يَتَّعَدُ

(١) الزنبيل: القفة. المعجم الوسيط ص ٣٨٨، مادة (زبل).

(٢) اليكتل: قفة من ورق النخل ونحوه، يُحْمَلُ فِيهَا التَّمْرُ وَنَحْوُهُ. معجم لغة الفقهاء ص ٤٥٦.

(٣) أي الترمذي.

فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ بِهٖ فِإِيْلَاءَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَظَهَرَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ.

وفي: أَنْتَنُ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، لِنِسَائِهِ، تَجِبُ لِكُلِّ كَفَّارَةً. وَهِيَ تَجِبُ بِالْعَوْدِ أَيْ بِالْعَزْمِ عَلَيَّ وَطَيْهَا، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ.....

أَنْ يُرَادَ بِالْحَرَامِ الْمُحْتَرَمِ، فَهُوَ مِنْ مَحْتَمَلَاتِ كَلَامِهِ، فَيَصَدَّقُ دِيَانَةً إِذَا ادَّعَى نِيَّةً.

(فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ بِهٖ) شَيْئاً (فِإِيْلَاءَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَظَهَرَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ) وَفِي «جَامِعِ قَاضِيخَانَ»: وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ ظَهَرَ عِنْدَ الْكُلِّ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ الْمُؤَكَّدَ بِالتَّشْبِيهِ ظَهَرَ. وَكَذَا ذَكَرَهُ التُّمْرَتَايَسِيُّ أَنَّهُ ظَهَرَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ. (وَفِي) قَوْلِهِ: (أَنْتَنُ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي لِنِسَائِهِ يَجِبُ لِكُلِّ كَفَّارَةً) وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْجَدِيدِ كَمَا لَوْ ظَاهَرَ مَرَاراً، وَلَوْ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَحْمَدٌ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يَجِبُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَا يَنْطَلِ الظُّهَارُ بِطَلَاقِهَا ثَلَاثًا، حَتَّى لَوْ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ كَانَ الظُّهَارُ عَلَى حَالِهِ لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يَكْفُرَ، وَكَذَا بِشَرَائِهَا - لَوْ كَانَتْ أُمَّةً - <sup>(١)</sup> بَعْدَ مَا ظَاهَرَ مِنْهَا.

(وَهِيَ) أَيْ الْكَفَّارَةُ (تَجِبُ بِالْعَوْدِ أَيْ بِالْعَزْمِ عَلَيَّ وَطَيْهَا) وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَجَعَلَهُ فِي «الْمَوْطَأِ» الْعَزْمَ عَلَى الْوَطْئِ وَالْإِمْسَاكِ. [وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَمْسُكَ عَنِ طَلَاقِهَا عَقِيبَ الظُّهَارِ فِي زَمَانٍ يُمْكِنُهُ طَلَاقُهَا فِيهِ، وَفِي «الْبَيْنَابِعِ»: <sup>(٢)</sup> إِذَا رَضِيَ أَنْ تَكُونَ مُحْرَمَةً وَلَا يَعْزَمُ عَلَى وَطْئِهَا، لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ. وَلَوْ عَزَمَ ثُمَّ تَرَكَ الْعَزْمَ، لَا يَجِبُ أَيْضًا. فَعَلِمَ أَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَجِبُ بِمَجْرَدِ الظُّهَارِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ.

(وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ) صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ، مُسْلِمَةٍ أَوْ كَافِرَةٍ لَا مُرْتَدَّةً.

وقال مالك، والشافعي، وأحمد: لا تجزئ الكافرة لأنه تحرير في تكفير، فكان الإيمان من شرطه ككفارة القتل.

ولنا: أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ الرِّقْبَةُ، وَهِيَ اسْمٌ لِدَابِّ مَمْلُوكَةٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَقَدْ وَجِدَتْ، وَلَيْسَ فِي النَّصِّ مَا يَبَيِّنُ عَنْ صِفَةِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، وَالتَّقْيِيدُ بِصِفَةِ الْإِيمَانِ يَكُونُ زِيَادَةً [٦٩ - ب]، وَالزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ، فَلَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَلَا بِالْقِيَاسِ. ثُمَّ قِيَاسُ الْمَنْصُوصِ [عَلَى الْمَنْصُوصِ] <sup>(٣)</sup> بَاطِلٌ عِنْدَنَا لِاسْتِزْمَانِهِ إِعْتِقَادَ النِّقْصِ فِيمَا تَوَلَّى

(١) عبارة المخطوط: كذا بشرائها بعدما ظهر منها. وعبارة المطبوع: وكذا لو كانت أمة فتملك بها بعدما... قدمنا بينهما.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.



لَا فَائِتَ جِنْسِ الْمُنْفَعَةِ، كَالْأَعْمَى وَالْمَقْطُوعِ يَدَاهُ، أَوْ رِجْلَاهُ، أَوْ إِنْهَامَاهُ، أَوْ يَدِ  
وَرِجْلِي مَنْ جَانِبٍ.

وَالْمَخْجُونِ وَالْمَدْبَّرِ وَ الْمُكَاتِبِ أَدَى بَعْضِ بَدَلِهِ وَنِصْفِ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ، ثُمَّ  
بَاقِيهِ بَعْدَ ضَمَانِهِ .....

الله بيانه، وذلك لا يجوز. ولا يجوز دعوى التخصيص ههنا لأن التخصيص لما له  
عموم، والمطلق غير العام.

(لَا فَائِتَ) أي لا عتق فائت (جِنْسِ الْمُنْفَعَةِ) لأنه هالك معنًى (كَالْأَعْمَى  
وَالْمَقْطُوعِ يَدَاهُ أَوْ رِجْلَاهُ أَوْ إِنْهَامَاهُ)، لفوات منفعة البطش لأن قوته بإبهاميه (أَوْ  
يَدِ وَرِجْلِي مَنْ جَانِبٍ) [لفوات منفعة المشي منه لأنه متعذر عليه. قيد بالجانب  
لأنه لو كان من جانبين لا يمنع لاختلال جنس المنفعة دون فواتها]<sup>(١)</sup>.

(و) لَا (الْمَخْجُونِ) الْمُطْبَقِ<sup>(٢)</sup> (وَالْمَدْبَّرِ) أي ولا عتق المدبّر لأنه استحق  
الحرية بوجه وقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> يقتضي الكمال، وإنشاء الحرية من كل  
وجه. وكذا حكم أم الولد.

(و) لا عتق (الْمُكَاتِبِ) حال كونه (أَدَى بَعْضِ بَدَلِهِ) لأن إعتاقه حيثيذ ببدلي،  
وبه لا تتأدى الكفارة لأنها عبادة، فلا بد أن تكون خالصة، ومتى كان بعضه بعوض لم  
يكن خالصاً لأنه يكون تجارة، ولأنّ الصحابة اختلفوا في رقه بعد أدائه بعض البدل،  
فكان عليّ رضي الله عنه يقول: يَغْتَقُّ بِقَدْرِ مَا أَدَى، وابن مسعود يقول: إذا أَدَى قِيَمَةَ  
نَفْسِهِ<sup>(٤)</sup> يَغْتَقُّ. واختلافهم في رقه شبهة مانعة من جواز التكفير به.

وقيد المُكَاتِبِ بكونه أَدَى بعض بدله لأنه لو لم يؤد شيئاً جاز عتقه عن الكفارة  
عندنا خلافاً لزرّ، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية. لأنّ الرقبة اسم لذات مرقوقة  
عرفاً، والمُكَاتِبِ كذلك. قال عليه السلام: «المُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ». رواه أبو داود.

(و) لا عتق (نِصْفِ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ) عن كفارته (ثُمَّ) عتق (بَاقِيهِ بَعْدَ ضَمَانِهِ) وقال

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٢) في المطبوع: المطلق، والمثبت من المخطوط.

(٣) سورة المجادلة، الآية: (٣).

(٤) في المطبوع: قيمة بقية، والمثبت من المخطوط.

وَيُضْفِ عَبْدَهُ ثُمَّ بَاقِيَهُ بَعْدَ وَطْئِهَا. وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْعِتْقِ ، صَامَ شَهْرَيْنِ وَإِلَاءً، لَيْسَ فِيهِمَا رَمَضَانٌ وَلَا الْأَيَّامُ الْمَنْهِيَّةُ، .....

أبو يوسف ومحمد: تجزئه إن كان مؤسراً (و) لا عتق (بِضْفِ عَبْدِهِ) عن كفارته (ثُمَّ) عتق (بَاقِيَهُ بَعْدَ وَطْئِهَا) لَأَنَّ عتق باقي العبد وقع بعد المسيس، والمأمور به هو العتق قبل المسيس، وهذا عند أبي حنيفة، لأن العتق يتجزأ.

وأما عند أبي يوسف ومحمد فيجوز لَأَنَّ العتق لا يتجزأ عندهما، فإعتاق بعض العبد إعتاق الكل.

(وَإِنْ عَجَزَ الْمُظَاهِرَ (عَنِ الْعِتْقِ) بِأَنْ لَمْ يَمْلِكْ رِقَبَةً وَلَا ثَمَنَهَا وَقَتِ التَّكْفِيرِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ: وَقَتِ الْوَجُوبِ. وَلِلشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: وَقَتِ التَّكْفِيرِ، وَوَقَتِ الْوَجُوبِ، وَأَغْلَظَ الْحَالِينَ.

( صَامَ شَهْرَيْنِ وَإِلَاءً ) أي متتابعين [ ٧٠ - أ ] لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> (لَيْسَ فِيهِمَا) ولا بينهما (رَمَضَانٌ وَلَا الْأَيَّامُ الْمَنْهِيَّةُ) وهي: يوما العيد وأيام التشريق، لَأَنَّ رمضان لا يجوز فيه للصحيح المقيم صيام غيره بالإجماع، وصيام يوم العيد وأيام التشريق مَنْهِيٌّ عنه. ولو صام شهرين بالأهله جاز، وإن كان كل شهر تسعة وعشرين يوماً. وإن صام بغير الأهله وأفطر لتمام تسعة وخمسين يوماً فعليه الاستقبال<sup>(٢)</sup>.

وينقطع التابع بالمرض عندنا، وعند الشافعي في الجديد. وقال مالك، وأحمد: لا ينقطع كما لا ينقطع بالحيض في كفارة القتل والفطر. وأجيب بأن التابع شرط بالتص، والغالب أنها تحيض في كل شهر، فكان كالمستثنى. ولو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الإعتاق قبل غروب الشمس من آخر يوم يجب عليه العتق، وهو قول المُرْنَبِيِّ لقدرته على المُبَدَّل قبل فراغه من البدل، وصار صومه تطوعاً. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يلزمه العتق، ولكن يستحب. وفي «خزانة الأكمل»: لا يصوم من له خادم بخلاف المسكن. وقال مالك والشافعي: يصوم من له خادم، واعتبره بالماء المعد للعطش. وفرق الرّازي بينهما في «أحكام القرآن» بأن المأمور بإمساكه لعطشه، واستعماله محظورٌ عليه بخلاف الخادم. ولو أعتق أجنبي عن مُظَاهِرٍ لا يُجْزِئُهُ وإن كان

(١) سورة المجادلة، الآية: (٤).

(٢) أي الاستئصال.

وَأَنْ أَفْطَرَ أَسْتَأْنَفَ.

وَكَذَا إِنْ وَطَّهَهَا لَيْلًا عَمْدًا، أَوْ يَوْمًا مُطْلَقًا. وَإِنْ عَجَزَ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا، كَلًّا قَدْرَ الْفِطْرَةِ أَوْ قِيمَتَهُ. وَإِنْ عَدَّاهُمْ وَعَشَّاهُمْ وَأَشْبَعَهُمْ، أَوْ أَعْطَى مَنْ بُرٌّ وَمَنْوِي تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ وَاحِدًا شَهْرَيْنِ، جَازَ.

بأمره لما فيه من إلزام الولاية. وقال أبو يوسف، ومالك، والشافعي تجزئه إن كان بأمره. (وَأَنْ أَفْطَرَ) فِي الشَّهْرَيْنِ بِأَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ أَوْ جِمَاعٍ غَيْرِهَا (أَسْتَأْنَفَ) لِقَوَاتِ التَّتَابِعِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ (وَكَذَا) اسْتَأْنَفَ (إِنْ وَطَّهَهَا) أَي الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا فِي الشَّهْرَيْنِ (لَيْلًا عَمْدًا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَسْتَأْنَفُ (أَوْ يَوْمًا) وَفِي بَعْضِ التُّسَخِ أَوْ نَهَارًا (مُطْلَقًا) أَي عَمْدًا أَوْ سَهْوًا. وَاعْلَمْ أَنَّ قَيْدَ الْعَمْدِ فِي وَطْءِ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا لَيْلًا وَقَعَ فِي هَذَا الْمَخْتَصَرِ تَبَعًا «لِلْهِدَايَةِ»، وَهُوَ فِيهَا قَيْدٌ اتِّفَاقِيٌّ لَا يُخْتَرَزُ بِهِ عَنْ شَيْءٍ، لِأَنَّ الْعَمْدَ وَالنِّسْيَانَ فِي الْوَطْءِ بِاللَّيْلِ سِوَاءً.

(وَأَنْ عَجَزَ) الْمَظَاهِرُ عَنِ الصَّوْمِ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرِيضٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ (أَطْعَمَ) هُوَ أَوْ نَائِبُهُ (سِتِّينَ مِسْكِينًا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾<sup>(١)</sup> (كَلًّا) أَي يُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ (قَدْرَ الْفِطْرَةِ) نِصْفَ صَاعٍ مِنْ [ب - ٧٠] بُرٍّ وَهُوَ مُدَّانٌ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ (أَوْ قِيمَتَهُ) لِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ دَفْعَ حَاجَةِ الْيَوْمِ عَنِ الْمَسَاكِينِ<sup>(٢)</sup>، فَكَانَ كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُطْعِمُ مُدًّا<sup>(٣)</sup> مِنْ غَالِبِ قَوَاتِ الْبَلَدِ مِنَ الْحَبُوبِ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَطْعَمُ مُدًّا بِمُدِّ هِشَامٍ، وَهُوَ مُدَّانٌ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ أَحْمَدُ: يَجِبُ مِنَ الْبُرِّ مُدٌّ، وَمِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ مُدَّانٌ.

(وَأَنْ عَدَّاهُمْ) أَي سِتِّينَ مِسْكِينًا (وَعَشَّاهُمْ) أَي بِأَعْيَانِهِمْ (وَأَشْبَعَهُمْ) قَلِيلًا مَا أَكَلُوا أَوْ كَثِيرًا. وَلَا بَدَّ مِنَ الْإِدَامِ<sup>(٤)</sup> إِنْ أَطْعَمَهُمْ خَبْزَ الدَّرَّةِ أَوْ الشَّعِيرِ بِخِلَافِ خَبْزِ الْبُرِّ. (أَوْ أَعْطَى) كَلَّ وَاحِدٍ (مَنْ بُرٌّ) وَهُوَ: رَطْلَانٌ: رِبْعُ الصَّاعِ<sup>(٥)</sup>، عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (وَمَنْوِي<sup>(٦)</sup>) تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ أَعْطَى (وَاحِدًا شَهْرَيْنِ جَازَ) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ. وَقَالَ

(١) سُورَةُ الْمَجَادَلَةِ، آيَةُ: (٤).

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ الْمَسْكُونِ، وَالْمَثْبُوتِ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٣) الْمُدُّ: مِكْيَالٌ = رَطْلَانٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ = ١٠,٣٢٢ لِيْرًا = ٨١٥,٣٩ غَرَامًا، وَيَسَاوِي رَطْلًا وَثَلَاثًا عِنْدَ الْأَثْمَةِ الثَّلَاثَةِ = ٠,٦٨٧ لِيْرًا = ٥٤٣ غَرَامًا. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٤١٧ .

(٤) الْإِدَامُ: مَا يُسْتَقَمَّرُ بِهِ الْخَبْزُ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ١٠، مَادَّةُ (أَدَم).

(٥) الصَّاعُ: ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَالْعَرَبُ: رَطْلَانٌ. الْمَوْسُوعَةُ الْفُقَهِيَّةُ ٣٠٥/٢٦ . ٣٠٦، وَمَقْدَارُهُ بِالْمَقْيَاسِ الْحَدِيثِ: ٣٢٦١,٥ غَرَامًا عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ، وَ٢١٧٢ غَرَامًا عِنْدَ غَيْرِ الْحَنْفِيَّةِ. انظُرْ «مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» ص ٢٧٠.

(٦) تَشْبِيهُ مَرٍّ.

وَفِي يَوْمِ قَدَرِ الشَّهْرَيْنِ لَا.

## فَضْلٌ فِي اللَّعَانِ

الشَّافِعِيُّ: لَا بَدَّ مِنَ التَّمْلِيكِ فِي الْكُفَّارَاتِ. وَلَنَا: أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ الْإِطْعَامَ، وَحَقِيقَةَ ذَلِكَ فِي التَّمَكِّينِ، وَالْمَقْصُودَ بِهِ سَدَّ الْحَلَّةِ<sup>(١)</sup>، وَفِي التَّمْلِيكِ تَمَامَ ذَلِكَ، فَيَتَأَدَّى الْوَاجِبَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. أَمَّا بِالتَّمْلِيكِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا بِالتَّمَكِّينِ فَلَمْرَاعَاةُ عِبَارَةِ النَّصِّ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَبَّهَهُ بِطَعَامِ الْأَهْلِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وَذَلِكَ يَتَأَدَّى بِالتَّمْلِيكِ تَارَةً، وَبِالتَّمَكِّينِ أُخْرَى.

هَذَا، وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِطْعَامِ عَلَى الْمَسِّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَقْدَرَ قَبْلَهُ عَلَى مَا هُوَ وَاجِبٌ قَبْلَهُ، وَلَا يَسْتَأْنَفُ الْإِطْعَامَ بِالْوَطْءِ فِي خِلَالِهِ لِأَنَّ النَّصَّ فِيهِ مُطْلَقٌ غَيْرُ مَقْتَدٍ بِمَا قَبِلَ التَّمَاثُلَ.

(وَفِي يَوْمٍ) أَي وَلَوْ أُعْطِيَ وَاحِدًا فِي يَوْمِ (قَدَرِ الشَّهْرَيْنِ لَا) يَجُوزُ إِلَّا عَنْ يَوْمٍ، سِوَاهُ أُعْطَاهُ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ دَفْعَةً أَوْ عَلَى دَفْعَاتٍ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ التَّفْرِيقَ الْخَاصَّ، وَلَمْ يَوْجَدْ، كَالْحَاجِّ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً مَجْتَمِعَةً لَا مُتَفَرِّقَةً لَا يُجْزئُهُ إِلَّا عَنْ وَاحِدَةٍ. لِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ سَدَّ الْحَلَّةِ، وَقَدْ انْدَفَعَتْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بِمَا دَفَعَهُ أَوَّلًا، فَالْصَّرْفُ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ يَكُونُ إِطْعَامَ الطَّاعِمِ فَلَا يُجْزئُهُ. وَقِيلَ: إِذَا أُعْطَاهُ عَلَى دَفْعَاتٍ يُجْزئُهُ، لِأَنَّ التَّمْلِيكَ أَقِيمَ مَقَامَ الْإِطْعَامِ، وَالْحَاجَّةُ بِطَرِيقِ التَّمْلِيكِ لَيْسَ لَهَا نِهَآيَةٌ. فإِذَا فَرَّقَ الدَّفْعَاتِ فِي يَوْمٍ جَازَ كَمَا فِي الْأَيَّامِ.

وَفِي «شَرْحِ الْوَافِيِّ»: مَا وَرَدَ فِي النَّصِّ بِلَفْظِ الْإِطْعَامِ، فَالْإِبَاحَةُ فِيهِ كَافِيَةٌ، كَكُفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْإِفْطَارِ فِي رَمَضَانَ، وَالْيَمِينِ، وَجِزَاءِ الصَّيْدِ، وَالْفِدَاءِ. وَمَا وَرَدَ فِيهِ بِلَفْظِ الْإِيْتَاءِ [٧١ - أ] وَالْفِدَاءِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ التَّمْلِيكَ، كَالزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ، وَالْفِطْرِ، وَالْعُشْرِ، وَالْحَلْقِ عَنِ الْأَذَى فِي الْإِحْرَامِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِحَقَائِقِ الْمَرَامِ.

## فَضْلٌ فِي اللَّعَانِ

هُوَ لَغَةٌ: مَصْدَرٌ لَاعِنٌ يَلَاعِنُ مَلَاعِنَةً وَلِعَانًا. وَأَصْلُ اللَّعْنِ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ. وَشَرِيعَةٌ: هُوَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْأَيْمَانِ، مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ فِي جَانِبِ الرَّجْلِ، وَمَقْرُونَةٌ بِذِكْرِ

(١) الْحَلَّةُ: الْحَاجَّةُ وَالْفَقْرُ. الْمَعْجَمُ الْوَسْطُ ص ٢٥٣، مَادَّةُ (خَلَّ).

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، الْآيَةُ: (٨٩).

مَنْ قَذَفَ بِالزَّوْنَا زَوْجَتَهُ الْعَفِيفَةَ، .....

الغضب في جانب المرأة، قائمة مقام حد القذف في حقه، ومقام حد الزنا في حقها. وقال مالك والثشافعي: إنه أيمان مؤكدة بالشهادة، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، فقوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ مُحَكَّمٌ في اليمين، والشهادة تحتل اليمين، فإنه لو قال: أشهد، كان يمينا، فَحَمَلًا الْمُحْتَمَلِ عَلَى الْمُحَكَّمِ.

وَلَنَا قَوْلُهُ ﷺ: «أربعة من النساء لا ملاعنة بينهم: التصرانية تحت المسلم، واليهودية تحت المسلم، والمملوكة تحت الحر، والحرّة تحت المملوك». رواه ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب. ووقفه الأوزاعي وابن جريج على حد عمرو بن شعيب.

وقال محمد بن الحسن: بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا لعان بين أهل الكفر وأهل الإسلام، ولا بين العبد وامرأته». فهذا نص على اشتراط أهلية الشهادة فيها. وفي الآية إشارة إلى هذا فإنه تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> استثنى أنفسهم عن الشهداء فثبت أن الزوج شاهد لأن المستثنى يكون من جنس المستثنى منه، ثم نص على شهادته فقال: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فنص على الشهادة واليمين.

فقلنا: الركن هو الشهادة المؤكدة باليمين. ولأن الحاجة هنا إلى إيجاب الحكم في الطرفين، والذي يصلح لإيجاب الحكم فيهما هو الشهادة دون اليمين، إلا أنها مؤكدة باليمين لأنه يشهد لنفسه، والتأكيد باليمين لا تخرجه عن أن يكون شهادة. فقرر الشارع الركن في جانبه باللعن لو كان كاذبا، وبالغضب في جانبها لو كانت كاذبة. لأن الصادق أحدهما، والقاضي لا يعلم ذلك، فكان اللعن في جانبه قائما مقام حد القذف، وفي جانبها صار الغضب قائما مقام حد الزنا. وسُمِّي الكل لعانا لِشُرُوعِ اللعن فيها [٧١ - ب]، كالصلاة تُسَمَّى ركوعاً وسجوداً لشرعيتها فيها أو للتغليب كالعمرين، والقمرين، واللعن من جانب الرجل وهو مقدّم فيه.

(مَنْ قَذَفَ) أي رمى (بِالزَّوْنَا) صريحا (زَوْجَتَهُ) بأن قال لها: رأيتك تزنين، أو أنت زانية، أو يا زانية (الْعَفِيفَةَ) عن الزنا وهي التي لا تكون زانية ولا متهمّة بزنى كمن

(١) سورة النور، الآية: (٦).

(٢) سورة النور، الآية: (٦).

وَكُلُّ صَلَاحٍ شَاهِدًا، أَوْ نَفَى وَلَدَهَا وَطَالَبَتْ بِهِ: لَا عَن.

يكون لها ولد لا يكون له أب معروف. والحاصل: أنها تكون ممن يُحَدِّ قَاذِفُهَا، فلو لم تكن ممن يُحَدِّ قَاذِفُهَا: بأن تزوجت بنكاح فاسد ودخل بها فيه، أو زنت في عمرها، أو وُطِّقَتْ حراماً بشبهة ولو مَرَّةً، ولا يجري اللعان بينهما، لأنها في حقها مقام حدِّ القذف، فلا بد أن تكون مُحَصَّنَةً.

(وَكُلُّ) من الزَّوْجِين (صَلَحَ شَاهِدًا) أي مؤدبًا للشهادة على المسلم، فلا لعان من مجنون ولا محدود في قذف لأنهما لا يصلحان لأداء الشهادة ولا لتحملها، ولا من مملوك وصبي لأنهما لا يصلحان لأداء الشهادة وإن صَلَحَا لِحَمَلِهَا، ولا من كافر لأنه لا يصلح لأداء الشهادة على المسلم وإن صَلَحَ لأدائها على مثله عندنا، لكن مع ذلك يوجب حدَّ القذف، لأنَّ القذف بالرِّئَا لا ينفك عن موجبه، فإذا خرج من أن يكون موجباً لللعان لمعنى في القاذف كان موجباً للحدِّ.

(أَوْ نَفَى) الزَّوْجِ (وَلَدَهَا) الذي وُلِدَ في فراشه، أو الذي من غيره عن أبيه المعروف، لأنه يصير بذلك قاذفًا. ولهذا يحد من قال لأجنبي: لست لأبيك. ولا إعتبار لاحتمال كونه من غيره لشبهة، كما لا يعتبر ذلك فيما لو نفاه أجنبي، لأنَّ الأصل في النسب النكاح الصحيح، والفاسد ملحق به. ونفيه عن الفراش الصحيح قذف حتى يظهر المُلْحَقُ به. وقال الشافعي لا يصير قاذفًا بالنفي ما لم يقل إنه من الرِّئَا.

(وَطَالَبَتْ بِهِ) أي بموجب القذف لأنه حقها لدفع عار الرِّئَا عنها كما في حدِّ القذف، إلا أن للولد أن يُطَالِبَ في القذف لأنه حقه أيضاً لاحتياجه إلى نفي نسبه عمن ليس هو منه.

(لَا عَن) خبر المبتدأ وهو من قذف، وإنما يُلاعن لِمَا روى البخاري، ومسلم، ومالك في «الموطأ»، وأبو داود، وابن ماجه من حديث ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي، أن عُوَيْمِرَ العَجَلَانِيَّ جاء إلى عاصم بن عدي، فقال له: يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلته فتقتلونه، أم كيف يصنع؟ [٧٢ - أ] سل لي يا عاصم رسول الله ﷺ، فسأل عاصم رسول الله ﷺ، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها فلما رجع عاصم إلى أهله، جاء عُوَيْمِرَ فقال: يا عاصم ماذا قال لك رسول الله؟ فقال عاصم: كره رسول الله المسائل التي سألته عنها - وفي نسخة سألتها - وعابها. فقال له عُوَيْمِرَ: والله لا أنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عُوَيْمِرَ حتى أتى رسول الله ﷺ وهو وسط الناس، فقال يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلته فتقتلونه، أم كيف

يَبْدَأُ الزَّوْجُ فَيَقُولُ أَرْبَعاً أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي صَادِقٌ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا، أَوْ نَفْسِي الْوَالِدِ، وَفِي الْخَامِسَةِ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَاذِباً فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا. ثُمَّ تَقُولُ أَرْبَعاً: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ كَاذِبٌ فِيمَا رَمَانِي بِهِ، وَفِي الْخَامِسَةِ: غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ صَادِقاً فِيمَا رَمَانِي بِهِ.

ثُمَّ يَفْرُقُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا. فَتَبِينُ بِطَلْقِهِ وَيَنْفِي نَسَبَ الْوَالِدِ عَنْهُ. ....

يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: «قد أنزل الله عليّ فيك وفي صاحبك قرآناً، فاذهب فأب بها. قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ، فلما فرغنا قال عُومِرُ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُنْسَكُتْهَا، فطَلَّقَهَا عُومِرُ ثَلَاثاً قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قال ابن شهاب: فكانت تلك سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ.

وصفة اللعان ثابتة بالكتاب: (يَبْدَأُ الزَّوْجُ) لِأَنَّهُ الْمُدَّعِي، وَالْحُجَّةُ تُطَلَبُ مِنْهُ أَوَّلًا (فَيَقُولُ أَرْبَعاً): أَي أَرْبَعِ مَرَاتٍ (أَشْهَدُ بِاللَّهِ) أَي أُتَسَمُّ بِهِ (أَنِّي صَادِقٌ) أَوْ لِمَنِ الصَّادِقِينَ (فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا) إِنْ كَانَ رَمَاهَا بِالزَّانَا (أَوْ) فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنْ (نَفْسِي الْوَالِدِ) إِنْ كَانَ رَمَاهَا بِنَفْسِي الْوَالِدِ (وَفِي الْخَامِسَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَاذِباً) أَوْ مِنْ الْكَاذِبِينَ (فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا) أَوْ نَفْسِي الْوَالِدِ، وَيَشِيرُ إِلَيْهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ.

(ثُمَّ تَقُولُ) الْمَرْأَةُ (أَرْبَعاً: أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ كَاذِبٌ) أَوْ مِنَ الْكَاذِبِينَ (فِيمَا رَمَانِي بِهِ) أَي مِنَ الزَّانَا إِنْ كَانَ رَمَاهَا بِالزَّانَا، أَوْ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنْ نَفْسِي الْوَالِدِ إِنْ كَانَ رَمَاهَا بِنَفْسِي الْوَالِدِ (وَفِي الْخَامِسَةِ غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ صَادِقاً) أَوْ مِنَ الصَّادِقِينَ (فِيمَا رَمَانِي بِهِ) مِنَ الزَّانَا أَوْ نَفْسِي الْوَالِدِ، وَتَشِيرُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ. وَأَمَّا خُصَّتِ الْمَرْأَةُ بِالغَضَبِ، لِأَنَّ النِّسَاءَ يَسْتَعْمَلْنَ اللَّعْنَ كَثِيراً فَلَا يَبَالِغْنَ بِهِ بِخِلَافِ الْغَضَبِ.

(ثُمَّ يَفْرُقُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا) وَلَوْ سَأَلَاهُ أَنْ لَا يَفْرُقَ (فَتَبِينُ بِطَلْقِهِ) وَتَسْتَحِقُّ نَفَقَةَ الْعِدَّةِ كَالْمَعْتَدَةِ مِنْ طَلَاقٍ أَوْ فِسْخٍ، وَالتَّفْرِيقُ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. (وَيَنْفِي) الْقَاضِي (نَسَبَ الْوَالِدِ عَنْهُ) أَي عَنِ الزَّوْجِ بِأَنْ يَقُولَ: قَطَعْتُ نَسَبَ هَذَا الْوَالِدِ عَنْهُ [٧٢ - ب] وَأَلْزَمْتُهُ بِأَمِّهِ، بَعْدَمَا قَالَ: فَتَرَقَّتْ بَيْنَكُمَا. كَذَا زُوَيْدٌ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ. فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ التَّفْرِيقِ وَرِثَهُ الْآخَرُ، وَلَوْ ظَاهَرَ مِنْهَا أَوْ أَلَى أَوْ طَلَّقَهَا صَحَّ لِبِقَاءِ النِّكَاحِ. وَقَالَ زُفَرٌ: تَقَعُ الْفَرْقَةُ بِنَفْسِ تَلَاعِنِهِمَا، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ. وَيُزَوَّى عَنْ أَحْمَدَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ لِمَا رَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا». وَلِقَوْلِ عَلِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ: مَضَتْ السُّنَّةُ أَنْ لَا يَجْتَمِعَ الْمُتَلَاعِنَانِ أَبَدًا. رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ أَيْضًا.

وإن أبي عن اللعانِ حُبْسٍ حتى يُلاعِنَ أو يُكذِّبَ نفسه. وإن أبْتِ حُبْسَتْ حتى تُلاعِنَ أو تُصدِّقَهُ.

وقال الشافعي: تقع الفُرقة بلعانه، لأنه لما شهد عليها بالزنا أربع مرّات وأكّده باللّعن، فالظاهر أنهما لا يأتلفان، فلم يكن في إبقاء النكاح فائدة، كما إذا ارتدّ أحد الزوجين. وهو يخالف ظاهر الحديث: «المتلاعنان لا يجتمعان»<sup>(١)</sup>، فإنّ قبل لعانها لا يصدق عليهما المتلاعنان. على أنّه يحتمل أن لا تلاعن هي فترجم عنده، فلا تفريق ولا اجتماع. وأيضاً في رواية: «المتلاعنان إذا تفرّقا لا يجتمعان».

ولنا حديث سهل بن سعّد الساعديّ المتقدّم، وقد رواه أبو داود وقال: فطلّقها ثلاث تطليقات، فأنفذه رسول الله ﷺ وكان ما صنع عند رسول الله ﷺ سنة. قال سهل: حضرت هذا عند رسول الله ﷺ فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفترق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً. ففي هذه الألفاظ كلها دليل على أنّ الفُرقة لم تقع باللّعان، والله المستعان. وكذا ما في الصحيحين من حديث ابن عمر أنّ رجلاً لاعن امرأته على عهد رسول الله ﷺ، ففرّق عليه الصلاة والسلام بينهما وألحق الولد بأمّه. وفي رواية: بالمرأة.

[ولم يُزوَّ أنّه عليه الصلاة والسلام فرّق بينهما بعد لعان الرجل قبل لعان المرأة.]<sup>(٢)</sup> وأما قول البيهقي في «المعرفة»: أن عُومِر حين طلقها ثلاثاً كان جاهلاً بأنّ اللّعان فُرقة، فصار كمن شرّط الضمان في السلف، وهو يلزمه شرط أو لم يشرط. فجوابه: أنّ هذا خلاف الظاهر، والله أعلم بالسرائر.

(وإن أبي) الزوج (عن اللعانِ حُبْسٍ) لامتناعه عن حقّ وجب عليه وهو قادِر على أدائه، فيُحْبَس لإيفائه (حتى يُلاعِنَ) فيؤفّي [٧٣ - أ] ما عليه (أو يُكذِّبَ نفسه) فيحدّ لإقراره على نفسه بالتزام الحدّ. وقال مالك والشافعي وأحمد: إن أبي الزوج عن اللّعان يُحدّ بناءً على أنّ موجب القذف منه عندهم الحدّ، وعندنا اللّعان، وإذا لاعن الزوج وجب على المرأة أن تلاعن بالنّص (وإن أبْتِ حُبْسَتْ) لأنها امتنعت عن إيفاء حقّ هي قادرةٌ عليها، فتحبس لإيفائها كسائر الحقوق (حتى تُلاعِنَ) فتؤفّي ما عليها (أو تُصدِّقَهُ) فيرتفع سبب اللّعان، وإذا صدّقت نفى القاضي نَسب ولدها، ولم يحدّها

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤١٠/٧، كتاب اللعان، باب ما يكون بعد التلاعن....

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.



وَإِنْ كَانَ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ كَانَ مَحْدُودًا فِي قَذْفِ، حُدِّ الزَّوْجِ. وَإِنْ صَلَّحَ وَهِيَ أَمَةٌ، أَوْ كَافِرَةٌ، أَوْ مَحْدُودَةٌ فِي قَذْفِ، أَوْ صَبِيَّةٌ، أَوْ مَجْنُونَةٌ، أَوْ زَانِيَةٌ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَلَا لِعَانَ.

وَالْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ حُدِّ، وَحَلَّ لِلزَّوْجِ نِكَاحَهَا.

لأنَّ تصديقها ليس إقراراً قصداً بصريح الزنا، فلا يعتبر في وجوب الحد بل في درئه<sup>(١)</sup>. وما وقع في بعض نسخ القُدُورِيِّ: أَوْ تُصَدِّقُهُ فَتَحُدُّ، غلطٌ لأنَّ الحدَّ لا يجب بالإقرار مرّة، فكيف بالتصديق مرّة وهو لا يجب بالتصديق أربع مرّات. وقال مالك والشافعي: لا تحبس المرأة، بل تُرْجَم.

(وَإِنْ كَانَ) الزَّوْجِ لَمْ يَصْلُحْ شَاهِدًا بَأَنَّ كَانَ (عَبْدًا) وَهِيَ حَرَّةٌ (أَوْ كَافِرًا) وَهِيَ مُسْلِمَةٌ، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَكُونَ كَافِرِينَ قُتِلَ الزَّوْجَةُ، وَيَقْدِفُهَا قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ (أَوْ كَانَ مَحْدُودًا فِي قَذْفِ) وَهِيَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ (حُدِّ الزَّوْجِ) لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ الْعَانَ مِنْ جِهَتِهِ صِيرَ إِلَى الْحَدِّ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْ مُوجِبِهِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(٢)</sup> (وَإِنْ صَلَّحَ) الزَّوْجِ شَاهِدًا (وَهِيَ أَمَةٌ أَوْ كَافِرَةٌ) بَأَنَّ تَكُونُ ذَمِيَّةً (أَوْ مَحْدُودَةٌ فِي قَذْفِ أَوْ صَبِيَّةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ أَوْ زَانِيَةٌ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ) لِعَدَمِ إِحْصَانِهَا كَمَا لَوْ قَذَفَهَا أَجْنَبِيٌّ (وَلَا لِعَانَ) لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهَا لِلشَّهَادَةِ.

(وَالْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا) رَوَى ذَلِكَ الدَّارَقُطَنِيُّ عَنْ عَلِيِّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا، وَأَخْرَجَهُ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو. (وَإِنْ أَكْذَبَ) الزَّوْجِ (نَفْسَهُ) بَعْدَ الْعَانَ قَبْلَ التَّفْرِيقِ أَوْ بَعْدَهُ (حُدِّ) لِإِقْرَارِهِ بِوَجُوبِ الْحَدِّ عَلَيْهِ. قَيَّدْنَا الْإِكْذَابَ بِكَوْنِهِ بَعْدَ الْعَانَ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَبْلَهُ بَعْدَمَا أَبَانَهَا لَا حَدَّ عَلَيْهِ وَلَا لِعَانَ، لِأَنَّ قَذْفَهُ كَانَ مُوجِبًا لِلْعَانَ، فَلَا يَنْقَلِبُ مُوجِبًا لِلْحَدِّ، [وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعَانَ التَّفْرِيقِ، وَذَلِكَ لَا يَتَأْتَى بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ].<sup>(٣)</sup> (وَحَلَّ لِلزَّوْجِ) بَعْدَ إِكْذَابِ نَفْسِهِ (نِكَاحَهَا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفٍ وَزُفَرُّ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: لَا يَحِلُّ [٧٣ - ب] لِأَنَّهُمَا مُتَلَاعِنَانِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً»<sup>(٤)</sup>.

(١) في المخطوط: ردّها، والمثبت من المطبوع.

(٢) سورة النور، الآية: (٤).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٤) مؤرخه، ١٥٨، التعليقة رقم (١).

وَكَذَا إِنْ قَذَفَ غَيْرَهَا فَحُدٌّ، أَوْ زَنَتْ فَحُدَّتْ. وَلَا لِعَانَ بِقَذْفِ الْأُخْرَسِ، وَنَفْسِ الْحَمَلِ، وَبِ: زَنَيْتِ، وَ: هَذَا الْحَمْلُ مِنْهُ، تَلَاعَنَّا، وَلَمْ يَتَّفِ الْحَمْلُ.

[ولهما: أن اللعان شهادة، وهي تبطل بالرجوع<sup>(١)</sup>. (وَكَذَا) حَلَّ نِكَاحَهَا (إِنْ قَذَفَ) الزَّوْجَ (غَيْرَهَا) بَعْدَ التَّلَاعِنِ (فَحُدُّ أَوْ زَنَتْ فَحُدَّتْ) لِأَنَّ بَقَاءَ أَهْلِيَةِ اللَّعَانِ شَرْطٌ لِبَقَاءِ حُكْمِهِ مِنْ عَدَمِ اجْتِمَاعِهِمَا. وَقَوْلُهُ: فَحُدَّتْ قَيْدَ اتِّفَاقِي، لِأَنَّ زِنَاهُمَا مِنْ غَيْرِ حُدٍّ يَسْقُطُ بِهِ إِحْصَانُهَا، بِخِلَافِ الْقَذْفِ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهِ الْإِحْصَانُ حَتَّى يُحَدَّ الْقَازِفُ.

(وَلَا لِعَانَ بِقَذْفِ الْأُخْرَسِ وَنَفْسِ الْحَمَلِ) أَمَّا الْأُخْرَسُ فَلِأَنَّ اللَّعْنَ يَتَعَلَّقُ بِالصَّرِيحِ كَحُدِّ الْقَذْفِ، وَلَا صَرِيحَ لِلأُخْرَسِ، فَقَذْفُهُ لَا يَغْرَى عَنْ شِبْهَةِ، وَالْحُدُودُ تَسْقُطُ بِهَا. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو الْخَطَّابِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ: يَصَحُّ قَذْفُ الْأُخْرَسِ وَيَلَاعِنُ بِالْإِشَارَةِ كَمَا يَصَحُّ طَلَاقُهُ وَبَيْعُهُ وَسَائِرُ تَصَرُّفَاتِهِ بِالْإِشَارَةِ. وَلَنَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ فِي اللَّعْنِ حَتَّى لَوْ قَالَ: أَحْلَفُ مَكَانَ أَشْهَدُ لَا يَجُوزُ، وَإِشَارَتُهُ لَا تَكُونُ شَهَادَةً. وَلَا لِعَانَ أَيْضًا لَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ خُرْسَاءَ لِأَنَّ قَذْفَ الْأُجْنِبِيِّ لَهَا لَا يُوْجِبُ الْحُدَّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا تَصَدَّقُهُ، وَلِأَنَّهَا عَاجِزَةٌ عَنِ الْإِتْيَانِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، وَهُوَ شَرْطُ فِي اللَّعَانِ.

وَأَمَّا عَدَمُ اللَّعَانِ بِنَفْسِ الْحَمَلِ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ آخِرًا وَأَحْمَدُ، وَالشُّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى - فَلِعَدَمِ التَّيَقُّنِ بِقِيَامِ الْحَمَلِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ مَا بِهَا نَفْعٌ، فَلَمْ يَكُنْ قَذْفًا. وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ وَمُحَمَّدُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ أَوْلًا: إِنَّهُ يَلَاعِنُ إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتِّ أَشْهُرٍ، لِأَنَّ تَيَقُّنًا بِقِيَامِ الْحَمَلِ عِنْدَ نَفْيِهِ لَهُ، فَتَحَقَّقَ الْقَذْفُ. ثُمَّ لَا يَجِبُ اللَّعَانُ فِي الْحَالِ عِنْدَنَا، وَحُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ بِاللَّعَانِ قَبْلَ الْوَضْعِ، لِأَنَّهُ قَذْفُهَا حَقِيقَةٌ بِنَفْسِ الْوَلَدِ. قُلْنَا: نَفْيُهُ [لَا يَكُونُ بَدُونَهُ وَلَا يَعْلَمُ بِهِ، فَلَعَلَهُ رِيحٌ أَوْ مَاءٌ أَوْ انْتِفَاحٌ. وَقِيلَ: يُوْجِبُهُ أَبُو يَوْسُفَ فِي الْوِلَادَةِ، ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ<sup>(٢)</sup>، لِقِصَّةِ عُثَيْرِ.

(وَبِ: زَنَيْتِ، وَ: هَذَا الْحَمْلُ مِنْهُ) أَي مِنَ الزَّنَا (تَلَاعَنَّا) فِي الْحَالِ لَوْجُودِ الْقَذْفِ بِذِكْرِ صَرِيحِ الزَّنَا (وَلَمْ يَتَّفِ الْحَمْلُ) أَي نَسَبِهِ بِاللَّعَانِ قَبْلَ الْوَضْعِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يَنْتَفِي الْحَمْلُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَفَى الْوَلَدِ عَنِ هَلَالِ، وَكَانَ قَذْفُهَا حَامِلًا. وَلَنَا: قَوْلُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: إِنَّ أَحْمَدَ، وَابْنَ جَرِيرٍ أَنْكَرَا لِعَانَ هَلَالِ بِالْحَمَلِ، وَقَالَا: إِنَّمَا لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [- أَي أَمْرُهُمَا بِاللَّعَانِ -<sup>(٣)</sup> لَمَّا جَاءَ وَشَهِدَ بِالزَّنَا، وَلَوْ كَانَ

(١) ما بين الحاضرَيْنِ ساقط من المخطوط.

(٢) ما بين الحاضرَيْنِ ساقط من المخطوط.

(٣) ما بين الحاضرَيْنِ ساقط من المطبوع.

وَمَنْ نَفَى الْوَلَدَ زَمَانَ التَّهْنِئَةِ، أَوْ زَمَانَ شِرَاءِ آلَةِ الْوِلَادَةِ صَحَّ، وَبَعْدَهُ لَا يَصِحُّ،  
وَلَا عَنَ فِيهِمَا.

وَإِنْ نَفَى أَوَّلَ التَّوَأْمَيْنِ وَأَقَرَّ بِالْآخِرِ حُدًّا، وَفِي عَكْسِهِ لَاعِنَ، وَيَثْبُتُ نَسَبُهُمَا  
فِيهِمَا.

اللَّعَانُ بِالْحَمْلِ، لِكَانِ الْحَمْلِ مَنْفِيًّا مِنَ الزَّوْجِ غَيْرِ لَاحِقٍ [٧٤ - أ] بِهِ، أَشْبَهَهُ أَوْ لَمْ  
يُشْبِهَهُ. وَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيِيمِرٌ» - وَفِي نُسْخَةِ أَحْمَرَ - حَمَشَ الشَّاقِينَ - أَيْ  
دَقِيقَهُمَا - فَهُوَ لِهَلَالٍ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْوَدٌ جَعْدًا فَهُوَ لِشَرِيكَ<sup>(١)</sup>، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى  
النُّعْتِ الْمَكْرُوهِ.

(وَمَنْ نَفَى الْوَلَدَ زَمَانَ التَّهْنِئَةِ، أَوْ زَمَانَ شِرَاءِ آلَةِ الْوِلَادَةِ) وَهُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ  
لَأَجْلِهَا عَادَةٌ، فَإِنِهَا كَزَمَانِ الْوِلَادَةِ. قِيلَ: إِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَقِيلَ: عَلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ،  
وَقِيلَ: عَلَى سَبْعَةٍ (صَحَّ) نَفِيهِ (وَبَعْدَهُ لَا يَصِحُّ) نَفِيهِ (وَلَا عَنَ فِيهِمَا) لَوْجُودِ الْقَذْفِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَصِحُّ نَفِيهِ فِي مَدَةِ الثُّغَاسِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَصِحَّ  
نَفِيهِ إِلَّا عَلَى فَوْرِ الْوِلَادَةِ، وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ، وَلَكِنَّهُمَا اسْتَحْسَنَا جَوَازَ تَأَخُّرِهِ مَدَّةً يَقَعُ  
فِيهَا التَّأْمُلُ، لِأَنَّ التَّفْيِيَّ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، كَيْلَا يَقَعُ فِي نَفْيِ وَلَدِهِ، أَوْ اسْتِلْحَاقِ غَيْرِ وَلَدِهِ،  
وَكَلاهُمَا حَرَامٌ. فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمَلَاعِنَةِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ، أَدْخَلْتَ  
عَلَى قَوْمٍ مِّنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يَدْخُلَهَا الْجَنَّةُ. وَأَيُّمَا رَجُلٍ  
جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَفَضَحَهُ اللَّهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَوَّلِينَ  
وَالْآخِرِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي.

ثُمَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَزِمَهُ الْوَلَدُ، لَا يَكُونُ لَهُ نَفِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْأُتَمَةِ الْأَرْبَعَةِ  
وَأَصْحَابِهِمْ، (وَإِنْ نَفَى أَوَّلَ التَّوَأْمَيْنِ) وَهُمَا الْوِلْدَانُ بَيْنَ وَلاَدَتِهِمَا أَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ  
(وَأَقَرَّ بِالْآخِرِ حُدًّا) لِأَنَّهُ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بِدَعْوَى الثَّانِي، لِأَنَّهُمَا خَلَقَا مِنْ مَاءٍ وَاحِدٍ (وَفِي  
عَكْسِهِ) وَهُوَ مَا إِذَا أَقَرَّ بِالْأَوَّلِ وَنَفَى الثَّانِي (لَاعِنَ) لِأَنَّهُ قَذَفَ بِنَفْيِ الثَّانِي (وَيَثْبُتُ  
نَسَبُهُمَا) أَيِ التَّوَأْمَيْنِ (فِيهِمَا) أَيِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لِاعْتِرَافِهِمَا بِأَحَدِهِمَا، وَهُمَا مِنْ مَاءٍ وَاحِدٍ،  
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) الرواية الأولى: أخرجه البخاري في صحيحه (فتح الباري) ٤٤٨/٨ - ٤٤٩، كتاب التفسير (٦٥)

سورة النور (٢٤)، باب ﴿والذين يرمون...﴾ (١)، رقم (٤٧٤٥).

الرواية الثانية الموضع السابق: باب ﴿يدرأ عنها العذاب...﴾ (٣)، رقم (٤٧٤٧).

## فَضْلٌ فِي الْعِنِينِ

إِنَّ أَقْرَبَ أَتَاهُ لَمْ يَطَأْ، أَجَلُهُ الْحَاكِمُ سَنَةً قَمْرِيَّةً، وَرَمَضَانُ وَأَيَّامُ حَيْضِهَا مِنْهَا، لَا مُدَّةَ مَرَضٍ أَحَدِهِمَا، .....

## فَضْلٌ فِي الْعِنِينِ

وهو لغةً: من لا يريد النساء. والأنثى عُنِينَةٌ، وهي لا تشتهي الرجل، فَعِيل بمعنى مفعول، كجريح بمعنى مجروح، والاسم منه العُنَّة.

شرعاً: - عندنا - من لا يصل إلى النساء مع وجود الآلة، أو يصل إلى الثيب دون البكر، أو إلى بعض النساء دون بعض، وذلك لمرض به، أو لضعف في خلقته، أو ليكبر في سنه، أو لسحرٍ سُجِرَ به، فيكون عُنِيناً به في حق من لا يصل إليها لفوات المقصود في حقها، كذا ذكره قاضيخان. وسواء يقوم [٧٤ - ب] ذَكَرَهُ، أو لم يقوم. وعند مالك: العِنِين من لا يتأتى بِذَكَرِهِ الجماعُ لصغره. وفي «المحيط»: إذا كانت آتته قصيرة لا يمكنه إدخالها داخل الفرج، لا حق لها في المطالبة بالتفريق.

(إِنَّ أَقْرَبَ الزَّوْجِ (أَنَّهُ لَمْ يَطَأْ) امْرَأَتَهُ بَعْدَمَا دَخَلَ عَلَيْهَا (أَجَلُهُ الْحَاكِمُ) بَعْدَ طَلِبِهَا. حَتَّى لَوْ وَجَدْتَهُ عُنِيناً وَلَمْ تَطَالِبْ مُدَّةً، لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهَا، لِأَنَّ عَدَمَ الْمَطَالِبَةِ رَجْمًا يَكُونُ لِلتَّجْرِبَةِ وَالْإِمْتِحَانِ لَا لِلرِّضَا. وَلِأَنَّهَا رَجْمًا لَا تَقْدِرُ عَلَى الْخُصُومَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ. وَيَعْتَبَرُ طَلِبُهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَطَلِبُ سَيِّدِهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً. وَقَالَ زُفَرٌ: الطَّلِبُ لِلْأَمَةِ، (سَنَةً قَمْرِيَّةً) ابْتِدَاؤُهَا مِنْ وَقْتِ الْخُصُومَةِ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ. وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ شَمْسِيَّةً، وَهُوَ اخْتِيَارُ السَّرْحِييِّ وَقَاضِيخَانَ احْتِيَاظًا، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ.

(وَرَمَضَانُ وَأَيَّامُ حَيْضِهَا مِنْهَا) أَي مِنَ السَّنَةِ لِأَنَّ السَّنَةَ، لَا تَخْلُو عَنْهَا (لَا مُدَّةَ مَرَضٍ أَحَدِهِمَا) لِأَنَّ السَّنَةَ قَدْ تَخْلُو عَنِ الْمَرَضِ، وَعَلَى هَذَا فَتَوَى الْمَشَايخُ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى شُرَيْحٍ أَنْ يُؤَجِّلَ الْعِنِينَ سَنَةً مِنْ يَوْمٍ يُزْفَعُ إِلَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَاعَهَا أَقَامَهَا، وَإِلَّا فَخَيْرَهَا: فَإِنْ شَاءَتْ أَقَامَتْ، وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْ. وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَسْعُودٍ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ الْعِنِينَ يُؤَجَّلُ سَنَةً بِالْفَاظِ مُخْتَلَفَةٍ.

أما الرواية عن عمر، فأَسَنَدُهَا عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَضَى عَمْرُ فِي الْعِنِينِ أَنْ يُؤَجَّلَ سَنَةً. قَالَ مَعْمَرٌ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ التَّاجِيلَ مِنْ يَوْمِ تَخَاصُمِهِ. وَزَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَقَالَ: فَإِنْ أَصَابَهَا، وَإِلَّا فَارْقُوا بَيْنَهُمَا، وَلَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا. وَأَسَنَدُهَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «أَثَارِهِ»: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ

فَإِنْ لَمْ يَصِلْ فِيهَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا إِنْ طَلَبْتُهُ، فَتَبِينَ بِطَلْقِهِ، .....

المَكِّي، عن الحسن، عن عمر: أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يَصِلُ إِلَيْهَا، فَأَجَلَّهُ حَوْلًا، فَلَمَّا انْقَضَى وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا، فَخَيَّرَهَا فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا عَمْرٌ، وَجَعَلَهَا تَطْلِيقَةً بَائِنَةً.

وَأَمَّا الرَّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ، فَأَسْنَدُهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنْ عَلِيِّ قَالَ: يُؤَجَّلُ الْعِثْنِ سَنَةً، فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا. وَأَسْنَدُهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ يَحْيَى، [عَنْ عَلِيٍّ] <sup>(١)</sup> قَالَ: يُؤَجَّلُ الْعِثْنِ سَنَةً، فَإِنْ أَصَابَهَا، وَإِلَّا فَهِيَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا. وَأَمَّا الرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَأَسْنَدُهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ قَبِيصَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: يُؤَجَّلُ الْعِثْنِ سَنَةً فَإِنْ جَامَعَهَا، وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا. وَأَسْنَدٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ بِنَحْوِهِ.

وَأَمَّا أَجْلُوهُ سَنَةً، لِأَنَّ الْمَرَضَ غَالِبًا يَكُونُ لَعَلَّةِ الْبُرُودَةِ، أَوْ الْحَرَارَةِ، أَوْ الرُّطُوبَةِ، أَوْ الْبَيْتُوسَةِ، وَفصولُ السَّنَةِ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، فَعَسَى أَنْ يُوَافِقَ فَصْلٌ مِنْهَا طَبْعَهُ، فَيُزُولُ مَا بِهِ مِنَ الْعَارِضِ بِاعْتِدَالِ الطَّبِيعِ.

فَمَتَى مَضَتْ السَّنَةُ وَلَمْ يَزُلْ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَحْكَمَ، وَأَنَّ حَقَّهَا قَدْ فَاتَ، فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ لَمْ يَصِلْ) الزَّوْجَ الْمَرْأَةَ (فِيهَا) أَي فِي السَّنَةِ (فَرَّقَ) الْحَاكِمُ (بَيْنَهُمَا إِنْ طَلَبْتُهُ) أَي التَّفْرِيقَ لِأَنَّهُ خَالِصٌ حَقُّهَا، فَلَا بَدَّ مِنْ طَلِبِهَا حَتَّى لَوْ لَمْ تَطَالِبْهُ بَعْدَ مُضِيِّ السَّنَةِ الَّتِي أَجَلَّهَا الْحَاكِمُ لَطَلِبَهَا، لَا يَتَطَلَّ حَقُّهَا مِنَ التَّفْرِيقِ لَمَّا قَدِمْنَا. وَلَوْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ تَفْرِيقِ الْقَاضِي لَمْ يَكُنْ لَهَا خِيَارٌ لِرِضَاهَا بِحَالِهِ، وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ أُخْرَى عَالِمَةً بِحَالِهِ، فَفِي «الأصل»: لَا خِيَارَ لَهَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِعِلْمِهَا بِالْعَيْبِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ.

**والحاصل:** أَنَّ الزَّوْجَ إِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا وَلَوْ مَرَّةً بَقِيَ التَّكَاحُ، وَإِلَّا فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا لِلْحَاكِمِ. وَي رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِطَلِبِهَا لَوْ كَانَتْ حَرَّةً. وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْهُ: أَنَّ التَّفْرِيقَ لَهَا، وَبِهِ قَالَا، لِأَنَّ الشَّرْعَ خَيَّرَهَا عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ لِدَفْعِ الضَّرْرِ عَنْهَا، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْرِيقِ الْقَاضِي كَمَا إِذَا خَيَّرَهَا الزَّوْجَ. وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ أُمَّةً فَالتَّفْرِيقُ لِلْمَوْلَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لِلْأُمَّةِ، لِأَنَّ الْوَطْئَ حَقُّهَا. وَعَنْ مُحَمَّدٍ: قَوْلَانِ.

(فَتَبِينَ بِطَلْقِهِ) وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: بِفَسْخِ، لِأَنَّهَا فُرْقَةٌ مِنْ جِهَتِهَا. قُلْنَا: بَلْ هِيَ فُرْقَةٌ مِنْ جِهَتِهِ، لِأَنَّ فِعْلَ الْقَاضِي مُضَافٌ إِلَيْهِ لِنِيَابَتِهِ مِنْهُ لَامْتِنَاعِهِ

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وَلَهَا كُلُّ الْمَهْرِ إِنْ خَلَا بِهَا وَتَجِبُ الْعِدَّةُ.

وَإِنْ اِخْتَلَفَا وَكَانَتْ ثَيِّبًا أَوْ بَكَرًا، فَتَنْظَرُتِ النِّسَاءُ وَقُلْنَ: ثَيِّبٌ حَلَفَ، فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَ حَقُّهَا، وَإِنْ نَكَلَ أَوْ قُلْنَ: بِكَرٍ أَجَلَ السَّنَةِ. وَلَوْ أَجَلَ ثُمَّ اِخْتَلَفَا، فَالْتَّقْسِيمُ هُنَا كَمَا مَرَّ. وَبَطَلَ حَقُّهَا بِحَلْفِهِ، حَيْثُ بَطَلَ حَقُّهَا فِيهِ، كَمَا لَوْ اخْتَارَتْهُ وَخُيِّرَتْ هُنَا، حَيْثُ أَجَلَ ثَمَّةً.

عن الإمساك بالمعروف.

(وَلَهَا كُلُّ الْمَهْرِ إِنْ خَلَا بِهَا) ونصفه إن لم يخل بها. وقال الشافعي: لا يجب شيء من المهر ولا المتعة. لأنه فسح عنده (وَتَجِبُ الْعِدَّةُ) وبه قال مالك والشافعي وأحمد، واستشكل المزني مذهب الشافعي فقال: كيف يجب عليها العدة ولم يصبها، والخلوة ليست كاللدخول عنده. ولأصحابه أجوبة عن ذلك تطلب مما هنالك.

(وَإِنْ اِخْتَلَفَا) في الوصول إليها قبل التأجيل (وَكَانَتْ ثَيِّبًا) حين تزوجها (أَوْ بَكَرًا فَتَنْظَرُتِ النِّسَاءُ) إليها بعد الاختلاف (وَقُلْنَ: ثَيِّبٌ) ويكفي قول الواحدة [٧٥] - ب، والائنتان أحوط (حَلَفَ) أما في المسألة الأولى: فلأن المرأة تدعي استحقاق الفروقة عليه، وهو أنكرها ولأنه متمسك بالأصل - وهو السلامة - فيكون القول قوله مع يمينه. وأما في الثانية: فلأن الثيابة وإن ثبت بقول النساء، ليس من ضرورة ثبوتها وصول الرجل إلى المرأة لاحتمال زوال بكارتها بشيء آخر، فيحلف

(فَإِنْ حَلَفَ) في المسألتين (بَطَلَ حَقُّهَا وَإِنْ نَكَلَ) في المسألتين (أَوْ قُلْنَ: بِكَرٍ) فيما إذا كانت بكرًا (أَجَلَ السَّنَةِ) وقالوا: ويُعرف أنها بكرٌ بأن يدفع في فرجها أصغر بيضة، فإن دخلت بلا عنفٍ فهي ثيبٌ وإلا فبكرٌ. وقيل: إن أمكنها أن تبول على الجدار، فبكرٌ وإلا فثيبٌ. وقيل: تكسر البيضة وتصب في فرجها، فإن دخل ما فيها فثيبٌ وإلا فبكرٌ.

(وَلَوْ أَجَلَ ثُمَّ اِخْتَلَفَا) في الوصول إليها (فَالْتَّقْسِيمُ هُنَا كَمَا مَرَّ) فإن كانت ثيبًا أو بكرًا وقالت النساء: ثيب، حلف (وَبَطَلَ حَقُّهَا) وهو التفريق هنا (بِحَلْفِهِ حَيْثُ) أي في موضع (بَطَلَ حَقُّهَا) وهو التأجيل، (فِيهِ) وفي نسخة: ثم، أي فيما إذا كان الاختلاف قبل التأجيل، (كَمَا لَوْ اخْتَارَتْهُ) أي كما يتطل حق الزوجة لو اختارت زوجها (وَخُيِّرَتْ) الزوجة (هُنَا) أي فيما إذا كان الاختلاف بعد التأجيل، (حَيْثُ أَجَلَ) الزوج (ثَمَّةً) أي فيما إذا كان الاختلاف قبل التأجيل.

وَالْخَصِي كَالْعَيْنِ فِيهِ، وَفِي الْمَجْبُوبِ فَرَقَ خَالاً بِطَلَبِهَا. وَلَا يَتَخَيَّرُ أَحَدُهُمَا بِعَيْنِ الْآخَرِ.

والحاصل: أنها إذا كانت ثيباً، فالقول قوله ابتداءً وانتهاءً مع يمينه، فإن نكَلَ في الابتداء لا يُؤجَلُ السنة، وإن نكَلَ في الانتهاء تخيير المرأة. وإن كانت بكرًا بقول النساء يؤجل في الابتداء، وتخيير في الانتهاء. (وَالْخَصِي) سواء كان مسلولاً: وهو الذي سُلتَ خُصِيَتَاهُ، أو موجوءاً: وهو الذي قطعت خُصِيَتَاهُ، كذا قال الشارح. وفي «القاموس»: وَجَأَ: دَقَّ غُرُوقُ خُصِيَّتَيْهِ بين حجرين من غير إخراجهما، أو هو: رَضَّهما حتى تَنْفُضِحَا، أي تنكسرا.

(كَالْعَيْنِ فِيهِ) أي التَّأجِيلُ لأن الوطء منه متوقع (وَفِي الْمَجْبُوبِ) أي مقطوع الذَّكَرُ (فَرَقَ خَالاً بِطَلَبِهَا) إذ لا فائدة في التَّأجِيلِ، لأنَّ الوطء منه غير متوقع.

(وَلَا يَتَخَيَّرُ أَحَدُهُمَا) أي أحد الزوجين (بِعَيْنِ الْآخَرِ) سوى ما تقدّم. فلا يُفَسِّخُ النُّكَاحَ عندنا بجنونٍ وجذامٍ<sup>(١)</sup> وبرص به أو بها، وقَوْنٍ ورَّتَقٍ بها. والقرون - بسكون الراء -: عُذَّةٌ [٧٦- أ] غليظة، أو لحمَةٌ مرتفعة، أو عظمٌ يمنع سلوك الذَّكَرِ. والرَّتَقُ - بفتح الحين -: مصدر قولك: امرأة رَتَّقَاءُ: لا يمكن جماعها لارتياق ذلك الموضع - أي لانسداده - ليس لها خرقٌ إلا المَبَالِ.

وأجازته الزُّهْرِيُّ، وشُرِّحَ، وأبو ثور بجميع العيوب كالبيع. وأجازه مالك والشافعي وأحمد لكل من الزوجين بكل من العيوب الخمسة، ولا شيء لها قبل الدخول، ولها مهر المثل بعده، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ تزوج امرأة من بني بياضة فوجد بكشحها<sup>(٢)</sup> بياضاً فقال: «الحقي بأهلك»<sup>(٣)</sup>. وعن عمر أنه أثبت الخيار للزوج بهذه العيوب.

ولأنَّ المقصود من النُّكَاحِ قضاء الشهوة طبعاً، وثبوت النَّسَبِ شرعاً، وهذه العيوب تُحِلُّ به حساً أو طبعاً بخلاف العمى، والشلل، والبَحْرُ<sup>(٤)</sup>، والدَّفْرُ<sup>(٥)</sup>. وأجازته محمد للمرأة بالجنون، والجذام، والبرص لدفع الضَّررِ عنها كما في الجَبِّ والعُنَّةِ،

(١) الجذام: عِلَّةٌ تَأْكُلُ منها الأعضاء وتتساقط. المعجم الوسيط ص ١١٣، مادة (جذم).

(٢) الكَشْحُ: ما بين الخاصرة والضَّلُوعِ. المعجم الوسيط ص ٧٨٨، مادة (كشح).

(٣) راجع التلخيص الحبير ٢/٣٢٩، والمسند ٣/٦٤٩، وتاريخ الإسلام (قسم السيرة) ص ٥٩٧.

(٤) البَحْرُ: الزائحة الكريهة من الفم. المعجم الوسيط ص ٤١، مادة (بحر).

(٥) الدَّفْرُ: دَفْرُ الشَّيْءِ: اشتدت رائحته، طيبةً كانت كالمسك، أو خبيثةً كالصُّنَّانِ. المعجم الوسيط ص

٣١٢، مادة (دفر).

## فصل في العِدَّة

بخلاف جانبه لقدرته على دفع الضرر عنه بالطلاق. ولقول علي: إذا تزوج امرأة فوجد بها قَرْناً، أو بَرَصاً، أو جُذاماً أو جنوناً، فالنكاح جائز لازم له، إن شاء طلق، وإن شاء أمسك. وقول ابن مسعود: لا ترد المرأة من عيوب<sup>(١)</sup>. ونفاه أبو حنيفة وأبو يوسف، وهو قول عطاء، والتَّخَمِيّ وعمر بن عبد العزيز، والأوزاعي، والثوري، وابن أبي ليلى.

فإن تأثير وجود العيب في تفويت تمام الرضا إنما يوجب الرد في عقد يشترط فيه الرضا، ولزوم النكاح لا يتوقف على تمام الرضا. ألا ترى أنه لو تزوج امرأة بشرط أنها بكرٌ شائبةٌ جميلة فوجدها ثيباً عجوزاً شوهاء صماء عمياء بكماء، لها شِقٌّ مائل، وأنف هائل، ولعاب سائل، وعقل زائل، أو مريضة بالدق والشلل مما لا بُدَّ منه عند الأطباء، فإنه يجوز بلا شك لأحد من العلماء، وأنه لا يثبت له الخيار وإن فقد رضاه، وعليه الإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان والله المستعان.

والحديث لم يصح لأنه من رواية جميل بن زيد - وهو متروك - عن زيد بن كعب بن عُجْرَةَ، وهو مجهول لا يُعلم لكعب بن عجرة ولد اسمه زيد، ولو سُلمَّ جاز أن يكون ذلك طلاقاً، فإن لفظ: الحقي بأهلك من كنايات الطلاق. وقوله عليه الصلاة والسلام: «فِرٌّ من المجذوم فرازك من الأسد»<sup>(٢)</sup>، ظاهره غير مراد بالاتفاق [٧٦ - ب] على إباحة القرب منه، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ أكل مع مجذوم ثقةً بالله وتوكلًا عليه.

## فصل في العِدَّة

وهي في اللغة: الإحصاء، ويطلق أيضاً على المعدود.

وفي الشرع: تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح أو شُبْهَتِهِ.

[وسبب وجوبها عندنا نكاح]<sup>(٣)</sup> متأكد بالتسليم، أو ما يقوم مقامه من تخلوة أو

موت.

(١) في المخطوط: لا ترد الحرة من عيب، والمثبت من المطبوع.

(٢) أخرجه البخاري «فتح الباري» ١٠/١٥٨، كتاب الطب (٧٦)، باب الجذام (١٩)، حديث رقم (٥٧٠٧).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.



العِدَّةُ لِلْحُرَّةِ تَحِيضٌ لِلطَّلَاقِ، وَ الْفَسْخُ ثَلَاثُ حِيضٍ كَوَامِلٍ، .....

(العِدَّةُ) مبتدأ، ولام (للحُرَّةِ) متعلقٌ به (تَحِيضٌ) نعت لها أو حال عنها (للطلاق) أي لأجل الطلاق عن دخول أو خلوة، (و) لأجل (الفسخ) لخيار بلوغ<sup>(١)</sup>، أو عتق، وليلك أحد الزوجين، ولتقبيل ابن الزوج بشهوة، ولارتداد أحدهما، ولعدم الكفاءة، لأنه في معنى الفرقة بالطلاق في وجوب تَعْرِيفِ بَرَاءَةِ الرَّحْمِ (ثَلَاثُ حِيضٍ) خير المبتدأ (كَوَامِلٍ) قيد به لأنه لو طلقها وهي حائض لا يُحتسب بذلك الحيض، ولو بقي من الحيضة الثالثة شيء لم تَنْقُضِ عِدَّتُهَا، وذلك لأن الحيضة الواحدة لا تتجزئ. وما وُجِدَ قبل الطلاق لا يحتسب منها فلا يحتسب ما بقي ضرورة. وبه قال ابن عباس، وشريح، وإبراهيم النَّخَعِي.

وقال مالك والشافعي: ثلاثة أطهار، وهو مروى عن عائشة، وابن عمر، وزيد بن ثابت، لقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٣)</sup>. وقد عَلِمَ أَنَّ تَأْنِيثَ الْعِدَّةِ يَقْتَضِي تَذْكَيرَ الْمَعْدُودِ، وَالطُّهْرُ هُوَ الْمَذْكَرُ لَا الْحِيضُ، فَلَوْ أَرَادَ بِهِ الْحِيضُ لَقَالَ: ثَلَاثُ قُرُوءٍ.

ولنا أن الاستبراء بحيضة، كما رواه أحمد وأبو داود في سبأيا أوطاس، وأصل العِدَّةُ للاستبراء، فيكون بالحيض. وروى ابن ماجه عن عائشة قالت: أُمِرْتُ بِرَبْرِيزَةٍ<sup>(٤)</sup> أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثِ حِيضٍ. ومذهبا قول الخلفاء الأربعة، والعبادلة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وعُبَادَةُ بن الصَّامِتِ، وأبي موسى الأشعري، ومُعْبِدُ الْجَهْنِيِّ، وعبد الله بن قيس، وطائفة من التابعين: كسعيد بن المُسَيَّبِ، وابن جُبَيْرِ، وعطاء، وطاوس، وعكرمة، ومجاهد، وقتادة، والضَّحَّاك، والحسن، ومُقَاتِلِ، وشريك، والثَّوْرِي، والأوزاعي، وابن شُبْرُمَةَ، والشَّدْيِ، وكذا: الأَضْمَعِي، والكِسَائِي، والفَرَّاءِ، والأَخْفَشِ. ورواه الطحاوي عن ابن عمر، وزيد بن ثابت، فتعارضت الرواية عنهما.

قال أحمد بن حنبل: كنت أقول الأطهار، ثم وقفت [٧٧ - أ] لقول الأكابر، وفي نسخة: وقفت والله ولي التوفيق بقول أهل التحقيق.

(١) خيار البلوغ: أن يكون لمن زُوِّجَتْ صغيرة خيار الإبقاء على النكاح أو فسخه عند بلوغها. معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٢ .

(٢) سورة الطلاق، آية: (١)

(٣) سورة البقرة، آية: (٢٢٨).

(٤) حرفت «بريرة» إلى «بريدة» في المطبوعة والمخطوطة، والمثبت من سنن ابن ماجه ٦٧١/١، كتاب الطلاق (١٠)، باب خيار الأمة إذا اعتقت (٢٩)، رقم (٢٠٧٧).

كأَمٍّ وَلَدٍ مَاتَ مَوْلَاهَا أَوْ أَعْتَقَهَا. وَمَوْطُوءَةٌ بِشُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ فِي الْمَوْتِ  
وَالْفُرْقَةِ، .....

وعن أبي عبيدة وابن السكيت: أن القرء يصح للحيض والطهر ولا ينتظمهما جملة، لأن المشترك لا عموم له، والحمل على الحيض أولى عندنا لما روينا في عدة الأمة من قول رسول الله ﷺ: «وَقُرُوهَا حَيْضَتَانِ»، ولم يقل: طهران، ولا خلاف أن عدة الأمة نصف، عدة الحرة، لأن أثر الرق في التنصيف لا في تغيير أصل العدة، ولقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾<sup>(١)</sup>، فأقام الأشهر مقام الحيض دون الأطهار، والنقل إلى البدل إنما يكون عند عدم الأصل، كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾<sup>(٢)</sup>، فهو تنصيص على أن المراد بالقرء الحيض، ولأن الغرض في العدة استبراء الرجم، والحيض هو الذي يُستبرأ به الأرحام دون الطهر، ولذا كان استبراء الأمة بالحيض إجماعاً.

وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup> فلا يصح، لأنه بناء على أن اللام بمعنى «في»، وهو غير معهود في الاستعمال، ويستلزم تقدّم العدة على الطلاق، أو مقارنته له لاقتضائه وقوعه في وقت العدة. وقراءة: «لِقَبْلِ عَدَّتِهِنَّ» في «صحيح مسلم» تنفيه إذ أفادت أن اللام فيه مفيدة معنى استقبال عدتهن، وهذا استعمال محقق من العربية، يقال في التاريخ بإجماع أهل العربية: خرج لثلاث بَقِيْنَ ونحوه. وأما التمسك بتأنيث العدد في الآية الأخرى فليس بشيء، لأن الشيء إذا كان له اسمان مُذَكَّرٌ كَالْبُرِّ، ومؤنث كَالْحِنْطَةِ، ولا تأنيث حقيقي، يؤنث عدده إذا أضيف إلى اللفظ المذكر، ويُذَكَّرُ إذا أضيف إلى اللفظ المؤنث.

(كأَمٍّ وَلَدٍ) أي كما تعدد بثلاث حيض كوامل أم ولد (مَاتَ مَوْلَاهَا أَوْ أَعْتَقَهَا) وهي ممن تحيض وليست حاملاً، ولا تحت زوج، ولا في عدة زوج، لأنها لو كانت تحت زوج أو في عدة زوج، لم يلزمها من المولى عدة.

(وَمَوْطُوءَةٌ) أي وكموطوءة (بشُبْهَةٍ) كما لو زُفَّتْ إليه امرأة فوطئها وهو لا يَعْرِفُهَا (أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ) كالمؤقت، والنكاح بغير شهود، ونكاح الأخت في عدة أختها، ونكاح الخامسة في عدة الرابعة (فِي الْمَوْتِ وَالْفُرْقَةِ) أي لأن الوطء بشبهة كالنكاح الفاسد، والنكاح الفاسد كالصحيح ولا نَفَقَةٌ [٧٧ - ب] لها، لأن العدة هنا يُعْرَفُ براءة

(١) سورة الطلاق، آية: (٤).

(٢) سورة النساء، آية (٤٣).

(٣) سورة الطلاق، آية: (١).

وَلِمَنْ لَا تَحِيضُ لِصَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، أَوْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَلَمْ تَحِيضْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.....

الرَّجِمَ لَا لِقِضَاءِ حَقِّ النِّكَاحِ، وَالتَّحِيضُ هُوَ الْمَعْرُوفُ وَلَوْ فِي الْمَوْتِ.

وقال الشافعي: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ مَوْلَاهَا حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ [فَشَهْرٍ. وَقَالَ مَالِكٌ: عِدَّتُهَا حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ] <sup>(١)</sup> ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، لَمَّا رَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ قَالَ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا هَلَكَ عَنْهَا سَيِّدُهَا حَيْضَةٌ. وَلِأَنَّهَا وَجِبَتْ لِتُعْرِفَ بَرَاءَةَ الرَّحْمِ، فَصَارَتْ كَالِاسْتِبْرَاءِ.

ولنا ما روى محمد بن الحسن في «الأصل»: عن علي، وابن مسعود، وإبراهيم النَّخَعِيِّ أَنَّهُمْ قَالُوا: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ ثَلَاثُ حَيضٍ. وَكَذَلِكَ رَوَى الْحَاكِمُ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ <sup>(٢)</sup>، وَعِطَاءٍ. وَرَوَى أَيْضاً أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ أَمْرُ أُمِّ وَلَدٍ أُعْتِقَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثِ حَيضٍ، وَكُتِبَ إِلَى عَمْرٍو بِذَلِكَ، فَكُتِبَ عَمْرٍو إِلَيْهِ بِحُسْنِ رَأْيِهِ.

(وَلِمَنْ لَا تَحِيضُ) أَي، وَالْعِدَّةُ مِنْ طَلَاقٍ أَوْ فِشْخٍ لِحَرَّةٍ لَا تَحِيضُ (لِصَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَلَمْ تَحِيضْ: ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ) أَمَا الَّتِي لَا تَحِيضُ لِكَبِيرٍ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي يَكْتُمْنَ مِنْ الْمُحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِئْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ <sup>(٣)</sup>، وَمَعْنَى ﴿إِنْ أُرْتَبِئْتُمْ﴾: إِنْ أَشْكَلَ عَلَيْكُمْ حُكْمُهُنَّ وَجِهَلْتُمْ أَمْرَهُنَّ. وَأَمَا الَّتِي لَا تَحِيضُ لِصَغِيرٍ وَالَّتِي بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَلَمْ تَحِيضْ، فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِيضْنَ﴾ <sup>(٤)</sup> أَي فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَحُذِفَ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَالنَّصُّ يَتَنَاوَلُ الصَّغِيرَةَ. وَعِلْمَاؤُنَا وَالشَّافِعِيُّ أَمَرُوا مَمْتَدَةً <sup>(٥)</sup> الطَّهْرَ بِالْأَقْرَبِ لَا بِالتَّرْبِصِ لِسَنَةِ. وَقَالَ مَالِكٌ: تَرَبُّصٌ بَعْدَ الطَّلَاقِ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، لِأَنَّ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ هِيَ الْمُدَّةُ الْمَعْتَادَةُ لظَهْوَرِ الْحَبْلِ، فَإِذَا مَضَتْ تَحَقَّقَتْ بَرَاءَةُ الرَّحْمِ، فَتَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لِصَيُورِ رَتَّتِهَا فِي مَعْنَى مَنْ لَا تَحِيضُ.

ولنا أن الاعتداد بالأشهر مختص بالصغيرة والآيسة، وهذه لم يُحكم بإياسها فتكون حائضاً باستصحاب الحال <sup>(٦)</sup>، فلا تعتد <sup>(٧)</sup> بالأشهر. وعلماؤنا والشافعي أمروا الأمة الآيسة بشهر ونصف، لإمكان تنصيف <sup>(٨)</sup> عدتها بالنسبة إلى الأشهر، فجريننا فيها

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة.

(٢) في المخطوط: ابن سيرين، والمثبت من المطبوعة.

(٣) سورة الطلاق، الآية: (٤).

(٤) سورة الطلاق، الآية: (٤).

(٥) في المخطوطة: «ممتدة» بدل «ممتدة»، وهو تصحيف.

(٦) الاستصحاب: هو الحكم بثبوت أمر في الزمن اللاحق بناءً على ثبوته في الزمن السابق. معجم لغة

الفقهاء ص ٦٢.

(٧) في المطبوعة: «يعتبر» بدل «تعتد».

(٨) في المخطوطة: «شطر» بدل «تنصيف».

وللموت أربعة أشهر وعشر، ولأمة تحيض: حيضتان.

على الأصل لا بثلاثة أشهر كما قال مالك، واحتج بإطلاق ما تلونا من قوله تعالى: ﴿فعدتهن ثلاثة أشهر﴾.

(وللموت) أي وعدة الحرة لأجل موت زوجها وهي ليست بحامل<sup>(١)</sup> (أربعة أشهر وعشر) [٧٨ - أ] من حين الوفاة لا العلم بها، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، مسلمة أو كتابية، تحت مسلم قبل الدخول أو بعده، حراً كان الزوج أو عبداً، حاضت أو لم تحض، لقوله تعالى: ﴿والذين يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، ولقوله ﷺ: «لا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدَّ على ميِّتٍ فوق ثلاث، إلا على أزواجها أربعة أشهر وعشراً». والمعتبر عشرة أيام وعشرة ليالٍ من الشهر الخامس عندنا.

وفي «المبسوط»: عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان يقول: عدة الحرة لموت زوجها أربعة أشهر وعشر ليالٍ وتسعة أيام، حتى يجوز لها أن تتزوج في اليوم العاشر، لأن العشر في الآية مؤنث لحذف التاء، فيتناول الليالي، ويدخل ما في خلالها من الأيام ضرورة وهي تسعة. وأجيب بأن ذكَّر أحد العددين من الأيام والليالي بعبارة الجمع يقتضي دخول مثله مما بإزائه من العدد الآخر، وقد سبق نظير هذا في الاعتكاف.

(و) العدة (لأمة تحيض) للطلاق والفسخ، سواء كانت قنًا، أو مُدَبَّرَةً، أو أم ولد، أو مكاتبة، أو معتقة البعض على قول أبي حنيفة (حيضتان) لما روى أبو داود، والترمذي، وابن ماجه من حديث عائشة: أن النبي ﷺ قال: «طلاقُ الأمةِ تطليقتان، وعدَّتْها حيضتان». ولأن الرِّقَّ مُنْصَفٌ لقوله تعالى: ﴿فعليةن نصفُ ما على المُخْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٣)</sup>.

لكن الحيضة لَمَّا لم يُدْرَ نصفُها لاختلافها بالكثرة والقلة والوقت، جعل عدة الأمة حيضتين، ولأن الحيضة لا تتجزئ كالطلقة، فكُمِّلت، فصارت حيضتين. وقد روى البيهقي، عن الشافعي، عن رجل من ثقيف أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفاً، فقال رجل: فاجعلها شهراً ونصفاً، فسكت عمر.

(١) عبارة المخطوطة: «لأجل موت زوجها وهي حائل». ومعنى الحائل: التي لم تحمل سنة أو سنتين. القاموس المحيط ص ١٢٧٩، مادة (حول). بتصرف.

(٢) سورة البقرة، آية: (٢٣٤).

(٣) سورة النساء، آية: (٢٥).

ولمن لم تحض، أو مات عنها زوجها، نصف ما للحرة. وللحامل الحرة والأمة، وإن مات عنها زوجها وضُغ حملها. ....

قلت: وهذا من كمال جِلمه مع جمال علمه.

(ولمن) أي ولأمة (لم تحض، أو مات عنها زوجها نصف ما للحرة) فالتى لم تحض لصغر أو كبر أو بلوغ بالسن شهر ونصف، وللتى مات عنها زوجها شهران وخمسة أيام، لأن كلاً من الثلاثة الأشهر والأربعة الأشهر وعشرة أيام قابل للتصنيف.

(و) العدة (للحامل الحرة والأمة وإن مات عنها زوجها) وفي بعض النسخ: وإن مات عنها صبي، يعني بأن ولدت بعد موته لأقل من ستة أشهر (وضُغ حملها) وإن لم يلحق به لعدم مائه، لأن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(٧)</sup> [٧٨ - ب]. لا فصل فيه بين الحرة والأمة، ولا بين المطلقة والمفسوخة، والمتوفى عنها زوجها والموطوءة بشبهة، ولا بين الحمل الثابت النسب وغيره. وقال أبو يوسف وزفر: الحامل التي مات عنها الصبي المذكور أربعة أشهر وعشر. وهو رواية عن أبي حنيفة، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، لأنه ليس بثابت النسب منه، لكونه صبياً لم يوجد منه المنى، الحال أنها ولدت لأقل من ستة أشهر.

وعن علي وابن عباس: تعتد المتوفى عنها بأبعد الأجلين، فتعتد بأربعة أشهر وعشر، فيها ثلاث حيض، لأن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ يوجب العدة بوضع الحمل، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرْتَضْنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(١)</sup> يوجب الأشهر فيجمع بينهما احتياطاً.

ودليل عامة العلماء ما روى مالك في «الموطأ»: أن عبد الله بن عباس وأبا سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف اختلفا في المرأة تُنفَسُ بعد وفاة زوجها بليال، فقال أبو سلمة: إذا وضعت ما في بطنها فقد حلت. وقال ابن عباس: أجزر الأجلين. فقال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي - يعني أبا سلمة - فأرسلوا كُزَيْباً مولى ابن عباس إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ يسألها عن ذلك، فجاءهم فأخبرهم أنها قالت: ولدت سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةَ بعد وفاة زوجها بليال، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «قد حَلَلْتِ فَاكِجِحِي مَنْ شِئْتَ». وفي رواية للبخاري: فَمَكُثْتُ قَرِيباً مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ:

وروى الشيخان: أن عمر بن عبد الله بن أرقم دخل على سُبَيْعَةَ بنت الحارث

(٧) سورة الطلاق، آية: (٤).

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٤).

الأسلمية فسألها حديثه، فأخبرته أنها كانت تحت سعيد بن خولة - وهو من بني عامر ابن لؤي، وكان ممن شهد بدرًا - فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فلم تلبث أن وضعت حملها بعد وفاته، فلما فرغت من نِقَاسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْحُطَّابِ، فدخل عليها أبو السنابل بن بَعَكْكَ - رجل من بني عبد الدار - فقال لها: مالي أراك متجملة، لعلك ترجين النكاح، والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر، قالت سُبَيْعَةَ: فلما قال لي ذلك، جمعت عليّ ثيابي حين أمسيت، فأتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك، فأفتاني بأني قد حملت حين وضعت حملي، وأمرني بالتزويج إن بدا لي. قال ابن شهاب: ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت وإن [٧٩ - أ] كانت في دمها، غير أنه لا يقرّبها زوجها حتى تطهر، وهو قول عمر وابنه.

وفي البخاري أيضاً في تفسير سورة الطلاق، وأواخر البقرة: أن ابن مسعود قال: أتجعلون عليها التخليط ولا تجعلون عليها الرخصة؟ لَنَزَلَتْ سُورَةُ النِّسَاءِ الْقُضْرَى بَعْدَ الطُّوَلَى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> ورواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. بلفظ: من شاء لأعنته، لأنزلت سورة النساء القُضْرَى بعد الأربعة أشهر وعشراً. وأخرجه البزار عنه بلفظ: من شاء حالفته إن: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾. نزلت بعد آية المتوفى، فإذا وضعت المتوفى عنها حملها فقد حلت.

وروى عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه من حديث المثنى بن الصَّبَّاح<sup>(٢)</sup>، والطبري، وابن أبي حاتم عن ابن لهيعة، والطبري<sup>(٣)</sup> وحده عن عبد الكريم ابن أبي المُخَارِقِ [كلهم]<sup>(٤)</sup> عن أبي بن كعب قال: قلت للنبي ﷺ: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ للمطلقة ثلاثاً أو المتوفى عنها؟ قال: «هي للمطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها». إلا أن المثنى متروك، والآخران ضعيفان، لكن يقويه ما أسنده عبد الرزاق وابن أبي شيبة في «مصنفيهما» عن الزبير بن العوام: أنه كانت تحته أم كلثوم، وكان فيه شدة على النساء فكرهته، فسألته أن يطلقها وهي حامل، فأبى،

(١) سورة الطلاق، الآية: (٤).

(٢) حُرِّفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى: الْمَثْنَى بْنِ صَالِحٍ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ وَ«تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» ٢٠٣/٢٧.

(٣) حُرِّفَتْ الْعِبَارَةُ فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ إِلَى: وَالطَّبْرَانِي، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ أَبِي لَهَيْعَةَ، وَالطَّبْرَانِي... وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ مِنْ «نَسَبِ الرَّايَةِ» ٢٥٦/٣.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

ولمن حَبِلَتْ بعد موت الصبيِّ عدَّةُ الموت، ولا نَسَبَ في وَجْهِهِ. ولامرأةِ الفَارِّ للباثن أبعد الأجلين، وللرجعيِّ ما للموت.

ولمن أُعْتِقَتْ في عدَّةِ رجعيِّ، كعدَّةِ حُرَّةٍ، وفي عدَّةِ بائنٍ أو موتٍ كَأَمَّةٍ

فلما ضربها الطَّلُقُ ألْحَثَ عليه في تطليقة، فطلقها واحدة، وهو يتوضأ، ثم خرج، فأدركه إنسان فأخبره أنها وضعت، فقال: خدعتني خدعها الله، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال: «سبقك كتاب الله فيها، حَاطَبُهَا». فقال: لا ترجع إليَّ أبداً.

(و) العدة (لمن حَبِلَتْ بعد موت) زوجها (الصبيِّ) بأن ولدت لستة أشهر فصاعداً من موته، وهذا عند الجمهور، وقيل: أن تلد لأكثر من سنتين (عدَّةُ الموت) أربعة أشهر وعشر للحرة، وشهران وخمسة أيام للأمة، لأنها ليست حاملاً وقت موته، فلا تدخل في قوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>، (ولا نَسَب) ثابت (في وَجْهِهِ) أي وَجْهَيَّ حَبِلَ امرأة الصبي، وهما: حَبِلَهَا قبل موته، وحَبِلَهَا بعده، لأن النَّسَبَ يعتمد الماء، ولا ماء للصبي.

(و) العدة (لامرأة الفارِّ) وهو الذي طَلَّقَ في مرض موته ونحوه (للباثن) بثلاث حيض [٧٩ - ب] أو بواحدة (أبعد الأجلين) من عدَّة الوفاة وعدة الطلاق، بأن تتربص أربعة أشهر وعشراً من وقت الموت، فيها ثلاث حيض من وقت الطلاق. وقال أبو يوسف: تعدد بثلاثة أقراء، لا أبعد الأجلين، وهو قول مالك والشافعي، لأن العدة وجبت في حياته، فتكون بالأقراء.

ولنا أن فيما قلناه احتياطاً، فكان أولى: (ولللرجعيِّ) عطف على البائن (ما للموت)، لأن النكاح قائم من كل وجه، وقد انقطع بالموت، فتدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

(ولمن) أي والعدة لأمة (أُعْتِقَتْ في عدَّةِ رجعيِّ، كعدة حرة) فتعدد بثلاث حيض، أو بثلاثة أشهر من وقت الطلاق، لأن النكاح لم يَزُلْ عنها بالرجعة، وقد كَمُلَ ملك الزوج عليها بالعتق، والطلاق في ملك كامل يوجب عدة الحرائر (وفي عدَّة بائن أو موت كَأَمَّةٍ) لأن النكاح زال بالبينونة أو الموت، فلم يَكْمُلْ ملك الزوج بالعتق، فلم يقع الطلاق في ملك كامل، فلا تنتقل عدتها إلى عدة الحرائر.

(١) سورة الطلاق، الآية: (٤).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٤).

وَأَيَسَةٌ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ عِدَّةِ الْأَشْهُرِ، تَسْتَأْنَفُ بِالحَيْضِ كَمَا تَسْتَأْنَفُ بِالشُّهُورِ. مَنْ حَاضَتْ حَيْضَةً ثُمَّ أَيَسَتْ، وَعَلَى مُعْتَدَّةٍ وُطِئَتْ بِشِبْهَةِ عِدَّةٍ أُخْرَى، وَتَدَاخَلَتْ، فِإِذَا تَمَّ الْأَوَّلَى انْقَضَى بَعْضُ الثَّانِيَةِ.

وقال مالك: لا ينتقل ما يختلف بالرق والحرية، ويكون المعتبر فيه حال تقرر الوجوب، كالحدود وهو أحد قولي الشافعي.

(وَأَيَسَةٌ) مبتدأ، أي منقطعة دم الحيض في سن الإياس وهو: خمسة وخمسون سنة، وعليه الفتوى (رَأَتْ الدَّمَ) على عاداتها أو حبلت من زوج آخر (بعد عدة الأشهر) أي بعد فراغها (تستأنف) خبر المبتدأ، أي تبديء عدة أخرى (بالحيض) بكسر ففتح، ويفسد نكاحها إن كانت تزوجت، لأنه تبين أنها من ذوات الأقراء، وهذا هو الصحيح. وفي «النوازل»: إذا تزوجت الأيسة بعد تمام اعتدادها بالأشهر ثم رأت الدم، فالأصح أن نكاحها جائز، قضى القاضي بجوازه أو لم يقض، وتكون عدتها في المستقبل بالحيض، (كما تستأنف بالشهور) أي اتفاقاً (من حاضت) من عدتها (حيضة) أو حيضتين (ثم أيست) أي بالسن، تحرزاً عن الجمع بين الأصل والبدل.

(وعلى معتدة) من طلاق أو غيره (وُطِئَتْ بِشِبْهَةِ) كما لو تزوجها وهو لا يعلم أنها معتدة الغير، أو وجدها على فراشها وقال النساء: إنها زوجتك (عدة أخرى) وأما إذا علم أنها امرأة الغير، أو معتدته، فلا تجب العدة، حتى لا يحرم على الزوج وطئها [٨٠ - أ] وبه يُفتى كما في «الذخيرة» (وتدأخلتا) أي العدتان، فُتَحَّتَسِبَ بالدم الذي تراه في العدة الأخرى من العديتين.

(فإذا تمَّتْ الْأَوَّلَى انْقَضَى بَعْضُ الثَّانِيَةِ) حتى لو كان الوطء بشبهة بعد حيضة من العدة، لزمها ثلاث حيض أخرى، لتكون الحيضة الثالثة تكملة للعدة الثانية، ولو كانت العدة من وفاة فوطئت بشبهة تعدد بالأشهر، وتحتسب بما تراه من الحيض فيها من العدة الثانية تحقيقاً للتداخل بقدر الإمكان، وهو قول معاذ بن جبل.

وقال مالك والشافعي وأحمد: إن كانت العدتان من شخص واحد تدأخلتا إذا اتفقتا بأن لم يكن إحصاءً، وكانت من ذوات الأشهر أو الأقراء، وإن اختلفتا بأن كانت إحداهما بالحمل، ففي تدأخلهما وجهان، وإن كانت العدتان من شخصين لم تتدأخلا، لأن العديتين حقان مقصودان لآدميين، فلا تتدأخلان، كالديتين، والحدين، والمهرين.

ولنا أن المقصود التعرف عن فراغ الرحم، وقد حصل بالواحدة فتدأخلان، وإن العدة مجرد أجل، والآجال إذا اجتمعت تنقضي بمدة واحدة، كرجل عليه ديون إلى



وَعِدَّة النِّكَاحِ الْفَاسِدِ عَقِيبَ تَفْرِيقِهِ، أَوْ عَزَمَهُ تَرَكَ الْوِطْءَ. وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ وَإِنْ جَهِلَتْ. وَإِنْ نَكَحَ مُعْتَدَّتَهُ مِنْ بَائِنٍ وَطَلَّقَ قَبْلَ الْوِطْءِ، وَجِبَ مَهْرٌ تَامٌّ وَعِدَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ، وَلَا عِدَّةٌ عَلَى ذِمَّةِ طَلْقِهَا ذِمِّيٌّ، .....

أَجَلٌ، فَإِذَا مَضَى حَلَّتْ كُلُّهَا، وَإِنَّمَا قَلْنَا إِنَّهَا أَجَلٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾<sup>(٣)</sup> وَسَمَّاهُ تَرْبِصًا وَهُوَ الْإِنْتِظَارُ، وَهُوَ يَكُونُ بِسَبَبِ الْأَجَلِ كَالإِنْتِظَارِ فِي الْمَطَالَبَةِ بِالذِّمَنِ إِلَى انْقِضَاءِ الْأَجَلِ.

(وَعِدَّة النِّكَاحِ الْفَاسِدِ عَقِيبَ تَفْرِيقِهِ، أَوْ عَزَمَهُ تَرَكَ الْوِطْءَ) بَأَن يَقُولُ: تَرَكَتْكَ، أَوْ خَلَّيْتُ سَبِيلَكَ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ، لَا بِمَجْرَدِ الْعَزْمِ أَوْ بِعَدَمِ الْمَجِيءِ إِلَيْهَا. وَقَالَ زَفَرٌ: مِنْ آخِرِ الْوِطْءَاتِ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَّارُ (وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ وَإِنْ جَهِلَتْ) الْمَرْأَةَ ذَلِكَ، بَأَن لَمْ تَعْلَمْ وَقُوعَ الطَّلَاقِ أَوْ الْمَوْتِ حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةَ، لِأَنَّ الْعِدَّةَ أَجَلٌ وَهُوَ لَا يَشْتَرِطُ الْعِلْمَ بِانْقِضَائِهِ.

(وَإِنْ نَكَحَ مُعْتَدَّتَهُ مِنْ بَائِنٍ) بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ (وَطَلَّقَ قَبْلَ الْوِطْءِ، وَجِبَ مَهْرٌ تَامٌّ وَعِدَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ)<sup>(٤)</sup> عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. وَقَالَ زَفَرٌ: يَجِبُ نِصْفُ الْمَهْرِ أَوْ الْمُتَعَّةُ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: نِصْفُ الْمَهْرِ [ب - ٨٠] أَوْ الْمُتَعَّةُ وَعَلَيْهَا تَمَامُ الْعِدَّةِ الْأُولَى، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ.

(وَلَا عِدَّةٌ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (عَلَى ذِمَّةِ طَلْقِهَا ذِمِّيٌّ) لَا يَعْتَقِدُ الْعِدَّةَ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا. وَعَنْهُ: أَنَّهَا لَا تَوَطُّأُ إِلَّا بَعْدَ حَيْضَةٍ. وَعَنْهُ: أَنَّهَا لَا تُزَوِّجُ إِلَّا بَعْدَ حَيْضَةٍ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: تَعْتَدُ لِأَنَّ فِي الْعِدَّةِ حَقَّ الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا حَقُّ الشَّرْعِ، وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ مَخَاطَبَةُ بِحَقُوقِ الْعِبَادِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الذِّمَّةَ غَيْرَ مَخَاطَبَةٍ بِالْفُرُوعِ، فَلَا يَجِبُ الْعِدَّةَ عَلَيْهَا لِحَقِّ الشَّرْعِ وَزَوْجُهَا غَيْرٌ مُعْتَقَدٌ لِلْعِدَّةِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا لِحَقِّ الزَّوْجِ. وَأَمَّا لَوْ اعْتَقَدَهَا وَجِبَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ اتِّفَاقًا.

(١) سورة الطلاق، الآية: (٤).

(٢) سورة البقرة، آية: (٢٣١).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٣٥).

(٤) المقصود هنا: الزوجة التي عقد عليها ولم يدخل بها.

(٥) عبارة المطبوع: «والكتابية محافظة لحقوق العباد»، وهو خطأ ظاهر، والمثبت من المخطوط.

ولا حربية خرجت إلينا مُسْلِمةً إلا الحامل.

وتَجِدُ معتدةً البائن والموت: كبيرةً، عاقلةً، مسلمةً، .....

(ولا) على (حربية) منكوحة (خرجت إلينا مُسْلِمة) أو ذمية ثم أسلمت، أو خرجت مستأينة ثم أسلمت، أو صارت ذمية (إلا الحامل) لأن في بطنها ولداً ثابت النسب.

وقال أبو يوسف ومحمد: عليها العدة لأنها فُرِقة بعد الدخول في دار الإسلام بسبب التباين، فيجب العدة كما لو وقعت بسبب آخر نحو: الموت ومطواعة ابن الزوج.

ولأبي حنيفة أن قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا مَن كَانَ مَلَاحًا مِمَّا كَفَرْتُمْ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا كُنْتُمْ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْحَقْ بِكُمْ فِي الْإِيمَانِ وَلَمْ يَكُن لَكُمْ عَلَيْهِمْ كَيْفِيَّةٌ وَأَنْتُمْ تَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ﴾ (١) مطلق، وأن العدة فيها حق العبد، والحربي مُلحق بالجماد، حتى صار محلاً للملك، فلا حُرمة فراهه.

(تَجِدُ) بكسر الحاء وضمها، ومصدره الجَدَاد، والأفصح أنه من الإحداد، أي وتُظهِر الحُرْنَ (معتدةً البائن) بثلاث أو خُلْع، إن كانت حرة، وبائنين أو خلع إن كانت أمة.

وقال مالك والشافعي: لا تَجِدُ معتدة البائن، لأن الجَدَاد وجب إظهاراً للتأسف على فوت زوج وفي بعدها إلى مماته، والمبانة قد أوحشها بالإبانة فلا تأسف لموته. ولنا أنه وجب إظهاراً للتأسف على فَوْتِ نعمة النكاح الذي هو سبب لصونها وكفاية لمؤنها، والإبانة فيها ذلك الفوت، ولأنه من أسباب رغبة الرجال فيها وهي ممنوعة منهم ما دامت معتدة. ولما أسنده الطحاوي في «آثاره»: عن إبراهيم التَّخَعِي أنه قال: المطلقة، والمُخْتَلعة، والمتوفى عنها زوجها، والمُلاعنة: لا تختضب، ولا تتطيَّب، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، ولا يخرجن من بيوتهن. وهو ممن أدرك عصر الصحابة وزاحمهم في الفتوى، فيجوز تقليده.

(و) تَجِدُ معتدة (الموت: كبيرة، عاقلة، مسلمة) فلا جَدَاد على صغيرة، ولا كافرة، ولا [٨١ - أ] مجنونة.

وقال مالك والشافعي: عليهن الجَدَاد، لأنه لموت الزوج، فيعم النساء كالعِدَّة.

(١) سورة الممتحنة، آية: (١٠).

بترك الزينة، ولُبْسِ الْمُزْعَفْرِ، وَالْمُعْضَفْرِ، وَالدَّهْنِ، وَ الْحِجَاءِ، وَالطَّيْبِ، وَالْكُحْلِ،  
إِلَّا بَعْدَ، .....

ولنا أنه عبادة، فلا يجب إلا على المخاطبين بهذا، ولذا قال ﷺ: «لا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر...» الحديث<sup>(١)</sup>، حيث شرط الإيمان بخلاف العدة، فإن فيها حقَّ الزوجية .

(بترك الزينة) أي الحليِّ والحرير، (و) بترك (لُبْسِ الْمُزْعَفْرِ وَالْمُعْضَفْرِ) إلا أن يكون خَلْقًا<sup>(٢)</sup> لا يحصل به الزينة. وإن لم يكن لها إلا ثوب مصبوغ فلا بأس بأن تلبسه من غير أن تقصد الزينة بلبسه، لأنها لا تجد بدأ من ستر عورتها. وإذا لم تجد سواه فمقصودها السُّتر لا الزينة، والأعمال بالنية.

(و) بترك (الدَّهْنِ) بالأدهان الطيبة باتفاق، وبالزيت والسيرج الحَالِصِينَ خلافاً لمالك وأحمد، (و) بترك (الحِجَاءِ وَالطَّيْبِ وَالْكُحْلِ إِلَّا بَعْدَ) من حِكَّة، أو مرض، أو قمل. ولا تمتشط بمُشِط أسنانه ضيقة، لأنه لتحسين الشعر وتزيينه، بخلاف الواسعة. وقال مالك والشافعي وأحمد: تمتشط به.

ودليل وجوب الحِذَادِ على المتوفى عنها زوجها ما رواه الجماعة إلا الترمذي عن حفصة، عن أم عطية قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تجد على مَيِّت فوق ثلاث ليال، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عَصَبٍ - وهو ضرب من البُرد - ولا تكتحلُّ ولا تَمَسَّ طيباً، إلا إذا طَهُرَتْ نُبْدَةً من قُنْطٍ أو أَظْفَارٍ». والقُنْطُ: ضرب من الطيب، وقيل: العود<sup>(٣)</sup>. والأظفار: جنس من الطيب لا وَاِجِدَ له من لفظه، كذا في «النهاية»<sup>(٤)</sup>. وفي لفظ للبخاري ومسلم: وقد رُحِّصَ للمرأة في طهرها إذا اغتسلت من حیضها في نُبْدَةٍ من قُنْطٍ أو أَظْفَارٍ. وزاد مسلم من حديث حفصة: «إلا على زوجها، فإنها تجد عليه أربعة أشهر وعشراً».

وروى أبو داود من حديث أم حكيم بنت أسيد، عن أمها، عن مولاة لها، عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ وأنا في عدتي من وفاة أبي سلمة: «لا تمتشطی

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري) ٤٨٤/٩، كتاب الطلاق، باب مراجعة الحائض (٤٥)، رقم (٥٣٣٥). وتكلمة الحديث: «أن تُجد فوق ثلاث ليال، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

(٢) الثوب الخلق: أي البالي. «مختار الصحاح» ص ٧٨، مادة (خلق).

(٣) النهاية ٦٠/٤.

(٤) النهاية ١٥٨/٣.

لا مُعْتَدَّةٌ عِتْقِي وَنِكَاحٍ فَاسِدٍ.

وَلَا تُحْطَبُ مُعْتَدَّةٌ إِلَّا تَعْرِيزاً،

بالطيب ولا بالحيثاء، فإنه حِضَابٌ». قلت: فبأي شيء أمتشط يا رسول الله، قال: «بالسندر تُغْلَفِينَ به رأسك». وفي الصحيحين من حديث أم سلمة قالت: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفنكحها؟ فقال ﷺ: «لا» - مرتين أو ثلاثاً - كل ذلك يقول: «لا» ثم قال ﷺ: «إنما هي أربعة أشهر وعشر».

(لا) تَجِدُ (مُعْتَدَّةٌ عِتْقِي وَ) مُعْتَدَّةٌ (نِكَاحٍ فَاسِدٍ) لِأَنَّ الْجِدَادَ لِإِظْهَارِ التَّاسُفِ عَلَى فَوَاتِ [ب - ٨١] نِعْمَةِ النِّكَاحِ، وَلَمْ يَفْتَحْهَا ذَلِكَ، وَلِأَنَّ زَوَالَ الرَّقِّ نِعْمَةٌ، فَلَا يَلِيقُ بِهِ التَّاسُفُ، بَلِ الْمُنَاسِبُ لَهُ الشُّكْرُ لِمَا زَالَ<sup>(١)</sup> عَنْهَا مِنْ أَثَرِ الرَّقِّ<sup>(٢)</sup>، وَالنِّكَاحُ الْفَاسِدُ مَعْصِيَةٌ، فَيَلِزُّهَا الشُّكْرُ عَلَى فَوْتِهِ لَا التَّاسُفَ.

(وَلَا تُحْطَبُ مُعْتَدَّةٌ) مُطْلَقاً، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْرِزُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، (إِلَّا تَعْرِيزاً) فِي الْمَتَوَفَى عَنْهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَتَذَكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرّاً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾<sup>(٤)</sup>، فَقَوْلُهُ: ﴿لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾ مَعْنَاهُ: لَا يَأْخُذُ عَلَيْهَا عَهْداً أَوْ مِثَاقاً أَنْ لَا تَتَزَوَّجَ غَيْرَهُ. أَسْنَدُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَنَقَلَهُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾ قَالَ: يَقُولُ: إِنَّكَ مِنْ حَاجَتِي. وَأَمَّا مَا فِي «الْهِدَايَةِ»: قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «السِّرُّ النَّكَاحُ»، فَغَيْرُ مَعْرُوفٍ رَفَعَهُ.

وَأَمَّا الْمُطْلَقَةُ فَلَا يَجُوزُ التَّعْرِيزُ فِيهَا: أَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَلِقِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ، وَأَمَّا الْبَائِنُ فَلِإِفْضَائِهِ إِلَى الْعَدَاوَةِ فِي مُطْلَقِهَا. وَالْأَظْهَرُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ يَجُوزُ التَّعْرِيزُ فِي الْبَائِنِ إِحْقَاقاً لَهَا بِالْمُتَوَفَى عَنْهَا.

وصفة التعريض ما روى البخاري في كتاب النكاح: عن ابن عباس في قوله

(١) عبارة المطبوع: «به التأسف على فوات ما زال عنها».

(٢) في المطبوع والمخطوط: الكفر. والثبت من هامش المخطوطة.

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٣٥).

(٤) الموضع السابق.

وَلَا تَخْرُجُ مَعْتَدَةً الرَّجْعِيِّ وَالْبَائِنِ مِنْ بَيْتِهَا أَصْلًا.

وَتَخْرُجُ مُعْتَدَةً الْمَوْتِ فِي الْمَمْلُوكِينَ، وَتَبِيثُ فِي مَنْزِلِهَا. وَتَعْتَدُ فِي مَنْزِلِهَا وَقْتُ الْفُرْقَةِ وَالْمَوْتِ، إِلَّا أَنْ تُخْرَجَ، أَوْ خَافَتْ تَلْفَ مَالِهَا، أَوْ الْإِنْهَادَ، أَوْ لَمْ تَجِدْ كِرَاءَ الْبَيْتِ.

تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ قال: يقول: إني أريد التزويج، ولو ددت أنه تيسر لي امرأةً سالحة. وعن القاسم أنه يقول: إنك عليّ كريمة، وإني فيك لراغب، وإن الله تعالى لسائق إليك خيراً، أو نحو هذا. انتهى.

(وَلَا تَخْرُجُ مَعْتَدَةً الرَّجْعِيِّ وَالْبَائِنِ مِنْ بَيْتِهَا أَصْلًا) أَي لَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾<sup>(١)</sup> قَالَ النَّخَعِيُّ: هِيَ نَفْسُ الْخُرُوجِ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: هِيَ الزَّانَا، فَتَخْرُجُ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو يُوسُفَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنْ تَكُونَ بِذِيَّةِ اللِّسَانِ عَلَى أَحْمَاءِ زَوْجِهَا، فَتَخْرُجُ مِنْ مَسْكَنِ الزَّوْجِ. ثُمَّ هَذَا فِي الْحَرَّةِ، وَأَمَّا فِي الْأُمَّةِ فَتَخْرُجُ لِرِعَايَةِ حَقِّ الْمَوْلَى فِي الْخِدْمَةِ، إِلَّا أَنْ يُؤْوَىهَا مَنْزِلًا وَيَتْرَكَ اسْتِخْدَامَهَا تَفْضُلًا.

(وَتَخْرُجُ مَعْتَدَةً الْمَوْتِ فِي الْمَمْلُوكِينَ) أَي فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (وَتَبِيثُ) أَكْثَرُ اللَّيْلِ (فِي مَنْزِلِهَا) لِأَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَيْهَا، فَتَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ لِلْكَسْبِ بِالنَّهَارِ وَبَعْضُ اللَّيْلِ، بِخِلَافِ الْمَعْتَدَةِ عَنِ الطَّلَاقِ، فَإِنْ نَفَقَتَهَا عَلَى زَوْجِهَا، حَتَّى لَوْ اخْتَلَعَتْ نَفْسَهَا عَلَى نَفَقَتِهَا، كَانَ لَهَا الْخُرُوجُ نَهَارًا فِي رِوَايَةِ لِضْرُورَةِ مَعَاشِهَا. وَفِي رِوَايَةٍ: لَا تَخْرُجُ لِأَنَّهَا أَسْقَطَتْ [٨٢ -] أَوْ حَقَّقَهَا بِرِضَائِهَا. وَفِي «جَامِعِ قَاضِي خَانَ»: أَنَّهُ الصَّحِيحُ، كَمَا لَوْ اخْتَلَعَتْ عَلَى أَنْ لَا سُكْنَى حَيْثُ تَسْقُطُ مُؤْنَةُ السُّكْنَى، وَيَلْزِمُهَا أَنْ تَكْتَرِيَ بَيْتَ الزَّوْجِ، وَبِهِ كَانَ يُفْتَى الصَّدْرُ الشَّهِيدُ. وَعَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَعَائِشَةَ: تَعْتَدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا حَيْثُ شَاءَتْ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ.

(وَتَعْتَدُ) الْمَعْتَدَةُ (فِي مَنْزِلِهَا) الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهَا بِالسُّكْنَى (وَقْتُ الْفُرْقَةِ وَالْمَوْتِ) حَتَّى لَوْ طَلَّقَهَا وَهِيَ زَائِرَةٌ وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهَا فَتَعْتَدُ فِيهِ، (إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ) بِأَنَّ كَانَ نَصِيبُهَا مِنْ دَارِ الْمَيْتِ لَا يَكْفِيهَا وَأَخْرَجَهَا الْوَرِثَةُ مِنْ نَصِيبِهِمْ (أَوْ خَافَتْ تَلْفَ مَالِهَا، أَوْ الْإِنْهَادَ، أَوْ لَمْ تَجِدْ كِرَاءَ الْبَيْتِ) لِأَنَّ الْوَاجِبَ يَتَّقِدُ بِالِاقْتِدَارِ مَعَ هَذِهِ الْأَعْدَارِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٢) سورة التغابن، آية: (١٦).

ولا بد من سترَةٍ بينهما في البائن، وإن ضاق المنزلُ عليهما، فالأولى خُروجُه. وحسَنَ أن يُجْعَلَ بينهما امرأةٌ قادرةٌ على الخيلولة. ولو أبانها، أو مات عنها في سفر، وليس بينها وبين مِصرِها. مسيرةَ سفرٍ، رجعتُ إلى مِصرِها، .....

وإنما تعتد في منزلها لما روى مالك في «الموطأ»، وأحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والطحاوي، والترمذي - وقال: حسن صحيح -: أَنَّ فُرَيْعَةَ بِنْتَ مَالِكِ أختَ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ لما قُتِلَ زوجها جاءت إلى النبي ﷺ قالت: فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي، فإن زوجي لم يترك لي مسكناً يملكه، ولا نفقة، قالت: فقال رسول الله ﷺ: «نعم»، قالت: فانصرفت حتى إذا كنت بالحجرة أو بالمسجد ناداني رسول الله ﷺ أو أمرني فنوديت له، فقال: «كيف قلت؟» قالت: فرددت عليه القصة التي ذكرتُ له من شأن زوجي. قال: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتابُ أجله». قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً. قالت: فلما كان عثمانُ أرسل إليَّ فسألني عن ذلك فأخبرته فأثبته.

ثم تعيين المنزل الذي تنتقل إليه عند الضرورة إلى الزوج في الطلاق وأجرته عليه، وإلى المرأة في الوفاة وأجرته عليها. وإذا سكنت منزلاً آخر لا تخرج منه إلا لعذر، لأن الانتقال عن الأول لا يكون إلا عن عذر، فكذا عن الثاني. ولا تخرج إلى صحن دار فيها منازل، لأنه بمنزلة الشُّكَّة<sup>(١)</sup>، ولهذا لو أخرج السارق المتاع إليه يُقطع.

(ولا بد من سترَةٍ بينهما) إن كان سُكْنَاهَا في منزل الزوج (في البائن) بثلاث أو بخلع خِذْرًا من الخَلوة بالأجنبية (وإن ضاق المنزل عليهما) أي على المعتدة ومطلِّقها (فالأولى خُروجُه) لا خُروجُها، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾<sup>(٢)</sup> وكذا الحُكْم مع فسقها، لأن مُكْتَبَهَا في منزل الزوج واجب، ومُكْتَبُها فيه غير واجب [٨٢ - ب]، ولو خرجت هي بعد إبانها جاز، لأن ذلك عذرٌ لها .

(وحسَنَ أن يجعل بينهما امرأةٌ قادرةٌ على الخيلولة) بأن تكون ثقة تحول بينهما، لحصول المُكْتَبِ في منزل الزوج حينئذ من غير ضرر يلحقها منه، فلا يُحتاج إلى خروج أحدهما.

(ولو أبانها، أو مات عنها في سفر) سواء كان في مَفَاذَةٍ أو مِصرٍ (وليس بينها وبين مِصرِها) أي محلها الذي خرجت منه (مسيرةَ سفرٍ، رجعتُ إلى مِصرِها) سواء

(١) الشُّكَّة: الرُّقَّاق - وهو الطريق الضَّيِّف نافذاً أو غير نافذ - . المعجم الوسيط ٤٤٠، مادة (سك).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (١). وفي المخطوط: ﴿وَلَا تَخْرُجْنَ﴾.

وإن كانت تلك من كلِّ جانبٍ، فإن كانت في مفازةٍ تُخَيِّرَت، والعودُ أحمدُ. وإن كانت في مصرٍ تعدُّ ثَمَّةً، ثم تخرجُ بمَحْرَمٍ.

## فَصْلٌ [فِي الْحَصَانَةِ]

### الْحَصَانَةُ لِلْأُمِّ

كان بينها وبين مقصدها مسيرة سفر أو لم يكن، كان معها محرم أو لا، وكانت في مصر أو في مفازة. أما رجوع التي لم يكن بينها وبين مقصدها مسيرة سفر، فعلى سبيل الأولوية، لتكون عدتها في منزلها، وأما رجوع التي بينها وبين مقصدها مسيرة سفر فعلى سبيل الوجوب، لأن رجوعها ليس فيه إنشاء سفر، ولأنها تصير بالرجوع مقيمةً، وبالمُضَيِّ مسافرةً.

قيد بالإبانة أو الموت، لأنه لو طلقها رجعيًّا لم تفارقه، لأن الزوجية قائمة بينهما (وإن كانت تلك) أي مسيرة السفر (من كل جانب) من جانبي مصرها ومقصدها (فإن كانت في مفازة تُخَيِّرَت) بين الرجوع والمُضَيِّ للضرورة، سواء كان معها وليٌّ أو لا، لأن ما يُخَاف عليها في ذلك المكان أعظم مما يُخَاف عليها في الخروج منه. وقال السَّرْحَسِيُّ: تختار أقربهما. (والعود أحمد) لتعد في منزلها.

(وإن كانت في مصر تعدُّ ثَمَّةً) أي في المصر عند أبي حنيفة، سواء كان معها محرم أو لا (ثم تخرج بمحرم) وقال أبو يوسف ومحمد: وهو قول أبي حنيفة رحمه الله أولاً: إن كان معها محرم، فلها أن لا تعدُّ ثَمَّةً، وتخرج مع محرمها.

ولو طلق ذو الخيمة من أهل البادية امرأته وأراد الانتقال بها إلى مكان آخر للماء والكلاء لمواشيه، لا ينقلها لوجوب القرار عليها في موضع طُلِّقت فيه، إلا أن يلحقها بعدهم ضررٌ بيِّنٌ بتركه، فينقلها حينئذٍ دفعاً له، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(١)</sup>، وقال رسول الله ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضَارَ»<sup>(٢)</sup>.

## فصل [في الحصانة]

(الْحَصَانَةُ) وهي تربية الولد الصغير (للأم) بإجماع أهل العلم. وبما روى أبو داود من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو: أن امرأة قالت: يا

(١) سورة الحج، آية: (٧٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ٧٨٤/٢، كتاب الأحكام (١٣)، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره (١٧)، رقم (٢٣٤٠). والإمام أحمد في مسنده ٣١٣/١.

بلا جبرها. طُلِّقَتْ أَوْ لَا ثُمَّ أُمَّهَا وَإِنْ عَلَتْ، ثُمَّ أُمُّ أَبِيهِ، ثُمَّ أُخْتُهُ لِأَبٍ وَأُمِّ، ثُمَّ لِأُمِّ، ثُمَّ لِأَبٍ

رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإنَّ أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني. فقال لها [٨٣ - أ] رسول الله ﷺ: «أنتِ أحقُّ به ما لم تنكحي». وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن سعيد بن المسيَّب: أن عمرَ طلق أمَ عاصم، ثم أتى عليها وفي حجرها عاصم، وأراد أن يأخذها منها، فتجادباه بينهما حتى بكى الغلام، فانطلقا إلى أبي بكر، فقال له أبو بكر: مسحها وحجرها وريحها خير له منك، حتى يثبَّ الصبي فيختار لنفسه.

وفيه: عن القاسم بن محمد: أن عمر بن الخطاب طلق جميلة بنت عاصم بن ثابت، فتزوجت فجاء عمر فأخذ ابنه، فأدركته الشُّموس امرأة<sup>(١)</sup> عاصم الأنصارية - وهي أم جميلة - فأخذته فترافعا إلى أبي بكر، فقال لعمر: خلَّ بينها وبين ابنتها، فأخذته.

(بلا جبرها) إذا أبت سواء (طُلِّقَتْ أَوْ لَا) إلا أن لا يكون له إلا هي، أو لا يقبل غيرها، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك في رواية. وقال مالك في رواية، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح: تصجر. واختاره أبو الليث، والهندواني من أصحابنا، لأن ذلك حق الولد، لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> والمراد به الأمر، وهو للوجوب.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَوْا فَمَسْرُوعٌ لَهُ أُخْرَى﴾<sup>(٣)</sup> وإذا اختلفا فقد تعاسرا (ثم أمها) أي ثم لأم الأم، بأن ماتت الأم، أو تزوجت بغير ذي رجم محرم، أو لم تكن أهلاً للحضانة (وإن علت). وعن أحمد: أن أم الأب أحق من أم الأم. وإنما كانت أم الأم أحق من أم الأب لما قدمنا من قضية عمر مع جدة ولده.

(ثم أم أبيه) أي ثم لأم الأب وإن علت. وقال زفر: الأخت لأب وأم أولى<sup>(٤)</sup>، والخالة [للأم]<sup>(٥)</sup> أحق من أم الأب (ثم أخته) أي أخت الولد (لأب وأم، ثم لأم، ثم لأب) وبه قال المُزَنِّي وابن سُريح من الشافعية. وقال زفر: يشترك الأخت لأم مع الأخت لأبوين لاستوائهما فيما هو الأصل في الباب، وهو الأم. والأصح من مذهب

(١) في المخطوط: ابنة. وفي مصنف ابن أبي شيبة: جميلة بنت عاصم. ٢٣٨/٥، كتاب الطلاق، ما قالوا في الرجل يطلق امرأته ولها ولد صغير.

(٢) سورة البقرة، آية: (٢٣٣).

(٣) سورة الطلاق، آية: (٦).

(٤) وفي المخطوط: (الأخت للأم).

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.



ثم حالته كذلك، ثم عمته كذلك، بشرط حُرَيْتِهِنَّ، فلا حقٌّ لأمّة ولا أمٌّ وُلْدٍ.....

الشافعي أن الأخت لأبٍ أحق من الأخت لأم، وبه قال أحمد اعتباراً بقوة الميراث.

ولنا أن الاعتبار بالأحق بالحضانة وهي الأم أولى، ووجه الأبوة تصلح للترجيح، فكانت مرجحة، (ثم حالته) أي حالة الولد (كذلك) أي تقدم التي للأب والأم على التي للأم، والتي للأم على التي للأب، هكذا ذكر في كتاب النكاح في الأصل.

وفي كتاب الطلاق: تُقَدَّم الخالة على الأخت للأب، لأن الخالة بمنزلة الأم، لما روى البخاري في حديث عمرة القضاء [٨٣ - ب]: أن النبي ﷺ قال: «الخالة بمنزلة الأم» ووجه الرواية الأخرى أن الاعتبار بقرب القرابة، والأخت أقرب من الخالة بمنزلة، لأنها ولد الأب، والخالة ولد الجد. ولقوله عليه الصلاة والسلام: «الخالة والدة». رواه الطبراني في «معجمه»، وأبو داود في «سننه» عن علي بلفظ: «الخالة أم».

وفي «مسند إسحاق بن زَاهُوِيَه» عن علي قال: لما خرجنا من مكة أتتنا بنت حمزة تنادي: يا عم يا عم، فتناولتها بيدها، فدفعتها إلى فاطمة، فقلت: دونك بنت عمك، فلما قدمنا المدينة اختصمنا فيها أنا وجعفر وزيد بن حارثة، فقال جعفر: بنت عمي وخالتها عندي - يعني أسماء بنت عميس - . وقال زيد: بنت أخي - أي في المؤاخاة - . وقلت: أنا أخذتها وهي بنت عمي. فقال رسول الله ﷺ: «أما أنت يا جعفر: أشبهت خلقي وخلقي، وأما أنت يا علي فمني وأنا منك، وأما أنت يا زيد فأخونا ومولانا، والجارية عند خالتها، فإن الخالة والدة». قلت يا رسول الله: ألا تزوجها قال: «ابنة أخي من الرضاة». انتهى. وكان ذلك في عمرة القضاء.

وروى ابن المبارك في كتاب «البر والصلة» بسنده عن الزهري قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «العم أب إذا لم يكن دونه أب، والخالة والدة إذا لم تكن دونها أم». والحديث يدل على أن لها في الجملة حقاً هنالك، ولا نزاع في ذلك. وقال مالك والشافعي: تُقَدَّم الخالة من الأب على الخالة من الأم كما قالوا في الأخت.

(ثم عمته كذلك) لأب وأم، ثم لأم، ثم لأب. وفي «المحيط»: وأما بنات الأعمام والعمات، والأخوال والخالات، فِيمَغْزِلُ عن حق الحضانة، لأن قرابتهن لم تتأكد بالمحرمة. وفي «البدائع»: لا حق للرجال من قِبَلِ الأم (بشرط حرّيتهن) لأن غير الحرة مشغولة بخدمة المولى، فلا تتفرغ للولد، فإن كان الصغير في الرّق، فحضانتها لمولاه، ولا يفرق بينه وبين أمه، وإن كان حراً فحضانتها لأقربائه الأحرار.

(فلا حق لأمّة ولا أمٌّ وُلْدٍ) ولا لمدبرة ولا لمكاتبّة في ولدها قبل الكتابة. وأما

والذميمة كالمسلمة حتى يعقل ديناً. وبنكاح غير محرّم سقط حقها، وبمحرّم لا، كأُم نكحت عمّه، وجدة جدّه.

ويعود الحق بزوال نكاح سقط به، ثم للعصبات على ترتيبهم، لكن لا تُدفع صبية إلى عصبية غير محرّم، كمولى العتاقة، وابن العمّ.....

ولدها زمن الكتابة فداخل في كتابتها تبعاً لها. (والذميمة) كتابية كانت أو مجوسية في ولد المسلم (كالمسلمة) لأن الشفقة لا تختلف باختلاف الدين (حتى يعقل) الصغير (دينياً) أو يخاف عليه أن يألف الكفر، فإنه ينزع منها. وقال الشافعي وأحمد: لا حضانة للذميمة، وهو رواية عن مالك.

(وبنكاح غير محرّم) من الصغير [٨٤ - أ] من لها الحضانة (سقط حقها) من الحضانة لحصول الضرر للصغير، فإن زوج الأم ينظر إليه شزراً، وينفق عليه نزرأ، ويتبرّم بمكانه ضرراً، فلا نظّر في الدفع إليها خطراً. قال ابن المنذر: أجمع على هذا أهل العلم إلا الحسن. وهو رواية عن محمد، واحتجاً بأنه عليه السلام دفع بنت حمزة إلى خالتها وكانت متزوجةً بجعفر، وهو غير محرّم منها، وإذا لم يمنع ذلك الاستحقاق ابتداءً فالأولى أن لا يمنعه بقاء. وللجمهور قوله عليه السلام في الحديث المتقدم: «أنت أحقّ به ما لم تنكحي»<sup>(١)</sup>.

(وبمحرّم لا) أي بنكاح محرّم لا يسقط حقها من الحضانة (كأُم نكحت عمّه) أي عمّ الصغير (وجدة) نكحت (جدّه) وخالة نكحت عمّه أو أخاه من أبيه، وعمّة نكحت خاله أو أخاه من أمه، لانتفاء الضرر حينئذ عن الصغير (ويعود الحق) من الحضانة (بزوال نكاح سقط به) حقّ الحضانة لزوال المانع مع قيام السبب، كالتأشيرة تسقط نفقتها بالنشوز، وإذا زال بقوِّدها إلى منزل الزوج عادت، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك في رواية.

(ثم) الحضانة (للعصبات) بعد النساء (على ترتيبهم) في الإرث، يقم الأب، ثم الجد وإن علا، ثم الأخ لأب وأم، ثم لأب، ثم ابن الأخ لأب وأم، ثم لأب وإن سفل، ثم العم لأب وأم، ثم لأب وإن علا، ثم ابن العم لأب وأم، ثم لأب وإن سفل، ثم مولى العتاقة<sup>(٢)</sup>، (لكن لا تُدفع صبية إلى عصبية غير محرّم، كمولى العتاقة، وابن العمّ) تحزراً عن الفتنة.

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٢٠٧/٢ .

(٢) مولى العتاقة: أي الشخص الذي أعتق عبده، ويسمى معتقاً. معجم لغة الفقهاء ص ٤٦٩ . بزيادة.

## ولا فاسقٍ مَاجِنٍ ولا يُخَيِّرُ طِفْلًا.

وإذا لم يكن له عصابة يُدفع إلى الأخ لأم، ثم إلى ولده، ثم العمّ لأم، ثم إلى الخال لأبوين، ثم لأب، ثم لأم، لأن لهؤلاء ولاية عند أبي حنيفة رحمه الله.

ثم التّذبير<sup>(١)</sup> في ذلك إلى القاضي يدفعه إلى ثقةٍ تحضّنه حتى يستغني.

(ولا) إلى (فاسقٍ مَاجِنٍ) وهو من لا يبالي قولاً ولا فعلاً، لأنه غير مأمون عليها، ولا إلى غير مأمونة أيضاً من النساء. وفي «المبسوط»: لو اجتمعت إخوة أو أعمام في درجة، فأولاهم أكثرهم صلاحاً وورعاً، فإن استوّوا فأكبرهم سناً (ولا يُخَيِّرُ طِفْلًا) غلاماً كان أو جارية. وقال الشافعي: يُخير في سبع أو ثمان.

وقال أحمد: في سبع، لما روى أصحاب «السنن الأربعة»: من حديث هلال بن أسامة، عن أبي مَيْمُونَةَ سُليم — ويقال: سلمان — مولى من أهل المدينة، رجل صدق، قال: بينما أنا جالس [٨٤ - ب] مع أبي هريرة جاءت امرأة فارسية معها ابن لها، وقد طلقها زوجها، فقالت: يا أبا هريرة ورطنت بالفارسية - أي: تكلمت بلسان أهل الفرس من العجم - زوجي يريد أن يذهب بابني فقال أبو هريرة: استهما عليه - أي اقترعا - ورطن لها بذلك. فجاء زوجها، فقال: مَنْ يُحاقني - بتشديد القاف، أي ينازعني في ولدي - فقال أبو هريرة: اللهم إني لا أقول هذا إلا أني سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ وأنا قاعد عنده، فقالت يا رسول الله: إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بئر أبي عِنْبَةَ وقد نفعني. فقال ﷺ: «استهما عليه»، فقال زوجها: مَنْ يُحاقني في ولدي، فقال ﷺ: «هذا أبوك وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت». فأخذ بيد أمه، فانطلقت به. وعِنْبَةُ مفردة الأعتاب.

وروى أبو داود في الطلاق، والنسائي في الفرائض من حديث عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن جده رافع بن سينان: أنه أسلم وأبّت امرأته أن تُسلم، فجاء باهن لهما صغير لم يبلغ، فأجلس النبي ﷺ الأب ههنا، والأم ههنا ثم خيّرهما، وقال: «اللهم اهده»، فذهب إلى أبيه.

ولنا ما روى مالك في «الموطأ» من حديث يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد قال: كانت عند عمر امرأة من الأنصار فولدت له عاصماً، ثم فارقتها عمر، فركب عمر يوماً إلى قُباء، فوجد ابنه يلعب بفناء المسجد، فأخذه بعُضِدِهِ فوضعه بين

(١) المُدَبِّر: الرقيق الذي عُلق عُنُقُهُ على موت سيده. معجم لغة الفقهاء ص ٤١٨.

والأمُّ والجدةُ أحقُّ به حتى يأكل ويشرب، ويلبس، ويستنجي وخذة، وبالبنْتِ حتى تحيض. وعن محمد حتى تُشْتَهَى، .....

يديه على الدابة، فأدركته جدة الغلام فنازعته إياه، فأقبلا حتى أتيا أبا بكر، فقال عمر: ابني، وقالت المرأة: ابني. فقال أبو بكر: خلُّ بينه وبينها، فما راجعه عمر الكلام. ورواه البيهقي وزاد: ثم قال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تؤلَّهُ والدة عن ولدها»، وفي نسخة: «على ولدها». وقوله: «لا تؤلَّهُ» بضم ففتح فتشديد لام مفتوحة: أي لا تُخير. ولأنه طفل غير رشيد ولا عارف بمصلحته، فلا يعتمد اختياره كسائر تصرفاته.

وأجيب عن حديث حميد بأنه وفق ببركة دعائه ﷺ لاختيار الأنظر له، فلا يقاس عليه غيره. وعن حديث أبي هريرة بأنه أمرهما بالاستهام: وهو متروك بالإجماع، فكذا التخير، بدليل قول الصديق لعمر فتدبر. وبأن قولها: «إن زوجي»، يدل على أنها كانت غير مُطلقة، وبأن قولها: قد سقاني [٨٥ - أ] من بئر أبي عنبَةَ يدل على أنه كان بالغاً، لأنها بئرُ القُرب من المدينة لا يتأتى الاستقاء منها إلا للبالغ، وهو ينفرد بالشكني، فيكون عند أيهما أراد. والحاصل: أنه حكاية حالٍ فلا يُحتج بها.

(والأمُّ والجدة أحق به) أي بالصبي (حتى يأكل ويشرب، ويلبس، ويستنجي وخذة) وقدر الخصافُ ذلك بسبع سنين، اعتباراً للغالب وعليه الفتوى. وعند مالك الأمُّ أحق بالغلام حتى يحتلم. وعند الشافعي يُخَيَّر الولد في سبع أو ثمان، فإذا اختار الغلام أمَّهُ كان عندها بالليل، وعند الأب بالنهار. وأما البنت فتكون عند مَنْ اختارته ليلاً ونهاراً. وقال أحمد وإسحاق: يُخَيَّر الولد في سبع، فإذا اختار أحدهما وسَلَّم إليه، ثم اختار الآخر فله ذلك وردَّ إليه، فإن عاد فاختر الأول أعيد إليه هكذا.

وأما المعتوه فلا يُخَيَّر ويكون عند الأم، لأنها أشفقُ عليه، وإنما كان للأب أن يأخذ عاقلاً متميزاً لأنه يحتاج إلى التخلُّق بأخلاق الرجال وأدابهم في الأحوال، والأب أقدر على ذلك من الأمُّ والجدة، ولو امتنع الأب عن أخذه أجبر، لأن نفقته عليه.

(وبالبنْتِ) عطف على «به» أي والأمُّ والجدة أحق بالبنْتِ (حتى تحيض) لأنها قبل الحيض تحتاج إلى معرفة آداب النساء من الغزل، والطبخ، والغسل. والأمُّ والجدة أقدر على ذلك، وبعد الحيض تحتاج إلى الصيانة، والأب أقدر عليها، وإلى التزويج وهو إلى الأب دونهما.

(وعن محمد) في «نوادير هشام»: (حتى تُشْتَهَى) وبنْتِ إحدى عشر سنة تُشْتَهَى في قولهم جميعاً. وقال أبو الليث: بنتُ تسع سنين، وعليه الفتوى. وقال مالك:

وهو المعتبرُ لفسادِ الزَّمانِ، وغيرهما حتى تُشْتَهَى.

ولا تسافرُ مُطَلَّقةً بولدها إلا إلى وطنها الذي نكحها فيه وهذا للأُم فقط.

## فَضْلٌ فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ

أقلُّ مُدَّةِ الحَمَلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ .....

الأم أحق بالبت حتى تُنكح ويدخل بها الزوج وإن حاضت.

(وهو) أي قول محمد (المعتبر لفساد الزمان) على ما في «غياث المفتي» (وغيرهما) أي غير الأم والجدة من الأخوات، والخالات، والعَمَّاتُ أحقُّ بالبت (حتى تُشْتَهَى) وفي «الجامع الصغير»: حتى تستغني كما في الصبي، والأول هو الصحيح.

(ولا تسافر مُطَلَّقةً) انقضت عدتها (بولدها) لما في ذلك من الإضرار بالأب (إلا إلى وطنها الذي نكحها فيه) لأنه التزم المقام فيه عرفاً وشرعاً. لما روى ابن أبي شيبَةَ وأبو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»: أَنَّ عَثْمَانَ صَلَّى بِمَنْىَ أَرْبَعًا ثُمَّ قَالَ: [٨٥ - ب] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَأَهَّلَ فِي بِلْدَةٍ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، يَصَلِّي صَلَاةَ الْمُقِيمِ، وَإِنِّي تَأَهَّلْتُ مِنْذُ قَدِمْتُ مَكَّةَ» (وهذا) السفر بالولد (للأم فقط) فليس لغيرها أن تسافر به إلا بإذن أبيه، ولا له أن يسافر به في مدة الحضانة لغيره، لأن في ذلك ضرراً بالحاضنة وإبطالاً لحقها. وقال مالك والشافعي وأحمد: للأب ذلك.

## فَضْلٌ فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ

(أقلُّ مُدَّةِ الحَمَلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ) باتفاق العلماء، ولأن الولد يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ عِنْدَ مَضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَيَتِمُّ خَلْقُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي شَهْرَيْنِ، لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْأَرْبَعِينَ<sup>(١)</sup>. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ وُلِدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ. وَلَمَّا قَدِمْنَا أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَهَمَّ عَثْمَانُ أَنْ يَرْجِمَهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَا إِنَّهَا لَوْ خَاصَمَتْكُمْ بَكْتَابُ اللَّهِ لَخَصَمْتَكُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ فِي الْأَحْقَافِ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> فَإِذَا ذَهَبَ لِلْفِصَالِ عَامَانِ لَمْ يَبْقَ لِلْحَمَلِ إِلَّا سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَدَرَأَ عَثْمَانُ الْحَدَّ، وَأَثَبَتِ النَّسَبَ مِنَ الزَّوْجِ. وَهَكَذَا رُوِيَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِقَامَةَ الْحَدِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

(١) أي «الأربعين النووية» الحديث الرابع.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: (١٥).

(٣) سورة لقمان، الآية: (١٤).

وَأَكْثَرُهَا سِنْتَانِ،

(وَأَكْثَرُهَا) أي أكثر مدة الحمل (سنتان) وهو قول الثوري، والضحاك بن مزاحم، وأحمد في رواية، لما روى الدارقطني والبيهقي في سنتيهما من حديث عائشة: أنها قالت: ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين، قدر ما يتحول ظل عمود المِغزَل، وهو محمول على السماع، لأن مثله لا يُدرك بالرأي. وهذه العبارة مَثَلٌ في القِلَّةِ، لأن ظل عمود المِغزَل حال الدوران أسرع زوالاً من سائر الأطلال. وقال عبّاد بن العوّام: أكثر مدة الحمل خمس سنين. وقال الزهري: ست سنين. وقال ربيعة: سبع سنين. وقال أبو عبيد: ليس لأقصاه حد. وقال مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنهما: أربع سنين، لأن الضحاك ولدته أمه لأربع سنين بعدما نبتت ثنيتاه وهو يضحك، فسُمِّي ضَحَاكاً.

ولما روى الدارقطني والبيهقي عن الوليد بن مسلم قال: قلت لمالك بن أنس: أي حديث عن عائشة أنها قالت: لا تزيد المرأة في حملها على سنتين قدر ظل المغزل، فقال: سبحان الله من يقول هذا، هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق، [وَرَوَّجُهَا رَجُلٌ صِدْقٌ] <sup>(١)</sup> حملت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة: كل بطن في أربع سنين.

وأخرج الدارقطني عن هاشم بن يحيى المُجَاشِعي قال: بينما مالك يوماً جالس إذ جاءه رجل [٨٦ - أ]، فقال: يا أبا يحيى ادع الله لامرأة حبلى منذ أربع سنين، قد أصبحت في كرب شديد. فغضب مالك وأطبق المصحف، ثم قال: ما يرى هؤلاء القوم إلا أننا أنبياء، ثم قرأ، ثم دعا وقال: اللهم إن كان في بطن هذه المرأة ريح فأخرجه عنها الساعة، وإن كان في بطنها جارية فأبدلها بغلام، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أمّ الكتاب، ثم رفع مالك يده ورفع الناس أيديهم، وجاء رجل إلى الرجل فقال: أدرك امرأتك، فذهب الرجل، فما حطّ مالك يده حتى طلع الرجل من باب المسجد على رقبته غلام جعد قَطَطَ ابن أربع سنين، قد استوت أسنانه ما قطعت سِزْراره. وجعد قَطَط: أي شديد الجُفُودة.

وأجيب بأن الأحكام تُبنى على العادة الظاهرة، وبقاء الولد في البطن أكثر من سنتين إن ثبت في غاية الثدرة، فلا يُبنى عليه حكم، مع أنه حكاية حال فيها احتمال أن يكون الولد منها، أو من غيرها، أو كان في بطنها ريح قبل حملها ونحو ذلك، فإن

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

فِيثَبْتُ نَسْبُ وَلِدٍ مَعْتَدَّةِ الرَّجْعِيِّ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ مَا لَمْ تُقَرَّرْ بِمَضِيِّ  
الْعِدَّةِ فَتَثَبَّتِ الرَّجْعَةُ، وَلِأَقْلَمَنْهُمَا لَا.

وَمَبْتُوتَةٌ وَلِدَتْهُ لِأَقْلَمَنْهُمَا .....

الضَّحَّاكُ وَنَحْوُهُ مَا كَانُوا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُمْ، لِأَنَّ مَا فِي الرَّحِمِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ. وَأَمَّا دَعَاءُ مَالِكٍ فِيمَا هُوَ مَفْرُوعٌ عَنْهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَكَانَ ظَهْوَرُ الْغُلَامِ مِنَ الْأُمُورِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ فِي الْمَقَامِ أَوْ أَنَّهُ مِنَ الْكِرَامَاتِ وَخَوَارِقِ الْعَادَاتِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ وَالْحَالَاتِ.

(فِيثَبْتُ نَسْبُ وَلِدٍ مَعْتَدَةِ الرَّجْعِيِّ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ) مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، أَمَا إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلَمَنْهُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَلِأَنَّهُ كَانَ مَوْجُوداً وَقْتِ الطَّلَاقِ، فَكَانَ مِنْ غُلُوقِ قَبْلِهِ، وَتَبَيَّنَ بِالْوَضْعِ لِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِهَ بَوَاضِعِ الْحَمْلِ. وَأَمَا إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَقْلَمَنْهُ مِنْ سَنَتَيْنِ، فَلِوُجُودِ الْغُلُوقِ فِي النِّكَاحِ أَوْ فِي الْعِدَّةِ، وَتَبَيَّنَ مِنْ زَوْجِهَا، لِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ. وَأَمَا إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ، فَلِأَنَّ الْغُلُوقَ بَعْدَ الطَّلَاقِ، فَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ رَاجِعُهَا، إِذِ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ أَنَّهُ لَا يَزْنِي.

فَإِنْ قِيلَ: لِانْتِفَاءِ الزَّنا وَجْهٌ غَيْرُ هَذَا، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ تَزَوَّجَتْ بِآخِرِ بَعْدِ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، فَيَكُونُ الْوَلَدُ مِنْهُ.

أَجِيبُ بِأَنَّ الْبِقَاءَ أَسْهَلَ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَى أَنَّ زَوْجِهَا رَاجِعُهَا أَوْلَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ بِآخِرِ. انْتَهَى.

وَفِيهِ أَنَّهُ مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِهِ، فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِثَبُوتِ نَسْبِهِ، وَلَعَلَّ هَذَا احْتِمَالٌ فِي ثَبُوتِ النِّسْبِ خَوْفاً مِنْ تَضْيِيعِ الْوَلَدِ.

(مَا لَمْ تُقَرَّرْ بِمَضِيِّ الْعِدَّةِ) [٨٦ - ب] فِي مَدَّةٍ تَحْتَمَلُ. وَأَمَا لَوْ أَقْرَتْ بِمَضِيِّهَا ثُمَّ جَاءَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ لَمْ يَثَبْتُ نَسْبُهُ، لِاحْتِمَالِ حَدُوثِ الْحَبْلِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلَمَنْهُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، حَيْثُ ثَبَّتَ نَسْبُهُ لِظَهْوَرِ كَذِبِهَا (فَثَبَّتِ الرَّجْعَةُ) إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ، لِأَنَّ الْغُلُوقَ بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْهُ لِانْتِفَاءِ الزَّنا عَنِ الْمُسْلِمِ، فَيَصِيرُ بِالْوَطْءِ مَرَاجِعاً. (وَلِأَقْلَمَنْهُمَا) أَيُّ مِنَ السَّنَتَيْنِ (لَا) أَيُّ لَا تَثَبَّتِ الرَّجْعَةُ لِاحْتِمَالِ الْغُلُوقِ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَاحْتِمَالِهِ بَعْدَهُ، فَلَا يَصِيرُ مَرَاجِعاً بِالشُّكِّ.

(وَمَبْتُوتَةٌ) بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى الْمَعْتَدَةِ، أَيُّ وَيَثَبْتُ نَسْبُ وَلِدٍ مَبْتُوتَةٌ (وَلِدَتْهُ لِأَقْلَمَنْهُمَا) أَيُّ مِنْ سَنَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ الْوُجُودَ عِنْدَ الطَّلَاقِ، فَيَحْمِلُ عَلَيْهِ

لَا لِتَمَامِهِمَا إِلَّا بِدَعْوَةٍ، وَيُحْمَلُ عَلَى وَطئِهَا بِشَبْهَةٍ فِي الْعِدَّةِ إِذَا جَحَدَ وَلَادَةَ زَوْجَتِهِ، تَثَبُّتُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ.

احتياطاً في ثبوت النسب (لَا لِتَمَامِهِمَا) لثبوت الحمل بعد الطلاق، ووطئ المبتوتة حرام (إِلَّا بِدَعْوَةٍ) لأنه التزمه. ثم في رواية: يشترط تصديق المرأة. وفي رواية: لا يشترط (وَيُحْمَلُ عَلَى وَطئِهَا بِشَبْهَةٍ فِي الْعِدَّةِ) واعتراض بأن الزوج إذا وطئ بشبهة معتدته من طلاق ثلاث، أو على مال، فأنت بولد لا يثبت نسبه وإن ادَّعاه. نص على ذلك في كتاب الحدود.

(إِذَا جَحَدَ) الرَّجُلُ (وَلَادَةَ زَوْجَتِهِ تَثَبُّتُ) الْوِلَادَةَ (بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ) وَأَمَّا النَّسَبُ فَيَثَبُتُ بِالْفِرَاشِ، حَتَّى لَوْ نَفَاهُ يُلَاعِنُ. وَإِذَا جَحَدَ وَلَادَةَ مَعْتَدَةٍ، فَثَبُوتُهَا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ بَوُجُودِ حَبَلٍ ظَاهِرٍ، أَوْ اعْتِرَافِهِ بِالْحَبْلِ، أَوْ تَصْدِيقِ الْوَرِثَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ: لَا يُكْتَفَى بِشَهَادَةِ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ ثَقَّةٍ، كَتَعْيِينِ الْوَلَدِ بِالْحُرَّةِ الثَّقَةِ اتِّفَاقًا. وَأَمَّا الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ بِالْوِلَادَةِ فَلَا يَقَعُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْوِلَادَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَبَلٌ ظَاهِرًا. وَعِنْدَهُمَا: يَقَعُ بِشَهَادَتِهِمَا<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ الطَّلَاقَ حَكْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْوِلَادَةِ، وَشَهَادَةُ الْمَرْأَةِ حُجَّةٌ فِي إِثْبَاتِ الْوِلَادَةِ، لِقَوْلِ حَازِمِ بْنِ حَزِيمَةَ: إِنْ رَسُلَ اللَّهُ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ. رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ.

ولقول الزُّهْرِيِّ: مضت السنة أنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيره من ولادة النساء وعبودهن. وتجوز شهادة القابلة وحدها في الاستهلال، وامرأتان فيما سوى ذلك. رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة. فكذا فيما يتعلق بالولادة. ولعل هذا الحكم مقتبس من عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٢)</sup> [٨٧ - أ] فإنه إن لم تُقبل شهادتهن، يكون إظهارهن عبثاً في حقهن.

ولأبي حنيفة: أنها ادعت الحنث، فلا يثبت إلا بحجة، وشهادة النساء ضرورية في حق الولادة، فلا يظهر في حق الطلاق، لأنه ليس من ضروريات الولادة، إذ الطلاق ينفك عنها في الجملة وإن صار من لوازمها هنا.

ثم إقرار الزوج بالحبل كافٍ لوقوع الطلاق المُعْلَقِ عَلَى الْوِلَادَةِ مِنْ غَيْرِ الشَّهَادَةِ إِذَا قَالَتْ: وَلَدْتُ وَصَدَّقَهَا<sup>(٣)</sup> الزَّوْجُ، وَعِنْدَهُمَا يَشْتَرُطُ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ، لِأَنَّهُ حَكْمٌ مُتَعَلِّقٌ

(٣) وفي المخطوط: لشهادتهما.

(٤) سورة البقرة، آية: (٢٢٨).

(٥) في المخطوط: «وكذبها» بدل «وصدقها».



## فَضْلٌ فِي النِّفْقَةِ وَالْكَسْوَةِ وَالشُّكْنَى

تَجِبُ النِّفْقَةُ وَالْكَسْوَةُ وَالشُّكْنَى عَلَى الزَّوْجِ. وَلَوْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى  
الْوَطْءِ لِلْعِزْسِ مُسَلِّمَةً أَوْ كَافِرَةً، كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً، تَوَطَّأً .....

بالولادة، فلا يثبت عند المنازعة بلا حجة، وشهادتها حجة فيها. لما روينا. وله أن  
الإقرار بالحبل إقرار بما يفضي إليه وهو الولادة.

## فَضْلٌ فِي التَّفَقُّعِ وَالْكَسْوَةِ وَالشُّكْنَى

وَأَسْبَابُ النِّفْقَةِ ثَلَاثَةٌ: الزَّوْجِيَّةُ، وَالقَّرَابَةُ، وَالْمَلِكُ.

(تَجِبُ النِّفْقَةُ وَالْكَسْوَةُ وَالشُّكْنَى عَلَى الزَّوْجِ) بِالْإِجْمَاعِ، وَبِالْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ  
تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ  
رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup> أَي عَلَى مَنْ يُوَلَّدُ لَهُ وَهُوَ الْوَالِدُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿أَشْكِنُوهُنَّ مِمَّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. وَبِالْثَّنَّةِ وَهُوَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي  
حُجَّةِ الْوَدَاعِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ عَلَيَّ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ  
خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ - أَي أُسْرَاءٌ لَكُمْ - اتَّخَذْتُهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ  
اللَّهِ، وَإِنَّ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُجَكُمْ أَحَدًا، وَأَنْ لَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُنَّ،  
فَإِذَا فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَإِنَّ لَهِنَّ عَلَيْكُمْ نِفْقَتَهُنَّ وَكِسْوَتَهُنَّ  
بِالْمَعْرُوفِ». (وَلَوْ كَانَ) الزَّوْجِ (صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ) خِلَافًا لِمَالِكٍ.

وَلَنَا أَنَّ الْعِزْسَ مِنْ قِبَلِهِ، فَكَانَ كَالْمَجْبُوبِ، (لِلْعِزْسِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَجِبِ، وَهُوَ مُتَنَاوِلٌ  
لِمَنْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ حَتَّى تَقْبِضَ الْمَعْجَلُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ، أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي  
حَنِيفَةَ (مُسَلِّمَةً) كَانَتْ (أَوْ كَافِرَةً) أَي ذَمِيَّةً، لِإِطْلَاقِ النُّصُوصِ، غَنِيَّةً أَوْ فَاقِرَةً (كَبِيرَةً  
أَوْ صَغِيرَةً تَوَطَّأً) أَي قَابِلَةً لِأَنَّ تَوَطَّأً وَإِنْ لَمْ تَزَفْ إِلَيْهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.  
وَأَمَّا غَيْرُهُمَا مِمَّنْ لَا قَدْرَةَ لَهُ عَلَى وَطْئِهَا، فَلَا نِفْقَةَ لَهَا سِوَاءَ كَانَتْ فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ أَوْ  
لَمْ تَكُنْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - وَهُوَ الْأَصْحَحُ فِي مَذْهَبِهِ: لَهَا نِفْقَةٌ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْمَهْدِ لِإِطْلَاقِ

النُّصُوصِ.

(١) سورة الطلاق، الآية: (٧).

(٢) سورة البقرة، آية: (٢٣٣).

(٣) سورة الطلاق، الآية: (٦).

بِقَدْرِ حَالِهِمَا، فَتَجِبُ فِي الْمُؤَسِّرِينَ نَفَقَةُ الْيَسَارِ، وَ الْمُؤَسِّرِينَ نَفَقَةُ الْإِعْسَارِ. وَفِي  
 ..... الْمُؤَسِّرِ وَالْمُعْسِرَةِ وَعَكْسُهُ بَيْنَ الْحَالَيْنِ .....

ولنا: أن النفقة لاحتباس مستحق بعقد النكاح [٨٧ - ب] ينتفع به الزوج في  
 الجماع ودواعيه، والصغيرة لا تصلح لذلك، حتى لو كانت مُشْتَهَاةً يمكن جماعها فيما  
 دون الفرج، وجبت نفقتها.

(بِقَدْرِ حَالِهِمَا) أي حال الزوج والمرأة. وهذا اختيار الخصّاف، وعليه الفتوى،  
 وهو قول أحمد (فتجب في المؤسرين نفقة اليسار أي الغنى والسعة، و) في  
 (المؤسرين نفقة الإعسار)<sup>(١)</sup> أي الفقر والقناعة (وفي المؤسّر والمُعسِرَة وعكسه)  
 وهو المُعسِرُ والمُؤسِرَة (بين الحالين) أي دون نفقة اليسار وفوق نفقة الإعسار بلا  
 إسراف ولا تقتير، إذ خير الأمور أوسطها. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا  
 وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ثم كما تفرض لها قدر الكفاية من الطعام، فكذلك من الإدام، لأن الخبز لا  
 يُشْتَاوَلُ عَادَةً إِلَّا مَأْدُومًا. وجاء في تأويل قوله تعالى: ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ  
 أَهْلِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أن أعلى ما يُطعم الرجل أهله الخبز واللحم، وأوسطه الخبز والزيت، وأدناه  
 الخبز واللبن. وأما الدهن فلا يُستغنى عنه خصوصاً في ديار الحرّ، فهو من أصل  
 الحوائج كالخبز. وقال الشافعي: بقدر حال الزوج، وهو اختيار الكرخي.

وفي «الذخيرة» و «المبسوط»: أنه ظاهر الرواية، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُؤَسِّعِ  
 قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ  
 رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ  
 يسراً﴾<sup>(٥)</sup>، ولأنها لما زوجت نفسها من معسر فقد رضيت بنفقة المُعسِرِينَ.

وقال مالك: بقدر حال المرأة، لما روى الجماعة إلا الترمذي من حديث  
 عائشة: أن هنداً بنت عُثْبَةَ قالت: يا رسول الله ﷺ إن أبا سفيان رجل شحيح لا  
 يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم. فقال رسول الله ﷺ:

(١) في المطبوع: «العسار».

(٢) سورة الفرقان، الآية: (٦٧).

(٣) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٣٦).

(٥) سورة الطلاق، الآية: (٧).

ولو في بيت أبيها، أو مرضت في بيت الزوج، لا لناشزة خرجت من بيته،

«خذي ما يكفيك ولذلك بالمعروف».

ولنا أن الكتاب يقتضي أنها بقدر حال الزوج. وحديث هند يقتضي أنها بقدر حال المرأة، فقلنا: إنها بقدر حالهما عملاً بالدليلين. لكن قد يقال: إن الحديث ليس فيه دلالة على إفسار الزوج وإفسار المرأة، بل على إفساره و [بخله] <sup>(١)</sup> عليها بحسب اقتداره.

هذا، وتجب النفقة أيضاً (ولو) كانت هي (في بيت أبيها) ولم يطلب الزوج انتقالها إلى منزله، لإطلاق النصوص. وعن أبي يوسف -: وهو اختيار القُدوري وبعض المتأخرين من علماء بلخ -: أنها لا تستحق النفقة حتى تُزَفَّ إلى منزل الزوج، وكأنهم بنوا أمرها على العرف.

(أو مرضت في بيت الزوج) بأن زُفَّت إليه صحيحة فمرضت في بيته. والقياس: أن لا نفقة لها إذا كان ذلك المرض مانعاً من الجماع. ووجه الاستحسان [٨٨ - أ]: أنه يستأنس بها ويتمتع بمسها، ومانع المرض عارض، فأشبه الحيض. وفي قوله: في «بيت الزوج» إيماء إلى أنها لو مرضت ثم سلّمت نفسها، لا تجب النفقة، لأن التسليم لم يصح، وهو مروى عن أبي يوسف، قالوا: وهو حسن.

(لا) تجب النفقة (لناشزة خرجت من بيته) الذي تسكن معه فيه، أو مُنعت من الدخول إلى منزلها الذي يسكن معها فيه بغير حق. أما إن خرجت لأنه لم يعطها المهر المعجل أو لأنه ساكن في مغبوب، أو منعه من الدخول إلى منزلها الذي يسكن معها فيه لاحتياجها إليه، وكانت سألته أن يحولها إلى منزله، أو يكتري لها منزلاً آخر ولم يفعل: لم تكن ناشزة. وإنما اعتبر في الناشزة عدم الإقامة في المنزل، لأن الظاهر أنه يقدر على وطء المقيمة، لأن البكر لا تُوطأ إلا كرها.

والدليل على وجوب النفقة وإن كان مُطلقاً، لكن خرجت الناشزة بدلالة النص. وهو قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ <sup>(٢)</sup> حيث أمر بمنع حقها من الصحبة التي هي مشتركة بينهما، فأولى بمنع النفقة التي هي مختصة لها. ومن اللطائف أنه قيل لشريح: هل للناشزة نفقة؟ فقال: نعم، فقيل: كم؟ فقال: جراب من تراب.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) سورة النساء، الآية: (٣٤).

ومحبوسةً بدين، ولا مريضةً لم تُزفَ ومغصوبةً كزهاً وحاجةً لا معه.

ولو كانت معه فلها نفقة الحَضَرِ لا السَّفَرِ ولا الكِراء.

وعليه موبراً نفقةً خادمٍ واحدٍ لها فقط، لا مُعيراً.....

(و) لا (محبوسةً بدين) عليها، سواء كانت تقدر على قضائه أو لا (ولا مريضة لم تُزفَ) إلى الزوج لعدم الاحتباس والاستمتاع. وفي «الذخيرة»: ولو مرضت في منزلها فلها النفقة، لأنها غير مانعة نفسها من الزوج بغير حق، ويمكن الجمع بين الرويتين بأن تُحمل الثانية على مرضٍ غير مانع من الجماع. (و) لا (مغصوبةً كزهاً) وعليه الفتوى. وكذا لا نفقة لامرأة معتدة لوطيء وقع بشبهة، لاحتباسها عنه لمانع من جهتها.

(و) لا (حاجةً) أي لا تجب على الزوج نفقة امرأته الحاجةً مع غيره إن كان متحرماً لها (لا معه) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف: حيث لها عنده نفقة الحَضَرِ (ولو كانت) حاجةً (معه فلها نفقة الحَضَرِ) اتفاقاً، بأن يعتبر قيمة الطعام فيه، (لا) نفقة (السفر) لأن زيادة القيمة في السفر يسقط بما حصل لها من المنفعة به (ولا الكِراء) لأن المُستحقَّ هو النفقة وليس الكِراء منها.

وقال الشافعي: إن حجت بغير إذن زوجها فرضاً أو نفلاً فلا نفقة لها، ويأذنه إن ذهب معها فلها النفقة، وكذا إن لم يذهب في أظهر القولين. وقال أحمد: إن أحرمت من الميقات فلها النفقة، وقيل: لا [٨٨ - ب].

(وعليه موبراً) إذا كانت امرأته حرة (نفقةً خادمٍ واحدٍ لها فقط) عند أبي حنيفة، ومحمد، ومالك، والشافعي، وأحمد. وقال أبو يوسف: نفقة خادمين: أحدهما لداخل البيت، والآخر لخارجه. ثم الخادم إن كان مملوكاً لها استحقَّ النفقة عندهم، وإن كانت حرة ومملوكة لغيرها اختلف فيه. ولا يبلغ نفقة خادمها نفقتها. حتى قالوا: يُفرض لخادمها أدنى ما يُفرض لها على الزوج المُعِير.

وفي «الذخيرة»: إن لم يكن لها خادم فليس عليه نفقته، وهو ظاهر الرواية، وقول أحمد، وأكثر أصحاب الشافعي. وفي «نوازل أبي الليث»: أنّ المرأة إذا كانت تقدر على خدمة نفسها تُجبر عليها. وفي «فتاوى أهل سمرقند»: أنها إذا كانت من ذوي الأقدار، ولها خدم كثير، تجب عليه نفقةً خادمين.

(لا معسراً) أي ليس عليه نفقة خادمها إذا كان معسراً، وهو رواية الحسن عن

في الأصح. ولا يفرق بينهما لعجزه عنها، وتؤمّر بالاستدانة عليه، .....

أبي حنيفة. وقوله: (في الأصح): احترز به عن قول محمد: إنه تجب عليه نفقة خادمها إذا لم تكتف بخدمة نفسها، كما لو كان موسراً. ووجه الأول: أن استعمال الخادم لزيادة التنعم<sup>(١)</sup>، فيعتبر في حال اليسار دون الإعسار، ولأن المُعسر يلزمه أدنى الكفاية، والمرأة قد تكتفي بخدمة نفسها كذا قرر الشراح. وفيه: أن رواية محمدٍ محمولةٌ على ما إذا لم تكتف بخدمة نفسها، ورواية غيره محمولة على ما إذا كانت تكتفي بخدمة نفسها، فلا تعارض.

(ولا يفرق بينهما لعجزه عنها) أي عن النفقة الراتبية والكسوة (وتؤمّر) المرأة (بالاستدانة عليه) أي على الزوج، بأن تأخذ الطعام على أن تقضي ثمنه من مال الزوج. وفائدة هذا الأمر - مع فَوْض القاضي لها النفقة - أن يَمَكَّنَهَا أَنْ تُحِيلَ رَبَّ الدِّينِ عَلَى الزَّوْجِ، وَأَنْ تَرْجِعَ بِالذَّيْنِ عَلَى تَرْكِهِ إِنْ مَاتَ، وَهَذَا عِنْدَنَا، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارَ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَابْنِ شُبْرُومَةَ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلِيمَانَ، وَالظَّاهِرِيَّةَ.

وأجاز التفريق مالك والشافعي وأحمد إذا طَلَبَتْهُ، لقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>(٢)</sup> والإمساك بالمعروف أن يوفيهما حقها من المهر والنفقة، فإذا عَجَزَ عن ذلك تعين التَّسْرِيحُ، إذ المستحقُّ عليه أحد الأمرين، فإذا تعذر أحدهما تعيَّن الآخر. ألا ترى أنه إذا عَجَزَ عن الوصول إليها بسبب العَجَبِ<sup>(٣)</sup> أو العُنَّةِ<sup>(٤)</sup>، يفرق بينهما لفوات الإمساك بالمعروف [٨٩ - أ] بل أولى، لأن حاجتها إلى النفقة أظهر من حاجتها إلى قضاء الشهوة، وهذا كنفقة العبد والأمة فإنها مُستَحَقَّةٌ عليه بالملك، فإذا تعذرت أجبره القاضي على إزالة الملك بالبيع. وقيل لسعيد بن المسيَّب: أتفرق بين العاجز عن النفقة وبين امرأته، فقال: نعم، فقليل له: إنه سنة، فقال: نعم. والشئنة إذا أطلقت يُفهم منها سنة رسول الله ﷺ. ثم مذهب مالك: يُفَرَّقُ بينهما بالطلاق. ومذهب الشافعي وأحمد: يفرق بفسخ.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>. وهو مُطْلَقٌ فِي كُلِّ

(١) عبارة المطبوع: «أن استعماله لزيادة...» والمثبت من المخطوطة.

(٢) سورة البقرة، آية: (٢٢٩).

(٣) المحبوب: مقطوع الذِّكْر. معجم لغة الفقهاء ص ٤٠٥.

(٤) العُنَّة: مصدر عُنَّ الرجل عُنَّةً: عَجَزَ عن الجماع لمرض يصيبه. معجم لغة الفقهاء ص ٣٢٣.

(٥) سورة البقرة، آية: (٢٨٠).

وَمَنْ فُرِضَتْ لِعَسَارِهِ فَأَيْسَرَ تَمَّ نَفَقَةُ يَسَارِهِ إِنْ طَلَبَتْ.

وتسقط في .....

مُفسِّر بحق، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْجِزَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(١)</sup> حيث جعل الفقر غير مانع من النكاح ابتداءً، فَلَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَانِعٍ مِنْهُ بَقَاءَ أَوْلَىٰ، وقوله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾<sup>(٢)</sup> حيث دل على أن مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى النِّفْقَةِ لَمْ يُكَلِّفْهَا، فلا يَفْرَقُ لِعِجْزِهَا، ولأن في التفریق إبطال ملك الزوج، وفي الأمر بالاستدانة تأخير حقها وهو أهون له، فكان أولى وأحسن.

وفي «شرح المختار»: المعسرة إذا كان زوجها معسراً ولها ابن من غير موير، أو أخ موير، فنفتها على زوجها، ويؤمر الابن أو الأخ بالإنفاق عليها، ويرجع به على الزوج إذا أيسر، ويُحبس الابن أو الأخ إذا امتنع، لأن هذا من المعروف. وفي «شرح الوفاية»: وأصحابنا لما شاهدوا ضرورة الناس إلى التفریق، لأن دَفْعَ الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة - والظاهر أنها لا تجد من يقرضها وغنى الزوج في المال أمر مُتوهم - استحسنا أن ينصب القاضي نائباً شافعي المذهب يفرق بينهما. انتهى.

ثم العجز عن النفقة إنما يظهر في حق الزوج الحاضر، وأما الغائب غَيْبَةً منقطعاً إذا لم يُخَلَّفْ نفقة ورفعت أمرها إلى حاكم شرعي وفرق بينهما، فقال مشايخ سمرقند: جاز تفريقه، لأنه قضى في فصلين مُجتهد فيهما: أحدهما: التفریق بالعجز عن النفقة، والآخر: القضاء على الغائب. وقال صاحب «الذخيرة»: الصحيح أنه لا يصح قضاؤه، لأن العجز لا يُعرف في حال الغيبة، لجواز أن يكون قادراً، فإذا رُفِعَ هذا القضاء إلى قاضٍ آخر فأمضاه، فالصحيح أنه لا ينفذ، لأن هذا القضاء ليس في فصلٍ مجتهد فيه [ب - ٨٩] إذ العجز لم يثبت. انتهى. والمشهور في مذهب الشافعي: أنه لا يفرق بين المرأة وبين زوجها الغائب، ولو غاب عنها مدة طويلة ولم يترك لها نفقة، وإنما يُنسب هذا إلى الحنابلة. والله سبحانه أعلم.

(وَمَنْ فُرِضَتْ) النفقة (لِعَسَارِهِ فَأَيْسَرَ تَمَّ) وفي بعض النسخ: أتم (نفقة يساره إن طلبت) المرأة، ومن فرضت ليساره فأعسر، فعليه نفقة عساره، لأن القضاء بالنفقة كان باعتبار حالهما، وقد تبدلت حاله، فتبدلت بتبديلها. (وتسقط) نفقة الزوجة (في

(١) سورة النور، الآية: (٣٢).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (٧).

مدة مَضَّتْ، إلا إذا سَبَقَ فَرَضُ قَاضٍ، أو رَضِيَ بِشَيْءٍ، فَتَجِبُ لِمَا مَضَى مَا دَامَا حَيِّينِ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا، أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ قَبْضِ سَقَطِ الْمَفْرُوضِ، إِلَّا إِذَا اسْتَدَانَتْ بِأَمْرِ الْقَاضِي. وَلَا تُسْتَرَدُّ مَعْجَلَةً مُدَّةً. مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهَا وَنَفَقَةٌ عَرِسِ الْقَيْنِ عَلَيْهِ، يُبَاعُ فِيهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، .....

مدة مضت) لم ينفق عليها الزوج فيها، سواء كان غائباً أو حاضراً وامتنع من الإنفاق (إلا إذا سبق فَرَضُ قَاضٍ، أو رَضِيَ بِشَيْءٍ) بأن اتفقت مع الزوج على مقدار، (فتجب لما مضى) من هاتين المسألتين (ما داما حَيِّينِ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا، أَوْ طَلَّقَهَا) الزوج (قبل قبض) النفقة، وبعد فرض القاضي، أو التراضي على شيء (سَقَطَ الْمَفْرُوضِ) وكذا ما تراضيا عليه، لأن الصُّلَةَ لا تتم إلا بالقبض. وعندهما: لا يسقط، لأن الأَعْوَاضَ لا تسقط قبل القبض.

(إلا إذا استدانَت بِأَمْرِ الْقَاضِي) فإنه لا يسقط. ذكر ذلك الحاكم الشهيد في «مختصره»، وذكر الخَصَافُ: أنه يسقط. والصحيح الأول، لأن استدانتها بأمر القاضي بمنزلة استدانة الزوج بنفسه، وهو لا يسقط بموت أحدهما فكذا هذه. وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية: تصيرُ النفقة الماضية ديناً بلا قضاءٍ وتراضٍ كالمهر. ولنا أنها صِلَةٌ بقدر الكفاية جزاء على الاحتباس، كرزق القاضي في بيت المال، فلا بد من التسليم كالهبة، أو التأكيد بقضاء أو تراضٍ، بخلاف المهر فإنه مطلق.

(وَلَا تُسْتَرَدُّ) نفقةً أو كسوةً (مَعْجَلَةً مُدَّةً، مَاتَ أَحَدُهُمَا) أو كلاهما (قبلها) أي قبل مضي المدة، سواء كانت تلك النفقة قائمة، أو هالكة، أو مستهلكة. وقال محمد والشافعي وأحمد: يحتسب لها بنفقة ما مضى، وترد ما بقي من النفقة إن كانت قائمة وقيمتها إن كانت مستهلكة<sup>(١)</sup>، ولا ترد إن كانت هالكة بالاتفاق، لأنها أخذت مالا لمقصود الزوج، ولم يحصل له، فكان له أن يسترده، كما لو عَجَّلَ لها نفقة ليتزوجها، فماتت قبل ذلك. كذا في «الذخيرة».

(وَنَفَقَةٌ عَرِسِ الْقَيْنِ)<sup>(٢)</sup> أي العبد الذي لا حرية فيه بوجه (عليه) أي على القَيْنِ إذا تزوج بإذن مولاه (يباع فيها مرة بعد أخرى) حتى لو اجتمع عليه نفقة بعدما يبيع مرة، يبيع ثانياً وكذا ثالثاً، إلى ما لا يتناهى، إلا أن يفديه مولاه لأنها دين في ذمته،

(١) عبارة المخطوط: ترد ما بقي إن كانت قائمة أو هالكة أو مستهلكة... والمثبت عبارة المطبوع.

(٢) العرس: امرأة الرجل. «مختار الرجل» ص ١٧٨، مائة (عرس).

(٣) القَيْنُ: العبد الرقيق الكامل الرق. معجم لغة الفقهاء ص ٣٧٠ بتصرف.

وفي ذين غيرها يُباع مرة واحدة. وتَجِبُ سُكْنَاهَا فِي بَيْتٍ لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ، وَلَوْ وَلَدَهُ مِنْ غَيْرِهَا إِلَّا بِرِضَاهَا. وَبَيْتٌ مَفْرُودٌ مِنْ دَارٍ لَهُ عُلُقٌ كَفَّاهَا.

وقد ظَهَرَ [٩٠ - أ] وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته، كدين التجارة في العبد المأذون. ولما كان حَقُّهَا فِي النِّفْقَةِ لَا فِي عَيْنِ الرِّقْبَةِ كَانَ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَفْدِيَهُ، وَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ سَقَطَتِ النِّفْقَةُ، وَكَذَا الْمَهْرُ، لِفَوَاتِ مَحَلِّ الْإِسْتِيفَاءِ، كَالْعَبْدِ الْجَانِي، وَكَذَا لَوْ قُتِلَ فِي الصَّحِيحِ. قَيْدٌ بِالْقَنْ، لِأَنَّ الْمُدْبِرَ<sup>(١)</sup>، وَوَلَدَ أُمِّ الْوَلَدِ<sup>(٢)</sup> لَا يَبَاعُ، بَلْ يَسْعَى<sup>(٣)</sup> وَكَذَا الْمَكَاتِبُ<sup>(٤)</sup> مَا لَمْ يَعْجِزْ. وَقَيْدُنَا بِإِذْنِ الْمَوْلَى، لِأَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَا يَبَاعُ فِيهَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَبَاعُ الْقَيْنُ فِي نِفْقَةِ عَرْسِهِ، وَيَثْبُتُ لَهَا الْخِيَارُ فِي الْفُرْقَةِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَبَاعُ، وَنَفَقْتُهَا عَلَى سَيِّدِهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: فِي كَسْبِهِ.

(وفي ذين غيرها) أي غير النفقة كالمهر (يُباع) القين (مرة واحدة) إذا عجز عن أدائه ولم يفديه مولاها. والفرق أن دين النفقة يتجدد في كل زمان، فيكون ديناً آخر حادثاً بعد البيع، ولا كذلك سائر الديون. وقد تقدم: أن الأمة والمُدْبِرَةَ وَأُمَّ الْوَلَدِ لَا تَجِبُ لَهَا النِّفْقَةُ عَلَى زَوْجِهَا إِلَّا بِالنَّبُوَّةِ<sup>(٥)</sup>. وَأَمَّا الْمَكَاتِبَةُ فَهِيَ فِي يَدِ نَفْسِهَا، وَلَيْسَ لِمَوْلَاهَا أَنْ يَسْتَعْمِدَهَا، فَكَانَتْ كَالْحُرَّةِ فِي اسْتِحْقَاقِ النِّفْقَةِ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا لَمْ تَحْبَسْ نَفْسَهَا مِنْهُ ظَالِمَةً.

(وتجب سُكْنَاهَا) أي سكنى المرأة على الزوج (في بيت) بالميلك، أو الإجارة، أو الإعارة، أو بالوقف عليه، (ليس فيه أحد من أهله) ساكن معها (ولو) كان (ولده من غيرها) لأن السكنى حقها، فلا يشترك معها غيرها، كالنفقة (إلا برضاها) لأن لها إسقاط حقها.

(وبيت مفرد من دار له) أي لذلك البيت (عُلُقٌ) ومرافق (كفأها) لحصول

(١) المُدْبِرُ: الرقيق الذي عُلِقَ عُنُقُهُ عَلَى مَوْتِ سَيِّدِهِ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ: إِنْ مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص: ٤١٨.

(٢) أُمُّ الْوَلَدِ: الْأُمَّةُ الَّتِي حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدِهَا وَأَتَتْ بِوَلَدٍ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص: ٨٨.

(٣) السَّعَى: أَنْ يَكْلِفَ الْعَبْدَ الْعَمَلَ لِيُؤَدِيَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا أَعْتَقَ بَعْضُهُ لِيَعْتَقَ مَا بَقِيَ. الْقَامُوسُ الْفُقَهِيُّ ص: ١٧٣.

(٤) الْمَكَاتِبُ: الرقيق الذي تمَّ عَقْدُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ لَهُ مَبْلَغًا مِنَ الْمَالِ نَجْمًا (مُقَسَّطًا) لِيَصِيرَ حُرًّا. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص: ٤٥٥.

(٥) النَّبُوَّةُ: هِيَ أَنْ يَخْلِي الْمَوْلَى بَيْنَ الْأُمَّةِ وَبَيْنَ زَوْجِهَا وَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ وَلَا يَسْتَعْمِدُهَا. أَمَّا إِذَا كَانَتْ تَذْهَبُ وَتَجِيءُ وَتَحْدُمُ مَوْلَاهَا لَا تَكُونُ نَبُوَّةً. «رد المحتار» ٣٧٦/٢.



وله منع والديها وولديها من غيره من الدخول عليها، لا من النظر إليها و  
كلامها متى شاؤا.

وقيل: لا يمنع من الخروج إلى الوالدين، ولا من دخولهما عليها، كَلَّ  
جُمُعة، وفي مَحْرَمٍ غيرهما كل سنة، وهو الصحيح.

وتفرض نفقة عِزْسِ الغائبِ وطفله وأبويه في مال له، من جنس حَقِّهم فقط  
عند مُؤَدَعٍ أو مُضَارِبٍ، أو مديونٍ إن أقرَّ به وبالنكاح، .....

مقصودها (وله منع والديها وولديها من غيره من الدخول عليها) لأن البيت له، فله  
المنع من الدخول فيه (لا من النظر) أي ليس له منعهم من النظر (إليها و) لا من  
(كلامها متى شاؤا) حذراً من قطيعة الرحم بما لا ضرر عليه فيه.

(وقيل: لا يمنع) الرجل امرأته (من الخروج إلى الوالدين ولا) يمنع والديها  
(من دخولها عليها، كل جُمُعة، وفي مَحْرَمٍ غيرهما) أي غير الوالدين لا يمنع من  
دخوله عليها (كل سنة وهو الصحيح) احترز به عن قول محمد بن مُقاتل الرَّازي: لا  
يمنع المَحْرَمُ كل شهر. وعلى هذا خُزُوُجها لزيارة عمتها أو خالتها. وعن الحسن: لا  
يمنعها عن زيارة الأقارب في كل شهرين أو ثلاثة، ولا يمنع محارمها من الدخول عليها  
كل جُمُعة.

(وتفرض نفقة عِزْسِ الغائبِ و) [٩٠ - ب] نفقة (طفله و) نفقة (أبويه في مال  
له) أي للغائب (من جنس حَقِّهم) بأن يكون ذلك المال طعاماً أو دراهم، أو دنانير، أو  
ثياباً من جنس ما يكسى به، لأن نفقتهم واجبة بدون القضاء، فكان القضاء إعانة لهم،  
لا إيجاباً مبتدأ، إذ القضاء على الغائب مُمتنع (فقط) أي ولا يفرض نفقة غير من دُكِرَ  
من المحارم، لأن نفقتهم لا تجب إلا بالقضاء للاختلاف فيها، إذ عند الشافعي: لا  
تجب النفقة لغيرهم، ولا تُفرض نفقة من دُكِرَ أيضاً إذا كان المال من غير جنس  
حَقِّهم، بأن كان غُرُوضاً<sup>(١)</sup>، لأنه يحتاج إلى القضاء بالقيمة، أو إلى البيع، وذلك لا  
يجوز على الغائب.

(عند مُؤَدَعٍ) هذه صفة ثالثة لمالٍ، أو حال ثانية. والظرف الأول وهو «له» صفة  
لمال. (أو مُضَارِبٍ، أو مديونٍ إن أقرَّ به) أي بالمال (وبالنكاح) وبطفله وأبويه. قيّد به  
لأن أحداً منهم لو أنكر المال أو النكاح، فأقامت المرأة البيّنة على ذلك، لا يفرض لها

(١) الغُرُوض: هي ما عدا النقود، والحيوانات، والمكيلات، والموزونات، كالمناجاة والقماش. المجلة،

أو عَلِمَ القاضي ذلك، وَيُحْلِفُهَا أَنَّهُ لَمْ يُعْطِهَا النِّفْقَةَ، وَيُكْفِلُهَا، لَا بِإِقَامَةِ بَيْنَةٍ لِبِرْضِ عَلَيْهِ، وَيَأْمُرُهَا بِالِاسْتِدَانَةِ. وَلَا يَقْضِي بِالنِّكَاحِ.

وقال زفر: يَقْضِي بِالنِّفْقَةِ لَا بِالنِّكَاحِ وَعَمَلُ الْقِضَاءِ الْيَوْمَ عَلَى هَذَا لِلْحَاجَةِ وَلِمُطْلَقَةِ الرَّجْعِيِّ، وَالْبَائِنِ، وَالْمَفْرُوقَةِ بِمَا مَعْصِيَةٌ، كَخِيَارِ الْعِتْقِ وَالْبَارِعِ وَالْمَرْسِيِّ، لِعَدَمِ الْكِفَاءَةِ النِّفْقَةَ وَالشُّكْنَى، .....

القاضي، لَأَن يَبْتَنِيهَا لَا تُقْبَلُ، لَأَن أَحَدًا مِنْهُمْ لَيْسَ خَصْمًا عَنِ الْغَائِبِ فِي إِثْبَاتِ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَا الْمَرْأَةِ خَصْمًا فِي إِثْبَاتِ حَقُوقِ الْغَائِبِ فِي مَالِهِ. وَإِذَا ثَبِتَ فِي حَقِّهِ تَعَدُّى إِلَى الْغَائِبِ (أَوْ عَلِمَ) عَطَفَ عَلَى أَقْرَى، أَوْ إِنْ عَلِمَ (الْقَاضِي ذَلِكَ) أَي السَّأَلَ، وَالنِّكَاحَ، وَالنِّسْبَ، لَأَن دَلِيلَهُ حُجَّةٌ يَجُوزُ الْقِضَاءُ بِهِ فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ.

(وَيُحْلِفُهَا) أَي الْقَاضِي الْمَرْأَةَ (أَنَّهُ) أَي الزَّوْجَ (لَمْ يُعْطِهَا النِّفْقَةَ وَيُكْفِلُهَا) أَي وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَفِيلًا أَيْضًا، لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا اسْتَوْفَتْ النِّفْقَةَ، أَوْ طَلَقَهَا الزَّوْجَ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

(لَا بِإِقَامَةِ بَيْنَةٍ) نَبْرُ النِّكَاحِ. وَلَا إِنْ لَمْ يُحْلَفْ مَالًا، فَأَقَامَتْ بَيْنَةً، أَي لَا يُفْرَضُ الْقَاضِي لِلْمَرْأَةِ النِّفْقَةَ إِذَا أَنْكَرَ الْمُؤَدِّعَ، أَوْ الْمُضَارِبَ، أَوْ الْمُدْيُونَ النِّكَاحَ، فَأَقَامَتْ الْبَيْنَةَ عَلَيْهِ، أَوْ أَنْكَرَ الْمَالَ، فَأَقَامَتْ الْبَيْنَةَ عَلَيْهِ (لِيَفْرَضَ عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْغَائِبِ (وَيَأْمُرُهَا بِالِاسْتِدَانَةِ) عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، الْآخِرَ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ. وَالْأَصْحَحُ قَبُولُهُ الْبَيْنَةَ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا الْأَوَّلُ، وَبِهِ قَالَ زَفَرٌ.

(وَلَا يَقْضِي بِالنِّكَاحِ) لَأَن فِي ذَلِكَ قِضَاءً عَلَى الْغَائِبِ (وَقَالَ زَفَرٌ: يَقْضِي بِالنِّفْقَةِ لَا بِالنِّكَاحِ، وَعَمَلُ الْقِضَاءِ الْيَوْمَ عَلَى هَذَا) الَّذِي قَالَ زَفَرٌ: (لِلْحَاجَةِ) وَالرِّفْقِ بِالنَّاسِ. وَلَا تَحْتَاجُ الْمَرْأَةُ عَلَى قَوْلِ زَفَرٍ إِلَى إِقَامَةِ الْبَيْنَةِ أَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ لَهَا نِفْقَةَ (وَلِمُطْلَقَةِ الرَّجْعِيِّ، وَالْبَائِنِ، وَالْمَفْرُوقَةِ بِمَا مَعْصِيَةٌ، كَخِيَارِ الْعِتْقِ وَالْبُلُوغِ وَالتَّفْرِيقِ لِعَدَمِ الْكِفَاءَةِ) أَوْ بِإِسْلَامِ الْمَرْأَةِ وَإِبَاءِ الزَّوْجِ، أَوْ بِاللِّعَانِ، أَوْ بِالْإِيلَاءِ، أَوْ بِالْعُنَّةِ، أَوْ بِالْحَبِّ (النِّفْقَةُ وَالشُّكْنَى)، وَقَالَ مَالِكٌ [٩١ - أ] وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي الْمَشْهُورِ: لَا نِفْقَةَ لِلْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَوْ عَلَى عَوَضٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا فَبِالْإِجْمَاعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>.

ثم دليلهم ما روى الجماعة إلا البخاري من حديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت: طلقني زوجي ثلاثاً، فخاصمته إلى رسول الله ﷺ فلم يجعل لي سكنى

(١) سورة الطلاق، الآية: (٦).

ولا نفقة، فأمرني أن أعتدّ في بيت ابن أم مكتوم. وعند النسائي فيه من حديث سعيد ابن يزيد الأحمسي: حدثنا الشعبي به: إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة. وفي مسلم: أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن، فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها، وأمر لها الحارث بن هشام، وعيَّاش بن أبي ربيعة بنفقة فسخطتْها، فقالا: لا والله ليس لك نفقة إلا أن تكوني حاملاً، فأتت النبي ﷺ فذكرت له قولهما، فقال: «لا نفقة لك». وزاد أبو داود: «إلا أن تكوني حاملاً».

ولنا إطلاق قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وما روى مسلم من حديث أبي إسحاق قال: حدّث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ قال: «لا سكنى لها ولا نفقة». فأخذ الأسود كفاً من حصي - وفي نسخة: خضباء - فخصّبه به وقال: ويّلك تُحدّث بمثل هذا. قال عمر: لا نترك كتاب الله ولا سنة نبيّنا بقول امرأة، لا ندري أحفظت أم نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup> الآية. فقد أخبر أن سنة رسول الله ﷺ أن لها النفقة والسكنى، ولا ريب في أن قول الصحابي: «من السنة كذا» رفق، فكيف إذا كان قائله عمر.

وقد صرح<sup>(٣)</sup> البيهقي والدارقطني بزيادة قوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «للمطلقة ثلاثاً النفقة والسكنى». وقال إبراهيم كان عمر إذا ذكر عنده حديث فاطمة قال: ما كُنّا نغيّر في ديننا بشهادة امرأة. فهذا شاهد على أنه كان الدّين المعروف المشهور عندهم وجوب النفقة والسكنى. فنزل حديثها من ذلك بمنزلة الشاذ. والثقة إذا شذ لا يقبل ما شذ فيه. ويُصرح بهذا ما في مسلم من قول مروان: لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها، والناس إذ ذاك هم الصحابة.

وروى مسلم أيضاً من حديث عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت في فاطمة: [٩١ - ب] لا خير أن لها في ذكرك هذا، تعني قوله: لا سكنى لك ولا نفقة. وفي لفظ للبخاري: قالت: ما لفاطمة ألا تتقي الله، تعني في قولها: لا سكنى لك ولا نفقة. وعنهما: أنها قالت لفاطمة: إنما أخرجك هذا للسان، يعني أنها إنما

(١) سورة الطلاق، الآية: (٦).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٣) في المطبوع: «خرج» بدل «صرح».

استطالت على أحمائها، وكثر الشر بينهم، فأخرجها عليه الصلاة والسلام لذلك. ويقوي ثبوته عن عائشة احتجاج ابن المسيب به، وهو معاصر لها، وأعظم متبوع لأقوال من عاصره من الصحابة حفظاً ودراية على ما في أبي داود من حديث ميمون بن مهران قال: قدمت المدينة فدُفعت إلى سعيد بن المسيب، فقلت: فاطمة بنت قيس طُلقت، فخرجت من بيتها؟! فقال: تلك امرأة فتنّت الناس، كانت لينةً، فوضعت على يد ابن أم مكتوم.

وهذا هو المناسب لمنصبه، فإنه لم يكن لينسب إلى صحابية ذلك من عند نفسه. وفي الحديث: أن سليمان بن يسار قال: خروج فاطمة إنما كان من سوء الخلق. وممن رده زوجها أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ، فإنه كان إذا ذكرت فاطمة شيئاً من ذلك، يعني من انتقالها في عدتها، رماها بما في يده. رواه عبد الله بن صالح من حديث الليث بن سعد بسنده. فهذا لم يكن إلا لعلمه بأنه غلط منها، أو لعلمه بخصوص سببه<sup>(١)</sup> من اللسن أو ضيق المكان.

وممن رده: زيد بن ثابت، ومروان بن الحكم. ومن التابعين: ابن المسيب، وشريح، والشعبي، والحسن، والأسود بن يزيد، وممن بعدهم: الثوري وأحمد بن حنبل وخلق كثير من بعدهم.

وقال الطحاوي: إن الله تعالى لما بين بقوله: ﴿يَأْيُهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الآية<sup>(٢)</sup>، أن المطلقة السكنى، ونهاها عن الخروج، ونهى الزوج عن إخراجها، من غير تفرقة بين المطلقة للسنة التي لا رجعة عليها، وبين التي عليها الرجعة. وجاءت فاطمة وروت التفرقة بينهما على خلاف ما زوي عن عمر، وما جاء به الكتاب صحح احتجاج عمر وبطل حديثها.

فإن قيل: المراد بالآية المطلقة رجعياً لقوله تعالى في آخرها: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾<sup>(٣)</sup> وهو حكم الرجعة دون البائن. أوجب بأن صدر الآية عام وأخرها خاص ببعض ما تناوله الصدر، وذلك لا يبطل عمومته. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٤)</sup> فإنه عام في البائن

(١) في المطبوع: «سببه» بدل «سببه».

(٢) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٣) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٤) سورة البقرة، آية: (٢٢٨).

لَا لِمُعْتَدَةِ الْمَوْتِ وَالْمَفْرُوقَةِ بِمَعْصِيَةِ كَالرَّدَةِ.

وَتَقْبِيلِ ابْنِ الزَّوْجِ وَرِدَّةَ مُعْتَدَةِ الثَّلَاثِ تُسْقِطُ النَّفَقَةَ، لَا مَكِينَهَا ابْنَهُ.

وَنَفَقَةَ الطِّفْلِ فَقِيْرًا عَلَى أَبِيهِ، .....

والرجعي ولم يبطل عمومها بآخر الآية الخاص بالرجعي، وهو قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِذْهَنٍ فِي ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>،

(لَا لِمُعْتَدَةِ الْمَوْتِ) أي لا نفقة لها، لأن احتباسها لحق الشرع لا لحق الزوج، فإن التريض منها عبادة، ولهذا لا يراعى فيها التعرف [٩٢ - أ] عن براءة الرِّجْم بالحَيْض مع إمكانه. وعن الشافعي في وجوب السكنى قولان: أحدهما: عدم الوجوب، وهو اختيار الثُّرَيْبِيِّ. وثانيهما: الوجوب، وهو قول مالك. (وَالْمَفْرُوقَةِ) أي ولا نفقة للمفارقة بينها وبين زوجها (بِمَعْصِيَةٍ) منها (كَالرَّدَةِ، وَتَقْبِيلِ ابْنِ الزَّوْجِ) بَأَنَّ قَبْلَتَهُ بِالشَّهْوَةِ فِي عَصْمَةِ أَبِيهِ، أَوْ عَدْتِهِ مِنَ الرَّجْعِيِّ، لِأَنَّهَا حَبِسَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ حَقِّ، فَصَارَتْ كَالنَّاشِئَةِ، بَلْ أَشَدُّ مِنْهَا لِإِزَالَتِهَا النِّكَاحَ بِالْكَلِيَّةِ، بِخِلَافِ الْمَفْرُوقَةِ بِغَيْرِ مَعْصِيَةٍ، كَخِيَارِ الْعَتَقِ وَالبُلُوغِ، وَعَدَمِ الْكِفَاءَةِ، لِأَنَّهَا حَبِسَتْ نَفْسَهَا بِالْحَقِّ، وَذَلِكَ لَا يُسْقِطُ النَّفَقَةَ، كَمَا إِذَا مَنَعَتْ نَفْسَهَا لِاسْتِيفَاءِ مَهْرِهَا.

(وَرِدَّةَ مُعْتَدَةِ الثَّلَاثِ تُسْقِطُ النَّفَقَةَ لَا تَمَكِينَهَا) أي لا يُسْقِطُ النَّفَقَةَ تَمَكِينِ مُعْتَدَةِ الثَّلَاثِ (ابْنَهُ) أي ابن الزوج، لأنه لا أثر حينئذٍ للرَّدَةِ. إِلَّا أَنَّ الْمُرْتَدَةَ تُحْبَسُ لِتَتَوَبَ، وَلَا نَفَقَةَ لِلْمَحْبُوسَةِ، بِخِلَافِ الْمَمْكُونَةِ ابْنِ زَوْجِهَا.

(وَنَفَقَةَ الطِّفْلِ) حال كونه (فَقِيْرًا عَلَى أَبِيهِ) لأنه تعالى أوجب نفقة النساء على الرجال لأجل أولادهن، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup> لأن ترتب الحكم على الوصف يُشعر بالعلية، فَلَأَنَّ تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَوْلَادِ أَوْلَى. وَالْمَوْلُودُ لَهُ هُوَ الْأَبُ، وَلِأَنَّهُ تَعَالَى أَوْجِبَ عَلَى الْأَبِ نَفَقَةَ طِفْلِهِ مِنَ اللَّبَنِ وَغَيْرِهِ وَقْتَ الرِّضَاعِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ إِرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>، فيجب بعده بجامع الفقر والعجز.

ونفقة الإرضاع على الأب لا يشاركه فيها أحد، فكذا نفقة الأولاد الصغار،

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٨).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٣).

(٣) سورة الطلاق، الآية: (٦).

لا يشاركه أحدٌ كنفقة أبويه وعزسه.

وليس على أمه إرضاعه إلا إذا تعينت، ويستأجر الأب من يرضعه عندها. ولو استأجرها منكوحاً له أو معتدة من رجعي لثرضعه، لم يجز وفي المبتوتة روايتان.

وكذا يجب عليه نفقة طفل ابنه فقيرين (لا يشاركه)<sup>(١)</sup> أي الأب في نفقة طفله (أحد) من الأم ونحوها (كنفقة) أي كما لا يشاركه أحد في نفقة (أبويه وعزسه) وعن أبي حنيفة أن نفقة الطفل على الأب والأم أثلاثاً بحسب ميراثهما. قيد بالأب لأن الجد والأم يشاركهما غيرهما، لأن نفقة الطفل عليهما على قدر ميراثهما في ظاهر الرواية. وبه قال أحمد. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها على الجد وحده، وهو قول الشافعي.

(وليس على أمه إرضاعه) قضاء، لأنه من النفقة وهي على الأب. قيدنا بالقضاء لأن عليها إرضاعه ديانة، كخدمة البيت من الكئس، والطبخ، والحبز (إلا إذا تعينت) بأن لم يوجد غيرها، أو وجد ولم يقبله الطفل، أو كان الأب مُعسراً، فإنها تُجبر على إرضاعه صيانة للولد عن الضياع. وأوجب مالك على الأم إرضاع ولدها بلا أجر إذا كانت تحته، أو طُلقت رجعية ولا مانع، كأن تكون عالية القدر.

ولنا أن الإرضاع كالنفقة، ونفقة الصغير [٩٢ - ب] على الأب دون الأم، فكذا الإرضاع، وربما لا تقدر عليه لعذر بها، فلو أُجبرت تضررت، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا﴾<sup>(٢)</sup> أي بالزامها الإرضاع مع كراهتها. كذا قروره، والظاهر أن الأعدار تمنع الإجماع من غير خلاف للإضرار.

(ويستأجر الأب من يرضعه عندها) إن أرادت ذلك، لأن لها الحضانة (ولو استأجرها) أي الأب الأم حال كونها (منكوحاً له أو معتدة من رجعي لثرضعه لم يجز) لأن الإرضاع مُستحقٌ عليها ديانة بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> واستئجار الشخص لأمر مُستحقٌ عليه لا يجوز. وأجاز الشافعي، لأنها كالأجنبية بالنسبة إلى هذه الأعمال، ولذا لو امتنعت عنه لم تُجبر عليه، فيصح إجارتها نفسها، كما يصح لإرضاع ولد له من غيرها.

(وفي) استئجار الأم (المبتوتة) المعتدة (روايتان) الجواز، لأن النكاح قد زال فالتحقت بالأجنبي، وعدمه وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة، لأن العدة من أحكام

(١) في المخطوط: «لا يشاركه».

(٢) سورة البقرة، آية: (٢٣٣).

(٣) سورة البقرة، آية: (٢٣٣).

وَلِإِرْضَاعِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ صَحٌّ، وَهِيَ أَحَقُّ مِنَ الْأَجْنِبِيَّةِ إِلَّا أَنْ تَطْلُبَ زِيَادَةَ أَجْرٍ.  
وَنَفَقَةُ الْبِنْتِ بِالْغَةِ وَالابْنِ زَمْنًا عَلَى الْأَبِ خَاصَّةً، وَبِهِ يُفْتَى. وَعَلَى الْمُؤَسِّرِ  
يَسَارَ الْفِطْرَةِ.....

النكاح، ولهذا يجب لها النفقة والسكنى، ولا يجوز للزوج أن يدفع الزكاة إليها، ولا أن يشهد لها.

(وَلِإِرْضَاعِهِ) عطف على ليرضعه، أي ولو استأجرها (بعد العدة) لإرضاع ابنه منها، أو لابنه من غيرها وهي في نكاحه (صحح)، لأن الإرضاع ليس بمستحق عليها (وهي) أي الأم بعد العدة (أحق من الأجنبية) لأنها عليه أشفق، ولبنها له أوفق<sup>(١)</sup>، وهي به أرفق، فكانت أحق (إلا أن تطلب) الأم (زيادة أجر) على الأجنبية دفعاً للضرر عن الأب، أو تكون الأجنبية ترضعه بغير أجر والأم بأجر، لقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَالِدَتِهَا وَلَا مُؤَلَّدًا لَهُ بِوَالِدِهِ﴾<sup>(٢)</sup>. قالوا: مضارة الأب إلزامه الزيادة على أجرة الأجنبية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاوَزْتُمْ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى﴾<sup>(٣)</sup>.

(وَنَفَقَةُ الْبِنْتِ بِالْغَةِ) ليس لها زوج (والابن) بالغاً (زمنًا) إذا كانا فقيرين، وكذا إذا كان أعمى، أو ذاهب العقل فقيراً، أو طالب علم لا يهتدي إلى الكسب، أو من ذوي البيوت وأبناء الكرام، أو لا يجد من يستأجر، فهو عاجز. قال الحلواني: ورأيت في موضع أن هذا إن كان بهم رشد (على الأب خاصة) لأنه لا يشاركه أحد في مؤنة رضاعهما صغيرين، فكذا في نفقتهما كبيرين (وبه يُفتَى)، ومختار الخصاف وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة: أنها تجب أثلاثاً: ثلثان على الأب وثلث على الأم.

(وعلى المؤسس يسار الفطرة) وهو أن يملك نصاباً من أي مال كان، فاضلاً عن حاجته الأصلية، لأنه المعتبر [٩٣ - أ] لوجوب الموساة في الشرع ولو كان كسوباً، وهذا عند أبي يوسف. وعند محمد: تقدير يسار هنا بأن يفضل عن نفقته ونفقة عياله شهراً إن لم يكن من أهل الجرف، وعن نفقته ونفقة عياله كل يوم إن كان من أهلها، حتى لو اكتسب درهماً كل يوم وكفاه بعضه يجب صرف باقيه إلى قريبه. قال صاحب «التحفة»: قول محمد أرفق. وجعل في «الهداية» الفتوى على قول أبي يوسف. وعند الشافعي بأن يفضل عن قوته وقوت عياله ما يُصرف إلى قريبه.

(١) في المطبوع: «أرفق».

(٢) سورة البقرة، آية: (٢٣٣).

(٣) سورة الطلاق، الآية: (٦)

نفقة أصوله الفقراء بالسوية بين الابن والبنت، ويُعتبر فيها القرب والجزية، ففي من له بنت وابن ابن على البنت، وفي ولد بنت وأخ على ولدها.  
و نفقة كل ذي رحم محرم صغير، أو بالغة فقيرة، .....

(نفقة أصوله الفقراء) من أبويه، وأجداده، وجداته من الطرفين وإن علوا، (بالسوية بين الابن والبنت) في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنها بالتفاوت على الذكر مثل حظ الأنثيين على قياس الميراث، ونفقة ذوي الأرحام، وبه قال الشافعي وأحمد. والأول أصح لأن استحقاق الأبوين النفقة باعتبار حق المالك لهما في مال الولد، لقوله عليه الصلاة والسلام: «أنت ومالك لأبيك»<sup>(١)</sup>. وهو في الذكر والأنثى سواء، ولهذا ثبت لهما هذا الاستحقاق مع اختلاف الملة وإن انعدم التوارث بسبب اختلاف الملة.

(ويُعتبر فيها) أي في نفقة الأصول. وفي بعض النسخ: «فيه»، أي في هذا النوع من النفقة (القرب والجزية) لا الإرث، ولهذا يجب مع اختلاف الدين.

(ففي من له بنت وابن ابن كلها (على البنت) للعتين، (وفي ولد بنت وأخ على ولدها) قال الحلواني: لو كان الأب قادراً على الكسب لا يُجير الابن على نفقته، لأنه غني باعتبار كسبه. وقال الشرحسي: قيل: وهو ظاهر الرواية إذا كان الابن قادراً على الكسب، لا تجب نفقته على الأب. وإذا كان الأب قادراً على الكسب تجب نفقته على الابن، لأن معنى الأذى في الكد والتعب أكثر منه في التأفيف المنهوي عنه في حق الأبوين حيث قال الله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أف﴾<sup>(٢)</sup>. وأما الأجداد والجدات فإنهم كالآباء والأمهات، ولأنهم تسببوا لإحيائه، فاستوجبوا عليه الإحياء، كالأبوين. وإنما شرط الفقر لأنهم لو كانوا موسرين لا يجب نفقتهم عليه، إذ الأصل أن نفقة الإنسان في ماله.

(و) على الموسر (نفقة كل ذي رحم محرم صغير) فقير أو كبير عاجز عن الكسب (أو بالغة فقيرة) حتى يكون نفقة الصغيرة على الأم والجد اثلاثاً، ونفقة الأخ المعسر على أخواته المتفرقات الموسرات أخصاساً، لأن في قوله تعالى: ﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾<sup>(٣)</sup> إشعاراً باعتبار المقدار، ولأن العزم بالعنم. وشُرطت المحرمية

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ٧٦٩/٢، كتاب التجارات (١٢)، باب ما للرجل من مال ولده (٦٤)، رقم (٢٢٩١).

(٢) سورة البقرة، آية: (٢٣٣).

(٣) سورة الإسراء، الآية: (٢٣).



أَوْ ذَكَرَ زَمِينًا، أَوْ أَعْمَى، عَلَى قَدْرِ الْإِرْثِ، .....

لقراءة ابن مسعود: «وعلى الوارث [٩٣ - ب] ذي الرَّجْمِ الْمَحْرَمِ مِثْلُ ذَلِكَ» فقيّد المطلق به، إذ قراءته لا تنزل عن رواية، ومن يكون محتاجاً من الوارثين يُجعل في حكم المعدوم (أَوْ ذَكَرَ زَمِينًا، أَوْ أَعْمَى: عَلَى قَدْرِ الْإِرْثِ).

وعند الشافعي لا يجب غير نفقة الولاد، فلا تجب النفقة لغير الوالدين والمولودين، لأن استحقاق الصّلة عنده باعتبار الولاد دون القرابة، حتى لا يَعْتَقُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا الْوَالِدَانِ وَالْمَوْلُودُونَ عِنْدَهُ. وجعل قرابة الإخوة كقرابة بني الأعمام، وحمل قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup> على نفى المضارّة دون النفقة. وهو مروى عن ابن عباس. وقيل: المراد بالوارث وارث الأب، وهو الصبي نفسه. والمعنى: أنه مات أبوه وورثه، وجبت أجره رضاعه في ماله إن كان له مال، وإن لم يكن له مال أجبرت الأم على إرضاعه. وقيل: المراد به الباقي من الأبوين من قوله ﷺ: «وَأَجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِثْلًا»<sup>(٢)</sup>.

وأجيب بأن الإشارة بذلك للبعيد، وهو هنا وجوب الرزق والكسوة على الأب. ونفي المضارّة لا يختص بالوارث، بل يجب على غيره أيضاً، فلا تحمل الآية عليه، بدليل قول عمر وزيد، فإنهما قالوا: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ من النفقة.

ثم اعلم أن مالكا قصر النفقة على الصّليبي، أي قريب الولاد بلا واسطة، حتى لا يجب عنده نفقة جدّ ولا جدّة، ولا ولد ولد، بل يجب على الأب نفقة ولده المحصور [الفقير]<sup>(٣)</sup> على قدر حاله حتى يحتلم، عاقلاً غير زَمِينٍ بما يمنع التكسب. وعلى الولد كبيراً كان أو صغيراً، ذكراً كان أو أنثى: نفقة أبويه الفقيرين، صحيحين كانا أو زَمِينَيْنِ، مسلمين أو كافرين، لأن إنفاقه على من يثبت بينه وبين جزئية بلا واسطة، كأنه إنفاق<sup>(٣)</sup> على نفسه، فيجب بخلاف غيره.

وقال ابن أبي ليلى: تجب النفقة على كل وارث محرماً كان أو غير محرّم. واستدل بظاهر قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

ولنا ما قدّمنا من قراءة ابن مسعود: «وعلى الوارث ذي الرَّجْمِ الْمَحْرَمِ مِثْلُ ذَلِكَ» فقيّد المطلق به، ولأنه الذي يحرم قطعه. ومنع النفقة مع يسار المنفق يؤدي إلى قطيعة

(١) سنن الترمذي ٤/٤٩٣ - ٤٩٤، كتاب الدعوات (٤٥)، باب (٧٩)، رقم (٣٥٠٢).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: إنفاقه، وما أثبتناه من المخطوط.

وَيُعْتَبَرُ أَهْلِيَّةُ الْإِرْثِ لَا حَقِيقَتُهُ، فَنَفَقَةٌ مَنْ لَهُ خَالٌ وَابْنُ عَمٍّ عَلَى الْخَالِ، وَلَا نَفَقَةٌ  
مَعَ الْاِخْتِلَافِ دِينًا إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، .....

الرَّحِمِ، وَهِيَ مِنَ الْمَلَاعِينِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَتُهُمُ اللَّهُ﴾ (١) وَقَدْ وَرَدَ:  
«الرَّحِمُ مَعْلُوقَةٌ بِالْعَرْشِ تَقُولُ: مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ  
عَنْ عَائِشَةَ.

وَشَرَطُ الصُّغُرِ أَوْ الْفَقْرِ أَوْ (٢) الزَّمَانَةِ لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ أَمَارَةٌ الْحَاجَةِ.  
وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«الْيَدُ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابِدَأْ بِمَنْ تَعُولُ: أُمَّكَ، وَأَبَاكَ، وَأَخْتِكَ وَأَخَاكَ،  
وَأَدْنَاكَ فَأَدْنَاكَ». وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِينَ» وَغَيْرِهِمَا بِنَحْوِهِ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جِرَازٍ [٩٤]  
- أ.]. وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا  
أَنْفَقَ الْمَرْءُ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَهْلِهِ، وَوَلَدِهِ، وَذِي رَجْمِهِ وَقَرَابَتِيهِ، فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ».

(وَيُعْتَبَرُ) فِي نَفَقَةِ ذِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ (أَهْلِيَّةُ الْإِرْثِ لَا حَقِيقَتُهُ) لِأَنَّ حَقِيقَةَ  
الْإِرْثِ لَا تُعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَحِينَئِذٍ تَسْقُطُ النَّفَقَةُ، (فَنَفَقَةٌ مَنْ لَهُ خَالٌ وَابْنُ عَمٍّ  
عَلَى الْخَالِ) لِأَنَّهُ ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٍ، يُمْكِنُ أَنْ يَرِثَ مِنْ لَهِ النَّفَقَةَ بِنَاءً عَلَى تَوْرِيثِ ذَوِي  
الْأَرْحَامِ، بَأَنَّ يَمُوتُ ابْنُ الْعَمِّ قَبْلَهُ. وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْمَحْرَمِيَّةِ وَالْأَهْلِيَّةِ لِلْإِرْثِ تَرَجَّحَ مَنْ  
كَانَ وَارِثًا فِي الْحَالِ، فَلَوْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَخَالٌ، أَوْ عَمٌّ وَعَمَّةٌ، تَجِبُ النَّفَقَةُ عَلَى الْعَمِّ،  
لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْمَحْرَمِيَّةِ، وَتَرَجَّحَ الْعَمُّ بِكَوْنِهِ وَارِثًا فِي الْحَالِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَمَّةِ  
وَالْخَالِ.

(وَلَا نَفَقَةٌ) تَجِبُ (مَعَ الْاِخْتِلَافِ دِينًا إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأَصُولِ) الْأَبْوِينِ، وَالْأَجْدَادِ،  
وَالجَدَّاتِ (وَالْفُرُوعِ) الْوَالِدِ وَوَلَدِ الْوَالِدِ. أَمَّا الزَّوْجَةُ فَلِأَنَّ نَفَقَتَهَا لِاحْتِبَاسِهَا بِحَقِّ مَقْصُودِ  
بِعَقْدِ النِّكَاحِ، وَذَلِكَ يَعْتمِدُ صِحَّةَ الْعَقْدِ دُونَ اتِّحَادِ الْجَمَلَةِ. وَأَمَّا الْأَصُولُ وَالْفُرُوعُ فَلِأَنَّ  
نَفَقَتَهُمْ بِاعْتِبَارِ الْجُزْئِيَّةِ، وَجُزْءُ الْمَرْءِ فِي مَعْنَى نَفْسِهِ، وَكَمَا لَا يُنْبَعُ نَفَقَةٌ نَفْسِهِ بِكُفْرِهِ، لَا  
يُنْبَعُ نَفَقَةٌ جُزْئِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا حَرَبِيِّينَ لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِ وَإِنْ كَانُوا  
مُسْتَأْمِنِينَ، لِأَنَّ نَهْيَنَا عَنْ بَرِّهِمْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُواكُمْ فِي  
الدِّينِ﴾ (٣) الْآيَةَ.

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: (٩).

(٢) عِبَارَةٌ الْمَخْطُوطُ: «وَشَرَطُ الصُّغُرِ وَالْفَقْرِ...».

(٣) سُورَةُ الْمَمْتَحِنَةِ، الْآيَةُ: (٩).

ولا مع الفقير إلا لها وللفرع، ولا للغني إلا لها.

وباع الأب عرض ابنه لا عقاره لنفقتيه، .....

وكان القياس في حق الوالدين والولد أن لا يثبت استحقاق النفقة مع اختلاف الجملة، لأن استحقاقها بطريق الصلة كنفقة الأقارب، ولكنهم استحسنوا وأوجبوا على الولد المسلم نفقة أبويه الذميين، لقوله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾<sup>(١)</sup> وليس من المصاحبة بالمعروف أن يتقلب في نعم الله تعالى ويدعهما يموتان جوعاً وغزياً. والأجداد والجدات من قِبَل الأب والأم بمنزلة الأبوين في ذلك، لأن استحقاقهم باعتبار الولاد<sup>(٢)</sup>، وبمنزلة استحقاق الأبوين.

(ولا) نفقة تجب (مع الفقر) وفي بعض النسخ: ولا على الفقير (إلا لها) أي الزوجة. (وللفرع) الصغار. وقيل: إذا كان فقيراً زمنياً أو أعمى، تجب نفقة أولاده في بيت المال كنفقته. (ولا) نفقة تجب (للغني إلا لها) أي للزوجة، لأن نفقتها جزاء احتباسها، وهو موجود في «الغنية».

(وباع الأب) عند أبي حنيفة لنفقتيه بقدر حاجته (عرض ابنه)<sup>(٣)</sup> الكبير الغائب، لأنه إذا كان حاضراً لا يبيع الأب عرضه اتفاقاً، وإذا كان صغيراً يبيعه اتفاقاً. والمراد بالعرض هنا ما يُنقل (لا عقاره) أي لا يبيع الأب عقار ابنه [٩٤ - ب] (لنفقتيه) متعلق ب: باع. والقياس أن لا يبيع العرض أيضاً إذا كان الابن كبيراً، وهو قول أبي يوسف ومحمد، لأن ولاية الأب زالت ببلوغ الابن رشيداً، إلا فيما يبيعه تحصيناً له، فللوصي وللأب بيع عروض الابن الغائب تحصيناً لماله، وبيعه هنا ليس للتحصين، بل لنفسه وليس له هذه الولاية. ألا ترى أن النفقة لا تكون أوجب من سائر الديون. وليس لأب يبيع شيء من متاع ولده في دين له عليه، ولا يقضي القاضي بذلك أيضاً، لأن فيه قضاءً على الغائب، فكذا في النفقة واستحقاق الأم النفقة، كاستحقاق الأب، وهي لا تبيع عروض الولد في نفقتها فكذا هو.

والأبي حنيفة - وهو وجه الاستحسان - أن للوالد أن يتملك مال ابنه عند الضرورة، ونفقة نفسه منها. ولأن ولاية التصرف وإن زالت بالبلوغ عن عقل، فولاية الحفظ ثابتة، لأن ولاية الحفظ تثبت لمن لا يثبت له ولاية التصرف، كالوصي في حق

(١) سورة لقمان، الآية: (١٥).

(٢) حرفت في المطبوع إلى: «الولاء».

(٣) العرض: بوزن القلس: المتاع. وكل شيء عرض إلا الدراهم والدنانير، فإنها عين. مختار الصحاح ص

١٧٨، مادة (عرض).

لَا لِدَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ سِوَاهَا، وَلَا الْأُمُّ تَبِيعَ مَالَهُ لِنَفَقَتِهَا. وَضَمِّنَ مُودَعُ الْإِبْنِ لَوْ أَنْفَقَهَا عَلَى أَبِيهِ بِلَا أَمْرِ قَاضٍ، لَا الْأَبْوَانُ لَوْ أَنْفَقَا مَالَهُ عِنْدَهُمَا.

وَإِذَا قُضِيَ بِنَفَقَةِ غَيْرِ الْعَرَّسِ وَمَضَّتْ.....

الْوَارِثِ الْكَبِيرِ الْغَائِبِ لَهُ وَلَايَةُ الْحِفْظِ وَبِيعَ الْعَرُوضُ، فَالْأَبُ بِذَلِكَ أَحَقُّ لِأَنَّهُ أَشْفَقُ، وَبِيعَ الْعَرُوضُ مِنَ الْحِفْظِ لِأَنَّهُ يُخْشَى عَلَيْهِ مِنَ التَّوَيُّ (١)، وَحِفْظُ الثَّمَنِ أَيْسَرُ وَأَيْمَنُ، وَبَعْدَ الْبَيْعِ يَصِيرُ الثَّمَنُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ قَدْرَ النَّفَقَةِ. وَإِنَّمَا لَا يَبِيعُ الْعَقَّارَ لِأَنَّهُ مُعَدُّ لِلانْتِفَاعِ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ، وَيَحْصُلُ مَقْصُودُ الْأَبِ مِنَ النَّفَقَةِ بِاسْتِغْلَالِهِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ إِلَّا بِكَمَالِ الْوِلَايَةِ، وَهُوَ عِنْدَ صِغَرِ الْوَلَدِ أَوْ جُنُونِهِ.

(لَا لِدَيْنٍ) أَي لَا يَبِيعُ الْأَبُ عَرُوضَ ابْنِهِ لِأَجْلِ دَيْنٍ (لَهُ) أَي لِلأَبِ (عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْإِبْنِ (سِوَاهَا) أَي سِوَى نَفَقَةِ الْأَبِ، إِذْ لَا ضَرُورَةَ فِي ذَلِكَ (وَلَا الْأُمُّ تَبِيعَ مَالَهُ) أَي مَالَ الْإِبْنِ مُطْلَقاً (لِنَفَقَتِهَا) لِأَنَّ تَمَلُّكَ مَالِ الْإِبْنِ مَخْصُوصٌ بِالأَبِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» (٢). وَفِي «الذَّخِيرَةِ»: أَنْ فِي الْأَقْضِيَةِ جِوَازُ بَيْعِ الْأَبِيِّينَ عَرُوضَ ابْنِهِمَا. وَهَكَذَا ذَكَرَ الْقَدُورِيُّ فِي شَرْحِهِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هِيَ بِالْجِوَازِ أَوْلَى لِضَعْفِهَا وَكَمَالِ حَاجَتِهَا، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «أَمْلِكْ، ثُمَّ أَمْلِكْ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبَ فَالْأَقْرَبَ» (٣).

(وَضَمِّنَ) قِضَاءً لَا دِيَانَةً (مُودَعُ الْإِبْنِ لَوْ أَنْفَقَهَا) أَي الْوَدِيعَةُ (عَلَى أَبِيهِ بِلَا أَمْرِ قَاضٍ) لِتَصَرُّفِهِ فِي مَالٍ غَيْرِهِ بِدُونِ إِذْنِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَمَرَهُ الْقَاضِي لِعُمُومِ وَلَايَتِهِ. وَإِذَا ضَمِّنَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْقَابِضِ، لِأَنَّهُ مَلَّكَ بِالضَّمَانِ، فَظَهَرَ أَنَّهُ كَانَ مُتَبَرِّعاً. وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَضْمَنُ دِيَانَةً، حَتَّى كَانَ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُودِعِ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَوْرَثَتِهِ قَبْلَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِذَلِكَ غَيْرُ الْإِصْلَاحِ. وَفِي «النُّوَادِرِ»: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ يُمْكِنُ اسْتِطْلَاعُ رَأْيِ الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ اسْتِحْسَاناً، وَقَدْ قَالُوا فِي رَجُلَيْنِ كَانَا فِي سَفَرٍ فَأَغْمِيَ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَأَنْفَقَ رَفِيقُهُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ، أَوْ مَاتَ فَجَهَّزَهُ صَاحِبُهُ مِنْ مَالِهِ، لَمْ يَضْمَنُ اسْتِحْسَاناً. (لَا الْأَبْوَانُ) أَي لَا يَضْمَنُ الْأَبْوَانُ (لَوْ أَنْفَقَا مَالَهُ) وَدِيعَةٌ (عِنْدَهُمَا) لِأَنَّ نَفَقَتَهُمَا [٩٥ - ] وَاجِبَةٌ عَلَى الْإِبْنِ بِدُونِ الْقِضَاءِ، فَاسْتَوْفِيَا حَقَّهُمَا.

(وَإِذَا قُضِيَ بِنَفَقَةِ غَيْرِ الْعَرَّسِ) وَهُمْ: الْوَلَدُ وَالْوَالِدَانُ، وَذَوُو الْأَرْحَامِ (وَمَضَّتْ)

(١) التَّوَيُّ: الْهَلَاكُ. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ ص ٣٣، مَادَّةُ (تَوَى). بِتَصَرُّفٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِ ٧٦٩/٢، كِتَابُ التَّجَارَاتِ (١٢)، بَابُ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ (٦٤)، رَقْمٌ (٢٢٩١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ١٩٧٤/٤، كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّوَّةِ وَالْأَدَابِ (٤٥)، بَابُ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ... (١)، رَقْمٌ (٢ - ٢٥٤٨) بِلَفْظٍ: «أَمْلِكْ، ثُمَّ أَمْلِكْ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبَ فَالْأَقْرَبَ».

مُدَّة سَقَطَتْ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ الْقَاضِي بِالِاسْتِدَانَةِ.

وَنَفَقَةُ الْمَمْلُوكِ عَلَى سَيِّدِهِ، فَإِنْ أَبِي كَسَبَ وَأَنْفَقَ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ أَمَرَ بِبَيْعِهِ.

مدة سقطت) وبه قال الشافعي وأحمد، لأن نفقة هؤلاء لكفاية الحاجة، فتسقط بحصولها، (إلا أن يأذن القاضي) لمن له النفقة (بالاستدانة) على الغائب واستدان عليه، لأن للقاضي ولاية عامة، فصار إذنه كإذن الغائب. ولو ضاعت نفقة مُعَجَّلَةٌ أو كسوة لذوي الأرحام، يفرض لهم مرة بعد أخرى، لتحقق حاجتهم، ولو ضاعت نفقة أو كسوة للزوجة لا يفرض لها نفقة أخرى، لعدم اعتبار الحاجة في حقها، ولهذا تجب النفقة لها مع غناها، وبالعكس هذا لو بقيت النفقة المفروضة في مدة بعد المدة، تُفرض للزوجات ولا تفرض لذوي الأرحام. ولو عجل نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل المدة، يسترد في الزوجات عند محمد دون الأقارب.

(ونفقة المملوك) ذكراً كان أو أنثى، مدبراً أو أم ولد، لا مكاتباً لالتحاقه بالأحرار (على سيده) للإجماع، ولقوله ﷺ: «هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلّفوهم ما يغلّبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم». رواه الشيخان، وزاد أبو داود: «من لم يلائمكم منهم فبيعه، ولا تعذبوا خلق الله». ولأن نفعه له، والغرم بالغنم.

(فإن أبي) السيد عن الإنفاق عليه (كسب) المملوك (وأنفق) على نفسه، نظراً له ببقاء نفسه، ولسيده ببقاء ملكه، (وإن عجز عنه) أي عن الكسب: بأن كان صغيراً، أو زميماً، أو أعمى، أو جارية لا يؤجر مثلها. (أمر ببيعه) إن كان قتيلاً، لأن المملوك من أهل الاستحقاق، وفي بيعه إيفاء حقه بدون إبطال حق المولى، لقيام ثمنه خلفاً عنه، بخلاف المدبر وأم الولد، حيث يُجبر على الإنفاق عليهما إذا عجزا عن الكسب، لأنهما عاجزان ولا يقبلان النقل من ملكه، ومنفعتهما له فيُجبر على نفقتهما، وبخلاف سائر الحيوانات حيث لا يُجبر على بيعها، ولا على الإنفاق عليها، لأنها ليست من أهل الاستحقاق. والمقضي له لا بد أن يكون من أهله، ولكنه يُفتى فيما بينه وبين الله تعالى بأن ينفق عليها أو يبيعه، ويكون أثماً معاقباً في جهنم بحبسها عن البيع مع عدم الإنفاق عليها.

ففي الحديث: «امرأة دخلت النار في هرة حبستها حتى ماتت، لا هي أطلقتها فتأكل من حشاش الأرض<sup>(١)</sup>، ولا هي أطعمتها<sup>(٢)</sup>». وعن أبي يوسف: أنه يُجبر، وهو

(١) الحشاش: الحشرات. مختار الصحاح ص ٧٤، مادة (خشش).

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري) ٣٥٦/٦، كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم (١٦)، رقم (٣٣١٨) بلفظ مختلف قليلاً.

قول مالك والشافعي. وغاية ما فيه أن يتصور فيه دعوى حُسبة، فَيَجِيرُهُ القاضي لترك الواجد [٩٥ - ب].

ويُقَوِّيه ما في حديث يَعْلَى بن مُرَّة الثَّقَفِي على ما رواه البغوي: بينا نحن نسير مع النبي ﷺ إذ مررنا ببعير يُسْتَنَى عليه<sup>(١)</sup>، فلما رآه البعيرُ جَزَجَرَ - أي صَوَّت - ووضع جِرَانَه - وهو بكسر الجيم: مُقَدَّمُ عُتْقَه - فوقف عليه النبي ﷺ فقال: «أين صاحبُ هذا البعير؟» فجاء فقال: «يَغْنِيه» فقال: لا بل أهبه لك يا رسول الله، فقال: «لا، يَغْنِيه» قال: لا بل نَهَبَه لك يا رسول الله، وإنه لأهل بيتٍ ما لهم معيشة غيره، فقال: «أما إذ ذكرت هذا من أمره، فإنه شَكَى كثرة العمل، وَقَلَّة العَلْفِ، فأحسنوا إليه».

وأما غير الحيوان، كالعَقَّار، والزرع، والشجر، فيُكْرَه له أن لا ينفق عليها حتى تفسد، للنهي عن تضييع المال. ولو كان عبداً بين رجلين يُجَبَّرَان على نفقته. وفي الدابة لا يجبران، فلو طَلَب أحدهما من القاضي أن يأمره بالنفقة عليها حتى لا يكون متطوعاً، فالقاضي يقول للآبي: إما أن تبيع نصيبك من الدابة، أو تنفق عليها رعاية لجانب الشريك، هكذا ذكره الحَصَّاف. وفي «المحيط»: يُجبر صاحبه، لأنه لو لم يُجبر لتضرر الشريك. ولو امتنع المولى من الإنفاق على عبده، فتناول من مال سيده، فله ذلك إن كان عاجزاً عن الكسب، أو قادراً عليه ونهاه عنه، وإلا فليس له ذلك. ولو أعتق عبداً زَمِناً أو صغيراً سقطت نفقته، ويجب في بيت المال، لأنه ليس بينهما محرمة، والله تعالى أعلم.

(١) يُسْتَنَى عليه: يُسْتَقَلَى من البئر. المصباح المنير ص: ١١١، مادة: (ستا)..

## كِتَابُ الْعِتَاقِ

## كِتَابُ الْعِتَاقِ

هو بفتح العين، العتق والحرية وكذا العتاقة.

وفي الشرع: قوة حُكْمِيَّة يَصِيرُ بِهَا الْمَرْءُ أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ وَالْوِلَايَةِ، وإثبات هذه القوة يُسَمَّى إِعْتَاقًا، فَلَا يَنْجَزِي كَالْعِتْقِ وَالرَّقِي، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ فَاسْتَسْعَى الْعَبْدُ بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». رواه الستة في كتبهم. وهذا عند أبي يوسف ومحمد.

وعند أبي حنيفة: هو إزالة المِلْكِ عَنِ الْمَمْلُوكِ، فَيَنْجَزِي عِنْدَهُ، وَكَذَا الْكِتَابَةُ وَالتَّدْبِيرُ، فَإِنَّمَا يَنْجَزِيَانِ عِنْدَهُ، لِأَنَّهُمَا مِنْ فُرُوعِهِ. وَذَلِكَ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءً لَهُ فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». رواه الستة من حديث ابن عمر.

وقول البخاري: قال أيوب: لا أدري أشيء قاله نافع أو شيء في الحديث عن النبي ﷺ، يعني قوله: «وإلا فقد عتق منه ما عتق»، لا يضر إذ الظاهر، بل الواجب أنه منه، إذ لا يجوز إدراج مثل هذه عن غير نص قاطع في إفادة أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ، فلم يكن في الحديث علة قادحة، كما أجاب عنه بعض المحققين.

وهو مندوب إليه [٩٦ - أ] بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما السنة: فما في الكتب الستة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ، حَتَّى الْفَرْجُ بِالْفَرْجِ». وروى الترمذي - وقال: صحيح غريب - عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنَ النَّارِ»،

(١) سورة البلد، الآيات: (١٢ - ١٨).

وهو يَصِحُّ مِنْ حَرِّ مُكَلَّفٍ بِصَرِيحٍ لَفْظِهِ بِإِلَاءِ نِيَّةٍ: ك: أنت حرٌّ، أو مُعتقٌ، أو: عَتِيقٌ، أو: أعتقتك، أو: مُحَرَّرٌ، أو: حَرَّرْتُكَ، أو هذا مَوْلَاي، .....

وفي لفظ: «من أعتق رقبةً مؤمنةً أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار، حتى الفرج بالفرج».

وروى الترمذي - وقال: صحيح غريب - عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «أيما امرء مسلم أعتقَ امرأ مسلماً كان فكأكه من النار، يُجزىء كل عضو منها عضواً منه، وأيما امرء مسلم أعتقَ امرأتين مسلمتين كانتا فكأكه من النار، يُجزىء كل عضو منهما عضواً منه». وفي لفظ لأبي داود وابن ماجه: عن كعب بن مُرَّة عن النبي ﷺ قال: «أيما رجل مسلم أعتقَ رجلاً مسلماً، كان فكأكه من النار، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة، كانت فكأكها من النار». وفي قوله ﷺ: «أعتق الله بكل عضو» إيحاءً إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن العتق يتجزىء.

وأما الإجماع: فإنه ليس لأحد في استحبابه النزاع.

(وهو) أي الإعتاق (يَصِحُّ مِنْ حَرِّ) لأن المملوك لا يملك له، والعتق لا يقع إلا في الملك (مُكَلَّفٍ) أي عاقل بالغ ولو كافراً لأن العتق تبرع، وليس واحد من الصبي والمجنون بأهل له. ولهذا لو قال البالغ: أعتقت وأنا صبي، أو قال المفيق من جنونه: أعتقت وأنا مجنون، لم يقع عتق، لإسناده إلى حالة منافية. وكذا لو قال الصبي: إذا بلغت، أو المجنون: إذا أفقت فعبدي حرٌّ، لأنه ليس بأهل لقول ملزم، وإنما لم يقل في ملكه كما قال غيره، لأن عتقَ ملك الغير موقوف على إجازة المالك. ومراده ما يصح، سواء كان نافذاً أو موقوفاً، ثم مال العبد وقت العتق لمولاه عند الجمهور. وقال الحسن، وعتاء، والنخعي، ومالك، وأهل المدينة: للعبد.

(بِصَرِيحٍ لَفْظِهِ) وهو لفظ يدل على العتق بالوضع، (بِإِلَاءِ نِيَّةٍ، كَأنت حرٌّ، أو معتقٌ، أو عَتِيقٌ، أو أعتقتك، أو مُحَرَّرٌ، أو حَرَّرْتُكَ) لأن هذه الألفاظ موضوعة للإعتاق شرعاً وعرفاً، فلا يفتقر إلى نية. ولو قال: أردت الكذب، أو أنه حر من العمل صدق ديانة - لأنه مُحْتَمَلٌ كلامه - لا قضاء، لأنه خلاف الظاهر. (أو هذا مَوْلَاي) [أو هذه مولاتي]<sup>(١)</sup> لأنه وصف لولاية العتاقة السفلى، فَيَقْتَضِي من غير نية، لأن المولى لا يكون هنا بمعنى المولى في الدين، لأنه مجاز لا دليل عليه، ولا بمعنى الناصر، لأن المالك لا يستنصر بمملوكه، ولا بمعنى ابن العم، لأن الكلام في العبد المعروف

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.



أو: يا مَوْلَايَ، و:رَأْسُكَ حُرٌّ وَنَحْوُهُ، مِمَّا عُبِّرَ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ وَبِكُنَايَتِهِ إِنَّ نَوَى، ك:لَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ، و:لَا سَبِيلَ وَلَا رِقٌّ، و:خَرَجْتَ عَنْ مَلِكِي، وَخَلَّيْتُ سَبِيلَكَ،

النَّسَبِ، وَلَا بِمَعْنَى الْمُعْتَقِ، لِأَنَّ إِضَافَتَهُ إِلَيْهِ فِي الْعِبُودِيَّةِ يَنَافِي ذَلِكَ [٩٦ - ب]، فَالتَّحَقُّقُ بِالصَّرِيحِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى النِّيَّةِ. وَلَوْ قَالَ: عَنَيْتُ بِهِ الْمَوَالِي فِي الدِّينِ، أَوْ الْكُذْبِ، يُصَدِّقُ دِيَانَةَ لِلْإِحْتِمَالِ، لَا قَضَاءً لِمُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ.

(أَوْ يَا مَوْلَايَ) وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ الْعَتَقَ، لِأَنَّ نِدَاءَهُ بِهَذَا الْوَصْفِ يَقْتَضِي ثُبُوتَهُ. وَإِثْبَاتُهُ مِنْ جِهَتِهِ مُمْكِنٌ، فَيُثْبِتُ تَصَدِيقاً لَهُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: يَا عَتِيقُ، أَوْ يَا حُرَّ، إِلَّا إِنْ كَانَ اسْمُهُ وَنَادَاهُ بِهِ، لِأَنَّ مَرَادَهُ حَيْثُذِ الْذَاتِ دُونَ الْوَصْفِ<sup>(١)</sup>، حَتَّى لَوْ نَادَاهُ بِلَفْظِ آخَرَ بِمَعْنَاهُ عَتِيقٌ. مِثْلُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهُ حُرّاً فَيَقُولُ: يَا عَتِيقُ أَوْ بِالْعَكْسِ، إِذِ الْأَعْلَامُ لَا تَتَغَيَّرُ فَيُعْتَبَرُ إِخْبَاراً عَنِ الْوَصْفِ. وَشَرَطَ زَفَرَ النِّيَّةَ فِي «يَا مَوْلَايَ» وَنَحْوِهِ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ فِي مَوْضِعِ النِّدَاءِ يَرَادُ بِهِ الْإِكْرَامَ لَا التَّحْقِيقَ، كَقَوْلِهِ: يَا سَيِّدِي، يَا مَالِكِي، وَأَنَا عَبْدُكَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَقُ بِلَا نِيَّةٍ، فَكَذَا إِذَا قَالَ: يَا مَوْلَايَ.

وَلَمَّا أَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى حَقِيقَتِهِ مَا أَمْكِنُ، وَحَقِيقَةُ قَوْلِهِ: يَا مَوْلَايَ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ وَلاَءٌ، وَقَدْ تَعَيَّنَ الْمُعْتَقُ لِذَلِكَ، فَالتَّحَقُّقُ بِالصَّرِيحِ، بِخِلَافِ نَحْوِ: يَا سَيِّدِي، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ مَا يَخْتَصُّ بِإِعْتَاقِهِ إِيَّاهُ، فَكَانَ إِكْرَاماً مُحَضَّأً.

(وَرَأْسُكَ حُرٌّ وَنَحْوُهُ مِمَّا عُبِّرَ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ) كَالْوَجْهِ، وَالرَّأْسِ، وَالرَّقْبَةِ. وَأَمَّا الْفَرْجُ فَيَخْتَصُّ بِالْأُمَّةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْفُرُوجَ عَلَى الشَّرِيعِ»<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ التَّحْرِيرَ يَقَعُ فِي جُمْلَةِ الْأَعْضَاءِ، فَلَا بَدَّ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا، أَوْ إِلَى مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنْهَا، حَتَّى لَوْ أُضِيفَهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ لَا يَقَعُ عِنْدَنَا، خِلَافاً لِمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَهُوَ قَوْلُ زَفَرَ. وَقَدْ مَرَّتِ الْمَسْأَلَةُ فِي الطَّلَاقِ.

(وَبِكُنَايَتِهِ) عَطَفَ عَلَى «بَصْرِيحٍ لَفْظُهُ». وَكُنَايَةُ الْعَتَقِ لَفْظٌ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لَهُ يَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ (إِنَّ نَوَى) الْإِعْتَاقَ، قَيَّدَ بِهِ، لِأَنَّ أَحَدَ الْمُحْتَمَلِينَ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ إِزَاحَةً لِلشُّبُهَاتِ وَالْإِحْتِمَالِ، (ك: لَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا سَبِيلَ) لِي عَلَيْكَ أَوْ إِلَيْكَ (وَلَا رِقٌّ) لِي عَلَيْكَ، (وَخَرَجْتَ عَنْ مَلِكِي، وَخَلَّيْتُ سَبِيلَكَ) لِأَنَّ كَلَامَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَكُونُ بِالْبَيْعِ، وَبِالْكِتَابَةِ، وَبِالْعَتَقِ، وَالْمُحْتَمِلُ لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ جِهَةٌ بِلَا نِيَّةٍ، فَلَا يُعْتَقُ بِدُونِهَا.

(١) عبارة المطبوع: «لأن مراده حيثنذ دون الوصف».

(٢) قال الإمام ابن حجر في الدرر النيرة ٧١/٢: لم أجده، والذي وجدناه من حديث ابن عباس رَفَعَهُ: «نهى ذوات الفروج أن يركبن السروج». أخرجه ابن عدي بإسناد ضعيف.

وَأَمَّتِيهِ: قَدْ أَطْلَقْتِكَ، وَبِ: هَذَا ابْنِي لِأَخْضَرٍ وَأَبْنِي لَأَخِي، وَ: يَا ابْنِي وَ: يَا أَخِي، .....

(وَأَمَّتِيهِ) وَكَذَا لَعْبَدِهِ (قَدْ أَدْلَلْتَنِيكَ) لِأَنَّ مَوْلَاهُ سَعَلِيْتُ سَبِيلَكَ (وَبِ: هَذَا ابْنِي) عَطَفَ عَلَى «بَصْرِيحَ لَفْظِهِ» أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: بِكُنْيَتِهِ، تَكْنِياً صَرَّحَ بِهِ الْمَصْنَفُ فِي «شَرْحِ الْوَقَايَةِ». وَإِنَّمَا ذَكَرَ حَرْفَ الْبَاءِ لِغَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ سَعَطَفَ عَلَى أَمْثَلَةِ الْكُنْيَاةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فَيَلْزَمُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ كُنْيَاةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كُنْيَاةً لَاحْتِجَ إِلَى النِّيَّةِ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْتَاجٍ إِلَيْهَا (لِلْأَخْضَرِ) سَنَاءً مِنْ مَالِكِهِ (وَالْأَكْبَرِ) سَنَاءً مِنْهُ.

أَمَّا الْأَخْضَرُ إِذَا كَانَ يُولَدُ مِثْلَهُ لِمِثْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ ثَابِتَ النِّسْبِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَأَنَّهُ ثَبَّتَ نِسْبَهُ مِنْهُ، فَيَعْتَقُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَنْبُو، وَإِذَا كَانَ لَا يُولَدُ مِثْلَهُ لِمِثْلِهِ، أَوْ كَانَ ثَابِتَ النِّسْبِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَأَنَّ الْحَرِيَّةَ لَازِمَةٌ لِلْبِنُوَّةِ [٩٧ - أ] إِلَّا أَنْ تَكُونَ أُمَّةً الْغَيْرِ. وَالْإِقْرَارُ بِالشَّيْءِ إِقْرَارٌ بِلَوْازِمِهِ، فَيَكُونُ هَذَا مَجَازاً عَنِ الْحَرِيَّةِ فَيَعْتَقُ وَإِنْ لَمْ يَنْبُو، لِأَنَّ الْمَجَازَ مَتَعِينٌ. وَأَمَّا الْأَكْبَرُ فَالْمَذْكُورُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا: فَلَا يَعْتَقُ لِأَنَّهُ مُحَالٌ، فَيُرَدُّ كَمَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُكَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، أَوْ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقَ.

وَأَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ صَحِيحٌ بِمَجَازِهِ، فَيَصَارُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَحِيلًا بِحَقِيقَتِهِ، كَمَنْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ، فَإِنَّهُ يَنْصَرَفُ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهَا. وَالْإِعْتِاقُ قَبْلَ الْخَلْقِ إِعْتِاقٌ قَبْلَ الْمَلِكِ، فَيَسْتَحِيلُ بِالْكَلِيَّةِ. وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ لَوْ قَالَ لِلْأَخْضَرِ: هَذَا أَبِي، أَوْ هَذِهِ أُمِّي. وَفِي «الدَّخِيرَةِ»: لَوْ قَالَ لِغَلَامِهِ: هَذَا عَمِّي، أَوْ هَذَا خَالِي يَعْتَقُ، وَلَوْ قَالَ: هَذَا أَخِي لَا يَعْتَقُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، لِأَنَّ اسْمَ الْأَخِ يُطْلَقُ عَلَى الْأَخِ فِي الدِّينِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، وَعَلَى الْأَخِ فِي الْقَبِيلَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَآلَهُمْ هُودًا﴾<sup>(٢)</sup>، وَكَذَا لَا يَعْتَقُ بِ: هَذِهِ بِنْتِي فِي الْأَظْهَرِ. وَلَوْ قَالَ: هَذَا ابْنِي مِنَ الزَّوْنِ يَعْتَقُ، وَلَا يَثْبُتُ نَسْبُهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»<sup>(٣)</sup>.

(لَا) يَعْتَقُ (بِ: يَا ابْنِي وَ: يَا أَخِي) عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ. وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ يَعْتَقُ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنِّدَاءِ اسْتِحْضَارَ الْمُتَنَادِي، فَإِنْ كَانَ بَوْصَفٍ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ مِنْ جِهَةِ الْمُتَنَادِي نَحْوُ: يَا ابْنِي كَانَ لِمَجْرَدِ الْإِعْلَامِ دُونَ تَحْقِيقِ الْوَصْفِ لِتَعَذُّرِهِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ الْبِنُوَّةِ بِالنِّدَاءِ، سِوَاءِ تَخْلُقَ مِنْ مَائِهِ أَوْ مِنْ مَاءِ غَيْرِهِ،

(١) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ، آيَةُ: (١٠).

(٢) سُورَةُ هُودٍ، آيَةُ: (٥٠).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (فَتْحُ الْبَارِيِّ) ٢/٤٤٢، كِتَابُ الْبَيْوَعِ (٣٤)، بَابُ الْحَلَالِ بَيْنَ الْحَرَامِ بَيْنَ (٢) رَقْمُ (٢٠٥٣). وَمُسْلِمٌ ٢/١٠٨٠، كِتَابُ الرِّضَاعِ (١٧)، بَابُ الْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ (١٠)، رَقْمُ (٣٦ - ١٤٥٧).

و:لا سُلْطَانَ لي عليك.

ولفظُ الطَّلَاقِ و كِنَايَتُهُ مَعَ ذِيَةِ الْعِتْقِ وَأَنْتِ مِثْلُ الْحُرِّ، بِخِلَافٍ: مَا أَنْتِ إِلَّا حُرٌّ.

للقطع بأنه إذا خُلِقَ من مائه لا تَبَيَّنَتِ الأَبْنِيَّةُ إِلَّا بِذَلِكَ التَّخَلُّقِ من ذلك الماء، لا باللفظ وإن كان بوصف يمكن إثباته من سمته نحو: يا حُرَّ، كان لإثبات ذلك الوصف.

(ولا سلطان) عطف على يا ابني، أي ولا بلا سلطان (لي عليك) عندنا وإن نوى بها العتق، لأن السلطان عبارة عن اليد، وقد يبقى الملك دون اليد. كما في المكاتب، بخلاف قوله: لا سبيل لي عليك، لأن نفيه مطلقاً بانتفاء الملك. وتوضيحه أن السلطان عبارة عن اليد وهو ينتهي بالكتابة، والرهن والإجارة، فلا يفيد نفيه نفي الملك، فلا يعتق، وإن نوى بخلاف: لا سبيل لي عليك، لأن للمولى سبيلاً على مملوكه وإن خرج من يده بالكتابة، لأنه يطالب ببدلها، حتى لو انتفى عنه ذلك بالبراءة عتق، فيفيد نفي السبيل ونفي الملك وذلك بالعتق أو بغيره، فإذا نواه صح وعتق.

قال أبو بكر الرازي: حَرَّجَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْخِي مِنْ الدُّنْيَا وَالْفِرْقُ بَيْنَ السَّبِيلِ وَالسُّلْطَانِ مُشْكَلٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ عَرَفْتَهُ. وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: يَعْتِقُ إِنْ نَوَاهُ كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، [لأن المثل يُستعمل للمشاركة في بعض المعاني عُزْفًا، فلا يتعين للحرية إلا بالنية<sup>(١)</sup>].

(ولفظ الطلاق) أي ولا يعتق بلفظ الطلاق صريحه (و) لا (كِنَايَتُهُ) ولو (مع نية العتق) وهو قول مالك ورواية عن أحمد. وقال الشافعي: يعتق بهما، وبه قال أحمد [٩٧ - ب] في رواية، لأن النكاح فيه معنى الرِّق. وقد ورد مرفوعاً: «الْكَاخِرُ رِقٌّ»<sup>(٢)</sup>، فيستعار أحدهما للآخر. ولأنه يُستباح بكل واحد منهما الوطاء في محله.

ولنا: أنه نوى ما لا يحتمله لفظه، فهو كما لو قال لها: كلي واشربي ونوى العتق. (وأنت) أي ولا ب: أنت (مثلُ الحُرِّ) لأن لفظ المثل يُستعمل للمشاركة في بعض المعاني وللمشاركة في كلها، فوقع الشك في الحرية، فلا يعتق. وقيل: إذا نوى العتق يَعْتِقُ، كما لو قال لامرأته: أنت مثلُ امرأة فلان، وقد كان فلان ألى منها، فإنه يكون مولياً. (بخلاف ما أنتِ إِلَّا حُرٌّ) حيث يعتق، لأن الاستثناء من النفي إثبات على وجه التأكيد، فكان في هذا إثبات الحرية بأبلغ وجه.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) لم نجد.

وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ أَوْ أَعْتَقَ لَوْجَهُ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ لِلشَّيْطَانِ، أَوْ لِلصَّنَمِ، أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ سَكْرَانًا، .....

(وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ) أي ذا قرابة (منه) بسبب الرِّجْم. وَمَحْرَمٌ صِفَةٌ ذَا، وَجَزَّهَ لِلجَوَارِ، كَذَا فِي «شرح الوقاية». ولا فرق في هذا بين كون المالك صبيًا أو مجنونًا، أو كون المملوك صغيراً أو كبيراً، مسلماً أو كافراً في دار الإسلام، لإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ». رواه النسائي عن ضَمْرَةَ بن ربيعة الرَّمْلِيِّ، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن عمر مرفوعاً، وضَمَّنْهُ بسبب انفراد ضَمْرَةَ به عن سفيان. وصححه عبد الحق وقال: ضَمْرَةَ ثقة، وإذا أسند الحديث ثقة لا يضر انفراده، ولا إرسال من أرسله، ولا وَقْفٌ من وقفه. وصَوَّب ابن القطان كلامه.

قيد بالرحم لأن المَحْرَمَ بلا رَحِمٍ كابنه من الرضاخ لا يعتق عليه اتفاقاً، وكذا المَحْرَمَ بطريق المُصَاهَرَةِ كأم الزوجة وبناتها الربيبة. وقيد بالمَحْرَمِ لأن الرحم بلا محرم كابن عمه لا يعتق اتفاقاً. وقال الشافعي: لا يعتق غير قرابة الولاد لأن العتق على الملك ثبت في قرابة الولاد على خلاف القياس لمكان الجزئية، فلا يلحق بها ما هو أنزل منها. وقال مالك: يعتق قرابة الولاد والإخوة والأخوات، لأن العتق على المالك من أقوى صلات المملوك، فيختص هذا بأقرب القرابات وهي الولادة والأخوة. وقال الأوزاعي: يعتق كل ذي رحم ولو لم يكن محرماً.

وبمذهبنا قال أحمد، والحسن البصري، وجابر بن زيد، وعطاء، والشعبي والزهري وحماد، والحكم، والثوري، والثَّعْبِيُّ، والليث. وروي عن عمر وابن مسعود ولا يُعرف لهما مخالف في الصحابة. والدليل: قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ فَهُوَ حُرٌّ». رواه أحمد، وأبو داود، الترمذي، وابن ماجه، والحاكم في «مستدرکه» عن سَمُرَةَ<sup>(١)</sup>. وفي «النهاية» لابن الأثير: وبه قال أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد.

(أَوْ أَعْتَقَ) عطف على مَلَكَ (لَوْجَهُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ لِلصَّنَمِ) لأن العتق صَدَرَ من أهله في محله، فيعتبر وتلغو تسمية جهته، (أَوْ أَعْتَقَ) حال كونه [٩٨ - أ] (مُكْرَهًا أَوْ سَكْرَانًا) في الأصح لوجود ركن العتق من الأهل في المحل، كما في

(١) حُرِفَتْ فِي المَطْبُوعِ إِلَى «ضَمْرَةَ»، والتصويب من المخطوط. وسنن أبي داود ٢٥٩/٤ - ٢٦٠.

كتاب العتق (٢٨)، باب فيمن ملك ذا رحم محرم (٧)، رقم (٣٩٤٩). وسنن الترمذي ٦٤٦/٣،

كتاب الأحكام (١٣)، باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم (٢٨)، رقم (١٣٦٥).

أو أضاف عتقه إلى ملك، أو شرط ووجد، عتق، كعبد لحزبي خرَج إلينا مُسْلِماً.  
والحَمْلُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْمَلِكِ وَالرُّقِّ، وَفِي الْعِتْقِ، وَفُرُوعِهِ، .....

الطلاق. وَخَالَفْنَا فِي الْمَكْرَهِ مَالِكَ وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدَ.

(أو أضاف عتقه إلى ملك) نحو إن ملكتُ عبداً فهو حر وبه قال مالك. وَخَالَفْنَا فِيهِ الشَّافِعِي وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ. (أو) إلى (شرط) نحو: إن قَدِمَ فَلَا نَّ فَأَنْتَ حَرٌّ (وَوُجِدَ) ذَلِكَ الشَّرْطُ (عَتَّقَ) أَي عَلَيْهِ، لِيَكُونَ فِي الْخَبْرِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ: «مَنْ مَلَكَ» وَإِنَّمَا عَتَّقَ فِي التَّعْلِيقِ إِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ، لِأَنَّ الْعِتْقَ إِسْقَاطٌ، فَيَجْرِي فِيهِ التَّعْلِيقُ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ.

(كعبد) أي كعتق عبد (لحزبي خرَج إلينا مسلماً) لما روى أبو داود في الجهاد، والترمذي في المناقب وقال: حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث ربي بن خراش - بكسر المهملة والمعجمة - عن علي قال: خرج عُبْدَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ الصَّلْحِ، فَقَالَ مَوَالِيَهُمْ: يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ مَا خَرَجُوا إِلَيْكَ رَغْبَةً فِي دِينِكَ، وَإِنَّمَا خَرَجُوا هَرَباً مِنَ الرُّقِّ، فَقَالَ نَاسٌ: صَدَقُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَدَّهُمْ إِلَيْهِمْ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «مَا أَرَاكُمْ تَنْتَهَوْنَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مَنْ يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ عَلَى هَذَا». وَأَبَى أَنْ يَرُدَّهُمْ وَقَالَ: «هُمْ عَتَقَاءُ اللَّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى».

وروى عبد الرزاق في «مصنفه» في الجهاد عن مَعْمَرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ التُّهَيْدِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَاصِرُ أَهْلِ الطَّائِفِ بِثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ عَبْدًا، فَأَعْتَقَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَهَمَّ الَّذِينَ يَقَالُ لَهُمْ: الْعُتْقَاءُ. وَأَبُو بَكْرَةَ اسْمُهُ: نُفَيْعٌ، كُنِّيَ بِأَبِي بَكْرَةَ لِأَنَّهُ نَزَلَ بِكْرَةَ النَّهَارِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ نَزَلَ بِبَكْرَةَ.

(والحَمْلُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ) وَلَا يَنْعَكُسُ حُكْمُهُ (فِي الْمَلِكِ) وَهُوَ تَمَكُّنُ الشَّخْصِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ، (و) فِي (الرُّقِّ) وَهُوَ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى جِزَاءَ الْإِسْتِنْكَافِ عَنِ طَاعَةِ الْحَقِّ، (وَفِي الْعِتْقِ) (و) فِي (فُرُوعِهِ) أَي فُرُوعِ الْعِتْقِ وَهِيَ: الْكِتَابَةُ، وَأُمُومِيَّةُ الْوَلَدِ، وَالتَّدْبِيرُ، لِأَنَّ الْحَمْلَ وَإِنْ كَانَ مَخْلُوقًا مِنْ مَاءِ أُمِّهِ وَأَبِيهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ مَاءٍ ذَافِقٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنَّ كَوْنَ هَذِهِ أُمَّهُ يَقِينِي فِي الْجَمَلَةِ، دُونَ كَوْنِ هَذَا أَبَاهُ. وَمِنْ هُنَا لَمَّا سَمِعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> قَالَ: «لَمَعْرِفَتِي بِمُحَمَّدٍ ﷺ أَشَدَّ مِنْ مَعْرِفَتِي بِابْنِي.

(١) سورة الطارق، الآية: (٦ - ٧).

(٢) سورة البقرة، الآية: (١٤٦).

إِلَّا أَنْ وَلَدَ الْأُمَّةَ مِنْ مَوْلَاهَا حُرًّا.

### فَصْلٌ فِي عِتْقِ الْبَعْضِ وَغَيْرِهِ

إِنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ صَحَّ، وَسَعَى فِيمَا بَقِيَ، وَهُوَ كَالْمَكَاتِبِ بِإِلَّا رَدُّ إِلَى الرِّقِّ لَوْ عَجَزَ.

وَقَالَا: عَتَقَ كُلُّهُ.

قال عمر: كيف ذلك، فقال: أشهد أنه رسول الله ﷺ حق من الله تعالى، وقد نعتَه في كتابنا، ولا أدري ما تصنع النساء، فقال عمر: وفقك الله فقد صدقت.

ولهذا المعنى يثبت نسب ولد الزنا والملاعنة من أمه دون أبيه، فكان ماء الأم أولى بالاعتبار. ومذهب الشافعي أن المُدْبِرَةَ إذا ولدت من نكاح أو زنا لا يصير ولدها مدبِّراً، [٩٨ - ب] وإن الحامل إذا دُبِّرَت صار ولدها مدبِّراً. وعن أحمد وجابر بن زيد، وعطاء: لا يتبعها ولدها في التدبير، حتى لا يُعْتَقَ بموت سيدها. واعتبروه بالتعليق بدخول الدار، وللجمهور القياس على تبعيته لأم الولد.

(إِلَّا أَنْ وَلَدَ الْأُمَّةَ مِنْ مَوْلَاهَا حُرًّا) لأنه مخلوق من مائه فيعتق عليه، ولا يعارضها ماء الأمة، لأن ماءها مملوك له، بخلاف أمة الغير، لأن ماءها مسلوب لسيدها، فتحققت المعارضة فرجحنا جانبها بما تقدم. والزواج قد رضي بريق ولدها حيث أقدم على نكاح الأمة بعلمه به، بخلاف ولد المغرور<sup>(١)</sup>، لأن الوالد لم يرض به. ولو تزوج هاشمي أمة فأتت بولد فهو رقيق تبعاً لأمه، هاشمي تبعاً لأبيه، لأن النسب للتعريف، وحال الرجال مكشوفة دون النساء.

### فَصْلٌ فِي عِتْقِ الْبَعْضِ وَغَيْرِهِ

(إِنْ أَعْتَقَ) مولى (بعض عبده) سواء عتق ذلك البعض بأن قال: رُبُّكَ حُرٌّ، أو أبهمه بأن قال: بعضك حر (صَحَّ) عند أبي حنيفة، ولزم المولى تفسير المجهول بأنه: نصفه، أو ثلثه، أو نحوه (وسعى) العبد لمولاه (فيما بقي) لأن مالية بعضه احتسبت عنده، فيسعى لثقت رقبته. والاستسعاء: أن يؤجره ويأخذ قيمة ما بقي من أجرته، (وهو كالمكاتب) في أنه لا يجوز بيعه ولا هبته. ويخرج إلى العتق بسعايته، إلا أنه (بإلا رد) إلى الرِّقِّ لَوْ عَجَزَ).

(وَقَالَا:) إن أعتق بعض عبده (عتق كله) ولا يستسعيه، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وقتادة، والثوري، والشعبي. وعلى هذا الخلاف تدبير البعض، لأنه

(١) ولد المغرور: هو ما إذا تزوج حرٌّ امرأة على أنها حرة فإذا هي أمة، فأولاده منها أحرار وعليه قيمتهم

ولر أعتقَ شريكَ حَظَّهُ أعتقَ الآخرَ، أو استسعاها، أو صَمِنَ المُعتِقَ قِيمَةَ حَظِّهِ لا مُعِيراً. والوَلَاءُ لهما إن أعتقَ أو استسعى، وللمعتقِ إن صَمِنَهُ وَرَجَعَ به على العَبْدِ. قالوا: له ضمانته غنياً، والسَّعَايَةُ فقيراً فقط، والوَلَاءُ للمعتقِ في الوجهين.

نوع من الإعتاق.

لهم أن مُوجبَ الإعتاقِ إزالةُ الرُّوقِ، وهو لا يتجزأُ باتفاق، وكذا إزالته فصار كالطلاق، والاستيلاد، والعفو عن القصاص.

ولأبي حنيفة وهو قول الحسن البصري، والمَرْزُوي عن علي: أن موجبَ الإعتاقِ إزالةُ الملكِ، والملكُ يتجزأُ ثبوتاً كسواءِ نصفِ عبدٍ، وزوالاً كبيعِهِ. وأما نفسُ الإعتاقِ فلا يتجزأُ بالاتفاق.

(ولو أعتقَ شريكَ حَظِّهِ) أي نصيبِهِ (أعتقَ الآخرَ) حظه إن شاء لقيام ملكه (أو استسعاها) أي العبد، لاحتباس ماليته عنده أو دَبَّرَهُ، لأن التدبير نوعُ عتقٍ، أو كاتبه، لأن الكتابة استسعاء. (أو صَمِنَ المُعتِقَ) حال كونه موسراً (قِيمَةَ حَظِّهِ) أي حظ الآخر يوم العتق، لأنه جنى على نصيبه بما مَنَعَهُ من التصرف فيه، بما عدا الإعتاقَ وتوابعه (لا معيراً) أي لا يضمن المعتق حال كونه معسراً، بل إن شاء الآخر أعتق لبقاء ملكه، وإن شاء استسعى لاحتباس ماليته عند العبد، وله ولاء نصيبه لوجود عتقِهِ من جهته. ويعتبر اليسار يوم الإعتاق، وهو: أن يملكَ قيمة نصيب الآخر خارجاً عن المشغول بحاجته الأصلية.

(والوَلَاءُ لهما) أي للمعتقِ وللآخر (إن أعتقَ) الآخر (أو استسعى) لصدور العتق من جهتهما (وللمعتقِ) وحده [٩٩ - أ] (إن صَمِنَهُ) الآخر لصدور العتق كله من جهته، لأنه ملك نصيب الآخر بأداء صَمَانِهِ (وَرَجَعَ) المعتقُ (به) أي بما ضمنه (على العبد) لقيامه بأداء الضمان مَقَامَ الآخر، وقد كان للآخر الاستسعاء (وقالوا: له) أي للآخر (ضمانه) أي تضمين المعتق حال كونه (غنياً) [من غير رجوع على العبد] (والسَّعَايَةُ) حال كونه (فقيراً فقط) [أي وليس له السعاية حال كونه غنياً]<sup>(١)</sup> (والوَلَاءُ للمعتقِ في الوجهين) لحصول عتق العبد كله من جهته.

ومبنى هذا الخلاف على أصلين:

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

ومن مَلَكَ ابْنَهُ مَعَ آخَرَ عَتَقَ حِصَّتَهُ وَلَمْ يَضْمَنْ. وَقَالَا: ضَمَنْ غَنِيًّا إِلَّا فِي الْإِرْثِ. وَإِنْ قَالَ لِعَبْدَيْهِ: أَحَدَكُمَا حُرٌّ، فَخَرَجَ وَاحِدٌ وَدَخَلَ ثَالِثٌ، فَأَعَادَ وَمَاتَ بِلَا بَيَانٍ، عَتَقَ مِمَّنْ ثَبَتَ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِهِ، وَمِنْ كُلِّ مَنْ غَيْرِهِ نِصْفُهُ. ....

أحدهما: أن الحرية تثبت في الكل بعق بعضه عندهما، ولا تثبت عنده وقد بيناه فيما قدمنا.

وثانيهما: أن يَسَارَ المَعْتِقِ لَا يَمْنَعُ الشُّعَايَةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيَمْنَعُهَا عِنْدَهُمَا، لَمَا رَوَى أَصْحَابُ الْكُتُبِ السِّتَةَ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَزْرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شَيْئًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتُشْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ قِسْمٌ، وَالْقِسْمَةُ تَنَافِي الشَّرِكَةَ فِي الْإِعْتِاقِ.

ولأبي حنيفة: أن مالية نصيبه احتسبت عند العبد، فله أن يُضْمَنَهُ، غير أن العبد فقير فيسعى.

(ومن مَلَكَ ابْنَهُ مَعَ) مالك (آخر) بشراء، أو هبة، أو صدقة، أو وصية، أو إرث. وصورته: أن تموت امرأة ولها عبد، وهو ابن زوجها ويرثها أخوها وزوجها (عتق حصته) أي زال ملكه عنها (ولم يضمن) لشريكه سواء علم الشريك أنه ابنه أو لم يعلم، لأن هذا ضمان إفساد في ظاهر الرواية، فيدار الحكم على سببه.

(وقالا: ضمن) الأب حال كونه (غنياً) وسعى الابن حال كونه فقيراً (إلا في الإرث) (١) فإن الأب لا يضمن باتفاقهم (وإن قال لعبديه) في صحته: (أحدكما حر، فخرج واحد) منهما (ودخل ثالث فأعاد) أي كرره وقال: أحدكما حر (ومات) المولى (بلا بيان) لمراده (عتق ممن ثبت) وأعيد عليه القول (ثلاثة أرباعه، ومن كل من غيره) وهو الذي خرج والذي دخل (نصفه) لأن الإيجاب الأول دائر بين الخارج والثابت، فيتنصف بينهما، والإيجاب الثاني دائر بين الثابت والداخل، فيتنصف بينهما، لكن النصف الذي أصاب الثابت شائع فيه، فما أصاب النصف الذي عتق بالإيجاب الأول لغا، وما أصاب النصف الفارغ وهو الربع بقي، فيعتق ثلاثة أرباعه ونصف كل من الداخل والخارج.

(١) جاء في هامش المخطوط: صورته: امرأة ماتت ولها عبد - هو ابن زوجها - فتركت الزوج والأخ، فورث الأب نصف ابنه، فعق عليه، لا يضمن حصة أخيها اتفاقاً، لأن الإرث ضروري لا اختياري للأب في ثبوته.



وعند محمد: عَتَقَ رُبْعَ مَنْ دَخَلَ.

وإن قال في — مرضيه ولم يُجز وارث —: جعل كل عبد سبعة وعتق ممن ثبت ثلاثة، ومن كل من غيره سهمان. وعند محمد: جعل كل ستة وعتق ممن خرج سهمان، وممن ثبت ثلاثة، وممن دخل سهم، وسعى كل في الباقي.

(وعند محمد عَتَقَ رُبْعَ مَنْ دَخَلَ) لأن الإيجاب الثاني لما أوجب عَتَقَ الرُّبْعَ من الثابت أوجه من الداخل، لأنه متنصف بينهما.

وأجيب بأن في الثابت مانعاً من عتق النصف بالإيجاب الثاني، ولا مانع في الداخل.

والحاصل: أن الثابت يَعْتَقُ منه ثلاثة أرباعه باتفاق، والخارج يعتق منه نصفه باتفاق [٩٩ - ب]، والداخل يعتق منه نصفه عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ورُبعه عند محمد.

(وإن قال) ذلك (في مرضيه) ومات بلا بيان (ولم يُجز وارث) ولا مال سوى العبيد الثلاثة وقيمتهم متساوية (جعل كل عبد سبعة) من الأسهم متساوية عند أبي حنيفة وأبي يوسف، كسهام العتق عندهما ليصير المجموع أحداً وعشرين، فيستقيم الثلث والثلاثان لأن العتق في المرض وصية وهي من الثلث (وعتق ممن ثبت ثلاثة) أسهم (ومن كل من غيره سهمان، وعند محمد جعل كل) من العبد (سبعة) كسهام العتق عنده، ليصير المجموع ثمانية عشر فيستقيم الثلث والثلاثان (وعتق ممن خرج سهمان، وممن ثبت ثلاثة، وممن دخل سهم وسعى كل) من الثابت وغيره في كل من مسألتي الصحة والمرض (في الباقي) منه باتفاق.

ولو أعتق عبيده الثلاثة في مرض موته وليس له مال غيرهم عتق من كل منهم ثلثه، وسعى في ثلثيه من قيمته للورثة إذا لم يجيزوه، لأنهم لما اشتركوا في سببه بإيقاعه عليهم، لم يُجز حِزْمَانِ بعضهم، بل يُوزَعُ بينهم بالسوية ولا يُقرع بينهم عندنا كما قال مالك والشافعي. واحتجوا بحديث عمران بن حصين: «أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فدعاهم رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة». رواه الجماعة إلا البخاري. وهذا الحديث صحيح لكن علماءنا لم يقبلوه لانقطاعه باطناً. وقد عُلم أن ما صح سنده جاز أن يضعف بعله قاذحة. ومن العلل: مخالفة الكتاب والسنة المشهورة، وكذا مخالفة العادة القاضية بخلافه.

والوطء والموت بيان في طلاق مُبِهِم، كبيع وموت، وتدبير، واستيلاء وهبة،  
 وصدقة مُسَلَّمَتَيْن في عتق مُبِهِم.....

قالوا: وهذا الحديث يخالف نص القرآن بتحريم الميسر، فإنه من جنسه، لأن  
 حاصله تعليق المملك أو الاستحقاق بالحظر، والقُرْعَة من هذا القبيل، لأنها توجب  
 استحقاق العتق إن ظهر كذا، وعدمه إن ظهر كذا. وأما قضاء العادة بخلافه، فإنها  
 قاضية بنفي أن واحداً يملك ستة أعبد ولا يملك غيرهم من درهم، ولا ثوب، ولا فأس،  
 ولا دابة، ولا دار يسكنها، ولا شيء قليل ولا كثير.

فوجب زد هذه الرواية لهذه العلة الباطنة، ولذا أجمع على عدم الإقراع عند  
 تعارض البيتين ليعمل بأحدهما، وعلى عدمه أيضاً عند الخبرين. ونحن لا ننفي شرعية  
 القُرْعَة في الجملة، بل نثبتها شرعاً لتطبيب الفؤاد، ودفع الضغائن والأحقاد، ودفع  
 التنازع المنجر إلى الفساد فيما بين العباد. كما أقرع ﷺ [١٠٠ - أ] بين نسائه ليسافر  
 بمن خرجت قُرْعَتها نفياً لاتهم تخصيص<sup>(١)</sup> بَعْضِهِنَّ على بعض.

والحاصل: أنها إنما تستعمل في المواضع التي يجوز تركها فيها، فإما أن يتعرف  
 بها الاستحقاق بعد اشتراكهم في سببه [فأولى منه ظاهر التوزيع، لأن القرعة قد تؤدي  
 إلى جُزْمان المستحق بالكلية]<sup>(٢)</sup> فإن العتق إذا كان شائعاً فيهم، يقع في كل منهم منه  
 شيء، فإذا جمع الكل في واحد فقد حُرِمَ الآخر بَعْضَ حَقِّه. هذا زبدة كلام بعض  
 المحققين، والله تعالى أعلم بحقائق اليقين.

(والوطء والموت بيان في طلاق مُبِهِم) كما إذا قال الرجل لامرأته: إذا جاء  
 غد فإحداكما طالق، فوطء إحداهما أو ماتت، ثم جاء الغد، فإن غير الموطوءة وغير  
 الميتة تتعين للطلاق. أما كون الوطاء بياناً في الطلاق المبهم، فلما سيأتي. وأما كون  
 الموت بياناً فيه، فلأن الميتة لم تبق بالموت محلاً للطلاق، فتتعين الأخرى له.

(كبيع) أي كما يكون البيان ببيع صحيح، أو فاسد مع القبض، أو بشرط الخيار  
 (وموت، وتدبير، واستيلاء، وهبة، وصدقة مُسَلَّمَتَيْن) أي مقبوضتين (في عتق  
 مُبِهِم) حتى لو قال لأمتيه: إحداكما حرة، أو قال: إذا جاء غد فإحداكما حرة، ثم  
 حصل في إحداهما واحد من هذه الأشياء، فإن التي لم يحصل فيها ذلك تتعين للعتق.  
 أما الموت فلأنه أخرج محله عن أن يكون محلاً للعتق، فتتعين الأخرى له. وأما البيع

(١) عبارة المطبوع: «فرعتها لأنها تخصص...». والمثبت من المخطوط.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

دون وطءٍ فيه.

والشهادةُ بالعتقِ المُبهمِ باطلةٌ، لا الطلاقِ المُبهمِ

### فَضْلٌ فِي الْحَلْفِ بِالْعِتْقِ وَبِهِ عَلَى مَالٍ

وَيَعْتَقُ بـ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَكُلُّ عَبْدٍ لِي يَوْمئِذٍ حَرٌّ، مَنْ لَه حِينَ دَخَلَ، مَلِكُهُ  
وَقْتُ الْحَلْفِ أَوْ لَا، وَبِلا «يَوْمئِذٍ».....

وباقِي التصرفات فلأن نفاذها يستلزم قيام ملك اليمين، فصار كما لو صرح بأنها المملوكة (دون وطء فيه) أي ليس الوطاء في العتق المبهمة بياناً، وهذا عند أبي حنيفة، وبه قال أحمد.

وقال أبو يوسف ومحمد: يكون بياناً في العتق المبهمة، كالطلاق، وبه قال الشافعي ومالك في رواية.

(والشهادة) على أحد (بالعتق المبهمة) أي بأنه أعتق أحد عبديه أو أمتيه في صحته (باطلة) أي مردودة وهذا عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: مقبولة، وبه قال مالك والشافعي وأحمد. قيد بالعتق المبهمة، لأن الشهادة بالعتق المعين مقبولة باتفاق. وقيدنا المبهمة بكونه في الصحة، لأنه لو شهد أنه أعتق أحد عبديه في مرض موته يقبل استحساناً، لأن العتق في مرض الموت وصية، ولأن عتق المبهمة في المرض يشيع فيهما بالموت حتى يعتق من كل واحد منهما نصفه، فيكون كل واحد خصماً (لا الطلاق المبهمة) أي لا يبطل الشهادة على رجل بأنه طلق إحدى نسائه، بل يُجبر على تعيين إحداهن باتفاق. والله أعلم.

### فَضْلٌ فِي الْحَلْفِ بِالْعِتْقِ وَبِهِ عَلَى مَالٍ [١٠٠ - ب]

(وَيَعْتَقُ بـ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ) ونحوه (فَكُلُّ عَبْدٍ لِي يَوْمئِذٍ حَرٌّ، مَنْ تَعَيَّنَ هُوَ لَهُ حِينَ دَخَلَ) الدار ولو ليلاً سواء (ملكه وقت الحلف أو لا) كما تَطَلَّقَ: بـ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ، فَكُلُّ امْرَأَةٍ لِي حَيْثُذِ طَالِقٌ، مَنْ هِيَ امْرَأَتُهُ حِينَ دَخَلَ الدَّارَ، سَوَاءَ كَانَتْ امْرَأَتُهُ وَقْتُ الْحَلْفِ أَوْ لَا. وهو قول مالك ورواية عن أحمد في العتق دون الطلاق، لأن الشرع مُتَشَوِّفٌ للعتق، ولذا حرَّضَ عليه دون الطلاق، فَإِنَّهُ مَبْغُوضٌ لَهُ.

ولنا أن المعتبر قيام الملك وقت الدخول، لأن معنى «يَوْمئِذٍ» يوم إذ دخلت الدار، فحذف منه [الفعل وِعَوضٌ مِنْهُ] (١) التنوين. (وبلا يَوْمئِذٍ) بأن قال: إِنْ دَخَلْتُ

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

مَنْ لَهُ وَقْتُ حَلِيفِهِ فَقَطْ، لَا الْحَمْلُ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي ذَكَرْتُ حُرّاً.

وَمَنْ أَعْتَقَ عَلَى مَالٍ أَوْ بِهِ، فَقَبِلَ، وَعَتَقَ، وَالْمَالُ دَيْنٌ عَلَيْهِ.

وَالْمُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِالْأَدَاءِ مَأْذُونٌ، إِنْ أَدَّى عَتَقَ، لَا مَكَاتِبٌ. ....

الدار فكل عبد لي أو أمليكه حر، يعتق (مَنْ) هو (له وقت حليفه فقط) أي، ولا يعتق من هو له بعد الحليف، لأن قوله: أمليكه للحال، وكذا كل مملوك لي، لأن اللام للاختصاص، وهو مملوك له في الحال. وإلا لكان هو وغيره سواء، فيكون الجزاء عتق مَنْ هو في ملكه في الحال، إلا أنه لما دخل الشرط عليه تأخر إلى وجود الشرط.

(لا الحمل) أي لا يعتق حمل الأمة الذكر (بكل مملوك لي ذكرٌ حرٌّ سواء ولد لستة أشهر من وقت القول أو لأقل منها. قيد بالذكر لأن المالك لو لم يذكره تعتق الأم، فيعتق الولد تبعاً لها (وَمَنْ أَعْتَقَ) بصيغة المفعول (على مال) مثل أن يقول سيّد لعبده: أنت حر على ألف (أو) أعتق (به) أي بمال، مثل أن يقول: أنت حرٌّ بألف (فَقَبِلَ) العبد (عَتَقَ) ولزمه المال، لأن هذا معاوضة، فيثبت حكمها بالقَبُولِ للحال<sup>(١)</sup>، كما في البيع والنكاح (والمال دَيْنٌ عليه) يصح به الكفالة، لأنه يسعى فيه وهو حر، بخلاف بدل الكتابة، حيث لا تصح به الكفالة، لأنه يسعى فيه وهو عبدٌ والمولى لا يستوجب على عبده ديناً.

(والمُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِالْأَدَاءِ) بأن قال له سيده: إن أديت إليّ كذا، فأنت حرٌّ (مأذون) له في التجارة، لأنه لا يتمكن من الأداء إلا بالاكْتِسَابِ، وهو: إما بالشُّحْدِ<sup>(٢)</sup> أو بالتجارة، ويمتنع أن يراد الشُّحَادَةُ والتكدي للخصاسة<sup>(٣)</sup>، فيتعين التجارة للنفاة (إن أدى عَتَقَ) لوجود الشرط.

(لا مكاتبٌ) أي ليس المعلق عتقه بالأداء مكاتباً، ولهذا لو مات وترك وفاءً، كان المال لمولاه ولا يؤدى عنه. ولو مات المولى فالعبدُ رقيقٌ يُورَثُ عنه مع ما في يده من أكسابه. ولو كانت أمة فولدت ثم أدت لم يعتق ولدها. ولو حط المال أو أبرأ المولى لم يعتق. ولو كان مكاتباً لكان الحكم على العكس. واعلم أنه لا يقتصر في قوله «إذا أديت» على المجلس، لأن «إذا» تستعمل للوقت بمنزلة «متى» ويقتصر عليه في قوله: إن أديت، في ظاهر الرواية.

(١) وفي المطبوع: «للمال» بدل «للحال».

(٢) حرفت في المطبوع إلى: «بالشحنة»، والمخطوط إلى: «بالشحذة».

(٣) عبارة المطبوع: «أن يراد الشحادة للخصاسة».

وفي أنت حرّ بعد موتي بألف، إن قَبِلَ بعد موته وأعتقه الوارث، عَتَقَ، وإلا لا.  
 وإن حرّره على خدمته سنة، عَتَقَ. ويخدمه سنة، فإن مات قَبْلَها يجب قيمته.  
 وعند محمد: قيمة خدمته.

### فصل في التدبير والاستيلاء

مَنْ أعتقَ بعد موته مطلقاً، أو إلى مدة غَلَبَ موته قَبْلَها:

مُدَبَّرٌ لا يُباعُ ولا يُوهبُ،

(وفي أنت حرّ بعد موتي بألف) أو على ألف (إن قَبِلَ العبدُ (بعد موته) أي موت مولاه (وأعتقه الوارث) أو الوصي، أو القاضي [١٠١ - أ] (عَتَقَ وإلا لا) أي وإن لم يقبل العبدُ بعد موت مولاه، بل قَبِلَ قَبْلَها، أو قَبِلَ بعده ولم يُعتقه الوارث، ولا الوصي، ولا القاضي: لم يعتق.

(وإن حرره) مولاه (على خدمته) أي على أن يخدمه (سنة) مثل أن يقول: أنت حرّ على أن تخدمني سنة، فقبل (عَتَقَ) لأن هذا عَتَقَ على عوض، والعَتَقَ على عوض يقع بالقَبُولِ قبل الأداء (ويخدمه سنة) قيده بعلى، لأنه لو قال: إن خدمتني سنة، لا يعتق إلا بعد خدمة سنة، حتى لو خَدَمَهُ أقل منها أو أعطاه مالا عن خَدَمَتِهِ لا يعتق. وكذا لو قال: إن خدمتني وأولادي سنة، فمات بعض أولاده لا يعتق. والفرقُ أن كلمة «إن» للتعليق، و«على» للمعاوضة.

(فإن مات) مولاه، أو مات هو (قَبْلَها) أي قبل الخدْمَةِ (يجب قيمته) عند أبي حنيفة وأبي يوسف (وعند محمد): يجبُ (قيمة خدمته)<sup>(١)</sup>.

### فصل في التدبير والاستيلاء

(مَنْ أعتقَ) بصيغة المجهول، و«مَنْ» نكرة مؤصوفة مبتدأ (بعد موته) أي موت سيده (مطلقاً) كأن قال له: أنت حرّ بعد موتي (أو) مقيداً (إلى مدة غَلَبَ موته) أي موت سيده (قَبْلَها) كأن مَثَّ إلى بقية سنة، فأنت حر، ومثل المولى لا يعيش إليها غالباً (مُدَبَّرٌ) خبر المبتدأ (لا يُباعُ ولا يُوهبُ) ولا يخرج عن ملك مولاه إلا إلى الحرّية. وبه

(١) لمحمد رحمه الله أنه معاوضة المال بما ليس بمال، لأن نفس العبد ليست بمال في حقه، إذ لا يملك نفسه. ولهما أنه معاوضة مال بمال، لأن العبد مال في حق المولى، وكذا المنافع مال بإيراد العقد عليها. انتهى من حاشية إلياس الرومي على النقاية ٧١٢/١.

قال مالك.

وقال الشافعي وأحمد وداود: يُباع عند الحاجة، وكذا يُوهب ويُتصدق به. لما رواه الشيخان من حديث عمرو بن دينار عن جابر: أن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دُبر - لم يكن له مالٌ غيره - فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «مَن يشتريه مني؟»، فاشتراه نُعيم بن عبد الله بِثمان مئة درهم، فدفعتها إليه. وأخرجه النسائي وقال فيه: وكان محتاجاً، كان عليه دين، فباعه النبي ﷺ وقال: «اقض بها دينك». ولحديث جابر هذا ألفاظ كثيرة. وروى أبو حنيفة بسنده: أن النبي ﷺ باع المُدبّر.

ولنا أن قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(١)</sup>، وما روى الدارقطني من حديث عبدة ابن حسان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «المُدبّر لا يُباع ولا يُوهب، وهو حر من ثلث المال». وقد رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر من قوله، وهو الصحيح لثقة حماد وضعف عبدة.

والحاصل: أنه ضَعْفُ رَفْعِهِ وَضُحْحُ وَقْفِهِ، فعلى تقدير الرفع لا إشكال، وعلى تقدير الوقف فقول الصحابي حينئذ لا يعارضه النص البتة<sup>(٢)</sup>، لأنه واقعةٌ حالٍ لا عموم لها، وإنما يعارضه أن لو قال رسول الله ﷺ: يباع المُدبّر. فإن قلنا بوجوب تقليديه فظاهر، وأما عند عدم تقليده يجب أن يحمل [١٠١ - ب] على السماع، لأن منعه بيعه مع بقاء الرِّق على خلاف القياس، فيحمل على السماع، فيطل ما قيل: حديث ابن عمر لا يصلح لمعارضة حديث جابر. وأما قول صاحب «الهداية» أن الحديث عن رسول الله ﷺ: «المُدبّر: لا يُباع، ولا يُوهب، ولا يُورث وهو حر من الثلث»، فقوله: «ولا يُورث» غير معروف.

وأجيب عن حديث جابر بجوابين:

أحدهما: أنه حكايةٌ فَعْلٌ، فلا عموم له، فيكون مَحْمُولاً على المُدبّر المقيد، وهو يجوز بيعه عندنا، إلا إن بيئوا أنه كان مديراً مطلقاً، وهم لا يقدر على ذلك. وكونه لم يكن له مالٌ غيره ليس بعلة لجواز بيعه، لأن المذهب عندنا: أنه يسعى في قيمته، لما روى عبد الرزاق في «مصنفه» عن زياد الأعرج عن النبي ﷺ في رجل أعتق عبده عند الموت وترك ديناً، وليس له مالٌ قال: «يُشْتَمَعِي فِي قِيمَتِهِ». ثم روى

(١) سورة المائدة، الآية: (١).

(٢) حرفت في المطبوع إلى: «السنة».

و يُسْتَخْدَمُ وَيُسْتَأْجَرُ، وَالْمُدَبِّرَةُ تُوْطَأُ وَتُنْكَحُ. وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ، وَسَعَى فِيمَا زَادَ. وَإِنْ اسْتَفْرَقَ الْمَدْبِرُ دَيْنَهُ، فَفِي كُلِّهِ.

عن علي نحوه سواء. والمُرْسَل يشده هذا الموقوف ويعضدّه.

وثانيهما: أنه محمولٌ على بيع الخِذْمَةِ والمنفعة دون الرقبة. لما روى الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم عن أبي جعفر قال: ذُكِرَ عنده أن عطاءً وطاوساً يقولان عن جابر في الذي أعتقه مولاة في عهد رسول الله ﷺ: كان أعتقه عن دُبر، فأمره أن يبيع ويقضي دينه، فباعه بثمان مئة درهم. قال أبو جعفر: سمعت الحديث من جابر إنما أُذِنَ في بيع خِذْمَتِهِ. انتهى. قال الدارقطني: وأبو جعفر هذا وإن كان من الثقات إلا أن حديثه مرسل. والجواب عليه<sup>(١)</sup>: أن المرسل حجة عند الجمهور، وهو كفاية في بيان المعنى اتفاقاً كما لا يخفى.

فإن قيل: عبد الغفار يُرمَى بالكذب وكان من غلاة الشيعة. أجيب بأن ابن القطان قال في كتابه: إنه مرسل صحيح، لأنه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي<sup>(٢)</sup> عن أبي جعفر وهو ثقة.

(و) المدبِّر (يُسْتَخْدَمُ وَيُسْتَأْجَرُ وَالْمُدَبِّرَةُ) زيادة على ذلك (تُوْطَأُ) وقال الزهري ومالك في رواية: لا توطأ. وقال الأوزاعي: إن كان لا يطأها قبل التدبير لا يطأها بعده (وتنكح) لأن ملك المولى ثابت له، وبه تستفاد هذه التصرفات من غير إبطال حق العبد. وولد المدبِّرة مدبِّر، على ذلك نُقِلَ إجماع الصحابة كذا في «الهداية».

(وإن مات سيده) عَتَقَ (من ثلث ماله) أي مال سيده من التركة يوم موته فإن كان الثلث مساوياً لقيمته أو أزيد منها، عَتَقَ المدبِّرُ كله. وإن كان أنقص منها عَتَقَ منه بحسابه، أي بقدر ثلث التركة مَجَاناً (وسعى فيما زاد) أي على ما اعتق منه، وهو ما بقي من قيمته مدبراً. أما عَتَقَ المدبِّرُ من الثلث فلحديث ابن عمر السابق. وأما سعيه فيما زاد على ما عتق منه، فلأن المدبر كالموصى [١٠٢ - أ] إليه، وهو لا يتسكّم له شيء إلا إذا سلّم للورثة ضِعْفَهُ.

(وإن استفرق المدبِّرُ دَيْنَهُ) أي دين مولاة (ففي كله) أي في جميع قيمته

(١) في المخطوط: «عنه» بدل «عليه».

(٢) حُرِفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى: «العذرمي» وفي المخطوط إلى: «الوزي»، والتصويب من «تقريب التهذيب» ص ٣٦٣، رقم (٤١٨٤).

وإن قال: إن ميتٌ في مرضي هذا، صح بيعه، وإن وُجد الشرط عتق، كالمُدبِّر. وأمةٌ ولدت من سيدها فادَّعى، أو من زوج فملكها أمٌ ولده، وحكمها كالمُدبِّرة،

يسعى، لأن الدَّين مقدَّم على التبرع، ولا يمكن نقضُ العتق حقيقةً، فيجب نقضه معنيً برُدِّ قيمته فيسعى في قيمته (وإن قال: إن ميتٌ في مرضي هذا) أو في سفري هذا، أو في هذا الشهر، أو في هذه السنة، أو إلى عشر سنين (صح بيعه) وما يوجب انتقاله عن ملك مولاه قبل وجود الشرط، لأن الموتَ على تلك الحالة لَمَّا لم يكن كائناً لا محالةً، لم ينعقد السبب للحال، فبقي كسائر التعليقات، (وإن وُجد الشرط) وهو موت المولى على الوصف الذي ذكره لانعقاد السبب مآلاً (عتق) من الثلث (كالمُدبِّر) اتفاقاً.

(وأمةٌ ولدت من سيدها) مبتدأ موصوف (فادَّعى) سيدها ولدها (أو من زوج فملكها) زوجها (أمٌ ولده) خبر المبتدأ، وأم الولد يَصْدُقُ لغةً على الزوجة وغيرها ممن لها ولد. وعرفاً يختص بالأمة التي يثبتُ نسبٌ ولدها من مولاه. وقال مالك والشافعي: لا تصير الأمة أم وليدٍ إذا ملكها زوجها بعد ما ولدت منه بِرِقٍّ (وحكمها) عند الجمهور (كالمُدبِّرة) فيما سبق.

وقال بشر المريسي وداود الأصفهاني: يجوز بيعها ولا تعتق بموت مولاه، لما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جابر: «بَغْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرٌ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ فَاثْتَمِينَا». وقال ربيعة بتعجيل عتقها، لما روى ابن ماجه والحاكم في «مستدرکه» - وسكت عنه - من حديث عكرمة عن ابن عباس قال: ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ فقال: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا». وقال ابن القطان في كتابه: وقد روي بإسناد جيد عن ابن عباس قال: لما ولدت مارية إبراهيم، قال رسول الله ﷺ: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا».

واستدل الجمهور بما روى أبو داود من حديث سلامة بنت معقل امرأة من خارجة قيس غَيَّلان قالت: قدم بي عمي في الجاهلية فباعني من الحُبَابِ بن عمرو، فولدت له عبد الرحمن، ثم هلك فقالت امرأته: والله الآن تباعين في دينه، فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَلِيَّ الْحُبَابِ؟» فقيل: أخوه أبو اليسر كعب بن عمرو، فبعث إليه فقال: «أَعْتَقُوهَا فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِرِقِي قَدِيمِ عَلِيٍّ، فَأْتُونِي أَعْوِضْكُمْ». قالت: فأعتقوني، فقدم على رسول الله ﷺ رقيق، فعوضهم غلاماً.



إلا أنها تعتق عند موته من كل ما له ولم تشع لدينه.

وبما روى مالك في «الموطأ» عن عمر أنه قال: «أَيُّمَا وَلِيدَةٍ وَكَذَّتْ مِنْ سِيدِهَا فَإِنَّهُ [ب] لَا يَبِيعُهَا، وَلَا يَهْبُهَا، وَيَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا عَاشَ، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ».

وبما رواه ابن ماجه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا أُمَةٍ وَكَذَّتْ مِنْ سِيدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ». ورواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يُخَرِّجْاه. وفي رواية أبي يعلى المَوْصِلِي: «أَيُّمَا أُمَةٍ وَكَذَّتْ مِنْ سِيدِهَا، فَإِنَّهَا حُرَّةٌ إِذَا مَاتَ، إِلَّا أَنْ يَغْتَقَهَا قَبْلَ مَوْتِهِ». وروى الدارقطني عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال: «لَا يُبْعَنَ، وَلَا يُوهَبَنَ، وَلَا يُورَثَنَ، يَسْتَمْتَعُ بِهَا سِيدُهَا مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ».

وأجابوا عن حديث أم إبراهيم بأن ظاهره تَجْيِيزُ الحُرِّية، وهو خلاف الإجماع، فيثبت به حق الحُرِّية إعمالاً للحديث بقدر الإمكان. قال الخطابي: وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>.

ولو جاز بيع أم الولد لبيعت مارية وصار ثمنها صدقة. انتهى. وعن حديث جابر بأنه يحتمل أن رسول الله ﷺ لم يَشْعُرْ ببيعهم إياها، ولا يكون حجة إلا إذا عَلِمَ به وأقرهم عليه، ويُحتمل أن يكون ذلك أول الأمر، ثم نهى عنه رسول الله ﷺ ولم يعلم به أبو بكر لقصر مدة خلافته، واشتغاله بأمر المسلمين من حرب مُسَيِّلِمة وأهل الرِّدَّة، ثم نهى عنه عمر لما بلغه نهى النبي ﷺ عنه. كما قيل في حديث جابر في المتعة الذي رواه «مسلم»: كنا نستمتع بالقبضة من التمرة والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهانا عنه عمر.

ومما يدل على انعقاد الإجماع على عدم بيعهن في أيام عمر ما رواه عبد الرزاق في «مصنفه»: أخبرنا مَعْمَرُ، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة السُّلْمَانِي قال: سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يُبْعَنَ، ثم رأيت بعد أن يُبْعَنَ. قال: فقلت له: رأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك وحدك في الفزقة، قال: فضحك علي كرم الله وجهه.

(إلا أنها) أي أم الولد (تعتق عند موته) أي موت سيدها (من كل ما له ولم تشع لدينه) لما قدمنا من إطلاق رسول الله ﷺ قوله: «أَعْتَقَهَا وَلِذَلِكَ»، وقوله: «فإنها

(١) الجزء الأول من الحديث أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٤٦٣/٢، والجزء الثاني أخرجه مسلم في «صحيحه» ١٣٧٧/٣ - ١٣٧٨، كتاب الجهاد (٣٢)، حكم الفداء (١٥)، رقم (٤٩ - ١٧٥٧).

ولا يثبت نَسَبُ الولد إلا بِدِعْوَةٍ، ثم بلا دِعْوَةٍ، لكن ينتفي الولد بالنَّفْسِي. ....

حرة بعد موته» (ولا يثبت نَسَبُ الولد)<sup>(١)</sup> من سيدها المعترف بوطئها (إلا بدعوة) بكسر الدال على ما هو المشهور، أي بدعوى أن ولدها منه. وبه قال الثوري، والشَّعْبِي، والحسن البصري. وقال مالك والشافعي وأحمد: يثبت نَسَبُهُ إذا أقر بوطئها وإن عَزَلَ عنها، إلا أن يدَّعي أنه استبرأها بعد الوطء بحيضة، لأنه لما ثَبَتَ النسب بعقد<sup>(٢)</sup> النكاح فَلَأَن يثبت بالوطء وهو أكثر إفضاءً أولى.

ولنا ما روى الطحاوي عن ابن عباس [١٠٣ - أ]: أنه كان يأتي جارية، فحملت فقال: ليس مني، إني أتيتها إتياناً لا أريد به الولد - يعني كان يعزل عنها - وعن زيد بن ثابت: أنه كان يطأ جاريةً فارسيةً ويعزل عنها، فجاءت بولد، فأعتق الولد وجلدها. وعنه: أنه قال لها: مِمَّن حملت؟ قالت: منك، قال: كذبت ما وصل إليك ما يكون منه الحمل، ولم يلتزمه زيد مع اعترافه بوطئها.

(ثم) إن جاءت بولدٍ بعد الاعتراف بالأول يثبت نَسَبُهُ (بلا دِعْوَةٍ) لأنه لما ادَّعى الأول تعيين الولد مقصوداً فيها، فصارت فراشاً له، كالمقصود عليها بالنكاح، ولهذا لو أعتقها، أو مات عنها، يلزمها العِدَّة (لكن ينتفي الولد بالنفسي) أي بمجرد نفيه بلا إيقان، لأن فراشها ليس بقوي، ولهذا يملك المولى نقله بالتزويج، بخلاف المنكوحه حيث لا ينتفي ولدها إلا باللعان لتأكد فراشها، ولذا لا يملك الزوج نقلها بالتزويج. وفي «المبسوط»: «إنما يملك السيد نفيه إذا لم يقض القاضي، أو لم يتناول الزمان، لأن قضاء القاضي مُلزم، وتناول الزمان دليل الاعتراف.

واعلم أن هذا كله في القضاء، وأما في الدِّيَانَةِ فإن كان وطئها وحصنتها، أي حفظها عما يوجب رِيْبَةَ الزنا ولم يعزل عنها لَزَمَهُ أن يعترف به ويدَّعيه، لأن الظاهر أنَّ الولد منه. وإن عَزَلَ عنها أو لم يحصنها جاز له أن ينفيه، لأن هذا الظاهر عَارِضُهُ ظاهرٌ آخر.

وعن أبي يوسف: لو وطئها ولم يستبرئها بعد ذلك، فجاءت بولد، فعليه أن يدَّعيه، سواء عَزَلَ عنها أو لم يعزل، حصنها أو لم يحصن، تحسیناً للظن بها، وحملًا لأمرها على الصلاح ما لم يتبين خلافه.

(١) في المخطوط: «ولا يثبت نسب ولد الأمة».

(٢) في المطبوع: «بعد» بدل «بعقد».

وعن محمد: لا ينبغي أن يدعى ولدها إذا لم يعلم أنه منه، ولكنه ينبغي أن يعتق الولد ويستمتع بها، ويعتقها بعد موته، لأن استلحاق ما ليس منه حراماً شرعاً، فيختاط من الجانبين. وقد ذكر صاحب «الإيضاح» هاتين الروايتين بلفظ الاستحباب، فقال: قال أبو يوسف: أحب إلي أن يدعيه. وقال زفر: أحب إلي أن يعتق الولد. قلت: وهذا هو الأحوط<sup>(١)</sup> في هذا الباب، والله أعلم بالصواب.

ولو ادعى ولد أمةٍ مُشترَكةٍ، ثبت نسبُه منه، وصارت كلها أمٌ ولد له، ولزمه نصف قيمته لشريكه يوم العُلوق، مويراً كان أو معسراً، ويضمن نصف عُقرها<sup>(٢)</sup>، لوقوع الوطء في نصيب شريكه في غير الملك، إذ الملك يثبت حكماً للاستيلاء في نصيبه فيعقب، ولا يضمن قيمة الولد، لأنه علق [حُرِّ الأَصْل]<sup>(٣)</sup>، إذ النسب يثبت مستنداً إلى وقت العُلوق، والضمان وجب حين العُلوق، فيحدث الولد حرَّ الأَصْل<sup>(٤)</sup> على ملكه ولم يعلق شيء منه على ملك شريكه.

وإن ادعى [١٠٣ - ب] معاً ثبت نسبه منهما، وصارت أمٌ ولدهما، وتقاصاً<sup>(٥)</sup> في عُقرها لعدم الفائدة في أخذ كل منهما ثم رده إلى الآخر، إلا أن يكون نصيب أحدهما أكثر، فيأخذ الزائد. وورث الولد من كل منهما إرث ابن مؤاخذه لهما بزعمهما، وورثا منه إرث أب واحد، لأن أباه إنما هو أحدهما، لكنه غير معلوم، فوزع ميراث الأب عليهما. ولو مات أحدهما كان ميراثه للباقي منهما، ولا يعتبر عندنا قول القائف<sup>(٦)</sup> في إلحاقه بأحدهما.

واعتبره مالك والشافعي ومَنَعًا ثبوت النسب من اثنين، لأن ثبوت نسب مولود من الولد بكونه مخلوقاً من مائه، ونحن نتيقن أنه غير مخلوق من ماء رجلين، لأن كل واحد منهما أصل للولد، كالأم بمنزلة البيض للفرخ، والحبُّ للحنطة، فكما لا يتصور فرخٌ واحد من بيضتين، وسنبلةٌ واحدةٌ من حبتين، فكذلك لا يتصور ولد واحد من ماءين، وهذا لأن وصول الماءين إلى الرحم في وقت واحد لا يتصور، وإذا وصل ماء

(١) عبارة المطبوع: «وهذا قول أحوط في هذا...»، والمثبت عبارة المخطوطة.

(٢) الفقر: ما يجب للمرأة من المال (الصُّدَاق) إذا وُطِئَتْ في نكاح غير صحيح، ولم يكن الوطء موجباً للحد. معجم لغة الفقهاء ص ٣١٨.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٥) المقاصة بين شخصين: طرح كل واحد ماله على الآخر مما عليه له. معجم لغة الفقهاء ص ٤٥١.

(٦) القائف: الذي يعرف النسب بفراسته ونظره إلى أعضاء المولود والوالد. معجم لغة الفقهاء ص ٣٥٣.

## فصل في الولاء

أحدهما إليه ينسُدُ فمه، فلا يخلط إليه الثاني.

فإذا تعذر القضاء بالنسب منهما جميعاً، يُرجع إلى قول القائف. لما روت عائشة دخل عليّ رسول الله ﷺ ذات يوم مسروراً فقال: «يا عائشة ألم تَرَي أن مُجَزَّراً المُدَلِجِيّ دخل وعندي أسامة بن زيد، فرأى أسامةً وزيداً وعليهما قَطِيفَةٌ»<sup>(١)</sup> وقد غَطَّيا رؤوسهما، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فقال: هذه أقدامٌ بعضُها من بعض». أخرجه الستة في كتبهم. قال أبو داود: وكان أسامة أسود، وكان زيدٌ أبيض. وروى عبد الرزاق بسنده: أنَّ رجلين اختصما في ولد، فدعا عمر القافة، وافتدى في ذلك ببصيرة القافة وألحقه بأحد الرجلين.

ولنا ما رواه البيهقي عن مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن عمر: في رجلين وطئا جارية في طهر واحد، فجاءت بسلام فُوفِعَا إلى عمر، فدعا له بثلاثة من القافة، فاجتمعوا على أنه أخذ الشبّه منهما جميعاً، وكان عمر قائفاً، فقال: قد كانت الكلبة يتردد عليها الأسود، والأصفر، والأغز<sup>(٢)</sup>، فتؤدي إلى كل كلب شبّهه، ولم أكن أرى هذا في الناس، حتى رأيت هذا، فجعله عمر لهما يرثهما ويرثانه، وهو للباقي منهما. وروى الطحاوي في «أثاره» عن سَمَاك - مولئ لآل مخزوم - قال: وقع رجلان على جارية في طهر واحد، فَعَلِمَت الجارية، فلم يُدر من أيهما هو، فأتيا علياً رضي الله عنه، فقال: هو بينكما يرثكما وترثانه، وهو للباقي منكما. ورواه عبد الرزاق: أخبرنا سفيان الثوري، عن قابوس بن أبي ظبيان عن علي نحوه.

## فصل في الولاء

وهو بفتح الواو والمد مشتق من الوِلَايَةِ وهو المقاربة.

وفي الشرع: عبارة عن عَصَبَةٍ مُتَرَاحِيَةٍ عن عَصَوِيَةِ النَّسَبِ، يرث بها المُعْتِقُ، ويولي أمر النكاح، والصلاة [١٠٤ - أ] عليه، وهو نوعان: وِلَاءٌ عَتَاقِيَّةٌ، وَيُسَمَّى وِلَاءٌ

(١) القطيفة: دثارٌ - أي الثوب الخارجى - مخمل. المغرب في ترتيب المعرب ١٨٧/٢، مادة (قطف).

(٢) هكذا في المطبوع، والأغز: الأبيض من كل شيء. القاموس المحيط ص ٥٧٧، مادة (غز). وفي المخطوط: «الأغمر»، ومعناه: ما فيه مُنْمَرَةٌ - التُّكْتَةُ من أي لون كان - بيضاء وأخرى سوداء. القاموس المحيط ص ٦٢٧، مادة (غز). والمثبت أصح.

مَنْ عَتَقَ بِإِعْتَاقٍ، أَوْ بَفَرَعٍ لَهُ، أَوْ بِمِلْكٍ قَرِيْبِهِ إِيَّاهُ، فَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ، وَإِنْ شَرَطَ عَدَمَهُ.

وَمَنْ أَعْتَقَ أُمَّةً زَوْجَهَا قَبْلَ، فَلَهُ وِلَاءُ الْوَلَدِ، .....

بِعَمَّةٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ﴾ أَيُّ بِالْإِسْلَامِ ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> أَيُّ بِالْعَتَقِ وَهُوَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ. وَوِلَاءُ الْمُوَالَاةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَاتُوتُهُمْ نَصِيبُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، سَنَذَكُرُ بَيَانَ مَوْلَى الْمُوَالَاةِ. وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمَصْنُفُ وِلَاءَ الْعِتَاقَةِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ وَأَقْوَى فَقَالَ:

(مَنْ عَتَقَ) أَيُّ حَصَلَ لَهُ عِتَقٌ وَخِلَاصٌ مِنْ رِقٍّ (بِإِعْتَاقٍ، أَوْ بِفَرَعٍ لَهُ) أَيُّ الإِعْتَاقِ، كَالْكِتَابَةِ وَالتَّذْبِيرِ وَالِاسْتِيلَادِ (أَوْ بِمِلْكٍ قَرِيْبِهِ إِيَّاهُ، فَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ) ذَكَرَ أَنَّ كَانَ أَوْ أَنْشَى، مَفْرَدًا أَوْ غَيْرَهُ.

(وَإِنْ شَرَطَ عَدَمَهُ) أَيُّ نَفَى وِلَايَةَ لِسَيِّدِهِ. لَمَّا رَوَى أَصْحَابُ الْكُتُبِ السِّتَةَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: أَنَّهَا لَمَّا اشْتَرَتْ بَرِيْرَةَ اشْتَرَطَ أَهْلُهَا أَنْ يَكُونَ وِلَاؤُهَا لَهُمْ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَعْتَقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوِلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَهُوَ بَعْمُومِهِ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ.

وَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي يُوْسُفَ الْقَاضِي - يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْوِلَاءُ لِحَمَّةٍ كُلِّحَمَّةٍ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ». وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى، مِنْهَا: مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أُوْقَى. وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ»، وَابِيهَقِي عَنْ ابْنِ عَمْرِو. وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ وَالتَّبْرَانِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْوِلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وَفِي رَوَايَةِ الشَّيْخِيْنَ، وَالتَّلَاثَةِ عَنْ عَائِشَةَ: «الْوِلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرَقَ، وَوَلِيَ التُّعْمَةَ».

(وَمَنْ أَعْتَقَ أُمَّةً زَوْجَهَا قَبْلَ)<sup>(٣)</sup> فَوَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ نِصْفِ حَوْزٍ مِنْ وَقْتِ الإِعْتَاقِ، أَوْ لِأَكْثَرٍ مِنْهُ (فَلَهُ) أَيُّ لِلْمَعْتَقِ (وِلَاءُ الْوَلَدِ) لِأَنَّ أَبَاهُ قَبْلَ لَا وِلَاءَ لَهُ، وَقَدْ دَخَلَ هُوَ مَعَ الْأُمِّ فِي عِتْقِهَا لِاتِّصَالِهَا بِهَا حِينَ الْعِتْقِ أَوْ بَعْدَهُ، فَيَتْبَعُهَا فِي الْوِلَاءِ إِلَّا أَنَّ وِلَاءَهَا لَا يَنْتَقِلُ فِي الْأَقْلِ مِنْ نِصْفِ الْحَوْزِ أَبَدًا، لِأَنَّ تَبَيُّنًا بِوُجُودِ الْوَلَدِ وَقْتِ الْعِتْقِ، فَلَا يَنْتَقِلُ وِلَاؤُهُ عَنْ مَوْلَى الْأُمِّ.

(١) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، الْآيَةُ: (٣٧).

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: (٣٣).

(٣) عِبْرَةُ الْمَطْبُوعِ (وَمَنْ أَعْتَقَ أُمَّةً زَوْجَهَا قَبْلَ). الْقِرْنُ: الرَّقِيقُ الْكَامِلُ الرَّقْ، إِذَا لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أَسْبَابِ الْعِتْقِ أَوْ مَقْدَمَاتِهِ، كَالْمَكْتَابَةِ وَالتَّذْبِيرِ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٣٧٠.



فإن مات السيدُ ثم المعتقُ، فولأؤه لأقربِ عصبه سيده على الترتيب. ولا ولاء للنساء إلا ما أعتقن.

قال رسول الله ﷺ: «إن لم يكن له عصبه فهو لك». وروى عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر، عن قتادة: أن زيد بن ثابت كان يُورث الموالي دون ذوي الأرحام. وعمر وابن مسعود كانا يورثان ذوي الأرحام دون الموالي.

(فإن مات السيدُ ثم المعتقُ، فولأؤه) أي إرثه (لأقرب عصبه سيده على الترتيب) الذي يُذكر في الفرائض، لقول عمر، وعلي، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبي مسعود الأنصاري، وأسامة بن زيد: الولاء للكبير. وبه أخذ علماؤنا. وكان شريح يقول: الولاء بمنزلة الملك. وفي نسخة بزيادة: المال. وفائدة هذا الاختلاف أن ميراث المعتق [بالولاء بعد المعتق] <sup>(١)</sup> يكون لابن المعتق [١٠٥ - أ] دون بنته عندنا. وعند شريح بين الابن والبنت، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وهذا معنى قول الصحابة: الولاء للكبير، أي للقرب. وتفسيره: أن رجلاً لو أعتق عبداً ثم مات وترك ابنتين، ثم مات أحدهما وترك ابناً، ثم مات، فميراثه لابن المعتق ليُصلبه دون ابن ابنه، لأن ابن المعتق ليُصلبه أقرب إليه من ابن ابنه، ولهذا كان أحق بميراثه، فكذلك بالإرث لولائه.

(ولا ولاء للنساء إلا ما أعتقن) كما في الحديث في «شرح الوقاية» عبارة هذا الحديث: «ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن، أو كاتبين أو كاتب من كاتبين، أو دبرن أو دبر من دبرن، أو جرّ ولاء مُعتقهنَّ». أو معتق مُعتقهنَّ. انتهى. وهذا ليس بوجود في كتب الحديث، وإنما فيها ما روى البيهقي عن علي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت: أنهم كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصبه ولا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن. وما روى ابن أبي شيبة عن الحسن أنه قال: «لا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن. وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال: «لا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو كاتبنَّ». وروى نحوه عن ابن سيرين، وابن المسيّب، وعطاء، والثحفي.

والحاصل: أن هذا الحديث لا يثبت رفعه إلى النبي ﷺ، لكن قال في «المبسوط»: «والحديث وإن كان شاذاً، فقد تأكد بما اشتهر من أقاويل الكبار من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم. وزبدة كلامه أنه في حكم المرفوع ومقامه، إذ لا

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

يُتَصَوَّر مثله من الرأي وأحكامه.

ولو مات المَعْتَق ولم يترك إلا ابنة المَعْتَق، فلا شيء لها في ظاهر الرواية وتوضع تركته في بيت المال. وأفتى بعض المشايخ بدفع المال إليها لا بطريق الإرث، بل لأنها أقرب الناس إلى الميت، فكانت أولى من بيت المال، وليس في زماننا بيت المال منتظماً بحسن الحال.

ولو أسلم رجلٌ على يد رجل ووالاه<sup>(١)</sup> أو والى غيره على: أنه يرثه إذا مات وَيَعْقِلُ عنه إذا جنى، صح هذا الولاء عندنا، ويعقل عنه إذا جنى جنائياً موجبها المال، ويرثه إن لم يكن له وارث.

ونفاه مالك والشافعي لأن الإرث متعلق بالقربة، أو الزوجية بالنص، أو بالعتق الحديث ولم يوجد واحد منها.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي نصيهم من الميراث [١٠٥ - ب]. والمراد به الموالاة. وما في «السنن الأربعة» عن تميم الداري قال: يا رسول الله ﷺ ما الشئ في الرجل يُسلم على يد رجل من المسلمين؟ قال: «هو أولى الناس بمخِيَّاه وممَاتِيه». ورواه الحاكم في «المستدرک» وقال: على شرط مسلم. وما روى ابن أبي شيبة في الدِّيَات: أن رجلاً أتى عمر فقال: إن رجلاً أسلم على يدي، فمات وترك ألف درهم، فخرجت منها فقال: أرأيت لو جنى جنائياً على مَنْ يكون؟ قال: عليّ، قال: فميراثه لك. يعني الغنم بالغُزْم. وما في «المبسوط» من حديث زياد عن علي: أن رجلاً من - أهل الأرض - أي - البادية - أتاه يواليه فأبى عليّ ذلك، فأتى ابن عباس فوالاه. ومن حديث مسروق أن رجلاً من أهل الأرض والى ابن عم له وأسلم على يديه فمات وترك مالا، فسأل ابن مسعود عن ميراثه، فقال: هو لمولاه، ويؤخر مولى الموالاة في الميراث عن ذوي الرِّجْم، يعني لو كان له عمة أو خالة أو غيرها من ذوي الأرحام، يكون أولى منه، لأن الموالاة عقدهما [ولا يلزم غيرهما]<sup>(٣)</sup>، وذووا الأرحام وَرَثَتُهُ بنص الكتاب<sup>(٤)</sup>.

(١) يقصد مولى الموالاة، وهو: أن يقول مجهول النسب لرجل معروف النسب: أنت وليّ، ترثني إذا مت، وتعقل عني إذا جنيت. معجم لغة الفقهاء ص ٤٦٨.

(٢) سورة النساء، الآية: (٣٣).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٤) في المطبوع وهامش المخطوط: «الكلام» بدل «الكتاب».



## كِتَابُ الْمُكَاتَبِ

الْكِتَابَةُ: إِعْتَاقُ الْمَمْلُوكِ يَدًا حَالًا، وَرَقْبَةً مَالًا.

## كِتَابُ الْمُكَاتَبِ

(الْكِتَابَةُ) وَكَذَا الْمُكَاتِبَةُ وَالْكِتَابُ مَصْدَرُ كَاتَبَهُ.

وشرعاً: (إِعْتَاقُ الْمَمْلُوكِ يَدًا حَالًا) أي تصرفاً في الحال (ورقبة مَالًا) أي باعتبار المَال. ولذا قيل: المُكَاتِبُ طَارٌ مِنْ دُلِّ الْعِبُودِيَّةِ وَلَمْ يَنْزَلْ بِسَاحَةِ الْحَرِيَّةِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup>، وَالْأَمْرُ لِلنَّدْبِ عِنْدَ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ. وَعَنْ الْحَسَنِ: لَيْسَ ذَلِكَ بِعِزْمٍ، إِنْ شَاءَ كَاتِبٌ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَكَاتِبْ. وَعَنْ عُمَرَ: هِيَ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ اللَّهِ. وَقَوْلُهُ: ﴿خَيْرًا﴾ أَي قُدْرَةٌ عَلَى إِيفَاءِ مَا تَعَاقَدَا عَلَيْهِ. وَقِيلَ: تَكْشِبًا وَأَمَانَةً. وَقِيلَ: صِلَاحًا وَدِيَانَةً. وَبُنِيَ عَلَى صِيغَةِ الْمِفَاعَلَةِ، لِأَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ لِمَمْلُوكِهِ: كَاتِبْتُكَ عَلَى أَلْفِ دَرَاهِمٍ. وَمَعْنَاهُ: كَتَبْتُ لَكَ عَلَى نَفْسِي أَنْ تَعْتِقَ مِنِّي إِذَا وَقَّيْتَ بِالْمَالِ، وَكَتَبْتُ لِي عَلَى نَفْسِكَ أَنْ تَفِي بِذَلِكَ. أَوْ كَتَبْتُ عَلَيْكَ الْوَفَاءَ بِالْمَالِ، وَكَتَبْتُ عَلَيَّ الْعِثْقَ فِي الْمَالِ.

واختلف الصحابة رضي الله عنهم في وقت عتق المكاتب، فكان ابن عباس يقول: كما أخذ الصحيفة من مولاه يعتق. يعني بنفس العقد، لأن الصحيفة عند ذلك تكتب، فكأنه جعل الكتابة واردة على الرقبة، كالعتق يجعل يعتق بالقبول وهو غريم للمولى [١٠٦ - أ] [فيما عليه من بدل الكتابة. وكان ابن مسعود يقول: إذا أدى قيمة نفسه عتق وهو غريم للمولى]<sup>(٢)</sup> في الفضل فكأنه اعتبر وصول قدر مالية الرقبة إلى المولى، ليندفع به الضرر عنه. وكان علي يقول: يعتق بقدر ما أدى، فكأنه اعتبر البعض بالكل، وهو بناء على قوله: يُعْتِقُ الرَّجُلُ مِنْ عَبْدِهِ مَا شَاءَ. وكان عثمان، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وعائشة يقولون: هو عبد ما بقي عليه درهم.

وبه أخذ جمهور الفقهاء وقالوا: لا يعتق ما لم يؤد جميع البدل. والأصل فيه ما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله ﷺ قال: «من كاتب عبده على مئة أوقية فأداها إلا عشر أواق فهو رقيق». رواه أصحاب «السنن الأربعة» بالفاظ

(١) سورة النور، الآية: (٣٣)

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

فإن كاتب قنّه ولو صغيراً يَغْفِلُ بِمالِ حالٍّ، أو مُنَجِّمٍ، أو مُؤَجَّلٍ، أو قال: جعلتُ عليك ألفاً تؤديها نُجوماً، أو لها كذا، وآخرها كذا، فإن أدبته فأنت حرٌّ، وإن عجزتُ فقنٌّ، وقيل العبدُ، صحَّ، وخرَجَ من يده .....

مقاربة. والأوقية: أربعون درهماً<sup>(١)</sup>.

(فإن كاتب) السيد (قنّه ولو) كان القنُّ (صغيراً يَغْفِلُ) أي العقد، لأن الكتابة لا بد فيها من القَبُولِ، ومن لا يعقلُ العقدَ ليس بأهلٍ له (بمالِ حالٍّ) أي معجل، مثل: كاتبكُ بِمئةِ حالة، (أو) بمالِ (مُنَجِّمٍ) أي مقسط، مثل: كاتبكُ بمئةِ تؤدي بها كل شهر كذا، (أو) بمالِ (مؤجَّل) مثل، كاتبكُ بمئةِ تؤديها بعد شهر<sup>(٢)</sup> (أو قال: جعلتُ عليك ألفاً تؤديها نُجوماً) متفرقة: (أو لها كذا، وآخرها كذا، فإن أدبته فأنت حر، وإن عجزتُ فقنٌّ، وقيل العبدُ، صحَّ) العقد. هذا جوابُ الشرطِ الأول. وقيد بالقبول، لأن نذا إلزام، فلا بد من التزامه وهو بالقبول. والقياس عدم الصحة، لأن للسيد أن يضرب على عبده ما شاء من المال فيما شاء من المدة. وقوله بعد ذلك: «إن أدبته فأنت حر» تعليق للعتيق بأداء المال، وهو لا يُوجِبُ الكتابة. ووجه الاستحسان: أن العبرة للمعاني دون الألفاظ والمباني، وقد أتى بمعنى الكتابة وتفسيرها هنا فتتعدد.

وقال مالك والشافعي: لا يجوز كتابة الصغير ولا الكتابة الحائلة. أما الأول: فلأن الصغير ليس بأهلٍ للتصرف، وهذا بناءً على ما ذهب إليه من أن الإذن للصبي في التجارة لا يجوز. وأما الثاني: فلأنه عاجز عن تسليم معقود عليه، لأنه مملوك لا يقدر على شيء، وفي زمانٍ قليل<sup>(٣)</sup> لا يمكنه التحصيل.

ولنا إطلاق قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فإنه يتناول المعجل والمؤجل، والكبير والصغير الذي يتأتى منه طلبُ الكتابة. ولأن البذل في الكتابة معقود به، كالثمن في البيع. والقدرة على تسليم الثمن ليس بشرط لصحة العقد وإمكان فرضه المال والتصدق عليه في الحال.

(وخرج) القنُّ إذا صحت كتابته (من يده) أي يد سيده. ليتفرغ [١٠٦ - ب] لتحصيل البذل، ولهذا ليس له منعه من الخروج والسفر وإن شرط ذلك في كتابته

(١) درهم الفضة يساوي ٢,٩٧٥ غراماً، وعلى هذا فأوقية الفضة ١١٩ غ. معجم لغة الفقهاء ص ٩٧.

(٢) في المخطوط: «عشر» بدل «شهر».

(٣) عبارة المخطوط: «وفي زماننا القليل».

(٤) سورة النور، الآية: (٣٣).

دُونَ مِلْكِهِ، وَعَتَقَ مَجَاناً إِنْ أَعْتَقَ وَغَرِمَ السَّيِّدُ الْعُقْرَ إِنْ وَطِئَ مَكَاتِبَتَهُ وَالْأَزْشَ إِنْ جَنَى عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى وَلَدِهَا، أَوْ مَالِهَا.

وَصَحَّتْ عَلَى حَيَوَانٍ ذَكَرَ جِنْسَهُ فَقَطْ، .....

(دُونَ مِلْكِهِ) أَي لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَلِكٍ سَيِّدِهِ لَمَّا رَوَيْنَا. وَأَنَّهَا عَقْدُ الْمَعَاوِضَةِ، وَالْمُبَادَلَةِ وَمِنْهَا عَلَى الْمَعَادَلَةِ، وَلِهَذَا إِذَا عَجَزَ عَنْ آدَاءِ بَدْلِ الْكِتَابَةِ يَصِيرُ قِتّاً.

وَلَا يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ حَطُّ شَيْءٍ مِنَ الْبَدْلِ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ. وَأَوْجِبُهُ الشَّافِعِيُّ، وَالْأَصْحَحُ عَنْهُ: أَنَّهُ يَكْفِي مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْاسْمُ، لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup> إِذْ مَطْلُوقُ الْأَمْرِ لِلْجُوبِ، وَهُوَ قَوْلُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

وَلَنَا: أَنَّهُ عَقْدُ مَعَاوِضَةٍ فَيَعْتَبَرُ بِسَائِرِ الْمَعَاوِضَاتِ، حَيْثُ يَكُونُ الْعَقْدُ مُوجِباً لِلْبَدْلِ لَا لِإِسْقَاطِهِ، إِذْ الشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ ضِدَّهُ وَالْأَمْرُ فِي الْآيَةِ لِلنَّدْبِ دُونَ الْحَتْمِ، فَإِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وَذَا نَدْبٌ، فَكَذَا هَذَا، لِأَنَّ حُكْمَ الْمَعْطُوفِ حُكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. وَذَكَرَ الْكَلْبِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ دَفْعَ الصَّدَقَةِ إِلَى الْمَكَاتِبِينَ، فَيَكُونُ خَطَاباً لِلنَّاسِ بِصَرْفِ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِمْ، لِيَسْتَعِينُوا بِذَلِكَ عَلَى آدَاءِ بَدْلِ الْمَكَاتِبَةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَيَانِ صَرْفِ الصَّدَقَاتِ: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾<sup>(٢)</sup> أَي فِي فِكْهָا. وَالْمُرَادُ: الْمَكَاتِبُونَ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿مَنْ مَالِ اللَّهِ﴾ وَالْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ مَطْلُوقُ الصَّدَقَةِ.

(وَعَتَقَ) الْمَكَاتِبَ (مَجَاناً) أَي بِلَا عِيَوضٍ (إِنْ أَعْتَقَ) لِأَنَّهُ مَا التَّزَمَ الْبَدْلَ إِلَّا لِيَخْضَلَ لَهُ الْعَتَقُ، وَقَدْ حَصَلَ. (وَعَرِمَ السَّيِّدُ الْعُقْرَ) بِالضَّمِّ: دَيْتَةُ الْفَرَجِ الْمَغْصُوبِ، وَصَدَاقُ الْمَرْأَةِ كَذَا فِي «الْقَامُوسِ». وَقَالَ بَعْضُ الشَّرَاحِ: أَي قَدْرٌ مَا تُسْتَأْجَرُ بِهِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّانَا لَوْ كَانَ الْاسْتِئْجَارُ حَلَالاً (إِنْ وَطِئَ مَكَاتِبَتَهُ) لِإِخْتِصَاصِ الْمَكَاتِبِ بِمَنْفَعَتِهِ وَأَكْسَابِهِ (وَالْأَزْشَ) أَي وَعَرِمَ الْمَوْلَى أَيْضاً أَرْشَهُ، أَي دَيْتَتَهُ (إِنْ جَنَى) السَّيِّدَ (عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى وَلَدِهَا، أَوْ مَالِهَا) أَي إِنْ تَعَدَّى عَلَى مَالِهَا ضَمِنَهُ، لِأَنَّهُ بِعَقْدِ الْكِتَابَةِ صَارَ كَالْأَجْنَبِيِّ مِنْهَا، وَمَنْفَعَةٌ تُضْعِفُهَا مَلْحَقَةٌ بِجُرْئِهَا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعُقْرُ بِوَطْئِهَا، وَيَنْتَفِي الْحَدُّ لِلشُّبْهَةِ.

(وَصَحَّتْ) الْكِتَابَةُ (عَلَى حَيَوَانٍ ذَكَرَ جِنْسَهُ فَقَطْ) أَي وَلَمْ يَذْكَرْ نَوْعَهُ، وَلَا

(١) سُورَةُ النُّورِ، الْآيَةُ: (٣٣).

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ: (١٧٧).

ويؤدي الوَسَطَ أو قيمته، وفَسَدَتِ على قيمته وعلى خَمْرٍ، أو خِنْزِيرٍ من المُسْلِمِ.  
وصحَّ للمكاتبِ البيعُ والشراءُ والسَّفَرُ وإنكاحُ أمته، وكتابةُ قَنه.

وله ولاؤه إن أدى بعد عتيقه، ولسيده إن أدى قبله، لا .....

وصفه، كعبد أو جارية، لأن الكتابة مبنية على المساهلة، فلا تفسد بيسير من الجهالة، كالنكاح، وصارت كجهالة الأجل في الكتابة (ويؤدي الوَسَطَ) من ذلك الحيوان (أو قيمته) والخيار للعبد.

(وفَسَدَتِ) الكتابة (على قيمته) أي قيمة القرن، لأنها مجهولة القدر لاختلافها باختلاف<sup>(١)</sup> المقومين، ومجهولة الجنس لأنها تعتبر بجنس الثمن، وهو النقدان، ولم يتعين واحد منهما، فكانت جهالة فاحشة، فصارت كما إذا كاتبه على ثوب أو دابة (وعلى خَمْرٍ، أو) على (خِنْزِيرٍ من المسلم) لأن واحداً [١٠٧ - ] منهما ليس بمتقوم في حق المسلم، فلا يصير مستحقاً له بالتسمية. وتسمية ما ليس بمتقوم فيما يحتاج إلى تسمية البدل، تُوجب فساد العقد كالبيع، بخلاف النكاح حيث لا يفسد بتسمية أحدهما، لأنه لا يحتاج لصحته إلى تسمية البدل، حتى يجوز بلا تسميته.

(وصح للمكاتب البيع والشراء) لأن تحصيل المال بهما غالباً (والسَّفَرُ) لأنها قد لا ينفعان في الحضر وإن شرط عليه المولى عدمه استحساناً، لأنه شرط مخالف لما اقتضاه العقد من مالكته يداً (وإنكاح أمته) لاكتسابه مهرها وسقوط نفقتها عنه، بخلاف تزويج المكاتبه نفسها، لأن ملك المولى قائم فيها يمنعها من الاستيلاء<sup>(٢)</sup> والاستقلال، ولأن فيه تعيينها، وقد تعجز فيكون في ذلك ضررٌ على المولى (وكتابة قَنه) استحساناً لأنها من الاكتساب، فيملكها كالبيع، بخلاف الإعتاق على المال، فإنه إثبات الحرية للحال، وهو لا يقدر على ذلك. وبه قال مالك خلافاً للزفر والشافعي، وهو القياس، لأنها تُؤول إلى العتق، وهو ليس من أهله، كالإعتاق على مال.

(وله) أي للمكاتب (ولاؤه) أي ولاء قَنه الذي كاتبه (إن أدى) ذلك القرن كتابته (بعد عتيقه) لأن الولاية لمن أعتق، وهو أهل للولاية عند عتق قَنه بالأداء، ويملكه فيه تام، فيثبت له (ولسيده) أي لسيد المكاتب ولاؤه (إن أدى قبله) أي قبل عتق المكاتب، لأنه لما تعذر جعل المكاتب مُعتقاً لعدم أهليته للإعتاق، خلّفه فيه أقرب الناس إليه وهو مولاه، كالعبد المأذون إذا اشترى شيئاً لا يملك، لعدم أهليته، ويخلفه فيه مولاه (لا

(١) عبارة المطبوع: «لأنها مجهولة القدر لاختلاف المقومين...».

(٢) حرفت في المطبوع إلى: «الاستيلاء».

تَزْوُجُهُ وَلَا هِبْتُهُ وَلَا بَعُوضٍ وَلَا تَصَدَّقَهُ، إِلَّا بَيْسِيرٍ، وَتَكْفُلُهُ، وَإِقْرَاضَهُ، وَإِعْتَاقُ عَبْدِهِ، وَبَيْعُ نَفْسِ عَبْدٍ مِنْهُ، وَإِنكَاخُهُ، وَالْأَبُ، وَالْوَصِيُّ فِي رَقِيقِ الصَّغِيرِ كَالْمَكَاتِبِ.

وَإِذَا عَجَزَ عَنْ أَدَاءِ نَجْمٍ، إِنْ كَانَ لَهُ وَجَةٌ سَيَصِلُ إِلَيْهِ لَا يُعَجِّزُهُ الْحَاكِمُ، وَيُئَمِّلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَإِلَّا عَجَزَهُ، وَفَسَخَهَا بِطَلْبِ سَيِّدِهِ أَوْ سَيِّدِهِ بَرِضَاهُ،

تَزْوُجُهُ) لَا يَصِحُّ لِلْمَكَاتِبِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْاِكْتِسَابِ، لِمَا فِيهِ مِنْ شَعْلِ ذِمَّتِهِ بِالْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ، وَلِأَنَّهُ مَمْلُوكَةٌ رَقَبَةٌ (وَلَا هِبْتُهُ وَلَا بَعُوضٍ) لِأَنَّهَا تَبْرُعُ ابْتِدَاءً، وَهُوَ لَا يَمْلِكُهُ.

(وَلَا تَصَدَّقَهُ) لِأَنَّهُ تَبْرُعٌ مَحْضَرٌ (إِلَّا بَيْسِيرٍ) لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ ضَرُورَاتِ التِّجَارَةِ، إِذْ لَا يَجِدُ بُدْأً مِنْ ضِيَاغَةٍ وَإِعَارَةً لِيَجْتَمَعَ عَلَيْهِ التِّجَارَةُ. وَمَنْ مَلَكَ شَيْعًا، مَلَكَ مَا هُوَ مِنْ تَوَابِعِهِ وَضَرُورَتِهِ، (و) لَا (تَكْفُلُهُ) بِمَالٍ أَوْ نَفْسٍ، (و) لَا (إِقْرَاضَهُ) لِأَنَّهَا تَبْرُعٌ مَحْضَرٌ، وَلَيْسَا مِنْ ضَرُورَاتِ التِّجَارَةِ وَلَا مِنَ الْاِكْتِسَابِ، (و) لَا (إِعْتَاقُ عَبْدِهِ) وَلَوْ بِمَالٍ، لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ الْمِلْكَ عَنِ الْعَبْدِ بَدِينٍ فِي ذِمَّتِهِ وَهُوَ مَفْلُوسٌ، فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْاِكْتِسَابِ، وَلِأَنَّهُ فَوْقَ الْكِتَابَةِ. وَالشَّيْءُ يَتَضَمَّنُ مَا دُونَهُ لَا مَا فَوْقَهُ وَلَا مِثْلَهُ (و) لَا (بَيْعُ نَفْسِ عَبْدٍ مِنْهُ) [١٠٧ - ب] لِأَنَّهُ عِتْقٌ بِمَالٍ (و) لَا (إِنكَاخُهُ) أَيُّ تَزْوِيجِ عَبْدِهِ، لِأَنَّهُ تَعْيِيبٌ لَهُ وَنَقْصٌ لِمَالِهِ بِلِزُومِ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ.

(وَالْأَبُ وَالْوَصِيُّ فِي رَقِيقِ الصَّغِيرِ كَالْمَكَاتِبِ) فِي هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ، فَيَمْلِكُكَانَ تَزْوِيجَ أُمَّتِهِ وَكِتَابَةَ عَبْدِهِ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ نَظْرًا لَهُ، وَلَا نَظْرًا فِي سَوَاهِمَا وَالْوَالِيَةِ نَظْرِيَّةً. وَلِأَنَّهَا يَمْلِكُكَانَ الْاِكْتِسَابَ لِلصَّغِيرِ كَمَا يَمْلِكُهُ الْمَكَاتِبُ، وَهَذَا مِنَ الْاِكْتِسَابِ (وَإِذَا عَجَزَ) الْمَكَاتِبِ (عَنْ أَدَاءِ نَجْمٍ إِنْ كَانَ لَهُ وَجَةٌ سَيَصِلُ إِلَيْهِ) مِنْهُ شَيْءٌ، بِأَنَّ كَانَ لَهُ دَيْنٌ يَقْبِضُهُ، أَوْ مَالٌ يَقْدُمُ عَلَيْهِ (لَا يُعَجِّزُهُ الْحَاكِمُ) بِطَلْبِ مَوْلَاهُ (وَيُئَمِّلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لِأَنَّ الشُّنَّةَ فِي الْكِتَابَةِ التَّأْجِيلَ وَالتَّيْسِيرَ، وَالثَّلَاثُ هِيَ ضَرْبٌ لِإِيْلَاءِ الْأَعْدَارِ، كِإِمْهَالِ الْخَصْمِ لِلدَّفْعِ، وَالْمَدْيُونِ لِلْقَضَاءِ، وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا.

(وَإِلَّا) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجَةٌ سَيَصِلُ (عَجَزَهُ) الْحَاكِمُ فِي الْحَالِ (وَفَسَخَهَا بِطَلْبِ سَيِّدِهِ أَوْ) فَسَخَهَا (سَيِّدُهُ بَرِضَاهُ) أَيُّ رِضَا الْمَكَاتِبِ، لِأَنَّ الْكِتَابَةَ تَقْبَلُ الْفَسْخَ بِلا عَذْرِ بِالتَّرَاضِي، فَمَعَ الْعَذْرَ أَوْلَى. وَقِيلَ: يُعَجِّزُهُ مَوْلَاهُ بِدُونِ رِضَاهُ، لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ وَتَوْهَمِ التَّحْصِيلِ. وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ: لَا يُعَجِّزُهُ حَتَّى يَتَوَالَى عَلَيْهِ نَجْمَانِ، لِأَنَّهُ عَقْدٌ إِرْفَاقِيٌّ، حَتَّى كَانَ أَحْسَنَهُ مَوْجَلَهُ. وَحَالَةُ الْوَجُوبِ بَعْدَ حُلُولِ نَجْمٍ، فَلَا بَدَّ مِنْ إِمْهَالِ مَدَّةِ اسْتِسَارًا، وَأَوْلَى الْمَدَّةِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعَاقِدَانِ. وَلِقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا تَتَابَعَ

وعاد رِقَّهُ.

وما في يده لسيِّده، فإن مات وقضى البَدَل من ماله، وحُكِمَ بموته حُرّاً والإرث منه، وَعَتَقَ بَيْتَهُ وُلْدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ شَرَاهُمْ، أَوْ كُوتِبَ هُوَ وَابْنُهُ، صَغِيراً أَوْ كَبِيراً بِمِرَّةٍ، وَطَابَ لِسَيِّدِهِ إِنْ أَدَّى إِلَيْهِ .....

على المكاتب نجمان، فلم يؤد نجومه عاد<sup>(١)</sup> في الرِّق. رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» والبيهقي في «سننه» (وعاد رِقَّهُ) أي أحكامه كما كانت، لأن الكتابة قد انفسخت (وما في يده لسيِّده) لأنه ظهر أنه كَسِبَ عبده.

(فإن مات) المكاتب عن وفاء لم تُفَسِّخ كتابته، لأنها عقدٌ معاوضة لا يُفسخ بموت أحد المتعاقدين، وهو المولى، فلا تُفسخ بموت الآخر (وقضى البَدَل) أي بدل الكتابة (من ماله، وحُكِمَ بموته حُرّاً) لأن البَدَل بموته انتقل إلى تَرِكَتِهِ كسائر الديون، فإذا أدى منها صار كأدائه بنفسه قبل الموت (والإرث منه) أي وحُكِمَ بإرث ورثته منه ما بقي من ماله (وعَتَقَ بَيْتَهُ) أي وحُكِمَ بِعِتْقِ أَوْلَادِهِ حَالِ كُونِهِمْ (وُلْدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ شَرَاهُمْ أَوْ) حَالِ كُونِهِ (كُوتِبَ هُوَ وَابْنُهُ، صَغِيراً) لأن هؤلاء يتبعونهم في الكتابة، فيتبعونه في عتقها، (أو) حَالِ كُونِهِ كُوتِبَ هُوَ وَابْنُهُ (كَبِيراً بِمِرَّةٍ) أي بكتابة واحدة، لأنهما صارا باتحاد الكتابة كشخص واحد، فإذا حكم بعق أحدهما في وقت، حكم بعق الآخر فيه.

والحاصل: لا تبطل الكتابة عندنا بموت المكاتب [١٠٨ - أ] قبل أداء البَدَل. وهو قول علي وابن مسعود، خلافاً لمالك والشافعي. وهو قول زيد بن ثابت، وعائشة، وابن عمر. أخرج البيهقي عن الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَقُولُ: الْمَكَاتِبُ عِبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، لَا يَرِثُ وَلَا يُورِثُ. وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي تَالِبٍ يَقُولُ: إِذَا مَاتَ الْمُكَاتِبُ وَتَرَكَ مَالاً، قُسِمَ مَا تَرَكَ عَلَيَّ مَا أَدَى وَعَلَى مَا بَقِيَ، فَمَا أَصَابَ مَا أَدَى فَلِوَرِثَتِهِ، وَمَا أَصَابَ مَا بَقِيَ فَلِمَوْلِيهِ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ: يُؤَدِي إِلَى مَوْلِيهِ مَا بَقِيَ مِنْ مَكَاتِبَتِهِ، وَلِوَرِثَتِهِ مَا بَقِيَ. وَرَوَى ابْنُ يُونُسَ فِي «تَارِيخِ مِصْرَ» بِسَنَدِهِ إِلَى قَابُوسِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ<sup>(٢)</sup> قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ مِصْرٍ وَاللُّعْلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَكَتَبَ إِلَيَّ عَلِيُّ فِي مَكَاتِبِ مَاتَ وَتَرَكَ مَالاً، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ: خُذْ مِنْهُ بَقِيَّةَ مَكَاتِبَتِهِ فَادْفَعْهَا إِلَى مَوْلِيهِ، وَمَا بَقِيَ فَلِعَصِيَّتِهِ.

(وَطَابَ) مَا أَدَى الْمَكَاتِبَ (لِسَيِّدِهِ) الَّذِي لَيْسَ بِمُضْرِفٍ لِلصَّدَقَةِ (إِنْ أَدَى إِلَيْهِ

(١) في المخطوط: «رد» بدل «عاد».

(٢) قال ابن حجر في التقریب ص ٤٤٩: قابوس بن مُخَارِقٍ، ... ويقال: ابن أبي المُخَارِقِ...

مِنْ صَدَقَةٍ، فَعَجَزَ.

وَلَا تَنْفَسِخُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَأَدَّى الْبَدَلَ إِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى نُجُومِهِ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ  
بَعْضُهُمْ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ أَعْتَقُوهُ عَتَقَ مَجَانًا.

مِنْ صَدَقَةٍ) تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِ (فَعَجَزَ) لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ تَبَدَّلَ، وَتَبَدَّلَ الْمَلِكُ كَتَبَدَّلِ الْعَيْنِ. أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ حَيْثُ قَالَ فِي اللَّحْمِ الَّذِي تُصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهَا: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»<sup>(١)</sup>، وَصَارَ كَالْفَقِيرِ يَمُوتُ عَنْ صَدَقَةٍ أَخَذَهَا، حَيْثُ تَطِيبُ لُورَاتِهِ الْغَنِيِّ، وَكَالْفَقِيرِ إِذَا اسْتَعْنَى حَيْثُ يَطِيبُ لَهُ مَا أَخَذَهُ مِنَ الزَّكَاةِ حَالَةَ الْفَقْرِ، وَكَابِنِ السَّبِيلِ إِذَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ ثُمَّ وَصَلَ إِلَى مَالِهِ وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنْهَا، حَيْثُ يَطِيبُ لَهُ، لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ عَلَى الْغَنِيِّ هُوَ الْأَخْذُ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ مِمَّنْ أَخَذَ حَالَةَ الْحَاجَةِ ثُمَّ اسْتَعْنَى. وَلَوْ أَبَاحَ الْفَقِيرُ لِلْغَنِيِّ أَوْ الْهَاشِمِيِّ عَيْنَ مَا أَخَذَهُ مِنَ الزَّكَاةِ لَا يَطِيبُ لَهُ، لِأَنَّ الْمَلِكَ لَمْ يَتَبَدَّلْ.

(وَلَا تَنْفَسِخُ) الْكِتَابَةُ (بِمَوْتِ السَّيِّدِ) لِأَنَّهَا حَقُّ الْعَبْدِ، فَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ كَالْتَدْبِيرِ، وَأُمُومِيَّةِ الْوَلَدِ، وَأَجَلَ الدَّيْنِ إِذَا مَاتَ الطَّالِبُ (وَأَدَّى) الْمَكَاتِبِ (الْبَدَلَ) إِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى نُجُومِهِ) لِأَنَّ النُّجُومَ أَجَلَ الْكِتَابَةِ، وَهُوَ حَقُّ الْمَطْلُوبِ، فَلَا يَبْطُلُ بِمَوْتِ الطَّالِبِ، كَأَجْلِ الدَّيْنِ بِخِلَافِ مَوْتِ الْمَطْلُوبِ، لِأَنَّ ذِمَّتَهُ خَرِبَتْ وَانْتَقَلَ الدَّيْنُ إِلَى تَرْكْتِهِ وَهُوَ عَيْنٌ. وَهَذَا إِذَا كَاتَبَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَأَمَّا إِذَا كَاتَبَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَلَا يَصِحُّ تَأْجِيلُهُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ.

(وَإِنْ أَعْتَقَهُ) أَيِ الْمَكَاتِبِ (بَعْضُهُمْ) أَيِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ (لَا يَصِحُّ) لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ، إِذْ لَمْ يَقْبَلِ النُّقْلَ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ، وَلَا عِتَقَ بِدُونِ الْمَلِكِ (وَإِنْ أَعْتَقُوهُ عَتَقَ مَجَانًا) وَالْقِيَاسُ: أَنْ لَا يَعْتِقَ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَمْلِكُوهُ، وَلِهَذَا لَا يَكُونُ لِلْإِنَاثِ مِنْهُمْ الْوَلَاءُ فِيهِ، وَلَوْ مَلَكَهُ لَكَانَ الْوَلَاءُ لَهُنَّ. وَوَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ: أَنَّ هَذَا إِبْرَاءٌ عَنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ، لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ، وَقَدْ جَرَى فِيهِ الْإِرْثُ، أَوْ إِقْرَارٌ بِالْإِسْتِيفَاءِ مِنْهُ، فَتَبْرَأَ ذِمَّتُهُ فَيَعْتَقُ، كَمَا لَوْ أَبْرَأَ الْمَوْلَى عَنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ كُلِّهِ. وَيَشْتَرَطُ أَنْ يُعْتَقُوهُ [ب - ١٠٨] فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، حَتَّى لَوْ أَعْتَقَهُ بَعْضُهُمْ فِي مَجْلِسٍ وَبَعْضُهُمْ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ لَمْ يَعْتِقَ عَلَى الصَّحِيحِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ٢/ ١١٤٤ - ١١٤٥، كِتَابُ الْعِتْقِ (٢٠)، بَابُ إِتْمَانِ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ

(٢)، رَقْمٌ (١٤ - ١٥٠٤).

## كِتَابُ الْإِيمَانِ

## كِتَابُ الْإِيمَانِ

اليمين في اللغة: القوة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُخَذِّلْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾<sup>(١)</sup>، والجَارِحَةُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَالْحَلِيفُ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وفي الشريعة: تقوية الخبرِ بذكر الله، أو بالتعليق. وسببها: قصدُ الحالفِ إظهارَ صِدْقِهِ فِي قَلْبِ السَّمَاعِ، أَوْ حَمَلِ نَفْسِهِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ. وشرطها: كَوْنُ الْحَالِفِ مَكْلَفًا. وَرُكْنُهَا: اللَّفْظُ الَّذِي يَنْعَقِدُ بِهِ الْيَمِينَ. وَحُكْمُهَا: الْبُرْ حَالِ بَقَاءِ الْيَمِينِ، وَالْكَفَّارَةُ عِنْدَ فَوَاتِ الْبُرِّ. وَهِيَ نَوْعَانِ: يَمِينُ بِاللَّهِ، وَيَمِينُ بغيره.

فالأولى مشروعة بالكتاب، وهو قوله تعالى حكاية: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾<sup>(٥)</sup>. وبالسنة وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «والله لأغزون قريشاً»<sup>(٦)</sup>، وبالإجماع.

وكذا بغير «الله» مشروعة: وهي تعليق الجزاء بالشرط، نحو: إن دخلت الدار فأنت طالق أو فأنت حرٌّ وما أشبه ذلك، لأنه التزم حُكْمًا بِالْشَّرْطِ وَلَهُ وَايَةٌ لِإِزْمَامِهِ<sup>(٧)</sup>. وهو ليس بيمين وصفاً وإنما سُمِّيَ يَمِينًا فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ لِحَصُولِ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْيَمِينِ بِاللَّهِ، مِنْ الْحَمَلِ عَلَى الشَّرْطِ أَوْ الْمَنْعِ عَنْهُ، فَكَانَ يَمِينًا. حَتَّى لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْلِفَ فَعَلَّقَ بِالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ يَحْنَثُ. وَالْحَلِيفُ بِغَيْرِ اللَّهِ مَكْرُوهٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» عَنِ ابْنِ عَمْرٍو.

(١) سورة الحاقة، الآية: (٤٥).

(٢) سورة الواقعة، الآية: (٢٧).

(٣) سورة التوبة: الآية: (١٢).

(٤) سورة الأنبياء: الآية: (٥٧).

(٥) سورة يوسف: الآية: (٩١).

(٦) سنن أبي داود ٥٨٩/٣، كتاب الإيمان والنذور (٢١)، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت (٧)، رقم (٣٢٨٥).

(٧) عبارة المطبوع: «لأنه التزم حكم بالشرط وله ولاية الالتزام».



هي ثلاث: فحلفه على فعلٍ أو تزكٍ ماضٍ، كاذباً عمداً، غموساً، يَأْتُمُ به. وظاناً أنه حقٌّ، وهو ضِده لغوٌ، يُرْجى عَفْوُه. ....

(هي) أي اليمين التي اعتبرها الشارع ورتب عليها الأحكام (ثلاث:): وإلا فمطلق اليمين أكثر من الثلاث، كاليمين على الفعل الماضي صادقاً. والمراد بترتب الأحكام عليها ترتب المؤاخذة على الغموس، وعدمها على اللغو، والكفارة على المنعقدة.

(فَحَلْفُه) مبتدأ (على فِعْلٍ) أراد به المصدر أعم من أن يكون قائماً بالعقلاء أو بغيرهم، نحو: واللَّه لقد هَبَّتِ الرِّيحُ (أو تَزَكٍ) أي عدم فعلٍ (ماضٍ). وفي «الإيضاح» و «التحفة»: أن اليمين الغموس يكون على الحال أيضاً، نحو: واللَّه ما لهذا عليّ دينٌ، وهو يعلم خلافه. والتحقيق أنه داخلٌ في ماضٍ حكماً.

(كاذباً عمداً) حالان من الضمير في حَلْفِه (غَمُوسٌ) خبر المبتدأ. وسميت هذه اليمين غموساً لانغماس صاحبها في الإثم، ثم في النار (يَأْتُمُ به) أي بهذا الحلف، لما روى البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «الْكَبَائِزُ: الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ». وروى ابن جِبَّان في «صحيحه» من حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هِيَ فَاجِرٌ لِيَقْتَطِعَ بِهَا [١٠٩ - أ] مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَأَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ».

ورواه الشيخان من حديث ابن مسعود بلفظ: «لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». وروى أبو داود من حديث عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَضْبُورَةٍ كَاذِبًا فَلْيَتَّبِعُوا بِوَجْهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». والمَضْبُورَةُ: اللازم من جهة الحكم، ذكره الخطابي. وفي «الصحيح»: تبوأ من منزلاً، أي نزلت. وأما ما في «الهداية» من قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ حَلَفَ كَاذِبًا أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ» فغير معروف.

(وظاناً) عطفٌ على كاذباً، أي حَلْفُه على فِعْلٍ أو تَزَكٍ ماضٍ حال كونه ظاناً (أنه حقٌّ، وهو ضِده) أي غير حقٍ (لغوٌ) رُوي هذا عن ابن عباس وعن زُرَّارة بن أبي أَوْفَى. وفي «المعرفة» للبيهقي: نحوه عن عائشة قالت: هو حَلْفُ الرَّجُلِ عَلَى عِلْمِهِ، ثم لا يجده على ذلك. وفي «مصنف عبد الرزاق» نحوه عن مجاهد قال: هو أنَّ الرَّجُلَ يَحْلِفُ عَلَى الشَّيْءِ يَرَى أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وهو أيضاً قول مالك. (يُرْجى عَفْوُه) كذا قال محمد، وعبارته: فهذه يمينٌ نرجو أن لا يُؤاخِذَ اللهُ بها صاحبها.

وعلى آت مُنْعَقِدَةٌ.

وَكُفِّرَ فِيهِ فَقَطْ إِنْ حَيْثُ

فإن قيل: ما معنى تعليق نفي المؤاخذة بالرجاء. وعدم المؤاخذة باللغو منصوص عليه لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. أجيب بأن المنصوص عليه عدم المؤاخذة بما هو لغو في نفس الأمر، والمعلق بالرجاء عدم المؤاخذة بما هو لغو على هذا التفسير، لأنه قيل في تفسير اللغو أقوال أخرى. فروى البخاري في «صحيحه» عن هشام بن عروة عن عائشة في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قالت: هو قول الرجل: لا والله، وبلى والله. وهو رواية عن أبي حنيفة وقول محمد والشافعي. ورؤي عن الشافعي أنه فسّر اللغو بالخالي عن القصد، سواء كان في الماضي أو الآتي، بأن قصد التسبيح، فجرى على لسانه اليمين.

وحكى محمد عن أبي حنيفة أن اللغو ما يجري بين الناس من قولهم: لا والله، وبلى والله. لما روى أبو داود عن عطاء قال: قالت عائشة: إن رسول الله ﷺ قال: «هو كلام الرجل في بيته: ك: لا والله: وبلى والله». وتأويله عندنا فيما يكون خبيراً عن الماضي، فإن اللغو ما يكون خالياً عن الفائدة. والخبرُ الماضي خالي عن فائدة اليمين التي هي الحظر أو الإيجاب، فكان لغواً. فأما الخبرُ في المستقبل فإن عديم القصد لا يَعدَمُ فائدة اليمين. وقد ورد الشرع بأن الهزل والجِدْف في اليمين سواء. وقال الشعبي ومَشْرُوق: اليمين اللغو أن يحلِفَ على [معصية فيتركها لاغياً بيمينه. وعن سعيد بن جبَيْر: هو الرجل يحلف على]<sup>(٢)</sup> الحَرَامَ بأن يُحَرِّمَ على نفسه ما أحلَّ الله له من قولٍ أو عملٍ، فلا يُؤَاخِذُ الله بتركه. وعن النَّخَعِي والحسن: أن الرجل يحلِف على الشيء [١٠٩ - ب] ثم ينسى.

(وعلى) فعل أو ترك (آت) أي مستقبل (مُنْعَقِدَةٌ) وإعادة «على» لطول الفصل. وهذا أولى مما قال في «شرح الوقاية». ولو قال: وآت بلا لفظ «على» ليكون عطفاً على ماضٍ، لكان أولى كما لا يخفى.

(وكفّر فيه) أي في الحَلِفِ على آت (فقط) أي ولم يُكفّر في العَمُوس (إن حَيْثُ) لأن الكفارة لرفع الذنب الحاصل بالحَيْثُ، وذنبه حصل بأصل يمينه، فيجب

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٥).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

ولو سهواً أو كرهاً، حَلَفَ أو حَنِثَ.

عليه التوبة والاستغفار. وقال الشافعي: يُكْفَرُ في الغموس أيضاً وهو قول الزهري، لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبِكُمْ﴾ والغموس مكسوبة بالقلب.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾<sup>(١)</sup> حيث رُتِبَتِ الكفارة على المعقودة والغموس غير معقودة. ومذهبنا قول ابن مسعود، وابن عباس، وابن المسيب، والحسن البصري، والأوزاعي، والثوري، والليث، وأبي عبيد، ومالك، وأحمد. وقد روى الإمام أحمد في «مسنده» بإسناد جيد عن رسول الله ﷺ في حديث طويل قال فيه: «خمسٌ ليس لهنَّ كفارة: الشرك بالله، وقتل النفس بغير حق، ونهْبُ مؤمن، والفرارُ من الرِّحْف، ويمينٌ صابرةٌ يقطع بها مالاً بغير حق». ويؤكداه قول ابن مسعود: كُنَّا نَعُدُّ اليمين الغموس من الأيمان التي لا كفارة فيها.

(ولو سهواً) وفي معناه النسيان، بل أولى (أو كرهاً) بخلاف النائم، فإنه لا يصح يمينه كما في «المجمع» (حَلَفَ أو حَنِثَ) خلافاً لمالك والشافعي وأحمد في الخلف بطريق السهو أو الإكراه. وخلافاً للشافعي في أصح القولين، ولأحمد في رواية في الحنث بطريق السهو أو الإكراه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٢)</sup>.

ولنا أن الشرط هو الفعل وقد وجد. والفعل الحقيقي لا يصير معدوماً بالنسيان والإكراه، ولقوله عليه الصلاة والسلام حين حَلَفَ المشركون صفوان وابنه: «نَفِي لَهِمْ بَعْدَهُمْ، وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ»، فبين أن اليمين طوعاً وكرهاً سواء.

وقوله: «رُفِعَ» محمول على رفع الإثم، وهو لا يقتضي عدم الكفارة كما حُقق في فعل الخطأ والنسيان في الصلاة، ومحظورات الإحرام. ويَتَصَوَّرُ النسيان في الحلف بأن حلف أن لا يحلف، فنسي فحلف. وأما السهو فمعناه الخطأ، كأن يريد أن يقول: اسقني الماء، فيقول: والله لا أشرب الماء. وأما ما في «الهداية» من قوله عليه الصلاة والسلام: «ثلاث جِدْهُنَّ جِدَّ وَهَزَلْنَهُنَّ جِدَّ: النكاح، والطلاق، واليمين» فغير معروف. وإنما المعروف ما رواه أصحاب «السنن الأربعة» من حديث أبي هريرة، وحسنه الترمذي

(١) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

(٢) لم نجد بهذا اللفظ، وأقرب لفظ وجدناه: ما أخرجه ابن ماجه في سننه ٦٥٩/١، كتاب الطلاق (١٠)، رقم (٢٠٤٣) عن أبي ذر الغفاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

وَالْقَسَمُ بِاللَّهِ أَوْ بِاسْمِ مِنْ أَسْمَائِهِ: كَالرَّحْمَنِ، وَالرَّحِيمِ، وَالْحَقِّ، أَوْ بِصِفَةٍ يُحْلِفُ بِهَا مِنْ صِفَاتِهِ: كِعِزَّةِ اللَّهِ، وَجَلَالِهِ، وَكِبْرِيائِهِ، وَعَظَمَتِهِ، وَقُدْرَتِهِ، لَا بغيرِ اللَّهِ كَالنَّبِيِّ، وَالْقُرْآنِ، وَالْكَعْبَةِ، وَلَا بِصِفَةٍ لَا يُحْلِفُ بِهَا عَرَفًا كَرَحْمَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَرِضَائِهِ، وَغَضَبِهِ، وَسَخَطِهِ، وَعَذَابِهِ.

[١١٠ - أ] وصححه الحاكم بلفظ: «النكاح والطلاق والرجعة». وقد رواه ابن عدي فقال: «الطلاق والنكاح والعناق».

(وَالْقَسَمُ بِاللَّهِ) أي ثابت بهذا اللفظ الشريف (أو باسم من أسمائه) المنيفة (كالرحمن، والرحيم، والحق) والخالق، والذي لا إله إلا هو رب السماوات والأرض ورب العالمين، سواء تعارف الناس الحليف به أو لم يتعارفوا (أو بصفة يُحْلِفُ بِهَا) عرفاً (من صفاته: كعزة الله، وجلاله وكبريائه، وعظمته، وقدرته) المراد بالاسم هنا اللفظ الدال على الذات مع صفة، وبالصفة اللفظ الدال على الصفة دون الذات.

(لَا بغيرِ اللَّهِ) أي لا يصح القَسَمُ بغيرِ اللَّهِ (كالنبي، والقرآن، والكعبة) لحديث ابن عمر المتفق عليه: أن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُحْلِفِ بِاللَّهِ أَوْ لِيُصْمِتْ». وأما ما في «الهداية» من قوله عليه الصلاة والسلام: «من كان منكم حالفاً فليحلف بالله أو ليدز» فغير معروف بهذا اللفظ. ولعل نهيته مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُندَاداً﴾<sup>(١)</sup>، وقد ورد: «مَنْ حَلَفَ فَلْيُحْلِفِ بِرَبِّ الْكَعْبَةِ». رواه أحمد والبيهقي.

(وَلَا بِصِفَةٍ لَا يُحْلِفُ بِهَا عَرَفًا كَرَحْمَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَرِضَائِهِ، وَغَضَبِهِ، وَسَخَطِهِ، وَعَذَابِهِ) وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر، وهو الأصح. لأن مبنى الأيمان على عُرُوفِ أهل الزمان. والحليفُ بها غير متعارف، ولأن الرحمة قد يراد بها أثرها وهو الجنة، قال الله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. والغضب والسخط يراد بهما النار، فيكون حالفاً بغير الله.

وقال مالك: لا ينعقد اليمينُ بصفات الفعل، وبه قال أحمد في رواية، لأن اليمينَ ينعقد لحزمة اسم الله تعالى، ومع الاشتراك لا حرمة له. وفي «المبسوط»: قال مشايخنا العراقيون: الحليفُ بصفاتِ الذات كالقدرة، والعظمة، والعزة، والجلال، والكبرياء يمين،

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢).

(٢) سورة آل عمران، الآية: (١٠٧).

وقوله: لَعَمْرُ اللَّهِ، وَآيَمُ اللَّهِ، وَعَهْدِ اللَّهِ، وَمِيثَاقِهِ، .....

والْحَلْفُ بصفات الفعل كالرحمة، والسَّخَطُ، والغضب، والرضا لا يكون يميناً. وقالوا: صفة الذات: ما يجوز أن يُوصَفَ بها ولا يجوز أن يوصَفَ بضدها، كالقدرة. وصفة الفعل: ما يجوز أن يوصَفَ بها وبضدها كالرضا، فإنه تعالى يرضى بالإيمان ولا يرضى بالكفر. انتهى. واتفقوا على أنه لا يُحلف بعلمه، إما لأنه غير متعارف، وإما لأن العلم يُذكر بمعنى المعلوم.

وفي «المحيط»: لو قال: يعلم الله أنه فعل كذا ولم يفعله يُكْفَر، لأنه وصفَ الله تعالى بالعلم بوجود شيء قبل وجوده، فصار كما لو وصَفَه بالجهل. والأصح: أنه لا يُكْفَر، لأنه قصد بهذا الكلام إثبات صدقِهِ في خبره لا وصف الله به. ويجوز أن يحلف بجميع أسمائه وإن لم يتعارف [١١٠ - ب] الناس بها على الصحيح، لأن اليمين باسم الله ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام: «من كان حالفاً فليحلف بالله»<sup>(١)</sup>، والحلف بسائر أسمائه حَلْفٌ بالله. وما ثبت بالنص أو بدلالته لا يراعى فيه العُرف. وقال بعضهم: كل اسم لا يسمى به غير الله، كالرحمن فهو يمين، وما يسمى به غير الله كالحكيم، والعليم، والقادر، والرحيم، فإن أراد به يميناً فهو يمين، وإن لم يرد به يميناً لا يكون يميناً.

(وقوله) مبتدأ (لَعَمْرُ اللَّهِ) أي لبقائه، وهو بفتح العين أذ لا يُستعمل في القسم بضمها، وهو مبتدأ خبره محذوف تقديره: قسمي أو يميني. قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، (وَآيَمُ اللَّهِ) وهو عند الفراء جمع يمين، فأصله أَيْمُن سقطت نونُه وهمزته في الوصل للتخفيف. وعند سيبويه: كلمة اشتقت من اليمين، ساكنة الأول فاجتلبت الهمزة للنطق به. وقيل: أيم صلة أي زائدة، والمعنى والله، وهو حلف متعارف بها. فقد قال ﷺ حين طعن الناس في إمارة أسامة بن زيد: «إن كنتم تطعنون في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وآيم الله إن كان لخليقا بالإمارة». رواه البخاري.

(وعَهْدِ اللَّهِ ومِيثَاقِهِ) وكذا ذمته وأمانته. والواو في هذه الألفاظ للقسم، فما بعدها

(١) صحيح البخاري (فتح الباري) ٥٣٠/١١، كتاب الإيمان والنذور (٨٣)، باب لا تحلفوا بأبائكم (٤)، رقم (٦٦٤٦).

(٢) سورة الحجر، الآية: (٧٢).

وَأَقْسِمُ، وَأَخْلِفُ، وَأَشْهَدُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: بِاللَّهِ، وَعَلَيَّ نَذْرٌ، أَوْ يَمِينٌ، أَوْ عَهْدٌ وَإِنْ لَمْ يُضَفِّ إِلَى اللَّهِ:

وَإِنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكْفُرْ عَلَّقَهُ بِمَاضٍ أَوْ آتٍ، .....

مجرور بها. وقال الشافعي: لا يكون هذا النوع يميناً إلا بالنية. ولنا أن العهد غلب استعماله في اليمين، والميثاق، والذمة. والأمانة بمعناه، وبدل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> ثم قال: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾<sup>(٢)</sup>. لكن قد ورد: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا». رواه أبو داود عن بُرَيْدَةَ.

(وَأَقْسِمُ، وَأَخْلِفُ، وَأَشْهَدُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: بِاللَّهِ) الواو في هذا وما بعده للعطف لا للقسم، لأن الحالف يقول: أَقْسِمُ لِأَفْعَلَنَّ. وقال زفر والشافعي: لا يكون يميناً إلا إذا قال: بِاللَّهِ، نَوَى اليمينَ أَوْ لَمْ يَنْوَهُ. (وَعَلَيَّ نَذْرٌ) وقال مالك: لا يكون يميناً إلا إذا قال: بِاللَّهِ، وَنَوَى اليمينَ.

ولنا ما في السنن من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر نذراً لم يُسْمَهُ، فكفارته كفارة يمين». وأما ما في «الهداية» من قوله عليه الصلاة والسلام: «من نذر وسمى فعله الوفاء بما سَمَى» فغير معروف.

(أَوْ عَلَيَّ (يَمِينٌ أَوْ) عَهْدٌ وَإِنْ لَمْ يُضَفِّ إِلَى اللَّهِ) لأن معناه عَلَيَّ موجب يمين وموجب عهد (وَإِنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ) وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية: لا يكون يميناً، لأنه علق بالفعل ما هو معصية، فصار كما لو قال: إن فعلت كذا فأنا زان.

ولنا أن تعليق الكفر بفعل، تحريمٌ لذلك الفعل، وتحريم الحلال يمين كما سيأتي. [١١١ - أ] والفرق بين هو كافر وبين هو زان أنه لا يكون زانياً عند الله بمجرد قوله: هو زان، ويكون كافراً بقوله: هو كافر. فقول القائل: إن فعل كذا فهو كافر يمينٌ.

(وَإِنْ لَمْ يَكْفُرْ) سواء (عَلَّقَهُ بِمَاضٍ أَوْ آتٍ) رُوِيَ ذلك عن أبي يوسف. وقال محمد بن مقاتل: يَكْفُرُ إِذَا عَلَّقَهُ بِمَاضٍ، لأنه علق الكفر بوجود، والتعليق بالموجود تنجيز، فصار كما لو قال ابتداءً: هو كافر. والصحيح أنه إذا كان عالماً أنه يمين لا يَكْفُرُ فيهما، وإن كان جاهلاً أو عنده أنه يكفر في الماضي أو بمباشرة الشرط في المستقبل

(١) سورة النحل، الآية: (٩١).

وَسَوْكَئِدِ مِيخُورَمَ بَخْدَايَ قَسَمَ، وَحَقًّا، وَحَقَّ اللهُ، وَحُرْمَتَهُ وَسَوْكَئِدِ خُورَمَ بَخْدَايَ يَابْطَلَقَ زَنَ، وَإِنْ فَعَلَهُ فَعَلِيهِ غَضَبُهُ، أَوْ سَخَطُهُ، أَوْ لَعْنَتُهُ، أَوْ أَنَا زَانٍ، أَوْ سَارِقٌ، أَوْ شَارِبُ خَمْرٍ، أَوْ آكِلُ رِبَاً.

يَكْفُرُ فِيهِمَا، لِأَنَّهُ لَمَّا أَقْدَمَ عَلَى الْفِعْلِ وَعِنْدَهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ، فَقَدْ رَضِيَ بِالْكَفْرِ. وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِنَّ فَعْلًا كَذَا فَهُوَ يَهُودِيٌّ، أَوْ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ مَجُوسِيٌّ، أَوْ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ، أَوْ مِنَ النَّبِيِّ، أَوْ مِنَ الْإِسْلَامِ، أَوْ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِنَ الْقِبْلَةِ، أَوْ الْكَعْبَةِ، كَانَ يَمِينًا عِنْدَنَا، وَنَفَاهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَمَّا تَقَدَّمَ.

وَلَنَا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حَلَفَ بِالْتَّهْوُدِ وَالتَّنَصَّرِ فَهُوَ يَمِينٌ. وَأَمَّا مَا فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مَتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ». فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، فَإِنَّ الْغَالِبَ مِمَّنْ يَحْلِفُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَيْمَانِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَهْلِ لَا يُعْرِفُ مِنْهُ إِلَّا لَزُومَ الْكُفْرِ عَلَى تَقْدِيرِ الْحِثِّ، لَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْخَيْرِ، فَإِنْ تَمَّ هَذَا وَإِلَّا فَهِيَ شَاهِدٌ لِمَنْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِكُفْرِهِ.

(وَسَوْكَئِدِ مِيخُورَمَ بَخْدَايَ) أَيِ أَقْسَمَ بِاللَّهِ بِلِسَانِ الْفَارْسِيِّ، وَكَذَا الْحَكْمُ بِسَائِرِ أَلْسِنَةِ الْعِجْمِ (قَسَمَ) هَذَا خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: لَعَمْرُؤُا اللهُ وَمَا غُطِفَ عَلَيْهِ (وَحَقًّا) أَيِ قَوْلُهُ: حَقًّا (وَحَقَّ اللهُ وَحُرْمَتَهُ وَسَوْكَئِدِ خُورَمَ بَخْدَايَ) أَيِ بِصِيفَةِ الْإِسْتِقْبَالِ (يَابْطَلَقَ زَنَ) يَعْنِي سَوْكَئِدِ خُورَمَ بِطَلَاقِ زَنَ (وَإِنْ فَعَلَهُ) أَيِ كَذَا (فَعَلِيهِ غَضَبُهُ) أَيِ غَضَبِ اللهِ (أَوْ سَخَطُهُ، أَوْ لَعْنَتُهُ) أَوْ حَرَمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ أَوْ عَذَّبَهُ بِالنَّارِ (أَوْ أَنَا زَانٍ، أَوْ سَارِقٌ، أَوْ شَارِبُ خَمْرٍ، أَوْ آكِلُ رِبَاً) أَيِ لَا يَكُونُ قَسَمًا. أَمَّا حَقًّا فَلأنَّهُ يَرَادُ بِهِ تَحْقِيقَ الْوَعِيدِ، وَأَمَّا حَقَّ اللهُ فَلأنَّهُ يَرَادُ بِهِ وَاحِدُ الْحَقُّوقِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمَعَاذٍ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الْغَضَبُ وَالسَّخَطُ وَاللَّعْنَةُ، فَلأنَّهُ يَرَادُ بِهَا آثَارُهَا وَهِيَ النَّارُ، وَلأنَّهُ دَعَاءٌ عَلَى نَفْسِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَيَذُوعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دَعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾<sup>(٢)</sup>. وَلأنَّ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ لَمْ يُتَعَارَفِ الْحَلْفُ بِهِ. وَقِيدَ بِحَقِّ اللهِ لِأنَّهُ لَوْ قَالَ: وَالْحَقُّ يَكُونُ قَسَمًا، لِأنَّهُ مِنْ أَسْمَائِهِ سُبْحَانَهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَنَا زَانٍ وَنَحْوُهُ فَلَعَدَمِ اسْتِزَامِ وَجُودِ الشَّرْطِ وَجُودِ مَا فَعَلَهُ جِزَاءً مِنَ الزَّانِ وَنَحْوِهِ، لِتَوْقُفِهِ عَلَى فِعْلِ مَسْتَأْنَفٍ.

(١) هُوَ جِزَاءٌ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (فَتْحُ الْبَارِيِّ) ٣٩٧/١٠ - ٣٩٨، كِتَابُ الْبِلَاسِ (٧٧)، بَابُ إِرْدَافِ الرَّجْلِ خَلْفَ الرَّجْلِ (١٠١)، رَقْمٌ (٥٩٦٧).

(٢) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: الْآيَةُ: (١١).

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ: الواو، والباء، والتاء. وقد تُضمَرُ ك: اللهُ لأفعلن.

(وَحُرُوفُ الْقَسَمِ: الواو، والباء، والتاء) كقولهم: وَاللَّهِ، وباللَّهِ، وتالله. لأن كل ذلك معهودٌ في الأيمان ومذكور في القرآن [١١١ - ب]. قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿تَاللَّهِ تَفَدُّوا تُذَكِّرُ يُوسُفَ﴾<sup>(٣)</sup>. وأصل هذه الحروف الباء، ولذا تدخل على الظاهر والمضمَر نحو بالله، وبه. ويجوز إظهار الفعل معها نحو: حلفت بالله، وأقسم بالله. والواو ملحقة بها، ولهذا لا تدخل على المضمَر، ولا يجوز إظهار الفعل معها. والتاء ملحقة بالواو وتدخل على لفظة «الله» خاصة. ورواية تَرَبُّ<sup>(٤)</sup> الكعبة شاذة.

(وقد تُضمَرُ) حروف القسم (ك: اللهُ لأفعلن) وفي نسخة: لا أفعله. وينصب الاسم حينئذٍ على إسقاط الخافض واتصال فعل الحلف به كقوله تعالى: ﴿واختار موسى قَوْمَهُ﴾<sup>(٥)</sup> وهو أكثر استعمالاً، أو يُخفَضُ على إضمار الخافض وبقاء أثره، وهو قليل شاذ. وحكي الرفع أيضاً نحو: اللهُ لأفعلن على إضمار المبتدأ أو خبره وهو الأولى، لأن الاسم الكريم أعرفُ المعارف، فهو أولى بكونه مبتدأ، والتقدير: اللهُ قسَمي، أو قسَمي اللهُ لأفعلن. ولو قال: اللهُ والرحمن يكون يمينين، إلا أن يريد تكرار الأول في ظاهر الرواية، وعليه أكثر المشايخ.

وروى الحسن عن أبي حنيفة يكون يميناً واحداً وبه أخذ مشايخ سمرقند. ولو قال: اللهُ والله فهو يمينان كذا ذكره، وفيه أنه أولى بأن يصلح ثانيه للتأكيد مما قبله. ولو قال: اللهُ والله فيمينٌ واحد استحساناً. ولو قال: اللهُ لا أكلمك اللهُ لا أكلمك فيمينان. وروى الحسن إن نوى بالثاني الخير عن الأول صدق ديانة.

هذا، وإن وصل إن شاء اللهُ بحليفه بَرٍّ، لما روينا في الطلاق من قوله عليه الصلاة والسلام: «من حَلَفَ على يمينٍ فقال: إن شاء اللهُ فقد استثنى». رواه أبو داود والنسائي والحاكم في «مستدرکه» عن ابن عمر. وكذا إذا نَدَرَ وقال: إن شاء اللهُ مُتَّصِلاً لا يلزمه شيء.

قال محمد: بلغنا ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر، وكذا قال موسى

(١) سورة الأنعام، الآية: (٢٣).

(٢) سورة التوبة، الآية: (٧٤).

(٣) سورة يوسف، الآية: (٨٥).

(٤) حرفت في المطبوع إلى: «برب الكعبة».

(٥) سورة الأعراف، الآية: (١٥٥).



[كَفَّارَةُ الْيَمِينِ]

وكفَّارته: عِتْقُ رَقَبَةٍ، أو إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ — كما هي في الظَّهَارِ — أو كِسْوَتُهُمْ، لكلِ ثَوْبٍ يَسْتُرُ عَامَّةَ بَدَنِهِ، .....

عليه السلام: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾<sup>(١)</sup> ولم يصبر، ولم يُعَدِّ مُخْلِيفًا لوعده. والاتصال شرط عمل الاستثناء في الإبطال، فلو انقطع بتنفّس أو سعال ونحوه لا يضر. وعن ابن عباس أنه كان يُجَوِّزُ الاستثناء المنفصل إلى ستة أشهر، وقيل: إلى سنة لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾<sup>(٢)</sup> أي: إذا نسيت الاستثناء موصولاً فاستثنى بمفصول. وروى أن محمد بن إسحاق صاحب «المغازي» كان عند المنصور، فكان يقرأ عنده المغازي وأبو حنيفة كان حاضراً، فأراد أن يغري الخليفة عليه، فقال: إن هذا الشيخ يخالف جدك في الاستثناء المنفصل، فقال: أتبلغ من قدرك أن تخالف جدي؟ فقال: إن هذا يريد أن يفسد عليك ملكك، لأنه لو جاز الاستثناء [١١٢ - أ] المنفصل، فبارك الله لك في عُهودكِ إِذًا، فإن الناس يُبَايِعُونَكَ وَيَحْلِفُونَ، ثم يخرجون ويستثنون، ثم يخالفون ولا يخشون، فقال: نَعَمْ ما قلت، وغضب على محمد بن إسحاق وأخرجه من عنده.

وأما تأويل قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ أي إذا لم تذكر إن شاء الله في أول كلامك فاذكره في آخره موصولاً به. كذا ذكره بعضهم. وعندي أنه خاص بما بين العبد وربّه في نحو قوله: ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً﴾<sup>(٣)</sup> ولم يستثن نسياناً، فمتى جاء في ذكره ينبغي أن يستثنى ولو في آخر عمره مرةً. وقيل: المعنى اذكر ربك إذا نسيت غيره ولو نفسك، فإن كمال الذكر هو الفناء والاستغراق في نحو شهود المذكور المعبر عنه بكامل الحضور.

[كَفَّارَةُ الْيَمِينِ]

(وكفَّارته) أي كفارة القَسَمِ واحد من ثلاثة. ويتعينُ بفعل العبد أحدها (عِتْقُ رَقَبَةٍ) أي عبد أو أمة (أو إطعامُ عشرة مساكين كما هي في الظَّهَارِ) الظاهر أنه قيد للأخير، ويحتمل أن يكون لهما. وفي نسخة: كما هما في الظهار، أي كالعِتْق والإطعام في كفارة الظهار. وقد تقدم أنه يطعم كل مسكين نصف صاع من بُرٍّ، أو صاعاً من غيره. (أو كِسْوَتُهُمْ لكل) من العشرة (ثوبٌ يسُرُ عامة بَدَنِهِ) قميص أو إزار

(١) سورة الكهف، آية: (٦٩).

(٢) سورة الكهف، آية: (٢٤).

(٣) سورة الكهف، الآية: (٢٣).

فلم تجز السراويل، فإن عجزَ عنها وقت الأداء، صام ثلاثة أيام ولاءً بلا حنثٍ.

ورداء، أو قباء أو كساء على الصحيح. وفي «المحيط»: وهو ظاهر الرواية. وفي «المبسوط»: أدنى الكسوة ما يجوز فيه الصلاة، وهو مروى عن محمد رحمه الله.

(فلم تجز السراويل) أي فقط، وإلا فهو جائز مع انضمام الرداء اتفاقاً. وعن محمد: لا يجوز السراويل للمرأة، لأن المعتبر رد العزّي بقدر ما تجوز به الصلاة. والسراويل تجوز فيه الصلاة للرجل دون المرأة. وقال مالك والليث: أدناها للرجل ثوب، وللمرأة ثوبان: درع وخمار. والمراد بالدرع القميص. وقال الشافعي: ما يُطلق عليه اسم الكسوة: كالسراويل، والإزار والمقنعة<sup>(١)</sup>، والطيلسان<sup>(٢)</sup>. وعن ابن عمر لا يجزى أقل من ثلاثة أثواب: قميص، وإزار، ورداء. وعن أبي موسى الأشعري: ثوبان. وذلك لقوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> ففي الآية بدأ بالإطعام لأنه أهون على الأنام، فيكون تزيهاً في الكلام. وعكس الفقهاء إيماءً إلى بيان الأفضل، فتأمل.

(فإن عجزَ عنها) أي عن العتق والإطعام والكسوة. وفي نسخة: فإن عديمها (وقت الأداء) وعند الشافعي: وقت الوجوب (صام ثلاثة أيام ولاءً) أي متتابعات. وقال مالك والشافعي في قول واحد في رواية: يُخير بين التتابع وعدمه، لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

ولنا قراءة ابن مسعود: «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» وهي كالخبر المشهور، فإنه إنما يقرأ [١١٢ - ب] سماعاً من رسول الله ﷺ، فصارت قراءته كالرواية المشهورة عن النبي ﷺ، فصحت الزيادة والتقييد بها.

ولم تجز الكفارة (بلا حنث) أي لم تجزى قبل الحنث، سواء كانت بالمال أو بالصوم. وقال مالك وأحمد: تُجزى. وقال الشافعي: إن كانت بالمال تُجزى، وإن كانت بالصوم لا تجزى<sup>(٤)</sup>، [وفي وجه تجزىء]<sup>(٥)</sup>.

(١) المقنعة: ما تستر به المرأة وتغطيها. معجم لغة الفقهاء ص ٤٥٤.

(٢) الطيلسان: ضرب من الأوشحة يُلبس على الكتف، أو يحيط بالبدن، خال من التفصيل والحياطة، أو هو ما يعرف بالعمامة المصرية بالشال. المعجم الوسيط ص ٥٦١، مادة (طلس).

(٣) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

(٤) وحاصل المسألة: أن اليمين عند الشافعي سبب الكفارة والحنث شرط، فتجوز الكفارة بعد تحقق السبب، وعند الحنفية الحنث سبب لوجوب الكفارة، واليمين شرط، لأن اليمين انعقدت للبر، فلا يكون سبباً للكفارة، لأن أدنى درجات السبب أن يكون مفضياً إلى الحكم وطريقاً إليه، واليمين مانعة فكيف يكون سبباً. حاشية إلياس الرومي على النقاية ٧٣٤/١. هامش فتح باب العناية، من مطبوعة باكستان.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المحضوط.

وكان ابن عمر وسليمان وأبو الدرداء يُكفِّرون قبل الحنث، وكذلك الحسن وابن سيرين. رواه ابن أبي شَيْبَةَ. وذلك لما روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من حَلَفَ على يمينٍ فرأى غيرها خيراً منها، فليُكفِّر عن يمينه وليأت الذي هو خير»، وكلمة الفاء للتعقيب. وما روى أبو داود بسند صحيح من حديث عبد الرحمن بن سَمُرَةَ عن النبي ﷺ أنه قال: «يا عبد الرحمن إذا حَلَفْتَ على يمينٍ فرأيت غيرها خيراً منها، فكفِّر عن يمينك ثم ائت الذي هو خير». وكلمة «ثم» للتراخي.

ولنا أن الكفارة لِسُتْر الجنابة ولا جنابة قبل الحنث، لأن عقد اليمين بدون الحنث ليس بذنب إجماعاً، لأنه أمرٌ مشروع، فإن في عقد اليمين تعظيم اسم الله تعالى، والمشروع لا يوصف بالذنب، وأما الذنب في هتك حرمة اسم الله تعالى بالحنث، فاستحالة<sup>(١)</sup> التكفير قبل الحنث كالطهارة قبل الحدث، فلا يصح كفارة اليمين قبل الحنث، كما لا يصح كفارة القتل قبل الجرح.

وأجيب عما رَوَوْا بأنه يقتضي وجوب تقديم الكفارة على الحنث، ولا قائل به. وبأن الحديث الأول معارضٌ برواية مسلم له أيضاً بلفظ: «فليأت الذي هو خير وليكفِّر عن يمينه». ورُوي في الصحيحين فيهما بالتقديم والتأخير من حديث أبي هريرة، و عبد الرحمن بن سَمُرَةَ، وعدي بن حاتم. وبأن الفاء الجزائية تفيد تعقيب ما قبلها في الجملة، كما حُقِّق في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> والواو تدل على الجمعية، فلا دلالة على تقديم أحد الجزأين على الآخر، كما في: أدخل السوق فاشترِ لحماً وفاكهةً، فإن المقصود تعقيب دخول السوق لكل من الأمرين.

وأما الحديث الثاني فمعارضٌ بما أخرجه الإمام أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي في كتاب «غريب الحديث» عن أبي حازم عن أبي هريرة: أن رجلاً أَعْتَمَ عنده - أي أمسى - فسأل صَبِيئَهُ أُمَّهُم الطعام، فقالت: حتى يجيء أبوكم، فنام الصَّبِيئَةُ، فجاء أبوهم فقال: أَشْهَيْتِ<sup>(٣)</sup> الصَّبِيئَةَ؟، فقالت: لا، كنت أنتظر مجيئك،

(١) في المطبوع: «فكان» بدل «فاستحالة».

(٢) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٣) في المخطوط اشتھيت. والصواب ما أثبتناه.

وَمَنْ حَلَفَ عَلَىٰ مَعْصِيَةٍ، كَعَدَمِ الْكَلَامِ مَعَ أَبِيهِ، حَيْثُ وَكَفَّرَ.....

فَحَلَفَ أَنْ لَا يَطْعَمَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: أَيَقْظِيهِمْ وَجِيئِي بِالطَّعَامِ، فَسَمِيَ اللَّهُ وَأَكَلَ، ثُمَّ غَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرَهُ بِالَّذِي صَنَعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَىٰ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا ثُمَّ لِيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ». قَالَ السَّرْقَسِيُّ: أَشْهَيْتِ الصَّبِيَةَ: أَيِ اطْعَمْتَهُمْ [١١٣ - أ] شَهْوَتَهُمْ. وَ«ثُمَّ» قَدْ تَجَمَّى لِلتَّشْرِيكِ فِي الْحُكْمِ وَلَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ﴾<sup>(١)</sup>... الآية، كَذَا فِي «الْقَامُوسِ».

فَإِنْ قِيلَ: تَعْلِيلُكُمْ وَتَأْوِيلُكُمْ مَزْدُودَانِ لِمَخَالَفَتِهِمَا النَّصَّ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ فَكَفَّارَتُهُ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، وَالْفَاءُ لِلْوَصْلِ وَالتَّعْقِيبِ، فَيَقْتَضِي جَوَازَ التَّكْفِيرِ بَعْدَ الْيَمِينِ مُتَّصِلًا بِهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ كَفَارَةٌ لِإِيمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، رَبَّتْهَا عَلَى الْحَلْفِ لَا عَلَى الْحَنْثِ.

قُلْنَا: الْحَنْثُ مُضْمَرٌ فِي النَّصِّ، بِدَلَالَةِ مَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِذَا حَلَفْتُمْ وَحَنْثْتُمْ».

(وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ كَعَدَمِ الْكَلَامِ مَعَ أَبِيهِ) أَوْ أَحَدَهُمَا (حَيْثُ) أَيِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنَثَ فِي الْحَالِ (وَكَفَّرَ) فِي الْحَالِ بِالصُّومِ وَالْمَالِ، لَمَّا رَوَيْنَا مِنَ الْحَدِيثِ، فَإِنْ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْحَنْثِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ مَعْصِيَةً، وَكَانَ الْحَنْثُ خَيْرًا مِنَ الْبُرِّ، فَأَوْلَى أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ الْحَنْثُ إِذَا كَانَ مَعْصِيَةً.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَجِبُ الْبُرُّ فِي الْحَلْفِ عَلَى فِعْلِ الْفَرَضِ وَتَرْكِ الْمَعْصِيَةِ، وَيَجِبُ الْحَنْثُ فِي عَكْسِهِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ حَلَفَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ» وَيَرْجَحُ الْبُرُّ فِي الْحَلْفِ عَلَى فِعْلِ الْمَبَاحِ، لِقَوْلِهِ: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أَيِ عَنِ الْحَنْثِ. وَيَرْجَحُ الْحَنْثُ فِي الْحَلْفِ عَلَى تَرْكِ فِعْلِ الْقُرْبَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَىٰ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ

(١) سورة السجدة، الآية: (٧).

(٢) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

(٣) سورة البقرة، الآية: (١٨٤).

ولا كفارة في حليف كافر وإن حنث مُسْلِماً.

مَنْ حَرَّمَ مِلْكَهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَإِنْ اسْتَبَاحَهُ كَفَّرَ.....

عن يميني وأتيتُ الذي هو خير». رواه الشيخان، وفي لفظ: «أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني». ولعل معنى: «كفرت عن يميني» في اللفظ الأول: نويت التكفير عن يميني، أو قدم للاهتمام. والله تعالى أعلم بحقيقة المرام.

ثم اليمين في الحديث بمعنى المقسم عليه، فذكر الكل وأريد البعض. وقيل: ذكر اسم الحال وأريد المحل، لأن المحلوف عليه محل اليمين.

(ولا كفارة في حليف كافر وإن حنث مُسْلِماً) وقال الشافعي: يلزمه الكفارة بالمال دون الصوم إذا حنث كافراً، لأنه أهل لليمين، ولهذا يُستحلف في الدعاوى والخصومات.

ولنا قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ولأنه ليس بأهل لليمين، لأن المقصود منها البرّ تعظيماً لاسم الله تعالى، والكافر ليس من أهله، لأنه هتك حرمة اسم الله تعالى بإصراره على الكفر، والتعظيم مع الهتك لا يجتمعان.

(وَمَنْ حَرَّمَ) على نفسه (ملكه) من طعام، أو ثوب، أو أمة، أو غير ذلك (لا يَحْرُمُ عليه) لأن ذلك قلب المشروع، ولا قدرة له عليه (وإن استباحه) أي عامله معاملة المباح، بأن أكل الطعام، أو لبس الثوب، أو وطء الأمة (كفّر) كفارة يمين. وكذا لو قال: طعام فلان، أو ثوبه، أو أمته عليّ حرام، فهو يمين، لأن ظاهره الإنشاء، إلا أن يريد به الإخبار [١١٣ - ب] عن الحرمة.

وقال مالك والشافعي: لا كفارة عليه، لأنه ليس بيمين إلا في حق الجوّاري، والنساء في معانهن، فيقتصر على مورده في لزوم الكفارة، لأن تحريم الحلال قلب المشروع، واليمين عقد مشروع، فلا ينعقد بلفظ هو قلب المشروع كقلبه<sup>(٢)</sup>، وهو تحليل الحرام، ولأن ذا ليس إلى العبد، فإن المُحلّل والمحرّم هو الله سبحانه، فيلغو.

ولنا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ \* قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وسبب نزول هذه الآية ما في

(١) سورة التوبة، الآية: (١٢).

(٢) في المخطوط: «كمكسه» بدل «كقلبه».

(٣) سورة التحريم، الآية: (١ - ٢).

## فَضْلٌ فِي الْخَلْفِ فِي الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ

## مِنَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَغَيْرِهِمَا

..... مَنْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا يَحْتَثُ بِدُخُولِ صُفَّةٍ،

البخاري عن عائشة أن النبي ﷺ شَرِبَ عند زينب بنت جحش عسلاً، فعلمت به عائشة فتواصت هي وحفصة أيُّهُ، وفي رواية: أُيْتُنا، دخل عليها النبي ﷺ فلتقل: إني أجدُ منك ريحَ المَغَايِرِ، أكلت مغاير؟ فدخل على إحداهما فقالت له ذلك، فقال: «لا بل شربت عسلاً عند زينب ولن أعود». وفيه أيضاً عن عائشة أن التي سقته العسل حفصة، وأن التي تواصت هي وإياها سَوْدَةُ والمغافير: بالغين المعجمة، جمع مُغْفُور بضم الميم والفاء: صَمَغُ بعضِ الشجر يُحَلُّ بالماء وله رائحة كريهة. وكان رسول الله ﷺ يكره أن يُوجد منه الروايح، فصَدَّقَ عليه الصلاة والسلام القائلة له ذلك من أزواجه، وحرَّم العسل على نفسه.

وقال الخطَّابي: والأكثر على أن الآية إنما نزلت في تحريم مارية القُبْطية حين حرَّمها على نفسه. وذلك أنه روي أن رسول الله ﷺ خلا بمارية في يوم عائشة، وعلمت بذلك حفصة، فقال لها: اكنمي عليّ وقد حرمت مارية على نفسي، فأخبرت به عائشة، وكانتا متصادقتين. وقيل: خلا بها في يوم حفصة فأرضاهما بذلك واستكتمهما، فلم تكتم، فطلقها واعتزل نساءه إلى شهرٍ ومكث تسعاً وعشرين ليلة في بيت مارية. انتهى. والأول أولى بالاعتبار، لأنه رواية صاحب القضية، وصاحب البيت أدري بما فيه، فالتمسك به ظاهر، وكذا بالثاني لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولأن التحريم المضاف إلى الجواري لما ثبت يميناً بهذه الآية، فكذا التحريم المضاف إلى سائر المباحات دلالة. فإن قيل: روي أنه قال: «والله لا أذوقه» فلذلك سُمِّي تحريماً ولزمته التَّحِلَّة.

أجيب بأنه لم يُذكر في الآية ولا في الحديث الصحيح، فلا يجوز أن يُحكم به، ويُقَيَّدُ به حُكْمُ النص.

## فَضْلٌ فِي الْخَلْفِ فِي الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ

## مِنَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَغَيْرِهِمَا

(مَنْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا) وهو ما أُعد للبيثوتة (يَحْتَثُ بِدُخُولِ صُفَّةٍ) لأنها تُبنى للبيثوتة فيها في بعض الأوقات، فصارت كالبيت الصيفي. قال شمس الأئمة: إلا

لا الكعبة أو مسجد، أو بيعة، أو كنيسة، أو دهليز، أو ظلّة باب دار، كما في: لا يَدْخُلُ داراً، فَدَخَلَ داراً خَرِبَةً. وفي: هذه الدار، يَحْنُثُ إِنْ دَخَلَهَا مُنْهَدِمَةً صحراء، أو بعدما بُنيت أخرى، أو وَقَفَ على سَطْحِهَا.

وقيل: في عُرفنا لا يَحْنُثُ، كما لو جُعِلت مَسْجِداً، أو بُسْتاناً، أو بيتاً، أو دَخَلَهَا بعد هدم الحِمَام، .....

أن ينوي بيتاً غير الصّفة، فيصْدَق [١١٤ - أ] ديانة، لأنه خصّ العام بِنِيَتِهِ. (لا الكعبة) أي لا يَحْنُثُ بدخول الكعبة (أو مسجد، أو بيعة) وهي معبد النصارى (أو كنيسة) وهي معبد اليهود (أو دهليز) بكسر الدال: وهو ما بين الباب والدار (أو ظلّة باب دار) وهي الساباط<sup>(١)</sup> الذي يكون على باب الدار، لأن واحداً من هذه الأشياء لم يُبْنَ للبيتوتة، فلا يكون بيتاً.

(كما) أي مثل ما لا يَحْنُثُ (في: لا يدخل داراً) وكذا بيتاً، بل أولى (فَدَخَلَ داراً خَرِبَةً) لأن الدار وإن كانت اسماً للعُرْضة أدير عليها الحائط، إلا أن البناء كالصّفة فيها. ولذا يقال: دار عامرة، ودار غامرة. والصّفة في المنكّر من كل وجه معتبرة، ليحصل بها تمييزه، فتعلقت اليمين بدار موصوفة لصفة، فلا يَحْنُثُ بعد زوال تلك الصفة.

(وفي: لا يدخل هذه الدار، يَحْنُثُ إِنْ دَخَلَهَا مُنْهَدِمَةً صحراء، أو بعدما بُنيت أخرى) لأن الدار هنا معينة والصّفة في المعين إذا لم تكن باعثة على اليمين غير معتبرة، لعدم الاحتياج إليها وتعين الموصوف بدونها، فتعلقت اليمين بذات الدار دون صفتها.

(أو وقف) عطف على دَخَلَهَا، أي ويَحْنُثُ إن وقف (على سطحها) لأن سطح الدار منها، ولذا لا يجوز الوقوف للحائض والجُنُب على سطح المسجد، وبه قال بعض الشافعية.

(وقيل: في عُرفنا) أي في عرف العجم (لا يَحْنُثُ كما) أي مثل ما لا يَحْنُثُ (لو جُعِلت) الدار التي حلف على دخولها (مسجداً، أو بُسْتاناً، أو بيتاً) أو نهراً، لأن اسمها تَبَدَّل، وتَبَدَّل الاسم كتبدل العين، فبقاء الاسم دليل بقاء المُسْمَى، وزواله دليل زواله.

(أو دَخَلَهَا) أي الدار (بعد هدم الحِمَام) الذي جعلته الدار، سواء بقي صحراء

(١) الساباط: سقيفة تحتها ممرّ. المُغْرِب في ترتيب المعرب ٣٧٩/١، مادة (سبط).

و: كهذا البيت ودخله مُنْهَديماً صحراء، أو بعدما بُني بيتاً آخر، أو هذه الدار، فوقف في طاقِ الباب لو أُغْلِقَ كان خارجاً، أو: لا يَسْكُنُها وهو ساكنها، أو: لا يلبسه وهو لابسُه، أو: لا يَزْكِبُه وهو زاكبه، فأخَذَ في الثَّقَلَة ونَزَعَ ونَزَلَ بلا مُكْث، أو لا يدخلُ، فقَعَدَ فيها إلا أن .....

أو جعل داراً أخرى، لأنه بالانهدام لم يَعد له اسم الدار، وعوده له بينائه داراً أخرى مُنزَل مُنزَلَة اسم آخر، نظراً إلى تبدُّلِ السبب.

(و: كهذا البيت) أي وكما لا يَحْنُثُ إذا حَلَفَ لا يدخل هذا البيت (ودخله) حال كونه (منهدماً صحراء) لزوال اسم البيت عنه، فإنه لا يُبات فيه حينئذ، ولو بقيت الحيطان دون السقف يَحْنُثُ، لأنه يبات فيه (أو) دَخَلَه (بعدما بُني بيتاً آخر) لأن اسم البيت لما عاد إليه بعد زواله عنه بالانهدام، صار بمنزلة اسم آخر، (أو) لا يدخل (هذه الدار) أو هذا البيت (فوقف في طاق الباب) للمحلوف عليه أو عتبة له وكان الباب بحيث (لو أُغْلِقَ كان) ذلك الواقف (خارجاً) عن الدار أو البيت، فإنه لا يَحْنُثُ، لأن عُلُقَ باب الدار أو البيت لإحراز ما فيهما، فما كان داخلياً عنه فهو فيهما، وما لا فلا.

وفي «الكافي شرح الوافي»: لو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له، فدخل في صحن داره لم يَحْنُثُ حتى يدخل البيت. قال: وهذا في عرفهم، أي المتقدمين، [١١٤ - ب] وأما في عُرفنا فالدار والبيت واحد، فيحنت إن دخل صحن الدار، وعليه الفتوى.

(أو: لا يسكنها) أي الدار (وهو ساكنها، أو: لا يلبسه) أي الثوب (وهو لابسُه، أو: لا يَزْكِبُه) أي المركوب (وهو زاكبه فأخَذَ) أي فشرع فوراً (في الثَّقَلَة) عن الدار (ونَزَعَ) الثوب (ونَزَلَ) عن الدابة (بلا مُكْث) لا يَحْنُثُ. وقال زُفَر: يَحْنُثُ لوجود الشرط، وهو تحققه بعد فراغ خليفه من السكنى واللبس والركوب وإن قلَّ.

ولنا أنَّ اليمين تعقد للبرِّ، فيُستثنى منها زمان تحققه بعد فراغ خليفه من السكنى، لأن مواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع. وهذا لأن البرِّ مأمور به، والحنث منهئي عنه لقوله تعالى: ﴿واحفظوا أيمانكم﴾<sup>(١)</sup>. والظاهر أن يقصد المأمور به. قيد بقوله: بلا مُكْث، لأنه لو مكث ساعة على حاله حينئذ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد.

(أو: لا يدخل) هذه الدار وهو فيها (فقَعَدَ فيها) ولو أياماً لا يَحْنُثُ (إلا أن

(١) سورة المائدة، الآية: (٨٩).



يَخْرُجُ ثُمَّ يَدْخُلُ.

وفي: لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ لَا بَدَّ مِنْ خُرُوجِهِ بِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ أَجْمَعٍ، حَتَّى يَحْنُثَ  
بِوَتْدِ بَقِيٍّ،

يَخْرُجُ ثُمَّ يَدْخُلُ) استحساناً، لأن الدخول مما لا يمتد، فإنه الانتقال من خارج إلى داخل، فلا يكون لدوامه حكم الابتداء. والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى﴾<sup>(١)</sup> أي لَا تَمُكُّثْ قَاعِدًا. وقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا تُثْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ الْأُولَى لَكَ وَالثَّانِيَةَ عَلَيْكَ»<sup>(٢)</sup> بخلاف الشكوى، واللُّبْسِ، والركوب، والقعود، والقيام والنظر ونحو ذلك مما يمتد، فإنه يكونُ لدوامه حكم الابتداء. والقياس أن يَحْنُثَ، وهو قول الشافعي، لأن للدوام حكم الابتداء، حتى لو نوى بالدخول الدوامَ صحَّت نيته، ولو لم يكن له حكمُ الابتداء لما صحَّت.

(وفي: لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ) أَوْ المَحَلَّةَ، أَوْ هَذَا البَيْتَ (لَا بَدَّ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (مِنْ خُرُوجِهِ بِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ أَجْمَعٍ، حَتَّى يَحْنُثَ بِوَتْدِ بَقِيٍّ) وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ. وَقَالَ مَشَايخُنَا: لَا يَحْنُثُ بِبَقَاءِ نَحْوِ الوَتْدِ وَالمِكْنَسَةِ، لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ بِهِ سَاكِنًا. وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ: لَا بَدَّ مِنْ خُرُوجِهِ بِأَهْلِهِ وَأَكْثَرَ مَتَاعِهِ وَعَلَيْهِ الفَتْوَى. كَذَا فِي «المَحِيطِ» وَ «الفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ»، لِأَنَّ نَقْلَ الكَلْبِ قَدْ يَتَعَذَّرُ، وَبِقِوَامِ الأَقْلِ لَا يُعَدُّ سَاكِنًا. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا بَدَّ مِنْ خُرُوجِهِ بِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ الَّذِي يَقُومُ بِهِ ضَرُورَاتُهُ، لِأَنَّ بَقَاءَ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لَيْسَ بِسُكْنَى. وَفِي «شرح المجمع»: وَاسْتَحْسَنَهُ المَشَايخُ وَعَلَيْهِ الفَتْوَى، وَهُوَ أَصَحُّ مَا يُفْتَى بِهِ مِنَ التَّصْحِيحِينَ كَمَا ذَكَرَهُ الطَّرَابِلَسِيُّ.

وقال أبو الليث<sup>(٣)</sup>: إِنْ سَلَّمَ دَارَهُ بِإِجَارَةٍ أَوْ رَدَّ المَسْتَأْجِرَ إِلَى المَوْجِرِ لَا يَحْنُثُ، سِوَا إِتْخَذَ دَارًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَوْ لَمْ يَتَّخِذْ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ سَاكِنًا. وَلَوْ كَانَ فِي طَلْبِ مَسْكَنِ آخَرَ وَتَرَكَ الأَمْتَعَ فِيهَا أَيَّامًا لَا يَحْنُثُ فِي الصَّحِيحِ، لِأَنَّ طَلْبَ المَنْزَلِ مِنْ عَمَلِ الثَّقَلَةِ، فَصَارَتْ مَدَّةُ الطَّلْبِ مَسْتَثْنَاةً بِحُكْمِ العَرَفِ إِذَا لَمْ يُفْرَطْ فِي الطَّلْبِ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

وفي لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ وَلَا نِيَةَ لَهُ حَيْثُ بِالدَّخُولِ [فِي المَسْتَأْجِرَةِ] [١١٥ - أ]

(١) سورة الأنعام، الآية: (٦٨).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ٦١٠/٢، كتاب النكاح (١٢)، باب ما يؤمر به من غض البصر (٤٣)، رقم (٢١٤٩).

(٣) وفي المخطوط: أبو اليسر.

بِخِلَافِ الْمِضْرِ وَالْقَرْيَةِ.

وَحَيْثُ فِي لَا يَخْرُجُ لَوْ حُمِلَ وَأَخْرِجَ بِأَمْرِهِ، لَا إِنْ أَخْرِجَ بِأَمْرِهِ، مُكْرَهًا أَوْ رَاضِيًا. وَمِثْلُهُ لَا يَدْخُلُ أَقْسَامًا وَحَكْمًا. وَلَا فِي: لَا يَخْرُجُ إِلَّا إِلَى جَنَازَةٍ، إِنْ خَرَجَ إِلَيْهَا ثُمَّ أَتَى إِلَى أَمْرٍ آخَرَ.

وَالْمُسْتَعَارَةُ عِنْدَنَا كَالْمَمْلُوكَةِ. وَخَصَّهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِالدَّخُولِ<sup>(١)</sup> فِي الْمَمْلُوكَةِ أَوْ لَا. وَفِي لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ وَلَهُ دَارٌ يَسْكُنُهَا وَدَارَ غَلَّةٍ، فَدَخَلَ دَارَ الْغَلَّةِ لَا يَحْتَسِبُ. وَفِي لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانَةٍ فَدَخَلَ دَارَهَا وَرَزَّوَجُهَا يَسْكُنُهَا لَا يَحْتَسِبُ، لِأَنَّ الدَّارَ تُنَسَبُ إِلَى السَّاكِنِ. ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ.

وَشَرَطَ أَبُو يُوسُفَ لِلْحَنْثِ إِضَافَتَهَا إِلَيْهِ وَقَتَ الْخَلِيفِ، كَوَقْتِ الشَّرْطِ، لِأَنَّ أَفْهَامَ النَّاسِ تَقَعُ عَلَى مَا فِي مِلْكِهِ يَوْمَ الْيَمِينِ وَالْحَنْثِ جَمِيعًا فِي الْعَادَةِ.

وَإِكْتِفَاءُ لِحَنْثِهِ بِدَخُولِهِ دَارًا يَمْلِكُهَا بَعْدَ الْيَمِينِ، لِأَنَّهُ عَقَدَ بِيَمِينِهِ عَلَى دَارٍ غَيْرِ مَشَارٍ إِلَيْهَا فَلَا يَخْتَصُ بِالْمَوْجُودَةِ فِي الْحَالِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: لَا أَكَلِمَ عَبْدَ فُلَانٍ، أَوْ لَا أَكَلَّ طَعَامَهُ، أَوْ لَا أَتَبَسَّ ثَوْبَهُ. وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنَ الْعَادَةِ فَغَيْرُ مُسْتَمِرَّةٍ، بَلْ هِيَ مُشْتَرَكَةٌ.

(بِخِلَافِ الْمِضْرِ وَالْقَرْيَةِ) فَإِنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذَا الْمِضْرَ فَخَرَجَ مِنْهُ وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَمَتَاعَهُ فِيهِ لَا يَحْتَسِبُ فِيمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ. وَنَقَلَهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «أَمَالِيهِ»، لِأَنَّهُ لَا يَعُدُّ سَاكِنًا فِيهَا، لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ سَاكِنًا فِي مِصْرٍ وَلَهُ فِي مِصْرٍ آخَرَ أَهْلٌ وَمَتَاعٌ. وَالْقَرْيَةُ قِيلَ بِمَنْزِلَةِ الدَّارِ، وَقِيلَ بِمَنْزِلَةِ الْمِصْرِ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ. (وَحَيْثُ فِي لَا يَخْرُجُ لَوْ حُمِلَ وَأَخْرِجَ بِأَمْرِهِ) لِأَنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ يُضَافُ إِلَى الْأَمْرِ، فَصَارَ كَمَا إِذَا رَكَبَ دَابَّةً فَخَرَجَتْ (لَا) يَحْتَسِبُ (إِنْ أَخْرِجَ بِأَمْرِهِ) سِوَاءَ كَانَ (مُكْرَهًا) أَيْ غَيْرَ رَاضٍ (أَوْ رَاضِيًا) لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مِنْهُ خُرُوجَ لَا حَقِيقَةً - وَهُوَ ظَاهِرٌ - وَلَا حَكْمًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَصْحَحِ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ.

(وَمِثْلُهُ) أَيْ وَمِثْلُ «لَا يَخْرُجُ» (لَا يَدْخُلُ أَقْسَامًا) بِفَتْحِ هَمْزَةٍ، جَمْعُ قِسْمٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بِأَمْرِهِ وَبِلَا أَمْرِهِ مُكْرَهًا أَوْ رَاضِيًا (وَحَكْمًا) وَهُوَ الْحَنْثُ فِي الْأَوَّلِ وَعَدَمُهُ فِي الْآخَرِينَ. (وَلَا) يَحْتَسِبُ (فِي لَا يَخْرُجُ إِلَّا إِلَى جَنَازَةٍ، إِنْ خَرَجَ إِلَيْهَا) وَفِي نُسْخَةٍ: فَخَرَجَ يَرِيدُهَا (ثُمَّ أَتَى إِلَى أَمْرٍ آخَرَ) لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْإِنْتِهَالِ مِنَ السَّاطِنِ إِلَى الظَّاهِرِ

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

وَحِنْتٌ فِي: لَا يَخْرُجُ إِلَى مَكَّةَ، فَخَرَجَ يُرِيدُهَا وَرَجَعَ، لَا فِي: لَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَدْخُلَهَا. وَذَهَابُهُ كَخُرُوجِهِ فِي الْأَصْح. وَفِي: لِيَأْتِينَ مَكَّةَ وَلَمْ يَأْتِيهَا، لَا يَحْتَثُ إِلَّا فِي آخِرِ حَيَاتِهِ.

وَحِنْتٌ فِي: لِيَأْتِيَنَّ غَدًا إِنْ اسْتَطَاعَ، إِنْ لَمْ يَأْتِهِ بِلَا مَانِعٍ، كَمَرَضٍ، أَوْ

وَهُوَ مَوْجُودٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَنَازَةِ دُونَ الْأَمْرِ الْآخَرَ، فَإِنَّ الْمَوْجُودَ فِي حَقِّهِ الْإِتْيَانَ، وَهُوَ الْوَصُولُ، وَهُوَ لَيْسَ بِخُرُوجٍ، وَالِدَوَامُ عَلَى الْخُرُوجِ لَيْسَ بِخُرُوجٍ أَيْضًا لِعَدَمِ امْتِدَادِهِ.

(وَحِنْتٌ فِي لَا يَخْرُجُ إِلَى مَكَّةَ، فَخَرَجَ يُرِيدُهَا) وَجَاوَزَ عِمْرَانَ مِصْرَهُ (وَرَجَعَ) لِتَحَقُّقِ الشَّرْطِ وَهُوَ الْخُرُوجُ إِلَى مَكَّةَ، وَإِنَّمَا قَيْدُنَا بِمَجَاوِزَةِ الْعِمْرَانَ، لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ قَبْلَ مَجَاوِزَتِهَا لَا يَحْنِتُ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ [إِلَى مَكَّةَ سَفَرًا، وَهُوَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِمَجَاوِزَةِ الْعِمْرَانَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخُرُوجَ] <sup>(١)</sup> انْفِصَالَ عَنِ الدَّاخِلِ إِلَى الْخَارِجِ. وَإِذَا انْفِصَلَ عَنِ وَطْنِهِ قَاصِدًا مَكَّةَ فَقَدْ خَرَجَ إِلَيْهَا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ <sup>(٢)</sup> الْآيَةُ <sup>(٣)</sup>، وَالْمُرَادُ بِهَا مَنْ مَاتَ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ (لَا) يَحْنِتُ (فِي) حَلْفِهِ [١١٥ - ب] (لَا يَأْتِيهَا) أَي مَكَّةَ (حَتَّى يَدْخُلَهَا) لِأَنَّ الْإِتْيَانَ هُوَ الْوَصُولُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقَوْلَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ <sup>(٤)</sup>.

(وَذَهَابُهُ كَخُرُوجِهِ) فَإِذَا حَلَفَ لَا يَذْهَبُ إِلَى مَكَّةَ، فَخَرَجَ يُرِيدُهَا حِنْتٌ (فِي الْأَصْح) وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ. وَقَالَ نَصْرُ بْنُ يَحْيَى: هُوَ كِاتِيَانِيهِ، فَلَا يَحْنِتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَذْهَبْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى \* فَقَوْلَا لَهُ﴾ <sup>(٥)</sup>، وَوَجْهُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ <sup>(٦)</sup> لِيُزِيلَهُ. وَإِذَا كَانَ الْإِذْهَابُ بِمَعْنَى الْإِزَالَةِ، كَانَ الذَّهَابُ بِمَعْنَى الزَّوَالِ. وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الذَّهَابِ نِيَّةٌ، فَإِنَّ نَوَى الْخُرُوجِ أَوْ الْإِتْيَانَ فَعَلَى مَا نَوَى، لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامِيهِ.

(وَفِي: لِيَأْتِينَ مَكَّةَ وَلَمْ يَأْتِيهَا) وَمَضَى عَلَيْهِ مَدَّةٌ (لَا يَحْنِتُ إِلَّا فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) لِأَنَّ شَرْطَ الْحِنْتِ فَوْتُ الْإِتْيَانَ، وَهُوَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي آخِرِ جِزَاءِ الْحَيَاةِ، لِأَنَّ الْبِرَّ مَرْجُوءٌ مَا دَامَ حَيًّا.

(وَحِنْتٌ فِي: لِيَأْتِيَنَّ غَدًا إِنْ اسْتَطَاعَ) إِتْيَانَهُ (إِنْ لَمْ يَأْتِهِ بِلَا مَانِعٍ كَمَرَضٍ أَوْ

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: (١٠٠).

(٣) سُورَةُ طه، الْآيَةُ: (٤٧).

(٤) سُورَةُ طه، الْآيَةُ: (٤٣ - ٤٤).

(٥) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، الْآيَةُ: (٣٣).

سلطان، ودَيْنَ نِيَّةِ الحَقِيقَةِ. وَشُرْطٌ لِلْبِرِّ فِي: لَا تَخْرُجْ إِلَّا بِإِذْنِهِ، لِكُلِّ خُرُوجٍ إِذْنٌ، لَا فِي: إِلَّا أَنْ أَدْنَ، .....

سلطان) لأن الاستطاعة في العزوف سلامة الأسباب، والآلات، وارتفاع الموانع الحسية، فينصرف اللفظ إليها عند الإطلاق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup> وفسره النبي ﷺ بِمَلِكِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ. وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾<sup>(٢)</sup> وفسرها النبي ﷺ بِالرَّمِيِّ.

(وَدَيْنَ نِيَّةِ الحَقِيقَةِ) أَي صُدِّقَ دِيَانَةٌ إِنْ قَالَ: نَوَيْتَ حَقِيقَةَ الاسْتَطَاعَةِ، وَهِيَ الْقُدْرَةُ الحَقِيقِيَّةُ الَّتِي يُحَدِّثُهَا اللهُ تَعَالَى لِلْعَبْدِ حَالِ قَصْدِ اكْتِسَابِهِ الفِعْلَ، بَعْدَ سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مَقَارِنَةً لِلْفِعْلِ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿فَمَا أَشْطَعَاغُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾<sup>(٤)</sup> وَإِنَّمَا صُدِّقَ دِيَانَةٌ لِأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلِ كَلَامِهِ لَا قَضَاءً، لِأَنَّهُ نَوَى خِلَافَ الظَّاهِرِ. وَفِي رِوَايَةِ صُدِّقَ قَضَاءً أَيْضًا لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ وَالظَّاهِرُ لَا يَخَالِفُهُ، يُصَدِّقُ دِيَانَةَ وَقَضَاءً، وَإِنْ كَانَ يُخَالِفُهَا فِي تَصَدِيقِهِ قَضَاءً رَوَايَتَانِ.

(وَشُرْطٌ لِلْبِرِّ فِي: لَا تَخْرُجْ) امْرَأَتَهُ (إِلَّا بِإِذْنِهِ، لِكُلِّ خُرُوجٍ إِذْنٌ) حَتَّى لَوْ خَرَجْتَ بِإِذْنِهِ مَرَّةً، ثُمَّ خَرَجْتَ مَرَّةً أُخْرَى بِلَا إِذْنِهِ يَحْنُثُ، لِأَنَّهُ اسْتُثْنِيَ مِنَ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ خُرُوجاً مَلْصُوقاً بِالْإِذْنِ، فَكُلُّ خُرُوجٍ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْيَمِينِ.

والحيلة في ذلك أن يقول لها: كلما أردت الخروج فقد أذنت لك. ولو قال: أردت إلا بإذني مرةً صُدِّقَ دِيَانَةٌ، لِأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلِ [١١٦ - أ] كَلَامِهِ، لَا قَضَاءً لِأَنَّهُ فِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ (لَا فِي) لَا تَخْرُجْ (إِلَّا أَنْ أَدْنَ) أَي لَا يُشْتَرَطُ لِكُلِّ خُرُوجٍ إِذْنٌ فِي: لَا تَخْرُجْ إِلَّا إِنْ أَدْنَ، حَتَّى لَوْ خَرَجْتَ بِإِذْنِهِ مَرَّةً، ثُمَّ خَرَجْتَ مَرَّةً أُخْرَى بِلَا إِذْنِهِ لَا يَحْنُثُ، لِأَنَّهُ «إِلَّا أَنْ» بِمَعْنَى حَتَّى فِيمَا يَتَوَقَّعُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، أَي حَتَّى يُحَاطَ بِكُمْ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِظْهَارُ المَصْدَرِ هُنَا، بِخِلَافِ إِلَّا بِإِذْنِي، فَإِنَّهُ يَسْتَقِيمُ أَنْ

(١) سورة آل عمران، الآية: (٩٧).

(٢) سورة الأنفال، الآية: (٦٠).

(٣) سورة النساء، الآية: (١٢٩).

(٤) سورة الكهف، الآية: (٩٧).

(٥) سورة يوسف، الآية: (٦٦).

وَاللَّحْنُثُ فِي: إِنْ خَرَجْتَ، وَإِنْ ضَرَبْتَ لِمُرِيدَةِ خُرُوجٍ، أَوْ ضَرَبَ عَبْدٌ، فِعْلُهُمَا فَوْرًا. وَفِي: إِنْ تَغْدِيْتُ، بَعْدَ تَعَالَى تَغَدَّ مَعِي، تَغْدِيهِ مَعَهُ.

يقول: إِلَّا خُرُوجًا بِإِذْنِي، فَعَرَفْنَا أَنَّهُ [صِفَةُ الْمَسْتَثْنَى]. وَهَذَا لَوْ قَالَ: إِلَّا خُرُوجًا إِنْ أَذِنَ لَكَ، كَانَ كَلَامًا مُخْتَلًا، فَعَرَفْنَا أَنَّهُ<sup>(١)</sup> بِمَعْنَى التَّوْقِيْتِ، فَإِنْ قِيلَ: يَشْكَلُ هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بَيْتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ الْإِذْنَ لَا يَدْخُلُ فِي الدَّخُولِ إِلَى بَيْتِ النَّبِيِّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ.

وَأَجِيبُ بِأَنَّ ذَلِكَ ثَبَتَ بِآخِرِ آيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾ وَالْإِيذَاءُ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، أَوْ بِدَلِيلٍ آخَرَ مِنَ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَنَّ الدَّخُولَ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ حَرَامٌ. وَلَوْ قَالَ: أَرَدْتُ إِلَّا أَنْ أَذِنَ كُلِّ مَرَّةٍ صُدُقٌ دِيَانَةٌ وَقَضَاءٌ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَشْدِيدًا عَلَيْهِ.

(وَاللَّحْنُثُ) عَطَفَ عَلَى اللَّيْبِ، أَيْ وَشَرَطَ لِلْحَنْثِ (فِي: إِنْ خَرَجْتَ وَإِنْ ضَرَبْتَ) فَأَنْتَ طَالِقٌ (لِمُرِيدَةِ خُرُوجٍ) فِي الْأُولَى (أَوْ ضَرَبَ عَبْدٌ) فِي الثَّانِيَةِ (فِعْلُهُمَا) أَيْ فِعْلُ الْخُرُوجِ وَفِعْلُ الضَّرْبِ (فَوْرًا) أَيْ فِي الْحَالِ، وَهُوَ فِي أَسْلِ اللُّغَةِ مَصْدَرٌ فَارَتْ الْقِدْرُ إِذَا عَلَّتْ، اسْتَعْمِرَتْ لِلسَّرْعَةِ وَالْحَالَةِ الَّتِي لَا لَبْثَ فِيهَا، حَتَّى لَوْ جَلَسْتَ ثُمَّ خَرَجْتَ أَوْ تَرَكْتَ ضَرْبَ الْعَبْدِ، ثُمَّ ضَرَبْتَهُ لَمْ يَحْنُثْ، لِأَنَّ مَرَادَ الْمُتَكَلِّمِ الْخُرُوجَ وَالضَّرْبَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَيَتَّقِي بِهَا. وَالاعْتِبَارُ بِالْعَرَفِ.

(وَفِي إِنْ تَغْدِيْتُ) عَطَفَ عَلَى فِي إِنْ خَرَجْتَ. أَيْ وَشَرَطَ لِلْحَنْثِ فِي: إِنْ تَغْدِيْتُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ: مَعَكَ أَوْ مَعَهُ، فَعَبْدِي حَرٌّ (بَعْدَ) قَوْلِ الْقَائِلِ (تَعَالَى تَغَدَّ مَعِي، تَغْدِيهِ مَعَهُ) فَوْرًا.

وَقَالَ زُفَرٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَشْتَرُطُ، لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَمِينَةٌ عَلَى مَطْلُوقِ الْغَدَاءِ. وَلِنَا أَنَّهُ عَقْدٌ كَلَامُهُ عَلَى غَدَاءٍ مَعِينٍ وَهُوَ الْغَدَاءُ الْمَدْعُو إِلَيْهِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، لِأَنَّ كَلَامَهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْجَوَابِ. وَالْغَدَاءُ فِي السُّؤَالِ مَعِينٌ وَكَذَا فِي جَوَابِهِ. وَقَدْ تَفَرَّدَ بِإِظْهَارِ هَذِهِ الْيَمِينِ الْفَوْرِيَّةِ أَبُو حَنِيفَةَ. وَكَانَ النَّاسُ يَقُولُونَ: الْيَمِينُ عَلَى نَوْعَيْنِ: مُطْلَقَةٌ، وَمَوْقُتَةٌ بِوَقْتٍ، فَاسْتَنْبَطَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْعَرَفِ هَذِهِ، وَهِيَ مُطْلَقَةٌ لِقِطْعًا مَوْقُتَةٌ مَعْنَى. وَقِيلَ: إِنَّمَا أَخَذَهَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِهِ حِينَ دَعِيَ إِلَى نُصْرَةِ إِنْسَانٍ، فَحَلَفَا أَنْ لَا يَنْصُرَاهُ، ثُمَّ نَصَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْنُثَا.

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، آيَةُ: (٥٣).

وكفى مُطْلَقُ التَّعْدِي إِنْ ضَمَّ اليَوْمَ. وَمَرْكَبُ المَأْذُونِ لَيْسَ لِمَوْلَاهُ فِي حَقِّ الحَلْفِ، إِلا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَفْرَقٌ، وَنَوَاهُ.  
وَيُقَيَّدُ الأَكْلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ بِثَمَرِهَا،

(وكفى) في الحنث [١١٦ - ب] (مطلق التعدي إن ضمَّ اليوم) بأن قال: إن تغديت اليوم فعبدي حرٌّ بعد قول القائل: تعال تغدِّ معي، لأنه لما زاد على الجواب كان مبتدئاً لا مجيباً حذراً عن إلقاء الزيادة، فإن قيل: إن موسى عليه السلام زاد في الجواب حين سئل عن العصا ولم يُجعل مبتدئاً بل جعل مُجيباً. أجيب بأن السؤال في الآية لما كان بـ: «ما» وهي تقع للسؤال عن الذات، والسؤال عن الصفات، جمع بينهما عليه الصلاة والسلام في الجواب ليكون مجيباً على كل تقدير.

(ومَرْكَبُ) العبد (المأذون ليس لمولاه في حق الحلف) فلا يحنث مَنْ حَلَفَ لا يَرْكَبُ مَرْكَبَ فلان، وهو سيد له عبيد، فركب الحالف مركب عبده المأذون.

(إلا إذا لم يكن عليه دينٌ مُسْتَفْرَقٌ) لرقبته وكسبه، بأن لم يكن عليه دين أصلاً، أو كان دين لا يستغرق (ونواه) أي والحال أنه قد نوى الحالف مركب المأذون، فإنه يحنث حينئذٍ وهذا عند أبي حنيفة، لأن الملك عنده للعبد إذا كان عليه دين مستغرق فلا يدخل في يمينه نواه أو لا، وللمولى إذا لم يكن عليه دين مستغرق لكنه يضاف إلى العبد، فيدخل إن نواه. وقال أبو يوسف: يحنث في الوجوه كلها إذا نواه، لأن الملك عنده للمولى إلا أنَّ الإضافة إليه قد اختلَّت لإضافته إلى العبد عُرفاً، فلا يدخل إلا بالنية. وقال محمد: يحنث في الوجوه كلها وإن لم ينو، لأن العبد وما في يده لمولاه. وبه قال مالك والشافعي وأحمد.

قيد بالمأذون لأن مركب المكاتب ليس مركباً لمولاه بالاتفاق.

(وَيُقَيَّدُ الأَكْلُ) في: لا آكل (من هذه النخلة) ولها ثمر (بثمرها) فيحنث بطلعها وُسرّها ورُطِبِهَا وِدْبَسِهَا الذي يسيل منه، وبه قال الشافعي وأحمد. وأما لو لم يكن للنخلة ثمرٌ، فيتقيد الأكل بثمرها، إذ النخلة لا تُؤْكَلُ، فتعذر العمل بالحقيقة، فيصير إلى المجاز، لكن شُرِطَ أن لا يتغير بصنعةٍ حَادِثَةٍ، فلماذا لا يحنث بحلها والدبس المطبوخ منها، لأن ذا مضاف إلى فعل حادث، فلم يبق منسوباً إلى الشجر، فلم يصح أن يدخل في المجاز.

والكُزْمُ في معنى النخلة، فيحنث بعنَبِهِ، وعصيرِهِ، وزبيبِهِ، دون دبسه المطبوخ

وهذا البرُّ بأكله قَضْمًا، وهذا الدقيقُ بأكل خُبْزِهِ، فلا يَحْنُثُ لو اسْتَفَّهَ كما هو.

وأكلُ الشَّوَاءِ باللَّحْمِ، والطَّبْخِ بما طُبِّخَ مِنَ اللَّحْمِ، والرَّأْسِ بِرَأْسِ يُكْبَسُ فِي التَّنَائِيرِ، وَيُنَاغُ فِي مِضْرِهِ. ....

منه.

(وهذا البرُّ) أي وَيُقَيَّدُ الأكل من هذا البر (بأكله قَضْمًا) وهو الأكل بأطراف الأسنان، فلا يَحْنُثُ بأكل خبزِه ولا سَوِيقِهِ، وهذا عند أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي. وقال أبو يوسف: يَحْنُثُ بخبزِه لا بسويقه. وقال محمد: يَحْنُثُ بهما. وأما القَضْمُ فَيَحْنُثُ به عند الكل إلا أحمد. وفي «الفوائد الظهيرية»: إن هذا الخلاف إذا لم يكن له نية، فأما إذا نوى فيمئته على ما نوى باتفاق، لأنه نوى حقيقة كلامه أو محتمله.

(وهذا الدقيق) أي ويقيد الأكل من هذا الدقيق (بأكل خبزِه) وعصيدته، لأن عينَ الدقيق غير مأكول، فانصرف يمينه إلى ما يُتخذ منه، وبه قال مالك وأحمد (فلا يَحْنُثُ لو اسْتَفَّهَ كما هو) [١١٧ - أ] لأن الحقيقة مهجورة في الاستعمال عادة، فسقط اعتبارها. وقيل: يَحْنُثُ لأنه أكل الدقيق حقيقة. والصحيح: أنه لا يَحْنُثُ إلا إن نواه، فإنه يَحْنُثُ به لا بِخُبْزِهِ.

(وأكلُ الشَّوَاءِ) هو بالرفع عطف على الأكل. أي ويقيد أكل الشَّوَاءِ (باللحم) لأنه المتبادر دون البيض المشوي، أو الباذنجان، أو الجوز، وهو قول أحمد، إلا أن ينوي كل مشوي، فتصح نيته لأن فيه تشديداً عليه (والطَّبْخِ) عطف على الشَّوَاءِ، أي وَيُقَيَّدُ أكل الطَّبْخِ (بما طُبِّخَ مِنَ اللَّحْمِ) لأنه المفهوم في العرف، ولا بُدَّ أن يُطْبَخَ بالماء، لأن المقلي اليابس لا يُسمى طَبِخًا، [ولو أكل الخبز بالمرقة التي طُبِّخَ فيها اللحم يَحْنُثُ، لأنها تُسمى طَبِخًا]<sup>(١)</sup> وفيها أجزاء اللحم.

(والرَّأْسِ) أي وَيُقَيَّدُ أكل الرَّأْسِ (برأسِ يُكْبَسُ فِي التَّنَائِيرِ) أي يُدخَلُ فيها (ويباع) ذلك الرَّأْسِ المتعارف (في مِضْرِهِ) أي في بلده من الإبل والبقر والغنم. وكان أبو حنيفة أولاً يقول: إذا حلف لا يأكل رأساً يَحْنُثُ برأس الغنم والإبل والبقر، ثم رجع وقال: يَحْنُثُ برأس البقر والغنم خاصة. وقال يَحْنُثُ برأس الغنم خاصة، وهذا اختلاف عصير وزمانٍ لا اختلاف حجة وبرهان. كان العرف في زمانه أولاً في الثلاثة، ثم في

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

والشَّحْمِ بِشَحْمِ البَطْنِ، وَالخُبْزِ بِخَبْزِ البُرِّ والشَّعِيرِ، لَا خُبْزَ الأُرْزِّ ببلدٍ لَا يُعتَادُ.  
والفَاكِهَةِ بِالتَّفَّاحِ، وَالمِشْمِشِ، وَالبِطِيخِ، لَا العِنَبِ وَالرُّمَّانَ وَالرُّطْبَ وَالقِثَاءَ  
وَالخِيَارَ.

البقر والغنم، وفي زمانهما في الغنم خاصة.

وفي زماننا يفتى بحسب العادة كما ذكره المصنف، لأن كل رأس ليس بمراد للقطع بعدم إرادة رأس نحو الجراد والعصفور، فوجب الرجوع إلى العرف لأنه الأصل في مسائل الأيمان. وعند الشافعي يمينه على ما يباع منفرداً عن بدنه ولحمه. وعند مالك وأحمد على رأس كل حيوان من الغنم والصيد والطيور والحيتان. وهذا إذا لم ينو نوعاً، فإن نوى فيمينه على ما نوى بالإجماع، وعلى هذا الخلاف الشواء.

(وَالشَّحْمِ) أي ويقعد أكل الشحم (بشحم البطن) حتى لو أكل شحم الظهر، وهو الذي خالطه لحمه لم يحنث وهذا عند أبي حنيفة. وهو قول مالك والشافعي في الأصح. وقال أبو يوسف ومحمد: يحنث بشحم الظهر أيضاً، وهو وجه في مذهب الشافعي، ورواية عن أحمد. وكذا الخلاف في الشحم المختلط بالعظم، والشحم على ظاهر الأمعاء. ويؤيد قول صاحبيه أن الله تعالى استثنى شحم الظهور من الشحم حيث قال: ﴿ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظُهُورُهما أو الحَوَايا أو ما اختَلَطَ بِعَظْمٍ﴾<sup>(١)</sup> وحقيقة الاستثناء أن يكون المُستثنى من جنس المُستثنى منه.

(وَالخُبْزِ) أي ويقيد أكل الخُبْزِ (بخبز البرِّ والشَّعِيرِ) لأنه هو المعتاد في غالب البلاد. وقال مالك والشافعي: يحنث بأي خبز كان [١١٧ - ب] [لا خبز الأُرْزِّ] بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي على أشهر لغاته، وفيه لغات آخر خمس. أي لا يقيد أكل الخبز بخبز الأُرْزِّ ولا بخبز الذرة (ببلدٍ لَا يُعتَادُ) فيه، أما لو كان ببلد يعتاد خبز الأُرْزِّ كطبرستان أو خبز الذرة [كزبيد، يحنث به. وكذا لو كان من أهل بلد لا يعتادون أكل خبز الشعير، لا يحنث ولو اعتادوا أكل خبز الذرة والدُّخْنِ]<sup>(٢)</sup> كأهل الحجاز واليمن يحنث بأكله. (وَالفَاكِهَةِ) أي ويقيد أكل الفاكهة (بالتفاح، وَالمِشْمِشِ، وَالبِطِيخِ) وَالخوخِ، وَالتينِ، وَالسفرجلِ، وَالكُمَّثْرَى وَنحو ذلك (لَا العِنَبِ) أي لم يقيد أكل الفاكهة بالعنب (وَالرُّمَّانَ وَالرُّطْبَ وَالقِثَاءَ وَالخِيَارَ).

(١) سورة الأنعام، الآية: (١٤٦).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط. والدُّخْنُ: نبات له حبّ صغير أملس كحبّ السَّمِيمِ «المعجم الوسيط» ص ٢٧٦، مادة (دخن).



وَالشُّرْبُ مِنْ نَهْرٍ بِالكَرْعِ مِنْهُ، فَلَا يَحْنُثُ لَوْ شَرِبَ مِنْهُ بِإِنَاءٍ، بِخِلَافِ الْحَلْفِ مِنْ مَائِهِ.

وقال أبو يوسف ومحمد: العنب والرمان والرطب فاكهة، وبه قال مالك والشافعي وأحمد. والأصل أن الفاكهة اسم لما يُتفكه به قبل الطعام أو بعده، زيادة على الغذاء الأصلي. وهذا المعنى موجود في التفاح وأخواته، فيحنت بها، وغير موجود في القثاء والخيار لأنهما من البقول، وأما العنب والرمان والرطب فهم يقولون: معنى التفكه موجود فيها، فإنها من أعز الفواكه، والتنعم بها فوق التنعم بغيرها. وأبو حنيفة يقول: إن العنب والرطب يؤكلان للغذاء حتى يُكتفى بهما في بعض المواضع. والرمان قد يُستعمل للدواء فنقصت الثلاثة في معنى التفكه وهو التنعم. قال الله تعالى: ﴿انقلبوا فكهين﴾<sup>(١)</sup> أي متنعمين، فلا يتناولها مطلقاً اسمه.

ألا ترى أن يابس هذه الأشياء ليس من الفواكه، فالزبيب والتمر من الأقوات، وحب الرمان من التوابل. والفاكهة لا يختلف رطبها ويابسها في معنى التفكه، ولذا قال شمس الأئمة: البطيخ ليس بفاكهة، لأن ما لا يكون يابسه فاكهة فرطبه كذلك، كالتين والمشمش والخوخ. وأيضاً أنه سبحانه عطفها على الفاكهة في آية وعطف عليها الفاكهة في أخرى، والعطف يقتضي المغايرة. قال الله تعالى: ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾<sup>(٢)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿وعنباً وقضباً \* وزيتوناً ونخلاً \* وحدائق غلباً \* وفاكهة وأبا﴾<sup>(٣)</sup> وهذا إذا لم يكن له نية، فإن نوى فيمينه على ما نوى بالإجماع. وفي «المحيط»: العبرة للفرق فما يؤكل عادة على سبيل التفكه، ويُعد فاكهة في العرف يدخل في اليمين، وما لا فلا.

(وَالشُّرْبُ) بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى الْأَكْلِ، أَي وَيَقِيدُ الشَّرْبَ إِذَا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ (مِنْ نَهْرٍ) كَدِجْلَةَ (بِالكَرْعِ مِنْهُ) وَهُوَ تَنَاوُلُ الْمَاءِ بِالْفَمِّ مِنْ مَوْضِعِهِ كَمَا تَتَنَاوَلُ الدَّابَّةُ، (فَلَا يَحْنُثُ لَوْ شَرِبَ مِنْهُ بِإِنَاءٍ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَا: يَحْنُثُ بِهِ كَالكَرْعِ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ الْأُولَى اعْتِبَارُ الْحَقِيقَةِ [١١٨ - أ] الْمُسْتَعْمَلَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَوْ عُمُومِ الْمَجَازِ الْمُتَعَارَفِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا.

(بِخِلَافِ الْحَلْفِ) لَا يَشْرَبُ (مِنْ مَائِهِ) حَيْثُ يَحْنُثُ بِالشَّرْبِ مِنْهُ بِإِنَاءٍ أَوْ بغيره

(١) سورة المطففين، الآية: (٣١).

(٢) سورة الرحمن، الآية: (٦٨).

(٣) سورة عبس، الآيات: (٢٨ - ٣١).

وتحليفُ الوالي رجلاً لِيُعْلِمَهُ بكل داعرٍ أتى بحالٍ ولايته والضربُ  
والكسوة، والكلام، والدخول عليه بالحياة.....

اتفاقاً، لأنه بعد الاعتراف منسوب إلى ذلك النهر وهو الشرط. ونظير المسألتين ما لو  
حلف لا يشرب من هذا الكوز، فصب الماء الذي فيه في كوز آخر وشرب منه حيث  
لا يحنت باتفاق. ولو قال: من ماء هذا الكوز يحنت باتفاق.

(وتحليفُ الوالي) بالرفع عطف على الأكل، أي ويقيد تحليفُ الوالي (رجلاً  
لِيُعْلِمَهُ بكل داعرٍ) بدال مهملة، أي مفسد فاجر (أتى) إلى البلد (بحال ولايته) متعلق  
ب: يُقَيِّد، وإنما يتقيد الحليفُ بذلك لأن غرض المُستحلف دفع شر الداعر وغيره  
بالضرب ونحوه، فلا يقيد إعلامه بعد زوال ولايته، لعدم قدرته على ذلك. وعن أبي  
يوسف: أنه لا يقيد بحالٍ ولايته. وإعلامه بعد عزله مفيدٌ أيضاً لاحتمال أن يتولى بعد  
لك، فيؤدّب الداعر، أو أنه يسعى في تأديبه عند من له الولاية، وبه قال الشافعي في  
نول واحمد في روايه.

(والضرب) أي ويُقيد الضرب. (والكسوة، والكلام، والدخول عليه بالحياة)  
أي بحياة المحلوف عليه، حتى لو فعل به هذه الأشياء بعد موته لم يحنت الحالف، لأن  
هذه الأشياء لا تتحقق في الميت من الحالف، لأن الضرب هو الفعل المؤلم، ولا يتحقق  
في الميت الإيلاء. والمراد بالكلام الإفهام وأنه يختص بالحَيِّ من الأنام، وبالكسوة عند  
الإطلاق التمليك، ولا تملك من الميت. وإن نوى به الستر صبح، لأنه محتملُ كلاميه،  
فلو كَفَنَهُ حنث. وبالدخول الزيارة عرفاً في موضع يجلس فيه للزيارة والتعظيم، حتى لو لم  
يقصده بالدخول بأن دخل على غيره أو لحاجة أخرى لا يكون دخولاً عليه.

فإن قيل: روى البخاري من حديث أبي طلحة أن النبي ﷺ يوم بدر أمر بأربعة  
وعشرين رجلاً من صناديد قريش فقذروا في طوي من أطواء بدر خبيث مُخْبِث، وكان  
إذا ظَهَرَ على قوم أقام بالعرصة ثلاث ليالٍ، فلما كان ببدر اليوم الثالث أمرَ براجلته،  
فشدَّ عليها رحلها ثم مشى وتبعه أصحابه، وقالوا: ما نرى ينطلق إلا لبعض حاجته،  
حتى قام على شفة الرُّكِيِّ، فجعل يُناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: يا فلان ابن فلان،  
ويا فلان ابن فلان، أيسرُكم أنكم أطعتم الله ورسوله؟ فإننا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً،  
فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ فقال عمر: يا رسول الله ما تُكلمُ من أجسادٍ لا أرواح  
لها! فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم». والَطَوِيُّ:  
بفتح المهملة وكسر الواو وتشديد الياء: البئر المطوية بالحجارة. والرُّكِيُّ:

## لا العُسل.

والقريبُ بما دون الشَّهرِ في ليقضين دَيْنَهُ إلى قريبٍ؛ والشَّهرُ بعيدٌ.....

على وزنه: البئر.

أجيب بأن عائشة تقول: إنما أراد رسول الله ﷺ يقول: «ما أنتم بأسمع منهم» ما أنتم بأعلم منهم [١١٨ - ب] مستدلَّة بقوله تعالى: ﴿لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ (١) ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ (٢) ولو سُئِمَ فذلك من خصوصيات رسول الله ﷺ. قال قتادة: أحياهم الله تعالى حتى أسمعهم قوله توبيخاً وتجنسيراً وتنديماً، كذا ذكره بعضهم. والأظهر أنهم يسمعون، لكنهم على الرد ما يتدرون، ولذا سُئِنَ في مقبرة المسلمين التسليم عليهم والقراءة لديهم، لكن مبنى العرف على سماع من [يكون حياً] (٣) شأنه الاستطاعة على رد الكلام. قال الشارح: فإن قيل: الميت يزار، قلنا: لا بل قَبْرُهُ. قال عليه الصلاة والسلام: «كنت نَهَيْتُكُمْ عن زيارة القبور فزُوروا» (٤).

ولو دخل عليه وهو نائم لا يكون زائراً، فهنا أولى. ولا يخفى أنه ورد: «من زارني ميتاً فكأنما زارني حياً» (٥). والتحقيق: أن الزيارة للقبور ظاهراً ولأصحابها باطناً لما سبق من السلام والكلام. وأما قوله: لو دخل عليه وهو نائم لا يكون زائراً، فمحمول على العرف وإلا فلا شك أنه قصد الزيارة وحصل له أجرها. ففي الأثر المشهور: «خير الزيارة فَعَدُّ المَوزور».

(لا العُسل) أي لا يقيد العُسل بالحياة في حَلْفِهِ لا ينسل، وكذا الحمل والمس لا يتقيد بحال حياته لتحقق الكل في حال حياته وممانته. ولو حلف ليضربته بالسوط حتى يموت أو حتى يقتله يراد به [أشدُّ الضرب، لأنه السراد في العرف، وليضربنه بالسيف حتى يموت أو يقتله] (٦) الحقيقة وهو الموت. والله سبحانه أعلم.

(والقريب) أي ويقيد القريب (بما دون الشهر في) حَلْفِهِ (ليقضين دَيْنَهُ إلى قريب، والشهر بعيد) ولم يقدرهما الشافعي وأحمد بشيء؛ لوقوعهما على القليل

(١) سورة النمل، الآية: (٨٠).

(٢) سورة فاطر، الآية: (٢٢).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه ٥٠١/١، كتاب الجنائز (٦)، باب ما جاء في زيارة القبور (٤٧)، رقم (١٥٧١).

(٥) سنن الدارقطني ٢/٢٧٨، كتاب الحج، باب المواقيت، رقم (١٩٢). (٥).

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وما اضْطَبَّعَ به فإدام، وكذا المِلْحُ لا الشَّوَاء.

والكثير، وإنما حَكَمَا بحنثه إذا مات قبل أن يقضيه مع التمكن. ولعلمهما أخذنا من قوله تعالى: ﴿إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾<sup>(١)</sup>.

ولنا أن كلاً منهما أمر إضافي فيعتبر فيهما العُزْف، وهو بما قلنا، إلا إذا كانت له نيةٌ فيُحْمَلُ عليه (وما اضْطَبَّعَ به) بصيغة المفعول، أي غَمَسَ فيه كالخل، والزيت، والمَرَق (فإدام) يحنث به إذا حلف لا يأكل بإدام<sup>(٢)</sup>.

(وكذا الملح لا الشَّوَاء) قال ابن الأنباري: الإدام ما يُطَيَّبُ الخبز ويُصَلِّحُه وَيَلْتَدُّ به الآكل، وهو يعم المائع وغيره. وأما الصَّبْغُ فمختص بالمائع وهو ما يغمس فيه الخبز ويلوث به. وفي «النهاية»: وحاصل ذلك على ثلاثة أوجه: فالخل، والزيت، واللبن، والعسل، والزبد وأمثالها مما يُصْبَغُ به إدامٌ بالإجماع. والبَطِيخُ، والعنب، والتمر وأمثالها مما يُؤْكَلُ وحده غالباً ليس بإدام باتفاق. واختلفوا في الجُبْنِ، والبيض، واللحم، فجعلها محمد إداماً، وهو رواية عن أبي يوسف. وأبو حنيفة رحمه الله غير إدام، وهو رواية عن أبي يوسف أيضاً.

ولمحمد أنها تؤكل مع الخبز غالباً، فكانت تبعاً له، ولأبي حنيفة أن حقيقة التبعية بالاختلاط، وعدم الأكل وحده. ووافق محمداً مالك والشافعي [١١٩ - أ] واختاره أبو الليث، لأن الإدام مُشْتَقٌّ من الموائمة وهي الموافقة.

قال رسول الله ﷺ للمغيرة حين خطب امرأة: «انظر إليها، فإنه أحرى أن يُؤَدَمَ بينكما»<sup>(٣)</sup>، أي يوافق. فما يؤكل مع الخبز غالباً فهو موافقٌ له، فيكون إداماً. ويؤيده ما رُوي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم» وقال: «سيد إدامكم اللحم»، رواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup>. والجوزُ واللوزُ والبقلُ وسائر الفواكه ليس مما يُؤْكَلُ مع الخبز، فليس إداماً، إلا إذا تعارف أهل بلد أكلها تبعاً للخبز، كأكل أهل الحجاز الكرواث مع الخبز، وأهل مصر البصل معه، وهذا إذا لم تكن له نيةٌ وأما إذا كانت،

(١) سورة المنافقون، الآية: (١٠).

(٢) عبارة المخطوط: «... إذا حلف لا يأتدم».

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٣/٣٩٧، كتاب النكاح (٩)، باب ما جاء في النظر إلى المخطوطة (٥)، رقم (١٠٨٧).

(٤) لفظ الحديث عند ابن ماجه في السنن ٢/١٠٩٩، كتاب الأطعمة (٢٩)، باب اللحم (٢٧)، رقم (٣٣٠٥): «سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم».

لا يَحْنُ فِي: لا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَأَكَلَهُ رُطْبًا، أَوْ مِنْ هَذَا الرُّطْبِ، أَوْ اللَّبَنِ، فَأَكَلَهُ تَمْرًا، أَوْ شِيرَازًا أَوْ بُسْرًا، فَأَكَلَ رُطْبًا، أَوْ لَحْمًا فَأَكَلَ سَمَكًا أَوْ لَحْمًا أَوْ شَحْمًا، فَأَكَلَ أَلِيَّةً .

فعلى ما نوى بالإجماع.

(ولا يَحْنُ فِي) خَلْفِهِ (لا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَأَكَلَهُ رُطْبًا، أَوْ) لا يَأْكُلُ (مِنْ) هَذَا الرُّطْبِ، أَوْ اللَّبَنِ فَأَكَلَهُ) أي أكل ذلك الرُّطْبِ حال كونه (تَمْرًا، أَوْ) أكل ذلك اللَّبَنِ حال كونه (شِيرَازًا) وهو اللَّبَنِ الخائِثُ إذا اسْتُخْرِجَ ماؤُهُ، لأنَّ صِفَةَ البُسْرِيةِ والرُّطْبِيةِ واللَّبَنِيةِ داعِيةٌ إلى اليمينِ، فَتُقَيَّدُ بِهَا، لأنَّ الأَصْلَ أن كل ما دَلَّ على صِفَةٍ، إن كانت داعِيةً إلى اليمينِ تُعْتَبَرُ فِي المَعْرُوفِ والمُنْكَرِ، وإن كانت غير داعِيةٍ تُعْتَبَرُ فِي المُنْكَرِ دون المَعْرُوفِ، (أَوْ) لا يَأْكُلُ (بُسرًا فَأَكَلَ رُطْبًا) [أَوْ لا يَأْكُلُ رُطْبًا فَأَكَلَ بُسرًا] <sup>(١)</sup> لأنه لم يَأْكُلِ المَحْلُوفَ عَلَيْهِ.

(أَوْ) لا يَأْكُلُ (لَحْمًا فَأَكَلَ سَمَكًا) لأنه خِلاف العِرفِ، إلا أن يَثْبُتَهُ، وكذا كل ما يَعْيشُ فِي المَاءِ، وهو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد. والقِياسُ أن يَحْنُ، وهو قول مالك ورواية عن أحمد، لأنَّ الله تعالى قال: ﴿لَحْمًا طَرِيًّا﴾ <sup>(٢)</sup> والمراد به لحم السمك إجماعاً. وقد استدل الثوري أيضاً بالآية لمن استفتاه فيمن حَلَفَ لا يَأْكُلُ لَحْمًا، فَأَكَلَ سَمَكًا، فجاء إلى أبي حنيفة رحمه الله فأخبره فقال: ارجع إليه فسأله فيمن حلف لا يجلسُ على بساط، فجلس على الأرض فسأله فقال: لا يَحْنُ، فقال: أليس الله تعالى قال: ﴿وَاللهُ جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ بِسَاطًا﴾ <sup>(٣)</sup> فقال سفيان: كأنك السائل الذي سألتني أمس، قال: نعم، فقال: سفيان: لا يَحْنُ فِي هَذَا ولا فِي الأَوَّلِ، فرجع عن ذلك القول، فظهر أن تمسك أبي حنيفة إنما هو بالعِرفِ.

[أَوْ) لا يَأْكُلُ (لَحْمًا) <sup>(٤)</sup> أَوْ) لا يَأْكُلُ (شَحْمًا فَأَكَلَ أَلِيَّةً) لأنها نوع ثالث، فإنها لا تُسْتَعْمَلُ استعمال اللحوم ولا استعمال الشحوم، وبه قال بعض أصحاب الشافعي. وقال بعضهم: هي لحم، وبعضهم: هي شحم، وهو قول أحمد. وفي «المحيط»: حلف لا يَأْكُلُ لحم الشاة، فأكل لحم العنز، وهو الأنتى من المَعِزِّ، لا

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) سورة النحل، الآية: (١٤).

(٣) سورة نوح، الآية: (١٩).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

ولا في: لا يشتري رُطْباً، فاشترى كِبَاسَةً بُسْرَ فِيهَا رُطْبٌ. وَحَيْثُ لَوْ حَلَفَ:  
لا يَأْكُلُ رُطْباً أَوْ بُسْراً، أَوْ لا رُطْباً وَلَا بُسْراً، فَأَكُلُ مُذْنَباً. أَوْ: لا يَأْكُلُ لَحْماً، فَأَكُلُ  
كَبِداً، أَوْ كَرِشاً، أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ، أَوْ إِنْسَانَ.

يحنث. وقال أبو الليث: يحنث سواء كان الحالف مصرياً أو قروياً، وعليه الفتوى. انتهى. وفيه نظر لا يخفى. (ولا) يحنث (في لا يشتري رُطْباً، فاشترى كِبَاسَةً بُسْرَ) بكسر الكاف: عنقود النخل، أي عِدْقَه (فيها رطب) لأن ما اشتراه غير ما حلف عليه [١١٩ - ب] والقليل تبع للكثير.

(وحنث) عند أبي حنيفة رحمه الله (لو حلف لا يأكل رُطْباً أَوْ) لا يَأْكُلُ (بُسْراً، أَوْ) لا يَأْكُلُ (رُطْباً وَلَا بُسْراً، فَأَكُلُ مُذْنَباً) بكسر النون. وقال أبو يوسف وهو قول الإصطخري: لا يحنث إذا حلف لا يأكل رطباً فأكل بُسْراً مُذْنَباً، أو حلف لا يأكل بُسْراً فأكل رُطْباً مُذْنَباً، لأن الرطب المُذْنَبُ لا يسمى بُسْراً عرفاً، والبُسر المُذْنَبُ لا يُسمى رطباً عرفاً وهو المُعْتَبَرُ في الأيمان، ولأن المغلوب في مقابلة الغالب كالمعدوم.

ولأبي حنيفة وهو قول الشافعي وأحمد: إن أكل الرُطْبِ المُذْنَبِ أَوْ البُسر المُذْنَبِ فهو آكل بسر أو رطب، فيحنث به وإن كان قليلاً. ولهذا لو ميّزه فأكله لا يحنث إجماعاً. وجعل صاحب «الهداية» قول محمد مع أبي يوسف - وفي أكثر الكتب - أنه مع أبي حنيفة. وقيل: رُوي عن محمد الحنث وعدمه. والرُطْبِ المُذْنَبِ ما يكون في ذَنْبِه قليل بسر، والبُسر المُذْنَبِ عكسه.

(أَوْ لا يَأْكُلُ لَحْماً) عطف على: لا يَأْكُلُ رُطْباً، أي وحنث لو حلف لا يأكل لَحْماً (فَأَكُلُ كَبِداً) أَوْ طِطْالاً (أَوْ كَرِشاً) والأصح في مذهب الشافعي أنه لا يحنث، وبه قال أحمد، لأن لهذه الأشياء أسماء تخصصها، فلا تكون لَحْماً عرفاً. ولنا أنها لحم حقيقة، فإن نُموها من الدم، وتستعمل استعمال اللحم. وفي «المحيط»: هذا في عُرْفِ أهل الكوفة، وفي عرفنا لا يحنث، لأنها لا تُعدّ لَحْماً، ولا تُستعمل استعمال اللحوم.

(أَوْ) أَكَل (لَحْمِ خَنْزِيرٍ، أَوْ) لَحْمِ (إِنْسَانٍ) حنث وبه قال مالك وأحمد والشافعي في وجه، لأنه لحم حقيقة وإن كانت حراماً كالمغصوب. واليمينُ ينعقدُ على الحرام منعاً وحماً، وإن وجب الحنثُ في الحمل، بخلاف النذر بالمعصية، لقول رسول الله ﷺ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>. ونقل الرَّاهِدِيُّ عن العتّابي: أنه لا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١٢٠٢/٢ - ١٢٦٣، كتاب النذر (٢٦)، باب لا وفاء لنذر في معصية

والغداء: الأكل من طُلوع الفجر إلى الظهر، والعشاء منه إلى نصف الليل،  
والسحور منه إلى الفجر.

وفي: إن لبست، أو أكلت، أو شربت، ونوى عيناً لم يُصدّق أصلاً. ولو ضمَّ  
ثوباً، أو .....

يحنث، لأن أكله ليس بمُتعارف، ومبني الأيمان على العرف. وقال: هو الصحيح. وفي  
«الكافي»: وعليه الفتوى. وما قيل: من أنّ العرف العملي لا يُفَيِّدُ اللفظ، فغير صحيح.

ولو أكل لحم الألية قيل: يحنث، وبه قال الشافعي وأحمد، وقيل: لا يحنث،  
وبه قال مالك. ولو أكل الرأس والأكارع يحنث، وبه قال الشافعي في الأصح وأحمد  
في رواية. ولو أكل القلب يحنث، وبه قال الشافعي في وجه، والله تعالى أعلم.

(والغداء) أي وأكل الغداء (الأكل من طُلوع الفجر إلى الظهر، والعشاء) أي  
وأكل العشاء الأكل (منه) أي من الظهر (إلى نصف الليل، والسحور) الأكل (منه)  
أي من نصف الليل (إلى الفجر) وإنما قدرنا مضافاً لما في «المغرب» من أنّ الغداء:  
اسم لطعام الغدوة، والعشاء بالفتح والمد: اسم لطعام العشي، فلا يصح تفسيره بالأكل  
إلا إذا كان بمعنى المأكول. وأما السحور فإن كان بضم السين فهو اسم للأكل في  
ذلك الوقت، [١٢٠ - ] فلا يحتاج إلى تقدير مضاف، وإن كان بفتحها فهو اسم لما  
يؤكل، فيحتاج إليه.

وأما العشاء بكسر العين فيراد به ما بعد الظهر، لما في الصحيحين من رواية أبي  
هريرة: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشاء، وقُشرت بأنها الظهر في بعض  
الروايات. وفي «شرح الطحاوي» للإسبغابي: وقت الغداء من طلوع الشمس إلى وقت  
الزوال، ووقت العشاء منه إلى أن يمضي أكثر الليل، ووقت السحور من مُضي أكثره إلى  
طلوع الفجر، ثم قال: هذا في عرفهم، وأما في عرفنا: فوقت العشاء من بعد العصر.  
انتهى. ولا ينبغي أن يحمل بين كل أحد على ما عُرف من عادته، إذ قد يختلفُ العرف  
فيما بين أهل بلده. ولو أكل اللقمتين أو أكثر لا يحنث، حتى يأكل أكثر من نصف  
الشُّبع، وبه قال الشافعي.

(وفي: إن لبست، أو أكلت، أو شربت، ونوى عيناً) أي ثوباً معيناً، أو طعاماً  
معيناً، أو شراباً معيناً (لم يُصدّق أصلاً) أي لا قضاء ولا ديانة. وقال الشافعي: يُصدّق  
ديانة وهو رواية عن أبي يوسف، ومختار الحَصَاف. (ولو ضمَّ ثوباً) في إن لبست (أو

طعاماً، أو شراباً دُين.

وَتَصَوَّرَ الْبِرَّ شَرْطُ صِحَّةِ الْحَلِيفِ، خِلافاً لِأَبِي يُوسُفَ، فَمَنْ حَلَفَ لِأَشْرَبِنِ مَاءَ هَذَا الْكُوزِ الْيَوْمَ، وَلَا مَاءَ فِيهِ أَوْ كَانَ فَصَبَّ فِي يَوْمِهِ، لَا يَحْنُثُ. وَإِنْ أَطْلُقَ عَنِ الْوَقْتِ فَكَذَا فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي. وَفِي نَحْوِ لَيَضَعَدَنَّ السَّمَاءَ، أَوْ لَيَقْلِبَنَّ هَذَا الْحَجَرَ، ذَهَباً أَوْ لَتَقْتُلَنَّ فَلاناً عالماً بِمَوْتِهِ انْعَقِدْ لِتَصَوُّرِ الْبِرِّ، .....

طعاماً) في إن أكلت (أو شراباً) في إن شربت (دُين) أي صُدِّقَ دِيانَةً، لَأَنَّ النَّكْرَةَ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ تَعْمُ، فَتَصَحُّ نِيَّةُ التَّخْصِيصِ، وَلَا يُصَدِّقُ قِضَاءً لِأَنَّهُ نَوَى خِلافاً الظَّاهِرَ، وَهُوَ الْعَمُومُ، وَفِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ.

(وَتَصَوَّرَ الْبِرَّ شَرْطُ صِحَّةِ الْحَلِيفِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَوَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ (خِلافاً لِأَبِي يُوسُفَ) وَهُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، لِأَنَّ مَحَلَّ الْيَمِينِ خَيْرٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ قَدَّرَ الْحَالِفُ أَوْ عَجَزَ. لِأَبِي حَنِيفَةَ مَحَلَّ الْيَمِينِ الْمَعْقُودَةُ خَيْرٌ فِيهِ رَجَاءُ الصَّدَقِ، لِأَنَّهَا تَعْقُدُ لِلْحَظَرِ أَوْ الْإِيجَابِ، أَوْ لِإِظْهَارِ مَعْنَى الصَّدَقِ، وَذَلِكَ لَا يَتَحَقَّقُ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ رَجَاءُ الصَّدَقِ (فَمَنْ حَلَفَ لِأَشْرَبِنِ مَاءَ هَذَا الْكُوزِ الْيَوْمَ، وَلَا مَاءَ فِيهِ) سَوَاءٌ عَلِمَ أَنَّ فِيهِ مَاءً أَوْ لَمْ يَعْلَمْ (أَوْ كَانَ) عَطَفَ عَلَى لَا مَاءَ، أَيْ أَوْ حَلَفَ لِأَشْرَبِنِ مَاءَ هَذَا الْكُوزِ الْيَوْمَ وَكَانَ فِيهِ مَاءٌ (فَصَبَّ فِي يَوْمِهِ لَا يَحْنُثُ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، لِاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ الْبِرَّ فِي الْمَوْقُوتِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ. وَيَحْنُثُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فِي آخِرِ جِزَاءٍ مِنْ أَجْزَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ إِذَا مَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ.

(وَإِنْ أَطْلُقَ عَنِ الْوَقْتِ) بِأَنَّ قَالَ: لِأَشْرَبِنِ مَاءَ هَذَا الْكُوزِ بِدُونَ ذِكْرِ الْيَوْمِ (فَكَذَا فِي الْأَوَّلِ) أَيْ لَا يَحْنُثُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكُوزِ مَاءٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، لِأَنَّ الْيَمِينِ لَمْ يَنْعَقِدْ لِاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ [١٢٠ - أ] لِلْحَالِ، وَيَحْنُثُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ (دُونَ الثَّانِي) وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ فِي الْكُوزِ مَاءٌ فَصَبَّ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ. أَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلَأَنَّ الْبِرَّ يَجِبُ عَلَيْهِ، كَمَا فَرَّغَ مِنَ الْيَمِينِ فَإِذَا صَبَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ فَاتَ الْبِرَّ، فَيَحْنُثُ حَيْثُذُ، كَمَا لَوْ مَاتَ الْحَالِفُ وَالْمَاءُ بَاقٍ.

(وَفِي) الْحَلِيفِ عَلَى مِمَّاكَنٍ غَيْرِ وَاقِعٍ بِحَسَبِ الْعَادَةِ (نَحْوِ لَيَضَعَدَنَّ السَّمَاءَ، أَوْ لَيَقْلِبَنَّ هَذَا الْحَجَرَ ذَهَباً، أَوْ لَيَقْتُلَنَّ فَلاناً عالماً بِمَوْتِهِ) لِأَنَّهُ حَيْثُذُ يُرَادُ قَتْلُهُ بَعْدَ إِحْيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مِمَّاكَنٍ غَيْرِ وَاقِعٍ (انْعَقِدْ) يَمِينُهُ (لِتَصَوُّرِ الْبِرِّ) فِي الْجُمْلَةِ، فَإِنَّ الصَّعُودَ إِلَى



وَحَيْثُ لِلعَجْزِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا.

وَمَدُّ شَعْرَهَا وَخَنَقُهَا، وَعَضُّهَا كضَرْبِهَا. وَقَطْنٌ مَلَكَهْ بَعْدَ: إِنْ لَبِثْتُ مِنْ غَزَلِكِ فَهَدِيَّ، فَغَزَلْتَهُ وَنُسِجَ وَلَيْسَ هَدِيٍّ. وَخَاتَمٌ ذَهَبٌ حَلِيٌّ لَا خَاتَمَ فِضَّةً. ....

السماء ممكن، لأن الملائكة يصعدون، وكذا صَعِدَ بعضُ الأنبياء، وكذا يحوُلُ الحجرُ ذهباً بتحويل الله تعالى، وكذا قتل فلان الذي علم بموته بأن يعيد الله تعالى فيه الحياة (وحنث) عَقِيْبِهَا إِنْ كَانَتْ اليمِينُ مَطْلَقَةً، وَإِنْ كَانَتْ مُوقَّتَةً فَعِنْدَ مُضِيِّ ذَلِكَ الْوَقْتِ (لِلعَجْزِ) الثَّابِتِ عَادَةً، كَمَا إِذَا مَاتَ الْحَالِفُ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ عَادَةً، فَأَشْبَهَهُ الْمُسْتَحِيلَ حَقِيقَةً.

(وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) بِمَوْتِهِ (فَلَا) يَنْعَقِدُ يَمِينَهُ، لِأَنَّهُ حَيْثُ يُرَادُ بِهِ قَتْلُهُ مَعَ تِلْكَ الْحَيَاةِ. وَلَمَّا كَانَ مَيِّتًا كَانَ قَتْلُهُ مَعَ تِلْكَ الْحَيَاةِ مَمْتَنَعًا. وَقَالَ زَفَرٌ: لَا يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ إِلْحَاقًا لِلْمُسْتَحِيلِ عَادَةً بِالْمُسْتَحِيلِ حَقِيقَةً، لِلعَجْزِ عَنْ تَحْقِيقِ الْبِرِّ فِي الصُّورَتَيْنِ. (وَمَدُّ شَعْرَهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ (وَخَنَقُهَا، وَعَضُّهَا كضَرْبِهَا) يَحْنُثُ بِهِ إِذَا حَلَفَ لَا يَضْرِبُهَا، لِأَنَّ الضَّرْبَ اسْمٌ لِفِعْلِ مَوْلَمٍ وَقَدْ حَصَلَ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَحْنُثُ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَحْنُثُ بِهِ، وَبِمَا يُؤْلَمُ قَلْبُهَا: مِنْ سَبٍّ أَوْ شْتَمٍ. وَقِيلَ: هَذَا مَقِيَّدٌ بِحَالِ الْغَضَبِ، بِخِلَافِ حَالِ الْمَلَاعِبَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ حَيْثُ يُذَمَّرُ مِمَّا زُجِرَ.

(وَقَطْنٌ) مَبْتَدَأُ (مَلَكَهْ بَعْدَ) قَوْلِهِ: (إِنْ لَبِثْتُ مِنْ غَزَلِكِ فَهَدِيٍّ) أَيِ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَى فُقَرَاءِ مَكَّةَ (فَغَزَلْتَهُ وَنُسِجَ وَلَيْسَ هَدِيٍّ) خَبَرٌ مَبْتَدَأُ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَا يَكُونُ هَدِيًّا إِلَّا إِذَا غَزَلْتَهُ مِنْ قَطْنٍ فِي يَوْمِ الْحَلْفِ.

(وَخَاتَمٌ ذَهَبٌ حَلِيٌّ) بِفَتْحٍ وَسُكُونٍ: مَا يُلْبَسُ لِلزَّيْنَةِ، وَجَمْعُهُ حُلِيٌّ بِضَمٍّ فَكَسْرٌ فَتَشْدِيدُ يَاءٍ. فَحَنْثٌ بَلْبَسَهُ إِذَا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا، لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلتَّزْيِينِ، وَلِذَا لَا يَحُلُّ لِلرَّجُلِ، فَكَانَ كَامِلًا فِي مَعْنَى الْحُلِيِّ، فَدَخَلَ تَحْتَ اسْمِهِ (لَا خَاتَمَ فِضَّةً) أَيِ لَيْسَ خَاتَمُ الْفِضَّةِ بِحَلِيٍّ، لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لغيرِ التَّزْيِينِ، وَلِهَذَا حَلَّ لِلرِّجَالِ، فَلَمْ يَكُنْ كَامِلًا فِي مَعْنَى الْحُلِيِّ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي مَطْلُوقِ اسْمِهِ. وَفِي «جَامِعِ قَاضِيخَانَ»: قَالَ مَشَايخُنَا إِذَا كَانَ خَاتَمُ الْفِضَّةِ مَصْنُوعًا عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ الرِّجَالِ، بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَصٌّ، حَتَّى لَوْ كَانَ فِيهِ فَصٌّ حَنْثٌ. انْتَهَى. وَلَعَلَّهُ مَقِيَّدٌ بِقِصِّ فِيهِ زِينَةٍ، وَإِلَّا فَقَدْ ثَبِتَ فِي شَمَائِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ خَاتَمَهُ لَهُ فَصٌّ.

وعندهما عقدٌ لؤلؤٌ لم يُرْصَعْ حُلِيِّ، وبه يُفْتَى.

ومن حَلَفَ لا ينامُ على هذا الفِرَاشِ، فَتَأَمَّ على قِرَامِ فوقه، حَيْثُ، لا مَنْ جَعَلَ فوقه فراشاً آخر، أو حَلَفَ لا يَجْلِسُ على الأرض، فجلس على بساطٍ، أو حصيرٍ.

ولو حالَ بينه وبينها لباسه حيثُ، كمن حَلَفَ لا .....

(وعندهما) [١٢١ - أ] وكذا عند مالك والشافعي وأحمد (عقدٌ لؤلؤٌ) وياقوت، وَرَبْرَجِدٍ، وَزُمُرِدٍ وَبَلَّخَشٍ<sup>(١)</sup> (لم يُرْصَعْ) أي لم يركب بذهب وفضة (حُلِيِّ) يحنث بلبسه إذا حلف لا يلبس حلياً (وبه يُفْتَى) لأن التحلي به على الانفراد معتاد، ولقوله تعالى: ﴿وَتَشْتَجِرُونَ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبِشُونَهَا﴾<sup>(٢)</sup>. وإنما يُستخرج من البحر اللؤلؤ. وقال أبو حنيفة: لا يحنث، لأن العادة لم تُجْرَ بالتحلي باللؤلؤ ونحوه إلا مرصعاً، والمعتبر في اليمين العرف لا الحقيقة. ولعل هذا اختلافٌ عصر وزمانٍ لا حجة وبرهان، فكان في زمانه لا يُحَلَّى به إلا مرصعاً، وفي زمانهما تُعَوِّفُ التحلي بالشاذج<sup>(٣)</sup> منه كالمُرْصَعِ، ولهذا كان المفتى به قولهما.

(ومن حَلَفَ لا ينامُ على هذا الفِرَاشِ، فَتَأَمَّ على قِرَامِ) بكسر القاف: يثتر فيه رقم ونقش (فوقه) أي فوق الفراش (حنثٌ) لأن القرام تبعٌ للفراش، فبعد بنومه عليه نائماً على الفراش (لا) يحنث (مَنْ جَعَلَ فوقه) أي فوق الفراش (فراشاً آخر) لأنه لا يعد نائماً على الفراش الأسفل. وقال أبو يوسف: يحنث، وبه قال الشافعي، لأنه نائم عليهما حقيقة وعرفاً. وصار كمن حلف لا يكلم فلاناً فسلم على جُمع هو فيهم.

ولنا أنَّ مثل الشيء لا يكون تبعاً له، فانقطعت النسبة عن الفراش الأول، فكان نائماً على الثاني، وصار كمن فرش ثوباً على فراش حرير، فقعد عليه حيث لا يحرم عليه، ويؤيده أيضاً قوله: (أو حَلَفَ) أي ولا يحنث مَنْ حلف (لا يَجْلِسُ على الأرض فجلس على بساطٍ أو حصيرٍ) فوقها، لأنه لا يُسمى جالساً على الأرض عادة (ولو حالَ بينه وبينها لباسه حيثُ) لأن لباسه تبع له، فلا يعتبر حائلاً (كمن حَلَفَ لا

(١) قال الزبيدي في «تاج العروس» ٧٠/١٧: «بَدَخَشَان، ويقال: بَدَخَشْن، وهذه بلدة في أعلى طَخَارِسْتَان، والعامية يسمونها بَلَّخَشَان، بينها وبين بلخ ثلاث عشرة مرحلة... وفي جبالها معادن البَلَّخَشِ وَاللَّازُورِدِ.

(٢) سورة فاطر، الآية: (١٢).

(٣) الشاذج: المخالص غير المشوب وغير المنقوش. المعجم الوسيط ص: (٤٢٤).

يَجْلِسُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ، فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ فَوْقَهُ، بِخِلَافِ جُلُوسِهِ عَلَى سَرِيرٍ آخَرَ فَوْقَهُ. وَلَا يَفْعَلُهُ يَقَعُ عَلَى الْأَبَدِ، وَيَفْعَلُهُ عَلَى فَعْلِهِ مَرَّةً.

وَب: عَلِيٌّ الْمَشِيَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ يَجِبُ حَجُّ أَوْ عَمْرَةٌ مَشِيًّا، وَيَجِبُ دَمٌّ إِنْ رَكِبَ، وَلَا شَيْءَ ب: عَلِيٌّ الْخُرُوجُ أَوْ الذَّهَابُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ،

يَجْلِسُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ، فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ فَوْقَهُ) فَإِنَّهُ يَحْتِثُ، لِأَنَّهُ يُعَدُّ جَالِسًا عَلَى السَّرِيرِ عَادَةً (بِخِلَافِ جُلُوسِهِ عَلَى سَرِيرٍ آخَرَ فَوْقَهُ) فَإِنَّهُ لَا يَحْتِثُ، لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ جَالِسًا عَلَى السَّرِيرِ الْأَسْفَلِ (وَلَا يَفْعَلُهُ يَقَعُ عَلَى الْأَبَدِ) أَي آخِرَ عُثْمَرِهِ، لِأَنَّهُ نَفَى الْفِعْلَ مُطْلَقًا، فَيَقْتَضِي عَدَمَهُ فِي جَمِيعِ الْعَمْرِ، ضَرُورَةً عَمُومِ النَّفْيِ، إِذْ وَجُودُهُ فِي جُزْءٍ مِنْهُ يَنَافِي الْعَدَمَ فِي جَمِيعِهِ.

(وَيَفْعَلُهُ) يَقَعُ (عَلَى فَعْلِهِ مَرَّةً) وَاحِدَةً، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَقْتَضِي مُصَدَّرًا مُتَكَرِّرًا، وَالتَّكْرُرُ فِي النَّفْيِ تَعَمُّ، وَفِي الْإِنْبَاتِ تَخْصُّ. وَالوَاحِدُ هُوَ الْمُتَيَقِّنُ لِعَدَمِ اقْتِضَائِهِ التَّكْرَارَ. وَإِنَّمَا يَحْتِثُ بِوُقُوعِ الْيَأْسِ عَنِ الْفِعْلِ، وَذَا يَهْلِكُ الْفَاعِلُ أَوْ مَحَلُّ الْفِعْلِ (وَب: عَلِيٌّ الْمَشِيَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ) أَوْ إِلَى مَكَّةَ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ: أَوْ بِمَكَّةَ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ: وَلَعَلَّهُ بَكَّةَ فَتَصَحَّفَتْ عَلَى التُّسَاخِ (يَجِبُ حَجُّ أَوْ عَمْرَةٌ مَشِيًّا) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ. وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ التَّزَمَ الْمَشِيَّ [١٢١ - ب] وَهُوَ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ، وَالنَّذْرُ بِمَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ غَيْرُ لَازِمٍ. وَوَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ كِنَايَةٌ عَنِ إِجْبَابِ الْإِحْرَامِ شَرْعًا، فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ: عَلِيٌّ الْإِحْرَامُ بِحُجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مَشِيًّا.

(وَيَجِبُ دَمٌّ إِنْ رَكِبَ) لَمَّا رَوَى الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: مَا حَظَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً إِلَّا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ وَنَهَانَا عَنِ الْمُثَلَّةِ، وَقَالَ: «إِنَّ مِنَ الْمُثَلَّةِ أَنْ يَنْذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحُجَّ مَشِيًّا، فَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَشِيًّا فَلْيُهِدْ هَدِيًّا. وَرَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُخْتَ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ مَشِيًّا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَنِيٌّ عَنِ نَذْرِ أَحْتِكَ لِتَرْكِبَ وَتَلْهَدَ بَدَنَةً». وَقَدْ سَبَقَ تَحْقِيقُ هَذَا الْبَحْثِ فِي كِتَابِ الْحَجِّ.

(وَلَا شَيْءَ ب: عَلِيٌّ الْخُرُوجُ أَوْ عَلِيٌّ (الذَّهَابُ) أَوْ السَّفَرُ، أَوْ الْمُضْيُ، أَوْ السَّيْرُ (إِلَى بَيْتِ اللَّهِ) بِاتِّفَاقِ أَثْمَتِنَا، لِأَنَّ التَّزَامَ الْإِحْرَامِ بِهَذِهِ الْأَنْفَاطِ غَيْرُ مُتَعَارَفٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ: يَلْزِمُهُ الْحَجُّ وَالْعَمْرَةُ كَمَا فِي: عَلِيٌّ

أو المشي إلى الحرام، أو المسجد الحرام، أو الصفا والمروة.

ولا يعتق عبدٌ قيل له: إن لم أحجّ العام فأنت حرٌّ، فشهدا بتخرجه بكوفة.

..... حَيْثُ بِصَوْمِ سَاعَةٍ فِي: لَا يَصُومُ،

المشي إلى مكة، (أو المشي) أي ولا شيء به: عليّ المشي (إلى الحرام أو إلى المسجد الحرام) عند أبي حنيفة، لأن التزام الإحرام غير متعارف بهذا الكلام. وقال أبو يوسف، ومحمد، ومالك، والشافعي، وأحمد: يلزمه الحج والمُمرّة، لأن الحرم والمسجد الحرام شامل للبيت، فكان ذكره كذكره.

(أو) إلى (الصفا والمروة) أو بقعة أخرى من الحرم كالمزدلفة، وعرفات ومنى باتفاق أئمتنا. وبه قال مالك لما تقدم. وقال الشافعي وأحمد وأصحابهم من المالكية: يلزمه المشي إليها بحج أو عمرة. ولو نذر المشي إلى مسجد النبي ﷺ أو إلى المسجد الأقصى لا شيء عليه، وهو قول الشافعي في «الأم». وقال مالك وأحمد: يتعقد نذره، وهو قول الشافعي، لقوله ﷺ: «لا تُشدُّ الرِّحالَ إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»<sup>(١)</sup>. ولنا أنهما لا يُقصدان بالتُّسك، فأشبهها سائر المساجد. والمقصود من الحديث تخصيص القربة وفضلتها في هذه المساجد.

(ولا يعتق) عند أبي حنيفة وأبي يوسف (عبد قيل له) أي قال السيد له: (إن لم أحجّ العام فأنت حر) ثم قال السيد: حججت، وأنكر العبد وأتى بشاهدين (فشهدا بتخرجه) أي بأن السيد نحر أضحية (بكوفة) وقال محمد: يعتق، لأن هذه شهادة قامت على أمر معلوم وهو التضحية، ومن ضرورته انتفاء الحج، فيتحقق الشرط. ولهما: أن هذه شهادة على النفي، فلا تقبل، كما شهدا أنه لم يحج.

(وحَيْثُ بِصَوْمِ سَاعَةٍ) ثم أَفْطَرَ (في: لا يصوم) لوجود الشرط وهو الإمساك عن المفطرات مع النية على قصد التقرب، فإذا أصبح صائماً [١٢٢ - أ] فقد وجد ذلك. ولذا يقال: صام فلان ساعة ثم أفطر. ووجود الإفطار بعد ذلك لا يرفع الجثث المتقرر.

وفي «شرح الوقاية»: فإن قلت: الصوم الشرعي: هو صوم اليوم، واللفظ إذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يُحمل على المعنى الشرعي. قلت: الشرع قد أطلقه على

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٠١٤/٢، كتاب الحج (١٥)، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد (٩٥)، رقم (٥١١ - ١٣٩٧).

لا لو ضمَّ يوماً أو صوماً حتى يتِمَّ يوماً. و بركة في: لا يُصلي، لا بما دونها، ولو ضمَّ صلاةً فبشفع، لا بأقل. وبولد ميت في: إن ولدت فأنت كذا. وعَتَقَ الحي في: إن ولدت فهو حرّ، إن ولدت ميتاً ثم حيّاً. وفي: لَيَقْضِيَنَّ دِينَهُ اليومَ وقضاه زُيُوفاً، أو تَبْهَرَجَةً، .....

ما دون اليوم في قوله تعالى: ﴿أَتَمُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(١)</sup>. انتهى. ولا يخفى أن الصيام الشرعي لكونه مغياً إلى الليل لا يتم بدون اليوم. (لا) أي لا يحنث (لو ضمَّ يوماً أو صوماً) أي بأن حَلَفَ لا يصوم يوماً، أو لا يصوم صوماً (حتى يتم يوماً) لأنه في الأول ذكر اليوم وهو صريح في تقدير المدة، وفي الثاني أكد الصوم، ينصرف إلى الكامل، وهو الصوم المعتبر شرعاً، وبه قال مالك والشافعي وأحمد.

(و) حنث (بركعة في: لا يصلي) واختلف المشايخ فقال بعضهم: يحنث بالسجدة، وقال بعضهم: برفع الرأس منها (لا بما دونها). والقياس أن يحنث بالافتتاح اعتباراً بالشروع في الصوم. ووجه الاستحسان أن الصلاة عبارة عن: القيام، والقراءة، والركوع، والسجود، فما لم يتحقق كلها لم يُسم صلاة، ألا ترى أنه لا يقال: صلى زكوعاً ولا سجوداً، وإنما يقال: صلى ركعة. (ولو ضم صلاة) بأن حَلَفَ لا يُصلي صلاة (فبشفع) يحنث (لا بأقل) لأنه أكد الصلاة، فنصرف إلى الكاملة، وأقلها عندنا ركعتان للنهي عن البتراء. وقال الشافعي في قول، وأحمد في رواية: يحنث بركعة، لأن الركعة الواحدة صلاة عندهما، وقال أيضاً: يحنث بالشروع، لأنه يُسمى مصلياً.

(و) حنث (بولد ميت في: إن ولدت فأنت كذا) لأن الولد الميت ولد حقيقة و عرفاً و شرعاً، ولهذا تنقضي به العدة، ويكون الدم الذي بعده نفاساً، وتصير الأمة به أم ولد (وعتق الحي) عند أبي حنيفة (في: إن ولدت فهو حرّ إن ولدت ميتاً ثم حيّاً) وقال أبو يوسف ومحمد: لا يعتق، لأن الشرط قد تحقق بولادة الميت، فتتحل اليمين لا إلى جزاء، لأن الميت ليس بمحل للحرية وهي الجزاء. ولأبي حنيفة رحمه الله: أنه لما جعل الحرية وصفاً للمولود، تقيد اليمين بولادة الحي، نظراً إلى هذا الوصف، إذ الميت لا يقبله. وأن الحياة تثبت فيه مقتضى، صوتاً لكلام العاقل عن اللغو، ألا ترى أنه لو قال: إن ولدت ولداً ميتاً فهو حر كان لغواً.

(وفي لَيَقْضِيَنَّ دِينَهُ اليومَ) كلمة «في» متعلقة بالفعل المتأخر، وهو قوله الآتي: ﴿بَرَّ﴾ (وقضاه زُيُوفاً أو تَبْهَرَجَةً) الزُيُوف: ما زَيَّفَه بيت المال، ولكنه يروج فيما بين

(١) سورة البقرة، الآية: (١٨٧).

أَوْ مُسْتَحَقَّةً، أَوْ بَاعَهُ بِهِ شَيْئاً وَقَبِضَهُ، بَرَّ. وَلَوْ كَانَ سَتُوقَةً أَوْ رِصَاصاً أَوْ وَهَبَ لَهُ لَا.  
 وَفِي: لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ دَرَهْمًا دُونَ دَرَهْمٍ، حَيْثُ بَقِبِضَ كُلَّهُ مَتَفَرِّقًا، لَا بِنَعْضِهِ  
 دُونَ بَاقِيهِ .....

التجار. والنَّهْرَجَةُ: مَا يُبْهَرِجُهُ التُّجَّارُ. وَالْمُسَامُحُ مِنْهُمْ يَتَجَوَّزُهُ، وَالْمُسْتَقْضِي مِنْهُمْ لَا يَتَجَوَّزُهُ لَغْشٍ فِيهِ.

(أَوْ) قِضَاءُ (مُسْتَحَقَّةً) لِلغَيْرِ (أَوْ بَاعَهُ) أَي الْمَدْيُونِ الدَّائِنِ (بِهِ) بِدَيْنِهِ (شَيْئاً) وَقَبِضَهُ أَي [١٢٢ - ب] الدَّائِنُ ذَلِكَ الشَّيْءَ (بَرَّ) فِي يَمِينِهِ، لِأَنَّ الرِّيَوفَ وَالنَّهْرَجَةَ دَرَاهِمٌ حَقِيقَةٌ، إِلَّا أَنَّهَا مَعِيبَةٌ، وَالغَيْبُ لَا يُعْدِمُ الْجَنَسِيَّةَ، وَلِهَذَا لَوْ تَجَوَّزَ بِهِمَا صَارَ مُسْتَوْفِيًّا، وَكَذَا لَوْ تَجَوَّزَ بِهِمَا فِي رَأْسِ مَالِ السَّلْمِ وَبَدَلَ الصَّرْفِ يَجُوزُ، وَلَوْلَا أَنَّهُمَا مِنْ جِنْسٍ حَقِّهِ لَمَا جَازَ، وَلِأَنَّ قِبْضَ الدَّرَاهِمِ الْمُسْتَحَقَّةِ صَحِيحٌ، حَتَّى لَوْ أَجَازَهُ الْمُسْتَحَقُّ فِي الصَّرْفِ وَالسَّلْمِ بَعْدَ الْإِفْتِرَاقِ جَازَ، وَلِأَنَّ قِضَاءَ الدَّيْنِ طَرِيقَهُ الْمُقَاصَّةُ، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ بِمَجْرَدِ الْبَيْعِ. وَهَذَا لِأَنَّ الدَّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَبْرُ فِي النَّهْرَجَةِ وَالرِّيَوفِ، وَلَا يَبْرُ فِي الْبَيْعِ.

وقال مالك: لا يبر فيهما، ويبر في البيع إن كان بقيمة حقه، ويحنث إن كان بأقل منها.

(ولو كان) الذي قضاؤه بأن ظهر المدفوع (ستوقة) بفتح السين، أردأ من النَّهْرَجَةِ (أَوْ رِصَاصاً) بضم أوله<sup>(١)</sup> (أَوْ وَهَبَ لَهُ) أَي وَهَبَ الدَّائِنُ الدَّيْنَ لِلْمَدْيُونِ (لَا) يَبْرُ، لِأَنَّ السَّتُوقَةَ وَالرِّصَاصَ لَيْسَا مِنْ جِنْسِ الدَّرَاهِمِ، وَلِهَذَا لَوْ تَجَوَّزَ بِهِمَا لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِرِضَا الْآخَرِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِبْدَالِ. وَلَوْ تَجَوَّزَ بِهِمَا فِي الصَّرْفِ وَالسَّلْمِ. لَا يَجُوزُ لِحَرَمَةِ الْإِسْتِبْدَالِ فِيهِمَا، حَتَّى لَوْ افْتَرَقَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ وَالسُّجُورُ لَغَوَّ، لِأَنَّ الْقِضَاءَ فَعَلَ الْمَدْيُونُ، وَالْهَبَةَ إِسْقَاطَ مَنْ رَبَّ الدَّيْنَ، فَلَا قِضَاءَ.

(وفي: لا يقبض دينه درهماً دون درهم، حيث قبض كله متفرقاً) لوجود شرط الحنث، وهو قبض الكل بوصف التفرقة، لأنه أضاف القبض إلى دين مُعَرَّفٍ بالإضافة إليه، فيتناول كله (لا ببعضه) أي لا يحنث قبض بعض دينه (دُونُ بَاقِيهِ) حتى يقبضه، لعدم وجود الشرط، وهو قبض الكل بوصف التفرقة إذا لم يقبض باقيه، ووجود الشرط إذا قبض باقيه، فإذا قبض بعضه في أول النهار وبعضه في آخره حنث

(١) الذي في لسان العرب ٤١/٧ و «تاج العروس» ٥٩٦/١٧، (رصاص) خلاف هذا الضبط، حيث

ضبطها بالفتح، فاقترضى التنبيه.

أَوْ كُلَّهُ بوزنين لم يَتَخَلَّلْهُمَا إِلَّا عَمَلُ الْوِزْنِ.

وَلَا فِي إِنْ كَانَ لِي إِلَّا مِئَةٌ، فَكَذَا وَلَمْ يَمْلِكْ إِلَّا خَمْسِينَ، وَلَا فِي لَا يَشْتُمُ رِيحَانًا إِنْ شَمَّ وَرْدًا أَوْ يَاسْمِينًا وَالبَنْفَسَجَ وَالْوَرْدَ عَلَى الْوِزْقِ.

لوجود الشرط (أو كله) أي ولا يقبض كله (بوزنين) أو أكثر (لم يتخللتهما) عمل (إلا عمل الوزن)، وقال زفر: يحنث في هذه الصورة لوجود التفريق حقيقةً. ولنا أن هذا لا يُعد تفريقاً في العادة، فصار كمن حلف لا يلبسُ هذا الثوب، وهو عليه، فنزعه في الحال، ولأنه قد يتعذرُ وزنُ الكلِّ دُفْعَةً واحدةً، فيصير هذا القَدْرُ مستثنى من اليمين.

(وَلَا) يحنث (في إن كان لي إلا مئة) أو غير مئة، أو سوى مئة (فكذا) أي فعبده حر مثلاً (ولم يملك إلا خمسين) أو ما هو دون المئة، لأن المقصود من هذا اليمين في العرف نَفْيُ ما زاد على المئة، فلا يحنث بملكها أو يملك بعضها. (وَلَا) يحنث (في لَا يَشْتُمُ رِيحَانًا إِنْ شَمَّ وَرْدًا أَوْ يَاسْمِينًا) لأن الرِّيحَانَ اسم لما تكون لساقه رائحة طيبة، والورد لما تكون لورقه رائحة طيبة لا لساقه، والياسمين ليست لساقه رائحة طيبة كذا في «المبسوط».

وقيل: «لا يحنث بشم الورد والياسمين لأنهما من جملة الأشجار. والريحان اسم لما ليس له شجر، ألا ترى أن الله تعالى قال: ﴿وَاللَّجْمُ وَالشَّجْرُ يَسْجُدَانِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾<sup>(١)</sup> فقد جعل الرِّيحَانَ غيره، فعرفنا أن ما له شجر ليس بريحان وإن كان له رائحة طيبة. [وكذا في العرف لا يُطلق اسم الرِّيحَانَ على الورد والياسمين، وإنما يُطلق على ما نبت من بَدْرٍ وله رائحة طيبة مما لا شجر له]<sup>(٢)</sup>.

(والبَنْفَسَج) بفتح الباء (والورد) محمولان (على الوِزْقِ) لا على دهنهما، حتى لو حلف لا يشتري بِنَفْسَجٍ أَوْ وَرْدًا وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَاشْتَرَى وَرَقَهُمَا يَحْنُثُ، وَلَوْ اشْتَرَى دَهْنَهُمَا لَا يَحْنُثُ لِلْعَرَفِ. وقيل: يختص الحنثُ بشراء دهنه، والياسمين كالورد لا يتناول الدهن، لأن دهنه لا يُسمى ياسميناً بل زنبقاً.

(١) سورة الرحمن، الآية: (١٢).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

## فَصْلٌ فِي حَلْفِ الْقَوْلِ

حَيْثُ فِي: لَا يَكْلُمُهُ إِنْ كَلَّمَهُ نَائِمًا، بِشَرَطِ إِقَاظِهِ.

## فَصْلٌ فِي حَلْفِ الْقَوْلِ

(حَيْثُ فِي: لَا يَكْلُمُهُ إِنْ كَلَّمَهُ نَائِمًا) وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ (بِشَرَطِ إِقَاظِهِ) أَيَّ بِتَكْلِيمِهِ، لِأَنَّ النَّائِمَ كَالغَائِبِ، فَإِذَا لَمْ يَنْتَبِهْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ نَادَاهُ مِنْ بَعِيدٍ، بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ صَوْتَهُ فَلَا يَحْنُثُ، وَإِذَا انْتَبَهَ عَلِمْنَا أَنَّهُ أَسْمَعَهُ صَوْتَهُ، فَيَكُونُ مَكْلُمًا لَهُ، فَإِنْ نَادَاهُ نَائِمًا بِحَيْثُ يَسْمَعُ لَوْ كَانَ مُنْتَبِهًا لَا يَحْنُثُ فِي الْأَظْهَرِ. وَقِيلَ: هُوَ عَلَى الْخِلَافِ، فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَحْنُثُ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ النَّائِمَ كَالْمُنْتَبِهِ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَحْنُثُ.

وَلَوْ كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا، أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا لَا يَحْنُثُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ وَاخْتَارَهُ الْمُزَنِّيُّ، لِأَنَّهُ لَا يُسْمَى كَلَامًا فِي الْغُرْفِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: يَحْنُثُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اسْتَثْنَى الرِّسَالَةَ مِنَ الْكَلَامِ فَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسَلَ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> وَالِاسْتِثْنَاءُ إِخْرَاجٌ مِنَ الْجِنْسِ. وَأَجِيبَ بِأَنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعَرَفِ. وَالْآيَةُ جَازٌ أَنْ يَكُونَ الْاسْتِثْنَاءُ فِيهَا مَنْقُطَعًا.

وَلَوْ نَادَاهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فَقَالَ: لِيَبِّكَ، يَحْنُثُ. وَلَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ وَالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ مَعَهُ فِيهَا، قِيلَ: إِنْ كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ عَلَى يَمِينِهِ لَا يَحْنُثُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ يَحْنُثُ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ الْأَوَّلَى وَاقِعَةٌ فِي الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ. وَقِيلَ: لَا يَحْنُثُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّهُ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ بِكَلَامٍ غُرْفًا. وَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ مَقْتَدِيًّا فَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ عِنْدَهُمَا. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَحْنُثُ، سِوَاءَ كَانَ عَلَى يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ يُخْرَجُ بِسَلَامِ الْإِمَامِ عِنْدَهُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ. وَالْأَظْهَرُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَحْنُثُ بِالسَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ إِلَّا أَنْ لَا يَنْوِيهِ. وَلَوْ قَرَعَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ الْبَابَ فَقَالَ [الْحَالِفُ<sup>(٣)</sup>]: مِنْ هَذَا، يَحْنُثُ. وَلَوْ فَتَحَ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ لَا يَحْنُثُ، وَخَارِجُهَا يَحْنُثُ، كَذَا أَطْلَقُوهُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُقَيَّدُ بِمَا إِذَا نَوَى الْفَتْحَ دُونَ الْقِرَاءَةِ.

(١) سُورَةُ الشُّورَى، آيَةُ: (٥١).

(٢) عِبَارَةٌ مَخْطُوطَةٌ: «وَإِنْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ يَحْنُثُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَحْنُثُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ...».

(٣) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ.



وفي: لا يُكَلِّمُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِنْ أَدَانَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَكَلِّمَهُ.

وفي: لا يَكَلِّمُ صَاحِبَ هَذَا الثَّوْبِ، فَبَاعَهُ وَكَلِّمَهُ. وفي: لا يُكَلِّمُ هَذَا الشَّابَّ فَكَلِّمَهُ شَيْخًا. وفي: هَذَا حُرٌّ إِنْ بَعْتَهُ أَوْ اشْتَرَيْتَهُ، إِنْ عَقَدَ بِالْخِيَارِ.....

(و) حَيْثُ (في لا يُكَلِّمُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِنْ أَدَانَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَكَلِّمَهُ) وهو قول مالك وأحمد ووجه في مذهب الشافعي [١٢٣ - ب]، لأن الإذن من الأذان وهو: الإعلام لغةً، قال الله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(١)</sup> أي إعلام. أو من الوقوع في الإذن، وكل ذلك لا يتحقق إلا بعد العلم. وقال أبو يوسف في رواية: لا يحنث، وهو الأظهر من مذهب الشافعي، لأن غرضه أن لا يَكَلِّمَهُ إِلَّا بِرِضَاهُ<sup>(٢)</sup> فرضي ولم يعلم الحالف، فكلمه لا يحنث، فكذا هذا. وأجيب بأن الرضا من أعمال القلب فيتم به، ولا كذلك الإذن.

(و) حَيْثُ (في: لا يَكَلِّمُ صَاحِبَ هَذَا الثَّوْبِ، فَبَاعَهُ وَكَلِّمَهُ) لأن الإنسان لا يُعَادِي لِمَعْنَى فِي ثَوْبِهِ، فَتَعَلَّقَتْ الْيَمِينُ بِهِ. وصار كما لو قال: لا أكلم هذا وأشار إلى صاحب الثوب، كذا قاله الشارح. وفيه أن الإنسان قد يعادي لمعنى في ثوبه، بأن لبس مغضوباً أو حريراً أو نحو ذلك، إلا أنه يحنث، لأنه يبيعه لا يخرج عن كونه صاحب الثوب في الجملة، على أن مَبْتَنَى الْإِيمَانَ عَلَى عُرْفِ الْأَزْمَانِ.

(و) حَيْثُ (في: لا يَكَلِّمُ هَذَا الشَّابَّ فَكَلِّمَهُ) وقد صار (شَيْخًا) أو كهلاً، لأن الوصف المذكور ليس بداعٍ إلى اليمين، ولا يَصْلُحُ مانعاً من الكلام، فيلغو ويتعلق اليمين بالذات.

(و) حَيْثُ (في هذا حر إن بعته) مشيراً إلى عبده، فعتق ببيعه بيعاً فاسداً، أو موقوفاً، أو بالخيار لنفسه، وبه قال مالك والشافعي في وجهه، لوجود شرط العتق الذي هو البيع. وقال أحمد: لا يعتق. وأما إن باعه بيعاً لازماً أو باطلاً لم يعتق. أما في الباطل فلأنه كما تم البيع زال الملك، [والجزء لا ينزل في غير الملك]<sup>(٣)</sup>، وأما في الباطل فلعدم الشرط وهو البيع، إذ الباطل ليس ببيع. (أو) هذا حرٌّ إِنْ (اشْتَرَيْتَهُ، إِنْ عَقَدَ) شِرَاءَهُ (بِالْخِيَارِ) لنفسه، وبه قال أحمد والشافعي في وجهه. وقال مالك: لا يعتق وهو

(١) سورة التوبة، الآية: (٣).

(٢) عبارة المطبوع: لا يكلمه إلا برضاه، وهو لو حاف لا يكلمه إلا برضاه فرضي... وما أثبتناه عبارة المخطوط، وهو الصواب.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وفي: إن لم أبعه فكذا، فأعتق أو دبر.

و يفعل وكيله في حلف النكاح، والطلاق، والخلع، والعتق، والكتابة، والصلح عن دم عميد، والهبية، والصدقة، والقرض، والاستقراض، والإيداع، والاستيداع، والاستعارة، والإعارة، والذبح، وضرب العبد، وقضاء الدين وقبضه، والبناء، والخياطة، والكسوة، والحمل، لا في البيع والشراء، والإجارة، والاستجار، والصلح عن مال، والخصومة، والقسمة، وضرب الولد.

وجه في مذهب الشافعي.

(و) حَيْثُ (في إن لم أبعه فكذا، فأعتق أو دبر) لأن الشرط قد تحقق وهو عدم البيع لفوات محله، كما لو مات الحالف أو العبد، ولا خلاف فيه على الصحيح. (و) حَيْثُ (يفعل وكيله في حلف النكاح، والطلاق، والخلع، والعتق، والكتابة، والصلح عن دم عميد، والهبية، والصدقة، والقرض، والاستقراض، والإيداع، والاستيداع، والاستعارة، والإعارة، والذبح، وضرب العبد، وقضاء الدين وقبضه، والبناء، والخياطة، والكسوة، والحمل) لأن ما كان من هذه الأشياء حكماً أي غير حسي، كان الوكيل فيه سفيراً ومعبراً، ولذا لا يُستغنى عن إضافتها إلى الموكل، ولو بشره بغير إذنه لا ينفذ عليه، فصارت مباشرة الوكيل كمباشرة.

وما كان منها حسياً كذبح الشاة وضرب العبد، فإن المالك له ولاية ذلك ومنفعته راجعة إليه، فيجعل مباشراً، إذ لا حقوق لهذا الفعل ترجع إلى المأمور. ولو قال الحالف في الحكمي: نويت أن لا أفعل ذلك بنفسي صدق ديانته، لأنه نوى محتمل كلاميه، لا قضاء، لأنه نوى خلاف الظاهر وهو العموم. ولو قاله الحالف [١٢٤ - أ] في الحسي صدق ديانته وقضاء، لأن النسبة إلى الأمر باعتبار السبب<sup>(١)</sup> مجاز، فإذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة كلامه.

(لا في البيع) أي لا يحث بفعل وكيله في حلف البيع (والشراء، والإجارة، والاستجار، والصلح عن مال، والخصومة، والقسمة، وضرب الولد) لأن الفعل لم يوجد من الموكل حقيقة - وهو ظاهر - ولا حكماً، ولهذا لم ترجع الحقوق إليه، بل إلى الوكيل. فلو قال: نويت أن أمر به غيري حث بالتوكيل أيضاً، لأنه شدد على نفسه. ولو كان مثل الحالف لا يباشر هذه الأشياء يحث بالأمر، لأن اليمين يتقيد

(١) في المخطوط: «السبب» بدل «السبب».

ولا في: لا يتكلمم فقرأ القرآن، أو سبح، أو هَلَل، أو كَثِر في صَلَاتِهِ أو خارجها. ويوم أَكَلُمُهُ على المَلَوِين. وصَح نِيَّةُ النَّهَارِ، وَلَيْلَةُ أَكَلُمُهُ على اللَّيْلِ. وإلا أَنْ لِلغَايَةِ كَحَتَّى،

بالعرف وبمقصود الحالف. والفرق بين ضرب العبد وضرب الولد أَنَّ الضَرْبَ فَعَلٌ جِسْمِي لا يحكم بنقله عن الوكيل إلى الموكل إلا إذا صح التوكيل. وصحة التوكيل تكون في الأموال، فيصح في العبد دون الولد، ألا ترى أَنَّ من حلف لا يضرب رجلاً حراً، فأمر به فَضْرَبَ لا يحنث، لأنَّه لا يَمْلِكُ ضربه، فلا يصح أمره، إلا أن يكون الأمر قاضياً أو بالياً، لأنهما يملكان ضَرْبَ الأحرار حداً أو تعزيراً.

(ولا) يحنث (في) حلفه (لا يتكلمم فقرأ القرآن، أو سبح، أو هَلَل، أو كبر في صَلَاتِهِ) اتفاقاً (أو خارجها) وهو اختيار شيخ الإسلام خواهر زاده وقول أحمد، لأنه لا يُعد متكلماً في العرف بل قارئاً. والقرآن كلام الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> أو مسبحاً أو مهللاً، أو مكبِّراً. ولا في الشرع، لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَحَدَثَ أَنْ لَا يُتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ». متفق عليه. واختار القُدُورِي: أنه إذا قرأ في الصلاة لا يحنث، وإذا قرأ خارجها يحنث. وقال الشافعي: لا يحنث بقراءة القرآن في الصلاة وخارجها، ويحنث بالتسبيح، والتهليل، والتكبير في الصلاة وخارجها.

(ويوم أَكَلُمُهُ) محمولٌ (على المَلَوِين) أي الليل والنهار لما تقدم في كتاب الطلاق من أن اليوم إذا قُرِنَ بغير ممتد يُراد به مطلق الوقت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ ذُبْرَةً﴾<sup>(٢)</sup> (وصَح نِيَّةُ النَّهَارِ) دِيَانَةٌ وقضاء، لأنه نوى الحقيقة المستعملة. وعند أبي يوسف: لا يصح قضاء، لأنه نوى التخصيص في كلامه، وفيه تخفيفٌ عليه. (وليلة أَكَلُمُهُ على اللَّيْلِ) خاصة، لأن الليل ضد النهار، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾<sup>(٣)</sup> والنهار مختص بزمانِ الضوء، فيكون الليل مختصاً بزمانِ الظلمة. (وإلا أَنْ لِلغَايَةِ كَحَتَّى) لأن حقيقة «إلا» للاستثناء وهو متعذر فيها هنا مع أن لعدم مجانسة ما بعدها لما قبلها، وبين الاستثناء والغاية مناسبة من حيث إن ما بعدهما مخالفٌ لما قبلهما.

(١) سورة التوبة، الآية: (٦).

(٢) سورة الأنفال، الآية: (١٦).

(٣) سورة الفرقان، الآية: (٦٢).

ففي: **إِنْ كَلَّمْتَهُ إِلَّا أَنْ يُقَدِّمَ زَيْدًا، أَوْ حَتَّى، حَيْثُ إِنْ كَلَّمْتَهُ قَبْلَ قُدُومِهِ.**

وفي: **لَا يُكَلِّمُ عَبْدَهُ أَوْ امْرَأَتَهُ أَوْ صَدِيقَهُ، أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَهُ إِنْ زَالَتْ إِضَافَتُهُ وَكَلَّمَهُ، لَا يَحْنُثُ فِي الْعَبْدِ.**

**أَشَارَ إِلَيْهِ بِهَذَا أَوَّلًا، وَفِي غَيْرِهِ إِنْ أَشَارَ بِهَذَا حَيْثُ، وَإِلَّا فَلَا. وَحِينَ وَزَمَانَ  
بِلا نية نصف سنة، نَكَرَ أَوْ عَرَّفَ .....**

(ففي **إِنْ كَلَّمْتَهُ إِلَّا أَنْ يُقَدِّمَ [١٢٤ - ب] زَيْدًا أَوْ حَتَّى**) يقدم زيد (حَيْثُ **إِنْ كَلَّمْتَهُ قَبْلَ قُدُومِهِ**) لا **إِنْ كَلَّمَهُ** بعد قدومه، لأن اليمينَ باقيةً قبل الغاية ومنتهية بعدما (وفي **لَا يُكَلِّمُ عَبْدَهُ**) أي عبد فلان أو عبد نفسه (أو امرأته أو صديقه) بخلاف قوله: زوجة فلان أو صديقه كما في «المبسوط»، (أو لا يدخل داره) أو لا يأكل طعامه، أو لا يلبس ثوبه، أو لا يركب دابته (إن زالت إضافته) ببيع العبد والدار ونحوهما، وبطلاق المرأة، وعداوة الصديق (و**كَلَّمَهُ، لَا يَحْنُثُ فِي الْعَبْدِ**) ونحوه مما هو مُشْتَمَلٌ عَلَى إِضَافَةِ مَلِكٍ، كَالدَّارِ فِي لَا يَدْخُلُ دَارَهُ، وَالطَّعَامِ فِي لَا يَأْكُلُ طَعَامَهُ.

(**أَشَارَ إِلَيْهِ بِهَذَا أَوَّلًا**) لأن شرط الحنث كلامه لعبد مملوك لمن أضيف إليه ولم يوجد. أما إذا لم يُعَيَّنِ العبد بإشارته أو غيرها فظاهر وهو وفاقًا، وأما إذا عَيَّنَهُ فَلأنَّ العبد لسقوط منزلته لا يُعَادَى لذاته، بل لِمَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَتَكُونُ الإِضَافَةُ فِيهِ مَعْتَبَرَةً، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ: يَحْنُثُ فِي الْمَعْيَنِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، لِأَنَّ الإِشَارَةَ لِقَطْعِهَا شَرَكَةَ الْأَغْيَارِ أُبْلَغَ مِنَ الإِضَافَةِ، فَاعْتَبِرَتْ وَلَغَتْ الإِضَافَةُ، وَانْعَقَدَتِ الْيَمِينُ عَلَى ذَاتِ الْعَبْدِ. (وفي غيره) أي وفي غير العبد مما هو مُشْتَمَلٌ عَلَى إِضَافَةِ نِسْبَةِ كَامْرَأَتِهِ وَصَدِيقِهِ (إن أشار بهذا) أو بهذه أو عَيَّنَ (حَيْثُ) لِأَنَّ الْحَرَ يُهْجَرُ لذاته (وإلا) أي لم يشر ولم يُعَيَّنَ (فلا) أي فلا يحنث، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: يحنث.

(و**حِينَ وَزَمَانَ بِلا نية نصف سنة**) سواء (نَكَرَ) بأن قال: لا أكلّمه حينًا أو زمانًا (أو عَرَّفَ) بأن قال: لا أكلّمه الحين أو الزمان، وبه قال أحمد. وقال مالك: سنة. وقال الشافعي: أدنى مدة، وهو ساعة، لأنه المُتَيَقَّنُ.

ولنا أن الحين يطلق على الساعة، قال الله تعالى: ﴿فَسَبِّحَْانَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾<sup>(١)</sup> [وبه أخذ الشافعي]<sup>(٢)</sup>. وعلى أربعين سنة، قال الله تعالى: ﴿هَلْ

(١) سورة الروم، الآية: (١٧).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

ومعها ما نوى. والدَّهْرُ لم يُذَر مُنْكَرًا، وللأبدِ مَعْرُفًا، وأيام مُنْكَرَةٌ ثَلَاثَةٌ، وأيام كثيرة، والأيام، والشهور عشرة.

وفي: أول عبدٍ اشتريه حرًّا، إن اشتري عبدًا عتقَ، وإن اشتري .....

أتى على الإنسان حينًا من الدهر<sup>(١)</sup> والمراد بالإنسان آدم، وبالحين أربعون سنة، وهي مدة كونه مُلقًى بين مكة والطائف، حال كونه من طين إلى أن تنفخ فيه الروح، وفسره بعضهم بِسَنَةِ، وبه أخذ مالك. وعلى ستة أشهر. قال الله تعالى: ﴿تَوْتِي أكلها كل حين﴾<sup>(٢)</sup> قال سعيد بن جبير، وقتادة، والحسن، وهو رواية عن ابن عباس: هي النخلة تمكث من الأطلاع إلى الأصرام ستة أشهر، فحملناه عليه لأنه الوسط، فإن خير الأمور أوسطها، والزمان بمعناه.

(ومعها) أي ومع النية (ما نوى) مُنْكَرًا أو مَعْرُفًا، لأنه نوى محتمل كلامه. (والدهر لم يُذَر) عند أبي حنيفة، أي تتوقف فيه حال كونه (مُنْكَرًا) قال: لا أدري ما هو في حكم التقدير، لأن الدهر مخالف للحين والزمن، إذ مَعْرُفُهُ يقع على الأبد، [١٢٥ - أ] بخلاف الحين والزمان، فلم يلحق بهما قياساً. والغرف لم يعرف استمراره لاختلاف في الاستعمال، قال الله تعالى: ﴿وما يُهْلِكُنَا إلا الدهر﴾<sup>(٣)</sup>، وقال ﷺ: «لا تَسْبُوا الدهر، فإن الله هو الدهر»<sup>(٤)</sup> أي خالقه فكان مجملًا، والتوقف في المجمل علامة كمال العلم<sup>(٥)</sup>. وعندهما: يحمل المنكر على ستة أشهر. وعند مالك: على سنة. وعند الشافعي: على أدنى مدة.

(وللأبد) أي جميع العمر (مَعْرُفًا) باتفاق إذا لم يقترن بِنِيَّةٍ، لأنه تعالى قال: ﴿هل أتى على الإنسان حينًا من الدهر﴾<sup>(٣)</sup> فقد جعل الحين جزءاً من الدهر، فيبعد أن يُسَوَى بينهما في التقدير. (وأيام مُنْكَرَةٌ ثَلَاثَةٌ) لأنها أقل الجمع المُنْكَر. ولو حلف لا يتزوج نساءً، ولا يشتري عبداً يقع على الثلاثة بلا خلاف. (وأيام كثيرة، والأيام، والشهور) والسُّنُون، والجموع، والدَّهْر، والأزمنة (عشرة) عند أبي حنيفة. وعندهما: أيام كثيرة والأيام كلاهما سبعة، والشهور ستة، والسُّنُون وغيرها للأبد.

(وفي أول عبدٍ اشتريه حرًّا، إن اشتري عبدًا عتقَ) وهو ظاهر (وإن اشتري

(١) سورة الإنسان، آية: (١).

(٢) سورة إبراهيم، الآية: (٢٥).

(٣) سورة الجاثية، الآية: (٢٤).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٩٩/٥.

(٥) عبارة المخطوط: «علامة علم الكتمل».

عبدین ثُمَّ آخِر، فلا أصلاً، فإن ضُمَّ وحده عَتَقَ الثالثُ. وفي: آخِرَ عبدٍ، إن اشترى عبداً ومات لم يعتق، فإن اشترى عبداً ثم آخِر، ثم مات عَتَقَ الآخِرُ يومَ شَرَى من كلِّ ماله.

وعندهما: يوم مات من ثلثه. ولا يصيرُ الزوجُ فاراً لو علقَ الثالثُ به، خِلافاً لهما. وب: كلِّ عبدٍ بشرني بكذا، فهو حرٌّ، عَتَقَ أوَّلُ .....

عبدین) معاً (ثم آخِر، فلا أصلاً) أي فلا يَعْتَقُ واحدٌ منهما، لأن الأول اسم لمفرد سابق، وهو موجود في المسألة الأولى دون الثانية (فإن ضم) كلمة (وحده) بأن قال: أول عبد اشتره وحده فهو حر، فاشترى عبدین معاً ثم آخِر وحده (عَتَقَ الثالثُ) لأن معنى وحده منفرد، والثالثُ متصفٌ بهذه الصفة وهي الانفراد في الشراء. (وفي آخر عبدٍ) أشتره فهو حر (إن اشترى عبداً ومات) المشتري (لم يعتق) العبدُ لأنه ليس بآخِر عبد، فإن الآخر لا بد له من سابق ولا سابق لهذا.

(فإن اشترى عبداً ثم آخِر، ثم مات) المشتري (عتق الآخر) لاتصافه بالآخريّة، لأن له سابقاً. وهذا الحكم ظاهرٌ، وإنما ذكّره ليبيّن عليه قوله: (يوم شَرَى) يعني أنّ عِتْقَه يكونُ من يوم الشراء، لاستناد العتق إليه (من كلِّ ماله) إن كان الشراء في الصحة، وهذا عند أبي حنيفة. (وعندهما:) عتق (يوم مات من ثلثه) سواء كان الشراء في الصحة أو في المرض، لأن الآخريّة - وهي الشرط - تثبت بعدم شراء غيره بعده. وهذا يتحقق عند موت السيد فيفتقر العتق على زمان موته. ولأبي حنيفة أن الآخريّة تثبت للثاني كما اشتراه، إلا أنّ هذه الصفة يعرض عليها الزوال، لاحتمال شراء غيره بعده، فإذا مات ولم يوجد من يُبطلها، تبين أنه كان آخراً منذ اشتراه، فيعتق من ذلك الوقت.

(ولا يصيرُ الزوجُ فاراً) عند أبي حنيفة، فلا ترث منه (لو علق الثالث به) أي بالآخر بأن قال: آخِرُ امرأةٍ أتزوجها [١٢٥ - ب] فهي طالقٌ ثلاثاً، فتزوج امرأة، ثم أخرى في صحته ثم مات، لأن طلاقها عنده يستند إلى وقت تزوّجها، ثم إن كان دخل بها فلها مهرٌ للدخولِ بشبهة، ونصفُ مهرٍ للطلاقِ قبل الدخول، وعدتها بالحيض، ولا جَدَادَ عليها (خِلافاً لهما) فإنّ عندهما يكون الزوجُ فاراً، فترث منه، لأنها تطلق في آخر حياته، ولها مهر واحد، وتعتدُّ بأبعد الأجلين من عدة الطلاق والوفاء، ولو كان الطلاق رجعيّاً تعتدُّ بعدة الوفاة، وعليها الجَدَاد.

(وبكل عبدٍ بشرني بكذا فهو حر) الباء في ب: كل تتعلق بقوله: (عَتَقَ أوَّلُ

ثلاثة بشروه، متفرقين، والكل إن بشروه معاً.

وسقط بشراء أبيه لكفارته هي، لا بشراء عبد خلف بعثقه، ولا مستولدة بنكاح علق.....

ثلاثة مثله، وكان الأظهر أن يقول: أول جماعة (بشروه) أي من عبيده (متفرقين) لأن الإشارة اسم لخبر سار صدق، ليس للمبشر به علم، سمي بذلك لأن بشرة الوجه تتغير به، وتقيدت بالشار من العرف (والكل) عطف على الأول أي وعق الكل (إن بشروه معاً) لتحقيق الإشارة منهم، قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾<sup>(١)</sup> فنسبها إلى جماعة، ولو كان التعليق على الإخبار مكان الإشارة بأن قال: كل من أخبرني، والباقي بحاله عتق الكل.

وذلك لما زوي أنه ﷺ مر بابن مسعود وهو يقرأ القرآن فقال: «من أراد أن يقرأ القرآن غضاً طرياً كما أنزل، فليقرأ بقراءة ابن أم عبد»<sup>(٢)</sup> فابتدر إليه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما بالإشارة، فسبق أبو بكر، فكان ابن مسعود يقول: متى ذكره: بشري أبو بكر وأخبرني عمر.

(وسقط بشراء أبيه لكفارته هي) أي كفارته، وهي فاعل سقط، فكان الأولى أن يقول: ويسقط بشراء أبيه كفارة ابنه، وكذا حكم كل ذي رحم محرم منه. وقال زفر، ومالك، والشافعي، وأحمد: لا تسقط وهو القياس، وهو قول أبي حنيفة أولاً، فصاحبه معه في قوله الآخر. ووجهه أن الشارع جعل شراء القريب إعتاقاً، لما روى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشترته فيعتقه»، وذلك لأنه ﷺ أخبر أن الابن قادر على إعتاق الأب، فيكون قادراً تصديقاً له عليه الصلاة والسلام فيما أخبر.

ولا يقدر على إعتاقه قبل الشراء، لعدم الملك ولا بعده، لأنه يعتق به عليه، فيكون نفس الشراء إعتاقاً، فإذا نوى بالشراء الكفارة يصير إعتاقاً عنها، فيصح ويجزيه، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يشترط غير الشراء، فإذا اشترى أباه بنية الكفارة كانت النية مقارئة لعله العتق، فيعتق عنها.

(لا) أي لا تسقط (بشراء عبد خلف بعثقه) إذا نوى بالشراء كفارته، لأن النية لم تقترن بعله العتق، وهي اليمين. (ولا) بشراء (مستولدة بنكاح) حال كونه (علق)

(١) سورة الذاريات، الآية: (٢٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ٤٩/١، المقدمة، رقم (١٣٨). والإمام أحمد في مسنده ٧/١.

عَثَقَهَا عَنْ كَفَارَتِهِ بِشَرَائِهَا. وَتَعْتَقُ بِ: إِنْ تَسَرَّيْتُ أُمَّةً فَهِيَ حُرَّةٌ، مِنْ تَسَرَّاهَا وَهِيَ مِلْكُهُ يَوْمَ حَلْفٍ، لَا مَنْ شَرَّاهَا فَتَسَرَّاهَا.

وَعَتَّقَ بِ: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حَرٌّ، أُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ وَمُدَبَّرُوهُ وَعَبِيدُهُ، لَا مَكَاتِبُوهُ إِلَّا بَنِيهِمْ بِ: هَذَا حَرٌّ، أَوْ: هَذَا لِعَبِيدِهِ ثَالِثُهُمْ. وَخَيَّرَ فِي الْأَوْلِيَيْنِ كَالطَّلَاقِ.

وَلَا مَ دَخَلَ عَلَى فَعْلٍ يَقَعُ عَنْ غَيْرِهِ كَبَيْعٍ، وَشَرَاءٍ، وَإِجَارَةٍ، وَخِيَاطَةٍ، وَصِيَاغَةٍ

وَبِنَاءٍ .....

عَثَقَهَا عَنْ كَفَارَتِهِ بِشَرَائِهَا) بَأَنَّ قَالَ [١٢٦ - ] لَأُمَّةٍ غَيْرِهِ الَّتِي اسْتَوْلَدَهَا بِنِكَاحِهِ: إِنْ اشْتَرَيْتُكَ فَأَنْتَ حُرَّةٌ عَنْ كَفَارَةِ يَمِينِي، ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَإِنَّهَا تَعْتَقُ لَوْجُودِ الشَّرْطِ، وَلَا يَجُزُّهُ عَنِ الْكَفَارَةِ، لِأَنَّ حُرِّيَّتَهَا مُسْتَحَقَّةٌ بِالْإِسْتِيلَادِ، فَلَا تُضَافُ إِلَى الْيَمِينِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ (وَتَعْتَقُ بِ: إِنْ تَسَرَّيْتُ أُمَّةً فَهِيَ حُرَّةٌ، مَنْ تَسَرَّاهَا وَهِيَ مِلْكُهُ يَوْمَ حَلْفٍ) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وَيُثَبِّتُ التَّسْرِيَّ عِنْدَنَا بِالتَّحْصِينِ، وَهُوَ مَنْعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ، وَتَبَوُّئِهَا لَيْلًا مَعَ الْوِطْءِ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَفِي وَجْهِ ثَانٍ بِالْوِطْءِ مَعَ الْإِنْزَالِ وَالتَّحْصِينِ، وَفِي وَجْهِ ثَالِثٍ بِالْوِطْءِ وَحْدَهُ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَشْتَرِطُ مَعَ الْوِطْءِ طَلْبَ الْوَلَدِ، حَتَّى لَوْ وِطِءَ وَعَزَلَ عَنْهَا لَا تَكُونُ سُرِّيَّةً عِنْدَهُ.

(لَا مَنْ شَرَّاهَا) بَعْدَ قَوْلِهِ: إِنْ تَسَرَّيْتُ أُمَّةً فَهِيَ حُرَّةٌ، (فَتَسَرَّاهَا)، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ زُفَرٌ: تَعْتَقُ لِأَنَّ التَّسْرِيَّ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمِلْكِ فَذَكَرَ التَّسْرِيَّ كَذِكْرِهِ. (وَعَتَّقَ بِكُلِّ مَمْلُوكٍ لِي حَرٌّ أُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ وَمُدَبَّرُوهُ وَعَبِيدُهُ) لِأَنَّهُ تَمَلَّكَهُمْ رِقَبَةً وَيَدَأُ (لَا مَكَاتِبُوهُ) أَيَّ لَا يَعْتَقُ بِكُلِّ مَمْلُوكٍ لِي حَرٌّ مَكَاتِبُوهُ (إِلَّا بَنِيهِمْ) لِأَنَّ مِلْكَ الْمَوْلَى فِيهِمْ نَاقِضٌ، لَخُرُوجِهِ عَنْ مِلْكِهِ يَدَأً، فَلَا يَدْخُلُونَ فِي مَطْلُوقِ الْمَمْلُوكِ وَهُوَ الْكَامِلُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ.

(و) عَتَقَ (بِهَذَا حَرٌّ أَوْ هَذَا وَهَذَا) بِالْوَاوِ (لِعَبِيدِهِ ثَالِثُهُمْ) فِي الْحَالِ (وَخَيَّرَ فِي الْأَوْلِيَيْنِ كَالطَّلَاقِ) بَأَنَّ قَالَ لِنِسَائِهِ: هَذِهِ طَالِقٌ أَوْ هَذِهِ وَهَذِهِ، حَيْثُ تَطْلُقُ الثَّالِثَةَ وَيُخَيَّرُ فِي الْأَوْلِيَيْنِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ لِإِيجَابِ الْإِعْتِاقِ فِي أَحَدِ الْأَوْلِيَيْنِ، وَتَشْرِيكَ الثَّالِثِ فِيمَا سَبَقَ لَهُ الْكَلَامُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ أَحَدِهِمَا حَرٌّ. وَهَذَا، فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ هُوَ الْمَأْخُودُ مِنْ صَدْرِ الْكَلَامِ لِأَحَدِ الْمَذْكُورِينَ بِالتَّعْيِينِ.

(وَلَا مَ دَخَلَ عَلَى فَعْلٍ) أَيُّ تَعَلَّقَ بِفَعْلٍ (يَقَعُ عَنْ غَيْرِهِ) أَيُّ غَيْرِ فَاعِلِهِ، بَأَنَّ كَانَ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ النِّيَايَةُ وَالتَّوَكُّيلُ، وَهُوَ كُلُّ فَعْلٍ يُمْلِكُ بِالْعَقْدِ (كَبَيْعٍ، وَشَرَاءٍ، وَإِجَارَةٍ، وَخِيَاطَةٍ، وَصِيَاغَةٍ) وَفِي نُسْخَةٍ بِالْمَرْحُودَةِ، وَفِي أُخْرَى بِالنُّونِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ (وَبِنَاءٍ



اقتضى أمره لِيُخْصَّهُ به، فلم يحنث في: إن بعثت لك ثوباً، إن باعه بلا أمره، ملكه أو لا. وإن دخل على عين أو فعل لا يقع عن غيره كأكل، وشرب، ودخول وضرب الولد اقتضى ملكه، فحنث في: إن بعثت ثوباً لك، إن باع ثوبه بلا أمره. وفي كل عرس لي فكذا، بعد قول عرسه: نكحت علي، طلقت هي، وصح نيئة غيرها ديانةً.

اقتضى ذلك اللام (أمره) أي توكيله بالفعل (ليُخْصَّهُ به) لأن اللام للاختصاص، وأقوى وجوهه الملك، فإذا دخلت على الفعل أوجبت ملكه، وذا بأن يفعله بأمره ليقع ذلك الفعل له (فلم يحنث في: إن بعثت لك ثوباً، إن باعه بلا أمره) من المخاطب سواء (ملكه) المخاطب (أو لا) لأن تقدير الكلام: إن بعثت ثوباً بأمرك، ولم يوجد الأمر.

(وإن دخل على عين أو) على (فعل لا يقع عن غيره) وهو كل فعل لا يملك بالعقد (كأكل، وشرب، ودخول وضرب الولد، اقتضى) [١٢٦ - ب] دخول اللام (ملكه) ذلك العين لا أمره بالفعل (فحنث في: إن بعثت ثوباً لك، إن باع ثوبه بلا أمره) من المخاطب وكذا حنث في: إن أكلت لك طعاماً وأكل طعامه بلا أمره، سواء علم به أو لا، لأن اللام لما دخلت على العين أوجبت ملكه، ولما دخلت على الفعل الذي لا يقع عن غيره أوجبت أيضاً ملك العين، لأن هذا الفعل لما كان مما لا يملك بالعقد، وجب صرف اللام فيه إلى ما يملك بالعقد، وهو العين، وقيد الضرب بالولد لأن ضرب العبد يحتمل النيابة والوكالة، فصار نظير الإجارة دون الأكل والشرب.

(وفي كل عرس لي فكذا، بعد قول عرسه: نكحت علي، طلقت هي) أي عرسه، يعني أن من قالت امرأته: تزوجت علي، فقال: كل امرأة لي طالق تطلق امرأته. وعن أبي يوسف أنها لا تطلق، لأن كلامه خرج جواباً لكلامها، فيتقيد به، وكلامها كان في تزويج غيرها، ولأنه قصد إرضاءها وذلك بطلاق غيرها، فيتقيد به. وفي «جامع السرخسي»: قول أبي يوسف أصح عندي.

ووجه الظاهر، وهو قول مالك والشافعي وأحمد أن العمل بالعموم واجب ما أمكن، وقد أمكن ههنا فيعمل به، وذلك أنه زاد على الجواب، إذ جوابه أن يقول: إن فعلت فهي طالق، فكان ذلك مبتدئاً. وجاز أن يكون فائدتها إباحش المرأة وإغضابها وإلحاق الغيظ بها، حين اعترضت عليه فيما أحله الشرع له. (وصح نيئة غيرها ديانة) لأنه نوى محتمل كلامه، لا قضاءً لأنه نوى تخصيص العام وهو خلاف الظاهر. والله تعالى أعلم بحقائق الظواهر والضمائر.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْبَيْعِ

هُوَ .....

### كِتَابُ الْبَيْعِ

اعلم أنّ المقصود من بيان كتاب البيع بيان الحلال الذي هو بيع<sup>(١)</sup> شرعاً، والحرام الذي هو الربا، ونحوه من العقود الفاسدة. ولهذا قيل لمحمد رحمه آتعالى: ألا تصنّف شيئاً في الزهد؟ فقال: قد صنّفت كتاب البيع.

ومراده: بيّنتُ فيه ما يحلُّ وما يحزُم. وليس الزهد إلا اجتناب الحرام، والرغبة في الحلال، كما يشير إليه قوله صلى الله عليه وسلم حيث ذكر الرجل يُطيل السفر، أشعث أغبر يقول: يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشرّبه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأني يُستجاب لذلك؟<sup>(٢)</sup>

ثمّ (هُوَ) في اللغة مشتركٌ بين إخراج الشيء عن الملك بمال، وبين ضده، وهو إدخال الشيء في الملك بمال. ومن هذا القبيل حديث: «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه»<sup>(٣)</sup>، أي: لا يشتري على شرائه. كذا في «الصحاح». ولا يتعد أن يكون البيع في الحديث على باه. وهو يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه، وبحرف الجر نحو: بعث هذا فلاناً، وبعته منه.

وكذا لفظ الشراء مشتركٌ بين فعل المشتري وفعل البائع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: باعوه. وهذا إذا كان الضمير للإخوة، وأمّا إذا كان [١٢٧ - أ] للشجارة<sup>(٥)</sup>، فالشراء على باه. وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَيْبَسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، أي: باعوا حظّها أو اشتروه.

(١) في المخطوط: يقم، والمثبت من المطبوع.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٧٠٣/٢، كتاب الزكاة (١٢)، باب الترغيب في الصدقة... (١٨)، رقم (٦٥ - ١٠١٥).

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (فتح الباري) ٣٥٣/٤، كتاب البيوع (٣٤)، باب لا يبيع على بيع أخيه... (٥٨)، رقم (٢١٣٩).

(٤) سورة يوسف، الآية: (٢٠).

(٥) التجارة: القافلة. المعجم الوسط ص(٤٦٧)، مادة (سار).

(٦) سورة البقرة، الآية: (١٠٢).

مُبَادَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ بِتَرَاضٍ. وَيَنْعَقِدُ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ،

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾<sup>(١)</sup> فعلى حقيقته، وكذا قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: استبدلوه واختاروه عليه.

وفي الشَّرْع: (مُبَادَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ) أي على وجه التملك (بِتَرَاضٍ) لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وهو عقد مشروع بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٤)</sup>؛ وبالسنة وهي كثيرة شهيرة؛ وياجماع الأمة على جوازه، وأنه أحد أسباب الملك، وبأنه ﷺ بُعِثَ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ فَأَقْرَمَهُمْ عَلَيْهِ حَتَّى قَالَ: «يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ إِنْ بَيْعَكُمْ هَذَا يَحْضِرُهُ اللَّغْوُ وَالْكَذِبُ، فَشُؤْبُهُ»<sup>(٥)</sup> بالصدقة<sup>(٦)</sup>. وقد باع واشترى بمباشرة وتوكيل.

وقد صحَّ عند أرباب السُّيَرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَجَرَ لِحَدِيدِجَةٍ، لَكِنْ قَبْلَ الْبِعْثَةِ بِخَمْسَةِ عَشْرَ سَنَةً، فَإِنَّهُ بُعِثَ عَلَى رَأْسِ الْأَرْبَعِينَ، وَخَرَجَ تَاجِرًا إِلَى الشَّامِ لِحَدِيدِجَةٍ لَمَّا بَلَغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً، قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ وَعَشْرِينَ يَوْمًا. وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ تَاجِرًا فِي الْبَيْزِ<sup>(٧)</sup>، وَعَمَرَ فِي الطَّعَامِ، وَعَثْمَانُ فِي الْبَيْزِ وَالسَّمْرِ، وَعَبَّاسٌ فِي الْعَطْرِ. وَمَنْ هُنَا قَالَ أَصْحَابُنَا: أَفْضَلُ الْكَسْبِ بَعْدَ الْجِهَادِ التُّجَّارَةُ، ثُمَّ الزَّرَاعَةُ<sup>(٨)</sup>، ثُمَّ الصَّنَاعَةُ. وَعِنْدِي أَنَّ أَفْضَلَهَا الْكِتَابَةُ.

(وَيَنْعَقِدُ) البيع (بإيجاب) أي: إثبات؛ والمراد به ما يُذَكَّرُ أولاً من كلام المتعاقدين، لأنه يُبَيِّنُ خيار القبول للآخر. (وَقَبُولٍ) وهو ما يُذَكَّرُ آخِراً من كلامهما، أو ما يقوم مقامه من قبض المبيع، كما لو قال: بعتك هذا بدرهم، فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً.

والمعنى أنه ينعقد بمجموع الإيجاب والقبول، ولا بد أن يكون أحدهما يدل

(١) سورة التوبة، الآية: (١١١).

(٢) سورة البقرة، الآية: (١٧٥).

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٩).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

(٥) شاب الشيء بالشيء: خلطه به. المعجم الوسيط ص(٤٩٩). مادة (شاب).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه ٦٢٠/٣ - ٦٢١، كتاب البيوع (١٧)، باب في التجارة يخالطها الحلف واللغو (١)، رقم (٣٣٢٦).

(٧) البيز: نوع من الثياب. المعجم الوسيط ص (٥٤)، مادة (بيز).

(٨) في المخطوط: الحراثة، والمثبت من المطبوع.

وَيَلْفَظِي مَاضٍ، وَيَتَعَاطٍ مُطْلَقاً. وَإِذَا أَوْجَبَ وَاحِدٌ، قَبْلَ الْآخِرِ كُلِّ الْمَبِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ  
أَوْ تَرَكَ، .....

على الإيجاب ك: أعطيتك، و: جعلت لك هذا بكذا، والآخر على القبول ك: أخذت،  
ورضيت، و: أجزت.

وَيُشْتَرَطُ سَمَاعُ الْمُتَعَاقِدِينَ كِلَامَهُمَا (وَيَلْفَظِي مَاضٍ) ك: بعث، و: اشتريت. وإنما  
شُرِطَ الْمَاضِي فِيهِمَا لِأَنَّ الْبَيْعَ إِِنْشَاءً تَصْرِيحِيًّا، وَالْإِنْشَاءَ يُعْرَفُ بِالشَّرْعِ، لِأَنَّ الْوَاضِعَ لَمْ  
يُضِعْ لَهُ لَفْظاً خَاصّاً؛ وَالشَّرْحُ يَسْتَعْمَلُ فِيهِ اللَّفْظَ الَّذِي وُضِعَ لِلإِخْبَارِ عَنِ الْمَاضِي، لِأَنَّهُ  
يَسْتَدْعِي سَبْقَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ لِيَكُونَ الْكَلَامُ صَحِيحاً، فَكَانَ الْمَاضِي أَدْلَ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى  
تَحَقُّقِ الْوُجُودِ، فَكَانَ أَشْبَهَ<sup>(١)</sup> بِالْإِنْشَاءِ الْمُحْضَلِّ لِلْوُجُودِ.

(وَيَتَعَاطٍ) أَي: وَيَنْعَقِدُ أَيْضاً بِمَعَاطَاةٍ وَهِيَ هَهُنَا إِعْطَاءُ الْبَائِعِ الْمَبِيعَ لِلْمَشْتَرِي  
عَلَى وَجْهِ الْبَيْعِ وَالتَّمْلِيكِ، وَإِعْطَاءُ الْمَشْتَرِي الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ كَذَلِكَ، بِلَا إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ.

(مُطْلَقاً)، أَي: سِوَاءِ كَانِ الْمَبِيعِ خَسِيساً، وَهُوَ: مَا تَكُونُ قِيَمَتُهُ دُونَ نَصَابِ  
السَّرِقَةِ، أَوْ نَفِيساً وَهُوَ: مَا تَكُونُ قِيَمَتُهُ مِثْلَ نَصَابِهَا أَوْ أَكْثَرَ، وَبِهِ قَالَ الْخُرَاسَانِيُّونَ.  
وَقَالَ الْكُرْدِيُّ وَالْعِرَاقِيُّونَ: يَنْعَقِدُ بِهِ فِي الْخَسِيسِ لِلْعَادَةِ [١٢٧ - ب] دُونَ النَّفِيسِ  
لِعَدَمِهَا. وَأَجِيبَ: بِأَنَّ جَوَازَ أَصْلِ الْبَيْعِ إِذَا هُوَ بِإِعْتِبَارِ الرِّضَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ، إِلَّا أَنَّ الرِّضَا  
لَمَّا كَانَ بَاطِنِيّاً، أُقِيمَ الْإِجْبَابُ وَالْقَبُولُ مُقَامَهُ لِدَلَالَتِهِمَا عَلَيْهِ، وَالتَّعَاطِي أَدْلُ عَلَيْهِ  
مِنْهُمَا، لِأَنَّهُمَا قَدْ يَوْجِدَانِ بِغَيْرِ رِضَاهُمَا أَوْ أَحَدِهِمَا.

ومذهب الشافعي وأحمد: أن البيع لا ينعقد بالتعاطي، لأن الأفعال لا دلالة لها  
بالوضع على مقاصد الناس. لكن قد يُقال: إن في القرائن من الفوائد ما تدل على المقاصد.  
وقال مالك: ينعقد بكل ما يعدّه الناس بيعاً، لأن المقصود المبادلة بالرضا،  
فمتى حصلت ثبت حكم البيع، ولأن الشارع لم يثبت عنه اشتراط اللفظ، فوجب  
الرجوع إلى العرف المعروف الذي هو التعاطي مطلقاً.

واختلَفَ فِي التَّعَاطِي بِأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ مَعَ بَيَانِ الثَّمَنِ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُهُ لِتَعَارُفِ  
النَّاسِ عَلَيْهِ، وَكَذَا بَدُونَ بَيَانِ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ مَعْلُوماً. قَالَ الطَّرَائِصِيُّ: وَهُوَ الصَّحِيحُ.  
وَقَدْ أَشَارَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» إِلَى أَنَّ تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ يَكْفِي.

(وَإِذَا أَوْجَبَ وَاحِدٌ) مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ الْمَبِيعِ (قَبْلَ الْآخِرِ)، وَاحِداً كَانَ الْآخِرُ أَوْ  
مُتَعَدِّداً، (كُلِّ الْمَبِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ)، وَلَيْسَ لِلْعَاقِدِ إِنْ كَانَ وَاحِداً، وَلَا لَوَاحِدٍ إِنْ

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: أَنْسَبَ، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ ثَمَنَ كُلِّ. وَمَا لَمْ يَقْبَلْ بَطَلَ الْإِجَابِ، إِنْ رَجَعَ الْمُوجِبُ، أَوْ قَامَ أَحَدُهُمَا، وَإِذَا وُجِدَا لَزِمَ.

كان العاقد متعدداً، أن يقبل في بعض المبيع ببعض الثمن لتفرق الصفقة عليه، فإن رضاء الموجب يبيع ذلك البعض وحده غير معلوم، والرضا يبيع المجموع ليس رضا يبيع بعضه وحده، إذ قد يضُم الرديء إلى الجيد ويبيعهما جميعاً معاً، فيفوت غرضه.

(إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ) الْمُوجِبُ (فَمَنْ كُلُّ) مِمَّا قِيلَ الْآخِرَ وَمَا تَرَكَ، لِأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى رِضَاهُ بِالتَّفْرِيقِ، وَلِأَنَّ الْإِجَابَ حَيْثُ فِي مَعْنَى إِجَابَاتٍ مُتَعَدَّةٍ. أَمَّا إِذَا كَثُرَ فِي الْبَيَانِ لَفْظُ الْبَيْعِ، بَأَنَّ قَالَ: بَعْتِكَ هَذِينَ بِأَلْفٍ: بَعْتُ هَذَا بِخَمْسِ مِئَةِ، وَبَعْتُ هَذَا بِخَمْسِ مِئَةِ، فَبِاتِّفَاقٍ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكْرُرْ بِأَنَّ قَالَ: بَعْتِكَ هَذِينَ بِأَلْفٍ: كُلُّ وَاحِدٍ بِخَمْسِ مِئَةِ، فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ جَازٍ، خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ. وَالمُخْتَارُ قَوْلُهُمَا. وَكَذَا جَازَ إِذَا رَضِيَ الْآخِرُ فِي المَجْلِسِ إِنْ كَانَ المَبِيعُ مِمَّا يَنْقَسِمُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ بِالأَجْزَاءِ، كَعَبْدٍ وَاحِدٍ، أَوْ مَكِيلٍ، أَوْ مُوزُونٍ.

(وَمَا لَمْ يَقْبَلْ) الْآخِرَ (بَطَلَ الْإِجَابِ، إِنْ رَجَعَ الْمُوجِبُ)، مُشْتَرِياً كَانَ أَوْ بَائِعاً، (أَوْ) إِنْ (قَامَ أَحَدُهُمَا) أَيُّ أَحَدِ الْعَاقِدِينَ عَنِ المَجْلِسِ. أَمَّا إِنْ رَجَعَ الْمُوجِبُ، فَلِأَنَّ الْإِجَابَ لَمَّا لَمْ يُفَدَ حَكْمَ البَيْعِ بِدُونِ القَبُولِ، كَانَ لِلْمُوجِبِ أَنْ يَرْجِعَ قَبْلَهُ لِحُلُولِ رَجوعِهِ عَنِ إِبْطَالِ حَقِّ غَيْرِهِ، فَإِذَا رَجَعَ بَطَلَ إِجَابُهُ. وَأَمَّا إِنْ قَامَ أَحَدُ الْعَاقِدِينَ عَنِ المَجْلِسِ، فَلِأَنَّ القِيَامَ دَلِيلُ الرَّجوعِ، وَلَهُمَا ذَلِكَ قَبْلَ القَبُولِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَثْبُتِ الخِيَارُ، يَلْزِمُهُ حَكْمُ العَقْدِ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ، وَهَذَا يُسَمَّى خِيَارَ القَبُولِ.

(وَإِذَا وُجِدَا) أَيُّ الْإِجَابِ وَالقَبُولِ فِي البَيْعِ الصَّحِيحِ (لَزِمَ) [١٢٨ - أ] وَلَا خِيَارَ لِوَاحِدٍ مِنَ الْعَاقِدِينَ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَمُخْتَارُ النَّخَعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ. قَالَ شَارِحٌ: وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَلْزِمُ، بَلْ لِأَحَدِهِمَا الخِيَارَ مَا دَامَ المَجْلِسُ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ.

لَنَا مَا رَوَى مَالِكٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَاماً، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ ﷺ عَبَّرَ عَنِ المَنْعِ مِنَ البَيْعِ بِاسْتِيفَاءِ المَبِيعِ، فَإِذَا اسْتَوْفَى جَازَ البَيْعُ، سِوَا اسْتَوْفَى فِي المَجْلِسِ أَوْ بَعْدَهُ. وَالبَيْعُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ المَلِكِ. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِخَبَّانِ بْنِ مُثَنِّدٍ - وَكَانَ يُعِينُ<sup>(١)</sup> فِي البَيْعِ -: «إِذَا ابْتَعْتَ فِقْلًا: لَا خِيَارَةَ، وَلِي الخِيَارُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»<sup>(٢)</sup>. وَالخِيَارَةُ بِكسْرِ الخَاءِ المَعْجَمَةُ:

(١) غَبْنُهُ فِي البَيْعِ: غَلَبَهُ وَنَقَصَهُ - أَيُّ خَدَعَهُ - . المَعْجَمُ الوَسِيطُ ص ٦٤٢ وَ ٦٤٤، مَادَةٌ (غَبْنُ).

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَةِ ٥٥٠/٣ - ٥٦. كِتَابُ البَيْعِ، رَقْمُ (٢٢٠).

الخداعة. فإنه يدلّ على لزوم البيع بالإيجاب والقبول؛ ولأنّ في إثبات الخيار لأحد المتبايعين إبطال حق الآخر، وهو غير جائز لقوله ﷺ: «لا ضَرَر ولا ضِرار»<sup>(١)</sup>، ولأنّ البيع عقد معاوضة، فيلزم بالإيجاب والقبول كالتكاح.

وأما ما رواه أصحاب الكتب السُنَّة - واللفظ للشيخين - عن نافع، عن عبد الله ابن عمر أنّ الثبِّيّ ﷺ قال: «الْبَيْعَانِ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ [أَوْ يَكُونُ بَيْعُهُمَا بَيْعَ خِيَارٍ]»<sup>(٢)</sup>. وفي لفظ لهما: «إذا تبايع المتبايعان بالبيع، فكلّ واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا»، أو قال: «يكون بيعهما على الخِيَارِ، فإذا كان بيعهما على خيار فقد وَجِبَ».

فقال محمد بن الحسن - وهو منقول عن إبراهيم التَّخَمِيّ -: مُؤَوَّلٌ بأنّ المراد بالخيار فيه خيار القَبُولِ. فَإِنَّ أَحَدَهُمَا إِذَا أُوجِبَ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا قَبْلَ الْقَبُولِ الْخِيَارُ، مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ وَلَمْ يَأْخُذْ أَحَدُهُمَا فِي عَمَلٍ آخَرَ. وفي لفظ الحديث إشارة إليه، فإنهما متبايعان حالة البيع حقيقة. وعلى هذا، فالتفرق بالأقوال لا بالأبدان، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَعْيِهِ﴾<sup>(٣)</sup>. فَإِنَّ الزَّوْجَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عَلَى مَالٍ تَحَصَّلَ الْفُرْقَةُ بِقَبُولِهَا. وقال أبو يوسف: مُؤَوَّلٌ بأنّ المراد بالتفرق فيه التفرق بالأبدان بعد الإيجاب قبل القَبُولِ. انتهى.

والمراد بقوله: «إلا بيع الخيار» [أي: إلا المتبايعين ببيع الخيار، أو]<sup>(٤)</sup> إلا إذا تبايعا ببيع الخيار. والمعنى أن يقول أحدهما لصاحبه: اختر، فيقول: اخترت، فيكون هذا إلزاماً للبيع، وَيَشْقُطُ خِيَارُهُمَا، وإن كان المجلس قائماً.

وَحَمَلَ بَعْضُهُمُ الْخِيَارَ عَلَى خِيَارِ الشَّرْطِ، وهو بعيد لرواية الترمذي: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَخْتَارَا». وفي لفظ: «أو يقول أحدهما لصاحبه: اختر»، بدل «أو يختار». وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً وأحبّ أن يكون له، فَازَقَ صَاحِبَهُ فَمَشَى قَلِيلًا، ثُمَّ رَجَعَ، فَحَمَلَ عَلَى التَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ. ويدلّ عليه زيادة أبي داود والترمذي: «ولا يَحِلُّ

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ٧٨٤/٢، كتاب الأحكام (١٣)، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره (١٧)، رقم (٢٣٤٠) و(٢٣٤١).

ومعنى قوله: «لا ضرر»: أي لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه. ومعنى قوله: «لا ضرار»: أي لا يُجَازِيهِ عَلَى إِضْرَارِهِ بِإِدْخَالِ الضَّرَرِ عَلَيْهِ. النهاية ٨١/٣.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوط، وهو في البخاري.

(٣) سورة النساء، الآية: (١٣٠).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وَيُعْرَفُ الْمَبِيعُ بِالْإِشَارَةِ، لَا بِذِكْرِ الْقَدْرِ وَالْوَضْفِ، إِلَّا فِي السَّلَمِ، .....

له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله»، أي: خشية أن يفسخ العقد.

ولنا إطلاق قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(١)</sup>، وهذا عقد قبل التخيير، وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [١٢٨ - ب]، وبعد الإيجاب والقبول تصدق تجارة عن تراض، غير متوقفة على التخيير. فقد أباح الله تعالى أكل المشتري قبل التخيير. وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أمر بالتوثق بالشهادة لئلا يقع التجاجد في البيع، فلو ثبت الخيار وعديم اللزوم قبله، لزم إبطال هذه النصوص.

قال بعض المحققين: ولا مخلص له من هذا إلا أن يمنع لزوم العقد قبل الخيار ويقول: إنما يُعرف لزومه شرعاً، وقد اعتُبر فيه اختيار التراضي بعد الإيجاب والقبول بالأحاديث التي رويناها. ثم قال: ولا مخلص لنا إلا بتسليم إمكان اعتبار الخيار في لزوم العقد، وادعاء أنه غير لازم من الحديث المذكور بناءً على أن حقيقة المتبايعين المتشاعلان بأمر البيع، لا من تم البيع بينهما وانقضى، لأنه مجاز. والمتشاعلان يعني المتساومين، يصدق عليهما عند إيجاب أحدهما قبل قبول الآخر، فيكون ذلك هو المراد، وهذا هو خيار القبول.

(وَيُعْرَفُ الْمَبِيعُ بِالْإِشَارَةِ) [اليه، أي]<sup>(٤)</sup>: إذا كان محسوساً، (لا بِذِكْرِ الْقَدْرِ وَالْوَضْفِ)، أي: لا حاجة بذكرهما حيثئذ. والمعنى: يُشترط لصحة البيع معرفة المبيع بما ينفي جهالته، قطعاً للمنازعة. فإن كان حاضراً يُكتفى بالإشارة، لأن بها كفاية في التعريف، فإذا قال: بعتك هذه الصبرة<sup>(٥)</sup> من الحنطة، أو هذه الثياب - وهي مجهولة العدد - بهذه الدراهم، - وهي مرئية له - فقيل، جاز البيع ولزم، لأن الباقي جهالة القدر، وهي لا تضر لعدم منعها من التسليم والتسليم.

(إِلَّا فِي السَّلَمِ) فإن المبيع فيه لا بد من معرفة قدره ووصفه، على ما يجيء في بابه<sup>(٦)</sup>، إن شاء الله سبحانه.

وحاصله أن المبيع إذا كان غائباً، فإن كان مما يُعرف بالأتمودج<sup>(٧)</sup>: كالكيلبي

(١) سورة المائدة، الآية: (١).

(٢) سورة النساء، الآية: (٢٩).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

(٥) الصبرة: الكومة. المعجم الوسيط ص (٥٠٦)، مادة (صبر).

(٦) صفحة ٨٢.

(٧) الأتمودج: الجثال الذي يُعمل عليه الشيء كالأتمودج. المعجم الوسيط ص ٣١، مادة (الأتمودج).

وَالثَّمَنُ بِأَحَدِهِمَا.

وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِثَمَنِ حَالٍ وَمَوْجَلٍ بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَلَا يَصْرُ الْجُزَافُ إِلَّا فِي الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ.

من الحبوب، والوزني من الثمن والعسل، والعددي المتقارب: كالجوز واللوز، فرؤية بعضه كرؤية كله. وإن لم يعرف به كالثياب والدواب، فلا بد من ذكر جميع أوصافه، قطعاً للمنازعة. وله خيار الرؤية، ويشترط معرفة قدر الثمن ووصفه لو كان في الذمة، إذا اختلف نقد البلد، قطعاً للمنازعة، لا معرفة قدر الثمن المشار إليه ووصفه، إذ الإشارة أبلغ أسباب التعريف.

ونفينا تعيين النقدين المضروبين في البيع، فيجوز للمشتري دفع غير المعين في العقد عندنا. وعينه أقر، ومالك، والشافعي بالتعيين في عقود المعاوضة وفسوخها كما يتعين في الهبة، والشركة، والوكالة، والغصب، والصدقة.

(ق) يعرف (الثمن بأحدهما) أي بالإشارة أو بذكر القدر والصفة. فيعرف بالإشارة إن كان معيناً بها، وبذكر القدر والصفة إن لم يكن.

(وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِثَمَنِ حَالٍ) وهو الأصل [١٢٩ - أ] (وَمَوْجَلٍ بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ) لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾<sup>(١)</sup>، ولما في البخاري عن عائشة من أنه ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً له من حديد. وفي لفظ للصحيحين: طعاماً بنسيئة<sup>(٢)</sup>. ولقوله عليه الصلاة والسلام [في السلم]<sup>(٣)</sup>: «من أسلف في تمر، فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»<sup>(٤)</sup>. وعلى ذلك انعقد الإجماع.

(وَلَا يَصْرُ الْجُزَافُ) بتثليث الجيم، والضم أشهر، وهو البيع بالحدس<sup>(٥)</sup>، أو بالظن بلا كيل ولا وزن، وهو فارسي معرب كزاف بالكاف العجمية (إلا في) بيع (الجنس بالجنس) لما روى الجماعة إلا البخاري من حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيدي، فإذا اختلفت هذه

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

(٢) يقال باعه بنسيئة أي بتأخير. المعجم الوسيط ص ٩١٦ مادة (نساء).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٤) أخرجه الستة، وانظر تحريجه من كلام الشارح في فصل السلم ص (٣٧٥).

(٥) الحدس: إدراك الشيء إدراكاً مباشراً. المعجم الوسيط ص ١٦١، مادة (حدس).



وَمُطْلَقُ الثَّمَنِ يُحْمَلُ عَلَى الْأَزْوَاجِ، فَإِنْ اسْتَوَى زَوَاجُ الثُّقُودِ فَسَدَ إِنْ اِخْتَلَفَتْ مَالِيَّتُهَا.

وَإِنْ بَاعَ ذُو أَفْرَادٍ كُلِّ وَاحِدٍ بِكَذَا، فَإِنْ لَمْ تَتَّفَقُوا صَحَّ فِي وَاحِدٍ، وَإِلَّا فَلَا أَضْلًا.

الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيداً». ولأنَّ الجهالة في الجُزَافِ غير مانعة من التَّسليم، فلا يضرُّ كجهالة القيمة، بأن اشترى شيئاً بدرهم ولم يدر قيمته. ولأنَّ امتنع الجُزَافِ في الجنس بالجنس لِمَا فيه من احتمال الرِّبَا، واحتماله ملحَقٌ بحقيقته احتياطاً. وفي «الدَّخيرة»: «أَنَّ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ شَيْئاً يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَيْلِ - وَأَدْنَاهُ نِصْفُ صَاعٍ -، وَأَمَّا إِذَا كَانَ قَلِيلاً لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ، فَيَجُوزُ بَيْعُهُ بِجِنْسِهِ جُزَافاً.

(وَمُطْلَقُ الثَّمَنِ) وهو الذي لم يُقَيَّد في صلب العقد، أو في المجلس بوصف، ولا بنقد بلدي نحو عشرة دراهم (يُحْمَلُ عَلَى الْأَزْوَاجِ) أي أغلب ما يُتَعَامَلُ بِهِ فِي كُلِّ الْبَلَدِ سِوَاءِ اسْتَوَى مَالِيَّةِ النُّقُودِ، أو اختلفت، لأنَّ ما غلب التعامل به معلوم بالعرف، والمعلوم بالعرف كالمعلوم بالنص. (فَإِنْ اسْتَوَى زَوَاجُ الثُّقُودِ فَسَدَ) البيع (إِنْ اِخْتَلَفَتْ مَالِيَّتُهَا) لأنَّ مثل هذه الجهالة يفضي إلى المنازعة. وأما لو استوت المالِيَّة والرَّوْاجِ جاز البيع.

(وَإِنْ بَاعَ ذُو أَفْرَادٍ كُلِّ وَاحِدٍ) منها (بِكَذَا) درهماً، (فَإِنْ لَمْ تَتَّفَقُوا) تلك الأفراد بأن بيعت صُبْرَةً: (١) كل قفيز (٢) بدرهم، أو ببيع ثوب: كل ذراع بدرهم (صَحَّ) البيع (فِي وَاحِدٍ) عند أبي حنيفة، وفي الكلِّ عند أبي يوسف ومحمد، وبه يُفْتَى. وهو قول مالك والشَّافعي وأحمد، لأنَّ المبيع معلوم بالإشارة فلا يحتاج إلى معرفة قدره، وما فيه من الجهالة لا يضرُّ لأن رفعها بيدهما بأن يكيلا الصُّبْرَةَ فِي الْمَجْلِسِ.

ولأبي حنيفة أنَّ الثمن مجهول لأن جملة الأفراد غير معلومة، فيكون ما يوزنها من الثمن مجهولاً إلاَّ أنَّ الأقلَّ - وهو الواحد - معلوم، فيصحَّ البيع فيه ويفسد فيما عداه، إلاَّ أن ترتفع الجهالة بتسمية جميع الأفراد، أو بالكيل في المجلس.

(وَإِلَّا) أي وإن تفاوتت الأفراد في القيمة كما لو باع غنماً كلَّ شاةٍ بدرهم (فَلَا) يصحَّ البيع (أضلاً)، أي لا في جملة الأفراد [١٢٩ - ب]، ولا في واحدٍ منها، وهذا عند أبي حنيفة. وأما عندهما فيصحَّ في الكلِّ، وهو قول مالك والشَّافعي وأحمد، والوجه ما

(١) سبق شرحها ص(٣٠١) التعليقة رقم (٥).

(٢) القفيز: مكيال كان يُكَالُ بِهِ قَدِيماً، ويختلف مقداره في البلاد، ويعادل بالتقدير المصري الحديث نحو ستة عشر كيلو جراماً. المعجم الوسيط. ص ٧٥١ مادة (قفر).

وَإِنْ بَاعَ صُبْرَةً عَلَى أَنَّهَا مِئَةٌ صَاعٍ بِمِئَةٍ، فَإِنْ نَقَصَ أَخَذَ الْمُشْتَرِي بِالْحِصَّةِ أَوْ فَسَخَ، وَإِنْ زَادَ فَلِلْبَائِعِ. وَفِي الْمَذْرُوعِ أَخَذَ الْأَقْلُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ، وَالْأَكْثَرُ لَهُ. وَإِنْ قَالَ: كُلُّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ، فَبِالْحِصَّةِ فِيهِمَا.

وَصَحَّ بَيْعُ الْبُرِّ فِي سُنْبُلِهِ، .....

مَرَّ إِلَّا أَنَّ الْأَفْرَادَ هُنَا مُتَفَاوِتَةٌ، فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِخِلَافِ الصُّبْرَةِ. (وَإِنْ بَاعَ صُبْرَةً) أَي كُوْزَةٌ طَعَامٌ بِلَا كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ (عَلَى أَنَّهَا مِئَةٌ صَاعٍ<sup>(١)</sup> بِمِئَةٍ) دِرْهَمٍ، (فَإِنْ نَقَصَ) الْمُبِيعُ عَنِ الْمِئَةِ (أَخَذَ الْمُشْتَرِي) الْمَوْجُودَ (بِالْحِصَّةِ) لِأَنَّ الْكَيْلَ ذُو جِزْيٍ، وَالثَّمَنُ يَنْقَسِمُ عَلَى أَجْزَاءِ الْمُبِيعِ، (أَوْ فَسَخَ) الْبَيْعَ لِأَنَّ الصَّفْقَةَ لَمَّا تَفَرَّقَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَتِمَّ رِضَاؤُهُ بِالْمَوْجُودِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. (وَإِنْ زَادَ) عَلَى الْمِئَةِ (فَلِلْبَائِعِ) مَا زَادَ، لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مَلِكِهِ، فَإِنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ عَلَى قَدَرٍ مُعَيَّنٍ، وَمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ.

(وَفِي الْمَذْرُوعِ) بِأَنَّ بَاعَ ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ أَذْرَعٍ بِعَشْرَةٍ، فَوَجَدَ الْمُشْتَرِي الثَّوْبَ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ، (أَخَذَ) الْمُشْتَرِي (الْأَقْلَ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ) لِأَنَّ الذَّرَاعَ وَصَفَّ لِلْمَذْرُوعِ، وَالثَّمَنُ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى الْأَوْصَافِ، فَكَانَ كُلُّ الثَّمَنِ مَقَابِلًا بِكُلِّ الْعَيْنِ، غَيْرَ أَنَّهُ ثَبَتَ الْخِيَارَ لِلْمُشْتَرِي، لِأَنَّهُ فَاتَهُ وَصَفٌ مَرْغُوبٌ فِيهِ، وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ. (وَالْأَكْثَرُ لَهُ) أَي لِلْمُشْتَرِي، وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ، لِأَنَّ الزَّائِدَ هُنَا صِفَةٌ، فَكَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا إِذَا بَاعَ بِشَرْطِ أَنَّهُ مُعَيَّبٌ، فَإِذَا هُوَ سَلِيمٌ.

(وَإِنْ قَالَ): بَعْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ أَذْرَعٍ (كُلُّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ) فَوَجَدَهُ الْمُشْتَرِي أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ (فَبِالْحِصَّةِ)، أَي فَيَأْخُذُ الْكُلَّ بِالْحِصَّةِ (فِيهِمَا) أَي فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَلَهُ التَّرْكَ، لِأَنَّ الذَّرَاعَ وَإِنْ كَانَ وَصْفًا، إِلَّا أَنَّهُ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا لِأَنَّهُ يُنْتَفَعُ بِهِ بِانْفِرَادِهِ، فَإِذَا سُئِيَ لَهُ ثَمَنٌ صَارَ أَصْلًا، وَإِنَّمَا كَانَ الْخِيَارَ لِلْمُشْتَرِي لِتَفَرُّقِ الصَّفْقَةِ عَلَيْهِ فِي النَّقْصَانِ، وَلِزِيَادَةِ الثَّمَنِ فِي الزِّيَادَةِ. وَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: يَصَحُّ الْعَقْدُ وَلَهُ الْخِيَارُ كَمَذْهَبِنَا، وَالْآخَرُ: لَا يَصَحُّ.

(وَصَحَّ بَيْعُ الْبُرِّ فِي سُنْبُلِهِ) وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ، وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ: لَا يَصَحُّ، لِأَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْغُرْرِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا مِنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي قَدْرَ

(١) الصَّاعُ: مِقْدَارُهُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: ٣٢٦١،٥ غَرَامًا، وَعِنْدَ غَيْرِ الْحَنْفِيَّةِ: ٢١٧٢ غَرَامًا. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٢٧٠.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ١١٥٣،٣، كِتَابُ الْبَيْعِ (٢١)، بَابُ بَطْلَانِ بَيْعِ الْحِصَّةِ، وَبِالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غُرْرٌ، رَقْمٌ (٤ - ١٥١٣). وَبَيْعُ الْغُرْرِ: بَيْعٌ مَا يَجْهَلُهُ الْمُتَبَايِعَانِ، أَوْ مَا لَا يُوثَقُ بِتَسْلَمِهِ، كَبَيْعِ

السَّمَكِ فِي الْمَاءِ، أَوْ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٦٤٨، مَادَّةُ (غُرٌّ).

## وَالْبَاقِلَاءِ وَنَخْرِهِ فِي قَشْرِهِ الْأَوَّلِ،

الْحَبِّ. وَأَجِيبَ بِأَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى نَحْوِ بَيْعِ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ، وَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ. وَفِي «الْمَبْسُوطِ»: أَوْ عَلَى بَيْعِهِ فِي السُّنْبُلِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَدَّ.

(و) صَحَّ بَيْعُ (الْبَاقِلَاءِ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ مَقْصُورًا، وَبِتَخْفِيفِهَا مَمْدُودًا (وَتَخْوِهِ) مِمَّا لَهُ قَشْرَانِ كَالسَّمْسِمِ، وَالْأَرْزِ، وَالْحِجَمِّصِ الْأَخْضَرِ وَسَائِرِ الْحَبُوبِ الْمَغْلُفَةِ، وَالْجُوزِ وَاللُّوزِ وَالْفَسْتُقِ وَالْبَنْدُقِ (فِي قَشْرِهِ الْأَوَّلِ)، وَفِي نُسخة: فِي قَشْرِهِ الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا قَالَ: الْأَوَّلِ، لِأَنَّ فِيهِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، أَمَّا فِي قَشْرِهِ الثَّانِي فَيَجُوزُ إِجْمَاعًا.

وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي بَيْعِ الْبَاقِلَاءِ الْأَخْضَرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ [١٣٠ -] الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ، وَكَذَا الْجُوزُ وَاللُّوزُ الرَّطِيبَانِ، وَأَمَّا الْيَابِسُ مِنْهُمَا فَيَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ.

لَنَا مَا رَوَى الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُو، وَعَنْ بَيْعِ السُّنْبُلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَّ». يُقَالُ: زَهَى النَّخْلُ يَزْهُو إِذَا بَدَتْ فِيهِ الْحَمْرَةُ أَوْ الصُّفْرَةُ. وَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَعَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُو، قِيلَ: مَا يَزْهُو؟ قَالَ: «يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ».

وَفِي زَكَاةِ الْبُخَارِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا قَالَ: «حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهَا». وَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْعَنْبِ حَتَّى يَسْوَدَ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، فِي «صَحِيحِهِ»، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ»، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَفْرَكَ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنْ كَانَ بِكَسْرِ الرَّاءِ بِإِسْنَادِ الْإِفْرَاقِ إِلَى الْحَبِّ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ، وَافَقَ قَوْلُهُ: حَتَّى يَشْتَدَّ، وَإِنْ كَانَ بِفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، خَالَفَهُ وَاقْتَضَى تَنْقِيتهُ عَنِ السُّنْبُلِ حَتَّى يَجُوزَ بَيْعُهُ.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ حَكْمَ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ يَخَالِفُ حَكْمَ مَا قَبْلَهَا، فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي الْجُوزَ عِنْدَ وَجُودِ الْغَايَةِ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَخْرُجَ الْبُرُّ مِنَ السُّنْبُلِ وَالْبَاقِلَاءِ مِنْ قَشْرِهِ الْأَوَّلِ.

قُلْنَا: إِنَّهُ مَالٌ مُنْتَفَعٌ بِهِ، لِأَنَّهُ يُدَّخَرُ فِي سُنْبُلِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ﴾

وَبَيْعُ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدَأْ بِهَا، أَوْ قَدْ بَدَأَ، وَيَجِبُ قَطْعُهَا. وَشَرْطُ تَرْكِهَا عَلَى الشَّجَرِ  
يُفْسِدُ الْبَيْعَ.....

فَدَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ<sup>(١)</sup> فيجوز بيعه فيه، وبيع نحو الباقلاء في القشر كالشعير في سنبله. فإن قيل: يجوز بيع النخل قبل الزهو عندكم، ومقتضى ما استدلتتم به من الحديث أنه لا يجوز! أجب بأنه محمولٌ على بيع التمر على النخل بشرط الترك إلى أن يحمّر أو يصفّر بدليل قوله ﷺ: «أرأيت لو أذهب الله الثمرة، لم يستحل أحدكم مال أخيه»<sup>(٢)</sup>؟ إذ الإذهاب إنما يُتوهم إذا اشتراه قبل الإدراك بشرط الترك. أو محمولٌ على المُسَلَّم، يعني لا يجوز المُسَلَّم فيه حتى يوجد بين الناس بدليل قوله ﷺ: «إذا منع الله الثمر، فبم يستحل أحدكم مال أخيه»<sup>(٣)</sup>؟ فيكون دليلاً لنا على اشتراط وجود المُسَلَّم فيه من حين العقد إلى حين الحلول.

(و) صَحَّ (بَيْعُ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدَأْ بِهَا) وقال مالك، والشافعي، وأحمد، وشمس الأئمة الشرخسي، وخواجه زادته من أصحابنا: لا يجوز. والحيلة في جوازه أن يُباع مع الشجرة فيكون تبعاً لها، والأصح الجواز عندنا [١٣٠ - ب] لأنه منتفع به في المال، فصار كبيع الطفل والجحش. (أَوْ قَدْ بَدَأَ) صلاحها، وهذا بلا خلاف بين العلماء، وإنما الخلاف في تفسير بُدِئَ صلاحها، فعندنا على ما في «الميشوط»: هو أن يُؤمّن العاهة والفساد، وعلى ما في «الخلاصة» عن «التجريد»: أن يكون منتفعاً به. وعند الشافعي: هو ظهور التضج ومبادئ الحلوة.

(و) إذا صحَّ بيع الثمرة (يَجِبُ) على المشتري (قَطْعُهَا) في الحال ليتفرغ ملك البائع عن ملكه، كبيع الشجرة دون الثمر، وهذا إذا اشتراها مطلقاً، أو بشرط القطع.

(وَشَرْطُ تَرْكِهَا) أي الثمرة (عَلَى الشَّجَرِ) وترك الزرع في الأرض (يُفْسِدُ الْبَيْعَ). أمّا إذا لم يَبْدَأْ صلاحها، أو بدا ولم يَتَنَاةَ عظمها، فبإتفاق. وأمّا إذا تناهى عظمها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يفسد، لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وهو شغل ملك الغير، أو لأنه مشتملٌ على منهي عنه، وهو صفقة في صفقة، لأنه إجارة في بيع إن كان للمنفعة حصّة من الثمن، وإعارة في بيع إن لم تكن لها. وقال محمد: لا يفسد

(١) سورة يوسف، الآية: (٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (فتح الباري) ٣٩٨/٤، كتاب البيوع (٣٤)، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها... (٨٧)، رقم (١٢٩٨)، ومسلم ١١٩٠/٣، كتاب المساقاة (٢٢)، باب وضع الحوائج (٣)، رقم (١٥٥٥ - ١٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (فتح الباري) ٣٩٨/٤، كتاب البيوع (٣٤)، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها... (٨٧)، رقم (٢١٩٨).

استحساناً. وهو قول مالك والشافعي وأحمد ومختار الطحاويّ لتعامل الناس به من غير نكير.

وفي «الأسرار»: الفتوى على قول محمد. وفي «الثحفة»: الفتوى على قولهما، لأنّ التعامل لم يكن بشرط التّرك، وإن كان بالإذن بالتّرك من غير شرط. انتهى. وفي «الدّخيرة»: قال أبو الليث: المخلص في طريق الإذن [أن يأذن]<sup>(١)</sup> للمشتري في التّرك على أنه متى رجع عن الإذن كان مأذوناً له في التّرك بإذنٍ جديد.

واحتجّ لنا بعض المحققين بما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام: «من اشترى نخلاً قد أُبْرث<sup>(٢)</sup> فثمرتها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع»<sup>(٣)</sup>. فجعله للمشتري بالشرط يدلّ على جواز بيعه مطلقاً، لأنه لم يقيد دخوله في البيع عند اشتراط المبتاع بكونه بدا صلاحه. واغترض عليه بأنّ النزاع في جواز بيعه مستقلاً لا تبعاً، لأنه لا خلاف فيه. واحتجّ أيضاً بما في «موطأ مالك» عن عمّرة بنت عبد الرحمن قالت: ابتاع رجل ثمر حائط<sup>(٤)</sup> في زمن النبيّ ﷺ فعالجه وقام عليه حتى تبيّن له التقصان، فسأل ربّ الحائط أن يضع به أو يُقبله، فحلف لا يفعل، فذهبت أمّ المشتري<sup>(٥)</sup> إلى النبيّ ﷺ فذكرت له ذلك. فقال: «تألّى<sup>(٦)</sup> أن لا يفعل خيراً»، فسمع بذلك ربّ الحائط فأتى النبيّ ﷺ فقال: هو له. ولولا صحة البيع لم تترتب الإقالة عليه.

وأما النهي المذكور فهم قد تركوا ظاهره، فإنهم جوّزوا البيع قبل أن يبدو صلاحها بشرط القطع. وهذه معارضة صريحة لمنطوقه، [١٣١ - أ] فقد اتّفقنا على أنه متروك الظاهر.

هذا، وإذا رضي البائع ببقائها يطيب الفضل في الثمرة للمشتري، لأنه حصل له

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) أُبْرَثَ التّخل: لَقَحَهُ. المعجم الوسيط. ص ٢، مادة (أَبْرَثَ).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (فتح الباري) ٤/٤٠١، كتاب البيوع (٣٤)، باب من باع نخلاً قد أُبْرَثَ (٩٠)، رقم (٢٢٠٤)، ومسلم في صحيحه ٣/١١٧٢، كتاب البيوع (٢١)، باب من باع نخلاً عليها ثمر (١٥)، رقم (٧٧ - ١٥٤٣)، بلفظ: «من باع نخلاً قد أُبْرَثَ... الحديث.

(٤) الحائط: البستان. المعجم الوسيط. ص ٢٠٨، مادة (حائط).

(٥) في المخطوط: فذهب المشتري، والمثبت من المطبوع وهو الصواب، لموافقته لما في موطأ الإمام مالك ٢/٦٢١، كتاب البيوع (٣١)، باب الجائحة في بيع الثمار والزرع (١٠)، رقم (١٥).

(٦) في المخطوط والمطبوع: يأبى، والمثبت هو الصواب لموافقته لما في الموطأ (الموضع السابق) ومعنى تألّى: حلف. النهاية (٦٢/١).

كاستثناءٍ قَدْرٍ مَعْلُومٍ.

## فَضْلٌ

### [فِي خِيَارِ الشَّرْطِ]

صَحَّ خِيَارُ الشَّرْطِ لِكُلِّ مِنْهُمَا، وَلَهُمَا .....

بطريقٍ مباحٍ، وإن لم يرض وتركها المشتري، تصدّق بما زاد من ذات الثمرة، لحصول الزيادة بمعنى من الشجر بلا إذن المالك، فلا يطيب له.

وتُعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع والتقويم يوم الإدراك، فالزيادة تفاوت بينهما. وإن تركها بعدما تناهى عظمها، لم يتصدّق بشيء، لأنها زادت جودة بتغيير الطعم واللون، وذا من أثر الشمس والقمر لا ذاتاً.

(كاستثناءٍ قَدْرٍ) كما يُقْسَدُ البيع باستثناء مقدار (مَعْلُومٍ) من الثمر، مقطوعةً أو غير مقطوعة، لأنه ربّما لا يبقى شيء بعد المستثنى، فيخلو العقد عن الفائدة، بخلاف ما إذا استثنى نخلاً معيناً، لأنّ الباقي معلومٌ بالمشاهدة. وفي «المواهب»: لو باع الثمرة واستثنى منها أرطالاً معلومةً صحّ البيع في ظاهر الرواية، لأن الأصل أن ما جاز إفراده بالعقد جاز استثنائه من العقد، كما لو استثنى جزءاً مُشاعاً، وما لا يجوز إفراده بالعقد لا يصحّ استثنائه منه، كما لو استثنى عضواً من الشاة ونحوها. وقيل: يفسد، وهو رواية الحسن، واختارها الطحاويّ لجهالة ما بقي من بعد الاستثناء.

## فَضْلٌ

### [فِي خِيَارِ الشَّرْطِ]

(صَحَّ) بالإجماع (خِيَارُ الشَّرْطِ)، والقياس أن لا يصحّ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ، ولظاهر نهيهِ عليه الصلاة والسلام عن بيعٍ وشرطٍ<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنَّ النَّصَّ وَرَدَ بِهِ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِ»: أَنَّ حَبَّانَ بْنَ مُثَنِّدَ بْنَ عَمْرٍو كَانَ رَجُلًا قَدْ أَصَابَتْهُ آمَةٌ<sup>(٢)</sup> فِي رَأْسِهِ فَكَسَرَتْ لِسَانَهُ، وَكَانَ لَا يَدْعُ عَلَى ذَلِكَ التُّجَّارَةَ، فَكَانَ لَا يَزَالُ يُغَبِّنُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِذَا أَنْتَ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ، ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سَلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَإِذَا رَضِيتَ فَأَمْسِكْهَا، وَإِنْ سَخِطْتَ فَارُدِّهَا عَلَى صَاحِبِهَا». وَحَبَّانُ بَفْتَحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَوْحِدَةِ، وَمُثَنِّدٌ بِالْمَعْجَمَةِ، وَالْخِلَابَةُ بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ: الْخِدَاعَةُ.

(لِكُلِّ مِنْهُمَا) أي لكل من البائع والمشتري، (وَلَهُمَا) أي معاً، ولغيرهما بإذنهما.

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط ٤/٥٣٠، حديث رقم (٤٣٦١)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث»، ص ١٢٨.

(٢) الآمَةُ: الشجة بلغت أم الرأس. المعجم الوسيط. ص ٢٧، مادة (أم).

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلَّ، لَا أَكْثَرَ.

وأفسد زُفْرُ العقد بالخيار لغير العاقد، وهو القياس.

(ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلَّ) بالنصب فيهما على الظرفية. وقال سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وابن شُبْرَمَةَ: يجوز الخيار للمشتري لا للبائع، لأنه ثبت على خلاف القياس، فَيُقْتَضَرُ على مورد النَّص وهو المشتري، لِمَا أخرجه الحاكم وسكت عنه، عن ابن عمر قال: كان حَبَّانُ بن مُنْقِذٍ رجلاً ضعيفاً، وكان قد سُفِعَ في رأسه مأمومةً - أي ضُربَ - فجعل له رسول الله ﷺ الخيار ثلاثة أيام فيما اشتراه، وكان قد ثقل لسانه، فقال رسول الله ﷺ: «بِع - أي اشتر - فقل: لَا خِلَابَةَ»، وكنت أسمعه يقول: لَا خِدَابَةَ [١٣١ - ب] لَا خِدَابَةَ. يعني بإبدال اللام دالاً، لِثِقَلِ لِسَانِهِ، وبتكراره لإظهار بيانه. وكان يشتري الشيء ويجيء به إلى أهله فيقولون له: إِنَّ هَذَا غَالٍ، فيقول: إن رسول الله ﷺ قد خَيَّرَنِي فِي بَيْعِي. أي: شرائي.

وأجيب بأن خيار الشرط إنما جاز لحاجة الناس إليه لدفع الغبن بالتأمل والتفكير، وذلك يستوي فيه البائع والمشتري، على أن لفظ ابن ماجه: «إذا بايعت»، وهو يشتمل البيع والشراء. بل رواه البخاري في «تاريخه الأوسط»: «إذا بعث فقل: لَا خِلَابَةَ». والأصل كونه على بابه، وإن جاز البيع بمعنى الشراء كما تقدم.

(لَا أَكْثَرَ) أي لا يصح خيار الشرط أكثر من ثلاثة أيام، وهذا عند أبي حنيفة، وهو قول زُفْرٍ والشافعي. وقال مالك: مدة الخيار ما يمكن اختيار المبيع في مثله، ويختلف باختلاف الأشياء، فإن كان المبيع مما لا يبقى أكثر من يوم كالفاكهة لم يجز فيه أن يشترط أكثر من يوم، وإن كان فيه صفة لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام، يجوز أن يشترط فيه أكثر من ثلاثة أيام، لأنه شرع للحاجة إلى التأمل، وهي تندفع بذلك.

وقال أبو يوسف ومحمد وأحمد: يصح أكثر من ثلاثة أيام إذا كان مدة معلومة، كالتأجيل في الثمن، سواء طالت أو قصرت، ولحديث ابن عمر أنه أجاز الخيار إلى شهرين. ولأبي حنيفة: أن شرط الخيار يثبت بالحديث على خلاف القياس، فلا يزداد على المدة المذكورة فيه، وذلك أن التقدير الشرعي إنما أن يمنع النقصان والزيادة كما في الحدود، أو يمنع أحدهما كأقل الحيض وأكثره، وهو ههنا لا يمنع النقصان بالإجماع، فيمنع الزيادة، وإلا لم يكن له فائدة. ولأنه ﷺ ضرب الثلاثة لمن كان في غاية ضعف المعرفة، ولم يزد عليها.

إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ أَجَازَهُ فِي الثَّلَاثَةِ، وَكَذَا إِنْ شَرَطَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ الثَّمَنَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَا بَيْعَ.

وَلَا يَخْرُجُ مَبِيعٌ عَنِ مِلْكِ بَائِعِهِ مَعَ خِيَارِهِ، فَهَلْكُهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِالْقِيَمَةِ

(إِلَّا أَنَّهُ) أي البيع بشرط الخيار إذا كان أكثر من ثلاثة أيام (يَجُوزُ إِنْ أَجَازَهُ) من له الخيار (فِي الثَّلَاثَةِ) وقال الشافعي وزُفَرٌ: لا يجوز، لأنَّ البيع انعقد فاسداً لفساد الشرط الثابت فيه، فلا ينقلب صحيحاً بإسقاطه، كما لو باع درهماً بدرهمين، ثم أسقط الدرهم الزائد، وكما لو نكح امرأة وتحتة أربعة نسوة، ثم طلق الرابعة. ولأبي حنيفة: أنه بإجازته في الثلاثة أسقط المُفسد قبل تقززه، فصار كما لو باع جذعاً في سقف ثم نزعه وسلمه. وفي «المحيط»: شرط الخيار أبداً، أو مطلقاً، أو مؤقتاً بوقت مجهول فاسدٌ خلافاً لمالك وأحمد.

(وَكَذَا) يجوز البيع (إِنْ شَرَطَ أَنَّهُ) أي المشتري (إِنْ لَمْ يَنْقُدْ الثَّمَنَ إِلَى ثَلَاثَةِ) أيام (أَوْ أَكْثَرَ فَلَا بَيْعَ) بينهما. أما إلى ثلاثة، فعند علمائنا الثلاثة، وأما إلى أكثر من الثلاثة، فعند محمد فقط، لكن إن نقد في الثلاثة صحَّ عند الثلاثة. والقياس أن لا يجوزَ البيعُ بهذا الشرط، وهو قول زُفَرٍ ومالك والشافعي وأحمد، لأنه بيع شرط فيه إقالةٌ فاسدةٌ لتعلقها بشرط وهو عدم نقد الثمن في ثلاثة أيام، [١٣٢ - أ] فلا يجوز كالبيع بشرط إقالة صحيحة بل أولى.

ولنا أنه في معنى خيار الشرط في الحاجة والمقصود، لأنه يتخير في الثلاثة بين الفسخ والإمضاء، وشرط الخيار جُوزٌ لهذا المقصود. وفي «المُجْتَبَى»: ولو قال بعد البيع: جعلتك بالخيار ثلاثة أيام، صحَّ بالإجماع. ولو زاد على الثلاثة أو أطلق، فسد البيع عند أبي حنيفة وزُفَرٍ والشافعي، كالشرط الفاسد إذا لحق بالبيع الصحيح. وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز كما في شرط الخيار.

(وَلَا يَخْرُجُ مَبِيعٌ عَنِ مِلْكِ بَائِعِهِ مَعَ خِيَارِهِ) أي مع أنَّ الخيار لبائعه، لأنه باشرطه الخيار له لم يتم رضاه، ولا يخرج المبيع عن ملك مالكة إلا بعد تمام رضاه. ولهذا ينفذ عتقُ البائع ويملك التصرف فيه دون المشتري، وإن قبضه بإذن البائع.

وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه: أحدها كمنهبا، وهو قول مالك. وثانيها: أن المِلْكَ ينتقل بنفس العقد، وهو قول أحمد. وثالثها: أنه موقوفٌ، فإن أمضى البيع تبين أن الملك قد انتقل بنفس العقد، وإن فسخ تبين أنه لم ينتقل.

فإذا عرفت ذلك (فَهَلْكُهُ) أي فهلاك المبيع (فِي يَدِ الْمُشْتَرِي) في مدة خيار البائع يوجب ضمانته (بِالْقِيَمَةِ)، لأنَّ البائع ما رضي بقبضة إلا بجهة العقد، والمقبوض



كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ. وَيَخْرُجُ مَعَ خِيَارِ الْمُشْتَرِي، فَهَلْكُهُ فِي يَدِهِ بِالثَّمَنِ كَعَيْبِهِ، لَكِنْ لَا يَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي، .....

بجهة العقد يكون مضموناً بالقيمة (كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ)<sup>(١)</sup> إذا لم يكن مثلياً وهلك في يد المشتري، لأنَّ الأصل هو الضمان بالقيمة، وإنما يُغَدَّلُ عنه عند تمام البيع، ولم يوجد. وهذا قول مالك، والوجه المشهور في مذهب الشافعي. وفي وجه آخر يَضْمَنُهُ بالثمن، وهو قياس قول أحمد.

قَيَّدَ بالهلاك لأنه لو تعيَّب في يد المشتري، كان البائع بالخيار، إن شاء ألزم البيع، وإن شاء فسخه، وضمن المشتري النقصان، لأنه مضمون عليه بجميع أجزائه كالمفصوب. ولو تعيب في يد البائع، فإن تعيَّب [بفعله] ينتقض البيع بقَدْرِهِ، وتسقط حصَّته من الثمن، وإن تعيَّب<sup>(٢)</sup> لا بفعله، فالمشتري إن شاء أخذ بجميع الثمن، وإن شاء فسخ كما في البيع المطلق عن خيار الشرط. وقَيَّدَ الهلاك بكونه في يد المشتري، لأنه لو كان في يد البائع انفسخ البيع بلا شيء كالبيع المطلق.

(وَيَخْرُجُ) المبيع عن ملك بائعه (مَعَ خِيَارِ الْمُشْتَرِي) لأنَّ البيع من جهة بائعه لازم، إذ الخيار شُرِعَ نظراً لمن هو له، فيعمل في حقه دون الآخر. وفي مذهب الشافعي هنا أيضاً ثلاثة أوجه كما فيما إذا كان الخيار للبائع على ما تقدّم. (فَهَلْكُهُ فِي يَدِهِ) أي فضمن هُلك المبيع في يد المشتري (بِالثَّمَنِ كَعَيْبِهِ) أي كضمان تعيب المبيع في يد المشتري بعيب لا يرتفع في مدة الخيار، فإنه بالثمن، سواء تعيَّب بفعله أو بفعل غيره أو بأفة سماوية. وقال زُفَرٌ والشافعي – في قول: ضمانه بالقيمة [١٣٢ – ب] كما لو كان الخيار للبائع. قَيَّدْنَا العيب بكونه لا يرتفع في مدة الخيار، لأنه لو كان يرتفع فيها كان على خياره، فإن ارتفع فيها فله الفسخ بعد ارتفاعه. وإن لم يرتفع لزم العقد لتعدُّر الرد.

(لَكِنْ لَا يَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي) عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: يملكه، وهو قول مالك وأحمد والشافعي، لأنه لو لم يملكه لكان خارجاً من ملك البائع لا إلى

(١) وبيان ذلك أن المساوم إما يلزمه الضمان إذا رضي بأخذه بالثمن المسمى على وجه الشراء، فإذا سقى الثمن البائع، وتسلم المساوم الثوب على وجه الشراء، يكون راضياً بذلك، كما إذا سقى هو – المساوم – الثمن وسلم البائع يكون راضياً بذلك، فكأن التسمية صدرت منهما معاً. بخلاف ما إذا أخذه على وجه النظر، لأنه لا يكون ذلك رضى بالشراء بالثمن المسمى، فلو قال له البائع: هذا الثوب لك بعشرة دراهم، فقال: هاته حتى أنظر فيه، أو قال: حتى أريته غيري، فأخذه على هذا، فضاغ، لا شيء عليه. ولو قال: هاته، فإن رضيتُ أخذته، فضاغ فهو على ذلك الثمن. «رد المحتار على الدر المختار» ٥٠/٤.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

فَلَا تَثْبُتُ أَحْكَامُ الْمَلِكِ كَعَيْتِ قَرِيْبِهِ وَنَحْوِهِ.

وَالْفَسْخُ لَا يَعْْمَلُ إِلَّا أَنْ يَعْْلَمَ صَاحِبُهُ فِي الْمُدَّةِ .....

مالك، ولم يعرف هذا بالشرع.

ولأبي حنيفة أنّ الثمن لم يخرج عن ملك المشتري، لأنّ الخيار يعمل في حق من هو له، فلو دخل المبيع في ملكه لدخل بلا عوض، ولاجتمع في ملكه العوض، وعوضه<sup>(١)</sup>، ولم يعرف هذا في الشرع. وعرف فيه الخروج عن ملك شخص لا إلى مالك في صور منها: ما إذا اشترى متولّي أمر الكعبة عبداً لخدمتها، فإنه يخرج عن ملك مالكة ولا يدخل في ملك أحد، ومنها: مال التركة إذا استغرقه الدين، فإنه يخرج عن ملك الميت ولا يدخل في ملك الورثة، [ولا الغرماء]<sup>(٢)</sup>، ومنها الوقف على ما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(فَلَا تَثْبُتُ أَحْكَامُ الْمَلِكِ) للمشتري إذا كان الخيار له عند أبي حنيفة لعدم ملكه (كَعَيْتِ قَرِيْبِهِ) بأن اشترى قريبه بالخيار، فإنه لا يعتق في مدته عند أبي حنيفة، ويعتق عندهما. (وَنَحْوِهِ) أي ونحو القريب في العتق بالشراء، وهو العبد الذي كان مشتره بشرط الخيار قال: إن ملكت عبداً فهو حرّ، فإنه لا يعتق في مدة الخيار عند أبي حنيفة، ويعتق عندهما. وأما قلنا أن مشتره قال: إن ملكت، لأنه لو قال: إن اشتريت، يعتق في المدة باتفاق، أما عندهما فلوجود الملك، وأما عند أبي حنيفة فلأن المعلق بالشرط كالمطلق عند وجود ذلك الشرط، وهو لو أطلق العتق بعد شرائه بالخيار، يعتق.

(وَالْفَسْخُ) أي فسخ من له خيار الشرط بالقول، سواء كان بائعاً أو مشترياً أو أجنبياً، (لَا يَعْْمَلُ) عند أبي حنيفة ومحمد (إِلَّا أَنْ يَعْْلَمَ صَاحِبُهُ) أي صاحب الفاسخ، وهو العاقد الذي لا خيار له (فِي الْمُدَّةِ) أي مدة الخيار، سواء كان غائباً أو حاضراً. وقال أبو يوسف: يعمل وإن لم يعلم صاحبه، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، لأن من له الخيار مسلط على الفسخ من جهة من لا خيار له، فلا يتوقف فسخه على علمه كالإجازة، وصار كالوكيل بالبيع فتصرف فيما وكّل، وإن لم يعلم مؤكّله.

ولهما<sup>(٣)</sup>: أنّ من لا خيار له قد يلحقه الضرر إذا فسخ بغير علمه من له الخيار، فإنّ الخيار إذا كان للبائع ومضت المدة يظنّ المشتري أنّ البيع تمّ بناءً على الظاهر، فيتصرف في المبيع، ثم يظهر أنه ملك لغيره، فيلحقه الضمان بالهلاك. وإذا كان

(١) في المطبوعة: ومعه.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٣) أي لأبي حنيفة ولمحمد القائلين بعدم إعمال الفسخ إلا بعلم صاحبه.

بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ، وَيَسْقُطُ الْخِيَارُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ.

وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرُّضَى: كَالرُّكُوبِ، وَالْوَطْئِ، وَشِرَاءِ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ، أَوْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى أَنْ يُعَيَّنَ أَحَدًا، صَحَّ، لَا فِي الْأَكْثَرِ. ....

للمشتري، فالبائع لا يطلب لسعته مشترياً بناءً على أن البيع تمَّ بمُضِيِّ المدَّة، فإذا أخبره المشتري بعد ذلك أنه كان فسخ العقد تضرُّر. وقال الكَوْحِيُّ [١٣٣ - أ]: وعلى هذا الخلاف خيار الرؤية، بخلاف خيار العيب، فإنه لا يصحَّ فسخه بدون علم صاحبه باتفاق.

(بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ) فإنها تعمل وإن لم يعلم صاحب المجيز، لأنه لا ضرر فيها عليه إذ العقد لازم من طرفه. قيّدنا الفسخ بكونه بالقول لأنه لو كان بالفعل بأن أعتق أو وطئ أو باع<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ العقد يفسخ وإن لم يعلم صاحبه، لأنَّ فسخه حينئذٍ حكمي، وهو لا يشترط فيه العلم كعزل الوكيل. وقَيَّد علم صاحبه بكونه في المدَّة، لأنه لو كان بعدها، بأن فسخ حال غيبته، ومضت المدَّة قبل علمه، تمَّ العقد.

ثم اعلم أنه يثبت الخيار لكلّ من العاقد والمشروط له من غير العاقدين<sup>(٢)</sup>، فإن أجاز أحدهما البيع وفسخ الآخر، يُعتبر الأسبق منهما، ردّاً كان أو إجازة، لأنَّ السابق إن كان ردّاً انفسخ العقد، والمفسوخ لا يُجَاز، وإن كان إجازة انبرم، وبعد انبرامه لا ينفرد أحد العاقدين بفسخه، فإن وُجِدَا معاً، فالفسخ أحقّ على الأصحّ. وقيل: تصرف العاقد أحقّ.

(وَيَسْقُطُ الْخِيَارُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ) لأنه لا يثبت إلّا فيها، فيكون مقدراً بمُضِيِّهَا. (وَمَا) أي وبفعل ما (يَدُلُّ عَلَى الرُّضَى كَالرُّكُوبِ) في الدّابة إذا كان له منه بدّ، أما ركوبها لينظر إلى سيرها فلا يُبْطَلُ خياره، لأنه لا يدّ له منه للامتحان. (وَالْوَطْئِ) أي كالوطئ في الأمة، لأنه لا يَحِلُّ في غير الملك. (وَشِرَاءِ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَوْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى أَنْ يُعَيَّنَ) المشتري (أَحَدًا) أي واحداً، ويشاء في ثلاثة أيّام. (صَحَّ) ويسمى هذا خيار التعيين. وقال زُفَرٌ والشّافعي رحمهما الله: لا يصحّ.

(لَا فِي الْأَكْثَرِ) أي لا يصحّ شراء أحدٍ أكثر من ثلاثة على أن يعين واحداً، لأنَّ الحاجة تندفع بالثلاثة لاشتمالها على الجيّد والرديء والوسط.

(١) هذا إذا كان خيار الشرط للبائع. وأما إذا كان خيار الشرط للمشتري فصورته ما إذا كان الثمن عيناً، فيتصرف فيه المشتري تصرف الملاك. «رد المحتار على الدر المختار» ٥٥/٤.

(٢) وصورته: لو شرط أحد المتعاقدين البائع أو المشتري الخيار لأجنبي، صحّ وثبت الخيار لهما - أي لأحد العاقدين وللأجنبي - فإن أجاز أحدهما أو نقض صحّ إن وافقه الآخر. وإن أجاز أحدهما وعكس الآخر، فالأسبق أولى كما بينه الشارح. ولمزيد من التفصيل انظر «رد المحتار» ٥٧/٤.

وَشَرَاءُ عَبْدَيْنِ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا، صَحَّ إِنْ فَضَّلَ الثَّمَنَ، وَعَيَّنَ مَحَلَّ الْخِيَارِ.  
وَفَسَدَ الْبَيْعُ فِي الْأَوْجُهَ الْبَاقِيَةِ.  
وَعَبْدٌ مَشْرُوبٌ بِشَرْطِ كَثْبِهِ، وَلَمْ يُوجَدْ، أَخَذَ بِثَمَنِهِ أَوْ تَرَكَ. وَيُورَثُ خِيَارُ  
التَّعْيِينِ وَالْعَيْبِ، لَا الشَّرْطِ وَالرُّؤْيَةِ.

## فصل [في خيار الرؤية]

صَحَّ شَرَاءُ مَا لَمْ يَرَهُ، .....

(وَشَرَاءُ عَبْدَيْنِ) وكذا بيعهما (بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا، صَحَّ إِنْ فَضَّلَ) البائع  
(الثَّمَنَ وَعَيَّنَ مَحَلَّ الْخِيَارِ) لأن المبيع معلوم، والثمن معلوم. قيد بالعبدين، لأن شراء  
الكليبي والوزني، أو العبد الواحد على أنه بالخيار في نصفه جائز، سواء فضل الثمن أو  
لم يفضل، لأن التصف من الشيء الواحد لا يتفاوت.

(وَفَسَدَ الْبَيْعُ فِي الْأَوْجُهَ الْبَاقِيَةِ) وهي ما إذا لم يفضل الثمن ولم يعين محل  
الخيار، أو فضل ولم يعين، أو عيّن ولم يفضل، لجهالة الثمن والمبيع في الأول،  
وجهالة المبيع في الثاني، وجهالة الثمن في الثالث.

(وَعَبْدٌ مَشْرُوبٌ) كمزومي اسم مفعول من الشراء. وفي نسخة: مشترى. (بِشَرْطِ  
كَثْبِهِ) أي بشرط أنه كاتب (وَلَمْ يُوجَدْ) الشرط، (أَخَذَ) المشتري ذلك العبد (بِثَمَنِهِ أَوْ  
تَرَكَ) وهو قول الشافعي، لأن الكتابة وصف مرغوب فيه، فيُشْتَقَّقُ بالشرط، ويثبت بفواته  
الخيار للمشتري، لأنه لم يرض بالعبد دونه، ويكتفى بأدنى ما يُطْلَقُ عليه اسم الكاتب  
لوجود الشرط. نص عليه محمد [١٣٣ - ب] في «الزيادات»، وهو قول الشافعي.

(وَيُورَثُ خِيَارُ التَّعْيِينِ وَ) خيار (العيب) أي يثبت كل منهما ابتداء لوارث: هو  
له - لاستحقاقه - المطالبة بعده. (لَا الشَّرْطِ) أي لا يورث خيار الشرط، (و) لا خيار  
(الرُّؤْيَةِ). وقال مالك والشافعي: يورث خيار الشرط، لأنه حق في المبيع فيجري فيه  
الإرث كخيار العيب وخيار التعيين. ولنا: أنّ خيار الإنسان لا ينتقل إلى غيره بل ينقطع  
بموته، وإنما يورث ما يحتمل الانتقال، وأما خيار العيب فإن المورث استحق المبيع  
سليماً فكذا وارثه. وخيار التعيين فإنه يثبت للوارث ابتداءً في ضمن اختلاط ملكه بملك  
البائع. وتوضيحه أن الثابت بالشرط لا يورث ويسقط، ولكنه ورث المبيع مجهولاً مختلطاً  
بملك الغير، فيثبت له خيار التعيين ابتداءً، كمن اختلط ماله بمال رجل يثبت له خيار التعيين.

## فصل

[في خيار الرؤية]

صَحَّ شَرَاءُ مَا لَمْ يَرَهُ) سواء ذكر وصفه أو لم يذكر، كمن اشترى زيتاً في

وَلْمُشْتَرِيهِ خِيَارُهُ عِنْدَهَا إِلَى أَنْ يُوجَدَ مُبْتَطَلُهُ،

رَقٌّ<sup>(١)</sup>، أو بُرّاً في عدل<sup>(٢)</sup>، أو دَرَّةً<sup>(٣)</sup> في حُقَّةٍ<sup>(٤)</sup>، أو ثوباً في كُمٍّ واتفقا على أنه موجودٌ في ملكه ولم يَزِ المشتري شيئاً من ذلك. (وَلْمُشْتَرِيهِ خِيَارُهُ) أي خيار ما لم يره. وفي نسخة: الخيار. (عِنْدَهَا) أي عند الرُّوِيَةِ (إلى أن يُوجَدَ مُبْتَطَلُهُ) أي مبطل خيار الرُّوِيَةِ، وهو ما يدلُّ على الرُّضَا. وقال الشافعي: لا يصحُّ شراء ما لم يره إن لم يكن جنسه معلوماً للمشتري، وإن كان معلوماً يجوز على قوله القديم، ولا يجوز على قوله الجديد. واختار كثيرٌ من الشافعية الجواز منهم القفال. وعن مالك الجواز وعدمه. وقال بعض أصحابه: لا يصحُّ بلا ذِكرِ صفةٍ ولا تقدُّمِ رُوِيَةٍ.

لهما في عدم الجواز: نهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرر<sup>(٥)</sup>. والغرر ما يكون مستور العاقبة، وهو موجودٌ فيما لم يره، ونهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع ما ليس عند الإنسان<sup>(٦)</sup>. والمراد ما ليس بحاضرٍ مَرْتَبِيٍّ للمشتري، لإجماعنا على أنّ المشتري إن كان رآه، فالعقد جائز وإن لم يكن حاضراً عند العقد.

ولنا العمومات المجوزة للبيع مثل قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٧)</sup> وما رواه ابن أبي شَيْبَةَ في «مصنفه» والدارقطني والبيهقي في «سنتيهما» مرسلًا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ [عَيَّاشٍ، عَنْ] أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ مَكْحُولٍ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَيْئاً لَمْ يَرَهُ، فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ، إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». قال الدارقطني: أبو بكر بن أبي مريم ضعيف.

وأجيب: بأن تضعيف ابن أبي مريم لجهالة عدالته، لا يُتَافَى علم غير المضعّف بها<sup>(٩)</sup>. وقد رواه أيضاً الحسن البصري، وسَلَمَةُ بْنُ الْمُحَجَّبِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وروى الدارقطني مسنداً عن دَاهِرِ بْنِ نُوحٍ، عن عمر بن إبراهيم بن خالد الكُرْدِيِّ، عن وَهْبِ

(١) الرُّقُّ: وعاء من جلدٍ يجز شعره ولا يُنْتَفَ للشراب وغيره. المعجم الوسيط. ص ٣٩٦، مادة (رَقٌّ).

(٢) العدل: نصف الجمل يكون على أحد جنبي البعير. المعجم الوسيط. ص ٥٨٨، مادة (عدل).

(٣) الدَّرَّةُ: اللِّين. المعجم الوسيط. ص ٢٧٩، مادة (دَرٌّ).

(٤) الحُقَّةُ: وعاء صغير ذو غطاء، المعجم الوسيط. ص ١٨٨، مادة (حقق).

(٥) مَرٌّ تخريجه صفحة ٣٠٤، تعليق رقم (٢).

(٦) أخرجه أبو داود في «سننه» ٧٦٨/٣ - ٧٦٩، كتاب البيوع والإجازات (٢٢)، باب في الرجل يبيع

ما ليس عنده (٦٨)، رقم (٣٥٠٣)، بلفظ: «لا تبع ما ليس عندك».

(٧) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع، وهي موافقة لما في سنن الدارقطني ٤/٣، كتاب البيوع. رقم (٥).

(٩) أي إن من ضعّفه لجهالة عدالته، لا يعني أن غيره لم يعلم عدالته.

وَأِنْ رَضِيَ قَبْلَهَا، لَا لِبَائِعِهِ.

الْيَشْكُرِي، عن ابن سيرين، عن أبي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «من اشترى شيئاً [١٣٤] - أ] لم يره، فهو بالخيار إذا رآه».

قال الكُرْدِيُّ: وأخبرني الفُضَيْلُ بن عِيَّاض، عن هِشَام، عن ابن سيرين<sup>(١)</sup>، عن أبي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ بمثله. قال عمر وأخبرني القاسم بن الحكم، عن أبي حنيفة [عن الهَيْثَمِ]<sup>(٢)</sup>، عن ابن سيرين، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ بمثله. لكن قال الدَّارَقُطَنِيُّ: وعمر بن إبراهيم هذا يَضَعُ الأحاديث، ولم يروه غيره، أي مسنداً، وأما يُعْرِفُ هذا عن ابن سيرين من قوله. وقال ابن القَطَّانِ في كتابه: والراوي عن الكُرْدِيِّ داهر بن نوح، وهو لا يُعْرِفُ، ولعلَّ الجِنَايَةَ منه.

هذا، وتأويل النَّهْيِ عن بيع ما ليس عند الإنسان: بيع ما ليس في ملكه، بدليل قصة الحديث. قال حَكِيمُ بن حِرَّام: فقلت يا رسول الله يأتيني الرَّجُلُ يطلب مني بيعةً ليست عندي، فأبيعها منه، ثُمَّ أدخل الشُّوقَ فأستجدها، فأشترى بها، فأسلَّمُها إليه. فقال ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك»<sup>(٣)</sup>. والنهي عن بيع الغرر ينصرف إلى ما لا يكون معلوم العين: كالطير في الهواء، والسَّمَكُ في الماء.

إذا عُرِفَ هذا فيخِيَرُ المشتري فقط (وَأِنْ) كان (رَضِيَ قَبْلَهَا) «إِنْ» هذه وصلية أي: وللمشتري أن يردَّ المبيع عند الرُّؤْيَةِ وإن رَضِيَ قبل الرُّؤْيَةِ، بأن قال بعد تمام العقد: رضيت بذلك المبيع على أي وصف كان، لأنَّ هذا الخيار تعلق ثبوته بالرُّؤْيَةِ فكان عدماً قبلها، [فلا يصحَّ إسقاطه قبلها]<sup>(٤)</sup>. ثُمَّ لا رواية في الرُّدِّ قبل الرُّؤْيَةِ، واختلف فيه المشايخ فقيل: لا يملكه المشتري كالإجازة، وقيل: يملكه، وهو ظاهر مذهب أصحابنا.

(لا لِبَائِعِهِ) أي لا خيار لبائع ما لم يره. وكان أبو حنيفة أولاً يقول: [له الخيار]<sup>(٥)</sup> قياساً على المشتري، ثُمَّ رجع إلى أَنَّهُ لا خيار له. لِمَا روى الطَّحَاوِيُّ والبيهقي عن عَلْقَمَةَ بن أبي وَقَّاص: أَنَّ طَلْحَةَ اشترى من عثمان مالا، فقيل لعثمان: إنك قد غيبت فقال عثمان: لي الخيار لأنني بعته ما لم أره. قال طلحة: لي الخيار لأنني اشتريت

(١) في المخطوط: شُبْرَمَةَ. والمثبت من المطبوع، وهو الصواب لموافقتة لِمَا في سنن الدَّارَقُطَنِيِّ، ٣ / ٤ - ٥، كتاب البيوع، رقم (١٠).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط، وهي صحيحة لموافقتها لما في سنن الدَّارَقُطَنِيِّ (الموضع السابق).

(٣) مرَّ تخريجه صفحة ٣١٥، تعليق رقم (٥).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وَيُبْطَلُ وَخِيَارَ الشَّرْطِ تَعْيِيهِ وَتَصَرُّفٍ يُوجِبُ حَقًّا لغيره: كَالْبَيْعِ بِلاَ خِيَارٍ، قَبْلَ الرُّؤْيَةِ وَبَعْدَهَا. وَمَا لَا يُوجِبُهُ: كَالْبَيْعِ بِخِيَارٍ، وَمُسَاوَمَةٍ، وَهَبَةٍ بِلاَ تَسْلِيمٍ، يُبْطَلُ بَعْدَهَا فَقَطْ.

وَيُعْتَبَرُ رُؤْيَةُ الْمَقْصُودِ كَوَجْهِ الْأُمَّةِ، .....

ما لم أره. فحكما بينهما مجتبر بن مطعم، فقضى أنّ الخيار لطلحة، ولا خيار لعثمان، [ وكان ذلك بمحض من الصحابة<sup>(١)</sup>، فقد اتفقوا على جواز الشراء.

(وَيُبْطَلُهُ) أي ويبطل خيار الرؤية (وَ) يبطل (خِيَارَ الشَّرْطِ) أيضاً (تَعْيِيهِ) أي المبيع بتعد أو غيره عند المشتري دفعا للضرر عن البائع، لأنه خرج عن ملكه سليماً، فلا يعود إليه معيباً. (وَتَصَرُّفٌ) من المشتري، وهو بالرفع عطف على تعييه (يُوجِبُ) ذلك التصرف (حَقًّا لغيره كَالْبَيْعِ بِلاَ خِيَارٍ) والإعتاق والتدبير والرهن والإجارة (قَبْلَ الرُّؤْيَةِ وَبَعْدَهَا) أما قبل الرؤية، فلتعذر الفسخ في هذه التصرفات لوقوعها صحيحة لا ابتناء صحتها على قيام الملك، وقد وُجِدَ، وبعد صحتها لا يمكن رفعها، وأما بعد الرؤية لأنها دليل على الرضا.

(وَمَا) أي [١٣٤ - ب] وتصرف من المشتري، وهو مبتدأ صفته (لَا يُوجِبُهُ) أي لا يوجب حَقًّا لغير المشتري (كَالْبَيْعِ بِخِيَارٍ وَمُسَاوَمَةٍ) بعدها، أي كمساومة لسلعة، وهو عرض المبيع للبيع (وَهَبَةٍ بِلاَ تَسْلِيمٍ يُبْطَلُ) خيار الرؤية خبر المبتدأ (بَعْدَهَا) أي بعد الرؤية لوجود ما يدل على الرضا، (فَقَطْ) أي ولا يبطل خيار الرؤية قبلها، لأنها لا تزيد على صريح الرضا، وهو لا يبطل خيار الرؤية قبلها. إلا أنه إذا تعلق به حق الغير، صار ذلك الحق مانعاً من الفسخ، ولاحق هنا.

وَيُبْطَلُ خيار الرؤية أيضاً قبض المبيع بعد الرؤية، لأنه يدل على الرضا، لأنه مؤكّد لحكم العقد فشابه البيع. ثم اعلم أنّ قوله: كالبيع بلا خيار، يعني للبائع، سواء كان بلا خيار أصلاً، أو بخيار للمشتري أو لغيره، لأنّ البيع حيثئذ من جانبه باتّ لازم. وإنّ قوله: كالبيع بخيار، يعني للبائع، لأنّ البيع من جانبه حيثئذ غير باتّ، وإنّ قوله في المسألة الأولى الرؤية، وبعدها منصوب [يبطله، كما إنّ قوله في مقابلها: بعدها فقط منصوب<sup>(٢)</sup>] يبطل.

(وَيُعْتَبَرُ رُؤْيَةُ الْمَقْصُودِ) لأنه بها يحصل العلم بالمبيع، ولا يشترط رؤية غيره، ولا يُكْتَفَى بها وحدها حتّى لو رأى سائر أعضائه دون ما هو المقصود، كان باقياً على خياره (كَوَجْهِ الْأُمَّةِ) والعبد، وأما كان المقصود في الرقيق وجهه، لأن سائر

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وَالدَّائِبَةِ، وَكَفَلَيْهَا، وَمَوْضِعَ عِلْمِ الْمُعْلَمِ، وَظَاهِرِ غَيْرِهِ، وَبُيُوتِ مَقْصُودَةٍ وَنَظَرٍ وَكَيْلِهِ بِالشَّرَاءِ أَوْ الْقَبْضِ، لَا نَظَرَ رَسُولِهِ. وَجَسَّ الْأَعْمَى وَشَمَّهُ وَذَوَّقَهُ، وَوَضَفُ الْعَقَّارِ عِنْدَهُ.

الأعضاء فيه تبع لوجهه، لأنَّ القيمة فيه تتفاوت بتفاوته مع التساوي في سائر الأعضاء. (والدائبة) أي، ووجهها (وكفليها)<sup>(١)</sup> هذا هو الصحيح. وقال محمد: يكفي رؤية الوجه اعتباراً بالرتيق. وقال بعض المشايخ، وهو مذهب الشافعي: لا بدّ: من رؤية الوجه والكفّل والقوائم، وأما فيما يُطعم من السمن والعسل ونحوهما فلا بد من الذوق، لأنَّ العلم بما هو المقصود لا يحصل إلاّ به.

(وموضع<sup>(٢)</sup> علم<sup>(٣)</sup>) الثوب (المعلم) لأنَّ ماليته تتفاوت بحسبه (وظاهر غيره) أي غير المعلم لأنَّ برؤية ظاهره يُعلم حال البقية، إذ لا تتفاوت أطراف الثوب الواحد إلاّ يسيراً، وذا غير مُعتبر. وأطلق المصنّف، وهو مقيّد بما إذا كان مطويّاً. وفي «المحيط»: قيل: هذا في عرفهم، أمّا في عرفنا فما لم ير الباطن لا يسقط خياره. وعند الشافعي لا بدّ من نشره ورؤية كلّ في قول، وهو قول زُفر لأنّه ليس بمثلي، فلا يُعرفُ كله بدون ذلك.

(وبُيُوتٍ) في الدّار (مَقْصُودَةٍ) هذا قول زُفر وهو الأصحّ، لأنَّ بيوتها تختلف بالشتوية والصفيفية، والغلوية والسفلية. وعامة الروايات على أنه يكفي رؤية صحن الدّار دون بيوتها، وكذا رؤية خارجها، وهو مبنيّ على عادة أهل الكوفة في ذلك الزّمان. فإنّ دُورهم كانت على نمط واحد لا تختلف إلاّ بالكبر والصغر، وبكونها جديدة أو عتيقة، وذلك يظهر برؤية خارجها، وأمّا اليوم فلا بدّ من النظر إلى داخلها لتفاوت بيوتها ومرافقها. وفي «المُحيط»: وبعضهم شرط [١٣٥ - أ] رؤية الكلّ، وهو الأظهر كما قال الشافعي.

(و) يعتبر (نَظَرَ وَكَيْلِهِ بِالشَّرَاءِ أَوْ الْقَبْضِ لَا نَظَرَ رَسُولِهِ) أمّا نظر وكيله بالشراء فباتفاق، وأمّا نظر وكيله بالقبض فعند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: الوكيل بالقبض والرسول سواء، وللمشتري أن يردّه إذا رآه. (و) يعتبر (جَسَّ الْأَعْمَى) فيما يُعرفُ بالجسّ كشاة اللحم (وَشَمَّهُ) فيما يُعرفُ بالشّمّ كالمسك وماء الورد (وَذَوَّقَهُ) فيما يُعرفُ بالذوق. (و) يُعَبَّرُ (وَضَفُ الْعَقَّارِ) للأعمى (عِنْدَهُ) أي عند العقّار.

(١) الكفّل: العجّز للإنسان والدائبة. المعجم الوسيط. ص ٧٩٣، مادة (كفل)، والعجّز: مؤخر الشيء. المعجم الوسيط. ص ٥٨٥، مادة (عجن).

(٢) في المطبوع: موضوع، والمثبت من المخطوط.

(٣) العَلَمُ: رسم في الثوب. المعجم الوسيط. ص ٦٢٤، مادة (علم).



وَمَنْ رَأَى شَيْئاً ثُمَّ شَرَى، فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ تَغَيَّرَ، وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ،  
وَالْمُشْتَرِي فِي عَدَمِ رُؤْيَيْهِ.

### فَضْلٌ [فِي خِيَارِ الْعَيْبِ]

وَالْمُشْتَرِي وَجَدَ بِمُشْرِيهِ عَيْباً نَقَصَ ثَمَنَهُ عِنْدَ الثُّجَارِ رَدُّهُ، أَوْ أَخَذَهُ بِثَمَنِهِ كُلَّهُ. ....

(وَمَنْ رَأَى شَيْئاً ثُمَّ شَرَى) ما رآه بعد مدة (فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ تَغَيَّرَ) الْمُشْتَرِي، لِأَنَّ  
تلك الرؤية لم تقع مُعلِّمة بأوصافه، فصار كأنه لم يره. قيّد بتغيره لأنه لو لم يتغير لم يكن له  
الخيار، لِأَنَّ العلم بأوصافه حاصلٌ له بالرؤية السابقة، وقد رضي به ما دام على تلك الصفة.  
(وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ) مع يمينه (فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ) إن اختلفا في تغيره وكانت المدة  
قريبة يُعلم أنه لا يتغير في مثلها، لِأَنَّ الأصل بقاء ما كان على حاله، فلا يصدق  
المشتري في دعوى التغير إلا ببينة، إلا إذا بعدت المدة بأن رأى أمة شابة، ثم اشتراها  
بعد عشرين سنة، لِأَنَّ الظاهر يشهد له (وَ) القول (لِلْمُشْتَرِي) مع يمينه (فِي عَدَمِ  
رُؤْيَيْهِ) إن اختلفا فيها لِأَنَّها أمرٌ حادثٌ، والمشتري ينكره، فيكون القول له. ولو اشترى  
شيئاً مُغيّباً في الأرض، كالجزر والفجل والبصل والثوم وأصول الزعفران وما أشبه ذلك،  
يجوز، وبه قال مالك وأحمد، وله الخيار إذا رأى جميعه. ورؤية بعضه لا تبطل خياره  
عند أبي حنيفة، لِأَنَّ هذه الأشياء تتفاوت بالصغر والكبر، والجودة والرداءة. وقال أبو  
يوسف ومحمد: رؤية بعض أحد هذه الأشياء كروية كُله، لِأَنَّ بعض الواحد منها  
يستدلُّ به في العادة على جميعه، فصارت كالمكيل والموزون والعددي المتقارب.

### فَضْلٌ

#### [فِي خِيَارِ الْعَيْبِ]

(وَالْمُشْتَرِي) خبر مقدم (وَجَدَ بِمُشْرِيهِ) أي بمشتراه (عَيْباً نَقَصَ) بفتح القاف  
المشددة (ثَمَنَهُ عِنْدَ الثُّجَارِ) يعني وقبضه غير عالم بالعيب (رَدُّهُ) مبتدأ الخبر المقدم  
(أَوْ أَخَذَهُ) بصيغة المصدر، أي أخذ المشتري (بِثَمَنِهِ [كُلَّهُ])<sup>(١)</sup> قيّد النقص بكونه  
عند التجار، لِأَنَّ المرجع في معرفة ذلك إليهم. وفي «الدُّخيرة»: كلُّ شيءٍ إذا  
رجع إلى أهل صنعته يعدونه عيباً، فهو عيبٌ وإن لم يُوجب نقصاً في العين ولا  
في منافعها، لِأَنَّه عندهم يوجب نقص ثمنه. نظيره الطُّفْرُ الأسود إن كان يُنقص  
الثمن، فهو عيبٌ كما في الأتراك. وإن كان لا ينقصه، فليس بعيب كما في

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط.

الحبش. وإنما كان للمشتري الخيار بالعيب، لأنّ مطلق العقد يقتضي السلامة، فعند فواتها يتخیر المشتري كي لا يتضرّر بلزوم ما لا يرضى به. وإنما لم يكن له أن يأخذه ويأخذ النقصان لتضرّر البائع، لأنه ما رَضِيَ [١٣٥ - ب] بزوال المبيع عن ملكه إلاّ بكلّ الثمن.

وفي «البخاري»: ويذكر عن العَدَاء بن خالد قال: كتب لي النَّبِيُّ ﷺ: «هذا ما اشترى محمد رسول الله من العَدَاء بن خالد، بيع المُسْلِمِ المُسْلِمِ، لا داء ولا خبيثة ولا عَائِلَه، ثم قال البخاري: وقال قتادة: الغائلة: الزّنا والسّرقة والإباق. وروى ابن شاهين في «المعجم» عن أبيه قال: حدّثنا عبد العزيز بن معاوية القُرَشِيُّ قال: حدّثنا عُبَاد بن ليث قال: حدّثنا عبد الحميد بن وَهَبٍ قال: قال لي العَدَاء بن خالد بن هُوْدَةَ: ألا أقرأ لك كتاباً كتبه لي رسول الله ﷺ؟: «هذا ما اشترى العَدَاء بن خالد بن هُوْدَةَ من محمد رسول الله ﷺ عبداً أو أمة، لا داء ولا عَائِلَه ولا خبيثة، بيع المُسْلِمِ المُسْلِمِ». ففي هذا الحديث أنّ المشتري العَدَاء، وفي الأول أنه النَّبِيُّ ﷺ. وصحّح في «المُغْرِب» أنّ المشتري كان العَدَاء.

وتعليق البخاري إنّما يكون صحيحاً إذا لم يكن بصيغة التمريض<sup>(١)</sup> ك: يُذَكِّرُ، بل بنحو قوله: وقال قتادة. وفي قوله ﷺ: «بيع المسلم المسلم» دليل على أنّ بيع المُسْلِمِ المُسْلِمِ ما كان سليماً. ويدلّ عليه قضاؤه بالرّد فيه على ما في «سنن أبي داود» من حديث عائشة رضي الله عنها: أنّ رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله أن يُقيم، ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النَّبِيِّ ﷺ فرّده، فقال الرجل: يا رسول الله قد استغلّ غلامي! فقال عليه الصلاة والسلام: «الخراج بالضمان»<sup>(٢)</sup>. وفسّر الحَطَّابِيُّ الدَّاء بما يكون في الرقيق من الأدواء التي يُرَدُّ بها، كالجنون والجذام<sup>(٣)</sup> ونحوهما. والخبيثة: ما كان خبيث الأصل مثل أن يُسبَى من له عهد. يقال: هذا سبيّ خبيثة إذا

(١) اختصر المؤلف الكلام على معلقات البخاري بشكل موهم، وقد فصل ابن حجر الكلام عليها في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٥٩٩/٢ - ٦٠٠. فانظره إذا شئت.

(٢) الخراج بالضمان: يريد بالخراج ما يحصل من غلة العين المُبتاعة عبداً أو أمة أو ملكاً، وذلك أن يشتريه فيشتغلُه زماناً، ثم يغرّر منه على عيب قدّم لم يُطلعه البائع عليه، أو لم يعرفه، فله ردّ العين المبيعة وأخذ الثمن، ويكون للمشتري ما استغلّه، لأنّ المبيع لو كان تَلَف في يده لكان من ضمانه، ولم يكن له على البائع شيء. النهاية ١٩/٢.

(٣) الجذام: عِلَّة تأكل منها الأعضاء وتتساقط. المعجم الوسيط. ص ١١٣، مادة (جذم).

والإباق والبؤل في الفراش، وسرقة صغير يعقل عيب، وبإلغ عيب آخر. ....

كان ممن يحرم سببه، وهذا سبب طيبة - بوزن حبرة<sup>(١)</sup> - ضده. ومعنى الغائلة: ما يعتال حقلك من حيلة، وما يُدلس عليك في المبيع من عيب. وتفسير الداء يوافق تفسير أبي يوسف [له. وأما أبو حنيفة، ففسره فيما رواه الحسن عنه بالمرض في الجوف والكبد والرئة. وفسر أبو يوسف<sup>(٢)</sup> الغائلة بما يكون من قبيل الأفعال كالإباق والسرقة، وهو قول الرّمخشيّري الغائلة: الحصلة التي تغول المال، أي تُهلكه من إباق وغيره. والخبثة هو الاستحقاق، وقيل: هو الجنون.

(والإباق والبؤل في الفراش وسرقة صغير يعقل) أي يميز (عيب) لأن هذه الأشياء توجب نقصان القيمة عند التجار، كالسعال القديم لدلالته على داءٍ مستحكّم، كالشعر والماء في العين لأنه يُضعف البصر. وقيد الصغير بالعقل، لأن الذي لا يعقل لا يكون ذلك عيباً منه. وقيد السرقة بالصغير تبعاً «للوفاية»، وهو قيد في الجميع. ولو قال: والسرقة من صغير يعقل لكان أولى. وقد تكلف بأن اللأم في الإباق والبؤل للعهد، أي إباق الصغير وبوله. ويقدر بخمس سنين.

ثم الإباق عيب باتفاق [١٣٦ - أ] إن خرج الأبق من البلد إلى غير مولاة، سواء أبق من المولى أو ممن كان عنده بإجارة أو إعارة أو وديعة أو غصب، وهو يعرف منزله ويقوى على الرجوع إليه. وإن لم يخرج من البلد اختلف المشايخ، والأشبه أن يقال: إن كانت البلدة كبيرة، كمصر وسمرقند يكون عيباً، وإن كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه أهلها وبيوتها، لا يكون عيباً كالحرمين الشريفين. ولا فرق في السرقة بين أن يكون من المولى أو من غيره، إلا إذا سرق من المولى شيئاً يؤكل، فإن التقصير من المولى حيث أحوجه إلى ذلك، إلا إذا سرقه لبيعه أو ليعطي غيره، ولو سرق نحو الفلّس والفلسين، لا يكون عيباً.

(و) من (بإلغ عيب آخر) حتى لو سرق عند البائع قبل بلوغه ثم سرق عند المشتري بعد بلوغه، لا يردّ بهذا العيب، [ولو سرق عند كل منهما قبل بلوغه، أو سرق عند كل منهما بعد بلوغه يردّ به]<sup>(٣)</sup>، ولو اشترى بشرط البراءة، لأن سبب هذه الأشياء يختلف باختلاف الصغر والكبر، واختلاف الأسباب دليل اختلاف المسببات. فالبول في الفراش في الصغر لضعف المثانة، وفي الكبر لآفة في القوة الماسكة. والإباق في الصغر لحب اللعب. والسرقة فيه لقلة المبالاة، وهما في الكبر لخبيث في الطباع،

(١) الحبرة: ثوب من قطن أو كتان مخطّط كان يصنع باليمن. المعجم الوسيط. ص ١٥٢ مادة (حبر).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

وَجُنُونُ الصَّغِيرِ عَيْبٌ أَبَدًا، وَالْبَحْرُ، وَالذَّفْرُ، وَالزُّنَا، وَالتَّوَلَّدَ مِنْهُ عَيْبٌ فِيهَا لَا فِيهِ.  
وَالكُفْرُ عَيْبٌ فِيهِمَا. وَالتَّرْوُجُ عَيْبٌ فِيهِمَا، .....

فراراً من عمل الخدمة في الإباق، ورغبةً في المال في الشَّرْقة.

(وَجُنُونُ الصَّغِيرِ) عند البائع ولو ساعة، وقيل: أكثر من يوم وليلة، وقيل: المُطْبِق دون غيره (عَيْبٌ أَبَدًا) هكذا قال محمد. ومعناه عند جمهور المشايخ سواء وُجِدَ عند المشتري في حال الصَّغر أو الكبر، لأن الثاني عَيْنُ الْأَوَّلِ، فإن السبب متَّحِدٌ وهو آفة في الدِّماغ. وقيل معناه سواء وُجِدَ عند المشتري أو لم يوجد، وإلى هذا مال الخُلَوَانِيُّ وشيخ الإسلام خَوَاهِزُ زَادَةَ، وهو رواية «المُنْتَقَى»، وظاهر مذهب مالك والشافعي وأحمد. وقال جمهور المشايخ، وهو الصحيح والمذكور في «الأصل» و«الجامع الكبير»: لا يردُّ بالجنون عند البائع حتَّى يعاود عند المشتري، لأنَّ الآفة التي هي سببه قد لا تتمكن فتزول، وقد تتمكن فلا تزول. ولأنَّ الله تعالى قادرٌ على إزالة تلك الآفة كسائر الآفات، فلم يكن من ضرورة وجودها مرَّةً وجودها دائماً. وجنون الكبير أيضاً عيبٌ، ويشترط معاودته في يد المشتري عند الجمهور.

(وَالْبَحْرُ) بفتح الموحدة والمعجمة: نَتْنٌ رائحة الفم (وَالذَّفْرُ) بالمعجمة والمهملة والفاء رائحةٌ مؤذيةٌ تحت الإبط (وَالزُّنَا) أي فعله (وَالتَّوَلَّدَ مِنْهُ عَيْبٌ فِيهَا) أي في الأمة، لأن ذلك يخل بالمقصود منها والبخر والذفر يخل بالقرب للخدمة، والزنا بالاستفراش، والتولد من الزنا يخل بطلب الولد (لَا فِيهِ) أي ليست هذه الأشياء عيباً في العبد، لأنَّ الغالب طلب استخدامه من العبد إلا إذا كان البخر والذفر فاحشاً، أو يكون الزنا عادةً له بأن يقع منه أكثر من مرتين، لأنَّ ذلك يُخْلُ بالاستخدام، لأنه يترك حاجة مولاه [١٣٦ - ب] ويذهب في متابعة هواه.

(وَالكُفْرُ عَيْبٌ فِيهِمَا) أي في الأمة والعبد، لأنَّ طبع المسلم ينفر عن صُحْبَةِ الكافر للعداوة الدينية. ولو اشتراه على أنه كافر، فإذا هو مسلمٌ فلا خيار له، لأنَّ الإسلام زوال عيب الكفر، فصار كما لو اشتراه معيباً فإذا هو سليمٌ، فإنَّه لا خيار بالإجماع. وقال الشَّافِعِيُّ وأحمد: له الخيار، لأنَّه وجده على خلاف ما شرطه، وربَّما يتعلَّق له بهذا الشَّرْطِ غرضٌ مثل أن يستخدمه في محقَّرات الأمور، ولا يستجيز من نفسه أن يستخدم المسلم فيها.

(وَالتَّرْوُجُ عَيْبٌ فِيهِمَا) أمَّا في الأمة، فليقوات غرض الاستمتاع، وأمَّا في العبد،

وَالْحَبْلُ عَيْبٌ فِي الْأَمَةِ. وَالِاسْتِحَاضَةُ، وَازْتِفَاعُ حَيْضِ بِنْتِ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً عَيْبٌ.  
وَإِنْ ظَهَرَ عَيْبٌ قَدِيمٌ بَعْدَ مَا تَ أَوْ أَعْتَقَهُ مَجَانًا، أَوْ دَبَّرَهُ، أَوْ اسْتَوْلَدَ، رَجَعَ  
بِالتَّقْضَانِ، .....

فلوجوب المهر والنفقة عليه. (وَالْحَبْلُ عَيْبٌ فِي الْأَمَةِ) لأنه ينقص ماليتها لا في  
البهيمة لأنه يزيدا (وَالِاسْتِحَاضَةُ) عَيْبٌ (وَازْتِفَاعُ حَيْضِ بِنْتِ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً) أي  
عدمه وانقطاعه (عَيْبٌ) قيد بسبع عشرة، لأنه أقصى زمن البلوغ عند أبي حنيفة.  
أما كون الاستحاضة عيباً، فلأنها لداي في عروق المرأة. وقد أشار إلى ذلك النبي  
ﷺ حيث قال لفاطمة بنت أبي حبيش حين سألته وكانت تُستحاض: «إِنَّ ذَلِكَ  
عِزْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ». وأما عدم الحيض في البالغة فلداي في باطنها، إذ العادة  
الأصلية في النساء اللاتي جيلن على السلامة أن يحضن في أوانه [وَيَطْهُرُونَ فِي  
أوانه]<sup>(١)</sup>، فإذا كان بخلافه كان لداي في الباطن وأما يُعْرَفُ هذا بقول الأمة، لا طريق  
لمعرفة ذلك إلا هذا.

(وَإِنْ ظَهَرَ) لِلْمُشْتَرِي (عَيْبٌ قَدِيمٌ) أي كان عند البائع (بَعْدَ مَا تَ) المبيع  
(أَوْ) بعدما (أَعْتَقَهُ) المشتري غير عالم بالعيب عتقاً (مَجَانًا) أي ليس على مالي، (أَوْ)  
بعدهما (دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَ رَجَعَ بِالتَّقْضَانِ) لأنه استحق المبيع بوصف السلامة، فصار  
كما لو تعيب عنده. أما الموت، فلأن الملك ينتهي به والامتناع حكمي لا بفعله<sup>(٢)</sup>.  
وأما الإعتاق، فالقياس فيه أن لا يرجع وهو قول زفر، [لأن امتناع الرد فيه بفعله، ووجه  
الرجوع وهو الاستحسان، وقول الشافعي وأحمد: أن الإعتاق إنهاء المملك، لأن  
الآدمي لم يخلق محلاً للملك، وإنما يثبت فيه على خلاف الأصل مؤقتاً بالإعتاق.  
والشيء يتقرر بانتهاه، فيصير المملك كأنه باقٍ والرّد متعذّر، ولهذا يثبت الولاء بالعتق  
وهو من آثار المملك، فبقاؤه كبقاء المملك]<sup>(٣)</sup>.

فقدنا العتق بكونه قبل [العلم]<sup>(٣)</sup> بالعيب، لأنه لو كان بعده لا يرجع بالتقضان،  
لأن إقدامه على الإعتاق يدل على رضاه بالعيب. وقيده بكونه مجاناً لأنه لو كان على  
مالٍ لم يرجع. وأما التدبير والاستيلاء فلائهما بمنزلة الإعتاق. وطريق معرفة التقضان:  
أن يُقَوِّمَ وبه عيب ويقوم بلا عيب، فإن كان تفاوت ما بين القيمتين العشر، رجع بعشر

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) المقصود أن امتناع الرد بأمر حكمي - وهو الموت - لا بفعل المشتري إذ لا صنع له فيه.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

لَا بَعْدَمَا أَعْتَقَ عَلَى مَالٍ، أَوْ كَاتِبَهُ، أَوْ قَتَلَهُ، أَوْ بَعْدَمَا أَكَلَ بَعْضَهُ، أَوْ أَكَلَ كُلَّهُ، أَوْ لَيْسَ فَتَحَرَّقَ.....

الثلث، وعلى هذا.

(لَا بَعْدَمَا أَعْتَقَ) أي لا يرجع المشتري بالتقصان إن ظهر عيبٌ قديمٌ في المبيع بعدما أعتق (عَلَى مَالٍ) أو بعدما (كَاتِبَهُ) أو بعدما (قَتَلَهُ، [أَوْ بَعْدَمَا أَكَلَ بَعْضَهُ،] <sup>(١)</sup> [أَوْ (أَكَلَ كُلَّهُ،) أو بعدما (لَيْسَ) الثوب (فَتَحَرَّقَ)، أما الإعتاق على مالٍ فلائته أزال ملكه عنه ببعوض، فصار كالبيع وهو فيه لا يرجع، فكذا هذا. وعن أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف [١٣٧ - أ] والشافعي وأحمد أنه [يرجع، لأنه] <sup>(١)</sup> [إنهاءً للملك وإن كان بعوض، فكان كالمعتق مجاناً، ولهذا ثبت فيه الولاء والكتابة كالإعتاق على مالٍ لحصول العوض فيها. وأما القتل فالمذكور ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف ومحمد معه في رواية «البيّبيع»: أنه يرجع، وبه قال الشافعي وأحمد، لأنّ المقتول مات بأجله، فكأنه مات حَتْفَ أنفه، ولأنّ قتل المولى لا يتعلّق به حكمٌ دنيويّ من قصاص أو دية، فصار كالموت حَتْفَ الأنف، وأما يتعلّق به حكمٌ أخروي من استحقاق العقاب إذا كان بغير حق.

ووجه الظاهر أنّ القتل فعلٌ مضمونٌ، إذ لو باشره في ملك غيره ضمن، لقوله عليه الصلاة والسلام: «ليس في الإسلام دمٌ مُفْرَجٌ» <sup>(٢)</sup> أي مهدّر. وأما سقط ضمانه عن المولى لأجل أنّه ملكه، فكان ذلك السقوط في معنى عوضٍ سلّم له، وصار كأنه باعه به بخلاف الإعتاق، فإنه لا يوجب الضمان لا محالة، كإعتاق المُعْصِرِ عبداً مشتركاً. وأما أكل الكلّ، ولبس الثوب فالمذكور هنا قول أبي حنيفة. والقياس أنّ يرجع بالتقصان، وهو قولهما ومذهب الشافعي وأحمد، وبه أخذ الطحاويّ.

وفي «الخلاصة»: وعليه الفتوى، لأنه فعّل بالطعام والثوب ما يقصد بشرائهما ويعتاد فيهما، فأشبه الإعتاق بخلاف القتل والإحراق ونحوهما من الاستهلاك، فإنه ليس غرضاً معتاداً من الشراء. ووجه قول أبي حنيفة - وهو الاستحسان - أنّ الرّدّ تعدّر بفعل مضمون، فأشبه البيع والقتل. وأما سقط عنه الضمان لأجل أنه ملك. وأما أكل بعض الطعام فالمذكور قول أبي حنيفة، وهو أنّه لا يرجع بتقصان ما أكل وما بقي اعتباراً بالكلّ، ولا يردّ الباقي لأنّ الطعام كشيءٍ واحدٍ فلا يردّ بعضه بالعب

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) لم نجده في المصادر المتوفرة بين أيدينا.

وَبَعْدَمَا حَدَّثَ عَيْبٌ رَجَعَ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ الْبَائِعُ كَذَلِكَ، مَا لَمْ يَخْتَلِطَ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي، فَلَا يَرْجِعُ إِنْ بَاعَ قَبْلَهُ لَا بَعْدَهُ.

دون البعض، كما لو باع البعض.

وعندهما يرجع بالتقصان في الكل، وليس له أن يزود الباقي، لأن أكل الكل لا يمنع الرجوع عندهما، فالبعض أولى والطعام كشيء واحد، فلا يردّ بعضه بالعيب. وفي «شرح الطحاوي»: «أن الرجوع بنقص الكل قول أبي يوسف، والردّ والرجوع قول محمد. وفي «فاضيخان»: وعليه الفتوى، ولو باع بعض الطعام منعنا الرجوع بنقص الباقي منه، كالزائل عن ملكه، فإنه لا يرجع بنقصه. وأجازه زفر لما قدمناه في بيع نصف العبد. وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله: يزود الباقي من الطعام ويرجع بنقصان عيب ما باعه اعتباراً للنقص بالكل، وبهذه الرواية يُفتى، واختارها الفقيه أبو جعفر، والفقيه أبو الليث لأن التبعض لا يضره.

(وَبَعْدَمَا حَدَّثَ) عطف على ما بعدما مات، أي وإن ظهر عيب قديم بعدما حدث (عيباً) عند المشتري، كما لو ظهر عيب بالثوب بعدما قطعه (وَجِع) المشتري (به) [١٣٧ - ب]، أي بالتقصان لأن في رده إضراراً بالبائع، فإنه خرج عن ملكه سليماً ويعود إليه معيباً (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ الْبَائِعُ كَذَلِكَ) أي معيباً، فإن المشتري لا يرجع بالتقصان، لأن البائع رضي بالضرر، بل يتخير المشتري بين أن يأخذه ولا يرجع بشيء، وبين أن يردّه (مَا لَمْ يَخْتَلِطَ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي).

وقيد به، لأنه إن اختلط بملك المشتري كما لو قطع الثوب وخاط فاختلط بخيطه، أو صبغه أحمر أو أصفر أو أسود وهو قولهما، لأن السواد عندهما زيادة، وعند أبي حنيفة نقصان، فاختلط بصبغة. أو لت الشويق<sup>(١)</sup> بسمن فاختلط بسمنه، ثم ظهر عيب، فإن بائعه لا يأخذه بل يرجع مشتريه بنقصانه، إذ الفسخ في الأصل بدون الزيادة لا يمكن، لأنها لا تنفك عنه، ومع الزيادة لا يمكن لأن العقد لم يرد عليها، والفسخ لا يرد إلا على ما ورد عليه العقد. والفرق بين ما اختلط بملك المشتري، وبين ما لم يختلط: أن امتناع الرد فيما لم يختلط لحق البائع فيقدر على إسقاطه، بخلاف ما اختلط فإنه لحق الله، وهو شبهة الربا.

(فَلَا يَرْجِعُ) المشتري (إِنْ بَاعَ) بعد حدوث العيب عنده (قَبْلَهُ)، أي قبل الاختلاط بملكه، لأنه صار حاسباً له بالبيع، لأن الرد غير ممتنع بأن رضي البائع به (لَا بَعْدَهُ) أي ويرجع المشتري إن باع بعد الاختلاط بملكه، لأنه غير حاسب للمبيع بالبيع

(١) الشويق: طعام يُؤخذ من مدقوق الحنطة - القمح - والشعير. المعجم الوسيط. ص ٤٦٥، مادة (سوق).

وَبَعْدَ كَسْرِ الْجَوْزِ رَجَعَ بِالثَّقْصَانِ فِي الْمُتَنَفِّعِ بِهِ، وَبِالنُّكْلِ فِي غَيْرِهِ.  
وَإِذَا ادَّعَى الْإِبَاقَ أَثْبَتَ بِالْبَيْتَةِ، أَوْ نُكُولٍ

لامتناع الردّ قبله بالاختلاط.

ثم اعلم أنّ الزيادة في المبيع على نوعين: متصلة ومنفصلة. والمتصلة نوعان: متولدة كالتسمن والجَمَال، وهي لا تمتنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية، لأن فسخ العقد فيها ممكن، لأنها تبع محض باعتبار التولد والاتصال. ومتصلة غير متولدة كالصبيغ، وهي تمتنع الرد بالعيب اتفاقاً. والمنفصلة نوعان: متولدة كالولد والثمر، وهي تمتنع الرد بالعيب، إذ لا سبيل إلى فسخها قصداً، لأنّ العقد لم يرد عليها، ولا تبعاً لانقطاع التبعية بالانفصال. وغير متولدة من المبيع كالكسب، وهي لا تمتنع الرد بالعيب، بل يفسخ العقد في الأصل ويسلم الكسب للمشتري لأنه متولد من المنافع، وهي غير مبيعة بحال.

(و) إن ظهر عيب قديم (بَعْدَ كَسْرِ الْجَوْزِ) ونحوه من اللوز والفستق والبندق والبيض [والبطيخ] <sup>(١)</sup> والقنأ <sup>(٢)</sup> والخيار (رَجَعَ) المشتري (بِالثَّقْصَانِ فِي الْمُتَنَفِّعِ بِهِ) ولم يرده إلا برضاء البائع، لأنّ الكسر عيب حدث عنده. وقال مالك وأحمد في رواية: لا يرده، ولا يرجع بالثقصان لأنه ليس من البائع تلبس، فإنه لا يعلم ما في باطنه. وأما لو ظهر العيب قبل الكسر فلا يرجع بالثقصان، لأنه دليل الرضى بالعيب. (و) رجوع (بِالنُّكْلِ) أي كل الثمن (فِي غَيْرِهِ) أي في غير المنتفع به، كالقرع إذا وجده مُرّاً، لأنه ليس بمال فكان البيع فيه باطلاً. وهذا كله إذا وجد [١٣٨ - أ] الكلّ فاسداً.

وأما إذا وجد البعض فاسداً، فإن كان قليلاً صحّ البيع استحساناً، لأنّ الكثير من الجوز لا يخلو عن قليل فاسد، فصار كالتراب في الحنطة، وفي القياس يفسد، لأنّ الثمن لم يفضّل. والقليل ما لا يخلو عنه الجوز والبيض عادة كالواحد والاثنين أو الثلاثة في المئة، وإن كان الفاسد كثيراً لا يصحّ في الكلّ ويرجع بكل الثمن عند أبي حنيفة لجمعه في العقد بين ما له قيمة وما لا قيمة له، فصار كالجمع بين حرّ وعبيد. وعندهما يصحّ العقد فيما إذا كان صحيحاً. وقيل: يفسد العقد في الكلّ إجماعاً، لأنّ الثمن لم يفضّل، فيكون بيعاً بالحصة ابتداءً.

(وَإِذَا ادَّعَى) المشتري (الْإِبَاقَ)، أو الشرقة، أو البول في الفراش ممّا لا يعلم إلاّ بالتجربة والاختبار، وأنكر البائع أنّ هذا العيب وجد عند المشتري (أَثْبَتَ) المشتري أولاً أنه أتقّ عنده حتّى ينتصب البائع خصماً له (بِالْبَيْتَةِ) متعلّق به: أثبت (أَوْ نُكُولٍ)

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) القنأ: نوع من البطيخ، نباتي قريب من الخيار لكنه أطول. المعجم الوسيط ص ٧١٥، مادة (أقنأ).



الْبَائِعِ عَنِ الْخَلِيفِ عَلَى الْعِلْمِ، ثُمَّ بَرَّهَنَ عَلَى أَنَّهُ أَبَقَ عِنْدَ الْبَائِعِ، أَوْ خَلَّفَهُ أَنَّهُ بَاعَهُ  
وَسَلَّمَهُ وَمَا أَبَقَ قَطُّ، أَوْ مَا لَهُ حَقُّ الرُّدِّ بِهَذِهِ الدَّعْوَى.

وَلَا تَمَنَّ عَلَى الْمُشْتَرِي إِذَا ادَّعَى الْعَيْبَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ عَدَمُهُ. وَمُدَاوَاةُ الْمَعِيبِ  
وَرُكُوبُهُ فِي حَاجَتِهِ يَكُونُ رِضًا، لَا لِرُدِّهِ، أَوْ سَفِيهِ، أَوْ شِرَاءِ عَافِيهِ! وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ.

الْبَائِعِ عَنِ الْخَلِيفِ عَلَى الْعِلْمِ) أي على أنه ما يعلم أنه أَبَقَ عند المشتري، لأن هذا  
تحليلٌ على فعل غير الحالف وهو العبد، فلا يكون على البت. وهذا - أعني  
تحليل المشتري للبائع - قول أبي يوسف ومحمد، لأن المشتري ادعى عليه ما لو  
أقر به لزمه، فإذا أنكرك، له أن يحلّفه رجاء النكول كما في سائر الدعاوى.

واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة رحمه الله، فقال بعضهم: يُخَلَّفُ عنده  
أيضاً. وقال بعضهم: لا يُخَلَّفُ وهو الصحيح، لأن الخليف إنما يترتب على دعوى  
صحيحة. ولا تصح الدعوى إلا من خصم، ولا يصير المشتري خصماً إلا بعد قيام  
العيب عنده، [ولم يثبت عنده] (١).

(ثُمَّ بَرَّهَنَ) المشتري أيضاً (عَلَى أَنَّهُ أَبَقَ عِنْدَ الْبَائِعِ) لاحتمال أنه حدث عند  
المشتري، فلا يستحق الرُّدَّ على البائع (أَوْ خَلَّفَهُ) أي المشتري البائع (أَنَّهُ بَاعَهُ  
وَسَلَّمَهُ) إليه (وَمَا أَبَقَ قَطُّ أَوْ مَا لَهُ حَقُّ الرُّدِّ بِهَذِهِ الدَّعْوَى) ولا يحلّفه بالله ما أبق  
عندك قط، لاحتمال أنه أي باعه وقد كان أبق عند غيره، وبه يردُّ المشتري عليه. (وَلَا  
تَمَنَّ عَلَى الْمُشْتَرِي) أي لا يُجبر المشتري على دفع الثمن (إِذَا ادَّعَى الْعَيْبَ) لاحتمال  
أن يكون صادقاً في دعواه، فلو قضى عليه بدفع الثمن ربما ظهر العيب فاسترد الثمن  
من البائع وانتقض القضاء. (حَتَّى يَتَبَيَّنَ عَدَمُهُ) أي عدم العيب: بأن يحلف البائع أن  
هذا العيب لم يكن فيه.

(وَمُدَاوَاةُ الْمَعِيبِ وَرُكُوبُهُ) يعني إذا داوى المشتري المعيب بعد العلم بالعيب  
أو ركبه (فِي حَاجَتِهِ)، أو تصرف فيه بما يدلّ على الرضا، كالعرض على البيع،  
والإجارة، واللبس، والشكوى، والرهن، والكتابة، والاستخدام مرة ثانية (يَكُونُ) ذلك  
(رضاً) ولا خلاف فيه لأحد. ثم عند الشافعي يبطل خيار الرُّدِّ بتأخيره من غير عذر.  
وعندنا لا يبطل ما لم يوجد [١٣٨ - ب] منه تصرف يدلّ على استبقاء الملك. (لَا  
لِرُدِّهِ) أي ليس ركوب المشتري المعيب رضاً به إذا كان لردّه على بائعه (أَوْ سَفِيهِ  
أَوْ شِرَاءِ عَافِيهِ) حال كون المشتري (وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ) أي من الرُّكوب، إمّا لصعوبة

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدَيْنِ صَفْقَةً وَوَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عَيْباً رَدَّهُ خَاصَّةً، إِنْ قَبِضَهُمَا، وَإِلَّا أَخَذَهُمَا أَوْ رَدَّهُمَا، كَمَا فِي الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ.

وَإِنْ قَبِضَ - وَلَوْ اسْتَحَقَّ الْبَغْضُ - لَمْ يَزِدْ الْبَاقِي، بِخِلَافِ الثُّوبِ. ....

انقياد المعيب، أو لعجز المشتري عن المشي: بأن كان مريضاً أو شيخاً كبيراً. وهو قيد في السقي، وفي شراء العلف، لأن الركوب للرد لا يكون رضاً كيف كان لكونه سبباً للرد. (وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدَيْنِ صَفْقَةً وَوَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عَيْباً رَدَّهُ خَاصَّةً إِنْ قَبِضَهُمَا). وقال زُفَرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْل: ليس له أن يردَّ المعيب وحده، لأنَّ فيه تفريق الصَّفقة، وهو لا يخلو عن تضرُّر البائع بردَّ المعيب وحده، لأنَّ العادة جرت بضمَّ الجيد إلى الرديء. ولنا أنه تفريق بعد تمام الصَّفقة لأنها تمَّت بالقبض، لأنَّ خيار العيب لا يمنع تمامها فيكون الفسخ بعد القبض في ملك المشتري من كل وجه، فيقتصر الردُّ على ما فيه علة وهو المعيب.

ولما وضع المسألة في عبيدين، لكونهما ممَّا يُنْتَفَعُ بأحدهما دون الآخر. فلو اشترى شيئين لا ينتفع بأحدهما دون الآخر كنعلين أو حُقَيْنِ فوجد في أحدهما عيباً بعد قبضهما، فإنه يردُّهما أو يمسكهما باتفاقي، لأنهما في الصورة شيآن، وفي المعنى والمنفعة شيء واحد، والمعتبر هو المعنى دون الصورة والمبنى. ولو قال المشتري فيما يمكن إفراد أحدهما بالانتفاع عن الآخر: أنا أمسك المعيب وأخذ النقصان، ليس له ذلك، لأنَّه لمَّا رضي بالمعيب فات حقه في وصف السلامة، فلم يكن له المطالبة بالنقصان.

(وَالْأَوْلَى) وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُمَا بَلْ قَبِضَ أَحَدَهُمَا وَظَهَرَ أَنَّ بِهِ أَوْ بِالْآخِرِ عَيْباً (أَخَذَهُمَا أَوْ رَدَّهُمَا)، وليس له أن يأخذ السليم ويردَّ المعيب، لأنَّ في ذلك تفريق الصَّفقة قبل تمامها، لأنَّ تمامها بقبضهما لكونه مفيداً لملك التصرف فيهما، ومؤكداً لملك رقبتهما (كَمَا فِي الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ) أي كان كما إنَّ من شرى ما يكال، أو ما يوزن من نوع واحد، فوجد بيعه عيباً، فإنه يردُّه كله أو يأخذه كله، وليس له أن يأخذ السليم ويردَّ المعيب سواء كان قبل القبض أو بعده.

(وَإِنْ قَبِضَ) الْكَيْلِيُّ أَوْ الْوَزْنِيُّ (وَلَوْ اسْتَحَقَّ الْبَغْضُ) مِنْهُ (لَمْ يَزِدْ الْبَاقِي) لِأَنَّ الشَّرْكَةَ فِيهِمَا لَيْسَتْ بِعَيْبٍ، إِذِ التَّبْعِيضُ فِيهِمَا لَا يَضُرُّ، وَالاسْتِحْقَاقُ لَا يَمْنَعُ تَمَامَ الصَّفْقَةِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ حَقَّ الْعَاقِدِ وَتَمَامَهُ بَرَضَاهُ وَقَدْ وُجِدَ، لَا بِرَضَى الْمَالِكِ. قَدَّمَ الْقَبْضَ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْبَعْضِ لِأَنَّ الْبَعْضَ لَوْ اسْتَحَقَّ قَبْلَ الْقَبْضِ، كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ الْبَاقِي لِتَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ عَلَيْهِ قَبْلَ تَمَامِهَا (بِخِلَافِ الثُّوبِ) فَإِنَّ مُشْتَرِيهِ إِذَا قَبِضَهُ وَاسْتَحَقَّ مِنْهُ

وَصَحَّ إِنْ بَرِيَءٍ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَإِنْ لَمْ يَعْدَهَا.

بعضه، له خيار الرد في الباقي، لأن الشركة فيه عيب عُزْفاً [١٣٩ - أ] وقد كانت وقت البيع قبل ظهور الاستحقاق.

(وَصَحَّ) البيع (إِنْ بَرِيَءٍ) فيه البائع (مِنْ كُلِّ عَيْبٍ) أي إن باع بشرط البراءة من كل عيب، وليس للمشتري أن يرده بعيب (وَإِنْ لَمْ يَعْدَهَا) أي العيوب، والأصح في مذهب الشافعي. ويروى عن مالك: أنه لا يبرأ في غير الحيوان، ويبرأ في الحيوان مما لا يعلمه، دون ما يعلمه لِمَا رُوِيَ: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ مَنِعٍ بَاعَ عَبْدًا مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِشَرْطِ الْبِرَاءَةِ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَأَرَادَ رَدَّهُ فَلَمْ يَقْبَلْهُ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ مَنِعٍ، فَقَالَ عَثْمَانُ لِبْنِ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ: لِمَ تَعْلَمُ بِهَذَا الْعَيْبِ؟ فَقَالَ: لَا. فَرَدَّهُ عَلَيْهِ.

والفرق بين ما لا يعلمه وما يعلمه، وبين الحيوان وغيره: أن كتمان ما يعلمه تلبيس، بخلاف ما لا يعلمه، وإن الحيوان قل ما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر، فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة من كل عيب ليثق بلزوم العقد، بخلاف غير الحيوان. وقال أحمد في رواية، وهو قول الشافعي: لا يبرأ البائع عن العيب، فإن خيار العيب ثابت بالشرع، فلا ينتفي بالشرط كسائر مقتضيات العقد.

ولنا: أن الإبراء إسقاط، ولهذا جاز بلا قبول، كالطلاق والعتاق والجهالة في الإسقاط لا تفضي إلى المنازعة، فلا تكون مفسدة. ويدخل في البراءة من كل عيب العيب الموجود عند العقد، والحادث بعد العقد قبل القبض في ظاهر الرواية عن أبي يوسف رحمه الله، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضاً. وقال محمد: لا يدخل الحادث، وبه قال أبو يوسف رحمه الله أيضاً، وزفر ومالك والشافعي، لأن البراءة تتناول الثابت فتصرف إلى الموجود عند العقد.

هذا، والمُصْرَّةُ، وهي التاق أو الشاة يُحَقَّنُ اللبن في صرورها أياماً ليبري أنها كثيرة اللبن، إذا بيعت، لا ترد عندنا. وردّها مالك والشافعي مع لبنها إن كان باقياً، أو مع صاع من تمر لفقده، لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِبَيْعٍ، وَلَا يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَأَجَّشُوا<sup>(١)</sup>، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصْرُوا

(١) التَّجَشُّسُ: هُوَ أَنْ يَمْدَحَ السَّلْعَةَ لِيُتَّفَقَ عَلَيْهَا وَيُرْوَجَّحَ أَوْ يَزِيدَ فِي ثَمَنِهَا وَهُوَ لَا يَرِيدُ شَرَاءَهَا، لِيَقَعَ غَيْرُهُ فِيهَا. النِّهَايَةُ ٢١/٥.

الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النَّظْرَيْنِ<sup>(١)</sup> بعد أن يَحْلُبَهَا إن رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية لمسلم وأبي داود: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ - أَيْ تَمْرٍ - لَا سَمْرَاءَ<sup>(٢)</sup>». وفي رواية لأبي داود: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصْرَاةً احْتَلَبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا فِي حَلْبِهَا صَاحَّ مِنْ تَمْرٍ». فجعلها عيباً وأثبتنا له الخيار إذا تبيّن بعد الحلب خلاف ما تحلّبه، تمسكاً بهذا الحديث.

واحتج لنا بعض مشايخنا بقوله عليه الصلاة والسلام: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»<sup>(٣)</sup>. وقال بعضهم: التَّضْرِيَةُ ليست ببيع، وليس للمشتري ولاية الردّ بسببها من غير شرط لأنّ البيع يقتضي سلامة المبيع، وبقلة اللبن لا تفوت صفة السلامة، واللبن ثمرةً وبعدها [١٣٩ - ب] لا تنعديم السلامة، فبقلتها أولى.

قال: وإنما ترك أصحابنا العمل بحديث أبي هريرة هنا لمخالفته الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيَّ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، والسنة المشهورة الموجبة لإيجاب القيمة عند تعذر المثل صورةً، وهو قوله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا<sup>(٥)</sup> لَهُ فِي عَبْدٍ، قُومٌ عَلَيْهِ نَصِيبٌ شَرِيكِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا»<sup>(٦)</sup> الحديث، ولمخالفته الإجماع المنعقد على وجوب المثل والقيمة عند فوات العين وتعذر الردّ. قال: ولا يدع<sup>(٧)</sup> في ردّ حديثه عند مخالفة الأصول، فإنّه قريب من المتواتر أنّه لَمَّا رَوَى الْوَضُوءُ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ، قَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّا نَتَوَضَّأُ بِالْمَاءِ السَّخِينِ، أُنْتَوَضَّأُ مِنْهُ؟ وَلَمَّا رَوَى: مِنْ أَصْبَحٍ جُثْبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ. قَالَتْ عَائِشَةُ: نَحْنُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ رَدَّ عَلَيْهِ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) بخير النَّظْرَيْنِ: أي خير الأمرين له، إما إمساك المبيع أو ردّه، أيهما كان خيراً له واختاره فعّله، النهاية ٧٧/٥.

(٢) السمرَاء: الحنطة. النهاية ٣٩٩/٢.

(٣) تقدّم تخريجه ص ٣٠٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: (١٩٤).

(٥) الشَّقْصُ: النَّصِيب. المعجم الوسيط. ص ٤٨٩، مادة (شقص).

(٦) أخرج البخاري معناه في صحيحه (فتح الباري) ١٣٧/٥، كتاب الشركة (٤٧)، باب الشركة في

الرقيق (١٤)، رقم (٢٥٠٣).

(٧) في المطبوع: لا ينفع، والمثبت من المخطوط.

## فَصْلٌ [فِي الْبَيْعِ الصَّحِيحِ وَالْبَاطِلِ وَالْفَاسِدِ وَالْمَكْرُوهِ]

بَطَّلَ بَيْعَ مَا لَيْسَ بِمَالٍ كَالدَّمِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْحُرِّ، وَأَتْبَاعِهِ. ....

وشرط عيسى بن أبان فقه الراوي لتقديم الخبر على القياس، واختاره أبو زيد الدبوسي، وخرّج عليه حديث المصوّاة، وتابعه أكثر المتأخرين.

ونفاه الكرخي ومن تابعه من أصحابنا وقبلوا خبر كل عدل ضابط وقدموه على القياس، ومنعوا أيضاً أنّ أبا هريرة لم يكن فقيهاً، وقالوا: بل كان فقيهاً وكان يُفتي في زمن الصحابة، وما كان يُفتي في زمانهم إلا فقيهاً مجتهداً، مع أنّه كان من المُتبحرين من عليّة أصحاب رسول الله ﷺ. قال إسحاق الحنظليّ ثبت عندنا في الأحكام ثلاثة آلاف من الأحاديث: روى أبو هريرة منها ألفاً وخمسة مئة. وقال البخاريّ: روى عنه سبع مئة نفر من أولاد المهاجرين والأنصار. وقد روى جماعة من الصحابة عنه، فلا وجه لردّ حديثه بالقياس؛ وهذا غاية التحقيق والله وليّ التوفيق.

والمختار فيه: الرجوع بالنقص على رواية شرح الطحاوي، يعني أنّه لَمَّا امتنع الردّ بسبب الزيادة المنفصلة منها يرجع بحصّة الثّقصان من الثمن، ولا يرجع على رواية «الأشرار»، لأنّ اجتماع اللبن في الضرع وجمعه لا يكون غيباً، ولأنّه مُعْتَرَّ بكبر ضرعها لا بقول البائع. ووجه المختار: أنّ الموجود من التّصيرية غرورٌ منه للمتشرى بالفعل، حيث تزداد رغبته في شرائها، فاغتراره بواسطة هذا الفعل كاغتراره بقول البائع: إنّها حلوبٌ غزيرة اللبن. وأما صحّ البيع بناءً على أنّ شرط كونها حلوباً لا يُفَسِدُ البيع، لأنّه شرطٌ وصفيّ مرغوبٌ فيه، وهو رواية الطحاوي، والله سبحانه أعلم.

## فَصْلٌ

### [فِي الْبَيْعِ الصَّحِيحِ، وَالْبَاطِلِ، وَالْفَاسِدِ، وَالْمَكْرُوهِ]

(بَطَّلَ بَيْعَ مَا لَيْسَ بِمَالٍ) سواء كان ثمناً أو مثقناً لانعدام ركن البيع، وهو مبادلة المال بالمال (كالدّمِ وَالْمَيْتَةِ) وَالتُّرَابِ (وَالْحُرِّ وَأَتْبَاعِهِ) من أمّ الولد والمكاتب الذي لم يرض، فإنّ الذي رَضِيَ يجوز بيعه على أظهر الروايتين عن أبي حنيفة [١٤٠] – أ] – ومعه الشافعي – والمُدْبَرُ المطلق، فإنّ المقيّد يجوز بيعه عندنا. وعند مالك والشافعي وأحمد: يجوز بيع المطلق أيضاً.

وَبَيْعُ مَالٍ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ بِالثَّمَنِ. وَبَيْعُ قِنْ ضَمًّا إِلَى حَرٍّ، وَذَكِّيَّةٌ ضُمَّتْ إِلَى مَيْتَةٍ، وَإِنْ سَمِيَ ثَمَنٌ كُلُّهُ.

وَصَحَّ فِي قِنْ ضَمًّا إِلَى مُدَبَّرٍ أَوْ إِلَى قِنْ غَيْرِهِ بِحِصَّتِهِ، كَمَلِكٍ ضَمًّا إِلَى وَقْفٍ.

(و) بَطَلَ (بَيْعُ مَالٍ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ) فِي حَقِّ الْإِسْلَامِ (كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ بِالثَّمَنِ) وَهُوَ الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ حَالاً أَوْ مُؤَجَّلاً، لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالذَّنَانِيرَ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ وَسَائِلٌ. فَإِذَا كَانَتْ عَوْضاً لِغَيْرِ الْمُتَقَوِّمِ كَانَ غَيْرُ الْمُتَقَوِّمِ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَفِي ذَلِكَ إِعْرَازٌ لَهُ، وَقَدْ أَمَرَ الشَّارِعُ بِإِهَانَتِهِ. وَكَذَا إِذَا بَاعَهُمَا بِمَا ثَبِتَ فِي الذَّمَّةِ مِنْ مَكِيلٍ أَوْ موزُونٍ. وَأَمَّا لَوْ بَاعَهُمَا بِالْعَرُوضِ<sup>(١)</sup>، فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِمَا مَبِيعِينَ، وَسَيَأْتِي.

والفرق بين الباطل والفاسد: أنَّ الباطل هو الذي لا يكون صحيحاً بأصله [وذلك لفوات ركنه، فلا يفيد المِلْكَ أصلاً]<sup>(٢)</sup>، والفاسد هو الذي يكون صحيحاً بأصله لا بوصفه، فيفيد الملك بالقيمة عند القبض. وفي «الإيضاح»: لو نفي العوض وقال: بعتك هذا بغير ثمن، يبطل، ولو قال: بعتك هذا، وسكت عن الثمن، يفسد، لأنَّ البيع يقتضي المعاوضة، فعند السكوت يحمل على قيمته، فصار كأنه قال: بعته بقيمته، وهي مجهولة فيفسد.

(و) بَطَلَ (بَيْعُ قِنْ ضَمًّا إِلَى حَرٍّ وَ) بَيْعِ (ذَكِّيَّةٍ) أَي مَذْبُوحَةٍ شَرْعِيَّةٍ (ضُمَّتْ إِلَى مَيْتَةٍ) حَتْفِ أَنْفِهَا. وَأَمَّا الَّتِي خُنِقَتْ أَوْ مَجْرَحَتْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الذَّبْحِ كَمَا هُوَ عَادَةٌ بَعْضُ الْكُفَّارِ، وَذَبَائِحِ الْمَجْجُوسِ فَمَالٌ، إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ مُتَقَوِّمَةٍ كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ (وَإِنْ سَمِيَ ثَمَنٌ كُلُّهُ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: إِنْ سَمِيَ ثَمَنٌ كُلُّهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا جَازٍ فِي الْقِنْ وَالذَّكِّيَّةِ، وَإِلَّا فَلَا. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ، وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ. وَمَتْرُوكُ التَّسْمِيَةِ عَامِداً كَالْمَيْتَةِ عِنْدَنَا، لِأَنَّ حَرَمَتَهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا، فَلَا يَجُوزُ الْعَقْدُ فِيمَا ضَمًّا إِلَيْهِ، وَلَا يَنْفَذُ بَيْعُهُ بِالْقَضَاءِ.

(وَصَحَّ) الْبَيْعُ (فِي قِنْ ضَمًّا إِلَى مُدَبَّرٍ) أَوْ أُمٍّ وَوَلَدٍ أَوْ مُكَاتَّبٍ. وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَصَحُّ. (أَوْ) ضَمًّا (إِلَى قِنْ) شَخْصٍ (غَيْرِهِ) أَي غَيْرِ الْبَائِعِ (بِحِصَّتِهِ) أَي حِصَّةِ الْقِنْ مِنْ الثَّمَنِ. وَعِنْدَ زُفَرٍ: لَا يَصَحُّ. (كَمَلِكٍ) أَي كَمَا صَحَّ بَيْعُ مَلِكٍ (ضَمًّا إِلَى وَقْفٍ) وَقِيلَ: لَا

(١) العَرُوضُ: المَتَاعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ عَرُوضٌ سِوَى الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ فَإِنَّهَا عَيْنٌ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص

وَفَسَدَ بَيْعُ الْعَرَضِ بِالْخَمْرِ وَعَكْسُهُ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُبَاهَاتِ قَبْلَ أَنْ تُمْلِكَ، وَمَا لَا قُدْرَةَ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِلَّا بِحِيلَةٍ  
أَوْ بِضَرَرٍ، وَلَا مَا فِيهِ عَرَزٌ كَحَمَلٍ فِي بَطْنٍ، وَلَوْلُو فِي صَدْفٍ، وَلَبَنٍ فِي ضَرَعٍ،

يصح في الملك، وهو عند مالك، والشافعي في قول، وأحمد في رواية، لأن الوقف محرز عن الملك والتملك، فصار كمن ضم إلى حر. وفي «نوادير الفقيه أبي الليث»: والأصح أن البيع يجوز في الملك لأن الوقف مال، ولهذا ينتفع به انتفاع الأموال، وإنما لا يباع لأجل حق تعلق به، وذلك لا يوجب فساد العقد فيما ضم إليه، كالمُدَبَّر ونحوه، بخلاف المسجد، حيث يبطل العقد فيما ضم إليه لأنه ليس بمال، ولهذا لا ينتفع به انتفاع الأموال، فصار كالحر.

(وَفَسَدَ بَيْعُ الْعَرَضِ<sup>(١)</sup> بِالْخَمْرِ) ونحوها مما هو مال غير متقوم (وَعَكْسُهُ) وهو بيع الخمر ونحوها بالعرض. في «شرح الوقاية»: أي البيع فاسد في العرض حتى يجب قيمته عند [ب] القبض، ويملك هو بالقبض، لكن البيع في الخمر باطل حتى لا يملك عين الخمر.

(وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُبَاهَاتِ قَبْلَ أَنْ تُمْلِكَ) لأنها وقت البيع غير مملوكة للبائع. (و) لا يبيع (مَا لَا قُدْرَةَ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِلَّا بِحِيلَةٍ) كسبك لم يصد، أو صيد وأرسل، وهو لا يعود، فلو قبضه البائع وسلمه قالوا: ينبغي أن يكون على الروايتين في تسليم الآبق بعد بيعه، بناء على أنه باطل أو فاسد.

(أ) إِلَّا (بِضَرَرٍ) كجذع في سقيف، وذراع من ثوب يضره القطع، سواء ذكر موضع القطع أو لم يذكر. ولو قطع البائع الجذع، أو قطع الثوب وسلم قبل الفسخ عاد صحيحاً لزوال المانع من الصحة. وقيد القدرة على تسليمه بالحيلة، لأنها لو كانت بغير ذلك: كما لو صاد السمك وألقاه في حظيرة صغيرة، بحيث يمكن أخذه منها بلا حيلة، جاز البيع لأنه مقدور التسليم، وكذا لو اجتمع فيه بنفسه وسد المدخل جاز، وإلا فلا<sup>(٢)</sup>.

(وَلَا) يبيع (مَا فِيهِ عَرَزٌ كَحَمَلٍ) أي جنين (فِي بَطْنٍ، وَلَوْلُو فِي صَدْفٍ، وَلَبَنٍ فِي ضَرَعٍ) لما روى ابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ نهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع.<sup>(٣)</sup> وما روى الشافعي بسنده عن ابن عباس أنه كان

(١) تقدم شرحها الصفحة السابقة التعليقة رقم (١).

(٢) انظر لمزيد تفصيل «فتح القدير» ٤٩/٦.

(٣) في المطبوع: بيع، والمثبت من المخطوط، وهو الصواب لموافقه لما في سنن ابن ماجه ٧٤/٢ =

وَمَا تُفْضِي جَهَالَتَهُ إِلَى الْمُنَازَعَةِ. وَلَا الْمُرَابَنَةَ — وَهِيَ: بَيْعُ ثَمَرٍ مَجْدُودٍ بِمِثْلِهِ عَلَى النَّخْلِ خَرْصاً، وَالْمُحَاقَلَةَ .....

ينهى عن بيع اللبن في ضرع الغنم، والصوف على ظهرها. قال البيهقي: ورؤي مرفوعاً، والصحيح أنه موقوف. ولقول ابن عباس: نهى رسول الله ﷺ أن تباع ثمرة حتى تُطعم، ولا يباع صوف على ظهر غنم، ولا لبن في ضرع. رواه الطبراني والدارقطني مرفوعاً، وأبو داود موقوفاً عليه. قيل: لا تباع أصواف الغنم على ظهورها، ولا ألبانها في ضروعها.

وفي «شرح الوقاية»: ذكروا اللبن في الضرع علتين: أحدهما: أنه لا يُفْلَمُ لبن، أو دم، أو ريح، وهذا يقتضي بطلان البيع، لأنه مشكوك الوجود فلا يكون مالاً. والأخرى: أن اللبن يوجد شيئاً فشيئاً فيختلط ملك المشتري بملك البائع.

هذا، ولا يجوز بيع النّجاج أيضاً، وهو أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها وهو حبل الحبلّة، لما في «مصنف عبد الرزاق» عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع المضمّامين، والملاقيح، وحبل الحبلّة، قال: والمضمّامين ما في أصلاب الإبل. والملاقيح: ما في بطونها. وحبل الحبلّة: ولد ولد هذه الناقة. وفي «الموطأ»: أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أنه قال: لا ربا في الحيوان، وإنما نهى في الحيوان عن ثلاثة: عن المضمّامين، والملاقيح، وحبل الحبلّة. فالمضمّامين: ما في بطون إناث الإبل. والملاقيح: ما في ظهور الجمال. وفي الصحيحين عن ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلّة. وكان بيعاً يتناعه أهل الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تُنتج الناقة، ثم<sup>(١)</sup> تُنتج التي في بطنها.

(و) لا بيع (مَا تُفْضِي جَهَالَتَهُ إِلَى الْمُنَازَعَةِ) كصوف [١٤١ - أ] على ظهر الغنم، لأنه يفضي إلى التنازع في موضع القطع. وكلّ بيع يفضي إلى التنازع، فهو فاسد. (وَلَا) يجوز بيع (الْمُرَابَنَةَ) وهو من إضافة الأعم إلى أخصه، ويسمى بعضها المتأخرين إضافة بيانية (وَهِيَ بَيْعُ ثَمَرٍ مَجْدُودٍ) أي مقطوع (بِمِثْلِهِ عَلَى النَّخْلِ خَرْصاً) أي تقديراً وخزراً، (و) لَا (الْمُحَاقَلَةَ) وهي بيع الحنطة في سنبها بمثل كيلها،

= كتاب التجارات (١٢)، باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام وضروعها وضربة الفائص (٢٤)، رقم (٢١٩٦).

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط، وهي صحيحة لموافقتها لما في صحيح مسلم ٣/ ١١٥٣، كتاب البيوع (٢١)، باب تحريم بيع حبل الحبلّة (٣)، رقم (٦ - ١٥١٤).



لَمَّا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْثَيْسَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْحَكَمِيُّ وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ. وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يَبَاعَ الْحَقْلَ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ. وَالْحَقْلُ: هُوَ الزَّرْعُ إِذَا تَشَعَّبَ قَبْلَ أَنْ يَغْلُظَ سَوْقَهُ. وَالْمُزَابَنَةُ: أَنْ يَبَاعَ النَّخْلَ بِأَوْسَاقٍ<sup>(١)</sup> مِنَ التَّمْرِ. وَالْمُخَابَرَةُ: أَنْ يَزْرَعَ الْأَرْضَ عَلَى الثَّلْثِ، أَوْ الرَّبْعِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ بَيْعُ الْمَزَابَنَةِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، لِمَا فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ - شَكَّ دَاوُدٌ - قَالَ: دُونَ خَمْسَةِ أَوْ فِي خَمْسَةِ. وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ<sup>(٢)</sup>: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ: «ذَلِكَ الرَّبَا تِلْكَ الْمَزَابَنَةُ»، إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ: النَّخْلَةَ وَالتَّنَخُلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا كَيْلًا. وَفِي لَفْظٍ: رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ: أَنْ يَأْخُذَ بِمِثْلِ خَرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُ أَهْلُهَا رُطْبًا. وَرَوَاهُ الطُّحَاوِيُّ أَيْضًا بِطَرِيقٍ مُخْتَلَفَةٍ، وَقَالَ: وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَوَاتَرَتْ الرُّخْصَةُ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا، فَقَبِلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ جَمِيعًا، وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ مَجِيئِهَا وَلَكِنَّهُمْ تَنَازَعُوا فِي تَأْوِيلِهَا. انْتَهَى.

وَالشَّافِعِيُّ ذَهَبَ إِلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْإِسْتِنَادِ، وَعَنْهُ فِي الْخَمْسَةِ أَوْسُقٍ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْجَوَازُ، وَهُوَ مَنْقُولُ الْمُزَنِّيِّ عَنْهُ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ. وَالْآخَرُ عَدَمُهُ، وَهُوَ مَخْتَارُ الْمُزَنِّيِّ وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ، لِأَنَّ التَّهْيِيَّ عَنِ الْمَزَابَنَةِ مُحَقَّقٌ، وَالرُّخْصَةُ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مَشْكُوكٌ فِيهَا.

وَلَنَا: قَوْلُهُ ﷺ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»<sup>(٣)</sup>، وَمَا عَلَى النَّخْلِ تَمْرٌ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالتَّمْرِ إِلَّا كَذَلِكَ. وَأَمَّا الْعَرِيَّةُ الَّتِي فِيهَا الرُّخْصَةُ فَهِيَ الْقَطِيبَةُ دُونَ الْبَيْعِ، وَبِهِ قَالَ

(١) الْأَوْسَاقُ: جَمْعُ الْوَسْقِ: مَكْيَالٌ قَدْرُهُ جِثْلٌ بَعِيرٌ، أَوْ سِتُونَ صَاعًا = ١٦٥ لَيْتْرًا. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٥٠٢.

(٢) حُرِّفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى خَمْتَةٍ، وَفِي الْمَخْطُوطِ إِلَى خَيْمَةٍ. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ لِمُوَافَقَتِهِ لِمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ١١٧٠/٣، كِتَابُ الْبَيْعِ (٢١)، بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا (١٤)، رَقْمٌ (٦٧ - ١٥٤٠).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ٥٤١/٣، كِتَابُ الْبَيْعِ (١٢)، بَابُ (٢٣)، رَقْمٌ (١٢٤٠).

وَالْمَلَامَسَةِ، وَالْقَاءِ الْحَجَرِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَلَا الْمَرَاعِي .....

مالك. وتفسيرها أن يهب الرجل ثمرة نخلة من بستانه لإنسانٍ ثم يشقّ عليه الدُّخول في بُسْتَانِهِ كُلِّ يَوْمٍ، ولا يرضى بالخُلْف في الوعد، والرَّجوع في الهبة، فيعطيه مكان ذلك تماً مجذوذاً بالخُوص ليدفع ضرره عن نفسه. وهذا جائزٌ عندنا، لأنَّ الموهوب لا يصير ملكاً للموهوب له ما دام متصلاً بملك الواهب، فما يعطيه من الثمر لا يكون عوضاً بل هبةً مبتدأة، وأما سُمِّيَ بيعاً مجازاً لأنه في صورته. ثم ذلك المروي [١٤١] - ب] أَثْفَقَ أنه كان أقل من خمسة أوسقي أو خمسة أوسقي، فظنَّ الرَّاوي أنَّ الرُّخصة مقصورةٌ على ذلك القَدْر.

وقال قومٌ: العرايا: أن يكون له النخلة أو النخلتان في وسط النخل الكثير لرجلٍ آخر، وكان أهل المدينة يخرجون وقت الثمار إلى حوائطهم<sup>(١)</sup> بأهلهم، فيضرب ممر<sup>(٢)</sup> صاحب النخلة صاحب النخل الكثير، فرخص رسول الله ﷺ أن يُعْطِي صاحب النخلة خرص ماله من ذلك تماً لينصرف عنه ويخلص الثمر كله له. وهذا مروي عن مالك، والتأويل الأول قول أبي حنيفة رحمه الله. قال الطحاوي، وهو أنسب وأولى ممّا قال مالك، لأنَّ العريّة إنما هي العطيّة.

(ق) لا بيع (المَلَامَسَةِ، ق) لا بيع (الْقَاءِ الْحَجَرِ، ق) لا بيع (الْمُنَابَذَةِ) لأنَّ في كل واحدٍ من هذه البياعات تعليق الملك بالخطر، وفيه معنى القمار. وقد كان في الجاهلية يتساوم الرّجلان السلعة فإذا لمسها المشتري، أو نبذها إليه البائع، أو وضع المشتري عليها حصاةً لزم البيع. فالأول الملامسة، والثاني المنابذة، والثالث إلقاء الحجر. روى مسلم والبخاري من حديث أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ نهى عن المَلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ في البيع. والملامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك. والمنابذة: أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه، ويكون ذلك بيعهما من غير نظير ولا تراضٍ.

(ولا) بيع (الصَوَاعِي) أي الكلاً الثابت في أرضٍ غير مملوكة، أو في أرض البائع بدون تسبب منه. أمّا لو تسبب بأن سقى الأرض، أو هيأها للإنبات، جاز له بيع كلاهما لأنه ملكه، حتّى لو احتشّه إنسانٌ بغير إذنه كان له استرداده. وقال بعضهم: لا يجوز بيعه لأنه ليس بملكه، لأنَّ الشَّرْكَة فيه ثابتةٌ بالنص، فلا تنقطع بدون الحيابة. وتهيئة الأرض للإنبات ليست بحيابة، وكونه ثابتاً في أرضه لا يقطع شركتهم عنه، ولا

(١) الحوائط: جمع حائط: البستان.

(٢) في المخطوط: مجيء، والمثبت من المطبوع.

وَلَا إِجَارَتُهَا، وَلَا النَّخْلَةَ إِلَّا مَعَ الْكُوَازَاتِ، وَلَا أَجْزَاءَ آدَمِيٍّ، .....

يصيره مملوكاً له، فلم يستفد المشتري بهذا العقد شيئاً لم يكن له، فيبطل. والنص قوله عليه الصلاة والسلام: «المسلمون شركاء في ثلاثة: في الماء، والكلاء، والتار». رواه أحمد وأبو داود. والمراد بالماء الذي في الأنهار والآبار لا ما أُجِدَّ وَجُعِلَ فِي إِنَاءٍ فَإِنَّه محرَّرٌ يجوز بيعه. وبالكلاء ما نبت في أرض غير مملوكة، وما نبت في أرض مملوكة بلا إنبات ربّ الأرض، لأنّ ربّ الأرض لا يكون محرراً له بكونه في أرضه. ومعنى إنبات الشَّرْكَاء في التار الانتفاع بضوئها، والاستدفاء بها، وتجفيف الثياب بها. أمّا إذا أراد أن يأخذ الجمر، فليس له ذلك إلا بإذن صاحبها. ذكره القُدُورِيُّ.

(وَلَا إِجَارَتُهَا) أي ولا يجوز إجارة المراعي التي هي الكلاء، لأن إجارتها تقع على استهلاك عين غير مملوكة، وتلك الإجارة غير جائزة كما استأجر بقرة ليشرب لبنها لا يصحّ، لأنّ محل الإجارة المنافع لا الأعيان. فالإجارة على استهلاك عين مباحة أولى. والحيلة في إجارة المراعي [١٤٢ - أ] في الأرض المملوكة: أن يستأجر موضعها من الأرض ليضرب فيه فسطاطاً<sup>(١)</sup>، أو ليجعله حظيرة لغنمه، فتصحّ الإجارة، ويصح له صاحب المَوْعَى الانتفاع بالمَرْعَى فيحصل مقصودها.

(وَلَا) بَيْعِ (النَّخْلَةَ إِلَّا مَعَ الْكُوَازَاتِ) - بضم الكاف وتشديد الواو -، وفي الصحاح كُوَازَاتِ النَّحْلِ: عسلها في الشَّمْع. أمّا عدم جواز بيع التحل وحده فعند أبي حنيفة رحمه الله، وأبي يوسف رحمه الله. وقال محمد ومالك والشافعي وأحمد: يجوز بيعه وحده إذا كان مجموعاً، لأنه حيوان يُنْتَفَعُ به وَيُتَمَوَّلُ، فيصح بيعه وإن لم يؤكل كالبعل والحمار. ولهما: أنه من الهوامّ، فلا يصحّ بيعه كالزُّبُور. وفي «الدُّخَيْرَةِ»: الفتوى على قول محمد.

(وَلَا) بَيْعِ (أَجْزَاءِ آدَمِيٍّ) لكرامته، فلا يجوز بيع شعر الإنسان لأنه جزؤه، ولا بيع لبن المرأة ولو في قدح، حرّة كانت أو أمة، ولا يضمن متلفه. وقال الشافعي: يجوز حرّة كانت أو أمة ويضمن متلفه، لأنه مشروبٌ طاهرٌ كلبن الشاة. وقال أبو يوسف: إن كانت أمة يجوز، وإن كان حرّة لا يجوز اعتباراً للبن بأصله لكونه متولّداً منه.

ولهما<sup>(٢)</sup> أنه جزء الآدمي بدلالة أنّ الشرع أثبت به حرمة الرضاع بمعنى البعضية، والآدمي بكلّ أجزائه مكرمٌ مصونٌ عن الابتدال والامتهان بالبيع إلا فيما حلّ فيه الرق، والرق لا يحلّ اللبن، لأنه ضعفٌ حكميٌّ، فيختصّ بمحلّ القوة التي هي ضدّه، وهو

(١) الفُسْطَاطُ: بيت يُتَّخَذُ مِنَ الشَّعْرِ. المعجم الوسيط. ص ٦٨٨.

(٢) أي لأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله.

وَلَا أَجْزَاءَ الْخِنْزِيرِ إِلَّا شَعْرَهُ، وَلَا جِلْدَ الْمَيْتَةِ قَبْلَ دَبْغِهِ، وَلَا دُودَ الْقَرْزِ وَلَا بَيْضِهِ خِلَافًا لَهُمَا. وَلَا الْعُلُوَّ بَعْدَ سَقُوطِهِ، وَلَا شَخْضَ عَلَيَّ أَنَّهُ أُمَّةٌ وَهُوَ عَبْدٌ.

الحي، ولا حياة في اللبن لأنه جماذ. وليس حله على الإطلاق، بل باعتبار حاجة الطفل لأنه لا يتعدى بغيره حتى لو استغنى عنه، لم يبح شربه. حتى لا يجوز صبه في عين رَمَدَةٍ<sup>(١)</sup> عند بعض أصحابنا.

(وَلَا) بَيْع (أَجْزَاءَ الْخِنْزِيرِ) لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهُ إِهَانَةً لَهُ كَالْخَمْرِ (إِلَّا شَعْرَهُ) لِيُتَنَفَّعَ بِهِ لِلْحَرْزِ لِلضَّرُورَةِ. (وَلَا) بَيْع (جِلْدِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ دَبْغِهِ) لِحُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ يَا هَابِ» وَهُوَ اسْمٌ لِغَيْرِ الْمَدْبُوعِ، وَأَمَّا بَعْدَ الدَّبْغِ فَيُبَاحُ وَتُنْتَفَعُ بِهِ لَطَهَارَتِهِ، لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تُضَدَّقُ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ فَمَاتَ فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فِدْبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ». فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. فَقَالَ: «لِأَنَّ حَرَمَ أَكْلِهَا».

(وَلَا) بَيْع (دُودِ الْقَرْزِ) بِتَشْدِيدِ الزَّايِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْهُوَامِ كَالزَّنْبُورِ وَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ، (وَلَا) بَيْع (بَيْضِهِ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْتَفَعٍ بِهِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ بَلْ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ مَعْدُومٌ فِي الْحَالِ، وَفِي وُجُودِهِ خَطَرٌ فِي الْمَالِ. (خِلَافًا لَهُمَا) قَالَ مُحَمَّدٌ: يَجُوزُ بَيْعُ دُودِ الْقَرْزِ وَبَيْضِهِ، وَهُوَ قَوْلُ [مَالِكٍ]<sup>(٢)</sup> وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَاخْتِيَارَ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ، وَعَلِيهِ الْفَتْوَى اعْتِبَارًا بِالْعَادَةِ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يَجُوزُ بَيْعُ دُودِ الْقَرْزِ إِنْ ظَهَرَ فِيهِ الْقَرْزُ تَبَعًا لَهُ وَإِلَّا لَا، وَاضْطَرَبَ قَوْلُهُ فِي بَيْضِ الدُّودِ.

(وَلَا) بَيْع (الْعُلُوِّ بَعْدَ سَقُوطِهِ) بِأَنَّهُ كَانَ عُلُوًّا لِرَجُلٍ وَسُقُوطًا لِآخَرَ، فَسَقَطَ أَوْ سَقَطَ الْعُلُوُّ [١٤٢ - ب] وَبَقِيَ الشُّقْلُ فَبَاعَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ مَوْضِعَ الْعُلُوِّ لِأَنَّ هَذَا الْبَيْعَ لَمْ يَصَادَفِ الْمَحَلَّ، لِأَنَّ مَحَلَّ الْبَيْعِ الْمَالِ، وَالثَّابِتُ لِمَا يَصَادَفُ الْمَحَلَّ حَقَّ التَّعْلِيِّ، وَحَقَّ التَّعْلِيِّ لَيْسَ بِمَالٍ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهَوَاءِ السَّاحَةِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَالٍ. قَيَّدَ بِيَعْدِ السَّقُوطِ لِأَنَّ بَيْعَ الْعُلُوِّ قَبْلَ السَّقُوطِ جَازٌ بِاعْتِبَارِ الْبِنَاءِ الْقَائِمِ.

(وَلَا) بَيْع (شَخْضَ عَلَيَّ أَنَّهُ أُمَّةٌ وَهُوَ عَبْدٌ) وَلَا عَلَيَّ أَنَّهُ عَبْدٌ وَهُوَ أُمَّةٌ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ، لِأَنَّ هَذَا اخْتِلَافٌ وَصِفَ الذَّكُورَةَ وَالْأُنُوثةَ، وَاخْتِلَافٌ الْوَصْفِ يُوْجِبُ الْخِيَارَ لِلْمَشْتَرِي دُونَ الْفَسَادِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى كِبْشًا فَإِذَا هُوَ نَعْجَةٌ أَوْ بِالْعَكْسِ. أَوْ عَبْدًا عَلَيَّ أَنَّهُ خَبَازٌ فَإِذَا هُوَ كَاتِبٌ أَوْ بِالْعَكْسِ. وَلِنَا: أَنَّ تَفَاوُتَ الْأَعْرَاضِ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ مُلْحَقٌ بِاخْتِلَافِ الْجِنْسَيْنِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْبَيْعِ حَصُولَ الْإِنْتِفَاعِ

(١) رَمَدَتِ الْعَيْنُ: هَاجَتْ وَانْتَفَخَتْ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٣٧١ مَادَّةُ (رَمَدَ).

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

وَشَرَاءُ مَا بَاعَ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ قَبْلَ نَقْدِ ثَمَنِهِ الْأَوَّلِ، .....

بالمبيع على غرض المشتري، فإذا لم يحصل غرضه ولا أكثره فكأنه لم يحصل أصلاً. وهذا إذا كان الوصف متفاحشاً، إذ قلة التفاوت لا تُفسد البيع، كما إذا اشترى كبشاً فظهر نعجة، فإنَّ النقص من الكلِّ الأكل، لكنهما مختلفان وصفاً فقلَّ التفاوت.

(وَشَرَاءُ مَا بَاعَ) أي ولا يجوز شراء البائع لنفسه أو لغيره من المشتري، أو من وكيله، أو من وارثه ما باع بثمن حال أو مؤجل بنفسه أو بوكيله (بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ قَبْلَ نَقْدِ ثَمَنِهِ الْأَوَّلِ) إن كان المبيع لم ينقص ذاته، واتحد الثمنان جنساً. وقال الشافعي: يجوز، لأن الملك تمَّ قبض المبيع، فصار شراء البائع بأقلِّ كسراء غيره به، وكسراؤه بمثل الثمن الأول أو بأكثر منه.

ولنا: ما روى عبد الرزاق في «مصنفة» عن معمر والثوري عن أبي إسحاق السبيعي، عن امرأته أنها دخلت على عائشة في نسوة فسألته امرأة فقالت: يا أم المؤمنين، كانت لي جارية فبعته من زيد بن أرقم بثمان مئة إلى العطاء، ثم ابتعتها منه بست مئة، فنقدته الست مئة وكتبت عليه ثمان مئة. فقالت عائشة: بئس ما اشتريت، وبئس ما اشترى. أخبرني زيد بن أرقم أنه أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب. فقالت المرأة لعائشة: أرايت إن أخذت رأس مالي ورددت عليه الفضل؟ فقالت عائشة: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾<sup>(١)</sup>.

فهذا الوعيد الشديد دلٌّ على فساد هذا العقد. وإلحاق هذا الوعيد بهذا الصنع الأكيد لا يهتدي إليه العقل، فدلَّ ذلك على أنها قالته سماعاً.

وقال ابن الجوزي: قالوا: العالية امرأة مجهولة لا يُقبلُ خبرها. فلنا: بل هي معروفة جليلة القدر ذكرها ابن سعد في «الطبقات». فقال: إنَّ العالية بنت أنفع بن شراحيل امرأة أبي إسحاق السبيعي سمعت من عائشة. وجعل في «مسند أبي حنيفة»: البائع إلى العطاء [١٤٣ - أ] زيد بن أرقم، والمشتري بست مئة المرأة. وهو في «سنن أبي داود» عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم [بالعينة]<sup>(٢)</sup>، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه

(١) سورة البقرة، الآية؛ (٢٧٥).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط، وإثباته الصواب لموافقته لما في سنن أبي داود ٧٤٠/٣

— ٧٤١، كتاب البيوع والإجازات (٢٢)، باب [في] النهي عن العينة (٥٤)، رقم (٣٤٦٢).

حتى ترجعوا إلى دينكم». وروى أحمد بن حنبل في كتاب «الزهد» بإسناد - قال ابن القطان: رجاله ثقات - عن ابن عمر قال: أتى علينا زمانٌ وما يرى أحدنا أنه أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم، ثم أصبح الدينار والدرهم أحبَّ إلى أحدنا من أخيه المسلم. سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا ضنَّ النَّاسُ أي بخلوا بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعيئة، وآتبعوا أذناب البقر، وتركوا الجهاد في سبيل الله أدخل الله عليهم ذلاً لا يرفعه عنهم حتى يراجعوا دينهم».

والعيئة بالكسر: بيع السلعة بثمن مؤجل ثم شراؤها بأنقص منه حالاً، ولأن الثمن لا يدخل في ضمان البائع قبل قبضه، فإذا عاد إليه المبيع بالصفة التي خرج بها عن ملكه فصار بعض الثمن قصاصاً ببعضه وبقي فضل بلا عوض، فكان ذلك ربح ما لم يضمن، وهو حرام بالتص.

قيّد الشراء بكونه بأقل مما باع، لأنه لو كان بمثله أو أكثر منه جاز، لأنَّ الفضل في الأكثر يحصل للمشتري والمبيع داخل في ضمانه. وقيّد بكونه قبل نقد الثمن، لأنه لو كان بعده جاز. وقيّدنا بكون الشراء من المشتري منه أو من وارثه، لأنَّ المشتري لو باعه من رجلٍ أو وهبه لرجلٍ أو أوصى به لرجلٍ، ثم اشتراه البائع الأول من ذلك الرجل جاز، لأنَّ اختلاف سبب الملك كاختلاف العين. وقيّدنا بكون المبيع لم ينقص، لأنه لو تعيب في يد المشتري، فباعه من البائع بأقل من الثمن جاز، لأنَّ ما نقص من الثمن بمقابلة العيب الحادث، فكان البائع مشترياً ما باع بمثل الثمن الأول معني.

وقيّدنا النقصان بكونه في الذات، لأنه لو كان في القيمة: بأن تغيّر سعره لم يجز شراؤه بأقل مما باع، لأنَّ تغيّر السعر غير معتبر في حق الأحكام كما في حق الغاصب. وقيّدنا باتحاد الثمنين جنساً، لأنه لو اشتراه بجنسٍ آخر غير جنس الثمن الأول جاز وإن كان الثمن الثاني أقل، لأنَّ الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس، والدينار جنس الدرهم هنا وفي الشفعة خلافاً للزفر.

وشراء من لا تصحُّ شهادته للبائع وهو ولده ووالده وزوجته ومكاتبه فهو كشراء البائع بنفسه. وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز غير العبد والمكاتب لتباين الأملاك [١٤٣ - ب]، بخلاف العبد، لأنَّ كسبه لملكه، وبخلاف المكاتب لأنَّ للسيد في

وَلَا شِرَاءَ مَا بَاعَ مَعَ شَيْءٍ لَمْ يَبْغُهُ بِثَمَنِهِ الْأَوَّلِ فِيمَا بَاعَ، وَزَيْتٍ عَلَى أَنْ يُوزَنَ بِظَرْفِهِ وَيُطْرَحَ لِلظَّرْفِ كَذَا رَطَلًا، بِخِلَافِ شَرْطِ طَرَحِ وَزَنِ الظَّرْفِ.

كسبه حقّ الملك، فكان تصرفه كتصرفه. ولأبي حنيفة أنّ شراء هؤلاء كشراء البائع نفسه لاتصال منافع الأملاك بينهم، وهو نظير الخلاف في الوكيل بالبيع إذا عقد مع هؤلاء. وشراء المؤكّل بأقلّ مما باع وكيله لا يجوز، لأنّ وكيله لما باع بإذنه صار كأنه باع بنفسه، ثم اشترى بأقلّ، وشراء الوكيل بأقلّ. ممّا باع لنفسه أو لغيره بأمره<sup>(١)</sup> قبل نقد الثمن لا يجوز.

أما شراؤه لنفسه، فلأنّ الوكيل بالبيع أصيلٌ في الحقوق، فكلّ هذا شراء للبائع من وجه، والثابت من وجهه كالثابت من كلّ وجه في باب الحُرْمَاتِ. وأما شراؤه لغيره بأمره، فلأنّ شراء المأمور واقع له من حيث الحقوق، فكان هذا شراء ما باع لنفسه من وجه. وشراء البائع من وارث المشتري بأقلّ مما اشتراه المؤرّث لا يجوز لقيام الوارث مقام المؤرّث، بخلاف شراء وارث البائع بأقلّ مما باع مؤرّثه، فإنّه يجوز.

(وَلَا) يجوز (شِرَاءَ مَا بَاعَ مَعَ شَيْءٍ) متعلّق بشراء (لَمْ يَبْغُهُ) - صفةً لشيءٍ - (بِثَمَنِهِ الْأَوَّلِ) - متعلّقٌ بشراء - وكذا (فِيمَا بَاعَ) يعني أنّ مَنْ باع أمةً بخمس مئة مثلاً، وقبضها المشتري ثم اشتراها منه وأمةً أخرى معها قبل نقد الثمن بخمس مئة، فإنّ الشراء في التي لم يبيعها منه صحيح، لأنه لم يفسد فيها، وفي الأخرى وهي التي باعها منه باطل، لأنه لا بدّ أن يجعل بعض الثمن بمقابلة التي لم يبيعها منه، فيكون مشترياً للأخرى بأقلّ ممّا باع ضرورةً.

(وَزَيْتٍ) أي ولا يجوز شراء زيت ونحوه (عَلَى أَنْ يُوزَنَ) الزَّيْتِ (بِظَرْفِهِ وَيُطْرَحَ لِلظَّرْفِ)<sup>(٢)</sup> كلّ مرة (كَذَا رَطَلًا) إلّا أن يكون ذلك وزنه. لأنّ هذا شرطٌ مخالفٌ لما يقتضيه العقد، لأنّه يقتضي أن يُطْرَحَ عنه مقدار وزن الظرف، أيّ مقدار كان، فإذا شرط أن يُطْرَحَ عنه مقدارٌ معيّن، وكان ذلك الظرف أنقص من ذلك المقدار أو أكثر منه، كان ذلك الشرط مخالفاً لمقتضى العقد، ولأحد العاقدين فيه نفع، لأنّ ذلك المقدار إن كان أكثر من وزن الظرف، فللمشتري فيه نفع، وإن كان أقلّ من وزنه، فللبائع فيه نفع. (بِخِلَافِ شَرْطِ طَرَحِ وَزَنِ الظَّرْفِ) فإنّ الشراء يجوز، لأنّه شرطٌ يوافق مقتضى العقد، لأنّه يقتضي طرح وزن الظرف، وما يوافق مقتضى العقد يؤكده

(١) أي بأمر المؤكّل.

(٢) الظرف: الوعاء. المعجم الوسيط. ص ٥٧٥، مادة (ظرف).

وَالْبَيْعُ بِشَرْطٍ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ، وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِهِمَا، أَوْ لِمَبِيعٍ يَسْتَحِقُّ،

ولا يفسده.

(وَالْبَيْعُ) أي ولا يجوز البيع (بِشَرْطٍ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ) احتراز به عما يقتضيه، كشرط الملك للمشتري في المبيع، وشرط تسليم المبيع، وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن، وشرط انتفاع المشتري بالمبيع، لأنّ هذا كله يثبت بمطلق العقد، فلا يزيده الشَّرْطُ [١٤٤ - أ] إلا تأكيداً (وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِهِمَا) - جملة حالية - أما البائع: فكما لو باع شيئاً بشرط أن يقرضه المشتري درهما، أو يهدي إليه هدية، أو باع داراً على أن يسكنها شهراً. وأما المشتري: فكما لو اشترى ثوباً على أن يقطعه البائع ويخيطه قَبَاءً<sup>(١)</sup> أو قميصاً.

(أَوْ) فِيهِ نَفْعٌ (لِلْمَبِيعِ يَسْتَحِقُّ) أي يكون أهلاً للاستحقاق على غيره بأن يكون آدمياً، كبيع عبد بشرط أن لا يبيعه المشتري، لأنّ العبد يعجبه أن لا تتناوله الأيدي. واحتراز بهذا عما لو اشترى دابة، أو ثوباً. بشرط أن لا يبيعه المشتري فإنّ الشرط باطل، والبيع صحيح في ظاهر المذهب. وعن أبي يوسف: أنّ البيع فاسد.

وجه الظاهر: أنّه لا مطالب لهذا الشرط، فكان لغواً، ولا بدّ من تقييد الشرط بكونه لا يلائم العقد احترازاً عما يلائمه كالبيع بشرط أن يعطي المشتري بالثمن رهناً أو كفيلاً، فإنّ البيع لا يفسد. ولا بدّ أيضاً من تقييد ما لا يلائم العقد بأنّ الشرع لم يرد بجوازه، فإنّ ما ورد بجوازه لا يفسد، كالبيع بشرط الخيار أو الأجل، وكذا ما تعارف الناس عليه كشرائه نعلٍ على أن يَحْدُوهُ<sup>(٢)</sup>، أو يُشْرَكَهُ<sup>(٣)</sup> البائع، فإنّ البيع لا يفسد استحساناً للتعامل، وهو حجةٌ يترك بها القياس. وأما لا يجوز البيع بشرط لا يقتضيه العقد لنهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع وشرط<sup>(٤)</sup>. إلا أنّ ما ذكرناه من الشُّرُوطِ الجائِزَةِ مستثنى من هذا النهي، فَبَقِيَ ما عداه داخلاً تحته، ولأنّ الثمن مقابل بجميع المبيع، والشُّرُوطُ زيادةٌ لا يقابلها شيء من العوض. فأشبهه الرُّبَا، ولأنّهُ ذريعةٌ إلى وقوع النُّزاع، فيعزى معه العقد عن مقصوده.

روى الطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ الْمُقْرِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الدُّهْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَدِمْتُ مَكَةَ فَوَجَدْتُ بِهَا أَبَا حَنِيفَةَ وَابْنَ أَبِي لَيْلَى وَابْنَ شُبْرُومَةَ، فَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ بَيْعاً وَشَرَطَ

(١) الْقَبَاءُ: ثوب يُلبس فوق الثياب أو القميص، المعجم الوسيط. ص ١٦٣، مادة (قبى).

(٢) حَذَا الثَّغْلُ: قَدَرُهَا وَقَطَعُهَا عَلَى وَثَائِلِ. المعجم الوسيط. ص ١٦٣، مادة (حذا).

(٣) أَشْرَكَ الثَّغْلُ: جَعَلَ لَهَا شَرَاكاً، وَالشَّرَاكُ سَيْرُ الثَّغْلِ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ. المعجم الوسيط ص ٤٨٠. مادة (شرك). والشَّيْرُ مِنَ الْجِلْدِ: مَا يُقَدُّ مِنْهُ مَسْتَطِيلاً، المعجم الوسيط ص ٤٦٧، مادة (سبر).

(٤) مَزَّ تَخْرِيجُهُ ص ٣٠٨، تعليق رقم (١) وسيدكر المؤلف الرواية كاملة عند الطبراني بعد أسطر.



وَلَا بِشَرْطِ الْإِغْتَاقِ، وَإِلَى أَجَلٍ جُهَلٍ. وَصَحَّ إِنْ أَسْقَطَ قَبْلَ الْخُلُولِ.

شرطاً. فقال: البيع باطلٌ والشرط باطلٌ. ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته فقال: البيع جائزٌ، والشرط باطلٌ. ثم أتيت ابن شُبْرَمَةَ فسألته فقال: البيع جائزٌ والشرط جائزٌ. فقلت: سبحان الله ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة واحدة. فأتيت أبا حنيفة فأخبرته. فقال: ما أدري ما قالوا: حَدَّثَنِي عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جده عن التَّبِيِّ رضي الله عنه أنه نهى عن بيعٍ وشرطٍ. البيع باطلٌ، والشرط باطلٌ. ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته. فقال: ما أدري ما قالوا: حَدَّثَنِي هِشَامُ بن عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عائشة أَنَّهَا قالت: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنْ اشْتَرِيَ بَرِيْرَةَ [١٤٤ - ب] فأعتقها. البيع جائزٌ، والشرط باطلٌ. ثم أتيت ابن شُبْرَمَةَ فأخبرته. فقال: لا أدري ما قالوا: حَدَّثَنِي مِشْعَرُ بن كِدَامٍ، عن مُحَارِبِ بن دَعَارٍ، عن جابر قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقةً وشرط لي حملانها إلى المدينة. البيع جائزٌ، والشرط جائزٌ.

(وَلَا) يجوز بيع الرقيق (بِشَرْطِ الْإِغْتَاقِ) وقال مالك: يجوز. وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، وقول للشافعي<sup>(١)</sup>، وأصح الروایتين عن أحمد. (وَالِى أَجَلٍ) عطفت على شرط، أي لا يجوز البيع بثمن غير معين إلى أجل (جُهَلٍ) كالحصاد، والذَّيَّاس<sup>(٢)</sup>، وقدم الحاج، لأن هذه الأشياء تتقدم وتتأخر لكونها من أفعال العباد تثبت بحسب ما يبدو لهم، فكان التأجيل بها يفضي إلى المنازعة. والآجال شرعت بالأوقات، قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>. [قيدنا بالثمن غير المعين، لأن تأجيل المبيع المعين يفسد البيع سواء كان الأجل مجهولاً أو معلوماً، وكذا تأجيل الثمن<sup>(٤)</sup> للمعين لأنه مبيع، وكذا تأجيل العقد لكونه خلاف موجب العقد وهو التأييد. ولو باع مطلقاً ثم أجل الثمن إلى هذه الأوقات صح لأن هذا تأجيل الدين والجهالة في الدين محتملة، بخلاف ما إذا اشترط في أصل العقد، لأن العقد لا يحتمل فيه الجهالة.

(وَصَحَّ) البيع (إِنْ أَسْقَطَ) الأجل المجهول (قَبْلَ الْخُلُولِ) كما لو أسقط الأجل إلى الحصاد من هو حقه، وهو المشتري قبل أن يأخذ الناس في الحصاد. وقال زُفَرٌ والشافعي: لا يصح لأنه انعقد فاسداً فلا ينقلب جائزاً. ولنا إن المفسد فيما نحن فيه خارج عن صلب العقد، وقد سقط قبل تفرره فينقلب العقد جائزاً، وهو قول

(١) في المخطوط الشافعي، والمثبت من المطبوع وهو الصواب. انظر شرح السنة ١٥٣/٨.

(٢) الذَّيَّاس: هو دوس الحب بالقدم لينقشر. «رد المحتار» ١١٩/٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: (١٨٩).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

وإن قبض المشتري المبيع بئعاً فاسداً برضاً بئعاً صريحاً أو دلالةً، كقبضه في مجلس عقده، — وكل من عوضه مال، ملكه — ولزمه مثله حقيقة أو معنى. فإن كان الفساد بشرط زائد، .....

مشايخ العراق. وقال غيرهم: إن العقد انعقد موقوفاً، وبالإسقاط تبين أنه كان جائزاً، وهو الصحيح، لأن فساد العقد باعتبار إفضائه إلى المنازعة، وقبل مجيء الأجل لا منازعة.

(وإن قبض المشتري المبيع بئعاً فاسداً) وكان قبضه (برضاً بئعاً صريحاً) أي رضاً صريحاً كاقبضه أو خذّه أو تسلّمه، وهذا قبل الافتراق أو بعده (أو دلالةً) قبل الافتراق (كقبضه) بحضرة البائع (في مجلس عقده وكل من عوضه) أي البيع (مال) — جملة حالية — (ملكه) أي المشتري المبيع ملكاً خبيثاً بالقيمة. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يملكه لأن البيع الفاسد محظور لكونه منهياً عنه، والنهي يقتضي التحريم، والملك نعمة لكونه ذريعة إلى قضاء المآرب ووسيلة إلى درك المطالب، والنعمة لا تتأط بالمحظور لاشتراط الملاءمة بين المناط والمُنَاط به.

ولنا: إن ملزوم الملك وهو البيع تحقق، فيتحقق الملك لأن البيع الفاسد بيع حقيقة لصدور ركنه وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي من أهله، فإن أهل الشيء من يكون قادراً عليه لتدفع به حاجته، مضافاً إلى محل قابل لحكمه إذ الكلام فيه، فيرتب حكمه وهو الملك، ونعمة الملك ما انيطت بالمحظور بل بالبيع، وهو غير محظور، إنما المحظور ما يتصل به من الشرط الفاسد [١٤٥ - أ] ونحوه كما في البيع وقت النداء، فإن التهي ورد فيه لمعنى غير البيع، وهو الاشتغال عن السعي بسبب البيع.

[والاشتغال عن السعي غير البيع]<sup>(١)</sup>، وإنما شرط أن يكون كل من عوضه مالاً ليثبت ركن البيع، وهو مبادلة المال بالمال. ويشترط أيضاً أن لا يكون للبائع خيار الشرط، لأن شرط الخيار يمنع الملك في البيع الجائز، ففي الفاسد أولى. وإنما لم يحل وطىء الجارية، ولا أكل الطعام لأن في كل منهما إعراضاً عما هو واجب عليه، وهو الرد.

(ولزمه) أي المشتري (مثله حقيقة) أي صورة (أو معنى) وهو قيمته يوم القبض، لأنه به يدخل في ضمانه. وعند محمد: يوم التلف، لأنه به يتقرر عليه. وإنما لزم المشتري مثله لأنه مضمون بالقبض كالغصب، والمثل صورة ومعنى لا يكون إلا فيما هو من ذوات الأمثال، وهو أعدل من المثل معنى، فلا يُضار إليه مع إمكان الأوّل. (فإن كان الفساد) لجهالة الأجل أو (بشرط زائد) فيه نفع لأحد العاقدين،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

فَلَمَنْ لَهُ الشَّرْطُ فَسَخَهُ، وَإِلَّا فَلِكُلِّ مِنْهُمَا.

فَإِنْ خَرَجَ مِنْ مَلِكِ الْمُشْتَرِي، أَوْ بَنَى فِيهِ، فَلَا فَسَخَ، وَطَابَ لِلْبَائِعِ رِنْحُ ثَمَنِهِ  
بَعْدَ التَّقَابُضِ، وَلَا لِلْمُشْتَرِي رِنْحُ مَبِيعِهِ فَيَتَّصِدُقُ بِهِ.

وكانت العين باقية (فَلَمَنْ لَهُ الشَّرْطُ) وهو المنتفع به (فَسَخَهُ) بحضرة صاحبه لأن منفعة الشرط لما كانت عائدة إليه، كان الفسخ له دون الآخر، لأن في فسخ الآخر إبطال حق من له منفعة الشرط، وهو تصحيح العقد بإبطال ذلك الشرط، وهذا عند محمد. وقالوا: لكل واحد من المتعاقدين الفسخ لأنه حق الشرع، فانتفى اللزوم عن العقد.

(وَالْأَيُّ) أي وإن لم يكن الفساد لشرط زائد بل كان في صلب العقد: بأن كان في أحد العوضين كما لو باع درهمين بدرهم أو ثوباً بخمير (فَلِكُلِّ مِنْهُمَا) أي من العاقدين فسخه بعد القبض، لأن إعدام الفساد واجب حقاً للشرع، وقبل القبض لكن بمحض من الآخر، لأن البيع الفاسد قبل القبض لما لم يُفد الملك كان فسخه أمتناعاً عن القبض، وإنما توقّف على حضور الآخر لأنه إلزام موجب الفسخ، فلا يلزمه إلا بعلمه.

(فَإِنْ خَرَجَ) المبيع بيعاً فاسداً (مِنْ مَلِكِ الْمُشْتَرِي) ببيع صحيح، أو بهبة وتسليم، أو بعتي (أَوْ بَنَى) المشتري (فِيهِ) أو غرس، أو اتخذ مسجداً (فَلَا فَسَخَ) لأن المشتري ملك المبيع بالقبض فينفذ تصرفه فيه، وينقطع حق البائع من الاسترداد، سواء كان تصرفاً لا يحتمل النقص كالإعتاق، أو يحتمله كالبيع، لأن بهذه التصرفات تعلق حق العبد، وبالبيع الفاسد تعلق حق الشرع وهو الفسخ، فيغلب حق العبد - لحاجته - على حق الشرع لغناه.

قيّد الخروج بكونه من الملك، لأن المشتري لو أجز المبيع، أو أنكحه لم ينقطع حق الفسخ، لأن النكاح لا يمنع فسخ البيع، فَيُفْسَخُ وَتُرَدُّ الْأَمَةُ عَلَى الْبَائِعِ، والنكاح على حاله. والإجارة تفسخ بالأعدار، ودفعت الفساد عذر. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا ينقطع حق الفسخ بشيء من ذلك. وقال أبو يوسف ومحمد: لا ينقطع بالبناء [١٤٥ - ب] والغرس بل ينقض ويرد المبيع على صاحبه.

(وَطَابَ لِلْبَائِعِ رِنْحُ ثَمَنِهِ) أي ثمن المبيع بيعاً فاسداً إذا كان دراهم أو دنانير (بَعْدَ التَّقَابُضِ) - متعلق بربح - (وَلَا لِلْمُشْتَرِي) أي ولا يطيب للمشتري (رِنْحُ مَبِيعِهِ) أي مبيع البيع الفاسد بعد التقابض (فَيَتَّصِدُقُ) المشتري (بِهِ) أي بربحه، حتى لو اشترى أمة شراءً فاسداً بألف درهم وتقابضاً وربح كل واحد منهما فيما قبض، طاب

للبيع ما ربح في الثمن، ولم يظب للمشتري ما ربح في الأمة. والفرق أنّ الأمة ممّا يتعيّن، فيتعلّق العقد بعينها فيمكن الحَبْثُ في ربحها فيتصدق به، والدرهم والدنانير لا تتعيّنان في العقود، فلا يتعلّق العقد بعينها، فلا يتمكّن الحَبْثُ في ربحهما.

هذا، والبيع الباطل لا يُفيد الملك بالقبض ولو كان بإذن من المالك، ولا ملك التصرف، لأنّه [يُفتَى على الملك، والملكُ] <sup>(١)</sup> يُفتَى على العقد الصحيح أو القبض في العقد الفاسد. ثمّ المقبوض في البيع الباطل أمانة عند أبي حنيفة، لأنّ العقد باطل، والباطل غير مُعتبرٍ والقبض بإذن المالك، فيكون أمانة. وقالوا: إنّه مضمونٌ بالقيمة لو كان قيمياً، وبالمثل لو كان مثلياً إذا هلك عند المشتري، كالمقبوض في البيع الفاسد، والمقبوض على سؤم الشراء. هذا وإذا اشترى مكيلاً كالتمر، أو موزوناً كالسمن كيلاً ووزناً حرّم عليه بيعه وأكله، أو شيء منه حتّى يكيّله أو يزنه.

وأصله أن الأموال ثلاثة أنواع: مقدّرات، كالمكيلات والموزونات، والعديدات المتقاربة، والمحدّزوعات؛ فإن اشترى شيئاً منها مشاراً إليها مجازفةً صحّ التصرف فيه بعد القبض، لأنّه معلوم بالإشارة، وإن اشترى شيئاً منها بشرط كيل أو وزن أو ذرع أو عد، فإن لم يقبض بطلّ التصرف فيه، وبعد القبض لم يجز التصرف في المكيل والموزون، لنهي النبي ﷺ عن بيع الطعام حتّى يجري فيه صاعان: صاعُ البائع، وصاعُ المشتري، فيكون لصاحبه الزيادة، وعليه النقصان. رواه البيهقي عن أبي هريرة.

والنهي عن البيع يقتضي الفساد إذا كان لمعنى في البيع، وقد وُجِدَ إذ البيع يتناول ما يجوز به الكيل والوزن، وهو مجهولٌ، فرّبما يزيد أو ينقص، فما لم يكل لنفسه أو يزن لا يمتاز المبيع عن غيره، فكان المبيع مجهولاً فيفسد البيع. ولأنّ أصل القبض شرط جواز التصرف في المبيع، فكان تمام القبض شرطاً أيضاً. والكيل والوزن فيما بيع كيلاً ووزناً من تمام القبض، لأنّ القدر المقصود عليه فيما بيع كيلاً ووزناً حتّى يلزمه ردّ الزيادة إن زاد، ونقص الثمن بحصته إن نقص. والقبض غير معتبرٍ لتوهم الزيادة والنقصان.

ولا معتبر بكيل البائع قبل البيع وإن كان يحضره المشتري، لأن الشرط صاع البائع والمشتري، ولم يوجد. ولو كاله البائع [بعد البيع] <sup>(١)</sup> بحضرة المشتري، قيل: لا يكفي لظاهر ما روينا. والصحيح أنه يكفي، وعليه الجمهور، إذ الغرض منه إعلام

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وَكُرَّةَ النَّجْشِ وَالسَّوْمِ عَلَى سَوْمِ غَيْرِهِ، إِذَا رَضِيََا بِثَمَنِ. وَتَلَقَّى الْجَلْبِ  
الْمُضْرُّ بِأَهْلِ الْبَلَدِ، وَالْحَاضِرُ لِلْبَادِي زَمَانَ الْقَحْطِ، .....

المبيع وافرزه، وإذا حصل بالكيل مرة. والحديث محمول على بيع العين ممّا كان  
مكياً [١٤٦ - أ] مكيلة بعدما اشتراه فإنه يحتاج إلى كيلين والعددي المتقارب  
كالجوز والبيض، كالموزون في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة. وقال: هو كالمذروع،  
وهو رواية عنه إذ لا يجري الرّبا بين المعدودين كما لا يجري بين المذروعين.

(وَكُرَّة) [وهو رواية] <sup>(١)</sup> عندنا وعند الشافعي (النَّجْشُ) - بفتح النون والجيم  
ويسكن - وهو أن يزيد في الثمن ولا يريد الشراء بل يُرَغِبُ غيره. (و) كُرَّة (السَّوْمُ)  
أي سوم الشخص السلعة وهو طلبها بالثمن (عَلَى سَوْمِ غَيْرِهِ إِذَا رَضِيََا) <sup>(٢)</sup> أي ربّ  
السلعة والذي سام أولاً (بِثَمَنِ) قيّد به لأنهما لو لم يرضيا بثمن فلا بأس به، لأنه بيع  
من يزيد. (و) كُرَّة (تَلَقَّى الْجَلْبِ) أي المجلوب وهو ما يُجَاء به من بلد إلى بلد  
للتجارة (الْمُضْرُّ بِأَهْلِ الْبَلَدِ) قيّد بأهل البلد لأنّ الذي لا يضّر بهم لا بأس به إلا إذا  
أُجِسَ السعر على الجالين.

(و) كُرّه بيع (الْحَاضِرُ لِلْبَادِي زَمَانَ الْقَحْطِ) وهو أن يجلب البادي السلعة  
فيأخذها الحاضر لبيعهما له بعد وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الجلب. وقيل:  
هو أن يجيء البادي بالطعام إلى المضّر فلا يتركه السمسار الحاضر يبيعه [بنفسه، بل  
يتوكّل عليه ويبيعه] <sup>(٣)</sup>، ويغلي على الناس السعر. وأما نُهِيَ عنه لأنه لو تركه يبيعه  
بنفسه لربما رخص السعر. وقيل: هو أن يكون أهل البلد في قحط وهو يبيع من أهل  
البدو طمعا في الثمن الغالي، وعلى هذا فاللام بمعنى من <sup>(٤)</sup>.

روى الشيخان من حديث أبي هريرة أنّ النبي ﷺ نهى عن تَلَقِّي الرُّكْبَانِ،  
وأن يبيع حاضر لبادي، وأن تسأل المرأة طلاق أختها، وعن النَّجْشِ، والتَّضْرِيَةِ <sup>(٥)</sup>، وأن  
يَسْتَأْمَ الرُّجُلَ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ. وروى أيضاً عن طاؤس، عن ابن عباس قال: نهى  
رسول الله ﷺ أن يُتَلَقَّى الرُّكْبَانِ، وأن يبيع حاضر لبادي. قال: قلت لابن عباس: ما قوله

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٢) صورته: أن يعرض رجل على المشتري سلعته بثمن، فيقول آخر: عندي مثلها بأقل من هذا الثمن.  
المصباح المنير، ص ٢٩٧، مادة (سوم).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٤) المقصود أن اللام في كلمة للبادي - حسب التعريف الأخير - بمعنى من، فنصبح العبارة: وكُرّه  
بيع الحاضر من البادي.

(٥) التَّضْرِيَةِ: هو أن لا تُحْلَبِ الناقة أو البقرة أو الشاة أياماً حتى يجتمع اللبن في ضرعها، فإذا حلبها  
المشتري استغزرها، النهاية ٢٧/٣ بتصرف.

وَالْبَيْعُ وَقْتُ التَّدَاءِ، وَتَفْرِيقُ صَغِيرٍ عَنْ ذِي رَجْمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ، .....

حاضرٌ لبادٍ؟ قال: لا يكون له سمساراً.

(و) كُرَّةُ (الْبَيْعِ وَقْتُ التَّدَاءِ) للجمعة، لقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾<sup>(١)</sup>، ولأنَّ فيه إخلالاً بالواجب وهو السعي إذا قعدا للبيع أو وقفا له. قيل: ولو تبايعا وهما يمسيان، لا بأس به، وهذا مُشْكِلٌ فَإِنَّ الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقاً. ثم المعتبر هو التَّدَاءُ الأول إذا وقع بعد الزَّوال على المختار. وأما كُرَّةُ البيع في جميع هذه الصور ولم يفسد خلافاً لمالك، لأنَّ النهي عنها لمعنى مجاورٍ للبيع لا في صلبه، ولا في شرط صحته. والنهي الوارد لمعنى مجاورٍ لا يقتضي الفساد، بل يقتضي الكراهة.

(و) كره تحريماً (تَفْرِيقُ صَغِيرٍ) أي غير بالغٍ (عَنْ ذِي رَجْمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ) سواء كان صغيراً أو كبيراً، يَبْتَيعُ وغيره، لِمَا روى الترمذي في البيوع وفي السَّيْرِ، - وقال: حسنٌ غريثٌ - عن أبي أيوب الأنصاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فَرَّقَ بين والده وولدها، فَرَّقَ اللهُ بينه وبين أحبَّته يوم القيامة».

ورواه أحمد في «مسنده» بزيادة قصَّة فيه ولفظه: عن أبي عبد الرحمن الخُبَلِيِّ قال: كتنا في البحر وعلينا عبد الله بن قيس الفَزَارِيُّ، ومعنا أبو أيوب الأنصاري، فمرَّ بصاحب المَقَاسِمِ وقد أقام السبي، فإذا امرأة تبكي فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: فزقوا بينها وبين ولدها، فانطلق أبو أيوب فأتى بولدها حتَّى وضعه في يدها، [فانطلق صاحب المَقَاسِمِ إلى عبد الله بن قيس فأخبره]<sup>(٢)</sup>، فأرسل إليه عبد الله بن قيس فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فَرَّقَ...». الحديث.

وفي «المعرفة» للبيهقي بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، أنَّ أبا أُسَيْدٍ جاء إلى النَّبِيِّ ﷺ بسببي من البحرين فنظر عليه الصلاة والسلام إلى امرأةٍ منهونٍ تبكي فقال: «ما شأنك؟» قالت: باع ابني، فقال عليه الصلاة والسلام لأبي أُسَيْدٍ: «أبغت ابنها؟» قال: نعم. قال: «فيمن؟» قال: في بني عَنَسٍ. فقال عليه الصلاة والسلام: «اركب بنفسك فأنت به».

وروى الدَّارِقُطْنِيُّ في «سننه» عن أبي موسى قال: لعن رسول الله ﷺ من فَرَّقَ

(١) سورة الجمعة، الآية: (٩).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

بين الوالدة وولدها، وبين الأخ وأخيه. وروى ابن ماجه والترمذي - وقال: حديث حسنٌ غريبٌ -، عن عليّ ابن أبي طالب، قال: وهب لي رسول الله ﷺ غلامين أخوين، فبعت أحدهما، فقال لي رسول الله ﷺ: «يا عليّ ما فعل غلاماك؟». فأخبرته، فقال: «ردّه ردّه». وفي «سنن الدارقطني» «والمستدرک» عن عليّ قال: قَدِمَ عليّ النبي ﷺ، فأمرني ببيع أخوين فبعتهما وفزقت بينهما، ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته، فقال: «أدرکهما فارتجعهما وبعهما جميعاً، ولا تفرّق بينهما». قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ولأنّ الصغير يستأنس بالصغير وبالكبير، والكبير يُشفق على الصغير ويقوم بحوائجه للشفقة الثابتة من قرب القرابة، ففي التفريق بينهما إيحاش الصغير وترك الترحّم عليه، وهو منهّي عنه.

ثم المنع من التفريق معللّ بالصّغر والقرابة المُحرّمة للتّكاح، فلا يدخل فيه الكبيران، لأنّ كل واحد منهما يقوم بحوائجه ولا يستأنس بالآخر عادةً، بل ربّما يتأذى به. ولأنّ النبي ﷺ فرّق بين مارية وسيرين، وكانتا أمتين أُختين كبيرتين. وسيرين بالسّين المهملة على ما ذكره ابن الهمام. ولا محرّم غير قريبٍ كامرأة الأب، ولا قريب غير محرّم كابن العمّ، ولا الزوجان وإن كانا صغيرين لعدم هذه القرابة. ولو اجتمع مع الصغير عددٌ من أقاربه، لا يُفرّق بينه وبين أحدٍ سواء اختلفت جهة القرابة كالعمّ والخال، أو اتحدت كخالين عند أبي يوسف، لأنه يمتّوحش بفراق الكلّ. وقيل: لو اتحدت [١٤٧ - أ] الجهة يُترک واحدٌ ويُفرّق بينه وبين الباقي إن شاء. أمّا لو اجتمع مع أبويه، فلا يفرّق بينه وبين واحدٍ منهما، لأنه لا يُشتغنى بأحدهما عن الآخر.

وفي «شرح الوافي»: منسبٌ معها صبيّ ادّعت أنه ابنها، لا يثبت نسبه منها لأنها تحمّل النسب على الغير، ولا يُفرّق لأنّ قول الواحد مقبولٌ في الديانات خصوصاً فيما يُبنى على الاحتياط.

وإذا وقع تفريق بين صغيرٍ وذو رحيمٍ محرّمٍ منه ببيع، نفذ في الكلّ عند أبي حنيفة ومحمد، وهو قول للشافعيّ. وعن أبي يوسف: لا يجوز في قرابة الولاد لقوتها، ويجوز في قرابة غيرها لضعفها، وهو الأصحّ في مذهب الشافعيّ. وقال مالك: لا يجوز في الأمّ فقط، وعن أبي يوسف أيضاً، وهو قول أحمد: لا يجوز في الكلّ، لأنّ الأمر بالردّ في الحديث السابق لا يكون إلّا في البيع الفاسد، وهو قول الحسن بن زياد. وذكر الطحاويّ قول محمد مع أبي يوسف. وذكره الكرخيّ مع أبي حنيفة رحمه الله. ولأبي حنيفة رحمه الله: أنّ ركن البيع صدّر من أهله مضافاً إلى محله فينفذ،

## لَا بَيْعَ مَنْ يَزِيدُ.

والنهي عن بيع أحدهما لمعنى مجاور للبيع غير متصل به، وهو الإضرار بالصغير، فلا يفسد العقد كالنهي عن السؤم على سؤم غيره.

(لَا بَيْعَ مَنْ يَزِيدُ) أي لا يكره، لِمَا روى أصحاب «السنن الأربعة»، عن أنس بن مالك: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ؟» قَالَ: بَلَى، جِلْسٌ - أَيْ كِسَاءٌ - نُلْبِسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ، وَقَعْتُ - أَيْ قَدَحٌ - نَشْرَبُ فِيهِ الْمَاءَ. قَالَ: «اِئْتِنِي بِهِمَا»، فَأَتَاهُ بِهِمَا، فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذَهُمَا بِدَرَاهِمٍ. قَالَ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَيَّ دَرَاهِمٍ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - قَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذَهُمَا بِدَرَاهِمِينَ، فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ فَأَخَذَ الدَّرَاهِمِينَ فَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ. وَقَالَ: «اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا فَائْتِنِي بِهِ»، فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُودًا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ، وَلَا أَرَيْتُكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا». فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ، فَجَاءَهُ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ، فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَحْيِيَ الْمَسْأَلَةَ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال الزَّيْلَعِيُّ فِي «شرح الكنز»: ومن مشايخ بُخَارِي مَنْ جعل بيع الوفاء، كبيع المُكْرَه، منهم الإمام ظهير الدِّين، والصدر الشهيد حُسام الدِّين، والصدر السعيد تاج الإسلام. وصورته: أن يقول البائع للمشتري: بعث منك هذه العين بدين لك، على أنني متى قضيت الدين فهو لي. فجعلوه فاسداً باعتبار شُرُوط الفسخ عند القدرة على إيفاء الدين، فيفيد الملك [١٤٧ - ب] عند اتصال القبض وينقض بيع المشتري كبيع المُكْرَه، لأنَّ الفساد باعتبار عدم الرضا فكان حكمه كحكم بيع المُكْرَه في جميع ما ذكرنا.

ومنهم مَنْ جعله رهناً، منهم: السيد الإمام أبو شجاع، وعليّ الشَّعْبِيّ، والإمام القاضي الحسن المَآثِرِيّ. قالوا: لَمَّا شرط عليه أخذه عند قضاء الدين كان بمعنى الرهن، لأنه هو الذي يُؤخَذُ عند قضاء الدِّين، والعبارة في العقود للمعاني دون الألفاظ، حتّى جعلت الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة، وبالعكس كفالة، والاستصناع عند ضَرْب الأجل سَلْمًا، فإذا كان رهناً لا يملكه ولا ينتفع به. وأي شيء أُكِلَ من زوائده يضمن ويستردّه عند قضاء الدين. ولو استأجره البائع، لا تلزمه أجرته، كالرَّاهن إذا استأجر المرهون وانتفع به وسقط الدين بهلاكه، فيثبت به جميع أحكام الرهن. ومن



## فَصْلُ الْإِقَالَةِ

الْإِقَالَةُ فَسْخٌ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدِينَ، فَتَبْطُلُ بَعْدَ وِلَادَةِ الْمَبِيعَةِ، وَيَبْعُ فِي حَقِّ الثَّالِثِ، فَيَجِبُ بِهَا الشُّفْعَةُ.

مشايخ سَمَرْقَنْد من جعله بيعاً جائزاً مفيداً بعض أحكامه، منهم الإمام نجم الدين النَّسْفِيُّ، فقال: اتَّفَقَ مشايخنا في هذا الزَّمان فجعلوه بيعاً جائزاً مفيداً لبعض الأحكام — وهو الانتفاع به — دون البعض، وهو البيع لحاجة النَّاس إليه ولتعاملهم فيه، والقواعد قد ترك بالتعامل. وجوز الاستصناع لذلك، وقال صاحب «النهاية»: وعليه الفتوى.

ومن المشايخ من جعله باطلاً واعتبره بالهزل. وقال في «الكافي»: والصحيح أنَّ العقد الذي جرى بينهما إن كان بلفظ البيع لا يكون رهناً، ثم ينظر إن كانا اشترطا الفسخ في البيع، فسد البيع وإن لم يذكر ذلك في البيع، وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء أو بالبيع الجائز. وعندهما: هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك. وإن ذكرنا البيع من غير شرط ثم ذكرنا الشرط على وجه الميعاد جاز البيع، ويلزمه الوفاء بالميعاد، لأنَّ المواعيد قد تكون لازمة.

قال رسول الله ﷺ: «الْعِدَّةُ دَيْنٌ»<sup>(١)</sup>. فيجعل هذا الميعاد لازماً لحاجة النَّاس إليه. وقال جلال الدين في «حواشي الهداية»: وصورته أن يقول البائع للمشتري: بعث منك هذه العين بألف درهم على أنني لو دفعت إليك ثمنك تدفع العين إلي. ثم قال: ويُسمَّى هذا بيع الوفاء، وهذا البيع موجودٌ في المِضْر يُتَعَامَلُ به ويسمونه بيع الأمانة. والله تعالى أعلم.

## فَصْلُ الْإِقَالَةِ

(الْإِقَالَةُ) مندوبة لِمَا في «سنن أبي داود وابن ماجه»، عن أبي هُرَيْرَةَ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ، أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ». زاد ابن ماجه: «يوم القيامة». وفي رواية البَيْهَقِيِّ: «مَنْ أَقَالَ نَادِمًا». وهي تصح بايجاب ك: أقلتك، وقبول في المجلس من الآخر، وتعاط أيضاً. (فَسْخٌ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدِينَ) عند أبي حنيفة إلا أن لا يمكن جعلها فسخاً (فَتَبْطُلُ) الْإِقَالَةُ (بَعْدَ وِلَادَةِ الْمَبِيعَةِ) بعد القبض، لأنَّ الزِّيَادَةَ المنفصلة تمنع الفسخ بخلاف المتصلة عند أبي حنيفة رحمه الله (وَيَبْعُ) جديدٌ (في حَقِّ الثَّالِثِ) إنَّ وُجِدَ كالشفيع، (فَيَجِبُ بِهَا) [١٤٨ — ١] أي بالإقالة (الشُّفْعَةُ) للشفيع

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ص ١٧٩.

وَصَحَّتْ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ شَرَطَ غَيْرَ جِنْسِهِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، وَكَذَا الْأَقْلَى، إِلَّا إِذَا تَعَيَّبَ.

الذي سُلِّمَ الشُّفْعَةُ فِي الْبَيْعِ لِأَنَّهُ ثَالِثٌ، وَكَذَا الْاسْتِبْرَاءُ فِي إِقَالَةِ الْأُمَّةِ.

وقال أبو يوسف، والشافعي في القديم، ومالك: بيع في حق الكل بعد القبض [إلا إذا تعذر جعلها بيعاً، بأن كانت قبل القبض في المنقول، أو كانت بعد هلاك أحد العوضين في المقايضة، فيجعلها أبو يوسف<sup>(١)</sup> فسخاً] إلا إذا تعذر جعلها فسخاً بأن تقايلا قبل القبض في المنقول على خلاف الجنس أو المقدار، فتبطل الإقالة، لأن بيع المنقول قبل القبض لا يجوز، والفسخ يكون بالثمن الأول وقد سمياً ثمناً آخر، فتبطل الإقالة ويبقى البيع الأول على حاله.

وقال محمد والشافعي في الجديد، وزُفَرُو: فسخ في حق الكل إن كانت بالثمن الأول أو بأقل، إلا إذا تعذر جعلها فسخاً [بأن تقايلا بعد القبض بالثمن الأول بعد الزيادة المنفصلة، أو تقايلا بعد القبض بخلاف جنس الثمن الأول، فيجعل بيعاً إلا إذا تعذر جعلها بيعاً بأن تقايلا قبل القبض في المنقول على خلاف الجنس أو المقدار]<sup>(١)</sup>، فتبطل الإقالة ويبقى البيع على حاله.

(وَصَحَّتْ) الإقالة (بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ) جنساً وقدرأ (وَإِنْ شَرَطَ غَيْرَ جِنْسِهِ) كما لو كان الثمن دراهم وأقال على دنانير، لأنَّ غير جنس الثمن ليس ثابتاً في المفسوخ ورفع ما ليس ثابتاً محالاً، فيكون تسمية غير جنس الثمن في الإقالة شرطاً فاسداً، والإقالة لا تبطل بالشروط الفاسدة، (أَوْ) إِنْ شَرَطَ (أَكْثَرَ مِنْهُ) أي من الثمن لأنَّ الزيادة يتعذر الفسخ عليها، لأنها لم تكن ثابتة في المفسوخ، فيكون تسميتها شرطاً فاسداً فيلغو. وهذا يؤيد قول أبي حنيفة ومحمد: أنَّ الإقالة فسخٌ، إذ لو كانت بيعاً لبطلت بالشرط الفاسد كالبيع.

(وَكَذَا) تصحُّ الإقالة بمثل الثمن الأول وإن شَرَطَ (الْأَقْلَى)، فلو تقايلا بخمس مئة والمبيع بحاله لم يتعيَّب وكان الثمن ألفاً صححت الإقالة بألف، لأنه لا يمكن تصحيحهما بخمس مئة فيبطل ذكر الخمس مئة، وتبقى الإقالة، فيجب على البائع ردَّ الألف على المشتري (إِلَّا إِذَا تَعَيَّبَ) المبيع: بأن حدث به عيب عند المشتري، فإنَّ الإقالة تصحُّ بالأقلَّ حيثئذٍ ويكون المحطوط من الثمن بإزاء العيب، وهذا كله عند أبي

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

وَلَمْ يَمْتَنِعْهَا هَلَاكُ الثَّمَنِ بَلْ هَلَاكُ الْمَبِيعِ، وَهَلَاكُ بَعْضِهِ يَمْتَنِعُ بِقَدْرِهِ.

### فَضْلٌ [فِي التَّوْلِيَةِ وَالْمُرَابِحَةِ]

التَّوْلِيَةُ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ بِمَا شَرَى، .....

حنيفة. وأما عندهما، ففي أكثر من الثمن يكون بيعاً، لأن البيع أصلٌ عند أبي يوسف وكان جعلها بيعاً ممكناً، وبالزيادة ظهر قصد البيع فيجعل بيعاً عند محمد، وكذا في أقل من الثمن يكون بيعاً عند أبي يوسف لأنه الأصل عنده، وفسخاً بالثمن الأول عند محمد لأنه سكوت عن بعض الثمن الأول، وهو لو أقال وسكت عن الثمن الأول يكون فسخاً، فهذا أحق.

(وَلَمْ يَمْتَنِعْهَا) أي الإقالة (هَلَاكُ الثَّمَنِ بَلْ) ينمها (هَلَاكُ الْمَبِيعِ) لأن الإقالة رفع البيع، ورفع يستدعي قيامه، وقيامه بالمبيع دون الثمن. ولهذا لو هلك المبيع قبل القبض يبطل البيع، ولو هلك الثمن قبله لا يبطل. (وَهَلَاكُ بَعْضِهِ) أي المبيع (يَمْتَنِعُ) من الإقالة (بقدره) اعتباراً للجزء بالكل، فتجوز الإقالة في الباقي، ويمتنع في الهالك. ولو باع بشرط الإقالة، إذا ردّ البائع الثمن عند أكثر المشايخ له حكم الرهن، فلا يباح للمشتري أن ينتفع به بدون إذن البائع، ويسقط الدين بهلاكه. وعند بعض المشايخ: هو باطل لأنه تلاعب.

وقال نجم الدين التَّنْسِفِيُّ [١٤٨ - ب]: اتَّفَقَ مشايخنا في هذا الزَّمان على جوازه لحاجة النَّاسِ إليه وتعاملهم به، والقواعد قد تترك بالتعامل كما في الاستصناع. وفي «النهاية»: وعليه الفتوى. وفي «الخائنية»: الصحيح أنَّ العقد إن كان بلفظ البيع لا يكون رهناً، ثم ينظر فإن دُكِرَ الشرط فيه يفسد، وإن دُكِرَ قبله أو بعده على وجه المواعدة يصح العقد، ويلزم الوفاء بالعهد لحاجة الناس.

### فَضْلٌ

### [فِي التَّوْلِيَةِ وَالْمُرَابِحَةِ]

(التَّوْلِيَةُ) لَعَنَةٌ: جعل الشيء والياً لغيره.

وشرعاً: (ان يَشْتَرِطَ) البائع (فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ بِمَا شَرَى) أي بقدره وجنسه لا بنفسه، لأن نفس ما شرى به صار ملكاً للبائع الأول، فلا يمكن البيع به إلا إذ صار ملكاً للمشتري. ولو قال: «بما قام عليه» بدل قوله: «بما شرى»، لكان أولى، لأن الصيغ

والمُرَابَحَةُ بِهِ مَعَ فَضْلِ. وَشَرَطُهُمَا شِرَاؤُهُ بِمِثْلِي.

وَلَهُ ضَمُّ أَجْرَةِ الْقِصَارَةِ وَالْحَمْلِ وَنَحْوِهِمَا، .....

والقِصَارَةُ ونحوهما يُضَمُّ إلى الثَّمَنِ الْأَوَّلِ (والمُرَابَحَةُ بِهِ) أي بما شَرَى، فهي أن يشترط البائع في البيع أنه بما شَرَى (مَعَ فَضْلِ) وأما إذا كان بأقل من الثَّمَنِ فوضيعةٌ. وهما بيعان جائزان لتعامل الناس بهما من غير نكير، ولَمَّا روى عبد الرَّزَّاق في «مصنفه»، عن مَعْمَرٍ، عن رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «التَّوْلِيَةُ، والإِقَالَةُ، والشَّرِكَةُ سواءٌ لا بأس به». وروى ابن أبي شَيْبَةَ في «مصنفه»، عن الحسن وابن سيرين وطاوس أنهم قالوا: التَّوْلِيَةُ بَيْعٌ.

وفي البخاري عن عائشة أَنَّ أبا بكرٍ قال للنَّبِيِّ ﷺ: خذ بأبي أنت وأمي [يا رسول الله] <sup>(١)</sup> إحدَى راحلتَي هاتين. فقال رسول الله ﷺ: «بِالثَّمَنِ». وفي «سيرة ابن إسحاق»: فلَمَّا قَرَّبَ أبو بكرٍ رضي الله عنه الرَّاحِلَتَيْنِ إلى رسول الله ﷺ قَدَّمَ أَفْضَلَهُمَا، ثم قال: اركب فداك أبي وأمي يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «إني لا أركب بغيراً ليس لي». فقال: هي لك يا رسول الله. قال: «لا، ولكن بِالثَّمَنِ الذي ابتعتها به». قال: كذا وكذا، قال: «أخذتها بذلك». قال: هي لك يا رسول الله، فركبا وانطلقا.

وفي «طبقات ابن سعد»: وكان أبو بكرٍ قد اشتراها من نَعْمِ بنِي قَشِيرٍ بثمان مئة درهم، فأخذ إحداها وهي القِصْوَى <sup>(٢)</sup>. ولأنَّ شرائط الجواز متحققة فيهما، وقد مَسَّت الحاجة إليهما، لأن غير القِطْنِ في الشُّراء يحتاج إلى أن يعتمد على فعل الماهر فيه، فيشتري عنه بمثل ما اشتري وبزيادة ربح، لئلا يُعَبَّنَ بأكثر ممَّا لو لم يعتمد على فعله، ولهذا كان مبناهما على الأمانة والاحتراز عن التَّهْمَةِ والخيانة، إذ لو لم يبنيا على ذلك فات المقصود.

(وَشَرَطُهُمَا) أي المُرَابِحَةُ والتَّوْلِيَةُ، وكذا الوضيعة (شِرَاؤُهُ) أي شراء البائع المبيع (بِمِثْلِي) أي كيلِي، أو وزني، أو عددي متقارب، (وَلَهُ) أي للبائع (ضَمُّ أَجْرَةِ الْقِصَارَةِ وَالْحَمْلِ وَنَحْوِهِمَا) أي نحو القِصَارَةِ مِمَّا زاد في عين المبيع، ونحو الحمل مما زاد في قيمته، لأنَّ ما زاد [١٤٩] - أ] في عين الشيء أو في قيمته ملحقٌ به.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط وهي صحيحة لموافقتها لما في صحيح البخاري (فتح الباري) ٢٣٠/٧ - ٢٣١، كتاب مناقب الأنصار (٦٣)، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى

المدينة (٤٥)، رقم (٣٩٠٥).

(٢) قصا البعير والشاة قطع من طرف أذنه. مختار الصحاح، ص ٢٢٥، مادة (قصا). فالقِصْوَاءُ: مقطوعة الأذن.

وَيَقُولُ: قَامَ عَلَيَّ بِكَذًا، فَإِنْ ظَهَرَ خِيَانَتُهُ فِي الْمُرَابَحَةِ أَخَذَهُ بِثَمَنِهِ أَوْ رَدَّهُ. وَفِي التَّوْلِيَةِ حُطٌّ. وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ حُطٌّ فِيهِمَا، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ خَيْرٌ فِيهِمَا.

## فَضْلٌ فِي الرِّبَا

الرِّبَا

وَأَمَّا كَانَ الْحَمْلُ مِمَّا يَزِيدُ فِي قِيَمَةِ الْمَبِيعِ، لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَكَانِ فَيُضَمُّ أَجْرَ الْفَتْلِ وَالطَّرَازِ وَالصَّبْغِ وَالغَسْلِ وَالخِيَاطَةَ وَنَحْوَهَا. وَالْأَصْلُ أَنَّ مَا جَرَى عُرْفُ التِّجَارِ عَلَى إِلْحَاقِهِ بِرَأْسِ الْمَالِ يُلْحَقُ بِهِ، وَمَا لَا فَلَإِ. وَأَمَّا أَجْرَةُ الدَّلَالِ (١) فَلَا تَضُمُّ اتِّفَاقًا، وَتَضُمُّ نَفَقَةَ الْمَبِيعِ وَكَسْوَتَهُ لَا نَفَقَةَ الْمَشْتَرِي عَلَى نَفْسِهِ فِي سَفَرِهِ مِنْ وَقْتِ شِرَائِهِ لِلْمَبِيعِ. وَقَيِّدُ بِالْأَجْرَةِ لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ الْقَصَارَةَ أَوْ الْحَمْلَ أَوْ نَحْوَهُمَا بِيَدِهِ لَا يُضْمُّ.

(وَيَقُولُ: قَامَ عَلَيَّ بِكَذًا) وَلَا يَقُولُ: شَرَيْتُ بِكَذًا، تَحَرَّزًا عَنِ الْكُذْبِ، إِذِ الْمَشْتَرِي بِهِ مَا ذُكِرَ ثَمَنًا فِي الْعَقْدِ. [فَإِنْ ظَهَرَ خِيَانَتُهُ فِي الْمُرَابَحَةِ] (٢) يَأْثُرُ الْبَائِعِ أَوْ بِالْبَيْنَةِ أَوْ بِنُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ وَقَدْ أَدَّعَاهَا الْمَشْتَرِي (أَخَذَهُ) أَيِ الْمَبِيعِ (بِثَمَنِهِ) كُلَّهُ (أَوْ رَدَّهُ) بِالْفَسْخِ.

(و) إِنْ ظَهَرَ لَهُ خِيَانَةٌ (فِي التَّوْلِيَةِ حُطٌّ) قَدَّرَ الْخِيَانَةَ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يُفْسَخُ، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، (وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ حُطٌّ فِيهِمَا) أَيِ فِي الْمُرَابَحَةِ وَالتَّوْلِيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي «الْمَخْتَصَرِ» وَأَحْمَدَ (وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ) وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ (خَيْرٌ فِيهِمَا) بَيْنَ الْأَخْذِ بِكُلِّ الثَّمَنِ وَالْفَسْخِ. وَلَوْ اشْتَرَى بِالْأَلْفِ مُؤَجَّلَةً، وَبَاعَ بِرَبْحِ مِئَةٍ، أَوْ بَاعَ تَوْلِيَةً بِلَا بَيَانٍ، خَيْرٌ الْمَشْتَرِي بَيْنَ أَخْذِهِ بِكُلِّ الثَّمَنِ وَبَيْنَ رَدِّهِ اتِّفَاقًا.

وَفِي «الْمُحِيطِ»: مَنْ اشْتَرَى شَيْعًا وَصَارَ مَغْبُونًا غَبْنًا فَاحْشَاءً، لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِحُكْمِ الْغَبَنِ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الشَّافِعِيُّ: فِيهِ رَوَايَتَانِ عَنِ أَصْحَابِنَا وَبُفْتَى بِرَوَايَةِ الرُّدِّ رَفَقًا بِالنَّاسِ. وَكَانَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْيُسْرِ يَفْتِي بِأَنَّ الْبَائِعَ إِنْ قَالَ لِلْمَشْتَرِي: قِيَمَةُ مَتَاعِي كَذَا، أَوْ قَالَ: مَتَاعِي يَسَاوِي كَذَا، فَاشْتَرَى بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَظَهَرَ بِخِلَافِهِ، لَهُ الرُّدُّ بِحُكْمِ التَّغْيِيرِ. وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ لَهُ الرُّدُّ. وَبَعْضُهُمْ لَا يَفْتُونَ بِالرُّدِّ بِكُلِّ حَالٍ. وَالصَّحِيحُ أَنْ يُفْتَى بِالرُّدِّ إِذَا وُجِدَ التَّغْيِيرُ، وَبِدُونِهِ لَا يُفْتَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

## فَضْلٌ فِي الرِّبَا

(الرِّبَا) لُغَةً: الْفَضْلُ وَالزِّيَادَةُ. يُقَالُ هَذَا يَرِبُو عَلَى هَذَا، أَيِ يَفْضُلُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ

(١) الدَّلَالُ: مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ الْبَيْعَيْنِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ. ص ٢٩٤، مَادَةٌ (دَل).

(٢) عِبَارَةٌ مَخْطُوطَةٌ: (فَإِنْ ظَهَرَ لِلْمَشْتَرِي (خِيَانَةٌ) مِنَ الْبَائِعِ (فِي مُرَابَحَةٍ) بِإِقْرَارِهِ... وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

فَضْلٌ خَالٍ عَنِ عَوْضٍ شُرْطٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فِي الْمَعَاوَضَةِ. ....

تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَزُودُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَزِيدُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، وَسُمِّيَ المكان المرتفع رِبْوَةً لفضله على سائر البقاع.

وشرعاً: (فَضْلٌ خَالٍ عَنِ عَوْضٍ) أي لا يقابله عوض في معاوضة مالٍ بمالٍ (شُرْطٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فِي الْمَعَاوَضَةِ).

في «شرح الوقاية»: أي فَضْلٌ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِالْمَعْيَارِ الشَّرْعِيِّ، أي الكيل والوزن. فَفَضْلٌ قَفِيْزِيٌّ<sup>(٢)</sup> شَعِيرٌ عَلَى قَفِيْزٍ بُرٌّ لَا يَكُونُ رَبًّا، وكذا فضل عشرة أذرع من الثوب الهروي<sup>(٣)</sup> على خمسة أذرع منه لا يكون ربًّا. وقال: خالٍ عن عَوْضٍ، ليحترز عن بيع كُرٍّ<sup>(٤)</sup> بُرٌّ وكُرْفٍ شعيرٍ بكَرِّيٍّ بُرٌّ وكُرِّيٍّ شعيرٍ، فإن للثاني فضلاً عن الأول [١٤٩ - ب]، لكثته غير خالٍ عن العوض بصرف الجنس إلى خلاف الجنس. وقال: شُرْطٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ، لأنه لو شُرْطٌ لغيرهما لا يكون ربًّا. وقال: في المعاوضة، لأنَّ الفضل الخالي عن العوض الذي في الهبة ليس ربًّا. انتهى.

وفي «جمع العلوم»: الرِّبَا شرعاً: عبارة عن عقيدٍ فاسدٍ وإن لم يكن فيه زيادة، لأنَّ بيع الدرهم بالدرهم نَسَاءً ربا وإن لم يتحقق فيه الزيادة. أقول: ولا يبعد عدَّ النَّسَاءِ زيادةً مجازاً.

ثم ثبوت حرمة الرِّبَا بالكتاب نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾<sup>(٥)</sup>. وبالسنَّة نحو ما رواه أحمد وأبو داود من حديث ابن مسعود: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤَكِّلَهُ وَشَاهِدَهُ وَكَاتِبَهُ. وياجماع الأمة. قال الإِسْبِيْجِيْبِيُّ: اتفقوا على أنه إذا أنكر ربا النَّسَاءِ يكفر، واختلفوا في ربا الفضل، فإن ابن عباس لا يرى الرِّبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ. وعنه أنه رجع إلى قول غيره.

والحاصل: أَنَّ الْأَصْلَ فِي حُرْمَةِ الرِّبَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٦)</sup>، ومعناه اللُّغَوِيُّ: الذي هو مطلق الفضل. والزيادة ليست مراداً بالإجماع،

(١) سورة الروم، الآية: (٣٩).

(٢) سبق شرحها ص(٣٠٣)، التعليقة رقم: (٢).

(٣) ثَوْبٌ هَرَوِيٌّ، بالتحريك، ومَزَوِيٌّ. بالسكون: منسوبٌ إلى هَرَاةٍ ومَزَوٍ: قريتان معروفتان بخراسان. «المُعْرَبُ» ٣٨٣/٢.

(٤) الكُرُّ: مكيال لأهل العراق، أو ستون قفيزاً، أو أربعون إزدتياً وهي تساوي عند الحنفية ١٩٧٨,٥٦ ليترًا = ٢٣٤٨,٢٨٠ كيلو غراماً من القمح، وعند غير الحنفية ١٩٧٨,٥٦ ليترًا = ٢٤٢٠,٦٤ كيلو غراماً. معجم لغة الفقهاء. ص ٣٧٩.

(٥) سورة آل عمران، الآية: (١٣٠).

(٦) سورة البقرة، الآية: (٢٧٥).

فَكَانَ النَّصُّ مَجْمَلًا وَقَدْ وَرَدَ بَيَانُهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمَلْحُ بِالمَلْحِ، مَثَلًا بِمَثَلٍ، سِوَاءَ بِسِوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ اِخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ». رَوَاهُ السُّنَنَةُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ إِلَّا الْبَخَارِيَّ. وَأَخْرَجَهُ مُسَلِّمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ سِوَاءً، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «يَدًا بِيَدٍ»: «فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ، فَقَدْ أَرَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سِوَاءٌ». وَالتَّقْدِيرُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ: يَبِيعُوا مِثْلًا بِمِثَلٍ.

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي أَوَّلِ بَيُوعِ «الأَصْل» قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الذَّهْبُ بِالذَّهَبِ، مِثْلًا بِمِثَلٍ يَدًا بِيَدٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، مِثْلًا بِمِثَلٍ، يَدًا بِيَدٍ، وَالْفِضْلُ رَبًّا، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الْأَشْيَاءِ السُّنَنِ. فَالتَّقْدِيرُ بِبَيْعِهَا مِثْلًا بِمِثَلٍ، أَوْ يَبِيعُ مِثْلًا بِمِثَلٍ، وَهُوَ خَيْرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ بَلْ أَكَّدَ مِنْهُ تَحْقِيقًا لِمَعْنَى الْبَيْعِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنِ عَبْدِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الذَّهْبُ بِالذَّهَبِ تَبْرُوهَا<sup>(١)</sup> وَعَيْهَهَا، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ تَبْرُوهَا وَعَيْهَهَا، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مُدِّيٌّ بِمُدِّيٍّ<sup>(٢)</sup>، [وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مُدِّيٌّ بِمُدِّيٍّ]<sup>(٣)</sup>، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مُدِّيٌّ بِمُدِّيٍّ، وَالْمَلْحُ بِالمَلْحِ مُدِّيٌّ بِمُدِّيٍّ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرَى، وَلَا بِأَسْ يَبِيعُ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ، وَالْفِضَّةَ أَكْثَرَهُمَا يَدًا بِيَدٍ، وَأَمَّا نَسِيئَةٌ فَلَا، وَلَا بِأَسْ يَبِيعُ البُرَّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرَ أَكْثَرَهُمَا يَدًا بِيَدٍ، وَأَمَّا نَسِيئَةٌ فَلَا». وَفِي «القَامُوسِ»: المُدِّيُّ: - بَضْمٌ - مَكْيَالُ الشَّامِ [١٥٠ - أ] وَمِصْرَ، وَهُوَ غَيْرُ المُدِّ، جَمْعُهُ أَمْدَاءُ<sup>(٤)</sup>.

وَبِرِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ<sup>(٥)</sup> بِالْوَرِقِ، وَلَا البُرَّ بِالْبُرِّ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، [وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ]<sup>(٦)</sup>، وَلَا الْمَلْحَ

(١) التَّبْرُ: قُتَاتُ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ قَبْلَ أَنْ يُصَاغَا. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ. ص ٨١، مَادَةٌ (تَبْر).

(٢) المُدِّيُّ: مَكْيَالُ لِأَهْلِ الشَّامِ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ مَكْرُوكًا، وَالْمَكْرُوكُ: صَاعٌ وَنِصْفٌ مَا يَعَادِلُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ٤٨٩ لِيْتْرًا، وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ ٤١٥ لِيْتْرًا. النِّهَايَةُ (٤/٣١٠) وَمَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٤٥٦.

(٣) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقَطٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ وَالْمَطْبُوعِ، وَإِثْبَاتُهُ الصَّوَابُ لِمَوَافَقَتِهِ لِمَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٦٤٣/٣ - ٦٤٦، كِتَابُ الْبَيُوعِ وَالْإِجَارَاتِ (٢٢)، بَابُ فِي الصَّرْفِ (١٢)، رَقْمٌ (٣٣٤).

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ: أَمْدَادٌ وَهُوَ خَطَأٌ. انْظُرِ الْقَامُوسَ الْحَمِيدِيَّ ص ١٧١٩، مَادَةٌ (مُدِّي).

(٥) الْوَرِقُ: الْفِضَّةُ. الْمَصْبَاحُ الْمَنْبَرِيُّ، ص (٦٥٥)، مَادَةٌ وَرَقٌ.

(٦) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقَطٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ، وَإِثْبَاتُهُ الصَّوَابُ لِمَوَافَقَتِهِ لِمَا فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْثَارِ ٧٦/٤.

وَعَلْتُهُ الْقَدْرُ، أَي: الْكَيْلُ أَوْ الْوَزْنُ، مَعَ الْجِنْسِ. ....

بالمِلْحِ إِلَّا سَوَاءَ بِسِوَاءٍ، عَيْنًا بَعِينٍ، وَلَكِنْ بَيَعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرَقِ، وَالْوَرَقَ بِالذَّهَبِ، وَالْبُرَّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرَ بِالْبُرِّ، وَالتَّمْرَ بِالْمِلْحِ، وَالْمِلْحَ بِالتَّمْرِ، يَدًا بِيَدٍ كَيْفَ شِئْتُمْ». وَقَدْ اتَّفَقَ الْقَائِمُونَ أَنَّ الْحَكْمَ لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى الْأَشْيَاءِ السِّتَةِ بَلِ النَّصُّ مَعْلَلٌ بِالاتِّفَاقِ خِلَافًا لِداود الظاهري نافي القياس، وعثمان التَّبَيُّ. لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَلَّةِ، فَقَالَ عِلْمَاؤُنَا:

(وَعَلْتُهُ) أَي عِلَّةٌ وَجُوبُ الْمَسَاوَاةِ وَحَرْمَةُ الْفَضْلِ، أَوْ عِلَّةٌ كَوْنُ الْمَالِ رِبَوِيًّا (الْقَدْرُ: أَي الْكَيْلُ أَوْ الْوَزْنُ مَعَ الْجِنْسِ) فَلَا رِبَا فِيْمَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ، كَالْحَفْتَةِ مِنَ الْقَمْحِ، وَالذَّرَّةَ مِنَ الذَّهَبِ، وَلَا فِي مَكْيَلٍ أَوْ مَوْزُونٍ مَعَ خِلَافِ جِنْسِهِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ.

وقال مالك: علته الاقتيات والإدخار مع الجنس، لأنه ﷺ خَصَّ بِالذَّكَرِ كُلِّ مَقْتَاتٍ وَمُدَّخِرٍ. وقال الشافعي في القديم: علته الطعم مع الكيل أو الوزن؛ وفي الجديد: علته الطعم في الأشياء الأربعة، والثمنية في الذهب والفضة، والجنسية شرط لا تعمل العلة بدونه، وبه قال مالك وأحمد في رواية، لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ». وَفِي رِوَايَةٍ «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِلَّا سَوَاءَ بِسِوَاءٍ». وَنَصَبَهُمَا عَلَى الْحَالِ. وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ الطَّعَامَ مُشْتَقٌّ مِنَ الطَّعْمِ وَمَتَى تَرْتَّبَ الْحَكْمَ عَلَى اسْمٍ مُشْتَقٍّ كَانَ مَأْخُذَ الْاِشْتِقَاقِ عِلَّةً لَهُ. وَالطَّعْمُ بِالْفَتْحِ: مَا يُؤَدِّيهِ الذُّوقُ مِنْ حَلَاوَةٍ وَمَرَارَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا. وَبِالضَّمِّ: الطَّعَامُ.

ولنا ما رُوِيَ عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَغَيْرِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ» إِلَى أَنْ قَالَ: «مِثْلًا بِمِثْلِ...» الْحَدِيثُ. وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ ﷺ أَوْجَبَ الْمِثَالَةَ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ تَتَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ فِي حَقِّ الْعَاقِدَيْنِ، إِذْ لَوْ كَانَ أَحَدُ الْعِوَضَيْنِ أَقَلَّ مِنَ الْآخَرِ لَكَانَتِ الْفَائِدَةُ تَامَةً لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ دُونَ الْآخَرِ. وَالْمِثَالَةَ بِاعْتِبَارِ الصُّورَةِ الْقَدْرُ، وَبِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى الْجِنْسُ.

وروى الشيخان عن سعيد بن المسيَّب أن أبا سعيد الخُدْرِيَّ وأبا هُرَيْرَةَ حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَوَادَ بْنَ عَزْرِيَّةَ وَأَمْرَهُ عَلَى خَيْبَرَ. فَقَدِمَ عَلَيْهِ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ - يَعْنِي طِيْبٍ - فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ مِنَ الْجَمْعِ. فَقَالَ ﷺ: «لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ بَع



وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ كَيْلِيٍّ، وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَزَنِيٍّ، وَغَيْرِهَا عَلَى الْعُرْفِ.  
فَإِنْ وُجِدَ الْوَصْفَانِ حَرَمَ الْفَضْلُ وَالنِّسَاءُ،.....

هذا، واشترى بثمنه من هذا، وكذلك الميزان» [١٥٠ - ب]. انتهى. والجَمْعُ: تمرٌ رديءٌ مخلوطٌ.

وفي رواية لهما: قال أبو سعيد: جاء بلالٌ إلى النبي ﷺ بتمر بزوني<sup>(١)</sup>. فقال: «من أين هذا؟ قال: كان عندنا تمرٌ رديءٌ فبعت منه صاعين بصاع. فقال: «أوه»<sup>(٢)</sup> عينُ الرُّبَا. لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر، ثم اشتر به. ووجه الدلالة أنه اشترط في الجنس المماثلة، وهي لا تتحقق إلا بالكيل [أو الوزن]<sup>(٣)</sup>، ثم [قاس عليه الميزان، أي ما يدخل تحت الوزن. لكن]<sup>(٤)</sup> قال البيهقي: الأُشْبَهُ أَنَّ قوله: «وكذلك الميزان» من قول أبي سعيد. انتهى.

والظاهر أنه مرفوعٌ لِمَا في الصحيحين: «لا تفعل بع الجَمْعِ بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جَنِيْباً». وقال: «في الميزان مثل ذلك». فَإِنَّ ضمير «قال» إمَّا إليه ﷺ، فهو ظاهرٌ، وإمَّا إلى أبي سعيد، فيُقَدُّ أنه نقل في الميزان مثلما نقل في المكيال. والله تعالى أعلم بالأحوال. وفي «الكفاية»: اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم والمقصود. فالجِنْطَةُ والشعير جنسان عندنا وعند الشافعي لكونهما مختلفين اسماً ومعنى. وعند مالك جنسٌ واحدٌ.

(وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ كَيْلِيٍّ) وَإِنْ تَرَكَ النَّاسُ الْكَيْلَ فِيهِ (وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَزَنِيٍّ) وَإِنْ تَرَكَ النَّاسُ الْوِزْنَ فِيهِ (وَغَيْرِهَا) أَي غَيْرَ الْمَذْكُورَاتِ. وفي نسخة أُخْرَى: وغيرهما، أي غير ما ذكرناه من كَيْلِيٍّ وَزَنِيٍّ (عَلَى الْعُرْفِ) يُنْتَهَى عملاً بالأدنى عند عدم الأقوى. وعن أبي يوسف: أَنَّ الْعُرْفَ يَعْتَبَرُ فِيهِمَا أَيْضاً، لِأَنَّ النَّصَّ فِيهِمَا إِتْمَا كَانَ لِأَنَّهُ الْعَادَةُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَكَانَتِ الْعَادَةُ هِيَ الْمَنْظُورُ إِلَيْهَا، وَقَدْ تَبَدَّلَتْ، فَلَوْ بَاعَ جِنْطَةً بِجِنْسِهَا مَتَسَاوِيًا وَزَنَاءً، أَوْ ذَهَابًا بِجِنْسِهِ مَتَسَاوِيًا كَيْلًا لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَإِنْ تَعَارَفَا ذَلِكَ، لِتَوْهُمِ الْفَضْلِ عَلَى مَا هُوَ الْمَعْيَارُ فِيهِ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ مَجَازِفَةً.

(فَإِنْ وُجِدَ الْوَصْفَانِ) أَي الْقَدْرُ وَالْجِنْسُ (حَرَمَ الْفَضْلُ وَالنِّسَاءُ) بِوُجُودِ عِلَّةٍ حَرَمْتَهُمَا، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجِصِّ بِمِثْلِهِ مَتَفَاضِلًا لِوُجُودِ الْكَيْلِ مَعَ الْجِنْسِ، وَلَا بَيْعِ

(١) التيزني: نوعٌ من أجود التمر. المصباح المنير، ص ٤٥.

(٢) أوه: كلمة يقولها الرجل عند الشكاية والتوجع. النهاية (٨٢/١).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

فَإِنْ عَدِمَا حَلًّا. وَإِنْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا حَرَّمَ النَّسَاءَ فَقَطُّ.

وَلَا يَجُوزُ الْكَيْلِيُّ بِمِثْلِهِ إِلَّا مُتَسَاوِيًا كَيْلًا، وَالْوَزْنِيُّ إِلَّا مُتَسَاوِيًا وَزْنًا. ....

الحديد بمثله متفاضلاً لوجود الوزن مع الجنس (فإن عديماً) أي فُقد الوصفان (حلاً) أي الفضل والنساء لعدم علة حرمتها مع أنّ الأصل الإباحة.

(وإن وُجدَ أَحَدُهُمَا) أي أحد الوصفين بأن وُجدَ القَدْر دون الجنس كالحنطة بالشعير، أو الجنس دون القَدْر كثوب هَرَوِيٍّ<sup>(١)</sup> بجنسه، وحيوان بجنسه، (حَرْمَ النَّسَاءِ فَقَطُّ) أي دون الفضل. فحرمة ربا الفضل بالوصفين، وحرمة ربا النساء بأحدهما. وقال مالك: لا يجوز بيع حيوانٍ بائنين من جنسه يُقصدُ بهما أمرٌ واحدٌ من ذبح وغيره. وقال الشافعي: ما عدا الذهب والفضة والمأكول والمشروب لا يَحْرُمُ فيه شيء من جهة الرِّبَا. ولنا: ما روى أحمد في «مسنده» عن جابر أنّ رسول الله ﷺ قال: «في الحيوان اثنان بواحد لا بأس به يداً بيد، ولا يضلح نساء». وفي رواية: «لا تحير فيه نساء».

(وَلَا يَجُوزُ) [١٥١ - أ] بيع (الْكَيْلِيُّ بِمِثْلِهِ إِلَّا مُتَسَاوِيًا كَيْلًا) وإن تعارفوا فيه الوزن، (و) لا (الْوَزْنِيُّ) بمثله (إلا متساوياً وزناً) وإن تعارفوا فيه الكيل، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، لقوله ﷺ في حديث عبادة: «مثلاً بمثل، سواء بسواء». ووجه الدلالة: أنه ﷺ شرط في جواز بيع المكييل بجنسه، والموزون بجنسه المساواة بما اعتبر فيه من القدر، وحصول المساواة بغير ذلك لا تعرف بها المساواة في ذلك، فلا يجوز، كما لو باع مجازفةً. ويكفي التعيين في بيع المال الرِّبَوِي بمثله، ولا يُشترطُ التَّقَابُضُ قبل التَّفَرُّقِ عندنا، وشرطه مالك والشافعي كالصَّرْفِ لِمَا رَوَيْنَا من قوله: «يداً بيد». والمراد به القبض، وإنما كتبت عنه بها لأنها آتته. ولأنه المراد في النقدين، فكذا في غيرهما. ولأنه إذا لم يقبض في المجلس يتعاقب القبض، وللنقد مزية على غيره، فتتحقق شبهة الرِّبَا، وهي مانعة كالحقيقة، كما في الحال والمؤجل.

ولنا أنه باع عيناً بعين فلا يُشترطُ فيهما التَّقَابُضُ، كما لو باع ثوباً بثوب أو بثوبين وافترقا لا عن قبض. وهذا لأنَّ المطلوب من العقد التمكن من التصرف، وذا يترتب على التعيين. غير أنه<sup>(٢)</sup> في النقود لا يتحقق إلا بالتقابض. فاشترطه<sup>(٣)</sup> في الصَّرْفِ للتعين لا لنفسه، وغير النقود يتعين بالتعيين، فلا حاجة إلى التَّقَابُضِ. والمراد من قوله ﷺ: «يداً بيد»، عيناً بعين، إذ اليد آلة التعيين فلم يكن حملُهُ على القبض

(١) سبق شرحها ص(٣٥٦)، التعليقة رقم: (٣).

(٢) أي التمكن من التصرف.

(٣) أي التقابض.

وَالجَيِّدُ وَالرَّذِيءُ سَوَاءٌ.

وَجَارَ بَيْعُ حَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ، وَقَلَسَ بِفَلْسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا.

أولى، بل حمله على هذا أحق، لِمَا فِي رَوَايَةِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ «عَيْنًا بَعَيْنًا». وَتَعَاقَبَ الْقَبْضُ لَا يُعْتَبَرُ [تَفَاوُتًا] <sup>(١)</sup> فِي الْمَالِيَةِ عُرْفًا بِخِلَافِ الْحَالِّ وَالْمَوْجَلِّ، لَكِنْ مَا فِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالزُّورِقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ...» الْحَدِيثُ، يُرْجَّحُ حَمْلَهُ عَلَى الْقَبْضِ؟ كَيْفَ وَمَعْنَى هَاءَ: تُحَذُّ، وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُ أَكْتَابِيهِ﴾ <sup>(٢)</sup>، كَذَا حَقَّقَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(وَالجَيِّدُ وَالرَّذِيءُ سَوَاءٌ) لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ، وَلِحَدِيثِ: «جِيدهَا وَرَذِيئِهَا سَوَاءٌ» <sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ الْجُودَةَ لَا يَجُوزُ الْاِعْتِيَاضُ عَنْهَا لِأَنَّ بَيْعَ قَفْيزِ حِنْطَةٍ جَيِّدَةٍ بِقَفْيزِ حِنْطَةٍ رَذِيئَةٍ وَدَرَاهِمٍ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ. وَمَا لَا يَجُوزُ الْاِعْتِيَاضُ عَنْهُ بِالْبَيْعِ، لَا يَكُونُ مَالًا مُتَقَرَّمًا كَالْخَمْرِ.

(وَجَارَ بَيْعُ حَفْنَةٍ) مِنْ كَيْلِيٍّ (بِحَفْنَتَيْنِ) وَتَفَاحَةٍ بِتَفَاحَتَيْنِ، وَبَبِيضَةٍ بِبَبِيضَتَيْنِ، وَجَوْزَةٍ بِجَوْزَتَيْنِ، وَتَمْرَةٍ بِتَمْرَتَيْنِ، لِانْعِدَامِ عِلَّةِ الرَّبَا بِانْعِدَامِ جِزْئِهَا وَهُوَ الْقَدْرُ، إِذِ الْمُرَادُ بِالْمِثَالَةِ الْقَدْرَ بِالتَّصُّصِ، وَلَا تَقْدِيرَ فِي الشَّرْعِ بِحَفْنَةٍ وَلَا حَفْنَتَيْنِ. وَلِذَا يُضْمَنُ الْحَفْنَةُ وَالْحَفْنَتَانِ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَنَا، كَمَا لَوْ بَاعَ مَا دُونَ نِصْفِ صَاعٍ بِمَا دُونَ نِصْفِ صَاعٍ جَازٌ لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِي الشَّرْعِ بِمَا دُونَ نِصْفِ الصَّاعِ. بِخِلَافِ مَا دُونَ نِصْفِ صَاعٍ بِنِصْفِ صَاعٍ أَوْ أَكْثَرَ، [١٥١ - ب] فَيَأْتِي لَا يَجُوزُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ لِوُجُودِ الْقَدْرِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، لِوُقُوعِ التَّقْدِيرِ بِنِصْفِ الصَّاعِ فِي الشَّرْعِ، كَمَا فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ. وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا فِي رَوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ، وَرَوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ، وَرَوَى الْمُثَقَّلِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَرِهَ الثَّمَرَةَ بِالثَّمْرَتَيْنِ، وَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ حَزْمٌ فِي الْكَثِيرِ، فَالْقَلِيلُ مِنْهُ حَرَامٌ. وَإِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَالُ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ.

(ق) جَازَ (قَلَسَ) بِفَلْسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا) أَيِ الْقَلَسُ وَالْفَلْسَيْنِ بَأَنَّ كَانَ كُلُّ مِنَ الْقَلَسِ

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٢) سُورَةُ الْحَاقَّةِ، آيَةٌ: (١٩).

(٣) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَسْبِ الرِّيَاةِ» ٣٧/٤ قَلْتُ: غَرِيبٌ - وَيَقْصِدُ بِغَرِيبٍ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْهُ - وَيُؤْخَذُ مَعْنَاهُ مِنْ إِطْلَاقِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، الْقِضَّةُ بِالْقِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالمَلْحُ بِالمَلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدَا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى، وَالْأَخْذُ وَالْمَعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ».

وَاللَّحْمُ بِالْحَيَوَانَ وَالِدَّقِيقُ بِجِنْسِهِ كَيْلًا، .....

وَالْقَلْبِيِّنَ مَعِينًا، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وبه قال مالك والشافعي في الأصح. وعند محمد وأحمد: لا يجوز، كبيع درهم بدرهمين. قيد بأعيانهما، لأنهما لو كانا أو أحدهما بغير عينه لم يجز بالاتفاق. أما إن كانا بغير أعيانهما فلا يبيح الكاليء بالكاليء، أعني النسيئة بالنسيئة، وهو منهى عنه، وأما إن كان أحدهما بغير عينه فلا يبيح الجنس بانفراده يُحرّمُ النَّسَاء.

(و) جازَ (اللَّحْمُ بِالْحَيَوَانَ) من غير جنسه، ومن جنسه أيضاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف والمُزَنِّيِّ من أصحاب الشافعي. وقال محمد: لا يجوز إذا كان من جنسه إلا إذا كان اللحم أكثر ممّا في الحيوان، ليكون اللحم مُقَابِلًا باللحم والزائد مُقَابِلًا بالسَّقِطِ<sup>(١)</sup>، لأنه لو لم يكن كذلك لتحقق الرُّبَا من حيث زيادة السَّقِطِ، أو من حيث زيادة اللحم، وصار كبيع دهن السَّمْسَمِ بالسَّمْسَمِ، فإنه لا يجوز إلا بطريق الاعتبار.

وقال مالك والشافعي [وأحمد]<sup>(٢)</sup>: لا يجوز بجنسه أصلاً، لا بطريق الاعتبار ولا بغيره، ومذهب مالك وأحمد أنه يجوز بغير جنسه، والأصح في مذهب الشافعي أنه لا يجوز بغير جنسه، لعموم النهي فيما روى مالك في «الموطأ»، وأبو داود في «المراسيل» عن سعيد بن المسيّب: أنّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان، وهو مع قوله ﷺ في الحديث الآخر: «إذا اختلفت الأنواع، فبيعوا كيف شئتم»<sup>(٣)</sup> دليل مالك وأحمد.

ولأبي حنيفة أنه يبيح موزون بغير موزون فيصح كيفما كان، كما لو باع الثوب بالقطن، وهذا لأنّ الحيوان ليس بموزون بل هو عدديّ متفاوت. والمراد بالنهي في حديث ابن المسيّب ما إذا كان أحدهما نسيئةً، إمّا في «السنن الأربعة» عن سمرّة بن جندب: أنّ النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأخرج عن الحجاج بن أرطاة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «الحيوان اثنين بواحد لا يصحّ نساء ولا بأس به يداً بيد». وقال: حديث حسن.

(و) جاز (الدَّقِيقُ بِجِنْسِهِ) وَالتَّخَالَةَ بجنسها (كَيْلًا) وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ

(١) السَّقِطُ: أحشاء الدبiche كالكرش والمصران، المعجم الوسيط. ص ٤٣٦، مادة (سقط).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٣) سبق تخريجه من عند الشارح ص (٣٥٧).

## الرُّطْبُ بِالرُّطْبِ، وَبِالتَّمْرِ،

والجديد: أنه لا يجوز بيع الدقيق بالدقيق [كيلاً] (١). وحكى البُؤَيْطِيُّ والمُزَنِّيُّ عن الشَّافِعِيِّ جَوَازَهُ، وهو مذهب أحمد. وقيد بالكيل لأنَّ بيع الدقيق بالدقيق وزناً [١٥٢ - أ] لا يجوز، لأنَّ الدقيق كيليّ، ولهذا لا يجوز بيع الحِنْطَةِ بالدقيق وزناً، ولو كان وزنياً لجاز.

(و) جاز (الرُّطْبُ بِالرُّطْبِ) اتفاقاً (و) كذا التَّمْرُ بِالتَّمْرِ والرُّطْبُ بِالتَّمْرِ) وعكسه مثلاً بمثل وهذا عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز بيع الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، وهو قول مالك والشَّافِعِيِّ وأحمد، لِمَا روى مالك في «المُوطَأ» عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن شُفْيَانَ، عن زيد بن أبي عِيَّاش، عن سعد بن أبي وقَّاص أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن شِري التمر بالرُّطْبِ، فقال ﷺ: «أينقص الرُّطْبُ إذ ييس؟» قالوا: نعم. فنهاه عن ذلك. ومن طريق مالك رواه أصحاب «السنن الأربعة»، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

فأفسد ﷺ البيع، وأشار إلى أنَّ العلة التَّقْصَان عند الجفاف، وبه تبين أن شرط جواز العقد المماثلة في أعدل الأحوال، وهو ما بعد الجفاف وذا لا يُعْرَفُ بالمساواة كيلاً في الحال، لأنَّ قَفِيز الرُّطْبِ ربَّما يصير نصف قَفِيز عند الجفاف. وكان ذلك كبيع الدقيق بالحِنْطَةِ حيث لا يجوز للتفاوت بعد الطَّحْن. ولأبي حنيفة قوله ﷺ حين أهدي له رُطْبٌ: «أكلُّ تمرٍ خَيْرٌ هكذا؟» فسَمِيَ الرُّطْبُ تمرًا، كذا قيل. وهو إما يتم في الجملة إذا كان المهدي رُطْباً، وليس كذلك بل كان تمرًا، لِمَا في «الصحاحين» أنَّ رسول الله ﷺ بعث أبا بني عديّ الأنصاري، فاستعمله على خيبر. فقدم بتمرٍ جَنِيبٍ، فقال ﷺ: «أكلُّ تمرٍ خَيْرٌ هكذا؟» فقال: لا... الحديث.

وله أيضاً قوله ﷺ في حديث عُبَادَةَ بن الصَّامِت: «والتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مثلاً بمثل، والملح بالملح مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم» (٢) وذلك إنَّ الرُّطْبَ إن كان تمرًا جاز البيع بأول الحديث، وهو قوله: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ»، وإن كان غير تمرٍ فبآخره وهو قوله: «إذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم». وهذا حسنٌ في باب المناظرة لدفع الخصم، كما قال أبو حنيفة حين دخل بغداد، وكانوا أشدَّاء عليه لمخالفته الخبر، فسألوه فأجاب بما تقدّم فأورد عليه الحديث السابق، فقال: هذا الحديث دائرٌ على زيد ابن أبي عِيَّاش، فهو مِمَّنْ لا يُقبل حديثه. وقد أُجِيبَ بأنَّه على تقدير صحة السند فالمراد منه النسِيقَةُ، لِمَا في «سنن أبي

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط. (٢) سبق تخريجه عند الشارح ص(٣٥٧).

وَالْعِنَبُ بِالزَّبِيبِ، وَالْبُرُّ رَطْبًا أَوْ مَبْلُولًا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْيَابِسِ الْمُنْقَعِ، وَالتَّمْرُ وَالزَّبِيبُ الْمُنْقَعُ بِالْمُنْقَعِ مِنْهُمَا مُتَسَاوِيًا. وَلَحْمُ حَيَوَانٍ يَلْحَمُ حَيَوَانٍ آخَرَ مُتَفَاضِلًا. وَكَذَا اللَّبَنُ،

داود» عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن يزيد: أَنَّ أبا عَيشٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ نَسِيئَةً. وَكَذَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ. وَإِذَا صَحَّتِ الزِّيَادَةُ يَجِبُ قَبُولُهَا عَلَى الْمَخْتَارِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ لَمْ يَرَوْهَا لَكِنْ قَدْ رَدَّ تَرْدِيدَهُ بَيْنَ كَوْنِهِ تَمْرًا أَوْ لَا، بَأَنَّ هُنَا قِسْمًا ثَلَاثًا، وَهُوَ كَوْنُهُ مِنَ الْجِنْسِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْآخَرِ، كَالْحِنْطَةِ الْمَقْلِيَّةِ بِغَيْرِ الْمَقْلِيَّةِ لِعَدَمِ تَسْوِيَةِ الْكَيْلِ بَيْنَهُمَا، فَكَذَا الرُّطْبُ بِالتَّمْرِ لَا يَسْوِيَهُمَا [١٥٢ - ب] الْكَيْلِ، وَإِنَّمَا يَسْوَى فِي حَالِ اعْتِدَالِ الْبَدَلَيْنِ وَهُوَ أَنْ يَجْفَأَ.

وأبو حنيفة يمنعه ويعتبر التساوي حال العقد، وعروض النقص بعد ذلك لا يمنع. لكن فيه أنَّ التعليل في مَعْرِضِ النَّصِّ غَيْرِ مَقْبُولٍ. وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِأَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالتَّمْرِ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ فَيَكُونُ سَاقِطَ الْإِعْتِبَارِ، كَالتَّفَاوُتِ بَيْنَ الْحَبِّ وَالرَّيِّ، فَفِي غَايَةِ الْمَقْطُوعِ.

(ق) جاز (العِنَبُ بِالزَّبِيبِ) عند أبي حنيفة خلافاً لِمَنْ تَقَدَّمَ، وَالْوَجْهَ مَا بَيَّنَّاهُ فِي الرُّطْبِ وَالتَّمْرِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ. وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا كَالْحِنْطَةِ الْمَقْلِيَّةِ بِغَيْرِ الْمَقْلِيَّةِ.

(ق) جاز (الْبُرُّ) حال كونه (رَطْبًا) أي غير يابس، (أَوْ) حال كونه (مَبْلُولًا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْيَابِسِ الْمُنْقَعِ) فيجوز البُرُّ الرُّطْبُ بِمِثْلِهِ وَبِالْيَابِسِ، وَالتَّمْرُ الْمَبْلُولُ بِمِثْلِهِ وَبِالْيَابِسِ. (ق) جاز (التَّمْرُ) الْمُنْقَعُ (وَالزَّبِيبُ الْمُنْقَعُ) اسم مفعول من أَنْقَعَهُ فِي الْخَابِيَةِ إِذَا أَلْقَاهُ فِيهَا لِيَبْتَلَّ وَيَخْرُجَ مِنْهُ الْحَلَاوَةُ، وَاسْمُ الشَّرَابِ: نَقِيعٌ (بِالْمُنْقَعِ مِنْهُمَا) أَي بِمِثْلِهِ وَبِالْيَابِسِ «فَمِنْ» هُنَا بِمَعْنَى الْبَاءِ، أَي جَازُ بَيْعِ التَّمْرِ الْمُنْقَعِ بِمِثْلِهِ وَبِالْيَابِسِ، وَالتَّمْرُ الْمُنْقَعُ بِمِثْلِهِ وَبِالْيَابِسِ (مُقْتَسَاوِيًا) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، لِأَنَّهُمَا يَعْتَبِرَانِ التَّسَاوِيَّ فِي الْحَالِ، إِذِ التَّسَاوِيُّ شَرْطُ صِحَّةِ الْعَقْدِ، فَيَشْتَرِطُ عِنْدَ الْعَقْدِ لَا بَعْدَهُ، إِلَّا أَنَّ أبا يُوسُفَ تَرَكَ هَذَا الْأَصْلَ فِي بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ لِحَدِيثِ سَعْدٍ، فَفِي الْبَاقِي عَلَى أَصْلِهِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَعْتَبَرُ الْمِمَّاثِلَةَ فِي أَعْدَالِ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ حَالُ الْيُسْرِ، وَلَمْ يَجِدْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

(ق) جاز (لَحْمُ حَيَوَانٍ يَلْحَمُ حَيَوَانٍ آخَرَ) وَلَوْ غَيْرِ جِنْسِهِ (مُتَفَاضِلًا وَكَذَا اللَّبَنُ) أَي جَازُ لَبَنِ حَيَوَانٍ يَلْبَنُ حَيَوَانٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا. وَعَنِ الشَّافِعِيِّ: إِنْ اللَّحْمَيْنِ وَاللَّبَنَيْنِ جِنْسٌ وَاحِدٌ لِاتِّحَادِ الْمَقْصُودِ مِنْهُمَا، وَهُوَ التَّغْدِي وَالتَّقْوِيُّ. وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ وَهُوَ

وَكَذَا خَلُّ الدَّقْلِ بِخَلِّ العِنَبِ، وَشَخْمُ البَطْنِ بِالأَلْيَةِ أَوْ بِاللُّحْمِ، وَالخُبْزُ بِالبُرِّ  
وَالدَّقِيقِ،

اختيار المُزَنِّي: أَنَّ اللُّحُومَ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ كَمَذْهَبِنَا، وَكَذَا الأَصَحُّ مِنْ مَذْهَبِهِ فِي  
الأَلْبَانِ أَنَّهَا أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ، لِأَنَّ أَصُولَهَا مُخْتَلِفَةٌ الأَجْنَاسِ، حَتَّى لَا يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى  
بَعْضٍ فِي الزَّكَاةِ، وَمُخْتَلِفَةٌ الأَسْمَاءِ بِاعتبار الإضافة كدقيق البُرِّ مع دقيق الشعير،  
وَمُخْتَلِفَةٌ المقصود فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَرِغِبُ فِي بَعْضِ اللُّحُومِ وَالأَلْبَانِ دُونَ البَعْضِ، وَقَدْ  
يَنْفَعُهُ البَعْضُ وَيُضِرُّهُ البَعْضُ.

وقال مالك: اللحوم ثلاثة: الطيور، والدواب أهليتها ووخشييتها، والبحرييات. وبه  
قال أحمد في إحدى الروايات. وعنه روايتان أخريان كقول الشافعي.

قَيِّدُ الحَيَوَانَ بِكُونِهِ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الجِنْسِ كَلَحْمِ البَقْرِ  
بِلَحْمِ الجَامُوسِ، وَلَبِنِ البَقْرِ بِلَبَنِ الجَامُوسِ لَمْ يَجْزِ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالأُخْرَى مُتَفَاضِلًا،  
لِأَنَّهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَلِهَذَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الأُخْرَى فِي الزَّكَاةِ، وَكَذَا لَحْمُ المَعْزِ  
وَالضَّأْنِ<sup>(١)</sup> وَلِبْنُهُمَا، وَلَحْمُ العِرَابِ<sup>(٢)</sup> وَالبَيْخَتِ<sup>(٣)</sup> وَلِبْنُهُمَا، بِخِلَافِ شَعْرِ المَعْزِ [١٥٣ -  
أ] وَصُوفِ الغَنَمِ، فَإِنَّهُمَا جِنْسَانِ لِاختلاف الصورة والمقصود.

(وَكَذَا) جَاز (خَلُّ الدَّقْلِ) وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّمْرِ رَدِيءٌ (بِخَلِّ العِنَبِ) مُتَفَاضِلَانِ  
لِاختلاف أصليهما. وَإِنَّمَا خُصَّ خَلُّ الدَّقْلِ بِالدُّكْرِ مَعَ أَنَّ الحَكْمَ فِي خَلِّ كُلِّ تَمْرٍ مَعَ  
خَلِّ العِنَبِ وَاحِدٌ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ الخَلَّ مِنَ الدَّقْلِ. (و) جَاز (شَخْمُ البَطْنِ  
بِالأَلْيَةِ<sup>(٤)</sup> أَوْ بِاللُّحْمِ) وَكَذَا عَكْسُهُ مُتَفَاضِلًا سِوَا مَا كَانَتْ مِنْ أَجْنَاسٍ أَوْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ  
مِنَ الحَيَوَانَ، لِأَنَّهُمَا أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ لِاختلاف الأسماء والصُّورِ وَالمَقَاصِدِ كَالشَّعْرِ  
وَالصُّوفِ.

(ق) جَازَ (الخُبْزُ بِالبُرِّ وَالدَّقِيقِ) مُتَفَاضِلَانِ لِأَنَّ الخَبْزَ عَدَدِيٌّ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ  
أَوْ وَزْنِيٌّ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يوسُفَ، وَالبُرُّ كَيْلِيٌّ بِالتَّصُّصِ وَكَذَا الدَّقِيقُ لِأَنَّهُ جَزْؤُهُ، فَلَمْ  
يَجْمَعُهُمَا القَدْرُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ،  
لِأَنَّ فِي الخَبْزِ أَجْزَاءَ الدَّقِيقِ، وَذَلِكَ يورث شبهة المجانسة. والفتوى على الجواز.

(١) الضَّأْنُ: ذُو الصُّوفِ مِنَ الغَنَمِ. المَعْجَمُ الوَسِيطُ ص(٥٣٢)، مَادَّةُ ضَأْنٍ.

(٢) العِرَابُ: خَيْلٌ أَوْ جَمَالٌ عِرَابٍ: كَرَاتِمٌ سَالِمَةٌ مِنَ الهِجْجَةِ، وَخَيْلٌ عِرَابٍ: خِلَافُ البِرَازِينِ: - الخَيْوَلُ  
التَّرِكِيَّةُ -، وَإِبِلٌ عَرَابٍ: خِلَافُ البَيْخَاتِي - الإِبِلُ الخِرَاسَانِيَّةُ -.. مَعْجَمُ لُغَةِ الفُقَهَاءِ ص٣٠٨.

(٣) البَيْخَتُ: الإِبِلُ الخِرَاسَانِيَّةُ. المَعْجَمُ الوَسِيطُ. ص ٤١، مَادَّةُ (بِخَتِ).

(٤) الأَلْيَةُ: القَعِيجِيَّةُ. المَعْجَمُ الوَسِيطُ. ص ٢٥، مَادَّةُ (أَلْيِ). وَالعَجْزُ: مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ. المَعْجَمُ الوَسِيطُ.

وَأَنَّ كَانَ أَحَدُهُمَا نَسِيئَةً. لَا الْبُرُّ بِالذَّقِيقِ أَوْ بِالسَّوِيقِ، وَلَا الذَّقِيقُ بِالسَّوِيقِ، مُتَّفَاضِلًا أَوْ مُتَسَاوِيًا. وَلَا يَجُوزُ السَّمْسِمُ بِالْحَلِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَلُّ أَكْثَرَ مِمَّا فِي السَّمْسِمِ. وَيُسْتَقْرَضُ الْخُبْزُ وَزَنًا لَا عَدَدًا.

(وَأَنَّ كَانَ أَحَدُهُمَا) أي جاز إن لم يكن أحد البدليين الذين هما الخبز والبرُّ أو الخبز والذَّقِيقِ نسيئةً، وإن كان أحدهما (نَسِيئَةً) أما إن كان البرُّ هو النسيئة، فالجواز باتفاقٍ لإمكان ضبطه. وإن كان الخبز هو النسيئة، فعند أبي يوسف إذا ذكر وزناً معلوماً. ونوعاً معلوماً، وعليه الفتوى لحاجة النَّاسِ إليه.

(لَا الْبُرُّ) أي لا يجوز البرُّ (بالذَّقِيقِ أَوْ بِالسَّوِيقِ) أي بدقيق البرُّ أو سويقه متفاضلاً أو متساوياً. أما متفاضلاً، فلأنَّ كلَّ واحدٍ من الذَّقِيقِ والسَّوِيقِ بُرٌّ من وجهٍ وإن اختلفَ باسم، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما من أجزاء البرِّ، لأنَّ الطَّحْنَ لم يعمل إلا تفريق الأجزاء، والمجتمع لا يصير بالتفريق جنساً آخر. وأما متساوياً، فلأنَّ المعيار فيه الكيل، وهو غير مستوٍ بينهما وبين البرِّ لاكتنازهما وتخلخل البرِّ؛ ويجوز عند مالكٍ وأحمد في روايةٍ بيع البرِّ بالذَّقِيقِ وبالسَّوِيقِ كيلاً ووزناً.

(وَلَا الذَّقِيقُ بِالسَّوِيقِ) أي دقيق البرِّ بسويقه (مُتَّفَاضِلًا أَوْ مُتَسَاوِيًا) وهذا عند أبي حنيفة لبقاء المجانسة من وجهٍ، إذ السَّوِيقُ أجزاء حِنْطَةٍ مَقْلِيَّةٍ، والذَّقِيقُ أجزاء حِنْطَةٍ غير مَقْلِيَّةٍ. وبيع الحِنْطَةِ المَقْلِيَّةِ بغير المَقْلِيَّةِ لا يجوز بحالٍ، فكذا بيع الذَّقِيقِ بالسَّوِيقِ. وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز الذَّقِيقِ بالسَّوِيقِ كيفما كان، لأنَّهما جنسان مختلفان لاختلاف اسميهما والمقصود منهما، لأنَّ أحدهما يصلح لِمَا لا يصلح له الآخر. فإنَّ الذَّقِيقِ يصلح للخبز والعصيد ونحوهما، ولا يصلح لشيء من ذلك السَّوِيقِ، بل يَلْتُ بالسَّمْنِ أو العسل ويؤكل.

(وَلَا يَجُوزُ السَّمْسِمُ بِالْحَلِّ) - بفتح الحاء المهملة - وهو دُهن السَّمْسِمِ المسْمَى بالشَّيْرَجِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَلُّ أَكْثَرَ مِمَّا) أي من حلٍّ أو من الذي (في السَّمْسِمِ) ليكون قدر الحلِّ بمثله والزائد بالثُّفْلِ<sup>(١)</sup> [١٥٣ - ب]، وكذا بيع الزَّيْتُونِ بزيتته، والجوز بدهنه، واللبن بسمنه، والسمن بزبده، والعنب بعصيره على ما في «الهداية» وغيره. وعند مالكٍ والشَّافِعِيِّ وأحمد لا يجوز أصلاً.

(وَيُسْتَقْرَضُ الْخُبْزُ وَزَنًا لَا عَدَدًا) وهذا عند أبي يوسف في «الكافي»، وعليه

(١) الثُّفْلُ: ما يتبقى من المادة بعد عصرها. المعجم الوسيط ص: ٩٧ مادة: (ثفل).



وَلَا رِبَاً بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ، وَبَيْنَ مُسْلِمٍ وَحَرْبِيٍّ فِي دَارِهِ.

الفتوى، لأنه موزونٌ فيُعْلَمُ بالوزن لا بالعدد لتفاوت أحاده قدراً فلا يتحقق التساوي. وعند أبي حنيفة لا يجوز مطلقاً وإن وزناً، فهو متفاوتٌ بتفاوت الخبز والخبّاز والتثوير والتقدم والتأخر. والاستقراض إنما يصح في المثلي لأن من شرطه القدرة على أداء مثل المشتقّرض، وقد فات شرط صحته فلا يصح. وأجاز محمد بالعدد أيضاً للتعامل، والقياس يُثْرِكُ بالتعامل كما في الاستصناع.

وفي مذهب الشافعي وجهان في استقراض الخبز: أحدهما كقول أبي حنيفة، وهو الأصح. والثاني الجواز وزناً وعدداً، وبه قال أحمد وهو اختيار ابن الصّبّاغ لحاجة الناس إليه.

[لا ربا بين مسلم وحربي في دار الحرب]

(وَلَا رِبَاً بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ) لأن العبد وما في يده لسيده، هذا إذا لم يكن مأذوناً مديوناً. وكذا لا ربا بين السيد وأمّ ولده، ولا بين المُدبّر وسيده، لأن كسب كلّ واحد منهما لسيده بخلاف المُكاتب، لأنه صار كالحرّ يداً وتصرّفاً.

(و) لا ربا (بَيْنَ مُسْلِمٍ وَحَرْبِيٍّ فِي دَارِهِ) أي دار الحرب.

وقال أبو يوسف ومالك والشافعي وأحمد: يقع بينهما الرّبا لإطلاق التصوص الواردة. ولأبي حنيفة ومحمد: إن مال أهل الحرب مباح في دارهم، فكان الرّباي أخذاً بالرّبا مالاً مباحاً بلا غدر فيصح.

والمراد بالنصوص: الرّبا في مالٍ محظور، ومالٍ الحربي في دار الحرب غير محظور بخلاف المُشتأمن منهم، لأنّ ماله صار محظوراً بقدر الأمان. وما رواه مكحول عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب». ذكره محمد بن الحسن.

وأسند البيهقي في «المعرفة» في كتاب السير عن الشافعي قال: قال أبو يوسف: إنما قال أبو حنيفة هذا، لأنّ بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا ربا بين أهل الحرب». وأظنه قال: «وأهل الإسلام». قال الشافعي: وهذا حديث ليس له ثبات، ولا حجة فيه. وقال في «المبسوط»: هذا مرسل، ومكحول ثقة، والمرسل من مثله مقبول، والله تعالى أعلم.

## فَضْلٌ [فِي بَيْعِ الْمَنْقُولِ]

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مُشْتَرَى مَنقُولٍ قَبْلَ قَبْضِهِ،

## فَضْلٌ

## [فِي بَيْعِ الْمَنْقُولِ]

(وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مُشْتَرَى مَنقُولٍ قَبْلَ قَبْضِهِ) لِأَنَّ فِيهِ غُرْرًا، وَهُوَ انْفِسَاخُ الْعَقْدِ بِهَلَاكِهِ. قَيَّدَ بِالْمَنْقُولِ لِأَنَّ بَيْعَ الْعَقَارِ يَجُوزُ قَبْلَ قَبْضِهِ، لِأَنَّهُ لَا يُتَوَهَّمُ انْفِسَاخُ الْعَقْدِ فِيهِ بِالْهَلَاكِ وَهُوَ مَقْدُورُ التَّسْلِيمِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرُّو وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ أَيْضًا، لِأَنَّهُ مَبِيعٌ لَمْ يَقْبِضْ، فَلَا يَصَحُّ بَيْعُهُ كَالْمَنْقُولِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِنْ كَانَ مَكِيلًا، أَوْ موزونًا، أَوْ معدودًا، وَإِلَّا جاز. وَقَالَ مالِكٌ: تَجُوزُ جَمِيعُ التَّصَرُّفَاتِ إِنْ كَانَ غَيْرَ طَعَامٍ [١٥٤ - أ]، لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي الطَّعَامِ: «يَدَأُ بِيَدِهِ»<sup>(١)</sup>. وَقَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَتَأْتِي ذَلِكَ. وَلَمَّا رَوَى هُوَ عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ جَبْرِ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» وَصَحَّحَهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: ابْتَعْتُ زَيْتًا فِي الشُّوقِ - أَيِ اشْتَرَيْتَهُ - فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتَهُ لِقَيْنِي رَجُلًا، فَأَعْطَانِي فِيهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِهِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بَدْرَاعِي فَالْتَفَتَ، فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحْوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَباعَ السَّلْعُ حَيْثُ تَبْتاعُ حَتَّى يَحْوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ.

وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ ابْتاعَ هَذِهِ السَّلْعَ وَأَبِيعُهَا، فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهُمَا وَمَا يَحْرُمُ؟ قَالَ: «لَا تَبِيعَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَقْبِضَهُ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: قُلْتُ: اشْتَرَيْتُ طَعَامًا فَأَرَبِحُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ». وَفِي «الصَّحِيحِينَ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ الطَّعَامُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ، قَالَ: وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا

(١) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم ١٢١١/٣، كتاب المساقاة (٢٢)، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا (١٥)، رقم (٨١ - ١٥٨٧) ولفظه: «... والبر بالبر، والشعير بالشعير... إذا كان يدأ بيده».

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري) ٣٤٤/٤، كتاب البيوع (٣٤)، باب الكيل على البائع والمعطي (٥١)، رقم (٢١٢٦).

وَصَحَّ التَّصْرُفُ فِي الثَّمَنِ قَبْلَهُ، وَصَحَّ الحَطُّ عَنْهُ وَالْمَزِيدُ فِيهِ — إِنَّ بَقِيَّ المَبِيعِ  
— وَفِي المَبِيعِ، لَكِنَّ الشَّفِيعَ يَأْخُذُ بِالأَقْلِّ. وَصَحَّ تَأْجِيلُ كُلِّ ذَيْنِ .....

مثله. انتهى.

والتخصيص على الشيء لا ينفي الحكم عما عداه. قيد بالبيع، لأن المشتري لو وهبه، أو تصدق به، أو أقرضه قبل قبضه يصح على الأصح، وهو قول محمد خلافاً لأبي يوسف. وقيد بالمشتري لأن بيع المهر، أو الميراث، أو بدل الخلع، أو بدل العتق قبل القبض جائز اتفاقاً، لأن العقد لا يفسخ بهلاكه.

(وَصَحَّ التَّصْرُفُ) أي تصرف البائع (فِي الثَّمَنِ قَبْلَهُ)، أي قبل قبضه (وَصَحَّ الحَطُّ عَنْهُ)، أي عن الثمن بأن نقص منه. (وَ) صحَّ (الْمَزِيدُ فِيهِ) أي الذي زيد في الثمن على أن المزيد اسم مفعول، أو الزيادة فيه على أنه مصدر ميمي سواء كان ذلك من المشتري أو من أجنبي، وسواء كان من جنس المزيد أو من غير جنسه (إِنَّ بَقِيَّ المَبِيعِ) هذا شرط لصحة الزيادة. والمراد ببقاء المبيع: بقاؤه محلاً للمقابلة في حق المشتري حقيقة، بأن لم يبعه المشتري ولم يتصدق به ولم يهبه، أو وهبه ولم يسلم، حتى لو باعه أو تصدق به أو وهبه وسلم: لا تصح الزيادة. وعن محمد تصح لبقاء المبيع، كذا في «المحيط».

(وَ) صحَّ المزيد (فِي المَبِيعِ) عطفت على فيه. أي وصحَّ المزيد في المبيع سواء بقي المبيع أو هلك، ويكون لذلك المزيد حصة من الثمن، حتى لو هلك قبل قبضه سقط لحصته شيء من الثمن، والأصل أن الزيادة والتقصان يلحقان بأصل العقد عندنا، فيصير العقد كأنه ورد على ذلك القدر. وعند زفر والشافعي: لا يلحقان به بل يكونان هبة مبتدأة. قيد زيادة الثمن ببقاء المبيع، لأن الزيادة تغيير العقد من وصف مشروع إلى وصف مشروع، فيستدعي قيام العقد، وقيامه [١٥٤ - ب] بقيام المعقود عليه.

(لَكِنَّ الشَّفِيعَ يَأْخُذُ) العقار الذي حط من ثمنه والذي زيد فيه (بِالأَقْلِّ) فيأخذ بما بقي في الحط وبدون الزيادة في المزيد، لأن حق الشفيع تعلق بالعقد الأول، ولا يملك العاقدان التصرف فيه بما يرجع إلى إضراره، فلم تظهر الزيادة في حقه وظهر الحط فيه.

(وَصَحَّ تَأْجِيلُ كُلِّ ذَيْنِ) وسواء ثبت في الذمة بعقد أو باستهلاك، حتى لو باع شيئاً

إِلَّا الْقَرْضَ.

## [بَابُ الْحُقُوقِ]

وَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَقَاتِيحُ وَالْعُلُوُّ وَالْكَيْفُ فِي بَيْعِ الدَّارِ .....

بشمن حال ثمَّ أَجَلُهُ أَجَلًا مَعْلُومًا صَارَ مُؤَجَّلًا، لِأَنَّ الْحُلُولَ حَقَّ الْبَائِعِ فَلَهُ إِسْقَاطُهُ بِتَأْجِيلِهِ تَيْسِيرًا عَلَى مَنْ عَلَيْهِ الثَّمَنُ، وَلِأَنَّهُ يَمْلِكُ إِسْقَاطَ الْمَطَالِبَةِ مُطْلَقًا بِالْإِبْرَاءِ، فَلِأَنَّ يَمْلِكُ إِسْقَاطَهَا مَدَّةً مَعِينَةً بِالتَّأْجِيلِ أَوْلَى. وَلَوْ أَجَلُهُ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ، فَإِنَّ كَانَتِ الْجِهَالَةُ فَاحِشَةً كَهَبُوبِ الرِّيحِ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ كَانَتِ مَتَعَارَفَةً كَالْحَمْلِ وَالذِّيَّاسِ<sup>(١)</sup> يَصِحُّ كَمَا فِي الْكِفَالَةِ (إِلَّا الْقَرْضَ) وَهُوَ مَا ثَبِتَ فِي الذِّمَّةِ بِاسْتِقْرَاضٍ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ تَأْجِيلُهُ حَتَّى لَوْ أَجَلَهُ مَدَّةً مَعْلُومَةً عِنْدَ الْإِقْرَاضِ أَوْ بَعْدَهُ لَا يَثْبُتُ الْأَجَلُ وَلَهُ الْمَطَالِبَةُ فِي الْحَالِ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَصِحُّ تَأْجِيلُ الْقَرْضِ كَسَائِرِ الدِّيُونِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ<sup>(٢)</sup> تَأْجِيلُ غَيْرِ الْقَرْضِ كَالْقَرْضِ.

ولنا: أَنَّ الْقَرْضَ إِعَارَةٌ وَتَبَرُّعٌ ابْتِدَاءً، وَلِهَذَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِعَارَةِ، وَمَعَاوِضَةٌ أَنْتَهَاءً حَتَّى يَلْزِمَهُ رَدُّ مِثْلِهِ. فَعَلَى اعْتِبَارِ الْإِبْتِدَاءِ لَا يَلْزِمُ التَّأْجِيلُ فِيهِ كَالْإِعَارَةِ، فَإِنَّ الْمُعِيرَ وَإِنْ وَقَّتَ الْإِعَارَةَ، لَهُ أَنْ يَسْتَرُدَّهَا مِنْ سَاعَتِهِ، إِذْ لَا جَبْرَ فِي التَّبَرُّعِ. وَعَلَى اعْتِبَارِ الْإِنْتِهَاءِ لَا يَصِحُّ التَّأْجِيلُ فِيهِ لِأَنَّهُ مَبَادَلَةُ الدَّارِهِمْ بِمِثْلِهَا نَسِيئَةً، وَهُوَ حَرَامٌ.

## [بَابُ الْحُقُوقِ]

(وَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَقَاتِيحُ) الْمَتَّصِلُ أَغْلَاقُهَا بِهِ (وَالْعُلُوُّ وَالْكَيْفُ)<sup>(٣)</sup> فِي بَيْعِ الدَّارِ لِأَنَّ الْعَرِضَةَ<sup>(٤)</sup> أَصْلٌ فِي الدَّارِ لِقَرَارِ الْبِنَاءِ عَلَيْهَا. وَإِنَّمَا دَخَلَ الْبِنَاءُ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ فِي بَيْعِ الدَّارِ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ لِاتِّصَالِهِ بِالْعَرِضَةِ اتِّصَالٌ قَرَارٍ. فَمَا لَا يَكُونُ مُتَّصِلًا بِالْبِنَاءِ لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الدَّارِ إِلَّا إِذَا جَرَى الْعَرَفُ أَنَّ الْبَائِعَ يَسَامِحُ بِهِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ بِلا ذِكْرِ، فَيَدْخُلُ الْعُلُوُّ بِلا ذِكْرِ لِاتِّصَالِهِ بِالْبِنَاءِ، وَلَا يَدْخُلُ الْمِفْتَاحُ فِي الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِالْبِنَاءِ، فَصَارَ كَثُوبٌ مَوْضُوعٌ فِي الدَّارِ، وَيَدْخُلُ فِي الْإِسْتِحْسَانِ، إِذْ الْعَادَةُ أَنَّ الْبَائِعَ لَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْمَشْتَرِي بَلْ يَسَلِّمُهُ مَعَ الدَّارِ إِلَيْهِ.

وَلَا يَدْخُلُ الْبَابُ الْمَوْضُوعُ وَلَا الْقِفْلُ وَمِفْتَاحُهُ، وَيَدْخُلُ الثَّلَمُ الْمَتَّصِلُ بِالْبِنَاءِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ خَشَبٍ، وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ الْمَتَّصِلِ إِلَّا فِي عَرَفِ أَهْلِ مِصْرَ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ، ذَكَرَهُ الزُّوْلَعِيُّ. وَيَدْخُلُ الْحَجَرُ الْأَسْفَلَ مِنَ الرَّحَى، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ،

(١) سبق شرحها ص(٣٤٣)، التعليقة رقم (٢).

(٢) في المخطوط: لا يصح، والمثبت من المطبوع.

(٣) الكيف: المرحاض. المعجم الوسيط ص ٨٠١، مادة (كنف).

(٤) العريضة: ساحة الدار. المعجم الوسيط. ص ٥٩٣، مادة (عرض).

لا الظلَّة، إلاَّ يذكَرُ كُلُّ حَقِّ هُوَ لَهَا، أَوْ بِمَرَاْفِقِهَا، أَوْ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ هُوَ فِيهَا أَوْ مِنْهَا. وَالشَّجَرُ، لَا الزَّرْعُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ، وَلَا الثَّمَرُ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ، وَلَا الْغُلُوُّ فِي بَيْعِ بَيْتٍ إِلَّا بِشَرْطِهِ،

ويدخل الحجر الأعلى منها استحساناً، وهو الأظهر في مذهب الشَّافعيّ. (لا الظلَّة) أي لا تدخل الظلَّة في بيع الدَّار وهي: الشدَّة التي فوق الباب على ما في «المغرب»، أو الشَّاباط<sup>(١)</sup> الذي يكون أحد طرفيه على الدار والطرف الآخر على دار أخرى أو على أسطوانات في السكَّة [١٥٥ - أ] على ما في «جامع قاضيهان». (إلاَّ يذكَرُ كُلُّ حَقِّ هُوَ لَهَا) أي للدَّار، (أو: بِمَرَاْفِقِهَا) أي بذكر مرافقها، وهي حقوقها ومنافعها، (أو بكلِّ قليلٍ) أي بذكر كلِّ قليلٍ (وَكَثِيرٍ هُوَ فِيهَا أَوْ مِنْهَا) وهذا عند أبي حنيفة، وعندهما تدخل الظلَّة إن كان مفتوحها في الدَّار لأنها حينئذٍ من توابع الدَّار، فصارت كالكنيف والغلو. ولأبي حنيفة: أن الظلَّة تابعة للدَّار من حيث إن قرار أحد طرفيها على بناء الدَّار، وليست بتابعة، لها من حيث إن قرار طرفها الآخر على غير بنائها، فلا تدخل بلا ذكر الحقوق وتدخل بذكرها عملاً بالشَّاهين.

(و) يدخل (الشَّجَرُ) في بيع الأرض بلا ذكره صغيراً كان أو كبيراً ممَّا يُثْمِرُ أو ممَّا لا يُثْمِرُ (لا الزَّرْعُ) أي لا يدخل الزَّرْع (في بَيْعِ الْأَرْضِ) بلا ذكره، والفرق بينهما: أن اتصال الشَّجَرِ بالأرض للقرار فكان كالبناء، واتصال الزَّرْع بها لا للقرار فكان كالمتاع. وأما دخل الجنين في بيع أمه من غير ذكر، مع أن اتصاله ليس للقرار، لأنه جزء منها. (ولاً) يدخل (الثَّمَرُ) وهو بالمثلثة (في بَيْعِ الشَّجَرِ) إلاَّ بشرطه سواء كان لذلك الثَّمَرُ قيمة وقت البيع أو لم يكن لقوله ﷺ: «من باع عبداً وله مال، فماله للبايع إلاَّ أن يشترط المبتاع. ومن باع نخلاً مؤبَّراً،<sup>(٢)</sup> فالثَّمرة للبايع إلاَّ أن يشترط المبتاع». رواه أصحاب الكتب السَّنة. ولأنَّ اتصال الثَّمَر بأصله وإن كان اتصال قرار كاتصال الشجر بالأرض، إلاَّ أن قطع الثَّمَر له غاية معلومة، فصار في حكم المقطوع. ويقال للبايع: اقطع الثمر وسلِّم الشَّجَر. وكذا إذا بيعت الأرض وبها زرع، يؤمر البائع بالحصاد والتسليم. وقال مالك والشَّافعي وأحمد: يترك الثَّمَر حتَّى يظهر صلاحه، ويترك الزَّرْع حتَّى يستحصد، لأنَّ الواجب هو التسليم المعتاد، ولم تجرِ العادة بقطع الثَّمَر قبل بُدُوِّ صلاحه، ولا حصاد الزَّرْع قبل استحصاده، وصار كما لو مضت مدَّة الإجارة وفي الأرض زرع لم يدرك.

(ولاً) يدخل (الغُلُوُّ في بَيْعِ بَيْتٍ) فوفه بيتٌ (إلاَّ بِشَرْطِهِ) لا تبعاً ولا بذكر ما ذُكِرَ، لأنَّ البيت اسم لمُشَقِّفٍ له ذَهَلِيْزٌ ويصلح للبيتوتة فيه، والشَّيء لا يكون تبعاً

(١) الشَّاباط: سقيفة بين حائطين تحتها طريق. معجم لغة الفقهاء، ص ٢٣٨.

(٢) سبق شرحها ص (٣٠٧)، التعليقة رقم: (٢).

وَلَا بَيْعٍ مَّنْزِلٍ إِلَّا بِذِكْرِ مَا ذُكِرَ كَالطَّرِيقِ وَالشَّرْبِ وَالْمَسِيلِ، وَتَدْخُلُ.  
وَيُؤْخَذُ الْوَلَدُ إِنْ اسْتَحَقَّتْ أُمُّهُ بَيْتَهُ، وَإِنْ أَقْرَبُ بِهَا، لَا.

لمثله ولا من حقوقه ومراقفه.

(وَلَا) فِي (بَيْعِ مَنزِلٍ) فَوْقَهُ بَيْتٌ تَبَعاً (إِلَّا بِذِكْرِ مَا ذُكِرَ) مِنَ الْحَقُوقِ وَالْمَرَافِقِ، لِأَنَّ الْمَنْزَلَ اسْمٌ لِمَا يَشْتَمَلُ عَلَى: بِيوتٍ وَصَحْنٍ مُشَقَّفٍ وَمَطْبِخٍ. وَالدَّارُ اسْمٌ لِمَا يَشْتَمَلُ عَلَى: بِيوتٍ وَمَنَازِلٍ وَصَحْنٍ غَيْرِ مُشَقَّفٍ، فَكَانَتِ الدَّارُ أَعْمَ مِنْهَا لِاشْتِمَالِهَا عَلَيْهَا، فَاسْتَبْتَعَتِ الْعُلُوَّ وَإِنْ لَمْ يَذْكَرِ الْحَقُوقُ، لِأَنَّهَا اسْمٌ لِكُلِّ مَا أُدِيرُ عَلَيْهِ الْحَائِطُ، وَالْعُلُوُّ مِمَّا أُدِيرُ عَلَيْهِ الْحَائِطُ فَيَدْخُلُ.

وَالْبَيْتُ اسْمٌ لِمَا يَبَاتُ فِيهِ وَالْعُلُوُّ مِثْلُهُ بِلَا تَفَاوُتٍ، وَالشَّيْءُ لَا يَسْتَتَبِعُ مِثْلَهُ، وَلَيْسَ مِنْ أَجْزَائِهِ<sup>(١)</sup> وَتَوَابِعُهُ لِيَدْخُلَ بِذِكْرِ التَّوَابِعِ، وَالْمَنْزَلُ دُونَ الدَّارِ وَفَوْقَ الْبَيْتِ، فَلَهُ مَنزَلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزَلَتَيْنِ. فَتَوَقَّرْ عَلَى الشَّبَهَيْنِ حَظَّهُمَا [١٥٥ - ب]، فَيَدْخُلُ الْعُلُوُّ فِيهِ تَبَعاً بِذِكْرِ التَّوَابِعِ عَمَلًا بِشَبَهِهِ بِالدَّارِ، وَلَا يَدْخُلُ بِدُونِهِ عَمَلًا بِشَبَهِهِ بِالْبَيْتِ.

وَفِي شَرْحِ «الرَّوْفِيِّ» قَالُوا: هَذَا عَلَى عَرَفِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَأَمَّا عَلَى عَرَفِنَا، فَيَدْخُلُ الْعُلُوُّ فِي الْكُلِّ، سِوَاءِ بَاعٍ بِاسْمِ الْبَيْتِ أَوْ الْمَنْزَلِ أَوْ الدَّارِ.

(كَالطَّرِيقِ) أَي كَمَا لَا يَدْخُلُ الطَّرِيقُ فِي بَيْعِ مَا لَهُ طَرِيقٌ (وَالشَّرْبِ) فِي بَيْعِ مَا لَهُ شَرْبٌ (وَالْمَسِيلِ) فِي بَيْعِ مَا لَهُ مَسِيلٌ إِلَّا بِذِكْرِ الْحَقُوقِ أَوْ الْمَوَاقِفِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَبِعٌ لِلْمَبِيعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَارِجٌ عَنْ حُدُودِهِ وَيَقْصِدُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ فِيهِ، وَأَصْلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُتَّصَرَّفُ بِدُونِ الْمَبِيعِ. فَكَانَ تَبَعاً مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَلَا يَدْخُلُ إِلَّا بِذِكْرِ مَا ذُكِرَ عَمَلًا بِالشَّبَهَيْنِ.

(وَتَدْخُلُ) هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فِي الْإِجَارَةِ مِنْ غَيْرِ مَا ذُكِرَ، لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لَمْ تَشْرَعْ إِلَّا لِلانْتِفَاعِ، وَهُوَ لَا يَتَحَقَّقُ فِيمَا لَهُ طَرِيقٌ أَوْ شَرْبٌ أَوْ مَسِيلٌ إِلَّا بِطَرِيقِهِ أَوْ شَرْبِهِ أَوْ مَسِيلِهِ. بِخِلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ شُرِعَ لِمَلِكِ الرَّقَبَةِ وَالانْتِفَاعِ مِنْ ثَمَرَاتِهِ.

(وَيُؤْخَذُ الْوَلَدُ) الَّذِي وَلَدَتْهُ الْأُمُّ عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَا بِالاسْتِيلَادِ (إِنْ اسْتَحَقَّتْ أُمُّهُ بَيْتَهُ، وَإِنْ) اسْتَحَقَّتْ بِأَنَّ (أَقْرَبَ) الْمُشْتَرِي (بِهَا) لِمَدْعِيهَا (لَا) أَي لَا يُؤْخَذُ الْوَلَدُ، بَلْ تُوْخَذُ أُمُّهُ وَحْدَهَا. وَيَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مَلْبُوسُ الْغَلَامِ وَالْجَارِيَةُ لَوْ كَانَ خَسِيْساً، لِلْعُرْفِ، وَلَا يَدْخُلُ لَوْ كَانَ نَفِيْساً إِلَّا بِالْشَّرْطِ لِعَدَمِ الْعُرْفِ.

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ أَجْزَاءٌ، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

## [بَيْعُ الْفُضُولِي]

وَلِمَالِكٍ بَاعَ غَيْرُهُ مِلْكَهُ فَسَخَهُ، وَلَهُ إِجَارَتُهُ إِنْ بَقِيَ الْعَاقِدَانِ وَالْمَبِيعُ، وَكَذَا  
 إِنْ بَقِيَ الثَّمَنُ عَرْضاً، .....

## [بَيْعُ الْفُضُولِي]

(وَلِمَالِكٍ بَاعَ غَيْرُهُ) بالرفع فاعل باع (مِلْكَهُ) بالنصب على أنه مفعول باع أي ملك المالك. والمعنى: إذا باع شخص ملك غيره انعقد بيعه، وبه قال مالك، وهو بيع الفضولي، ولمالكة (فَسَخَهُ) أي فسخ البيع، وهو مبتدأ خبره الظرف المقدم.  
 (وَلَهُ) أي للمالك (إِجَارَتُهُ إِنْ بَقِيَ الْعَاقِدَانِ) والمقعود له وهو المالك (وَالْمَبِيعُ وَكَذَا إِنْ بَقِيَ الثَّمَنُ) حال كونه (عَرْضاً)<sup>(١)</sup> لأنه مبيع من وجه. وقال الشافعي في الجديد، وأحمد في رواية: لا ينعقد لأنه أضاف ذلك المبيع إلى محل لا ولاية له عليه، لأنها تكون بالملك المطلق للتصرفات، أو بإذن المالك الذي له ولاية التصرف، ولم يوجد واحد منهما فيلغو.

والتصرف الشرعي كما يتوقف على الأهل والمحل، يتوقف على الولاية الشرعية، فإذا فاتت لا ينعقد. ولأن بيع الآبق لا ينعقد مع كونه مملوكاً لعدم القدرة على تسليمه، فما لا يملكه البائع أولى. ولنا ما زوي عن عروة وغيره: أن النبي ﷺ دفع إلى عروة البارقيني ديناراً ليشتري به شاة للأضحية، فاشتري به شاتين وباع إحداهما بدينار، وجاء بشاة ودينار إلى النبي ﷺ، فقال عليه الصلاة والسلام: «بارك الله لك في صفقة يمينك»<sup>(٢)</sup>. ووجه الدلالة: أن عروة باع الشاة الثانية من غير إذن النبي ﷺ، وقد أجازها عليه الصلاة والسلام.

وروى الطبراني في «معجمه» والترمذي في «جامعه» مثل هذا [١٥٦ - أ] عن حكيم بن حزام: إلا أن حكيماً أعطاه رسول الله ﷺ ديناراً ليشتري به أضحية، فاشتري أضحية، بدينار فباعها بدينارين، ثم اشترى أضحية بدينار [وجاء بدينار]<sup>(٣)</sup> وأضحية، فتصدق رسول الله ﷺ بالدينار ودعا له بالبركة. ولأن هذا تصرف صدر من أهله، لأنه عاقل بالغ، مضافاً إلى محله لأنه مال متقوم، ولا ضرر في انعقاده على المالك، لأنه مخير، فإن رأى فيه مصلحة أجازها وإلا فسخه، فينعقد ويتوقف نفوذه

(١) الغرض: المتاع. أو كل شيء سوى الدراهم والدينانير. المعجم الوسيط. ص ٥٩٤، مادة (عرض).

(٢) أخرجه الترمذي ٥٥٩/٣، كتاب البيوع (١٢)، باب (٣٤)، رقم (١٢٥٨)، وقد أثبت في المخطوط بدل «صفقة يمينك» صفقتك وفي المطبوع، صنعتك. والصواب ما أثبتناه.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

وَهُوَ مِلْكٌ لِلْمُجِيزِ وَأَمَانَةٌ عِنْدَ بَائِعِهِ، وَلَهُ فُسْخُهُ قَبْلَ الْإِجَارَةِ. وَجَازَ إِعْتَاقُ الْمَشْتَرِيِّ مِنَ الْغَاصِبِ لَا بَيْعُهُ، إِنْ أُجِيزَ بَيْعُ الْغَاصِبِ.

على إجازة المالك، بل فيه نفع له حيث سقط عنه مؤنة طلب المشتري وقرار الثمن. وفيه نفع العاقد من حيث صيانة كلامه عن الإلغاء، وفيه نفع المشتري. فثبت القدرة الشرعية تحصيلاً لهذه الوجوه على أن الإذن ثابت دلالةً، لأنَّ كلَّ عاقلٍ راضٍ بتحصيل التصرف النافع له. وكذا كل ما له مجيزٌ حالة وقوعه من العقود والفسوخ والتكاح والطلاق، فهو على الخلاف، وإن لم يكن له مجيزٌ حالة العقد لا يتوقف ويقع. وإنما شرط بقاء العاقدَيْن والمعقود عليه وله، لأنَّ الإجازة تصرف في العقد فيفتقر إلى قيامه، وقيامه بقيام هذه الأشياء.

وحَصَّ المصنّف بيع الفضوليِّ بالحكم، لأنَّ شراءه لا يتوقف على الإجازة، بل إن وجد نفاذاً على الفضولي نفذ عليه، وإن لم يجد نفاذاً عليه بأن كان محجوراً عليه يتوقف. وقال الشافعي في القديم: يتوقف كالبيع، وبه قال مالك وأحمد في رواية. ولنا: أنَّ الثمن في الشراء لازم لذمة المشتري بالتزامه فينفذ. بخلاف البيع، فإنَّ قيامه بالمبيع وهو ملك لغيره، ويتضرر بلزوم العقد فيه، فيتوقف على رضاه. ولم يفرق بينهما صاحب «المواهب» حيث قال: ويجوز تصرف الفضولي من الإيجاب والقبول عندنا.

(وَهُوَ) أي الثمن إذا أجاز المالك البيع (مِلْكٌ لِلْمُجِيزِ) وهو المالك (وَأَمَانَةٌ عِنْدَ بَائِعِهِ) وهو الفضولي لأنه حينئذ بمنزلة الوكيل، لأنَّ الإجازة اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة. (وَلَهُ) أي للبايع الفضولي، (فُسْخُهُ) أي البيع (قَبْلَ الْإِجَارَةِ) دفعاً للحقوق عن نفسه، بخلاف الفضولي في التكاح، فإنه ليس له الفسخ قبل الإجازة، لأنَّ الحقوق لا ترجع إليه، لأنه سفيهٌ محضٌ، فإذا حصل منه العقد انتهى أمره فصار كأجنبي.

(وَجَازَ إِعْتَاقُ الْمَشْتَرِيِّ مِنَ الْغَاصِبِ) إن أُجِيزَ بيع الغاصب (لَا بَيْعُهُ) أي لا يجوز بيع المشتري من الغاصب (إِنْ أُجِيزَ بَيْعُ الْغَاصِبِ) يعني من اشترى عبداً من الغاصب فأعتقه ثم أجاز المولى ذلك الشراء جاز العتق، وإن باعه المشتري فأجاز المولى الشراء الأول لم يجز الشراء الثاني، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله. وقال محمد وزفر، وهو رواية عن أبي يوسف رحمهم الله: لا يجوز العتق أيضاً، وهو القياس وقول مالك والشافعي. وهذه ثمانية المسألتين اللتين جرت المحاوره فيهما بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله.

وقال أبو يوسف لمحمد: رويت لك إنَّ العتق باطلٌ [١٥٦ - ب] عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال محمد: رويت لي أنَّ العتق جائزٌ عنده. وحاصل الخلاف راجعٌ إلى أنَّ إعتاق المشتري من الغاصب موقوفٌ عند أبي حنيفة وأبي يوسف



## فَضْلُ [فِي السَّلْمِ]

يَصِحُّ السَّلْمُ فِيمَا يُغْلَمُ قَدْرَهُ، وَوَضْفُهُ، .....

رحمهما الله على أن ينفذ الشراء بإجازة المالك، وباطل عند محمد رحمه الله، لأن الإعتاق لا يصح إلا في الملك الكامل للمُعْتَقِ لِمَا روى أبو داود، والترمذي في الطلاق - وقال: حديث حسن صحيح - عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك». ولأبي حنيفة رحمه الله وهو وجه الاستحسان: أن ملك المشتري من الغاصب ثبت موقوفاً بتصرف مطلقٍ موضوع لإفادة الملك، فيتوقف الإعتاق بتوقفه، وإذا نفذ نفذ بحقوقه.

## فَضْلُ [فِي السَّلْمِ]

يَصِحُّ السَّلْمُ؛ وهو لغة: السلف.

وشرعاً: اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلاً، وفي المُتَمَّنِّ آجلاً. وهو مشروع على خلاف القياس لكونه بيع معدوم، ولكنه جائز بالكتاب لِمَا روى الحاكم في «المُسْتَدْرَك» في تفسير سورة البقرة - وقال: صحيح على شرط الشيخين - عن ابن عباس أنه قال: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في الكتاب، وأذن فيه. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾<sup>(١)</sup> الآية.

ورواه الشافعي في «مسنده» بالسند، وهو ما أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن أبي الجهمال، عن ابن عباس قال: قدم النبي ﷺ المدينة والناس يُسَلِّقُونَ في التمر السنة والستين والثلاث. فقال ﷺ: «من أسلف في تمر<sup>(٢)</sup>، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم». وما أخرجه البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى أنه قال: إنا كنا نُسَلِّف على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. وبالإجماع فإن الأمة أجمعت على جواز السلم لحاجة الناس وضرورتهم إليه.

وإنما يصح السلم (فِيمَا يُغْلَمُ قَدْرَهُ، وَوَضْفُهُ) بكيل أو وزن، أو ذراع، أو عد، بخلاف ما لا يُغْلَم قدره ووضفه بكيل، حيث لا يصح السلم فيه، لحديث ابن عباس.

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

(٢) في المخطوط: «في شيء»، وهي رواية أخرى أخرجه البخاري عن ابن عباس. (فتح الباري) ٤ / ٤٢٩، كتاب السلم (٣٥)، باب السلم في وزن معلوم (٢)، رقم (٢٢٤٠).

كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ مُثْمَنًا، وَالْمَذْرُوعِ كَالثُّوبِ مُبَيَّنًا طَوْلَهُ وَعَرْضَهُ وَرُقْعَتَهُ،  
وَالْمَعْدُودِ مُتَقَارِبًا، .....

ولأن ما لا يعلم قدره ووصفه مجهولٌ جهالةٌ تُفْضِي إلى المنازعة، فلا يصحّ السّلم فيه، وذلك (كالمكيل) نحو البُرِّ والشّعير وسائر الحبوب وغيرها. ولو أسلم في الحنطة وزناً اشْتَلَفَ فيه، والفتوى على جوازه لتعامل الناس.

(والموزون) نحو الدهن (مُثْمَنًا) قيّد به لأنّ الموزون الثمن، وهو الدّارهم والدنانير، لا يكون مُسَلَّمًا فيه، لأنّه ثمن. والمُسَلَّم فيه مبيعٌ فلا يكون ثمنًا. فعلمنا أنّنا والشّافعي حصرنا جواز الموزون بالمُثْمَن<sup>(١)</sup> منه، وعَمَّمه مالك لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: «ووزن معلوم»، ولأنّه يمكن ضبط التّقدين بالصفة، فيجوز السّلم فيها. ولنا: أنّهما خُلِقَا أثمانًا، والمُسَلَّم فيه مبيعٌ، والتّص مقيّدٌ به، لأنّه نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان.

ولو أسلم في الثمن بأن أسلم حنطة أو عروضاً في أحد التّقدين يكون باطلاً عند ابن أبان، وبيعاً [١٥٧ - أ] صحيحاً بشمن مؤجّلٍ عند أبي بكر الأعمش حملاً لكلام العاقليين على الصّحة، وهو إنّهما قصداً مبادلة الحنطة بالدّارهم. وقول ابن أبان أصحّ، لأن المعقود عليه هو المُسَلَّم فيه. وهذا الخلاف إذا أسلم غير شيء من النّقدين في أحدهما، وأمّا إذا أسلم أحدهما في الآخر، فإنه لا يجوز بالإجماع، لأنّ القدر بانفراده يحرم التّساء.

(والمذروع) أي وكالمذروع (كالثوب مبيناً طولَهُ وَعَرْضَهُ وَرُقْعَتَهُ) أي رِقته وغلظه، لأنّ مقدار المال في الثياب يعلم بذكر هذه الأشياء، والتّفاوت بغيرها يسير فلا يضرّ، لأنّه لا يُفْضِي إلى المنازعة المانعة من التسليم والتّسلم، وهذا في غير الحرير. وأمّا في الحرير، فلا بدّ فيه من ذكر الوزن أيضاً، لأنّ قيمة الثوب منه يختلف باختلاف وزنه. وفي «المُجْتَبَى»: والقياس أنّه لا يجوز السّلم في المذروعات لتعدّد ثبوتها في الدّمة، ولهذا لا يضمن بالمثل في الاستهلاك كالجواهر، لكن تُرِكَ ذلك بإجماع الفقهاء. وفي «الخلاصة»: ولو أطلق ذكر الدّراع فله ذراعٌ وسط.

(والمعدود) أي وكالمعدود (مُتَقَارِبًا) وهو ما لا يتفاوت أحاده في القيمة

(١) في المخطوط: بالثمن، والمثبت من المطبوع.

## فَيْصَحُ فِي السَّمَكِ الْمَلِيحِ لِأَفِي الْحَيَوَانِ

وَيُضَمَّنُ بِالمِثْلِ كالجوز والبيض، لِأَنَّهُمَا معلوما القَدْرَ بالعدد، والتفاوت بين آحادهما بالصغر والكبر ساقط الاعتبار فيما بين الناس. قيّد بالمتقارب لِأَنَّ المتفاوت كالبطيخ والرمان والسَّفَرَجَل لا يصح فيه السلم عدداً لتفاوت آحاده في القيمة (فَيْصَحُ) السَّلْم (في السَّمَكِ) أي في الصُّغَارِ واخْتِلَافَ في الكبار (المَلِيحِ) أي الذي قُدِّدَ<sup>(١)</sup> ومُلِّح، وأما يصح السَّلْم فيه بالوزن لا بالعدد، لتفاوت آحاده بالكبر والصغر. قيّد بالمليح لِأَنَّ الطَّرِي لا يصح السَّلْم فيه في غير حينه، لِأَنَّهُ منقطع من أيدي الناس حتى لو كان في حينه جاز السَّلْم فيه. وقيل: لا فرق بين الطَّرِي والمَلِيح. وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يصح فيهما.

(لَا فِي الْحَيَوَانِ) أي لا يصح السَّلْم في الحيوان، وهو قول الثَّوْرِي والأَوْزَاعِي، وقال الشَّافِعِي وأحمد: يصح، وهو قول مالك إلا في الخِلْفَاتِ - وهي: الحوامل من الثَّوْق - فَإِنَّهَا مجهولة لِمَا روى أبو داود في [«سننه»]، وأحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup> في «مسنده»، والبِرَّاز في «مسنده»، والحاكم في «مستدرکه»، وقال: صحيح على شرط مسلم - عن عبد الله بن عمرو أنَّ رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً فَنَفِدَتْ الإبل. فأمره أن يأخذ من قلائص<sup>(٣)</sup> الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة.

و «من» ههنا بمعنى «على» كما في رواية، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾<sup>(٤)</sup>، ولأنه مبيع معلوم الصفة، فيجوز السلم فيه، كالثياب؛ واغترض بما رواه ابن حبان في «صحيحه»، وعبد الرزاق في «مصنفة» من حديث ابن عباس، وأصحاب السنن الأربعة من حديث سُمْرَةَ بن جُنْدُب: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً. وأجيب بأنه محمول على أن يكون النساء في الحيوان من الطرفين.

وأما ما في «أثار الطحاوي» [١٥٧ - ب] بسنده إلى أبي رافع أنَّ رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرة<sup>(٥)</sup>، فقديمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره، فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا جَمَلًا خِيَارًا

(١) قُدِّدَ اللحم: قطعه طولاً وملحة وجففه في الهواء والشمس. المعجم الوسيط. ص ٧١٨، مادة (قد).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٣) القلائص: جمع القلوص وهي من الإبل: الفتية المجتمعة الخلق، وذلك من حين تركيب إلى التاسعة من عمرها. المعجم الوسيط. ص ٧٥٥، مادة (قلص).

(٤) سورة الأنبياء، الآية: (٧٧).

(٥) البكرة: الفتية من الإبل. النهاية ١٤٩/١.

رَبَاعِيًّا<sup>(١)</sup>! فقال: «أعطه إياه إن خيار الناس أحسنهم قضاءً». فمحمولٌ على القرض.  
ولنا: ما أخرجهُ الحاكم في «مستدرکه» - وقال: صحيح الإسناد - والدَّارَقُطَنِيّ في «سننه» عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عبّاس أنّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن السِّلْفِ في الحيوان.  
وما رواه محمد في «الآثار» عن أبي حنيفة رحمه الله، عن حمّاد بن أبي سُليمان، عن إبراهيم النَّخَعِيّ قال: دفع عبد الله بن مسعود إلى زيد بن حُوَيْلِدة البَكْرِيّ<sup>(٢)</sup> ملاً مضاربةً، فأسلم زيد إلى عِثْرِيْس<sup>(٣)</sup> بن عُزُوقِبِ الشَّيْبَانِيّ في فلائص، فلمّا حلّت أخذ بعضاً وبقي بعض. فأعسر، عِثْرِيْس وبلغه أنّ المال لعبد الله، فأتاه يسترفقه، [فقال عبد الله: أفعل زيد؟! قال: نعم]<sup>(٤)</sup>، فأرسل عبد الله إلى زيد وقال: أردّد ما أخذت وخذ رأس مالك، ولا تُسَلِّمَنَّ مالنا في شيءٍ من الحيوان.

ولأن الحيوان يتفاوت أحاده تفاوتاً فاحشاً. فإنّك ترى عبيدٍ أو أمّتيّ متفقين في الأوصاف المشروطة، ومع ذلك، باختلاف الصِّباحة، والملاحاة، والفصاحة، والكيّاسة، وحسن السيرة، والصورة، يساوي أحدهما ألفاً والآخر ألوفاً. قال (الشاعر):

أَلْأَرْبُ فَزَيْدٌ يَنْدِلُ الْأَلْفَ زَائِدًا      وَأَلْفٌ تَرَاهُمْ لَا يَسَاوُونَ وَاجِدًا  
فلا يجوز السِّلْمُ فيه كالجواهر، بخلاف الثياب، فإنها بصنع العبد، وهي إمّا تُصنَعُ بآلة، فإذا اتّحدت الآلة والصانع لم يبق إلاّ التفاوت اليسير، وهو لا يضر. وحديث عبد الله بن عمرو السابق، قال ابن القَطّان في كتابه: إنّه ضعيفٌ مضطربُ الإسناد. وبنيته، فلا يُحتجُّ به.

ولا يصحّ السِّلْمُ في اللّحم عند أبي حنيفة، ولو منزوع العظم، على الأصحّ في الروايتين عنه. ويصحّ عندهما كمالك والشَّافعيّ مطلقاً، إن بين جنسه ونوعه، وسنّه، وصفته، وموضعه، وقدره، كشاةٍ خِصِيّ تِنِيّ<sup>(٥)</sup> سمين من الجنب، كذا رطلٍ بكذا، يصحّ. كما يصحّ في الألية، والشَّحم، والسَّمك وزناً، وبه يُفتى.

- (١) رباعياً: يقال للذّكر من الإبل إذا طلعت رباعيته رباعاً، وذلك إذا دخل في السنة السابعة، النهاية ١٨٨/٢.
- (٢) في المخطوط والمطبوع: زيد بن حويلد البكري. والصواب ما أثبتناه من «الآثار» لمحمد بن الحسن ص ٣٤٣، باب السلم في الحيوان. حديث رقم (٧٤٤). ويقال له: زيد بن خليفة. كما قال ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر في «الإيثار بمعرفة رواة الآثار»: ولعل البكري تصحيف من اليشكري، واليشكري هو الصواب. انتهى. ص ٤٥ من نسخة بخط المؤلف ابن حجر رحمه الله.
- (٣) حروف في المخطوط والمطبوع إلى «عريس»، وكتب في هامش المخطوط: «عريش». كلاهما خطأ، صوابه. ما أثبتناه من «الآثار» الموضع السابق. و«الإصابة» ١٠٤/٥، القسم الثالث، وقال فيه ابن حجر. لا يصح له صحبة.
- (٤) ما بين الحاصرتين من «الآثار» (الموضع السابق).
- (٥) التِنِيّ: كل ما سقطت تِنِيّته. والتِنِيّة: إحدى الأسنان الأربع التي في مقدّم الفم، بُتان من فوق وبتنان من تحت. المعجم الوسيط. ص ١٠٢ مادة (تني).

وَأَطْرَافِهِ، وَجُلُودِهِ، وَالْجَوَاهِرِ، وَلَا بِصَاعٍ وَلَا ذِرَاعٍ مُعَيَّنِينَ لَمْ يُذَرَّ قَدْرُهُ.

### [شروط السلم]

وَشُرُوطُهُ بَيَانُ جِنْسِهِ، كَبُرٌّ، وَنَوْعُهُ، كَسَقِيَّةٍ. وَصِفَتُهُ كَجَيِّدٍ. وَقَدْرُهُ.....

(وَأَطْرَافِهِ) أي ولا يصح السلم في أطراف الحيوان، كالرؤوس، والأكارع، وهي جمع كُرَاع: وهو ما دون الركبة في الدواب، وبه قال الشافعي في الأظهر، لأنها عددية متفاوتة. قيل: هذا قول أبي حنيفة، وأما عندهما فيجوز كما في اللحم، وقيل: لا يجوز باتفاق.

(وَجُلُودِهِ) أي ولا يصح السلم في الجلود عدداً غير مُبَيَّنٍ الطُّول والعرض والصفة. إذ التفاوت بين رأس ورأس، وكُرَاع وكُرَاع معتبرٌ فيما بين الناس، ويُمَّاكِشُونَ<sup>(١)</sup> لأجله. ولو أسلم في الرؤوس والأكارع وزناً اختلفوا فيه. وقال مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله في رواية: يجوز السلم في الجلود، والرؤوس والأكارع عدداً ووزناً، لأنها معلومة القدر والصفة بالذكر، ولأنَّ الجلود في معنى الثياب [١٥٨] - أ] لأنها يُتخذ منها الفرو والخفاف.

قَيَّدنا بالعدد غير المُبَيَّن الطول والعرض والصفة، لأنَّ السلم فيها وزناً، يجوز، وكذا عدداً إذا بيَّن طولها وعرضها.

(وَالْجَوَاهِرِ) أي ولا يجوز السلم في الجواهر لأنها عددية متفاوتة لتفاوت أحادها في المالية بالصغر والتدوير، بخلاف اللآلي الصُّغَار التي تباع وزناً، فإنها يصح السلم فيها لأنها تُعلم بالوزن.

(وَلَا بِصَاعٍ) أي ولا يصح السلم بمكيال (وَلَا ذِرَاعٍ مُعَيَّنِينَ لَمْ يُذَرَّ قَدْرُهُ)، لأنَّ القدرة على التسليم وقت وجوبه شرط، وهي لا تتحقق إلا بقاء ما عيَّنه من المكيال والذراع إلى وقت التسليم، وبقاؤه غير معلوم لاحتمال أنه يضع فيقع النزاع، وأما جاز البيع بهما لأنَّ السلم يتأخر فيه التسليم، فيكون الضياع محتملاً بخلاف البيع.

### [شروط السلم]

(وَشُرُوطُهُ) أي السلم. وفي بعض النسخ: وشرطه (بَيَانُ جِنْسِهِ) أي جنس المُسَلَّم فيه (كَبُرٌّ) أو شعير. (ق) بيان (نَوْعِهِ كَسَقِيَّةٍ) بفتح فكسر فتشديد التحتية، أي حنطة مسقية سقيحاً<sup>(٢)</sup>. (ق) بيان (صِفَتِهِ كَجَيِّدٍ، ق) بيان (قَدْرِهِ) ككذا كيلاً بمكيال معروف، أو كذا وزناً بميزان معروف، لأنَّ المُسَلَّم فيه قد يختلف بالجنس والنوع والصفة والقدر، فلا بدَّ من بيان هذه الأشياء لقطع المنازعة.

(١) ما كتبه في البيع: طلب منه أن ينقص الثمن. المعجم الوسيط. ص ٨٨١، مادة (مكس).

(٢) السقيح: الماء الجاري. القاموس المحيط ص ٢٨٨، مادة (ساح). والمقصود هنا: المسقية بماء جارٍ، لا بماء السماء.

وَأَجَلِهِ، وَأَقْلُهُ شَهْرٌ. وَقَدْرُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْكَيْلِيِّ، وَالْوَزْنِيُّ، وَالْعَدَدِيُّ. وَمَكَانِ إِبْقَاءِ مُسَلِّمٍ لِحَفْلِهِ مُؤَنَّةٌ. ....

(ق) بيان (أجله) فلا يجوز التسلم في حال ولا مؤجل بأجل مجهول. وقال الشافعي: يجوز التسلم في الحال، وبه قال عطاء وأبو ثور، واختاره ابن المنذر، لأنه مبادلة مال بمال فلا يكون الأجل فيه شرطاً كالبيع. ولنا: ما مر من قوله عليه الصلاة والسلام: «من أسلف في شيء فليشلف في كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم»<sup>(١)</sup>. (واقله) أي أقل الأجل في التسلم (شهر) كذا زوي عن محمد، وهو الأصح، وعليه الفتوى.

(ق) من شروط التسلم بيان (قدر رأس المال في) رأس المال (الكيلِيِّ، ق) في رأس المال (الوزنِيِّ، ق) في رأس المال (العَدَدِيِّ). ولو قال: وقدر رأس المال الكيلِيِّ... إلى آخره لكان أولى. ثم ما ذكره إن كان رأس المال عند العقد غير مشار إليه باتفاق، وإن كان مشاراً إليه، فعند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما. حتى لو قال: أسلمت<sup>(٢)</sup> إليك هذه الدراهم في كُرُو<sup>(٣)</sup> بُرٍّ، ولم يبيّن وزن الدراهم. أو قال: أسلمت إليك هذا البرّ في مَنْ<sup>(٤)</sup> زعفران ولم يبيّن قدر البرّ، لا يصحّ عنده، ويصحّ عندهما. وأما رأس المال الذراعي إذا كان مشاراً إليه عند العقد، لا يشترط بيان قدره باتفاق.

(ق) من شروطه بيان (مَكَانِ إِبْقَاءِ مُسَلِّمٍ) أي مُسَلِّمٍ فِيهِ (لِحَفْلِهِ مُؤَنَّةٌ)<sup>(٥)</sup> وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله، وَوَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: لا يشترط مكان الإيفاء، ولكن إن شرطاً مكاناً صحّ، وإن لم يشترط يتعيّن مكان العقد، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله أولاً، والأصحّ في مذهب الشافعي، لأنّ التسليم وجب بالعقد، فيتعيّن له مكان العقد كما في البيع.

ولأبي حنيفة [١٥٨ - ب] رحمه الله: إن تعيّن مكان العقد إمّا بالتعيين صريحاً أو بضرورة وجوب التسليم في الحال، ولم يوجد واحدٌ منهما بخلاف البيع، فإنه

(١) سبق تخريجه عند الشارح ص(٦٦).

(٢) في المطبوع: سلّمت، والمثبت من المخطوط.

(٣) سبق شرحها ص(٣٥٦)، التعليقة رقم: (٤).

(٤) المئ: مكيال سعته رطلان عراقيان، أو أربعون إستاراً = ٨١٥،٣٩ غراماً. معجم لغة الفقهاء ص ٤٦٠.

(٥) المؤنّة: القوت. المعجم الوسيط. ص ٦٩، مادة (مأن).

وَقَبِصِ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ شَرْطُ بَقَائِهِ، .....

واجب التسليم في الحال، فيتعين له موضع بالعقد. وقيد المُسَلَّم فيه بأن يكون لحملة مؤنة، لأنه لو لم يكن كذلك، كالمسك والرُّغْفَران، والكأفور القليلة لا يحتاج فيه إلى بيان الإيفاء عندهم، لأنَّ قيمته لا تختلف باختلاف المكان.

(وَقَبِصِ رَأْسِ الْمَالِ) أي مال السَّلَم (قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ) أي افتراق العاقدين بالأبدان (شَرْطُ بَقَائِهِ) خيرٌ لمبتدأ مقدم، أي شرط بقاء السَّلَم صحيحاً، وبه قال الشافعي. ولهذا صحَّح السَّلَم مع تأخير التسليم إلى آخر المجلس. ولو مكثا إلى الليل، أو سارا فَرَسَخاً<sup>(١)</sup>، أو نام أحدهما. وجوز مالك تأخيره اليوم واليومين والثلاث بشرط. وقيل: لا يجوز، فإنَّ أخطر أكثر بغير شرط فقولان. ولا فرق بين كون رأس المال ممّا لا يتعيّن كالثقود، أو ممّا يتعيّن كالعروض. أمّا إن كان ممّا لا يتعيّن فثلاثا يفترقا عن دينين بدينين، وهو بيع الكالئ بالكالئ، أي التسيئة بالتسيئة، لِمَا رواه ابن أبي شَيْبَةَ، وإسحاق بن زَاهُوِيَه، والبزار في «مسانيدهم» من حديث موسى بن عُبَيْدَةَ، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ولفظ البزار - قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، وعن بيع الكالئ بالكالئ، وعن بيع عاجلي بأجلي».

فالغرر: أن تبيع ما ليس عندك. والكالئ بالكالئ: دينٌ بدينين. والعاجل بالأجل: أن يكون له عليك ألف درهم مؤجَّلةً، فيتعجل عنها بخمس مئة. وأمّا إن كان من العروض، فلائ السَّلَم أخذُ عاجلي بأجل، والمُسَلَّم فيه أجلٌ، فوجب أن يكون رأس المال عاجلاً، ليكون حُكْمُهُ على وَفْقِ اسمه. ولو أبيع المُسَلَّم إليه قبض رأس المال أُجْبِرَ عليه.

ومن شروط السَّلَم: وجود المُسَلَّم فيه من وقت العقد إلى وقت التسليم، حتّى لو كان موجوداً حال العقد، معدوماً وقت التسليم لا يجوز بالإجماع. ولو كان معدوماً حال العقد موجوداً وقت التسليم، أو معدوماً بينهما لا يجوز عندنا، وهو قول الأوزاعي. والمعتبر وجوده في السُّوق الذي يُبَاع فيه في ذلك المصّر. وقال مالك والشافعي: يُشْتَرَط وجوده حال حلوله فقط.

ولنا: ما رواه أبو داود وابن ماجه - واللفظ له - عن أبي إسحاق، عن النَّجْرَانِي<sup>(٢)</sup>

(١) الفُوسَخ: مقياس من مقياس المسافات، مقداره ثلاثة أميال = ١٢٠٠٠ ذراع = ٥٥٤٤ متراً. معجم لغة الفقهاء ص ٣٤٣.

(٢) في المطبوع: رجلٍ بحراني، والمثبت من المخطوط وهو الصواب لموافقة لما في سنن ابن ماجه ٧٦٧/٢، كتاب التجارات (١٢)، باب إذا أسلم في نخل بعينه لم يطلع (٦١)، رقم (٢٢٨٤).

فَلَوْ كَانَ دَيْنًا وَعَيْنًا بَطَلَ فِي حِصَّةِ الدَّيْنِ. وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ المَالِ، وَ  
المُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ

قلت لعبد الله بن عمر: أُسْلِمَ في نخلي قبل أن يُطْلِعَ؟ قال: لا. قلت: لِمَ؟ قال: إن رجلاً أسلم في حديقة نخلي على عهد رسول الله ﷺ قبل أن يُطْلِعَ النخل، فلم يُطْلِعَ النخل شيئاً ذلك العام، فقال المشتري: أُوْخِرَكَ حتى يُطْلِعَ. فقال البائع: إنما بعثك التخل هذه السنة. فاختصما إلى رسول الله ﷺ فقال للبائع: أخذ من نخلك شيئاً؟ قال: لا. قال: «يم تستحلّ ماله؟ اردد عليه ما أخذت [١٥٩ - أ] منه، ولا تُسْلِمُوا في نخلي حتى يبدؤ صلاحه». وفيه مجهولٌ كما علمت.

وما في البخاري عن أبي البُخْتَرِيِّ قال: سألت ابن عمر عن التسلم في التخل، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يصلح، وعن بيع الورق نساءً بناجيز. وسألت ابن عباس عن التسلم في التخل، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع التخل حتى يُؤْكَلَ منه.

فقد ثبت عن هذين الصّحابيين الكبيرين في العلم والتتبع أنهما فهّما من نهيه عن بيع التخل حتى يصلح، بيع التسلم، فقد دلّ الحديث على اشتراط وجوده عند العقد، والاتفاق على اشتراطه عند المَحَلِّ<sup>(١)</sup>.

(فَلَوْ كَانَ) رأس المال (دَيْنًا وَعَيْنًا) من جنس واحد: بأن أسلم مئة درهم نقداً، ومئة درهم ديناً على المُسْلَمِ إليه في الكَرِّ<sup>(٢)</sup> (بَطَلَ) التسلم (هي حِصَّةُ الدَّيْنِ) لأنه دين بدين، وصحّ في حصة النقد لوجود قبض رأس المال في المجلس. وقال زُفَرٌ: يشيع الفساد ويبطل العقد في حصة العين أيضاً، لأنّ هذا الفساد في صلب العقد. (وَلَا يَجُوزُ) أي لا يصحّ (التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ المَالِ) قبل قبضه، (وَ) لا التَّصَرُّفُ فِي (المُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ) باستبدال، أو تولية، أو شركة، أو إقالة بخلاف ارتهان أو حوالة.

أما في رأس المال، فلأنّ قبضه في المجلس حقّ الله تعالى، وفي التَّصَرُّفِ فيه قبل قبضه تعرض لتفويت ذلك. وأما في المُسْلَمِ فيه، فلما أخرجه أبو داود، وابن ماجه والترمذي في «عِلَّةِ الكَبِيرِ» - وقال: لا أعرفه إلاّ من هذا الوجه، وهو حسنٌ - عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ». وما روى عبد الرزّاق في «مصنّفه» عن مَعْمَرٍ، عن قَتَادَةَ، عن ابن عمر أنه قال: إذا أسلفت في شيء، فلا تأخذ إلاّ رأس مالك أو الذي أسلفت فيه.

(١) المقصود من المحل هنا: حلول الأجل. انظر لمزيد تفصيل «فتح القدير» ٢١٣/٦.

(٢) سبق شرحها ص(٣٥٦)، التعليقة رقم: (٤).



## [فصل في الاستصناع]

وَالِاسْتِصْنَاعُ بِأَجَلٍ سَلَمٌ، تَعَامَلُوا فِيهِ أَوْ لَا، .....

ولو أسلم في رُطْبٍ فأخذ مثله تمراً، أو بالعكس، صحَّ عند أبي حنيفة رحمه الله، نظراً إلى التَّساوي في الحال، ولم يصحَّ عندهما نظراً إلى التَّفَاوت في المآل. ولو أخذ دقيقاً، أو سويقاً، أو مَقْلِيئاً عن بُزٍّ، أو أخذ دقيقاً عن سويقي أو بالعكس لا يصحَّ لاختلاف الجنس فكان استبدالاً. وإن تقايلا عقد السَّلم مَنَعَتَا رَبَّ السَّلم شراء شيء من المُسَلَّم إليه برأس المال استحساناً. ولم يمنعهُ زُفْرٌ قياساً، لأنه لَمَّا بطل السَّلم بقي رأس المال ديناً في ذمته، فيصحَّ الاستبدال به كسائر الديون. ولنا قوله رَبِّ السَّلم: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ، فَلَا يَصْرَفُهُ إِلَى غَيْرِهِ». رواه أبو داود، والترمذي وحسنه. ورواه الدَّارَقُطْنِي عن إبراهيم بن سعيد الجَوْهَرِيِّ، ولفظه: «فلا يأخذ إلَّا ما أسلم فيه، أو رأس ماله».

## [فصل في الاستصناع]

(وَالِاسْتِصْنَاعُ) استفعالٌ من الصنع، وهو العمل من نحو حُفٍّ وَطَشْتِ. وصورته: أن يقول لخفافٍ: احرز لي حُفًّا من أديمك<sup>(١)</sup> يوافق رجلي، ويريه رجله بكذا (بِأَجَلٍ) يضرب مثله للسَّلم (سَلَمٌ) فيعتبر فيه شروطُ السَّلم سواء (تَعَامَلُوا فِيهِ) كالخفاف (أَوْ لَا) كالثياب. وقال أبو يوسف ومحمد: هو فيما تعاملوا فيه [١٥٩ - ب] استصناعٌ، لأنه بلفظه فيحمل عليه، ويكون ذلك الأجل للاستعجال لا للاستمهال، بخلاف ما لم يتعاملوا فيه لأنه استصناعٌ فاسدٌ، فيحمل على السَّلم الصحيح.

ولأبي حنيفة: أنَّ الاستصناعَ يحتمل السَّلم، فكان حَمْلُهُ عليه أولى، لأنَّ جوازه بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وجواز الاستصناع بالتَّعامل. وقيدنا الأجل بكونه يُضْرَبُ مِثْلُهُ للسَّلم، لأنه لو قال: على أن يفرغه غداً، أو بعد غدٍ لا يكون سَلَمًا، لأنَّ ذكر المدة حينئذٍ للفراغ من العمل للمطالبة. وقال زفر والشَّافعي: لا يصحَّ الاستصناع، وهو القياس، لأنه لا يمكن تجويزه لإجارة، لأنه استعجار على العمل في ملك الآخر إذ الأديم ملك الصانع. ولا بيعاً لأنه يبيع ما ليس عنده، ولا سلماً لفقد شرائطه، ولكن جَوَزناه استحساناً بالتَّعامل الرَّاجع إلى الإجماع العملي من لدن رسول الله ﷺ إلى اليوم بلا تكبير، والتَّعامل بهذه الصفة أصلٌ مندرجٌ في قوله عليه الصلاة والسلام: «لا

(١) الأديم: الجلد. المعجم الوسيط. ص ١٠، مادة (أدم).

وَبِلَا أَجَلٍ فِيمَا يُتَعَامَلُ فِيهِ بَيْعٌ، فَيُجْبِزُ الصَّانِعُ عَلَى الْعَمَلِ وَلَا يَزْجَعُ الْأَمْرَ. وَالْمَبِيعُ هُوَ الْعَيْنُ لَا عَمَلَهُ، فَلَوْ جَاءَ بِمَا صَنَعَهُ غَيْرُهُ، أَوْ هُوَ قَبْلَ الْعَقْدِ، فَأَخَذَهُ صَحَّ، وَلَا يَتَّعِنُ لَهُ بِلَا اخْتِيَارِهِ، فَصَحَّ بَيْعُهُ قَبْلَ رُؤْيَةِ الْأَمْرِ.

### مَسَائِلُ سَتَّى

وَصَحَّ بَيْعُ الْكَلْبِ وَالشَّعَابِ، غَلَمَتْ أَوْ لَا.

تجتمع أمتي على ضلالة<sup>(١)</sup>.

(و) الاستصناع (بِلَا أَجَلٍ فِيمَا يُتَعَامَلُ) النَّاسُ (فِيهِ بَيْعٌ) لَا عِدَّةَ. وَكَانَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ يَقُولُ: الْإِسْتِصْنَاعُ مَوَاعِدَةٌ، وَأَمَّا يَنْعَقِدُ بِالْتَّعَاطِي إِذَا جَاءَ بِهِ الصَّانِعُ مَفْرُوعًا مِنْهُ، وَلِهَذَا ثَبِتَ الْخِيَارُ لِكُلِّ مِنْهُمَا. وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ بَيْعٌ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا سَمَّاهُ شِرَاءً، وَذَكَرَ فِيهِ الْقِيَاسُ وَالْإِسْتِحْسَانُ، وَفَضَّلَ بَيْنَ مَا فِيهِ تَعَامُلٌ وَبَيْنَ مَا لَا تَعَامُلَ فِيهِ. وَالْمَوَاعِدَةُ تَجُوزُ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا فِي الْكَلْبِ. قِيلَ: وَحَكَمَ الْحَاكِمُ أَحْكَمَ، وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. لَكِنِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ بَيْعٌ (فَيُجْبِزُ الصَّانِعُ عَلَى الْعَمَلِ) وَلَوْ كَانَ مَوَاعِدَةً لَمَا أُجْبِرَ (وَلَا يَزْجَعُ الْأَمْرَ) عَنْهُ، وَلَوْ كَانَ مَوَاعِدَةً لَكَانَ لَهُ الرَّجُوعُ.

(وَالْمَبِيعُ) فِي الْإِسْتِصْنَاعِ هُوَ (الْعَيْنُ لَا عَمَلَهُ) أَيَّ عَمَلِ الصَّانِعِ. وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْبُودَيْعِيُّ: عَمَلُهُ، نَظْرًا إِلَى أَنَّ الْإِسْتِصْنَاعَ مُشْتَقٌّ مِنَ الصَّنْعِ وَهُوَ الْعَمَلُ. وَقَدْ أَشَارَ الْمَصْنِفُ إِلَى مَا يَدُلُّ مِنَ الْفُرُوعِ عَلَى أَنَّ الْمَبِيعَ فِي الْإِسْتِصْنَاعِ الْعَيْنُ بِقَوْلِهِ:

(فَلَوْ جَاءَ بِمَا صَنَعَهُ غَيْرُهُ) قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ، (أَوْ) بِمَا صَنَعَهُ (هُوَ قَبْلَ الْعَقْدِ) الظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِ: «صَنَعَهُ» الْمَقْدَّرُ (فَأَخَذَ)<sup>(٢)</sup> الْأَمْرَ الْعَيْنِ (صَحَّ) وَلَوْ كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ عَمَلُهُ لَمْ يَصَحَّ بِقَوْلِهِ: (وَلَا يَتَّعِنُ لَهُ) أَيُّ لِلْأَمْرِ (بِلَا اخْتِيَارِهِ) إِذِ الَّذِي يَدْخُلُهُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ بَيْعُ الْعَيْنِ لَا بَيْعُ الْعَمَلِ (فَصَحَّ) لِلصَّانِعِ (بَيْعُهُ قَبْلَ رُؤْيَةِ الْأَمْرِ) أَيُّ الْمُسْتِصْنَعِ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ حِينَئِذٍ، لِأَنَّ تَعَيُّنَهُ بِاخْتِيَارِ الْأَمْرِ، وَاخْتِيَارِ الْأَمْرِ بَعْدَ رُؤْيَتِهِ. وَلَا يَثْبُتُ لِلْمُسْتِصْنَعِ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ إِذَا جَاءَ بِهِ الصَّانِعُ عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْرُوطَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِهَذَا.

### مَسَائِلُ سَتَّى

(وَصَحَّ بَيْعُ الْكَلْبِ) وَلَوْ كَانَ عَقُورًا<sup>(٣)</sup> (وَالشَّعَابِ غَلَمَتْ أَوْ لَا) وَشَرَطَ [شَمْسُ]<sup>(٤)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَةِ ٤٠٥/٤، كِتَابُ الْفَتَنِ (٣١)، بَابُ مَا جَاءَ فِي لُزُومِ الْجَمَاعَةِ (٧)، رَقْمُ (٢١٦٧).

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ: فَأَخَذَهُ. كَمَا أُثْبِتَ فِي الْمَتْنِ أَعْلَى الصَّحِيفَةِ، وَأُثْبِتْنَا لَفْظَ «أَخَذَ»، مِنَ الْمَخْطُوطِ لِيُنَاسِبَ مَعَ الشَّرْحِ. فَاقْتَضَى التَّنْبِيهَ.

(٣) الْكَلْبُ الْعَقُورُ: الْمُتَوَحِّشُ الْجَارِحُ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ. ص ٣١٨.

(٤) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقَطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

وَالذَّمِّيُّ فِي الْبَيْعِ كَالْمُسْلِمِ، إِلَّا فِي الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ، فَهُمَا كَالْحَلِّ وَالشَّاةِ فِي عَقْدِنَا. وَدَرَهُمْ نُزْرٌ فَوْقَ فِي ثَوْبٍ رَجُلٍ فَهُوَ لَهُ، إِنْ أَعَدَّهُ لَهُ أَوْ كَفَّهُ، وَإِلَّا

الأئمة لجواز بيع الكلب ونحوه أن يكون معلماً أو قابلاً للتعليم. وقال الشافعي: لا يصح بيع الكلب مطلقاً، لأنه نجس العين كالخنزير، وكذا عندنا في رواية، وهو قول أحمد وبعض أصحاب مالك، والمشهور من مذهبه الجواز. وأما اقتناء الكلب لصيد أو لحفظ الزرع أو المواشي أو البيوت فجائزة بالإجماع. لهم: ما روى البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الأنصاري: «أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البيغي<sup>(١)</sup>، وحلوان الكاهن<sup>(٢)</sup>». ولنا: ما روى أبو حنيفة [١٦٠ - أ] في «مسنده» عن الهيثم، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: رخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب الصيد.

(وَالذَّمِّيُّ فِي) أَحْكَامِ (الْبَيْعِ كَالْمُسْلِمِ) لِأَنَّهُ مَكْلَفٌ بِمَوْجِبِ الْمَعَامَلَاتِ، فَمَا جاز للمسلم من البياعات جاز له، وما لا فلا، كالرُّبَا (إِلَّا فِي الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ فَهُمَا) فِي عَقْدِ الذَّمِّيِّ (كَالْحَلِّ وَالشَّاةِ فِي عَقْدِنَا) فَيَكُونُ الْخَمْرُ عِنْدَهُمْ مِثْلِيًّا وَالْخِنْزِيرُ قِيمِيًّا، لَمَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصْنَفِهِ» عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الْجُعْفِيِّ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَقَلَةَ قَالَ: بَلَغَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ عُمَّالَهُ يَأْخُذُونَ الْجَزِيَةَ مِنَ الْخَمْرِ، فَنَاشَدَهُمْ ثَلَاثًا. فَقَالَ لَهُ بِلَالٌ: إِنَّهُمْ لَيَفْعَلُونَ ذَلِكَ. قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا، وَلَوْهُمْ بَيْعُهَا، فَإِنَّ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعَوْهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا.

ورواه أبو عُبيد في «كتاب الأموال»، وقال: كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنزير في جزية رؤوسهم، وخراج أراضيهم بقيمتها، ثم يتولى المسلمون بيعها. فهذا الذي أنكره بلال ونهى عنه عمر. ورخص لهم أن يأخذوا ذلك من أثمانها إذا كان أهل الذمة المتولين بيعها، لأنها مال لهم وليس بمال للمسلمين. انتهى.

وسُؤَيْدُ بْنُ غَقَلَةَ، بفتح المعجمة والفاء: أَبُو أُمَيَّةَ الْجُعْفِيُّ، وُلِدَ عَامَ الْفِيلِ، قَدِيمَ الْمَدِينَةِ حِينَ دَفِنُوا النَّبِيَّ ﷺ، سَمِعَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

(وَدَرَهُمْ نُزْرٌ فَوْقَ فِي ثَوْبٍ رَجُلٍ فَهُوَ لَهُ) أَيِ الدَّرْهِمِ لِلرَّجُلِ (إِنْ أَعَدَّهُ) أَيِ أَعَدَّ الرَّجُلُ الثَّوْبَ (لَهُ) أَيِ لَوْ قَوَّعَ الدَّرْهِمَ، (أَوْ) إِنْ (كَفَّهُ) أَيِ جَمَعَ الرَّجُلُ الثَّوْبَ بَعْدَ وَقُوعِ الدَّرْهِمِ فِيهِ، لِأَنَّ الْحَكْمَ لَا يُضَافُ إِلَى السَّبَبِ الصَّالِحِ إِلَّا بِالتَّقْصِدِ، وَقَدْ وُجِدَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ إِعْدَادُ الثَّوْبِ أَوْ جَمْعُهُ. (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَعُدَّ الرَّجُلُ الثَّوْبَ وَلَمْ يَجْمَعْهُ عَلَى

(١) مهر البيغي: أجرة الفاجرة. المصباح المنير، ص ٥٨٢، مادة (مهر).

(٢) حلوان الكاهن: هو ما يُفْطَاهُ مِنَ الْأَجْرِ وَالرُّشُوةِ عَلَى كَهَانَتِهِ. النهاية ٤٣٥/١.

فَلْيَأْخُذْ، وَاعْتَبِرْ بِهِ سَائِرُ الْمُبَاهَاةِ.

### [فَضْلٌ فِي الصَّرْفِ]

الصَّرْفُ بَيْعُ الثَّمَنِ بِالثَّمَنِ جِنْساً بِجِنْسٍ، أَوْ بِغَيْرِ جِنْسٍ. وَيُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ،

الدرهم (فَلْيَأْخُذْ) أي فالدرهم لآخذه لأنه مباح سبقت يده. (وَاعْتَبِرْ) - أنت، أو هو بصيغة المجهول الماضي - (بِهِ) أي بهذا الذي قلناه في الدرهم الذي نثر (سَائِرُ الْمُبَاهَاةِ) فلو أفرخ طير أو باض في أرض رجل، إن كانت أرضه مهيةً لذلك فهو له، وإلا فلا أخذه، بخلاف ما لو غسل النحل في أرضه، فإنه يملك غسله وإن لم يعد أرضه، لأنَّ الغسل ممَّا يحصل من الأرض فيكون تبعاً لها كالشجر النابت فيها والتراب المجتمع بجريان الماء فيها، ولهذا يجب في الغسل العُشْرُ إذا أخذ من الأرض العُشْرِيَّة.

### [فَضْلٌ فِي الصَّرْفِ]

(الصَّرْفُ) لغة: النقل والردّ، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِّ قُلُوبَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وسُمِّيَ به لأنه يحتاج فيه إلى نقل بَدَلِيهِ من يدٍ إلى يدٍ. وشرعاً: (بَيْعُ الثَّمَنِ) أي المخلوق للثمنية وهو الذهب والفضة مطلقاً (بِالثَّمَنِ جِنْساً بِجِنْسٍ) كذهبٍ بذهبٍ، أو فضةٍ بفضةٍ، فيشترط فيه التساوي وزناً، وإن اختلفا جودةً وصياغةً لِمَا تَقَدَّمَ من إهدار الشَّارِعِ اعتبار الجودة عند المقابلة بالجنس. (أَوْ) جنساً (بِغَيْرِ جِنْسٍ) كذهبٍ بفضةٍ أو فضةٍ بذهبٍ، فلا يشترط فيه التساوي وزناً بل جاز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام [١٦٠ - ب]: «فإذا اختلفت هذه الأصنافُ، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيدي»<sup>(٢)</sup>.

(وَيُشْتَرَطُ) في الصَّرْفِ سواء كان بالجنس أو بغيره (التَّقَابُضُ) من الطرفين باليد لا بالتخلية (قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ) بالأيدان بإجماع العلماء، ولما روى مالك في «الموطأ» عن عمر أنه قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الورق بالذهب أحدهما غائبٌ والآخر حاضرٌ<sup>(٣)</sup>، وإن استنظرك أن يلج بيته فلا تنظره إلا يداً بيدي، هاتِ وهاتِ، إني أخشى عليكما الرُّبَا.

(١) سورة التوبة، الآية: (١٢٧).

(٢) سبق تخريجه عند الشارح ص(٣٥٧).

(٣) في المخطوط: ناجزٌ، والمثبت من المطبوع.

وَأَنْ وَقَعَ فِي الْبَعْضِ صَحَّ فِيهِ فِي إِنْاءِ فِضَّةٍ وَصَارَ مُشْتَرَكًا. وَكَذَا فِي السَّيْفِ الْمُحَلَّى إِنْ خُلِصَتْ الْحِلْيَةُ بِلاَ ضَرَرٍ. وَيُضَرَفُ الْقَبْضُ إِلَى ثَمَنِهَا،

(وَأَنْ وَقَعَ) التَّقَابُضُ (فِي الْبَعْضِ صَحَّ) العقد (فِيهِ) أي في ذلك البعض، وبطل في الباقي (فِي إِنْاءِ فِضَّةٍ) أي حال كون ذلك البعض في إناء الفضة. يعني أن من باع إناء فضة وقبض بعض ثمنه ثم افترقا، بطل البيع فيما لم يقبض ثمنه وصح فيما قبض، (وَصَارَ) الإِنْاءُ (مُشْتَرَكًا) بينهما لأنَّ هذا العقد صرفٌ كَلَّهُ، والتَّقَابُضُ فِي المجلس شرطٌ فِي الصرف، وقد وَجَدَ فِي البعض دون البعض، فيصح فيما وجد فيه، ويبطل فيما لم يوجد، وهذا الفساد طارئٌ لأنَّه لعارض الافتراق لا عن قبض، فلا يتعدى إلى ما لم يوجد فيه. قيّد البعض بكونه في إناء، لأنَّه لو كان في نُقْرَةٍ<sup>(١)</sup> لم يكن الحكم لزوم اشتراكهما، لأنَّ الثُّقْرَةَ تتبعض بلا ضرر بخلاف الإناء. وليس الصحة في بعض الإناء الذي نقد ثمنه، والبطلان في بعضه الذي لم ينقد ثمنه من تفریق الصَّفْقَةِ، لأنَّ هذا تفریقٌ من جهة الشَّرْعِ باسْتِراطِ القبض، فصار كهلاك أحد العبدین.

(وَكَذَا) يَصَحُّ العقد (فِي السَّيْفِ الْمُحَلَّى) إِذَا بَاعَ وَوَزَّنَ حَلِيَّتَهُ مِثْلًا خَمْسُونَ مِئَةً، وَنَقَدَ الْمُشْتَرِي خَمْسِينَ (إِنْ خُلِصَتْ الْحِلْيَةُ بِلاَ ضَرَرٍ وَيُضَرَفُ الْقَبْضُ إِلَى ثَمَنِهَا) أي ثمن الحلية وإن لم يبيّن أنه ثمنها، لأنَّ قبض حصة الحلية واجبٌ فِي المجلس لحق الشَّرْعِ، وقبض حصة السيف غير واجب فيه، والتَّسْلِيمُ مطلقٌ. فيجعل المنقود من حصة الحلية، لأنَّ الظاهر من حال المسلم العاقل أن يؤدي الواجب ولا يُجَلِّ به. وكذا لو قال: خذ هذه الخمسين من ثمنهما، لأنَّ المثلّی قد يعبّر به عن الواحد كما في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾<sup>(٢)</sup> والمراد أحدهما، لأنَّهما يخرجان من المالح لا من العذب. وفي قوله تعالى: ﴿نَسِيًا حُوتُهُمَا﴾<sup>(٣)</sup> والتَّاسِي صاحب موسى بدليل ﴿فَأَنبِي نَسِيْتُ الْحُوتِ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿قَدْ أَجَبْتَ دَعْوَتَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> والداعي كان موسى عليه السلام. وفي قوله عليه الصلاة والسلام لمالك ابن الحُوَيْرِثِ وابن عمِّ له: «إِذَا سَافَرْتُمَا...» أي إِذَا كُنْتُمَا فِي سَفَرٍ، [وفي رواية:

(١) الثُّقْرَةُ: القطعة المذابة من الذهب أو الفضة. «المغرب في ترتيب المغرب» ٢/٣٢١.

(٢) سورة الرحمن، الآية: (٢٢).

(٣) سورة الكهف، الآية: (٦١).

(٤) سورة الكهف، الآية: (٦٣).

(٥) سورة يونس، الآية: (٨٩).

وَإِنْ لَمْ يُقْبَضْ شَيْءٌ بَطَلَ فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تُخْلَصْ، بَطَلَ أَضْلاً.

«إذا سافرت»<sup>(١)</sup> فأذنا وأقيما». <sup>(٢)</sup> والمراد أحدهما، فيحمل ما نحن فيه على ذلك نظراً إلى ظاهر حال المسلم هنالك. بخلاف ما لو صرح وقال: خذها من ثمن السيف، فإنّ الظاهر حينئذٍ عارضه التّصريح بخلافه.

(وَإِنْ) افترقا و (لَمْ يُقْبَضْ شَيْءٌ) والحال أنّ الحليّة تتخلص بلا ضررٍ (بَطَلَ) العقد (فيها) أي في الحليّة، لأنّ العقد فيها صرف، وقد فات شرطه وهو القبض في المجلس. قيّد البطان بكونه [١٦١ - أ] في الحليّة، لأنّ العقد حينئذٍ يصحّ في السيف لأنه مقدورٌ على تسليمه، ويمكن إفراده بالبيع لكونه يتخلص بلا ضررٍ، كالطّوق والأمة. فأما إذا بيعت أمةٌ مع طوقٍ بنقيدٍ ونسيئةٍ، فسد العقد فيهما عند أبي حنيفة، وفي الطوق عندهما. (وَإِنْ لَمْ تُخْلَصْ) الحليّة إلاّ بضررٍ، والحال أنه لم يُقْبَضْ شَيْءٌ (بَطَلَ) العقد (أضلاً) أي في الحليّة وفي السيف. أمّا في الحليّة، فإلْفَقْد شرط الصّرف وهو القبض في المجلس، وأمّا في السيف فإلْتَعَدُّر تسليمه بدون الضّرر. ولو باع درهمين وديناراً بدرهم ودينارين جاز بأن يُصْرَفَ كلّ جنسٍ بخلاف جنسه تصحيحاً للعقد، كما لو باع كُرَّةً<sup>(٣)</sup> بُرٌّ وكُرَّةً شعيرٍ بِكُرِّيٍّ بُرٌّ وكُرِّيٍّ شعير. وأفسده الشّافعي وُرْفَر.

ولو باع ما غالبه فضةٌ أو ذهبٌ بخالصة لم يجز إلاّ متساوياً وزناً، لأنّ العبرة للغالب، فكان كل منهما له حكم خالصة، ولهذا لا يستقرض إلاّ وزناً. ولو باع ما غالبه غشٍ بآخر من جنسه متفاضلاً جاز، ويكون الغش في كل واحدٍ منهما متقابلاً بالخالص الذي في مقابله، لكن بشرط التّقايبض قبل الافتراق لوجود الفضة أو الذهب في الكلّ من الجانبين مع عدم التّخلص إلاّ بضرر.

ولو باعه بخالصة من فضة، أو ذهب لا يجوز إلاّ أن يكون الخالص أكثر ممّا في غالب الغش منه، كبيع الزيتون بالزيت، والشّيرج<sup>(٤)</sup> بالسّمسم. ويجوز التبايع والاستقراض برائج المغشوش وزناً إن كان رواجه به، أو عدداً إن راج به، أو بهما إن راج بهما، لأنّ المعبر فيما لا نصّ فيه العادة، والله تعالى أعلم.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ٣٩٩/١، كتاب الصلاة (٢)، باب ما جاء في الآذان في السفر (٣٧)، رقم (٢٠٥).

(٣) سبق شرحها ص(٣٥٦)، التعليقة رقم (٤).

(٤) في المخطوط السيرج، والمثبت من المطبوع، وهو الصواب لموافقته لِمَا في «تاج العروس» ٦/٦٢، مادة (شرح).

## كِتَابُ الشُّفْعَةِ

هي تَمْلُكُ العَقَارِ عَلَى مُشْتَرِيهِ جَبْرًا بِمِثْلِ ثَمَنِهِ. وَتَثْبُتُ بِقَدْرِ زُوُوسِ الشُّفْعَاءِ، لَأَنَّ المَلِكَ لِلخَلِيطِ فِي نَفْسِ المَبِيعِ. ثُمَّ لِلخَلِيطِ فِي حَقِّ المَبِيعِ كَالشُّرْبِ

## كِتَابُ الشُّفْعَةِ

(هي) لغة: الضم، ومنه الشفع في الصلاة يُضَمُّ ركعة إلى أخرى. والشفع هو ضد الوتر. والشفيع لانضمام رأيه إلى رأي المشفوع له في الطلب، وشفاعة المذنبين لأنها تضمهم إلى الفائزين.

وشرعاً: (تَمْلُكُ العَقَارِ عَلَى مُشْتَرِيهِ جَبْرًا بِمِثْلِ ثَمَنِهِ) الذي اشتراه به، لِمَا فِي «صحيح مسلم» عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَ: [في أرض، أو] (١) رُبْع (٢)، أو حَائِط (٣) لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعرَضَ عَلَى شَرِيكِهِ فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ أَتَى فَشَرِيكُهُ أَحَقَّ بِهِ حَتَّى يُؤْذَنَهُ».

(وَتَثْبُتُ) الشُّفْعَةُ (بِقَدْرِ زُوُوسِ الشُّفْعَاءِ) عندنا (لَا) بقدر (المَلِكِ) كما قال مالك والشافعي في الجديد، وأحمد في رواية. فلو كانت دار بين ثلاثة: لأحدهم نصفها، والآخر ثلثها، والآخر سدسها، فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الشريكان الشُّفْعَةَ، فَإِنَّ القَاضِيَ يَقْضِي بِهَا نِصْفَيْنِ عِنْدَنَا لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفًا، وَأَثْلَاثًا عِنْدَهُمْ: لصاحب الثلث ثلثان، ولصاحب السدس ثلث. لَأَنَّ الشُّفْعَةَ مِنْ حَقُوقِ المَلِكِ لِكُونِهَا لِتَكْمِيلِ المَنْفَعَةِ، فَيَقْدَرُ بِقَدْرِهِ، كَالرِّيحِ، وَالغَلَّةِ، وَالوَلَدِ، وَالثَّمَرَةِ.

ولنا: إِنَّ التَّسَاوِيَّ فِي سَبَبِ الاستِحْقَاقِ يوجب التَّسَاوِيَّ فِي الاستِحْقَاقِ [١٦١] – ب]، والشركاء متساوون في سبب الشُّفْعَةِ، ولهذا لو انفرد واحدٌ منهم أخذ الكلَّ وَإِنَّ قَلَّ نِصْبِيهِ، فَيَسْتَوُونَ فِي الاستِحْقَاقِ، كما لو استوت الأنصباء والربح ونحوه متولِّدات من الملك فيستحقَّ بقدره، (لِلخَلِيطِ) متعلق بـ: «تثبت» (في نَفْسِ المَبِيعِ) متعلق بالخليط وهو الشريك الذي لم يقاسم، ولو كان ذمياً لمساواة المسلم في سببها، وهو أمر دنيوي وهما فيه سواء. (ثُمَّ لِلخَلِيطِ) أي الشريك (في حَقِّ المَبِيعِ كَالشُّرْبِ) – بكسر المعجمة – وهو النصيب في الماء، ومنه قوله تعالى:

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط والمطبوع، والصواب إثباته لموافقته لما في صحيح مسلم

١٢٢٩/٣، كتاب المساقاة (٢٢)، باب الشفعة (٢٨)، رقم (١٦٠٨ – ١٣٥).

(٢) الرُّبْعُ: المنزل ودار الإقامة. النهاية (١٨٩/٢).

(٣) الحائط: البستان، المعجم الوسيط. ص ٢٠٨، مادة (حاط).

وَالطَّرِيقِ خَاصِّينَ، كَشَرِبِ نَهْرٍ لَا تَجْرِي فِيهِ الشُّفْنُ، وَطَّرِيقٍ لَا يَنْقُذُ، ثُمَّ لِجَارٍ مُلَاصِقٍ، بَابُهُ فِي سِكَّةٍ أُخْرَى.

﴿لَهَا شَرِبٌ وَلَكُمْ شَرِبٌ يَوْمَ مَقْلُومٍ﴾<sup>(١)</sup>.

(وَالطَّرِيقِ) أَي وَكَالْمَرِّ (خَاصِّينَ) حَالِ (كَشَرِبِ نَهْرٍ لَا تَجْرِي فِيهِ الشُّفْنُ) بَضْمَتَيْنِ جَمَعَ سَفِينَةً (وَطَّرِيقٍ لَا يَنْقُذُ) وَقِيلَ: مَفْرُوضٌ إِلَى الْمَجْتَهِدِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

(ثُمَّ لِجَارٍ مُلَاصِقٍ) وَ (بَابُهُ فِي سِكَّةٍ أُخْرَى) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَابُهُ فِي سِكَّةِ الدَّارِ لَكَانَ خَلِيطًا فِي حَقِّ الْمَبِيعِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهَا لَهُ وَإِنْ كَانَ بَابُهُ فِي سِكَّةٍ أُخْرَى، أَوْ لِلجَارِ الْمُقَابِلِ فِي السِّكَّةِ الْغَيْرِ النَّافِذَةِ. فَعِنْدَنَا الشُّفْعَةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَانَ الثُّورِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ كَمَا ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ». وَقَالَ مَالِكٌ وَالثَّوَالِغِيُّ وَأَحْمَدُ: لَا شُفْعَةَ لِلجَارِ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَضُرِفَتِ الطَّرِيقُ، فَلَا شُفْعَةَ. وَفِي رِوَايَةِ «الشُّفْعَةَ فِيمَا لَمْ يَقْسَمْ» إِلَى آخِرِهِ. وَفِي لَفْظِهِ لَهُ: إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ... الْحَدِيثُ. وَلِأَنَّ الشُّفْعَةَ تَثْبِتُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِمَا فِيهَا مِنْ تَمَلُّكِ مَالٍ الْغَيْرِ بِغَيْرِ رِضَا، فَيَقْتَصِرُ عَلَى مُورِدِ النَّصِّ، وَهُوَ مَا لَمْ يَقْسَمْ.

وَلَنَا: مَا فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي زَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْيِهِ». وَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي الْبُيُوعِ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْأَحْكَامِ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالثَّنَائِيُّ فِي الشَّرُوطِ [عَنْ قَتَادَةَ]<sup>(٢)</sup> عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ<sup>(٣)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِدَارِ الْجَارِ أَوْ الْأَرْضِ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»، وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِمْ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ الدَّارِ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ، يُنْتَقِظُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا». فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِمَا رُوِيَ الْجَارُ الَّذِي يَكُونُ شَرِيكًا، لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الشَّرِيدِ قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، فَجَاءَ الْجَشُورُ بْنُ مَحْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَثَكِبِي، إِذْ جَاءَ أَبُو زَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا سَعْدُ ابْتِغِ مِنِّي بَيْتِي فِي

(١) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ، آيَةُ: (١٥٥).

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ زِيَادَةً مِنَ الْمَخْطُوطِ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ لِمَوَافَقَتِهَا لِمَا فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ ٣/٦٥٠،

كِتَابُ الْأَحْكَامِ (١٣)، بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ (٣١)، رَقْمٌ (١٣٦٨).

(٣) حُرِّفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ وَالْمَخْطُوطِ إِلَى: عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَمُرَةَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ. مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.



## وَيَطْلُبُهَا

دارك. فقال سعد: والله ما أبتاعهما. فقال المشور: والله لتبتاعنَّهُمَا. فقال سعد: [١٦٢] أ - والله لا أزيدك على أربعة آلاف مُنْجَمَةً أو مُقَطَّعَةً. قال أبو رافع: لقد أُعْطِيتُ بها خمس مئة دينار، ولولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجارُّ أَحَقُّ بِسَقْبِيهِ» ما أُعْطِيتُكُها بأربعة آلاف، وأنا أُعْطِي بها خمس مئة دينار، فأعطاها إياه.

أجيب بأن هذا مُعَارَضٌ بما أخرجهُ النَّسَائِيُّ وابن ماجه عن عمرو بن الشَّريد، عن أبيه أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله: أرضي ليس فيها لأحدٍ شِرْكٌ ولا قِسْمٌ إلاَّ الجُوار، فقال: «الجارُّ أَحَقُّ بِصَقْبِيهِ». وفي غريب الحديث: الصَّقْبُ بفتح الحاءين: ما قُرِبَ من الدَّارِ، والسين لغة في الصاد. وأجيب عن حديث جابر: بأنَّ تخصيص ما لم يقسم بالذِّكر لا يدلُّ على نفي الحكم عمَّا عداه، وقوله: «إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»، من كلام الزَّواي، فلا يكون حجةً في عدم استحقاق الشُّفْعَةِ للجار مع ما روينا من مرفوع الأخبار. ولو سلَّم أنه من كلام النَّبِيِّ ﷺ فمعناه: لا شفعة بسبب القسمة دفْعاً لتوهم أنَّ القسمة تثبت بها الشفعة كالبيع، لما فيها من معنى التمليك من كلِّ واحدٍ من الشريكين للآخر.

وفي «معاني الآثار»: إن قيل: لِمَ أُوجِبَتِ الشُّفْعَةُ على هذا الترتيب ولم تَجْعَلْها لهم جميعاً إذا حضروا وطلبوا؟ قيل: لأنَّ الشَّريك في المبيع خليطٌ فيه وفي الطريق، فمعه من أسباب الشفعة مثلما مع الشريك في الطريق، وسبب آخر ليس مع الشريك في الطريق<sup>(١)</sup>، فكان أولى منه ومع الشريك في الطريق شركةٌ فيها وملازقة<sup>(٢)</sup> للمبيع، ومع الجار ملازقة للمبيع فقط، فكان الشَّريك في الطريق أولى من الجار. وفي «شرح مختصر القُدُورِيِّ»: ولو سلَّم الشريك في المبيع الشفعة وجبت للشريك في الطريق، فإن سألها وجبت للجار.

(وَيَطْلُبُهَا) أي ويطلب الشفع الشفعة لأنها حقٌ ضعيفٌ يطل بالإعراض، فلا بدَّ فيه من الطلب بما يفهم منه طلب الشفعة، ولو كان ماضياً في الأصح ك: طلبت الشفعة إذا طلبها، أو: أنا طالبها، وهو اختيار الفقيه أبي جعفر، والفقيه أبي الليث، والشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل، لأنَّ الاعتبار للمعنى. وقال بعضهم: يقول: أطلب الشفعة وأخذها، ولا يقول: طلبتها وأخذتها. فإن قال ذلك بطلت شفعته لأنَّ ذلك كذبٌ محضٌ. قلنا: يُذكر للحال عرفاً كعبت واشترت.

(١) وهو اختلاط ملكه بالشئ المبيع. شرح معاني الآثار ١٢٤/٤.

(٢) في المخطوط ملازمة، والمثبت من المطبوع.

فِي مَجْلِسِ عِلْمِهِ بِالْبَيْعِ، وَهُوَ طَلَبُ مُوَاتَّبَةٍ، ثُمَّ يُشْهِدُ عَلَى طَلَبِهِ عِنْدَ الْعَقَارِ أَوْ ذِي يَدٍ مِنْ بَائِعٍ، أَوْ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ أُخِّرَ أَحَدَهُمَا بَطَلَتْ.

ثُمَّ يَطْلُبُ عِنْدَ الْقَاضِي، وَيَتَأَخَّرُهُ شَهْرًا تَبْطُلُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَبِهِ .....

(فِي مَجْلِسِ عِلْمِهِ بِالْبَيْعِ) ليعلم بذلك عدم إعراضه عنه، وهذا عند أبي حنيفة إذا أخبره رجلان، أو رجل وامرأتان، أو عدل. وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إذا أخبره واحد، حرّاً كان أو عبداً، وصبيّاً كان أو امرأة. وهي نظير اختلافهم في عزل الوكيل. وقوله: في مجلس علمه بالبيع رواية هشام عن محمد أنه يشترط الطلب في مجلس العلم، إن طلب فيه صح، وإن قام عنه قبله بطلت، وبه أخذ الكرخي. وفي ظاهر الرواية: كما علم بالبيع من غير مهلة، واختارها العامة، سواء [١٦٢ - ب] كان عنده أحد أو لم يكن، لقوله عليه الصلاة والسلام «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعَقَالِ». رواه ابن ماجه في «سننه» عن ابن عمر.

(وَهُوَ) أي طلب الشفيع في مجلس علمه (طَلَبُ مُوَاتَّبَةٍ) سُمِّيَ به للدلالة على غاية التعجيل، حتّى كأنّ الشفيع ليثب ويطلب. روى عبد الرزاق في «مصنفة» عن سُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الشُّفْعَةُ لِمَنْ وَائِبَهَا.

(ثُمَّ يُشْهِدُ) الشفيع (عَلَى طَلَبِهِ). قال قاضيخان: إذا صدر منه طلب المواتبة يحتاج إلى طلب الإشهاد. [وإنما سُمِّيَ الثاني طلب الإشهاد] (١) لأنّ الإشهاد شرط، بل يمكنه إثبات الطلب عند إنكار الخصم. وكيفية هذا الطلب: أن ينهض من مجلس علمه، ويُشْهِدُ عَلَى طَلَبِهِ، (عِنْدَ الْعَقَارِ) لتعلّق الحق به. (أَوْ) عند (ذِي يَدٍ مِنْ بَائِعٍ) بأن كان لم يسلم العقار إلى المشتري، لأن له حينئذ يد فکان خصماً. (أَوْ) عند (الْمُشْتَرِي) ولم يكن ذا يد، لأنّ الملك له. ويقول الشفيع: إنّ فلاناً اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وكنت طلبت الشفعة، وأنا الآن أطلبها فاشهدوا على ذلك.

(فَإِنْ أُخِّرَ) الشفيع (أَحَدَهُمَا) أي أحد هذين الطالبين (بَطَلَتْ) الشفعة. أمّا الطلب الأوّل فلأن مجرد السكوت فيه ساعة دليل الإعراض، ودليل الشيء كصريحه. وأمّا الطلب الثاني فلأن مدته مقدرة بالتمكن منه نفيّاً للضرر عن المشتري.

(ثُمَّ يَطْلُبُ) الشفيع (عِنْدَ الْقَاضِي) ويسمى طلب الخصومة، ويتأخيره لا يطل طلب الشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله. وفي «الهداية»، «والكافي»: وعليه الفتوى. (وَيَتَأَخَّرُهُ شَهْرًا) من غير عذر مرضٍ أو حبس. وفي نسخة: وتأخيره شهراً (تَبْطُلُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ) وهو قول زُفَرٍ، واختيار الكرخي (وَبِهِ) أي بقول محمد

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

يُفْتَى.

فَإِذَا طَلَبَ سَأَلَ الْقَاضِيَ الْخَصْمَ، فَإِنْ أَقْرَ بِمِلْكِكَ مَا يَشْفَعُ بِهِ، أَوْ نَكَلَ عَنِ الْخَلِيفِ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَالِكُهُ، أَوْ بَزَهَنَ الشُّفِيعَ، سَأَلَهُ عَنِ الشُّرَاءِ، فَإِنْ أَقْرَ بِهِ، أَوْ نَكَلَ عَنِ الْخَلِيفِ، أَوْ بَزَهَنَ الشُّفِيعَ، قَضَى لَهُ بِهَا، .....

(يُفْتَى) اليوم. والمعنى: أن تصحيح صاحب «الذخيرة» و المُفْتِي قاضيخان في «جامعه الصغير» أصح من تصحيح غيرهما.

(فَإِذَا طَلَبَ) الشفيع عند القاضي (سَأَلَ الْقَاضِيَ الْخَصْمَ) عن ملك الشفيع ما يشفع به، فإن أنكر الخصم أنه ملكه كلف القاضي الشفيع بإقامة البيّنة على أنه ملكه. وقال زُفَرٌ - وهو رواية عن أبي يوسف - لا يكلف على ذلك، لأن اليد دليل الملك. فإن عجز الشفيع عن إقامة البيّنة استحلف القاضي الخصم عند أبي يوسف أنه ما يعلم أن الشفيع مالك لما يطلب به الشفعة، [وعند محمد استحلفه على البتات، فيحلف بالله ما الشفيع بمالكٍ لِمَا يَطْلُبُ بِهِ الشُّفْعَةَ] <sup>(١)</sup>.

(فَإِنْ أَقْرَ) الخصم (بِمِلْكِكَ) الشفيع (مَا يَشْفَعُ بِهِ أَوْ نَكَلَ) الخصم (عَنِ الْخَلِيفِ عَلَى الْعِلْمِ) على أحد [القولين] <sup>(٢)</sup> (بِأَنَّهُ) أي الشفيع (مَالِكُهُ) أي مالك لما يشفع، به (أَوْ بَزَهَنَ الشُّفِيعَ) على ملكه [لِمَا شَفَعُ، ثَبِتَ مَلِكُهُ لِمَا] <sup>(٣)</sup> يشفع به وحينئذٍ (سَأَلَهُ) أي القاضي الخصم (عَنِ الشُّرَاءِ) فإن أنكر، أمر القاضي الشفيع بإقامة البيّنة، فإن عجز الشفيع عن البيّنة استحلف الخصم إن كان المشتري: بالله ما اشتريت هذه الدار، وإن كان البائع: بالله [١٦٣ -] ما بعت هذه الدار (فَإِنْ أَقْرَ) الخصم (بِهِ) أي بالشراء (أَوْ نَكَلَ عَنِ الْخَلِيفِ أَوْ بَزَهَنَ الشُّفِيعَ) على الشراء (قَضَى) القاضي (لَهُ) أي للشفيع (بِهَا) أي بالشفعة لثبوتها.

وينبغي للقاضي قبل سؤال الخصم أن يسأل الشفيع عن موضع الدار من مصرها، ومحلّتها، وحدودها، لأنه ادعى حقاً فيها، فصار كما لو ادعى ملك رقبته. فإذا بيّن [سأله هل قبض المشتري الدار أم لا؟ لأنه إذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع، فإذا بيّن] <sup>(١)</sup> سأله عن سبب شفّعته، وحدود ما يشفع به. لأنّ الناس يختلفون فيه، فلعّل دعواه سبب غير صالح، أو لعله محجوبٌ بغيره. فإذا بيّن سبباً صالحاً وأنه غير محجوب بغيره سأله متى علم؟ وكيف صنع حين علم؟ لأنّ

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

فَلَزِمَهُ إِحْضَارُ الثَّمَنِ، وَيَخْبِسُ الدَّارَ لَهُ.

وَلَا يَسْمَعُ الْبَيْتَةَ عَلَى بَائِعٍ حَتَّى يَخْضَرَ الْمُشْتَرِي، فَيَفْسَخُ بِحُضُورِهِ، وَيَقْضِي بِالشَّفْعَةِ وَالْعَهْدَةِ عَلَى الْبَائِعِ.

وَلِلشَّفِيعِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ، وَالْعَيْبِ، وَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي الْبِرَاءَةَ مِنْهُ.

الشَّفْعَةُ تَبْطُلُ بِطَوْلِ الزَّمَانِ، وَبِالإِعْرَاضِ وَبِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَإِذَا بَيَّنَّ سَأَلَهُ عَنْ طَلْبِهِ الإِشْهَادَ كَيْفَ كَانَ؟ وَعِنْدَ مَنْ أَشْهَدُ؟ وَهَلْ كَانَ الَّذِي أَشْهَدَ عِنْدَهُ أَقْرَبَ مِنْ غَيْرِهِ؟ فَإِذَا بَيَّنَّ وَلَمْ يَخْلُ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرُوطِ، تَمَّتْ دَعْوَاهُ، فَيَسْأَلُ الْخَصْمَ حَيْثُذِي كَمَا مَرَّ.

(فَلَزِمَهُ) أَي إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِالشَّفْعَةِ لَزِمَ الشَّفِيعَ (إِحْضَارُ الثَّمَنِ) مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ (وَ يَخْبِسُ) الْمُشْتَرِي (الدَّارَ لَهُ) أَي لِأَجْلِ الثَّمَنِ حَتَّى يَدْفَعَهُ الشَّفِيعَ إِلَيْهِ (وَلَا يَسْمَعُ) الْقَاضِي (الْبَيْتَةَ عَلَى بَائِعٍ) لَمْ يَسَلِّمِ الْعَقَّارَ إِلَى الْمُشْتَرِي (حَتَّى يَخْضَرَ الْمُشْتَرِي فَيَفْسَخُ) الْقَاضِي الْبَيْعَ (بِحُضُورِهِ وَيَقْضِي بِالشَّفْعَةِ) لِأَنَّ الْمَلِكَ لِلْمُشْتَرِي وَالْيَدَ لِلْبَائِعِ وَالْقَاضِي يَقْضِي بَهُمَا لِلشَّفِيعِ، فَلَا بَدَّ مِنْ حُضُورِهِمَا.

قَيَّدَ بِالْبَائِعِ، لِأَنَّ الْمُشْتَرِي الَّذِي سَلَّمَ الْبَائِعَ إِلَيْهِ الْعَقَّارَ إِذَا خَاصَمَهُ الشَّفِيعَ لَا يَشْتَرِطُ فِي سَمَاعِ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ حُضُورَ الْبَائِعِ، لِأَنَّ حُكْمَ الْعَقْدِ فِي حَقِّ الْبَائِعِ قَدْ انْتَهَى بِالتَّسْلِيمِ إِلَى الْمُشْتَرِي، فَصَارَ الْبَائِعُ كَأَجْنَبِيٍّ آخَرَ. وَقَيَّدْنَا الْبَائِعَ بِكَوْنِهِ لَمْ يَسَلِّمِ الْعَقَّارَ إِلَى الْمُشْتَرِي، لِأَنَّ الَّذِي سَلَّمَهُ إِلَيْهِ لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الْبَيْتَةَ عَلَيْهِ أَصْلًا، وَلَا يَكُونُ خَصْمًا لِلشَّفِيعِ. وَفِي قَوْلِهِ: «فَيَفْسَخُ بِحُضُورِهِ» إِشَارَةٌ إِلَى عِلَّةٍ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ الْبَيْعَ إِذَا كَانَ يَنْفَسَخُ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي، فَلَا بَدَّ مِنْ حُضُورِهِ لِيَقْضِيَ بِالْفَسْخِ عَلَيْهِ.

(وَالْعَهْدَةُ) أَي وَيَقْضِي بِعَهْدَةِ الْحَقُوقِ فِيمَا أَخَذَ الشَّفِيعَ بِمَخَاصِمَةِ الْبَائِعِ (عَلَى الْبَائِعِ) فَعَلِيهِ التَّسْلِيمُ وَضَمَانُ الثَّمَنِ عِنْدَ الدَّرَكِ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَهْدَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي سِوَاءَ أَخْذِهَا مِنْ يَدِ الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي، لِأَنَّ حَقُوقَ الْعَقْدِ عِنْدَهُ تَرْجِعُ إِلَى الْمَالِكِ.

(وَاللشَّفِيعِ) إِذَا قَضَى الْقَاضِي لَهُ بِالشَّفْعَةِ وَلَمْ يَكُنْ رَأْيُ الْمُبِيعِ (خِيَارُ الرُّؤْيَةِ، وَ) لَهُ إِذَا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا خِيَارَ (الْعَيْبِ) فَيَرُدُّ إِنْ شَاءَ (وَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي) لِلْبَائِعِ (الْبِرَاءَةَ مِنْهُ) مِنَ الْعَيْبِ، لِأَنَّ الْأَخْذَ بِالشَّفْعَةِ بِمَنْزِلَةِ الشَّرَاءِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ مِبَادِلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ؟ فَيَشِبُّ لِلشَّفِيعِ فِيهِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ وَالْعَيْبِ كَمَا فِي الشَّرَاءِ، وَلَا يَسْقُطُ مَا لَهُ مِنْ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ بِرُؤْيَةِ

(١) الدَّرَكُ: مَا يَأْخُذُهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ رَهْنًا بِالثَّمَنِ خَوْفًا مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْمُبِيعِ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ، ص

وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ، وَبَيِّنَةُ الشَّفِيعِ أَحَقُّ مِنْ بَيِّنَتِهِ.

وَلَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي ثَمَنًا، وَبَائِعُهُ أَقَلَّ مِنْهُ، أَخَذَ بِقَوْلِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَبَقَوْلِ الْمُشْتَرِي بَعْدَهُ، وَفِي حَطِّ بَعْضِ الثَّمَنِ، أَوْ فِي زِيَادَتِهِ بِأَقْلَهُمَا، وَفِي حَطِّ الْكُلِّ بِالْكُلِّ.

وَفِي الشَّرَاءِ بِثَمَنِ مِثْلِي بِمِثْلِهِ،

المشتري، ولا ما له من خيار العيب بشرط المشتري للبائع البراءة منه، لأنه لا يملك إسقاط حق الشفيع.

(وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي) أي إذا اختلف مع الشفيع (هي الثمن) لأن الشفيع [١٦٣ - ب] يدعي استحقاق العقار عليه عند نقد الأقل وهو ينكر، والقول قول المنكر مع يمينه (وَبَيِّنَةُ الشَّفِيعِ) إذا أقام كل منهما بيينة على صحة قوله (أَحَقُّ مِنْ بَيِّنَتِهِ) أي المشتري وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله. وقال أبو يوسف رحمه الله: بيينة المشتري، أحق، لأنها أكثر إثباتاً، فصارت كبيينة البائع إذا اختلف مع المشتري في قدر الثمن. ولهما: أنه لا تنافي بين البيئتين في حق الشفيع لاحتمال أنه اشترى مرة بالأقل مرة بالأكثر، وللشفيع أن يأخذ بأيهما شاء.

(وَلَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي ثَمَنًا، وَ) ادَّعَى (بَائِعُهُ) ثَمَنًا (أَقَلَّ مِنْهُ أَخَذَ) الشفيع العقار (بِقَوْلِهِ) أي بقول البائع (قَبْلَ الْقَبْضِ) أي قبل قبض البائع الثمن، لأن الثمن إن كان كما قال البائع فظاهر، وإن كان كما قال المشتري فقد حط البائع من الثمن، والحط عن المشتري حط عن الشفيع. قيد ما ادَّعاه البائع بكونه أقل مما قال المشتري، لأنه لو كان أكثر تحالفاً وتراداً، وأيهما نكل ظهر أن الثمن ما يقوله الآخر، فيأخذها الشفيع بذلك لأن النكول بمنزلة الإقرار مما يدعيه صاحبه، وإن حلفا فسخ القاضي العقد بينهما وأخذها الشفيع بما قال البائع، لأن فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع، كما لو ردَّ عليه بعيب بقضاء قاضٍ.

(وَ) أَخَذَ الشَّفِيعَ الْعَقَارَ (بِقَوْلِ الْمُشْتَرِي بَعْدَهُ) أي بعد قبض البائع الثمن، (وَ) أَخَذَ الشَّفِيعَ (فِي حَطِّ بَعْضِ الثَّمَنِ) سواء كان الحط قبل أخذ الشفيع أو بعده (فِي زِيَادَتِهِ) أي زيادة المشتري الثمن (بِأَقْلَهُمَا) متعلق بـ «أخذ». وأما أخذ فيهما بالأقل، لأن الحط من الثمن والزيادة فيه يلتحقان عندنا بأصل العقد، إلا أن الزيادة لا تظهر في حق الشفيع لتضرره بها، وتظهر في حق المشتري لولايته على نفسه.

(وَ) أَخَذَ الشَّفِيعَ (فِي حَطِّ الْكُلِّ بِالْكُلِّ) لأن حط الكل لا يلتحق بأصل العقد، إذ لو التحق به لكان هبةً أو بيعاً بلا ثمن وهو فاسدٌ، ولا شفعة فيهما. (وَ) أَخَذَ الشَّفِيعَ (فِي الشَّرَاءِ بِثَمَنِ مِثْلِي) كيلبي، أو وزنبي، أو عددي متقارب (بِمِثْلِهِ) الباء

وَفِي بَثْمَنِ غَيْرِهِ بِقِيمَةِ الثَّمَنِ. فَفِي عَقَارٍ بِعَقَارٍ، أُخِذَ كُلُّ بَقِيمَةِ الْآخَرِ، وَفِي ثَمَنِ مُؤَجَّلٍ بِحَالٍ، أَوْ طَلَبَ فِي الْحَالِ، وَأَخَذَ بَعْدَ الْأَجَلِ.

وَفِي بِنَاءِ الْمُشْتَرَى وَعَزْسِهِ بِالثَّمَنِ وَقِيمَتَيْهِمَا مَقْلُوعَيْنِ، أَوْ كَلَّفَ الْمُشْتَرَى قَلْعَهُمَا، وَلَيْسَتْ إِلَّا فِي بَيْعِ أَوْ فِي هِبَةٍ بِعَوَضٍ، وَلَا فِي شَجَرٍ، وَلَا فِي ثَمَرٍ بَيْعًا قَضَاءً،

الأولى متعلقة بالشراء، والثانية بـ: «أخذ» المقدر.

(و) أخذ الشفيع (في) الشراء (بِثَمَنِ غَيْرِهِ) أي غير المثلي (بِقِيمَةِ الثَّمَنِ) لأنَّ الشرع جعل للشفيع ولاية التملك على المشتري بمثل ما يملك به. والمثل نوعان: كامل: وهو صورة ومعنى، وقاصر: وهو المثل معنى. والمثلي من النوع الأول، وغيره من النوع الثاني، فيراعى في أخذ الشفعة ذلك كما في الاتلاف.

(فَفِي) شراء (عَقَارٍ بِعَقَارٍ أُخِذَ كُلُّ) من العقارين بالشفعة (بِقِيمَةِ الْآخَرِ) لأنَّ كلاً منهما ثمن للآخر وهو من ذوات القيمة.

(وَفِي ثَمَنِ) أي وأخذ الشفيع في بيع عقارٍ بثمانٍ (مُؤَجَّلٍ بِحَالٍ) كل من الجارين متعلق بـ: «أخذ» المقدر (أَوْ طَلَبَ) الشفعة عطف على أخذ المقدر (في) الحال بتخفيف اللام بمعنى الوقت (وَأَخَذَ بَعْدَ الْأَجَلِ) الذي وقع العقد عليه حتى لو لم يطلب [في الحال بطلت] <sup>(١)</sup> شفيعته، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد [١٦٤ - أ] خلافاً لأبي يوسف أخيراً. (و) أخذ الشفيع (في) بناء المشتري وعزسه بالثمن وقِيمَتَيْهِمَا) أي البناء والغرس (مَقْلُوعَيْنِ أَوْ كَلَّفَ الْمُشْتَرَى قَلْعَهُمَا) وعند أبي يوسف رحمه الله: لا يكلفه ولكنه إن شاء أخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعين، وإن شاء ترك.

(وَلَيْسَتْ) الشفعة (إِلَّا فِي بَيْعِ) أي بسبب بيع (أَوْ فِي هِبَةٍ بِعَوَضٍ) أي مصاحبة بعوض فلا شفعة في دار تزوج الرجل عليها، أو خالع المرأة بها، أو استأجر بها داراً أو غيرها، أو صالح بها عن دم عميد، أو أعتق عليها عبداً. وقال الشافعي: يجب فيها الشفعة لأنَّ كلاً منها عقد معاوضة فثبتت الشفعة في العقار المملوك بسببه كالبيع. ولنا: أنها تملكات بسبب لا يثبت فيها خيار الشرط، فلا يجب فيها الشفعة، كالمملك بالهبة المحضنة، والوصية، والميراث.

(وَلَا فِي شَجَرٍ) عطف على ما قبله بالمعنى، أي ولا شفعة في نكاح، ولا خلع إلى آخر العقود التي ليست ببيع ولا هبة بعوض (وَلَا فِي ثَمَرٍ) بالمثلثة (بَيْعًا) أي الشجر والثمر (قَضَاءً) أي بدون أرض، فإنهما لو بيعا معها كان فيهما الشفعة تبعاً لها. وكذا لا

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

وَلَا فِي الْبَيْعِ بِخِيَارٍ إِلَّا بَعْدَ سُقُوطِهِ، وَلَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِلَّا بَعْدَ سُقُوطِ فَسْخِهِ،  
وَلَا فِي رَدِّ بِخِيَارٍ إِلَّا خِيَارٍ غَيْبٍ بِلَا قَضَاءٍ، وَلَا لِمَنْ بَاعَ أَوْ بَاعَ لَهُ، أَوْ ضَمِنَ  
الدَّرَكَ، .....

شفعة في بناء بيع قصداً، وفيه الشفعة لو بيع مع الأرض، لأن هذه الأشياء نقلية، ولا شفعة في نقلية لأن الشفعة إنما وجبت في العقار، لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام. والملك في النقلية لا يدوم مثل دوامه في العقار كما أشار إليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «اللهم إني أعوذ بك من جار السوء في دار المقامة». فإن جار البادية يتحوّل<sup>(١)</sup>.

(وَلَا) شفعة (في البيع) بسبب البيع (بخيار) للبائع، لأن خياره يمنع خروج المبيع عن ملكه (إلا بعد سقوطه) أي سقوط الخيار بأن أسقط البائع، لأن المانع من خروج المبيع عن ملكه قد زال، فصار البيع كأنه وقع لازماً من الأصل. قيّدنا الخيار بكونه للبائع كما هو الظاهر من البيع بخيار، لأن خيار المشتري يوجب الشفعة. أما عند أبي يوسف ومحمد فلا لأن المشتري صار مالكاً. أما عند أبي حنيفة رحمه الله فيخرج المبيع عن ملك البائع، وحق الشفعة. يعتمد انقطاع حق البائع لا ثبوت الملك للمشتري، حتى لو أقر البائع بالبيع وأنكر المشتري تجب الشفعة.

(وَلَا) شفعة (في البيع) أي في عقار البيع (الفايد) أما قبل قبض المبيع، فلعدم زوال الملك عنه. وأما بعد قبضه، فلاحتماله للفسخ، لأن كل واحد من المتعاقدين بسبيل من فسخته، إذ فسخته حق الشرع، وفي إثبات الشفعة إسقاط حق فسخته، وفي إسقاط حق فسخته تقرير فساده (إلا بعد سقوط فسخته) فإن باعه المشتري من آخر فإن فيه الشفعة، لأن امتناع حق الشفعة إنما كان لثبوت حق الفسخ وقد سقط، فصار كما لو كان في البيع خيار البائع فأسقطه.

(وَلَا) شفعة [١٦٤ - ب] (في رد) أي بسبب رد عقار (بخيار) سواء كان خيار رؤية أو شرط أو عيب (إلا) في رد بسبب (خيار غيب بلا قضاء) لأن الشفعة ثبتت فيه خلافاً لظفر (وَلَا) شفعة (لمن باع) سواء كان وكيلاً أو أصيلاً، لأن أخذه بالشفعة سعي في نقض ما تم به، وهو الملك للمشتري، وسعي الإنسان في نقض ما تم به مردود.

(أو بيع له) أي ولا شفعة لمن يبيع لأجله وهو المؤكّل بالبيع، لأن تمام البيع له، إذ لولا توكيله لما جاز ذلك البيع.

(أو ضمن الدرك) أي ولا شفعة لمن ضمن عن البائع ما يلحقه في ذلك البيع،

(١) أخرجه النسائي في سننه ٢٧٥/٨، كتاب الاستعاذة (٥٠)، باب الاستعاذة من جار السوء (٤٤)،

رقم (٥٥١٧)، بلفظ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَارِ السُّوءِ فِي دَارِ الْمَقَامِ، فَإِنْ جَارُ الْبَادِيَةِ يَتَحَوَّلُ عَنْكَ».

بَلْ لِمَنْ شَرَىٰ أَوْ اشْتَرَىٰ لَهُ.

### [مُبْطَلَاتُ الشُّفْعَةِ]

وَيُبْطَلُهَا تَسْلِيمُهَا بَعْدَ الْبَيْعِ لَا قَبْلَهُ، وَالصُّلْحُ مَعَ بَطْلَانِهِ، وَمَوْتُ الشَّفِيعِ لَا الْمُشْتَرَى، وَبَيْعُ مَا يَشْفَعُ بِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ.

لأنّ في ضمانه تقريراً للبيع فكان كالبائع. (بَلْ) الشُّفْعَةُ (لِمَنْ) أي الشفيع (شَرَىٰ أَوْ اشْتَرَىٰ لَهُ) وأجاز، لأنّ الشُّفْعَةَ تبطل بإظهار الشَّفِيعِ الرَّغْبَةَ عن المشفوع، ولا تبطل بإظهار الرَّغْبَةَ فيه. وفي الشراء إظهار الرَّغْبَةَ فيه، فلا يكون إبطالاً للشُّفْعَةِ. وفي البيع إظهار الرَّغْبَةَ عنه، فيكون إبطالاً لها. وفائدة ذلك أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً في الدار ولها شريك آخر، فلكل منهما الشفعة. ولو كان هو شريكاً وللدار جازاً، فلا شفعة للجار.

### [مُبْطَلَاتُ الشُّفْعَةِ]

(وَيُبْطَلُهَا) أي الشفعة (تَسْلِيمُهَا بَعْدَ الْبَيْعِ) لأنّ الشفيع أسقط حقه بعد تقرر سببه (لَا قَبْلَهُ) أي لا يُبْطَلُ الشفعة تسليمها قبل البيع، لأنّه أسقطها قبل وجود سببها إن كان سببها البيع، وقبل وجود شرطه إن كان سببها اتصال الأملاك، والبيع شرطه، وهو الصحيح. (وَ) يبطلها (الصُّلْحُ) أي صلح الشفيع عن شفعة على عَوْضٍ (مَعَ بَطْلَانِهِ) أي بطلان الصلح، لأنّه أسقطها باختياره فيردّ العوض لأنّه أخذه بغير استحقاق، لأنّ المال لا يستحقّ إلا بمقابلة ملك، وحقّ الشفعة ليس بملك بل حقّ تملك، فلا يصحّ الاعتياض عنه.

(وَ) يُبْطَلُهَا (مَوْتُ الشَّفِيعِ) بعد البيع قبل القضاء بالشفعة، ولا ينتقل حقّ الأخذ بالشفعة إلى وارثه. وقال مالك والشافعي: ينتقل لأنّه حقّ ثبت لإزالة الضّرر عن المال فكان موروثاً. ولنا: أنّ حقّ الشفعة حقّ تملك وهو وصف قائم بالشفيع، فلا ينتقل إلى وارثه بعد موته. قيّدنا بـ: قَبْلَ الْقَضَاءِ بالشفعة، لأنّ موت الشفيع لو كان بعد القضاء قبل نقد الثمن وقبض المبيع لا يُبْطَلُ شفعته والبيع لازم لوارثه (لَا الْمُشْتَرَى) أي لا يُبْطَلُ الشُّفْعَةُ مَوْتُ الْمُشْتَرَى، لأنّ المُشْتَرَى باقٍ، وبموت المُشْتَرَى عليه لم يتغير الاستحقاق، بخلاف موت المُشْتَرَى وهو الشفيع، لأنّ السبب الذي يأخذ به وهو ملكه زال بموته، والثابت للوارث مجوّز أو شركة حادثة بعد البيع فلا تستحقّ به الشفعة.

(وَ) يُبْطَلُهَا (بَيْعُ) الشَّفِيعِ (مَا يَشْفَعُ بِهِ) بلا خيار للبائع (قَبْلَ الْقَضَاءِ) له



وَشَفَعَ حِصَّةَ أَحَدِ الْمُشْتَرِينَ لِأَحَدِ الْبَاعَةِ. فَإِنْ سَلَّمَ شِرَاءَ زَيْدٍ، فَظَهَرَ شِرَاءَ غَيْرِهِ. أَوْ الشِّرَاءَ بِأَلْفٍ فَظَهَرَ بِأَقْلٍ، أَوْ بِمِثْلِي، لَا تَسْقُطُ. لِأَنَّ ظَهَرَ بِقِيَمِي قِيَمَتُهُ أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ.

بِالشُّفْعَةِ، لِأَنَّ الاسْتِحْقَاقَ بِالْجَوَارِ أَوْ بِالشَّرِكَةِ، وَقَدْ زَالَ قَبْلَ التَّمَلُّكِ. فَيَدِينَا بَعْدَ خِيَارِ الْبَائِعِ، لِأَنَّ الشَّفِيعَ لَوْ بَاعَ مَا يَشْفَعُ بِهِ عَلَيَّ أَنَّهُ بِالْخِيَارِ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ، لِأَنَّ مَلِكَهُ لَمْ يَزَلْ فَوَجَدَ سَبَبَ الشَّفْعَةِ وَهُوَ الْإِتِّصَالُ بِمَلِكِهِ.

(وَشَفَعَ) أَي أَخَذَ الشَّفِيعَ بِالشَّفْعَةِ [١٦٥ - أ] (حِصَّةَ أَحَدِ الْمُشْتَرِينَ) مِنْ بَائِعٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ هَذَا الْأَخْذَ لَيْسَ فِيهِ ضَرَرُ التَّفْرِيقِ لِقِيَامِ الشَّفِيعِ مَقَامَ الْمَأْخُودِ حِصَّتِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَافِرَ بَيْنَ قَبْلِ الْقَبْضِ وَبَعْدِهِ. (لَا أَحَدَ الْبَاعَةِ) أَي وَلَا يَأْخُذُ الشَّفِيعَ حِصَّةَ أَحَدِ الْبَائِعِينَ مِنْ مُشْتَرٍ وَاحِدٍ، بَلْ إِذَا أَنْ يَأْخُذَ الْمَشْفُوعَ كُلَّهُ أَوْ يَتْرَكَ كُلَّهُ، لِأَنَّ فِي أَخْذِ حِصَّةِ أَحَدِ الْبَاعَةِ إِضْرَاراً بِالْمُشْتَرِي بِتَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ عَلَيْهِ.

(فَإِنْ سَلَّمَ)، أَي إِذَا أَخْبِرَ بِأَنَّ الْمُشْتَرِي زَيْدٌ فَسَلَّمَ (شِرَاءَ زَيْدٍ فَظَهَرَ شِرَاءَ غَيْرِهِ، أَوْ) بَلَّغَهُ أَنَّ الثَّمَنَ أَلْفٌ فَسَلَّمَ (الشِّرَاءَ بِأَلْفٍ فَظَهَرَ أَنَّهُ (بِأَقْلٍ أَوْ بِمِثْلِي)، قِيَمَتُهُ أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ (لَا تَسْقُطُ) الشَّفْعَةُ. أَمَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّ الْمُشْتَرِي غَيْرُ زَيْدٍ فَلتفاوت الناس في الجوار والشركة، وأما إذا ظهر أنَّ الثمن أقل أو أنه مثلي فلائ تسليمه في كثرة الثمن لا يدل على تسليمه في قلته، وتسليمه في أحد الجنسين لا يكون تسليمياً في الآخر إذ رُجماً يتعذر عليه ما سلم فيه ويسهل عليه الآخر.

(لَا إِنْ ظَهَرَ) أَنَّ الشِّرَاءَ (بِقِيَمِي قِيَمَتُهُ أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ) فَإِنْ شَفَعْتَهُ تَسْقُطُ، لِأَنَّهُ إِذَا يَأْخُذُ الْقِيَمِيَّ بِقِيَمَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ. وَلَوْ بَلَّغَهُ أَنَّ الْمُشْتَرِي زَيْدٌ فَظَهَرَ أَنَّهُ زَيْدٌ وَعَمْرُو فَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ نَصِيبَ عَمْرُو، لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لَمْ يَوْجَدْ فِي حَقِّهِ. وَلَوْ بَاعَهَا إِلَّا ذِرَاعاً مِنْ جَانِبِ الشَّفِيعِ بِطُولِ الْحَدِّ الَّذِي يَلِيهِ امْتَنَعَتِ الشَّفْعَةُ لِانْقِطَاعِ الْجَوَارِ، وَهَذِهِ حِيلَةٌ لِإِسْقَاطِ الشَّفْعَةِ.

وَإِنْ ابْتَاعَ سَهْماً مِنْهَا ثُمَّ ابْتَاعَ بِقِيَمَتِهَا تَجِبُ الشَّفْعَةُ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، لِأَنَّ الشَّفِيعَ جَازٍ إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَرِي فِي الثَّانِي شَرِيكٌ، لِأَنَّهُ حِينَ اشْتَرَى الْبَاقِي كَانَ شَرِيكاً بِشِرَاءِ الْجِزْءِ الْأَوَّلِ، وَاسْتِحْقَاقِ الشَّفِيعِ الْجِزْءَ الْأَوَّلَ لَا يَبْطُلُ شَفْعَةُ الْمُشْتَرِي فِي الْجِزْءِ الثَّانِي قَبْلَ الْخُصُومَةِ، لِكَوْنِهِ فِي مَلِكِهِ بَعْدَ فَيْتَقَدَّمَ عَلَى الْجَوَارِ. وَإِنْ ابْتَاعَهَا بِشَمَنِ غَالِيٍّ ثُمَّ دَفَعَ ثَوْباً عَنِ الثَّمَنِ يُوْخَذُ بِالثَّمَنِ لَا بِالثَّوْبِ، لِأَنَّهُ عَقْدٌ آخِرٌ وَالثَّمَنُ هُوَ الْعَوْضُ عَنِ الدَّارِ. وَهَذِهِ حِيلَةٌ لِتَقْلِيلِ الرُّغْبَةِ فِي الشَّفْعَةِ، وَهِيَ تَعْمُ الْجَوَارِ وَالشَّرِكَةَ،

## كِتَابُ الْقِسْمَةِ

هِيَ تَغْيِينُ الْحَقِّ الشَّائِعِ. وَغَلَبَ فِيهَا الْإِفْرَازُ فِي الْمِثْلِيِّ، .....

والله تعالى أعلم.

## كِتَابُ الْقِسْمَةِ

(هي) لغة: اسمٌ للاقتسام. وشرعاً: (تَغْيِينُ الْحَقِّ الشَّائِعِ). وجوازها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. أما الكتاب تلويحاً فقوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وتصريحاً قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾<sup>(٢)</sup> الآية. ولا يُعلم الخُمُس من الأربعة أخماس إلا بالقسمة، وقوله سبحانه ﴿وَبَيْنَهُمْ أَنْ الْمَاءِ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> الآية، ﴿وَلَهَا شِزْبٌ وَلَكُمْ شِزْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾<sup>(٤)</sup> والمنابذة في الشرب قسمة فيه.

وأما السنة فإنه ﷺ قَسَمَ غَنَائِمَ خَيْبَرَ بِخَيْبَرٍ، وَغَنَائِمَ أُوطَاسَ بِأُوطَاسَ، وَغَنَائِمَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ [١٦٥ - ب] بِمِيَاهِهِمْ. وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه عن عبد الله بن محمّد بن عُقَيْلٍ<sup>(٥)</sup>، عن جابر بن عبد الله أنّ امرأة سعد بن الربيع قالت: يا رسول الله، إن سعداً هلك وترك ابنتين وأخاه، فعمد أخوه بقبض ما ترك سعد، وأتما تنكح النساء على أموالهن. فقال رسول الله ﷺ: «ادعي إليّ أخاه». فجاء، فقال: «ادفع إلي ابنتيه الثلثين، وإلى امرأته الثمن، ولك ما بقي». وأما الإجماع فلتوارث الأمة القسمة من غير تكبير أحد من الأئمة.

ثم سببها طلب أحد الشركاء الانتفاع بنصيبه بالخصوص على الخلوص، ويشتمل على الإفراز والمبادلة في المِثْلِيَّاتِ وَالْقِيَمِيَّاتِ، لأن ما يجتمع لأحدهما بعضه كان له، وبعضه كان لصاحبه فهو يأخذه عوضاً عما بقي من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة وإفرازاً.

(وَوَغَلَبَ) على المبادلة (فِيهَا الْإِفْرَازُ) أي تَمَيُّزُ عَيْنِ حَقِّهِ (هِيَ الْمِثْلِيَّةُ) وهو الكيلِيّ، والوزنيّ، والعدديّ المتقارب، لعدم التفاوت بين أبعاض كل من هذه الأمور،

(١) سورة الزخرف، الآية: (٣٢).

(٢) سورة الأنفال، الآية: (٤١).

(٣) سورة القمر، الآية: (٢٨).

(٤) سورة الشعراء، الآية: (١٥٥).

(٥) حُرِّفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ وَالْمَخْطُوطِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَتِيكَ. وَالصَّوَابُ مَا أُبْتِنَاهُ لِمَوَاقِفِهِ لِمَا فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ ٣٦١/٤، كِتَابُ الْفَرَائِضِ (٢٧)، بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْبَنَاتِ (٣)، رَقْمٌ (٢٠٩٢).

وَالْمُبَادَلَةُ فِي غَيْرِ الْمِثْلِيِّ. فَيَأْخُذُ كُلُّ حِصَّتَهُ بِغَيْبَةِ صَاحِبِهِ ثَمَّةً لَا هُنَا.

وَتُدَبَّ نَضْبُ قَاسِمٍ يُزْرَقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيُقَسِّمَ بَيْنَهُمْ بِلَا أَجْرٍ، وَإِنْ نُصِبَ بِأَجْرٍ صَحَّ، وَهُوَ عَدَدُ الرَّؤُوسِ.

لأنَّ ما يأخذه الشريك مثل حقه صورةً ومعنى، فأمكن أن يُجعل عين حقه كما في القرض وقضاء الدين.

(و) غلب فيها (الْمُبَادَلَةُ فِي غَيْرِ الْمِثْلِيِّ) وهو الثياب، والحيوان، والعقار لوجود التفاوت بين أبعاضها، فلا يمكن أن يُجعل كأنه أخذ عين حقه (فَيَأْخُذُ كُلُّ) من الشُّرَكَاء (حِصَّتَهُ بِغَيْبَةِ صَاحِبِهِ) يعني شريكه. وفي بعض النسخ: بغيبة الآخر (ثَمَّةً) أي في المثلِّي، وهو بفتح المثلثة: اسم إشارة للمكان. ولو كانت القسمة فيه مبادلة لم يؤخذ لعدم العلم برضا صاحبه، لأنَّ رضا العاقدين شرطٌ للمبادلة، (لَا هُنَا) أي لا يأخذ أحدٌ من الشُّرَكَاء في غير المثلِّي حصته بغيبة صاحبه. ولو كانت القسمة فيه إفراراً لكان له ذلك.

(وَتُدَبَّ نَضْبُ قَاسِمٍ) بين الناس (يُزْرَقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيُقَسِّمَ بَيْنَهُمْ بِلَا أَجْرٍ) لأنَّ منفعتها تعود إلى العامة، فيكون كفايته من بيت المال، كنفقة القضاة والمقاتلة والمُفْتِينَ (وَإِنْ نُصِبَ) قاسمٍ (بِأَجْرٍ) على المتقاسمين (صَحَّ) لأنَّ النفع لهم، والأول أوفق للناس<sup>(١)</sup> وأبعد عن التهمة، (وَهُوَ) أي الأجر إذا نُصِبَ قاسمٌ بأجر (عَدَدُ الرَّؤُوسِ) عند أبي حنيفة رحمه الله، وعلى قدر الأنصباء عند أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله، وهو رواية أبي حنيفة رحمه الله، لأنه مُؤَنَّةٌ للملك فيقدر بقدره كأجرة الكيِّال، والورَّان، وحفر البئر المشتركة، ونفقة المملوك المشترك. وهذا لأنَّ منفعة نصيب صاحب الكثير أكثر من منفعة صاحب القليل، والغُرم بالغُثم.

ولأبي حنيفة رحمه الله: أن الأجر مقابل للتمييز، وأنه لا يتفاوت. وربما يصعب الحساب بالنظر [١٦٦ - أ] إلى القليل وقد ينعكس الأمر، فيتعدُّ اعتباره فيتعلَّق الحكم بأصل التمييز. وأجرة حفر البئر بمقابلة نقل التراب ونفقة المملوك لبقاء الملك، وحاجة صاحب الكثير إلى ذلك أكثر من حاجة صاحب القليل. وأما أجرة الكيِّال، والورَّان، فقال بعض المشايخ: هو على الخلاف إن كان الكيل والوزن للقسمة، لأنَّ الكيِّال والورَّان بمنزلة القاسم، وإن لم تكن لها بأن اشترى مكياً، أو موزوناً مجازفةً أثلاثاً، أو أرباعاً، وأمر إنساناً بكيله ليصير الكلّ معلوم القدر، فالأجر بقدر الأنصباء، لأنَّ

(١) في المخطوط: أرفق بالناس، والمثبت من المطبوع.

وَيَجِبُ كَوْنُهُ عَدْلًا، عَالِمًا بِهَا، وَلَا يُعَيَّنُ وَاحِدًا، وَلَا يَشْتَرِكُ الْقَسَامُ.  
وَقُسِمَ بِطَلَبِ أَحَدِهِمْ إِنْ انْتَفَعَ كُلُّ بِحِصَّتِهِ، وَبَطَلَبِ ذِي الْكَثِيرِ فَقَطُّ إِنْ لَمْ  
يَنْتَفِعِ الْآخَرُ لِقَلَّةِ حِصَّتِهِ.

وَلَا يُقْسَمُ إِلَّا بِطَلَبِهِمْ إِنْ تَضَرَّرَ كُلُّ لِقَلَّةِ، .....

الأجر في الكيل والوزن للعمل وهو لصاحب الكثير أكثر.  
(وَيَجِبُ كَوْنُهُ) أي القاسم (عَدْلًا) دِينًا أَمِينًا (عَالِمًا بِهَا) أي بالقسمة، لأنه يعتمد  
على قوله، وذا بالعدالة والأمانة، ولا بدّ من قدرته على القسمة وهي بالعلم بها.  
(وَلَا يُعَيَّنُ) قاسم (وَاحِدًا) إذا كان الأجر على المتقاسمين، لأنه يتحكّم بالزيادة  
على أجر مثله فيتضرّر به الناس. (وَلَا يَشْتَرِكُ الْقَسَامُ) لثلا يتواضعوا على مغالاة الأجر  
فيحصل الإضرار بالناس، بخلاف ما إذا [لم] <sup>(١)</sup> يشتركو، فإن كل قاسم يسارع حينئذ  
إلى الأجر اليسير حذرًا من الفوت فيرخص الأجر.

(وَقُسِمَ بِطَلَبِ أَحَدِهِمْ) جبراً على الآبي (إِنْ انْتَفَعَ كُلُّ) منهم (بِحِصَّتِهِ) لأنّ في  
القسمة تكميل المنفعة فكانت حقاً لازماً فيما يقبلها بعد طلب أحدهم. (و) قسم  
(بِطَلَبِ ذِي الْكَثِيرِ فَقَطُّ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعِ الْآخَرُ) أي ذو القليل (لِقَلَّةِ حِصَّتِهِ) كذا ذكر  
الخصّاف. ووجهه: أن صاحب الكثير مُنْتَفِعٌ بنصيبه فأغثير طلبه، وصاحب القليل غير  
مُنْتَفِعٍ بنصيبه فلم يُغْتَبَرِ طلبه.

وتوضيحه أن الأول يطلب من القاضي أن يخصّه بالانتفاع بملكه، ويمنع غيره من  
الانتفاع بملكه، وهذا طلب انصاف لا تعنت، فعلى القاضي أن يجيبه إلى ذلك. ولا  
يُغْتَبَرُ تضرّر الآخر، لأنه يريد أن ينتفع بملك شريكه، وله أن يمنع غيره من الانتفاع بملكه.  
وأما الثاني فمتعنت في طلب القسمة، والقاضي يجيب المتعنت بالردّ. وتعدّر الانتفاع  
بنصيبه لِقَلَّتْه لا لمعنى من جانب صاحب الكثير. ثمّ العكس والإطلاق روايتان،  
والأصح الأول كما في «المبسوط» وغيره.

(وَلَا يُقْسَمُ) المشترك فيه بين المشتركين <sup>(٢)</sup> (إِلَّا بِطَلَبِهِمْ) كلّهم (إِنْ تَضَرَّرَ كُلُّ)  
أي كل واحد منهم (لِقَلَّةِ) أي لقلة حصته، لأنّ الجبر على القسمة لتكميل المنفعة،  
وفي هذه القسمة تفويتها. وإنما جازت بطلبهم لأنّ الحق لهم وهم أعرف لشأنهم.  
وفي «شرح الكنز»: لكن القاضي لا يباشر ذلك وإن طلبوا منه، لأنّ القاضي لا  
يشتغل بما لا فائدة فيه، ولا سيما إذا كان فيه ضرر أو إضاعة مال، لأنّ ذلك حرام

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) في المطبوع: الشريكين. والمثبت من المخطوط.

وَالْجِنْسَانِ، وَالرَّقِيقُ، وَالْجَوَاهِرُ، وَالْحَمَامُ إِلَّا بِرِضَاهُمْ. وَدَوْرٌ مَشْتَرَكَةٌ، أَوْ دَاوْرٌ وَضَيْعَةٌ، أَوْ دَاوْرٌ وَحَانُوتٌ، قَسِمَ كُلُّ وَحْدَهَا،  
وَصَحَّحْتُ بِالْتَّرَاضِي

[١٦٦ - ب]، ولا يمنعهم من ذلك لأن القاضي لا يمنع مَنْ أقدم على إتلاف ماله.  
(وَلَا) يُقَسَّمُ (الْجِنْسَانِ) من العروض، (وَق) لا (الرَّقِيقُ)، (وَق) لا (الْجَوَاهِرُ)، (وَق) لا (الْحَمَامُ) وفي معناه البئر والرّحى (إِلَّا بِرِضَاهُمْ) أمّا الجنسان فلأنّه لا اختلاط بينهما، فلا تقع القسمة فيهما تمييزاً بل معاوضة، وسبيلها التراضي دون جبر القاضي.  
وأما الرّقيق فقال أبو يوسف ومحمد ومالك والشّافعيّ رحمهم الله: يقسم لاتحاد الجنس وكون التفاوت في القيمة<sup>(١)</sup>، وهو لا يمنع صحة القسمة كما في الإبل والغنم، ولذا يقسم الرقيق في الغنمة بين الغائمين كسائر الأموال.  
والأبي حنيفة: أنّ التفاوت في الرّقيق أظهر منه في الأجناس المختلفة، فإنها قد تتفاوت في المالية، والرقيق يتفاوت تفاوتاً فاحشاً. ثمّ قسمة الجبر لا تجري في الأجناس المختلفة فكذا في الرقيق، وهذا لأنّ حق الغائمين في المالية دون العين، حتّى كان للإمام بيعها وقسمة ثمنها بينهم، فكان المعتبر إيصال مقدار من المالية إلى كلّ واحد.  
وأما شركة الملك فحقّ الشّركاء في العين والمالية، وللإمام حقّ التمييز بالقسمة على طريق المعادلة وليس له ولاية المعاوضة. فإذا تعدّد اعتبار المعادلة هنا بطريق التمييز لا يثبت للقاضي ولاية الإيجاب على القسمة. وأمّا الجواهر فلأنّ جهالة الجواهر أفحش من جهالة الرّقيق. وأمّا الحمام ونحوها من البئر والرّحى والحائط بين دارين، فلأنّ القسمة لتكميل المنفعة، وإذا لم يبق كل نصيبٍ مُنتفعاً به بعد القسمة انتفاعاً مقصوداً، لا يتحقق معنى القسمة، فلا يقسم القاضي. بخلاف التراضي لالتزامهم الضرر.  
(وَدَوْرٌ) سواء كانت في مضر أو مصرين، وهو مبتدأ (مَشْتَرَكَةٌ) - بفتح الراء - صفته (أَوْ دَاوْرٌ وَضَيْعَةٌ، أَوْ دَاوْرٌ وَحَانُوتٌ) عطف، والخبر (قَسِمَ كُلُّ) أي كل واحدة (وَوَحْدَهَا) ولم يجمع نصيب أحدهم في أحدها. أمّا الدار والضّيقة، والدار والحانوت فبالاتفاق لاختلاف الجنس. وأمّا الدور فما ذكر قول أبي حنيفة رحمه الله. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: تُقَسَّمُ الدّور بعضها في بعض إذا كانت في مصرٍ واحدٍ، وكانت القسمة خيراً لهم.

(وَصَحَّحْتُ) قسمة الدور المشتركة وما ذُكِرَ معها (بِالْتَّرَاضِي) على جمع نصيب أحد الشّركاء في أحدها، لأنّ في القسمة معنى المبادلة فتصحّ بالتراضي كسائر

(١) في المخطوط: القسمة. والمثبت من المطبوع.

إِلَّا عِنْدَ صِغَرِ أَحَدِهِمْ. وَقَسِمَ نَقْلِي يَدْعُونَ إِزْتَهُ بَيْنَهُمْ، وَعَقَارٌ يَدْعُونَ شِرَاءَهُ أَوْ مَلَكَهٗ مُطْلَقًا، فَإِنْ ادَّعَا إِزْتَهُ عَنْ زَيْدٍ لَا، حَتَّى يُزْهِنُوا عَلَى مَوْتِهِ وَعَدَدِ وَرَثَتِهِ، وَلَا إِنْ بَزَهْنُوا أَنَّهُ مَعَهُمْ، حَتَّى يُزْهِنُوا أَنَّهُ لَهُمْ، وَلَا إِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ مَعَ الْوَارِثِ الطِّفْلِ، أَوْ الْغَائِبِ. ..

المعاوضات. (إِلَّا عِنْدَ صِغَرِ أَحَدِهِمْ) فلا يصح إلا بأمر القاضي، لأن تصرف الصغير لا ينفذ ولا ولاية لهم عليه.

(وَقَسِمَ نَقْلِي) أي منقول (يَدْعُونَ إِزْتَهُ بَيْنَهُمْ) لأن في القسمة نظراً لاحتياجه إلى الحفظ، ولأنه مضمون على من وقع في يده. (و) قَسِمَ (عَقَارٌ) في أيديهم (يَدْعُونَ شِرَاءَهُ) في ظاهر الرواية، (أَوْ مَلَكَهٗ مُطْلَقًا) بأن لم يذكروا كيفية انتقاله إليهم في الأصح، لأن القضاء بالقسمة فيه يقتصر عليهم ولا يتعدى إلى غيرهم إذا لم يُفَرِّقُوا أَنَّ أَصْلَ الْمَلِكِ لِغَيْرِهِمْ، (فَإِنْ ادَّعَا إِزْتَهُ) أي العَقَار [١٦٧ - أ] الذي في أيديهم (عَنْ زَيْدٍ) مثلاً بأن ذكروا مؤرثهم (لَا) أي لا يقسم العَقَار الذي ادَّعَا إِرْتَهُ (حَتَّى يُزْهِنُوا) أي يقيموا البيّنة (عَلَى مَوْتِهِ وَعَدَدِ وَرَثَتِهِ) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله.

وقالا: يقسم القاضي العَقَار بينهم بأقرارهم ويكتب ذلك في صك القسمة، لأنه في أيديهم، واليد دليل الملك وقد أخبروا بالإرث من أبيهم. والأصل في إخبار المسلم الصدق، ولا منازع لهم فيما أخبروا، فيثبت المُخْبِرُ به. فإذا سألوا القاضي أن يقسم بينهم ملكهم فعليه أن يجيبهم إلى ذلك، تمكيناً لكل واحد منهم من الانتفاع بنصيبه، كما في المنقول الموروث، والعَقَار المشتري. والبيّنة إنما تكون على المُنْكَرِ، ولا مُنْكَرِ هنا ولا منازع لهم، فلا يفيد البيّنة. ولكن يذكر القاضي في كتاب القسمة أنها وقعت منه باعترافهم ليتذكر بالنظر فيه أَنَّ حُكْمَ الْقِسْمَةِ مَقْتَصِرٌ عَلَيْهِمْ غَيْرَ مُتَعَدٍّ إِلَى غَيْرِهِمْ، حَتَّى لَا يَكُونَ ذَلِكَ قِضَاءً عَلَى شَرِيكَ آخَرٍ لَهُمْ، وَلَا عَلَى مَالِكٍ لَهَا.

ولأبي حنيفة رحمه الله أن الميِّت يصير مقضياً عليه بقسمة القاضي، وقولهم ليس بحجة عليه فلا بد من إقامة البيّنة ليثبت بها القضاء على الميت، ويصير بعضهم مدعيًا والبعض الآخر خصماً له عن الميِّت.

(وَلَا) يُقْسَمُ الْعَقَارُ (إِنْ بَزَهْنُوا أَنَّهُ مَعَهُمْ) أي في أيديهم (حَتَّى يُزْهِنُوا أَنَّهُ لَهُمْ) أي ملكهم، لاحتمال أن يكون في أيديهم وهو ملك لغيرهم.

(وَلَا) يُقْسَمُ الْعَقَارُ بِأَقْرَارِ الْحَاضِرِينَ (إِنْ كَانَ) جميعه أو (شَيْءٌ مِنْهُ مَعَ الْوَارِثِ الطِّفْلِ، أَوْ) مع (الْغَائِبِ) لأن في هذه القسمة قضاء على الغائب، أو الصغير بإخراج شيء مما في يده من غير خصم حاضر عنه. ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البيّنة وعدمها في الصحيح. ولو كان الحاضر كبيراً وصغيراً نَصَّبَ الْقَاضِي عَنِ الصَّغِيرِ وَصِيًّا وَقَسَمَ إِذَا أُقِيمَتِ الْبَيِّنَةُ، لأن للقاضي ولاية نصب الوصي عن الصغير، ووصي الصغير

وَلَا يُدْخِلُ الدَّرَاهِمَ فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ.

وَإِنْ وَقَعَ مَسِيلٌ قِسْمٍ أَوْ طَرِيقُهُ فِي قِسْمٍ آخَرَ، صُرِفَ عَنْهُ إِنْ أُمِّكَنْ،

قائم مقامه، فكأن الصغير بالغ حاضر.

وكيفية القسمة أن يصوّر القاسم ما يقسمه على القِرْطَاس ليتمكن حفظه، ويعدّله أي يسوّيه على السهام بأن ينظر إلى أقلّ السهام فيجزئه عليه، حتّى إن كان الأقلّ ثلاثاً جعله أثلاثاً، وإن كان سُدُساً جعله أسداساً. ويُذَرِّعُه ليعرف قَدْرُه، ويقوم البناء، إذ ربّما يحتاج إليه، ويقرر كل نصيب بطريقه وشربه، حتّى لا يكون لنصيب أحدهم تعلق بنصيب الآخر. ويلقّب الأنصاء بالأول، والذي يليه بالثاني، والذي يليه بالثالث وعلى هذا. ثم يكتب أسامي الشّركاء في بطاقات ويطوي كلّ بطاقة ويجعلها في قطعة من طين، ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة كالبنديقة، ثم يُقرع، فمن خرج اسمه أولاً فله السهم الأول، ومن خرج اسمه ثانياً فله السهم الثاني.

(وَلَا يُدْخِلُ) القاسم (الدَّرَاهِمَ) التي ليست من الشركة (في القِسْمَةِ) لأنّ القسمة من حقوق الشركة ولا شركة في الدّراهم [١٦٧ - ب]، لأنّ الجنسين المشتركين لا يقسمان فكيف بغير المشتركين (إِلَّا بِرِضَاهُمْ) لِمَا في القسمة من معنى المبادلة، فيجوز دخول الدّراهم فيها بالتراضي دون جبر القاضي.

وصورته: دارّ بين جماعة أرادوا قسمتها وفي أحد الجانبين فضل بناء وأراد بعض الشّركاء أن يكون عوض البناء دراهم، وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فإنه يجعل عوضه منها. ولا يكلف الذي يقع البناء في نصيبه أن يردّ بأدائه دراهم إلا إذا تعذر فحينئذٍ له ذلك، لطلبهم القسمة منهم وعدم إمكانها بدون الدّراهم. واختار محمد قسمة الشُّفْلِ والغُلُوّ المجردين بالقيمة، وبه يُفْتَى، يعني يقوم كل واحد على حدة ويقسم بالقيمة، لأنهما صارا كالجنسين فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة.

وفي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله: أنه يجعل الشُّفْلَ ضعف الغُلُوّ لما شاهد من عادة أهل الكوفة في تفضيل الشُّفْلِ على الغُلُوّ. وسوى أبو يوسف رحمه الله بينهما، فجعل ذراعاً من الشُّفْلِ بذراع من الغُلُوّ، لِمَا رأى في بغداد من التسوية بينهما في منفعة الشُّكْنَى. قلنا: بعض البلدان يكون قيمة الغُلُوّ فيها أكثر من قيمة الشُّفْلِ كما بمكة وبمصر، وفي بعضها يكون بالعكس كما في الكوفة. وفي كل موضع يكثر فيه الندى يختار الغُلُوّ على الشُّفْلِ، وفي كل موضع يشتدّ البرد ويكثر الريح يختار الشُّفْلَ على الغُلُوّ، وربّما يختلف باختلاف الأوقات فلا يمكن اعتبار المعادلة إلا بالقيمة.

(وَإِنْ وَقَعَ) في القسمة (مَسِيلٌ قِسْمٍ) بكسر فسكون، أي نصيب (أَوْ طَرِيقُهُ

فِي قِسْمٍ آخَرَ) لم يشترط في القسمة (صُرِفَ عَنْهُ إِنْ أُمِّكَنْ) صرفه لإمكان تحقّق

وَالْأُفْسَاحُ.

وَإِنْ أَقْرَأَ بِالْإِسْتِيفَاءِ ثُمَّ ادَّعَى أَنْ بَعْضَ حِصَّتِهِ وَقَعَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ غَلَطًا، صُدِّقَ بِالْحُجَّةِ. وَشَهَادَةُ الْقَاسِمِينَ حُجَّةٌ.

وَفُسِّحَتْ إِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ مُشَاعٍ فِي الْكُلِّ، لَا بَعْضُ مِنْ حِصَّةِ أَحَدِهِمَا، بَلْ يَزْجَعُ.

### [أحكام المهايأة]

#### وَصَحَّتِ الْمُهَيَاةُ

معنى القسمة، وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة من غير المضرة (وَالْأُفْسَاحُ) أي وأن لم يمكن صرفه عنه (فُسِّحَتْ) القسمة، واستؤنفت على وجه يمكن لكل واحد أن يجعل لنفسه مَسِيلًا وطريقًا، لأنها وقعت مختلة لبقاء الاختلاط وعدم حصول المقصود بها.

(وَإِنْ أَقْرَأَ) أحدهم (بِالْإِسْتِيفَاءِ) أي بأن استوفى حِصَّتَهُ (ثُمَّ ادَّعَى أَنْ بَعْضَ حِصَّتِهِ وَقَعَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ غَلَطًا صُدِّقَ) في دعواه لكن (بِالْحُجَّةِ) لأن القسمة بعد تمامها عقد لازم، فمدَّعي الغلط فيها يدعى لنفسه حق فسخها بعد ما ظهر سبب لزومها، فلا يقبل قوله إلا بالبيئة. فإن لم يكن له بيعة يستحلف الشركاء لأنهم لو أقروا بذلك لزمهم، فإذا أنكروا حلفوا عليه رجاء النكول منهم. فمن حلف منهم لم يكن عليه سبيل، ومن نكل جميع بين نصيبه ونصيب المدعي وقسم ذلك بينهما على قدر نصيبهما، لأن الناكل كالمقر، وإقرار المقر حجة عليه دون غيره.

(وَشَهَادَةُ الْقَاسِمِينَ) الذين تولوا [١٦٨ - أ] القسمة على أحد المقسوم عليهم أنه استوفى نصيبه (حُجَّةٌ) أي مقبولة، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: لا تقبل، وهو قول مالك والشافعي وأبي يوسف أولاً. وسواء في ذلك قاسما القاضي وغيرهما.

(وَفُسِّحَتْ) القسمة (إِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ مُشَاعٍ فِي الْكُلِّ) أي كل الأنصاء، لأنها لو بقيت لتضرر المستحق بتفرق ملكه في الأنصاء (لَا بَعْضُ) أي لا تفسخ القسمة إِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ شَائِعٍ (مِنْ حِصَّةِ أَحَدِهِمَا بَلْ يَزْجَعُ) بقسمته في نصيب شريكه، وهذا عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: تفسخ القسمة. وذكر أبو سليمان قول محمد مع أبي يوسف، وذكره أبو حفص مع أبي حنيفة، وهو الأصح. وأما استحقاق بعض معين فلا خلاف في عدم الفسخ.

### [أحكام المهايأة]

(وَصَحَّتِ الْمُهَيَاةُ) أي قسمة المنافع، وهي مفاعلة بإبدال المهمزة ألفاً من



فِي سُكْنَى هَذَا بَعْضاً مِنْ دَارٍ، وَهَذَا بَعْضاً، وَخِدْمَةَ عَبْدٍ: هَذَا يَوْمًا، وَهَذَا يَوْمًا، كَسُكْنَى بَيْتِ صَغِيرٍ، وَعَبْدَيْنِ: هَذَا هَذَا الْعَبْدَ، وَالْآخَرَ الْآخَرَ.

التهيئة أو التهيؤ. كأن أحدهما يهيء الدار مثلاً لانتفاع صاحبه. أو يتهيأ للانتفاع بها إذا فرغ صاحبه. وهي جائزة لما رُوِيَ أنه عليه الصلاة والسلام قَسَمَ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ كُلِّ بَعِيرٍ بَيْنَ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ، وَكَانُوا يَتَنَاوَبُونَ فِي الرُّكُوبِ.

والتهايؤ على وجوه: تهايؤ (فِي سُكْنَى هَذَا بَعْضاً مِنْ دَارٍ، وَهَذَا بَعْضاً) مِنْهَا. وَهُوَ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ، لِأَنَّ الْقِسْمَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ جَائِزَةٌ فَكَذَا التَّهَيُّؤُ عَلَيْهِ. (و) تهايؤ فِي (خِدْمَةِ عَبْدٍ هَذَا يَوْمًا، وَهَذَا يَوْمًا، كَسُكْنَى بَيْتِ صَغِيرٍ) هَذَا يَوْمًا، وَهَذَا يَوْمًا. وَهُوَ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ أَيْضًا، لِأَنَّ التَّهَيُّؤَ قَدْ يَكُونُ مِنْ حَيْثُ الزَّمَانُ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ حَيْثُ الْمَكَانُ وَالْأَوَّلُ مُتَعَيَّنٌ هُنَا.

(و) تهايؤ فِي (عَبْدَيْنِ هَذَا) أَي هَذَا السَّيِّدَ لَهُ (هَذَا الْعَبْدَ، وَالْآخَرَ) أَي وَالسَّيِّدَ الْآخَرَ لَهُ الْعَبْدَ (الْآخَرَ) وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، لِأَنَّ الْقِسْمَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ [جَائِزَةٌ] <sup>(١)</sup> جِبْرًا مِنَ الْقَاضِي وَبِالْثَّرَاضِي، فَكَذَا الْمَهَايَأُ. وَقِيلَ: لَا تَصَحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ مَرُورِي عَنْهُ، لِأَنَّ الرَّقِيقَ لَا يَجْرِي فِيهِ جِبْرُ الْقَاضِي عَلَى الْقِسْمَةِ عِنْدَهُ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَصَحُّ عِنْدَهُ مِنَ الْقَاضِي، لِأَنَّ مَنَافِعَ الرَّقِيقِ مِنْ حَيْثُ الْخِدْمَةِ، فَلَا تَتَفَاوَتُ، بِخِلَافِ أَعْيَانِ الرَّقِيقِ فَإِنَّهَا تَتَفَاوَتُ تَفَاوُتًا فَاحْشَأْ. وَلَوْ طَلِبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ، وَالْآخَرَ الْمَهَايَأَ يَقْسَمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّهَيُّؤَ قَدْ يَكُونُ فِي الدَّارِ الْوَاحِدَةِ وَالذَّارَيْنِ، وَفِي الْعَبْدِ الْوَاحِدِ وَالْعَبِيدِ، وَفِي الدَّابَّةِ الْوَاحِدَةِ وَفِي الدَّابَّتَيْنِ، مِنْ حَيْثُ الْمَنَفَعَةُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الْإِسْتِغْلَالِ. فَإِنْ كَانَ فِي غَلَّةِ دَارٍ أَوْ دَارَيْنِ، أَوْ خِدْمَةِ عَبْدٍ أَوْ عَبْدَيْنِ، أَوْ سُكْنَى دَارٍ أَوْ دَارَيْنِ يَصْحُ اتِّفَاقًا. وَإِنْ كَانَ فِي غَلَّةِ عَبْدٍ أَوْ غَلَّةِ بَغْلٍ أَوْ بَغْلَيْنِ، لَا يَصْحُ اتِّفَاقًا. وَإِنْ كَانَ فِي غَلَّةِ عَبْدَيْنِ، أَوْ غَلَّةِ بَغْلَيْنِ، أَوْ رُكُوبِ بَغْلٍ أَوْ بَغْلَيْنِ، لَا يَصْحُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِهَذَا. قَالَ أَبُو الْمَكَارِمِ: فَهَذِهِ اثْنَتَا عَشْرَةَ مَسْأَلَةً فِي سِتِّ مَنَاهَا تَصَحُّ الْمَهَايَأُ اتِّفَاقًا، وَفِي اثْنَتَيْنِ لَا تَصَحُّ اتِّفَاقًا [١٦٨ - ب]، وَفِي الْأَرْبَعَةِ خِلَافًا. انْتَهَى.

وكذا لا تصح المهايأة في ثمر شجر، أو لبن غنم على أن يأخذ كل واحد منهم طائفة يستثمرها، أو طائفة يرعاها وينتفع بألبانها، لأنها تختص بالمنافع دون الأعيان. فالضرورة تتحقق في المنافع، لأنه لا يمكن قسمتها بعد وجودها لسرعة فناؤها

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وانقضائها. وهذه أعيانٌ باقيةٌ يمكن قسمتها فلم تتحقق الضرورة.

والحيلة أن يبيع حصته من الآخر ثم يشتري كلهما بعد مضي نوبته، أو ينتفع باللبن بوزن معلوم استقراضاً لنصيب صاحبه. نعم هو قرض المشاع، لكنه جائز، والله أعلم.

## كِتَابُ الْهَبَةِ

هِيَ تَمْلِيكَ عَيْنٍ بِلاَ عَوْضٍ. وَتَصِحُّ بِ: وَهَبْتُ وَنَحَلْتُ وَنَخَوِهِمَا.

بِ وَتَيْمٌ بِالْقَبْضِ فِي مَجْلِسِهَا، وَلَوْ بِلاَ إِذْنٍ. وَبَعْدَهُ بِإِذْنٍ.....

### كِتَابُ الْهَبَةِ

(هِيَ) لَفَةٌ: مُصَدَّرٌ مَحذُوفٌ الْأَوَّلُ مَعْرُوضٌ عَنْهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ، وَأَصْلُهُ وَهَبَ، كَالْعِدَّةِ وَالْوَعْدِ. وَمَعْنَاهَا: إِيْصَالُ مَا يَنْفَعُ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوْ غَيْرِهِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾<sup>(١)</sup>، ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

وَشَرَعًا: (تَمْلِيكَ عَيْنٍ) فَخَرَجَ الْإِعَارَةُ وَالْإِجَارَةُ لِأَنَّهَا تَمْلِيكَ مَنْفَعَةٌ (بِلاَ عَوْضٍ) فَخَرَجَ الْبَيْعُ لِأَنَّهُ تَمْلِيكَ عَيْنٍ بِعَوْضٍ.

وَدَلِيلٌ مَشْرُوعِيَّتُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾<sup>(٣)</sup> أَبَاحَ الْأَكْلَ بِالْوَصْفِ الْحَمِيدِ. وَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيْتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لِأَجْبِتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ». وَذِرَاعُ الْيَدِ مَعْرُوفٌ، وَالْكُرَاعُ بِالضَّمِّ: مُسْتَدَقُ السَّاقِ مِنَ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ. وَمَا رَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» مَرْسَلًا عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَاسَانِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَافَحُوا يَذْهَبُ الْغُلُّ وَتَهَادُوا تَحَابُّوا وَتَذْهَبُ الشَّحْنَاءُ». وَالْغُلُّ بِالْكَسْرِ: الْغَيْشُ وَالْحَسَدُ وَالْحَقْدُ. وَالشَّحْنَاءُ: الْعَدْوَةُ.

(وَتَصِحُّ) الْهَبَةُ (بِ: وَهَبْتُ وَنَحَلْتُ وَنَخَوِهِمَا) مِنْ: أَعْطَيْتُكَ، وَأَطْعَمْتُكَ هَذَا الطَّعَامَ، وَأَعْمَرْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ، وَجَعَلْتَهُ لَكَ عُمْرِي<sup>(٤)</sup>. وَذَلِكَ لِأَنَّ التُّخْلُ وَالْعَطِيَّةَ يَسْتَعْمَلَانِ فِي التَّمْلِيكِ بِغَيْرِ عَوْضٍ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلَدَكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا؟» قَالَ: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْجِعْ». رَوَاهُ السُّنَنُ عَنْ الثُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ. وَرَوَى الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ: «مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى فِيهِ لَهُ وَلَعَقِيهِ». فَقَدْ قَطَعَ قَوْلَهُ حَقَّهُ فِيهَا: «وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلَعَقِيهِ».

(وَتَيْمٌ بِالْقَبْضِ فِي مَجْلِسِهَا وَلَوْ بِلاَ إِذْنٍ) اسْتِحْسَانًا، (وَ) بِالْقَبْضِ (بَعْدَهُ) أَيُّ بَعْدَ مَجْلِسِهَا (بِإِذْنٍ). وَقَالَ مَالِكٌ: يَثْبُتُ الْمَلِكُ قَبْلَ الْقَبْضِ بِمَجْرَدِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ،

(١) سورة آل عمران، الآية: (٨).

(٢) سورة مريم، الآية: (٥).

(٣) سورة النساء، الآية: (٤).

(٤) الثُّعْمَرِيُّ: أَعْمَرْتَهُ الدَّارَ عُمَرَى: أَيُّ جَعَلْتَهَا لَهُ يَسْكُنُهَا مَدَّةَ عَمْرِهِ، فَإِذَا مَاتَ عَادَتْ إِلَيْهِ، وَكَذَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَبْطَلُ ذَلِكَ وَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا فِي حَيَاتِهِ فَهُوَ لورثته من بعده. النهاية ٢٩٨/٣.

## ولا تصح في مشاع يُقسم.

وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم، وعلى هذا الخلاف الصدقة. ولنا، وهو قول الشافعي في الجديد وأكثر الفقهاء: ما روى مالك في «الموطأ» في كتاب القضاء عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أنها قالت: إن أبا بكر كان نخلها جذاذ عشرين وسقاً<sup>(١)</sup> بالعالية، فلما حضرته الوفاة قال: ما من الناس أحد أحب عشرين وسقاً فلو كنت حزتيه كان لك فيما هو اليوم مال وارث، وإنما هما أخواك وأختاك فاقسموه على كتاب الله. وفي رواية: يا بُنَيَّةُ إني كنت نخلتك نخلًا من خيبر، وإني أخاف أن أكون أترتك على ولدي فإن لم تكوني حزتيه فإني على ولدي. فقالت: لو كانت لي خيبر بُجَذَاهَا لرددتها.

والجذاذ بضم الجيم وبكسرهما وبمعجمتين: ما قطع من الشيء. وما روى عبد الرزاق في «مصنفه» عن عمر بن الخطاب أنه قال: لا نخل إلا لمن حازه فقَبَضَهُ. وعن عمر بن عبد العزيز أنه كتب: أيما رجل نحل من قد بلغ الحوز فلم يدفعه إليه فنلك النخلة باطلة. وأما ما في «الهداية»: لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تجوز الهبة إلا مقبوضة» فغير معروف.

(ولا تصح) الهبة (في مشاع يُقسم) أي يحتمل القسمة، سواء وهبه من شريكه أو من غيره. قيّد به لأن المشاع الذي لا يحتمل القسمة، تصح هبته. ثم كل شيء يضره التبعض ويوجب نقصاناً في ماله لا يحتمل القسمة كعبيد واحد، ودابة واحدة، والبيت الصغير، والحمام الصغير، وما ليس كذلك يحتملها.

وقال مالك والشافعي وأحمد: تصح هبة المشاع سواء احتتمل القسمة أو لا، لقوله تعالى: ﴿فَيَصِفُ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يُعْفُونَ أَوْ يُعْفَوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النُّكاحِ﴾<sup>(٢)</sup>، فإنه يقتضي بعمومه أن الصّدَاق إذا كان عيناً يتنصف بالطلاق قبل الدخول، ويُندب كل واحد من الزوجين إلى ترك الكل للآخر، وذلك هبة المشاع. ولمّا في «صحيح البخاري» من أنّ وفد هوازن لَمّا جاءوا يطلبون من النبي ﷺ أن يرده عليهم ما غنمهم منهم، قال رسول الله ﷺ: «ما كان لي ولبنّي عبد المطلب فهو لكم». وهذه هبة مشاع.

وأجيب عن الآية: بأنّ العفو حقيقة في الدّين دون العين، وإسقاط الدّين جائز، مشاعاً كان أو غير مشاع، لأنه غير محتاج إلى القبض. وفي العين كلّ واحد منهما مندوب إلى العفو عندنا، ولكن بأن يهب نصيبه لصاحبه بعد القسمة، وليس في الآية

(١) سبق شرحها ص(٣٣٥)، التعليقة رقم: (١).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٧).

فَإِنْ قَسَمَ وَسَلَّمَ صَحَّ. وَكَذَا هِبَةٌ لَبَنِ فِي ضَرْعٍ، وَنَخْوِهِ، وَلَا دَقِيقٍ فِي بُزٍّ وَإِنْ طُحِنَ وَسَلَّمَ.

ما يمنع ذلك. وعن حديث وفد هَوَازِنَ: بأن ذلك كان بعد القسمة. واعتمادنا في المسألة على إجماع الخلفاء الراشدين، فقد رُوِيَنا عن أبي بكر ما مرَّ آنفاً. وعن عمر أنه قال: ما بال أحدكم يتصدق على ولده بصدقة لا يَحُوزُها ولا يقسمها، يقول: إن أنا ميتٌ كان له، وإن مات هو رجعت إليّ. وإيم الله لا يتصدق منكم رجلٌ على ولده بصدقةٍ لم يَحُوزُها ولم يقسمها ثم مات إلا صارت إرثاً لورثته. وهكذا نُقِلَ عن عثمان، وعن علي: مَنْ وهب ثلث كذا، أو ربع كذا، لا يجوز حتى تقاسم.

[هَذَا قَسَمَ] [١٦٩ - ب] الكل قبل التسليم (وَسَلَّمَ) أي الجزء الموهوب (صَحَّ) عقد الهبة، لأنَّ تمام الهبة بالقبض وعنده لا شيع، والمؤثر هو الشيوع عند القبض لا عند العقد، حتى لو وهب الكلَّ وسَلَّمَ النصف لا يجوز. ولو وهب النصف [ثم النصف] <sup>(١)</sup> الآخر وسلم الكلَّ جاز.

(وَكَذَا) أي وكهبة المشاع في عدم الصّحة (هِبَةٌ لَبَنِ فِي ضَرْعٍ، وَ) هبة (نَخْوِهِ) من صوف على ظهر غنم، وزرع أو نخل في أرض، وتمر في نخل، فإنها لا تصحُّ لأنها متصلةٌ بملك الواهب اتصالاً حِلْقَةً فكانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة، فلا تتم الهبة فيها بدون الإفراز والجيزة، فإن فصلت عن ملك الواهب وقبضها الموهوب له تصحُّ، لأنَّ امتناع الجواز لاتصال الموهوب بملك الواهب مع إمكان فصله منه، وقد زال ذلك الاتصال.

(وَلَا) تصحُّ هبة (دَقِيقٍ فِي بُزٍّ وَإِنْ طُحِنَ) البر (وَسَلَّمَ) الدقيق، ولا دهن في سَمْسِمٍ، ولا سمن في لبنٍ وإن اشْتُخِرَجَ وَسَلَّمَ، لأنَّ الموهوب معدومٌ وهو ليس بمحلٍ للملك، بخلاف المشاع الذي يحتمل القسمة، لأنه محلٌّ للتملك، وبخلاف اللبن في الضرع ونحوه، لأنه بمنزلة المشاع، وامتناع الجواز فيه ليس لكونه معدوماً بل لاتصاله بملك الواهب.

وخلاصة الفرق بين المسألتين: أنَّ اللبن ونحوه موجودٌ بصورته عند العقد بخلاف الدقيق، فإنه إنما يوجد بالطحن وكذا السمن والنخل <sup>(٢)</sup>.

ولا تصحُّ هبة الدين لغير المديون لعدم تصوّر القبض إلا إذا أمره بقبضه له وكالة، ثم بقبضه لنفسه، فحينئذ تصحُّ لوجود القبض. وتتوقف هبة الدين للمديون على

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٢) في المطبوع: النخل، والمثبت من المخطوط.

وَهَبَهُ مَا مَعَ الْمَوْهُوبِ لَهُ تَامَّةً، كَهَبَةِ الْأَبِ لِطِفْلِهِ وَقَبْضُهُ عَاقِلًا، وَقَبْضُ مَنْ يُرَبِّيهِ وَهُوَ مَعَهُ، وَالزَّوْجُ بَعْدَ الزَّفَافِ مُعْتَبَرٌ فِي هَبَةِ الْأَجْنَبِيِّ لَهَا.

قبوله، فإن قبله امتنع الرجوع فيه، لأنه سقط عنه. وإن قال: لا أقبلها<sup>(١)</sup>، فالذئير عليه بحاله. وأما الإبراء فيتم من غير قبوله، ولكن للمديون أن يردّ قبل موته. وعن زفر: إنه سوى بينهما، وقال: تتم الهبة والإبراء قبل القبول. ولو قال: إن أدبت نصفه فلك نصفه، أو أنت بريء من النصف الباقي، كان الإبراء باطلاً.

(وَهَبَةُ مَا) مبتدأ مضاف إلى «ما»، أي: شيء أو الشيء الذي (مَعَ الْمَوْهُوبِ لَهُ) صفة «ما» أو صلتها (تَامَّةً) خبر المبتدأ، يعني: أن هبة الوديعة للمودع، والعارية للمستعير، والمغصوب للغاصب غير محتاجة إلى قبض جديد، لأن الموهوب حينئذ في يد الموهوب له حقيقة، فلا يحتاج إلى قبض آخر (كَهَبَةِ الْأَبِ) أي كما أن هبة الأب (لِطِفْلِهِ) تامة بالعقد، ولا تحتاج إلى قبض جديد.

ولا فرق بين ما في يده أو يد مودعه، لأنّ يد المودع كيد المودع بخلاف ما إذا كان مرهوناً أو مغصوباً. وكذا هبة الأم لطفلها إذا كان في عيالها والأب ميت [ولا وصي له]<sup>(٢)</sup>، لأنّ قبض الأم بمنزلة قبض الأب لو كان حياً، وكذا كلّ مَنْ يعوله كالعم والأخ، لأنّ هذا محض نفع للطفل، ولأنه لما كان له تأديبه وتسليمه في حرفة، كان له التصرف النافع فينفرد بتمليكه، ويملكه بمجرد الهبة إذا كان في يده كما في الأب. (وَقَبْضُهُ) مبتدأ، أي قبض الطفل ما هُيِبَ له (عَاقِلًا) [١٧٠ - أ] أي مميزاً، حال (وَقَبْضُ مَنْ يُرَبِّيهِ) قريباً كان أو أجنبياً (وَهُوَ مَعَهُ) أي والحال أنّ الطفل في حجر من يرّبه، (وَ) قبض (الزَّوْجِ) ما هُيِبَ لزوجته الصغيرة (بَعْدَ الزَّفَافِ) بكسر الزاي، وهو الذهاب بها إلى بيت الزوج (مُعْتَبَرٌ) هذا خبر المبتدأ الذي هو قبضه وما عطف عليه. وقد وهم من قال: إن قبضه مجرور عطفاً على هبة الأب.

(فِي هَبَةِ الْأَجْنَبِيِّ) متعلق بمعتبر (لَهَا) أي للمرأة. وفي نسخة: له، أي للطفل، وهو أظهر. وفي بعض النسخ لم يقع فيها معتبر، فيكون قبضه حينئذ مجروراً بالعطف على هبة الأب، وفي هبة الأجنبي في محل النصب على الحال من قبض. وقال الشافعي: لا يصح قبض الصغير لنفسه وإن كان عاقلاً وهو القياس، لأنه لا يعتبر بعقله قبل البلوغ، لأنّ الولاية عليه لا تزول عنه قبله.

ولنا، وهو وجه الاستحسان: أنّ عدم اعتبار عقله قبل البلوغ للنظر له، ودفع الضرر عنه، وذلك فيما كان متردداً بين النفع والضّرر. وأما التّفع المحض فيعتبر عقله

(١) في المخطوط: (أقبلها) بسقوط لام النفي. والمثبت من المطبوع.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

وَصَحَّ هِبَةُ اثْنَيْنِ دَاراً لِوَاحِدٍ وَعَكْسُهُ، لَا كَتَصَدَّقِ عَشْرَةَ عَلَيَّ غَنِيِّينَ. وَصَحَّ عَلَيَّ فَقِيرَيْنِ.

### [الرُّجُوعُ عَنِ الْهَبَةِ]

وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ عَنْهَا بِتَرَاضٍ أَوْ حُكْمٍ قَاضٍ.

فيه ويلحق بالبالغ كما في كسبه للمباحات. وأما قبض من يُرَبِّي الطفل إذا وهب له أجنبي، فلأن له عليه ولايةً معتبرة. ألا ترى أنه لا يتمكن أجنبي آخر من نزعه منه، فيملك ما يتمحض نفعاً في حقه.

وأما قبض الزوج بعد الزفاف ما وهب أجنبي لزوجته الصغيرة، فلأنه حيثئذ له عليها ولاية لكونه يعولها، ولأنها لما زُفَّت إليه أقام الأب الزوج مقام نفسه في حفظها وحفظ مالها، وقبض الهبة من باب الحفظ. ولكن لا تنعدم ولاية الأب بهذا، حتى لو قبض لها صح أيضاً لقيام ولايته.

(وَصَحَّ هِبَةُ اثْنَيْنِ دَاراً لِوَاحِدٍ) أي لشخص واحد، فاللام متعلقة بهبة. وإنما تصح لأنهما سلماها جملة، [وهو قبضها جملة]<sup>(١)</sup>، ولا شيوع في ذلك. (وَعَكْسُهُ) وهو هبة واحد داراً لاثنين (لا) أي لا تصح، وهذا عند أبي حنيفة وزُفِّر. وقال أبو يوسف ومحمد: تصح (كَتَصَدَّقِ عَشْرَةَ) أي كما لا يصح لواحد أن يتصدق بعشرة (عَلَيَّ غَنِيِّينَ، وَصَحَّ) له التصدق بها (عَلَيَّ فَقِيرَيْنِ) وهبتها لهما، وهذا عند أبي حنيفة في رواية «الجامع الصغير». وعندهما: تصح على غَنِيِّينَ أيضاً. ويأمر أبو يوسف بقسمة ما وهبه لابنه وبنته أنصافاً لا أثلاثاً كما أمر به محمد، لأن تخصيص أحدهما بهبة شيء مكروه، والعدل التسوية.

وقد قال رسول الله ﷺ لِمَنْ وَهَبَ لِأَحَدٍ وَلَدِيهِ دُونَ الْآخَرِ: «لَا تُشْهِدُنِي عَلَى جَوْرٍ». والعدل عند أبي يوسف أن يجعل لكل واحد مثل الآخر، وعند محمد أن يجعل الثلثين للابن والثلث لل بنت، لأن الشَّرع جعل ميراثهما كذلك فكان هو العدل. وله: إن العدل هو التسوية لغته، والإنصاف من النصف فيُصار إليه. ولو قال: جميع مالي أو ما أملكه [١٧٠ - ب] لفلان، كان هذا هبة له.

### [الرُّجُوعُ عَنِ الْهَبَةِ]

(وَيَصِحُّ) لِمَنْ وَهَبَ هِبَةً لِأَجْنَبِيٍّ (الرُّجُوعُ عَنْهَا بِتَرَاضٍ أَوْ حُكْمٍ قَاضٍ) لكن بكراهية. وقال مالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه: لا يصح الرجوع في الهبة إلا

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

للوالد فيما وهب لولده. لهم: ما روى أصحاب السنن الأربعة - وقال الترمذي: حديث حسن - عن ابن عباس وابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا يحلّ لرجل أن يُعطي عطيّة [أو يهب هبة]»<sup>(١)</sup> فيرجع فيها، إلاّ الوالد فيما يُعطي لولده. ومثّل الذي يُعطي العطيّة ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل، فإذا شَبِع قاء ثم عاد في قيئه». وما رواه الجماعة إلاّ الترمذي من حديث أبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر أن النبي ﷺ قال: «العائد في هبته كالعائد في قيئه». وعنه أيضاً: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه». ولأنّها عقد تملك فيلزم كالبيع. وإنما ثبت حق الرجوع للوالد، لأنّ إخراجَه عن ملكه لم يتم، لأنّ الولد من كسب الوالد.

ولنا: ما روى ابن ماجه من حديث أبي هريرة أنّ النبي ﷺ قال: «الرجل أحقّ بهبته ما لم يُتَب منها»، أي لم يعوض عنها. وأخرجه الدارقطني في «سننه»، وابن أبي شَيْبَةَ في «مصنفة»، ورواه الحاكم في «مستدرکه» من حديث ابن عمر قال: صحيح على شرط الشيخين. ورواه الطبراني في «معجمه» من حديث ابن عباس، ولفظه: أنّ النبي ﷺ قال: «من وهب هبةً فهو أحقّ بهبته ما لم يُتَب منها، فإن رجع في هبته فهو كالذي بقيء ثم يأكل قيئه». وما روى عبد الرزاق في «مصنفة» عن سُفْيَانَ، عن منصور، عن إبراهيم قال: قال عمر: من وهب هبةً لذي رحم، فليس له أن يرجع فيها. ومن وهب لغير ذي رحم، فله أن يرجع فيها إلاّ أن يُتَاب منها.

وأجيب عمّا رَوَوْهُ بأنّ المراد نفي الاستبداد بالرجوع، أي لا ينفرد أحد بالرجوع في هبته من غير قاضٍ، ولا تراضٍ إلاّ الوالد إذ احتاج إلى ذلك، فإنه ينفرد بالأخذ لحاجته. ويسمى ذلك رجوعاً باعتبار الظاهر وإن لم يكن رجوعاً في الحكم. أو المراد: لا يحلّ له الرجوع ديانةً ومروعةً لا أنّه لا يحلّ له قضاءً وحكومةً، كقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يحلّ لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت شعبان، وجاره إلى جنبه طواياً»<sup>(٢)</sup>، أي لا يليق ذلك ديانةً ومروعةً وإن كان جائزاً قضاءً وحكومةً.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المخطوط وهي صحيحة لموافقتها لرواية أبي داود ٨٠٨/٣ - ٨١٠، كتاب البيوع والإجازات (٢٢)، باب الرجوع في الهبة (٨١)، رقم (٣٥٣٩)، ورواية المطبوع بدون هذه الزيادة موافقة لرواية الترمذي، كتاب الولاء والهبة (٣٢)، باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة (٧)، رقم (٢١٣٢).

(٢) ورد الحديث بروايات متعددة في المستدرک للحاكم ١٢/٢، والبيهقي في الشعب ٣١/٨، رقم (٥٦٦)، والطبراني في معجمه الكبير ١٢/١٥٤، ١ - ٢٥٩/١ - أقربها إلى الرواية المذكورة رواية الطبراني في «معجمه الكبير» ٢٥٩/١ عن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: قال: قال رسول الله ﷺ: «ما آمن بي من بات شعباناً وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به».



وَيَمْتَنِعُهُ زِيَادَةُ مُتَّصِلَةٌ، وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا، وَعَوَضٌ أَضِيفَ إِلَيْهَا وَلَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، .....

ولأن التشبيه بالكلب لاستقباح الرجوع واستقذاره لا لحرمة. ويؤيد ذلك ما روى البخاري: أن عمر<sup>(١)</sup> لما سأل رسول الله ﷺ عن شراء فرس حمل عليه<sup>(٢)</sup> في سبيل الله، قال عليه الصلاة والسلام: «لا تبتعه ولا تعد في صدقتك، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيته»، فكما لم يكن التشبيه بالكلب موجبا لحرمة ابتياع ما تصدق به [١٧١ - أ]، لم يكن التشبيه بالكلب موجبا لحرمة الرجوع في الهبة. وشرطنا في صحة الرجوع تراضيهما أو حكم القاضي، لأنه لو استردّها بغير ذلك كان غاصبا، حتى لو هلك في يده يضمن قيمتها للموهوب له.

(وَيَمْتَنِعُهُ) أي الرجوع في الهبة سبعة أشياء أحدها: (زِيَادَةٌ) في نفس الموهوب (مُتَّصِلَةٌ) كالفرس والبناء في الأرض الموهوبة، والسمن المورث زيادة في قيمة الموهوب، إذ لا وجه للرجوع بدون الزيادة لعدم الانفصال ولا معها، لأن الرجوع إنما يصح للموهوب، والزيادة ليست بموهوبة. قيد بالزيادة، لأن النقصان لا يمنع. وقيدتها بالمتصلة، لأن المنفصلة لا تمنع، كما لو كانت الهبة أمة فولدت عند الموهوب له من زوج أو فُجور، لأن الرجوع في الأصل دون الزيادة ممكن. وقيدنا بكونها في نفس الموهوب، لأنها لو كانت في قيمته كقراءة أو كتابة ونحوهما لا تمنع، لأنها حينئذ لرغبة الناس فيه، إذ العين بحالها.

(و) ثانيها: (مَوْتُ أَحَدِهِمَا) أي الواهب والموهوب له. أما موت الموهوب له، فلأن الملك قد انتقل إلى وارثه، فكأنه انتقل في حال حياته. وأما موت الواهب فلأن وارثه لم يهب، والرجوع إنما هو للواهب.

(و) ثالثها: (عَوَضٌ أَضِيفَ إِلَيْهَا) أي إلى الهبة. ولا بد أن يذكر لفظاً يعلم الواهب منه أن ذلك عوض هبته، كأن يقول: هذا عوض هبتك، أو جزاؤها، أو بدلها، أو في مقابلتها. (وَلَوْ) كَانَ العوض (مِنْ أَجْنَبِيٍّ) لأنه لإسقاط حق الرجوع في الشرع فيصح من الأجنبي، كبذل الخلع. وأما لو لم يضاف العوض إلى الهبة: بأن وهب للواهب شيئا [ولم يقل هذا عوض هبتك أو نحوه]<sup>(٣)</sup> كان ذلك هبة مبتدأة لا تعويضاً،

(١) محوّقت في المخطوط والمطبوع إلى ابن عمر، والصواب ما أثبتناه لموافقته لما في صحيح البخاري (فتح الباري) ٢٣٥/٥، كتاب الهبة (٥١)، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته (٣٠)، رقم (٢٦٢٣).

(٢) حمل عليه: تصدق به، فتح الباري (٢٣٦/٥).

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

وَحُرُوجُهَا مِنْ مِلْكِ الْمَوْهُوبِ لَهُ، وَالزَّوْجِيَّةُ وَقَتَّ الْهَبَةِ، وَالْقَرَابَةُ الْمَحْرَمِيَّةُ، وَهَلَاكُ الْمَوْهُوبِ.

وَضَابِطُهَا حُرُوفٌ: دَمَعُ حَزِقِهِ.

فكان لكل واحد منهما الرجوع.

وفي «المبشوط»: وهذا سواء كان العوض قليلاً، أو كثيراً، من جنس الهبة، أو من غير جنسها. ويشترط في العوض شرائط الهبة من القبض، والإفراز، وأن يكون من غير مال الهبة، خلافاً لزفر إذ ملك الموهوب له تم في الهبة بالقبض فالتحق بسائر أمواله. ولنا: أن الواهب ما قصد بهبته تحصيل ذلك البعض منها، لأنه كان سالمًا له، بل قصد إلى عوض آخر. وإن حقه من الرجوع كان ثابتاً في الكل، فإذا وصل إليه بعضه لا يسقط حقه في الباقي.

(و) رابعها: (حُرُوجُهَا) أي الهبة (مِنْ مِلْكِ الْمَوْهُوبِ لَهُ) ببيع أو هبة أو وقف، لأن تبدل الملك كتبدل العين، وقد تبدل الملك بتجدد السبب.

(و) خامسها: (الزَّوْجِيَّةُ وَقَتَّ الْهَبَةِ) لأن هبة أحد الزوجين للآخر تحق ما بينهما من الألفة والمودة، فكان المقصود منها الصلة وقد [حصل] (١). قيد بوقت الهبة، لأنه لو تزوجها بعدما وهب لها كان له الرجوع، ولو تزوجها بعدما وهبت له [١٧١ - ب]، كان لها الرجوع. ولو وهب لزوجته أو وهبت له ثم أبانها، فليس له ولا لها الرجوع.

(و) سادسها: (القَرَابَةُ الْمَحْرَمِيَّةُ) لما روى الدارقطني والبيهقي في «شئهما»، والحاكم في «مستدركه» - وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه - عن عبد الله بن جعفر، [عن عبد الله] (١) بن المبارك، عن حماد بن سلمة، عن قتادة عن الحسن، عن سمره أن النبي ﷺ قال: «إذا كانت الهبة لذي رجم محرم لم يرجع فيها». وقال الإمام: رواة هذا الحديث كلهم ثقات. ولأن المقصود منها مع القريب المحرم صلة الرحم وقد حصل، وفي الرجوع قطعها فلا يرجع.

(و) سابعها: (هَلَاكُ الْمَوْهُوبِ) لأن الرجوع في شيء يستدعي قيام المرجوع فيه، وهلاكه ينافيه. ولو ادعى الموهوب له هلاكه صدق بلا حليف، لأنه منكر لوجوب الرد عليه، فأشبه المودع.

(وَضَابِطُهَا): أي ضابط الأمور السبعة التي تمنع الرجوع (حُرُوفٌ: دَمَعُ حَزِقِهِ)

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

وهو فسخ من الأصل لا هبة للواهب. وهي بشرط العوض هبة ابتداءً، فيشترط قبضها، وتبطل بالشئوع. وينع انتهاء، فترد بالغيب والرؤية، وتثبت الشفعة وإن استثنى الحمل ثم وهبها صححت. وإن دبره ثم وهبها لا.

### [أحكام العمري]

وصححت العمري، وهي: جعل داره له مدة عمره بشرط أن ترد إذا مات، وبطل الشرط.

فالدال: الزيادة. والميم: موت الواهب، أو الموهوب له. والعين: العوض. والخاء: الخروج عن ملك الموهوب له. الزاي: الزوجية. والقاف: القرابة. والهاء هلاك الموهوب. (وهو) أي الرجوع في الهبة سواء كان بالقضاء أو بالتراضي (فسخ من الأصل) فيعود الملك القديم ولا يشترط فيه قبض الواهب: ويصح في الشائع. (لا هبة) أي ليس الرجوع بهبة مبتدأة (لِلْوَاهِبِ) كما قال زفر، إذا كان الرجوع بتراضيها. (وهي) أي الهبة (بشروط العوض هبة ابتداءً، فيشترط قبضها. وتبطل بالشئوع) كالهبة بلا عوض (وينع انتهاء فترد بالغيب والرؤية وتثبت الشفعة) كالبيع المحض. وقال زفر: بيع ابتداءً وانتهاءً. وفي «جامع المحمدي»: هذا إذا ذكر بكلمة «على»، أما لو ذكر بحرف الباء بأن قال: وهبتك هذا الثوب بألف درهم وقبله الآخر، يكون بيعاً ابتداءً وانتهاءً بلا خلاف.

(وإن استثنى) الواهب (الحمل ثم وهبها) أي الأمة، بأن قال: هذه الأمة إلا حملها هبة لك (صححت) الهبة فيهما وبطل الاستثناء، وعند أحمد وأبي ثور: تصح الهبة في الأمة دون الولد ولا يبطل الاستثناء، لأنه تبرع بالألم دون الولد، فأشبه العتق واستثناء الولد المنفصل. وأجيب بأن الحمل كالجزء، فلا يصح الهبة في الأم بدونه، بخلاف الولد المنفصل. وما ذكر من العتق ممنوع عندنا. (وإن دبره) أي الحمل (ثم وهبها) أي الأمة (لا) أي لا تصح الهبة.

### [أحكام العمري]

(وصححت العمري: وهي جعل داره له) أي الآخر (مدة عمره) أي عمر الآخر (بشرط أن ترد) الدار (إذا مات) ذلك الآخر. وصورتها أن يقول: أعمرتك داري هذه، أو هي لك عمري ما عشت، أو مدة حياتك، أو ما حييت، فإذا ميت فهي رد علي (وبطل الشرط) وهو رد الدار إذا مات المعمار. وبهذا قال الشافعي في الجديد، وأحمد، وهو قول [١٧٢ -] ابن عباس وابن عمر، وزوي عن علي وشريح ومجاهد وطاوس والثوري.

وقال مالك، والليث، والشافعي - في القديم - : العُمري تملك المنافع دون العين، فيكون للمُعمر الشكني، فإذا مات رُدَّت إلى المُعمر لأنها عارية مؤقتة. وإن قال: له ولعقبه، كانت سكنها لهم، فإذا انقضوا عادت إلى المُعمر لأنَّ هذا تملك مؤقت، وتمليك العين لا يتأقت، ولمَّا في «صحيح مسلم» عن جابر قال: إنما العُمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول: هي لك ولعقبك، فأما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها. قال معمر: كان الزهري يُفتي به. وعن ابن الأعرابي: لم يختلف العرب في العُمري والرُقبي على أنَّها ملك أربابها، ومنافعها لمن جعلت له.

ولنا: ما روى الشيخان عن أبي سلمة، عن جابر أنَّ النَّبي ﷺ كان يقول: العُمري لمن وهبَتْ له». وفيهما عن أبي هريرة مرفوعاً: «العُمري جائزة». وما روى مسلم عن أبي الرُّبَيْر، عن جابر قال: أَعَمَّرَت امرأةً بالمدينة حائطاً لها ابناً لها. ثم تُوفِّي، وتوفيت بعده وترك ولداً وله إخوة بنون للمُعمر، فقال ولد المُعمر: رجع الحائط إلينا. وقال بنو المُعمر: بل كان لأبينا حياته وموته. فاختصموا إلى طارق مولى عثمان. فدعا جابراً، فشهد أنَّ رسول الله ﷺ قضى بالعُمري لصاحبها، ففضى بذلك طارق. ثم كتب إلى عبد الملك فأخبره بذلك، وأخبره بشهادة جابر، فقال عبد الملك: صدق جابر. فأمضى طارق ذلك الحائط لبني المُعمر حتى اليوم. وما في «صحيح مسلم» أيضاً عن جابر قال رسول الله ﷺ: «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تُفسدوها، فإنه من أَعَمَّر عُمرى فإنها للذي أَعَمَّرَهَا حياً وميتاً ولعقبه».

وما في «سنن أبي داود» عن عُرْوَةَ، عن جابر أنَّ النَّبي ﷺ قال: «من أَعَمَّر عُمرى، فهي له ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه». وفيها أيضاً عن طارق المكي، عن جابر قال: قضى رسول الله ﷺ في امرأةٍ من الأنصار أعطاها ابنها حديقَةً من نخل فماتت، فقال ابنها: إنما أعطيتها حياتها، وله إخوة، فقال النَّبي ﷺ: «هي لها حياتها وموتها». قال: كنت تصدقت بها عليها، قال: «ذلك أبعد لك». قال ابن القُطَّان: [يقال: (١) إسناده كلهم ثقات. وطارق المكي هو قاضي مكة مولى عثمان بن عفان، وهو ثقة. قال أبو زُرْعَةَ: ورواه أحمد بسند كل رجاله ثقات، وهو: حدَّثنا رُوخ: حدَّثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عن سُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عن محمد بن إبراهيم، عن جابر: أنَّ رجلاً من الأنصار أعطى أمه حديقَةً من نخل حياتها، فماتت، وله إخوة، فقالوا: نحن فيه شُرْع

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

## [أحكام الرُقْبَى]

وَلَا تَصِحُّ الرُّقْبَى، وَهِيَ: إِنْ مِتَّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ.

وَالصَّدَقَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَلَا فِي شَائِعٍ يُقْسَمُ. وَلَا عَوْدَ فِيهَا.

سواءً، فأبى، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقسمها بينهم ميراثاً. وأما قول ابن الأعرابي: إنها عند العرب تملك المنافع، فلا يضر لأنَّ الشارع نقلها إلى تملك الرُقْبَى.

## [أحكام الرُقْبَى]

(وَلَا تَصِحُّ الرُّقْبَى) عند أبي حنيفة ومحمد، وهو قول مالك (وهي) أن يقول شخصٌ لآخر: أرقبتك هذه الدار [١٧٢ - ب]، أو هي لك رُقْبَى، أو هي لك حياتك على أني (إِنْ مِتَّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ) وَإِنْ مِتَّ قَبْلِي فَهِيَ لِي. وَشُمِّيتَ بِذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَرْقُبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، لِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى شَرْطِ رَدِّ الدَّارِ بَعْدَ المَوْتِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ العُمْرَى. وَلَمَّا فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» عَنِ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «العُمْرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا، وَالرُّقْبَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا». وَفِيهَا عَنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْمَرَ شَيْئاً فَهُوَ لِمُعْمِرِهِ حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ، وَلَا تَرَقُبُوا. فَمَنْ أَرَقَبَ شَيْئاً، فَهُوَ سَبِيلُهُ». وَفِي «سَنَنِ النَّسَائِيِّ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً: «مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَى فَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَهَا جَائِزَةٌ، وَمَنْ أَرَقَبَ رُقْبَى فَهُوَ لِمَنْ أَرَقَبَهَا جَائِزَةٌ». وَفِيهَا، وَفِي ابْنِ مَاجَةَ عَنِ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعاً: «لَا عُمْرَى وَلَا رُقْبَى، فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئاً أَوْ أَرَقَبَهُ، فَهُوَ لَهُ حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ».

ولنا: أنه تعليق التملك بالخطر وهي موت الممّلك، وذلك باطل. وإذا لم يصحَّ عند أبي حنيفة ومحمد يكون عارِئَةً، لِأَنَّ هَذَا العَقْدَ يَتَضَمَّنُ إِطْلَاقَ الِاتِّفَاعِ. وَقَدْ حَكَّمَ الإِنْفَاقِيَّ شَارِحَ «الهِدَايَةِ» بِصَحَّةِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الأَخْبَارِ.

(وَالصَّدَقَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ) لِأَنَّهَا تَبْرُعُ كَالهَبَةِ، (وَلَا) تَصِحُّ (فِي شَائِعٍ يُقْسَمُ) لِمَا مَرَّ فِي الهَبَةِ (وَلَا عَوْدَ فِيهَا) لِأَنَّ المَقْصُودَ بِهَا الثَّوَابَ، وَقَدْ حَصَلَ، بِخِلَافِ الهَبَةِ، فَلَا رَجُوعَ فِي الهَبَةِ لِفَقِيرٍ اسْتِحْسَاناً. [وَفِي القِيَاسِ يَرْجَعُ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِطَرِيقِ الهَبَةِ، وَفِي أَسْبَابِ المَلِكِ الغَنِيِّ وَالفَقِيرِ سِوَاهُ، كَالبَيْعِ وَغَيْرِهِ. وَوَجْهُ الاسْتِحْسَانِ: أَنَّ<sup>(١)</sup> المَقْصُودَ بِهَا الثَّوَابَ دُونَ العَوْضِ، إِذْ لَوْ كَانَ قَصْدُهُ العَوْضَ لَاخْتَارَ لِلهَبَةِ مَنْ يَكُونُ أَقْدَرُ عَلَى آدَائِهِ. وَلَمَّا اخْتَارَ الفَقِيرَ مَعَ عَجْزِهِ عَنِ آدَائِهِ، فَعَرَفْنَا أَنَّ

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

مقصوده الثواب وقد ناله. ولو تصدَّق على غني لا يعود استحساناً. والقياس أن يعود، وبه قال بعض أصحابنا، لأنَّ الصَّدقة في حقَّ الغني هبةٌ، لأنها إنما يقصد منها العوض دون الثواب، كما أنَّ الهبة في حقَّ الفقير صدقةٌ، لأنها إنما يقصد منها الثواب دون العوض. ووجه الاستحسان: أن لفظ الصَّدقة معاً يدلُّ على أنه لم يقصد العوض، ومراعاة لفظه أولى من مراعاة حال التملك.

ثمَّ التصدَّق على الغني قد يكون قربةً استُحِقَّ بها الثواب، لكونه غنياً يملك نصاباً وله عيالٌ كثيرةٌ، والناس يتصدَّقون على مثل هذا لِئَلَّ الثواب. ألا ترى أنَّ عند اشتباه الحال يتأدَّى الواجب من الزكاة بالتصدَّق عليه، ولا رجوع فيه بالاتفاق، فكذلك عند العلم بحاله لا يثبت له حقُّ الرجوع عليه. ثمَّ الصَّدقة فيما يُقَسَّم، وكذا الهبة على غنيين باطلَّةٌ عند أبي حنيفة. وقالوا: جائزةٌ. وكذا الصَّدقة على فقيرين باطلَّةٌ في رواية «الأصل» عن أبي حنيفة. وفي رواية «الجامع الصغير»: إذا تصدَّق على محتاجين بعشرة دراهم، أو وهبها لهم جاز. قيل: وهو الصحيح. ولو تصدَّق بها على غنيين أو وهبها، لم يجز. وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز كله، والله أعلم بالصواب.

## كِتَابُ الْإِجَارَةِ

هي بَيْعُ نَفْعٍ مَعْلُومٍ بِعَوْضٍ، كَذَا، ذَيْنِ أَوْ عَيْنٍ.

### كتاب الإجارة [١٧٣ - أ]

(هي): نَعْمَةٌ: اسْمٌ لِلْأَجْرِ مِنْ أَجْرٍ يَأْجُرُ - بكسر الجيم وضمها<sup>(١)</sup> - وهو العوض. قال الله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، وسمي الثواب أجراً لأنه سبحانه عوض العبد به.

وشرعاً: (بَيْعُ نَفْعٍ مَعْلُومٍ) غير حرام كالغناء والنوح، ولا عبادة كالأذان وقراءة القرآن (بِعَوْضٍ، كَذَا) أي معلوم (ذَيْنِ) كالنفود والمكيل والموزون (أَوْ عَيْنٍ) كالثياب والدواب. وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْعَوْضِ مَعْلُومًا، لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُعْلِمْهُ أَجْرَهُ». رواه محمد بن الحسن في «الآثار» عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن أبي سعيد، وأبي هريرة، عن النبي ﷺ. وفي رواية عبد الرزاق له: «فَلْيُسَمِّ لَهُ أَجْرَهُ». وفي لفظ: «فَلْيُبَيِّنْ». ولأن الجهالة في المعقود عليه وبذله تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ، كجهالة المُتَمَنَّ وَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ.

وهي جائزة بالإجماع<sup>(٣)</sup>. ويقول عليه تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوِهْنَ أَجُورَهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَابٍ حَبَّحٍ﴾<sup>(٥)</sup>. وبما روى الشيخان من حديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَبَّامَ أَجْرَهُ. ومن حديث عائشة في الهجرة قالت: استأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل هادياً خريئاً وهو على دين كفار قريش، فدفعا إليه راحلتيهما، وواعدها غار ثور بعد ثلاث ليال.. الحديث. والخريئ - بكسر المعجمة وتشديد الراء وتحتية ساكنة فمشناة: الماهر بالهداية. ومن حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ». رواه البخاري وابن ماجه.

ومحل عقد الإجارة عندنا المنافع، وهو قول مالك وأحمد وأكثر أصحاب الشافعي. وقال بعض أصحابه: العين، لأنها الموجودة، والعقد يضاف إليها. ولنا أن المعقود عليه هو المُسْتَوْفَى بِالْعَقْدِ، وذلك المنافع لا الأعيان، وإضافة

(١) من باب ضرب ونصر.

(٢) سورة الكهف، الآية: (٧٧).

(٣) الأولى أن يقدم الاستدلال بالكتاب والسنة.

(٤) سورة الطلاق، الآية: (٦).

(٥) سورة القصص، الآية: (٢٧).

وَيُعْلَمُ النَّفْعُ بِذِكْرِ الْمُدَّةِ وَإِنْ طَالَتْ، لَكِنْ فِي الْوَقْفِ، لَا تَصِحُّ فَوْقَ ثَلَاثِ سِنِينَ.  
وَبِذِكْرِ الْعَمَلِ كَصَنْعِ ثَوْبٍ، وَبِإِشَارَةِ كَنْقَلٍ هَذَا إِلَى ثَمَّةٍ.

وَلَا تَجِبُ الْأُجْرَةُ بِالْعَقْدِ، .....

العقد إلى العين لأنها محل المنفعة. وعند مالك وهو مذهب الشافعي وأحمد يجعل المنافع المعدومة موجودة حكماً ضرورةً تصحيح العقد. ومن فروع كون المنافع كالأغنيان عند مالك والشافعي، وعدمه عندنا: أنه لو آجر ما استأجره بأكثر مما استأجر يتصدق بالفضل عندنا إن اتحد الجنس في الأجزتين، لأنه ربح ما لم يضمن فيملكه خبيراً فيؤمر بالتصدق به. وعندهما يطيب له، لأنه لما قبض العين دخلت المنفعة في ملكه، فيملك بدلها بالغا ما يبلغ.

(وَيُعْلَمُ النَّفْعُ بِذِكْرِ الْمُدَّةِ) أي بيانها (وإن طالَتْ) على المذهب، لأن المدة إذا كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوماً إذا كانت المنفعة لا تتفاوت، كالذور للشكنتى، والأراضي للزراعة (لكن في الوقف) الذي لم يشترط الواقف مدة الإجارة (لا تصح) المدة الطويلة عند مشايخ بلخ، كئيلاً يدعي المستأجر الملك والمدة الطويلة (فوق ثلاث سنين) وهو المختار. وقيل: تصح ولكن يرفع إلى الحاكم حتى يُبطلها، وبه يُفتي الفقيه أبو الليث. والحيلة في تصحيح أكثر من ثلاث سنين أن تُرفع إلى حاكم يصحها. وإنما لو شرط الواقف مدة [١٧٣ - ب] أتبع شرطه طالبت المدة أو قصرت.

(وَبِذِكْرِ الْعَمَلِ) أي ويُعلم النفع بذكر العمل تارةً (كصنع ثوب) أحمر أو أصفر، أو خياطة قباء<sup>(١)</sup> أو نحوه، أو حقل قدر معلوم مسافة معلومة، إذا بين الثوب، ولون الصبغ وقدره، وجنس الخياطة، والمحمول، إذ بذلك تصير المنفعة معلومة. (وبإشارة) تارةً (كقنقل هذا) الطعام (إلى ثمة) أي ذلك المقام، لأنه إذا رأى ما ينقله وعلم الموضع الذي ينقل إليه، كانت المنفعة معلومة فيصح العقد.

### [فصل متى تجب الأجرة]

(وَلَا تَجِبُ الْأُجْرَةُ) أي لا تملك (بالعقد) سواء كانت عيناً أو ديناً، كذا ذكر محمد في: «الجامع». وذكر في الإجارة: إن كانت عيناً لا تملك بالعقد، وإن كانت ديناً تملك به، وتكون بمنزلة الدين المؤجل. وعامة المشايخ على ما في «الجامع».

(١) القباء: ثوب يُلبس فوق الثياب ويمتنطق عليه - أي يوضع له نطاق، أي جزام - معجم لغة الفقهاء



بَلْ يَتَعَجَّلِهَا أَوْ بِشَرْطِهِ، أَوْ بِاسْتِيفَاءِ النَّفْعِ، أَوْ التَّمَكُّنِ مِنْهُ، فَتَجِبَ لِذَاكَ قَبْضُهَا وَلَمْ يَسْكُنْهَا، وَتَسْقُطُ بِالْغَضَبِ بِقَدْرِ قُوَّتِ تَمَكُّنِهِ.

وَلِلْمُؤَجِّرِ طَلَبُ الْأَجْرَةِ لِلذَّارِ وَالْأَرْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَلِلدَّائِبَةِ لِكُلِّ مَرَحَلَةٍ، وَ  
لِلْقِصَارَةِ وَالْخِيَاطَةِ إِذَا.....

وقال الشافعي وأحمد: تملك بنفس العقد، ويجب تسليمها عند تسليم الذار والدائبة إلى المستأجر (بل) تملك الأجرة (بتعجيلها) أي بتقديمها ودفعها إليه، (أو بشرطه) أي بشرط تعجيلها في العقد (أو باستيفاء النفع) تحقيقاً للتسوية، (أو التمكن منه) أي من استيفاء النفع إقامةً للتمكن من الشيء مقام ذلك الشيء.

(فَتَجِبُ) الأجرة (لِذَاكَ قَبْضُهَا) لأن تسليم عين المنفعة لَمَّا لم يُمكن، أُقيم تسليم محلها مقامها، إذ التمكن من الانتفاع يثبت به.

(وَتَسْقُطُ) الأجرة (بِالْغَضَبِ) من المستأجر (بِقَدْرِ قُوَّتِ) <sup>(١)</sup> تَمَكُّنِهِ حتى إن فات تمكُّنُه في جميع المدة سقطت جميع الأجرة، وإن فات <sup>(٢)</sup> في بعضها سقط بحسابه، لأن تسليم المحل إنما أُقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع، فإذا فات التمكن فات التسليم وانفسخ العقد بقدر ذلك الفوات وسقط من الأجرة بقدره، ذكره صاحب «الهداية».

وذكر الفضلي والقاضي فخر الدين في «الفتاوى»: أن الإجارة لا تُنفسخ، ولكن تسقط الأجرة ما دامت في يد الغاصب، وكذا إذا غرقت الأرض قبل زرعها. وإن اضطلمته <sup>(٣)</sup> أفقة سماوية لزمه الأجر تاماً في رواية محمد، لأنه زرعها. وقيل: يلزمه أجر ما مضى من المدة فقط. وبه يُفتى إن لم يتمكن من زرع مثله في الضرر ثانياً. ذكره قاضيخان، وبه قال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده.

(وَلِلْمُؤَجِّرِ طَلَبُ الْأَجْرَةِ لِلذَّارِ وَالْأَرْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ) لأنه منفعة مقصودة، إلا أن يبين وقت الاستحقاق في العقد فيكون بمنزلة التأجيل، (و) له طلب الأجر (لِلدَّائِبَةِ لِكُلِّ مَرَحَلَةٍ) <sup>(٤)</sup> لأنها سير مقصود، (و) [له] <sup>(١)</sup> طلب الأجر (لِلْقِصَارَةِ وَالْخِيَاطَةِ إِذَا

(١) سقط من المطبوعة.

(٢) أي التمكن.

(٣) الاصطلام: الاستئصال. مختار الصحاح ص ١٥٤، مادة (صلم).

(٤) المرحلة: قدرها ٤٤٣٥٢ مترًا. معجم لغة الفقهاء ص ٤٢١.

تَمَّتْ، وَلِلْحُنْزِ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الثَّنُورِ، فَإِذَا احْتَرَقَ بَعْدَمَا أُخْرِجَ، فَلَهُ الْأَجْرُ، وَقَبْلَهُ  
لا. وَلَا غَرْمَ فِيهِمَا. ....

تَمَّتْ) لَأَنَّ الْعَمَلَ فِي الْبَعْضِ غَيْرُ مُتَّفَعٍ بِهِ فَلَا يَسْتَوْجِبُ بِهِ أَجْرًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - أَوْلَى  
- وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ: لَا يَجِبُ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْرَةِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ جَمِيعِ الْمَنْفَعَةِ، سِوَاهُ كَانَ  
الْعَقْدُ عَلَى الْمُدَّةِ، كَمَا فِي إِجَارَةِ الدَّارِ وَالْأَرْضِ، أَوْ عَلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ، كَمَا فِي  
كَرْزِي<sup>(١)</sup> الدَّابَّةِ إِلَى مَكَّةَ، أَوْ عَلَى الْعَمَلِ، كَمَا فِي الْقِصَارَةِ وَالْحِيَاظَةِ وَالصُّبَاغَةِ.

وَأِنْ كَانَتْ حِصَّةٌ مَا اسْتَوْفِيَ مِنَ الْعَمَلِ [١٧٤ - ] أَوْ مَعْلُومَةٌ، سِوَاهُ عَمِلَ فِي غَيْرِ  
بَيْتِ الْمَسْتَأْجِرِ، أَوْ فِي بَيْتِهِ عَلَى مَا فِي «التَّجْرِيدِ»، وَ«الهِدَايَةِ»، وَيَطْلُبُهُ الْقِصَّارُ  
وَالْحِيَاظُ بَعْدَ الْفِرَاغِ لَوْ عَمِلَ فِي بَيْتِهِ. ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ: إِنْ وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى الْمُدَّةِ،  
أَوْ عَلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ يَجِبُ إِيفَاءُ الْأَجْرِ بِحِصَّةِ مَا اسْتَوْفِيَ مِنَ الْمَنْفَعِ إِذَا كَانَ لِمَا  
اسْتَوْفِيَ حِصَّةٌ مَعْلُومَةٌ مِنَ الْأَجْرِ، فَفِي الدَّارِ يَجِبُ الْإِيفَاءُ يَوْمًا فَيَوْمًا، وَفِي قَطْعِ  
الْمَسَافَةِ مَرِحَلَةً فَمَرِحَلَةً. وَفِي الْإِجَارَةِ الَّتِي تَتَعَقَدُ عَلَى الْعَمَلِ - وَيَبْقَى لِلْعَامِلِ أَثَرٌ فِي  
الْعَيْنِ - لَا يَجِبُ إِيفَاءُ الْأَجْرِ إِلَّا بَعْدَ إِيفَاءِ الْعَمَلِ كُلِّهِ، وَيَسْتَحِقُّ [حِصَّةً]<sup>(٢)</sup> مَا خَاطَ لَوْ  
عَمِلَ فِي بَيْتِ الْمَسْتَأْجِرِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ، كَمَا فِي «الْمَبْسُوطِ» وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ  
حِينَئِذٍ كَالدَّارِ وَالِدَّابَّةِ.

(و) لِلْمُسْتَأْجِرِ طَلَبُ الْأَجْرِ (لِلْحُنْزِ) بِالضَّمِّ وَيَجُوزُ فَتْحُهُ (بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنْ  
الْثَّنُورِ) لِأَنَّ تَمَامَهُ بِذَلِكَ (فَإِذَا احْتَرَقَ) الْخَبِزَ (بَعْدَمَا أُخْرِجَ) مِنَ الثَّنُورِ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ (فَلَهُ  
الْأَجْرُ) لَوْجُودِ تَمَامِ الْعَمَلِ. (و) إِذَا احْتَرَقَ (قَبْلَهُ) أَي قَبْلَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الثَّنُورِ (لَا) أَي لَا  
أَجْرَ لَهُ لِعَدَمِ وَجُودِ تَمَامِ الْعَمَلِ. وَفِي «الْتَّهْيَاةِ»: إِنَّ رِوَايَاتِ الْكُتُبِ مِنَ «الْمَبْسُوطِ»، وَ  
«الذَّخِيرَةِ»، وَ«الْمَغْنِيِّ»، وَ«الْجَامِعِ» لِفَخْرِ الْإِسْلَامِ، وَ«قَاضِيخَانَ»، وَالتُّمُورَتَايَنِيِّ، وَ  
«الْفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ»: أَنَّ الْعَامِلَ فِي بَيْتِ الْمَسْتَأْجِرِ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، حَتَّى لَوْ  
سَرَقَ الثَّوْبَ فَلَهُ مِنَ الْأَجْرِ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، لِأَنَّ كُلَّ جِزْءٍ مِنَ الْعَمَلِ يَصِيرُ مُسَلِّمًا إِلَى  
صَاحِبِ الثَّوْبِ بِالْفِرَاغِ مِنْهُ. وَفِي «الهِدَايَةِ»: أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ إِلَّا بِالتَّمَامِ.

(وَلَا غَرْمَ فِيهِمَا) أَي فِي حَالَتِي الْإِحْتِرَاقِ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ وَقَبْلَهُ عَلَى الْأَجِيرِ، لِأَنَّهُ  
لَمْ تَوْجَدْ مِنْهُ جُنَايَةَ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَعِنْدَهُمَا: عَلَى الْأَجِيرِ الْغَرْمُ، لِأَنَّهُ أَجِيرٌ  
مَشْتَرِكٌ، وَالْعَيْنُ فِي يَدِهِ مَضْمُونَةٌ عِنْدَهُمَا. هَكَذَا حَكَى الْقُدُورِيُّ الْخِلَافَ فِي شَرْحِهِ.  
وَفِي «شَرْحِ الْوَافِيِّ»: وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ بِالْهَلَاكِ عِنْدَ الْكُلِّ: أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَأَنَّهُ لَمْ

(١) كَمَنْ اسْتَأْجَرَ سَيَّارَةً مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَتَكُونُ الْإِجَارَةُ عَلَى الْمَسَافَةِ لَا عَلَى الْوَقْتِ.

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ: خَاصَّةٌ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ.

وَاللَّطْنِخِ بَعْدَ الْغَرْفِ، وَلِضَرْبِ اللَّيْنِ بَعْدَ إِقَامَتِهِ.

وَيَخْبِسُ الْعَيْنَ لِلأَجْرِ مَنْ خَلَطَ مِلْكَهُ بِهَا كَالصَّبَاغِ، فَإِنْ حُبِسَ فَضَاعَ فَلَا غَرْمَ وَلَا أَجْرَ لَهُ، بِخِلَافِ الْجَمَالِ. وَلِمَنْ أُطْلِقَ لَهُ الْعَمَلُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ غَيْرَهُ، .....

يَهْلِكُ مِنْ عَمَلِهِ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلَأَنَّهُ هَلَكَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

(و) لِلْمُؤَجَّرِ طَلَبُ الأَجْرِ (لِللَّطْنِخِ) لِلوَلِيمَةِ (بَعْدَ الْغَرْفِ) أَي إِخْرَاجِ المَرْقَةِ مِنْ القِدْرِ إِلَى القِضَاعِ. قِيدْنَا «بِالوَلِيمَةِ»، لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لَطَبَخَ قَدْرًا خَاصًّا بَعِينِهِ لَا يَكُونُ العَرَفُ عَلَيْهِ، وَكَذَا فِي المَحِيطِ وَالإِيضَاحِ. وَالأَصْلُ فِي ذَلِكَ العَرَفُ.

(و) لِلْمُؤَجَّرِ طَلَبُ الأَجْرِ (لِضَرْبِ اللَّيْنِ) بِكسْرِ المَوْحِدَةِ (بَعْدَ إِقَامَتِهِ) أَي تَشْوِيتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَبَعْدَ تَشْرِيجِهِ - أَي جَعَلَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ - عِنْدَهُمَا، لِأَنَّ تَشْرِيجَهُ مِنْ تَمَامِ عَمَلِهِ إِذْ لَا يُؤْمَنُ الفَسَادُ قَبْلَهُ، وَلِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّاهُ عَادَةً، وَالمَعْتَادُ كَالْمَشْرُوطِ. وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ العَمَلَ قَدْ تَمَّ بِالإِقَامَةِ، وَالتَّشْرِيجُ عَمَلٌ زَائِدٌ، كَالنَّقْلِ إِلَى مَوْضِعِ العِمَارَةِ. وَثَمَرَةُ الخِلَافِ تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا فَسَدَ بِمَطَرٍ وَنَحْوِهِ بَعْدَ مَا أَقَامَهُ: فَعِنْدَهُ يَجِبُ الأَجْرُ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَجِبُ إِلَّا إِذَا كَانَ شَرْحَهُ.

(وَيَخْبِسُ الْعَيْنَ لِلأَجْرِ مَنْ خَلَطَ مِلْكَهُ بِهَا) أَي بِالْعَيْنِ (كَالصَّبَاغِ) وَمَنْ لَهُ أَثَرٌ فِيهَا، كَالْقَضَارِ، لِأَنَّ المَعْقُودَ عَلَيْهِ وَضَفَّ قَائِمٌ فِي الثَّوْبِ، فَلَهُ حَقُّ الحَبْسِ لِاسْتِيفَاءِ بَدَلِهِ، كَمَا فِي البَيْعِ.

(فَإِنْ حُبِسَ فَضَاعَ فَلَا غَرْمَ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدِّ فِي الحَبْسِ، وَقَدْ كَانَتْ العَيْنُ أَمَانَةً فِي يَدِهِ قَبْلَ الحَبْسِ [فَبَقِيَتْ] (١) أَمَانَةً بَعْدَهُ (وَلَا أَجْرَ لَهُ) لِهَلَاكِ المَعْقُودِ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ. وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفٍ وَمُحَمَّدٍ كَانَتْ مَضمُونَةً قَبْلَ الحَبْسِ فَكَذَا بَعْدَهُ، لَكِنَّهُ بِالخِيَارِ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَّهُ قِيمَتَهُ غَيْرَ مَعْمُولٍ وَلَا أَجْرَ لَهُ، لِأَنَّ العَمَلَ لَمْ يَصِرْ مُسَلَّمًا إِلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ قِيمَتَهُ مَعْمُولًا وَلَهُ الأَجْرُ، لِأَنَّ المَبِيعَ صَارَ مُسَلَّمًا [١٧٤ - ب] إِلَيْهِ تَقْدِيرًا بِوَصُولِ قِيمَتِهِ إِلَيْهِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ صَارَ مُسَلَّمًا إِلَيْهِ حَقِيقَةً.

(بِخِلَافِ الْجَمَالِ) - بِالْجِيمِ أَوْ المَهْمَلَةِ - وَكُلُّ صَانِعٍ لَيْسَ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فِي العَيْنِ (وَلِمَنْ) أَي لِأَجِيرٍ (أُطْلِقَ لَهُ الْعَمَلُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ غَيْرَهُ) لِأَنَّ المُسْتَحَقَّ عَمَلٌ فِي ذِمَّتِهِ،

(١) فِي المَطْبُوعِ: فَتَعَيْنَ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ المَخْطُوطِ.

فإن قيّد بيده لا. ولأَجِيرِ المَجِيءُ بِعِيَالِهِ، إن مَاتَ بَعْضُهُمْ وَجَاءَ بِمَنْ بَقِيَ، أَجْرُهُ بِحَسَابِهِ.

وَحَامِلُ كِتَابٍ أَوْ زَادٍ إِلَى زَيْدٍ بِأَجْرٍ، إن رَدَّهُ لِمَوْتِهِ، لا شَيْءَ لَهُ.

فله إيفاؤه بنفسه وبغيره، فصار كإيفاء الدَّيْنِ <sup>(١)</sup> (فإن قيّد بيده) بأن قال له: على أن تعمل بيدك، أو بنفسك (لا) أي لا يستعمل غيره، لأن المعقود عليه عمَلٌ بعينه فيستحق عليه، كالمنفعة في محل بعينه.

### [ضوابط الإجارة الجائزة]

(ولأَجِيرِ المَجِيءُ بِعِيَالِهِ) الضمير <sup>(٢)</sup> للمستأجر، و «الباء» متعلقة بمجيء وهو مجرور بإضافة أَجِيرِ إليه، واللّام متعلقة بمحذوف خبر مُقَدَّم. وقوله: (إن مَاتَ بَعْضُهُمْ وَجَاءَ بِمَنْ بَقِيَ) شَرْطٌ مُعْتَرِضٌ بين الخبر والمبتدأ وهو (أَجْرُهُ بِحَسَابِهِ) والجملة جواب الشرط، يعني من استأجر رجلاً ليذهب إلى البصرة ويجيء بعِيَالِهِ - وهم معلومون - فذهب فوجد بعضهم قد ماتوا، فجاء بِمَنْ بَقِيَ، فله أَجْرُهُ بِحَسَابِهِ، لأنَّ الأَجْرَ مَقَابِلٌ بِجَمَلَتِهِمْ، وقد أَوْفَى الأَجِيرُ بَعْضَ المَعْقُودِ عَلَيْهِ فيستحق من العِوَضِ بِقَدْرِهِ.

(وَحَامِلُ كِتَابٍ) مبتدأ مضاف (أَوْ زَادٍ إِلَى زَيْدٍ بِأَجْرٍ) الجارّان متعلقان بـ: «حامل» (إن رَدَّهُ) أي الكتاب، أو الزاد (لِمَوْتِهِ) أي لأجل موت زيد (لا شَيْءَ لَهُ) جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ. والمعنى: أن من استأجر رجلاً ليذهب بطعام إلى فلان بالبصرة، فذهب إليها فوجده ميتاً، أو لم يجده، أو وجده ولم يدفع إليه شيئاً بل ردّ به، فلا أَجْرَ له. وعند زُفَرٍ له الأَجْرُ، لأنه <sup>(٣)</sup> بمقابلة الحنبل للبصرة وقد وَفَى به وَجَنَى بِرَدِّهِ، فلا يسقط بجنايته حَقُّه من أَجْرَتِهِ. ولهم أن المعقود عليه هنا هو نَقْلُ الطَعَامِ إِلَى البَصْرَةِ، وقد نقضه بِرَدِّهِ.

ومن استأجر رجلاً ليذهب بكتابه إلى فلان بالبصرة ويجيء بجوابه، فذهب فوجده ميتاً فَرَدَّ الكتاب فلا أَجْرَ له، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: له أَجْرُ الذَّهَابِ، وهو قول مالك والشافعي. وذكر الفقيه أبو الليث قول أبي يوسف مع قول محمد. لمحمد <sup>(٤)</sup> أنه أَوْفَى بَعْضَ المَعْقُودِ عَلَيْهِ دون البعض، فيستحق الأَجْرَ

(١) أي يجوز للمدين أن يقي الدين عن نفسه، ويجوز أداء غيره عنه - أي المدين -.

(٢) أي: «الهاء» في كلمة «بعياله».

(٣) أي الأَجْرُ.

(٤) أي وَوَجَّهَ قول محمد.

وَصَحَّ اسْتِئْجَارُ دَارٍ أَوْ دُكَّانٍ بِلَا ذِكْرِ مَا يَعْمَلُ فِيهِ، وَلَهُ كُلُّ عَمَلٍ سِوَى مُؤَهِّنِ  
الْبِنَاءِ. لَا اسْتِئْجَارَ أَرْضٍ حَتَّى يُسَمِّيَ مَا يُزْرَعُ أَوْ مَا يَعْمَلُهُ، وَتَكُونُ الْأَرْضُ خَالِيَةً عَنِ  
الزَّرَاعَةِ. فَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْبِنَاءِ، أَوْ الْغَرْسِ صَحَّ، .....

يَقْدَرُ مَا أَوْفَى. وَلَهُمَا أَنَّ الْأَجْرَ مَقَابِلَ بِنْتَلِ الْكِتَابِ إِذْ هُوَ أَمْرٌ مَقْصُودٌ بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ  
وَسِيلَةٌ إِلَى الْمَقْصُودِ - وَهُوَ الْعِلْمُ بِمَا فِيهِ - فَإِذَا رَدَّه فَقَدْ نَقَضَهُ فَيَسْقُطُ الْأَجْرُ. وَأَمَّا لَوْ  
وَجَدَهُ غَائِبًا فَتَرَكَ الْكِتَابَ هُنَاكَ لِيُؤْصَلَ إِلَيْهِ، فَلَهُ أَجْرُ الدَّهَابِ إِجْمَاعًا، لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا فِي  
وُسْعِهِ. وَفِي «الْمَحِيطِ»: وَكَذَا لَوْ اسْتَأْجَرَ رَسُولًا لِيَبْلُغَ رِسَالَتَهُ إِلَى فُلَانٍ بِبَغْدَادٍ، فَلَمْ  
يَجِدْ فُلَانًا وَعَادَ، فَلَهُ الْأَجْرُ لِقَطْعِ الْمَسَافَةِ، لِأَنَّهُ الَّذِي فِي وَسْعِهِ لَا الْإِسْمَاعَ.

(وَصَحَّ اسْتِئْجَارُ دَارٍ أَوْ دُكَّانٍ) أَوْ حَانُوتٍ (بِلَا ذِكْرِ مَا يَعْمَلُ) الْمُسْتَأْجِرُ (فِيهِ)  
وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَضَحُّ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الدَّارِ وَالدُّكَّانِ الْإِنْتِفَاعَ، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ  
بِالشُّكْنَى وَقَدْ يَكُونُ بَوْضِعَ الْأَمْتِعَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزُ مَا لَمْ يُبَيِّنْ مَا يَعْمَلُ فِيهَا،  
كَالْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ، وَالثِّيَابِ لِلْبُئْسِ. وَوَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْعَمَلَ الْمُتَعَارَفَ فِيهَا  
الشُّكْنَى، وَالْمُتَعَارَفَ كَالْمَشْرُوطِ، فَيَنْصَرَفُ الْعَقْدُ إِلَى الشُّكْنَى، بِخِلَافِ الْأَرْضِ  
وَالثِّيَابِ فَإِنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ بِاخْتِلَافِ الْمَزْرُوعِ [١٧٥ - أ] وَاللَّابِسِ.

(وَلَهُ) أَيُّ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي الشُّكْنَى فِيهَا (كُلُّ عَمَلٍ) لِلْإِطْلَاقِ، كَكَسْرِ الْحَطَبِ،  
وَعَسَلِ الثِّيَابِ، لِأَنَّ الشُّكْنَى لَا تَتِمُّ [إِلَّا] <sup>(١)</sup> بِذَلِكَ فَتَكُونُ مِنْ تَوَابِعِهَا. وَفِي «الْمَبْسُوطِ»  
وَالدُّخِيرَةِ: إِذَا كَانَ يَكُونُ لَهُ رِبْطُ الدَّوَابِّ إِذَا كَانَ فِيهَا مَوْضِعٌ مُعَدٌّ لِذَلِكَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ  
يَكُنْ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. (سِوَى مُؤَهِّنِ الْبِنَاءِ) نَحْوَ الْحِدَادَةِ، وَالْقِصَارَةِ، وَالطَّحْنِ بِالذَّابَةِ  
دُونَ الْيَدِ، لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا ظَاهِرًا فَيَتَقَيَّدُ الْعَقْدُ بِمَا وَرَاءَهُ دَلَالَةً.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ يُفْسِدُ الْبِنَاءَ أَوْ يُؤْهِئُهُ فَذَلِكَ لَا يَصِيرُ مُشْتَحَقًّا لَهُ بِمُطْلَقِ  
الْعَقْدِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ، وَمَا لَا يُؤْهِئُ فَهُوَ مُشْتَحَقٌّ بِمُطْلَقِ الْعَقْدِ.

(لَا اسْتِئْجَارَ أَرْضٍ) أَيُّ لَا يَصِحُّ اسْتِئْجَارُ أَرْضٍ (حَتَّى يُسَمِّيَ مَا يُزْرَعُ) فِيهَا،  
لِأَنَّهَا تُسْتَأْجَرُ لِلزَّرَاعَةِ وَغَيْرِهَا، وَمَا يُزْرَعُ فِيهَا مُتَفَاوِتٌ فِي الضَّرَرِ، فَلَا بَدَّ مِنَ التَّعْيِينِ لِئَلَّا  
تَقَعَ الْمَنَازَعَةُ، (أَوْ) يُسَمِّيَ (مَا يَعْمَلُهُ) أَيُّ يُعْمَلُ مَا يَزْرَعُ فِي الْأَرْضِ، بِأَنَّ يَذْكَرُ أَنَّهُ يَزْرَعُ  
مَا يَشَاءُ فِيهَا، لِأَنَّهُ إِذَا سَمَّى مَا يَعْمَلُهُ ارْتَفَعَتِ الْجِهَالَةُ الْمُضْطَبِيَّةُ إِلَى الْمَنَازَعَةِ (و) حَتَّى  
(تَكُونُ الْأَرْضُ خَالِيَةً عَنِ الزَّرَاعَةِ) لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَشْغُولَةً بِهَا لَمْ يَكُنْ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ  
مَقْدُورَ الْاسْتِيفَاءِ مِنْهَا. (فَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا) أَيُّ الْأَرْضَ (لِلْبِنَاءِ، أَوْ الْغَرْسِ صَحَّ) لِأَنَّ ذَلِكَ

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

وَإِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ سَلَمَهَا فَارِعَةً، إِلَّا أَنْ يَغْرَمَ الْمُؤَجِّرُ قِيمَتَهُ مَقْلُوعًا. وَيَتَمَلَّكُهُ بِلا رِضَا الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ نَقَصَ، وَإِلَّا فَبِرِضَاهُ، أَوْ يَرْضَى بِتَرْكِهِ فَيَكُونُ الْبِنَاءُ أَوْ الْغَرْسُ لِهَذَا، وَالْأَرْضُ لِهَذَا.

وَالرُّطْبَةُ كَالشَّجَرَةِ، وَضَمِنَ الْحِصَّةَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى حِمْلِ ذِكْرِ إِنْ أَطَاقَتْ، وَكُلُّ الْقِيَمَةِ إِنْ لَمْ تُطَق.

منفعة تُقصد مِنَ الْأَرْضِ، فَكَانَ كَاسْتِجَارِهَا لِلزَّرَاعَةِ.

(وَإِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ) أَي مُدَّةُ الْإِجَارَةِ (سَلَمَهَا) أَي يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ أَنْ يُسَلِّمَ الْأَرْضَ إِلَى مَالِكِهَا ((فَارِعَةً) مِنَ الْبِنَاءِ وَالغَرْسِ بِأَنْ يُجْبِرَ عَلَى قَلْعِهِ، لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْمُدَّةِ فِي الْإِجَارَةِ يَقْتَضِي التَّفْرِيعَ عِنْدَ انْقِضَائِهَا، وَلَيْسَ لِلْبِنَاءِ وَالغَرْسِ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ يَنْتَهِيانَ<sup>(١)</sup> إِلَيْهَا، فَيَكُونُ كَاشْتِرَاطِ الْقَلْعِ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ عُرْفًا وَدَلَالَةً، بِخِلَافِ مَا لَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ فِي الْأَرْضِ زَرَعَ لَمْ يَدْرِكْ حَيْثُ يَتْرَكُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ فِي يَدِهِ إِلَى أَنْ يَسْتَحْصِدَهُ، لِأَنَّ لِبُلُوغِ الزَّرْعِ غَايَةً مَعْلُومَةً فَكَانَ فِي التَّأخِيرِ بِأَجْرِ الْمِثْلِ مِرَاعَاةَ لِلْحَقِيقِينَ.

(إِلَّا أَنْ يَغْرَمَ الْمُؤَجِّرُ قِيمَتَهُ) أَي قِيمَةَ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ (مَقْلُوعًا) لِأَنَّ فِي ذَلِكَ نِظْرًا لِهَمَا (وَيَتَمَلَّكُهُ) هُوَ بِالنَّضْبِ عَطْفٌ عَلَى يَغْرَمُ (بِلا رِضَا الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ نَقَصَ) الْأَرْضَ الْقَلْعَ، لِأَنَّ فِيهِ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ الْمُؤَجِّرِ (وَإِلَّا) أَي وَإِنْ لَمْ يُنْقِصِ الْقَلْعُ الْأَرْضَ (فَبِرِضَاهُ) أَي فَيَتَمَلَّكُهُ الْمُؤَجِّرُ بِرِضَا الْمُسْتَأْجِرِ (أَوْ يَرْضَى) عَطْفٌ عَلَى يَغْرَمُ، أَي أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمُؤَجِّرُ (بِتَرْكِهِ) أَي تَرْكِ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ، لِأَنَّ الْحَقَّ لِرَبِّ الْأَرْضِ فَإِذَا رَضِيَ بِاسْتِمْرَارِ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ بِأَجْرٍ أَوْ بغيرِ أَجْرٍ كَانَ لَهُ ذَلِكَ (فَيَكُونُ الْبِنَاءُ أَوْ الْغَرْسُ لِهَذَا) أَي الْمُسْتَأْجِرَ (وَالْأَرْضُ لِهَذَا) وَهُوَ الْمُؤَجِّرُ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

(وَالرُّطْبَةُ) - بفتح فسكون - القُضْبُ، وَهِيَ بِالْفَارِسِيَةِ إِسْفِيسَتْ (كَالشَّجَرَةِ) أَي حُكْمُهَا، لِأَنَّهَا لَا يُعْلَمُ لَانْتِهَائِهَا غَايَةً (وَضَمِنَ) الْمُسْتَأْجِرَ (الْحِصَّةَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى حِمْلٍ) - بِالْكَسْرِ - (ذِكْرًا) مِنْ عَقْدِ الْإِجَارَةِ، يَعْنِي اسْتَأْجَرَ ذَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مِقْدَارًا مَعْنِيًّا مِنْ نَوْعٍ مُعَيَّنٍ، فَحَمَلٌ أَكْثَرُ مِمَّا سَمِيَ فَعَطِبَتْ، ضَمِنَ مَا زَادَ (إِنْ أَطَاقَتْ) ذَابَّةً مِثْلَهَا ذَلِكَ الْحَمَلِ، لِأَنَّهَا عَطِبَتْ بِمَا هُوَ مَأْذُونٌ فِيهِ، وَبِمَا هُوَ لَيْسَ بِمَأْذُونٍ فِيهِ فَانْقَسَمَ عَلَيْهِمَا.

(و) ضَمِنَ (كُلَّ الْقِيَمَةِ إِنْ لَمْ تُطَق) ذَابَّةً مِثْلَهَا ذَلِكَ، لِعَدَمِ الْإِذْنِ فِيهِ، أَصْلًا

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: يَنْتَهِيَانِ، الْمَثْبُوتُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

## فَضْلٌ [فِيْمَا يُفْسِدُ الْإِجَارَةَ]

يُفْسِدُهَا شُرُوطُ تَفْسِيْدِ الْبَيْعِ.

لِخُرُوجِهِ عَنِ الْعَادَةِ. قَيَّدَ بِكَوْنِ الْإِجَارَةِ [١٧٥ - ب] عَلَى حَمَلٍ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عَلَى رُكُوبِ شَخْصٍ مَعِيْنٍ فَأَرْدَفَهُ آخَرَ فَقَطَّبَتِ الدَّابَّةُ ضَمْنَ نِصْفِ قِيْمَتِهَا، سَوَاءً كَانَ أَحْفَافًا أَوْ أَثْقَلًا، لِأَنَّ تَلَفَ الدَّابَّةِ مِنَ الرُّكُوبِ لَا يَنْشَأُ مِنَ الثَّقَلِ، إِذْ رُبُّ ثَقِيلٍ يَحْسِنُ الرُّكُوبَ فَلَا يَضُرُّ ثِقْلَهُ بِالدَّابَّةِ، وَخَفِيفٍ لَا يَحْسِنُهُ فَيَضُرُّ بِهَا، وَلِأَنَّ الْآدَمِيَّ لَا يُوزَنُ فَاعْتَبِرَ فِيهِ الْعَدَدُ. وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الدَّابَّةُ تُطَبَّقُ حَمْلَ اثْنَيْنِ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ لَا تَطَبِّقُ ذَلِكَ صَمِيْنًا كَلَّ قِيْمَتِهَا.

وَإِنْ قَيَّدَ الدَّابَّةَ بِرَاكِبٍ، وَالثَّوْبَ بِلُبْسٍ لَا يَسِيْ مُعَيَّنٍ، فَخَالَفَ<sup>(١)</sup> إِلَى غَيْرِهِ صَمِيْنِ الْقِيْمَةِ إِنْ أُتْلِفَ، لِتَفَاوُتِ النَّاسِ فِي الرُّكُوبِ وَاللَّبْسِ. وَمِثْلُهُ كُلُّ مَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِ. وَلَا يَعْتَبَرُ التَّعْيِيْنُ فِيْمَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْمُسْتَعْمِلِ، فَلَوْ شَرَطَ سُكْنَى وَاحِدٍ بِعَيْتِهِ فِي الدَّارِ، جَازَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يُشْكِنَ غَيْرَهُ فِيهَا. وَالتَّلَفُ بَرْدُ الدَّابَّةِ بِأَنْ يَجْذِبَ لِجَامِهَا إِلَى نَفْسِهِ لِتَقْفٍ وَلَا تَجْرِي، أَوْ الضَّرْبُ بِلَا إِذْنٍ صَرِيْحٍ، يُوجِبُ الضَّمَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، كَهَلَاكِ الدَّابَّةِ الْمُسْتَعَارَةِ، وَالْعَبْدِ الْمُسْتَأْجِرِ بِالضَّرْبِ. وَهَمَا<sup>(٢)</sup> قَيَّدَاهُ بِغَيْرِ الْمَعْتَادِ، كَمَا لَكَ وَالشَّافِعِيَّ.

وَصَحَّ اسْتِئْجَارُ الْجَمَلِ لِیَحْمَلَ عَلَيْهِ مَحْمُولًا<sup>(٣)</sup> وَرَاكِبِيْنًا إِلَى مَكَّةَ الْمُسْتَرْفَةِ مِثْلًا. وَيَتَعَيَّنُ الْمَحْمُولُ الْمَعْتَادُ فِي غُرُوفِ الْبِلَادِ، وَيَسْتَحِبُّ مَشَاهِدَةَ الْجَمَالَ الْمَحْمُولِ، لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ الْجَهَالَةِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ. وَشَرَطَ الشَّافِعِيُّ الْمَشَاهِدَةَ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ فَيُؤَدِّي إِلَى الْمُنَازَعَةِ.

وَلَنَا: وَهُوَ الْاسْتِحْسَانُ، أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الرَّاكِبُ وَهُوَ مَعْلُومٌ، وَالْمَحْمُولُ تَابِعٌ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْجَهَالَةِ تَزُولُ بِالضَّرْفِ إِلَى الْمَعْتَادِ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَزِرْ الْفَرَّاشَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. وَصَحَّ لِزَادٍ مَعْلُومٌ إِلَى مَكَانٍ مَعْلُومٍ، وَيَجُوزُ عَوْضُ مَا نَقَصَ مِنْهُ، خِلَافًا لِبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

## فَصْلٌ [فِيْمَا يُفْسِدُ الْإِجَارَةَ]

(يُفْسِدُهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ (شُرُوطُ تَفْسِيْدِ الْبَيْعِ) وَهِيَ الشَّرُوطُ الَّتِي لَا يَقْتَضِيْهَا

(١) أَيِ الرَّاكِبِ وَاللَّبْسِ.

(٢) أَيِ الصَّاحِبَانِ.

(٣) الْمَحْمُولُ: الْهُودُجُ، وَهُوَ مَزُكَّبٌ يُؤَكَّبُ عَلَيْهِ عَلَى الْبَعِيرِ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٤١٤.

العقد الذي وقعت فيه، لأن الإجارة في المنافع بمنزلة البيع في الأعيان، ولذا تُقال<sup>(١)</sup> وتُفسخ.

والشروط التي لا يقتضيها البيع تُفسدُه، فكذا الشروط التي لا تقتضيها الإجارة تُفسدُها. وذلك كاشتراط [مَرْمَمة]<sup>(٢)</sup> الدار، وإدخال جذع في سقفها. وتُفسدُ أيضاً بجهالة المعقود عليه، كما لو استأجر أرضاً ولم يذكر أنه يزرعها، أو أي شيء يزرعها، وكذا بجهالة المُدَّة فيما تعلم المنفعة بها، كالذُّور لاستلزامها جهالة قَدْر المنفعة، وكذا بالأجر لأنه كالثمن في البيع، وكذا بجعلِه<sup>(٣)</sup> من جنس منفعة المستأجر، كاستئجار دار للسكنى بسكنى دار أخرى، ولُبس ثوبٍ بلُبسٍ آخر. وعند الشافعي يجوز، لأن المنافع كالأعيان عنده، ومبادلة العين بالعين بجنسه أو بخلاف جنسه صحيحة عند المساومة.

ولنا ما حُكي أن ابن سَماعة كَتَبَ إلى محمد وقال: لم لا يجوز إجارة سُكنى دارٍ بِسُكنى دار؟ فكتب محمد في جوابه: إنك أطلت الفكرة، [وأصابتك الخيرة]<sup>(٤)</sup> وجالست الجبائي وكانت منك زلة. أما عَلِمْتَ أن إجارة سُكنى دارٍ بِسُكنى دارٍ كبيع القُوْهي<sup>(٥)</sup> بالقُوْهي نسيئة؟ بيانه أن المعقود عليه [١٧٦ - أ] ما يحدث من المنفعة وذا غير موجود في الحال، فإذا اتَّحد الجنس كان كمبادلة شيء بجنسه نسيئة، والجنس بانفراده يُحرِّمُ النِّساء<sup>(٦)</sup> عندنا، بخلاف ما إذا اختلف الجنس، لأنَّ النِّساء في الجنس المُختلِف ليس بحرام، كما لو أسلم قُوْهيّاً في مَرِوي.

فإن قيل: عند اختلاف النوع؟ إن لم يفسد لهذا المعنى يفسد لمعنى آخر، وهو أن بيع الدين بالدين حرامٌ للثني عن الكالِيء<sup>(٧)</sup> بالكالِيء. قيل: الذي تصحبه الباء هو المعقود عليه، وأقيم المحلُّ مقام المنفعة وهي عين، فيصير الآخر بمنزلة الثمن، فلا يكون غير العين بغير العين، بل يكون عيناً بدين، فذلك جائز.

(١) الإقالة: إقالة العقد أو البيع: فَسَخُهُ برضا المتعاقدين. معجم لغة الفقهاء ص ٨١.

(٢) في المطبوع: مراصة، وما أثبتناه من المخطوط. والمَرْمَمة: متاع البيت. المعجم الوسيط ص ٣٧٤، مادة (رَم).

(٣) أي الأجر.

(٤) في المطبوع: وأصبت الخيرة، وما أثبتناه من المخطوط.

(٥) القُوْهي: ضرب - أي نوع - من الشيايبِ بيض [منسوب إلى قُوْهستان]. المعجم الوسيط ص ٧٦٨، مادة (قُوْه).

(٦) النِّسيئة: نسأت الشيء وأنساؤه أي أخرته، فالنِّسيئة: التأخير. معجم لغة الفقهاء ص ٤٧٩.

(٧) الكالِيء: الدَّين. معجم لغة الفقهاء ص ٣٧٥.



فِيَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ لَا يُزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى.

وَصَحَّ إِجَارَةُ دَارٍ كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا، بِلَا بَيَانِ الْمُدَّةِ فِي وَاحِدٍ فَقَطْ، وَفِي كُلِّ شَهْرٍ يَسْكُنُ فِي أَوْلِهِ.

وَإِنْ سَمَّى أَوَّلَ الْمُدَّةِ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَوَقَّتْ الْعَقْدُ. فَإِنْ كَانَ حِينَ يَهْلُ

(فِيَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ لَا يُزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى) وقال مالك وزُفَرُ والشافعي وأحمد: في الإجارة الفاسدة يَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ بَالِغاً مَا بَلَغَ إِلَّا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْأَجْرُ أَوْ جَهْلُ كُلِّهِ، كَتَشْمِيَةِ ثَوْبٍ مَا، أَوْ بَعْضِهِ كَتَشْمِيَةِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، أَوْ ثَوْبٍ مَا فَحَيْثُذِي يَجِبُ الْأَجْرُ بَالِغاً مَا بَلَغَ. وَلَوْ اسْتَأْجَرَ جِمَاراً إِلَى مَكَّةَ وَلَمْ يُسَمَّ مَا يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ، فَحَمَلَ الْحَمْلَ الْمَعْتَادَ وَبَلَغَهَا، وَجِبَ الْمَسْمَى لَا أَجْرُ الْمِثْلِ كَمَا قَالَ زُفَرُ.

(وَصَحَّ إِجَارَةُ دَارٍ كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا، بِلَا بَيَانِ الْمُدَّةِ فِي) شَهْرٍ (وَاحِدٍ) لِيَتَعَدَّرَ الْعَمَلُ بِالْعَمُومِ (فَقَطْ) أَي وَلَا يَصِحُّ فِي غَيْرِ الشَّهْرِ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى جُمْلَةً مَعْلُومَةً مِنَ الشُّهُورِ، فَيَصِحُّ فِيهَا لِلْعَلْمِ بِالْمُدَّةِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْإِمْلَاءِ» وَأَحْمَدُ، وَاخْتَارَهُ الْإِسْطَخْرِيُّ. وَإِذَا [تَمَّ] <sup>(١)</sup> الشَّهْرُ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَسْخٌ، الْإِجَارَةُ - لِانْتِهَاءِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ - مِنْ غَيْرِ مُحَضَّرٍ صَاحِبِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَبِمَحْضَرِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقِيلَ: لَا تُفْسَخُ إِلَّا بِمُحَضَّرٍ صَاحِبِهِ بِالِاتِّفَاقِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَصْحَحِ الْإِجَارَةُ بَاطِلَةٌ، لِأَنَّ الْمُدَّةَ مَجْهُولَةٌ. وَقَالَ مَالِكٌ: الْإِجَارَةُ صَحِيحَةٌ، وَكَلِمَا مَضَى شَهْرٌ اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ، لِأَنَّ الْمَنَافِعَ مَقْدَّرَةٌ بِتَقْدِيرِ الْأَجْرِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْمُدَّةِ.

(و) صَحَّتْ أَيْضاً (فِي كُلِّ شَهْرٍ يَسْكُنُ فِي أَوْلِهِ) وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُؤَجَّرِ أَنْ يُخْرِجَهُ إِلَى أَنْ يَنْقُضِي إِلَّا بِعُدْرٍ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ، لِأَنَّهُ بِهَذَا [الْقَدْر] <sup>(٢)</sup> مِنَ السُّكْنَى صَارَ مَعْلُوماً فَيَتِمُّ الْعَقْدُ فِيهِ فَكَانَ كَالْبَيْعِ بِالْمُعَاطَاةِ <sup>(٣)</sup>. وَالْمُرَادُ بِأَوَّلِ الشَّهْرِ أَوَّلُهُ غُرْفًا، وَهُوَ اللَّيْلَةُ الْأُولَى مِنَ الشَّهْرِ وَيَوْمُهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، وَبِهِ يُفْتَى.

(وَإِنْ سَمَّى أَوَّلَ الْمُدَّةِ فَذَلِكَ) أَي فَمَا سَمَّى أَوَّلَهَا (وَإِلَّا) أَي وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ أَوَّلَ الْمُدَّةِ (فَوَقَّتْ الْعَقْدُ) هُوَ أَوَّلُهَا، لِأَنَّ الْأَرْقَاتَ لَمَا تَسَاوَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الْعَقْدِ تَعَيَّنَ الزَّمَانُ الَّذِي يَغْتَبَهُ، (فَإِنْ كَانَ) الْعَقْدُ (حِينَ يَهْلُ) أَي يُبْصِرُ الْهَلَالَ بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ،

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: لَمْ يَتِمَّ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ: الْعَقْدُ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٣) بَيْعُ الْمُعَاطَاةِ: أَنْ يَنْوَالَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ فَيَنْوَلُهُ الْبَائِعُ السَّلْعَةَ دُونَ الثُّطُقِ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ.

مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٤٣٧.

اعتبر الأهلة. وإلا فالأيام كالعِدَّة.

وإجازة الحَمَامِ والحَجَامِ .....

والمراد اليوم الأول من الشهر (اعتبر الأهلة) في شهور السنة كلها، لأنها هي الأصل في الشهور. قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>، (وإلا) أي وإن لم يكن العقد حين يهل بأن كان في أثناء الشهر (فالأيام) أي فالمعتبر في شهور السنة كلها الأيام، وهذا عند أبي حنيفة، وهو رواية عن أبي يوسف، وقول للشافعي [١٧٦ - ب]، ورواية عن أحمد.

وعن محمد وهو رواية عن أبي يوسف وقول للشافعي ورواية عن أحمد، الشهر الأول بالأيام ويُكْمَل من الشهر الأخير والباقي بالأهلة، لأن الأصل في اعتبار الشهور الأهلة، والأيام يصار إليها ضرورة، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «صُومُوا رُؤْيَيْهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ»<sup>(٢)</sup>، والضرورة في الأول من الشهور، فَيُكْمَل من أيام الشهر الأخير ويعتبر فيما بينهما بالأصل.

ولأبي حنيفة أنه لما وجب تميم الأول بالأيام قبل ابتداء الثاني، وجب تميمه من الثاني لأنه متصل به، فابْتُدِيَ الثاني بالأيام ضرورة، وهكذا إلى آخر المدة (كالعِدَّة) أي كما يُعْتَبَر في العدة إذا كانت بالشهور: الأهلة إذا كان ابتداء العدة حين يهل الهلال، والأيام إذا كان ابتداؤها في أثناء الشهر.

(و) صح (إجازة الحَمَامِ والحَجَامِ) أما الحَمَامِ فلتَعَارُفِ الناس، وقد رَوَى الحاكم في «مُسْتَدْرَكِهِ» عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «ما رآه المُسْلِمُونَ حَسَنًا فهو عند الله حسن». وما فيها من الجهالة ساقط لمكان الضرورة. وأما الحَجَامِ فمنع أحمد إجازته، لما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال: «كَسِبَ الحَجَامِ حَبِيثٌ».

ولنا ما رَوَى الشيخان عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحَجَامِ أَجْرَهُ. زاد البخاري في لفظ: ولو كان حراماً لم يُعْطِهِ. وفي لفظ: لو عَلِمَ كَرَاهَتَهُ لم يُعْطِهِ. ولمُسْلِمٍ: ولو كان شَحْتاً<sup>(٣)</sup> لم يُعْطِهِ. وذلك أنه كما لا يحل لأحد أكل الحرام

(١) سورة البقرة، الآية: (١٨٩).

(٢) صحيح البخاري (فتح الباري) ٤/١١٩، كتاب الصوم (٣٠)، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم

الهلال فصوموا...» (١١)، رقم (١٩٠٩).

(٣) الشح: المال الحرام وما حَبِث من المكاسب. معجم لغة الفقهاء ص ٢٤٢.

وَالظُّنْزُجَ بِأَجْرٍ مُّعَيَّنٍ وَبِطَعَامِهَا وَكِسْوَتِهَا. وَلِلزَّوْجِ وَطَوُّهَا، لَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ. وَهِيَ فِي نِكَاحٍ ظَاهِرٍ فَسْخُوحُهَا إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا، لَا إِنْ أَقْرَتْ بِنِكَاحِهِ. وَلِأَهْلِ الصَّبِيِّ فَسْخُوحُهَا إِنْ مَرِضَتْ أَوْ حَبِلَتْ،

لَا يَجِلُّ لَهُ دَفْعُهُ إِلَى غَيْرِهِ لِأَكْلِهِ. وَكَرِهَ كَسْبُهُ عِثْمَانُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَالْحَسَنُ وَالشَّخَعِيُّ لِمَا رَوَيْنَا، [وَلِمَا] <sup>(١)</sup> فِي «مُسْنَدِ» أَحْمَدَ: أَنَّ مُحَبِّصَةَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ لَهُ، فَهِيَ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُهُ حَتَّى قَالَ: «اعْلَفِي نَاصِحَكَ» <sup>(٢)</sup>، وَأَطْعِمِي رَقِيقَكَ».

(و) صح إجارة (الظنفر) أي المُرْضِع (بأجر مُعَيَّن) والقياس أنه لا يصح كإجارة البقرة أو الشاة لِشُرْبِ لبنها، وإجارة البُشْتَانِ لِأَكْلِ ثمره، إِلَّا أَنهَا صَحَّتْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ لَهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ <sup>(٣)</sup> وَالْمَرَادُ <sup>(٤)</sup> بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَقْرَهُمْ عَلَيْهِ. وَلِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَلِكَ، (وَبِطَعَامِهَا وَكِسْوَتِهَا) وَلِهَا الْوَسْطُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، لِجَهَالَةِ الْأَجْرَةِ.

(وَاللِّزَّوْجِ) أَي زَوْجِ الظُّنْفَرِ (وَطَوُّهَا) وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَاءِ الْمُسْتَأْجِرِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَنْقُصُ اللَّبْنَ، وَقَدْ يَقْطَعُهَا بِالْحَبْلِ. وَلِنَا أَنَّ الْوَطِيءَ حَقُّ الزَّوْجِ قَبْلَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ، فَلَا يَتِمَكَّنُ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْ إِسْقَاطِهِ، وَلَا يَسْقُطُ لِأَمْرِ مَشْكُوكٍ فِيهِ. (لَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ) أَي لَيْسَ لِزَوْجِ الظُّنْفَرِ وَطَوُّهَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ، لِأَنَّ بَيْتَهُ حَقُّهُ، فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ فِعْلُ ذَلِكَ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

(وَلَهُ) أَي لِزَوْجِ الظُّنْفَرِ سِوَاءَ كَانَ مِمَّنْ يَشِيئُهُ <sup>(٥)</sup> أَنْ تَكُونَ امْرَأَتَهُ ظَنُفْرًا أَوْ لَا (فِي نِكَاحٍ ظَاهِرٍ) أَي مَعْلُومٍ مِنْ غَيْرِ إِقْرَارٍ (فَسْخُوحُهَا) أَي فسخ الإجارة (إِنْ لَمْ يَأْذَنْ) أَي الزَّوْجِ [١٧٧ - أ] (لِهَا) أَي لِلظُّنْفَرِ فِي الْإِجَارَةِ، لِأَنَّ الْإِزْضَاعَ يُنْقِصُ مِنْ جَمَالِهَا وَفِي ذَلِكَ إِضْرَارٌ بِهِ، فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْهُ كَمَا يَمْنَعُهَا مِنَ التَّطَوُّعَاتِ، (لَا) <sup>(٦)</sup> إِنْ أَقْرَتْ الظُّنْفَرُ (بِنِكَاحِهِ) لِأَنَّ عَقْدَ الْإِجَارَةِ قَدْ لَزِمَهَا، وَقَوْلُهَا غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ.

(وَلِأَهْلِ الصَّبِيِّ) أَي لِأَوْلِيَائِهِ (فَسْخُوحُهَا) أَي الْإِجَارَةُ (إِنْ مَرِضَتْ) الظُّنْفَرُ (أَوْ حَبِلَتْ)

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) التَّاضِیحُ: الدَّابَّةُ يَسْتَقِي عَلَيْهَا. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ، ص ٤٧٢.

(٣) سُورَةُ الطَّلَاقِ، الْآيَةُ: (٦).

(٤) أَي وَالْمَرَادُ مِنَ الْآيَةِ: «فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ» أَي بَعْدَ الطَّلَاقِ.

(٥) شَأْنُهُ: أَي غَابَهُ. الْمَعْجَمُ الْوَسْطِيُّ ص ٥٠٤، مَادَّةُ (شَأْنُهُ).

(٦) أَي لَا يَكُونُ لِلزَّوْجِ فَسْخُوحُ الْإِجَارَةِ.

وَعَلَيْهَا غَسَلُ الصَّبِيِّ وَثِيَابِهِ، وَإِضْلَاحُ طَعَامِهِ وَدَهْنُهُ. وَعَلَى أَبِيهِ الْأَجْرُ وَتَمَنُّهَا. فَإِنْ أَرْضَعْتَهُ بِلَبَنِ شَاةٍ، أَوْ غَدَّتْهُ بِطَعَامٍ وَمَضَّتِ الْمُدَّةُ، فَلَا أَجْرَ لَهَا.

### [حُكْمُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْعِبَادَاتِ]

وَلَا تَصِحُّ لِلْعِبَادَاتِ: كَالْأَذَانِ وَالْإِمَامَةِ وَتَغْلِيمِ الْقُرْآنِ.....

لأنَّ لبن المريض والحامل يضر الصغير.

(وَعَلَيْهَا) أَي الظُّفْرُ (غَسَلُ الصَّبِيِّ) وَ غَسَلُ (ثِيَابِهِ) مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَنَحْوَهُمَا (وَإِضْلَاحُ طَعَامِهِ وَدَهْنُهُ) - بِالْفَتْحِ (١) - لِلغُزْفِ، عَلَى أَنَّ الظُّفْرَ هِيَ الَّتِي تَتَوَلَّى ذَلِكَ فَصَارَ كَالْمَشْرُوطِ. وَالْأَصْلُ أَنَّ الْإِجَارَةَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى عَمَلٍ فَمَا كَانَ مِنْ تَوَابِعِ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَلَمْ يَشْتَرَطْ فِي الْإِجَارَةِ عَلَى الْأَجِيرِ، فَالْمَرْجِعُ فِيهِ [لِلغُزْفِ (٢)]. (وَعَلَى أَبِيهِ) أَي أَبِ الصَّبِيِّ (الْأَجْرُ) أَي أَجْرُ الظُّفْرِ (وَتَمَنُّهَا) أَي ثَمَنُ ثِيَابِهِ وَطَعَامِهِ وَمَا يَغْسَلُ وَمَا يُدَّهِنُ بِهِ، لِأَنَّهَا مِنْ نَفَقَتِهِ (فَإِنْ أَرْضَعْتَهُ) أَي الصَّبِي (بِلَبَنِ شَاةٍ أَوْ غَدَّتْهُ) - بِتَشْدِيدِ الْمَعْجَمَةِ - أَي رَبْتَهُ (بِطَعَامٍ وَمَضَّتِ الْمُدَّةُ) أَي مَدَّةُ الْإِجَارَةِ (فَلَا أَجْرَ لَهَا) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

### [حُكْمُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْعِبَادَاتِ]

(وَلَا تَصِحُّ) الْإِجَارَةُ (لِلْعِبَادَاتِ) فِي «شرح الوافي» والمذهب عندنا أَنَّ كُلَّ طَاعَةٍ يَخْتَصُّ بِهَا الْمُسْلِمُ، فَالاسْتِجَارَةُ عَلَيْهَا بَاطِلٌ (كَالْأَذَانِ)، وَالْحَجُّ (وَالْإِمَامَةُ وَتَغْلِيمِ الْقُرْآنِ)، وَتَغْلِيمِ الْفَقْهِ، وَهُوَ نَصُّ أَحْمَدَ، وَقَوْلُ عَطَاءَ، وَالضُّحَّاكُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ سَيْرِينَ، وَطَاوَسُ، وَالشَّخَمِيُّ، وَالشُّعْبِيُّ.

وقال مالك، والشافعي، وأحمد في رواية: تصح في كل ما لا يتعين على الأجير فعله، كالاستئجار لبناء المسجد، حتى لو تعين الإفتاء أو الإمامة على واحد لا تصح إجارته، لأنه عليه الصلاة والسلام زوّج رجلاً بما معه من القرآن. وإذا جاز تعليم القرآن عوضاً في باب النكاح، جاز في باب الإجارة. ولأنَّ أبا سعيد الخُدْرِي رَفَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَأَخَذَ قَطِيعاً مِنَ الْغَنَمِ، وَاقْتَسَمَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ» (٣). ولأنه يجوز أخذ الرزق

(١) أي يفتح الدال في كلمة «دهنه».

(٢) في المطبوع: الغزف، وما أثبتناه من المخطوط.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (فتح الباري) تعليقا، ٤/٤٥٢، كتاب الإجارة (٣٧)، باب ما

يُعطى في الرقبة (١٦).

[عليه] (١) من بيت المال، فيجوز الأجر عليه فإنه بمعناه، ولأنه قد يحتاج إلى الاستنابة في الحج عَمَّنْ وجب عليه وَعَجَزَ عن فِغْلِهِ ولا يوجد مُتَبَرِّعٌ به.

ولنا ما رَوَى أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بن زَاهُوِيَه، وابن أَبِي شَيْبَةَ، وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن شَيْبَلٍ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «أَقْرَبُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، وَلَا تَجْفُوا» (٢) عنه، وَلَا تَغْلُوا (٣) فيه، وَلَا تَسْتَكْثِرُوا (٤) به. وما رَوَى أَبُو دَاوُدَ وابنُ مَاجَهٍ عن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ قال: عَلَّمْتُ نَاسًا من أَهْلِ الصُّفَّةِ (٥) الْقُرْآنَ وَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا. فَقُلْتُ: لَيْسَتْ بِمَالٍ، وَأُرْمِي بِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عن ذلك، فقال: «إِنْ أَرَدْتَ أَنْ يُطَوِّقَكَ اللَّهُ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا». وفي رواية: فَقُلْتُ: مَا تَرَى فِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فقال: «جَمْرَةٌ بَيْنَ كَتْفَيْكَ تَقْلِدُهَا أَوْ تَعْلِقُهَا».

وَرَوَى أَصْحَابُ «السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ» بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَلَفَّظَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عن عثمان ابن أَبِي العاصِ قال [١٧٧ - ب]: قلت: يا رسول الله، اجعلني إمام قومي، قال: أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاتَّخِذْ مُؤَدَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَيَّ أَذَانِيهِ أَجْرًا. وروى الترمذي في «جامعه» مُسْتَدْنًا إِلَى الْحَسَنِ، عن عثمان بن أَبِي العاصِ قال: إِنَّ آخِرَ مَا عَاهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَنْ اتَّخِذَ مُؤَدَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَيَّ أَذَانِيهِ أَجْرًا».

وحديث التزويج ليس فيه تصريح بأنَّ التعلیم صَدَاقٌ، فَلَعَلَّهُ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ إِكْرَامًا لَهُ كَمَا زَوَّجَ أَبَا طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ عَلَيَّ إِسْلَامِيَه. فَإِنَّ النِّكَاحَ يَصِحُّ بِدُونِ ذِكْرِ الْمَهْرِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَتَكُونُ: «الْبَاءُ» (٦) مَكَانَ «الْلَامِ»، أَي «لِيَمَا» مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ لَعَلَّ الْمَرْأَةَ وَهَبَتْهَا لَهُ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) لَا تَجْفُوا عَنْهُ: أَي لَا تَعْبُدُوا عَنْ تَلَاوَتِهِ. فيض القدير ٦٤/٢.

(٣) تَغْلُوا فِيهِ: أَي تَجَاوَزُوا حَدَّهُ مِنْ حَيْثُ لَفْظُهُ أَوْ مَعْنَاهُ، بِأَنْ تَتَأَلَّوْهُ بِإِطْلَاقٍ. أَوْ الْمُرَادُ لَا تَبْدُلُوا جِهْدَكُمْ فِي قِرَائَتِهِ وَتَرَكُوا غَيْرَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ. فيض القدير ٦٤/٢.

(٤) لَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ: أَي لَا تَجْعَلُوهُ سَبَبًا لِلِإِكْتِنَانِ مِنَ الدُّنْيَا. فيض القدير ٦٤/٢.

(٥) أَهْلُ الصُّفَّةِ: هُمُ الْفُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ يَسْكُنُهُ، فَكَانُوا يَأْوِنُونَ إِلَى مَوْضِعٍ مُظَلَّلٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ يَسْكُنُونَهُ. النهاية ٣٧/٣.

(٦) أَي الْبَاءُ فِي كَلِمَةِ «بِمَا» الْوَارِدَةِ فِي الْحَدِيثِ.

وَيُفْتَى الْيَوْمَ بِصِحَّتِهَا.

## فصل [في حكم الإجارة على المعاصي]

ولا للمعاصي: كالغناء.....

ومعنى قوله: «أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ» الْجَعَالَةُ<sup>(١)</sup> فِي الرُّقِيَّةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي سِيَاقِ جِزَاءِ الرُّقِيَّةِ، وَدَائِرَةُ الْجَعَالَةِ أَوْسَعُ مِنْ دَائِرَةِ الْإِجَارَةِ. وَلِهَذَا تَجُوزُ مَعَ جِهَالَةِ الْعَمَلِ وَالْمَدَّةِ دُونَ الْإِجَارَةِ، أَوْ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ قَطِيعَ الْغَنَمِ كَانَ كَافِرًا غَيْرَ مُشْتَأَمِينَ فَجَازَ أَخْذُ مَالِهِ. أَوْ أَنَّ حَقَّ الضَّيْفِ وَاجِبٌ وَلَمْ يَضِيفُوهُمْ. أَوْ أَنَّ الرُّقِيَّةَ لَيْسَتْ بِقِرَاءَةِ مَخْضَةٍ، فَجَازَ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا الرِّزْقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَيَجُوزُ لِمَنْ يَتَعَدَّى نَفْعُهُ، لِأَنَّ بَيْتَ الْمَالِ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ فَجَرَى مَجْرَى الْوَقْفِ عَلَيْهِمْ، بِخِلَافِ الْأَجْرَةِ. وَأَمَّا الْاسْتِنَابَةُ عَنِ الْحَجِّ فَلِلْأَمِيرِ ثَوَابُ الْإِنْفَاقِ، وَبِهِ يَسْقُطُ الْفَرُوضُ عَنْهُ فَيَكُونُ أَجْرَةً لِلْخِدْمَةِ، أَوْ لِقَطْعِ الْمَسَافَةِ. وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَقَعُ عَنِ الْإِمَامِ لَا تَكُونُ إِجَارَةً عَلَى الْحَجِّ، بَلْ إِنْفَاقًا عَنِ الثَّائِبِ.

(وَيُفْتَى الْيَوْمَ بِصِحَّتِهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ عَلَى الْأَذَانِ وَالْإِمَامَةِ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ إِذَا مَنَعُوا مِنْهَا لِرَغْبَةِ النَّاسِ فِي زَمَانِهِمْ فِي فِعْلِهَا احْتِسَابًا، وَفِي مَجَازَةِ فَاعِلِهَا بِالْإِحْسَانِ بِلَا شَرْطٍ. وَفِي هَذَا الزَّمَانِ قَدْ زَالَ الْمَعْنِيَانِ، فَفِي عَدَمِ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ عَلَيْهَا تَضْيِيقُهَا، وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يَخْتَلِفَ الْحُكْمُ بِاخْتِلَافِ الْأَزْمَنِ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّمَسُّاءَ كُنَّ يَخْرُجْنَ إِلَى الْجَمَاعَاتِ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَبِي بَكْرٍ حَتَّى مَنَعَهُنَّ عُمُرُ عَنْ ذَلِكَ.

وفي: «الهداية»: وبعض مشايخنا استحسنا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم، وعليه الفتوى. وفي «النهاية»: يُفْتَى بِجَوَازِ الْاسْتِئْجَارِ عَلَى تَعْلِيمِ الْفِقْهِ أَيْضًا فِي زَمَانِنَا. وفي «المجمع»: وقيل: يُفْتَى بِجَوَازِهِ، أَيِ الْاسْتِئْجَارِ عَلَى التَّعْلِيمِ وَالْإِمَامَةِ وَالْفِقْهِ. وَفِي «الذخيرة» و«الروضة»: عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا يَجُوزُ فِي زَمَانِنَا لِلْإِمَامِ، وَالْمُؤَدِّنِ، وَالْمُعَلِّمِ أَخْذُ الْأَجْرَةِ.

## فصل [في حكم الإجارة على المعاصي]

(ولا) تصح الإجارة (للمعاصي، كالغناء) لقول رسول الله ﷺ: «[إن]»<sup>(٢)</sup> الغناء

(١) الْجَعَالَةُ: هِيَ التَّزَامُ عَرْضِ مَعْلُومٍ عَلَى عَمَلٍ مَعِيْنٍ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ فَاعِلِهِ، كَقَوْلِهِ: مَنْ رَدَّ عَلَيَّ حِصَانِي فَلَهُ كَذَا.. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ١٦٤.

(٢) سَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

والتَّوْح، ولا لعَسَبِ التَّنِيسِ، ولا إِجَارَةَ المُشَاعِ إِلَّا مِنَ الشَّرِيكِ، ولا إِجَارَةَ الرَّحَى بِبَعْضِ دَقِيقِهِ.....

يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي القَلْبِ». رواه أبو داود. وكذا سائر الملاحي، كالمِزْمَارِ، والطَّبْلِ لغير الغزوة، لما في «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» عن نافع قال: سَمِعَ ابنَ عمرَ مِزْمَاراً فَوَضَعَ أُصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وَنَأَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَقَالَ لِي: يَا نَافِعُ هَلْ تَسْمَعُ شَيْئاً؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَرَفَعَ أُصْبَعِيهِ مِنْ أُذُنَيْهِ وَقَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُ مِثْلَ هَذَا، فَصَنَعْتُ مِثْلَ هَذَا. [١٧٨ - أ].

(والتَّوْح) لقول رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الحُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ»<sup>(١)</sup>، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ». رواه البخاري. وفيه أيضاً عن أبي موسى: أَنَّ رسولَ الله ﷺ بَرِيَءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ، وَالحَالِقَةِ، وَالشَّاقَّةِ. الصَّالِقَةُ: التي ترفع صوتها بالبكاء والتَّوْح. وَالحَالِقَةُ: التي تَحْلِقُ رَأْسَهَا فِي المَصِيبَةِ. وَالشَّاقَّةُ: التي تشق ثوبها في تلك الحالة. وَذلك لِأَنَّ عَقْدَ الإِجَارَةِ يَسْتَحِقُّ بِهِ تَسْلِيمُ المَقْعُودِ عَلَيْهِ شَرْعاً، فَلَا تُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ أَعْضَاءُ مَا يَكُونُ بِهِ عَاصِياً، لِثَلَا تَصِيرُ المَعْصِيَةُ مِضَافَةً إِلَى الشَّرِيعَةِ.

(ولا) تصح الإجارة (لعَسَبِ التَّنِيسِ) وهو نَزْوُهُ<sup>(٢)</sup> على الإناث، لما رَوَى البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ عَسَبِ التَّنِيسِ. وَفِي «مُسْنَدِ» أَحْمَدَ: نَهَى عَنِ تَمَنِ عَسَبِ الفُحْلِ.

(ولا) تصح (إِجَارَةَ المُشَاعِ)<sup>(٣)</sup> إِلَّا مِنَ الشَّرِيكِ على الأصح عند أبي حنيفة، وهو قول زُفَرٍ وَأَحْمَدَ، سِوَاكَ كَانَ مِثْلًا يُقْسَمُ، كالأرض، أو لا، كالعبد. وقال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي: يجوز من غير الشريك أيضاً إِنْ بَيَّنَّ نَصِيْبَهُ، وَإِلَّا فَلَا تصح على الصحيح، وَيَتَهَيَّأَنَّ<sup>(٤)</sup> فِيهِ، وَيُجْبَرَانِ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ هَذَا عَقْدٌ مَعَاوِضَةٌ فَيَجُوزُ فِي المُشَاعِ، كَالْبَيْعِ. وَفِي «المَغْنِيِّ»: وَالفَتْوَى اليَوْمَ عَلَى قَوْلِهِمَا فِي إِجَارَةِ المُشَاعِ، وَالحِيلَةِ فِي جَوَازِهَا عَلَى قَوْلِ الكَلِّ: أَنَّ يَرْفَعُ العَقْدَ إِلَى قَاضٍ يَحْكُمُ بِهِ.

(ولا إِجَارَةَ الرَّحَى بِبَعْضِ دَقِيقِهِ) أي دَقِيقُ ذَلِكَ المِسْتَأْجِرِ عَلَى طَحْنِهِ، فَإِنَّ

(١) الجُيُوبُ: حَبِيبُ القَمِيصِ وَنَحْوُهُ: مَا يُدْخَلُ مِنْهُ الرَأْسُ عِنْدَ لُبْسِهِ. معجم لغة الفقهاء ص ١٦٩.

(٢) نَزْوُهُ عَلَى الإِنَاثِ: نَزَّوَتْ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا وَثَبَتْ عَلَيْهِ، وَالمِرَادُ حَمْلُهُ عَلَيْهَا لِلثَّلْثِ. النِّهَايَةُ ٤٤/٥.

(٣) المُشَاعُ: سَهْمٌ مُشَاعٌ، وَشَائِعٌ أَي: حِصَّةٌ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِ مَقْسُومٍ. معجم لغة الفقهاء ص ٤٣٠.

(٤) المَهَيَّأَةُ: الإِتِّفَاقُ عَلَى قِسْمَةِ المَنَافِعِ عَلَى التَّعَاقُبِ، فَتَكُونُ العَيْنُ المِشْتَرَكَةَ لِهَذَا شَهْرًا وَلِهَذَا شَهْرًا مِثْلًا. معجم لغة الفقهاء ص ٤٦٦.

وَنَخْوَهَا. وَلَا الْجَمْعُ بَيْنَ الْوَقْتِ وَالْعَمَلِ.

طَحَنَ فَالِدَقِيقُ لِرَبِّ الْمَطْحُونِ، وَلِلطَّاحِنِ أَجْرُ الْمِثْلِ. (و) لَا إِجَارَةَ (نَخْوَهَا) مِنَ الْإِجَارَاتِ، كِإِجَارَةِ الْحَمَّالِ لِحَمْلِ الطَّعَامِ بِقَفِيزٍ<sup>(١)</sup> مِنْهُ، فَإِنهَا لَا تَجُوزُ، فَإِنْ حَمَلَهُ فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ لَا يَجَاوِزُ الْقَفِيزَ. أَمَّا فِسَادُ الْإِجَارَةِ فَلِإِمَّا رَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِمَا»، وَأَبُو يَعْلَى الْمُؤَصِّلِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسَبِ الفَحْلِ، وَعَنْ قَفِيزِ الطَّحَانِ. وَفِي «الهِدَايَةِ»: هُوَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ ثَوْرًا لِيَطْحَنَ لَهُ طَحْنَةً بِقَفِيزٍ مِنْ دَقِيقِهَا. وَأَمَّا وَجُوبُ أَجْرِ الْمِثْلِ، فَلِأَنَّهُ سَلِمَ [لَهُ]<sup>(٢)</sup> الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ. وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَجَاوِزُ [بِالْأَجْرِ]<sup>(٣)</sup> الْمُسَمَّى، فَلِأَنَّ الْإِجَارَةَ لِمَا فَسَدَتْ وَجِبَ الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى مِنْ أَجْرِ الْمِثْلِ لِرِضَاهُ بِحِطِّ الزِّيَادَةِ.

### [فصل في حكم الجمع بين الوقت والعمل في الإجارة]

(ولا) يصح (الجمع) في الإجارة (بين الوقت والعمل) بدون حرف الظرف، كما لو استأجر رجلاً ليخبز له عشرة أقفزة اليوم بديرهم، وهذا عند أبي حنيفة. وقالوا: يصح، لأن المعقود عليه العمل، وذكر الوقت للاستعجال لا لتغليب الحق، به، حتى لو فرغ منه في نصف النهار كان الأجر له كاملاً، ولو لم يفرغه في اليوم كان عليه عمله إلى الغد.

ولأبي حنيفة أن ذكر الوقت دليل كون المنفعة معقوداً عليها، وذكر العمل دليل كونه معقوداً عليه. ونفع المستأجر في الثاني ونفع الأجير في الأول ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، لأن كل واحدٍ منها يقع معقوداً عليه [١٧٨ - ب] في باب الإجارة، فصار المعقود عليه مجهولاً جهالةً تُفْضِي إلى المنازعة: بأن يقول المستأجر إذا فرغ الأجير من العمل في أثناء النهار: منافعك في بقية المدة حَقِّي باعتبار تسمية الوقت، وأنا أستميلك. ويقول الأجير إذا لم يفرغ من العمل عند مُضِيِّ اليوم: قد انتهى العقد بانتهاج المدة؛ والجهالة المُفْضِيَة إلى المنازعة مُفْسِدَة.

وَأَمَّا قَلْنَا: بِدُونَ حَرْفِ الظَّرْفِ، لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَالَ: «فِي الْيَوْمِ» تَصَحَّ الْإِجَارَةُ، لِأَنَّ «فِي» لِلظَّرْفِ لَا لِلْمُدَّةِ، فَكَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ، بِخِلَافِ الْيَوْمِ فَإِنَّهُ لِلْمُدَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ نَظِيرُهُ فِي الطَّلَاقِ.

(١) القفيز: مكيالٌ قديمٌ يختلف باختلاف البلاد. والقفيز الشرعي = ١٢ صاعاً، وهو ما يساوي ٣٩١٣٨ غراماً من القمح عند الحنفية. معجم لغة الفقهاء ص ٣٦٨.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع الأجر، وما أثبتناه من المخطوط.



## فَصْلُ [صَمَانُ الْأَجِيرِ]

الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ لِلْعَامَّةِ، كَالْقَصَّارِ وَنَحْوِهِ. وَلَا يَضْمَنُ مَا هَلَكَ فِي يَدِهِ وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الصَّمَانُ، .....

## [حكم إجارة بيته للمعصية]

وإجارة مُسْلِمٍ بيته لبياعٍ فيه خَمْرٌ أَوْ نَفْسُهُ لِحَمَلِهَا، مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفَاسِدٌ عِنْدَهُمَا. لِأَنَّ الْحَمْلَ سَبَبٌ لِلْمَعْصِيَةِ فَكَانَتْ مَعْصِيَةً، وَالْعَقْدُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لَا يَصِحُّ، وَقَدْ لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخَمْرِ مِنْهُمْ: حَامِلَهَا. وَلَهُ أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ عَلَى الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ فِيهِ، وَالْمَعْصِيَةُ وَالْحَرَامُ هُوَ الشَّرْبُ وَالْبَيْعُ، وَهُوَ مَنْفَصِلٌ عَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ فَلَمْ يَوْجَدْ الْفَسَادُ فِيهِ، بَلِ الْكِرَاهَةُ، لِأَنَّ اللَّعْنَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ لِمَعْنَى جَاوِرِهِ، كَالْبَيْعِ وَقَتِ النَّدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## فصل [صَمَانُ الْأَجِيرِ]

(الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ): وَهُوَ مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَصَّ بِوَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ (لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ إِلَّا بِالْعَمَلِ)، كَخِيَاظَةِ هَذَا الثَّوْبِ، أَوْ صَبْغِهِ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ حَقِيقَةُ الْعَمَلِ أَوْ أَثَرُهُ (وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ لِلْعَامَّةِ)، أَيُّ لِكُلِّ أَحَدٍ، لِأَنَّ مَنَافِعَهُ غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ لِوَاحِدٍ (كَالْقَصَّارِ<sup>(١)</sup> وَنَحْوِهِ) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ هُوَ الْعَمَلُ أَوْ الْوَصْفُ الَّذِي يَحْدُثُ فِي الْعَيْنِ بِعَمَلِهِ، لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ [يُنْقَلَ]<sup>(٢)</sup> مِثْلَ ذَلِكَ الْعَمَلِ لِغَيْرِهِ، لِأَنَّ مَا اسْتَحَقَّهُ أَوَّلًا فِي حُكْمِ الدَّيْنِ فِي ذِمَّتِهِ، وَلِهَذَا سُمِّيَ مُشْتَرَكًا، لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ لِمَنْ شَاءَ، وَلَمْ تَصِرْ مَنَافِعُهُ مُسْتَحَقَّةً لِوَاحِدٍ.

(وَلَا يَضْمَنُ مَا هَلَكَ فِي يَدِهِ) مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ، (وَإِنْ) كَانَ (شَرَطَ عَلَيْهِ الصَّمَانُ). وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمَتَاعَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِحَصُولِ الْقَبْضِ بِإِذْنِهِ لِمَنْفَعَةٍ وَهِيَ إِقَامَةُ الْعَمَلِ فِيهَا لَهُ، فَلَا تَكُونُ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ، كَالْمَوْدَعِ. وَبِهِ أَخَذَ زُفَرٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْمُزَنِّيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، سِوَاهُ هَلَكَ بِأَمْرٍ يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ، كَالسَّرْقَةِ وَالْعُضْبِ، أَوْ بِأَمْرٍ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ، كَالْحَرِيقِ الْغَالِبِ، وَالغَارَةِ الْغَالِبَةِ، وَالْمَكَابِرَةِ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: إِنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ إِنْ

(١) الْقَصَّارُ: الْمُبَيْضُ لِلثِّيَابِ. وَكَانَ يُهَيِّئُ النَّسِيجَ بَعْدَ نَسِجِهِ بِيَلِّهِ وَدَقَّهُ بِالْقَصْرَةِ - الْقِطْعَةِ مِنَ الْخَشَبِ - «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» ص ٧٣٩، مَادَّةُ (قَصْر).

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ: يَتَقَبَّلُ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ.

(٣) الْمَكَابِرَةُ: الْمَغَالِبَةُ عَلَى الْأَهْلِ أَوْ الْمَالِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٤٥٥. وَعَبَّرَ فِي «الْهُدَايَةِ» بِ: «الْعَدُوُّ الْمَكَابِرَةُ». وَهُوَ أَوْضَحُّ. انظُرْ «فَتْحُ الْقَدِيرِ» ٦٢/٨.

بل بِعَمَلِهِ، إِلَّا الْآدَمِيَّ إِنْ لَمْ يَتَجَاوَزِ الْمُعْتَادَ.

### فصل [في أحكام الأجير الخاص]

وَالْأَجِيرُ الْخَاصُّ يَسْتَحِقُّ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهِ مُدَّتَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ، كَالْأَجِيرِ لِرَغِي

الغَنَمِ.

هلك بأمرٍ يمكن التحرز عنه، لأنَّ علياً رضي الله تعالى عنه كان يُضْمَنُ الصَّاعَةَ وَالصَّنَاعَ، وقال: لا يصلح للناس إلا ذلك. رواه البيهقي من طريق الشافعي، وحكاه في «الهداية» عن عمر أيضاً. واختار المتأخرون من أصحابنا الصلح عن النصف بكل حال، وأفتوا به عملاً بأقوال الصحابة والفقهاء بِقَدْرِ الإمكان، كذا في «جامع الفضوليين» وغيره.

(بل) يضمن ما تَلِفَ (بِعَمَلِهِ) كتخريق الثوب من دَقِّ الْقَصَّارِ، وفساد المحمول [١٧٩ - أ] من زلق الحامل، أو من انقطاع الحبل الذي يشد به المُكَارِي الحِثْلُ، أو غرق السفينة وأمتعتها من مَدِّ الملاح أو معالجته، لأن ذلك من جنابة يده، وبه قال مالك، وأحمد، والشافعي في قول. ورُوي عن عمر، وعلي، وعبيد الله بن عُثْبَةَ، وشُرَيْح، والحسن، والحاكم. وقال زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ في قول: لا يضمن. ورُوي عن عطاء وطاوس: لو غَرِقَتْ من ربح، أو موج، أو صدم جبل وتلف ما فيها، لا يضمن عند أبي حنيفة، ويضمنه عند صاحبيه بناءً على ضمان الأجير المشترك وعدمه.

(إِلَّا الْآدَمِيَّ) فَإِنَّ الْأَجِيرَ لَا يضمن إذا غرق في السفينة من مَدِّ الملاح لها، أو سقط من الدَّابَّةِ بِسَوْقِ المُكَارِي، أو عَطِبَ بِحِجَامَةِ الْحِجَّامِ أو قَضَدَهُ<sup>(١)</sup>، لأن الآدمي لا يضمن بِالْعَقْدِ بل بالجنابة (إِنْ لَمْ يَتَجَاوَزِ) الْأَجِيرُ فِي عِلْمِهِ فِيهِ الْمَوْضِعُ (الْمُعْتَادَ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّ كَلَامَ مِنَ الْحِجَّامِ وَالْفِصَادِ يضمن الآدمي إذا تجاوز في عمله الموضوع المعتاد.

### فصل [في أحكام الأجير الخاص]

(وَالْأَجِيرُ الْخَاصُّ يَسْتَحِقُّ) الْأَجْرَةَ (بِتَسْلِيمِ نَفْسِهِ مُدَّتَهُ) أَي مُدَّةَ الْعَقْدِ (وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ) أَوْ عَمِلَ وَنَقَصَ الْعَمَلُ (كَالْأَجِيرِ) شَهْرًا لِلخِدْمَةِ، أَوْ (لِرَغِي الْغَنَمِ) وَقَدْ يَسْمَى أَجِيرًا وَخَدًّا<sup>(٢)</sup> لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ أَنْ يَعْمَلَ لِغَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ وَرَدَّ

(١) الْقَضْدُ: شَقُّ الْوَرِيدِ وَإِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ دَمِهِ بِقَصْدِ التَّدَاوِي. معجم لغة الفقهاء ص ٣٤٦.

(٢) أَي أَجِيرًا مَفْرَدًا.

ولا يضمن ما هلك في يده أو بعمله.

وإن ردّد الأجر بتزديد العمل يجب أجر ما عمل.

وإن ردّد في عمله اليوم أو غداً، فله ما سُمي إن عمل اليوم، وأجر مثله إن عمل غداً، فلا يتجاوز المُسمّى.

على منافعه، وذكُر العمل ليصرف المنفعة المستحقة إلى تلك الجهة. وفي «الذخيرة»: لو استأجره يوماً ليعمل في الصحراء فمطرت السماء بعدما خرج الأجير إلى الصحراء لا أجر له، لأن تسليم النفس في ذلك العمل لم يوجد لمكان العذر، وبه كان يُفتي المروغيتاني.

(ولا يضمن) أي الأجير الخاص (ما هلك في يده) بالإجماع، (أو بعمله) المعتاد، وهو قول مالك، وأحمد، وظاهر مذهب الشافعي. (وإن ردّد الأجر بتزديد العمل) بأن ردّد بين نوعي عمل، أو بين دارين، أو بين مسافتين، أو حفتين على دابة، كأن قال: إن خطت هذا الثوب فارسياً فبيدزهم، وإن خطته رومياً فبدرهمين؛ أو إن صبغته بمضفر فبيدزهم، وإن صبغته بزغفران فبدرهمين؛ أو قال: إن سكنت هذه الدار شهراً فبخمسة، وإن سكنت الأخرى فبعشرة، أو قال: إن سوت على هذه الدابة إلى الكوفة فبكذا، أو إلى البصرة فبكذا، أو قال: إن حملت عليها إلى كذا فنتطاراً من حديد فبكذا، أو من قطن فبكذا (يجب أجر ما عمل) وكذا إن ردّد بين ثلاثة. وإن ردّد بين أربعة لم يضح. والأصل في ذلك البيع.

وقال مالك، والشافعي والثوري وأبو ثور: لا يصح العقد ويجب أجر المثل إذا عمل وهو القياس، لأنه عقد معاوضة لم يتعين فيه العوض ولا المعروض فلم يصح، كما لو قال: بعثك هذا بيدزهم، أو هذا يدزهمين. ووجه الاستحسان أن الإجارة يجب الأجر فيها بالعمل، وعند العمل ما يلزمه من البدل معلوم، فلا تبقى جهالته لا في المعقود عليه ولا في بدله، بخلاف البيع فإن الثمن فيه يجب بنفس العقد [١٧٩ - ب]، فإذا لم يكن معلوماً في العقد يفسد.

(وإن ردّد) الأجر (في عمله اليوم أو غداً) كأن قال: إن خطت اليوم فبيدزهم، وإن خطت غداً فبنصف درهم. فقال أبو حنيفة: الشرط الأول جائز، والثاني فاسد (فله) أي للأجير (ما سُمي إن عمل اليوم) لصحة شرطه (وأجر مثله إن عمل غداً) لفساد شرطه (فلا يتجاوز المُسمّى) لتراضيهما عليه. وقال أبو يوسف ومحمد: الشرطان جائزان، فله ما سُمي في عمل اليوم إن عمل فيه، وما سُمي له في عمل الغد

ولا يُسافرُ بِعَبْدٍ مُسْتَأْجِرٍ لِلْخِدْمَةِ إِلَّا بِشَرْطِهِ.

## فصل [في فسخ الإجارة]

تُفْسَخُ الإِجَارَةُ بِعَيْبٍ أَخْلَ بِالنَّفْعِ، كَدَبَرِ الدَّائِبَةِ. فَلَوْ انْتَفَعَ بِالْمَعِيْبِ، أَوْ أُزِيلَ الْعَيْبُ، سَقَطَ خِيَارُهُ.

إِنْ عَمِلَهُ فِي الْغَدِّ. وَقَالَ زُفَرٌ: الشَّرْطَانُ فَاسِدَانِ، وَهِيَ أَجْرُ الْيَوْمِ فِي عَمَلِ الْيَوْمِ إِنْ عَمِلَهُ فِي الْيَوْمِ، وَفِي عَمَلِ الْغَدِّ إِنْ عَمِلَهُ فِي الْغَدِّ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقَ، وَهُوَ الْقِيَاسُ.

(ولا يُسافرُ بِعَبْدٍ مُسْتَأْجِرٍ مِنْ مَوْلَاهُ لِلْخِدْمَةِ إِلَّا بِشَرْطِهِ) أَي السَّفَرِ فِي الْعَقْدِ، أَوْ رِضًا فِيمَا بَعْدَهُ، لِأَنَّ خِدْمَةَ السَّفَرِ تَشْتَمِلُ عَلَى زِيَادَةِ مَشَقَّةٍ فَلَا يَشْتَمِلُهَا إِطْلَاقَ الْخِدْمَةِ، وَلِهَذَا جُعِلَ السَّفَرُ عُذْرًا فِي فسخ الإجارة فلا بد من اشتراطه، كما سَكَانَ الْحَدَّادُ وَالْقَصَّارُ فِي الدَّارِ. وَلَوْ سَافَرَ بِهِ فَهَلَكَ ضَمِنَهُ لِمَوْلَاهُ لِأَنَّهُ صَارَ غَاصِبًا، وَلَوْ رَدَّهُ إِلَى مَوْلَاهُ سَأَلِمَا لَا أَجْرَ لَهُ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، لِأَنَّ الْأَجْرَ وَالضَّمَانَ عِنْدَنَا لَا يَجْتَمِعَانِ. ثُمَّ الْخِدْمَةُ مِنَ السَّحَرِ إِلَى أَنْ يَنَامَ النَّاسُ بَعْدَ الْعِشَاءِ عَمَلًا بِالْعُرْفِ فِيهِمَا.

## فصل [في فسخ الإجارة]

(تُفْسَخُ) الإِجَارَةُ (بِعَيْبٍ) حَدَثٌ أَوْ ظَهَرَ (أَخْلَ بِالنَّفْعِ، كَدَبَرِ<sup>(١)</sup> الدَّائِبَةِ) وَمَرَضُ الْعَبْدِ لِلْخِدْمَةِ، لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ فِي بَابِ الإِجَارَةِ هُوَ الْمَنَافِعُ، وَهِيَ تَوْجِدُ شَيْئًا فُشِيئًا، فَمَا وَجِدَ مِنَ الْعَيْبِ يَكُونُ حَادِثًا قَبْلَ الْقَبْضِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَنَافِعِ الْآتِيَةِ، فَيُؤْجِبُ الْخِيَارَ، كَمَا إِذَا حَدَثَ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ.

(فَلَوْ انْتَفَعَ) الْمُسْتَأْجِرُ (بِالْمَعِيْبِ، أَوْ أُزِيلَ الْعَيْبُ سَقَطَ خِيَارُهُ) لِأَنَّهُ بِالِانْتِفَاعِ رَضِيَ بِالْعَيْبِ، فَيَلْزِمُهُ جَمِيعُ الْبَدْلِ كَمَا فِي الْمَبِيعِ. أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْلًا، بِهِ كَمَا لَوْ سَقَطَ حَائِطٌ مِنَ الدَّارِ لَا يَخْلُ بِالشُّكْتَى لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْفَسْخُ، وَيَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْعَيْبَ الْمُفْقُوتَ لِنَفْسِ الْمَنْفَعَةِ تَنْفَسَخُ بِهِ الإِجَارَةُ مِنْ بَابِ أَوْلَى، كَخَرَابِ الدَّارِ، وَبِهِ كَانَ يُفْتَى شَمْسُ الْأُئِمَّةِ الشَّرْحِيْسِيِّ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادِهِ.

وقال بعض الأصحاب: تنفسخ إجارة الدار بمجرد الخراب، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، لأن المعقود عليه - وهو المنافع المخصوصة - فات قبل القبض فصار [كفوت]<sup>(٢)</sup> المبيع قبل القبض، وكموت العبد المستأجر، والأول أصح، لأن

(١) الدبر: الجرح الذي يكون في ظهر البعير. النهاية ٩٧/٢.

(٢) في المطبوع: كموت، وما أثبتناه من المخطوط.

و بِخِيَارِ الشَّرْطِ، وَ الرُّؤْيِيَّةِ، وَ الإِجَارَةَ بِالْعُدْرِ، وَهُوَ: لُزُومُ صَرَرٍ لَمْ يُسْتَحَقَّ بِالْعَقْدِ، كَسُكُونِ وَجَعِ ضِرْسٍ اسْتَوْجَرَ لِقَلْعِهِ، وَلُحُوقِ دَيْنٍ لَا يُقْضَى إِلَّا بِثَمَنِ مَا آجَرَ، وَسَفَرِ مُسْتَأْجِرٍ عَبْدٍ لِلخِدْمَةِ مُطْلَقاً، أَوْ فِي الْمِضْرِ، وَإِفْلَاسِ مُسْتَأْجِرِ دُكَّانٍ لِيَتَّجَرَ فِيهِ، وَ خِيَاطِ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا لِيَخِيْطَ عَمَلَهُ، وَبَدَاءِ مُكْتَرِي الدَّابَّةِ مِنْ سَفَرِهِ، بِخِلَافِ بَدَاءِ الْمُكَارِي، وَ تَرْكِ خِيَاطَةِ مُسْتَأْجِرِ عَبْدٍ لِيَخِيْطَ. لِيَعْمَلَ فِي الصَّرْفِ، .....

المنافع فاتت على وجه يتصور عودها، فأشبهه إباق [العبد]<sup>(١)</sup> قبل القبض. وقد روى هشام، عن محمد: أنه لو استأجر بيتاً فانهدم فبناه المؤجر وأراد المستأجر أن يسكنه في بقية المدة، فليس له أن يمنعه من ذلك. وكذا ليس للمستأجر أن يمنع منه، وهذا صريح في أنها لا تفسخ بمجرد الخراب. وأما إذا انهدمت المستأجرة [١٨٠ - أ] فإنه يجوز له أن يفسخ الإجارة ويخرج منها وإن كان المؤجر غائباً، فإن بناها قبل الفسخ فكما تقدم.

(و) تفسخ الإجارة (بِخِيَارِ الشَّرْطِ، وَ) خيار (الرُّؤْيِيَّةِ) خلافاً للشافعي فيهما. (و) تفسخ (الإجارة بِالْعُدْرِ: وَهُوَ) أي العُدْر (لُزُومُ صَرَرٍ لَمْ يُسْتَحَقَّ بِالْعَقْدِ، كَسُكُونِ وَجَعِ ضِرْسٍ اسْتَوْجَرَ) شخص (لِقَلْعِهِ وَ لُحُوقِ دَيْنٍ) للمؤجر (لَا يُقْضَى) ذلك الدين (إِلَّا بِثَمَنِ مَا آجَرَ) من دار أو دكان (وَسَفَرِ مُسْتَأْجِرٍ عَبْدٍ) استأجره (لِلخِدْمَةِ مُطْلَقاً) أي غير مقيدة بمكان (أَوْ فِي الْمِضْرِ) لأن خدمة السفر أشق، فلا تنتظمها الخدمة المطلقة فضلاً عن المقيّدة بالمصر، وفي منع المستأجر من السفر ضرر لم يستحق بالعقد.

(وَإِفْلَاسِ مُسْتَأْجِرِ دُكَّانٍ لِيَتَّجَرَ فِيهِ وَ) إفلاس (خِيَاطِ) يشتري الثياب ويخيطها لبيعها (اسْتَأْجَرَ عَبْدًا لِيَخِيْطَ) له فترك ذلك الخياط (عَمَلَهُ) لأجل إفلاسه.

(وَبَدَاءِ) بالمد، أي ظهر رأي (مكتري الدَّابَّةِ) سافر عليها (مِنْ سَفَرِهِ) أي بدل سفره، «فمن» بمعنى بدل كما في قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾<sup>(٢)</sup>، متعلقة ببداء، وإنما كان هذا عذراً لأن المستأجر ربما كان يسافر للحج فذهب وقته، أو لطلب غريمه فحضر، أو للتجارة فافتقر (بِخِلَافِ بَدَاءِ الْمُكَارِي) من سفره، فإنه ليس بعذر لإمكان أن يبعث الدواب مع أجيره، (وَ) بخلاف (تَرْكِ خِيَاطَةِ مُسْتَأْجِرِ عَبْدٍ لِيَخِيْطَ لِيَعْمَلَ) ذلك المستأجر (فِي الصَّرْفِ) أي في صرف النقود، واللام الثانية متعلقة «بترك»، وإنما لم يكن هذا عذراً لإمكان أن يخيط الغلام في ناحية.

(١) في المطبوع: المبيع: وما أثبتناه من المخطوط.

(٢) سورة التوبة، الآية: (٣٨).

و بَيْعِ مَا آجَرَهُ. وَتَنْفِيسُ بَيُوتِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، إِنْ عَقَدَهَا لِنَفْسِهِ، .....

(و) بخلاف (بَيْعِ) الْمُؤَجَّر (مَا آجَرَهُ) فإنه ليس بعذرٍ لإمكان استيفاء المستأجر المنافع، والعين على ملك المشتري كما يستوفيهها، والعين على ملك البائع في ظاهر الرواية لعدم منافاته لحقّه. وقيل: يفسخه كالإجارة، وإنما الخيار للمشتري: إِنْ شَاءَ فسخ البيع، وَإِنْ شَاءَ صبر إلى انقضاء الإجارة وأخذ المبيع، وإن أجاز المستأجر البيع تبطل إجارته فيما بقي من المدة، لسقوط حقّه في ضمّن إجارته عقداً ليس له، بخلاف إجارته الإجارة، لأن العقد وقع له لوقوعه على ملكه. وأما لو آجر ما آجره في مدة المستأجر فسخ عقده إِنْ شَاءَ، لاستحقاقه المنفعة دونه، أو [أجاز] (١) واستحق الأجر، لأن عقده صار كعقد الفضولي لصيرورته أجنياً عن المنفعة في مدة المستأجر.

وقال الشافعي: لا تفسخ الإجارة بالعذر، لأن المنافع عنده بمنزلة الأعيان، فكانت الإجارة كالبيع، وهو يُفسخ بالعيب لا بالعذر، فكذا الإجارة، وبه قال مالك، وأحمد وأبو ثور.

ولنا أنّ العذر في الإجارة، كالعيب في المبيع قبل القبض، لأن المعقود - عليه وهي المنافع - لا تصير مقبوضة إلا بالاستيفاء، والبيع يفسخ بالعيب الحاصل قبل القبض، فتفسخ الإجارة بالعذر. والجامع بينهما عجز العاقد عن المضي [١٨٠ - ب] في موجب العقد، إلا بضرر زائد لم يُستحق بالعقد.

وفي «الجامع الصغير»: وكل ما ذكرنا أنه عُذْرُ فَإِنَّ الإجارة فيه تنتقض، وهذا يشير إلى أنه لا يحتاج فيه إلى قضاء القاضي، لأنه بمنزلة العيب في المبيع قبل القبض، فينفرد العاقد بالفسخ. وفي «الزيادات»: أن الأمر يرفع إلى الحاكم ليفسخ الإجارة، لأنه فصل مجتهد فيه فيتوقف على قضاء القاضي، كالرجوع في الهبة. قال شمس الأئمة: وهو الأصح. ومنهم من قال: إذا كان العذر ظاهراً انفسخت، وإلا يفسخها القاضي. قال «قاضيخان» و «المحبوبي»: وهو الأصح، والعذر الظاهر مثل الاستجار لقلع الضرس فيسكن الوجع، أو لطبخ الوليمة فتخالع المرأة.

(وَتَنْفِيسُ) الإجارة (بِمُوتِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ إِنْ عَقَدَهَا لِنَفْسِهِ) وبه قال الثوري والليث. وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق: لا تنفسخ، ويقوم وارثه

(١) في المطبوع: أجازته، وما أثبتناه من المخطوط.

فَإِنْ عَقَدَهَا لِغَيْرِهِ فَلَا، كَالْوَكِيلِ، وَالْوَصِيِّ، وَمَتَوَلِّيِ الْوَقْفِ.

فَلَوْ قَالَ لِغَاصِبِ دَارِهِ: فَرُغَهَا وَإِلَّا فَأَجْرُتُهَا كُلَّ شَهْرٍ كَذَا، فَسَكَتَ وَلَمْ يُفْرِغِ

الْمُسَمَّى.

مقامه، سواء مات أحدهما أو كلاهما، لأن المنافع عندهم كالأعيان، والعقد على العين لا يبطل بموت أحد العاقدين، فكذا العقد على المنافع. وعندنا عقد الإجارة يعقد ساعة فساعة بحسب حدوث المنفعة، فإذا مات المؤجر بطلت، لأن المستحق بالعقد المنافع التي تحدث على ملكه وقد فات ذلك بموته، لأن الدار تنتقل إلى وارثه ومنفعتها تحدث على ملكه، وإذا مات المستأجر لو بقي العقد بعد موته لبقى على أن يخلفه الوارث فيه، فتكون المنفعة المجردة موروثاً، وهي لا تورث.

(فَإِنْ عَقَدَهَا) أحد العاقدين - الإجارة - (لِغَيْرِهِ فَلَا) تنسخ الإجارة بموته لبقاء المستحق [والمستحق] <sup>(١)</sup> حتى لو مات المعقود له بطلت لما ذكرنا (كَالْوَكِيلِ) يعقدها لمؤكّله (وَالْوَصِيِّ) يعقدها لمخجوره (وَمَتَوَلِّيِ الْوَقْفِ) يعقدها للوقف. ولو مات أحد المستأجرين أو المؤجرين بطلت الإجارة في نصيبه، وبقيت في نصيب الآخر في ظاهر الرواية. وقال زُفَرٌ - وهو رواية عن أبي حنيفة -: تبطل في نصيب الحي أيضاً، لأنها إجارة المشاع.

ولنا أن عدم الشيوع شرط صحة العقد في الابتداء لا في الانتهاء. فلو مات المُكَّارِي <sup>(٢)</sup> في بعض الطريق فللمستأجر أن يركب إلى المكان الذي جعله غاية السير <sup>(٣)</sup>، حتى لو ماتت الدابة لم يضمنها لوقوع الركوب بحكم الإجارة، ولو استقبل المُكَّارِي في الطريق لصوض لم يمكنه دفعهم، وعلم أنه إن لم يطرح الحمل أخذوا الدابة والحمل فطرح الحمل، وفَرَّوْ بِدَائِبَتِهِ لم يضمن، لأنه لا يُعَدُّ مُقَصِّراً في مثل هذه الحالة، كما لا يضمن الراعي لو ذبح <sup>(٤)</sup> ما خاف موته، في المختار للفتوى.

(فَلَوْ قَالَ) المالك (لِغَاصِبِ دَارِهِ: فَرُغَهَا وَإِلَّا) أي وإن لم تفرغها (فَأَجْرُتُهَا كُلَّ شَهْرٍ كَذَا، فَسَكَتَ وَلَمْ يُفْرِغِ يَجِبُ الْمُسَمَّى) لأن قوله و: «إِلَّا فَأَجْرُتُهَا كُلَّ شَهْرٍ [١٨١]

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) المُكَّارِي: الذي يُؤَجِّرُ الدَّوَابَّ ونحوها. معجم لغة الفقهاء ص ٤٥٥.

(٣) في المطبوع: التسريح، والمثبت من المخطوط.

(٤) عبارة المطبوع: لو ذبح فطرح ما خاف، والمثبت من المخطوط.

وَصَحَّ الْإِجَارَةُ، وَفَسَخَهَا، وَالْمُزَارَعَةَ، وَالْمُسَاقَاةَ، وَالْوَكَالَةَ، وَالْكَفَالَةَ، وَالْمُضَارَبَةَ، وَالْقَضَاءَ، وَالْإِمَارَةَ، وَالْإِيصَاءَ، وَالْوَصِيَّةَ، وَالطَّلَاقَ، وَالْعَتَاقَ، وَالْوَقْفَ، مُضَافَةً إِلَى مُسْتَقْبَلِ، لَا الْبَيْعَ وَإِجَارَتَهُ وَفَسَخَهُ، وَالْقِسْمَةَ، وَالشَّرِكَةَ، وَالْهَبَةَ، وَالنَّكَاحَ، وَالرَّجْعَةَ، وَالصُّلْحَ عَنْ مَالٍ، وَإِبْرَاءَ الدِّينِ.

— [أ] كذا إيجاب معلق على عدم التفرغ، والإجارة يصح تعليقها بالشرط، وسكوت الغاصب مع عدم تفرغه رضا بذلك الإيجاب وقبول له.

(وَصَحَّ الْإِجَارَةُ، وَفَسَخَهَا، وَالْمُزَارَعَةَ، وَالْمُسَاقَاةَ، وَالْوَكَالَةَ، وَالْكَفَالَةَ، وَالْمُضَارَبَةَ، وَالْقَضَاءَ، وَالْإِمَارَةَ، وَالْإِيصَاءَ، وَالْوَصِيَّةَ، وَالطَّلَاقَ، وَالْعَتَاقَ، وَالْوَقْفَ، مُضَافَةً إِلَى زَمَانٍ (مُسْتَقْبَلٍ). أَمَّا الْإِجَارَةُ فَلِأَنَّهَا تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ، وَهِيَ تَحْدُثُ سَاعَةً سَاعَةً، فَتَكُونُ مِضَافَةً. وَأَمَّا فَسْخُهَا فَمَعْتَبَرٌ بِهَا. وَأَمَّا الْمِزَارَعَةُ وَالْمَسَاقَاةُ فَكُلُّهُمَا إِجَارَةٌ. وَأَمَّا الْوَكَالَةُ وَالْمُضَارَبَةُ فَلِأَنَّهُمَا مِنْ بَابِ الْإِطْلَاقِ، كَالْعَتَقِ وَالْوَقْفِ، وَالطَّلَاقِ. وَأَمَّا الْكَفَالَةُ [فَإِنَّهَا] <sup>(١)</sup> التَّزَامَ الْمَالِ ابْتِدَاءً فَيَجُوزُ إِضَافَتُهَا وَتَعْلِيْقُهَا بِالشَّرْطِ، كَالنَّذْرِ.

وأما القضاء فلأنه من باب الإمارة، وقد قال النبي ﷺ لما أمر زيد بن حارثة في غزوة مؤتة: «إِنْ قُتِلَ زَيْدٌ فَجَعْفَرُ، وَإِنْ قُتِلَ جَعْفَرُ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ» <sup>(٢)</sup>. وأما الإيصال والوصية فلأن الإيصال توكيل بالتصرف بعد الموت، والوصية تملك بعده.

(لَا الْبَيْعُ) أَي لَا تَصَحُّ إِضَافَةُ الْبَيْعِ إِلَى زَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ. (وَإِجَارَتُهُ) عِنْدَ الْفَضُولِيِّ (وَفَسَخَهُ وَالْقِسْمَةَ، وَالشَّرِكَةَ، وَالْهَبَةَ، وَالنَّكَاحَ، وَالرَّجْعَةَ، وَالصُّلْحَ عَنْ مَالٍ، وَإِبْرَاءَ الدِّينِ) لِأَنَّ هَذِهِ الْعَشْرَةَ تَمْلِكُ لِلْحَالِ، فَلَا تَضَافُ إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ.

هذا، ولا يضمن الأجير لحفظ الخان والسوق ما سرق منهما في الصحيح، لأنه يحرس الأبواب. أما الأموال فمحمولة بالبيوت، وهي في يد ملاكها، وهو قول الفقيه أبي جعفر، وأبي بكر البلخي. وقال غيرهما من المشايخ في حارس السوق: يضمن، لأنه بمنزلة الأجير المشترك. ويضمن الحاتن بقطع الحشفة مع الجلد نصف الدية إن مات، لأنه مات من سريان جرح مأذون فيه، وهو قطع الجلد، وغير مأذون، وهو قطع الحشفة. وإن لم يمِتْ ضَمِينُ كُلِّ الدِّيةِ، لِقَطْعِهِ مَا لَمْ يُوذَنْ لَهُ. وَإِنْ قَطَعَ بَعْضُهَا وَلَمْ يَمِتْ فَعَلِيهِ حَكُومَةٌ عَدْلٍ. وَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ، وَعَلَى الْقَضَادِ، وَالْحَجَّامِ الْعَمَلِ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٥٦/١.



السالم دون الساري لا يصح الشرط. ويلزم الحَمَالُ إدخالَ الحملِ إلى البيت، لأنه من تمام العمل ولا يلزمه الصعود [به]<sup>(١)</sup> إلى السطح ونحوه إلا بالشرط في العقد، لكونه أمراً زائداً.

ويلزم مؤجر الدار فعل ما يُخِلُّ تَوَكُّه بالشكْنَى، كالإعمارة، وإصلاح الميزاب، وغلق الباب، وستر السطح والسُّلَم، ويلزمه إخراج ما في المخرج - وهو موضع قضاء الحاجة - ولو كان امتلاؤه من المستأجر، لأنها من جملة منافع الشكْنَى، فإن أبي لا يُجبر على إخراجها، لأن الإنسان لا يجبر على أن يجعل ملكه فيما لا ينتفع به، ويجوز لساكنها الخروج منها حينئذٍ لإخلاله بالانتفاع بها، ولو أخرجها هو يكون متبرعاً، ولا يحسب له من الأجر إن فعله بغير إذن المالك، وهذا إذا لم ير هذه العيوب وقت الإجارة، فإن رآها حينئذٍ فلا خيار له لرضاه بالعيوب.

ولا يضمن دَلَالٌ دَفَعَ المتاع إلى مَنْ يشتريه لينظره، فذهب به [١٨١ - ب] من بين يديه ولم يظفر به، للإذن له عادةً بالدفع لِمَنْ يريد الشُّرَى، ولم يقصر في الحفظ حيث لا يلتهى عنه بغيره، وكذا لا يضمن إذا سُرق ثمن المتاع منه. وإن عَيَّنَّ المستأجر له مكان القبر ليحفر فيه فحفر في غيره لم يستحق عليه شيئاً، لعدم إتيانه بما أمر به، وإن لم [يكن]<sup>(١)</sup> يذكر مكانه، ولا وصفه انصرف إطلاقه إلى مقبرة محلته، والمعتاد من صفته إلى العمق والوسع، واستحق الأجر إن فعل كذلك، لأن المطلق ينصرف إلى المتعارف الأعم. والله تعالى أعلم.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## كِتَابُ الْعَارِيَّةِ

هي: تَمْلِيكَ نَفْعِ بِلَا عِوَضٍ.

وَتَصِحُّ بِ: أَعْرَتَكَ وَمَنْحَتَكَ، وَأَطْعَمْتُكَ أَرْضِي، .....

## كِتَابُ الْعَارِيَّةِ

(هي) لَعْنَةٌ: - بالتشديد، وتُخَفَّفُ - منسوبة إلى العارِ، لأن طلبها عارٌ وعبثٌ، على أن أصل

العار العرر.

وَشُرُوعًا: (تَمْلِيكَ نَفْعِ بِلَا عِوَضٍ) فخرج تملك العين، كالبيع والهبة، وتمليك النفع ببعوض، كالإجارة. وقال الكرخي: هي إباحة الانتفاع، لا تملك المنفعة، وهو قول الشافعي وأحمد، لأن المستعير لا يملك الإجارة من غيره، ومن ملك شيئاً ملك تملكه من غيره ببعوض.

ولنا أن المستعير إنما لا يملك الإجارة لما فيها من الضرر بالمُعِيرِ، لأنه مَلَكَ المستعير المنافع على وجه يتمكن من الاسترداد متى شاء، فلو مَلَكَ المستعير الإجارة لم يتمكن المُعِيرُ من ذلك<sup>(١)</sup>.

## [فصل في مشروعية العارية]

وهي مشروعَةٌ بالكتاب: وهو قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الْمَاعُونَ﴾، فإنه سبحانه وتعالى ذمَّ على منع الماعون الذي هو عدم إعارته، فتكون إعارته محمودة. وبالسنة: وهي ما رَوَى البخاري عن أنس قال: كان فَرَزَعٌ بالمدينة فاستعارَ النبيَّ فَرَساً من أبي طَلْحَةَ - يقال له المندوبُ - فَرَكِبَهُ فلما رجع قال: «ما رأينا من شيءٍ، وإن وجدناه لَبَخْرَاءَ» - أي الفرس سريعاً كجريان البحر - وبالإجماع: فإن الأمة أجمعت على جوازها، وإنما اختلفوا في كونها مستحبةً وهو قول الأكثر، أو واجبة وهو قول البعض.

## [فصل في الألفاظ التي تجوز بها العارية]

(وَتَصِحُّ بِ: أَعْرَتَكَ) لأنه صريحها (وَمَنْحَتَكَ) ثوبي هذا، لأن أصل المنح: أن يُعْطِيَ الرَّجُلَ آخَرَ نَاقَةً أو شاةً لِيَشْرَبَ لَبْنَهَا، ثم يردّها إذا فَرَّغَ، فَرُوعِي فيه أَضَلُّ الوَضْعِ، وَحُمِلَ على العارِيَّةِ إذا لم يُردَّ به الهبة. (وَأَطْعَمْتُكَ أَرْضِي) لأن الإطعام إذا أُضِيفَ إلى

(١) أي الاسترداد متى شاء.

وَحَمَلْتُكَ عَلَى دَابَّتِي هَذِهِ، وَأَخَذْتُكَ عَبْدِي، وَدَارِي لَكَ سُكْنِي، وَعُمْرِي سُكْنِي.  
وَيَرْجِعُ الْمُعِيرُ مَتَى شَاءَ.

..... وَلَا تُضْمَنُ بِلَا تَعَدُّ إِنْ هَلَكْتَ،

مَا يُطْعَمُ كَالأَرْضِ يُرَادُ بِهِ أَكُلُ غَلَّتْهَا، إِطْلَاقاً لِاسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ. (وَحَمَلْتُكَ عَلَى دَابَّتِي هَذِهِ) لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي الْعُرْفِ: حَمَلَ فُلَانٌ فُلَاناً عَلَى دَابَّتِهِ إِذَا أَعَارَهُ إِيَّاهَا، وَإِذَا وَهَبَهُ إِيَّاهَا، فَإِذَا نَوَى أَحَدُهُمَا صَنَعَتْ نِيَّتُهُ، وَإِذَا لَمْ يَثُرْ حُجِلٌ عَلَى الأَذْنَى، لِفَلَا يَلْزَمُ الأَعْلَى بِالشُّكِّ.

(وَأَخَذْتُكَ عَبْدِي) لِأَنَّ هَذَا إِذْنٌ فِي اسْتِخْدَامِهِ، وَهِيَ عَارِيَّةٌ. (وَدَارِي لَكَ سُكْنِي) أَي مِنْ جِهَةِ السُّكْنَى. فَدَارِي: مَبْتَدَأٌ، وَلِك: خَبْرُهُ، وَسُكْنِي [تَمْيِيزٌ] <sup>(١)</sup> عَنِ النِّسْبَةِ <sup>(٢)</sup> إِلَى الْمُخَاطَبِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَكَ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَقَبَتُهَا، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ مَنَفَعَتُهَا. وَقَوْلُهُ: سُكْنِي مُحْكَمٌ فِي الْمَنَفَعَةِ، فَهُوَ مُعَيَّنٌ لِلثَّانِي بِحُكْمِ التَّفْسِيرِ فَيَكُونُ عَارِيَّةً. (وَعُمْرِي سُكْنِي) أَي دَارِي لَكَ عُمْرِي سُكْنِي، يُقَالُ: أَعْمَرَهُ الدَّارَ: أَي قَالَ لَهُ: هِيَ لَكَ مُدَّةُ عُمْرِكَ [١٨٢ - أ]، وَالْعُمْرَى: اسْمٌ مِنْهُ، فَيَصِيرُ مَعْنَاهُ: جَعَلْتُ سُكْنَاهَا لَكَ مُدَّةَ عُمْرِكَ. (وَيَرْجِعُ الْمُعِيرُ مَتَى شَاءَ) سَوَاءٌ كَانَتْ الْعَارِيَّةُ مُطْلَقَةً أَوْ مُؤَقَّتَةً، لِأَنَّ الْمَنَافِعَ تَخْدُثُ شَيْئاً فَنَشَيْئاً، وَثَبُوتُ الْمِلْكِ فِيهَا بِحَسَبِ حَدُوثِهَا، فَالرُّجُوعُ <sup>(٣)</sup> بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَنَافِعِ الَّتِي لَمْ تَحْدُثْ، فَيَكُونُ امْتِنَاعاً عَنِ تَمْلِيكِهَا، وَلَهُ وَلايَةُ ذَلِكَ.

### [حَكْمُ ضَمَانِ الْعَارِيَةِ]

(وَلَا تُضْمَنُ بِلَا تَعَدُّ إِنْ هَلَكْتَ) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَالأَوْزَاعِيُّ، وَرُوِيَ عَنِ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَالحَسَنِ، وَالثَّخَفِيِّ، وَالثَّقَفِيِّ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَشُرَيْحٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: إِنْ هَلَكْتَ مِنَ الِاسْتِعْمَالِ الْمُعْتَادِ لَا يَضْمَنُ، وَإِنْ هَلَكْتَ مِنْ غَيْرِهِ يَضْمَنُ.

وَحَاصِلُ الْخِلَافِ أَنَّ الْعَارِيَّةَ أَمَانَةٌ مُطْلَقَةً عِنْدَنَا لَا وَقْتُ اسْتِعْمَالِهَا فَقَطْ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَطَاءٍ، وَإِسْحَاقَ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَدَّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّمَنَكَ وَلَا تَحُنْ مَنْ حَانَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تَوْدِيهِ».

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: تَمْيِيزٌ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٢) لِأَنَّ اللَّامَ فِي كَلِمَةِ: «لَكَ»، تَفْيِيدٌ: مَعْنَى الْمَلِكِ، وَمَعْنَى الْمَنَفَعَةِ - أَي مَنَفَعَةُ الرِّقْبَةِ - فَكَلِمَةُ: «سُكْنِي» صَرَفَتْ وَمَيِّزَتْ الْمَعْنَى مِنَ الْمَلِكِ إِلَى الْمَنَفَعَةِ.

(٣) أَي رَجُوعُ الْمُعِيرِ عَنِ عَارِيَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَنَافِعِ الَّتِي لَمْ تَحْدُثْ لَا إِلَى الْمَنَافِعِ الْحَادِثَةِ - السَّابِقَةَ -.

رواه ابن أبي شيبة. ولما روى أبو داود والنسائي عن صفوان بن أمية أنّ النبي ﷺ استعار منه درعاً يوم حنين، فقال: أَعْضِباً يا محمد؟ قال: «بل عارية مضمونة».

ولنا ما روى أبو داود والترمذي - وقال: حديث حسن - عن أبي أمامة قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللهَ قد أعطى كلَّ ذي حَقِّ حَقَّهُ، فلا وصِيَّةَ لِيُوارِثَ» إلى أن قال: «العارية مؤداة، والمنحة مؤدودة». وما في «مصنف عبد الرزاق» عن عمر بن الخطاب قال: العارية بمنزلة الوديعة، لا ضمان فيها إلا أن يتعدى. وعن علي: ليس على صاحب العارية ضمان.

الحديثان اللذان رَوَوْهُمَا أولاً إنما يقتضيان وجوب ردِّ العَيْنِ ولا كلام فيه، وإنما الكلام في وجوب ضمان القيمة بعد هلاكها، وما رَوَوْهُ من حديث صفوان مُعَارَضٌ بما روى أحمد في «مسنده»، والحاكم في «مستدرکه» - وسكت عليه - وابن حبان، عن ابن عباس: أنّ رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية درعاً وسلاحاً في غزوة حنين، فقال: يا رسول الله أعارية مؤداة؟ قال: «نعم عارية مؤداة».

ويُجابُ عنه بأنَّه عليه الصلاة والسلام أخذ دروع صفوان بغير رضاه، ولذا قال: «أَعْضِباً يا محمد»، لأنه ﷺ كان محتاجاً إلى السلاح، فكان الأخذ له حلالاً ولكن بشرط الضمان، كأخذ طعام الغير في حال المَحْمَصَةِ<sup>(١)</sup>. وقيل: المراد ضمان الرد بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «إِذَا أَتَيْتَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ بَعِيراً وَثَلَاثِينَ دَرَعاً، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ. أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ، أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَادَةٌ؟ قَالَ: «بَلْ مُؤَادَةٌ». رواه أبو داود، والنسائي، وابن حبان في «صحيحه». وقيل: كان هذا منه عليه الصلاة والسلام اشتراطاً للضمان على نفسه.

وعندنا المُشْتَعِيرُ لا يضمن بالشرط [١٨٢ - ب]، ولكنَّ صفوان كان يومئذ حريباً، ويجوز بين المسلم والحزبي من الشرائط ما لا يجوز بين المسلمين. وقيل: المستعير وإن كان لا يضمن لكن يضمن بالشرط، كالمودع، على ما ذكره في «المُنْتَقَى». وقيل: إنما [قال] <sup>(٢)</sup> ذلك تطييباً لقلب صفوان على ما روي: أنه هَلَكَ بعضُ تلك الدروع، فقال ﷺ: «إِنْ شِئْتَ غَرِمْنَاها لَكَ، فَقَالَ: لا فَإِنَّمَا [أنا] اليوم أرغب في الإسلام مما كنت يومئذ»<sup>(٣)</sup>. ولو كان الضمان واجباً لأمره بالاستيفاء أو الإبراء.

(١) المَحْمَصَةُ: الجوع والمجاعة. النهاية ٨٠/٢.

(٢) في المطبوعة: كان، وما أثبتناه من المخطوطة.

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» ٤٠٩/٣ - ٤١٠، كتاب العارية (٤٦)، باب تضمين العارية

(١)، رقم (٥٧٧٨)، ورقم (٥٧٧٩)، و (٥٧٨٠). وما بين الحاصرتين منه. وقد رواه المؤلف هنا =

ولا تُؤَجَّر، فإنَّ أَجْرَهَا فَعَطِبَتْ، ضَمَّنَهُ الْمُعِيرُ. وَلَا يَزْجَعُ الْمُسْتَعِيرُ أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ، وَيَزْجَعُ عَلَى مُؤَجِّرِهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ.

وَيُعَارُ مَا اخْتَلَفَ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ لَا، إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ مُنْتَفِعًا، وَمَا لَا يَخْتَلِفُ إِنْ عَيَّنَّ. وَكَذَا الْمُؤَجِّرُ، .....

### [فصل في حكم إجارة وإعارة العارية]

(ولا تُؤَجَّر) العارية لأنها غير لازمة في الأصل، والإجارة لازمة، وأجازها مالك. وكذا لا تُزَهَّنُ العارية اتفاقاً، لأن الرهن لازم وهي غير لازمة (فإنَّ أَجْرَهَا) المستعير (فَعَطِبَتْ ضَمَّنَهُ) أي المستعير (المُعِيرُ) لأنه صار غاصباً بِتَعَدُّيهِ، (ولا يَزْجَعُ الْمُسْتَعِيرُ) على أحد، لأنه ظهر أنه أَجَرَ مِلْكَ نَفْسِهِ، (أو ضَمَّنَ الْمُعِيرُ) (المُسْتَأْجِرُ) لأنه قبض ملكه بغير إذنه فكان كالمستأجر من الغاصب. (ويَزْجَعُ) المُسْتَأْجِرُ (على مُؤَجِّرِهِ) <sup>(١)</sup> إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ) لكونه مغروراً من جهة مُؤَجِّرِهِ دَفْعاً لِضَرَرِ الْغُرُورِ عَنْ نَفْسِهِ. وأما إذا علم أنه عارية فلم يرجع، لأنَّ المُؤَجِّرَ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ غُرُورٌ، فَصَارَ كَالْمُسْتَأْجِرِ مِنَ الْغَاصِبِ إِذَا كَانَ عَالِماً بِالْعُضْبِ.

(وَيُعَارُ) من العارية (مَا اخْتَلَفَ اسْتِعْمَالُهُ) باختلاف المستعمل. كركوب الدابة ولبس الثوب (أو لا) أي لم يختلف، كالحمل على الدابة، والاستخدام، والشكوى (إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ) المُعِيرُ (مُنْتَفِعًا) وبه قال مالك والشافعي رحمهما الله في وجبه، لأنَّ العارية تمليك المنافع وقد صدرت مطلقة، وللمالك أن يملك غيره. والأصح في مذهب الشافعي، وهو قول أحمد، أنها لا تُعَارُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْإِعَارَةَ إِبَاحَةُ الْمَنَافِعِ، وَالْمَبَاحُ لَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُبَيِّحَ لِغَيْرِهِ.

(و) يُعَارُ مِنَ الْعَارِيَةِ (مَا لَا يَخْتَلِفُ) استعماله (إِنْ عَيَّنَّ) المُعِيرُ مُنْتَفِعًا، لأنَّ التقييد بالمنتفع فيما لا يختلف استعماله لا يفيد لعدم التفاوت، بخلاف ما يختلف استعماله، لأنَّ المُعِيرَ رَضِيَ بِذَلِكَ المُعِيرِ دُونَ غَيْرِهِ (وَكَذَا الْمُؤَجِّرُ): بفتح الجيم: أي حُكْمَهُ حُكْمَ الْمُعَارِ، إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ الْمُؤَجِّرُ الْمُنْتَفِعَ، فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يُعِيرَهُ، سِوَا اخْتِلَافِ اسْتِعْمَالِهِ أَوْ لَا، وَإِنْ عَيَّنَّ لَا يُعِيرُ إِلَّا مَا لَا يَخْتَلِفُ اسْتِعْمَالُهُ، لِأَنَّ الْإِعَارَةَ تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ

= بالمعنى. قال أبو داود: وكان - أي صفوان - أعاره قبل أن يُسَلِّمَ ثم أسلم. انتهى. سنن أبي داود ٣/

٨٢٤ كتاب البيوع والإيجارات (٢٢)، باب في تضمين العارية (٨٨)، رقم (٣٥٦٣)..

(١) أي بالضمان.

فَمَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً، أَوْ اسْتَأْجَرَهَا مُطْلَقًا، لَهُ أَنْ يَحْمِلَ وَيُعِيرَ، وَيَزَكِبَ وَيُزَكِّبَ، وَأَيًّا فَعَلَ تَعَيَّنَ وَضُمِنَ بغيرِهِ.

وإن أُطْلِقَ الْإِنْتِفَاعُ فِي الْوَقْتِ وَالنُّوعِ، انْتَفَعَ مَا شَاءَ، أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ. وَإِنْ قَيَّدَ وَضُمِنَ بِالْخِلَافِ إِلَى شَرِّ فَقَطْ.

وكذا تقييدُ الإجارةِ بنوعٍ أو قدرٍ، .....

كالإعارة، إلا أن الإجارة بعوض، والإعارة بلا عوض.

(فَمَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً، أَوْ اسْتَأْجَرَهَا مُطْلَقًا) أَي من غير تَعْيِينِ انْتِفَاعٍ أَوْ مُتَّفِعٍ [لله] [أن] <sup>(١)</sup> يَحْمِلَ وَيُعِيرَ (لِلْحَمَلِ (وَيُزَكِّبَ) - بفتح الياء والكاف - (وَيُزَكِّبَ) - بضم الياء وكسر الكاف - عملاً بالإطلاق (وَأَيًّا فَعَلَ) من الحَمَلِ والركوب والإرْكَابِ (تَعَيَّنَ) فِي الصَّحِيحِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ غَيْرَهُ. (وَضُمِنَ بِغَيْرِهِ) إِنْ عَطِبَتْ، لِأَنَّ مَا وَقَعَ أَوْلًا تَعَيَّنَ مُرَادًا بِالْعَقْدِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ.

(وإن أُطْلِقَ) الْمُعِيرُ (الانْتِفَاعَ فِي الْوَقْتِ) [١٨٣ - أ] متعلق بـ: «أطلق»، (و) فِي (النُّوعِ) وَالْقَدْرِ (انْتَفَعَ) الْمُسْتَعِيرُ (مَا شَاءَ) مِنْ أَنْوَاعِ الْإِنْتِفَاعِ (أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ) عَمَلًا بِالْإِطْلَاقِ. (وإن قَيَّدَ) الْمُعِيرُ الْإِنْتِفَاعَ بِوَقْتٍ كَيَوْمٍ أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ مَكَانٍ، كَطَرِيقِ مَكَّةَ أَوْ نَوْعِ مَنْفَعَةٍ أَوْ بِهِمَا (ضُمِنَ) الْمُسْتَعِيرُ (بِالْخِلَافِ إِلَى شَرِّ) عَمَلًا بِالتَّقْيِيدِ (فَقَطْ) أَي وَلَا يَضْمِنُ بِالْخِلَافِ إِلَى خَيْرٍ وَلَا إِلَى مَسَاوٍ، لِأَنَّ الْإِذْنَ بِالشَّيْءِ إِذْنٌ بِمَا يَسَاوِيهِ وَبِمَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، كَمَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا قَفِيرًا <sup>(٢)</sup> مِنْ هَذِهِ الْحِنْطَةِ، فَحَمَلَهَا قَفِيرًا مِنْ حِنْطَةٍ أُخْرَى، أَوْ حَمَلَ مِثْلَ ذَلِكَ شَعِيرًا، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ. وَيَضْمِنُ قِيَاسًا، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ، فَإِنَّ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ لَا تَعْتَبَرُ الْمَنْفَعَةُ وَالْمَضْرُوبَةُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ بِالْأَلْفِ دِرْهَمٍ إِذَا بَاعَ بِالْأَلْفِ دِينَارٍ لَمْ يَنْقُذْ بَيْعَهُ. وَوَجْهُ الْاسْتِحْسَانِ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِلْمَالِكِ فِي تَعْيِينِ الْحِنْطَةِ، فَإِنَّ مَقْصُودَهُ دَفْعُ زِيَادَةِ الضَّرْرِ عَنِ دَابَّتِهِ، وَمِثْلُ كَيْلِ الْحِنْطَةِ مِنَ الشَّعِيرِ يَكُونُ أَحْفَافًا عَلَى الدَّابَّةِ.

(وكذا تقييدُ الإجارةِ بنوعٍ أو قدرٍ)، أَوْ وَقْتٍ، أَوْ مَكَانٍ فَإِنَّ وَاقِعَ الْمُسْتَأْجِرِ، أَوْ خَالَفَ إِلَى مِثْلِ، أَوْ إِلَى خَيْرٍ لَا يَضْمِنُ، وَإِنْ خَالَفَ إِلَى شَرِّ يَضْمِنُ. وَاخْتَلَفُوا فِي إِيدَاعِ الْمُسْتَعِيرِ، فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْكَوْحِيُّ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، مُسْتَدْلِينَ بِمَسْأَلَةِ الْجَامِعِ: وَهِيَ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ إِذَا بَعَثَ الْعَارِيَةَ إِلَى صَاحِبِهَا عَلَى يَدِ أَجْنَبِيٍّ فَهَلَكَتْ فِي يَدِهِ يَضْمِنُ

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من هامش المطبوع.

(٢) تقدم شرحها ص ٣٠٣، تعليق رقم (٢).

وَرَدَّهَا إِلَىٰ إِصْطَبْلِ مَالِكِهَا أَوْ مَعَ عَبْدِهِ أَوْ أَجِيرِهِ مُسَانَهَةً أَوْ مُشَاهَرَةً، أَوْ مَعَ أَجِيرِ رَبِّهَا، أَوْ عَبْدِهِ، يَقُومُ عَلَىٰ دَابَّةٍ أَوْ لَا، تَسْلِيْمًا.

المستعير [العارية<sup>(١)</sup>]، وليس ذلك منه إلا إيداعاً. قال الباقلاني: وهذا القول أصح لأن الإيداع تصرف في ملك الغير - وهو العين - بغير إذنه قصداً، بخلاف الإعارة فإنها تصرف في المنفعة قصداً، وتسليم العين من ضروراته فافتراقاً.

وأكثرهم على أن له ذلك، منهم: مشايخ العراق، وأبو الليث، وأبو بكر محمد بن الفضل، وبرهان الأئمة، لأن الإيداع دون الإعارة، لأن العين وديعة عند المستعير في العارية، فإذا ملك الأعلى فأولى أن يملك الأدنى. قال ظهير الدين المرغيناني: وعليه الفتوى. ومسألة الجامع محمولة على ما إذا كانت العارية مؤقتة فمضت مدتها ثم بعثها مع الأجنبي، لأنه يماسكها بعد مضي المدة<sup>(٢)</sup> يصير متعدياً حتى إذا هلكت في يده يضمن، فكذا إذا تركها في يد أجنبي.

(وَرَدَّهَا) - مبتدأ - أي رد المستعير الدابة (إلى إصطبل مالكها)، أي مربوط الدابة (أو مع عبده) أي عبد المستعير (أو أجيره مسانَهَةً أو مُشَاهَرَةً أو مع أجير ربها)، أي رب الدابة (أو) مع (عبده) سواء كان (يقوم على دابة أو لا) يقوم عليها (تسليم) خير المبتدأ. والقياس أن يضمن المستعير إذا ردَّ الدابة إلى إصطبل مالكها فهلكت، أو ردَّ العبد المستعار إلى دار مالِكه فتلف، وهو قول الشافعي وأحمد، لأن الواجب عليه الردُّ إلى المالك أو نائبه ولم يوجد فيضمن، كما في الوديعة، والمغصوب، والمرهون، فإنه لا يبرأ فيها إلا بالتسليم إلى المالك دون الرد إلى داره اتفاقاً. [١٨٣ - ب].

ووجه الاستحسان أنه أتى بالتسليم المتعارف، لأن ردَّ العواري إلى دور مَلِكِهَا متعارف، كآلة البيت، والناس يحفظون دوابهم في مرابطها، وهو لو سلمها إلى مالكها لردَّها إلى إصطبلها. وقيل: هذا في زمانهم، وأما في زماننا فلا يبرأ إلا بالتسليم إلى يد صاحبها. وأما عبد المستعير أو أجيره مسانَهَةً أو مُشَاهَرَةً فلأنه من عيال المستعير، وله ردُّها بيد من في عياله، كما للمودع، لأن حفظ الوديعة بهم.

وأما الأجير بالمياومة فلا يُعَدُّ من العيال. وأما أجير رب الدابة أو عبده فقياس قول الشافعي رحمه الله أنه يضمن، كما في الوديعة. ووجه مذهبنا - وهو قول أحمد - أن مَالِكِ الدابة راض به عادة، والأصل أن مؤنة الرد على من وقع القبض له، لأن «الخراج بالضمَان»<sup>(٣)</sup> والرد واجب. ولقوله عليه الصلاة والسلام: «على اليد ما أخذت

(١) في المطبوع: الجارية، وما أثبتناه من المخطوط.

(٢) وفي المخطوط: العدة.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن ٣/٧٧٧ - ٧٧٩، كتاب البيوع (٢٢)، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله... (٧١)، رقم (٣٥٠٨).

كَرَدٌ مُسْتَعَارٍ غَيْرِ نَفِيسٍ إِلَى دَارِ مَالِكِهِ، بِخِلَافِ رَدِّ الْوَدِيعَةِ وَالْمَغْضُوبِ إِلَى دَارِ مَالِكِهَا.

وَعَارِيَةُ النَّقْدَيْنِ، وَالْمَكِيلِ، وَالْمَوْزُونِ، وَالْمَغْدُودِ، قَرْضٌ. وَصَحَّ إِعَارَةُ الْأَرْضِ لِلْبِنَاءِ، وَالغَرْسِ، وَلَهُ أَنْ يَزْجَعَ عَنْهَا وَيُكَلِّفُ قَلْعَهُمَا. وَضَمِنَ مَا نَقَصَ بِالْقَلْعِ.....

حتى تُؤَدِّيَهُ<sup>(١)</sup>. فإذا ثبت هذا تتضح هذه المسائل.

(كَرَدٌ مُسْتَعَارٍ غَيْرِ نَفِيسٍ) كَفَأْسٍ وَغِرْبَالٍ وَنَحْوَهُمَا (إِلَى دَارِ مَالِكِهِ) فَإِنَّهُ يَكُونُ تَسْلِيمًا لِمَالِكِهِ اتِّفَاقًا، لِأَنَّ الدَّارَ فِي يَدِ مَالِكِهَا فَكَانَ الرَّدُّ إِلَيْهَا رَدًّا إِلَيْهِ. وَأَمَّا النَّفِيسُ كَالْمَصْحَفِ وَالْجَوْهَرِ، فَلَا يَسْلَمُ فِي الْعَادَةِ إِلَّا إِلَى يَدِ مَالِكِهِ، (بِخِلَافِ رَدِّ الْوَدِيعَةِ، وَالْمَغْضُوبِ إِلَى دَارِ مَالِكِهَا) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ تَسْلِيمًا لَهُ. أَمَّا الْوَدِيعَةُ فَلِأَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِحِفْظِ الْمَوْدَعِ دُونَ غَيْرِهِ، وَأَمَّا الْمَغْضُوبُ فَلِأَنَّ الْغَاصِبَ مُتَعَدِّ بِإِثْبَاتِ يَدِهِ فِي الْمَغْضُوبِ وَإِزَالَةِ يَدِ مَالِكِهِ، فَلَا يَدُّ لَهُ مِنْ إِزَالَةِ يَدِهِ وَإِثْبَاتِ يَدِ مَالِكِهِ، وَذَلِكَ بِحَقِيقَةِ التَّسْلِيمِ إِلَى مَالِكِهِ.

(وَعَارِيَةُ النَّقْدَيْنِ، وَالْمَكِيلِ، وَالْمَوْزُونِ، وَالْمَغْدُودِ) الْمُتَقَارِبِ إِذَا أُطْلِقَتِ الْإِعَارَةُ (قَرْضٌ) وَتَسَمِيَّتُهَا عَارِيَّةً مُجَازًا، لِأَنَّ الْإِعَارَةَ تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ، وَلَا يُمْكِنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِ عَيْنِهَا فَاقْتَضَى [إِعَارَتُهَا]<sup>(٢)</sup> تَمْلِكُهَا، وَذَلِكَ بِالْهَيْبَةِ أَوْ الْقَرْضِ، وَالْقَرْضُ أَذْنَاهُمَا فَيُشْتَبِهُ. وَأَمَّا لَوْ اسْتَعَارَ دَرَاهِمَ لِيَعَارِبَ بِهَا مِيزَانًا، أَوْ لِيَزِينَ بِهَا دُكَّانًا فَإِنَّ ذَلِكَ إِعَارَةٌ لَا قَرْضٌ، وَتَكُونُ لَهُ الْمَنْفَعَةُ الْمَسْمُوءَةَ.

(وَصَحَّ إِعَارَةُ الْأَرْضِ لِلْبِنَاءِ، وَالغَرْسِ) لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا [لَهُ]<sup>(٣)</sup> مَنْفَعَةٌ مَعْلُومَةٌ تَمْلِكُ بِالْإِجَارَةِ فَيَمْلِكُ بِالْإِعَارَةِ، بَلْ أَوْلَى لِأَنَّهَا تَبْرُحُ.

(وَلَهُ) أَيُّ لِلْمُعِيرِ (أَنْ يَزْجَعَ عَنْهَا) بَعْدَ أَنْ يَبْنِي الْمُسْتَعِيرُ أَوْ يَغْرِسَ، لِأَنَّ عَقْدَ الْإِعَارَةِ غَيْرُ لَازِمٍ (وَيُكَلِّفُ) [الْمُعِيرُ]<sup>(٢)</sup> الْمُسْتَعِيرَ (قَلْعَهُمَا) أَيُّ الْبِنَاءِ وَالغَرْسِ، لِأَنَّهُ شَغْلٌ أَرْضَهُ بِهِمَا. (وَضَمِنَ) الْمُعِيرُ لِلْمُسْتَعِيرِ (مَا نَقَصَ) الْبِنَاءِ وَالغَرْسِ (بِالْقَلْعِ) بِأَنْ يُقَوِّمَ قَائِمًا غَيْرَ مَقْلُوعٍ، لِأَنَّ الْقَلْعَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ قَبْلَ الْوَقْتِ. ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِ الْكَنْزِ». وَالْمَعْنَى بِكُمْ [تُشْتَرَى]<sup>(٣)</sup> بِشَرَطِ قِيَامِهِمَا إِلَى الْمُدَّةِ الْمَضْرُوبَةِ. وَفِي «الْقُدُورِيِّ»: إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُمَا وَقْتُ مُضِيِّ الْمُدَّةِ الْمَضْرُوبَةِ عَشْرَةَ دِنَانِيرٍ مَثَلًا، وَحِينَ قَلْعَهُمَا ثَمَانِيَّةً، يَرْجَعُ

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ٤٧/٢.

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٣) فِي الْمَطْبُوعِ: يَشْتَرِيَانِ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.



إِنْ وَقَّتْهَا وَرَجَعَ قَبْلَهُ، وَكُرِيَ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ.  
 وَلَوْ أَعَارَ لِلزَّرْعِ لَا يَأْخُذُ حَتَّى يُخْصَدَ، وَقَّتْ أَوْ لَا.  
 وَأَجْرَةُ رَدِّ الْمُسْتَعَارِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَالْمَقْضُوبِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ، وَالْمُؤْجِرِ،  
 وَالغَاصِبِ.

بدينارين. وفي «المبسوط» يتملكهما به، إلا أن يرفعهما المستعير ولا يُضْمَنُهُ قيمتهما، فله ذلك لأنه ملكه.

(إِنْ وَقَّتْهَا) المعير (وَرَجَعَ قَبْلَهُ). وقال زُفَرٌ: لا يضمن، لأن التوقيت، والإطلاق فيها سواء، لبطلان التأجيل في العواري. ولنا أن المعير بالتوقيت غارٌّ للمستعير، لأنه نصَّ على تزك الأرض في يده وقرار بنائه وغرسه فيها المدة التي سمَّاهَا، وللمغرور أن يدفع الضرر عن نفسه بالرجوع على الغارِّ.

(وَكُرِيَ) للمعير إِنْ كَانَ وَقَّتْهَا (الرُّجُوعُ) عن الإعارة (قَبْلَهُ) أي قبل الوقت الذي وَقَّتْهَا به. لأن فيه خُلِفَ الوعد. قَيَّدَ الضمان بالمؤقتة، لأن المعير لا يضمن للمستعير شيئاً [٨٤ - أ] من البناء أو الغرس إن لم يوقت، لأن المستعير حينئذٍ مغتَرٌّ لا مغرور، لأنه اعتمد الإطلاق في العقد. وقال مالك: ليس له الرجوع متى شاء، لأنه غير متعَدِّ فيه، فلا يكون لصاحب الأرض أن يأخذها ما لم يُفَرِّغَهَا المستعير.

قلنا: الأرض على ملك صاحبها والعارية لا يتعلق بها لزوم. وقال ابن أبي ليلى: البناء للمستعير، ويضمن قيمته مبنياً لصاحبه، لأن دَفَعَ الضرر من الجانبين واجبٌ، وإنما يندفع بهذا.

قلنا: صاحب الأرض لم يرض [بالتزام] <sup>(١)</sup> قيمة البناء، ففي إلزامه ضرر عليه، فلا يصار إليه بدون تحقق الضرورة ولا ضرورة ههنا، لأن دفع البناء وتمييز ملك أحدهما عن الآخر مُمكن.

(وَلَوْ أَعَارَ) أَرْضاً (لِلزَّرْعِ لَا يَأْخُذُ) المعير الأرض (حَتَّى يُخْصَدَ) الزرع (وَقَّتْ أَوْ لَا) لأن للزرع نهاية معلومة فيترك إليها بأجر المثل مراعاةً للحقَّين، فكان أولى من القَلْعِ. (وَأَجْرَةُ رَدِّ الْمُسْتَعَارِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَالْمَقْضُوبِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ، وَالْمُؤْجِرِ، وَالغَاصِبِ) لما تقدم <sup>(٢)</sup>. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(١) في المطبوع: التزام، وما أثبتناه من المخطوط.

(٢) في الكلام لَفٌّ وَتَشْرُطٌ مرتب، يعني أن أجرة المُسْتَعَارِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ لأنه قبضه لمنفعة نفسه، والرد واجب عليه والأجرة مؤنة الرد، فتكون عليه. وأجرة ردِّ المُسْتَأْجِرِ عَلَى الْمُؤْجِرِ، لأن المنفعة =

## كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

هي أمانة تُرِكَتَ لِلْحِفْظِ، وَضَمَانُهَا كَالْعَارِيَةِ. ....

## كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

(هي) لَعْنَةُ: فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولَةِ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْوَدْعِ وَهُوَ التَّرْكُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَتْ هِيَ قَوْمٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجَمَاعَاتِ»<sup>(١)</sup> أَي عَنْ تَرْكِهَا، وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى»<sup>(٢)</sup>، بِتَخْفِيفِ الدَّالِ، أَي مَا تَرَكَكَ وَمَا أَبْغَضَكَ.

وَشَرْعاً: (أَمَانَةٌ تُرِكَتَ لِلْحِفْظِ) مَا لَمْ يَكُنْ أَوْ غَيْرِهِ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ قَابِلاً لِإِثْبَاتِ الْيَدِ لِيُمْكِنَ حِفْظُهُ، حَتَّى لَوْ وُدِعَ الْأَبْقَى أَوْ الْحَمَالُ السَّاقِطُ فِي الْبَحْرِ لَمْ تَصَحَّ. وَكُونَ<sup>(٣)</sup> الْمَوْدَعُ مُكَلِّفًا، لَوْجُوبِ الْحِفْظِ عَلَيْهِ.

## [مشروعية الوديعة]

وَشَرْعِيَّةُ الْإِيدَاعِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾<sup>(٤)</sup>، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَهَا<sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّ قَبُولَ الْوَدِيعَةِ مِنْ بَابِ الْإِعَانَةِ، وَهِيَ مَنْدُوبَةٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾<sup>(٦)</sup>. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»<sup>(٧)</sup>.

(وَضَمَانُهَا كَالْعَارِيَةِ) فَلَا يَضْمَنُ إِنْ هَلَكْتَ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ، لَمَا رَوَى ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَوْدَعَ وَدِيعَةً

= تَحَقَّقَتْ لِلْمَوْجِرِ مَعْنَى حَيْثُ سَلَّمَ لَهُ الْأَجْرَةَ، وَالرَّدَ غَيْرِ وَاجِبٍ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ التَّمَكِينُ وَالتَّخْلِيَّةُ. وَأَجْرَةُ رَدِّ الْمَفْصُوبِ عَلَى الْغَاصِبِ، لِأَنَّ الرَّدَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْمَالِكِ، فَتَكُونُ مَوْئِدَةً الرَّدِّ عَلَيْهِ. انْتَهَى مِنْ حَاشِيَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّومِيِّ، هَامِشِ فَتْحِ بَابِ الْعِنَايَةِ ١٢٨/٢.

(١) سنن ابن ماجه ٢٦٠/١، كتاب المساجد (٤)، باب التغليظ في الشخلف عن الجماعة (١٧)، رقم (٧٩٤).

(٢) وهي قراءة شاذة. انظر: البدور الزاهرة ص ٣٤٤.

(٣) أي ويشترط كَوْنُ الْمَوْدَعِ...

(٤) سورة النساء، الآية: (٥٨).

(٥) أي بعد الوديعة.

(٦) سورة المائدة، الآية: (٢).

(٧) صحيح مسلم ٢٠٧٤/٤، كتاب الذكر والدعاء (٤٨)، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن

(١١)، رقم (٣٨) - (٢٦٩٩).

وَلَهُ حِفْظُهَا بِنَفْسِهِ وَبِمَنْ فِي عِيَالِهِ، وَإِنْ نُهِيَ. وَالسَّفَرُ بِهَا عِنْدَ عَدَمِ النَّهْيِ وَالْحَوْفِ،

فلا ضمان عليه». وقال مالك رحمه الله: «إذا سُرقَت الودیعة من عند المودَع ولم يُسرق له معها مالٌ، يَضمنُ للتهمة. قلنا: هو مُتَبَرِّعٌ في حِفْظِهَا لصاحبها، والتبرع لا يوجب ضماناً على المتبرع، لقوله عليه الصلاة والسلام: «ليس على المُشْتَوَدِّعِ غير المِغْلِ ضمان»<sup>(١)</sup>. والمِغْلُ: الخائن، والإغلال: الخيانة.

(وَلَهُ) أَي للمودَع (حِفْظُهَا) أَي الودیعة (بِنَفْسِهِ وَبِمَنْ فِي عِيَالِهِ) من زوجته، وولده، ووالدَيْهِ، وَأَجِيرِهِ الْخَاصَّ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ مَشَاهِرَةً، أَوْ مَسَانَهَةً. وَالْعِبْرَةُ فِي هَذَا الْبَابِ لِلْمَسَاكِنَةِ لَا لِلثَّقَفَةِ. (وَإِنْ نُهِيَ) عَنِ حِفْظِهَا بِهِمْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ لِلْمُودَعِ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى مَنْ فِي عِيَالِهِ، لِأَنَّ مَالَكَهَا رَضِيَ بِحِفْظِهِ لَا بِحِفْظِ غَيْرِهِ.

ولنا أن الواجب [١٨٤ - ب] عليه أن يحفظها حفظ مال نفسه، وهو يحفظه بعِيالِهِ، لأن المودَع لا يمكنه ملازمة بيته لحفظ الودیعة، ولا استصحابها معه في خروجه، فلم يكن له بُدٌّ من حِفْظِهَا بِمَنْ فِي عِيَالِهِ. وفي «الذخيرة»: الدَّفْعُ إِلَى مَنْ فِي الْعِيَالِ إِذَا كَانَ أَمِينًا، وَلَوْ دَفَعَهَا الْمُودَعُ إِلَى أَمِينٍ مِنْ أَمَنَائِهِ لَيْسَ فِي عِيَالِهِ يَجُوزُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

(و) لِلْمُودَعِ (السَّفَرُ بِهَا) أَي بالودیعة وَإِنْ كَانَ لَهَا حَمْلٌ [و]<sup>(٢)</sup> مُؤَنَةً (عِنْدَ عَدَمِ النَّهْيِ) من صاحب الودیعة (و) عدم (الْحَوْفِ) بَأَنَّ كَانَ الطَّرِيقَ أَمِينًا لَا يَقْصِدُ فِيهِ أَحَدٌ بِسُوءِ غَالِبًا، وَلَوْ قَصَدَهُ يُمْكِنُهُ دَفْعُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِرَفْقَتِهِ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَهُ السَّفَرُ بِهَا إِنْ كَانَتِ الْمَسَافَةُ قَصِيرَةً، وَإِنْ كَانَتِ طَوِيلَةً فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ فِيمَا لَهُ حَمْلٌ وَمُؤَنَةٌ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ لَهُ السَّفَرُ بِهَا فِيمَا لَهُ حَمْلٌ وَمُؤَنَةٌ، إِذِ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ صَاحِبِهَا أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِهَا، وَصَارَ كَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ لَيْسَ لَهُ السَّفَرُ بِالْمَبِيعِ، وَإِنْ سَافَرَ بِهِ ضَمِنَ.

وقال الشافعي رحمه الله: ليس له ذلك مُطلقاً، لأنَّ المتعارف هو الحفظ في الأمصار دون المفازات والأسفار. وقال مالك رحمه الله: ليس له ذلك إذا قدر أن يردّها على صاحبها، أو وكيله، أو الحاكم، أو أمينه. ولأبي حنيفة رحمه الله أنه أمره بالحفظ من غير تقييد فلا يتقيد بمكانٍ دون مكان، كما لا يتقيد بزمان دون زمان.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٤١/٣، كتاب البيوع.

(٢) «إن» وصلية.

(٣) في المطبوعة: أو، وما أثبتناه من المخطوطة.

ولو حَفِظَ بِغَيْرِهِمْ صَمِينٌ، إِلَّا إِذَا خَافَ الْحَرْقَ أَوْ الْغَرَقَ، فَوَضَعَهَا عِنْدَ جَارِهِ أَوْ فِي فُلِّكَ آخَرَ.

فَإِنْ حَبَسَهَا بَعْدَ طَلَبِ رَبِّهَا قَادِرًا عَلَى التَّسْلِيمِ، أَوْ جَحَدَهَا، أَوْ خَلَطَ بِمَالِهِ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزَ، .....

قَيَّدَ «بعدم النهي وعدم الخوف»، لأن المودع ليس له السفر بالوديعة إذا نهاه ربُّها عنه بلا خلاف بين العلماء.

(ولو حَفِظَ) المودع (بِغَيْرِهِمْ) أي بغير نفسه وعياله (صَمِينٌ) لأن المالك رضي بيده لا بيد غيره، والأيدي تختلف بالأمانة (إِلَّا إِذَا خَافَ) المودع على الوديعة (الْحَرْقَ) بأن وقع حريق في داره (أَوْ) خاف عليها (الْغَرَقَ) بأن كان في السفينة وهبت الريح (فَوَضَعَهَا عِنْدَ جَارِهِ) في خوف الحرق (أَوْ فِي فُلِّكَ آخَرَ) في خوف الْغَرَقَ فإنه لا يضمن، لأنَّ فِعْلَهُ هَذَا تَعَيَّنَ لِلْحِفْظِ فَصَارَ مَأْذُونًا لَهُ دَلَالَةً.

وفي «النهاية»: عن محمد: أن المودع إذا دفع الوديعة إلى وكيله وليس في عياله، أو دفع إلى أمين من أمثاله يثق به في ماله وليس في عياله، لا يضمن، لأنه حَفِظَهَا مِثْلَ مَا يَحْفَظُ مَالَهُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. ثم قال: وعليه الفتوى. وعزاه إلى الثموتاشي، وهو إلى الحلواني، ثم قال: وعن هذا لم يشترط في «التحفة» الْحِفْظَ بِالْعِيَالِ، بل قال: ويلزم المودع إذا قَبِلَ الوديعة حِفْظَهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَحْفَظُ مَالَهُ.

(فَإِنْ حَبَسَهَا) أي المودع - الوديعة - (بَعْدَ طَلَبِ رَبِّهَا) حال كون المودع (قَادِرًا عَلَى التَّسْلِيمِ، أَوْ جَحَدَهَا) مع ربِّها، سواء أقرَّ بها بعد الجحود أو لا. قيدنا الْجُحُودَ بِكَوْنِهِ مَعَ رَبِّ الوديعة، لأنه لو كان مع غيره بأن قال له أجنبي: أعندك وديعة لفلان؟ فقال: ليس لفلان عندي وديعة، لا يضمن، خلافاً لِرُفْرِ، وهو يقول: الجحود سبب الضمان، سواء كان عند المالك أو غيره، كالإتلاف حقيقة. ولنا أن الجحود عند الأجنبي من باب الحفظ، لأنه يقطع طمع الطامعين عنها، وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد.

(أَوْ خَلَطَ) المودع الوديعة (بِمَالِهِ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزَ) كالحنطة بالحنطة، أو تعمَّرَ تميزه، كالحنطة بالشعير، وكخلط المائع بغير جنسه: مثل خلط الزيت بالشيرج<sup>(١)</sup>. وأسند الخلط إلى المودع، لأنها لو اختلطت بماله بغير فعله كان شريكاً لصاحبها بالاتفاق، وسيذكر المصنف هذا. وقيد الخلط بعدم التميز، لأنه لو خلطها وكان

(١) الشيرج: الدهن الأبيض. المغرب ٤٣٦/١، وتاج العروس ٦٢/٦. مادة (شرح).

أَوْ تَعَدَّى فَلَيْسَ، أَوْ رَكِبَ، أَوْ حَفِظَ الْوَدِيعَةَ فِي دَارِ أَمْرٍ بِهِ فِي غَيْرِهَا، أَوْ جَهَلَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ، ضَمِنَ، وَإِنْ أَزَالَ التَّعَدِّي زَالَ ضَمَانُهُ.

وإن اختلطت بلا فعله اشتراكاً، ولا يدفع إلى أحد المودعين قسطة بغيبة الآخر، ولأحد المودعين دفعها إلى آخر فيما لا يقسم، .....

يتيسر تميزها، كما لو خلط الدراهم البيض بالسود، والدراهم بالدنانير، والجوز باللوز، لم ينقطع حق المالك بالاتفاق، لتمكنه من الوصول إلى عين ملكه بالإخراج.

(أَوْ تَعَدَّى فَلَيْسَ) الثوب المودع (أَوْ رَكِبَ) الدابة المودعة (أَوْ حَفِظَ الْوَدِيعَةَ فِي دَارِ أَمْرٍ بِهِ) أي بالحفظ (فِي غَيْرِهَا، أَوْ جَهَلَهَا) - بتشديد الهاء الأولى - أي لم يبين أنها وديعة (عِنْدَ الْمَوْتِ ضَمِنَ) مثلها لو مثلية، وقيمتها لو قيميّة. هذا<sup>(١)</sup> جواب الشرط الذي هو: «فإن حبستها» وما عطف عليه، واختيراه بين المشاركة والتضمين.

(وَإِنْ أَزَالَ) المودع (التَّعَدِّي) بأن ترك لبس ثوب الوديعة، أو ركوب دابتها (زَالَ ضَمَانُهُ). وقال الشافعي: لا يزول، وبه قال مالك في رواية، وأحمد، (وإن اختلطت) الوديعة بمال المودع (بِلاَ فِعْلِهِ) كما لو انشق الكيس في صندوقه فاختلطت بذراهيمه (اشْتَرَكَا) بقدر ملكهما، ولا يضمن المودع لعدم الصنع منه. وهذه شركة أملاك حتى لو هلك بعضها هلك من مالهما، ويُقسّم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل منهما.

(وَلَا يَدْفَعُ) المودع (إِلَى أَحَدِ الْمُوَدِعِينَ قِسْطَهُ) من الوديعة (بِغَيْبَةِ الْآخَرِ) ولو دفعه بغيبته يضمن، وهذا عند أبي حنيفة، وهو مزوي عن علي رضي الله عنه، وفيه حكاية [وهي]<sup>(٢)</sup>: «أَنَّ رَجُلَيْنِ دَخَلَا حَمَّاماً وَأَوْدَعَا عِنْدَ الْحَمَّامِيِّ أَلْفًا، فَخَرَجَ أَحَدُهُمَا وَطَلَبَهَا مِنْهُ وَأَعْطَاهَا إِثَابَهَا وَذَهَبَ، ثُمَّ خَرَجَ الْآخَرُ فَطَالَبَهُ بِهَا، فَتَحِيرَ الْحَمَّامِيُّ، فَذَهَبَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قُلْ لَهُ: كَلَّا كَمَا أُوْدَعْتَمَانِي، فَلَا أُعْطِيكَ حَتَّى يَحْضُرَ صَاحِبُكَ، فَانْقَطَعَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ الْحَمَّامِيَّ.

وقال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى: يدفع إليه قسطه ولا يضمن، سواء كان من ذوات الأمثال، أو من ذوات القيم عند بعض المشايخ، والصحيح أن الاختلاف فيما هو من ذوات الأمثال، وفيما عداه، كالثياب والدواب والعبيد ليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالاتفاق.

(وَلِأَحَدِ الْمُوَدِعِينَ دَفْعُهَا إِلَى آخَرَ فِيمَا لَا يُقْسَمُ) كالعبد والثوب والحيوان، لأن

(١) أي كلمة «ضمين» في المتن.

(٢) في المطبوعة، روى، وما أثبتناه من المخطوطة.

وَدَفَعُ نِصْفَهَا فِيمَا يُقْسَمُ.

وَضَمِنَ دَافِعُ الْكُلِّ لَا قَابِضُهُ. وَلَا اعْتِبَارَ لِلنَّهْيِ عَنِ الدَّفْعِ إِلَى مَنْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ حِفْظِهِ، وَلَا عَنِ الحِفْظِ فِي بَيْتٍ مِنْ دَارٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ خَلَلٌ ظَاهِرٌ.

المالك رضي بيد كل منهما على كلها، لأنه أودعهما مع علمه بأنهما لا يجتمعان الليل والنهار على حفظها (وَدَفَعُ نِصْفَهَا فِيمَا يُقْسَمُ) لأن المالك لما أودعهما مع علمه أنهما لا يقدران على ترك اشتغالهما ولا يجتمعان في مكان واحد للحفظ، كان راضياً لتقسّمها، وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالةً. والثابت [١٨٥ - ب] بالدلالة كالثابت بالنص.

(وَضَمِنَ دَافِعُ الْكُلِّ) إِلَى الْآخِرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وَقَالَا: لَا يَضْمَنُ دَافِعُ الْكُلِّ إِلَى الْآخِرِ فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ، كَمَا لَا يَضْمَنُ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُهَا، لِأَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِأَمَانَتِهَا. (لَا قَابِضُهُ) أَي لَا يَضْمَنُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قَابِضُ الْكُلِّ لَتَعَدِيهِ بِالْقَبْضِ، لِأَنَّهُ مَوْدَعُ الْمَوْدَعِ، وَمَوْدَعُ الْمَوْدَعِ لَا يَضْمَنُ عِنْدَهُ<sup>(١)</sup>.

(وَلَا اعْتِبَارَ لِلنَّهْيِ) أَي لِئَنَّهُ رَبُّ الْوَدِيعَةِ الْمَوْدَعِ (عَنِ الدَّفْعِ إِلَى مَنْ لَا بُدَّ لَهُ) لِلْمَوْدَعِ (مِنْ حِفْظِهِ) كَأَنَّ قَالَ: لَا تَدْفَعُهَا إِلَى امْرَأَتِكَ، أَوْ أَحَدٍ مِنْ عِيَالِكَ، فَإِنَّ هَذَا الشَّرْطَ مَفِيدٌ، إِذْ قَدْ يَأْمَنُ الْإِنْسَانُ الرَّجُلَ عَلَى مَالِهِ وَلَا يَأْتَمَنُ عَلَيْهِ عِيَالُهُ، إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ مَرَاعَاتِهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الحِفْظُ بِدُونِهِ صَارَ النَّهْيُ عَنِ الدَّفْعِ إِلَيْهِ كَالنَّهْيِ عَنِ حِفْظِهِ، فَكَانَ مُنَاقِضاً لِأَصْلِهِ فَيَبْطُلُ، فَلَا يَضْمَنُ إِذَا هَلَكْتَ، اسْتِحْسَاناً. وَيَضْمَنُ فِي الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ اسْتَحْفَظَ [مَنْ اسْتَحْفَظَ]<sup>(٢)</sup> مِنْهُ، وَيُؤَيِّدُ وَجْهَ الْقِيَاسِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾<sup>(٣)</sup> وَالْمَرَادُ النِّسَاءَ، فَإِذَا كَانَ هُوَ مِنْهُنَّ عَنِ الدَّفْعِ مَالِ نَفْسِهِ<sup>(٤)</sup> إِلَى امْرَأَتِهِ، فَمَا ظَنُّكَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ! وَوَجْهَ الاسْتِحْسَانِ مَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَلَا لِلنَّهْيِ) (عَنِ الحِفْظِ فِي بَيْتٍ مِنْ دَارٍ) لِأَنَّ الْبَيْتَيْنِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ قَلِمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْحُرْزِ، فَصَارَ الشَّرْطُ غَيْرَ مَفِيدٍ فَلَا يُعْتَبَرُ، كَمَا لَوْ قَالَ: احْفَظْهَا بِيَمِينِكَ دُونَ يَسَارِكَ، أَوْ: فِي هَذِهِ الصَّنَدُوقِ فِي هَذَا الْبَيْتِ فَحِفْظُهَا فِي صَنْدُوقٍ آخَرَ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ) أَي بِذَلِكَ الْبَيْتِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ (خَلَلٌ ظَاهِرٌ) فَإِنَّ النَّهْيَ مُعْتَبَرٌ حِينَئِذٍ، وَكَذَا

(١) لمزيد تفصيل انظر «فتح القدير» ٤٦٠/٧ - ٤٦١.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٣) سورة النساء، الآية: (٥).

(٤) في المطبوعة: نفس ماله، وما أثبتناه من المخطوطة.

وَلَوْ أَوْدَعَ الْمُؤَدَّعُ فَهَلَكَتْ، ضَمِنَ الْأَوَّلُ.

وَلَوْ أَوْدَعَ الْغَاصِبُ ضَمَّنَ أَيُّهُمَا شَاءَ.

إذا نهاه عن الحفظ في دار أخرى اعتبر التَّهْيِي، حتى لو خالف ضَمِنَ.

(وَلَوْ أَوْدَعَ الْمُؤَدَّعُ) الودیعة عند مَنْ لیس فی عیاله (فَهَلَكَتْ ضَمِنَ) المالك (الأوَّل) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما ضَمَّنَ أَيُّهُمَا شَاءَ، كما قال مالك والشافعي. (وَلَوْ أَوْدَعَ الْغَاصِبُ) الْمَغْضُوبُ فَهَلَكَ (ضَمَّنَ) المالك (أَيُّهُمَا شَاءَ) باتفاقهم. ثم مودع الغاصب إن لم يعلم أنه غاصب يزوج إلى الغاصب قولاً واجداً، وإن علم فكذا في الظاهر. وحكى أبو اليُسُز أن لا يرجع، وإليه أشار شمس الأئمة.

ثم اعلم أن الإيداع يكون بالإيجاب والقبول تارة: كَأَوْدَعْتُكَ هذا المال، وقول الآخر: قبلت، وبالدلالة أخرى<sup>(١)</sup>، كَوَضَعَ المَتَاعَ عند الغير وهو ساكت، لأنه يُعَدُّ قَبُولاً عَرَفَافاً. ولو وَضَعَهُ عند جماعة يتعين له حافظاً آخرهم قياماً وانصرافاً. ولا ضمان على مَنْ دَفَعَ ما عنده من الأمانة إلى سلطان جائر هَدَدَهُ على دَفْعِهِ إليه بِقَطْعِ يَدِهِ، أو ضربه خمسين سوطاً، لعدم قدرته على دَفْعِهِ، فلم يكن مُقْصِراً في حفظه، والله سبحانه أعلم.

(١) أي وبالدلالة تارة أخرى.

## كِتَابُ الْغَضَبِ

هُوَ أَخَذَ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ مُخْتَرَمٍ عَلَنًا، بِلَا إِذْنِ مَالِكِهِ، يُزِيلُ يَدَهُ.

فَلَا غَضَبَ فِي الْعَقَارِ، حَتَّى لَوْ هَلَكَ فِي يَدِهِ لَا يَضْمَنُ، .....

## كِتَابُ الْغَضَبِ

(هُوَ) لَغَةً: أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا، أَوْ قَهْرًا، مَالًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ. وَقَدْ سُمِّيَ الْمَغْضُوبُ غَضَبًا تَسْمِيَةً لِلْمَفْعُولِ بِالْمُضَدْرِ.

وَشَرَعًا: (أَخَذَ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ مُخْتَرَمٍ عَلَنًا [١٨٦ - ١] بِلَا إِذْنِ مَالِكِهِ، يُزِيلُ يَدَهُ) أَي عَلَى وَجْهِ يَزِيلُ ذَلِكَ الْأَخْذُ يَدَ مَالِكِ الْمَالِ عَنِ الْمَالِ، حَتَّى كَانَ اسْتِخْدَامُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ، وَلَيْسَ الثُّوبُ، وَالْحَمْلُ عَلَى الدَّابَّةِ، غَضَبًا بِالِاتِّفَاقِ، لِقَصْرِ يَدِ الْمَالِكِ عَنْهَا وَإِثْبَاتِ يَدِهِ عَلَيْهَا، دُونَ الْجُلُوسِ عَلَى بَسَاطٍ غَيْرِهِ وَفِرَاشِهِ بِلَا نَقْلِ عَنْ مَحَلِّهِ.

فَخَرَجَ بِالْأَخْذِ مَا صَارَ مَعَ الْمَغْضُوبِ بِغَيْرِ صَنْعِ الْغَاصِبِ، كَمَا لَوْ غَضَبَ دَابَّةً فَتَبِعَتْهَا أُخْرَى، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُهَا. وَبِالْمَالِ نَحْوِ الْمَيْتَةِ وَالْحَرِّ، وَبِالْمَتَقَوِّمِ الْخَمْرِ. وَبِالْاحْتِرَامِ مَالِ الْحَرَبِيِّ، وَبِالْعَلْنِ السَّرْقَةِ، وَبِعَدَمِ إِذْنِ الْمَالِكِ الْوَدِيعَةَ، وَالْعَارِيَةَ، وَالْمُسْتَأْجَرَ، وَالْمَوْهُوبَ وَنَحْوَهَا. وَقَوْلُهُ: «يَزِيلُ يَدَهُ» لِلِاحْتِرَازِ عَنِ أَخْذِ الْعَقَارِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ إِزَالَةِ الْيَدِ فِيهِ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ بِالنَّقْلِ وَالتَّحْوِيلِ. وَلِأَنَّ الْغَضَبَ عِنْدَنَا إِزَالَةُ الْيَدِ الْمُحِقَّةُ عَنِ الْعَيْنِ بِإِثْبَاتِ الْيَدِ الْمَبْطَلَةِ، أَوْ قَصْرُهَا وَمَنْعُهَا عَنْهُ. وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: إِثْبَاتُ الْيَدِ الْمَبْطَلَةِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ إِزَالَةِ الْمُحِقَّةِ.

وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي زَوَائِدِ الْمَغْضُوبِ، كَالْوَلْدِ، وَثَمَرَةِ الْبِسْتَانِ، وَالسُّمَنِ، وَالْجَمَالِ، فَإِنَّهَا غَيْرُ مَغْضُوبَةٍ عِنْدَنَا فَلَا تَكُونُ مَضْمُونَةً، سِوَاهُ كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَوْ مُفْصَلَةً إِلَّا بِالتَّعَدِّيِّ عَلَيْهَا بِالِاتِّلَافِ، أَوْ الْمَنْعِ بَعْدَ طَلْبِ الْمَالِكِ. وَأَمَّا بِدُونِهَا فَلَا تَكُونُ مَضْمُونَةً لِعَدَمِ إِزَالَتِهَا وَقَصْرِ يَدِهِ عَنْهَا، لِانْعِدَامِ ثُبُوتِهَا عَلَيْهَا، وَمَغْضُوبَةٌ عَنْهُ (١) فَتَكُونُ مَضْمُونَةً لِإِثْبَاتِ الْيَدِ الْمُئِطَّلَةِ.

(فَلَا غَضَبَ فِي الْعَقَارِ) لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْغَضَبَ فِيمَا يُنْقَلُ (حَتَّى لَوْ هَلَكَ) الْعَقَارُ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ، أَوْ انْهَدَمَ بِنَاءُ الدَّارِ بِسَبِيلِ (فِي يَدِهِ) أَي يَدِ آخِذِهِ قَهْرًا مِنْ مَالِكِهِ (لَا يَضْمَنُ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: فِي

(١) أَي عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ.



وما نَقَصَ بِفِعْلِهِ يُضْمَنُ.

وَأَسْتِخْدَامُ الْعَبْدِ غَضَبٌ، لَا جُلُوسُهُ عَلَى السِّسَاطِ.

العقار الغضب، ويضمن بالهلاك في يد آخذه قهراً عن مالكة، وهو قول أبي يوسف أولاً، وبه قال مالك والشافعي وأحمد، لأنه أثبت يده على وجه تضمن تفويت يد المالك عنه، فاعتقد ذلك سبباً للضمان، كما في المنقول.

ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أَنَّ الْعَضْبَ إِزَالَةُ الْيَدِ الْمُحِقَّةَ بِإِثْبَاتِ الْيَدِ الْمَبْطَلَةِ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ ضَمَانٌ جَبْرٌ فَيَعْتَمِدُ التَّفْوِيتُ، وَإِزَالَةُ يَدِ الْمَالِكِ إِذَا تَكُونُ بِالنَّقْلِ وَالتَّحْوِيلِ، وَذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقَارِ، وَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ مَنَعَ الْمَالِكِ عَنْهُ، وَمَنَعَ الْمَالِكِ تَصَرَّفَ فِيهِ لَا فِي الْمَحَلِّ. وَصَارَ كَمَا لَوْ بَعَدَ الْمَالِكُ عَنِ مَوَاشِيهِ حَتَّى تَلَفَّتْ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ غَضِبَ شَيْئاً مِنْ أَرْضِ طَوْقَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»<sup>(١)</sup>، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْعَضْبُ الْمَوْجِبُ لِلضَّمَانِ، كإِطْلَاقِ لَفْظِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ الْحَرِّ فِي حَدِيثٍ: «مَنْ بَاعَ حَرّاً». قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: طَوْقُهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ: أَيِ يَخْسِفُ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ [١٨٦ - ب] فَتَصِيرُ الْبِقْعَةُ الْمَغْضُوبَةَ مِنْهَا فِي عُنُقِهِ كَالطُّوقِ. وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ فِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «خَسَفَ بِهِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». وَفِي «مُسْنَدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»: «مَنْ غَضِبَ شَيْئاً مِنْ أَرْضٍ جَاءَتْهُ إِسْطَاطاً فِي عُنُقِهِ». وَالْإِسْطَاطُ: كَالْحَلْقِ مِنَ الْحَدِيدِ. وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يُطَوَّقَ حَمَلُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَيِ يُكَلِّفُهُ، فَيَكُونُ مِنْ طَوْقِ التَّكْلِيفِ لَا مِنْ طَوْقِ التَّقْلِيدِ.

هذا، والحديث المذكور هو حجتنا في ذلك، فإنه ﷺ بَيَّنَّ جِزَاءَ غَاصِبِ الْعَقَارِ الْوَعِيدِ فِي الْعُقُوبِيِّ وَلَمْ يَذْكُرِ الضَّمَانَ فِي الدُّنْيَا، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ جَمِيعَ جِزَائِهِ، وَلَوْ كَانَ الضَّمَانُ وَاجِباً لَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُسَيِّئَهُ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ أَمَسَّ.

(وَمَا نَقَصَ) الْعَقَارِ (بِفِعْلِهِ) أَوْ بِسُكُنَاتِهِ فِي الدَّارِ وَزَرَعَهُ فِي الْأَرْضِ (يُضْمَنُ) عِنْدَهُمْ جَمِيعاً، لِأَنَّ هَذَا إِتْلَافٌ، وَالْعَقَارُ يُضْمَنُ بِالْإِتْلَافِ اتِّفَاقاً، كَمَا إِذَا نَقَلَ تَرَابَهُ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ فِي الْعَيْنِ. وَجَازَ أَنْ لَا يَضْمَنَ بِالْعَضْبِ، وَيَضْمَنُ بِالْإِتْلَافِ كَالْحُرِّ.

(وَأَسْتِخْدَامُ الْعَبْدِ) وَالْحَمْلُ عَلَى الدَّابَّةِ (غَضْبٌ، لَا جُلُوسُهُ) أَيِ لَيْسَ جُلُوسُ الْجَالِسِ (عَلَى السِّسَاطِ) الَّذِي لَغَيْرِهِ غَضْباً لَهُ، لِأَنَّهُ بِجُلُوسِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَفْعَلْ فِيهِ شَيْئاً يَكُونُ بِهِ مَزِيلاً لِيَدِّ مَالِكِهِ، وَبَسَطَ السِّسَاطِ فِعْلٌ مَالِكِهِ. فَتَقْبَى يَدُهُ فِيهِ مَا بَقِيَ أَثَرُ فِعْلِهِ،

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٣/١٢٣٠، كتاب المساقاة (٢٢)، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها (٣٠)، رقم (١٣٧ - ١٦١٠)، مع اختلاف يسير في اللفظ.

وَحُكْمُهُ الْإِثْمُ لِمَنْ عَلِمَ، وَرَدُّ الْعَيْنِ قَائِمَةٌ، وَالغُرْمُ هَالِكَةٌ.

وَيَجِبُ الْمِثْلُ فِي الْمِثْلِيِّ، كَالْمَكِيلِ، وَالْمَوْزُونِ، وَالْعَدَدِيِّ الْمُتَقَارِبِ. فَإِنْ انْقَطَعَ الْمِثْلُ فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ يَخْتَصِمَانِ، وَفِي غَيْرِ الْمِثْلِيِّ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْغَضَبِ، كَالْعَدَدِيِّ الْمُتَقَارِبِ.

..... فَإِنْ ادَّعَى الْهَلَاكَ حُبْسٍ حَتَّى

بخلاف استخدام العبد، والحمل على الدابة، فإنه بالتصرف فيهما أثبت يده عليهما، وذلك موجبٌ لِقَضْرِ يد مالِكهما عنهما.

### [حُكْمُ الْغَضَبِ]

(وَحُكْمُهُ) أَي الْغَضَبِ (الْإِثْمُ لِمَنْ عَلِمَ) أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ غَضِبَ وَأَقْدَمَ عَلَيْهِ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ (وَرَدُّ الْعَيْنِ) فِي مَكَانِ غَضَبِهِ حَالُ كَوْنِهَا (قَائِمَةٌ، وَالغُرْمُ) حَالُ كَوْنِهَا (هَالِكَةٌ) لِمَنْ عَلِمَ. وَلِمَنْ لَا يَعْلَمُ: بِأَنَّ ظَنْنَ أَنَّ الْمَأْخُوذَ مَالَهُ، أَوْ اشْتَرَى عَيْنًا فَاشْتَحَقَّتْ، لِأَنَّ هَذَا حَقُّ الْعَبْدِ، وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ وَالْقَصْدِ بِالْإِجْمَاعِ. أَمَا رَدُّ الْعَيْنِ، فَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مَتَاعَ أَخِيهِ لِأَعْيُنًا، أَوْ جَادًا، فَإِنْ أَخَذَهُ فَلْيُرِدَّهُ إِلَيْهِ»<sup>(١)</sup>. وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ»<sup>(٢)</sup>. وَأَمَا غُرْمُهُ، فَلِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ عَيْنِهِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا، فَإِنْ نَقَصَ ضَمِينَ اعْتِبَارًا لِلْجِزَاءِ بِالْكَلِّ.

(وَيَجِبُ) عَلَى الْغَاصِبِ إِذَا عَجَزَ عَنِ رَدِّ الْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ بِهَلَاكِهَا فِي يَدِهِ بِفِعْلِهِ أَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ (الْمِثْلُ فِي الْمِثْلِيِّ، كَالْمَكِيلِ، وَالْمَوْزُونِ، وَالْعَدَدِيِّ الْمُتَقَارِبِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ ائْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ائْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ زُفَرٌ: عَلَيْهِ ضِمَانٌ قِيَمَتُهُ.

(فَإِنْ انْقَطَعَ الْمِثْلُ) عَنِ أَيْدِي النَّاسِ بَانْتِهَائِهِ، كَالرُّطْبِ وَنَحْوِهِ، (فَقِيَمَتُهُ) تَجِبُ (يَوْمَ يَخْتَصِمَانِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَوْمَ الْغَضَبِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَوْمَ الْانْقِطَاعِ. وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى (وَفِي غَيْرِ الْمِثْلِيِّ) تَجِبُ (قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْغَضَبِ، كَالْعَدَدِيِّ الْمُتَقَارِبِ) وَالشَّيَابِ وَالذُّوَابِ.

(فَإِنْ ادَّعَى) الْغَاصِبِ (الْهَلَاكَ حُبْسٍ) لِأَنَّ الْهَلَاكَ لِعَارِضٍ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ (حَتَّى

(١) أخرجه الإمام أبو داود في سننه ٢٧٣/٥، كتاب الأدب (٤٠)، باب من يأخذ الشيء على المزاح (٨٥)، رقم (٥٠٠٣).

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٥٤، التعليقة رقم (١).

(٣) سورة البقرة، الآية: (١٩٤).

يُعلم أنه لو بقي لظهر، ثم قُضِيَ عَلَيْهِ بِالْبَدَلِ. وَالْقَوْلُ فِيهِ لِلْغَاصِبِ إِنْ لَمْ يُقِمَّ حُجَّةً عَلَى الزِّيَادَةِ، فَإِنْ ظَهَرَ وَقِيمَتُهُ أَكْثَرُ وَقَدْ ضَمِنَ بِقَوْلِهِ، أَخَذَهُ الْمَالِكُ وَرَدَّ بَدَلَهُ، أَوْ أَمْضَى الضَّمَانَ. وَإِنْ ضَمِنَ لَا بِقَوْلِهِ فَهُوَ لِلْغَاصِبِ.

يُعلم أنه) أي المغصوب (لو بقي لظهر ثم قُضِيَ عَلَيْهِ بِالْبَدَلِ) لأن الحق متعلق بالعين، وللناس أغراض في الأعيان فلا يقبل قول الغاصب في هلاكها حتى يحصل به (١) غلبة ظن: إما بإقامة بينة، وإما مُضِيَّ مِدة. ومدة ذلك موكولة إلى رأي القاضي، فإذا عَلِمَ الْهَلَاكَ سَقَطَ رَدُّ عَيْنِهِ، [١٨٧ - أ] ولزم رَدُّ بَدَلِهِ. وهذه المسألة تدل على أن الموجب الأصلي رَدُّ العين.

(وَالْقَوْلُ فِيهِ) أي في البدل (لِلْغَاصِبِ) مع يمينه (إِنْ لَمْ يُقِمَّ) المالك (حُجَّةً عَلَى الزِّيَادَةِ) لأن المالك يَدَّعِي الزيادة في القيمة على الغاصب بلا حجة، وهو ينكرها، والقول قول المُتَكِرِّمِ مع يمينه. ولو أقام الغاصب البينة لا تقبل لأنها تنفي الزيادة، والبينة على النَّفْيِ لا تُقْبَلُ.

(فَإِنْ ظَهَرَ) المغصوب (وَقِيمَتُهُ أَكْثَرُ) مِمَّا ضَمِنَ الغاصب (وَقَدْ ضَمِنَ) الغاصب (بِقَوْلِهِ) أي بقول نفسه مع يمينه (أَخَذَهُ الْمَالِكُ وَرَدَّ بَدَلَهُ) لأن رضاه بهذا القدر لم يتم، لأنه كان ادَّعَى الزيادة، وإِذَا أَخَذَ دُونَهَا لَعَدِمَ البينة له عليها. (أَوْ أَمْضَى الضَّمَانَ) وكذا لو ظهر المغصوب، وقيمته مثل ما ضَمِنَهُ الغاصب، أو دونه على الأصح. وقال الكَوْنِي: لا خيار للمالك في الجِثْلِ والدُّون، لأنه توفر عليه بدل ملكه بكَمَالِهِ.

(وَإِنْ) ظهر المغصوب، وقيمته أَكْثَرُ مِمَّا ضَمِنَ الغاصب، وقد (ضَمِنَ) الغاصب (لَا بِقَوْلِهِ) بل بِقَوْلِ المالك، أو بِبَيِّنَةٍ أَقَامَهَا، أو بِتُكْوِلِ الغاصب عن اليمين (فَهُوَ لِلْغَاصِبِ) ولا خيار للمالك، لأنه رَضِيَ بالمبادلة فيه بهذا القدر حيث ادعاه ولم يدع زيادة عليه، وبه قال مالك. وعند الشافعي وأحمد له الخيار لعدم زوال ملكه عندهما عنه (٢)، ولقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (٣) فالله تعالى جعل أَكْلَ مال الغير قسمين: قسم بالباطل، وقسم بالتجارة عن تراض. وهذا ليس بتجارة عن تراض، فيكون أَكْلًا بالباطل. والمعنى فيه أن الغُصْبَ عُذْوًا مَحْضًا، لأنه ليس فيه شبهة الإباحة بوجه ما،

(١) أي بالحس.

(٢) أي عن المغصوب.

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٩).

وإن أجزَرَ المَغْضُوبِ، أو الأمانة، أو رِبْحِ الغاضب بالتصريف فيهما، تَصَدَّقَ،  
إلا أن يَكُونَا دَرَاهِمَ أو دَنَانِيرَ لَمْ يُشْرَ إِلَيْهِمَا أو أشار وَنَقَدَ غَيْرَهُمَا.

فلا يكون موجِباً للملك.

ولنا أن المالك مَلِكٌ بَدَلَ المَغْضُوبِ بكماله، رَقَبَةً وِيداً، فوجب أن يزول ملكه  
عن المُبَدَّلِ إلى ملك مَنْ وجب عليه البَدَلُ، إذا كان المُبَدَّلُ محللاً للنقل من ملك  
إلى ملك، دَفْعاً للضرر عنه وتحقيقاً للعدل، كما في سائر المبادلات. وأما الآية ففيها  
بيان أن الأكل بالتجارة عن تراضٍ جائزٌ، لا أن يكون الجواز مقصوراً عليه. ثم معنى  
التجارة مُنْدَرِجٌ هنا من وجه، فإن المالك هنا مُتَمَكِّنٌ مِنْ أن يَصْبِرَ حتى تظهر العين  
فيأخذها، فحين طالبه بالقيمة مع علمه أن من شرطه انعدام ملكه في العين، فقد صار  
راضياً بذلك. لأن مَنْ طَلَبَ شيئاً لا يتوصل إليه إلا بِشَرْطٍ، كان راضياً بالشروط كما  
يكون راضياً بِمَطْلُوبِهِ.

(وإن أجزَرَ) الغاصب العبد (المَغْضُوبِ، أو) أجر الأمين العبد (الأمانة، أو رِبْحِ  
الغاصب) أو الأمين (بالتصريف فيهما) أي في المَغْضُوبِ والأمانة: بأن اشترى الغاصب  
أو المودع باللف الغضب أو الودعة أمةً، فباعها بألفين (تَصَدَّقَ) المُؤَجَّرُ بالأجرة،  
والرابح بالربح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، خلافاً لأبي يوسف رحمه  
الله تعالى.

(إلا أن يَكُونَا) أي المَغْضُوبِ والأمانة اللذين رِبِحِ الغاصب والأمين بالتصريف  
فيهما (دَرَاهِمَ أو دَنَانِيرَ لَمْ يُشْرَ) المُتَصَرِّفِ (إِلَيْهِمَا) عند التصريف فيهما، سواء أشار  
إلى غيرهما، أو لم يُشْرَ إلى شيء [١٨٧ - ب]، (أو أشار) إليهما (وَنَقَدَ غَيْرَهُمَا) فإنه  
يَطِيبُ له الرِّبْحُ، لأن الدراهم والدنانير لا تتعنان بالإشارة. والإشارة إذا كانت لا تفيد  
التعيين يستوي وجودها وعدمها، بخلاف ما لو أشار إليهما ونقد منهما، لأن الإشارة  
تتأكد بالنقد من المشار إليه فيتحقق الحُبْثُ، [و] (١) بخلاف ما لو كان عَرْضاً (٢)  
ونحوه، لأن العقد يتعلق بعينه، حتى لو هلك قبل القبض يبطل البيع فيتحقق الحُبْثُ.

وقال فخر الإسلام: قال مشايخنا: لا يَطِيبُ بِكُلِّ حال أن يتناول من المُشْتَرَى  
قبل أن يضمن، وبعد الضمان لا يَطِيبُ الربح بِكُلِّ حالٍ، وهو المختار لإطلاق الجواب  
في «الجامعين»، ومضاربة «المبسوط» بقوله: يتصدق بجميع الرِّبْحِ.

(١) سقط من المطبوعة.

(٢) في المطبوعة: عوضاً، وما أثبتناه من المخطوطة.

وإن غَصَبَ وَغَيَّرَ فَرَزَالَ اسْمُهُ وَأَعْظَمُ مَنَافِعِهِ، ضَمِنَهُ وَمَلَكَهُ بِلَا حِلٍّ قَبْلَ آدَاءِ  
بَدَلِهِ، كَذَّبِحِ شَاةَ وَطَبَخَهَا، أَوْ جَعَلَ صُفْرٍ إِنَاءً، .....

وحاصله أنه متى استفاد بالحرام ملكاً من طريق الحقيقة - وهي فيما يتعين - ،  
أو الشبهة - وهي فيما لا يتعين - يثبت الحُجْثُ، ولا يثبت في الدراهم إذا استفاد بها  
الربح إلا الشبهة، لأنه إذا أشار إليها لم يتعين إلا في حكم جواز العقد لمعرفة القدر  
والنقد، وإذا نقد منها استفاد به سلامة المشتري. وإذا أشار فيما لا يتعين ولم ينقد  
استفاد بالإشارة جواز العقد لمعرفة القدر والنقد. وإذا نقد ولم يُشير استفاد سلامة  
المشتري، فأما أن تصير عينها عوضاً فلا، فثبت أنه لا يثبت إلا الشبهة، وقد استوت  
الوجوه في الشبهة فاستوت في الحُجْثُ.

(وإن غَصَبَ وَغَيَّرَ) المَغْصُوبُ (فَرَزَالَ اسْمُهُ) أي اسم المَغْصُوبِ (وَأَعْظَمُ مَنَافِعِهِ  
ضَمِنَهُ) الغاصب (وَمَلَكَهُ بِلَا حِلٍّ) للانتفاع به (قَبْلَ آدَاءِ بَدَلِهِ، كَذَّبِحِ شَاةَ وَطَبَخَهَا) أي  
كَمَنَّ غَصَبَ شَاةَ فذبحها وطبخها، أو حِنِطَةَ فَطَحْنَهَا أَوْ زَرَعَهَا (أَوْ جَعَلَ صُفْرٍ) أي  
وَكَجَعَلَ نُحَاسٍ (إِنَاءً) وحديد سيفاً. وقال مالك والشافعي: لا ينقطع حق المالك، وبه  
قال أحمد وأبو يوسف رحمهما الله تعالى في رواية.

وفي «غاية البيان»: أَسْتَقْبِحُ أَنْ يَجِيءَ رَجُلٌ [مُعْدِمٌ] <sup>(١)</sup> إِلَى كُرْوٍ <sup>(٢)</sup> حِنِطَةَ لِإِنْسَانٍ  
فِيطْحَنُهُ، ثُمَّ يَهَبُهُ لِابْنٍ لَهُ صَغِيرٍ وَلَا يَكُونُ لِرَبِّ الطَّعَامِ عَلَى الدَّقِيقِ سَبِيلٌ. قَالَ:  
وَأَخَالَفُ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا، وَأَجْعَلُهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ضَمِنَهُ مِثْلَ حِنِطَتِهِ  
وَدَفَعَ إِلَيْهِ الدَّقِيقَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ذَلِكَ الدَّقِيقَ وَلَمْ يُضَمِّنْهُ شَيْئاً. وَكَذَلِكَ إِنْ وَهَبَهُ  
الْغَاصِبُ، أَوْ بَاعَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ، وَلِرَبِّ الطَّعَامِ أَنْ يَأْخُذَهُ بَعِينَهُ، وَكَذَلِكَ  
لَوْ غَصَبَ لَحْماً فَشَوَاهُ أَوْ طَبَخَهُ.

قَيَّدَ «بتغيير الغاصب للمغصوب» لأنه لو تَغَيَّرَ بِنَفْسِهِ كَأَنَّ صَارَ الْعَبْتُ زَبِيحاً، فَإِنَّ  
الْمَالِكَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْغَاصِبَ. وَقَيَّدَ «بزوال الاسم» لِأَنَّ مَنْ  
غَصَبَ شَاةَ وَذَبَحَهَا لَمْ يَزُلْ اسْمُ الشَاةِ عَنْهَا - إِذْ يُقَالُ: شَاةٌ مَذْبُوحَةٌ - فَمَالِكُهَا  
بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْغَاصِبَ قِيمَتَهَا وَسَلَّمَهَا [١٨٨ - أ] لَهُ، وَإِنْ شَاءَ ضَمِنَهُ  
نَقْصَانَهَا، لِأَنَّ ذَبْحَهَا اسْتِهْلَاكٌ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ، فَيَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ. وَقَيَّدَ «ب: أَعْظَمُ  
الْمَنَافِعِ» لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الزَّائِلُ أَعْظَمُهَا، كَحَزَقِ الثُّوبِ فَاجِشاً أَوْ يَسِيرِياً، فَإِنَّ ضَمَانَ

(١) في المطبوعة: مقدم، وما أثبتناه من المخطوطة.

(٢) الكُرْو: مكيال لأهل العراق قُدْرُهُ سِتُونَ قَفِيزاً، وَهُوَ مَا يَسَاوِي ٢٣٤٨، ٢٨٠ كيلوغراماً عند الحنفية.

بِخِلَافِ الْحَجْرَيْنِ فَهُمَا لِلْمَالِكِ بِلَا شَيْءٍ.

وَلَوْ خَرَقَ ثَوْبًا وَقَوَّتَ بَعْضَ عَيْنَيْهِ، أَوْ بَعْضَ نَفْعِهِ، طَرَحَهُ الْمَالِكُ عَلَيْهِ وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ، أَوْ أَخَذَهُ وَضَمِنَ نَقْصَانَهُ.

المغضوب لا يتعين، كما سيذكره المصنف.

ثم القياس - وهو قول زُفَرٍ، وروايةُ أَبِي اللَّيْثِ عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ لِلْغَاصِبِ الْإِنْتِفَاعَ بِهَذَا الْمَغْضُوبِ قَبْلَ آدَاءِ بَدَلِهِ، لِأَنَّ مَلِكَهُ حَدَثَ بِكَسْبِهِ، وَالْمَلِكُ مُبِيحٌ لِلتَّصَرُّفِ، وَلِهَذَا لَوْ وَهَبَهُ أَوْ بَاعَهُ صَحَّ.

وَوَجَّهَ الْإِسْتِحْسَانَ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «سُنَنِهِ» فِي أَوَّلِ الْبَيُوعِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلابٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْقَبْرِ يُوصِي الْحَافِرَ: أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ، أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ، فَلَمَّا رَجَعَ اسْتَقْبَلَهُ دَاعِي امْرَأَةٍ فَجَاءَ، فَجِيءَ بِالطَّعَامِ فَوَضَعَ يَدَهُ، ثُمَّ وَضَعَ الْقَوْمَ أَيْدِيَهُمْ فَأَكَلُوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُوكُ لِقْمَةً فِي فِيهِ. ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي أَجِدُ لَحْمَ شَاةٍ أَخَذْتُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسَلْتُ إِلَى الْبَقِيعِ، لِيُشْتَرَى لِي شَاةٌ فَلَمْ أَجِدْ، فَأُرْسَلْتُ إِلَى جَارِ لِي قَدْ اشْتَرَى شَاةً أَنْ يُرْسَلَهَا إِلَيَّ بِثَمْنِهَا فَلَمْ يَوْجِدْ، فَأُرْسَلْتُ إِلَى امْرَأَتِهِ فَأُرْسَلْتُ إِلَيْهَا بِهَا. فَقَالَ ﷺ: «أَطْعِمِيهِ الْأَسَارَى».

فَأَنَادَ هَذَا الْأَمْرُ بِالتَّصَدُّقِ زَوَالَ مَلِكِ الْمَالِكِ وَحُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ لِلْغَاصِبِ قَبْلَ الْإِرْضَاءِ، وَلِأَنَّ فِي إِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ قَبْلَ إِرْضَاءِ الْمَالِكِ فَتْحًا لِبَابِ الْغَضَبِ، فَيَحْرُمُ حَسْمًا لِمَادَةِ الْفَسَادِ، وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ.

ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك بجهة محظورة، كما في ملك الفاسد. ولو أذى الغاصب المالك البدل أبيع له تناول، لأن حق المالك صار موقف بالبدل فتحقق بينهما مبادلة بالتراضي، وكذا لو أبرأه، لأن حقه يسقط بالبراءة، وكذا لو ضمينه المالك أو الحاكم لوجود الرضاء منه، لأن الحاكم لا يضمينه إلا بعد طلبه فكان راضياً به. (بِخِلَافِ الْحَجْرَيْنِ) الذهب والفضة، فَإِنَّ جَفْلَهُمَا إِنَاءً، أَوْ دَنَانِيرَ، أَوْ دَرَاهِمَ لَا يَزِيلُ مَلِكُ مَالِكُهُمَا عَنْهُمَا (فَهُمَا لِلْمَالِكِ بِلَا شَيْءٍ) لِلْغَاصِبِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَمْلِكُهُمَا الْقَاصِبُ وَعَلَيْهِ مِثْلُهُمَا.

(وَلَوْ خَرَقَ) الْغَاصِبُ (ثَوْبًا) خَرَقًا فَاحْشًا: بِأَنَّ نَقْصَ رِبْعِ قِيَمَتِهِ، أَوْ أَبْطَلَ عَامَةً مَنَفْعَتَهُ (وَقَوَّتَ بَعْضَ عَيْنَيْهِ، أَوْ بَعْضَ نَفْعِهِ، طَرَحَهُ الْمَالِكُ عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْغَاصِبِ (وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ) لِأَنَّهُ اسْتَهْلَكَهُ مِنْ وَجْهِهِ، (أَوْ أَخَذَهُ) الْمَالِكُ (وَضَمِنَ) الْغَاصِبُ (نَقْصَانَهُ)

وفي الحَرْقِيّ الْيَسِيرِ ضَمِينٌ مَا نَقَصَ.

وَمَنْ بَنَى فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ، أَوْ غَرَسَ، أَمَرَ بِالْقَلْعِ وَالرِّدِّ.

وَاللِّمَالِكِ أَنْ يَضْمَنَ قِيَمَةَ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ أَمَرَ بِقَلْعِهِ إِنْ نَقَصَتْ بِهِ.

وَإِنْ حَمَّرَ ضَمَّنَهُ أَبْيَضَ، أَوْ أَخَذَهُ وَغَرَّمَهُ مَا زَادَ الصَّنِيعَ، .....

لأنه لم يخرج عن أن يكون صالحاً لِمَا كَانَ صَالِحاً لَهُ، وَإِنَّمَا تَمَكَّنَ النَقْصَانُ فِي قِيَمَتِهِ فَيَضْمَنُ الْغَاصِبَ ذَلِكَ النَقْصَانُ. (وفي الحَرْقِيّ الْيَسِيرِ) [١٨٨ - ب] وهو ما لا يَفُوتُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَنْفَعَةِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بِهِ نَقْصَانٌ فِي الْمَالِيَةِ بِسَبَبِ الْجُودَةِ (ضَمِينٌ) الْغَاصِبِ (مَا نَقَصَ) الثُّوبِ، وَكَانَ الثُّوبُ لِمَالِكِهِ، لِأَنَّ الْعَيْنَ قَائِمٌ مِنْ وَجْهِهِ، وَإِنَّمَا دَخَلَ عَيْبٌ.

(وَمَنْ بَنَى فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ، أَوْ غَرَسَ) فِيهَا (أَمَرَ بِالْقَلْعِ وَالرِّدِّ) أَيَّ بِقَلْعِ الْبِنَاءِ وَالغَرَسِ، وَرَدُّ الْأَرْضِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ لِعِزْقِي ظَالِمٍ حَقٌّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالتَّسَائِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَصَحَّحَهُ فِي «الْمُغْرِبِ» بَنُوتِينَ عِزْقٌ: لِذِي عِزْقِي ظَالِمٍ، وَهُوَ الَّذِي يَغْرِسُ فِي الْأَرْضِ غَرْسًا عَلَى وَجْهِ الْاِغْتِصَابِ، وَوَصَفَ الْعِزْقُ بِالظُّلْمِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ صَاحِبِهِ مَجَازٌ. قَالَ الْأَكْمَلُ: وَقَدْ رُوِيَ بِالإِضَافَةِ: أَيَّ لَيْسَ لِعِزْقِي غَاصِبُهُ ثُبُوتٌ، بَلْ يُؤْمَرُ بِقَلْعِهِ. وَفِي «الصَّحَاحِ»: الْعِزْقُ الظَّالِمُ: أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ إِلَى أَرْضٍ قَدْ أَحْيَاها غَيْرُهُ فَيَغْرِسُ فِيهَا، أَوْ يَزْرَعُ لِيَسْتَوْجِبَ بِهِ الْأَرْضَ.

(وَاللِّمَالِكِ أَنْ يَضْمَنَ قِيَمَةَ) الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرَسِ فَيَضْمَنُ قِيَمَةَ (بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ أَمَرَ بِقَلْعِهِ) أَيَّ قِيَمَةَ مُسْتَحَقٍّ لِلْقَلْعِ. لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْمَقْلُوعِ: بِأَنَّ يَعْتَبَرُ قِيَمَةَ الْأَرْضِ بَدُونَ الشَّجَرِ أَوْ الْبِنَاءِ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ مَثَلًا، وَمَعَ الشَّجَرِ. أَوْ الْبِنَاءِ الْمُسْتَحَقُّ قَلْعَهُ خَمْسَةَ عَشْرَةَ، فَيَضْمَنُ لَهُ خَمْسَةَ دَنَانِيرٍ (إِنْ نَقَصَتْ) الْأَرْضُ (بِهِ) أَيَّ بِالْقَلْعِ أَوْ النَقْصِ. لِأَنَّ فِي ذَلِكَ نَظْرًا لِلْجَانِبَيْنِ وَدَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُمَا، فَيَمْلِكُهُ صَاحِبُهَا عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ، أَوْ يَأْمُرُهُ بِرَفْعِهِ. وَلَا شَيْءَ لَهُ بِنَقْصِ أَرْضِهِ لِرِضَاةٍ بِهِ. وَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ بِهِ يُخَيَّرُ صَاحِبُ الشَّجَرِ بَيْنَ قَلْعِهِ وَدَفْعِهِ إِلَيْهِ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ قِيَمَتِهِ. وَلَوْ جَلَسَ عَلَى ثُوبٍ غَيْرِهِ فَقَامَ غَيْرُ عَالِمٍ بِجُلُوسِهِ عَلَيْهِ فَانْشَقَّ مِنْهُ، ضَمِينٌ لَهُ نِصْفُ نَقْصِهِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ. وَقِيلَ: كَلَهُ، كَمَا لَوْ شَقَّه بِجَذْبِهِ مِنْ يَدِ مَالِكِهِ.

(وَإِنْ حَمَّرَ) غَاصِبَ الثُّوبِ، أَوْ صَفَّرَهُ، أَوْ لَتَّ غَاصِبَ السُّوَيْقِ بِسَمْنٍ (ضَمَّنَهُ)

مَالِكِ الثُّوبِ قِيَمَةَ ثُوبٍ (أَبْيَضَ) وَمَالِكِ السُّوَيْقِ مِثْلَ السُّوَيْقِ، وَسَلَّمَ الثُّوبَ الْمَصْبُوغَ وَالسُّوَيْقَ الْمَلْتُوتَ لِلْغَاصِبِ (أَوْ أَخَذَهُ وَغَرَّمَهُ مَا زَادَ الصَّنِيعَ) وَالسَّمْنَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: لِمَالِكِ الثُّوبِ أَنْ يَمْلِكَهُ وَيَأْمُرَ الْغَاصِبَ بِإِزَالَةِ الصَّبِغِ بِالغَسْلِ بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ،

وَإِنْ سَوَّدَ صَمَّنَهُ أَبْيَضَ، أَوْ أَخَذَهُ، وَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ.

وَإِنْ بَاعَ أَوْ أَعْتَقَ ثُمَّ ضَمَّنَ، نَفَذَ الْبَيْعَ لَا الْعِثْقَ.

ويضمُّنه نقصان الثوب إن انتقص بذلك، لأنه متعدد في الصبغ، والتمييز ممكن، بخلاف السمن في السوق لتعذر التمييز.

ولنا أن الصبغ مالٌ متقومٌ، كالثوب. وغضب الغاصب لا يسقط حرمة ماله، فيجب صيانة ماله ما أمكن، وإذا بإيصال معنى مال أحدهما إليه وإبقاء حق الآخر في عين ماله كما قلنا. والجواب في اللتُّ كالجواب في الصبغ، إلا أن السوق والسمن من ذوات الأمثال، والثوب والصبغ من ذوات القيم. ولو كان الثوب ينقص بالحرمة: كأن كانت قيمته بدونها ثلاثين درهماً، فصارت بها عشرين، فعن محمد ينظر إلى ثوب تزيد فيه الحرمة، فإن كانت الزيادة خمسة [١٨٩ - أ] يأخذ ربُّ الثوب ثوبه وخمسة دراهم من الغاصب، لأن صاحب الثوب استوجب عليه نقصان قيمة ثوبه عشرة دراهم، واستوجب عليه الغاصب قيمة صبغه خمسة، فالخمس قِصاص، ويرجع عليه بما بقي، وهي خمسة.

(وَإِنْ سَوَّدَ) الغاصب الثوب (صَمَّنَهُ) المالك قيمة ثوب (أَبْيَضَ، أَوْ أَخَذَهُ، وَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ) في مقابلة الصباغة عند أبي حنيفة، وعندهما التسويد كالتحمير. وهذا الخلاف مبني على أن السواد عنده نقصانٌ، وعندهما زيادةٌ. وقيل: هذا اختلاف زمان، فأبو حنيفة أجاب على ما شاهد في عصره من عادة بني أمية، وهي عدم لبس السواد، وهما أجابا على ما شاهدا في عصرهما من عادة بني العباس، وهي لبس السواد. وقيل إن كان المغصوب ثوباً ينقص السواد من قيمته، فالجواب ما قاله أبو حنيفة، وإن كان يزيد السواد في قيمته فالجواب ما قاله. وهذا تفصيل حسن لا ينبغي العدول عنه.

(وَإِنْ بَاعَ) الغاصب (أَوْ أَعْتَقَ ثُمَّ ضَمَّنَ) القيمة (نَفَذَ الْبَيْعَ لَا الْعِثْقَ) وبه قال أحمد في رواية، لأن الملك الناقص لا يكفي لثبوت العتق، وكفي لنفاذ البيع. وقال مالك والشافعي وأحمد - في رواية - لا ينفذ بيعه، ولأن عتقه كتصرفات الفضولي، وإعتاق المشتري من غاصبٍ عبداً نافذٌ عند أبي حنيفة وأبي يوسف بإجازة المالك بيع الغاصب، هكذا يرويه محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة كما ذكره قاضيخان في شرحه.

وقال أبو سليمان: وكذا سمعنا من أبي يوسف رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا ينفذ عتقه. ووجه الاستحسان أن هذا بيع فضولي، فيكون موقوفاً، فيإجازته



وَزَوَائِدُ الْغَضَبِ مُتَّصِلَةٌ أَوْ مُتَفَصِّلَةٌ، لَا تُضْمَنُ إِنْ هَلَكَتْ إِلَّا بِالتَّعَدِّي أَوْ الْمَنَعِ بَعْدَ الطَّلَبِ.

وَحَمْرُ الْمَسْلُومِ وَخَنْزِيرُهُ، وَمَنَافِعُ الْغَضَبِ لَا تُضْمَنُ، .....

ينفذ من حين العتق، فينفذ إعتاقه لمصادفة<sup>(١)</sup> ملكه. وكذا بتضمينه قيمته في رواية. وخالفنا زفر وأبطل محمد إعتاق المشتري كمالك والشافعي، وهو القياس، لأن هذا عتق تَرْتَبَ على عِتْقِي تَوَقَّفَ نَفُودُهُ لِحَقِّ الْمَالِكِ، فلا ينفذ بنفوذ العقد، كما لو حرره الغاصب وضمنه.

(وَزَوَائِدُ الْغَضَبِ) أي المغضوب حال كونها (مُتَّصِلَةٌ) كالسمن والجمال (أو مُتَفَصِّلَةٌ) كالولد وتَمَرُ البستان أمانة في يد الغاصب (لَا تُضْمَنُ إِنْ هَلَكَتْ، إِلَّا بِالتَّعَدِّي) أي بتعدّي الغاصب: بإتلافه، أو بذبحه، أو أكله، أو بيعه وتسليمه (أو المَنَع) أي منع الغاصب (بَعْدَ الطَّلَبِ) أي طلب المالك، وبه قال مالك. وقال الشافعي وأحمد: زوائد المغضوب مضمونة.

(وَحَمْرُ الْمَسْلُومِ) مبتدأ (وِخَنْزِيرُهُ) عطف، سواء كان المثلي مسلماً أو ذمياً لا يضمنان، لأنهما ليسا بمتقوّمين في حق المسلم. قيد «بالمسلم» لأن خمر الذمي أو خنزيره يضمن، وهو قول مالك، سواء كان المثلي ذمياً أو مسلماً إلا أن المسلم لا يضمن الخمر بمثلها، لأنه لا يملك تملكها، بل بقيمتها. وقال الشافعي وأحمد [١٨٩] - ب: لا يضمن خمر الذمي ولا خنزيره سواء كان المثلي مسلماً أو ذمياً.

(وَمَنَافِعُ الْغَضَبِ) أي المغضوب، عطف آخر (لَا تُضْمَنُ) خبر المبتدأ، والمعنى لا تكون منافع مضمونة عندنا، سواء كان استوفاه بالشكني والركوب مثلاً، أو عطّلها: بأن أمسكها مدة ولم يستعملها ثم ردّها. وحكم الشافعي بضمّانها، وكذلك مالك أيضاً، وصوّبه ابن الحاجب.

وقال ابن القاسم: لا تُضْمَنُ إِنْ عَطَّلَهَا، وَإِنْ اسْتَغَلَّ أَوْ اسْتَعْمَلَ تَضْمَنَ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْهُ، وَرُؤْيٍ إِلَّا فِي الْعَبِيدِ وَالِدَوَابِّ، وَرُؤْيٍ لَا تَضْمَنُ مطلقاً. وحجتنا في ذلك حديث عمر وعلي رضي الله عنهما، فإنهما حكما في ولد المغرور أنه حُرٌّ بالقيمة، وأوجباً على المغرور<sup>(٢)</sup> ردّ الجارية مع عُقرها<sup>(٣)</sup>، ولم يوجبا قيمة الخدمة، مع علمهما أن المغرور كان يستخدمها، ومع طلب المُدَّعِي لجميع حقه، فلو كان

(١) حُرِّقَتْ فِي الْمَطْبُوعَةِ إِلَى: «لِصَاوِنَةٍ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٢) الْمَغْرُورُ هُوَ: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهَا أَنَّهَا أَمَةٌ. فَسُمِّيَ مَغْرُوراً لِكَوْنِهِ غُرِّرَ بِهِ.

وصورة المسألة هنا: أن رجلاً تزوّج امرأة على أنها حرة، فتبين له أنها أمة بعد أن ولدت له ولداً، فرفع أمره لسيدنا عمر وعلي رضي الله عنهما: ليحكما - في أمره. وقد مرّ رواية ثانية في ولد المغرور في الجزء الأول ص ٦٦٨. وانظر تفصيل المسألة في «الاختيار لتعليل المختار» ٢٢/٤.

(٣) العُقر: ما يجب للمرأة من المال (الصدّاق) إذا وطئت في نكاح غير صحيح، ولم يكن الوطاء موجباً للحدّ. معجم لغة الفقهاء ص ٣١٨.

بِخِلَافِ السَّكْرِ وَ الْمُتَّصِفِ وَ الْمِعْرَافِ، فَتَجِبُ قِيَمَتُهُ لَا لِلَّهِوِ.

ذلك واجباً لما حلَّ السكوت في بيانه، وبيان العُقر منهما لا يكون بياناً لقيمة الخدمة، لأن المستوفى بالوظيفة في حكم جزء من العين ولهذا يتقوم عند الشبهة بخلاف المنفعة.

والمعنى فيه: أن المنفعة ليست بمالٍ متقوم فلا يُضمن بالإتلاف، كالخمر والميتة. وإذا كان المغصوب وَقَفًا، أو مَالٍ يَتِيمٍ، أو مُعَدًّا للاستغلال، يضمن في اختيار المتأخرين؛ قالوه صوتاً لحقوق الضعفاء والمساكين عن أطماع الجائرين، ولا بدع في اختلاف الأحكام باختلاف أحوال الأنام.

(بِخِلَافِ السَّكْرِ) - بفتحين - وهو النِّيء: هو ماء الرُّطْبِ إذا اشتد، (و) بخلاف (الْمُتَّصِفِ) وهو ما إذا ذهب نصفه بالطبخ من ماء العنب، (و) بخلاف (الْمِعْرَافِ) - بكسر الميم وفتح الزاي - وهو آلة اللهو، كالتُّبُور<sup>(١)</sup> والمِرْمَار، فإنها تضمن بالإتلاف عند أبي حنيفة، ويجوز بيعها. وقالوا: لا تضمن، ولا يجوز بيعها، وهو قول مالك وأحمد. وعند الشافعي فيه تفصيل. ثم قيل: الخلاف في الدُّفِّ والطبل اللَّذِينَ يضربان للهو. وأما طبل الغزاة والدُّفُّ الذي يباح صَرْيُهُ للغزاة فإنهما يُضمنان بالإتلاف بلا خلاف.

لهما أن هذه الأشياء مُعَدَّةٌ للمعصية فيظل تقومها كالخمر، وأن إتلافها أمر الشارع به، لقوله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيَعْرِضْهُ بِيَدِهِ»<sup>(٢)</sup>، وإنكارها باليد إتلافها، وهو لو أتلفها بأمر أولي الأمر لا يضمن فبأمر الشارع أولى. ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أتلف مالا ينتفع به من وجه سوى اللهو، ولا تبطل قيمته لأجل اللهو، كالأمة المُعْنِيَّة.

(فَتَجِبُ قِيَمَتُهُ) أي قيمة كُلِّ واحدٍ من السَّكْرِ، وَ الْمُتَّصِفِ، وَ الْمِعْرَافِ (لَا لِلَّهِوِ) كما في الجارية المغنوية، والكبش النطوح، والحمامة الطيَّارة، والديك المقاتل، فإنه تجب قيمتها غير صالحة لهذه الأمور. وفي «الجامع الصغير» لِصُدْرِ الإسلام: الفتوى في عدم الضمان على قولهما، لكثرة الفساد بين الناس، حتى ذكر

(١) التُّبُور: آلة من آلات اللهو والطرب ذات أوتار. معجم لغة الفقهاء ص ٢٩٣.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٦٩/١، كتاب الإيمان (١)، باب بيان كون النهي عن المنكر...

(٢٠)، رقم (٧٨ - ٤٩).

وَمَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ، أَوْ فَتَحَ قَفْصَ طَائِرٍ لَا يَضْمَنُ.

وَمَنْ سَعَى بِغَيْرِ حَقٍّ، أَوْ قَالَ مَعَ حَاكِمٍ يُعْرَمُ: إِنَّهُ وَجَدَ مَالًا فَعَرَّمَهُ، يَضْمَنُ.

الصدر الشهيد أنَّ البيت يهدم على من اعتاد الفسق [١٩٠ - أ] وأنواع الفساد، وأنه لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين، وبإرافة العصير قبل أن يشتد على من اعتاد الفسق.

(وَمَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ) لغيره (أَوْ فَتَحَ قَفْصَ طَائِرٍ) لغيره فذهب ذلك العبد، أو الطائر عَقِيبَ ذَلِكَ الْفِعْلِ (لَا يَضْمَنُ) عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وبه قال الشافعي في قول، وقال في قولٍ آخَرَ يَضْمَنُ، وهو قول مالك وأحمد. وعن محمد يضمن في الطائر، سواء طار من فوره [أو] (١) مَكَثَ سَاعَةً ثُمَّ طَارَ، لَأَنَّ الطَّائِرَ مَجْبُولٌ عَلَى النَّقَارِ. ولهما أنه توسط فعل فاعل مختار، وهو العبد والطائر. قيدنا: - بالذهاب عقيب الفتح - لأنه لو مَكَثَ سَاعَةً ثُمَّ ذَهَبَ، لَا يَضْمَنُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي رِوَايَةٍ، وَلِمَالِكٍ وَأَحْمَدَ.

(وَمَنْ سَعَى) برجل إلى سلطان (بِغَيْرِ حَقٍّ أَوْ قَالَ مَعَ حَاكِمٍ) صفة أنه (يُعْرَمُ) على سبيل الاحتمال (إِنَّهُ وَجَدَ مَالًا) هذه الجملة مقول قال، والضمير المنصوب في «إنه» عائد إلى المقول عنه المفهوم من الكلام (فَعَرَّمَهُ) أي غرم ذلك الحاكم المقول عنه (يَضْمَنُ) ذلك الساعي والقائل زجراً له، وهذا عند محمد، وعليه الفتوى. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يضمن، لأنه توسط فعل فاعل مختار، وهو السلطان والحاكم. والله تعالى أعلم.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## كِتَابُ الرَّهْنِ

هُوَ حَبْسُ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ بِحَقِّ يُمَكِّنُ أَخْذَهُ مِنْهُ، كَالدَّيْنِ.

## كِتَابُ الرَّهْنِ

(هُوَ) لُغَةً: حَبْسُ الشَّيْءِ، أَيْ شَيْءٍ كَانَ، بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾<sup>(١)</sup>.

وَشَرَعًا: (حَبْسُ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ بِحَقِّ يُمَكِّنُ أَخْذَهُ مِنْهُ) أَيْ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ مِنَ الرَّهْنِ (كَالدَّيْنِ) فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَخْذَهُ مِنَ الرَّهْنِ: بِأَنْ يَبَاعَ، بِخِلَافِ الْعَيْنِ، لِأَنَّ الصُّورَةَ مَطْلُوبَةٌ فِيهَا وَلَا يُمْكِنُ تَخْصِيصُهَا مِنْ شَيْءٍ آخَرَ.

## [مشروعية الرهن]

وَالأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَةِ الرَّهْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ بِكَسْرِ الرَّاءِ: جَمْعُ رَهْنٍ - بَفَتْحِهَا -، كَعِبَادِ جَمْعِ عَبْدٍ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: «فَرُهْنٌ» - بِضَمِّ الرَّاءِ وَالْهَاءِ - عَلَيَّ أَنَّهُ جَمْعُ رَهْنٍ، كَسَقْفٍ فِي جَمْعِ سَقْفٍ، أَوْ جَمْعِ رِهَانٍ، وَهُوَ جَمْعُ رَهْنٍ. وَهَذَا أَمْرٌ بِصِيغَةِ الْخَبْرِ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «فَاكْتُبُوهُ»<sup>(٣)</sup>، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وَأَدْنَى مَا يُثْبِتُ بِصِيغَةِ الأَمْرِ الْجَوَازَ.

وَمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ عَنِ الأَسْوَدِ، عَنِ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ. وَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ - وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ - وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، عَنِ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ دِرْعُهُ مَرَهُونٌ عِنْدَ رَجُلٍ يَهُودِيٍّ عَلَى ثَلَاثِينَ صَاعًا<sup>(٥)</sup> مِنْ شَعِيرٍ، أَخَذَهُ لِعِيَالِهِ. وَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ - وَقَالَ: هُوَ عِنْدَنَا صَحِيحٌ - أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَبْنُ الدَّرِّ يُحَلَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَالظُّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، [و] عَلَى الَّذِي يُحَلَبُ وَيُرَكَّبُ

(١) سورة المدثر، الآية: (٣٨).

(٢) سورة البقرة الآية: (٢٨٣).

(٣) فِي الْمَطْبُوعِ: فَكْتُبُوهُ، وَمَا أُثْبِتُهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

(٥) الصَّاعُ: وَحْدَةٌ مِنْ وَحْدَاتِ الْمَكَايِيلِ، وَمَقْدَارُهُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ = ٢١٧٢ غَرَامًا. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٢٧٠.

(٦) فِي الْمَطْبُوعِ: أَوْ، وَمَا أُثْبِتُهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَيَنْعَقِدُ بِإِيحَابٍ وَقَبُولٍ، وَيَلْزَمُ إِنْ سَلَّمَ مَحْوِزًا،

التَّفَقُّةُ». وإجماع الأمة فإنهم من لَدُنْ زمنه ﷺ إلى الآن يرهثون [١٩٠ - ب] ويرتهنون من غير مُنْكَرٍ، ولا مُخَالِفٍ.

ثمَّ الرَّهْنُ جائزٌ في السفر والحَضْر. وحكى صاحب «الكشاف» عن مجاهد والضحاك أنهما لم يُجَوِّزَاهُ إِلَّا فِي السفر، أَخَذًا بظاهر الآية. ولنا ما أَخْرَجَهُ البخاري في البيوع عن قَتَادَةَ عن أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: ولقد رَهَنَ رسولُ الله ﷺ دِرْعًا لَهُ بالمدينة عند يهوديٍّ، وأخذ منه شعيراً لأهله. ولأنَّ كلَّ عَقْدٍ جازٍ في السفر جازٍ في الحضر، أصله البيع، وإنما حُصِّصَ السَّفَرُ في الآية بالذِّكْر، لأنَّ الغالب أَنَّ الإنسان لا يتمكن فيه من الكتابة والإشهاد فيستوثق بالرهن، بخلاف الحضر.

(وَيَنْعَقِدُ) أي الرَّهْنُ (بِإِيحَابٍ وَقَبُولٍ) لأنه عَقْدٌ فلا بد فيه منهما كغيره من العقود، وعليه عامة المشايخ. وقيل: الركن مُجَرَّدُ الإِيحَابِ، والقَبُولُ شَرْطٌ. وأما القبض - فقال بعض أصحابنا - شَرْطُ الجواز. والجمهور على أَنَّهُ شَرْطُ اللزوم، ولذا قال: (وَيَلْزَمُ) أي ويتم عَقْدُ الرهن بالقبض، وهو معنى قوله: (إِنْ سَلَّمَ) المرهون إلى المُرْتَهِنِ<sup>(١)</sup>، فالضمير<sup>(٢)</sup> في «يلزم» عائِدٌ إلى الرَّهْنِ بمعنى العقد المخصوص<sup>(٣)</sup>، وفي «سَلَّمَ» عائِدٌ إليه بمعنى المرهون، هذا إِنْ كان<sup>(٤)</sup> بصيغة المجهول، وإن كان بصيغة الفاعل فالضمير فيه للراهن.

وقال مالك: يلزم الرهن بنفس العقد، كالبيع. ولنا أَنَّهُ تعالى وصف الرهن بأنها مقبوضة، والنكرة إذا وُصِفَتْ عَمَّتْ. فتقتضي الآية أَنَّ كلَّ رهنٍ مشروع هو بهذه الصفة، ولأنَّ المصدر إذا ذُكِرَ بحرف الفاء في موضع الجزاء يُراد به الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ الرُّقَابِ﴾<sup>(٥)</sup> فكان هذا الأمر بهذه الصفة، فينتفي جوازُه بدونها. (مَحْوِزًا) أي مقسوماً، واحترز به عن رهنٍ مُشَاعٍ<sup>(٦)</sup>، فإنه لا يجوز عندنا، خلافاً لمالك والشافعي، وسيأتي.

(١) وهو الذي يأخذ الرهن.

(٢) أي الضمير المقدر.

(٣) فيكون معنى العبارة: ويلزم عقد الرهن إن سَلَّمَ الراهن الرهن إلى المُرْتَهِنِ.

(٤) أي الفعل «سَلَّمَ».

(٥) سورة محمد، الآية: (٤).

(٦) المُشَاعُ: حصَّةٌ مقدرة غير مُعَيَّنة ولا مُفْرَزة. معجم لغة الفقهاء ص ٤٣٠.

مُفْرَعًا، مُمَيَّزًا. وَالتَّخْلِيَةَ تَسْلِيمَ كَمَا فِي الْبَيْعِ. وَضَمِنَ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنَ الدَّيْنِ، فَلَوْ هَلَكَ — وَهُمَا سَوَاءٌ — سَقَطَ دَيْنُهُ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ، وَفِي أَقْلٍ سَقَطَ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِهِ، وَرَجَعَ الْمُزْتَهِنُ بِالْفَضْلِ، .....

(مُفْرَعًا) عن الراهن ومتاعه، واحترز به عن المشغول بأحدهما، فلو رهن داراً وسَلَّمَهَا وهو أو متاعه فيها لا يلزم عقد الرهن، حتى يُسَلِّمَهَا ثانياً بعد خروجه أو متاعه عنها (مميّزاً) أي غير مُتَّصِلٍ بغيره اتصال خِلْفَةٍ، واحترز به عن رهن الثمر على الشجر دون الشجر، لأن المرهون إذا اتصل بغير المرهون اتصال خِلْفَةٍ صار كالمُشَاعِ. (والتَّخْلِيَةَ) مبتدأ، أي تخلية الراهن بين المرهون والمُزْتَهِنِ في الرهن<sup>(١)</sup>، يَرْفَعُ الْمَوَازِيحَ عَنِ الْقَبْضِ (تَسْلِيمًا) للمرهون، لأن القبض في الرهن بِحُكْمِ عَقْدٍ مَشْرُوعٍ فَيَكْفِي فِيهِ التَّخْلِيَةُ (كَمَا فِي) قبض (الْبَيْعِ) في ظاهر الرواية. وعن أبي يوسف وأحمد أن التسليم في المنقول لا يكون إلا بالنقل.

(وَضَمِنَ) الْمُزْتَهِنُ الرِّهْنَ (بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنَ الدَّيْنِ) «مِنْ» فِيهِمَا<sup>(٢)</sup> لبيان الأقل، ولو قال: «بالأقل من قيمته ومن الدين» لكان أفضل، فتأمل فإنه موضع الزلل. (فَلَوْ هَلَكَ — وَهُمَا<sup>(٣)</sup> سَوَاءٌ —، سَقَطَ دَيْنُهُ) لأنه صار مُشْتَوِّفِيًا لَهُ مُحْكَمًا.

(وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ) مِنَ الدَّيْنِ (فَالْفَضْلُ) عَلَى الدَّيْنِ (أَمَانَةٌ، وَفِي) مَا لَوْ كَانَ قِيَمَتُهُ (أَقْلًا) مِنَ الدَّيْنِ (سَقَطَ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِهِ) لأن الاستيفاء بِقَدْرِ الْمَالِيَةِ (وَرَجَعَ الْمُزْتَهِنُ بِالْفَضْلِ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ الرِّهْنُ كُلُّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ بِهَلَاكِهِ، لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَا يَغْلُقُ<sup>(٤)</sup> الرِّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ، لَهُ عُنْثُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ».

ورواه ابن جبان في «صحيحه»، والحاكم في «مُشْتَدَّرَكِهِ» وصححه. وأخرجه أبو داود في «مراسيله» عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ، قال<sup>(٥)</sup>: وقوله: «وله عُنْثُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ» من كلام سعيد [لعله عن]<sup>(٦)</sup> الزهري. وقال: هذا هو الصحيح. ويؤيده ما رواه عبد الرزاق في «مصنفه» عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَغْلُقُ الرِّهْنَ مِنْ رَهْنِهِ».

(١) أي في عقد الرهن.

(٢) أي قوله في المتن: «من قيمته ومن الدين».

(٣) أي الدين والقيمة.

(٤) سيأتي شرحها عند المؤلف الصفحة التالية.

(٥) أي أبو داود.

(٦) في المطبوع: نقل عنه، وما أثبتناه من المخطوط.

وَادَّعَى الرَّهْرِيُّ أَنَّ مَعْنَى: «لَا يَغْلَقُ الرَّهْنَ» - بِالْمَعْجَمَةِ - لَا يَصِيرُ الرَّهْنَ مَضموناً بِالذَّيْنِ. وَمَعْنَى: «لَهُ عُثْمُهُ» لِلرَّاهِنِ الزَّائِدِ، وَمَعْنَى «عَلَيْهِ عُزْمُهُ» أَي عَلَى الرَّاهِنِ هَلَاكُهُ. وَعِنْدَ مَالِكٍ: إِنْ تَلَفَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ - كَمَوْتٍ وَحَرِيقٍ - أَمَانَةٌ<sup>(١)</sup>، وَإِلَّا لَا، وَكَذَا إِنْ كَانَ الرَّهْنُ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ، كَالْحَيَوَانَ وَالْعَقَارِ، يَكُونُ أَمَانَةً، لِعَدَمِ التَّهْمَةِ عِنْدَ دَعْوَى الْهَلَاكِ غَالِبًا. وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ، كَالنَّقْدِ وَالْحُلِيِّ وَالغُرُوضِ، يَكُونُ مَضموناً بِتَمَامِ قِيَمَتِهِ لِلتَّهْمَةِ.

وقال زفر: الرَّهْنُ مَضمونٌ بِقِيَمَتِهِ - أَي بِتَمَامِهَا - مَطلقاً. فَلَوْ رَهَنَ ثوباً قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ بِعَشْرَةٍ فَهَلَكَ عِنْدَ الْمَرْتَهِنِ، سَقَطَ ذَيْتُهُ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الثَّوْبِ خَمْسَةً، رَجَعَ الْمَرْتَهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ بِخَمْسِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ خَمْسَةً عَشْرًا، فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ زُفَرٍ يَرْجِعُ الرَّاهِنُ عَلَى الْمَرْتَهِنِ بِخَمْسِيَّةٍ.

له<sup>(٢)</sup> مَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفَيْهِمَا عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: الرَّاهِنُ وَالْمَرْتَهِنُ يَتَرَادَانِ الْفَضْلَ بَيْنَهُمَا فِي الرَّهْنِ. وَمَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ: إِذَا كَانَ الرَّهْنُ أَفْضَلَ مِنَ الْقَرْضِ، أَوْ كَانَ الْقَرْضُ أَفْضَلَ مِنَ الرَّهْنِ ثُمَّ هَلَكَ، يَتَرَادَانِ الْفَضْلَ. وَلَنَا مَا أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ - فِي الرَّجُلِ يَرْتَهِنُ الرَّهْنَ وَيَضِيعُ: إِنْ كَانَ أَقْلٌ مِمَّا فِيهِ رَدٌّ عَلَيْهِ تَمَامَ حَقِّهِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَمِينٌ. وَمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ الرَّهْنُ أَكْثَرَ مِمَّا رَهَنَ بِهِ فَهَلَكَ، فَهُوَ بِمَا فِيهِ، لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِي الْفَضْلِ وَإِذَا كَانَ أَقْلٌ مِمَّا رَهَنَ بِهِ فَهَلَكَ، رَدَّ الرَّاهِنُ الْفَضْلَ.

وَمَا رَوَى أَيْضاً عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ الرَّهْنُ أَكْثَرَ مِمَّا رَهَنَ بِهِ فَهُوَ أَمِينٌ فِي الْفَضْلِ، وَإِذَا كَانَ أَقْلٌ رَدَّ عَلَيْهِ. وَمَا رَوَى أَيْضاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: إِذَا كَانَ أَقْلٌ رَدَّ الْفَضْلَ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ بِمَا فِيهِ. وَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «مِرَاسِيلِهِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مِصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا رَهَنَ رَجُلًا قَرَسًا فَتَنَفَّقَ<sup>(٣)</sup> فِي يَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَرْتَهِنِ: «ذَهَبَ حَقُّكَ». وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: ذَهَبَ حَقُّكَ فِي الْحَبْسِ، لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يُشْكَلُ.

وفي «مِرَاسِيلِهِ» أَيْضاً عَنْ عَلِيٍّ بْنِ سَهْلِ الرَّمْلِيِّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ [١٩١ - ب]: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ». قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: مُرْسَلٌ صَحِيحٌ. وَمَا فِي آثَارِ الطَّحَاوِيِّ - بِسَنَدٍ صَحِيحٍ - عَنْ أَبِي الرَّثَادِ قَالَ: أَدْرَكْتُ

(١) أَي فَيَكُونُ أَمَانَةً، أَوْ فَهُوَ أَمَانَةٌ.

(٢) أَي لِزُفَرٍ.

(٣) تَنَفَّقَتِ الدَّابَّةُ: أَي مَاتَتْ. النِّهَايَةُ ٩٩/٥.

وَيَحْفَظُ كَالْوَدِيعَةِ.

وَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ كَالْغَضَبِ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِمَا رَهْنٌ، وَإِجَارَةٌ، وَإِعَارَةٌ، وَإِيدَاعٌ.  
 ..... وَفِي الْمُؤَجَّرِ الْأَوَّلِ،

من فقهائنا الذين يُنتَهَى إلى أقوالهم، منهم: سعيد بن المسيَّب، وعروة بن الرِّبْرِيب، والقاسم ابن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد، وعبيد الله، في مشيخة سواهم من نُظِّرَائِهِمْ أَهْلُ فِقْهِ [وَصَلَحَ وَقَضَّلَ يُذَكَّرُ بِالْجَمْعِ مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ فِي كِتَابِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ أَنَّهُمْ] <sup>(١)</sup> قالوا: الرهن بما فيه إذا هلك وعميت قيمته. ويرفع ذلك منهم الثقة إلى رسول الله ﷺ [قالوا: الرهن بما فيه] <sup>(٢)</sup>، ولم يفهم أحد من قوله ﷺ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنَ» نَفْيَ الضَّمَانِ عَلَى الْمَرْتَهِنِ. وَذَكَرَ الْكُزَّخِيُّ عَنِ السَّلْفِ، كَطَاوُسَ وَإِبْرَاهِيمَ وَغَيْرَهُمَا أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: لَا يَحْبِسُ الرَّهْنَ عِنْدَ الْمَرْتَهِنِ احْتِسَابًا لَا يُمْكِنُ فَكَاكِهِ: بَأَنْ يَصِيرَ مَمْلُوكًا لِلْمَرْتَهِنِ.

وَأُجِيبَ عَمَّا رَوَوْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْتَرَادِ الَّذِي أَخَذَ بِهِ زُفَرُ التَّرَادِ حَالَةَ الْبَيْعِ، أَي إِذَا بَاعَ الْمَرْتَهِنُ الرَّهْنَ يَرُدُّ مَا زَادَ عَلَى الدِّينِ، فَإِنْ كَانَ الدِّينُ زَائِدًا يَرُدُّ الرَّاهِنَ. وَعَنْ أَبِي يَوْسُفَ أَنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: أَنَّ الْفَضْلَ فِي قِيَمَةِ الرَّهْنِ لِرَبِّهِ، وَلَا يَكُونُ مَضمونًا وَلَا يُغْلَقُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نُقْصَانٌ رَجَعَ الْمَرْتَهِنُ بِالْفَضْلِ.

وَأَمَّا مَعْنَى «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنَ» فَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: يُقَالُ غَلَقَ الرَّهْنَ يَغْلُقُ غَلُوقًا، إِذَا بَقِيَ فِي يَدِ الْمَرْتَهِنِ لَا يَقْدِرُ رَاهِنُهُ عَلَى تَخْلِيصِهِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنَ بِمَا فِيهِ» أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ الْمَرْتَهِنُ إِذَا لَمْ يَسْتَفِكْهُ صَاحِبُهُ، وَكَانَ هَذَا مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّ الرَّاهِنَ إِذَا لَمْ يُؤَدِّ مَا عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الْمَعِينِ مَلَكَ الْمَرْتَهِنُ الرَّهْنَ، فَأَبْطَلَهُ الشَّرْعُ. ذَكَرَهُ الزُّهْرِيُّ.

(وَيَحْفَظُ) الْمَرْتَهِنُ الرَّهْنَ (كَالْوَدِيعَةِ) فَيَحْفَظُهُ بِنَفْسِهِ، وَزَوْجَتَهُ، وَوَلَدَهُ، وَخَادِمَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (وَإِنْ تَعَدَّى) الْمَرْتَهِنُ عَلَى الرَّهْنِ (ضَمِنَ) جَمِيعَ قِيَمَتِهِ (كَالْغَضَبِ) فَعَلِيهِ رُدُّ مَا زَادَ عَلَى الدِّينِ، لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى قَدْرِ الدِّينِ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ، وَالْأَمَانَاتُ تُضَمَّنُ بِالْتَعَدْيِ.

(وَلَا يَصِحُّ فِيهِمَا) أَي الرَّهْنُ وَالْوَدِيعَةُ (رَهْنٌ، وَإِجَارَةٌ، وَإِعَارَةٌ، وَإِيدَاعٌ) أَمَّا الْإِجَارَةُ وَالْإِعَارَةُ فَلَأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَرْتَهِنِ وَالْمُودَعِ لَيْسَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِالرَّهْنِ وَالْوَدِيعَةِ، فَلَيْسَ لَهُ تَشْلِيْطٌ غَيْرُهُ عَلَى ذَلِكَ. وَأَمَّا الرَّهْنُ وَالْوَدِيعَةُ فَلَأَنَّ كُلًّا مِنَ الرَّاهِنِ وَالْمُودَعِ رَضِيَ بِبَيْدِ الْمَرْتَهِنِ وَالْمُودَعِ دُونَ غَيْرِهِ.

(و) لَا يَصِحُّ (فِي الْمَوْجَرِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ الرَّهْنُ، لِأَنَّ الْمَسْتَأْجِرَ لَا يَمْلِكُ عَيْنَ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.



وَفِي الْمُعَارِ الْأَوْلَانِ.

وَلَا يَبْطُلُ الرَّهْنُ لَوْ فَعَلَ، لَكِنْ يُضْمَنُ كَمَا مَرَّ. وَجَعَلَ الْخَاتَمَ فِي الْخِنْصِرِ تَعَدُّ، وَفِي أَصْبَحِ أُخْرَى حِفْظٌ.

وَإِذَا طَلَبَ دَيْنَهُ أَمَرَ بِإِحْضَارِ رَهْنِهِ، إِلَّا إِذَا وُضِعَ عِنْدَ عَدْلٍ، فَيُسَلِّمُ كُلَّ

المؤجر، فلا يملك تسليط غيره بالاستيفاء منه. (و) لا يصح (في الْمُعَارِ الْأَوْلَانِ) وهما الرهن والإجارة، لأنهما لازمان، والإجارة غير لازمة، بل للمُعِير أن يرجع فيها متى شاء. (وَلَا يَبْطُلُ الرَّهْنُ لَوْ فَعَلَ) المِرْتَهَن شيئاً من هذه الأمور الأربعة التي ذُكِرَ أنها لا تصح في الرهن والوديعة، لأنها تصرفت من المِرْتَهَن [١٩٢ - أ] والرهن لا يَبْطُلُ بتصرفه (لَكِنْ يُضْمَنُ) الرهن (كَمَا مَرَّ) لحصول التعدي فيه من المِرْتَهَن.

(وَجَعَلَ الْخَاتَمَ فِي الْخِنْصِرِ) اليُسْرَى أو اليُسْرَى (تَعَدُّ) لأنه يستعمل كذلك عادةً، والمِرْتَهَن غير مأذون له في الاستعمال ولو كان مَتَضَمَّنًا للحفظ. إذ هو مأذون بمجرد الحفظ (و) جعل الخاتم (في أَصْبَحِ أُخْرَى) غير الخِنْصِرِ (حِفْظٌ) من الرَّجُلِ، لأنه لا يُلبَسُ كذلك عادةً، فكان ذلك من الحفظ دون الاستعمال. والمراد - بعدم الضمان فيما يُعَدُّ حفظاً لا استعمالاً - أن لا يُضْمَنُ ضمان الغصب، لا أن لا يُضْمَنُ أصلاً، لأن الرهن مضمون بالدَّيْنِ فيسقط بهلاكه الأقل من قيمته ومن الدين.

ولو قال المشتري للبائع: أمسك هذا الثوب حتى أوفيك الثمن، يكون رهنًا عندنا، ك: أمسكه بديتك، أو أمسكه بمالك، لأن هذا كلام يُؤدِّي معنى الرهن، وهو الحبس الدائم إلى وَقْتِ الْفِكَاكِ، والعبرة في العقود للمعاني وإن اختلفت المَبَانِي. وجعله أبو يوسف وزُفَرُ أمانةً، كمالك والشافعي. لأن قوله: «أمسك» يحتمل الرهن والإيداع، والإيداع أقل الأُمْرَيْنِ فَيُحْمَلُ عليه، بخلاف: أمسك بديتك لتعين جهة الرهن حيث قابله الدَّيْنِ.

(وَإِذَا طَلَبَ) المِرْتَهَن من الراهن (دَيْنَهُ أَمَرَ) المِرْتَهَن (بِإِحْضَارِ رَهْنِهِ) أولاً، لأن قبض الرهن استيفاء. فلو أمر الراهن بقضاء الدَّيْنِ قبل إحضار المِرْتَهَن الرَّهْنِ ربما هلك الرهن بعد ذلك، أو كان هالكاً قبل ذلك، فيصير المِرْتَهَنُ مستوفياً دَيْنَهُ مرتين.

(إِلَّا إِذَا) كان الرهن (وُضِعَ عِنْدَ عَدْلٍ) وغاب ذلك العَدْلُ ولم يدر أين هو، أو كان العَدْلُ أُوذِعَ الرَّهْنُ عند مَنْ فِي عِيَالِهِ وغاب العَدْلُ، وطلب المِرْتَهَنُ دَيْنَهُ، والذي عنده الرَّهْنُ يقول: أُوذِعْتَنِي فَلَانٌ وَلَا أُدْرِي لِمَنْ هُوَ؟ فَإِنِ الرَّاهِنُ حِينَئِذٍ يُجَبِّرُ عَلَى قِضَاءِ الدَّيْنِ وَلَا يَكْلِفُ المِرْتَهَنُ بِإِحْضَارِ الرهن، ولا يؤخر قضاء الدين إلى إحضاره، ولا يتراخى قبض الدين بسببه، (فَيُسَلِّمُ) الراهن المِرْتَهَنَ، بعد إحضار المِرْتَهَنِ الرَّهْنِ (كُلَّ

دَيْنِهِ ثُمَّ رَهْنَهُ إِنْ طَلَبَ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْعَقْدِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّهْنِ مُؤَنَةٌ حَمَلٍ، وَعَلَيْهِ مُؤَنٌ حِفْظِهِ، وَعَلَى الرَّاهِنِ مُؤَنٌ تَبْقِيَتِهِ.

وَجُعِلَ الْآبِقُ وَ مُدَاوَاةُ الْجُزْحِ مُنْقَسِمَةً عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ.

دَيْنِهِ) لَتَعَيَّنَ حَقَّهُ، كما تعين حق الراهن بإحضار الرهن، تحقيقاً للتسوية، (ثُمَّ) يَسْلَمُ الْمَرْتَهِنَ لِلرَّاهِنِ (وَهَفَّةً) كما في المبيع والثلث، فَإِنَّ الْبَائِعَ يُحْضِرُ الْمَبِيعَ، ثُمَّ الْمُشْتَرِي يُسَلِّمُ الثَّمَنَ أَوَّلًا، وكذا يؤمر المرتهن بإحضار الرهن أولاً.

(إِنْ طَلَبَ) دَيْنَهُ (فِي غَيْرِ بَلَدِ الْعَقْدِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّهْنِ مُؤَنَةٌ حَمَلٍ) لَأَنَّ الْأَمَكَنَةَ فِيمَا لَا مُؤَنَةَ فِيهِ سِوَاءٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ مُؤَنَةٌ لَمْ يَكْلِفِ الْمَرْتَهِنَ إِحْضَارَ الرَّهْنِ، لِأَنَّ عَيْنَ الرَّهْنِ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ الرَّدُّ، بَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ التَّسْلِيمُ بِمَعْنَى التَّخْلِيَةِ، وَلَيْسَ النَّقْلُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ مِنَ التَّسْلِيمِ فِي شَيْءٍ، فَصَارَ سَاقِطًا عَنْهُ بِحُكْمِ الْعَقْدِ، فَلَا يَصِيرُ عُذْرًا فِي تَأْخِيرِ الدَّيْنِ، وَلَكِنْ يَخْلُفُ الْمَرْتَهِنَ بِاللَّهِ مَا هَلَكَ الرَّهْنُ إِنْ طَلَبَ الرَّاهِنُ الْخَلِيفَ، لِأَنَّهُ غَائِبٌ فَيَحْتَمِلُ الْهَلَاكَ فَيَبْطُلُ الدَّيْنُ، فَإِذَا خَلَفَ أَعْطَاهُ دَيْنَهُ، وَلَا يُتْلَزَمُ [ب - ١٩٢] الْمَرْتَهِنَ تَمْكِينَ الرَّاهِنِ مِنْ بَيْعِ الرَّهْنِ لِإِيفَاءِ الدَّيْنِ مِنْ ثَمَنِهِ، لِأَنَّ حُكْمَ الرَّهْنِ الْحَبْسِ الدَّائِمِ إِلَى أَنْ يَقْضِيَهُ دَيْنَهُ.

(وَعَلَيْهِ) أَي عَلَى الْمَرْتَهِنِ (مُؤَنٌ حِفْظُهُ) أَي حِفْظُ الرَّهْنِ، كَأَجْرَةِ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ الرَّهْنُ، فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَكَذَا أَجْرَةُ حَافِظٍ، لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ حَقُّهُ، وَالْحِفْظُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ مُؤَنَتُهُ (وَعَلَى الرَّاهِنِ مُؤَنٌ تَبْقِيَتُهُ) بِضَمِّ الْمِيمِ [وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ] <sup>(١)</sup> جَمْعُ مُؤَنَةٍ - وَذَلِكَ سِوَاءَ كَانِ فِي الرَّهْنِ فَضْلًا أَوْ لَمْ يَكُنْ، لِأَنَّ الرَّهْنَ بَاقٍ عَلَى مَلِكِهِ فَيَكُونُ مَا يَبْقِيهِ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهُ مُؤَنَةٌ مَلِكُهُ كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ، وَهَذَا كَنْفَقَةٌ مَأْكَلُهُ، وَمَشْرَبُهُ، وَكَسْوَةُ الرِّقِيقِ، وَأَجْرَةُ رَاعِيهِ، وَسَقْيُ الْبِسْتَانِ، وَكَزْيُ النَّهْرِ، وَتَلْقِيحُ نَخِيلِهِ وَجُدَادُهُ <sup>(٣)</sup>، [وَأَمْثَالُ] <sup>(٤)</sup> ذَلِكَ حَتَّى تَجْهِيْزُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَدَفْنِهِ.

(و) أَمَّا (جُعِلَ) <sup>(٥)</sup> الْآبِقُ لِرَاذِهِ، (و) ثَمَنُ (مُدَاوَاةِ الْجُزْحِ) وَمَعَالِجَةِ الْمَرَضِ، وَفِدَاءِ أَرْضٍ <sup>(٦)</sup> جَنَائِيَةِ الرَّهْنِ، فَهُوَ (مُنْقَسِمَةٌ عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ) فَمَا هُوَ حِصَّةٌ

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: وَفَتْحُهَا، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٢) أَي مَا يَبْقِي الرُّهْنُ عَلَى الرَّاهِنِ.

(٣) الْجُدَادُ: بِالضَّمِّ: الْقَطْعُ الْمَسْتَأْصِلُ، وَبِالْفَتْحِ: فَصْلُ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ص ٤٢٣، مَادَّةُ (جُدُّ).

(٤) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٥) تَقْدِيمُ شَرْحِهَا ص ٤٣٦، تَعْلِيْقُ رَقْمِ (١).

(٦) الْأَرْضُ: مَا وَجِبَ مِنَ الْمَالِ فِي الْجَنَائِيَةِ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٥٤.

## فصل [في رهن المشاع]

لا يصح رهن مشاع، وتمر على نخل دونه، وزرع أرض، أو نخلها دونه،  
والحر وفروعه.

المضمون فعلى المرتهن، وما هو حصّة الأمانة فعلى الراهن، وتمنع نحن ومالك  
تصرف الراهن في الرهن ولو كان بلا ضرر يحصل فيه، كشككتي الدار، وركوب  
الدابة، إلا بإذن المرتهن، كما لا يجوز للمرتهن أن يتنفع به بدون إذنه اتفاقاً.

وأجاز الشافعي انتفاع الراهن بالرهن إن لم يضر بالمرتهن. ولو أكل المرتهن  
نمائه، كاللبن، والتمر، والولد بإذن من الراهن لم يسقط شيء من دين المرتهن، لأنه  
أثلفه بإذن مالكة، ويرجع بحصّة النماء إن هلك الأصل عنده، فيقسم الدين على  
قيمة النماء الذي أكله، وعلى قيمة الأصل، فما أصاب النماء منه أخذه المرتهن من  
الراهن، لأنه تليف على ملك الراهن بفعل المرتهن، والفعل حصل بتسليط من قبله  
فصار كأنه أخذه وأثلفه، فكان مضموناً عليه، فيكون للمرتهن حصّة من الدين. والله  
تعالى أعلم.

## فصل [في رهن المشاع]

(لا يصح رهن مشاع) سواء كان فيما يُقسم أو فيما لا يُقسم، وسواء رهنه  
الراهن من شريكه أو غيره وسلمه كله إليه، وعند مالك والشافعي صحيح. (و) لا  
يصح رهن (تمر على نخل دونه) أي دون النخل. (و) لا رهن (زرع أرض، أو رهن  
(نخلها) أي نخل الأرض (دونها) أي دون الأرض، لأن المرهون مُتَّصِلٌ بما ليس  
بمرهون اتصال خلقية، فكان بمنزلة المشاع. وكذا لا يجوز رهن أرض دون نخلها، أو  
دون زرعها، ولا رهن نخل دون ثمره، إذ لا يمكن قبض المرهون وحده فصار  
كالمشاع.

(و) لا يصح رهن (الحر وفروعه) أي المدبر<sup>(١)</sup>، وأم الولد<sup>(٢)</sup>، والمكاتب<sup>(٣)</sup>،

لأن موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء، وهو لا يتصور من هذه الأعيان لقيام

(١) المدبر: الرقيق الذي عُلق عنقه على موت سيده، ومثاله قول السيد لعبد: إن ميت فانت حر. معجم  
لغة الفقهاء ص ٤١٨.

(٢) أم الولد: الأمة التي حملت من سيدها وأتت بولد. معجم لغة الفقهاء ص ٨٨.

(٣) المكاتب: الرقيق الذي تمّ عقد بينه وبين سيده على أن يدفع له مبلغاً من المال نجوماً - أي متفرقاً  
متتابعاً - ليصير حراً. معجم لغة الفقهاء ص ٤٥٥.

ولا بالأمانات. و المبيع في يد البائع و القصاص.

وضَّحَّ يَعْنِي مَضْمُونَةً بِالمِثْلِ أَوْ بِالقِيَمَةِ، و بالذَّيْنِ لَوِ مَوْعُوداً، بَأَنَّ رَهْنَ لِيُقْرِضَهُ كَذَا، فَهَلْكُهُ فِي يَدِ المُرْتَهِنِ عَلَيْهِ بِمَا وَعَدَ، .....

[المانع] (١). (ولا) يصح الرهن (بالأمانات) كالودائع، والعواري، ومال المضاربة (٢)، ومال الشركة، لأن موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتتهن وحق صاحب الأمانة في العين مقصور عليه، واستيفاء العين في عين أخرى غير ممكن.

وحاصله [١٩٣ - أ] أَنَّ الرَهْنَ لَا يَدْفِيهِ مِنَ الضَّمَانِ، لِيَقَعَ مَضْمُوناً وَيَتَحَقَّقَ اسْتِيفَاءُ الدَّيْنِ مِنْهُ، وَلَا ضَمَانَ فِي الأَمَانَاتِ. (و) لَا (المَبِيعِ فِي يَدِ البَائِعِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ بِمِثْلِ وَلَا بِقِيَمَةٍ، لَكِنْ يَسْقُطُ بِهَلَاكِهِ الثَّمَنُ الَّذِي هُوَ حَقُّ البَائِعِ، وَيُسَمَّى هَذَا مَضْمُوناً بغيره. (و) لَا (القِصَاصِ) سِوَاءِ كَانِ فِي نَفْسِ أَوْ فِيمَا دُونِهَا، لِتَعَدُّرِ الاسْتِيفَاءِ مِنَ الرَهْنِ.

(وَصَحَّ) الرَهْنُ (بِعَيْنِ مَضْمُونَةٍ) عِنْدَ الهَلَاكِ (بِالمِثْلِ)، إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً (أَوْ بِالقِيَمَةِ) إِنْ كَانَتْ قِيَمِيَّةً، وَيُسَمَّى هَذَا مَضْمُوناً بِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ كَالْمَغْصُوبِ، وَالمِهْرِ، وَبَدَلَ الحُخْلَعِ (٣)، وَالصَّلْحِ عَنِ دَمِ العَمْدِ، لِأَنَّ وَاحِداً مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ إِنْ كَانَ بِاقِيَاءٍ وَجِبَ تَسْلِيْمُهُ، وَإِنْ كَانَ هَالِكاً وَجِبَ مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ، فَكَانَ الرَهْنُ بِهَا رَهْناً بِمَا هُوَ مَضْمُونٌ، فَيَصِحُّ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مالِكٍ. وَلَمْ يُجْزِءِ الشَّافِعِيُّ إِلَّا بِدَيْنٍ لِأَزِمَ لِعَدَمِ إِمْكَانِ اسْتِيفَاءِ العَيْنِ مِنَ المَرْهُونِ.

(و) صح الرهن (بالذَّيْنِ لَوِ مَوْعُوداً، بَأَنَّ رَهْنَ) رَهْناً (لِيُقْرِضَهُ كَذَا فَهَلْكُهُ) بِالرَّفْعِ مَبْتَدَأً، أَيْ فَهَلَاكِ الرَهْنِ، وَصَفْتَهُ (فِي يَدِ المُرْتَهِنِ) قَبْلَ أَنْ يُقْرِضَهُ (عَلَيْهِ) خَيْرُهُ، أَيْ عَلَى المُرْتَهِنِ (بِمَا وَعَدَ) بِهِ إِنْ كَانَ مُسَاوِياً لِقِيَمَةِ الرَهْنِ أَوْ أَقْلَ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَكْثَرَ فَلَا يَكُونُ مَضْمُوناً بِالذَّيْنِ بِلِ القِيَمَةِ.

وصورته أن يقول: رَهْنْتُكَ هَذَا لِتُقْرِضَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ، فقبض الواعد (٤) الرهن وهلك في يده قبل أن يُقْرِضَهُ أَلْفاً، فَإِنَّهُ يَهْلِكُ مَضْمُوناً عَلَى المُرْتَهِنِ، حَتَّى يَجِبُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ الأَلْفِ إِلَى الرَّاهِنِ بَعْدَ هَلَاكِهِ، لِأَنَّ المَوْعُودَ جُعِلَ هُنَا كَالْمَوْجُودِ بِاعتبار الحاجة، فَكَانَ حَاصِلاً بَعْدَ القَرْضِ مُحْكَمًا، إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ الحُخْلَفَ لَا يَجْرِي فِي الوَعْدِ، فَكَانَ مُفْضِياً إِلَى الوجودِ غَالِبًا، بِخِلَافِ الرَهْنِ بِالذَّرْكَ: وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ المُشْتَرِي مِنَ

(١) في المطبوع: المنع، وما أثبتناه من المخطوط.

(٢) المُضَارِبَةُ: عَقْدُ شَرِكَةٍ يَكُونُ فِيهَا المَالُ مِنْ طَرَفِ وَالعَمَلُ مِنْ طَرَفِ آخَرَ، وَالرَبِيعُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا، وَالخِسَارَةُ عَلَى صَاحِبِ المَالِ، وَتُسَمَّى القِرَاضَ. مَعْجَمُ لُغَةِ الفُقَهَاءِ ص ٤٣٤.

(٣) الحُخْلَعُ: طَلَاقُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ عَلَى مَالٍ تَبَدَّلَهُ لَهُ. مَعْجَمُ لُغَةِ الفُقَهَاءِ ص ١٩٩.

(٤) أي المرتتهن.

وبرأس مال السلم، وثمن الصرف، والمسلم فيه، فإن هلك في المجلس، فقد أخذ، وإن افترقا قبل نقد و هلك، بطلاً.

ويتم الرهن بقبض عدل، شرط وضعه عنده. ولا أخذ لأحدهما منه، وهلكه معه هلك رهن، فإن وكل العدل أو غيره ببيعه صح. فإن شرط في الرهن لم ينجز بالعزل.

البائع رهناً بالثمن خوفاً من استحقاق<sup>(١)</sup> المبيع، فإنه باطل، إذ الظاهر أن البائع يبيع مال نفسه.

(و) صح الرهن (برأس مال السلم<sup>(٢)</sup>)، وثمن الصرف، والمسلم فيه) خلافاً لِرُفْر (فإن هلك) الرهن المذكور (في المجلس) أي مجلس العقد (فقد أخذ) أي تم العقد، وأخذ المرتهن الرهن المذكور، يعني فصار المرتهن مستوفياً حقه بهلاك الرهن عنده، وتم الصرف، والسلم، لوجود القبض حكماً (وإن افترقا) أي المتعاقدان في الصرف والسلم (قبل نقد) أي نقد رأس المال و ثمن الصرف. (و) قبل (هلك) أي [هلاك]<sup>(٣)</sup> الرهن برأس المال و ثمن الصرف (بطلاً) أي السلم والصرف، لفوات القبض حقيقةً وحكماً. أما الرهن بالمسلم فيه فلا يبطل إن افترقا قبل النقد والهلاك.

(ويتم الرهن بقبض عدل شرط) في عقد الرهن (وضعه) أي وضع الرهن (عنده) أي العدل. وقال زفر وابن أبي ليلى: لا يتم (ولا أخذ لأحدهما) أي الراهن والمرتهن (منه) أي من العدل لتعلق حق الراهن في الحفظ بيده وتعلق حق المرتهن. [١٩٣ - ب] به استيفاء ولا يملك أحدهما لإبطال حق الآخر (وهلكه) أي هلاك الرهن (معه) أي العدل (هلك رهن) فيهلك في ضمان المرتهن، لأن يد العادل في حق المالية يد المرتهن، والمالية هي المضمونة.

(فإن وكل) الراهن (العدل) أو المرتهن (أو غيره ببيعه) أي المرهون عند حلول الدين (صح) التوكيل، لأنه وكله ببيع ماله، والرهن شرع وثيقة لجانب الاستيفاء، وبالتوكيل يصير جانب الاستيفاء أوثق، فكان التوكيل بالجواز أحق (فإن شرط) الوكالة (في) عقد (الرهن) فليس للراهن أن يعزل الوكيل، وإن عزله (لم ينجز بالعزل) سواء كان الوكيل العدل أو المرتهن أو غيرهما، لأنه لما شرط في ضمان العقد صار وصفاً

(١) الاستحقاق: ظهور كون الشيء حقاً واجتاً أدأوه للغير. معجم لغة الفقهاء ص ٥٩.

(٢) بيع السلم: بيع السلعة الآجلة الموصوفة في الذمة بشمن مقبوض في مجلس العقد. معجم لغة الفقهاء ص ٢٤٩.

(٣) في المطبوع: هلك، وما أثبتناه من المخطوط.

وَبِمَوْتِ أَحَدٍ إِلَّا بِمَوْتِ الْوَكِيلِ.

وَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ وَالرَّاهِنُ أَوْ وَارِثُهُ غَائِبٌ، أُجْبِرَ الْوَكِيلُ عَلَى الْبَيْعِ، كَوَكِيلٍ بِالْخُصُومَةِ غَابَ مُوَكَّلُهُ، وَأَبَاهَا. وَإِذَا بَاعَ الْعَدْلُ فَالْتَمَنَ زَهْنٌ فَهَلُكُهُ كَهَلُكِهِ.

من أوصافه فيلزم كأصله، لأن حكم التبعية لا يفارق الأصل.

(و) لم ينعزل (بموت أحد) راهناً كان أو مُرْتَهِنًا، لأن التوكيل متى صار لازماً تبعاً للرهن يبقى ببقائه، ولا يَبْطُلُ الأصل بموتها فيبقى التبعية في ضمنه (إلا بموت الوكيل) والرهن على حاله، فإن التوكيل الواقع في عقد الرهن يبيع المرهون يَبْطُلُ، ولا يقوم وارث الوكيل ولا وصيه مقامه، لأن المُوَكَّلَ رضي برأي الوكيل لا برأي غيره. ويباع الوكيل - ولو بغية ورثة الراهن - للإيفاء كما في حال حياة الراهن بغير مَحْضَرٍ منه، فإن لم يكن للراهن وصي أمر القاضي ببيعه وإيفاء الدين من ثمنه نظراً للجانبين.

(وَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ وَالرَّاهِنُ أَوْ وَارِثُهُ غَائِبٌ) وَأَبَى الْوَكِيلُ الَّذِي وَكَّلَهُ الرَّاهِنُ بِالْبَيْعِ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ أَوْ بَعْدَهُ. وَكَيْفِيَّةُ الْإِجْبَارِ أَنْ يَحْبِسَهُ الْقَاضِي أَيَّاماً لِبَيْعِهِ، وَلَا يَفْسُدَ الْبَيْعُ بِهَذَا الْإِجْبَارِ، لِأَنَّهُ إِجْبَارٌ لِحَقِّ فَكَانَ كَذَلِكَ: لِأَجْبَارٍ، فَإِنْ لَجَّ بَعْدَ الْحَبْسِ فَالْقَاضِي يَبِيعُ عَلَيْهِ (كَوَكِيلٍ بِالْخُصُومَةِ غَابَ مُوَكَّلُهُ) وَطَلَبَ الْمُدَّعِي الْخُصُومَةَ (وَأَبَاهَا) الْوَكِيلَ، فَإِنَّهُ يُجْبِرُ عَلَى الْخُصُومَةِ، لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ إِذَا حَلَّى سَبِيلَ الْخُصْمِ اعْتِمَاداً عَلَى وَكَيْلِهِ، وَفِي عَدَمِ مَخَاصِمَتِهِ إِبْطَالُ حَقِّهِ. وَالْجَمَاعُ أَنَّ فِي امْتِنَاعِ الْوَكِيلِ فِي كُلِّ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ تَفْوِيتَ الْحَقِّ عَلَى صَاحِبِهِ.

(وَإِذَا بَاعَ الْعَدْلُ) الرَّهْنُ (فَالْتَمَنَ) وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْبُوضٍ (زَهْنٌ) لِأَنَّ الرَّهْنَ لَمَّا خَرَجَ عَنِ الرَّهْنِيَّةِ بِصَيْرُورَتِهِ لِلْمُشْتَرِي، انْتَقَلَتِ الرَّهْنِيَّةُ إِلَى ثَمَنِ (فَهَلُكُهُ) أَيِ ثَمَنِ الرَّهْنِ (كَهَلُكِهِ) أَيِ الرَّهْنِ فِي سَقُوطِ الدِّينِ بِهِ، لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ.

ويصح رهن الذهب والفضة وكذا التوكيل والموزون، لأنهما محل الاستيفاء فيكون محلاً للرهن بالثمن، فإن رهنهت بجنسها هلكت بمثلها من الدين وزناً، والجودة ساقطة عند أبي حنيفة إذا تفاوتتا فيها، إذ لا عبرة بجودة في الأموال الربوية عند المقابلة [١٩٤ - أ] في جنسها، فيصير مستوفياً لحقه باعتبار الوزن دون الجودة. وهما اعتبارها فيضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهناً مكانه، لأنه لو صار مستوفياً لتضرر.

فلو رهن قلب فضة وزنه عشرة، وقيمته ثمانية عشرة فهلك، فهو بالعشرة عند أبي حنيفة، اعتباراً للوزن، وبه وفاء الدين. وضمنا المرتهن قيمته ذهباً وجعلها رهناً

## فصل [في التصرف بالرهن والجنابة عليه]

وَقَفَ بَيْعُ الرَّاهِنِ رَهْنَهُ، فَإِنْ أَجَازَ مُرْتَهِنُهُ أَوْ قَضَى دَيْنَهُ نَقَدًا، وَصَارَ ثَمَنُهُ رَهْنًا. وَإِنْ لَمْ يُجِزْ وَفَسَخَ — لَا يَنْفَسِخُ فِي الْأَصَحِّ — وَصَبَرَ الْمُشْتَرِي إِلَى فَكِّ الرَّهْنِ، أَوْ رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي لِيَفْسَخَ.

وَصَحَّ عَقَابُهُ

مكانه، لأنه لو صار مستوفياً كُـلُّ الدَّيْنِ باعتبارِ الوزنِ لبطل حق المرتهن في الجودة فيتضرر به، ولو صار مستوفياً من دَيْنِهِ ثمانية اعتباراً للقيمة [لصار] <sup>(١)</sup> مستوفياً ثمانية بعشرة من حيث الوزن فيكون رباً. فلهذه الضرورة صرفاً إلى التضمين من خلاف جنسه، وقالوا: ينقض الاستيفاء وجعل كأنه لم يهلك، ولأنه كما يجب مراعاة حقه في الوزن، يجب مراعاة حقه في الجودة مهما أمكن.

## فصل [في التصرف بالرهن والجنابة عليه]

(وَقَفَ بَيْعُ الرَّاهِنِ) أي لزوم بيعه (رَهْنَهُ) بغير إذن المرتهن على إجازته، إذ المرتهن على إجازته، إذ لا يجوز بيع أحد العاقدين بلا إذن صاحبه: أما المرتهن فلعدم ملكه، وأما الراهن فليتعلق حق المرتهن بمالته (فإن أجازَ مُرْتَهِنُهُ) البيع (أو قَضَى) الراهن (دَيْنَهُ نَقَدًا) البيع، لأن المُقْتَضِي لنفاذه موجودٌ وهو التصرف الصادر عن الأهل في المحل، وعدم نفاذه إنما هو لتعلق حق المرتهن بالرهن لاستيفاء دَيْنِهِ، وقد زال ذلك بإجازته أو أخذه دَيْنَهُ.

(و) إذا نَقَدَ البيع بإجازة المرتهن (صَارَ ثَمَنُهُ رَهْنًا) وإن لم يشترط ذلك على الصحيح (وإن لم يُجِزْ) المرتهن بيع الرهن (وَفَسَخَ، لَا يَنْفَسِخُ) البيع (في [الْأَصَحِّ] <sup>(٢)</sup>) بل يبقى موقوفاً حتى لو أفتكهُ الراهنُ كان للمشتري سبيل عليه، فإذا لم يَنْفَسِخْ (و) بقي موقوفاً (صَبَرَ الْمُشْتَرِي إِلَى فَكِّ الرَّهْنِ) ليتم له المبيع، لأن المنافع على شرف <sup>(٣)</sup> الزوال (أو رَفَعَ) الأمر (إِلَى الْقَاضِي لِيَفْسَخَ) البيع يحكم العجز عن التسليم، لأن ولاية الفسخ إلى القاضي.

(وَصَحَّ) أي نَقَدَ (عَقَابُهُ) أي إعتاق الراهن مويراً كان أو مُغسيراً، [وتدبيره] <sup>(٤)</sup>

(١) في المطبوع: فصار، وما أثبتناه من المخطوط.

(٢) في المطبوع: الأصل، وما أثبتناه من المخطوط.

(٣) أشرف عليه: أي قاربه. المعجم الوسيط ص ٤٧٩، مادة (شرفت).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

واستيلادُهُ رَهْنُهُ. فَإِنْ فَعَلَهَا غَيْبًا، فَفِي ذَنْبِهِ حَالًا، أَخَذَ الدَّيْنَ، وَفِي الْمُؤَجَّلِ قِيَمَتَهُ رَهْنًا إِلَى مَجَلِّ أَجَلِهِ. وَإِنْ فَعَلَهَا مُغْسِرًا، فَفِي الْعِتْقِ، سَعَى الْعَبْدُ فِي أَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنَ الدَّيْنِ، وَرَجَعَ عَلَى سَيِّدِهِ. وَفِي أُخْتِيهِ سَعَى فِي كُلِّ الدَّيْنِ .....

رهنه (واستيلادُهُ<sup>(١)</sup> رَهْنُهُ) وهو قول الشافعي. وعنه لا ينفذ العتق مطلقاً، لأنه تَصَرَّفَ لا في حَقِّ الْمُرْتَهِنِ بالإبطال، فكان مردوداً كالبيع. وأما تدبير الراهن العبد المرهون فيصح بالاتفاق. وإذا صح التَّدْبِيرُ والاستيلاد خرج المُدَبِّرُ وأم الولد عن الرهنية لبطلان المحلِّية، لأن استيفاء الدين لا يصح منهما (فَإِنْ فَعَلَهَا) أي الراهن العتق، والتدبير، والاستيلاد حال كونه (غَيْبًا، فَفِي ذَنْبِهِ) أي ذنِبُ المرتهن حال كونه (حَالًا، أَخَذَ) المرتهن (الدَّيْنَ) لا قيمة الرهن، إذ لا فائدة في أخذه القيمة مع حلول الدَّيْنِ، لأنها من جنس الدين استيفاءً له.

(وَفِي) ذَنْبِهِ (الْمُؤَجَّلِ) أَخَذَ المرتهن (قِيَمَتَهُ) [١٩٤ - ب] أي قيمة الرهن (رَهْنًا) مكانه (إِلَى مَجَلِّ أَجَلِهِ) أي الدَّيْنِ، لأن تَصَرَّفَ الراهن وإن صادف ملكه إلا أنه تَعَدَّى إلى حَقِّ المرتهن، فيجب ضمانه ويكون رَهْنًا مكانه دفعاً للضرر عن المرتهن، فإذا حلَّ الدَّيْنِ اقتضى المرتهن بِحَقِّهِ إِنْ كان من جنس ذَنْبِهِ، لأن الغريم له أن يستوفي ذَنْبَهُ من مال غريمه إِنْ ظَفَرَ به وهو من جنس حقه، وَرَدَّ الفضل لانتهاه حُكْمُ الرَّهْنِ بالاستيفاء.

(وَإِنْ فَعَلَهَا) حال كونه (مُغْسِرًا، فَفِي الْعِتْقِ، سَعَى الْعَبْدُ فِي أَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنَ الدَّيْنِ) وقضى به الدَّيْنِ إِنْ كان حالًا، ووضعه رهنًا عنده إِنْ كان مؤجلاً، فإذا حلَّ الدَّيْنِ قضى به (وَرَجَعَ) العبد بما أَدَّى (عَلَى سَيِّدِهِ) حال كونه غَيْبًا، لأنه سَعَى في دَيْنِ على سيده بإلزام الشُّرْعِ له فكان مُضْطَرًّا في قضائه. وَمَنْ قَضَى دَيْنَ غَيْرِهِ وهو مضطرٌّ في قضائه يرجع عليه بما قضى عنه.

(وَفِي أُخْتِيهِ) أي أُخْتِي العتق، وهما مسألتا التدبير والاستيلاد عليه (سَعَى) المُدَبِّرُ والمستولدة إذا كان المَوْلى مُغْسِرًا (فِي كُلِّ الدَّيْنِ) لأن كسبهما مملوك للمؤلى فكان قادراً على أداء الدَّيْنِ به، وهو لو كان قادراً على أداء الدين بمالٍ آخر أمر بقضائه منه، فكذا إذا كان قادراً عليه بكسبهما. بخلاف المُعْتَقِ حيث يَسْعَى في الأقل من الدَّيْنِ ومن القيمة، لأن كسبه خَالِصٌ حَقُّهُ فلا يُجْبِرُ على أن يَقْضِيَ به ذنِبُ سيده، ولكن لما سُلِّمَتْ له مالية رقبته، وهي مشغولة بِحَقِّ المرتهن، لَزِمَهُ السُّعَايَةُ<sup>(٢)</sup> في

(١) الاستيلاد: وطء الأمة المملوكة ابتغاء الولد منها. معجم لغة الفقهاء ص ٦٧.

(٢) الاستسعاء: الطَّلَبُ من الرقيق الذي أعتق بعضه الكسب ليفك ما بقي منه في الرِّق. معجم لغة الفقهاء ص ٦١.



ولا رُجوع.

وَإِتْلَافُهُ رَهْنُهُ كِإِعْتَاقِهِ غَنِيًّا. وَأَجْنَبِيٌّ أَتْلَفُهُ ضَمَنُهُ مُرْتَهِنُهُ، وَكَانَ رَهْنًا مَعَهُ.  
وَرَهْنٌ أَعَارَهُ مُرْتَهِنُهُ رَاهِنَهُ، أَوْ أَحَدَهُمَا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ آخَرَ، سَقَطَ ضَمَانُهُ، وَ لِكُلِّ  
مِنْهُمَا أَنْ يَرُدَّهُ رَهْنًا.

وَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَ رَدِّهِ فَالْمُرْتَهِنُ أَحَقُّ مِنْ غَرْمَائِهِ.

وَمُرْتَهِنٌ أَذِنَ بِاسْتِعْمَالِ رَهْنِهِ: إِنْ هَلَكَ

قَدَرُهَا (وَلَا رُجُوعَ) مِنَ الْمُدَبِّرِ وَالْمَسْتَوْلِدَةِ بِمَا يُؤَدِّيَانِ قَبْلَ الْعِتْقِ عَلَى الْمَوْلَى بَعْدَ  
يَسَارِهِ، لِأَنَّهُمَا يُؤَدِّيَانِ مِنْ كَسْبِهِمَا وَهُوَ مَلِكُ الْمَوْلَى، بِخِلَافِ [الْمُعْتَقِ]<sup>(١)</sup> حَيْثُ يَرْجِعُ  
لِأَنَّهُ يُؤَدِّي مِنْ مِلْكِ نَفْسِهِ.

(وَإِتْلَافُهُ) أَي الرَّاهِنِ (وَرَهْنُهُ) بِأَنْ اسْتَهْلَكَهُ (كَإِعْتَاقِهِ) أَي الرَّاهِنِ الْعَبْدَ الْمَرْهُونَ  
حَالِ كَوْنِهِ (غَنِيًّا) فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ حَالًا أَخَذَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا أَخَذَ قِيَمَةَ الرَّهْنِ،  
وَجُعِلَتْ رَهْنًا مَكَانَهُ إِلَى حُلُولِ أَجَلِهِ، لِأَنَّ الرَّاهِنَ أَبْطَلَ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ مِنَ الْوَثِيقَةِ، وَلَا  
يُمْكِنُ اسْتِدْرَاكُ حَقِّهِ إِلَّا بِجَعْلِ قِيَمَةِ الرَّهْنِ رَهْنًا مَكَانَهُ.

(وَأَجْنَبِيٌّ) مَبْتَدَأُ صِفَتِهِ (أَتْلَفُهُ) أَي الرَّهْنِ، وَالْخَبِيرُ (ضَمَنُهُ) أَي الْأَجْنَبِيُّ  
(مُرْتَهِنُهُ) قَدَّرَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْإِتْلَافِ (وَكَانَ رَهْنًا مَعَهُ) أَي عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ، لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِعَيْنِ  
الرَّهْنِ حَالِ قِيَامِهِ، فَكَذَا بِمَا قَامَ مَقَامَهُ حَالِ هَلَاكِهِ.

(وَرَهْنٌ) مَبْتَدَأُ، صِفَتُهُ (أَعَارَهُ مُرْتَهِنُهُ رَاهِنَهُ) وَقَبْضُهُ الرَّاهِنِ (أَوْ) أَعَارَهُ (أَحَدَهُمَا)  
أَي الرَّاهِنِ أَوْ الْمُرْتَهِنِ (بِإِذْنِ صَاحِبِهِ) إِنْسَانًا (آخَرَ) وَقَبْضُهُ ذَلِكَ الْآخَرَ (سَقَطَ ضَمَانُهُ)  
خَبِيرَ الْمَبْتَدَأِ، (و) كَذَا (لِكُلِّ مِنْهُمَا) أَي الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ إِذَا أَعَارَ أَحَدُهُمَا الرَّهْنِ إِنْسَانًا  
آخَرَ (أَنْ يَرُدَّهُ رَهْنًا) كَمَا كَانَ، لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِيهِ حَقًّا مُحْتَرَمًا.

(وَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَ رَدِّهِ) أَي الرَّهْنِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ (فَالْمُرْتَهِنُ أَحَقُّ) بِالرَّهْنِ  
(مِنْ) بَاقِي (غَرْمَائِهِ) لِأَنَّ عَقْدَ [١٩٥ - أ] الرَّهْنِ بَاقِي فِي غَيْرِ حُكْمِ الضَّمَانِ حَالِ  
الإِعَارَةِ، وَكَوْنِهِ غَيْرِ مَضْمُونٍ عَلَى الْمُرْتَهِنِ حَالِ الإِعَارَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَرْهُونٍ  
فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَإِنَّ وَدَّ الرَّهْنِ مَرْهُونًا وَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ.

(وَمُرْتَهِنٌ) مَبْتَدَأُ، صِفَتُهُ جَمَلَةٌ (أُذِنَ) لَهُ<sup>(٢)</sup> (بِاسْتِعْمَالِ رَهْنِهِ)، وَجَمَلَةٌ (إِنْ هَلَكَ)

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: الْعِتْقِ، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٢) أَي الرَّاهِنِ.

قَبْلَ عَمَلِهِ أَوْ بَعْدَهُ، ضَمِنَ، وَ حَالَ عَمَلِهِ لَا.

وَصَحَّ اسْتِعَارَةُ شَيْءٍ لِيُرَهَّنَ، فَإِنْ أَطْلَقَ أَوْ قَيَّدَ يَجْرِي عَلَيْهِ، فَإِنْ خَالَفَ وَهَلَكَ  
ضَمِنَ الْقِيَمَةَ، .....

أي الرهن (قَبْلَ عَمَلِهِ أَوْ بَعْدَهُ ضَمِنَ) خبر المبتدأ. أما قَبْلَ العمل فلبقاء يد المرتهن  
قبيقى ضمانته. وأما بَعْدَ العمل فلا ارتفاع يد العارئة فيعود ضمانته، وصار كالمرتهن  
الخالص عن الإذن بالاستعمال. (و) إِنْ هَلَكَ (حَالَ عَمَلِهِ لَا) يضمن، لثبوت يد العارئة  
بالاستعمال، وهي مخالفة ليد الضمان.

(وَصَحَّ اسْتِعَارَةُ شَيْءٍ لِيُرَهَّنَ) لَأَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِتَعَلُّقِ دَيْنِ الْمُسْتَعِيرِ بِمَالِهِ، وَهُوَ  
يَمْلِكُ ذَلِكَ، كَمَا يَمْلِكُ تَعَلُّقَهُ بِذِمَّتِهِ بِالْكَفَالَةِ<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّ الرَّهْنَ لِلِاسْتِيفَاءِ، وَلِلْمَالِكِ أَنْ  
يَأْذِنَ لِلْمُسْتَعِيرِ فِي إِيفَاءِ ذِمَّتِهِ. (فَإِنْ أَطْلَقَ) الْمُعَيَّرُ (أَوْ قَيَّدَ) بِقَدْرٍ، أَوْ جِنْسٍ، أَوْ مُرْتَهِنٍ،  
أَوْ بَلَدٍ (يَجْرِي) الرَّهْنُ (عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي الْمَطْلُوقِ، وَعَلَى التَّقْيِيدِ فِي  
الْمَقْيِيدِ، فَفِي الْإِطْلَاقِ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَرَهْنَ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ بِأَيِّ جِنْسٍ كَانَ، لِأَنَّ  
الْإِطْلَاقَ وَاجِبُ الْاِعْتِبَارِ تُحْصِوَصاً فِي الْإِعَارَةِ، لِأَنَّ الْجِهَالَهَ فِيهَا لَا تُفْضِي إِلَى  
الْمِنَازَعَةِ.

وفي التقييد «بالقدر» ليس للمستعير أن يرهّن بأكثر ممّا سَمَّى، إذ ربما لا  
يَؤْضِي الْمُعَيَّرُ إِلَّا بِأَنَّ يَكُونَ مِلْكُهُ مَحْبُوساً بِمَا يَتيسر قضاؤه عليه، أو على المستعير  
دون ما يتعسر عليهما، ولا بأقل ممّا سَمَّى، إذ ربما يكون غَرَضُ الْمُعَيَّرِ أَنْ يَصِيرَ  
الْمُرْتَهِنُ عِنْدَ الْهَلَاكِ مُسْتَوْفياً لِأَكْثَرِ، لِيَرْجِعَ هُوَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِذَلِكَ. وَفِي الْأَقْلِ مِمَّا  
سَمَّى يَفُوتُ ذَلِكَ الْغَرَضُ فَيَكُونُ مُخَالَفاً فَيُضْمَنُ، إِلَّا إِذَا عَيَّنَّ لَهُ أَكْثَرَ مِنَ الْقِيَمَةِ فَرَهْنَهُ  
بِأَقْلٍ وَهُوَ مِثْلُ الْقِيَمَةِ فَإِنَّهُ لَا يُضْمَنُ، لِأَنَّهُ خَالَفَ إِلَى خَيْرٍ، لِأَنَّ أَدَاءَ الْأَقْلِ أَيْسَرُ مِنْ أَدَاءِ  
الْأَكْثَرِ، وَغَرَضُهُ مِنَ الرَّجُوعِ عَلَيْهِ بِالْكَثِيرِ حَاصِلٌ، لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ، لِأَنَّ  
الاسْتِيفَاءَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِهِ.

وفي التقييد «بالجنس» ليس للمستعير أن يرهّن بجنس غيره، إذ قد يتيسر على  
المُعَيَّرِ أَدَاءَ جِنْسٍ دُونَ جِنْسٍ، وَكَذَا لَوْ سَمَّى لَهُ أَنْ يَرَهْنَ مِنْ رَجُلٍ بَعِيْنَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ  
يَرَهْنَ مِنْ غَيْرِهِ، لِأَنَّ النَّاسَ مُتَفَاوِتُونَ فِي الْحِفْظِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ. وَكَذَا لَوْ قَالَ: ارهنه  
بالكوفة؛ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرَهْنَهُ بِالْبَصْرَةِ. لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَرْضَى بِأَنَّ يَكُونَ مَالُهُ فِي بَلَدٍ دُونَ  
بَلَدٍ، لِأَنَّ الْأَمَاكِنَ تَتَفَاوَتُ فِي الْحِفْظِ.

(فَإِنْ خَالَفَ) الْمُسْتَعِيرُ (وَهَلَكَ) الرَّهْنُ (ضَمِنَ) الْمُسْتَعِيرُ (الْقِيَمَةَ) أَي قِيَمَةَ

(١) الكفالة: ضمُّ ذمِّه الكفيل إلى ذمّة الأصيل في المطالبة بالحق. معجم لغة الفقهاء ص ٣٨٢.

وإن وافق وهلك فقدر دين أوفاه منه.

ولا يمتنع المرتهن إذا قضى المعير دينه، وفك رهنه، وزجع على الراهن. ولو هلك مع الراهن قبل رهنيه، أو بعد فكه، لا يضمّن.

وجناية الراهن على الرهن مضمونة، .....

الرهن، لأنه تصرف في ملك غيره على وجه لم يأذن له فيه، فصار غاصباً. وإذا ضمن المستعير القيمة تم عقد الرهن بينه وبين المرتهن، لأن المستعير ملكه بأداء الضمان، فتبين أنه كان رهن ملك نفسه، وإن شاء المعير ضمن المرتهن فلا يتم عقد الرهن بين الراهن والمرتهن، فيرجع المرتهن على الراهن بما ضمن وبالدين. أما بالدين فظاهر [١٩٥ - ب]، وأما بما ضمن فلأن الرهن ورطه في ذلك، وصار كما لو مات العبد المرهون ثم استحق وضمن المستحق المرتهن.

(وإن وافق) المشتعير المعير، بأن رهن المشتعار فيما سمي المعير (وهلك) الرهن عند المرتهن (فقدر دين) أي فعلى المستعير مقدار دين (أوفاه منه) أي من المستعار، فإن كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر فقد استوفى المرتهن منه كل الدين، فيضمن المستعير للمعير مثل الدين في الصورتين، لأن المستعير قضى دينه من مال المعير. ومن قضى دينه من مال غيره ضمن له قدر دينه، ولا يضمن المستعير القيمة، لأنه ليس بمتعهد. وإن كانت قيمة الرهن أقل من الدين ذهب من الدين بقدر قيمة الرهن، وعلى الراهن للمرتهن بقية دينه، وعليه للمعير قيمة الرهن لأنه قضى قدرها من الدين بمال المعير، وكذا إن أصاب الرهن عيب نقص قيمته، ذهب من الدين بحسابه، ووجب على الراهن مثله للمعير.

(ولا يمتنع المرتهن إذا قضى المعير دينه وفك رهنه) أي المعير، لأن المعير محتاج إلى ذلك لتخليص ملكه (وزجع) المعير (على الراهن) بما أدى، لأنه قضى دين الراهن مضطراً فلا يكون متبرعاً. قيد «بالمعير» لأن الأجنبي إذا قضى الدين للمرتهن أن يمتنع، لأنه متبرع لأنه لا يسمى في تخليص ملكه.

(ولو هلك) المستعار (مع الراهن) أي عنده (قبل رهنيه أو بعد فكه لا يضمّن) الراهن، لأنه لم يصر به قاضياً لدينه ولا لشيء منه بهذا الهلاك، وقضاء الدين أو شيء منه بهلاك الرهن المستعار هو الموجب لضمانه.

(وجناية الراهن على الرهن مضمونة) لأن الرهن تعلق به حق المرتهن، وتعلق حق غير المالك بالمال يجعل المالك كالأجنبي، ألا ترى أن تعلق حق الورثة بمال

وَجِنَايَةُ الْمُرْتَهِنِ تُسْقِطُ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِهَا، وَجِنَايَةُ الرَّهْنِ عَلَيْهِمَا وَعَلَى مَالِهِمَا هَذَرٌ.  
وَمَمَاءُ الرَّهْنِ رَهْنٌ، لَكِنْ يَهْلِكُ بِلَا شَيْءٍ. وَإِنْ هَلَكَ الْأَصْلُ وَبَقِيَ هُوَ، فَكَ  
بِقِسْطِهِ:

المريض يمنع نفوذ تَصَرُّفِهِ فيما زاد على التُّلْتِ. ثُمَّ الْمُرْتَهِنُ إِنْ كَانَ دَيْنُهُ حَالاً يَأْخُذُ  
الضَّمَانَ بِدَيْنِهِ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ، وَإِنْ كَانَ دَيْنُهُ مُؤَجَّلاً يَحْبِسُهُ بِالذَّيْنِ، فَإِذَا حُلَّ  
أَخَذَهُ بِدَيْنِهِ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ، وَإِلَّا حَبَسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ دَيْنَهُ.

(وَجِنَايَةُ الْمُرْتَهِنِ) عَلَى الرَّهْنِ (تُسْقِطُ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِهَا) لِأَنَّ جِنَايَةَ الْمُرْتَهِنِ  
عَلَى الرَّهْنِ مَضْمُونَةٌ، لِأَنَّ الرَّهْنَ مِلْكٌ مَالِكِهِ، وَقَدْ تَعَدَّى عَلَيْهِ الْمُرْتَهِنُ فَيَضْمَنُهُ مَالِكِهِ،  
فَيَسْقِطُ مِنْ دَيْنِهِ قَدْرُ قِيَمَةِ الْجِنَايَةِ بِحُكْمِ عَقْدِ الرَّهْنِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ يَضْمَنُ بِالْإِتْرَافِ،  
كَالْمَوْدَعِ إِذَا أَتْلَفَ الْوَدِيعَةَ.

(وَجِنَايَةُ الرَّهْنِ عَلَيْهِمَا) أَي عَلَى الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ، إِذَا كَانَتْ مُوجِبَةً لِلْمَالِ:  
بِأَنَّ كَانَتْ خَطَأً فِي التَّنْفِيسِ، أَوْ فِيمَا دُونِهَا، (و) جِنَايَتُهُ (عَلَى مَالِهِمَا هَذَرٌ). وَقَالَا:  
جِنَايَةُ الرَّهْنِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ مَعْتَبَرَةٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. قِيدْنَا «الْجِنَايَةَ»  
بِكُونِهَا مُوجِبَةً لِلْمَالِ، لِأَنَّ الْجِنَايَةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْقِضَاصِ يُسْتَحَقُّ بِهَا دَمُهُ، وَالْمَوْلَى مِنْ دَمِ  
مَمْلُوكِهِ [١٩٦ - أ] كَأَجْنَبِيِّ، إِذْ لَمْ يَدْخُلْ فِي مَلِكِهِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْمَالِيَّةُ.

وَأَمَّا جِنَايَةُ الرَّاهِنِ عَلَى مَالِ الْمُرْتَهِنِ فَلَا تَعْتَبَرُ بِالِاتِّفَاقِ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ وَالذَّيْنِ  
سِوَاءِ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي اعْتِبَارِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَتَمَلَّكُ بِهَا الْعَبْدَ لِاسْتِفَائِهَا بِالذَّيْنِ، وَتَمَلُّكُهُ بِهَا  
هُوَ الْفَائِدَةُ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الذَّيْنِ فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا تُعْتَبَرُ بِقَدْرِ الْأَمَانَةِ،  
لِأَنَّ ذَلِكَ الْفَضْلَ لَيْسَ فِي ضَمَانِهِ، وَعَنْهَا لَا تَعْتَبَرُ، لِأَنَّ الْفَضْلَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
مَضْمُوناً فَحُكْمُ الرَّهْنِ فِيهِ ثَابِتٌ وَهُوَ الْحَبْسُ بِالذَّيْنِ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَضْمُونِ. وَأَمَّا جِنَايَةُ  
الرَّهْنِ عَلَى ابْنِ الرَّاهِنِ أَوْ ابْنِ الْمُرْتَهِنِ فَمَعْتَبَرَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، حَتَّى يَدْفَعُ بِهَا أَوْ يَفْدِي.

(وَمَمَاءُ الرَّهْنِ) كَوْلْدُهُ، وَلَبِّيهِ، وَصُوفُهُ، وَثَمَرَتُهُ لِلرَّاهِنِ، لِأَنَّهُ مَتَوَلِّدٌ مِنْ مَلِكِهِ، وَهُوَ  
(رَهْنٌ) مَعَ أَصْلِهِ، لِأَنَّهُ تَبَعٌ لَهُ، بِخِلَافِ الْغَلَّةِ وَالْكَسْبِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ رَهْنًا مَعَهُ، وَعِنْدَ  
أَحْمَدَ يَكُونُ رَهْنًا مَعَهُ وَعِنْدَ مَالِكِ الْوَلَدُ فَقَطْ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا فِي الْكُلِّ (لَكِنْ) إِنْ  
هَلَكَ النَّمَاءُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ (يَهْلِكُ بِلَا شَيْءٍ) فَلَا يَسْقِطُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الذَّيْنِ، لِأَنَّهُ تَبَعٌ  
لِأَصْلِهِ، وَالْأَتْبَاعُ لَا قِسْطَ لَهَا مِمَّا يُقَابَلُ أَصْلَهَا، لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْعَقْدِ عَلَى سَبِيلِ  
الْقَصْدِ، لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَتَنَاوَلُهَا.

(وَإِنْ هَلَكَ الْأَصْلُ وَبَقِيَ هُوَ) أَي النَّمَاءُ (فَكَ بِقِسْطِهِ) مِنَ الذَّيْنِ، لِأَنَّ النَّمَاءَ يَصِيرُ

يُقَسَّمُ الدَّيْنُ عَلَى قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْفَلْكِ، وَعَلَى قِيَمَةِ الْأَصْلِ يَوْمَ الْقَبْضِ، وَتَسْقُطُ حِصَّةُ الْأَصْلِ مِنَ الدَّيْنِ.

وَتَبْدِيلُ الرَّهْنِ وَالزِّيَادَةُ فِيهِ يَصِحُّ، وَفِي الدَّيْنِ لَا.

ولو هلك الرهن بعد الإبراء هلك بلا شيء،

مقصوداً بالانفكاك، والتبع [يُقَابِلُهُ] <sup>(١)</sup> قسَطٌ مما يقابل أصله مقصوداً (يُقَسَّمُ الدَّيْنُ عَلَى قِيَمَتِهِ) أي قيمة النماء (يَوْمَ الْفَلْكِ) لأنه بالفك صار مقصوداً (عَلَى قِيَمَةِ الْأَصْلِ يَوْمَ الْقَبْضِ) لأن الرهن إنما يصير مضموناً بالقبض، فيعتبر قيمته وقت اعتباره، كما يعتبر قيمة النماء وقت اعتباره (وَتَسْقُطُ حِصَّةُ الْأَصْلِ مِنَ الدَّيْنِ) لأنها تقابل الأصل. ولو أذن الراهن [للمرتهن] <sup>(٢)</sup> في أكل زوائد الرهن بأن قال: [مهما] <sup>(٣)</sup> زاد فكله، فأكله فلا ضمان عليه، ولا يسقط شيء من الدين، لأنه أتلفه بإذن الراهن وإباحته، والإباحة يجوز تعليقها بالشروط بخلاف التملك.

(وَتَبْدِيلُ الرَّهْنِ) بَأَنْ رَهَنَ عَبْدًا يَسَاوِي أَلْفًا بِأَلْفٍ، ثُمَّ أَعْطَى عَبْدًا آخَرَ - قِيَمَتُهُ أَلْفٌ - مَكَانَ الْأَوَّلِ (وَالزِّيَادَةُ فِيهِ) أَي فِي الرَّهْنِ: بَأَنْ رَهَنَ ثَوْبًا بِعَشْرَةِ قِيَمَتِهِ عَشْرَةً، ثُمَّ زَادَ الرَّاهِنُ ثَوْبًا آخَرَ لِيَكُونَ رَهْنًا مَعَ الْأَوَّلِ بِتِلْكَ الْعَشْرَةِ (يَصِحُّ، وَ) الزِّيَادَةُ (فِي الدَّيْنِ) بَأَنْ رَهَنَ عَبْدًا بِأَلْفٍ، ثُمَّ حَدَّثَ لِلْمَرْتَهِنِ عَلَى الرَّاهِنِ ذَيْنَ آخَرَ بِشَرَاءٍ، أَوْ اسْتِقْرَاضَ فَجَعَلَ الرَّهْنَ بِالذَّيْنِ الْقَدِيمِ رَهْنًا بِهِ، وَبِالْحَادِثِ (لَا) أَي لَا يَصِحُّ، بَلْ يَكُونُ كُلُّ الرَّهْنِ بِالذَّيْنِ السَّابِقِ فَقَط. أَمَا التَّبْدِيلُ فَجَائِزٌ اتِّفَاقًا.

وأما الزيادة فتجوز في الرهن عند أبي حنيفة وصاحبه، ولا تجوز في الدين عند أبي حنيفة ومحمد وهو القياس، ويجوز عند أبي يوسف في الدين أيضاً. ثم إذا صحَّت الزيادة في الرهن - وتسمى هذه الزيادة قسدية - بقسم الدين على قيمة الأول يوم قبضه، وعلى قيمة الزيادة يوم قبضها، لأن كل واحد منهما له دخل في ضمان المرتهن يوم قبضه فكان هو المعتبر.

(ولو هلك الرهن) في يد المرتهن (بَعْدَ الْإِبْرَاءِ) أَي إِبْرَاءَ الْمَرْتَهِنِ الرَّاهِنِ مِنَ الدَّيْنِ، أَوْ بَعْدَمَا وَهَبَ الْمَرْتَهِنُ لِلرَّاهِنِ الدَّيْنَ مِنْ غَيْرِ مَنَعِ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنَ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ [أَوْ الْهَبَةِ] <sup>(٤)</sup> (هَلَكَ بِلا شَيْءٍ) عَلَى الْمَرْتَهِنِ اسْتِحْسَانًا. وَقَالَ زُفَرٌ: يَضْمَنُ الْمَرْتَهِنُ قِيَمَتَهُ

(١) في المطبوع: يقابل مما، وما أثبتناه من المخطوط.

(٢) في المطبوع: المرتهن، وما أثبتناه من المخطوط.

(٣) في المطبوع: مما، وما أثبتناه من المخطوط.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

لا بعد القبض، أو الصلح، أو بعد الحوالة، فَيَرُدُّ مَا قَبِضَ وَيُبْطِلُ الْحَوَالََةَ، وكذلك لو تَصَادَقَا عَلَى أَنْ لَا دَيْنَ لَهُ ثُمَّ هَلَكَ الرَّهْنُ، هَلَكَ بِالذَّيْنِ.

للراهن، وهو القياس. وأما لو منعه المرتهن بعد الإبراء والهبة ثم تَلَفَ في يده، فيضمن قيمته اتفاقاً، لأنه بالْمَنْعِ صارَ غَاصِبًا.

(لَا بَعْدَ الْقَبْضِ) أَي لَا يَهْلِكُ الرَّهْنُ بِمَا شَاءَ لَوْ هَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ مِنَ الرَّاهِنِ، أَوْ مِنَ الْمَتَّبِعِ عَنْهُ، بَلْ يَهْلِكُ بِالذَّيْنِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ رَدُّ مَا قَبِضَ مِنَ الدَّيْنِ إِلَى مَنْ قَبِضَ مِنْهُ وَهُوَ الرَّاهِنُ أَوْ الْمَتَّبِعُ، (أَوْ) هَلَكَ بَعْدَ (الصُّلْحِ) أَي صُلْحِ الْمُرْتَهِنِ الرَّاهِنِ بِالذَّيْنِ عَلَى عَيْنٍ، أَوْ هَلَكَ بَعْدَ اسْتِرَائِهِ مِنْهُ عَيْنًا، لِأَنَّ هَذَا اسْتِيفَاءٌ، (أَوْ) هَلَكَ (بَعْدَ الْحَوَالََةِ) بَعْدَ أَنْ أُحَالَ الرَّاهِنُ الْمُرْتَهِنَ عَلَى غَيْرِهِ، بَلْ يَهْلِكُ بِالذَّيْنِ، لِأَنَّ الْحَوَالََةَ لَا تُشَقِّطُ الدَّيْنِ.

(فَيَرُدُّ) الْمُرْتَهِنُ (مَا قَبِضَ) فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَيَهْلِكُ الرَّهْنُ بِالذَّيْنِ (وَيُبْطِلُ الْحَوَالََةَ،) وَكَذَلِكَ لَوْ تَصَادَقَا عَلَى أَنْ لَا دَيْنَ لَهُ ثُمَّ هَلَكَ الرَّهْنُ هَلَكَ بِالذَّيْنِ) وَقِيلَ: الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَهْلِكُ مَضمونًا، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

## كِتَابُ الْكَفَالَةِ

هي: ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمَطَالِبَةِ، لَا فِي الدَّيْنِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

## كِتَابُ الْكَفَالَةِ

(هي) لُغَةً: مَطْلُوقُ الضَّمِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾<sup>(١)</sup> أَي ضَمَّهَا إِلَى نَفْسِهِ لِإِبْرَائِيْمَ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ كَهَاتَيْنِ». وَفِي رَوَايَةٍ: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا»، وَأَشَارَ بِأُضْبَعَيْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالتَّنْسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ عَنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ الشَّاعِدِيِّ.

وَشَرَعًا: (ضَمُّ ذِمَّةٍ) الْكَفِيلِ (إِلَى ذِمَّةٍ) الْمَكْفُولِ (فِي الْمَطَالِبَةِ، لَا) كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ - وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ -: إِنَّهَا ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ (فِي الدَّيْنِ) بِأَنَّ يَثْبُتَ الدَّيْنُ فِي ذِمَّةِ الْكَفِيلِ وَلَا يَسْقُطُ عَنِ ذِمَّةِ الْمَكْفُولِ، لِأَنَّ التَّرَامَ الْمَطَالِبَةَ يَبْتَنِي عَلَى التَّرَامِ أَضْلُ الدَّيْنِ، فَيَثْبُتُ الدَّيْنُ فِي ذِمَّةِ الْكَفِيلِ مَعَ بَقَائِهِ فِي ذِمَّةِ الْمَكْفُولِ، وَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا مِنْ أَحَدِهِمَا، كَالْغَاصِبِ، وَغَاصِبِ الْغَاصِبِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنُ الْقِيَمَةِ، وَحَقُّ الْمَالِكِ فِي قِيَمَةِ وَاحِدَةٍ، وَاخْتِيَارُهُ تَضْمِينِ أَحَدِهِمَا يَوْجِبُ بَرَاءَةَ الْآخَرِ. وَقَالَ مَالِكٌ: الْأَصِيلُ يَبْرَأُ عَنِ الدَّيْنِ بِالْكَفَالَةِ كَمَا فِي الْحَوَالَةِ.

(وَهُوَ) أَي كَوْنُ الْكَفَالَةِ لَيْسَتْ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الدَّيْنِ (الْأَصَحُّ) لِأَنَّ جَعْلَ الدَّيْنِ الْوَاحِدِ فِي حُكْمِ ذَيْنِ قَلْبٌ لِلْحَقِيقَةِ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَلَا ضَرُورَةٌ هُنَا، لِأَنَّ التَّوْثِيقَ يَحْصُلُ بِتَعَدُّدِ الْمَطَالِبِ.

ثُمَّ رُكْنُ الْكَفَالَةِ: الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ - آخِرًا - وَمَالِكٌ وَأَحْمَدٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: يَتِمُّ [١٩٧ - أ] بِالْكَفِيلِ، وَجَدَّ الْقَبُولُ أُمَّ لَا. وَاخْتَلَفَ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، فَقِيلَ: تَصَحُّ مِنَ الْكَفِيلِ مَوْقُوفَةً عَلَى إِجَازَةِ الطَّالِبِ، وَقِيلَ: نَافِذَةٌ، وَلِلْمَطَالِبِ حَقُّ الرَّدِّ.

وَحُكْمُهَا ثُبُوتُ الْمَطَالِبَةِ عَلَى الْكَفِيلِ مَعَ الْأَصِيلِ عِنْدَ عَامَةِ الْفُقَهَاءِ. وَعَنْ مَالِكٍ

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: (٣٧).

وهي: إِمَّا بِالنَّفْسِ. وَتَنْعَقِدُ بِ: كَفَلْتُ بِنَفْسِهِ، وَبِمَا صَحَّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ، وَكَذَا بِ: ضَمِيئْتُهُ، أَوْ: هُوَ عَلَيَّ، أَوْ: إِلَيَّ، .....

وَأَبِي تَوْر لا يُطَالِبُ الضَّامِنَ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ مَطَالِبَةُ الْمَضْمُونِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ شُبَيْرَةَ، وَدَاوُدَ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يَنْتَقِلُ الْحَقُّ إِلَى ذِمَّةِ الْكَفِيلِ فَلَا يُطَالَبُ الْأَصِيلُ أَصْلًا، كَمَا فِي الْحَوَالَةِ.

وَشَرْعِيَّةُ الْكِفَالَةِ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - حِكَايَةً عَمَّنْ قَبَلْنَا لا فِي مَعْرُضِ الْإِنْكَارِ -: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> أَي كَفِيلٌ، وَهِيَ لَعْنَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَبِالسَّنَةِ: وَهِيَ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَارِيَّةُ مُؤَادَةٌ، وَالْمَنْحَةُ مَرْدُودَةٌ، وَالدَّيْنُ مَقْضِيٌّ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ». وَبِالْإِجْمَاعِ فَإِنَّ الْإِمَّةَ اتَّفَقَتْ عَلَى جَوَازِ الضَّمَانِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي فُرُوعِ فِيهِ.

(وهي: إِمَّا) كِفَالَةٌ (بِالنَّفْسِ) وَإِنْ تَعَدَّدَتِ الْكِفَالَاءُ بِهَا، وَهِيَ جَائِزَةٌ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ ﷺ: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ»، فَإِنَّهُ يَفِيدُ مَشْرُوعِيَّةَ الْكِفَالَةِ بِنَوْعِيهَا.

(وَتَنْعَقِدُ) الْكِفَالَةَ بِالنَّفْسِ (بِ: كَفَلْتُ) أَوْ تَكَفَّلْتُ (بِنَفْسِهِ) أَوْ بَدَنِهِ أَوْ جَسَدِهِ (وَبِمَا صَحَّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ) وَالعِتَاقِ (إِلَيْهِ) وَهُوَ مَا عَبَّرَ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ حَقِيقَةً لُغَوِيَّةً، كَالنَّفْسِ، وَالْجَسَدِ، أَوْ عُزْفِيَّةً، كَالرُّوحِ وَالرَّأْسِ وَالْوَجْهَ وَالرَّقِيبَةَ عَلَى مَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ. وَتَنْعَقِدُ بِجِزْءٍ شَائِعٍ، كَنْصَفِهِ، أَوْ ثُلُثِهِ، وَجِزْءِهِ، وَجِزْءٍ مِنْهُ، لِأَنَّ النَّفْسَ الْوَاحِدَةَ فِي حَقِّ الْكِفَالَةِ بِهَا لا تَنْجِزُ، إِذِ الْمَسْتَحَقُّ بِكِفَالَتِهَا إِحْضَارُهَا، وَإِحْضَارُ جِزْئِهَا الشَّائِعِ دُونَ كُلِّهَا لا يُمْكِنُ، فَصَارَ ذِكْرُهُ كَذِكْرِ كُلِّهَا، بِخِلَافِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، لِأَنَّهُ لا يَعْبَرُ بِهُمَا عَنِ الْبَدَنِ، وَلِهَذَا لا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالعِتَاقُ بِهُمَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَنْعَقِدُ الْكِفَالَةُ أَيْضًا بِجِزْءٍ لا يُمْكِنُ فَضْلُهُ، كَالْقَلْبِ وَالْكَبِدِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ. وَقَالَ مَالِكٌ: بِكُلِّ عَضْوٍ مِنَ الْبَدَنِ، فَلَوْ قَالَ: كَفَلْتُ بَعَيْنِهِ، كَانَتْ كِفَالَةً بِالنَّفْسِ عِنْدَهُ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

(وَكَذَا) تَنْعَقِدُ كِفَالَةُ النَّفْسِ (بِ: ضَمِيئْتُهُ)، لِأَنَّهُ مُوجِبُ عَقْدِ الْكِفَالَةِ، إِذْ بِهَا يَصِيرُ الْكَفِيلُ ضَامِنًا لِلتَّسْلِيمِ، وَالعَقْدُ يَنْعَقِدُ بِمُوجِبِهِ، كَالْبَيْعِ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ التَّمْلِيكِ (أَوْ: هُوَ عَلَيَّ)، لِأَنَّ كَلِمَةَ «عَلَيَّ» لِلتَّزَامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا مُلْتَزِمٌ تَسْلِيمِهِ (أَوْ: هُوَ إِلَيَّ)،

(١) سُورَةُ يُوسُفَ، آيَةُ: (٧٢).



أَوْ: أَنَا بِهِ زَعِيمٌ، أَوْ: قَبِيلٌ.

وَلَا جَبْرَ عَلَيْهَا فِي حَدِّ، وَ قِصَاصٍ.

لأنَّ «إِلَيَّ» ههنا بمعنى عليّ، قال ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَا لَمْ يَلِوْزَتْهُ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا<sup>(١)</sup> فَالِينَا». رواه الشيخان في الفرائض من حديث أبي هريرة. ولا يبعد أن يكون تقدير الحديث: فَالِينَا مَرْجِعُهُ (أَوْ: أَنَا بِهِ زَعِيمٌ) لما تقدم (أَوْ: قَبِيلٌ) لَأَنَّهُ بِمَعْنَى الْكَفِيلِ، وَسُمِّيَ الصَّدُكُ قَبِيلًا<sup>(٢)</sup> لَأَنَّهُ يَحْفَظُ الْحَقَّ كَالْكَفِيلِ. ولا تنعقد الكفالة بـ: أَنَا ضَامِنٌ لمعرفة، لأنَّ موجب الكفالة التزامُ التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم، فصار كالتزامه دلالة عليه.

(وَلَا جَبْرَ عَلَيْهَا) [١٩٧ - ب] أَي لَا إِزَامَ لِلْحَاكِمِ عَلَى الْكِفَالَةِ بِالنَّفْسِ (فِي حَدِّ، وَ) لَا فِي (قِصَاصٍ) بَأَنَّ يَكُونُ الْمَكْفُولُ بِهِ نَفْسُ مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ أَوْ قِصَاصٌ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدَ، وَالشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يُجْبَرُ عَلَيْهَا فِي حَدِّ الْقَذْفِ، وَفِي حَدِّ الْقِصَاصِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْمَشْهُورِ. لَأَنَّ الْكِفَالَةَ بِالنَّفْسِ مَشْرُوعَةٌ، وَتَسْلِيمُ النَّفْسِ وَاجِبٌ عَلَى الْأَصِيلِ فِي دَعْوَى الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ، فَصَحَّتْ الْكِفَالَةُ بِهَا فِيهِمَا، كَمَا فِي دَعْوَى الْمَالِ، بِخِلَافِ الْحُدُودِ الْخَالِصَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، لَأَنَّ الْكِفَالَةَ شُرِعَتْ وَثِيقَةً لَنَا، كَيْلَا يَفُوتَ حَقُّنَا وَاللَّهُ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنِ ذَلِكَ، وَبِخِلَافِ نَفْسِ الْحَدِّ أَوْ الْقِصَاصِ، لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الْكَفِيلِ.

وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْكِفَالَةَ لِلْإِسْتِثْقَاءِ، وَمَبْنَى الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ عَلَى الدَّرءِ، فَلَا يَجْبَرُ الْمَطْلُوبُ عَلَى الْكَفِيلِ فِيهِمَا بِخِلَافِ سَائِرِ الْحَقُوقِ، فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ فَيَلِيقُ الْإِسْتِثْقَاءُ بِهَا. قَيْدُ «بِالْجَبْرِ» لَأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِحَدِّ أَوْ قِصَاصٍ لَوْ سَمِحَ بِالْكَفِيلِ لِلطَّالِبِ مِنْ غَيْرِ جَبْرِ عَلَيْهِ صَحَّ. وَقَيْدُ «بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ» لَأَنَّ التَّعْزِيرَ<sup>(٣)</sup> يَصِحُّ فِيهِ الْجَبْرُ عَلَى إِعْطَاءِ الْكَفِيلِ بِالنَّفْسِ، لَأَنَّهُ مَخْضُ حَقِّ الْعَبْدِ، وَلِهَذَا يُثْبِتُ بِالشُّبُهَةِ، وَبِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَيُحْلَفُ فِيهِ كَالْأَمْوَالِ.

وَعَنِ الْمَرْغِينَانِيِّ: لَيْسَ الْجَبْرُ هُنَا الْحَبْسُ، وَلَكِنْ أَمْرُهُ بِالْمَلَاذِمَةِ، وَلَيْسَتْ الْمَلَاذِمَةُ الْمَنْعُ مِنَ الذَّهَابِ، وَلَكِنْ أَنَّ يَذْهَبَ الطَّالِبُ مَعَ الْمَطْلُوبِ فَيَدُورُ مَعَهُ أَيْنَمَا دَارَ كَيْلَا يَتَغَيَّبُ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى بَابِ الدَّارِ وَأَرَادَ الدَّخُولَ يَسْتَأْذِنُهُ الطَّالِبُ فِي الدَّخُولِ، فَإِنْ أذِنَ لَهُ يَدْخُلُ مَعَهُ وَيَسْكُنُ مَعَهُ حَيْثُ يَسْكُنُ. وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ يَحْبِسُهُ الطَّالِبُ فِي

(١) الْكَلُّ: الْعِيَالُ، النِّهَايَةُ ٤/١٩٨.

(٢) الْقَبِيلَةُ: وَثِيقَةٌ يَلْتَزِمُ بِهَا الْإِنْسَانُ أَدَاءَ عَمَلٍ، أَوْ دَيْنٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٧١٢، مَادَّةُ (قَبِيلٌ).

(٣) التَّعْزِيرُ: مَا يَقْدِرُهُ الْقَاضِي مِنَ الْعُقُوبَةِ عَلَى جَرِيمَةٍ لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْحِ عِقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ لَهَا. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ١٣٦.

وَيَلْزِمُهُ إِحْضَارُ الْمَكْفُولِ بِهِ مُطْلَقًا، أَوْ فِي وَقْتٍ عُيِّنَ إِنْ طَلَبَ الْمَكْفُولُ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ حَبَسَهُ الْحَاكِمُ.

وَبِرَىءٍ بِمَوْتِ مَنْ كَفَلَ بِهِ، .....

باب داره، ويمنعه من الدخول كيلا يتغيب بالخروج من موضع آخر.

(وَيَلْزِمُهُ) أي الكفيل بالنفس (إِحْضَارُ الْمَكْفُولِ بِهِ مُطْلَقًا)، وهو الذي لم يتعين<sup>(١)</sup> وقت إحضاره إذا طلب المكفول له إحضاره، رعاية لما التزمه (أَوْ) إحضار المكفول به (فِي وَقْتٍ عُيِّنَ) إحضاره (إِنْ طَلَبَ الْمَكْفُولُ لَهُ) إحضاره فيه. هذا قيد في المسألتين.

والحاصل أن المكفول به الذي لم يعين وقت إحضاره يلزم الكفيل إحضاره في أي وقت طلب المكفول [له]<sup>(٢)</sup> إحضاره، [كالدَّيْنِ الَّذِي لَمْ يَوْجَلْ]<sup>(٣)</sup>. وإن لمكفول به الذي بيّن وقت إحضاره، يلزم إحضاره إن طلب المكفول له في ذلك الوقت أو بعده، كالدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ إِذَا طَلَبَ صَاحِبُهُ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجْلِ، أَوْ بَعْدَهُ. ولا يلزم الكفيل إحضاره إن طلبه المكفول له قبل الوقت الذي عيّنه لأنه لم يلتزم ذلك، لكن لو سلّمه له بطلبه أو بدونه قبل الوقت الذي عيّنه برىء، لأن الأجل حق الكفيل فيملك إسقاطه.

(فَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ) أي الكفيل، المكفول به في مسألتَي الإِطْلَاقِ وَالتَّعْيِينِ (حَبَسَهُ الْحَاكِمُ) لأنه امتنع عن إيفاء ما وجب عليه بالتزامه فصار ظالمًا. لكن لا يحبسهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ، لَأَنَّ الْحَبْسَ عَقُوبَةٌ ظَلَمٍ وَلَمْ يَظْهَرِ ظَلَمُهُ، إِذْ لَعَلَّهُ مَا دَرَى [١٩٨ - أ] بِمَاذَا يُدْعَى عَلَيْهِ، فَيَمْتَهَلُ حَتَّى يَظْهَرَ مُطْلَهُ. ولو غاب المكفول به ولم يعلم الكفيل مكانه لا يطالب به إن صدقه المطالب، لأنه عاجز فصار كالمديون إذا ثبت إغساره. وفي «الإيضاح»: هذا يعني حبس الحاكم الكفيل إن لم يحضر المكفول به، إذا لم يظهر عجزه، أما إذا ظهر فلا معنى للحبس، إلا أنه لا يحال بينه وبين الكفيل فيلزمه ويطالبه، ولا يحول بينه وبين أشغاله، كالمُفْلِسِ إِذَا أَخْرَجَهُ الْقَاضِي مِنَ الْحَبْسِ.

(وَبِرَىءٍ) الكفيل من الكفالة بالنفس (بِمَوْتِ مَنْ كَفَلَ بِهِ) لأن الكفيل تبع للمكفول في سقوط ما عليه، والذي على المكفول [هنا]<sup>(٤)</sup> حضوره، وقد سقط عنه

(١) وفي المخطوط: يعين.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٤) في المطبوع: هذا، وما أثبتناه من المخطوط.

وَيَسْلِيْمِهِ، حَيْثُ يُمَكِّنُهُ مَخَاصِمَتَهُ،

بموته فيسقط إحضاره عن كفيله، وبهذا قال أحمد، وهو وَجْهٌ في مذهب الشافعي، والوجه الآخر - وهو الأصح في مذهبه -: أَنَّ الكفيل يطالب بإحضاره ما لم يدفن إذا أراد المكفول له إقامة الشهادة على صورته. وهل يطالب بما عليه؟ فيه وجهان: أصحهما لا يطالب، وبه قال أصحابنا، وأحمد والشعبي، وسُريح، وحمّاد. وقال مالك، والليث: يلزمه ما عليه، وبه قال ابن سُريح من أصحاب الشافعي.

(ق) برىء الكفيل أيضاً<sup>(١)</sup> من الكفالة (بِقَسْلِيْمِهِ) أي تسليم الكفيل مَنْ كَفَلَ به إلى المُكْفُول له، وتسليم مَنْ يَقُوم مقام الكفيل - وهو وكيله -، وَمَنْ هو سفيهُر عنه - وهو رسوله - كتسليم الكفيل، لأن فعلهما كَفَيْلِهِ (حَيْثُ يُفَجِّئُهُ) أي في مكان يمكن المكفول له (مَخَاصِمَتُهُ) أي مخاصمة المكفول به، لأنه أتى بما التزمه، وهو تسليم المكفول به في مكان يحصل فيه المقصود، ولا حاجة إلى إبقاء الكفالة، لأنه لا يلزم تسليمه إلا مرة واحدة.

أما لو سَلَّمه في بَرِّيَّةٍ أو سَوَادٍ<sup>(٢)</sup> لم يبرأ، لأنه لا يقدر على المخاصمة فيها لعدم الحاكم. ولو سَلَّمه في السَّجْنِ وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ الكفيل. وقال مالك: [يبرأ. وقال]<sup>(٣)</sup> أحمد: إن كان في سجن القاضي الذي يرفع الحكم إليه يبرأ وإلا فلا. ولو سَلَّمه في مصرٍ آخر غير الذي عينه في الكفالة بَرِيءٌ عند أبي حنيفة وبعض أصحاب أحمد، ولم يبرأ عند أبي يوسف ومحمد، وبه قال مالك والشافعي وأحمد.

ثم التسليم يكون بالتخلية بينه وبين الطالب وذلك برفع الموانع. وبقوله له: سَلَّمْتُ إِلَيْكَ بِحُكْمِ الْكِفَالَةِ، حتى لو لم يقل ذلك لم يبرأ، لأن التسليم قد يكون بغير حكم الكفالة، فلا بد مِنْ أَنْ يقول ذلك إلا إذا سَلَّمه بعد الطلب، لدلالة الطلب على أن التسليم بِحُكْمِ الْكِفَالَةِ. ولو سلم الكفيلُ المكفول به إلى الطالب فأبى أَنْ يقبله، يجبر على القبول، ويترك<sup>(٤)</sup> قابضاً بالتخلية، كالفاسب إذا زَدَّ المغصوب أو قيمته، والمديون إذا قضى الدَّيْن.

(١) وفي المخطوط: الضامن.

(٢) حرّفت في المطبوع إلى سواد، والمثبت من المخطوط، وهو الصواب. والسواد في البلد: قراه، يقال: خرجوا إلى سواد المدينة: وهو ما حولها من القرى والريف، ومنه سواد العراق. «المعجم الوسيط» ص ٤٦١ مادة: (ساد).

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٤) في المخطوط: وينزل.

وَيَسْلِيْمُهُ نَفْسَهُ هُنَا، وَإِنْ شَرَطَ تَسْلِيْمَهُ عِنْدَ الْقَاضِي.

وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ لَهُ فَلِوَصِيَّتِهِ أَوْ وَارِثِهِ مُطَالَبَتُهُ بِهِ، وَإِنْ كَفَلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ  
إِنْ لَمْ يُؤَافِ بِهِ غَدَاً فَعَلَيْهِ الْمَالُ، صَحَّ. فَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ غَدَاً، ضَمِنَ الْمَالُ وَلَمْ يَبْرَأْ  
مِنْ كَفَالَتِهِ بِالنَّفْسِ. وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ ضَمِنَ الْمَالُ.

(و) بَرَى أَيْضاً مِنَ الْكِفَالَةِ (بِتَسْلِيْمِهِ) أَيِ الْمَكْفُولِ بِهِ (نَفْسَهُ) إِلَى الْمَكْفُولِ  
لَهُ (هُنَا) أَيِ حَيْثُ يُكْمَنُ الْمَكْفُولُ لَهُ مَخَاصِمَةُ الْمَكْفُولِ بِهِ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ. وَلَا  
بَدَأَ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ تَسْلِيْمِ نَفْسِهِ: سَلَّمْتُ إِلَيْكَ بِحُكْمِ الْكِفَالَةِ، لَمَّا قَدَمْنَا (وَإِنْ شَرَطَ  
تَسْلِيْمَتَهُ عِنْدَ الْقَاضِي) «إِنْ» لِلرُّوْضِ بِالسَّأَلَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ. وَإِنَّمَا بَرَى [١٩٨ - ب]  
بِالتَسْلِيْمِ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي مَعَ شَرَطِ التَسْلِيْمِ عِنْدَهُ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ التَسْلِيْمُ عَلَى وَجْهِ  
يَتِمَكَّنُ الْمَكْفُولُ لَهُ مِنْ إِحْضَارِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ وَقَدْ وَجِدَ. وَقِيلَ: لَا يَبْرَأُ فِي  
زَمَانِنَا إِذَا شَرَطَ تَسْلِيْمَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي فَسَلِمَ فِي غَيْرِهِ مِمَّا يُمْكِنُ مَخَاصِمَتَهُ فِيهِ،  
كَالسُّوقِ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ، وَبِهِ يُفْتَى، لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِي زَمَانِنَا يُعَيِّنُونَ الْمَطْلُوبَ عَلَى  
الِامْتِنَاعِ مِنَ الْحُضُورِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي لِلْعِنَادِ وَغَلْبَةِ الْفَسَادِ، فَكَانَ التَّقْيِيدُ بِمَجْلِسِ  
الْقَاضِي مُفِيداً.

(وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ لَهُ) لَمْ تَبْطُلِ الْكِفَالَةُ (فَلِوَصِيَّتِهِ أَوْ وَارِثِهِ مُطَالَبَتُهُ بِهِ) أَيِ  
مُطَالَبَةِ الْكَفِيلِ بِالْمَكْفُولِ بِهِ، لِأَنَّ وَصِيَّتَهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ فِي اسْتِيفَاءِ حَقُوقِهِ، وَوَارِثُهُ  
خَلِيفَتُهُ فِيهَا، بِخِلَافِ الْكَفِيلِ بِالنَّفْسِ حَيْثُ تَبْطُلُ الْكِفَالَةُ بِمَوْتِهِ، لِأَنَّ التَسْلِيْمَ مِنْهُ  
لَا يُمْكِنُ، وَوَارِثُهُ وَوَصِيُّهُ لَا يَقُومَانِ مَقَامَهُ إِلَّا فِيمَا لَهُ، وَالْكَفَالَةُ عَلَيْهِ.

(وَإِنْ كَفَلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ) أَيِ الْكَفِيلِ (إِنْ لَمْ يُؤَافِ بِهِ) أَيِ بِالْمَكْفُولِ  
بِنَفْسِهِ إِلَى الطَّالِبِ (غَدَاً فَعَلَيْهِ الْمَالُ) الَّذِي عَلَى الْمَكْفُولِ (صَحَّ) هَذَا الْعَقْدُ بِمَا  
اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ كِفَالَتِي النَّفْسِ وَالْمَالِ. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَصِحُّ (فَإِنْ لَمْ  
يُسَلِّمْ) الْكَفِيلُ الْمَكْفُولُ بِنَفْسِهِ إِلَى الطَّالِبِ (غَدَاً) مَعَ قُدْرَتِهِ (ضَمِنَ) الْكَفِيلُ (الْمَالُ)  
لِوُجُودِ الشَّرْطِ، (وَلَمْ يَبْرَأْ مِنْ كَفَالَتِهِ بِالنَّفْسِ) إِذْ لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ الْكِفَالَتَيْنِ، وَلِهَذَا لَوْ  
كَفَلَ بِهِمَا جَمِيعاً صَحَّتْ، وَقَدْ صَحَّتْ الْكِفَالَةُ بِالنَّفْسِ فَلَا يَبْرَأُ مِنْهَا إِلَّا بِالْمُؤَافَاةِ  
بِهَا وَلَمْ تَوْجِدْ.

(وَإِنْ مَاتَ) أَوْ جُرَّ (الْمَكْفُولُ عَنْهُ) اللّامُ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْمُودُ هُوَ الْمَكْفُولُ بِنَفْسِهِ  
الَّذِي شَرَطَ كَفِيلَهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُؤَافِ بِهِ غَدَاً فَعَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِ، (ضَمِنَ) الْكَفِيلُ  
(الْمَالُ) لِتَحَقُّقِ الشَّرْطِ، وَبَرَى مِنَ الْكِفَالَةِ بِالنَّفْسِ لِمَوْتِ الْمَكْفُولِ بِنَفْسِهِ.

وإما بالمال، فَتَصِحُّ وَإِنْ جُهِلَ الْمَكْفُولُ بِهِ إِذَا صَحَّ دَيْنُهُ، نَحْوُ: كَفَلْتُ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ، أَوْ بِمَا يُدْرِكُ فِي هَذَا الْبَيْعِ، أَوْ عَلَّقَ الْكِفَالَةَ بِشَرْطِ مَلَائِمٍ نَحْوُ: مَا بَايَعْتَ فَلَانًا، أَوْ مَا ذَابَ لَكَ عَلَيْهِ، أَوْ مَا غَضَبَكَ. وَإِنْ عَلَّقَ بِمَجْرَدِ الشَّرْطِ فَلَا، ك: إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ.

(وَأَمَّا بِالْمَالِ)، عَطْفٌ<sup>(١)</sup> عَلَى «إِمَّا بِالنَّفْسِ» (فَتَصِحُّ) الْكِفَالَةُ (وَإِنْ جُهِلَ الْمَكْفُولُ بِهِ إِذَا صَحَّ دَيْنُهُ) قَيْدٌ بِهِ احْتِرَازًا عَنِ بَدْلِ الْكِتَابَةِ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَيْنٍ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الدَّيْنَ الصَّحِيحَ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَخْذِ أَوْ الْإِبْرَاءِ، وَبَدْلِ الْكِتَابَةِ يَسْقُطُ بغيرهما: وَهُوَ عَجْزُ الْمَكَاتِبِ، أَوْ لِيُؤْتِيَ فِي ذِمَّةِ الْمَكَاتِبِ مَعَ الْمُتَأْفِي، لِأَنَّهُ عِنْدَمَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ وَالْمَوْلَى لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى عِبْدِهِ دَيْنًا إِلَّا أَنَّهُ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْعِثْقِ يَثْبِتُ الدَّيْنَ، فَكَانَ ثَابِتًا فِي حَقِّهِ لَا فِي حَقِّ صِحَّةِ الْكِفَالَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - فِي الْجَدِيدِ - وَالثَّوْرِيُّ، وَاللَيْثُ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ: لَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ، لِأَنَّ الضَّمَانَ التَّزَامَ مَالِ فَلَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ الْمَالُ مَجْهُولًا، كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ جِمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وَجِمْلُ الْبَعِيرِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبَعِيرِ (نَحْوُ: كَفَلْتُ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ) وَهُوَ لَا يَعْلَمُ كَمْ لَهُ عَلَيْهِ (أَوْ بِمَا يُدْرِكُ فِي هَذَا الْبَيْعِ) وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَا يَدْرِكُهُ فِيهِ، وَهَذِهِ كِفَالَةُ الدَّرَكِ وَهِيَ جَائِزَةٌ بِالْإِجْمَاعِ. وَالدَّرَكُ: التَّبَعَةُ، يُسَكَّنُ وَيُحْرَكُ.

(أَوْ عَلَّقَ الْكِفَالَةَ) عَطْفٌ عَلَى «جَهْلَ الْمَكْفُولِ بِهِ»، أَيْ وَتَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِالْمَالِ إِنْ عَلَّقَهَا الْكَافِلُ (بِشَرْطِ مَلَائِمٍ [١٩٩ - أ] نَحْوُ: مَا بَايَعْتَ فَلَانًا) فَعَلَيْ ثَمَنِهِ (أَوْ مَا ذَابَ) أَيْ وَجِبَ وَثَبَتَ، مُسْتَعَارًا مِنْ ذَابَ الشَّحْمُ (لَكَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى فَلَانٍ فَعَلَيْ (أَوْ مَا غَضَبَكَ) فَلَانٌ فَعَلَيْ. قَيْدٌ «بِفَلَانٍ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَكْفُولَ عَنْهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، لِأَنَّ جِهَالَتَهُ تَمْنَعُ صِحَّةَ الْكِفَالَةِ نَحْوُ: مَا غَضَبَكَ أَحَدٌ فَعَلَيْ. وَقَيْدُ الشَّرْطِ «بِالْمَلَائِمِ» لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْكِفَالَةِ بِهِ، وَفَسَّرُوا الشَّرْطَ الْمَلَائِمَ بِمَا يَكُونُ شَرْطًا لَوْجُوبِ الْحَقِّ: كَأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمَبِيعِ، أَوْ شَرْطًا لِإِمْكَانِ الْاسْتِيفَاءِ: كَأَنَّ قَدِيمَ زَيْدٍ، وَهُوَ مَكْفُولٌ عَنْهُ، أَوْ شَرْطًا لِتَقَدُّرِ الْاسْتِيفَاءِ: كَأَنَّ غَابَ عَنِ الْبَلَدِ.

(وَإِنْ عَلَّقَ) الْكِفَالَةَ (بِمَجْرَدِ الشَّرْطِ) أَيْ بِشَرْطِ غَيْرِ مَلَائِمٍ (فَلَا) أَيْ فَلَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ وَلَا يَجِبُ الْمَالُ، ذَكَرَهُ قَاضِيخَانَ وَغَيْرِهِ (ك: إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ) أَوْ: إِنْ جَاءَ

(١) وَهِيَ الْفَقْرَةُ الَّتِي تَقْدَمُ ذَكَرَهَا ص ٤٩٤.

(٢) بَدَلُ الْكِتَابَةِ: اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى الْمَكَاتِبَةِ، وَهِيَ عَقْدٌ بَيْنَ الرَّقِيقِ وَمَالِكِهِ عَلَى مَالٍ يُوَدِّيهِ الرَّقِيقُ لِيَمَالِكَهُ عَلَى أَقْسَاطٍ، فَإِذَا أَدَّاهَا فَهُوَ حُرٌّ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٣٧٧.

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ، آيَةُ: (٧٢).

وإن كَفَلَ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ ضَمِنَ مَا قَامَتْ بِهِ بَيْتَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ، فَالْقَوْلُ لِلْكَفِيلِ. وَلَوْ أَقْرَ صُدُقَ الْأَصِيلِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى نَفْسِهِ فَقَط. فَإِذَا طَالَبَ الدَّائِنُ أَحَدَهُمَا فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْآخَرِ.

..... وَتَصِحُّ بِأَمْرِ الْأَصِيلِ وَبِلَا أَمْرِهِ .....

المطر، أو: إن دخل زيد الدار. ولو جعل الأجل في الكفالة إلى هبوب الريح ونحوه، ولا يصح التأجيل، وتصح الكفالة ويجب المال حالاً. وعند الشافعي وأحمد لا تصح الكفالة. ثم مذهب الشافعي: أن تعليق الكفالة بالشرط لا يصح مطلقاً، لأنه تعليق المال بالخطر.

ولنا الإجماع على صحة الكفالة بالدرك، وهي مضافة إلى سبب الوجوب بالاستحقاق، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> حيث علق الكفالة بشرط مجيء الصواع<sup>(٢)</sup>، وشريعة من قبلنا - إذا قَصَّ اللهُ علينا بلا إنكار - شريعة لنا. ثم الكفالة بالنفس كالكفالة بالمال في جواز تعليقها بشرط ملائم، وعدم جوازه بشرط غير ملائم، وجواز تأجيلها إلى أجل معلوم وبمجهول جهالة يسيرة، كالتأجيل إلى العطاء، وإلى قدوم الحاج، لا إلى هبوب الريح ونحوه، فإن أجل إليه بطل الأجل دون الكفالة، ولزم تسليم النفس في [الحال]<sup>(٣)</sup>.

(وإن كَفَلَ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ ضَمِنَ مَا قَامَتْ بِهِ بَيْتَةٌ) لَأَنَّ الثَّابِتَ بِالْبَيْتَةِ كالثَّابِتِ بِالْعِيَانِ (وإن لَمْ تَقُمْ) بَيْتَةٌ (فَالْقَوْلُ لِلْكَفِيلِ) فِي قَدْرِ مَا أَقْرَ بِهِ، لَأَنَّهُ مُشْكِرٌ لِلزِّيَادَةِ، وَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْكِرِ مَعَ يَمِينِهِ (وَلَوْ أَقْرَ) الْأَصِيلِ بِأَكْثَرِ مِمَّا أَقْرَ الْكَفِيلُ (صُدُقَ الْأَصِيلِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى نَفْسِهِ) لَأَنَّ لَهُ وِلَايَةً عَلَيْهَا (فَقَط) أَي لَا يُصَدَّقُ عَلَى الْكَفِيلِ، إِذْ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ.

(فَإِذَا طَالَبَ الدَّائِنُ أَحَدَهُمَا) أَي الْأَصِيلَ أَوِ الْكَفِيلَ (فَلَهُ) أَي لِلدَّائِنِ (مُطَالَبَةُ الْآخَرِ) لِأَنَّ الْكَفَالَهَ - كَمَا مَرَّ - ضَمَّ ذِمَّةً إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمَطَالَبَةِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي قِيَامَ الْمَطَالَبَةِ الْأُولَى لَا الْبَرَاءَةَ عَنْهَا، إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْبَرَاءَةَ عَنْهَا، فَإِنَّ الْكَفَالَهَ حَيْثُ تَكُونُ حَوَالَةَ اعْتِبَاراً لِلْمَعْنَى، كَمَا أَنَّ الْحَوَالَهَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَبْرَأَ بِهَا الْمُجِيلُ تَكُونُ كَفَالَهً.

(وَتَصِحُّ) الْكَفَالَهَ (بِأَمْرِ الْأَصِيلِ وَبِلَا أَمْرِهِ) لِأَنَّهَا تَصَرَّفَتْ مِنَ الْكَفِيلِ فِي نَفْسِهِ بِالْتِزَامِ أَنْ يَطَالِبَهُ الدَّائِنُ، وَلَا ضَرَرَ عَلَى الْأَصِيلِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ أَمْرَ الْأَصِيلِ الْكَفِيلِ

(١) سورة يوسف، الآية: (٧٢).

(٢) صَوَاعُ التَّحْلِكِ: إِذَا تَشْرَبُ بِهِ وَيُكَالُ بِهِ. مَفْرَدَاتُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ ص ٤٩٩.

(٣) فِي الْمَطْبُوعِ: الْمَالِ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

وإن لُوزِمَ لآزَمَ أَصِيلُهُ، وإن حُبِسَ حَبَسَهُ. وإِنْبِرَاؤُهُ وَتَأْجِيلُهُ يَشْرِي لَا عَكْسَهُ.

فإن صَلَحَ الْكَفِيلُ عَنِ الْآلِفِ عَلَى مِثَّةٍ، بَرِيءٌ وَرَجَعَ بِهَا، وَعَلَى جِنْسِ آخَرَ بِالْآلِفِ، وَعَنْ مُوجِبِ الْكِفَالَةِ لَا يَبْرَأُ الْأَصِيلُ.

وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ الْبِرَاءَةِ عَنْهَا بِشَرْطِ كَسَائِرِ الْبِرَاءَاتِ، وَلَا الْكِفَالَةَ بِالْحُدُودِ

بالكفالة، رجع الكفيل بالكفالة عليه بعد أدائه بما ضَمِنَهُ، سواء أدى بما ضَمِنَهُ أو أدى بخلافه، حتى لو كفل بالآلف جياداً وأدى أَلْفاً زُيُوفاً<sup>(١)</sup> برضاء الطالب [١٩٩ - ب] رجع بالجياد، ولو كفل بالآلف زُيُوفاً وأدى جِيَاداً يرجع بالزيوف. أما رُجُوعه على الأمير فلأنه أدى دَيْنَهُ بِأَمْرِهِ فيرجع به عليه، وأما بما ضَمِنَهُ فلأن رجوعه بِحُكْمِ الكفالة، فكان بما دَخَلَ تحتها. (وإن لُوزِمَ) الكفيل بالمال من جهة الدائن (لآزَمَ) الكفيل (أَصِيلُهُ)، حتى يَخْلُصَهُ (وإن حُبِسَ) الكفيل (حَبَسَهُ) أي حبس الكفيل أصيله، لأن ما لِحَقَهُ إنما هو من جهته فيعامله بمثله.

(وإِنْبِرَاؤُهُ) أي إبراء الدائن الأصيل (وَتَأْجِيلُهُ) أي تأخير الدَّيْنِ عن الأصيل (يَشْرِي) أي إلى الكفيل، لأن الكفيل ليس عليه إلا المطالبة، وهي تَبَعٌ للدَّيْنِ فتسقط بسقوطه وتَتَأَخَّرُ بِتَأْخُرِهِ (لَا عَكْسَهُ) أي ليس إبراء الكفيل أو تأجيله عنه يَشْرِي إلى الأصيل، لأن ما على الكفيل فَرَضٌ لِمَا على الأصيل، وسقوط الفرض وتأجيله لا يوجب سقوط الأصل أو تأجيله.

(فإن صَلَحَ الْكَفِيلُ) الدائن (عَنِ الْآلِفِ عَلَى مِثَّةٍ بَرِيءٌ) الأصيل، لأن الْكَفِيلُ أَضَافُ الصَّلْحِ إِلَى الْآلِفِ التي على الأصيل، فَبَرِيءٌ الْأَصِيلُ وَبَرِيءٌ الْكَفِيلُ أيضاً، لأن براءة الأصيل تُوجِبُ براءة الكفيل (وَرَجَعَ) الكفيل على الأصيل (بِهَا) أي بالمئة إن كفل بِأَمْرِهِ، لأنها الْقَدْرُ الذي أوفاه. (و) إن صَلَحَ الْكَفِيلُ عَنِ الْآلِفِ (عَلَى جِنْسِ آخَرَ) رجع على الأصيل (بِالْآلِفِ) لأن الصلح بِجِنْسِ آخَرَ مبادلة بالدَّيْنِ، فيملك الْكَفِيلُ الدَّيْنِ فيرجع بكُلِّهِ على الأصيل. وقال مالك والشافعي وأحمد: يَزْجَعُ بِالْأَقْلِ مِنَ الدَّيْنِ وَمِنْ قِيَمَةِ مَا دَفَعَ، (و) إن صَلَحَ الْكَفِيلُ الدَّيْنِ (عَنْ مُوجِبِ الْكِفَالَةِ لَا يَبْرَأُ الْأَصِيلُ) لأن هذا إبراء الكفيل وحده، لأن موجب الكفالة ليس إلا مطالبة الكفيل.

(وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ الْبِرَاءَةِ عَنْهَا) أي عن الكفالة (بِشَرْطِ) لأن في الإبراء عنها معنَى التَّمْلِيكِ، فلا يُقْبَلُ التَّغْلِيْقُ (كَسَائِرِ الْبِرَاءَاتِ، وَلَا) تصح (الْكِفَالَةُ بِالْحُدُودِ

(١) الزائف من الدراهم: هي الدراهم الرديئة التي يردها بيت المال ولا يقبلها لِعَلَّةٍ فيها. معجم لغة

وَالْقِصَاصِ وَبِالْمَبِيعِ، بِخِلَافِ الثَّمَنِ. وَبِالْمَرْهُونِ، وَالْأَمَانَاتِ كَالْوَدِيعَةِ، وَالْعَارِيَةِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَمَالِ الْمُضَارَبَةِ، وَالشَّرِكَةِ، وَبِالْحَمْلِ عَلَى دَابَّةٍ مُسْتَأْجِرَةٍ لِلْحَمْلِ لَا عَبْدَ كَذَا. وَعَنْ مَيْتِ مُفْلِسٍ، .....

وَالْقِصَاصِ) لَأَنَّ الْكِفَالَهَ إِذَا تَصَحَّ بِمَا تَجْرِي النِّيَابَةُ فِي إِفْئَاثِهِ، وَالنِّيَابَةُ لَا تَجْرِي فِي الْعُقُوبَاتِ، لَأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ شَرْعِهَا زَجْرُ الْمَفْسُودِينَ عَنِ الْفَسَادِ، وَهُوَ لَا يَتَحَقَّقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَى غَيْرِ الْجَانِي. (و) لَا تَصَحُّ الْكِفَالَهَ (بِالْمَبِيعِ) عَنِ الْبَائِعِ، لِأَنَّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ مَضْمُونٌ بِغَيْرِهِ، وَهُوَ الثَّمَنُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ هَلَكَ لَا يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ شَيْءٌ بَلْ يُفْسَخُ الْبَيْعُ، وَالْمَضْمُونُ بِغَيْرِهِ مَضْمُونٌ يَوْجُهُ دُونَ وَجْهِهِ، فَلَا تَصِحُّ الْكِفَالَهَ بِهِ لِلشُّكِّ (بِخِلَافِ الثَّمَنِ) فَإِنَّهُ تَصَحُّ الْكِفَالَهَ بِهِ عَنِ الْمُشْتَرِي، لِأَنَّهُ ذَيْنٌ كَسَاثِرُ الدُّيُونِ.

(و) لَا تَصَحُّ الْكِفَالَهَ (بِالْمَرْهُونِ) لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ بِغَيْرِهِ، وَهُوَ الدَّيْنُ، يَسْقُطُ بِهِ إِذَا هَلَكَ (وَالْأَمَانَاتِ) لِأَنَّهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ أَصْلًا (كَالْوَدِيعَةِ، وَالْعَارِيَةِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَمَالِ الْمُضَارَبَةِ، وَالشَّرِكَةِ) وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ الْعَيْنِ فِي يَدِ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ مَضْمُونَةٌ، فَتَصَحُّ الْكِفَالَهَ بِهَا عِنْدَهُمَا (و) لَا (بِالْحَمْلِ عَلَى دَابَّةٍ مُسْتَأْجِرَةٍ لِلْحَمْلِ) مَعِينَةً، وَ (لَا) بِخِدْمَةِ (عَبْدٍ كَذَا) أَيِ مُسْتَأْجِرٍ لِلْخِدْمَةِ مُعَيَّنٍ، لِأَنَّ الْكِفِيلَ [٢٠٠ - أ] عَاجِزٌ عَنِ تَسْلِيمِ الْعَبْدِ وَالذَّابَّةِ، لَكُونَهُمَا مِلْكٌ غَيْرِهِ. قِيدَهُمَا «بِالتَّعْيِينِ» إِذْ لَوْ كَانَا غَيْرَ مُعَيَّنَيْنِ صَحَّتْ الْكِفَالَهَ فِيهِمَا، لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ حِينَئِذٍ الْحَمْلُ عَلَى دَابَّةٍ، وَخِدْمَةُ عَبْدٍ، وَيَقْدَرُ الْكِفِيلُ عَلَى إِيفَاءِ ذَلِكَ: بَأَنَّ يَحْمِلُ عَلَى دَابَّةٍ نَفْسَهُ، وَيَخْدُمُ بِعَبْدٍ نَفْسَهُ.

(و) لَا تَصَحُّ الْكِفَالَهَ (عَنْ مَيْتِ مُفْلِسٍ) أَيِ لَمْ يَتْرَكَ مَالًا وَلَا كِفِيلًا عَنْهُ وَعَلَيْهِ ذَيْنٌ، سِوَاءِ كَانِ الْكِفِيلُ أَجْنَبِيًّا أَوْ وَارِثًا، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: تَصَحُّ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَتَى بِجَنَازَةٍ أَنْصَارِيٍّ، فَقَالَ: «هَلْ عَلَى صَاحِبِكُمْ ذَيْنٌ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، دِرْهَمَانِ، أَوْ دِينَتَارَانِ. فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ». فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: هُوَ عَلَيٌّ - وَفِي رِوَايَةٍ: «هُمَا عَلَيٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، - فَصَلَّى عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>. وَلَوْ لَمْ تَصَحُّ الْكِفَالَهَ لَمَّا صَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَهَا. وَلِأَنَّهَا كِفَالَهٌ بِذَيْنِ وَاجِبٍ فَتَصَحُّ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي حَيَاتِهِ، وَلِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْإِفْئَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ، أَوْ انْفِسَاخِ سَبَبِ الْوُجُوبِ، وَبِالْمَوْتِ لَمْ يَتَحَقَّقْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلِهَذَا يُؤَاخَذُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يَبْرَأُ كِفِيلُهُ فِي حَيَاتِهِ بِمَوْتِهِ. وَلَوْ تَبَرَّعَ إِنْسَانٌ بِقَضَائِهِ صَحَّ.

وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْكِفَالَهَ عَنِ الْمَيْتِ الْمُفْلِسِ كِفَالَهٌ بِذَيْنِ سَاقِطٌ، وَالْكِفَالَهَ بِذَيْنِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ ٦٣٨/٣ - ٦٣٩، كِتَابُ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَاتِ (٢٢)، بَابُ فِي التَّشْدِيدِ فِي



وَلَا بِلَا قَبُولِ الطَّالِبِ فِي الْمَجْلِسِ، إِلَّا إِذَا كَفَلَ عَنْ مُورِثِهِ فِي مَرَضِهِ مَعَ غَيْبَةِ  
عُرْمَائِهِ، وَبِمَالِ الْكِتَابَةِ وَالْعَهْدَةِ .....

ساقط باطلة، لأن صحة الكفالة تقتضي قيام الدَّين في حق أحكام الدنيا ليتحقق معنى الكفالة، التي هي ضَمُّ الدِّمَةِ إِلَى الدِّمَةِ فِي الْمَطَالِبَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَبْرَأْ بِمُورِثِهِ كَفِيلَهُ فِي حَيَاتِهِ، لِأَنَّهُ كَانَ خَلَفَهُ فِي الْاِسْتِيفَاءِ مِنْهُ، فَجُعِلَ الدَّيْنُ بَاقِيًا فِي حَقِّهِ، كَمَا لَوْ كَانَ لِنَمِيَتِ مَالٌ. وَصَحَّ التَّبَرُّعُ بِقَضَائِهِ، لِأَنَّ صِحَّةَ تَمْلِيكِ الْمَالِ لَا يَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الدَّيْنِ، وَالْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِقْرَارًا بِكِفَالَةِ سَابِقَةٍ، فَإِنَّ لَفْظَ الْإِقْرَارِ وَالْإِنْشَاءِ فِي الْكِفَالَةِ سَوَاءٌ، وَلَا عَمُومَ لِحَاكِيَةِ الْفِعْلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَعْدًا لَا كِفَالَةً، وَكَانَ امْتِنَاعُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ لِيُظْهِرَ طَرِيقَ قَضَاءِ مَا عَلَيْهِ، فَلَمَّا ظَهَرَ بِالْوَعْدِ، صَلَّى عَلَيْهِ.

(وَلَا) تَصَحُّ الْكِفَالَةُ سِوَاءَ كَانَتْ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْمَالِ (بِلَا قَبُولِ الطَّالِبِ فِي الْمَجْلِسِ) أَي مَجْلِسِ الْعَقْدِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: تَصَحُّ. وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ عَلَى قَوْلِهِ، فَقِيلَ: عِنْدَهُ تَصَحُّ بِوَضْفِ التَّوَقُّفِ، حَتَّى إِنْ رَضِيَ بِهِ الطَّالِبُ بَعْدَ الْقِيَامِ مِنَ الْمَجْلِسِ نَفَذَ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ بَطُلٌ. وَقِيلَ: بِوَضْفِ النَّفَاذِ، وَرَضَى الطَّالِبُ لَيْسَ بِشَرِطٍ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

إِلَّا أَنْ لِلطَّالِبِ حَقَّ الرَّدِّ (إِلَّا) فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ (إِذَا كَفَلَ) وَارِثٌ (عَنْ مُورِثِهِ فِي مَرَضِهِ) بَأَنَّ قَالَ مَرِيضٌ لِوَارِثِهِ: تَكْفَّلْ عَنِّي بِمَا عَلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ لِعُرْمَائِي، فَتَكْفَّلَ عَنْهُ (مَعَ غَيْبَةِ عُرْمَائِهِ) وَكَانَ الْقِيَاسُ عَلَى قَوْلِهِمَا أَنْ لَا تَصَحُّ الْكِفَالَةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا، لِأَنَّ الطَّالِبَ غَيْرَ حَاضِرٍ، وَلِأَنَّ الصَّحِيحَ لَوْ قَالَ هَذَا لِوَارِثِهِ فَضَمِنَهُ، لَمْ يَصِحَّ، فَكَذَا الْمَرِيضُ.

وَوَجَّهَ الْاِسْتِحْسَانَ أَنَّ هَذَا إِذَا يَصَحُّ بِطَرِيقِ الْوَصِيَّةِ مِنَ الْمَرِيضِ لِوَارِثِهِ أَنْ يَقْضِيَ دَيْنَهُ، لَا بِطَرِيقِ الْكِفَالَةِ عَنْهُ، وَلِهَذَا صَحَّ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ الْمَرِيضُ الدَّيْنَ وَلَا رَبَّ الدَّيْنِ، لِأَنَّ الْجَهَالََةَ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْوَصِيَّةِ. وَقَالُوا: إِذَا تَصَحَّ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ. وَلَوْ قَالَ الْمَرِيضُ لِأَجْنَبِيٍّ: تَكْفَّلْ عَنِّي بِمَا عَلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ، فَتَكْفَّلَ عَنْهُ، اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ: فَقِيلَ: لَا تَصَحُّ، وَقِيلَ: تَصَحُّ.

(و) لَا تَصَحُّ الْكِفَالَةُ (بِمَالِ الْكِتَابَةِ) وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ تَصَحُّ (وَالْعَهْدَةِ) - بِالْجَرِّ - أَي وَلَا تَصَحُّ الْكِفَالَةُ بِالْعَهْدَةِ. وَصَوَّرْتُهَا: أَنَّ يَشْتَرِي عَبْدًا فَيُضْمِنُ لَهُ أَجْرَ عَهْدَتِهِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَهْدَةَ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الصَّكِّ الْقَدِيمِ، وَهُوَ مِلْكُ الْبَائِعِ وَلَا يَلْزِمُهُ تَسْلِيمُهُ، فَإِنَّ ضَمْنَ الْكَفِيلِ بِتَسْلِيمِهِ إِلَى الْمُشْتَرِي فَقَدْ ضَمِنَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَيَقَعُ عَلَى الْعَقْدِ، وَعَلَى حَقْوَقِهِ، وَعَلَى

وَالْخَلَاصِ. وَلَا ضَمَانَ الْمُضَارِبِ الثَّمَنِ، وَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ لِمُوكَلِّهِ، وَأَحَدِ الْبَائِعِينَ  
حِصَّةً صَاحِبِهِ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ بَاعَاهُ بِصَفْقَةٍ.

وَصَحَّ كَفَالَةُ الْخَرَاجِ .....

الدَّرَكُ<sup>(١)</sup>، وعلى خيار الشَّرْطِ<sup>(٢)</sup>، فبطلت كفالته للجهاالة، بخلاف الدَّرَكِ، فإنَّ كفالته  
صحيحة بالإجماع، لأنه عبارة عن ضمان الثمن عند استحقاق المبيع، وهو أَمْرٌ معلومٌ  
مَقْدُورٌ التسليم (وَالْخَلَاصِ) أي ولا تصح الكفالة بالخلاص، وهذا عند أبي حنيفة.  
وعندهما تصح.

وهذا الخلاف مبني على تفسيره: فعندهما: هو تَخْلِيصُ الْبَائِعِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ،  
وَرَدُّ ثَمَنِهِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ، وهذا ضمان الدَّرَكِ في المعنى. وعنده: تَخْلِيصُ الْمَبِيعِ  
الْمُسْتَحَقِّ، وتسليمه إلى المشتري، والكفيل لا يَقْدِرُ على ذلك، لأنَّ الْمُسْتَحَقَّ لا  
يُمْكِنُ منه. ولو كفل بتخليص المبيع أو رَدُّ الثمن صح، لأنه كفل بما يمكنه الوفاء،  
وهو تسليم المبيع إن أجاز المستحق، وَرَدُّ الثمن إن لم يُجِز.

(وَلَا) يصح (ضَمَانُ الْمُضَارِبِ الثَّمَنِ) أي ثمن سلعة المضاربة لرب المال، (و)  
لا ضمان (الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ) الثمن (لِمُوكَلِّهِ) لأنَّ الضمان التزام المطالبة، وهي للوكيل  
والمضارب، لأنها من حقوق البيع، وهما عاقدان له، وحقوق البيع لا ترجع إلا على  
العاقد، فلو صحَّ ضمان الثمن منهما، لكان كُلُّ منهما ضامناً لنفسه، وأنه لا يجوز.

(و) لا يصح ضمان (أَحَدِ الْبَائِعِينَ حِصَّةً صَاحِبِهِ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ) مثلاً (بِاعَاهُ  
بِصَفْقَةٍ) لأنه بضمانها شائعاً يصير ضامناً لنفسه، إذ ما من جزء يؤدبه المشتري إلا وهو  
مُشْتَرِكٌ بينهما، وضمان الإنسان لنفسه باطلٌ، وبضمانها مُعَيَّنًا يصير قَاسِمًا لِلذَّيْنِ قبل  
قبضه، حيث مَيَّرَ نصيب صاحبه عن نصيبه. وقسمة الذَّيْنِ قبل قبضه باطلة، لأنَّ الْقِسْمَةَ  
إِقْرَارٌ وَحِيَازَةٌ: بأن يصير حَقُّ كل واحد منهما في حَيْزٍ على جِدَّة، ولا يُتَصَوَّرُ هذا إلا  
فِي حِسِّي، والذَّيْنِ ليس بِحِسِّي. قيد بِصَفْقَةٍ، لأنهما لو بَاعَاهُ بِصَفْقَتَيْنِ: بأن سَمَّى  
كُلَّ وَاحِدٍ منهما لنفسه ثمنًا، ثُمَّ ضَمِنَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ، صحَّ ضَمَانُهُ، إذ لا شَرِكَةَ  
بينهما، لأن نصيب كُلِّ واحدٍ منهما ممتازٌ عن نصيب الآخر.

(وَصَحَّ كَفَالَةُ الْخَرَاجِ) أي ضمانه كما في نسخة. والمراد به الخراج الموظف،  
كما في بعض شروح «الهداية»، لأنه ذَيْنٌ لَازِمٌ يُجْبَسُ به، ويُلازم لأجله، ويَمْتَنِعُ وجوب

(١) الدَّرَكُ: ما يأخذه المشتري من البائع رهناً بالثمن خوفاً من استحقاق المبيع. معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٨.

(٢) خيار الشَّرْطِ: وسببه: أن يشترط أحد المتعاقدين أو كلاهما أن يكون له حق فسخ العقد إلى مدة  
معينة. معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٢.

والتَوَائِبِ وَالْقِسْمَةِ، وَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ حَقٍّ. وَمَالٌ لَا يَجِبُ عَلَى عَبْدٍ حَتَّى يُعْتَقَ حَالٌ عَلَى مَنْ كَفَلَ بِهِ مُطْلَقًا.....

الزكاة، ويطلب به أشد المطالبة، فكان كسائر الديون، بخلاف الزكاة حيث لا يصح ضمانها وإن كانت ديناً مطالباً به، لأن الواجب فيها فِعْلٌ هو عبادة، والمال محل لإقامتها، ولهذا لا تُسْتَوْفَى مِنْ تَرْكَةِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ بِلَا وَصِيَّةٍ، كما تُسْتَوْفَى سَائِرَ الديون.

(و) صح كفالة [٢٠١ - أ] (التَوَائِبِ) جَمْعُ نَائِبَةٍ، وهي ما ينوب الإنسان ويُطالب به: إِمَّا بِحَقٍّ: كَأَجْرَةِ الحَارِسِ المَشْتَرِكِ، وَكَرْزِي<sup>(١)</sup> النهر المَشْتَرِكِ، وما وظفه الإمام عند الحاجة إلى تجهيز جيش لقتال المشركين، أو إلى فِدَاءِ أُسَارَى المسلمين في وقت خلو بيت المال، وهذا النوع تصح الكفالة به بالاتفاق، لأنه مال مضمونٌ.

وإما بغير حق: كالجَبَايَاتِ التي تؤخذ على غير ما ذكرنا، وهذه لا تصح الكفالة بها عند صدر الإسلام البَزْدَوِي، وفي مذهب مالك والشافعي وأحمد، لأن الكفالة التزام المطالبة بما على الأصيل شرعاً، ولا شيء من هذه على الأصيل كذلك. وتصح عند فخر الإسلام عليّ البَزْدَوِي، وشمس الأئمة وقاضيخان، لأنها في حق المطالبة فوق سائر الديون، والعبرة في باب الكفالة للمطالبة، لأنها شرعت لالتزامها، ولهذا قالوا: مَنْ قام بتوزيع هذه النوائب على المسلمين بالقِشْطِ يُؤَجَّرُ وَإِنْ كَانَ الْأَخْذُ ظُلْمًا. وقالوا: إِنْ مَنْ قَضَى نَائِبَةً غَيْرَهُ بِأَمْرِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرطِ الرِّجوعَ، كَمَنْ قَضَى دِينَ غَيْرَهُ بِأَمْرِهِ. وقال المصنف: والفتوى على الصحة كما في الديون الصحيحة. وقال الطرابلسي: المذهب عدم صحتها.

(و) صَحَّ كِفَالَةُ (القِسْمَةِ) وهي حصة الواحد من النوائب (وَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ حَقٍّ) قَيْدٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ، وَإِنَّمَا صَحَّ ضَمَانُهَا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مُطَالَبٌ بِنَفْسِهِ مَحْبُوسٌ بِهِ. وقيل: المراد بها النائبة الموظفة في كل شهر، أو نحوه، وبالنوائب ما ينوب من غير توظيف بل يلحق أحياناً، ويحتمل أن يقع ويحتمل أن لا يقع.

(وَمَالٌ) مَبْتَدَأٌ (لَا يَجِبُ عَلَى عَبْدٍ حَتَّى يُعْتَقَ) صفته، والخبر (حَالٌ عَلَى مَنْ كَفَلَ بِهِ مُطْلَقًا) أي من غير تسمية حلول ولا تأجيل. أما لو كَفَلَ بِذَلِكَ المَالِ مُؤَجَّلًا تَأَجَّلَ فِي حَقِّهِ، لِأَنَّهُ التَّزَمَ المَطَالِبَةَ بِهِ مُؤَجَّلًا فَيَلْزِمُهُ كَذَلِكَ. وَقَيْدٌ «بِعَدَمِ الوُجُوبِ عَلَى العَبْدِ حَتَّى يَعْتَقَ» لِأَنَّهُ مَحَلُّ الاِشْتِبَاهِ، بِخِلَافِ المَالِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى العَبْدِ فِي

(١) كَرَزَى النهر: حفره. مختار الصحاح، ص ٢٣٧ مادة (كرى).

وَبَطَلَ دَعْوَى ضَامِنِ الدَّرَكِ وَشَاهِدِ كَتَبَ: شَهَدَ بِذَلِكَ عَلَى صَكِّ كُتِبَ فِيهِ: بَاعَ مِلْكُهُ، بِخِلَافِ شَاهِدِ كَتَبَ: شَهَدَ عَلَى إِقْرَارِ الْعَاقِدَيْنِ.

الحال، كدين الاستهلاك عيانا، ودين لزم بالتجارة بإذن المولى، فإن كفاة الكفيل به مطلقاً تصح، ويكون على الكفيل به مطلقاً في الحال بلا شبهة (وَبَطَلَ دَعْوَى ضَامِنِ الدَّرَكِ) أَنَّ الدار المبيعة مِلْكُهُ، لأن كفالاته بالدَّرَكِ - وهو رَدُّ الثَّمَنِ عند استحقاق المبيع - تَشْلِيحٌ لِلْمَبِيعِ وَتَصْدِيقٌ بِأَنَّهُ مَلِكُ الْبَائِعِ، فدعواه بعد ذلك أن المبيع مِلْكُهُ سَقِيٌّ فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَلَا تَسْمَعُ، ولهذا لو كان شَفِيعاً تبطل بضمان الدَّرَكِ فِي الْبَيْعِ شَفِيعَتُهُ.

(و) بطل دعوى (شَاهِدِ) على البيع أن المبيع مِلْكُهُ، وقد كان ذلك الشاهد (كَتَبَ: شَهَدَ بِذَلِكَ عَلَى صَكِّ كُتِبَ فِيهِ: بَاعَ مِلْكُهُ) أو كُتِبَ فِيهِ: بَاعَهُ وَهُوَ يَمْلِكُهُ، أو بَاعَهُ بَيْعاً بَاتّاً نَافِذاً، لأن في شهادته بذلك اعترافاً بأنَّ المملك للبايع، ودعواه المبيع بعد ذلك نَقْضٌ لَهُ (بِخِلَافِ) دعوى (شَاهِدِ) أن المبيع ملكه، وقد كان (كَتَبَ) على صكِّ كُتِبَ فِيهِ: بَاعَ فَلَانَ [٢٠١ - ب] ملكه (شَهَدَ عَلَى إِقْرَارِ الْعَاقِدَيْنِ) فَإِنَّ دَعْوَاهُ: أَنَّ الْمَبِيعَ مِلْكُهُ لَا تَبْطُلُ، لأن هذه الشهادة ليس فيها اعترافٌ من الشاهد بالمملك للبايع، إذ البيع قد يوجد من غير المالك.

ولو أمر المكفول عنه كفيله أن يعير عليه ثوباً ففعل، يكون الثوب للكفيل والربح عليه. وتفسير المسألة: أن المكفول عنه أمر الكفيل ببيع العينة، وهو مكروه لما فيه الإعراض عن مبرة الإقراض، وقد قيل: إِيَّاكَ وَالْعَيْنَةَ فَإِنَّهَا لِعَيْنَةٍ. وهو مخترع أكلة الربا، وقد قال ﷺ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ، وَأَتَّبَعْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ذَلَلْتُمْ، وَظَهَرَ عَلَيْكُمْ عُدُوكُمْ»<sup>(١)</sup>. والمراد باتباع أذنان البقر: الاشتغال بالزراعة والإقبال عليها. وبالعين: أن يأتي المحتاج إلى رَجُلٍ يَسْتَقْرِضُ مِنْهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ مِثْلاً، فَلَا يَرْغَبُ الرَّجُلُ فِي الْإِقْرَاضِ طَمَعاً فِي إِصَابَةِ الْفَضْلِ الَّذِي لَا يَنَالُهُ بِالْقَرْضِ، فيقول له: أَيْبِعْكَ هَذَا الثَّوْبَ وَقِيَمَتُهُ عَشْرَةُ بَاطِنِي عَشْرٍ إِلَى أَجْلِ لَتَبِيعَهُ فِي السُّوقِ بَعَشْرَةَ، فيحصل ربحٌ لِي دَرَاهِمِينَ. سُمِّيَ عَيْنَةً لِأَنَّ الْمُقْرَضَ أَعْرَضَ عَنِ الْقَرْضِ إِلَى بَيْعِ الْعَيْنِ.

فإذا ثبت هذا فنقول الشراء يقع للكفيل، لأنه لم يصر وكيلاً عنه بالشراء، لأنه لم يقل: تعين لي ثوباً وإنما قال: تعين عليّ، وهي كلمة ضمان لا كلمة توكيل. ومعنى

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٧٤٠/٣ - ٧٤١، كتاب البيوع والإجازات (٢٢)، باب في النهي عن

الضمان هنا أن يقول المديون للضامن: اشتر لي ثوباً لتبيعه في السوق فتقضي بثمانه الدين، فإن أمكنك أن تبيعه بمثل [ما ابتعته]<sup>(١)</sup> فيها ونعمت، وإن لم يكن كذلك إلا بخسران فذاك عليّ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الضمان باطل، لَأَنَّهُ إِذَا يَصِحُّ بِمَا هُوَ مَضْمُونٌ عَلَى غَيْرِهِ، وَخَسْرَانُ دَرَهْمَيْنِ غَيْرِ مَضْمُونٍ عَلَى أَحَدٍ فَيَبْطُلُ ضَمَانُهُ، كَمَا يَقُولُ لَأَخْرَجُ؛ بَايَعُ فِي هَذَا السُّوقِ، عَلَى أَنَّ كُلَّ خَسْرَانٍ يَصِيبُكَ فَأَنَا ضَامِنٌ لَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: الْبَيْعَةُ، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

## كتاب الحوالة

هي إثباتُ دينٍ على آخر، معَ عَدَمِ الدَّيْنِ عَلَى الْمُحِيلِ بَعْدَهُ. فَهِيَ بِشَرْطِ عَدَمِ بَرَاءَتِهِ كِفَالَةً، وَهَذِهِ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ حَوَالَةً.

وَتَصِيحُ بِلَا دَيْنٍ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ، وَبِهِ، .....

## كتاب الحوالة

(هي) لغةً: اسم من الإحالة، وأصل تركيبها يدل على الزوال والنقل، ومنه التحويل: وهو نقل الشيء من محل إلى محل. قال الله تعالى: ﴿لَا يَبْغُزُونَ عَنْهَا حِوَالًا﴾<sup>(١)</sup>.

وشرعاً: (إثباتُ دينٍ على آخر معَ عَدَمِ) ذلك (الدَّيْنِ) أي مع نفي بقائه (على المُحِيلِ بَعْدَهُ) أي بعد ذلك الإثبات. وقيل: الحوالة نقلُ الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، وهو الأظهر الأخصر. والأصلُ فيها الإجماع<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: «مَطَّلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَمَنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ - أَيْ ثِقَةٌ غَنِيٍّ - فَلْيَحِيلْ - أَيْ فليقبل الحوالة» - رواه أحمد، وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة. ورواه الشيخان بلفظ: «وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ». ورواه أحمد عن ابن عمر أيضاً، ولفظه: «مَطَّلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أُحِيلَتْ عَلَى مَلِيٍّ فَاتَّبِعْهُ». وهذا الأمر للتدبُّبِ عند أكثر أهل العلم، وعند أحمد للوجوب.

(فهي) أي الحوالة (بشَرْطِ عَدَمِ بَرَاءَتِهِ) أي براءة المُحِيلِ (كِفَالَةً)، لأن ذلك معنى الكفالة. والعبرة للمعاني دون المباني، فله أن يطالب المُحِيلِ (وهذه) أي الكفالة (بشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ حَوَالَةً) لأن ذلك معنى الحوالة، فليس له أن يطالب الأصيل. (وتصيحُ) الحوالة (بِلَا دَيْنٍ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ) فإن قيل: كيف يصح هذا والحوالة لا بُدَّ فيها من الدَّيْنِ، لأنه مأخوذٌ في تعريفها، ولا يكون دين المُحِيلِ على المُحَالِ عليه، لأنَّ الحوالة توجد بدونها، كالحوالة بدراهم وديعة للمحيل عند المحال عليه فيكون [٢٠٢ - أ] دين المُحَالِ على المُحِيلِ؟ أجيب بأنه يصح أن يكون المُحْتَالِ وكيلَ رَبِّ الدَّيْنِ أو رسوله، ويجوز أن يكون في كلام المصنف مضافاً مُقَدَّرٌ، أي «بِلا ذِكرِ دَيْنٍ».

(و) تصح (به) أي بِدَيْنٍ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ [بأنَّ يكون المحتال ربَّ

(١) سورة الكهف، الآية: (١٠٨).

(٢) الأولى أن يقول: الأصل فيها قوله تعالى: .....

وَبِرِضَاهُمَا وَرِضَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ. فَيَبْرَأُ الْمُحِيلُ مِنَ الدَّيْنِ، إِلَّا أَنْ يَتَوَى بِمَوْتِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ مُفْلِسًا، أَوْ خَلَفَهُ مُنْكَرُ الْحَوَالَةِ لَا بَيِّنَةَ عَلَيْهَا. ....

الدَّيْنِ، أَوْ بِذِكْرِ دَيْنٍ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ<sup>(١)</sup>. وفي «الينابيع»: ويشترط في المُحال به أن يكون ديناً، [وأن يكون]<sup>(٢)</sup> لازماً، فلا تصح ببدل الكتابة وما يجري مجراه، لأنه دينٌ تسميةً لا حقيقةً. وأما وجوب الدَّيْنِ على المُحيل قبل الحَوَالَةِ فليس بِشَرْطٍ لصحة الحَوَالَةِ.

(و) تصح الحَوَالَةُ (بِرِضَاهُمَا) أَي الْمُحْتَالِ وَالْمُحِيلِ (وَرِضَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ) سواء كان عليه دَيْنٌ لِلْمُحِيلِ أم لا. أما الْمُحْتَالُ فَلأنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ، وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ، فلا بُدُّ من رضاه. وأما الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ فَلأنَّ الدَّيْنَ يَلْزِمُهُ، فلا بد من التزامه. والأصح في مذهب الشافعي أن لا حاجة إلى رضاه إذا كان المُحال به دَيْنٌ لِلْمُحِيلِ، وهو قول مالك وأحمد، لأنَّ الحقَّ لِلْمُحِيلِ فله أن يَسْتَوْفِيَهُ بنفسه وبغيره.

وأما المُحيل - وهو المديون - فيشترط رضاه لصحة الحَوَالَةِ على ما ذكره القُدُوري، ولا يشترط لصحتها على ما في «الزيادات»، وإنما يشترط للرجوع عليه، أو لسقوط دَيْنِهِ على المحتال عليه، لأنَّ الحَوَالَةَ فيها نَفْعُهُ وهو سقوط ما عليه من الدَّيْنِ، فصار كالمكفول عنه، حيث تصح الكفالة بلا رضاه. ووجه الأوَّل - وهو قول مالك والشافعي - أنَّ لِلْمُحِيلِ إِيْفاءَ الحقِّ من حيث شاء، ولا يتعين عليه شيءٌ من الجهات، وفي صحة الحَوَالَةِ بدون رضاه يتعين ذلك عليه قَهْرًا.

(فَيَبْرَأُ الْمُحِيلُ مِنَ الدَّيْنِ) إِذَا تَمَّ عَقْدُ الْحَوَالَةِ عِنْدَ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ زُفْرٌ: لَا يَبْرَأُ اعْتِبَارًا بِالْكَفَالَةِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقْدٌ تَوَثَّقِي بِحَقِّ الْمَطَالِبَةِ. وَلَنَا أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ ثَبَتَتْ عَلَى وَفْقِ الْمَعَانِي اللَّغَوِيَّةِ، وَمَعْنَى الْحَوَالَةِ فِي اللَّغَةِ: النِّقْلُ. وَهُوَ يَسْتَدْعِي زَوَالَ الْمَنْقُولِ عَنِ الْمَحَلِّ الْمَنْقُولِ مِنْهُ، فَيَكُونُ مَعْنَاهَا الشَّرْعِيُّ زَوَالَ الدَّيْنِ عَنِ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ. وَقِيلَ: يَبْرَأُ الْمُحِيلُ مِنَ الْمَطَالِبَةِ دُونَ الدَّيْنِ.

(إِلَّا أَنْ يَتَوَى) - عَلَى زِنَةِ يَسْمَى - أَي يَهْلِكُ دَيْنُ الْمُحْتَالِ، فَلَا يَبْرَأُ الْمُحِيلُ بِتَمَامِ عَقْدِ الْحَوَالَةِ، وَذَلِكَ (بِمَوْتِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ مُفْلِسًا) بِأَنْ لَمْ يَتْرِكْ مَالًا، وَلَا دَيْنًا عَلَى أَحَدٍ، وَلَا كَفِيلًا (أَوْ خَلِيفَةً) أَي بِيَمِينِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ حَالُ كَوْنِهِ (مُنْكَرُ الْحَوَالَةِ) حَالُ كَوْنِهِ (لَا بَيِّنَةَ عَلَيْهَا) وَفِي نَسْخَةِ: وَلَا بَيِّنَةَ عَلَيْهَا لِلْمُحْتَالِ، وَلَا لِلْمُحِيلِ، لِأَنَّ هَلَاكَ دَيْنِ الْمُحْتَالِ يَتَحَقَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْتِ وَالْخَلِيفِ الْمَذْكُورَيْنِ.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

وقالا: وبأن فُلْسَهُ الْقَاضِي.

وَتَصِحُّ بِلَا شَيْءٍ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ، وَبِدَرَاهِمِ الْوَدِيعَةِ — وَيَبْرَأُ بِهَلَاكِهَا  
— وَالْمَفْضُوبَةِ، وَلَمْ يَبْرَأُ بِهَلَاكِهَا .....

(وقالا:) أي أبو يوسف ومحمد: يتحقق التَّوَيُّ بِمَوْتِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ، وَبِحَلْفِهِ، المذكورين كما قال أبو حنيفة رحمه الله (وَبِأَنَّ فُلْسَهُ الْقَاضِي) أي حكم بإفلاسه قبل موته بَعْدَ مَا حَبَسَهُ، لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْأَخْذِ مِنْهُ بِتَفْلِيسِ الْحَاكِمِ، وَقَطَعَهُ عَنِ مَلَازِمَتِهِ عِنْدَهُمَا، فَصَارَ كَعَجْزِهِ عَنِ الْاسْتِيفَاءِ بِالْجُحُودِ، أَوْ مَوْتِهِ مُفْلِسًا. وَالْأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الدِّينَ ثَابِتٌ فِي نَفْسِهِ، وَتَعَدَّرَ الْاسْتِيفَاءَ لَا يُوجِبُ الرَّجُوعَ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّرَ بَعِيَّةَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُحِيلِ! وَلِأَنَّ الْمَالَ غَايَةٌ وَرَائِخٌ، فَقَدْ يَصْبِحُ الْمَرْءُ فَقِيرًا وَيُمْسِي غَنِيًّا وَبِالْعَكْسِ.

وقال الشافعي [٢٠٢ - ب]: لا يرجع المختال على المحيل وإن توي دين المختال بموت أو غيره، وهو قول أحمد، والليث، وأبي ثور، وابن المنذر. وعن أحمد إذا كان المحال عليه مفلساً ولم يعلم الطالب ذلك، فله الرجوع إلا أن يرضى بعد العلم، وبه قال مالك، لأن الإفلاس في المحال عليه عيب فكان له الرجوع، كما لو اشترى سلعة فوجدها معيبة.

(وَتَصِحُّ) الْحَوَالَةُ (بِلَا شَيْءٍ) لِلْمُحِيلِ (عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ) وَهُوَ إِحْدَى صَوْرَتَيْ الْحَوَالَةِ الْمَطْلُوقَةِ، وَالصُّورَةُ الْأُخْرَى أَنَّ يَكُونُ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ذَيْئٌ أَوْ لَهُ فِي يَدِهِ عَيْنٌ، وَلَا يَقِيدُ الْحَوَالَةَ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا (وَبِدَرَاهِمِ الْوَدِيعَةِ) عَطْفٌ عَلَى بِلَا شَيْءٍ (وَيَبْرَأُ) الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ (بِهَلَاكِهَا) أَي هَلَكَ دَرَاهِمُ الْوَدِيعَةِ، أَوْ اسْتَحْقَاقُهَا، لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مَقِيدَةٌ بِهَا، وَهُوَ لَمْ يَلْتَزِمِ التَّسْلِيمَ إِلَّا مِنْهَا، فَلَا يَلْزِمُ التَّسْلِيمَ مِنْ غَيْرِهَا (وَالْمَفْضُوبَةِ) أَي وَبِالدَّرَاهِمِ الَّتِي غَضِبَهَا الْمُحَالُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُحِيلِ.

(وَلَمْ يَبْرَأْ) الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ (بِهَلَاكِهَا) أَي الْمَفْضُوبَةِ، بَلْ تَبَقَّى الْحَوَالَةُ مُتَعَلِّقَةً بِمَثَلِهَا حَقِيقَةً أَوْ مَعْنَى، لِأَنَّ الْحَوَالَةَ إِذَا هَلَكَ [المحال] <sup>(١)</sup> بِهِ الْمَفْضُوبُ تَتَعَلَّقُ بِمِثْلِهِ فِي الْمِثْلِيِّ <sup>(٢)</sup>، وَبَقِيَّتِهِ فِي الْقِيَمِيِّ <sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ الْمَفْضُوبَ إِذَا هَلَكَ يَهْلِكُ إِلَى خَلْفٍ، وَهُوَ الضَّمَانُ، فَكَانَ قَائِمًا مَعْنَى فَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِهَلَاكِهَا، فَلَا يَبْرَأُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ، فَإِنَّهَا تَهْلِكُ لَا إِلَى خَلْفٍ، لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ، وَبِالْحَوَالَةِ لَمْ تَخْرُجْ عَنِ ذَلِكَ، وَهَلَكَ الْأَمَانَةُ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ. قِيدَ عَدَمُ الْبِرَاءَةِ مِنَ الْمَفْضُوبَةِ «بِهَلَاكِهَا» لِأَنَّ

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: الْمُخْتَالُ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٢) الْمِثْلِيُّ: مَا يُمْكِنُ الْحَصُولُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ بِسَهُولَةٍ وَيُشْر. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٤٠٤.

(٣) الْقِيَمِيُّ: مَا لَيْسَ لَهُ يَنْتَظَرُ بَيْنَ النَّاسِ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٣٧٤.



وَيَدِينُ عَلَيْهِ، فَلَا يُطَالِبُهُ إِلَّا الْمُحْتَالُ. وَفِي الْمُطْلَقَةِ، لِلْمُحِيلِ الطَّلَبُ أَيْضًا. وَلَا تَبْطُلُ بِأَخْذِ مَا عَلَيْهِ.

وَتُكْرَهُ الشَّفْتَجَةُ، وَهِيَ: إِقْرَاضٌ لِسُقُوطِ خَطَرِ الطَّرِيقِ.

المحال عليه يبرأ باستحقاقها، لأنها به وصلت إلى مالكها، ووصول المغصوب إلى مالكة يوجب براءة غاصبه.

(وَيَدِينُ عَلَيْهِ) عطف على بدراهم (فَلَا يُطَالِبُهُ) أي المحتال عليه في هذه الحوالات المقيدة (إِلَّا الْمُحْتَالُ) لا المحيل، لأن حق المحتال تعلق بتلك الأمور، كالرهن، فلو ملك المحيل المطالبة لبطل حق المحتال، وهو لا يجوز (وَفِي الْمُطْلَقَةِ لِلْمُحِيلِ الطَّلَبُ أَيْضًا) أي كما أنه للمحتال، والظاهر في العبارة تقديم كلمة «أَيْضًا» ليكون بجانب ما يتعلق به [عين<sup>(١)</sup>] المحيل. وإنما يكون له الطلب لأن حق المحال لم يتعلق بدين ولا بعين، بل بذمة المحال عليه. (وَلَا تَبْطُلُ) الحوالة (بِأَخْذِ) المحيل (مَا عَلَيْهِ) أي على المحتال عليه من الدين، أو ما عنده من العين المودعة، أو المغصوبة، كما لا تبطل بهلاكه.

### [حَكْمُ الشَّفْتَجَةِ]

(وَتُكْرَهُ الشَّفْتَجَةُ) - بضم مهملة، وسكون فاء، وفتح فوقانية، فجيم - تعريب شفته: أي شيء مُحَكَّم. وفي الشرع: (وَهِيَ إِقْرَاضٌ لِسُقُوطِ خَطَرِ الطَّرِيقِ) وسمي بها هذا القرض لإحكام أمره. وصورته: أن يدفع شخص دراهم أو دنانير قرضاً ليدفعها إليه في بلد آخر، ليستفيد المقرض بذلك الإقراض سقوط خطر الطريق.

وإنما كرهت لما روى الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»: عن حفص بن حمزة، عن سوار بن مصعب، عن عمارة الهمداني قال: سمعت علياً يقول: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَا». وروى [٢٠٣ - أ] ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن حجاج عن عطاء قال: كانوا يكرهون كُلَّ قَرْضٍ جَرٍّ مَنْفَعَةٌ.

وفي «المبسوط»: وإن لم تكن المنفعة مشروطة ولم يكن عُزْفٌ على ذلك فلا بأس به، حتى لو قضاه أجوداً مما قبضه ولم يكن ذلك مشروطاً ولا عُزْفاً فلا بأس به، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) في المطبوع: اعنى، وما أثبتناه من المخطوط.

## كِتَابُ الْوَكَّالَةِ

هي تَفْوِيضُ التَّصَرُّفِ إِلَى غَيْرِهِ.

## كِتَابُ الْوَكَّالَةِ

(هي) لغةً - بفتح الواو وكسرهما -: الحفظ، ومنه الوكيل في أسماء الله الحسنى بمعنى الحافظ، كما قال الله تعالى: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾<sup>(١)</sup>، ولذا قالوا: إذا قال: وكلتك بمالي، أنه يملك به الحفظ فقط. وبمعنى الموكل إليه الأمر فمعناها التفويض والاعتماد، ومنه التوكيل، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وشرعاً: (تَفْوِيضُ التَّصَرُّفِ) في البيع والشراء ونحوهما من إنسانٍ (إِلَى غَيْرِهِ) وإقامته فيه مُقام نفسه.

## [مشروعية الوكالة]

ومشروعيتها بالكتاب، وهو قوله تعالى حكايةً: ﴿فَابْتَغُوا أَخْدَكُمْ بِوَرْقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّ مَا قَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا عَنِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ بِلَا إِنْكَارٍ يَكُونُ حُكْمًا لَنَا. وبالسنة، وهي ما رَوَى الترمذي أنه ﷺ بعث مع حكيم بن حزام بدينارٍ ليشتري له به أضحية، فاشتراها بدينارٍ وباعها بدينارين، فرجع واشترى أضحية بدينارٍ وجاء بدينارٍ إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فتصدق به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ودعا له أن يُبارك له في تجارته.

وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد مثل هذا، وبعث أيضاً مع عُزْوَةَ الْبَارِقِي بدينارٍ ليشتري له أضحية أو شاة فاشتري شاتين، فباع إحداهما بدينار فأتاه بشاة ودينار، فدعا له في بيعه، فكان لو اشترى ثراباً لربح فيه. وقد وَكَّلَ ﷺ بالتزويج عمرو ابن أبي سلمة، كما رواه أحمد، والنسائي عن أم سلمة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ إِلَيْهَا وَخَطَبَهَا قَالَتْ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي شَاهِدٌ، فَقَالَ ﷺ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِكَ شَاهِدٌ وَلَا غَائِبٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ. فَقَالَتْ لِابْنِهَا: يَا عَمْرُؤُ قُمْ فَزَوِّجِ النَّبِيَّ ﷺ، فَزَوَّجَهُ.

(١) سورة آل عمران، الآية: (١٧٣).

(٢) سورة إبراهيم، الآية: (١٢).

(٣) سورة الكهف، الآية: (١٩).

وَشَرْطُهُ أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ وَيَعْقِلَهُ الْوَكِيلُ وَيَقْصِدَهُ.

وَصَحَّ تَوْكِيلُ الْحُرِّ الْبَالِغِ، أَوْ الْمَأْدُونِ مِثْلِهِمَا، وَصَبِيًّا عَاقِلًا وَعَبْدًا مَخْجُوزِينَ.

وَتَزَجُّعُ الْحَقُوقِ إِلَى مُوَكَّلَيْهِمَا .....

قال الحافظ: كان لعمر من العمر ثلاث سنين يوم تزوجها رسول الله ﷺ، ومات ﷺ وله في العمر سبع سنين. وقد صح أن علياً وكُل عقيلاً [بن أبي طالب] (١) وبعدهما أسراً، عبد الله بن جعفر. فقد روى البيهقي عن عبد الله بن جعفر قال: كان علي يكره الخصومة، فكان إذا كانت له خصومة وكُل فيها عقيلاً بن أبي طالب، فلما كبر عقيلاً وكَلَّنيهِ. وبالإجماع.

(وَشَرْطُهُ) أي عقد الوكالة أو التفويض المذكور (أَنْ يَمْلِكَهُ) أي التصرف (الْمُوَكَّلُ) بأن يكون حراً بالغاً أو مأدوناً، (و) أَنْ (يَعْقِلَهُ) أي التصرف (الْوَكِيلُ) بأن يعرف أن الشراء جالِبٌ للمبيع وسَالِبٌ للثمن، ويعرف الغبن اليسير من الفاحش الكثير، (و) أَنْ (يَقْصِدَهُ) أي الوكيل: بأن يقصد مباشرة السبب ثبوت حُكْمِهِ، أو الربح، حتى لو تصرف فيما وكُل به من غير قَصْدٍ أو بقصد الهزل لا يقع ذلك التصرف للموكَّل.

(وَصَحَّ تَوْكِيلُ الْحُرِّ الْبَالِغِ أَوْ الْمَأْدُونِ مِثْلَهُمَا) لأن الموكَّل مالك والوكيل أهل له. والمراد بالمأدون: الصبي العاقل الذي أذن له الولي، والعبد العاقل الذي أذن له المولى، (وَصَبِيًّا) عطف على مثلهما (عَاقِلًا) لِمَا يَمْلِكُهُ (وَعَبْدًا مَخْجُوزِينَ) لأن الصبي العاقل ينفذ تصرفه بإذن وليه في ملك نفسه، فينفذ تصرفه في ملك غيره بتوكيله. والعبد العاقل يملك التصرف على نفسه حتى صَحَّ طَلَاقُهُ وإقرارُهُ بالحدود، فيصح تصرفه في حق غيره بتوكيله. وقال الشافعي: لا يصح توكيل الصبي، وله في العبد المَخْجُور قولان.

(وَتَزَجُّعُ الْحَقُوقِ إِلَى مُوَكَّلَيْهِمَا) لأنها لَمَّا تَعَدَّر رجوعها إليهما لإضرار الصبي المبعد من المضار وإضرار سيد العبد رجعت إلى أقرب الناس إلى هذا التصرف وهو الموكَّل، إلا أن الحقوق تلزم العبد المحجور بعد العتق، لأن المانع حق المولى وقد زال بالعتق ولا يلزم الصبي بعد البلوغ، لأن المانع حَقُّهُ، وحق الصبي لا يَبْطُل بالبلوغ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

بِكُلِّ مَا يَفْقِدُهُ بِنَفْسِهِ، وَبِالْخُصُومَةِ فِي كُلِّ حَقٍّ، وَبِإِيْفَائِهِ وَاسْتِيْفَائِهِ، إِلَّا فِي حَدِّ وَقِصَاصٍ بَغْيِيَّةٍ مُوَكَّلِهِ.

### وَتَرْجِعُ الْحُقُوقُ إِلَى الْوَكِيلِ

(بِكُلِّ مَا يَفْقِدُهُ بِنَفْسِهِ) الباء الأولى متعلقة «بتوكيل»، والثانية «ببيعقد» عطف على الأولى (وَبِالْخُصُومَةِ فِي كُلِّ حَقٍّ) حَدًّا كَانَ أَوْ قِصَاصًا، أَوْ غَيْرَهُمَا، لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ يَمْلِكُ مِبَاشَرَةً ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، فَيَمْلِكُ تَفْوِيضَهُ إِلَى غَيْرِهِ (وَبِإِيْفَائِهِ) أَي بِإِعْطَائِهِ كُلَّ حَقٍّ (وَاسْتِيْفَائِهِ) أَي أَخَذَ كُلَّ حَقٍّ (إِلَّا فِي حَدِّ) لِقَدْزٍ أَوْ سَرَقَةٍ (وَقِصَاصٍ بَغْيِيَّةٍ مُوَكَّلِهِ) عَنِ الْمَجْلِسِ. قَيَّدَ بِهَا لِأَنَّ التَّوَكِيلَ بِاسْتِيْفَائِهِمَا فِي حَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ جَائِزٌ اتِّفَاقًا.

وقال مالك والشافعي وأحمد: يجوز التوكيل باستيفاء القصاص وحدّ القذف في غيبة الموكل، لأنه حق العبد، ويجوز استيفاؤه في حضوره، وكذا في غيبته.

ولنا أنهما يسقطان بالشبهة، وشبهة عفو الموكل الغائب ممكنة، إذ العفو مندوب إليه، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١)</sup>، والعبرة بعموم اللفظ، وقال عز وجل: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾<sup>(٢)</sup> وحال الغائب غير معلوم فلعله عفا والوكيل لا يشعر، بخلاف الحاضر فإن حاله يعدم العفو معلوم، وقد يحتاج إلى التوكيل لعدم هدايته إلى الاستيفاء، أو لأن قلبه لا يحتمل ذلك، بخلاف الاستيفاء في غيبة الشهود، لأن رجوعهم نادر، والأصل فيهم الصدق فلا يكون احتمال رجوعهم في الغيبة شبهة. ويصح التوكيل بإثبات الحدّ والقصاص عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: لا يصح التوكيل بإثبات حدّ الزنا، وحدّ شرب الخمر اتفاقًا.

ويشترط في التوكيل بالخصومة عند أبي حنيفة رضی الخضم، إلا أن يكون الموكل مريضاً، أو غائباً مدة السفر، أو امرأةً مُحَدَّرَةً<sup>(٣)</sup>. وقالوا: لا يشترط رضی الخضم. قيل: الخلاف في الصحة، والصحيح أنه في لزوم. وفي «شرح الوافي»: أن المتأخرين اختاروا الفتوى: أن القاضي إذا عَلِمَ من الخضم التعنت في إباء الوكيل لا يُمكنه من ذلك، ويقبل التوكيل من الموكل. وإن عَلِمَ [٢٠٤ - أ] من الموكل القصد إلى إضرار الخضم بالتوكيل لا يقبل منه التوكيل إلا برضاء الخضم، وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي.

(وَتَرْجِعُ الْحُقُوقُ إِلَى الْوَكِيلِ) في عقد لا يحتاج الوكيل فيه إلى ذكر الموكل،

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٧).

(٢) سورة المائدة، الآية: (٤٥).

(٣) المُحَدَّرَةُ: التي تلزم بيتها (خدرها) ولا تظهر على الرجال. معجم لغة الفقهاء ص ٤١٥.

فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ، وَإِجَارَةٍ، وَضَلْحٍ عَنِ إِفْرَارٍ.  
**فَيُسَلِّمُ الْمَبِيعَ وَيَقْبِضُهُ، وَتَمَنُّ مَبِيعِهِ، وَعَلَيْهِ تَمَنُّ مَشْرِيهِ، وَيُخَاصِمُ فِي**  
**الاسْتِخْقَاقِ، وَالْعَيْبِ، وَشَفْعَةِ مَا اشْتَرَى وَهُوَ فِي يَدِهِ.**  
**وَيُثْبِتُ الْمِلْكَ لِلْمَوْكَلِّ ابْتِدَاءً، فَلَا يَعْتَقُ قَرِيبٌ وَكَيْلٌ بِشِرَائِهِ، وَإِلَى الْمَوْكَلِّ**  
**فِي نِكَاحٍ، وَخُلْعٍ، وَضَلْحٍ عَنِ انْكَارٍ، أَوْ دَمٍ عَمْدٍ، وَعِثْقٍ عَلَى مَالٍ، وَكِتَابَةٍ،**  
**وَتَصَدُّقٍ، وَهَبَةٍ، وَإِعَارَةٍ، وَإِيدَاعٍ، وَزَهْنٍ، وَإِقْرَاضٍ.**  
**فَلَا يُطَالَبُ وَكَيْلُ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ، وَلَا وَكَيْلُهَا بِتَسْلِيمِهَا، وَلَا .....**

فيرجع إلى الوكيل (في بيع وشراء، وإجارة، وضلع عن إقرار) إذ يكفي أن يقول الوكيل:  
 بعت، واشترت، وأجزت، وصالحت. وقال مالك والشافعي وأحمد: ترجع الحقوق إلى  
 الموكل (فيسلم) الوكيل (المبيع) في الوكالة بالبيع (ويقبضه) في الوكالة بالشراء.

(و) كذا يقبض الوكيل (تمن مبيع) في الوكالة بالبيع (وعليه) أي على  
 الوكيل بالشراء (تمن مشريه) بالوكالة بالشراء (ويخاصم في الاستخقاق<sup>(١)</sup>)، (و) في  
 (العيب، و) في (شفعة ما اشترى وهو في يده) قيد به لأن الوكيل بالشراء بعد  
 التسليم إلى موكله لا يفعل شيئاً من ذلك إلا بأمر جديد، لانتهاء حكم الوكالة بالتسليم.

(ويثبت الملك للموكل ابتداءً) خلافاً وبدلاً عن الوكيل، باعتبار التوكيل السابق  
 لا أصالة (فلا يعتق قريب وكيل بشرائه) بطريق الوكالة، لأن الوكيل لم يملكه، وكذا  
 لا يفسد نكاح منكوخته إذا اشتراها، لأنه لم يملكها.

(وإلى الموكل) أي وترجع الحقوق إلى الموكل في كل عقد يحتاج الوكيل  
 فيه إلى ذكر الموكل، وذلك (في) عقد (نكاح، وخلع، وضلع عن إنكار أو دم  
 عمد، وعثق على مال، وكتابة، وتصديق، وهبة، وإعارة، وإيداع، وزهن، وإقراض)  
 لأن الوكيل في هذه العقود سفير محض، والسفير حاكٍ قول غيره، ومن حكى قول  
 غيره لا يلزمه حكم ذلك القول، كمن حكى قذف غيره فإنه لا يكون قاذفاً، ومن حكى  
 كفر غيره، فإنه لا يكون كافراً.

(فلا يطالب) بفتح اللام (وكيل الزوج بالمهر) - الباء فيه وفيما بعده متعلقة  
 ب: يطالب (ولا) يطالب (وكيلها) أي وكيل المرأة بالنكاح (بتسليمهما، ولا) وكيلها

(١) أي إذا استحق المبيع من المشتري يرجع بالتمن على الوكيل. حاشية محمود بن إلياس الرومي  
 على الثقاية. هامش فتح باب العناية ١٧٣/٢.

بِبَدَلِ الْخُلْعِ.

وَالْمُشْتَرِي مَنَعُ الثَّمَنِ مِنْ مُوَكَّلٍ بِائِعِهِ، فَإِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ إِلَيْهِ صَحَّ، وَلَمْ يُطَالِبِ الْوَكِيلَ ثَانِيًا.

## فصل [في الوكالة بالبيع والشراء]

لا يصح بيع الوكيل وشراؤه ممن تُردُّ شهادته له، .....

بِالْخُلْعِ (بِبَدَلِ الْخُلْعِ) لَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ حَقُوقِ النِّكَاحِ وَالْخُلْعِ، وَالْحَقُوقِ فِيهِمَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الْوَكِيلِ. (وَالْمُشْتَرِي مَنَعُ الثَّمَنِ مِنْ مُوَكَّلٍ بِائِعِهِ) لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ مِنْ حَقُوقِ الْبَيْعِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: لَا يَمْنَعُهُ، لِأَنَّ الْحَقُوقِ تَرْجِعُ فِي الْبَيْعِ عِنْدَهُمْ إِلَى الْمُوَكَّلِ (فَإِنْ دَفَعَ) الْمُشْتَرِي (الثَّمَنَ إِلَيْهِ) أَيِ مُوَكَّلٍ بِائِعِهِ (صَحَّ وَلَمْ يُطَالِبِ) - بِكَسْرِ اللَّامِ - (الْوَكِيلَ ثَانِيًا) لِأَنَّ نَفْسَ الثَّمَنِ الْمَقْبُوضِ حَقُّ الْمُوَكَّلِ وَقَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ، وَلَا فَائِدَةَ فِي أَخْذِهِ مِنْهُ ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى الْوَكِيلِ لِيُدْفَعَهُ إِلَيْهِ.

## فصل [في الوكالة بالبيع والشراء]

(لا يصح بيع الوكيل وشراؤه ممن تُردُّ شهادته له) عند أبي حنيفة، وهو قول الشافعي، ووجه في مذهب أحمد. وقال أبو يوسف ومحمد: يصح بيعه بمثل القيمة، وبالغبن اليسير، لأنه في حكم المثل إلا من عبده ومكاتبه، لأن التوكيل مطلق ولا تهمة، إذ الأملاك متباينة، والمنافع منقطعة، فصار البيع منهم كالبيع من أجنبي، وصار الوكيل كالمضارب، بخلاف العبد، لأن ما في يده لمولاه، وبخلاف المكاتب لأن لمولاه حقاً في كسبه، وبخلاف الغبن الفاحش [٢٠٤ - ب] لأنه ليس في حكم المثل.

وأبي حنيفة أن مواضع التهم مستثناة من الوكالة، والوكيل يتهم في العقد مع هؤلاء، ولأن كل واحد منهم ومن الوكيل ينتفع بمال الآخر عادة، فكان مال كل واحد منهم كمال الوكيل، فصار الوكيل بائعاً أو شارباً من نفسه، بخلاف المضارب، فإنه كالمصرف لنفسه. وعلى هذا الخلاف الإجارة والصرف والسلام ونحوها.

ثم المراد من عدم جواز البيع لهؤلاء عند أبي حنيفة في مطلق الوكالة، حتى لو قيّد الوكالة بتعميم المشيئة جاز بيع الوكيل منهم اتفاقاً، بخلاف البيع من نفسه، أو

وَصَحَّ بَيْعُ الْوَكِيلِ بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ، وَالْعَرْضُ وَالنَّسِئَةُ، وَبَيْعُ نِصْفِ مَا وُكِّلَ بِبَيْعِهِ، وَأَخْذُهُ زَهْنًا أَوْ كَفِيلًا بِالثَّمَنِ إِنْ ضَاعَ فِي يَدِهِ، أَوْ تَوَيَّ مَا عَلَى الْكَفِيلِ.

وَيُقَيَّدُ شِرَاءُ الْوَكِيلِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَبِزِيَادَةِ يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهَا وَهِيَ: مَا قَوْمٌ بِهِ مَقْوَمٌ.....

من ابن صغير له حيث لا يجوز وإن قيّد بتعميم المشيئة، لأنه يؤدي إلى تضاد الأحكام: بأن يكون مُحَاصِمًا في العيب ومُحَاصِمًا [عنه] <sup>(١)</sup>. وفي «الذخيرة»: ولو باع الوكيل من هؤلاء بأكثر من القيمة يجوز بلا خلاف.

(وَصَحَّ بَيْعُ الْوَكِيلِ) بالبيع إذا لم يقيد (بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ، وَالْعَرْضِ) أي وبالعرض (وَالنَّسِئَةِ) أي وبالأجل، ولو كان أجلاً غير متعارف، كخمسین سنة، وهذا عند أبي حنيفة. وقالوا: يصح بالغبن اليسير دون الفاحش، وبالدرهم والدنانير دون العروض، وبالأجل المتعارف. وقال مالك والشافعي وأحمد: يصح بثمن المثل، وينقد البلد حالاً، فإن كانت النقود مختلفة يعتبر الأغلب.

(و) صحَّ للوكيل (بَيْعُ نِصْفِ مَا وُكِّلَ بِبَيْعِهِ) مُطلقاً، أما إذا لم يكن في تفريقه ضَرَرٌ كالحنطة والشعير فباتفاق، وأما إذا كان في تفريقه ضَرَرٌ كالعبد فعند أبي حنيفة خلافاً لهما، وهو قول الشافعي وأحمد.

(و) صح (أَخْذُهُ) أي أخذ الوكيل (زَهْنًا)، بالثمن (أَوْ كَفِيلًا بِالثَّمَنِ) فلا يضمن (إِنْ ضَاعَ) الرهن (فِي يَدِهِ أَوْ تَوَيَّ) أي هلك (مَا عَلَى الْكَفِيلِ) لأن الهالك في يده كالهالك في يد الموكل، ألا ترى أنَّ الوكيل لو استوفى الثمن حقيقةً وهلك في يده يهلك على الموكل.

(وَيُقَيَّدُ شِرَاءُ الْوَكِيلِ) بالشراء (بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَبِزِيَادَةِ يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهَا)، فلا يلزم المُوَكَّلُ بما شَرَاهُ وكيله بزيادة على القيمة لا يتغابن فيها، وهي الزيادة الفاحشة (وهي) أي الزيادة التي يتغابن فيها (مَا قَوْمٌ بِهِ مَقْوَمٌ) أي ما يدخل تحت تقويم المقومين عند اختلافهم. قال شيخ الإسلام في «جامعه»: وهذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة في البلد، كالعبيد والدواب، فأما ما له قيمة معلومة، كالخبز واللحم فإن الوكيل إذا زاد لا ينقذ على الموكل وإن كانت الزيادة كالفلس <sup>(٢)</sup> ونحوه، لأن ما يدخل تحت تقويم المقومين هو فيما يحتاج فيه إلى تقويمهم، وهذا لا يحتاج.

(١) سقط من المطبوع.

(٢) الفلّس: هو من الأوزان الدقيقة، ويساوي ٠,٠٠٠٨٢ غراماً. معجم لغة الفقهاء ص ٣٥٠.

وَيَتَوَقَّفُ شِرَاءَ نَصْفٍ مَا وَكَّلَ بِشِرَائِهِ عَلَى شِرَاءِ الْبَاقِي.

ولو رُدَّ مَبِيعٌ عَلَى وَكَيْلٍ بَعِيْبٍ رَدَّهُ عَلَى أَمْرِهِ، إِلَّا وَكَيْلٌ أَقْرَبُ بَعِيْبٍ يَخْدُثُ مِثْلَهُ وَلَزِمَهُ ذَلِكَ. وَإِنْ بَاعَ نَسَاءً وَقَالَ: قَدْ أَطْلَقَ الْأَمْرَ، فَقَالَ: أَمْرَتُكَ بِتَنْقِيْدِ، صُدِّقَ الْأَمْرُ. وَفِي الْمُضَارَبَةِ الْمُضَارِبُ. وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِ الْوَكَيْلَيْنِ وَخَدَّهُ

(وَيَتَوَقَّفُ شِرَاءَ نَصْفٍ مَا وَكَّلَ بِشِرَائِهِ) أَي كَلَهُ (عَلَى شِرَاءِ الْبَاقِي) فَإِنْ شَرَى الْبَاقِي لَزِمَ النِّصْفَ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ لَمْ يَلْزَمْ (وَلَوْ رُدَّ مَبِيعٌ عَلَى وَكَيْلٍ بَعِيْبٍ) مُتَعَلِّقٌ بِرَدِّ السَّابِقِ (رَدَّهُ) الْوَكَيْلُ (عَلَى أَمْرِهِ إِلَّا وَكَيْلٌ أَقْرَبُ بَعِيْبٍ [٢٠٥ - أ] يَخْدُثُ مِثْلَهُ) فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، يَعْنِي أَنْ مَنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ شَيْءٍ فَبَاعَهُ وَسَلَّمَهُ وَقَبِضَ الثَّمَنَ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ، فَوَجَدَ الْمُشْتَرِيَّ بِهِ عَيْبًا: إِنْ كَانَ لَا يَخْدُثُ مِثْلَهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، وَرَدَّهُ بِقَضَائِهِ بَيْنَتَهُ، أَوْ بِنَكْوَلٍ، أَوْ بِإِقْرَارِ مَنْ الْوَكَيْلِ، فَإِنَّ لِلْوَكَيْلِ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَ يَخْدُثُ مِثْلَهُ وَرَدَّهُ بَيْنَتَهُ أَوْ بِإِبَائِهِ عَنِ يَمِينِ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ رَدَّهُ بِإِقْرَارِهِ لَمْ يَرُدَّهُ عَلَى الْأَمْرِ (وَلَزِمَهُ ذَلِكَ) الْمَبِيعَ، لِأَنَّ الْإِقْرَارَ حِجَّةً قَاصِرَةً فَتُظْهِرُ فِي حَقِّ الْمُقَرَّرِ دُونَ غَيْرِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مُضْطَرِّ إِلَيْهِ، إِذْ يُمْكِنُ السُّكُوتُ وَالْتِكْوَالُ.

(وَإِنْ بَاعَ) الْوَكَيْلُ (نَسَاءً) أَي إِلَى أَجْلِ (وَقَالَ: قَدْ أَطْلَقَ الْأَمْرَ) أَوْ قَالَ لَمْ يَبِينِ (فَقَالَ:) الْأَمْرَ (أَمْرَتُكَ بِتَنْقِيْدِ، صُدِّقَ الْأَمْرُ) لِأَنَّ الْأَمْرَ مُسْتَفَادًا مِنْ جِهَتِهِ، وَقَدْ يَكُونُ مُطْلَقًا، وَقَدْ يَكُونُ مُقَيَّدًا، وَلَا دَلَالَةَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ الْيَمِينِ، كَمَا لَوْ أَنْكَرَ أَصْلَ الْوَكَالَةِ. وَعَنْ مَالِكٍ: إِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ قَائِمَةً صُدِّقَ الْأَمْرُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: الْقَوْلُ لِلْأَمْرِ. (وَفِي الْمُضَارَبَةِ) إِذَا قَالَ رَبُّ الْمَالِ: أَمْرَتُكَ بِالتَّنْقِيْدِ، وَقَالَ الْمُضَارِبُ: أَطْلَقْتُ، أَوْ لَمْ تَبَيِّنْ شَيْئًا، صُدِّقَ (الْمُضَارِبُ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُضَارَبَةِ الْإِطْلَاقُ وَالْعَمُومُ، وَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمُتَمَسِّكِ بِالْأَصْلِ.

(وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِ الْوَكَيْلَيْنِ وَخَدَّهُ) لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ رَاضٍ بِرَأْيِهِمَا لَا بِرَأْيِ أَحَدِهِمَا. فَإِذَا انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِطَلِّ غَرَضِهِ. وَهَذَا إِذَا وَكَّلَهُمَا بِكَلَامٍ وَاحِدٍ، حَتَّى لَوْ وَكَّلَهُمَا عَلَى التَّعَاقِبِ، جَازَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ، لِأَنَّهُ رَضِيَ بِرَأْيِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْانْفِرَادِ وَقَتَّ تَوَكِيلَهُ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّيْنِ إِذَا أَوْصَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِكَلَامٍ عَلَى حِدَّةٍ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ عَلَى الْأَصْحَحِ، لِأَنَّ حُكْمَ الْوَصِيَّةِ يَثْبُتُ بِالمَوْتِ، فَعِنْدَهُ صَارَا وَصِيَّيْنِ، وَحُكْمَ الْوَكَالَةِ يَثْبُتُ بِالتَّوَكِيلِ، فَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعَقْدٍ، اسْتَوَى كُلُّ مِنْهُمَا بِالتَّصَرُّفِ.



إِلَّا فِي خِصْمَةٍ وَرَدَّ وَدِيعةً، وَقَضَاءِ دَيْنٍ، وَطَلَاقٍ، وَعِثْقٍ لَمْ يُعَوِّضًا.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَبْدٍ أَوْ مَكَاتِبٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ، مَالَ صَغِيرِهِ الْمُسْلِمِ، وَشِرَاؤُهُ، وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ الطَّعَامِ عَلَى الْبُرِّ فِي دَرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ، وَعَلَى الْخُبْزِ فِي قَلِيلَةٍ، وَعَلَى الدَّقِيقِ فِي مُتَوَسِّطَةٍ، وَفِي مُتَّخِذِ الْوَلِيْمَةِ عَلَى الْخُبْزِ.

وفي «الذخيرة»: لو باع أحدهما والآخر حاضر يجوز، ولو كان الآخر غائباً فأجاز لم يجز عند أبي حنيفة (الإل في خصومة ورد وديعة، وقضاء دين، وطلاق، وعثق لم يعوضاً) وقال زفر والشافعي وأحمد: لا يصح تصرف أحد الوكيلين وخذَه في الخصومة.

قيد الوديعة «بالرد» لأن الوكيلين بقبض الوديعة لو قبض أحدهما بغير إذن صاحبه يضمن، لأن الموكل شرط اجتماعهما على القبض ولم يوجد، فصار قابضاً بغير إذن المالك. فإن قيل: ينبغي أن يضمن النصف، لأنه مأمور بقبض النصف. أجيب بأنه مأمور بقبض النصف مع صاحبه لا بدونه. وقيد الطلاق والعثق بأنهما «لم يعوضاً» لأنهما إذا كانا يعوض كالبيع.

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَبْدٍ أَوْ مَكَاتِبٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ، مَالَ صَغِيرِهِ الْمُسْلِمِ، وَ) لَا (شِرَاؤُهُ) بِمَالِهِ، لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِيْنُهُمْ، وَالْعَبْدُ لَا وِلَايَةَ لَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>، وَالْكَافِرُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾<sup>(٢)</sup>. قِيدِ الذِمِّيِّ لَا لِلْحَتْرَازِ عَنِ الْحَرْبِيِّ، لِأَنَّهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ مِثْلُهُ، بَلْ عَنِ الْمُرْتَدِّ، لِأَنَّ وِلَايَتَهُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَمْوَالِهِ [ب - ٢٠٥] مَوْقُوفَةٌ، فَإِنْ أَسْلَمَ جُعِلَ كَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُسْلِمًا فَيَنْقُذُ تَصَرُّفَهُ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَلَى رِدِّيَّتِهِ تَبَطَّلَ لِتَقَرُّرِ جِهَةِ انْقِطَاعِ الْوِلَايَةِ.

(وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ الطَّعَامِ) يَقَعُ عَلَى الْحَنْطَةِ وَدَقِيقِهَا بِنَاءً عَلَى الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ. وَقِيلَ: يَقَعُ (عَلَى الْبُرِّ فِي دَرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ)، وَهِيَ عَشْرَةٌ فَمَا فَوْقَهَا (وَعَلَى الْخُبْزِ فِي) دَرَاهِمٍ (قَلِيلَةٍ)، وَهِيَ الثَّلَاثَةُ (وَعَلَى الدَّقِيقِ فِي) دَرَاهِمٍ (مُتَوَسِّطَةٍ)، وَهِيَ مَا بَيْنَ الْكَثِيرَةِ وَالْقَلِيلَةِ (وَفِي مُتَّخِذِ الْوَلِيْمَةِ) يَقَعُ (عَلَى الْخُبْزِ) وَإِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ. وَالْفَارِقُ فِي ذَلِكَ الْعُرْفُ وَقِرَائِنُ الْأَحْوَالِ. وَقَالَ بَعْضُ مَشَايخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ: الطَّعَامُ فِي عُرْفِنَا مَا

(١) سورة النحل، الآية: (١٧٥).

(٢) سورة النساء، الآية: (١٤١).

وَصَحَّ الْأَمْرُ بِشِرَاءِ حِمَارٍ، وَدَارٍ إِنْ ذَكَرَ ثَمَنَهَا وَمَحَلَّتَهُمَا، وَشَيْءٍ عَلِمَ جِنْسَهُ مِنْ وَجْهِهِ، وَذَكَرَ ثَمَنًا، أَوْ عَيْنَ نَوْعًا، لَا إِنْ فَحَشَ جَهَالَتهُ جِنْسِهِ، كَالرَّقِيقِ وَالثَّوْبِ وَالدَّابَّةِ.  
وَصَدَّقَ الْوَكِيلُ فِي: شَرَيْتُ عَبْدًا لِلْأَمْرِ فَمَاتَ، وَقَالَ الْأَمْرُ: لِنَفْسِكَ. إِنْ دَفَعَ الْأَمْرُ الثَّمَنَ،

يَمَكُنْ أَكَلَهُ مِنْ غَيْرِ إِدَامٍ<sup>(١)</sup>، كَاللَّحْمِ الْمَطْبُوخِ أَوْ الْمَشْوِيِّ دُونَ الْجِنْتَةِ وَدَقِيقِهَا. قَالَ الصِّدْرُ الشَّهِيدُ: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

(وَصَحَّ الْأَمْرُ بِشِرَاءِ حِمَارٍ) وَفَرَسٍ، وَبِغَلٍّ، وَشَاةٍ، وَثَوْبٍ هَرَوِيٍّ وَنَحْوِهَا، لِأَنَّ الْجِنْسَ صَارَ مَعْلُومًا بِالتَّسْمِيَةِ، وَإِنَّمَا الْجَهَالَةُ فِي الْوَصْفِ، وَهِيَ يَسِيرَةٌ، وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَكُلُّ بِشْرَاءِ شَاةٍ لِلأُضْحِيَةِ. (وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ) (دَارٍ) إِنْ ذَكَرَ ثَمَنَهَا وَمَحَلَّتَهُمَا لِأَنَّ الدَّارَ تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا فَاحِشًا بِحَسَبِ الْأَغْرَاضِ، وَالْمَرَافِقِ، وَالْحِجْرَانِ، وَالْمَحَالِّ، وَالْبِلْدَانِ فَيَتَعَذَّرُ الْاِمْتِثَالُ، فَإِنْ سُمِّيَ الثَّمَنُ وَالْمَحَلَّةُ صَارَتْ مَعْلُومَةً عَادَةً وَبَقِيَتْ الْجَهَالَةُ يَسِيرَةً.

(و) بِشِرَاءِ (شَيْءٍ) عَلِمَ جِنْسَهُ مِنْ وَجْهِهِ وَذَكَرَ ثَمَنًا، أَوْ عَيْنًا ذَلِكَ الشَّيْءِ (نَوْعًا) أَي مِنْ جِهَةِ النَّوْعِ، فَلَوْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا فَفَحَشَتْ الْجَهَالَةُ. فَإِنْ سُمِّيَ الثَّمَنُ أَوْ عَيْنَ النَّوْعِ، كَثُرُوكِيٍّ وَحَبَشِيٍّ، صَحَّ التَّوَكِيلُ، (لَا إِنْ فَحَشَ) أَي لَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ فَحَشَ (جَهَالَتهُ جِنْسِهِ) وَإِنْ ذَكَرَ الثَّمَنَ (كَالرَّقِيقِ وَالثَّوْبِ وَالدَّابَّةِ) لِأَنَّ الثَّوْبَ يَتَنَاوَلُ أَجْنَاسًا شَتَى مِنَ الْأَطْلَسِ<sup>(٢)</sup> إِلَى الْكِسَاءِ.

وَالدَّابَّةُ فِي الْلُغَةِ: اسْمٌ لِمَا يَدْبُ، وَفِي الْعَرَفِ: لِلْفَرَسِ، وَالْحِمَارِ، وَابِغَلِّ. وَالرَّقِيقُ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَهُمَا مِنْ بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ. وَتَسْمِيَةُ الثَّمَنِ لَا تُزِيلُ هَذِهِ الْجَهَالَتهُ، إِذْ يَوْجَدُ بِمَا سَمِيَ وَاحِدًا مِنْ كُلِّ جِنْسٍ، وَلَا يُعْرَفُ مَرَادُ الْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ بِمَا لَا يَقْدِرُ الْمَأْمُورُ عَلَى الْاِمْتِثَالِ بِهِ بَاطِلٌ، إِلَّا أَنْ يُفَوِّضَ الْمَوْكَلُ الْأَمْرَ إِلَى رَأْيِ الْوَكِيلِ: بِأَنَّ يَقُولُ لَهُ: اشْتَرِ لِي بِأَلْفِ ثِيَابًا، أَوْ دَوَابًّا، أَوْ أَشْيَاءَ، أَوْ مَا شِئْتَ، أَوْ مَا رَأَيْتَ، أَوْ أَدْنَى شَيْءٍ حَضْرَكَ، أَوْ مَا يَوْجَدُ، أَوْ مَا يَتَّقِقُ، لِأَنَّ فِي التَّعْمِيمِ دَلَالَةً عَلَى التَّفْوِيزِ إِلَى رَأْيِهِ.

(وَصَدَّقَ الْوَكِيلُ) بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِغَيْرِ عَيْنِهِ (فِي: شَرَيْتُ عَبْدًا لِلْأَمْرِ فَمَاتَ، وَقَالَ الْأَمْرُ: شَرَيْتَهُ) (لِنَفْسِكَ) إِنْ كَانَ (دَفَعَ الْأَمْرُ الثَّمَنَ) إِلَى الْوَكِيلِ، لِأَنَّهُ حَيْثُذِ أَمِيرٌ عَلَى

(١) الإِدَامُ: مَا يُوَكَّلُ مَعَ الْخَبِيزِ لِتَطْيِيبِهِ. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٥١.

(٢) الْأَطْلَسُ: الثَّوْبُ الْحَلَقِيُّ [البالي]. لِسَانُ الْعَرَبِ ٦/١٢٤. مَادَّةُ: (طَلْس).

وإلا فالأمر.

وللوكيل جنس المبيع من أمره لقبض، ثمّنه. وإن لم يدفع، فإن هلك بعد الحبس، سقط الثمن. وليس للوكيل بشراء عين شراؤه لنفسه، فإن شرى بخلاف جنس ثمن سمي، وقع له.

الثمن، وقد ادعى الخروج عن عهدة الأمانة على الوجه الذي أمره به، فكان القول قوله. ولا فرق بين العبد المعتبر وغير المعتبر، فتكثيره في المتن وقع اتفاقاً (والأ) أي وإن لم يدفع الأمر الثمن إلى الوكيل (فالأمر) هو المصدق، لأن الوكيل يدعي الثمن على الموكل، وهو منكبر فيكون القول قوله.

والتقييد بالموت احترازاً عما إذا كان العبد حياً، فإنه إن كان غير معين وكان الثمن منقوداً فالقول للوكيل اتفاقاً، لأنه أمين، وإن لم يكن منقوداً فكذلك عندهما [٢٠٦ - أ]، لأنه يملك استيفاء الشراء فلا يتهم في الإخبار عنه. وعند أبي حنيفة القول للموكل، وإن كان العبد معتقاً فالقول للوكيل إجماعاً، سواء كان الثمن منقوداً أو لا. وفي «الذخيرة»: إن قول الأمين معتبر مع اليمين.

(وللوكيل جنس المبيع) الذي أمر بشرائه (من أمره لقبض ثمّنه) إن دفع الوكيل الثمن إلى بائعه (وإن لم يدفع) وعند زفر ليس له حق الحبس أصلاً، لأن يده كيد الموكل حكماً (فإن هلك) في يد الوكيل (بعد الحبس سقط الثمن) عند أبي حنيفة ومحمد، قلت قيمته أو كثرت، وهو ضمان المبيع إذا هلك في يد البائع. وعند زفر يضمن ضمان الغصب، لأنه صار غاصباً بحبس ما ليس له حبسه، فيضمن جميع قيمته إن كان قيمياً.

وعند أبي يوسف ضمان الرهن حتى إن كان فيه وفاة بالثمن يسقط الثمن، وإن لم يكن فيه وفاة يرجع الوكيل بالفضل على الموكل، لأنه مضمون بالحبس للاستيفاء، كالرهن. ولهما أن الوكيل مع الموكل كالبائع مع المشتري، وهلاك المبيع في يد البائع يسقط الثمن، فكذا هذا. قيد الهلاك «ببعد الحبس» لأنه قبل الحبس تقرر الثمن على الموكل.

(وليس للوكيل بشراء عين) أي معين (شراؤه لنفسه) حتى لو شرى لنفسه، [فهو لموكله، سواء نوى عند العقد الشراء أو صرح به بأنه يشتري لنفسه] (١). (فإن شرى) الوكيل (بخلاف جنس ثمن سمي) أو بأكثر مما سمي (وقع) الشراء (له) أي

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## فصل [في أحكام التوكيل بالخصومة]

للوكيل بالخصومة القبض، ويفتى الآن بخلافه، وللوكيل بقبض الدين الخصومة، لا بقبض العين، وتقتصر يد الوكيل بقبض العبد ونقل المرأة، إن أقام الحجة على البيع، والطلاق.....

للوكيل، لأنه خالف أمر الأمر فنفذ عليه، إلا أن ينوي وقت الشراء للأمر، أو يضيفه إلى مال الأمر. ولو وكل بشراء عشرة أرطال<sup>(١)</sup> لحم بدرهم، فاشترى به عشرين رطلاً مما يباع منه عشرة بدرهم، فللموكل النصف بحصته عند أبي حنيفة، وألزم الكل بالدرهم كمالك والشافعي، لما روينا أن النبي ﷺ أعطى غزوة البارقي ديناراً ليشتري به أضحية أو شاة، فاشترى شاتين، فباع إحداهما، فأتاه بشاة ودينار، فدعا له بالبركة في بيعه.

## فصل [في أحكام التوكيل بالخصومة]

(للوكيل بالخصومة) والتقاضي (القبض)، سواء كانت الخصومة في عين أو دين، وهو وجه في مذهب الشافعي، لأن التوكيل بالشيء توكيلاً بإتمامه، وإتمام الخصومة والتقاضي بالقبض. (ويفتى الآن بخلافه) وهو أن الوكيل بالخصومة ليس له القبض. أفتى بذلك الصدر الشهيد وكثير من مشايخ بلخ، وهو قول زفر، ومالك، والشافعي، وأحمد، لأن من يؤمن على الخصومة قد لا يؤمن على المال، لظهور الخيانة في هذا الزمان.

(وللوكيل بقبض الدين الخصومة) عند أبي حنيفة والشافعي [في قول، وأحمد]<sup>(٢)</sup> في رواية. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يكون خصماً، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، والأصح من مذهب الشافعي، وظاهر الرواية عن أحمد.

(لا بقبض العين) فإن الوكيل بقبضها ليس له الخصومة اتفاقاً (وتقتصر يد الوكيل) أي الذي وكل بقبض [ب] العبد) ممن هو في يده، فالباء متعلقة بالوكيل (ونقل المرأة) أي وتقتصر يد الوكيل بنقل المرأة (إن أقام) الذي في يده العبد (الحجة على البيع، و) أقامت المرأة الحجة على (الطلاق) بأن أقام الذي في يده

(١) الرطل العراقي = ٤٠٧,٥ غراماً، وهو المراد بكلام الفقهاء عند كلامهم على أوزان غير الفضة. معجم لغة الفقهاء ص ٢٢٣.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

بِلاَ تُبَوِّئَهُمَا.

وَصَحَّ إِقْرَارُ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ عِنْدَ الْقَاضِي لَا عِنْدَ غَيْرِهِ. وَلِلْمُوكَّلِ عَزْلُ وَكَيْلِهِ، وَوَقْفٌ عَلَى عِلْمِهِ.

العبدُ بينةٌ على أنَّ الموكلَ باعَ العبدَ منه، وأقامت المرأةُ بينةً على أن الموكلَ طَلَّقَهَا، (بِلاَ تُبَوِّئَهُمَا)، أي: ولا يثبت البيع والطلاق.

(وَصَحَّ إِقْرَارُ الْوَكِيلِ) أي الذي وُكِّلَ (بِالْخُصُومَةِ) على موكله، سواء كان وكيلاً للمُدَّعي أو للمُدَّعى عليه (عِنْدَ الْقَاضِي)، متعلق بإقراره، (لَا عِنْدَ غَيْرِهِ) أي لا يصح إقرار الوكيل بالخصومة عند غير القاضي، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: يصح إقراره عند غير القاضي أيضاً. وقال زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: لا يصح في الوجهين، وهو القياس، لأنه أتى بِضِدِّ مَا أَمَرَهُ بِهِ.

(وَلِلْمُوكَّلِ عَزْلُ وَكَيْلِهِ) عن الوكالة متى شاء، لأن الوكالة حَقُّه وله أن يسقطه. ولو قال الموكلُ لو كَيْلَهُ: كُلِّمًا عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَيْلِي، لا يملك عزله، لأنه كلما عزله تجددت الوكالة له. وقيل: ينعزل بقوله: كُلِّمًا وَكَلْتُكَ فَأَنْتَ مَعزُولٌ. وقيل: يملك عزله بأن يقول: عزلتك عن جميع الوكالات، فينصرف ذلك إلى المعلق والمنجز<sup>(١)</sup>. والصحيح أن يقول إذا أراد عزله، وأن لا تنفذ الوكالة بعد العزل: رَجَعْتُ عَنِ الْمُعْلَقَةِ وَعَزَلْتُكَ عَنِ الْمَنْجُزَةِ، لأن ما لا يكون لازماً يصح الرجوع عنه، والوكالة منه، فَكُلُّ مَنْ رَجَعَ عَنِ الْمُعْلَقَةِ وَالْعَزْلُ عَنِ الْمَنْجُزَةِ صَحِيحٌ.

(وَوَقْفٌ) عَزْلُ الْمُوكَّلِ وَكَيْلَهُ (عَلَى عِلْمِهِ) فما دام لم يبلغه، هو على وكالته، وتصرفه جائزٌ. ويُشترطُ في مُبْلَغِهِ عند أبي حنيفة إذا لم يكن رسولَ المُوكَّلِ أن يكون عدلاً أو مستورين، بخلافهما حيث اكتفيا بواحد، وإن لم يكن عدلاً، كالرسول إليه، فإنه لا يشترط فيه العدالة اتفاقاً. وقال الشافعي: - في الأصح - ومالك في رواية، [وأحمد في رواية]<sup>(٢)</sup>: لا يتوقف عزل الوكيل على علمه، لأن الموكل بعزل الوكيل مُشَقِّطٌ لحق نفسه، فصار كالطلاق والعتاق، فإنه يجوز بدون علم المرأة والعبد.

ولنا أن في عزله بدون علمه إضراراً به، لأنه ربما يتصرف بناءً على أنه وكيلٌ

(١) حوّفت في المطبوع إلى المنجز، والمثبت من المخطوط، وهو الصواب.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

وَتَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَجُنُونِهِ مُطَبِّقًا، وَلَحَاقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، وَكَذَا بِعَجْزِ مُوَكَّلِهِ مُكَاتَّبًا، وَخَجْرِهِ مَأْذُونًا، وَافْتِرَاقِ الشَّرِيكَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ

وَيُنْقَدُ الثَّمَنُ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ، أَوْ يَسْلَمُ الْمَبِيعُ فِيضْمَنَهُ. وَلَوْ عَزَلَ الْوَكِيلُ نَفْسَهُ بِغَيْرِ عِلْمِ الْمُوَكَّلِ لَا يَنْعَزِلُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَمَالِكٍ [١٠٧ - أ] فِي رِوَايَةٍ: يَنْعَزِلُ. وَعَنْ مَالِكٍ إِنْ كَانَ فِي عَزَلِهِ ضَرَرٌ عَلَى مُوَكَّلِهِ لَا يَنْعَزِلُ بَدُونِ عِلْمِهِ.

(وَتَبْطُلُ الْوَكَالَةُ) الَّتِي لَيْسَتْ بِبِلَازِمَةٍ (بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَجُنُونِهِ مُطَبِّقًا) - بِكَسْرِ الْبَاءِ - أَيِ مُسْتَوْعِبًا، مِنْ أَطْبَقَ الْغَيْمُ السَّمَاءَ إِذَا اسْتَوْعَبَهَا، (وَلَحَاقِهِ) أَيِ وَبَلْحَاقِ أَحَدِهِمَا (بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا). قَيْدُ الْجُنُونِ «بِالْإِطْبَاقِ» لِيَكُونَ كَالْمَوْتِ، لِأَنَّ قَلِيلَهُ كَالْإِغْمَاءِ. وَحَدُّ الْجُنُونِ الْمُطَبِّقِ شَهْرٌ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِهِ الصُّومُ، وَعِنَهُ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَوَلِيَّةٌ، لِأَنَّهُ تَسْقُطُ بِهِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ حَوْلَ كَامِلٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ اسْتِمْرَارَهُ حَوْلًا مَعَ اخْتِلَافِ فُصُولِهِ آيَةٌ اسْتِحْكَامُهُ، وَلِأَنَّ مَا دُونَ الْحَوْلِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْمَوْتِ.

وَالْمُرَادُ «بِلَحَاقِهِ مُرْتَدًّا» إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِهِ، لِأَنَّ لَحَاقَهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ، وَحَيْثُ تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِاتِّفَاقِهِمْ. وَأَمَّا قَبْلَ الْحُكْمِ فَمَوْقُوفَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّ تَصَرُّفَاتِ الْمُرْتَدِّ عِنْدَهُ مَوْقُوفَةٌ فَكَذَا وَكَالْتِهِ. فَإِنْ أَسْلَمَ نَفَذَتْ، وَإِنْ قُتِلَ أَوْ لَجِحَ بِدَارِ الْحَرْبِ بَطَلَتْ، وَنَافِذَةٌ عِنْدَهُمَا، لِأَنَّ تَصَرُّفَاتِهِ نَافِذَةٌ فَلَا تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَحَدُهُمَا، أَوْ يُقْتَلَ عَلَى رَدِّيَّتِهِ، أَوْ يُحْكَمَ بِلُحُوقِهِ. وَقَيْدُنَا الْوَكَالَةُ بِالَّتِي «لَيْسَتْ بِبِلَازِمَةٍ» لِأَنَّ اللَّازِمَةَ الْمَشْرُوطَةَ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ لَا تَبْطُلُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ.

(وَكَذَا) تَبْطُلُ وَكَالَةُ الْوَكِيلِ (بِعَجْزِ مُوَكَّلِهِ) حَالُ كَوْنِهِ (مُكَاتَّبًا) بَأَنَّ وَكُلَّ مَكَاتَّبٍ وَكَيْلًا ثُمَّ عَجَزَ. (وَخَجْرِهِ) أَيِ وَكَذَا تَبْطُلُ وَكَالَةُ الْوَكِيلِ بِالْحَجْرِ عَلَى مُوَكَّلِهِ حَالُ كَوْنِهِ (مَأْذُونًا) بَأَنَّ وَكُلَّ مَأْذُونٍ وَكَيْلًا، ثُمَّ حَجَرَ عَلَى ذَلِكَ الْمَأْذُونِ وَوَلِيَّتِهِ. وَهَذَا فِي الْوَكِيلِ بِالْعَقُودِ، أَوْ الْخِصُومَاتِ. وَأَمَّا الْوَكِيلُ بِقِضَاءِ الدَّيْنِ أَوْ اقْتِضَائِهِ فَلَا يَنْعَزِلُ بِعَجْزِ الْمَكَاتَّبِ وَلَا بِخَجْرِ الْمَأْذُونِ.

(وَافْتِرَاقِ الشَّرِيكَيْنِ) أَيِ وَكَذَا تَبْطُلُ وَكَالَةُ الْوَكِيلِ بِافْتِرَاقِ الْمُتَشَارِكَيْنِ، إِذَا وَكَّلَا أَوْ أَحَدَهُمَا [وَكَيْلًا] <sup>(١)</sup> فِيمَا هُوَ مِنْ شَرِكْتِهِمَا. (وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ) أَيِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

وَكَيْلُهُمْ. وَتَصَرَّفِ الْمُوَكَّلِ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ.

العجز، والحجر، والافتراق (وَكَيْلُهُمْ)، لأن بقاء الوكالة يعتمد قيام الأمر، وقد بطل يعجز الموكل والحجر عليه والافتراق، فكان عزلاً حكماً بهذه الأشياء فلا يتوقف على العلم بها.

(وَتَصَرَّفِ الْمُوَكَّلِ) - بالجر - أي وكذا تبطل الوكالة بتصرف الموكل (فيما وُكِّلَ بِهِ) تَصَرَّفًا يعجز الوكيل عن الامتثال به: مثل أن يُوَكَّلَ ببيع عبدي ثم يبيعه، أو يُدَبِّرُهُ [أو يُكَاتِبُهُ]<sup>(١)</sup> أو يعتقه بنفسه، وكما لو وُكِّلَ وكيلاً بطلاق امرأته فطلقها الموكل ثلاثاً أو واحدة وانقضت عدتها، بطلت الوكالة، لعجز الوكيل عن الامتثال. ولو تزوجها الموكل بعد ذلك ليس للوكيل أن يطلقها، وإن كان للموكل ذلك، لأن تطليقها حينئذ بسبب جديد وهو حاصل للموكل دون الوكيل. والله أعلم.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## كِتَابُ الشَّرْكَةِ

هِيَ صَرْبَانٍ: شَرِكَةٌ مِلْكٍ: وَهِيَ أَنْ يَمْلِكَ اثْنَانِ عَيْتًا. وَكُلُّ كَأَجْنَبِيٍّ فِي مَالِ صَاحِبِهِ. وَشَرِكَةٌ عَقْدٍ، وَرُكْنُهَا: الْإِنْجَابُ وَالْقَبُولُ.  
 وَشَرْطُهَا أَنْ لَا يُعَيَّنَ لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمٌ مِنَ الرَّبْحِ.....

## كِتَابُ الشَّرْكَةِ

(هِيَ) لَعْنَةٌ: الْخَلْطُ، وَيُطْلَقُ عَلَى عَقْدِ الشَّرْكَةِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ اخْتِلَاطُ [التَّصْبِيحِينَ] (١)، لِأَنَّ الْعَقْدَ سَبَبَ لَهُ.

وَشَرْعًا: (صَرْبَانٍ) أَي نَوْعَانِ: (شَرِكَةٌ مِلْكٍ: وَهِيَ أَنْ يَمْلِكَ اثْنَانِ) أَوْ أَكْثَرَ (عَيْتًا) بِإِزْثٍ، أَوْ بِشَرَاءٍ، أَوْ بِاسْتِيْلَاءٍ، أَوْ بِهَبَّةٍ أَوْ بِصَدَقَةٍ، أَوْ بِوَصِيَّةٍ، أَوْ بِاخْتِلَاطِ مَالِهِمَا بِلَا صُنْعٍ مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ بِصُنْعٍ مِنْهُ، خَلْطًا يَمْتَنِعُ مَعَهُ التَّمْيِيزُ، كَالْبُرِّ مَعَ الْبُرِّ، أَوْ بِعُسْرِ (٢) كَالْبُرِّ مَعَ الشَّعِيرِ.

(وَكُلُّ) مِنَ الشَّرِيكِينَ فِي هَذِهِ الشَّرْكَةِ (كَأَجْنَبِيٍّ فِي مَالِ صَاحِبِهِ) فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ نَصِيبَ نَفْسِهِ مِنْ شَرِيكِهِ، وَمِنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ، إِلَّا فِي صُورَةِ الْخَلْطِ أَوْ الْاِخْتِلَاطِ: فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ.

(وَشَرِكَةٌ عَقْدٍ، وَرُكْنُهَا الْإِنْجَابُ وَالْقَبُولُ). بَأَنَّ يَقُولُ أَحَدُهُمَا: شَارَكْتُكَ فِي كَذَا وَكَذَا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: قَبِلْتُ. (وَشَرْطُهَا) أَي شَرِكَةُ الْعَقْدِ (أَنْ لَا يُعَيَّنَ لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمٌ مِنَ الرَّبْحِ) لِأَنَّ هَذَا التَّعْيِينَ قَدْ يَقْطَعُ الشَّرْكَةَ: بَأَنَّ لَا يَبْقَى بَعْدَ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ رِبْحٌ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ: وَلَا خِلَافَ فِيهِ لِأَحَدٍ.

## [مَشْرُوعِيَّةُ الشَّرْكَةِ]

وَمَشْرُوعِيَّةُ الشَّرْكَةِ بِالْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ (٣)، وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (٤)، وَالْخُلَطَاءُ: الشَّرَكَاءُ. وَبِالسُّنَّةِ، وَهُوَ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» - وَصَحَّحَهُ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: النَّصِيبُ، وَمَا أُثْبِتَهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٢) أَي: أَوْ يَتَمَيَّزُ بِعُسْرِ.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: (١٢).

(٤) سُورَةُ ص، آيَةُ: (٢٤).



وهي أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ:

## [شَرِكَةُ الْمُفَاوِضَةِ]

مُفَاوِضَةٌ: وَهِيَ شَرِكَةٌ مُتَسَاوِيَيْنِ مَالًا وَحُرِّيَّةً وَدِينًا، .....

أنا ثالثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبِهِ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا»، أَي تَبَرَّاتَ عَنْهُمَا وَعَنِ الْمَعَاوَنَةِ مَعَهُمَا. وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى جَوَازِهَا. وَبِالْمَعْقُولِ وَهُوَ: أَنَّهَا طَرِيقُ الْفَضْلِ الْمَشْرُوعِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، أَي مِنْ رِزْقِهِ، وَبِالْمَعَامَلَةِ مَعَ خَلْقِهِ.

(وهي) أَي شركة العقد (أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ):

## [شَرِكَةُ الْمُفَاوِضَةِ]

الأول: (مُفَاوِضَةٌ) مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّفْوِيزِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُفَوِّضُ التَّصَرُّفَ إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ. (وَهِىَ شَرِكَةٌ مُتَسَاوِيَيْنِ مَالًا) أَي مِنْ جِهَةِ الْمَالِ، وَالْمُرَادُ مَالٌ يَصْلُحُ لِرَأْسِ مَالِ الشَّرِكَةِ، كَالدِّرَاهِمِ وَالْدِنَانِيرِ، بِخِلَافِ الْعُرُوضِ<sup>(٢)</sup> وَالْعَقَارِ وَالذَّيُونِ، حَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ [فِيهِ] التَّسَاوِيُ، وَلَا يُعْتَبَرُ التَّفَاوُلُ فِيهِ.

(وَحُرِّيَّةً) أَي مِنْ جِهَةِ الْحُرِّيَّةِ، فَلَا تَتَعَقَدُ الْمُفَاوِضَةُ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ، وَلَا بَيْنَ عَبْدَيْنِ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ. وَلَوْ قَالَ: «تَصَرُّفًا» - كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ - بَدَلُ حُرِّيَّةٍ، أَوْ زَادَ [حِلْمًا]<sup>(٣)</sup> - أَي عَقْلًا، كَمَا فِي «الْوَقَايَةِ» - لَكَانَ أَحْسَنَ، لِأَنَّ الْمُفَاوِضَةَ لَا تَتَعَقَدُ بَيْنَ صَغِيرٍ وَبَالِغٍ، وَلَا بَيْنَ صَغِيرَيْنِ. وَإِنَّمَا شَرَطَ الْحُرِّيَّةَ وَالْبُلُوغَ، لِأَنَّ الصَّبِيَّ وَالْعَبْدَ لَا يَمْلِكَانِ التَّكْفُلَ لِكَوْنِهِ تَبَرُّعًا ابْتِدَاءً، وَهُوَ شَرْطٌ فِي هَذِهِ الشَّرِكَةِ.

(وَدِينًا) أَي مِنْ جِهَةِ الدِّينِ، وَهُوَ الْمِلَّةُ. فَلَا تَتَعَقَدُ الْمُفَاوِضَةُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ. وَتَتَعَقَدُ بَيْنَ الْكُتُبِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ، لِأَنَّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةٌ [٢٠٨ - أ] وَاحِدَةٌ عِنْدَنَا. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ: لَا تَجُوزُ شَرِكَةُ الْمُفَاوِضَةِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الْوَكَالَةَ بِمَجْهُولِ الْجِنْسِ، وَالْكَفَالَةَ

(١) سورة الجمعة، الآية: (١٠).

(٢) العُرُوضُ: جَمْعُ الْعُرُوضِ، وَهِيَ الْمَتَاعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ عُرُوضٌ سِوَى الدِّرَاهِمِ وَالْدِنَانِيرِ فَإِنَّهَا عَيْنٌ مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٣٠٩.

(٣) فِي الْمَطْبُوعِ: حَكْمًا، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

وَتَقَضَّيْنُ الزَّكَالَةَ وَالْكَفَالَةَ. وَمُشْتَرَى كُلِّ لَهْمَا، إِلَّا طَعَامَ أَهْلِهِ وَكِسْوَتَهُمْ.

وَكُلُّ دَيْنٍ لَزِمَ أَحَدَهُمَا بِمَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ، كَالشَّرَاءِ وَنَحْوِهِ، ضَمِنَهُ الْآخَرُ. وَإِنْ وَرِثَ أَحَدُهُمَا، أَوْ وُهِبَ لَهُ مَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ، وَقَبِضَ، صَارَ عِنَانًا. وَفِي الْعُرُوضِ وَالْعَقَارِ بَقِي مَفَاوِضَةٌ.

بمجهول، وكلٌّ بانفراده فاسد. ووجه الاستحسان أن الناس تعاملوا بها من غير نكير، والقياس يُترك بالتعامل كالاستصناع، ودخول الحمام، لأن التعامل بلا نكير كالإجماع.

(وَتَقَضَّيْنُ) المفاوضة (الزَّكَالَةَ وَالْكَفَالَةَ) لِتَحَقُّقِ الشَّرِكَةِ فِي كُلِّ مَا شَرَاهُ أَحَدُهُمَا، وَتَثَبِتِ الْمَسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَطَالِبَةِ بِشَمَنِهِ. (وَمُشْتَرَى كُلِّ) مِنْ شَرِيكِي الْمَفَاوِضَةِ (لَهْمَا) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَائِمٌ مَقَامَ صَاحِبِهِ فِي التَّصَرُّفِ، فَكَانَ شَرَاؤُهُ كَشَرَاؤِهِ (إِلَّا طَعَامَ أَهْلِهِ) أَي أَهْلَ كُلِّ، (وَكَسْوَتَهُمْ) أَي كِسْوَةَ أَهْلِ كُلِّ، فَإِنَّهَا تَكُونُ لَهُ خَاصَّةً، وَكَذَا اسْتِجْجَارُ كُلِّ مَا يَسْكُنُهُ أَوْ مَا يَرْكَبُهُ لِحِجِّ أَوْ غَيْرِهِ، وَشَرَاؤُهُ إِدَامًا<sup>(١)</sup> يَأْكُلُهُ، أَوْ أُمَّةً لِيَطَّأَهَا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَالِمٌ حِينَ الْعَقْدِ بِحَاجَةِ نَفْسِهِ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يَقْصِدُ أَنَّهُ شَرِيكُهُ، فَكَانَ مُسْتَثْنَى دَلَالَةً، وَالِاسْتِثْنَاءُ الثَّابِتُ بِالِدَلَالَةِ كَالِاسْتِثْنَاءِ الثَّابِتِ بِالْمَقَالَةِ. وَحُكْمُ طَعَامِ كُلِّ وَكِسْوَتِهِمْ حُكْمُ طَعَامِ أَهْلِهِ وَكِسْوَتِهِمْ.

(وَكُلُّ دَيْنٍ لَزِمَ أَحَدَهُمَا بِمَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ، كَالشَّرَاءِ وَنَحْوِهِ) مِنَ الْبَيْعِ وَالِاسْتِجْجَارِ (ضَمِنَهُ الْآخَرُ) لِأَنَّهُ كَفِيلُهُ. وَأَمَّا مَا لَا تَصِحُّ<sup>(٢)</sup> فِيهِ الشَّرِكَةُ، كَالجِنَايَةِ، وَالنِّكَاحِ، وَنَفَقَةِ الزَّوْجَاتِ وَالْأَقْرَابِ، وَالصَّلْحَ عَنِ دَمِ عَمْدٍ، وَنَحْوَهَا، فَلَا يَضْمَنُهُ الْآخَرُ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَلْتَزِمْ إِلَّا دَيْنَ التَّجَارَةِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَيْسَتْ مِنَ التَّجَارَةِ.

(وَإِنْ وَرِثَ أَحَدُهُمَا أَوْ وُهِبَ لَهُ) أَوْ تُصَدِّقُ عَلَيْهِ (مَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ) كَالدَّرَاهِمِ وَالِدِنَانِيرِ وَالْفُلُوسِ<sup>(٣)</sup> النَّافِقَةَ، (وَقَبِضَ) ذَلِكَ، (صَارَ) عَقْدُ الْمَفَاوِضَةِ (عِنَانًا)، لِأَنَّ الْمَسَاوَاةَ فِيهَا يَصْلِحُ لِرَأْسِ مَالِ الشَّرِكَةِ ابْتِدَاءً وَبِقَاءَ شَرْطٍ فِي الْمَفَاوِضَةِ، وَقَدْ فَاتَتْ بَقَاءَ لِعَدَمِ مِشَارَكَةِ الْآخَرِ لَهُ فِي الْإِرْثِ وَالْهَبَةِ، لِأَنَّهُ إِذَا يَشَارِكُهُ فِيهَا يَحْصُلُ بِسَبَبِ التَّجَارَةِ أَوْ مَا يَشَبِّهُهَا، وَلَيْسَتْ الْمَسَاوَاةُ شَرْطًا فِي الْعِنَانِ، فَانْقَلَبَ عَقْدُ الْمَفَاوِضَةِ إِلَيْهَا.

(وَفِي الْعُرُوضِ وَالْعَقَارِ) أَي فِي إِرْثِ أَحَدِهِمَا لِلْعُرُوضِ وَالْعَقَارِ أَوْ هَبْتَهُمَا لَهُ (بَقِي) الْعَقْدُ (مَفَاوِضَةٌ) وَلَمْ يَنْقَلِبْ عِنَانًا، لِأَنَّ عَدَمَ الْمَسَاوَاةِ فِيهِمَا لَا يَمْنَعُ الْمَفَاوِضَةَ ابْتِدَاءً فَكَذَا بَقَاءً.

(١) الإدَام: ما يؤكل مع الخبز لتطيبه. معجم لغة الفقهاء ص ٥١.

(٢) في المطبوع: يصلح، وما أثبتناه من المخطوط.

(٣) الفلوس: نوع من النقود المضروبة من غير الذهب والفضة قيمتها سدس درهم. معجم لغة الفقهاء ص ٣٥٠.

### [شَرِكَةُ الْعِنَانِ]

وعِنَانٌ: وَهِيَ شَرِكَةٌ فِي كُلِّ تِجَارَةٍ، أَوْ نَوْعٍ. وَتَصِحُّ بِبَعْضِ مَالِهِ مَعَ فَضْلِ مَالٍ أَحَدِهِمَا، وَتَسَاوِي مَالَيْهِمَا مَعَ تَفَاوُتِ الرِّبْحِ، وَكَوْنِ أَحَدِهِمَا ذَرَاهِمَ، وَالْآخَرَ دَنَانِيْرَ، وَبِلَا خَلْطٍ.

وَكُلُّ مُطَالَبٍ بِثَمَنِ مَشْرِيْهِ لَا غَيْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيْكَهِ بِحِصَّتِهِ إِنْ أَدَاهُ مِنْ مَالِهِ. ....

### [شَرِكَةُ الْعِنَانِ]

(و) الوجه الثاني من شَرِكَةِ الْعِقْدِ (عِنَانٌ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ (وَهِيَ شَرِكَةٌ فِي كُلِّ تِجَارَةٍ، أَوْ) فِي (نَوْعٍ) مِنْ أَنْوَاعِ التِّجَارَةِ. مَأْخُودٌ مِنْ: عَرَضٌ لَهُ كَذَا: أَيْ عَرَضٌ، لِأَنَّهُ عَرَضٌ لِهَمَا شَيْءٌ فَاشْتَرَكَا فِيهِ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ السُّكَيْتِ. أَوْ مِنْ: عِنَانِ الْفَرَسِ، إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا جَعَلَ عِنَانٌ التَّصَرُّفِ فِي بَعْضِ مَالِهِ إِلَى صَاحِبِهِ، كَمَا قَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْأَضْمَعِيُّ. أَوْ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَفَاوُتَا فِي الْمَالِ وَالرِّبْحِ كَمَا يَتَفَاوُتُ الْعِنَانُ فِي يَدِ الرَّكَّابِ حَالَةَ الْمِيلِ وَالْإِرْخَاءِ، كَمَا فِي «الْمُعْرَبِ» [٢٠٨ - ب] و«المبسوط».

(وَتَصِحُّ) شَرِكَةُ الْعِنَانِ (بِبَعْضِ مَالِهِ) أَيْ مَالِ أَحَدِ الشَّرِيْكَيْنِ (مَعَ فَضْلِ مَالٍ أَحَدِهِمَا) لِأَنَّ الْحَاجَةَ قَدْ تَمَسَّ إِلَى ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ اقْتِضَاءِ لَفْظِهَا الْمَسَاوَاةَ فِي مَالِ الشَّرِكَةِ. (و) تَصِحُّ مَعَ (تَسَاوِي مَالَيْهِمَا مَعَ تَفَاوُتِ الرِّبْحِ) بَيْنَهُمَا، وَعَكْسُهُ: وَهُوَ تَسَاوِي الرِّبْحِ بَيْنَهُمَا مَعَ تَفَاوُتِ مَالَيْهِمَا، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ. وَقَالَ زُفَرٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا تَصِحُّ.

(و) تَصِحُّ مَعَ (كَوْنِ أَحَدِهِمَا) أَيْ أَحَدِ الْمَالِيْنَ (ذَرَاهِمَ، وَالْآخَرَ دَنَانِيْرَ) وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا تَصِحُّ. (و) تَصِحُّ (بِلَا خَلْطٍ) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا شَرَطَ أَنَّ تَكُونَ أَيْدِيَهُمَا عَلَيْهِ: بِأَنْ يُجْعَلَا فِي حَانُوتِ لِهَمَا، أَوْ فِي يَدِ وَكَيْلِ لِهَمَا. وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا تَصِحُّ، فَإِنَّ الْخَلْطَ عِنْدَهُمَا مُشْرُوطٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ «بِلَا خَلْطٍ»: أَنَّ الْخَلْطَ لَيْسَ بِشَرْطٍ. عِنْدَنَا، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخَلْطُ كَمَا يُؤْهِمُ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ.

(وَكُلُّ) مِنْ شَرِيْكَي الْعِنَانِ (مُطَالَبٌ بِثَمَنِ مَشْرِيْهِ) اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الشِّرَاءِ، كَالْمَرْمِي مِنَ الرَّمِي (لَا غَيْرَ) أَيْ لَا غَيْرَ مَشْرِيهِ، فَلَا يُطَالَبُ بِمَشْرِيِّ الْآخَرِ، لِأَنَّ هَذِهِ الشَّرِكَةَ لَا تَتَضَمَّنُ الْكِفَالَةَ. (ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيْكَهِ بِحِصَّتِهِ) مِنَ الثَّمَنِ (إِنْ أَدَاهُ مِنْ مَالِهِ) أَيْ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ بِالشِّرَاءِ مِنْ جِهَةِ شَرِيْكَهِ، وَالْوَكَيْلُ بِالشِّرَاءِ إِذَا نَقَدَ

ولا تصحان إلا بالتقدين، والفُلُوسِ النَّافِقَةِ، والتَّبْرِ، والتَّقْرِة، إِنْ تَعَامَلَ النَّاسُ بِهِمَا، وَ بِالْعَرْضِ بَعْدَ أَنْ بَاعَ كُلُّ نِصْفٍ عَرْضِهِ بِنِصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ.

وَهَلَاكُ مَالِهَا، أَوْ مَالِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الشَّرَاءِ يُفْسِدُهَا، وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ

الثلث من مال نفسه يرجع على المؤكّل، أما لو كان الأداء من مال الشركة، فلم يرجع على شريكه.

(ولا تصحان) أي المفاوضة والعينان (إلا بالتقدين) من الذهب والفضة المضروبين (والفُلُوسِ النَّافِقَةِ)، أي الرائجة، لأنها حينئذٍ أثمان، كالنقدين. (والتَّبْرِ) أي وبالتبر: وهو ذَهَبٌ غير مضروب، (والتَّقْرِة) وهي فضة غير مضروبة (إِنْ تَعَامَلَ النَّاسُ بِهِمَا) في ظاهر المذهب وهو الأصح، كما في «الهداية». بناءً على أنهما بمنزلة الغروض، فلا يصلحان لرأس مال الشركة ومال المضاربة. وقيل: تجوز بهما الشركة مطلقاً، لأنهما خُلِقَا تَمَتُّينِ، فتصح الشركة بهما تنزيلاً للتعامل بهما منزلة الضرب المخصوص.

(و) تصح المفاوضة والعينان (بالعرض بعد أن باع كلُّ) من الشريكين (نِصْفَ عَرْضِهِ بِنِصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ) إِنْ تَسَاوَيَا قِيَمَةً، وَإِنْ اخْتَلَفَا: بَأَن تَكُونَ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا أَلْفًا، وَقِيَمَةُ الْآخَرِ أَلْفَيْنِ، يَبِيعُ صَاحِبُ الْأَقْلِ ثُلُثِي عَرْضِهِ بِثُلُثِ عَرْضِ الْآخَرِ، فَيَكُونُ كُلُّ مِنَ الْعَرْضَيْنِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا. والقصد أن يصير العرض مشتركاً بينهما أولاً شركة ملك، حتى لا يجوز لكل واحدٍ منهما حينئذٍ أن يتصرف في ملك الآخر، ثم يعقدان عقد الشركة مفاوضةً أو عيناً، فيصير العرض رأس مال شركة المفاوضة والعينان، ويجوز لكل واحدٍ منهما حينئذٍ أن يتصرف في نصيب الآخر.

وهذه حيلة لمن أراد الشركة مفاوضةً أو عيناً، وهذا هو المختار تبعاً للقُدوري، وشيخ الإسلام، وصاحب «الدُّخَيْرَةِ» [٢٠٩ - أ] والمُزني من أصحاب الشافعي.

وقال شمس الأئمة وصاحب «الهداية»: إنه لا يجوز عقد شركة، لما تقدم أن الغروض لا تصلح رأس مال الشركة لبقاء الجهالة في رأس المال، والربح عند القسمة. ولا يخفى ضعفه لما تبين من زوال جهالتها. ثم التقييد بالنصف وقع اتفاقاً على ما قررنا. وقيل: لتصح المفاوضة، فإنَّ سَوَطَهَا التَّسَاوِي، وَالْأَطْرَفُ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَ مَالِهِ بِنِصْفِ مَالِ الْآخَرِ وَإِنْ تَفَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا، حَتَّى يَصِيرَ الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ.

(وَهَلَاكُ مَالِهَا) مبتدأ، أي مال الشركة قبل أن يشتريا شيئاً، وفي بعض النسخ: «مالهما» أي مال الشريكين اللذين عقدا به الشركة، ويؤيده قوله: (أَوْ مَالِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الشَّرَاءِ يُفْسِدُهَا) خبر المبتدأ، (وَهُوَ) أي هلاك مال أحدهما (عَلَى صَاحِبِهِ) إنْ هَلَكَ

قَبْلَ الْخَلْطِ فِي يَدِ أَيَّهِمَا هَلَكَ، وَبَعْدَ الْخَلْطِ عَلَيْنِهُمَا. وَلِكُلِّ أَنْ يُبْذَعَ وَيُؤَدَّعَ وَيُضَارَبَ وَيُؤَكَّلَ، وَالْمَالُ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ.

(قَبْلَ الْخَلْطِ فِي يَدِ أَيَّهِمَا هَلَكَ). أَمَا إِنْ هَلَكَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَا إِنْ هَلَكَ فِي يَدِ الْآخَرِ، فَلِأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ، لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا أَمِينٌ فِي رَأْسِ مَالِ صَاحِبِهِ، (و) هَلَكَ مَالُ أَحَدِهِمَا (بَعْدَ الْخَلْطِ عَلَيْنِهُمَا) لِأَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ، فَجُعِلَ مِنْ مَالِهِمَا.

(وَلِكُلِّ) مِنْ شَرِيكِي مَفَاوِضَةٍ وَعِنَانٍ (أَنْ يُبْذَعَ) أَيُّ يُعْطَى مَالُ الشَّرْكَةِ لِمَنْ يَتَّجِرُ فِيهِ [بِغَيْرِ شَيْءٍ] <sup>(١)</sup>، لِأَنَّ لِكُلِّ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَنْ يَتَّجِرُ مِنْ مَالِ الشَّرْكَةِ بِأَجْرٍ، بِغَيْرِ شَيْءٍ أَوْلَى. (و) أَنْ (يُؤَدَّعَ) أَيُّ يَدْفَعُ مَالُ الشَّرْكَةِ وَدَيْعَةً، لِأَنَّ لِلشَّرِيكَ أَنْ يَدْفَعَ مَالُ الشَّرْكَةِ لِمَنْ يَحْفَظُهُ بِأَجْرٍ، فَلِأَنَّ يَدْفَعُهُ لِمَنْ يَحْفَظُهُ بِلَا أَجْرٍ - وَهُوَ الْمَوْدَعُ - أَوْلَى.

(و) أَنْ (يُضَارَبَ) أَيُّ يَدْفَعُ الْمَالُ لِمَنْ يَتَّجِرُ فِيهِ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الرَّبْحِ، لِأَنَّ الْمُضَارِبَ يَصِيرُ بِالذَّفْعِ إِلَيْهِ مَوْدَعًا، وَبِالتَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ وَكَيْلًا، وَبِالرَّبْحِ أَجِيرًا.

هَذَا، وَلِلشَّرِيكَ أَنْ يَفْعَلَ فِي مَالِ الشَّرْكَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، فَكَذَا عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَهَذِهِ رَوَايَةٌ «الْأَصْلُ» وَهُوَ الْأَصْحَحُ. (و) أَنْ (يُؤَكَّلَ) مَنْ يَتَّجِرُ فِي مَالِ الشَّرْكَةِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ عَادَةِ التَّجَارِ وَالشَّرْكَةِ مُتَعَقِدَةٌ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ. وَفِي الْقِيَاسِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكَيْلُ صَاحِبِهِ، وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُؤَكَّلَ غَيْرَهُ، لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ إِنَّمَا رَضِيَ رَأْيَهُ دُونَ رَأْيِ غَيْرِهِ.

(وَالْمَالُ) فِي كُلِّ مَنْ شَرْكَةِ الْمَفَاوِضَةِ وَالْعِنَانِ (فِي يَدِهِ) أَيُّ يَدِ كُلِّ مَنْ الشَّرِيكِينَ (أَمَانَةٌ)، لِأَنَّهُ قَبْضُهُ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ لَا عَلَى وَجْهِ الْمَبَادَلَةِ وَالْوَثِيقَةِ، فَكَانَ كَالْوَدِيعَةِ، حَتَّى لَا يَضْمَنَهُ إِلَّا بِالتَّعْدِي، وَبِيعِ الْمَالِ وَضِيعَةً <sup>(٢)</sup> وَإِنْ شَرَطَ الْفَضْلُ فِي الرَّبْحِ، لِقَوْلِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: الرَّبْحُ عَلَى مَا شَرَطْنَا، وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِينَ.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) عبارة المخطوط والمطبوع: «الوضيعة»، وما أثبتناه أوفق للمعنى. وبيع الوضيعة: البيع برأس المال ووضع

شيء معلوم منه. معجم لغة الفقهاء ص ٥٠٥.

## [شَرِكَةُ الْأَعْمَالِ]

وَشَرِكَةُ الصَّنَاعِ وَالتَّقْبُلِ: وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَ صَانِعَانِ كَخَيَّاطَيْنِ أَوْ خِيَّاطٍ وَصَبَّاحٍ، وَيَتَقَبَّلَا الْعَمَلَ بِأَجْرٍ بَيْنَهُمَا، صَحَّتْ وَإِنْ شَرَطَا الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ وَالْمَالَ أَثْلَاثًا. وَلَزِمَ كُلًّا عَمَلٌ قَبْلَهُ أَحَدُهُمَا، وَيُطَالِبُ الْأَجْرَ، وَيَصِحُّ الدَّفْعُ إِلَيْهِ. وَالكَسْبُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا.

## [شَرِكَةُ الْأَعْمَالِ]

(و) الوجه الثالث من أوجه الشَّرِكَةِ (شَرِكَةُ الصَّنَاعِ وَ) تُسَمَّى شَرِكَةَ (التَّقْبُلِ): وشركة الأعمال (وهي: أَنْ يَشْتَرِكَ صَانِعَانِ) مُتَّفِقًا الصَّنْعَةَ (كَخَيَّاطَيْنِ أَوْ) مختلفاها نحو (خِيَّاطٍ وَصَبَّاحٍ، وَيَتَقَبَّلَا [٢٠٩ - ب] الْعَمَلَ بِأَجْرٍ بَيْنَهُمَا صَحَّتْ) هذه الشركة إن شرطوا المساواة في العمل، وفي المال المستفاد منه، وهو الأجرة.

(وَإِنْ شَرَطَا الْعَمَلَ نِصْفَيْنِ، وَالْمَالَ) المستفاد منه (أَثْلَاثًا) لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ قِيَمَةُ عَمَلِ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ، لِأَنَّ الضَّمَانَ يَقْدَرُ الْعَمَلُ، فَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَصِحُّ شَرِكَةُ الصَّنَائِعِ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ زُفَرٍ. وَقَالَ مَالِكٌ - وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ زُفَرٍ -: لَا يَجُوزُ اشْتِرَاكٌ مُخْتَلَفِي الصَّنْعَةِ، وَلَا اشْتِرَاكٌ مُتَّفَقِيهِمَا فِي مَكَانَيْنِ<sup>(١)</sup>.

(وَلَزِمَ كُلًّا) مِنَ الشَّرِيكَيْنِ (عَمَلٌ قَبْلَهُ أَحَدُهُمَا) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مُتَقَبَّلٌ لِنَفْسِهِ أَصَالَةً، وَلِشْرِيكِهِ وَكَالَةَ (وَيُطَالِبُ) أَيُّ كِلْتَا [مِنْهُمَا]<sup>(٢)</sup> (الْأَجْرَ) الَّذِي لَمْ يَتَقَبَّلْ، (وَيَصِحُّ الدَّفْعُ) أَيُّ دَفْعُ الْأَجْرَةِ (إِلَيْهِ) أَيُّ إِلَى الْآخَرَ (وَالكَسْبُ بَيْنَهُمَا) عَلَى مَا شَرَطَا (وَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا) أَمَا الَّذِي عَمِلَ فَظَاهِرٌ، وَأَمَا الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ فَلِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِالتَّقْبُلِ وَكَانَ ضَامِنًا لَهُ، اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ بِالضَّمَانِ وَلَزِمَ الْعَمَلُ.

(١) في المطبوع: مكان، والصواب ما أثبتناه من المخطوط، و «بداية المجتهد» ٢/٢٥٥.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## [شركة الوجوه]

وشركة الوجوه: وهي: أن يشتريكاً بلامالٍ ليشترياً بوجوهيها ويبيعاً، فتصح مفاوضة، ومطلقها عنان. وكل وكيل للآخر، فإن شرطاً مناصفة المشتري، أو مثالثته، فالربح كذلك. وشرط الفضل باطل.

## [شركة الوجوه]

(و) الوجه الرابع من أوجه شركة العقد (شركة الوجوه): وهي أن يشتريكاً بلامالٍ ليشترياً بوجوهيها ويبيعاً) وما ربحاه يكون بينهما، وسُميت بها، لأنها [إنما] (١) يشتري بها من له وجه عند الناس، وهي جائزة عندنا باعتبار ما فيها من الوكالة، فإن توكيل كل واحد منهما صاحبه بالشراء، على أن يكون المشتري بينهما نصفين أو أثلاثاً صحيح، فكذا الشرط الذي يتضمن هذه الوكالة.

(فتصح) شركة الوجوه (مفاوضة) إذا نصاً على المفاوضة واجتمعت فيها شرائطها. (ومطلقها عنان) لأن العنان معتاد بين الناس، والمطلق ينصرف إلى المعتاد والمتعارف.

(وكل) منهما (وكيل للآخر) فيما يشتره. قيل: لا حاجة إلى هذا، لأن هذه الشركة إما مفاوضة، وإما عنان، وقد تبين أن كلاً منهما في ذلك وكيل الآخر، وإذا كانت مفاوضة كان كل منهما كفيلاً للآخر أيضاً.

(فإن شرطاً مناصفة المشتري) بينهما (أو مثالثته، فالربح كذلك) أي يكون بينهما مناصفة في صورة مناصفة المشتري، ومثالثته في صورة مثالثة المشتري.

(وشرط الفضل) في الربح (باطل) أي إذا شرط أن تكون حصة ربح أحدهما زائدة على قدر ملكه، فهذا الشرط باطل، فإن الربح يكون على قدر الملك في المشتري، فكان الزائد عليه ربح ما لم يضمن، وهو غير جائز، وإنما جاز في العنان ذلك باعتبار جواز زيادة العمل من أحدهما، وهذا الاعتبار إنما يجوز إذا كان المال معلوماً، كما في المضاربة والعنان، وهنا ليس كذلك.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## [ما لاتصح فيه الشركة]

ولا تصح الشركة في أخذ المباحات، فخصت بمن أخذها، ونصفت إن أخذها، وللمعين وصاحب الغدة أجر المثل، ولا يزداد على نصف القيمة عند أبي يوسف، خلافاً لمحمد. والزئج في الفاسدة على قدر المال.

## [ما لا تصح فيه الشركة]

(ولا تصح الشركة في أخذ المباحات) كالاختطاب، والاحتشاش، والاصطياد، والاستقاء، واجتناء الثمار [٢١٠ - أ] من الجبال والبوداي، وأخذ جواهر المعادن، وأخذ الجص<sup>(١)</sup> والملح من المواضع المباحة، والتقاط السنبلة ونحوها، لأن الشركة تتضمن الوكالة، والوكيل يملكه بالأخذ بدون أمره، فلا يصح نائباً عنه.

وقال مالك وأحمد: تصح لأنها شركة الأبدان، ولما روى أبو داود عن ابن مسعود أنه قال: اشتركت أنا وسعد<sup>(٢)</sup> وعمار يوم بذر، فلم أجد أنا وعمار بشيء، وجاء سعد بأسييرين، فأشرك بيننا النبي ﷺ. والجواب أن الغنائم مشتركة بين الغانمين، فلا يصح اختصاص أحد بسبب الشركة فيها، وتشريك النبي ﷺ بين ابن مسعود وصاحبيه في الأسيرين يحتمل أن يكون بإزاء نصيبهم من الغنيمة، لا لعقد الشركة التي وقعت بينهم. وقيل: غنائم بذر كانت للنبي ﷺ خاصة، فله أن يدفعها إلى من شاء، فيحتمل أن يكون دفع الأسييرين لهم لذلك.

(فخصت) المباحات إذا لم تصح الشركة فيها (بمن أخذها) لوجود سبب الاستحقاق منه، (ونصفت إن أخذها) لاستوائهما في سبب الاستحقاق. (وللمعين) خير مقدم إن اشتركا في الاختطاب منه على أن يقطع أحدهما ويجمع الآخر (وصاحب الغدة) إن اشتركا في الاستقاء على أن العمل من أحدهما، والدابة والراوية من الآخر. (أجر المثل) - المبتدأ<sup>(٣)</sup> - (ولا يزداد على نصف القيمة عند أبي يوسف) لأنه رضي به لرضاه بنصف المسمى، كما لا يزداد على المسمى في الإجارة الفاسدة (خلافاً لمحمد) فإنه قال: لا بد من أجر المثل، لأن المسمى مجهول والرضى بالمجهول لغو، فيسقط، وقد استوفى منافعه بعقد فاسد فيكون له أجر مثله بالغاً ما بلغ. (والزئج في) الشركة (الفاسدة على قدر المال) وإن شرط الفضل، لأن الربح تبع للمال فيقدر بقدره.

(١) الجص: ما تظلى به البيوت من الكلس. معجم لغة الفقهاء ص ١٦٤.

(٢) في المطبوع: أبو سعد، والصواب ما أثبتناه لموافقه لسنن أبي داود ٦٨١/٣، كتاب البيوع والإجازات (٢٢)، باب في الشركة على غير رأس المال (٢٩) رقم (٣٣٨٨).

(٣) مبتدأ مؤخر، خبره تقدم عليه، وهو: «للمعين».



## [فيما تبطل به الشركة]

تَبْطُلُ الشَّرِكَةُ بِالمَوْتِ، وَالجُنُونِ، وَاللِّحَاقِ بِدَارِ الحَزْبِ مُرْتَدًّا.

## [تَرْكِيَّةُ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ عَنِ بَعْضِهِمْ]

وَلَمْ يُزَكَّ أَحَدُهُمَا مَالَ الأَخْرِ بِلاِ إِذْنِهِ، فَإِنْ أَذِنَ كُلُّ، فَأَدِّيَا وَلاءً، ضَمِنَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ، وَإِنْ أَدِّيَا مَعًا، ضَمِنَ كُلُّ قِسْطَ غَيْرِهِ.

## [فيما تبطل به الشركة]

وَتَبْطُلُ الشَّرِكَةُ بِالمَوْتِ، وَالجُنُونِ، وَاللِّحَاقِ بِدَارِ الحَزْبِ مُرْتَدًّا) لِأَنَّ الشَّرِكَةَ تَقْتَضِي الوَكَاةَ، وَهِيَ تَبْطُلُ بِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ، وَإِذَا بَطَلَتِ الوَكَاةَ بَطَلَتِ الشَّرِكَةُ إِذْ لَا بَدَ لَهَا مِنْهَا، وَسِوَاءِ عِلْمِ الشَّرِيكَ بِمَوْتِ صَاحِبِهِ أَوْ لا.

## [تَرْكِيَّةُ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ عَنِ بَعْضِهِمْ]

(وَلَمْ يُزَكَّ أَحَدُهُمَا مَالَ الأَخْرِ بِلاِ إِذْنِهِ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَيْسَ بِثَائِبٍ عَنِ صَاحِبِهِ فِي الزَّكَاةِ بَلْ فِي التِّجَارَةِ، وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ لَيْسَ مِنْهَا. (فَإِنْ أَذِنَ كُلُّ) لِصَاحِبِهِ بِأَنْ يُؤَدِيَ الزَّكَاةَ عَنْهُ (فَأَدِّيَا وَلاءً) أَي عَلَى التَّوَالِي (ضَمِنَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، عِلْمَ بِأَدَاءِ الأَوَّلِ أَوْ لا. وَعِنْدَهُمَا إِنْ عِلْمَ بِأَدَاءِ صَاحِبِهِ ضَمِنَ وَإِلَّا لا، كَذَا أَشَارَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ. وَفِي «الزِّيَادَاتِ»: عِنْدَهُمَا لا يَضْمَنُ، عِلْمَ بِأَدَاءِ شَرِيكَه أَمْ لا، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمَا، (وَإِنْ أَدِّيَا مَعًا ضَمِنَ كُلُّ قِسْطَ غَيْرِهِ) عِلْمَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَعِنْدَهُمَا لا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ. وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

## كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ

هِيَ عَقْدُ شَرِكَةٍ فِي الرِّيحِ بِمَالٍ مِنْ رَجُلٍ وَعَمَلٍ مِنْ آخَرَ.

### كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ

(هي) لغة: مفاعلةٌ من الضَّرْبِ [٢١٠ - ب] في الأرض بمعنى<sup>(١)</sup> السير [فيها]<sup>(٢)</sup>، قال الله تعالى: ﴿وَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> أي يسافرون للتجارة ونحوها، سُمِّيَ بها لأن العامل فيها يسير في الأرض غالباً لطلب الربح، ولأن المضارب يستحق [الربح]<sup>(٤)</sup> لِسَعْيِهِ وعمله، فهو شريك في الربح، ورأس ماله الضَّرْبُ في الأرض والتصرف. وأهل المدينة يُسَمُّونَ هذا العقد مقارضةً من القَرْضِ بمعنى القَطْعِ، فصاحب المال قَطَعَ قَدْرًا من ماله عن تَصَرُّفِهِ، وجعل التصرف فيه إلى العامل بهذا العقد، فَسُمِّيَ به.

وشرعاً: (عَقْدُ شَرِكَةٍ فِي الرِّيحِ بِمَالٍ مِنْ رَجُلٍ وَعَمَلٍ مِنْ آخَرَ).

### [مشروعية المضاربة]

وهي مشروعة بإطلاق الآية لأن سفر الإنسان للتجارة قد يكون بمالٍ نفسه وقد يكون بمالٍ غيره. ولأن من الناس من هو صاحب مال ولا يهتدي إلى التصرف، ومنهم من هو بالعكس، فشرعت المضاربة لانتظام مصالح الناس. وقد بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ والناس يتعاملون بها فأقرهم عليها. وبالسُّنَّةِ، وهي ما روى ابن ماجه مرفوعاً: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَاتُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ، لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ».

ولعمل الصحابة. وهو ما روى مالك في «الموطأ»: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبِيدَ اللَّهِ ابْنَيْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ خَرَجَا إِلَى الْعِرَاقِ، فَأَعْطَاهُمَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ مِنْ مَالِ اللَّهِ، عَلَى أَنْ يَبْتَاعَا بِهِ مَتَاعاً وَيَبِيعَاهُ بِالْمَدِينَةِ وَيُؤَدِيَا رَأْسَ الْمَالِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالرَّبْحَ لهُمَا، فَلَمَّا قَدِمَا الْمَدِينَةَ رَبِحَا، فَقَالَ عَمْرٌ: أَكُلُّ الْجَيْشِ أَشْلَفُهُ كَمَا أَشْلَفَكُمَا؟ فَقَالَا: لَا، فَقَالَ ابْنَا

(١) في المطبوع: يعني، وما أثبتناه من المخطوط.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٣) سورة المزمل، الآية: (٢٠).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوعة.

## [حُكْمُ الْمُضَارَبَةِ]

وهي إِيْدَاعُ أَوْلَى، وَتَوْكِيْلٌ عِنْدَ عَمَلِهِ وَشَرِكَةِ إِنْ رِبْحٌ، وَعَضْبٌ إِنْ خَالَفَ،.....

أمير المؤمنين فأشلفكمَا، أديا المال وربحه، فراجعه عبید الله وقال: ما ينبغي هذا يا أمير المؤمنين، لو هلك المال أو نَقَصَ لَضِمَّتَاهُ، فقال لعمر بعض جلسائه: لو جعلته قراضاً، فأخذ عمرُ المال ونَصَفَ ربحه وأعطاهما النصف.

وفي «المبسوط» و «المعرفة» للبيهقي: أن عمر أعطى مال يتيم مضاربة، وكان يعمل به في العراق. وأن عثمان أعطى مالا مقارضة. وأن ابن مسعود أعطى زيد بن حُلَيْدَةَ مالا مقارضة<sup>(١)</sup>. وأن العباس كان إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به ذات كَبِيدٍ رَطْبَةٌ<sup>(٢)</sup>، فإن فعل فهو ضامنٌ، فَرَفَعَ الشرطُ إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأجازه. لكن ضعفه البيهقي بسنده. وفيه وفي الدارقطني بسند صحيح: أن حكيم بن جزام صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا دفع مالا مضاربة شرط مثل هذا. وتعتقد المضاربة بقوله: دفعْتُ هذا المال إليك مضاربةً أو مقارضةً أو معاملةً، لأنه صريحها. أو: تُخْذُه واعمل به على أن لك نصفَ الربح، لأنه بمعناه.

## [حُكْمُ الْمُضَارَبَةِ]

(وهي إِيْدَاعُ أَوْلَى) أي قبل عمله، لأن المضارب [قبض]<sup>(٣)</sup> المال بإذن مالكة لا على جهة المبادلة [٢١١ - أ] والوثيقة. وفي «شرح الطحاوي»: والحيلة في أن يصير المال مضموناً على المضارب: أن يقرض جميع المال من المضارب إلا درهماً واحداً، ويُسَلِّمُه إليه، ثم يعقد شركة عنان<sup>(٤)</sup>، على أن يكون رأس مال المُقْرِض درهماً، ورأس مال المستقرض جميع ما استقرضه، على أن يعمل جميعاً والربح بينهما، ثم يعمل فيه بعد ذلك المستقرض خاصةً، فإن هلك في يده فالقروض عليه، وإن ربح فالربح بينهما.

(و) هي (تَوْكِيْلٌ عِنْدَ عَمَلِهِ) لأنه يعمل لرب المال بأمره، ولهذا يرجع بما لحقه من العهدة عليه كالوكيل. (و) هي (شركة) في الربح (إِنْ رِبْحٌ) لتحصُّله بالمال والعمل. (و) هي (عَضْبٌ إِنْ خَالَفَ) المضارب لوجود التعدي منه على مال غيره، وبه

(١) سبق الكلام عليه صفحة ٨٧، تعليق رقم (١).

(٢) ذات كبد رطبة: أي كل كبد حية، والمراد رطوبة الحياة، فتح الباري ٤٢/٥.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٤) تقدم شرحها في كتاب الشركة ص ٥٢٩.

وَبِضَاعَةٍ إِنْ شُرِطَ كُلُّ الرِّبْحِ لِلْمَالِكِ، وَقَرِضَ إِنْ شُرِطَ لِلْمُضَارِبِ، وَإِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ إِنْ فَسَدَتْ، فَلَا رِبْحَ لَهُ بَلْ أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِ، رِبْحٌ أَوْ لَا.

وَلَا يَزَادُ عَلَى مَا شُرِطَ .....

قال مالك والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم. وعن علي والحسن والزُّهري أنه لا ضمان على مَنْ شَارَكَ<sup>(١)</sup> في الربح.

(و) هي (بِضَاعَةٌ إِنْ شُرِطَ كُلُّ الرِّبْحِ لِلْمَالِكِ) لأن المضارب لَمَّا لم يَطْلُبْ لعمله بدلاً، وعمله لا يتقوّم إلا بالتسمية، كان وكيلاً متبرّعاً، وهذا معنى البضاعة، فكأنّه [نَصَّ]<sup>(٢)</sup> عليها.

(و) هي (قَرِضَ إِنْ شُرِطَ) كله (لِلْمُضَارِبِ) لأن المضارب لا يستحق الربح كله إذا صار رأس المال مِلْكَاً له، لأن الربح قَرِضُ المال، فكان تملكُ المال مقتضى هنا، لكنّ لفظ المضاربة يقتضي رَدَّهُ، فكان قرضاً لاشتماله على معنيين، ولأن القرض أدنى من الهبة، فكان بالاعتبار أولى لكونه أقل ضرراً.

وقال مالك: هي في صورتين مضاربةً صحيحةً، لأنه إذا [شُرِطَ]<sup>(٣)</sup> لأحدهما كلُّ الربح فكان الآخر وَهَبَ له نصيبه. وأُجِيبَ بأن الربح حال العقد معدوم، والهبة لا تصح عند عدم الموهوب. وقال الشافعي وأحمد: إذا قال: خذه مضاربةً والربح لي أو لك، تفسد المضاربة، لأنها تقتضي أن يكون الربح بينهما، فإذا شُرِطَ اختصاصه بأحدهما فسدت، كما لو شُرِطَ الربحُ كُلُّه في شركة العنان<sup>(٤)</sup>. وأُجِيبَ بأنه لما ثبت حكم الإبطاع<sup>(٥)</sup> أو القرض انصرف العقد إليه وصار كأنه قال: خذه بضاعةً أو قَوْضاً.

(و) هي (إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ إِنْ فَسَدَتْ) لأن الواجب له حينئذٍ في مقابلة عمله أجر المثل، كالإجارة الفاسدة، (فَلَا رِبْحَ لَهُ) أي لِلْمُضَارِبِ (بَلْ) له (أَجْرٌ مِثْلُ عَمَلِهِ) سواء (رِبْحٌ أَوْ لَا) وبه قال الشافعي وأحمد في رواية، لأن الأجر يجب بتسليم المنافع أو العمل، وقد وُجِدَ العمل فيجب له أجر المثل. وعن أبي يوسف لا أجر له إذا لم يَرِبِحْ، وبه قال مالك - في رواية - وبعض أصحاب أحمد اعتباراً بالمضاربة الصحيحة، فإنه إذا لم يربح فيها لا يستحق شيئاً، والفاسد من العقود يأخذ بحكم صحيحه [٢١١ - ب].

(وَلَا يَزَادُ) فِي أَجْرِ الْعَمَلِ لِلْمُضَارِبِ (عَلَى مَا شُرِطَ) مِنَ الرِّبْحِ عِنْدَ أَبِي

(١) في المطبوع: شورك، وما أثبتناه من المخطوط.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: شرط، وما أثبتناه من المخطوط.

(٤) تقدم شرحها في كتاب الشركة ص ٥٢٩.

(٥) الإبطاع: وَضَعُ السِّلْعَةِ عِنْدَ آخَرَ لِيَبِيعَهَا دُونَ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى ذَلِكَ أَجْرًا. معجم لغة الفقهاء ص ٣٩.

خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ، وَلَا يُضْمَنُ الْمَالُ فِيهَا، كَمَا فِي الصَّحِيحَةِ. وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِمَالٍ تَصِحُّ بِهِ الشَّرِكَةُ، وَلَا يَتَسَلَّمُهُ إِلَى الْمُضَارِبِ وَشُيُوعِ الرِّبْحِ بَيْنَهُمَا.  
وَلِلْمُضَارِبِ فِي مُطْلَقِهَا أَنْ يَبِيعَ بِنَقْدٍ وَنَسِيئَةٍ، إِلَّا بِأَجَلٍ لَمْ يُعْهَدَ، وَأَنْ يَشْتَرِيَ وَيُوَكَّلَ بِهِمَا، وَيُسَافِرَ يُضَيِّعَ وَلَوْ لِرَبِّ الْمَالِ.....

يوسف، لأنه رضي به (خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ) فإنه قال: له أجر المثل ولو زاد على ما شُرِطَ.

(وَلَا يُضْمَنُ الْمَالُ فِيهَا) أي في المضاربة الفاسدة بالهلاك (كَمَا) لا يضمن (في) المضاربة (الصَّحِيحَةِ). قال الطحاوي: هذا قول أبي حنيفة، خلافاً لهما. وقال أبو جعفر الهندواني: لا يضمن المال في المضاربة الفاسدة عند الكل. قال الإسيجاني: وهو الأصح، لأن المال في يد المضارب أمانة، سواء صحَّت المضاربة أو فسدت، لأن رب المال لما قصد أن يكون المال عنده مضاربةً قصد أن يكون أميناً، وله ولاية ذلك.

(وَلَا تَصِحُّ) المضاربة (إِلَّا بِمَالٍ تَصِحُّ بِهِ الشَّرِكَةُ) لأنها عقد شركة في الربح، فلا تصح إلا بما تصح به الشركة. وقد مرَّ ما تصح به الشركة في كتابها. (وَلَا) تصح المضاربة (إِلَّا) (بِتَسْلِيمِهِ) أي المال (إِلَى الْمُضَارِبِ) لأن يده على المال يدُ أمانة، فلا تبيح المضاربة إلا بتسليمه، كالوديعة.

(وَشُيُوعِ الرِّبْحِ) أي ولا تصح المضاربة إلا بشيوعه (بَيْنَهُمَا) أي بين ربِّ المال والمُضَارِبِ، لأن عدم شيوعه بينهما: بأن سَمَّيَا منه لأحدهما دراهم أو دنانير، يؤدي إلى قطع الشركة فيه، على تقدير أن لا يُزَادَ على المُسَمَّى.

(وَلِلْمُضَارِبِ فِي مُطْلَقِهَا) وهو غير مُقَيَّدٍ بزمانٍ أو مكانٍ أو غيرهما (أَنْ يَبِيعَ بِنَقْدٍ وَنَسِيئَةٍ) لأنها من صنُع التجار. وقال مالك والشافعي وأحمد - في رواية -: لا يبيع بالنسيئة إلا بإذن ربِّ المال، (إِلَّا بِأَجَلٍ) هذا مستثنى من النسيئة، (لَمْ يُعْهَدَ) أي عند التجار، لأنهم العمدة في هذا الباب.

(وَأَنْ يَشْتَرِيَ) (وَأَنْ) (يُوَكَّلَ بِهِمَا) أي بالبيع والشراء، (وَأَنْ) (يُسَافِرَ) وَأَنْ (يُضَيِّعَ) (وَلَوْ لِرَبِّ الْمَالِ) المراد بالإيضاع هنا مجرد الاستعانة لا ما هو المتعارف: من أن يكون المال للمُضَيِّعِ والعمل من الآخر. ولمَّا صح استعانة المضارب بالأجنبي

ولا تفسدُ هي به.

و يُودِعُ، وَيَزْهَنُ، وَيَخْتَالُ بِالْتَّمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَالْأَعْسَرِ.

ولا يُقْرِضُ ولا يَسْتَدِينُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ. ولا يُضَارِبُ ولا يَخْلِطُهُ بِمَالِهِ إِلَّا بِهِ  
أَوْ بـ: «اعْمَلْ بِرَأْيِكَ»، فَلَوْ قِيلَ هَذَا وَقَصَّرَ، أَوْ حَمَلَ بِمَالِهِ، تَبَرَّعَ. بِخِلَافِ مَا إِذَا صَبَغَ  
أَخْمَرًا! .....

فلأن يصح استعانته برَبِّ المال - وهو أَشْفَقُ عليه - كان أَوْلَى. (ولا تفسدُ هي) أي  
المضاربة (به) أي بإبضاع المضاربِ رَبِّ المال. وقال زُفَرٌ: تَفْسُدُ.

(و) أَنْ (يُودِعَ) (و) أَنْ يَزْهَنَ (و) (يَزْهَنَ) (و) [أَنْ يُوجِرَ] (١) أَنْ يَسْتَأْجِرَ وَأَنْ (يَخْتَالَ)  
أَي يَقْبَلُ الْحَوَالَةَ (٢) (بِالْتَّمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَالْأَعْسَرِ) لَأَنَّ هَذَا كُلَّهُ مِنْ صُنْعِ التَّجَارِ فِي  
تِجَارَتِهِمْ، وَالْعَقْدُ مَطْلُوقٌ، وَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ - وَهُوَ الرِّبْحُ - إِلَّا بِالتَّجَارَةِ،  
فَيَتَنَاوَلُ مَا هُوَ مِنْ صُنْعِ التَّجَارِ فِي تِجَارَتِهِمْ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَسَافِرُ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ،  
وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ - فِي رِوَايَةٍ -: لَأَنَّ فِيهِ تَعْرِضَ الْمَالِ لِلْهَلَاكِ بِلَا ضَرُورَةٍ.

(ولا يُقْرِضُ) إِلَّا بِإِذْنِ، لَأَنَّ الْإِقْرَاضَ تَبَرُّعٌ وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ التَّجَارَةِ فَلَا  
يَمْلِكُهُ الْمَضَارِبُ. وَإِنْ قِيلَ لَهُ: اعْمَلْ بِرَأْيِكَ. كَمَا لَا يَمْلِكُ الْهَبَةَ وَالصَّدَقَةَ. (ولا  
يَسْتَدِينُ) لِمَا فِي الْاسْتِدَانَةِ مِنْ شُغْلِ ذِمَّةِ الْمَالِكِ (إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ) لَأَنَّ الْمَنْعَ حَقُّ  
الْمَالِكِ وَلَهُ تَرْكُهُ. (ولا يُضَارِبُ) إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ، أَوْ بـ: اعْمَلْ بِرَأْيِكَ. (ولا يَخْلِطُهُ)  
أَي مَالِ الْمَضَارِبَةِ (بِمَالِهِ إِلَّا بِهِ) أَي بِإِذْنِ الْمَالِكِ [٢١٢ - أ]. وَفِي نَسْخَةٍ: بِإِذْنِهِ، أَي  
صَرِيحاً (أَوْ بـ: اعْمَلْ بِرَأْيِكَ) لَأَنَّ شَيْئاً مِنَ الْمَضَارِبَةِ وَالخِلَاطِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّجَارَةُ،  
فَلَا يَدْخُلُ فِي مَطْلُوقِ الْمَضَارِبَةِ، وَلَكِنَّهُ جِهَةٌ تَتَمَيَّزُ فَيَدْخُلُ فِي الْعَقْدِ عِنْدَ وَجُودِ الدَّلَالَةِ  
عَلَى دَخُولِهِ، وَهُوَ إِذْنُ رَبِّ الْمَالِ، أَوْ قَوْلُهُ: اعْمَلْ بِرَأْيِكَ.

(فَلَوْ قِيلَ) لِلْمَضَارِبِ (هَذَا) أَي اعْمَلْ بِرَأْيِكَ، فَاشْتَرَى الْمَضَارِبَ ثِيَاباً  
(وَقَصَّرَ) (٣) أَوْ حَمَلَ (٤) بِمَالِهِ تَبَرُّعاً (٥) لَأَنَّ هَذَا اسْتِدَانَةٌ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُهَا  
بِهَذَا الْمَقَالِ (بِخِلَافِ مَا إِذَا صَبَغَ) بِمَالِهِ (أَخْمَرًا) فَإِنَّهُ يَصِيرُ شَرِيكاً بِمَا زَادَ الصَّبْغُ، لَأَنَّهُ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) الحوالة: نُقِلَ الدَّيْنُ مِنْ ذِمَّةِ الْمُجْبِلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُخَالَ عَلَيْهِ. معجم لغة الفقهاء ص ١٨٧.

(٣) أَي قَصَّرَ بِمَالِهِ.

(٤) أَي حَمَلَ الْمَتَاعَ بِمَالِهِ.

(٥) أَي فَهُوَ تَبَرُّعٌ، حَيْثُ تَكُونُ لَفْظَةُ «تَبَرُّعٌ» خَبِراً لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ.

وَلَا يُجَاوِزُ بَلَدًا وَسِلْعَةً وَوَقْتًا وَشَخْصًا عِنْدَ الْمَالِكِ، فَإِنْ جَاوَزَ ضَمِنَ، وَلَهُ رِنْحُهُ.

لَا يُزَوِّجُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، وَلَا يَشْتَرِي مَنْ يَغْتِقُ عَلَيَّ رَبِّ الْمَالِ، وَلَوْ شَرَى فَلِلْمُضَارِبِ، وَلَا مَنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ، إِنْ كَانَ رِنِحَ ضَمِنَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِنِحَ صَحَّ.

وَنَفَقَةُ مُضَارِبٍ عَمِلَ فِي مِصْرِهِ فِي مَالِهِ، وَفِي سَفَرِهِ: طَعَامُهُ وَشِرَائِهِ وَكِسْوَتُهُ، وَأُجْرَةُ خَادِمِهِ، وَغَسْلُ ثِيَابِهِ، وَرَكُوبُهُ، .....

مَالٌ قَائِمٌ، فَإِذَا بَاعَ الثَّوْبُ كَانَ لِلْمُضَارِبِ حِصَّةُ الصَّبِغِ، وَكَانَتْ حِصَّةُ الثَّوْبِ الْأَبْيَضِ عَلَى الْمُضَارِبَةِ.

(وَلَا يُجَاوِزُ) الْمُضَارِبِ (بَلَدًا وَسِلْعَةً وَوَقْتًا وَشَخْصًا عِنْدَ الْمَالِكِ) وَخَصَّ التَّصَرُّفَ بِهِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: إِذَا شَرَطَ الْمَالِكُ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا مِنْ رَجُلٍ بَعِيْنِهِ، أَوْ سِلْعَةً بَعِيْنَهَا، أَوْ مَا لَا يَنْعَمُ وَجُودُهُ، لَا تَصِحُّ الْمُضَارِبَةُ. وَإِنَّمَا قِيدَ «بَلَدًا» لِأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَّ سَوْقًا لَا يَتَقَيَّدُ بِهِ، إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِالنَّهْيِ، بِأَنَّ قَالَ: لَا تَعْمَلْ فِي غَيْرِ هَذَا السُّوقِ، لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِالحَجْرِ. (وَإِنْ جَاوَزَ) الْمُضَارِبُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ (ضَمِنَ) لِأَنَّهُ صَارَ غَاصِبًا بِالمُخَالَفَةِ (وَلَهُ رِنِحُهُ) لِأَنَّهُ مَلِكُهُ بِالضَّمَانِ.

(وَلَا يُزَوِّجُ) الْمُضَارِبُ (عَبْدًا أَوْ أَمَةً) مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ التَّجَارَةِ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُزَوِّجُ الْأُمَّةَ إِذْ يَسْتَفِيدُ بِهِ المَهْرَ.

(وَلَا يَشْتَرِي) الْمُضَارِبُ (مَنْ يَغْتِقُ عَلَيَّ رَبِّ الْمَالِ) لِقِرَابَةِ أَوْ بَيْنِ<sup>(١)</sup>. (وَلَوْ شَرَى) مَنْ يَغْتِقُ عَلَيَّ رَبِّ الْمَالِ (فَلِلْمُضَارِبِ) أَيِ فَالمُشْتَرَى لِلْمُضَارِبِ. (وَلَا) يَشْتَرِي (مَنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمُضَارِبِ (إِنْ كَانَ رِنِحَ) فِي الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ رِنِحَ الْمُضَارِبِ. (وَلَوْ فَعَلَ) شَرَاءً مَنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ (ضَمِنَ) لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ فَيُضْمَنُ بِالنَّقْدِ مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ.

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) فِي الْمَالِ (رِنِحَ) بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِي قِيَمَةِ الْعَبْدِ المُشْتَرَى زِيَادَةً عَلَى رَأْسِ الْمَالِ (صَحَّ) شَرَاءُ الْمُضَارِبِ مَنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ لِلْمُضَارِبَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لَهُ فِيهِ. (وَنَفَقَةُ مُضَارِبٍ) مَبْتَدَأُ مِضَافٍ (عَمِلَ فِي مِصْرِهِ) صِيفَةٌ (فِي مَالِهِ) خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ (وَفِي سَفَرِهِ) عَطْفٌ عَلَى «فِي مِصْرِهِ»، أَيِ وَنَفَقَةُ مُضَارِبٍ عَمِلَ فِي سَفَرِ (طَعَامُهُ وَشِرَائِهِ) دُونَ دَوَائِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: [أَنَّ]<sup>(٢)</sup> ثَمَنَ الدَّوَاءِ فِي مَالِ الْمُضَارِبَةِ، وَلِهَذَا كَانَتْ نَفَقَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ، وَدَوَائِهَا فِي مَالِهَا. (وَكِسْوَتُهُ وَأُجْرَةُ خَادِمِهِ وَغَسْلُ ثِيَابِهِ وَرَكُوبُهُ) - بَفَتْحِ الرَّاءِ - مَرْكُوبُهُ وَمَعْطُوفٌ عَلَى

(١) كَأَنَّ يَقُولُ رَبِّ الْمَالِ: إِنْ اشْتَرَيْتَ فَلَنَأْتِيَنِي فَهَرُ حُرٌّ.

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

كِرَاءٍ وَشِرَاءٍ، وَعَلَفُهُ فِي مَالِهَا بِالْمَعْرُوفِ. وَضَمِنَ الْفَضْلَ.

وَمَا دُونَ سَفَرٍ يَغْدُو إِلَيْهِ، وَلَا يَبِيْتُ بِأَهْلِهِ، كَالسَّفَرِ، فَإِنْ رَبِحَ أَخَذَ الْمَالُكَ مَا أَنْفَقَ ثُمَّ قَسَمَ الْبَاقِي.

وَإِنْ دَفَعَ الْمُضَارِبُ مُضَارَبَةً بِلَا إِذْنٍ، ضَمِنَ عِنْدَ عَمَلِ الثَّانِي، وَقِيلَ: عِنْدَ رَبِّهِ. وَصَحَّ إِنْ شُرْطَ لِعَبْدِ الْمَالِكِ شَيْءٌ لِيَعْمَلَ مَعَ الْمُضَارِبِ.

طعامه. وطعامه وما عطف عليه بياناً لنفقة المضارب في سفره (كِرَاءٍ وَشِرَاءٍ) تمييزاً لنسبة الركوب إليه.

(وَعَلَفُهُ) أَي عَلَفَ رَكُوبَهُ (فِي مَالِهَا) أَي مَالِ الْمُضَارِبَةِ، هَذَا خَبِيرٌ «وَنَفَقَةُ مُضَارِبٍ فِي سَفَرِهِ» (بِالْمَعْرُوفِ) الشَّائِعُ فِيمَا بَيْنَ التَّجَارِ (وَضَمِنَ الْفَضْلَ) أَي الزِّيَادَةَ عَلَى الْمَعْرُوفِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ [٢١٢ - ب] وَأَحْمَدُ: نَفَقَتُهُ فِي السَّفَرِ فِي مَالِ نَفْسِهِ.

(وَمَا دُونَ) مَسَافَةٍ (سَفَرٍ) إِنْ كَانَ بِحَيْثُ (يَغْدُو إِلَيْهِ وَلَا يَبِيْتُ بِأَهْلِهِ، كَالسَّفَرِ) فَيَكُونُ نَفَقَتُهُ إِنْ عَمِلَ فِيهِ فِي مَالِ الْمُضَارِبَةِ، لِأَنَّ خُرُوجَهُ لِأَجْلِهَا فَصَارَ مَحْبُوساً لَهَا، وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَغْدُو إِلَيْهِ وَيَبِيْتُ بِأَهْلِهِ، كَالْمِضْرِ، فَيَكُونُ نَفَقَتُهُ فِي مَالِ نَفْسِهِ، لِأَنَّ أَهْلَ الْمِضْرِ يَتَّجِرُونَ فِي السُّوقِ وَيَبِيْتُونَ فِي مَنَازِلِهِمْ.

(فَإِنْ رَبِحَ) الْمُضَارِبُ (أَخَذَ الْمَالُكَ) مِنَ الرَّبْحِ (مَا أَنْفَقَ) الْمُضَارِبُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ حَتَّى يُبَيِّمَهُ (ثُمَّ قَسَمَ الْبَاقِي) لِأَنَّ رَأْسَ الْمَالِ أَصْلٌ، وَالرُّبْحُ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْلَمُ الْفَرْعُ حَتَّى يَسْلَمَ الْأَصْلُ، وَلِأَنَّ مَا ذَهَبَ لِلنَّفَقَةِ هَالِكٌ، وَالْهَالِكُ فِي الْمُضَارِبَةِ يُضْرَفُ إِلَى الرَّبْحِ.

(وَإِنْ دَفَعَ الْمُضَارِبُ) الْمَالِ إِلَى غَيْرِهِ (مُضَارَبَةً بِلَا إِذْنٍ) مِنْ رَبِّ الْمَالِ لَمْ يَضْمَنْ عِنْدَ الدَّفْعِ بَلْ (ضَمِنَ عِنْدَ عَمَلِ الثَّانِي)، رَبِحَ أَوْ لَمْ يَرِبِحْ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ. (وَقِيلَ: لَا يَضْمَنْ عِنْدَ عَمَلِ الثَّانِي بَلْ ضَمِنَ) (عِنْدَ رَبِّهِ) وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ زُفَرٌ: يَضْمَنْ عِنْدَ الدَّفْعِ عَمِلَ أَوْ لَمْ يَعْمَلْ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ أَبِي يُونُسَ، وَقَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ.

(وَصَحَّ) عَقْدُ الْمُضَارِبَةِ (إِنْ شُرْطَ لِعَبْدِ الْمَالِكِ شَيْءٌ) مِنَ الرَّبْحِ (لِيَعْمَلَ مَعَ الْمُضَارِبِ) بِأَنَّ شَرْطَ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثُ الرَّبْحِ لِلْمَالِكِ، وَثَلَاثُهُ لِعَبْدِهِ، وَثَلَاثُهُ لِلْمُضَارِبِ. ثُمَّ إِذَا صَحَّتِ الْمُضَارِبَةُ يَكُونُ لِلْمَوْلَى مَا شَرَطَ لِلْعَبْدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَهُوَ لِلغَرْمَاءِ. وَإِنَّمَا قَالَ: «عَبْدُ الْمَالِكِ» مَعَ أَنَّ الْحَكْمَ فِي عَبْدِ الْمُضَارِبِ كَذَلِكَ عِنْدَ شَرْطِ الْعَمَلِ - دَفْعاً لِمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ يَدَ الْعَبْدِ لِلْمَوْلَى، فَلَمْ يَحْصُلِ التَّخْلِيَةُ، بِخِلَافِ شَرْطِ الْعَمَلِ عَلَى الْمَالِكِ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ التَّخْلِيَةَ لِبَقَاءِ يَدِ الْمَالِكِ عَلَى الْمَالِ فَيَمْنَعُ صِحَّةَ الْمُضَارِبَةِ.



وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَلِحَاقِ الْمَالِكِ مُرْتَدًّا. وَلَا يَنْعَزِلُ إِذَا عَزَلَهُ حَتَّى يَغْلَمَ بِعَزْلِهِ، فَلَوْ عَلِمَ فَلَهُ بِنَيْعِ عَرْضِهَا، ثُمَّ لَا يَتَصَرَّفُ فِي ثَمَنِهِ، وَلَا فِي نَقْدِ نَصٍّ مِنْ جِنْسِ رَأْسِ مَالِهِ، وَيُبَدَّلُ خِلَافَهُ بِهِ.

وإنما قال: «ليعمل» لأنه إذا لم يشترط عمل العبد فالمشروط للعبد يكون للمولى مطلقاً، لأن العبد لم يشترط العمل له وليس له رأس المال، فيكون للمولى. ذكره في «الذخيرة». (وَيَنْطُلُ) المضاربة (بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا) لأنه توكيل، وهو يبطل بموت الوكيل أو الموكَّل (وَلِحَاقِ الْمَالِكِ) بدار الحرب (مُرْتَدًّا) لأنه موثٌ حكماً، ولذا يُقسم ماله بين ورثته، ويُعتق مُدْبِرُهُ<sup>(١)</sup> وأُمُّ ولده<sup>(٢)</sup>. قَيَّدَ «بِاللِّحَاقِ» لأن مجرد الارتداد لا يُبْطِلُ تصرف المضارب عند أبي حنيفة، بل يوقفه على النفاذ بالإسلام، أو البطلان بالموت أو القتل. وقَيَّدَ اللِّحَاقَ «بِالْمَالِكِ» لأن لِحَاقَ المضارب مرتدّاً لا يُبْطِلُ المضاربة عندهم، لأن تصرفات المرتد إنما تتوقف عند أبي حنيفة للتوقف في أملاكه، ولا ملك للمضارب في مال المضاربة فبقيت المضاربة على حالها.

(وَلَا يَنْعَزِلُ) المضارب (إِذَا عَزَلَهُ) رَبُّ الْمَالِ (حَتَّى يَغْلَمَ) المضارب (بِعَزْلِهِ) لأنه وكيلٌ من عزله قبله. وعزل الوكيل قصداً يتوقف على علمه، لأنه نَهْيٌ، والأحكام المتعلقة بالأمر والنهي لا يؤثر فيها الأمر والنهي إلا بعد العلم، ودليله أوامر الشرع ونواهيها، وهذا إذا كان العزل قصدياً، فلو كان العزل مُحْكَمِيّاً كالموت، فلا يُشترط علم المضارب، كما في الوكالة.

(فَلَوْ عَلِمَ) بعزله بعدما صار مال المضاربة عَرْضاً (فَلَهُ بِنَيْعِ عَرْضِهَا) لأن حَقَّهُ ثَبَّتَ في الربح، [وإنما يظهر بالقسمة، وقسمة الرُّبْحِ]<sup>(٣)</sup> على أن يَنْصُ رَأْسَ الْمَالِ، أي يتحول عَيْنَتاً بَعْدَ أَنْ كَانَ مَتَاعاً، كَذَا فِي «الْقَامُوسِ».

(ثُمَّ لَا يَتَصَرَّفُ فِي ثَمَنِهِ) بأن يشتري به شيئاً آخر (وَلَا فِي نَقْدِ نَصٍّ) - بفتح النون وتشديد المعجمة - أي حصل (مِنْ جِنْسِ رَأْسِ مَالِهِ) لأن التصرف في العَرْضِ<sup>(٤)</sup> يبيعه بعد العزل إنما كان لضرورة ظهور الربح، ولا ضرورة ههنا. (وَيُبَدَّلُ) المضارب بعد العزل (خِلَافَهُ) خلاف جنس رأس المال (بِهِ) أي بجنس رأس المال، وبه قال الشافعي وأحمد.

(١) المدبر: الرقيق الذي عُلقَ عِثْقُهُ على موت سيده، ومثاله قولُ السيد لعبد: إن مكَّ فأتت حرٌّ. معجم لغة الفقهاء ص ٤١٨.

(٢) أم الولد: الأمة التي حملت من سيدها وأتت بولد. معجم لغة الفقهاء ص ٨٨.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٤) العَرْضُ: المتاع = السلع التجارية. معجم لغة الفقهاء ص ٣٠٩.

وَلَوْ افْتَرَقَا، وَفِي الْمَالِ ذَيْنَ، لَزِمَهُ طَلَبُهُ، إِنْ كَانَ رَيْحٌ، وَإِلَّا يُوكَّلُ الْمَالِكُ بِهِ.  
وَالْبَيْعُ وَالسُّمَسَارُ يُجْبِرَانِ عَلَيْهِ، وَمَا هَلَكَ صِرْفٌ إِلَى الرِّيحِ أَوْلًا.  
إِنْ قَالَ الْمَالِكُ: عَيْثُ نَوْعًا، صُدِّقَ الْمُضَارِبُ إِنْ جَحَدَ.....

(وَلَوْ افْتَرَقَا) من المضاربة (وفي المال ذينَ لزمه) أي المضارب (طلبه) أي طلب الدين، (إن كان ربح) لأن المضارب كان كالأجير، وحصَّته من الربح كالأجرة وقد سلمت له، فيجبر على إتمام العمل. (وإلا) أي وإن لم يكن ربح لا يلزمه طلب الدين، لأنه وكيلٌ محض، والوكيل متبرع، [والمتبرع]<sup>(١)</sup> لا يُجبر على إتمام ما تبرع به.

لكن (يوكَّل) المضارب (المالك به) أي بطلب الدين، لأن حقوق العقد تتعلق بالعائد، وهو ههنا المضارب، فلم يكن لربِّ المال المطالبة بالدين التي فيما عقده المضارب إلا بتوكيل من المضارب، فيؤمر المضارب بتوكيله كيلا يضيع حقه.

وقال مالك والشافعي وأحمد: يلزم المضارب طلب الدين، لأنه بعقد المضاربة التزم ردَّ رأس المال على صفته، فيلزمه أن يبيضه كما لو كان في المال ربح، وكذا سائر الوكلاء [بالبيع، وسائر المستبضعين لا يُجبر أحدهما بعد العزل على طلب الثمن إذا امتنع في تقاضيه، ولكن يُجبر على أن يحيل ربَّ المال بالثمن على المشتري]<sup>(٢)</sup>.

(والبَيْعُ) أي الدَّال (والسُّمَسَارُ) - بكسر السين الأولى - المتوسط بين البائع والمشتري، فارسي [مُعَرَّب]<sup>(٣)</sup> (يُجْبِرَانِ عَلَيْهِ) أي على طلب الثمن، لأنهما يعملان بأجرة عادة، فكان ذلك بمنزلة الإجارة الصحيحة. (وَمَا هَلَكَ) من مال المضاربة (صِرْفٌ إِلَى الرِّيحِ أَوْلًا) لأن الربح تابع لرأس المال لتصور وجود رأس المال بدون الربح، بخلاف العكس فينصرف الهالك إليه كما يصرف الهالك من مال الزكاة إلى العفو<sup>(٤)</sup> دون النصاب، لأن العفو تبع للنصاب.

(وَإِنْ قَالَ الْمَالِكُ: عَيْثُ نَوْعًا، صُدِّقَ الْمُضَارِبُ) مع يمينه (إِنْ جَحَدَ) التَّعْيِينُ: بَأَن قَالَ: مَا سَمِيَتْ لِي تِجَارَةٌ بَعَيْنَهَا، أَوْ قَالَ: عَمَّمْتُ التِّجَارَةَ فِي الْأَنْوَاعِ كُلِّهَا. وَقَالَ زُفَرٌ: صُدِّقَ رَبُّ الْمَالِ، لِأَنَّ الْإِذْنَ مُسْتَفَادٌ مِنْهُ، كَمَا فِي الْوَكَالَةِ.

ولنا أنَّ الأصل في المضاربة العموم دون الخصوص، وفي الوكالة الخصوص

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٤) العفو: الفضل. المغرب ص ٧١، مادة (عفو).

وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ نَوْعًا، صُدِّقَ الْمَالِكُ، وَكَذَا إِنْ قَالَ: بِضَاعَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ، وَقَالَ: مُضَارَبَةٌ، أَوْ قَرْضٌ.

دون العموم، والقول قول المتمسك بالأصل.

(وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ) مِنَ الْمَالِكِ وَالْمُضَارِبِ (نَوْعًا صُدِّقَ الْمَالِكُ) مَعَ يَمِينِهِ، لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْخُصُوصِ.

وَالِإِذْنِ مُسْتَفَادٍ مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ، وَاعْتِبَارِ قَوْلِ مَنْ يُسْتَفَادُ الْإِذْنَ مِنْ جِهَتِهِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ الْمُضَارِبِ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى تَفْيِ الضَّمَانِ، (وَكَذَا) يُصَدِّقُ الْمَالِكُ مَعَ يَمِينِهِ (إِنْ قَالَ): رَبُّ الْمَالِ (بِضَاعَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ، وَقَالَ): ذُو الْيَدِ (مُضَارَبَةٌ) لِأَنَّهُ يُنْكَرُ دَعْوَى الرَّبْحِ (أَوْ) قَالَ: (قَرْضٌ) لِأَنَّهُ يَنْكَرُ دَعْوَى التَّمْلِيكِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. [٢١٣ - ب].

## كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ

هِيَ عَقْدُ الزَّرْعِ بِبَعْضِ الْخَارِجِ. وَلَا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

## كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ

(هي) لغة: مفاعلة من الزراعة، وهي إنبات، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهَا﴾<sup>(١)</sup> ونسبها إلى غيره سبحانه مجاز من إسناد الفعل إلى السبب، وهو الحرثة، وهي: إثارة الأرض للزراعة، وما يُسْتَنْبِتُ بالبذر يُسَمَّى زَرْعاً أيضاً تسمية بالمصدر، وإنما عُبِّرَ عنها بالمفاعلة التي تقتضي الفعل من الجانبين لأن الإعانة على الفعل من إعطاء البذر والآلة بمنزلة الفعل، كالمُضَارَبَةِ. وتُسمى المزارعة مُحَايَرَةً أيضاً، من الحُيْرَةِ، وهي النصب، أو من خَيْرٍ لأنها أَوَّلُ ما دُفِعَتْ إليهم.

وشرعاً: (عَقْدُ الزَّرْعِ بِبَعْضِ الْخَارِجِ) منه. (وَلَا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ) فإن وقعت يجب على صاحب البذر أجر المثل للعامل ولرب الأرض، والغلة له لأنها نماءٌ ملكه. وإنما لا تصح عنده لما أخرجه مسلم، عن ثابت بن الضحّاك: أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمواجرة، وقال: «لَا بَأْسَ بِهَا». وما رواه ابن أبي شيبة عن ثابت بن الحجاج، عن زيد بن ثابت قال: نهى رسول الله ﷺ عن المُحَايَرَةِ، قلت: وما المُحَايَرَةُ؟ قال: أَنْ تَأْخُذَ الْأَرْضَ بِبِضْفٍ أَوْ ثُلُثٍ أَوْ رُبْعٍ. ولقول ابن عمر: كُنَّا نُحَايِرُ وَلَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، حتى زعم رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عنها، فتركتناها من أجل ذلك.

وعن عطاء عن جابر بن عبد الله: نهى رسول الله ﷺ عن المُحَايَرَةِ، والمُحَايَلَةِ، والمُزَابَنَةِ. قال عطاء: فَسَرَّهَا لَنَا جَابِرٌ فَقَالَ: أَمَا الْمُحَايَرَةُ: فَالْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ، فَيُتَّفَقُ فِيهَا فَيَأْخُذُ مِنَ الثَّمْرِ. والمُحَايَلَةُ: بَيْعُ الزَّرْعِ الْقَائِمِ بِالْحَبِّ كَيْلًا. والمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الرُّطْبِ فِي الثَّخْلِ بِالثَّمْرِ كَيْلًا. رواهما مسلم.

وفي «سنن أبي داود» أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نُحَايِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ عَمَمَتِهِ أَتَاهُ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةً<sup>(٢)</sup> اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَنْفَعُ لَنَا، وَ[<sup>(٣)</sup> قَالَ: قُلْنَا وَمَا ذَلِكَ؟ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيُزْرَعْهَا أَحَاهُ، وَلَا يُكَايِرْهَا بِثُلْثٍ، وَلَا رُبْعٍ، وَلَا بِطَعَامٍ

(١) سورة الواقعة، الآية: (٦٤).

(٢) وفي المخطوط: داعية.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## وَصَحَّتْ عِنْدَهُمَا،

مُسَمَّى». ولأن المزارعة استعجازٌ بأجرٍ مجهولٍ أو معدوم، وكلٌّ منهما مُفْسِدٌ، ولأنها استعجازٌ ببعض ما يخرج من العمل، فيكون في معنى قفيز<sup>(١)</sup> الطحّان: وهو أن يستأجر رجلاً لِيَطْحَنَ له كُرًّا<sup>(٢)</sup> حنطةً بقفيزٍ من دقيقتها.

وأما ما أخذه النبي ﷺ من أهل خيبر فإنما كان خراج مقاصمةً بطريق الحرّ<sup>(٣)</sup> والصلح، وذلك جائزٌ بدليل أنه عليه الصلاة والسلام لم يُبَيِّنْ لهم المدة، ولو كانت مزارعةً لَبَيَّنَهَا، لأن المزارعة لا تجوز عند مَنْ يُجيزها إلا ببيان المدة.

وقال أبو بكر الرازي: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا شَرَطَ عَلَيْهِمْ مِنْ نِصْفِ الثَّمْرِ وَالزَّرْعِ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْجَزِيَّةِ، أَنَّهُ لَمْ يَرَدْ [٢١٤ - أ] فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَلَا عُمَرُ إِلَى أَنْ أَجْلَاهُمْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ جَزِيَّةً لِأَخْذِ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةِ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْجَزِيَّةِ.

والحيلة عنده: أن يستأجر ربَّ البُذْرِ [و]<sup>(٤)</sup> العَامِلَ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ إِلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، فَإِذَا مَضَتْ الْمَدَّةُ يَعْطِيهِ بَعْضَ الْخَارِجِ عَمَّا وَجِبَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي ذِمَّتِهِ، سِوَاءِ حَصْلِ الْخَارِجِ أَوْ لَا، فَيَجُوزُ ذَلِكَ بَرِضَاهُمَا، كَالَّذِينَ إِذَا أُعْطِيَ عَنْهُ خِلَافَ جِنْسِهِ.

(وَصَحَّتِ) الْمِزَارَعَةُ (عِنْدَهُمَا) لَمَّا أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التُّسَائِيَّ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَرْطٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا: مِنْ ثَمَرٍ، أَوْ زَرْعٍ. وَفِي لَفْظٍ: لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ، سَأَلَ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّهُمْ فِيهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا: مِنَ الثَّمَرِ، وَالزَّرْعِ. فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «نُقِرُّكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا». وَفِي لَفْظٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا كَانَ حِينَ يُضْرَمُ<sup>(٥)</sup> النَّخْلُ بَعَثَ إِلَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ زَوْاحَةَ فَحَزَرَ<sup>(٦)</sup> عَلَيْهِمُ النَّخْلَ - وَهُوَ الَّذِي يَسْمِيهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ الْحَزْرَ<sup>(٧)</sup> - فَقَالَ: فِي ذِهْ كَذَا وَكَذَا، قَالُوا: أَكْثَرَتْ عَلَيْنَا يَا ابْنَ

(١) القَفِيز: مكيالٌ قديمٌ يختلف باختلاف البلاد، وهو يساوي عند الحنفية ٣٩١٣٨ غراماً. معجم لغة الفقهاء ص ٣٦٨.

(٢) الكُرُّ: مكيال لأهل العراق قدره ستون قفيزاً، وهي تساوي عند الحنفية ٢٨٠، ٢٣٤٨٠ كيلو غراماً. معجم لغة الفقهاء ص ٣٧٩.

(٣) الحرّ: أن يترك الأمير الأسير الكافر ولا يأخذ منه شيئاً. التوقيف على مهمات التعاريف ص ٦٨٠.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٥) الضرام: قَطْعُ الثَّمَرَةِ وَاجْتِنَاؤُهَا مِنَ النَّخْلَةِ. النهاية ٢٦/٣.

(٦) في المطبوعة: فخرز، وما أثبتناه من المخطوطة.

(٧) حَزْرٌ النَّخْلَةُ إِذَا حَزَرَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الرُّطْبِ تَمَرًا وَمِنَ الْعَنْبِ زَبِيئًا، فَهُوَ مِنَ الْحَزْرِ: الظَّنُّ. النهاية

وَبِهِ يُفْتَى،

رَوَّاحَةَ، قَالَ: فَأَنَا إِلَيَّ حَزْرُ التَّحْلِيلِ، وَأُعْطِيكُمْ نِصْفَ الَّذِي قُلْتِ، قَالُوا: هَذَا الْحَقُّ، وَبِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، قَدْ رَضِينَا أَنْ نَأْخُذَ بِالَّذِي قُلْتِ. وَفِيهِ عَنْ جَابِرٍ: فَحَرَصَهَا أَرْبَعِينَ أَلْفَ وَسْقٍ<sup>(١)</sup>، وَلَمَّا خَيَّرَهُمْ أَخَذُوا التَّمْرَ وَعَلَيْهِمْ عَشْرُونَ أَلْفَ وَسْقٍ.

وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: قُلْتُ لِبَطَاوُسَ: لَوْ تَرَكْتَ الْمُحَايَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا، قَالَ أَيَّ عَمَرُوا - يَعْنِي يَا عَمْرُو - إِنْ أُعْطِيَهُمْ وَأُعِينُهُمْ وَأَنْ أَعْلَمَهُمْ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَخْبَرَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا، وَإِنَّمَا قَالَ: لِأَنَّ يَمْتَنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَوْجًا مَعْلُومًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، أَنَا وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ، أَنَاهُ رَجُلَانِ قَدْ اقْتَتَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنُكُمْ فَلَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَأَمَّا مَا فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ لَمْ يَدْرِ الْمُحَايَرَةَ فَلْيُؤْذِنْ بِحَزْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، فَمَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِ رَافِعٍ: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا، وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِئِي أَرْضَهُ فَيَقُولُ: هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي، وَهَذِهِ لَكَ، فَوَيْجًا أَخْرَجَتْ ذَهَبًا، وَلَمْ تُخْرِجْ ذَهَبًا، فَهَاهُمَا النَّبِيُّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلُ بَيْتِ هَجْرَةٍ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالرُّبْعِ. زَارَعَ عَلِيٌّ، وَسَعْدُ ابْنُ مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَمْرٌو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْقَاسِمُ، وَعُرْوَةُ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ. وَعَامِلٌ عَمْرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّهُ: إِنْ جَاءَ عَمْرٌو بِالْبَذْرِ [ب - ٢١٤] مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشُّطْرُ، وَإِنْ جَاؤُوا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَلِأَنَّهَا عَقْدُ شَرِكَةِ بَيْنِ الْمَالِ وَالْعَمَلِ، فَيَجُوزُ كَمَا فِي الْمِضَارِبَةِ، وَالْجَامِعُ الْحَاجَةُ، لِأَنَّ صَاحِبَ الْأَرْضِ قَدْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَمَلِ، وَالْقَادِرُ عَلَى الْعَمَلِ قَدْ لَا يَجِدُ الْأَرْضَ، فَصَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْمِزَارَعَةِ لِتَنْتَظِمَ مَصْلَحَتَهُمَا وَتَحْصُلَ مَنَفَعَتَهُمَا مِنَ الرَّبِيعِ، كَمَا أَنَّ مَنْ لَهُ مَالٌ قَدْ لَا يَهْتَدِي إِلَى التِّجَارَةِ، وَمَنْ يَهْتَدِي إِلَى التِّجَارَةِ قَدْ لَا يَكُونُ لَهُ مَالٌ، فَصَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْمِضَارِبَةِ.

(وَبِهِ) أَيَّ وَقَوْلُهُمَا فِي الْمِزَارَعَةِ (يُفْتَى) لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا، وَتَعَامُلِ النَّاسِ بِهَا، وَالْقِيَاسُ يُتْرَكُ بِالتَّعَامُلِ كَمَا فِي الْإِسْتِصْنَاعِ. وَقَدْ أَجَازَهَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَعُمْدَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مِنَ النَّصِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَمُؤَوَّلٌ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرطُونَ فِيهَا شَيْئًا مَعْلُومًا

(١) الْوَسْقُ: مِكْيَالٌ قَدْرُهُ ١٦٥ لَيْتْرًا. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٥٠٢.

بِشْرَطِ صِلَاحِيَةِ الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ، وَأَهْلِيَّةِ الْعَاقِدَيْنِ، وَذِكْرِ الْمُدَّةِ، وَرَبِّ الْبَذْرِ، وَجِنْسِيهِ، وَقَسْطِ الْآخَرِ، وَالتَّخْلِيَةِ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالْعَامِلِ، وَشُيُوعِ الْحَبِّ.

فَتَفْسُدُ إِنْ شُرِطَ مَا يُتَافَاهِ، كَرَفْعِ الْبَذْرِ أَوْ الْخَرَاجِ، ثُمَّ قِسْمَةُ الْبَاقِي، .....

من الخراج لرب الأرض وهو مفسد للعقد، كما لو دفع الغنم ونحوها إلى من يرعها ويخضعها بنصف الزوائد التي تحدث منها، فلذا نُهوا عنها.

ثم اعلم أن أبا حنيفة فرغ مسائل المزارعة والمعاملة على أصولهما لما علم أن الناس لا يأخذون بقوله فيهما، كذا في «الفصول العمادية». والأظهر أن صحة المزارعة رواية عنه والمسائل متفرعة عليها إلا أنه اختار فسادها، وأخذ أصحابه برواية صحتها (بشروط صلاحية الأرض للزراعة) لأن المقصود هو الربح، وهو لا يحصل بدونه (وأهلية العاقدين) وهما: رب الأرض، والمزارع: بأن يكون كل واحد منهما حرّاً عاقلاً بالغاً أو عبداً أو صبياً مأذونين. وهذا الشرط لا اختصاص له بهذا العقد، بل جميع العقود كذلك.

(وذكر المدّة) لأن العقد يرد على منفعة رب الأرض إن كان البذر من جهة العامل، وعلى منفعة العامل إن كان البذر من جهة رب الأرض، والمنفعة هنا لا يُعرف مقدارها إلا ببيان المدّة، فكان معياراً للمنفعة. ويُشترط في المدّة: أن لا تكون أقلّ ممّا يمكن فيه الزراعة، وأن لا تكون لا يعيش إلى مثلها أخذهما غالباً، وهو المختار للفتوى، على ما في «الخزانة». وعند محمد بن سلّمة لا يُشترط بيان المدّة، ويقع ما لم يُبين فيه المدّة على سنة واحدة، وبه أخذ الفقيه أبو الليث. وفي «الفتاوى المنصورية»: الفتوى على ما قاله محمد بن سلّمة.

(وربّ البذر) أي وذكره بتسميته لأنه المستأجر. (و) ذكر (جنسيه) أي جنس البذر ليصير الأجر معلوماً، لأنه منه. (و) ذكر (قسط الآخر) وهو غير ربّ البذر، لأنه أجرة عمله أو أرضه. (والتخليّة) أي ويشترط التخليّة (بين الأرض والعامل) ليتمكن من العمل، فلو شرط عمل ربّ الأرض مع العامل لا يصح، لقوات التخليّة. (وشيوع الحب) الخراج بين العاقدين لتحقيق المعنى المقصود من المزارعة وهو الشراكة، لأنها تنعقد إجارة في الابتداء وشركة في الانتهاء.

(فتفسد) المزارعة (إن شرط ما يتأفاه) أي يتأفاه شيوخ الحب الخراج (كرفع البذر) أي رفع ربّ البذر من الخراج ثم قسمة الباقي. (أو) رفع (الخراج) [٢١٥ - ] من الأرض الخراجية خراجاً مؤظفاً، (ثم قسمة الباقي) لجواز أن لا يخرج من الأرض

وَكَذَا إِنْ شَرِطَ الثَّنْبُ لِغَيْرِ رَبِّ البَذْرِ، وَصَحَّ لِلآخِرِ، أَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ.

ولا تَصِحُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ وَالبَذْرُ لِأَحَدٍ، وَالبَقْرُ وَالعَمَلُ لِآخَرَ، أَوْ تَكُونُ الْأَرْضُ لِوَاحِدٍ وَالبَاقِي لِآخَرَ، أَوْ العَمَلُ لَهُ وَالبَاقِي لِلآخِرِ.

وَإِذَا صَحَّتْ فَالْخَارِجُ عَلَى الشَّرْطِ، وَلَا شَيْءَ لِلعَامِلِ .....

إِلَّا القَدْرَ المرفوع. قويدنا بكون الخراج<sup>(١)</sup> «موظفًا» لأنه لو كان مقاسمة كالربع أو الخمس لا تفسد المزارعة، كما لو شرط رفع<sup>(٢)</sup> الثمن وقسمة الباقي، لأن هذا الشرط لا يؤدي إلى قطع الشركة.

(وَكَذَا) تفسد المزارعة (إِنْ شَرِطَ الثَّنْبُ لِغَيْرِ رَبِّ البَذْرِ) ثم قسمة الحب، لأن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة إذا لم يخرج إلا الثمن، لأن استحقاق غير صاحب البذر إنما هو بالشرط.

(وَصَحَّ) عقد المزارعة إِنْ شَرِطَ الثَّنْبُ (لِلآخِرِ) أي لرب البذر، لأن ذلك حكم عقد المزارعة (أَوْ) إِنْ (لَمْ يَتَعَرَّضْ) للثن لاشرطهما الشركة فيما هو المقصود - وهو الحب -، والثمن لصاحب البذر لا يحتاج في أخذه إلى شرط، لأنه نماء بذره. وقال مشايخ بلخ: الثمن بينهما، اعتباراً للتصرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان، ولأنه تَبَعَ لِلْحَبِّ، وَالتَّبَعُ يَكُونُ بِشَرُوطِ الْأَصْلِ.

(وَلَا تَصِحُّ) المزارعة (إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ وَالبَذْرُ لِأَحَدٍ) أي لواحد من العاقدين (وَالْبَقْرُ وَالعَمَلُ لِآخَرَ) لأن البقر آلة العمل، (أَوْ) إِلَّا أَنْ (تَكُونُ الْأَرْضُ لِوَاحِدٍ وَالبَاقِي لِآخَرَ) لأن صاحب البذر حينئذ يكون مستأجراً للأرض بأجر معلوم من الخارج فيجوز، كما [لو]<sup>(٣)</sup> استأجرها يدرهم في الذمة. (أَوْ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ (العَمَلُ لَهُ) أي لواحد (وَالْبَاقِي لِلآخِرِ) لأن صاحب البذر حينئذ يكون مستأجراً للعامل وحده بأجرة معلومة من الخارج، فيجوز.

(وَإِذَا صَحَّتِ) المزارعة (فَالْخَارِجُ عَلَى الشَّرْطِ) لصحة الالتزام (وَلَا شَيْءَ لِلعَامِلِ)

(١) الخراج: ما تأخذه الدولة من الضرائب على الأرض المفتوحة عنوة - أي بالقوة - أو الأرض التي صالح أهلها عليها. والخراج على نوعين:

أ - خراج وظيفة: الضريبة المقطوعة المفروضة على الأرض.

ب - خراج مقاسمة: الضريبة المأخوذة من إنتاج الأرض بنسبة معينة. معجم لغة الفقهاء ص

١٩٤.

(٢) في المطبوع: دفع، وما أثبتناه من المخطوط.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.



إِنْ لَمْ يَخْرُجْ. وَيُجَبَّرُ مَنْ أَبِي عَنِ الْمُضِيِّ إِلَّا رَبَّ الْبَذْرِ، [فَإِنْ أَبِي] بَعْدَمَا كَرَبَ الْعَامِلُ، يَجِبُ أَنْ يَسْتَرْضِي.

وإِنْ فَسَدَتْ فَالْحَارِجُ لِرَبِّ الْبَذْرِ، وَلِلْآخِرِ أَجْرٌ مِثْلِهِ، وَلَا يُزَادُ عَلَى مَا شَرَطَ.  
وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا،.....

إِنْ لَمْ يَخْرُجْ) شيء من الزرع، لأن الشريكة إنما هي في الخارج فلا يستحق غيره، بخلاف ما إذا فسدت، فإن الواجب حينئذ أجر المثل.

(ويُجَبَّرُ مَنْ أَبِي) أي امتنع (عَنِ الْمُضِيِّ) لأنها عقد إجارة، ويُجبر عليه مَنْ أَبِي عَنِ الْمُضِيِّ فِيهِ (إِلَّا رَبَّ الْبَذْرِ) لأنه لا يمكنه المضي في العقد إلا بضرر يلزمه، وهو إلقاء بذره على الأرض، ولا يدري هل يخرج أم لا، فلا يُجبر عليه، وصار كمن استأجر أجيراً يهدم داره ثم امتنع، ولو امتنع الأجير أُجبر على العمل، لأن المزارعة تنعقد إجارة، والإجارة عقد لازم يُفسخ بالعدر عندنا، وهو<sup>(١)</sup> يتحقق هنا [من جهة ربّ البذر لا<sup>(٢)</sup> من جهة العامل.

(فَإِنْ أَبِي<sup>(٣)</sup>) ربّ البذر عن المضي في العقد، والبذر من قبله (بَعْدَ مَا كَرَبَ الْعَامِلُ) الأرض، أي قلبها للحوث (يَجِبُ) عليه ديانة (أَنْ يَسْتَرْضِي) أي يسترضي العامل: بأن يعطيه أجرٌ مثل عمله، لأنه غره في ذلك. ولا يجب عليه قضاء، لأن عمله إنما يتقوم بالعقد وقد قومه بجزء من الخارج، ولا خارج.

### [الآثار المترتبة على فساد الإجارة]

(وإِنْ فَسَدَتْ) المزارعة (فَالْحَارِجُ لِرَبِّ الْبَذْرِ) لأنه نماء ملكه (وَلِلْآخِرِ أَجْرٌ مِثْلِهِ) مِنْ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٍ (وَلَا يُزَادُ عَلَى مَا شَرَطَ) لأنه رضي بسقوط الرائد عليه، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: عليه أجرٌ مثله بالتمام ما بلغ.

(وَتَبْطُلُ) المزارعة (بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا) أي أحد العاقدين إذا عقدها لنفسه، اعتباراً [٢١٥ - ب] بالإجارة، سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده، وهذا على إطلاقه [هو القياس. و<sup>(٤)</sup> في الاستحسان إذا مات أحدهما وكانت المدة ثلاث سنين مثلاً، وقد نبت الزرع في السنة الأولى، يبقى عقد الإجارة حتى يُستحصد ذلك الزرع، ثم

(١) أي لزوم العقد.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: فأنى، وما أثبتناه من المخطوط.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

وَتُفْسَخُ بِدَيْنٍ مُخَوِّجٍ إِلَى بَيْعِهَا. فَإِنْ مَضَتِ الْمُدَّةُ وَلَمْ يُدْرَكَ الزَّرْعُ، فَعَلَى الْعَامِلِ أَجْرٌ مِثْلُ نَصِيْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى يُدْرَكَ.

وَنَفَقَةُ الزَّرْعِ عَلَيْهِمَا بِالْحِصَصِ، كَأَجْرِ الْحَصَادِ وَنَحْوِهِ. فَإِنْ شَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ، صَحَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ، .....

يَبْتَطُلُ فِي الْبَاقِي مِنَ السَّنَتَيْنِ، لِأَن فِي إِبْقَاءِ الْعَقْدِ مِرَاعَاةً لِلْحَقَّيْنِ فَيَعْمَلُ الْعَامِلُ أَوْ وَرَثَتُهُ إِلَى أَنْ يُحْصَدَ الزَّرْعُ، وَيُقَسَّمُ عَلَى مَا شَرَطَاهُ.

(وَتُفْسَخُ بِدَيْنٍ) لَاحِقِ لِرَبِّ الْأَرْضِ (مُخَوِّجٍ إِلَى بَيْعِهَا) لِأَنَّهَا تُفْسَخُ بِالْأَعْدَارِ، وَهَذَا عَدْرٌ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ. وَلَا يَطَالِبُهُ الْعَامِلُ إِذَا كَرَّبَ الْأَرْضَ أَوْ حَفَرَ النَّهْرَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الْمَنَافِعَ إِنَّمَا تَقُومُ بِالْعَقْدِ، وَهُوَ إِنَّمَا قُومٌ بِالخَارِجِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ خَارِجٌ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَنْبِتِ الزَّرْعَ، وَأَمَّا إِذَا نَبَتِ فَلَا تَبَاعُ الْأَرْضُ فِي الدَّيْنِ حَتَّى تُشْتَخَصَّدَ، لِأَن فِي بَيْعِهَا قَبْلَ ذَلِكَ إِبْطَالُ حَقِّ الْمِزَارَعِ، وَفِي تَأْخِيرِ بَيْعِهَا حَتَّى يُسْتَحْصَدَ الزَّرْعُ تَأْخِيرُ حَقِّ الْغَرْمَاءِ، وَالتَّأْخِيرُ أَهْوَنُ مِنَ الْإِبْطَالِ.

(فَإِنْ مَضَتِ الْمُدَّةُ) الْمَشْرُوطَةُ فِي الْمِزَارَعَةِ (وَلَمْ يُدْرَكَ الزَّرْعُ فَعَلَى الْعَامِلِ) لِصَاحِبِ الْأَرْضِ (أَجْرٌ مِثْلُ نَصِيْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى يُدْرَكَ) الزَّرْعُ وَيُسْتَحْصَدُ، فَلَا يَجُوزُ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَنْ يَأْخُذَ الزَّرْعَ بَقْلًا، لِمَا فِيهِ مِنْ إِضْرَارِ الْمِزَارَعِ، فَأَمَّا إِذَا أَرَادَ الْمِزَارَعُ أَنْ يَأْخُذَهُ بَقْلًا فَلِرَبِّ الْأَرْضِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا أَوْ يَعْطِيهِ قِيَمَةَ نَصِيْبِهِ أَوْ يَنْفِقَ عَلَى الزَّرْعِ وَيَرْجِعَ بِمَا يَنْفِقُهُ فِي حِصَّةِ الْمِزَارَعِ، كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ».

(وَنَفَقَةُ الزَّرْعِ) مِنْ أَجْرِ الشَّقِيِّ. وَنَحْوَهُ، وَكَذَا مُؤَنَةٌ حِفْظُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ مَدَةِ الْمِزَارَعَةِ (عَلَيْهِمَا بِالْحِصَصِ) أَي بِقَدْرِ الْحِصَصِ (كَأَجْرِ الْحَصَادِ وَنَحْوِهِ) مِنَ الرِّفَاعِ<sup>(١)</sup> وَالذِّيَاسِ<sup>(٢)</sup> وَالتَّذْرِيَةِ<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ عَقْدَ الْمِزَارَعَةِ يُوْجِبُ عَلَى الْعَامِلِ عَمَلًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَى انْتِهَاءِ الزَّرْعِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ بَعْدَ انْتِهَائِهِ، وَهُوَ حَيْثُذِي مَالٍ مُشْتَرِكٍ بَيْنَهُمَا، فَيَجِبُ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ مَلِكِهِمَا.

(فَإِنْ شَرِطَ) أَجْرَ الْحَصَادِ وَنَحْوَهُ (عَلَى الْعَامِلِ صَحَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ،

(١) الرِّفَاعُ: رَفَعُ الزَّرْعِ بَعْدَ الْحِصَادِ إِلَى الْجُزُونِ. وَالْجُزُونُ: هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُدَاسُ فِيهِ الْبُرِّ وَنَحْوَهُ، وَتَجَفَّفَ فِيهِ الشَّمَارُ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٣٦١، مَادَةٌ رَفَعُ. وَص ١١٩ مَادَةٌ: (جَرَنُ).

(٢) الذِّيَاسُ: وَطَاءُ الزَّرْعِ بِقَوَائِمِ الدَّوَابِّ أَوْ بِأَلْيَةٍ حَتَّى يَنْفَصَلَ الْحَبُّ عَنِ الثَّنْبِ، مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٢١١.

(٣) التَّذْرِيَةُ: مِنْ ذَرَا الْحَبِّ أَي نَقَّاهُ فِي الرِّيحِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ص ٣١١، مَادَةٌ: (ذَرَا).

وبه يُفتَى.

وبه يُفتَى) وهذا اختيار مشايخ بلخ. قال شمس الأئمة: وهو الأصح في ديارنا، يعني لتعامل الناس بها، كذا في «الهداية».

وفسد في ظاهر الرواية، وهو القياس، وهذا بخلاف ما إذا شرطاً على ربِّ الأرض، فإنه مُفسِدٌ بالاتفاق لعدم العرف، وكذا إذا شرطاً الجُذاداً<sup>(١)</sup> على العامل، أو الحَصَادَ على غير العامل لا يجوز بالاتفاق لعدم التعامل. وعن نَصِيرِ بن يحيى، ومحمد بن سَلَمَةَ [أَنَّ]<sup>(٢)</sup> هذا كله يكون على العامل، شُرْطَ عليه أم لا، بِحُكْمِ العُرْفِ. قال شمس الأئمة السرخسي: هذا هو الصحيح في ديارنا، كذا في «فتاوى قاضيخان»، والله أعلم.

(١) جذه: أي كسره وقطعه. مختار الصحاح ص ٤١، مادة (جذذ).

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

## كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ

هي دَفْعُ الشَّجَرِ إِلَى مَنْ يُضْلِحُهُ بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَرِهِ، وهي كَالْمُزَارَعَةِ. وَإِنَّمَا تَصِحُّ بِلا ذِكْرِ الْمُدَّةِ، وَتَقَعُ عَلَى أَوَّلِ ثَمَرٍ يَخْرُجُ. وَإِذْرَاكُ بَذْرِ الرَّطْبَةِ كِإِذْرَاكِ الثَّمَرِ، وَذِكْرُ مُدَّةٍ لَا يَخْرُجُ الثَّمَرُ فِيهَا يُفْسِدُهَا، .....

## كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ

(هي لغة: مفاعلة من الشقي.

وشرعاً: (دَفْعُ الشَّجَرِ إِلَى مَنْ يُضْلِحُهُ بِجُزْءٍ) معلوم شائع، كما في المزارعة. (مِنْ ثَمَرِهِ) أي ما هو المقصود [٢١٦ - أ] منه، فيتناول الرطبة والقوة<sup>(١)</sup> والرغفران وغيرهما. وفي إطلاق الشجر دَفْعٌ لما ذهب إليه الشافعي من أن المساقاة مخصوصة بالنخيل والكرم، لأن جوازها بالأثر إنما ورد في النخل والكرم. ولنا أن جوازها للحاجة، وهي تَعْمُ الكُلِّ، ولأن الأصل في النصوص التعليل لا سيما على أصله، وتُسَمَّى أيضاً المعاملة بِلُغَةِ أهل المدينة.

(وهي كَالْمُزَارَعَةِ) في أنها فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله، وجائزة عندهما، وهو قول ابن أبي ليلى، والفتوى على قولهما.

وشروطها عندهما شروط المزارعة، إلا أنها إذا امتنع أحدهما عن المُضِي يُجبر، لأنه لا ضرر عليه في المُضِي، بخلاف المزارعة حيث لا يُجبر صاحب البذر. (وَإِنَّمَا تَصِحُّ بِلا ذِكْرِ الْمُدَّةِ) استحساناً (وَتَقَعُ عَلَى أَوَّلِ ثَمَرٍ يَخْرُجُ) لأن لإدراك الثمر وقتاً معلوماً قلماً يتفاوت، [هذا]<sup>(٢)</sup> إذا لم تُعَيَّن المدة، لأن تناؤل العقد أول ثمرة متيقن، وفيما وراءه شك فلا يثبت.

(وَإِذْرَاكُ بَذْرِ الرَّطْبَةِ) مبتدأ خبره (كَإِذْرَاكِ الثَّمَرِ) فتصح المساقاة عليه بلا ذكر المدة، وتقع على أول رطوبة تخرج، لأن له نهاية معلومة، بخلاف الزرع لأن ابتداءه يختلف خريفاً وشتاءً وربيعاً، والانتهاؤ مَبْنِيٌّ على الابتداء فتفحش الجهالة.

(وَذِكْرُ مُدَّةٍ) يُتَيَقَّنُ أنه (لَا يَخْرُجُ الثَّمَرُ فِيهَا يُفْسِدُهَا) أي المساقاة، للتيقن

(١) القوة: عُروق يُصَبغُ بها. مختار الصحاح، ص ٢١٦، مادة (فوا).

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فِيهَا، فَلِلْعَامِلِ أَجْرُ الْمِثْلِ.

وَلَا تَصِحُّ إِنْ أُدْرِكَ الثَّمَرُ وَقَتَ الْعَقْدِ كَالْمُزَارَعَةِ. وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَالثَّمَرُ نِيءٌ يَقْضِيهِ الْعَامِلُ عَلَيْهِ أَوْ وَارِثُهُ.

وَلَا تُفْسَخُ إِلَّا بِعُذْرٍ، وَكَوْنُ الْعَامِلِ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَمَلِ، أَوْ سَارِقًا يُخَافُ مِنْهُ عَلَى سَعْفِهِ أَوْ ثَمَرِهِ، عُذْرٌ.

وَدَفْعُ قَضَاءِ.....

بفوات المقصود، وهو الشركة في الثمر، بخلاف مدة قد يخرج الثمر فيها وقد لا يخرج، لعدم التيقن بفوات المقصود.

(فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ) الثمر (فِيهَا) وخرج بعدها (فَلِلْعَامِلِ أَجْرُ الْمِثْلِ) لَأَنَّ الْخَطَأَ تَبَيَّنَ فِي الْمُدَّةِ الْمَسْمُوعَةِ فَيُفْسَدُ الْعَقْدُ، كَمَا لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ أَضْلًا فَلَمْ يَفْسُدِ الْعَقْدُ، بَلْ وَقَعَ صَحِيحًا وَلَا شَيْءٌ لِيُؤَاجِدَ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، لَأَنَّ عَدَمَ خُرُوجِ الثَّمَرِ أَضْلًا لِأَفَّةِ سَمَاوِيَةٍ فَلَمْ يَتَبَيَّنِ الْخَطَأُ فِي الْمُدَّةِ.

(وَلَا تَصِحُّ) الْمَسَاقَاةُ (إِنْ أُدْرِكَ الثَّمَرُ وَقَتَ الْعَقْدِ) وَصَارَ بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ بِالْعَمَلِ. وَتَصِحُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ (كَالْمُزَارَعَةِ) فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ إِنْ أُدْرِكَ الزَّرْعُ وَاسْتُحْصِدَ، وَتَصِحُّ قَبْلَ ذَلِكَ، لَأَنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ بِظَهْوَرِ أَثَرِ عَمَلِهِ، وَلَا أَثَرَ لِعَمَلِهِ بَعْدَ إِدْرَاكِ الثَّمَرِ أَوْ الزَّرْعِ.

(وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا) وَالثَّمَرُ نِيءٌ أَوْ مَضَتْ مَدَّتُهَا (وَالثَّمَرُ نِيءٌ) وَهُوَ بِكَسْرِ النُّونِ وَتَحْتِيَةِ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ وَقَدْ يَدْغَمُ، أَيُّ غَيْرُ نَضِيحٍ (يَقْضِيهِ الْعَامِلُ عَلَيْهِ أَوْ وَارِثُهُ) إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ الثَّمَرُ، كَمَا فِي الْمَزَارَعَةِ، يَعْنِي إِذَا كَانَ الثَّمَرُ غَيْرَ مُدْرِكٍ، فَإِنْ مَاتَ رَبُّ الْأَرْضِ فَلِلْعَامِلِ أَنْ يَقْرَمَ عَلَيْهِ، كَمَا كَانَ قَبْلَهُ إِلَى أَنْ يَدْرِكَ الثَّمَرُ، وَلَوْ كَرِهَ وَرَثَتُهُ رَبُّ الْأَرْضِ فَيَقْبِي الْعَقْدَ دَفْعًا لِلضَّرْرِ عَنْهُ. وَإِنْ مَاتَ الْعَامِلُ فَلِوَرِثَتِهِ أَنْ يَقْرَمُوا عَلَيْهِ وَلَوْ كَرِهَ رَبُّ الْأَرْضِ [٢١٦ - ب]، إِذْ فِيهِ النَّظَرُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

(وَلَا تُفْسَخُ) الْمَسَاقَاةُ (إِلَّا بِعُذْرٍ) لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ، وَالْإِجَارَةُ تُفْسَخُ بِالْعُذْرِ (وَكَوْنُ الْعَامِلِ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَمَلِ أَوْ) كَوْنُ الْعَامِلِ (سَارِقًا يُخَافُ مِنْهُ عَلَى سَعْفِهِ<sup>(١)</sup>) أَيُّ سَعْفِ رَبِّ الْأَصُولِ (أَوْ ثَمَرِهِ، عُذْرٌ) خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «كَوْنُ الْعَامِلِ».

(وَدَفْعُ قَضَاءِ) مَبْتَدَأُ مِضَافٍ، وَالْفَضَاءُ - بَقَاءُ مَعْجَمَةٌ - أَرْضٌ بَيْضَاءُ غَيْرُ مَغْرُوسَةٍ

(١) الشَّغْفُ: أَغْصَانُ شَجَرِ النَّخِيلِ الْيَابِسَةِ مَا دَامَتْ بِأَوْرَاقِهَا. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٢٤٤.

لِعَرْزِهِ، وَيَكُونُ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ بَيْنَهُمَا، لَا يَصِحُّ. فَلِلْعَامِلِ قِيَمَةُ عَرْزِهِ وَأَجْرُ عَمَلِهِ.

(لِعَرْزِهِ) أي ليفرس كما في نسخة، والمعنى: ليفرس ذلك الآخر فيها شجراً. (وَيَكُونُ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ بَيْنَهُمَا) أي بين رب الأرض والغارس يَصْفَيْنِ، (لَا يَصِحُّ) لاشتراط العامل الشركة فيما كان موجوداً قبلها لا بعمله، وهو الأرض، فيفسد.

(فَلِلْعَامِلِ قِيَمَةُ عَرْزِهِ وَأَجْرُ عَمَلِهِ) أي أجر مثل عمله فيما عمل، أما قيمة العَرْزِ لِيَتَعَدَّرَ رَدُّه بعينه لاتصاله بالأرض، وقد غرسه برضاه، وأما أجر مثل عمله، لأنه طلب عوضاً عن عمله ولم يسلم له ذلك، فيجب أجر المثل.

وأما ما ذكره الشارح تَبَعاً للماتن في التعليل: من أنه في معنى قَفَيْرٍ<sup>(١)</sup> الطحان إذ هو استعجازٌ ببعض ما يخرج عن عمله، وهو نصف الأشجار<sup>(٢)</sup>، فنوقش فيه بأن مطلق المعاملة في معنى قَفَيْرِ الطحان، وُجُوزَتْ على خلاف القياس بالحديث، وهذا إذا كان الغرس للعامل، فإن كان العَرْزُ لرب الأرض فعليه أجر المثل فقط، وإنما قال: «الأرض والشجر بينهما»، لأنه لو شرط أن يكون الشجر والثمر بينهما جاز. ذكّره في «فتاوى قاضيخان». والله تعالى أعلم.

(١) تقدم شرحها ص ٣٠٣، تعليق رقم (٢).

(٢) في المطبوع: الاستجار.

## كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

هي: أرض بلا نفع لانقطاع مائها ونحوه، ولا يُعرف مالِكها، بعيدة عن العامر، لا يُسمع صوت من أفضاه. من أحياء ملكه إن أذن له الإمام.....

### كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

(هي) أي الموات (أرض بلا نفع لانقطاع مائها) في أرض لا تُزرع إلا بماء الأنهار أو الآبار (وتنحوه) من غلبة الماء عليها، أو كونها سبخة<sup>(١)</sup>، أو نازة<sup>(٢)</sup>، أو تغدّر زرعها لكثرة الشجر أو الحجر أو الرمل فيها. وسُميت بذلك تشبيهاً لها بالحيوان الميت في عدم الانتفاع به.

(ولا يُعرف مالِكها)، عطف على «بلا نفع»، وفي بعض النسخ: «لا يعرف» بلا «واو»، فهو صفة ثانية لأرض، أي غير مملوكة لمسلم ولا ذمي. وعدم معرفة مالِكها: إما بأن لا يكون لها مالك في الإسلام، وهو حقيقة الموات، وإما بأن يكون لها مالك فيها ولا يُعرف، فليس هذا بحقيقة الموات، وإنما حكمه حكم الموات حيث يتصرف فيه الإمام كما يتصرف في الموات.

فلو ظهر المالك بعد ذلك أخذها وضمن له من زرعها إن نقصت بالزراعة، وإلا فلا شيء عليه، وهو المختار للفتوى.

(بعيدة عن العامر<sup>(٣)</sup>) وحدٌ بعدها أن تكون بحيث (لا يُسمع) فيها (صوت من أفضاه) أي أقصى العامر ومنتهاه، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله، لأن الظاهر أن ما يكون قريباً من العامر لا ينقطع ارتفاق<sup>(٤)</sup> أهله عنه، فيدور الحكم بالإحياء على البعد. وعند محمد يُشترط في الموات [٢١٧ - أ] انقطاع الارتفاق حقيقة، وإن كان الموات قريباً من العامر. واعتمد شمس الأئمة السرخسي على قول أبي يوسف رحمه الله.

(من أحياء) أي عمره (ملكه) مُسليماً كان أو ذمياً، لأنهما لا يختلفان في سبب الملك (إن أذن له الإمام) في إحيائه حتى لو أحياه بغير إذن الإمام لا يملكه، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله. وقالوا: يملكه من أحياء، أذن له الإمام أو لم يأذن، وبه قال مالك

(١) السبخة: أرض ملح ونز لا تكاد تثبت. المعجم الوسيط ص ٤١٣، مادة (سبخ).

(٢) التز: ما يتحلب من الأرض من الماء. مختار الصحاح ص ٢٧٢، مادة (نرز).

(٣) العامر من الأرض: ما يُنتفع به بوجوه من وجوه الانتفاع، كالغرس والزرع والبياء. معجم لغة الفقهاء ص ٣٠٢.

(٤) الارتفاق: ارتفق به أي انتفع واستعان. المعجم الوسيط ص ٣٦٢، مادة (رتق).

وَمَنْ حَجَرَ أَرْضاً وَلَمْ يُغْمِرْهَا ثَلَاثَ حِجَجٍ دَفَعَهَا الْإِمَامُ إِلَى غَيْرِهِ.

والشافعي رحمه الله لما أخرجه الترمذي - وقال: حديث حسن صحيح - عن جابر ابن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ». ولقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضاً لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا». رواه البخاري من حديث عائشة، ولفظ أبي يعلى عنها: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ<sup>(١)</sup> ظَالِمٍ حَقٌّ». وهكذا رواه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث سعيد بن زيد.

وفي رواية الطبراني عن فضالة بن عبيد قال: قال رسول الله ﷺ: «الْأَرْضُ أَرْضُ اللَّهِ، وَالْعِبَادُ عِبَادُ اللَّهِ، مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَوَاتاً فَهِيَ لَهُ». ولأنه مالٌ مباحٌ سبقت يده إليه فيملكه، كما في الحطب والصيد.

ولأبي حنيفة رحمه الله ما روى الطبراني من حديث معاذ: أن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ لِلْمَرْءِ إِلَّا مَا طَابَتْ نَفْسُ إِمَامِهِ بِهِ». ولأن ما يتعلق به حقٌ جماعة المسلمين لا يختص به واحدٌ دون واحدٍ إلا بإذن الإمام، أصله الرزق من بيت المال. والقياس على الحطب والصيد ليس بتام، لأن الإمام لا يملك أن يأمر واحداً دون واحدٍ بالحطب والصيد، لكن الحديث فيه ضعيف، وعلى تقدير صحته فإنه لا دلالة للأعم على الأخص. ولو تركها بعد الإحياء وزرعها غيره، قيل: الثاني أحقُّ بها، لأن الأول ملك استغلالها دون رقبته، والأصح أن الأول أحقُّ بها، لأنه ملك رقبته بالإحياء فلا تخرج عن ملكه بتركها.

(وَمَنْ حَجَرَ أَرْضاً) أي وضع حجراً أو شيئاً للإعلام بأنه قصد إحياءها، مأخوذة من الحَجَرَ بفتح الجيم، لأن الغالب أن يكون ذلك بالأحجار، أو بسكون الجيم بمعنى المنع<sup>(٢)</sup>، (وَلَمْ يُغْمِرْهَا ثَلَاثَ حِجَجٍ) - بكسر الحاء - أي سنين (دَفَعَهَا الْإِمَامُ إِلَى غَيْرِهِ) لأن الدفع للأول إنما كان ليُغْمِرَهَا فتحصل المنفعة للمسلمين من العُشْر والحَرَاج، فإذا لم يُغْمِرْهَا يدفعها الإمام إلى غيره ليحصل ذلك، والتقدير بثلاثِ حِجَجٍ لما روى مسلم في كتاب الحَرَاج عن الحسن بن عمار، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيَّب قال: قال عمر رضي الله عنه: مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِلْمُخْتَجِرِ<sup>(٣)</sup> حَقٌّ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ. وروى مُحَمَّدُ بْنُ زَنْجُوِيَةَ النَّسَائِيُّ<sup>(٤)</sup> في كتاب «الأموال» عن عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ (١) هو أن يَجِيءَ الرَّجُلُ إِلَى أَرْضٍ قَدْ أَحْيَاهَا رَجُلٌ قَبْلَهُ فَيُغْرَسُ فِيهَا غَرْساً غَضَباً لِيَسْتَوْجِبَ بِهِ الْأَرْضَ. النهاية ٢١٩/٣.

(٢) في المطبوع: الجمع، وما أثبتناه من المخطوط.

(٣) الْمُخْتَجِرُ: مَنْ حُدِّدَ أَرْضاً لِيُحْيِيَهَا. معجم لغة الفقهاء ص ٤٠٩.

(٤) حُرِّفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ وَالْمَخْطُوطِ إِلَى: وَالنَّسَائِيُّ. والصواب ما أثبتناه من «الكاشف» للذهبي ٣٥٤/١.



وَمَنْ حَفَرَ بَيْتاً فِي مَوَاتٍ بِالْإِذْنِ، فَلَهُ حَرِيمُهَا: لِلْعَطَنِ النَّاصِحِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فِي الْأَصْحِ، وَلِلْعَيْنِ خَمْسٌ مِئَةٌ كَذَلِكَ. وَلَهُ مَنَعٌ غَيْرُهُ، فَإِنْ حَفَرَ فِي مَنَافِقِهَا فَلَهُ الْحَرِيمُ ثَلَاثَ جَوَانِبٍ.

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَ أَنَسًا مِنْ جُهَيْتَةَ أَرْضًا فَعَطَّلُوهَا، فَأَخَذَهَا قَوْمٌ آخَرُونَ فَأَحْبَبُوهَا فَخَاصِمٌ فِيهَا الْأُولَى إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ قَطِيعَةً مِنِّي أَوْ مِنْ أَبِي بَكْرٍ لَمْ أَزُدْهَا، وَلَكِنهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ أَرْضٌ فَعَطَّلَهَا ثَلَاثَ سِنِينَ لَا يَغْمُرُهَا فَعَمَرَهَا غَيْرُهُ، فَهِيَ [٢١٧ - ب] أَحَقُّ بِهَا.

(وَمَنْ حَفَرَ بَيْتاً فِي مَوَاتٍ بِالْإِذْنِ) مِنَ الْإِمَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَبِغَيْرِ الْإِذْنِ أَيْضاً عِنْدَهُمَا (فَلَهُ حَرِيمُهَا) أَيُّ مَا حَوْلَهَا (لِلْعَطَنِ) وَهِيَ الَّتِي يُنْزَعُ مِنْهَا الْمَاءُ بِالْيَدِ. (النَّاصِحِ) وَهِيَ الَّتِي يَنْزَعُ الْمَاءُ مِنْهَا بِالْبَعِيرِ (أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً) مِنْ كُلِّ جَانِبٍ (فِي الْأَصْحِ). وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ «أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً مِنَ الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عَشْرَةٌ». وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: إِنْ كَانَ الْبَيْتُ لِلْعَطَنِ فَحَرِيمُهَا<sup>(١)</sup> أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً، وَإِنْ كَانَ لِلنَّاصِحِ فَسِتُونَ ذِرَاعاً لَمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بَيْتاً فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطِنًا»<sup>(٢)</sup> لِمَا شِئْتَهُ.

(وَاللْعَيْنِ خَمْسٌ مِئَةٌ كَذَلِكَ) أَيُّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، عَلَى الْأَصْحِ، وَهُوَ قَوْلُ الزُّهْرِيِّ. وَقِيلَ: خَمْسٌ مِئَةٌ مِنَ الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعَةِ: مِنْ كُلِّ جَانِبٍ مِئَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعاً. وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْقُدُورِيِّ: حَرِيمُ الْعَيْنِ ثَلَاثُ مِئَةِ ذِرَاعٍ، وَعَلَيْهَا اعْتَمَدَ الْأَقْطَعُ، وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

(وَلَهُ مَنَعٌ غَيْرُهُ) أَيُّ غَيْرِ حَافِرِ الْبَيْتِ أَوْ الْعَيْنِ مِنَ الْحَفْرِ فِيهِ، أَيُّ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ حَرِيمِ الْبَيْتِ وَحَرِيمِ الْعَيْنِ. (فَإِنْ حَفَرَ) غَيْرُهُ (فِي مَنَافِقِهَا) أَيُّ مِنْتَهَى حَرِيمِ الْأُولَى بِالْإِذْنِ الْإِمَامِ عِنْدَهُ، أَوْ بِلا إِذْنٍ عِنْدَهُمَا (فَلَهُ) أَيُّ فَلِلَّذِي حَفَرَ الْمَنَافِقَ (الْحَرِيمِ) مِنَ الْحَفْرِ الَّذِي حَفَرَ (ثَلَاثَ جَوَانِبٍ) دُونَ الْجَانِبِ الَّذِي يَلِي مَلِكِ الْأُولَى لِيَسْبِقَ مَلِكُهُ فِيهِ. وَلَوْ ذَهَبَ مَاءُ الْأُولَى إِلَى الثَّانِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدِّ فِي فِعْلِهِ، فَصَارَ كَمَنْ بَنَى حَانُوتاً بِجَنْبِ حَانُوتٍ غَيْرِهِ فَكَسَدَ الْأُولَى بِسَبَبِهِ.

(١) حَرِيمُ الْعَيْنِ أَوْ الْبَيْتِ: مَا يَحِيطُ بِهِمَا، يَمْلِكُهُ مَنْ يَمْلِكُهُمَا، مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ١٧٩.

(٢) الْعَطِنُ: بُرُوكُ النَّاقَةِ لِلتَّسْرِيحَةِ بَعْدَ الشَّرْبِ. الْعَطِنُ: مِيرَاكُ الْإِبِلِ وَمَرِيضُ الْغَنَمِ حَوْلَ الْمَاءِ. مَعْجَمُ لُغَةِ

وَاللَّقَاتِ حَرِيمٌ يَقْدَرُ مَا يُضْلِحُهَا، وَلَا حَرِيمٌ لِلنَّهْرِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

### فَضْلٌ [فِي الشَّرْبِ]

الشَّرْبُ هُوَ نَصِيبُ الْمَاءِ، .....

(وَاللَّقَاتِ) وهي مجرى الماء تحت الأرض (حَرِيمٌ يَقْدَرُ مَا يُضْلِحُهَا) ولم يُقَدَّرَ بشيءٍ يمكن ضَبْطُهُ (وَلَا حَرِيمٌ لِلنَّهْرِ) عند أبي حنيفة رحمه الله، لا في الأموات ولا في غيره (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ) أي حُجَّةٌ شرعية أو دلالة عُرفية، كطينٍ مُلْقَى على مُسْتَنَاتِهِ<sup>(١)</sup>، أو شجرٍ مغروسٍ فيها له، وكونها أَرْفَعُ مِنَ الْأَرْضِ. وقال أبو يوسف ومحمد: له مُسْتَنَاءٌ يمشي عليها ويلقي عليها طِينَهُ، وبه قال مالك والشافعي.

وفي «الجامع الصغير»: نهر لرجلٍ إلى جنبه مُسْتَنَاءٌ وَاخْرَ خَلْفَ الْمُسْتَنَاءِ أَرْضٌ، وليس لأحدهما عليها غرس ولا طين ملقى لصاحب النهر وتنازعا، فهي لصاحب الأرض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقالوا: لصاحب النهر حريم له يلقي طينه وغير ذلك. وهذا يكشف الخلاف في هذه المسألة.

هذا، وحرِيمُ الشجرة خمسة أَذْرُعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: اخْتَصَمَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلَانِ فِي حَرِيمِ نَخْلَةٍ، فَأَمَرَ بِهَا فذُرْعَتْ<sup>(٢)</sup> فَوُجِدَتْ سَبْعَةٌ أَذْرُعٍ - وفي رواية: فوجدت خمسة أَذْرُعٍ - فَقَضَى بِذَلِكَ. وفي لفظٍ له: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَرِيمِ النَّخْلَةِ طُولَ عَسِيْبِهَا. ورواه الطحاوي في «آثاره» ولفظه: اختصم رجلان إلى النبي ﷺ في نخلة، فقطع منها جريدة، ثم ذرع بها النخلة، فإذا فيها خمسة أَذْرُعٍ، فجعلها حريمها. وفي «مستدرك الحاكم» عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي النَّخْلَةِ: [٢١٨ - أ] أَنَّ حَرِيمَهَا مِثْلُ جَرِيدِهَا.

### فصل [فِي الشَّرْبِ]

(الشَّرْبُ) بكسر الشين المعجمة (هُوَ نَصِيبُ الْمَاءِ) أي نصيب من الماء، فالإضافة بمعنى «من» نحو: خاتم حديد، وهذا معناه اللغوي.

وأما الشرعي: فهو الانتفاع بالماء سَقِيًّا لِلْمَزَارِعِ أَوْ الدُّوَابِ، ومنه قوله تعالى:

(١) المُسْتَنَاءُ: سُدٌّ يُبْنَى لِيَحْجُزَ الْمَاءَ خَلْفَهُ، فِيهِ فُوهَاتٌ لِمُرُورِ الْمَاءِ مِنْهَا، يَفْتَحُ مِنْهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ. معجم لغة الفقهاء ص ٤٢٩.

(٢) ذَرَعَ الثوب: أي قامته بها - أي بالأذرع - . القاموس المحيط ص ٩٢٥، مادة (ذرع).

وَالشَّفَّةُ شُرْبٌ بَنِي آدَمَ وَالتَّبَهَائِمِ. وَلِكُلِّ حَقُّهَا وَحَقُّ سَقْيِ الدَّوَابِّ إِنْ لَمْ يَخْفَ تَخْرِيْبَ النَّهْرِ، فِي كُلِّ مَاءٍ لَمْ يُخْرَزَ بِإِنَاءٍ.

وَحَقُّ الشُّرْبِ، وَنَضْبُ الرِّحَى، إِلَّا إِذَا أَصْرَّ بِالْعَامَّةِ، أَوْ خُصَّ النَّهْرُ بِغَيْرِهِ، أَي: دَخَلَ فِي المَقَاسِمِ. ....

﴿لَهَا شُرْبٌ وَلَكُمْ شُرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾<sup>(١)</sup>. وَخَصَّهُ المَصْنِفُ بِالنَّوْعِ الأوَّلِ وَلِذَا قَالَ: (وَالشَّفَّةُ شُرْبٌ بَنِي آدَمَ) بِضَمِّ الشَّيْنِ (وَالتَّبَهَائِمِ) يُقَالُ هُمُ أَهْلُ الشَّفَّةِ، أَي: الَّذِينَ لَهُمْ حَقُّ الشُّرْبِ بِشَفَاهِمِهِمْ.

(وَلِكُلِّ) أَي وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ (حَقُّهَا) أَي حَقُّ الشَّفَّةِ (وَحَقُّ سَقْيِ الدَّوَابِّ) أَي إِذَا كَانَتْ لَهُ دَابَّةٌ (إِنْ لَمْ يَخْفَ تَخْرِيْبَ النَّهْرِ) أَمَا لَوْ خِيفَ تَخْرِيْبُهُ بِالدَّوَابِّ لَكَثَرَتْهَا فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ حَقُّ سَقْيِهَا، لِأَنَّ أَصْلَ الحَقِّ لَهُ عَلَى الخِصْصِ، وَإِنَّمَا أُثْبِتَ لغيرِهِ ضَرْوَةٌ، فَلَا مَعْنَى لِإثْبَاتِهِ عَلَى وَجْهِ يَتَضَرَّرُ صَاحِبِهِ، إِذْ بِهِ تَبْطُلُ مَنفَعَتُهُ. (فِي كُلِّ مَاءٍ لَمْ يُخْرَزَ بِإِنَاءٍ) سِوَا فِي ذَلِكَ الأَنْهَارِ الكِبَارِ، وَالصَّغَارِ، وَالأَبَارِ. أَمَا الأَنْهَارُ العِظَامُ كَدِجَلَةَ، وَالفُرَاتِ وَالنَّيْلِ وَسَيْحُونَ وَجِيحُونَ، فَلِأَنَّهَا لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا يَدٌ عَلَى الخِصْصِ. وَأَمَا الأَنْهَارُ المَمْلُوكَةُ، وَالأَبَارُ، وَالحِيَاضُ، فَلِأَنَّهَا لَا تَوْضِعُ لِلإِحْرَازِ، وَالمَبَاحِ لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِهِ، فَصَارَ المَاءُ فِيهَا كَالصَّيْدِ إِذَا سَكَنَ فِي أَرْضِ إِنْسَانٍ حَيْثُ لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِأَخْذِهِ.

(و) لِكُلِّ أَحَدٍ فِي الأَنْهَارِ الكِبَارِ (حَقُّ الشُّرْبِ) - بِكسْرِ المَعْجَمَةِ - بِأَنَّ يَحْفَرُ مِنْهَا نَهْرًا إِلَى أَرْضِهِ (وَنَضْبُ الرِّحَى) لِأَنَّ الِانْتِفَاعَ بِالأَنْهَارِ كَالِانْتِفَاعِ بِالشَّمْسِ وَالقَمَرِ، لَا يُنْبَعُ مِنْهُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ، وَالأَنْهَارُ العِظَامُ مَبَاحَةٌ الأَصْلُ، لِأَنَّ قَهْرَ المَاءِ يَمْنَعُ قَهْرَ غَيْرِهِ. (إِلَّا إِذَا أَصْرَّ بِالْعَامَّةِ) لِأَنَّ دَفْعَ الضَّرْرِ عَنْهُمْ وَاجِبٌ، وَذَلِكَ بِأَنَّ يَكُونُ مِثْلَ المَاءِ إِلَى الأَرْضِ الَّتِي تُسْقَى، أَوْ إِلَى الرِّحَى الَّتِي تُنَضَّبُ، وَتُكْسَرُ حَافَةُ النَّهْرِ، فَتَفْرُقُ الأَرْضِي وَالقَرَى.

(أَوْ خُصَّ النَّهْرُ) بِصِغَةِ المَجْهُولِ، أَي اخْتَصَّ (بِغَيْرِهِ) أَي بِغَيْرِ مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَنْضَبَ عَلَيْهِ رِحَى وَيَسْقِي مِنْهُ أَرْضًا (أَي دَخَلَ فِي المَقَاسِمِ) حِينَ قَسَمَ الإِمَامُ، لِأَنَّ المَاءَ مَتَى دَخَلَ فِي المَقَاسِمِ انْقَطَعَتْ الشَّرِكَةُ فِي الشُّرْبِ وَنَحْوِهِ عَنْهُ مِمَّنْ لَمْ يَدْخُلَ فِي قِسْمَتِهِ، إِذْ لَوْ بَقِيَ لَمْ يَكُنْ مَخْتَصًّا.

وَالأَصْلُ فِي هَذَا البَابِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالتَّبْرَانِي فِي «مَعْجَمِهِ» عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

(١) سورة الشعراء، الآية: (١٥٥).

وَكَزَيُّ نَهْرٍ لَمْ يُمَلِّكَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ، فَعَلَى الْعَامَّةِ، وَكَزَيُّ نَهْرٍ مُلِكَ عَلَى أَهْلِهِ، مِنْ أَعْلَاهُ.

«المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلاء والنار». ورواه أبو داود، [وزاد] (١) ابن ماجه: «وتمنؤه حرام»، والمراد بالماء: ما ليس بمحرز، وبالكلاء: الحشيش الذي ينبت بنفسه من غير أن يزرعه أحد أو يسقيه، وإن كان في أرض غيره، وبالنار الاستضاءة والاضطلاء، أي الاستدفاء والإيقاد من لهبها في الصحراء لا الجمر لأنه ملكه. والمراد بالشركة شركة إباحة لا شركة ملك.

وما روى أبو يوسف في «كتاب الخراج»: حدثنا المَعْلَى بن كثير، عن مَكْحُول أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم [٢١٨ - ب] قال: «لا تمننوا كلاً، ولا ماء ولا ناراً، فإنه متاع للمؤمنين، وقوت للمشتضعفين». والمؤمنين: المسافرين، كذا قاله ابن عباس ومجاهد والضحاك في قوله تعالى: ﴿وَمَتَاعاً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢).

(وَكَزَيُّ نَهْرٍ لَمْ يُمَلِّكَ) أي حفره (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) لأن ذلك لمصلحة عامة المسلمين، وبيت المال الخراجي معد لمصالحهم (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ) أي في بيت المال (شَيْءٌ) يكفيه، ومن جملة بيت المال ما في أيدي الملوك، والوزراء، والأمراء من آلات الذهب والفضة. وفي حلق نسائهم من الجواهر ونحوها (فَعَلَى الْعَامَّةِ) كزويه. يُجَبِّزُهُم الإمام على ذلك، لأن في تركه ضرراً، وَقَلَّمَا يُنْفَق الْعَامَّةُ عَلَى الْمَصَالِحِ باختيارهم، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ يُخْرِجُ لَهُ مَنْ يُطِيقُهُ (٣)، ويجعل مؤنته على المياسير الذين لا يطيقونه بأنفسهم (٤)، كما في تجهيز الجيوش (٥).

(وَكَزَيُّ نَهْرٍ مُلِكَ عَلَى أَهْلِهِ) لأن منفعتهم لهم على الخصوص، فتكون مؤنته عليهم، لأن العزم بالعنم، ومن أبي أجزر. وقيل: لا يجبر إلا إذا كان مُشْتَرِكاً وَأَبَى أَحَدٌ شركائه، وإلا فلا معنى للإجبار مع ترك حقهم بالاختيار، (مِنْ أَعْلَاهُ) خبر ثانٍ لكزوي نهر مُلِكَ لبيان كيفية كزويه، أي من أوله لأسفله.

(١) ما بين الحاصرتين سقط من المطبوع.

(٢) سورة الواقعة الآية: (٧٣).

(٣) أي من الرجال الأشداء الذين يستطيعون حفره.

(٤) أي الذين لا يقوون على حفره بأنفسهم.

(٥) فإن الإمام يُخرج من كان يطيق القتال، ويجعل تجهيزهم على الأغنياء غير القادرين على القتال.

العناية على الهداية ١٥/٩ في هامش فتح القدير بتصرف.

مِنْ جَاوَزَ مِنْ أَرْضِهِ بَرِيءٌ. وَصَحَّ دَعْوَى الشَّرْبِ بِلَا أَرْضٍ.

وَلَوْ اخْتَصَمَ قَوْمٌ فِي شَرْبِ بَيْنِهِمْ، قُسِمَ بِقَدْرِ أَرْضِيهِمْ، وَمُنِعَ الْأَعْلَى مِنْ سَكْرِ النَّهْرِ، وَإِنْ لَمْ يَشْرَبْ بِدُونِهِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ، وَكُلَّ مِنْهُمْ مِنْ نَضْبِ رَحَى وَنَحْوِهِ، لَا فِي مَلِكِهِ، بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ بِالنَّهْرِ وَلَا بِالْمَاءِ، .....

(وَمَنْ جَاوَزَ) أَي الكَرْزِي (مِنْ أَرْضِهِ) هكذا في النسخ بزيادة «من»، وزيادتها وإن صححت بعد الشرط على قول أبي علي الفارسي إلا أن مجرورها يُشترط أن يكون نكرةً، وهو هنا معرفة فكان حقه أن يقول: «وَمَنْ جَاوَزَ أَرْضَهُ»، ولا يبعد أن يقال بالتضمين، فالتقدير وَمَنْ تَعَدَّى مِنْ أَرْضِهِ (بَرِيءٌ) من الكَرْزِي، وهذا عند أبي حنيفة والفتوى عليه، ذَكَرَهُ قاضيخان.

وقالا: هو عليهم جميعاً، من أول النهر إلى آخره يخصص الشُّرُوكَ<sup>(١)</sup> والأرضين. وتوضيحه: أن الشركاء في النهر إذا كانوا عشرةً، فعند أبي حنيفة مُؤنة الكَرْزِي عليهم جميعاً من أول النهر أعشاراً إلى أن يجاوز أرض أحدهم، فحينئذ يكون مُؤنة الكَرْزِي على الباقيين اتساعاً إلى أن يجاوز أرضاً أخرى، ثم يكون على الباقيين أثماناً وعلى هذا التقصان إلى آخر النهر. وعندهما المُؤنة عليهم أعشاراً من أول النهر إلى آخره، لأن كل واحد ينتفع بالأسفل كما ينتفع بالأعلى لاحتياجه إلى تسييل ما فضل من الماء، فإنه إذا سدَّ ذلك فاض على أرضه فيفسد زرعه، فيتبين أن كل واحد منهم ينتفع بالنهر من أوله إلى آخره، فإذا استروا في العُثم استروا في العُرم.

(وَصَحَّ دَعْوَى الشَّرْبِ بِلَا أَرْضٍ) استحساناً، والقياس أن لا يصح (وَلَوْ اخْتَصَمَ قَوْمٌ فِي شَرْبِ بَيْنِهِمْ قُسِمَ بِقَدْرِ أَرْضِيهِمْ) لأن المقصود من الشَّرْبِ الانتفاع بِسَقْيِ الأرض فيتقدر بِقَدْرِهَا (وَمُنِعَ الْأَعْلَى [٢١٩ - أ] مِنْ سَكْرِ النَّهْرِ) أي سدَّه على الأسفل حتى يشرب حصته (وَإِنْ لَمْ يَشْرَبِ) الأعلى (بِدُونِهِ) أي بدون السكر، لما فيه من إبطال حق الأسفل مدة السكر (إِلَّا بِرِضَاهُمْ) أي برضاء شركائهم على أن الأعلى يَشْكُرُ النهر حتى يشرب بخصته، أو على أن يَشْكُرُ كُلُّ واحدٍ منهم في نوبته، لأن الحق لهم وقد رضوا بتركه.

(و) منع (كُلِّ مِنْهُمْ) أي من الشركاء في النهر (مِنْ نَضْبِ رَحَى وَنَحْوِهِ)<sup>(٢)</sup>، لا في ملكه وهو ما يكون بطن النهر وحافته له وللآخر التسييل، لأن ذلك تَصَرُّفٌ في ملك نفسه (بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ بِالنَّهْرِ) من كسر حافته (وَلَا بِالْمَاءِ) من تغيرِه عن سَنَبِهِ

(١) اسم من الشُّرُوكَة.

(٢) في المخطوط: ونحوه من سَقُّ نهر، ونصب دالية وجسر...

وعن التغيير مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَدِيمًا.

وَالشُّرْبُ يُورَثُ، وَيُوصَى بِالانْتِفَاعِ بِهِ، وَلَا يُبَاعُ بِلَا أَرْضٍ إِلَّا عِنْدَ مَشَايخِ بَلْخٍ.  
وَكَذَا الْإِجَارَةُ وَالهِبَةُ وَالصَّدَقَةُ.

وَمَنْ سَقَى مِنْ شِرْبٍ غَيْرِهِ يَضْمَنُ، لَا مَنْ سَقَى أَرْضَهُ فَتَرَّتْ أَرْضُ جَارِهِ.

الذي كان يجري عليه. (وعن التغيير) أي ومنع كل من الشركاء عن التغيير (مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَدِيمًا) لأنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا كَمَا وَرَدَ.

(وَالشُّرْبُ يُورَثُ، وَيُوصَى بِالانْتِفَاعِ بِهِ، وَلَا يُبَاعُ بِلَا أَرْضٍ إِلَّا عِنْدَ مَشَايخِ بَلْخٍ)  
فإنهم أجازوا ببيع الشُّرْبِ، يوماً أو يومين، لأنَّ أهل بلخ تعاملوا على ذلك لحاجتهم إليه.

(وَكَذَا الْإِجَارَةُ وَالهِبَةُ وَالصَّدَقَةُ) أي، وكما لا يُبَاعُ الشُّرْبُ إِلَّا تَبَعًا لِلأَرْضِ لَا يُوجِرُ، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُتَصَدَّقُ بِهِ إِلَّا تَبَعًا لِلأَرْضِ إِمَّا لِلجِهَالَةِ، أَوْ لِلغُرُورِ. أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ مَتَقَوِّمٍ، أَوْ لِعَدَمِ الْمَلِكِ فِيهِ لِلْحَالِ، أَوْ لِعَدَمِ إِمْكَانِ تَسْلِيمِهِ.

(وَمَنْ سَقَى) أَرْضَهُ (مِنْ شِرْبٍ غَيْرِهِ يَضْمَنُ) لِأَنَّهُ أَتْلَفَ شِرْبَ غَيْرِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ لِأَرْضِهِ، وَهَذَا اخْتِيَارٌ فَخَرِ الْإِسْلَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَعْرُوفُ بِخَوَاهِرِ زَادَهُ: لَا يَضْمَنُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ مَتَقَوِّمٍ.

(لَا) أي: لَا يَضْمَنُ (مَنْ سَقَى أَرْضَهُ) أَوْ شَجَرَهُ (فَتَرَّتْ أَرْضُ جَارِهِ) أَوْ سَالَ مِنْ مَائِهَا فِي أَرْضِ جَارِهِ فَفَرَّقَتْ، لِأَنَّهُ بِسَبَبِ غَيْرِ مُتَعَدِّ، لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَمْلَأَ أَرْضَهُ وَيَسْقِيهَا، وَالسَّبَبُ إِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا تَعَدَّى، وَفِعْلُهُ فِي أَرْضِهِ لَيْسَ بِتَعَدِّ، كَمَا لَوْ أَوْقَدَ نَاراً فِي دَارِهِ فَأَحْرَقَ دَارَ جَارِهِ، فَإِنَّهُ إِنْ أَوْقَدَ مِثْلَ الْعَادَةِ لَا يَضْمَنُ، وَإِنْ أَوْقَدَ بِخِلَافِهَا يَضْمَنُ، إِلَّا أَنَّ مَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي أَرْضِهِ لَا يَضْمَنُ، مَا عَطِبَ مِنْهَا، وَمَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي الطَّرِيقِ يَضْمَنُ.

قالوا: وهذا إذا سقى أرضه سقياً معتاداً: بأن سقاها قدر ما يتحملة عادةً. وأما إذا سقاها سقياً لا تتحملة فإنه يضمن. وكان الشيخ الإمام إسماعيل يقول: إنما لا يضمن بالسقي المعتاد إذا كان محققاً فيه، بأن سقى أرضه في نوبته مقدار حصته، وأما إذا سقاها في غير نوبته، أو في نوبته زيادة على حقه وحصته، فإنه يضمن لوجود التعدي في السبب، والله تعالى أعلم.

## كِتَابُ الْوَقْفِ

هُوَ حَبْسُ الْعَيْنِ عَلَى مِلْكِ الْوَاقِفِ، وَالتَّصَدُّقُ بِالْمَنْفَعَةِ كَالْعَارِيَّةِ.

وَعِنْدَهُمَا هُوَ حَبْسٌ عَلَى مِلْكِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَزُولُ مِلْكُ الْمَالِكِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ، وَإِلَّا فِي مَسْجِدِ بَنِي وَأَفْرَزَ بِطَرِيقِهِ، وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالصَّلَاةِ فِيهِ، وَصَلَّى فِيهِ وَاحِدًا.

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ تَسْلِيمُهُ إِلَى الْمُتَوَلَّى وَقَبْضُهُ .....

## كِتَابُ الْوَقْفِ

(هُوَ) لُغَةً: الْحَبْسُ، وَيُقَالُ لِلْمَوْقُوفِ تَسْمِيَةً لِلْمَفْعُولِ بِالمصدر. وَيُجْمَعُ عَلَى أَوْقَافٍ كَوْقَيْ وَأَوْقَاتٍ [٢١٩ - ب]. وَلَا يُقَالُ أَوْقَفَهُ إِلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ. وَشَرَعًا: (حَبْسُ الْعَيْنِ عَلَى مِلْكِ الْوَاقِفِ وَالتَّصَدُّقُ بِالْمَنْفَعَةِ، كَالْعَارِيَّةِ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (وَعِنْدَهُمَا: هُوَ حَبْسٌ) لِلْعَيْنِ (عَلَى مِلْكِ اللَّهِ تَعَالَى) وَقِيلَ: الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا.

(فَلَا يَزُولُ مِلْكُ الْمَالِكِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ) قِيلَ: أَسْلُفُ هَذَا أَنَّ الْوَقْفَ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْأَصْلِ. وَقِيلَ: [يَجُوزُ] <sup>(١)</sup> عِنْدَهُ وَلَا يَلْزَمُ بِمَنْزِلَةِ الْعَارِيَّةِ فَيُورَثُ وَيُزَجَّعُ عَنْهُ وَيُبَاعُ (إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ) وَلَاهَ الْإِمَامُ، فَإِنَّهُ حَيْثُ يَزُولُ مِلْكُ الْوَاقِفِ عَنْهُ لِقَضَائِهِ فِي أَمْرٍ مَجْتَهَدٍ فِيهِ. وَصُورَةُ الْحَكْمِ أَنْ يُسَلَّمَ الْوَاقِفُ وَقَفَهُ إِلَى الْمُتَوَلَّى، ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ بَعْلَةً عَدَمَ اللَّزُومِ، فَيَخْتَصِمَانِ إِلَى الْقَاضِي فَيَقْضِي بِاللَّزُومِ.

(وَالَا فِي مَسْجِدِ بَنِي وَأَفْرَزَ بِطَرِيقِهِ) أَي مُيِّزَ بِهِ عَنِ غَيْرِهِ بِتَعْيِينِهِ (وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالصَّلَاةِ فِيهِ) أَي إِذْنًا عَامًا (وَصَلَّى فِيهِ وَاحِدًا) فَإِنَّهُ أَيْضًا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ خَالصًا لِلَّهِ تَعَالَى. وَشَرَطَ الْإِفْرَازَ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُصُ لِلَّهِ إِلَّا بِهِ، وَالْإِذْنَ بِالصَّلَاةِ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لَا يَدَّ مِنْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَهُوَ <sup>(٢)</sup> فِي الْمَسْجِدِ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسْبِهِ. وَاكْتَفَى بِصَلَاةِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّ فِعْلَ الْجَمِيعِ مُتَعَدِّ فَاشْتَرَطَ الْأَقْلَ، وَلِأَنَّ الْمَسْجِدَ مَوْضِعَ السُّجُودِ، وَيَحْتَمِلُ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ.

(وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ تَسْلِيمُهُ) أَي الْوَقْفُ (إِلَى الْمُتَوَلَّى وَقَبْضُهُ) أَي قَبْضُ الْمُتَوَلَّى

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٢) أَي التَّسْلِيمِ.

شَرْطٌ. وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَزُولُ بِنَفْسِ الْقَوْلِ، .....

(شَرْطٌ) في زوال ملك الواقف عنه، لآته تَقَرَّبَ إلى الله تعالى بماله فيتوقف جوازه على التَّسْلِيمِ، كالصَّدَقَةِ بِالْعَيْنِ.

(وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَزُولُ) ملك الواقف (بِنَفْسِ الْقَوْلِ) وهو قول الشَّافِعِيِّ وأكثر أهل العلم، لآته إسقاطُ للملك، كالإعتاق. ويقول أبي يوسف ومحمد أنَّ ملك الواقف يزول لا إلى مالك، بل يرجع إلى مالك الأملاك وخالق الأفلاك، وبه قال عامة الفقهاء، وهو الأصحُّ من مذهب الشَّافِعِيِّ وأحمد. وللشَّافِعِيِّ قول، وهو رواية عن أحمد: أنه ينتقل إلى ملك الموقوف عليه إن كان أهلاً للملك لامتناع السائبة<sup>(١)</sup>. وقال مالك: لا يزول الوقف عن ملك الواقف، لكن لا يباع ولا يورث ولا يوهب، وهو قول آخر للشَّافِعِيِّ.

والأصل في جوازه ما رواه محمد بن الحسن في «الآثار»، وأصحاب [الكتب]<sup>(٢)</sup> الستة في سننهم، عن نافع، عن ابن عمر قال: أصاب عمر بَحْيِيزَ أرضاً فأتى النَّبِيَّ ﷺ [يستأمره فيها]<sup>(٣)</sup>، فقال: [يا رسول الله]<sup>(٤)</sup> إني أصبت أرضاً بَحْيِيزَ لم أصبَ مالا قطُّ أنفس منه، فكيف تأمرني به؟ قال: [إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها]. [قال]<sup>(٤)</sup>: فتصدق بها عمر، أنه لا يُباع أصلها، ولا [يُوهب]<sup>(٥)</sup>: في الفقراء، والقُربى، والرُّقاب، وفي سبيل الله، [وابن السبيل]<sup>(٤)</sup>، والضيِّف. لا جُتَّاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يُطعم منه صديقاً غير مُتَمَوِّلٍ فيه<sup>(٦)</sup>. وفي لفظ:

(١) السائبة: المُهْمَلَةُ التي كانت تسيب في الجاهلية لتذر ونحوه. المعجم الوسيط ص ٤٦٦، مادة (ساب).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط، والصواب إثباته لموافقته لما في صحيح مسلم ٣/ ١٢٥٥، كتاب الوصية (٢٥)، باب الوقف (٤)، رقم (١٥ - ١٦٣٢). ومعنى يستأمره: يستشيره. مختار الصحاح ص ١٠. مادة (أم).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٦) اللفظ المُتَّفَق عليه عند البخاري ومسلم: عن نافع عن ابن عمر قال: أصاب عمر أرضاً بَحْيِيزَ، فأتى النَّبِيَّ ﷺ يستأمره فيها. فقال: يا رسول الله إني أصبت أرضاً بَحْيِيزَ لم أصبَ مالا قطُّ هو أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: [إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها]. قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يُباع أصلها، ولا يبتاع، ولا يورث، ولا يوهب. قال: فتصدق عمر في الفقراء، وفي القُربى، وفي الرُّقاب، وفي سبيل الله وابن السبيل، والضيِّف، لا جُتَّاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يُطعم صديقاً، غير مُتَمَوِّلٍ فيه. وقد رواه الشارح هنا بالمعنى جمعاً بين الروايات.





وَجَعَلَ الْغَلَّةَ وَالْوَلَايَةَ لِنَفْسِهِ.

وَشَرْطُهُ أَنْ يَسْتَبَدَّلَ بِهِ

ولم يصحَّ عند محمد، لأنَّ أصل القبض عنده شرط، فكذا ما يتم به. وهذا الخلاف فيما يحتمل القسمة، وأما ما لا يحتملها، كالحمام فإن وقفه يجوز مع الشيوخ، كالهبة والصدقة، إلا في المسجد والمقبرة، فإنه لا يتم مع الشيوخ مطلقاً بالاتفاق، لأنَّ بقاء الشركة فيهما يمنع الخلوص لله تعالى.

وفي «الدَّخِيرَةَ» مشايخ بُلِّخ أخذوا بقول أبي يوسف في وقف المُشَاع، ومشايخ بُخَارَى أخذوا بقول محمد.

(و) صحَّ عند أبي يوسف (جَعَلَ الْغَلَّةَ) أي غلَّة الوقف كلها أو بعضها لنفسه، لأنَّ المقصود من الوقف القرية، وفي صرف الغلَّة إلى نفسه ذلك. فقد ورد: «أَنَّ نَفَقَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup> [٢٢٠ - ب]، ولا يصحَّ على قياس قول محمد رحمه الله تعالى، وهو قول مالك والشافعي، واختاره هلال.

وفي «فتاوى قَاضِيخَانَ»: ذكر الصُّدْرُ الشَّهِيد أنَّ الفتوى على قول أبي يوسف ترغيباً للناس في الوقف. انتهى. وهو قول أحمد، وابن أبي ليلى، وابن سُبَيْرِ، والزُّهْرِيُّ، وابن شُرَيْحٍ من أصحاب الشَّافِعِيِّ، وبه أخذ مشايخ بُلِّخ. ويؤيِّده أنه إذا بنى خاناً<sup>(٢)</sup>، أو سِقَايَةً، أو جعل أرضه مقبرة وشرط أن ينزل في الخان أو يشرب من السُّقَايَةِ أو يُدْفَنَ في المقبرة، فإنه جائز اتفاقاً.

(و) صحَّ عن الواقف جعل (الْوَلَايَةَ) على الوقف (لِنَفْسِهِ) باتفاقهما، لأنَّ شرط الواقف معتبر فيراعى كالنَّصِّ، إلا أنه عند محمد يسلمه ثم يكون له الولاية، لأنَّ التَّسْلِيمَ شرط عنده، ولو لم يشترط الواقف الولاية لأحد فهي له عند أبي يوسف. وقال محمد: لا تكون له بل للقاضي، لأنه لما ترك الشرط في ابتداء الوقف خرج الأمر من يده وصار أجنبياً. ولأبي يوسف: أنَّ المتولَّى إنما يستفيد الولاية من جهته بشرطه، ويستحيل أن لا يكون له ولاية، وغيره يستفيد الولاية منه، ولأنَّه أقرب النَّاسِ إِلَى الْوَقْفِ، فيكون أولى بولايته، كمن اتخذ مسجداً فإنه أولى بعمارته.

ولو شَرَطَ الْوَلَايَةَ لِنَفْسِهِ وَكَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَى الْوَقْفِ، فللقاضي أن ينتزعه من يده نظراً للفقراء، كما له أن يُخْرِجَ الْوَصِيَّ نَظْراً لِلضُّعْفَاءِ.

(و) صحَّ عند أبي يوسف (شَرْطُهُ) أي شرط الواقف (أَنْ يَسْتَبَدَّلَ بِهِ) أي

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٣٩١/٧، باب في الزهد (٧١)، رقم (١٠٧٠٩)، بلفظ: «نفقة الرجل على نفسه وأهله وصديقه وبهيمته له فيها أجر».

(٢) الخان: المُتَدَقُّ، أو الحانوت، أو المتجر. المعجم الوسيط. ص ٢٦٣، مادة: (خان).

أَرْضاً أُخْرَى إِذَا شَاءَ، وَ تَرَكَ ذِكْرَ مَصْرِفٍ مُؤَبَّدٍ، فَإِذَا انْقَطَعَ صُرِفَ إِلَى الْفُقَرَاءِ.  
وَصَحَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَقَفٌ مَنقُولٌ فِيهِ تَعَامُلٌ، كَالْمُضَحَفِ وَتَخْوِهِ، .....

بالوقف (أرضاً أخرى إذا شاء) ويكون وقفاً مكانه. والقياس أن لا يصح الوقف ولا الشرط، وهو قول الشافعي وأحمد، لأنه شرط مناف لمقتضى الوقف فكان إبطالاً له. ووجه الاستحسان: أن فيه تحويل الوقف إلى ما يكون خيراً منه أو مثله، فكان تقريراً للوقف لا إبطالاً له، واختاره الخصاص وهلال.

ولو باعه بغير فاحش لا يصح في قول أبي يوسف وهلال. وعند محمد وأهل البصرة، وهو وجه عن أحمد: أن الشرط باطل، والوقف جائز، لأن هذا شرط يمنع من زوال الملك قريبة إلى الله تعالى، ويتم الوقف بدونه فكان فاسداً، كما لو شرط أن يصلي في المسجد قوم دون قوم، فإن الشرط باطل، ووقف المسجد صحيح. وأما إذا لم يشترط الواقف، لا يملكه إلا القاضي العالم العامل إذا رآه مصلحة لئلا يتطرق إلى أوقاف المسلمين جور قضاة [الشوء، كما هو الغالب على قضاة] (١) زماننا.

وفي «شرح الوقاية»: لا منافاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عند أبي يوسف، فإنه يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط إذا ضُغف عن الربيع (٢). ونحن لا نُفتي به فقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يُعد ولا يُخصى.

(و) صحَّ عند أبي يوسف (تَرَكَ ذِكْرَ مَصْرِفٍ مُؤَبَّدٍ) بأن ذكر جهة تنقطع، وبه قال مالك والشافعي في قول وأحمد [٢٢١ - أ]. في رواية، (فَإِذَا انْقَطَعَ صُرِفَ إِلَى الْفُقَرَاءِ) وبه قال مالك وأحمد في رواية، والشافعي في قول. وله قول آخر: يُصْرَفُ إِلَى أَقْرَابِ الْوَأَقِفِ الْمُحْتَاجِينَ، وهو رواية عن أحمد. وعن أحمد: يوضع في بيت المال.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يصح الوقف حتى يذكر مصرفاً مؤبداً. وقيل: التأييد شرط بالاتفاق، إلا أن أبا يوسف لا يشترط ذكر التأيد لأن لفظة الوقف والصدقة مُنْبِئَةٌ عنه، ومحمد يشترط لأن الوقف صدقة بالمنفعة أو بالغلّة، وذلك قد يكون مؤقتاً وقد يكون مؤبداً، فمطلقه لا ينصرف إلى المؤبد. وفي «المحيط»: لو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة، أو محررة، أو محبوسة ولم يذكر التأيد صحَّ الوقف عند الكل.

(وَصَحَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَقَفٌ مَنقُولٌ فِيهِ تَعَامُلٌ كَالْمُضَحَفِ وَتَخْوِهِ) من كتب العلم وغيرها، كالفأس، والقُدوم، والمِنشَار، والقَدْر، والجِنَازة (٣) وثيابها وما يُحتاج

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوع.

(٢) الربيع: المرجوع والغلّة. المعجم الوسيط. ص ٣٨٦، مادة: (راع).

(٣) الجنّازة: الميت على الشير، فإذا لم يكن عليه الميت فهو سريز ونعش. مختار الصحاح ص ٤٨،

مادة: (جنز)، والمعنى الثاني هو المقصود.

## وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

إليه من الأواني في غسل الموتى والكُرَاع<sup>(١)</sup> والسَّلَاح (وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى) وهو قول عامة المشايخ، ومنهم شمس الأئمة الشَّرْحِيْبِي.

وأما وقف السَّلَاح والكُرَاع فيجوز اتفاقاً لِمَا فِي زَكَاةِ «الصَّحِيْحِيْنَ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَمَنَعَ ابْنَ جَمِيلٍ وَخَالِدَ الْعَبَّاسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْقِمُ ابْنَ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيْرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلَمُونَ خَالِدًا فَقَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ<sup>(٢)</sup> وَأَعْتَدَهُ<sup>(٣)</sup> فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا»<sup>(٤)</sup>. ثُمَّ قَالَ: «أَمَا شَعَرْتُ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو<sup>(٥)</sup> أَبِيهِ؟». وَالْمَرَادُ بِالْكُرَاعِ: الْخَيْلُ، وَيَدْخُلُ فِي حِكْمِهِ الْإِبِلُ، [لَأَنَّ الْعَرَبَ]<sup>(٦)</sup> تَجَاهِدُ عَلَيْهَا وَتَحْمَلُ عَلَيْهَا السَّلَاحَ.

وَرُوِيَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ ثَلَاثُ مِثَّةٍ فَرِسٍ مَكْتُوبٍ عَلَى أَفْخَاذِهَا حَبَشٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَصْحُحُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ [يَصْحُحُ]<sup>(٧)</sup> تَبَعًا لِلْعَقَّارِ، كَالْبَقْرِ وَالْعَبِيدِ الْأَكْرَةَ<sup>(٨)</sup> فِيهِ، وَسَائِرُ آلَةِ الْحِرَاثَةِ، وَفِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ.

لأبي حنيفة: أَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ الْوَقْفِ التَّابِيْدُ، وَلَا تَأْبِيْدُ فِي الْمَنْقُولِ. وَأَبِي يُوسُفَ: أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ فِيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ. وَلِمُحَمَّدٍ: أَنَّ الْقِيَاسَ قَدْ يَتْرَكُ بِالْتَعَامُلِ كَمَا فِي الْاسْتِصْنَاعِ، لِأَنَّ التَّعَامُلَ أَقْوَى مِنَ الْقِيَاسِ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِجْمَاعِ.

وَأَكْثَرُ فَهْمَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ. وَفِي «الْقَيْئَةِ» عَنِ «الْمَحِيْطِ الْبُرْهَانِي»: وَقَفَ مِثَّةٌ دِينَارٍ عَلَى مَرَضَى الصُّوفِيَّةِ يَصْحُحُ، وَيَدْفَعُ الذَّهَبَ إِلَى إِنْسَانٍ مُضَارِبَةً لِيَسْتَغْلِبَهَا

(١) الْكُرَاعُ: اسْمٌ يَجْمَعُ الْخَيْلَ. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ ص ٢٣٧، مَادَّةُ: (كِرْع).

(٢) الْأَدْرَاعُ: الدَّرْعُ: الزَّرْدِيَّةُ وَهِيَ قَمِيْضٌ مِنْ حَلَقَاتٍ مِنَ الْحَدِيدِ مِثْلَابِكَةٌ، يَلْبَسُ وَقَايَةَ مِنَ السَّلَاحِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيْطُ. ص ٢٨٠، مَادَّةُ: (دِرْع).

(٣) حُوِّفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ وَالْمَخْطُوطِ إِلَى أَعْقَدِهِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ لِمَوَافَقَتِهِ لِمَا فِي صَحِيْحِ الْبُخَارِيِّ (فَتْحُ الْبَارِيِّ) ٣/٣٣١، كِتَابُ الزَّكَاةِ (٢٤)، بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٤٩)، رَقْمٌ (١٤٦٨)، وَالْأَعْتَدُ: جَمَعَ عَتَدًا، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ «أَعْتَادَهُ» وَهُوَ جَمْعٌ أَيْضًا، قِيلَ: هُوَ مَا يَعْتَدُهُ الرَّجُلُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسَّلَاحِ. فَتْحُ الْبَارِيِّ ٣/٣٣٣.

(٤) جَاءَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ٢/٦٧٦ - ٦٧٧، كِتَابُ الزَّكَاةِ (١٢)، بَابُ: فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَمَنْعِهَا (٣)، رَقْمٌ (١١ - ٩٨٣)، «وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فِيهِ عَلَيٌّ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا».

(٥) الضَّنُو: النُّظَيْرُ وَالْجِثْلُ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيْطُ ص ٥٢٦.

(٦) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٧) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٨) الْأَكْرَةُ: جَمْعُ الْأَكَارِ وَهُوَ الْحَوَاتِ. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ، ص ٨، مَادَّةُ: (أَكْر).

وَلَا يَمْلِكُ الْوَقْفُ وَلَا يُتَمَلَّكُ، لَكِنْ يَجُوزُ قِسْمَةُ الْمُشَاعِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.

وَيَبْدَأُ مِنْ اِرْتِفَاعِ الْوَقْفِ بِعِمَارَتِهِ إِنْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَآجِرِهِ لِلْفُقَرَاءِ، فَهِيَ فِي مَالِهِ. فَإِنْ اِمْتَنَعَ، أَوْ كَانَ فَقِيرًا، آجِرُهُ الْحَاكِمُ وَعَمَرَهُ بِأَجْرَتِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ الْحَاكِمُ إِلَى مَضْرِفِهِ.

وَنَقِضُهُ يُضْرَفُ إِلَى عِمَارَتِهِ أَوْ يُدَّخَرُ.....

ويعصرف الربح.

(وَلَا يَمْلِكُ الْوَقْفُ) إذا صحَّ لانهبائه، وإن كان على أولاد الواقف، لأنَّ الموقوف عليه لا حقَّ له في العين بل في الغلَّة (وَلَا يُتَمَلَّكُ) لقوله عليه الصَّلَاة والسلام لعمر: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهَا، لَا يُبَاعَ وَلَا يُوهَبُ»<sup>(١)</sup> [٢٢١ - ب]. وكذا لا يُرهن لعدم إمكان استيفاء الدين منه، ولا يُعَار لعدم جواز تمليك منفعة مَجَانًا (لَكِنْ يَجُوزُ قِسْمَةُ الْمُشَاعِ) بين المَلَّاك<sup>(٢)</sup> (عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ) ومالك والشَّافعي وأحمد إذا طلب الشَّرِيك القسمة. وقال أبو حنيفة: لا تجوز القسمة ويتهايئون<sup>(٣)</sup>. قَيَّدْنَا بِالْمَلَّاكِ إِذْ لَا يَجُوزُ قِسْمَةُ الْوَقْفِ بَيْنَ مَصَارِفِهِ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ.

(وَيَبْدَأُ مِنْ اِرْتِفَاعِ الْوَقْفِ بِعِمَارَتِهِ إِنْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ) شَرَطَ الْوَقْفَ أَوْ لَمْ يَشْرَطْ، لِأَنَّ قِصْدَ الْوَقْفِ صَرْفَ الْغَلَّةِ عَلَى التَّابِيدِ، وَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ إِلَّا بِعِمَارَةِ الْوَقْفِ، وَالْفُقَرَاءَ لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ حَتَّى يَعْمَرُوا بِهِ. وَأَقْرَبُ أَمْوَالِهِمْ غَلَّةُ الْوَقْفِ، فَيَعْمَرُ مِنْهَا. (وَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَآجِرِهِ لِلْفُقَرَاءِ فَهِيَ) أَيِ الْعِمَارَةِ (فِي مَالِهِ) أَيِ مَالِ ذَلِكَ الْمَعْيُنِ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ مَطَالِبَتَهُ، وَتَكُونُ الْعِمَارَةُ بِقَدْرِ مَا يَبْقَى الْمَوْقُوفِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي وُقِفَ عَلَيْهَا.

(فَإِنْ اِمْتَنَعَ) الْمَعْيُنِ (أَوْ كَانَ فَقِيرًا آجِرُهُ) أَيِ الْوَقْفِ (الْحَاكِمُ) لِذَلِكَ الْمَعْيُنِ أَوْ غَيْرِهِ بِقَدْرِ عِمَارَةِ الْوَقْفِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا الْوَقْفُ، وَلَا يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَا ذَلِكَ الْمَعْيُنِ. وكذا إن كان وَقْفًا عَلَى الْفُقَرَاءِ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ. (وَعَمَرَهُ بِأَجْرَتِهِ ثُمَّ رَدَّهُ الْحَاكِمُ إِلَى مَضْرِفِهِ) لِأَنَّ فِي ذَلِكَ رِعَايَةَ لِحَقِّ الْوَقْفِ وَحَقِّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ. وَلَا يُجْبِزُ الْمَمْتَنِعُ عَلَى الْعِمَارَةِ لِمَا فِيهَا مِنْ إِتْلَافِ مَالِهِ.

(وَنَقِضُهُ) بِكَسْرِ النُّونِ، أَيِ مَنْقُوضِهِ (يُضْرَفُ إِلَى عِمَارَتِهِ) إِنْ اِحْتِاجَ (أَوْ يُدَّخَرُ)

(١) تقدم تخريجه من قبل الشارح ص(٥٦٦).

(٢) في المطبوع: «الأملاك»، والمثبت من المخطوط.

(٣) النهاية: الاتفاق على قسمة المنافع على التعاقب، فتكون العين المشتركة لهذا شهراً ولهذا شهراً مثلاً. معجم لغة الفقهاء، ص٤٦٦.

لَوْقَتِ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا. وَإِنْ تَعَدَّرَ صَرْفُهُ إِلَيْهَا بَيْعَ وَصَرَفَ ثَمَنُهُ إِلَيْهَا. وَلَا يُقَسَّمُ بَيْنَ مَصَارِفِهِ.

لَوْقَتِ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا [أَي إِلَى الْعِمَارَةِ]<sup>(١)</sup>، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: إِلَيْهِ أَيْ إِلَى النَّقْضِ (وَإِنْ تَعَدَّرَ صَرْفُهُ) أَيْ النَّقْضُ (إِلَيْهَا) أَيْ إِلَى الْعِمَارَةِ (بَيْعَ) النَّقْضِ (وَصَرَفَ ثَمَنُهُ إِلَيْهَا) إِقَامَةَ لِلْبَدَلِ مَقَامَ الْمُبْدَلِ.

(وَلَا يُقَسَّمُ) النَّقْضُ (بَيْنَ مَصَارِفِهِ) أَيْ مَصَارِفِ الْوَقْفِ، وَهَمَّ الْمُسْتَحَقُّونَ لَهُ، لِأَنَّهُ جِزَاءٌ مِنَ الْعَيْنِ وَلَا حَقٌّ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ فِيهَا، وَإِنَّمَا حَقَّهُمْ فِي الْمَنْفَعَةِ، وَالْعَيْنُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَا يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ. وَلِذَا لَا يَبَاعُ بَعْضُ الْوَقْفِ لِعِمَارَةِ بَاقِيهِ فِي الْأَصْحَحِ، لِخُرُوجِهِ بِكُلِّ أَجْزَائِهِ عَنِ قَابِلِيَةِ الْمَلِكِ.

وقيل: يجوز ليعود الثمن القائم مقام ما بيع إليه. ولا يُعيد أبو يوسف المسجد ملكاً لبانيه أو وارثه بخراب ما حوله والاستغناء عنه، لأنه إسقاط منه، فلا يعود إلى ملكه، وخالفه محمد وحكم بعوده إلى بانيه أو إلى وارثه، لأنه عيّنه لنوع قربة وقد انقطعت، وصار كحصير المسجد إذا استغني عنه، إلا أن أبا يوسف يقول في الحصر أنه يُنقل إلى مسجدٍ آخر على الصحيح من مذهبه، أو يبيعها القيم لأجل المسجد.

ويجوز توسعة المسجد من الطريق عند ضيقه وسعة الطريق، وكذا عكسه، لأن كلاً منهما للمسلمين. وكذا توسعته من وقفه عند الحاجة بإذن القاضي، ومن يملك الغير أيضاً بقيمته، ولو كرهها عند الحاجة إليها، بأن يضيق على الناس دفعاً للضرر العام، ويجبر الخاص بالقيمة. وهذا وإذا شرط الواقف لإجارته مدة لا يزداد عليها، وإلا فالمختار أن لا يزيد في الدور على سنة وفي الأراضي<sup>(٢)</sup> على ثلاث سنين.

ولا يؤجر إلا بأجر المثل، ولا ينقض<sup>(٣)</sup> الإجارة إن زادت الأجرة في المدة بكثرة الرغبة، بخلاف غلو السعر. ولا يؤجره الموقوف عليه إلا بولاية له عليه، أو نيابة من المتولي أو القاضي. ولا تفسخ الإجارة بموت المؤجر، متولياً كان أو قاضياً. وضمن منافعه بالغصب في المختار، وكذا [منافع]<sup>(١)</sup> مال الأطفال والمعد للاستغلال، وهي اختيار المتأخرين دفعاً للمفسدين عن ضرر المستضعفين.

وتجوز الشهادة بالتسامع والشهرة، لإثبات أصل الوقف المتقادم في الأصح، كما لا يُسمع شرطه وجهته بالتسامع في الصحيح.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوط.

(٢) في المخطوط: الضياع، والمثبت من المطبوع.

(٣) في المخطوط: ينقص، والمثبت من المطبوع.

## فهرس موضوعات المجلد الثاني

٣	كتاب النكاح
٢٤	نكاح الشغار
٢٧	حكم نكاح المتعة
٢٩	حكم النكاح المؤقت
٣٠	فصل في الأولياء والأكفاء
٤٢	الكفاءة في النكاح
٤٨	نكاح الفضولي
٥١	فصل في المهر وأحكامه
٦٦	حكم هدية الخطبة
٦٦	فصل في نكاح الرقيق والكافر
٧٢	نكاح الكفار
٨٣	كتاب الرضاع
٨٨	كتاب الطلاق
١١١	فصل في تفويض الطلاق
١١٨	فصل في التعليق
١٢٥	فصل في طلاق المريض والفار
١٢٩	فصل في الرجعة
١٣٧	فصل في الإيلاء
١٤٢	فصل في الخلع
١٤٧	فصل في الظهار
١٥٤	فصل في اللعان
١٦٢	فصل في العينين
١٦٦	فصل في العدة
١٨١	فصل في الحضانة
١٨٧	فصل في ثبوت النسب

١٩١	فصل في النفقة والكسوة والسكنى
٢١٣	كتاب العتاق
٢٢٠	فصل في عتق البعض وغيره
٢٢٥	فصل في الحلف بالعتق وبه على مال
٢٢٧	فصل في التدبير والاستيلاء
٢٣٤	فصل في الولاء
٢٣٩	كتاب المكاتب
٢٤٦	كتاب الأيمان
٢٥٥	كفارة اليمين
٢٦٠	فصل في الحلف في الفعل أو الترك من الدخول والخروج وغيرهما
٢٨٦	فصل في حلف القول
٢٩٦	كتاب البيع
٣٠٨	فصل في خيار الشرط
٣١٤	فصل في خيار الرؤية
٣١٩	فصل في خيار العيب
٣٣١	فصل في البيع الصحيح والباطل والفاقد والمكروه
٣٥١	فصل في الإقالة
٣٥٣	فصل في التولية والمرابحة
٣٥٥	فصل في الربا
٣٦٨	فصل في بيع المنقول
٣٧٠	باب الحقوق
٣٧٣	بيع الفضولي
٣٧٥	فصل في السلم
٣٧٩	شروط السلم
٣٨٣	فصل في الاستصناع
٣٨٤	مسائل شتى
٣٨٦	فصل في الصرف
٣٨٩	كتاب الشفعة



٣٩٨.....	مبطلات الشفعة .....
٤٠٠.....	كتاب القسمة .....
٤٠٦.....	أحكام المهياة .....
٤٠٩.....	كتاب الهبة .....
٤١٣.....	الرجوع عن الهبة .....
٤١٧.....	أحكام العمرى .....
٤١٩.....	أحكام الرقى .....
٤٢١.....	كتاب الإجارة .....
٤٢٢.....	فصل متى تجب الأجرة .....
٤٢٦.....	ضوابط الإجارة الجائزة .....
٤٢٩.....	فصل فيما يفسد الإجارة .....
٤٣٤.....	حكم الإجارة على العبادات .....
٤٣٦.....	فصل في حكم الإجارة على المعاصي .....
٤٣٨.....	فصل في حكم الجمع بين الوقت والعمل في الإجارة .....
٤٣٩.....	فصل في ضمان الأجير .....
٤٤٠.....	فصل في أحكام الأجير الخاص .....
٤٤٢.....	فصل في فسخ الإجارة .....
٤٤٨.....	كتاب العارية .....
٤٤٨.....	فصل في مشروعية العارية .....
٤٤٨.....	فصل في الألفاظ التي تجوز بها العارية .....
٤٤٩.....	حكم ضمان العارية .....
٤٥١.....	فصل في حكم إجارة وإعارة العارية .....
٤٥٦.....	كتاب الودیعة .....
٤٥٦.....	مشروعية الودیعة .....
٤٦٢.....	كتاب الغصب .....
٤٦٤.....	حكم الغصب .....
٤٧٤.....	كتاب الرهن .....
٤٧٤.....	مشروعية الرهن .....

٤٨١	فصل في رهن المشاع .....
٤٨٥	فصل في التصرف بالرهن والجناية عليه .....
٤٩٣	كتاب الكفالة .....
٥٠٨	كتاب الحوالة .....
٥١١	حكم السفتجة .....
٥١٢	كتاب الوكالة .....
٥١٢	مشروعية الوكالة .....
٥١٦	فصل في الوكالة والبيع والشراء .....
٥٢٢	فصل في أحكام التوكيل بالخصومة .....
٥٢٦	كتاب الشركة .....
٥٢٦	مشروعية الشركة .....
٥٢٧	شركة المفاوضة .....
٥٢٩	شركة العنان .....
٥٣٢	شركة الأعمال .....
٥٣٣	شركة الوجوه .....
٥٣٤	ما لا تصح فيه الشركة .....
٥٣٥	فيما تبطل به الشركة .....
٥٣٥	تركبة أحد الشركاء عن بعضهم .....
٥٣٦	كتاب المضاربة .....
٥٣٦	مشروعية المضاربة .....
٥٣٧	حكم المضاربة .....
٥٤٦	كتاب المزارعة .....
٥٥٤	كتاب المساقاة .....
٥٥٧	كتاب إحياء الموات .....
٥٦٠	فصل في الشرب .....
٥٦٥	كتاب الوقف .....